

الجزء الثاني من حاشية العلامة البزافي على
شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
للإمام ابن السبكي رحمه الله
الجميع برحمته وأسكنهم
مسج جنته

* فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة البناني على شرح جمع الجوامع *

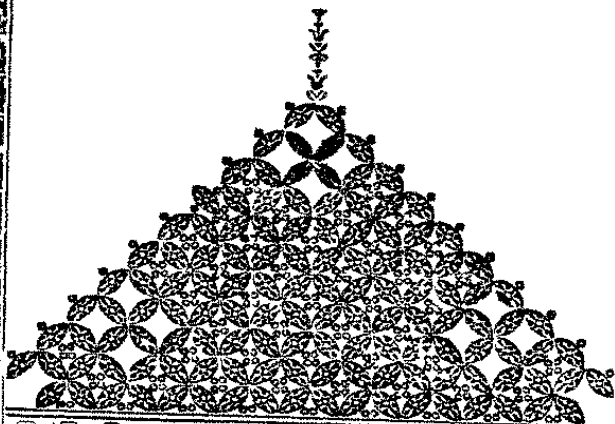
مجمعة

٢	(التخصيص)
٨	التخصيص
٣٣	مسئلة جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عموم الخ
٣٧	مسئلة ان تأخر الخاص عن العمل نسخ العام الخ
٣٩	(المطابق والمقيد)
٤٣	مسئلة المطابق والمقيد كالعام والخاص
٤٥	الظاهر والمؤول
٥١	المجمل
٥٨	البيان
٦١	مسئلة تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز الخ
٦٥	(النسخ)
٧٨	مسئلة النسخ واقع عند كل المسائل
٨٢	(خاتمة) يتبع النسخ بتأخره
٨٣	* (الكتاب الثاني في السنة) *
٩٠	الكلام في الاخبار
١٠٢	مسئلة الخبة امام قطوع بكذبه الخ
١١٤	مسئلة خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقريته الخ
١١٥	مسئلة يجب العمل به في القمري والشهادة الخ
١٢٥	مسئلة المختار وفاقا للمصنف الى وثلاثة اقسام متأخرين ان تكذيب الاصل في القوع
	لا يثبت المروي
١٢٩	مسئلة لا يقبل مجنون وكان الخ
١٤٣	مسئلة الاخبار عن عام لا ترافع فيه الرواية
١٤٦	مسئلة الصحابي من اجتمع مؤمنه لم يثبت له شيء الا ما علم
١٤٨	مسئلة المروي قول غيره صحابي قال صلى الله عليه وسلم
١٥١	مسئلة الا كثر على جواز نقل الحديث العتيق والعتيق
١٥٣	مسئلة الصحيح يوجب نقل الحديث على ما رواه
١٥٥	* (الكتاب الثالث في الجمع) *
١٦٨	مسئلة الصحيح كذا وصح غيره في قطعي الخ
١٧٢	(خاتمة) جاحد الجمع في الحديث الضعيف كذا رواه

صحيحة

- ١٧٢ * (الكتاب الرابع في القياس) *
- ٢١٥ (مسالك العلة)
- ٢٣٤ مسألة المناسبة فنحزم بقسده الخ
- ٢٤٠ (خاتمة) في نفي مسلكين ضعيفين
- ٢٤٠ (التواضع)
- ٢٧٧ (خاتمة) القياس من الدين
- ٢٨١ * (الكتاب الخامس في الاستدلال) *
- ٢٨٢ مسألة الاستقراء بالجزئى على الكل ان كان تاما الخ
- ٢٨٤ مسألة قال علماءنا استصحاب العدم الاصلى والعدم أوالنص الى ورود المفسر الخ
- ٢٨٦ مسألة لا يطالب الثاني بالدليل ان ادعى علمه ضروريا
- ٢٨٦ مسألة اختلاف اهل كان المصطفى صلى الله عليه وسلم متعبد لقبول النبوة بشرع الخ
- ٢٨٧ مسألة حكم المنافع والمضار قبل الشرع. و الخ
- ٢٨٨ مسألة الاستحسان قال به أبو حنيفة الخ
- ٢٨٩ مسألة قول الصحابي على سماعة بن جهم الخ
- ٢٩٠ مسألة الالهام ايقاع شئ في انساب الخ
- ٢٩٠ (خاتمة) قال القاضى الحسين معنى الفقه على أن اليقين لا يرفع بالشك الخ
- ٢٩١ (كتاب السادس في التعادل والتراجع) *
- ٢٩٦ مسألة يرفع بعلم الاستناد الخ
- ٣١٠ * (الكتاب السابع في الاجتهاد) *
- ٣١٨ مسألة المصيب في العقليات واحد
- ٣٢٠ مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وفاقا
- ٣٢١ مسألة يجوز أن يقال لنبي أو عالم احكم بمناشاة الخ
- ٣٢٢ مسألة اتق له أخذ القول من غيره معرفة دايمة
- ٣٢٣ مسألة اذا تكررت الواقعة تجد دماية تنضى الرجوع الخ
- ٣٢٤ مسألة تقليد المفضول أقوال
- ٣٢٦ مسألة يجوز للقادر على التفرغ والتراجع وان لم يكن مجتهدا الافتاء الخ
- ٣٢٨ (مسألة اختلاف في التقايد في أصول الدين)
- ٣٥٢ (خاتمة) هيأى كرم من مبادئ التصوف المصطفى للقلوب

(نكت)



بسم الله الرحمن الرحيم

* التخصيص *

مصدر خصص بمعنى خص (قصر
العام على بعض افراده) بان
لا يراد منه البعض الآخر
ويصدق هذا بالعام المراد به
التخصص كالعام المخصوص
وعدل كما قال عن قول ابن الحاجب
سميانه لان معنى العام واحد
وهو كل الافراد (والقابل له)
أي للتخصيص (حكم ثبت لعدد)

(قوله بمعنى خص) أشار الى انه بمعنى أصل الفعل دون رعاية التذكير الذي تفيد هـ هـ
الصيغة غالباً (قوله قصر العام على بعض افراده) قد يقال هذا غير مانع أشعوله قصره بعد
دخول وقت العمل به مع انه حينئذ نسخ لا تخصيص كما سبق في قول المصنف مسئلة ان
تأخر التخصيص عن العمل بالعام أي عن وقته نسخ ويمكن أن يجاب بأن هذا التعريف من
باب التعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون (قوله بأن لا يراد الخ) الظاهر ان الباء للسمية
لان القصر اثبات ونفي لانني فقط اذ هو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه كما مر
وقوله بأن لا يراد الخ المراد عدم الارادة من حيث الحكم سواء أريد تناوله من حيث
اللفظ كالعام المخصوص أم لا يرد ذلك كالعام المراد به المخصوص على ما سبقت في (قوله
ويصدق هذا بالعام المراد به المخصوص الخ) قد يقال كيف يصدق به مع قول المصنف
والقابل له حكم ثبت انه رد وليس فيه حكم ثبت لعدد ويجاب بأن المراد بثبوت الحكم
لعدد كون الحكم بحيث يثبت لافراد العام لولا التخصيص وبعبارة أخرى ثبوته
باعتبار دلالة الكلام وما يقره من ظاهره ألا ترى أن العام المخصوص اذا انتهى
تخصيصه الى واحد صدق عليه ذلك مع انتهاء ثبوت الحكم بالفعل لعدد فوزان
العام الذي أريد به المخصوص في ذلك وزان العام المخصوص الذي انتهى تخصيصه الى
واحد (قوله لان معنى العام واحد وهو كل الافراد) أي مجموع الافراد من حيث هو
مجموع أي الهيئة المركبة من الـ لا يجملة او قد يقال اذا كان مسماه ما ذكر يلزم أن
تكون دلالة على بعض افراده تضاماً وقد سرائه مطابقة ويمكن أن يجاب بمنع اللازم

لمد كور فانه لم يوجد هنا شرط دلالة التضمن لاسم دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن
 دلالاته على الكل حتى لو دل على الجزء استقلا لم تكن دلالة التضمن كما تقرر في محله والعام
 دلالاته على كل فرد مستقلة لافي ضمن دلالاته على المجموع فليست هذه الدلالة من دلالة
 التضمن قاله سمقات الظاهر أن يقال الكلام في مقامين دلالة العام من حيث الحكم مع
 التركيب ودلالاته في حقه ذاتية بدون ذلك والاولى مطابقة لان الحكم فيها على كل فرد
 وأما الثانية فتضمن لان الفرد جزء معنى العام بلا شبهة (قوله أظنا أومعنى) المراد بالمتعدد
 لفظا ما كان مدلوله لعل به باللفظ في محل النطق بأن يكون المتعدد مفعولا به وباللغة
 ما كان مدلوله لعل به باللفظ لافي محل النطق بأن يكون المتعدد مفعولا به وباللغة فقوله
 مثلا للمعنى كالمفهوم الكاف فيه استقصائية (قوله نبه بهذا) أي بقوله حكمه وبقوله
 ثبت لمتعدد (قوله على أن الخصوص في الحقيقة الحكم) أي فيكون قول المصنف قصر
 العام أي حكمه العام (قوله ما هو أعم من المحدود) أي اصدق المتعدد المذكور بكونه
 انظرا وغيره لفظا كالمفهوم وصدق بالشمول مع الحصر وبدونه حتى يشمل أسماء العدد
 بدليل جعلهم الاستثناء في العدد من الخصصات مع أن العدد ليس من العام المحدود
 عما سبق (قوله والحق جواز له الى واحد) في العبارة مضاف محذوف وبه يتعلق قوله الى
 واحد أي والحق جواز انتهائه الى واحد ويجوز أن يكون قوله الى واحد حالا من الهاء
 في جوازه متعلقا بمحذوف أي منتهيا الى واحد وانما جعلنا العبارة على ما ذكر لان جواز
 التخصيص لا خلاف فيه وانما لخلاف في جواز انتهائه الى الواحد وعدمه بلو قال
 ومنتهاه واحد على الاصح لكان أقعد (قوله ان لم يكن لفظ العام جمعا) يدخل فيه نحو
 اقيمت كل رجل في البلد أو كانت كل رمانة في البستان ومقتضى اطلاقه جواز
 التخصيص هنا الى الواحد ولا يخفى بعده في التلويح مانصه والثالث أي من وجوه
 النظر أن من قال اقيمت كل رجل في البلد أو كانت كل رمانة في البستان ثم قال أردت
 واحدا غيا عارفا وعقلانا أجاب عن هذا بأن الكلام في الصحة لغة اههم (قوله والى
 أقل الجمع ثلاثة أو اثنين ان كان جمعا) يشمل اطلاقه جمع الكثرة وهو واضح على ما تقدم
 عن الاصطهاني والمنتزعي وأما على اطلاقه غيرهما فهو محل نظر فيحتمل أن يتقيد
 هذا بجمع القلة ويتقيد انتهاء التخصيص في جمع الكثرة بأحد عشر ويحتمل أن لا فرق
 كما هو ظاهر اطلاقه نظر الماشاع في العرف من اطلاقه جمع الكثرة على ثلاثة كما تقدم
 عن المصنف ومثل الجمع في الحكم المذكور وهو جواز التخصيص الى أقل الجمع اسم
 الجمع ولهذا قال شيخ الاسلام في معنى الجمع اسم الجمع ككساء وقوم ورهط اه وههنا
 اشكال وهو أن يقال بشكل امتناع تخصيصه الى واحد مع ادخال العام لذى أريد به
 الخصوص في تعريف التخصيص كما مر وتشميلهم بقوله تعالى الذين قال لهم الناس
 أم يحسدون الناس فقد جاز التخصيص الى واحد في اسم الجمع المساوي للجمع في هذا
 الحكم إلا أن يجاب بأن الكلام في العام الخصوص لافي الذي أريد به الخصوص لكن

لفظا أومعنى كالمفهوم نبه بهذا
 على أن الخصوص في الحقيقة
 الحكم وان المراد بالعام هنا ما هو
 أعم من المحدود بما سبق فالمتعدد
 لفظا نحو فاقه لولا المشركون
 وخص منه الذي ونحوه ومعنى
 كالمفهوم بالانقل له ما أف من
 سائر أنواع الايذاء وخص منه
 حبس الوالد بدين الولد فانه جائز
 على ما صححه الغزالي وغيره
 (والحق جوازه) أي التخصيص
 (الى واحد ان لم يكن لفظ العام
 جمعا) بمن والمفرد المحلى بالالف
 واللام (والى أقل الجمع) ثلاثة
 أو اثنين (ان كان) جمعا كالمساكين
 والمساكين (وقيل) يجوز الى
 واحد (مطلقا) تطرأ في الجمع الى
 أن افراده آحاد كغيره (وشذ المنع)
 الى واحد (مطلقا) بأن لا يجوز
 الا الى أقل الجمع مطلقا (وقيل
 بالمنع الآن يبقى غير محصور)
 فيجوز حينئذ (وقيل الآن يبقى
 غريب من مدلوله) أي العام قبل
 التخصيص فيجوز حينئذ

لا بد من فوق واضح من جهة المعنى سم (قوله والاخيران متقاربان) فيه بحث فان مدلول
العام قد يكون متناولا لاناوع كل منها لا يتقاضي وخص منه الى أن بقى نوع واحد كالو
كل العام لفظ المعلومات عما في السماء والارض وما بينهما سواء الموجود خارجا وغيره
وخص الى أن بقى نوع واحد من تلك الانواع كنوع الانسان مطلقا سواء الموجود منه
وغيره فيصدق حينئذ اولاهما دون ثانيهما اذا النوع الباقي غير محصور وليس قريبا من
المدلول ولو كان المدلول في الواقع مائة وخص الى أن بقى تسعون مثلا صدق ثانيهما دون
اولاهما اذا الباقي قريب من المدلول وهو محصور ولو كان المدلول في الواقع مائة ألف
فخص الى أن بقى ثمانون ألفا صدق ما اذا الباقي قريب من المدلول وهو غير محصور
وقضية ذلك ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فكيف يكونان متقاربين اللهم الا أن
يريد أنهما متقاربان في الجملة بمعنى قديمتا ربان اه سم (قوله والعام المخصوص عموم
مراد تناولا لاحكام الخ) بيان للفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به المخصوص
بأن الاول حقيقة والثاني مجاز واعلم ان جزم المصنف بكون العام المخصوص حقيقة
لاستعماله في تمام معناه من تناوله لجميع الافراد بانظر لدلالة العام في حد ذاته لامن
حيث الحكم والتركيب تشكلا معه حكايته اختلاف الآتي بقوله والاول الاشبه
حقيقة الخ لانه اذا كانت الحقيقة منظور فيها للعام من حيث ذاته لامن حيث الحكم
والتركيب فهو حقيقة أبدا ويحجه عليه أن العام المراد به المخصوص كذلك أيضا اد
استعماله في الفرد مجازا لا يتنى المعنى الحقيقي اذا اعتبر في العموم دلالة اللفظ وضعها
فان استعمال العام في الفرد مجازا لا يخرج به عن كون عاما والجواب أن ما ذكره بقوله
والعام المخصوص عموم مراد تناولا الخ المفيد أنه حقيقة أبدا اختياره لانه تعالى والدوما
ذكره بعد بقوله والاول الاشبه الخ حكايته لكلام الاصوليين لكن ينجه عليه ما تقدم
من ورود العام المراد به المخصوص وأن الكلام هنا في دلالة العام من حيث الحكم
والتركيب لان التخصيص متعلق بالحكم كما هو صريح كلامهم كالسارح وعليه يقتضى
الخلافا الآتي في كون العام المخصوص حقيقة أم مجازا فاذكره المصنف واختاره تبعاً
لوالده مخافة انه فيه الاصوليين خارج عن موضوع المسئلة فقد علم أن خلافا الاصوليين
المذكور مبناهما في الموضوع من دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب وهو الحق
وأن مختار المصنف مبناهم دلالة العام في حد ذاته وانه خلاف الموضوع وبه ذاته لم أن
عبارة قاصرة عن افادة المراد حقيقة خلافا وبالجمله فهي عبارة غير محصورة (قوله تناولا
لاحكام) تميز محمول عن المضاف اليه في عموم تناوله مراد أو عن نائب الفاعل أي عموم
مراد تناوله (قوله ولا تناولا) أي بحسب الاستعمال والارادة وفيه ما مر (قوله أي فرد
منها) أشار بذلك الى أن المراد بالجزئي الفرد لا الجزئي المقابل للكل وهو ما يصح حمل
الكل عليه لان ذلك لا يصح هنا فان المراد بالكل القضية الكلية كما سبق قوله ولا يتنى

والاخيران متقاربان (والعام
المخصوص عموم مراد تناولا
لاحكام) لان بعض الافراد
لا يشمله الحكم نظرا للمفصل
(و) العام (المراد به المخصوص
ليس) عموم (مرادا) لاحكام
ولا تناولا (بل) هو (كل) من
حيث ان له افراد بحسب الاصل
(استعمل في جزئي) أي فرد منها
(ومن ثم) أي من هنا هو انه
كل استعمل في جزئي أي من
أجل ذلك

(كان مجازاً قطعاً) نظر الحثية الجزئية مثاله قوله تعالى الذين قال لهم الناس أي (٥) أنهم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام

كثير في تبسيطه المؤمنين عن ملاقاته
أي سفيان وأصحابه أم يحسدون
الناس أي رسول الله صلى الله
عليه وسلم لجمعه ما في الناس من
الخصال الجيدة وقيل الناس في
الآية الأولى وفد من عبد القيس
وفي النائية العرب وتسمع في قوله
كل على خلاف ما قدمه من أن
مدلول العام كلية (والأول) أي
العام المخصوص (الاشبه) أنه
(حقيقة) في البعض الباقي بعد
التخصيص (وفاً للشخ الأم)
والد المصنف (والفقهاء) الخنايا
وكثير من الحنفية وأكثر
لشبهة لأن تناول اللفظ للبعض
الباقي في التخصيص كتناوله
بالتخصيص وذلك تناول
حقيقي في اتفاقاً فليكن هذا
اتناول حقيقة أيضاً (وقال) أبو
بكر (الاربي) من الحثية
حقيقة (ان كان الباقي غير
مخصص) لبقائه خاصة العموم
والانفجار (وقوم) حقيقة (ان
خص بالايستقل) كصفة أو
شرط أو استثناء لأن ما لا يستقل
جزء من المقيد به فالعموم بالنظر
إليه فقط (وامام الحرمين حقيقة
ومجازاً باعتبارين تناولاً والاقتصار
عليه) أي هو باعتبار تناول
البعض حقيقة وباعتبار
الاقتصار عليه مجاز وفي نسخ
باعتباري بتناول مضافاً

أنه لا يصح حملها على أفرادها (قوله كان مجازاً) أي من سلا علاقه الكلية والجزئية
ويصح أن تكون علاقه المناسبة وفي عبارة الشارح ما يشير لكل من تأمل (قوله نظراً
لحقيقة الجزئية) أي وأما لولم ينظر لحقيقة الجزئية فهو حقيقة لما تقر من أن استعمال
الكل في جزئية ان كان من حيث خصوصه فجازوان كان من حيث اشتماله على كايه
لحقيقة كذا قرر وفيه أن هذا غير متأت هنا إذا الكل في قول المصنف بل هو كل الخ
مراد منه القضية الكلية كما سبق قوله الشارح ومعلوم أن فرد القضية الكلية لا يشمل
عليها فالحق أن قول الشارح نظراً الخ ليس احترازاً عما ذكر (قوله لقيامه) علة لمحدوف
أي وصح إطلاقه عليه لقيامه (قوله في تبسيطه) أي تخذيذه وتخفيفه المؤمنين (قوله
لجمعه ما في الناس) علة لمحدوف كما تقدم نظيره (قول وقيل الناس في الآية الأولى الخ)
خلاف ما عليه عامة المفسرين (قوله وتسمع في قوله كل الخ) أي فأراد بقوله كل
استعمل في جزئية قضية كلية استعملت في جزئية وقول شيخ الاسلام لا خفاء أن ما قدمه
من ذلك إنما جاء من جهة شمول حكم العام لجميع أفرادها فإذا اتى التناول باستعمال
العام في جزء من جزئياته خرج بذلك عن مدلول الكلية وصار استعماله في بعض جزئياته
من قبيل استعمال الكل في الجزئية لأن قبيل الجزئية انما يؤول للكلية ولا تسمع على أن
الكلام هنا في العموم وفي المدلول اه فنه أن العام مدلوله من حيث الحكم كلية
لا كل ولا كل كإمرو مدلوله في حد ذاته كل الأفراد أي المجموع المركب منها وأياً ما
كان فاستعمله في الفرد من استعمال القضية الكلية في قضية جزئية أو من استعمال
المجموع المركب في جزئية وليس من استعمال الكل في الجزئية بحال اذ لم يقبض وضع
العام لافهوم الكل الذي يحمل على كل فرد من أفراد حتى يكون استعماله في الفرد
استعمال الكل في جزئية (قوله فليكن هذا تناول حقيقياً أيضاً) سيأتي رده في قول
الاكثر انه مجاز (قوله لان ما لا يستقل جزء من المقيد به) أي وما يستقل ليس جزء من
المقيد به فلا يكون العموم بالنظر اليه كافي غير المستعمل أي فلا ينظر الى اللفظ من حيث
التقييد بل بدون التقييد وهو بدون التقييد شامل لجميع الأفراد لم يصح كونه حقيقة
في الباقي لكونه بعض مدلوله (قوله فالعموم بالنظر اليه) أي الى ما لا يستقل وحاصله
ان اللفظ العام الذي خص بمقتضى ينظر فيه للقط باعتبار ذلك القيد فعمومه حينئذ
بالنظر لا أفراد المقيد بذلك القيد كقولك أكرم بني نعيم العلماء فهو عام في أفراد العلماء
من بني نعيم وهكذا القول في الاستثناء كقولك قام القوم الا يزيد اعمام في أفراد القوم
المغاييرين لا بدوقس على ذلك (قوله وهو أحسن) أي لانه مع كونه أخصر مستغن عن
حذف المضاف الى التناول والاقتصار أي اعتبار تناولاً واعتباراً لاقتصاراً لان تناول
والاقتصار اعتباران (قوله والتناول لهذا البعض الخ) ودلما استدله
الأول على أنه حقيقة في الباقي من قوله لان تناول اللفظ للبعض الخ وحاصله أن تناول

أحسن (والاكثر مجازاً قطعاً) لاستعماله في بعض ما وضع له أولاً والتناول لهذا البعض حيث لا تخصيص انما كان حقيقة

لما سألته لبعض الآخر (وقيل) حجاز (ان استثنى منه) لانه يقين بالاستثناء الذي هو اخراج ما دخل أنه أريد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من الصفة وغيرها فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر اليه فقط (وقيل) حجاز (ان) تنص على انظر كالعقل بالاول الا لفظ قاله - موم بالنظر اليه فقط (العام) الخصص قال (كثرة) مطعنا لا يستدل بالاصحاح من غير ذكر (وقيل) ان خصص بمعين نحو ان يقال انتم اي المشركين الا اهل الذمة بخلاف الميهم نحو البعض - ما من فرد الا ويجوز أن يكون هو المخرج وأجيب بأنه يعمل به الى أن ياتي فسود وما قضاه كلام لا ممدى وغيره من الانفاي على أنه في الميهم غير حجة مدفوع بنقل ابن برسان وغيره بخلاف فيه مع ترجحه أنه حجة فيه (وقيل) حجة ان خصص (بمقتل) كالمقتل لما تقدم في أنه حجة حقيقة من أن العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المنفصل فيجوز أن يكون تخصص به غير ما ظهر فيشك في الباقي (وقيل) هو حجة في الباقي (ان أتباعه العموم) نحو فاقتلوا المشركين فانه ينفي عن الحرب

المذكور لا يوجب كونه حقيقة لأن كونه حقيقة قبل التخصيص لم يكن من حيث كونه متناولاً للباقي حتى يكون بقاء تناول مستلزماً لبقاء كونه حقيقة بل من حيث أنه مستعمل في ذلك المعنى الذي ذلك الباقي بعض منه وبعد التخصيص قد استعمل في نفس الباقي فلا يبقى حقيقة فالقول بأنه متناول له حقيقة مجرد عبارة قاله السعدسم (قوله لا) يتبين بالاستثناء (الخ) أي وأما قبل الاستثناء فيمنهم أنه أريد جميع الافراد فلذا كان استعماله في الباقي مجازاً التبادر غيره وهو جميع الافراد للذهن فكان الاستثناء لفظ آخر مستقل بخلاف غير الاستثناء فيهم منه ابتداء أن العموم انما هو في افراد القيد فلذا كان استعماله في الباقي حقيقة (قوله بالنظر اليه) أي الى غير الاستثناء من الصفة وغيره من المخصصات المنصنة (قوله فاعلم - موم بالنظر اليه) أي الى اللفظ (قوله قال الا كثر حجة مطعنا) هذا الاطلاق في مقابلة التقييد في الانوال المذكورة بعد (قوله لاستدلال الصحابة) أي بعضهم وقوله من غير تكثير أي من باقيهم فهو اجماع سيكون (قوله) راجع - بأنه يعمل به الخ) فيه أنه يريد فعند ميل الاول انما حصل الدليل ان كل فرد يجوز أن يكون هو البعض المخرج ولا يجوز العمل بالعام في فرد واحد فضلاً عن أكثر اقسام الاحتمال في كل واحد - فالا حتمال المانع انما هو في خصوصيات الافراد لا في كميتها فبقا واحد بل بقاء جميعها الا واحد الا برفع الاحتمال فليتنامل قاله العلامة وقد يجب ان لا يلاحظ مجرد الاحتمال حيث لم يعم عن المخرج - بل على الاخير بطريق الانحصار اذا لا - بل في كل فرد عدم المخرج فذلك عمل به في جميع الافراد لا يمكن الحكم عليه أيضا بعدم المخرج - انحصار الا في نفسه كذا قيل وفيه تامل (قوله في الميهم) أي معه فني بمعنى مع ويصح أن تكون بمعنى باء السببية أي بسبب الميهم أي بسبب التخصيص بالمهم أي اخراج بعض مهم منه ولو حذف قوله في الميهم ما ضربه اذ الكلام فيه (قوله فيه) أي العام انحصار بالمهم - وقوله أنه أي العام حجة فيه أي في الميهم أي معه فني بمعنى مع كما تقدم (قوله في أنه حينئذ) متعلق بتقدم وقوله من ان العموم الخ بيان لما من قوله لما تقدم (قوله) فيجوز أن يكون قد خص به غير ما ظهر فيشك في الباقي (معنى هذه العبارة أن العام الذي خص به فصل نحو فاقتلوا المشركين لا تقتلوا اهل الذمة ليس حجة في الباقي بعد التخصيص به ان المنفصل بل وان ينخص به فصل آخر غير هذا المنفصل الذي ظهر وهو لا تقتلوا اهل الذمة والعبارة لا تفيد المراد ولو قال فيجوز أن يكون قد خص به غير ما ظهر الخ كان أوضح وصحة عبارة لا يجوز ضمير به العائد على المنفصل مراد به جنس المنفصل لا المنفصل في قوله بخلاف المنفصل والمعنى يجوز أن يكون قد خص أي اخرج عن فصل آخر غير ما اخرج به هذا المنفصل المذكور أو يجعل الباء بمعنى من وضمير به للعام والمعنى يجوز أن يكون قد اخرج من العام غير ما ظهر (قوله في الباقي) انما صرح به اعمود ضمير عنه من قول المصنف ان أتباعه اليه (قوله فانه ينفي عن الحرب) أي لكونه متصدياً

لتبادر الذهن اليه كالذي يخرج بخلاف ما لا ينبغي عنه المسموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم ما فانه لا ينبغي عن
السارق اقد در ربع دينار فصاعدا من حوز مثله كما لا ينبغي عن السارق ٧ لغير ذلك المخرج اذ لا يعرف خصوص

هذا التفصيل الا من الشارع
فالباقى في نحو ذلك يشك فيه
باحتمال اعتبار قيد آخر (وقيل)
هو حجة (في أقل الجمع) ثلاثة
أو اثنين لانه المتيقن وما عداه
مشكوك فيه لاحتمال أن
يكور قد خص وهذا مبني على
قول تقدم أنه لا يجوز تخصيص
الى أقل من أقل الجمع مطلقا
(رسيل غير حجة مطلقة) لانه
لاحتمال أن يكون قد خص بغير
ما ظهر يشك فيما يراد منه فلهذا
يتبين الا بقرينة قال المصنف
والخلاف ان لم نقل انه حقيقة فان
قلنا ذلك احتج به جزمنا (ورقمنا
ما عام في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم قبل البحث عن
التخصص) اتفاقا كما قاله الاستاذ
ابو اسحق الاسفرايينى (وكذا
بعد الوفاة خلافا لابن سريج)
ومن تبعه في قوله لا يتمسك به
قبل البحث لاحتمال التخصص
واجيب بأن الاصل عدمه وهذا
الاحتمال منتف في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم لان التمسك
بالعام اذ ذلك بحسب الواقع
فيما ورد لاجله من الوقائع وهو
قطعي الدخول لكن عند الأكثر
كسباني وما نقله الآمدي وغيره
من الاتفاق على ما قاله ابن
سريج مدفوع بحكاية الاستاذ والشيخ ابي اسحق الشيرازي الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازي وغيره وما الى التمسك
فقبل البحث واختاره البيضاوى وغيره وتبهم المصنف

للقول والمحاربة (قوله كالذي) أى فانه ينبغي عنه من حيث شمول المانظ له لالا أنه يتبادر
من اللفظ فالتشبيه في الانباء بدون علمته (قوله باحتمال اعتبار قيد آخر) أى وهو كونه
الرابع دينار المخرج من المخرج من جنس النقود والعروض مثلا (قوله معنى على
قول تقدم) أى في قول المصنف وشذ المنع مطلقا (قوله لاحتمال أن يكون الخ) علة
لقوله يشك مقدمة عليه للاهتمام وقوله يشك خبر لانه (قوله قال المصنف والخلاف
الخ) الخلاف مبتدأ خبره محذوف أى ثابت وقوله ان لم نقل شرط فيه (قوله فان قلنا
ذلك) أى انه حقيقة احتج به أى بالعام المخصوص فيما بقي من الافراد وفي هذا الذى قاله
المصنف نظرا لان المعنى الذى تمسك به من نفي الحقيقة مطلقا وجوذية - يركونه حقيقة
أيضا كما هو ظاهر ولا ينبغي أن يظهر كلامهم -م خلاف ما قاله المصنف والظاهر أن ما قاله
من بجهة كما يفهمه تعبيره في شرح المنهاج بقوله بتشبيهه أن هذه المسئلة مفرعة على قول
من يقول العام المخصوص مجاز وأن من قال غير ذلك احتج به هنا بالاحتمال اه فليتأمل
هم (قوله في قوله) لم يدل على قوله -م لان غير ابن سريج تبعه في هذا القول ويحتمل
نعلق قوله في قوله بتبعه (قوله لا يتمسك به قبل البحث) أى لا يجوز العمل به قبله بل
نقف الى ظهور التخصص (قوله بان الاصل) أى المستحب (قوله اذ ذلك الخ) ذلك
مبتدأ خبره محذوف تقديره ثابت وقوله بحسب الواقع نعمت التمسك أى انه في بحسب
الواقع أى بحسب الوقوع والتزول وقوله فيما ورد لاجله الخ خبر أن من قوله لان
التمسك بالعام وقوله من الوقائع بان لما ورد لاجلها وقوله دير كلامه لان التمسك بالعام
وقت ثبوت حياته صلى الله عليه وسلم الا في ذلك العام بحسب الامر الواقع ثابت في
الوقائع التى ورد ذلك العام لاجلها وحاصله أن احتمال التخصص في العام الممسك به في
حياته صلى الله عليه وسلم منتف لان التمسك بالعام في حال حياته صلى الله عليه وسلم
الوارد على سبب خاص انما هو في ذلك السبب الخاص الوارد لاجله العام وهو رقابى
الدخول فينتفى احتمال التخصص حينئذ هذا كلامه وفيه كما قاله شيخ الاسلام أن الدليل
اخص من المدعى لان المدعى التمسك به مطلقا سواء ورد على سبب خاص أم لا - وان
الوارد على السبب الخاص صورة الورد ووجهه - يرهاو الدليل خاص بالتمسك بالوارد الى
سبب خاص في ذلك السبب الخاص فقط ثم دعوى أن كل عام في حياته صلى الله عليه وسلم
وسلم وارد على سبب خاص وان الوارد على السبب الخاص لا يتمسك به في غيره مخدوعة
فرب عام لا يكون وارد على سبب خاص أصلا أو يكون وارد على خاص ثم يرد خاص
آخر يراد العمل به فيه أيضا ونص ما لشيخ الاسلام ثم لا ينبغي أن الدليل اخص من
الدلول لانه انما يتناول التمسك بالعام فيما ورد لاجله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

سريج مدفوع بحكاية الاستاذ والشيخ ابي اسحق الشيرازي الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازي وغيره وما الى التمسك
فقبل البحث واختاره البيضاوى وغيره وتبهم المصنف

(٣) قول المحشى واقتصر

(الامام) كذا بخطه وصوابه
واقتصر الا تمضى كما في نسخ
الشرح وبقيّة عبارة المحشى
نفسه اهـ مصححه

وهو قول الصيرفي كما نقله عنه
الامام الرازي وغيره واقتصر
الا تمضى وغيره في النقل عن
الصيرفي على وجوب اعتقاد
العموم قبل البحث عن
المخصص وعلى قول ابن سريج
لوقتضى العام عملا مؤقتا
وضاف الوقت عن البحث هل
يعمل بالعموم احتياطا أولا
خلاف حكم المصنف عن
حكاية ابن الصباغ وذكره هنا
أولا بقوله وثالثها ان ضائق
الوقت ثم تركه لانه ليس خلافا
في أصل المسئلة (ثم يكفي في
البحث) على قول ابن سريج
(الظن) بأن لا يخص خلافا
للقاضي) أي بترك الباقى في
في قوله لا بد من القطع قال
ويحصل بتكرير النظر والبحث
واشتهار كلام الأئمة من غير أن
يذكر أحد منهم مخصصا
* (المخصص) *

أي المفيد للخصيص (قسمان
الاول المتصل) أي ما لا يستقل
بنفسه من اللفظ بان يقارن
العام (وهو جهة) أحدها
(الاقتضاء) في الدال عليه

دون التسلك به فيما بعده من الوقائع في حال حياته صلى الله عليه وسلم ودون التسلك به
فيما ورد لآعلى واقعة في حياته صلى الله عليه وسلم وغاية ما يوجه به كلامه على بعد أن يقال
ألقى بما تناوله الدليل غيره مما ذكر طرد الباب انتهى وفيه أن الحاق ما ورد لآعلى واقعة
بما تناوله الدليل مشكل اذ لا يقطع بالدخول في شيء من صورها هذا بخصوصه كما لا يخفى
والوجه أنه لو وقع في حياته صلى الله عليه وسلم الاستدلال بالعام في واقعة أخرى غير ما ورد
العام عليها أو ورد العام في حياته صلى الله عليه وسلم لآعلى واقعة ان يجري في ذلك
الخلاف المذكور قاله سم (قلت) لو علل اقتضاء الاحتمال المذكور في حياته عليه السلام
بالتفاهل لازمه وهو التوقف لامكان مراجعته عليه السلام بسببولة كان وجهها قابل
(قوله وهو) أي التسلك بالعام قول الصيرفي (قوله) كما نقله عنه (الامام) أي بناء على ما نقله
عنه (الامام) (قوله) واقتصر (٣) (الامام وغيره الخ) حاصله أن الصيرفي نقل عنه قولان
متناقضان مانق له عنه (الامام من القول بالتسلك قبل البحث ككالمجهور وما نقله عنه
الا تمضى من أنه يقول انما يجب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص وأما العمل به
قبل البحث عن المخصص فلا يجوز (قوله) وذكره هنا أولا) أي بعد قوله خلافا لابن سريج
بقوله وثالثها الخ (قوله) ثم تركه لانه ليس خلافا في أصل المسئلة) أي وذكره كما كان أولا
يفهم منه أنه خلاف في أصل المسئلة وبه يعلم اندفاع اعتراض الشهاب رحمه الله تعالى
بقوله لا يخفى ان ذكره عقب ما مر في المتن كما صنع المصنف يقتضي ان يكون خلافا في أصل
المسئلة فكان واجب الحذف لذلك لا مجرد كونه ليس خلافا في أصل المسئلة اهـ ووجه
الندفاع أنه لم يعمل بمجرد كونه ليس خلافا في أصل المسئلة غاية الأمر أنه حذف مقدمة
من التعليل لوضوحها من السياق بقى أن يقال هذا لا يقتضى تركه مطلقا فهلا ذكر
تقريرا على المقابل فانه من تقرير ما نه الحسنه (قوله) ويحصل بتكرير النظر) أي يحصل
القطع بمعنى قوة الظن (قوله) واشتهار كلام الأئمة) أي على ذلك العام (قوله) أي
المفيد للخصيص) اطلاق المخصص على المفيد للخصيص من أي اللفظ المتبذل لذلك
بدليل قوله قسمان مجاز شائع حتى صار حقيقة عرفية بحيث اذا اطلق لا يفهم منه الا
اللفظ المذكور والمعنى الحقيقي هو فاعل التخصيص وقول الامام ومن تبعه المخصص
حقيقة ارادة المتكلم فيه وقفة وكان ذلك سري اليهم من قول المتكلمين ارادة
صفة في الحى توجب تخصيص أحد المقهورين في أحد الاوقات بالوقوع مع استواء
نسبة القدرة الى الكل ومع العلم ان ذلك لا يستلزم ما قاله قاله شيخ الاسلام
ونحوه في السكال وتنظيم سم في ذلك لا يخفى ضعفه (قوله) بان يقارن العام) الباسية
أو تصويرية والمعنى بان لا يستعمل الامقارنا للعام لعدم استقلاله بالاغادة بنفسه
فاندفع ما يقال ان التعريف المذكور يشمل ان يقال لا تقتلوا أهل فمة متصلا بقولنا
اقتلوا المشركين مع أنه من المنفصل قطعا (قوله) في الدال عليه) أشار
بهذا مع قوله لا في أي الاستثناء به في الدال عليه في قول المصنف ويجب اتصاله

الى أن كلام المصنف اشقل على نوعي الاستخدام الاول ان يطلق اللفظ بمعنى ويدعاه عليه الضمير بمعنى آخر وهذا في قول المصنف الاستثناء مع قوله وهو الاخراج والثاني ان يراد بأحد ضميرين عائدتين على اللفظ أحدهما معنيته وبالأخر المعنى الآخر وهذا موجود في قوله هنا وهو الخ مع قوله ويجب اتصاله فان الضميرين عائدان الى الاستثناء والاول عائد عليه بمعنى الاخراج والثاني بمعنى أذا الاستثناء وشاهد الاول قوله
أذا نزل السماء بأرض قوم * ربيها وان كانوا غضا
وشاهد الثاني قوله

فسيق الفضا والسما كتبه وانهم * شهود بين جوفحي وضلوي
وقال سم قال التفتنا في ويقتضي أن يعلم أنا اذا قلنا جاني القوم الازيد فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الأول على مجموع اللفظ الازيد او بهذه الاعتبار اختلاف العبارات في تفسيره فيجب أن يحتمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الأربعة اه وبه ينظر في قول شيخ الاسلام أفاده أي أفاد الشارح بقوله بمعنى الدال عليه أن الاستثناء معنيين الخ بل ينبغي أن يقال على أن الاستثناء معناني أو معناني أربعة اه وفيه أن طاقه شيخ الاسلام هو بالنظر لما ذكره المصنف من المعناني ومعلوم أن المستفاد من عبارته معنيان فقط ومعنيان فقط هو الصواب (قوله من متعدد) لم يقل من عام يشمل العدد لما تقدم من دخوله هنا كناية عليه الشارح أنفا (قوله بأحد أو أحادي أو أحواتها) ظاهر العبارة غير شامل للأخراج فهو استثنى وأخرج على لفظ المضارع والظاهر أنه مطلق بالأخراج بهما في الحكم (قوله صادر الخ) دفع به توهم تعلق من متكلم واحد بالأخراج وهو فاسد إذ المتكلم يخرج على صيغة اسم الفاعل لا يخرج منه وقوله مع المخرج منه دفع به توهم تعلقه بالعبارة من كون الأخراج من متكلم واحد والمخرج منه من متكلم آخر وهو عكس المطلوب بهذا القيد سم (قوله كان متفقا قطعا) أي اتفاقا فانه من متكلم واحد وهو الله تعالى وأهل هذا على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يجتمع قوله الشهاب قال سم وخامس له على هذا الترجي التعليل المذكور ولكن الظاهر عدم اختصاصه بالقول المذكور لأن اجتهادنا صلى الله عليه وسلم على القول بجواز لا يكون الاحتقا ولا يقر على خطأ على الخلاف في المسئلة فهو على هذا القول بمنزلة المبالغ بل هو مبلغ في المعنى فالاستثناء هنا أيضا من متكلم واحد بحسب المعنى وهو الله تعالى اه (قوله ويجب اتصاله) المراد بذلك أنه لا يمتد به ويتفرع منه اتصالا إذا كان متصلا (قوله بنفس أو بحال) أي أو بشئ ذلك كفي وأوفى كلامه مانعة خائفون بالجمع (قوله وعن ابن عباس الخ) رد باتفاق أهل العربية على اشتراط الاتصال وبأنه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على غير فرأى غيرها غير أصنافا لم كفر عن عيئه وليأت الذي هو خير ولم يقل أوليتن وبأنه لو صح ذلك لبطال

(وهو) أي الاستثناء نفسه
(الاجراج) من متعدد (بالا)
أو إحدى أخواتها) فهو خلا
وعاد أو سوى صادر ذلك
الاجراج مع المخرج منه (من)
متكلم واحد وقيل مطلقا
فتقول القائل الا فدا أعقب قيل
فم وجه الرجال استثناء على
الثاني لغو على الاول ولو قال
الذي صلى الله عليه وسلم لا
أهل الذمة أعقب نزول قوله
تعالى فاقبلوا المشركين كان
استثناء لفظ الانه مضاف عن الله
وان لم يكن ذلك غرا نازر يجب
اتصاله أي الاستثناء بمعنى
الدال عليه المستثنى منه (عاده)
فلا يضر انفصاله بنفس أو
سواء (وعن ابن عباس) يجوز
انفصاله (الشهر)

الاقرار والطلاق والعساق ولا أدى الى أنه لا يعلم صدق من كذب لان من قال قدم الحاج
 يحقل أن يستثنى بعد ذلك بعضه قاله البيضاوي وحل في الحصول كلام ابن عباس رضي
 الله عنهما على ما اذا نوى الاستثناء متصلا بالكلام ثم أظهر نيته بعد وفي العقد مانصه
 وقيل لا يجب الاتصال لفظا بل يجوز الاتصال بالنية وان لم يتلفظ به كالتخصيص بغير
 الاستثناء وحل بعضهم مذهب ابن عباس على هذا ولو حل على ظاهر قوله وهو جواز
 مطلقا لو لم يكن لا كان بغير داع جدا اهـ ونوله كالتخصيص بغير الاستثناء أراد بغير الاستثناء
 الأدلة المنقضية وأورد أن حل كلام ابن عباس على ما تقر به في قول المصنف الآتي
 وقيل يجوز بشرط أن ينوي في الكلام فإنه يقتضي الاطلاق فيما قبل هذا القول
 فوجب بعدم المنساقا على غير الرواية الأخيرة فالتامع المصنف بينهما ما لعدم التقيد في هذا القول بما
 يذهب ابن عباس وأما على الرواية الأخيرة فالتامع المصنف بينهما ما لعدم الاتفاق عليها
 وعنده ثم إن اعنه قاله سم (قوله وقيل سنة) بالجرأى الى سنة أو بالنصب كما هو المناسب
 السادة أهـ وقيل يجوز اتصاله سنة (قوله في المجلس) أي مادام المجلس (قوله بشرط
 ينوي في الكلام) هذا الشرط متفق عليه عند الفاتنين باشتراط اتصاله فنولم ينو
 الاستثناء الابد قراغ المستثنى لم يصح وعليه لا يشترط وجود النية من أقوال بل يكفي
 وجودها قبل فراغ العمل الاصح قاله شيخ الاسلام قات قوله فنولم ينو الاستثناء الابد
 مرغ المستثنى عنه لم يصح هو خلاف ما تقر في فروع مذهبنا ما شر المالكية من أن
 عمدة عندنا هو اتصال المستثنى بالمستثنى منه سواء نوى الاستثناء من أول الكلام أو
 في اثناؤه وبعد فراغ المستثنى منه (قوله كلام الله فقط) قال في البرهان وانما حلهم
 على ذلك غير صحيح بل يحلوه من كلام المتكلمين القائلين بان الكلام الازلي واحد وانما
 ترتيب في جهات الوصول الى الخطابين فلو أنخر الاستثناء فذلك في السماع والتفهيم
 دون الكلام وهذا غلط لان الكلام ليس في الكلام الازلي بل في العبارات التي تتألف
 وهي في حكم كلام العرب ولا يوجد فيه تاخر الاستثناء اهـ (قوله فهو مراد له أولا) قد
 يقدار كان قياس ذلك ان لا يقدار ذلك بكلام الله وأن يكون المدار على النية أولا أي قبل
 فراغ الكلام كما هو القول السابق على هذا والفرق بآ من لازمه تعالى ارادته أولا
 بخلاف غيره ليس فيه كبرية كما لا يخفى سم (قوله ذكر المنسرون) قال الشهاب
 كانه مستند راد خير خاصة ويصلح أيضا للاقول عطاء والحسن اهـ ويمكن أن
 يستدل به لما قبل الأخير أيضا قاله سم (قوله الخ) لو قدم عليه والجاهدون كان أوضح
 ليخرج غير أولي الضرر اذا فرغ من أه انما نزل بعد ذلك شيخ الاسلام (قوله على
 الاستثناء) أي لأجله والافه وانما على الحال بدليل أنهم أعربوا غير الاستثنائية حالا
 كما تقر في موضعه (قوله كما قرأه أبو عمرو) التشبيه في ثبوت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم نواترا (قوله ونحوه) عطف على ما روى واراد بنحوه ما انف من الأقوال عن غير ابن

وقيل سنة وقيل أبدا) روايات
 عنه (عن سعيد بن جبيرة)
 يجوز انفصال (ال أربعة أشهر
 وعن عطاء وحسن) يجوز
 انفصاله (في المجلس) عن
 (مجاها) يجوز انفصاله الى
 (سنة وقيل) يجوز انفصاله
 (ما لم يأخذ كلام آخر وقيل)
 يجوز انفصاله (بشرط أن ينوي
 في الكلام) لأنه مراد أولا
 (وقيل) يجوز انفصاله (في كلام
 الله فقط) لأنه تعالى لا يعيب
 عنه شيء فهو مراد له أولا
 بهلا في غير وقد ذكر المنسرون
 أن قوله تعالى غير أولى الضرر
 نزل بعد لا يستوي النساء ون
 من أم المؤمنين الخ في المجلس
 وقرأه مافع وغيره بالنصب أي
 على الاستثناء كما قرأه أبو عمرو
 وغيره بالرفع أي على الصفة
 والاصل فيما روى عن ابن عباس
 ونحوه

عباس ماعدا القوايس الاخير، فان هذا الاصل لا يناسبهما كما لا يخفى وبذلك يشعر
تعبيره بنحوه دون قوله وغيره وتعليله الاخيرين دون غيرهما او ورد أنه كبر يصح تعليق
هذا الاصل بالحوال المذكور مع قوله كاريوى عنه أى عن ابن عباس فان معناه ان روى
عن ابن عباس انه استدل بهذا الاصل الذى هو قوله تعالى ولا تقولن لشيء الخ ومعلومه
انه لم يستدل على اقوال غيره التى هي المراد بالحوال المذكور كما تقرر الا ان يحاج بان
اراد أن هذا الاستدلال لم يصلح لاقوال غيره فكأنه روى عنه ان يكون قوله كاريوى عنه
مستعملا في معناه الظاهر بالنسبة لاقواله وفي معناه التبيين بالنسبة لاقول غيره
سم (قوله كاريوى عنه) أى على الوجه الذى روى عنه (قوله قوله تعالى الخ) قديقل
قديقل من تقريره أن الاصل المذكور ليس قوله تعالى المذكور بل هو القياس على
ما أفاده ويجاب بأن أصل المقيد علمه أصل للمقيس في الجملة سم (قوله ولا تقولن
لشيء) قال البيضاوى أى لا تقولن لأجل شيء تعزم عليه انى فاعله فيما تستقبله الابان
يشاء الله أى الامانة بما يشيئتم (قوله ومثله الاستثناء) جملة معترضة بين المعطوف
وهو قوله وتذكرت والمعطوف عليه وهو قوله نسيت للشارة الى أن الاستدلال بالقياس
على ما في الآية بالنفس الآية أى قياس الاتمضاء على التعديق بما يشيئتم بجماع الاخراج
في كل ادلة تعليق اخراج حالة من حالى الشخص من ملاءمة كقولك ار جئتني
اكرمك فقد اخرجت حالة غير المحي عن الاكرم كما أن الاستثناء اخراج لبعض افراد
المستثنى منه عن الحكم (قوله ولم يعين) أى الله تعالى أو ابن عباس وقتما اراد على
الناس ان لم يعينه في الآية ولا ينافي تعيينه في الاثر وهو ما رواه الحارثي في المستدرک
وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس انه قال اذا حلف الرجل على عين الله أن
يستثنى الى سنة (قوله من غير تقييد بنسيان) أى كما يقيد به في الآية (قوله توسعا) علة
لترك التقييد أى وذلك لدليل آخر قام عندهم على ترك التقييد وهذا على ان النسيان
في الآية بمعنى زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة لا بمعنى الترك اما اذا كان بمعنى الترك
فلا توسع (قوله فقوله واذكركم بـ أى مشيئة ربك) قوله مبتدأ وقوله أى مشيئة ربك
خبره على تقدير القول أى نقول في معناه أى مشيئة ربك فان الحذف في الحقيقة هو قوائمه
نقول وقوله أى مشيئة ربك مقول الخبر المحذوف (قوله المنصرف اليه الاسم الخ) أى
فهو الحقيقة ولذا اقتصر المصنف على تعريفه (قوله لفظ الاستثناء متواط) جعل
محل الخلاف لفظ الاستثناء وهو قضية كلام جماعة سكن أنكره في التلويح وذكر أن
محل الخلاف الصيغ وأن لفظ الاستثناء حقيقة فيها ما بالخلاف (قوله أى المخالفة)
أى أعم من أن يكون معها اخراج أم لا وهو نفس اللفظ المشترك (قوله لانها الاصل)
اي الرابع (قوله ويحذف) أى المنقطع على القول الثاني (قوله من غير اخرج) هذا القيد
لاخراج المتصل (قوله فهو مكرر) أجاب المحشيان بان الظاهر ان مراد المصنف بالقول

اذ انسيت أى اذا نسيت قول ان
شاء الله ومثله الاستثناء وتذكرت
فاذكروه ولم يعين وقتما اختلفت
الآراء فيه على ما تقدم من
غير تقييد بنسيان توسعا وقوله
واذكركم بـ أى مشيئة ربك
(اما الاستثناء) (المنقطع) بأن
لا يكون المستثنى فيه بعض
المستثنى منه عكس المتصل
السابق المنصرف اليه الاسم
عند الاطلاق نحو ما في الدار
احد الاجار فمألفها أى
الاقوال لفظ الاستثناء (متواط)
فيه وفي المتصل أى موضوع
للقدر المشترك بينهما أى المخالفة
بأنه أو احدى احوالهما احذر من
الاشتراك ويجاز ان يبين والاول
الاصح انه مجاز في المنقطع لتباعد
غيره أى المتصل الى ما هن
و شأى به حقيقة فيه كالتصل
لأنه الاصل في الاستعمال
ويحذف بالخالف المذكورة من
غير اخراج وهذا القول بمعنى
قوله (والرابع مشترك) بينهما
فهو مكرر الا أن يريد بالمطوى
الناس انى حقيقة في المنقطع
مجاز في المتصل ولا فائل بذلك
فما علمت (والخامس الوقف)
أى لا يدري اهو حقيقة فيهما
أم في أحدهما أم في القدر
الاشتراك بينهما وما كان
في الكلام الاستثنائي

ان فيه توفيق بما تقدم من أن الاستثناء اخرج بخلافهما (ولا يجوز) الاستثناء (المستثنى) بأن يستغرق المستثنى المستثنى
منه أم لا أثبت في الحكم بالوقوع لعل تعترفاً عليه من عشرة (مخلافاً لثبوت) شارباً إلى ما قبله القرافي من
المدخل بن طهفة في قال لا سرائه أثبت طائفي وثراً في ثبوت الاستثناء لا يقع عليه طلاق ١٣ في قوله لا يجوز بل لا يجوز

انه جاز على اعتبار المستثنى
كلام الرافعي لا الرافعي
(قوله) يجوز (الاكثر من
الباقى) فحوله على عشرة الاستثناء
فلا يجوز بخلاف السوى
والأكثر (وقيل) لا أكثر
(ولا سرائي) بخلاف الأقل
(وقيل) لا الأكثر (ان كان

المستثنى المستثنى والمستثنى
منه (مريض) فحوله تقدم
بخلافه غير المريض فحوله
الدواء لا الزيادة في أكثر
كراهية هذا القول في ترجمته
كسيرة في أكثر ان شاء الله
المداراة ما كان من السوى

وهو لا يستثنى من العدة فحوله
فحوله مائة لا عشرة
بخلاف التسعة (وقيل)
لا يستثنى منه (مطلقاً) وقوله
تأني فثبت فيهم ألف سنة الا
خمس عاماً أي زمن أطول لا كما
تقول ان يستجلك اصبر ألف
سنة وكل قائل يجب استقرائه
وفهمه والاصح جواز الاكثر
طائفة عليه معظم الفتاوى ان

قالوا وقال له على عشرة الاستثناء
لزمه واحد (والاستثناء من
التي ثبات وبالعكس خلافاً
لاب حنفية) فيهما وقيل في

الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث الحكم مذكور عنه فحوله ما قام أحد الزيد وقام القوم الا يزيد ايدل الاول على اثبات
القيام لزيدوا ثانياً على نفسه وقول لا يزيد مذكور عنه من حيث القيام وعدة ومبني الخلاف على أن المستثنى من
حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في قبضه من قيام أو عدمه مثلاً

المستثنى (قوله) فيه توفيق بما تقدم من أن الاستثناء اخرج بخلافهما (ولا يجوز) الاستثناء (المستثنى) بأن يستغرق المستثنى المستثنى
منه أم لا أثبت في الحكم بالوقوع لعل تعترفاً عليه من عشرة (مخلافاً لثبوت) شارباً إلى ما قبله القرافي من
المدخل بن طهفة في قال لا سرائه أثبت طائفي وثراً في ثبوت الاستثناء لا يقع عليه طلاق ١٣ في قوله لا يجوز بل لا يجوز
انه جاز على اعتبار المستثنى
كلام الرافعي لا الرافعي
(قوله) يجوز (الاكثر من
الباقى) فحوله على عشرة الاستثناء
فلا يجوز بخلاف السوى
والأكثر (وقيل) لا أكثر
(ولا سرائي) بخلاف الأقل
(وقيل) لا الأكثر (ان كان
المستثنى المستثنى والمستثنى
منه (مريض) فحوله تقدم
بخلافه غير المريض فحوله
الدواء لا الزيادة في أكثر
كراهية هذا القول في ترجمته
كسيرة في أكثر ان شاء الله
المداراة ما كان من السوى
وهو لا يستثنى من العدة فحوله
فحوله مائة لا عشرة
بخلاف التسعة (وقيل)
لا يستثنى منه (مطلقاً) وقوله
تأني فثبت فيهم ألف سنة الا
خمس عاماً أي زمن أطول لا كما
تقول ان يستجلك اصبر ألف
سنة وكل قائل يجب استقرائه
وفهمه والاصح جواز الاكثر
طائفة عليه معظم الفتاوى ان
قالوا وقال له على عشرة الاستثناء
لزمه واحد (والاستثناء من
التي ثبات وبالعكس خلافاً
لاب حنفية) فيهما وقيل في
الاول فقط فقال ان المستثنى من حيث الحكم مذكور عنه فحوله ما قام أحد الزيد وقام القوم الا يزيد ايدل الاول على اثبات
القيام لزيدوا ثانياً على نفسه وقول لا يزيد مذكور عنه من حيث القيام وعدة ومبني الخلاف على أن المستثنى من
حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في قبضه من قيام أو عدمه مثلاً

مختلف نية وهو أنا إذا قلنا قام القوم فهناك أمران القيام والحكم فاختلوا هـ
المستثنى يخرج من القيام أو من الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقيضه وهو
عدم القيام والخفية يقولون هو مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه وهو عدم الحكم
فيكون غير محكوم عليه فامكن أن يكون قائما وأن لا يكون فمما اتفق على عدم القيا
وعندهم اتفق على عدم الحكم وعند الفريقين هو مخرج ودخل في نقيض ما أخرجه
منه فافهم ذلك حتى يتحرر لك محل النزاع والعرف شاهد في الاستعمال أنه انما يخرج من
القيام لا من الحكم به ولا يفهم أهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الاصل عدم
النقل والتغيير هـ وقال السعدوي يقولون أي الخفية كلام أهل العربية أنه من
الاثبات نفي أنه مجازة تعبر عن عدم الحكم بعدم لكونه لازما له لكن افكار دلالا
ما قام الازيد أي بحسب الوضع على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بانكار الضروريات
واجماع أهل العربية على أنه من النفي اثبات لا يحتمل التأويل هـ سم (قوله أو مخرجه
من الحكم الخ) أي غيبني قول أي خفية على الثاني ومبني قول غيره على الاول (قوله إذا
الذاع الخ) علمه ليقين على كل من التقديرين (قوله وجعل الاثبات الخ) نية أن يقال
بعضية ان السارح أمر بالاثبات بهذه الكلمة من لم يعرف الشرع ولم يقرر رغبته ولولا
ان الاثبات فيها معروف بغير الشرع ما حسن ذلك سم (قوله والاستثنائات المتعددة)
أي مع اتحاد الاستثنائي منه وبقي عكس ذلك وهو تعدد المستثنى منه واتحاد المستثنى
وسأني في قوله والوارد به بدلي متماطفة ويبقى الكلام فيما اذا تعدد ما فيها ياتي نحو
على عشرة وشرذم الأربعة والاثلاثة والاثنين وينبغي أخذ ما من كلامهم وكلام
الفقهاء رجوع هذه الاستثنائات لكل من العشرتين فيلزمه اثبات وعلى قياس ذلك يقال
فيما اذا تعددت المستثنائات بعد الجمل وقد يقال عبارة المصنف هنا صادقة بما اذا تعدد
المستثنى منه أيضا وفيما ياتي صادقة بما اذا تعدد المستثنى أيضا فلا حاجة الى زيادة ذلك
عليها سم (قوله الاول) أي لا مستثنى منه الاول لا الاول من الاستثنائات وان أوهمه
كلامهم كما قال شيخ الاسلام ولم يبال المصنف بهذا الابهام لوضوح المقام مع التأمل
وعبارته ثانيا لما استغرق غير الاول وهو ظاهر لان المستثنائات اذا عادت للمستثنى منه
مع استغراق غير الاول بدون عطف كما سيأتي في كلام السارح فمع العطف أولى لان
الرجوع مع العطف أقرب بدليل أنه عند عدم الاستغراق تعود الى المستثنى منه مع
العطف دون غيره فتأمل سم (قوله فكل لما يليه ما يستغرق) فاعل يستغرق صهر
كل والهاء عائدة على ما من قوله ما يليه والتقدير فكل ما يليه ما يستغرق استغراق
كل ما يليه وحينئذ نريد عليه أنه يدخل في منطوقه ما اذا استغرق غير الاول مع أنه
لا يعود كل لما يليه وما اذا استغرق الاول فقط مع أنه لا يعود كل لما يليه على غير ما تقول
الثاني من الاقوال الثلاثة المحكية في ذلك تأمله ويرد على السارح ان قوله فاذا استغرق
كل ما يليه بيان أنه مفهوم مع أن ما عدا الاستغراق كل لما يليه من جملة المنطوق كما

أخرج من الحكم فيدخل في
نقيضه أي لا حكمه اذا قلنا أنه
ما يخرج من شيء يدخل في نقيضه
وهو من الاثبات في كلمة التوحيد
يعرف الشرع وفي المفرغ نحو
ما هو الازيد ما يعرف العام
(الاستثنائات المتعددة)
الاستثنائات المتعددة أي هي
عامة الاول نحو قوله على عشرة
الاربعة والاثلاثة والاثبات
فيلزمه واحد فقط (واله) أي
وأن لم تتعاطف (ممكن) منها
عائد لما يليه ما يستغرقه انحر
نه على عشرة الا خمسة الا اربعة
الا ثلاثة فيلزمه بقية

الى الاولى (قوله الخلاف) أى السابق وقوله فعندنا أى لا فاقول يعود الاستثناء
الوارد بعد جمل متعاطفة الى جميع الجمل ما لم تقم قرينة على عدم العود في بعضها وعند
أى حنفية لانه يخصه بالاخيرة فعند قبول الشهادة عنده فى الآية المذكورة من تمام
الحذو وهو لا يسقط بالتوبة ووجه كونه من تمام الحذو أنه قد فُي بلسانه فجزاؤه قطعه ولكن
قطعه معنويا كذا قيل وفيه ان جعله من تمام الحذو لا ياسب لان الحذف فعل يجب اقامته
على الامام لا حرمة فعل ووجه فصل هذه الآية عما قبلها بقول الشارح أما قوله تعالى الخ
وان شاركتم فى رجوع الاستثناء لالاخيرة الخلاف المذكور فى رجوعه لما قبل الاخيرة
أيضا فى هذه دون الآية التى قبلها (قوله أما القرآن الخ) مناسبة هذا لما قبله ظاهرة
فان الاختلاف فى ثبوت حكم احدى الجملتين للآخرى نظير الاختلاف فى وقوع الحكم
المذكور بعد احدى الجملتين لما قبلها فانه سم وقول المصنف أما قران مقابل المحذوف
تقديره ما تقدم فى جمل لم يعلم حكم احدهما من خارج وأما القران الخ وهذا القران
هو المسمى عند علماء المعاني بالوصل وهو عطف بعض الجمل على بعض وأما الفصل فهو
عدم العطف (قوله انظروا) منصوب على التمييز عن النسبة أو نزاع الخافض وقوله حكما
تميزه بمفرد آخر أو منصوب بنزع الخافض (قوله فى ذلك) أى الحكم الذى لم يذكر (قوله
مثاله حديث أبى داود) قال الشهاب رحمه الله تعالى الى الحكم المذكور وهو النهى فتشارك
فيه والذي لم يذكر هو التنجيس بهما اه وقد يقال لا حاجة لاعتبار ما ذكره ما من
الحكم لان المصنف لم يعتبر ذلك فى القران فانه سم قالت اعتبار ذلك يتوقف عليه صحة
القران وقوله لان المصنف لم يعتبر ذلك فى القران ممنوع بل الذى لم يعتبره فيه هو الذى
لم يذكر كما هو ظاهر (قوله لا يولن الخ) عطف يان على حديث أو بدل عنه ويصح
كونه استثناء فإياها (قوله بشرطه) أى وهو كون الماء قليلا دون القلتين أو تغييره
وهذا على مذهب الشافعى وأما مذهبه لمعاشرة الماء الكمية فالمدار فى التنجيس على التغيير
من غير نظر لقله الماء وكثرته كما هو مقرر فى الفروع (قوله كما هو) أى التنجيس معلوم
أى بدليل خارج عن الآية (قوله وخالفه المزنى فيه) أى فى الحكم المذكور فى مثاله
لماترجع عنده على القران فهو موافق لابي يوسف فى أن القسرة ان يقتضى التسوية بين
الجملتين كما قاله المصنف ومخالف له فى حكم المثال المذكور لماترجع عنده من دليل آخر
غير القران على ما يفهمه القران من التسوية (قوله لماترجع الخ) قوله ترجع صفة لما هو
عبارة عن دليل وقوله فى أن الماء الخ متعلق بمحذوف صفة أيضا وقوله فى أن الماء الخ
أى فى مسألة أن الماء الخ (قوله ويكفى فى حكمه النهى الخ) هذا لا يتأتى فى الماء الكثير
ليقاء ظهوريته فلمعل حكمه النهى تقيده وفيه نظير المستبحر أن يلتزم عدم النهى
حينئذ سم (قوله بمعنى صبغته) انما قال ذلك لان الكلام فى الخصص المتصل وقد تقدم
أنه ما لا يستعمل من اللفظ والمراد بالصيغة الجملة من أداة الشرط وتعلل اذهى التى يحصل

وقى عوده الى الثانية أى عند
قبول الشهادة الخلاف فعندنا
نسم وعند أبى حنيفة لا
(و) الاستثناء (الوارد بعد
مفردات) فهو تصديق على التقران
والمساكين وأبناء السبيل الا
الفسقة منهم (أولى بالكل) أى
بعوده للكل من الوارد بعد جمل
لعدم استقلال المفردات (أما
القران بين الجملتين لفظا) بأن
تطف احدهما على الأخرى
(فلا يقتضى التسوية) بينهما
(فى غير المذكور حكما) أى فيما
لم يذكر من الحكم معلوم
لاحداهما من خارج (خلافه
لأبى يوسف) من المنقضية
(والمزنى) من فى قولهما يقتضى
التسوية فى ذلك مثاله حديث
أبى داود لا يولن أحدكم فى
الماء الدائم ولا يغسل فيه من
الجنابة فالبول فيه فيجسه بشرطه
كما هو معلوم وذلك حكمه النهى
قال أبو يوسف فكذا الاغتسال
فيه للقران بينهما ووافقه أصحابه
فى الحكم لدليل غير القران
وخالفه المزنى فيه لماترجع على
القران فى أن الماء المستعمل فى
الحديث طاهر لا نجس ويكفى
فى حكمه النهى ذهب
الطهورية (الثانى) من
الخصصات المتصلة (الشرط)
بمعنى صبغته (وهو)

بها التخصيص لا الاداة فقط (قوله أي الشرط نفسه) أي الشرط من حيث هو سواء كان لغوياً أو شرعياً أو عقلياً وإن كان المراد هنا الأول وفي العبارة استخدام حيث أطلق الشرط أقول مراد به الاداة بالمعنى المتقدم وأعيد عليه الضمير مراداً منه معنى الشرط ومدلوله (قوله ما يلزم من عدمه العدم الخ) فيه أن هذا التعريف شامل للركن كسكينة الاحرام مثلاً فإنه يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة إذ قد توجد سكينة الاحرام دون بعض الأركان الأخر أو الشرط فلا توجد الصلاة ولا عدم الصلاة إذ قد تحقق بقيمة المعبرات فتوجد الصلاة فهو غير مانع وقد يجاب بأنه تعريف بالاعم وقد أجازة الأقدمون واختاره جمع منهم السيد ويان ما في قوله ما يلزم من عدمه الخ بمعنى خارج عن الماهية بقريضة اشتمار أن الشرط خارج لا داخل قاله سم (قوله لذاته) قال الشهاب ظاهر صنيع الشارح الآتي أنه متعلق بيلزم المنق دون المثبت ويغني التعاقب ما معاً على وجه التنازع فيه اه وسبأ في كلام يتعلق بذلك اه منه (قوله بالقييد الأول الخ) القيد الأول هو قوله يلزم من عدمه العدم والقييد الثاني هو قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والقييد الثالث هو قوله لذاته واعلم انهم لم يتعرضوا لمحتز قوله ولا عدم أي ولا يلزم من وجوده عدم ويخرج به المانع لأنه يلزم من وجوده عدم ولعل عدم تعرضهم لذلك للاستغناء عن اخراج المانع بهذا باخراجه بما قبله من قوله ما يلزم من عدمه العدم فليستأمل اه منه (قوله وبالثالث من مقارنة الشرط الخ) اضافة مقارنة للشرط من اضافة المنة الى الموصوف أي الشرط المقارن وكذا قوله ومن مقارنته للمانع ثم ان الاحتراز هنا عن خروج الشرط المقارن لما ذكر عن التعريف والمراد دخوله فالاحتراز هنا عن الخروج بخلافه بالنسبة للقييد الأول والثاني فهو عن الدخول ولا محذور في هذا اذا احتراز يكون عن الدخول وعن الخروج ثم ان مقتضى صنيع الشارح ان قول المصنف لذاته مختص بقوله ولا يلزم من وجوده وجود الخ وأنه لا يرجع لما قبله أيضاً أي قوله ما يلزم من عدمه العدم والوجه رجوعه له أيضاً لاجتماع المانع اذا قارن عدمه عدم الشرط فإنه يلزم حينئذ من عدمه العدم لكن لذاته بل لعدم الشرط الذي قارنه فعدم المانع وحده يخرج بقوله يلزم من عدمه العدم وعدم المانع مع عدم الشرط يخرج بقوله لذاته وقال الكمال الايتي في حل القيد الثالث أنه للبيان ودفع توهم لزوم الوجود من وجود الشرط اذا قارن السبب لان ترتيب الوجود حينئذ على السبب لا على الشرط ودفع توهم لزوم العدم من وجود الشرط اذا قارن المانع لان ترتيب العدم حينئذ على وجود المانع لا على وجود الشرط اه ووجه ظاهر فانه في الصور المحتز عنها بالثالث لم يلزم الوجود من وجود الشرط ولا العدم من وجوده أيضاً لا يقال بل لزم ما ذكر من وجوده اذ لا معنى للزوم الا عدم كالك وهو متحقق فان الوجود وعدم لم يشكك في وجوده في الصور المذكورة لانا قول انما يصح

أي الشرط نفسه (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته) استترز بالقييد الأول من المانع فإنه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني من السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث من مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة

هذا لو كان المصنف عبر بقوله ولا يلزم وجوده وجود ولا عدم لكنه عبر بقوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم الخ فإني عن الدالة على أن اللزوم ناشئ عن وجوده وبواسطته وقد علم أنه لا دخل لوجود الشرط في الوجود ولا في العدم في الصور المذكورة اهـ منه (قوله مع التصاب) متعلق بقوله كوجود الحول (قوله ثم هو علق الخ) هذا التقسيم في العصد كاصله وغيره حيث قال الشرط ينقسم إلى عقلي وشرعي ولغوي أما العقلي فكالحياة إلى أن قال وأما اللغوي فمثل قولنا إن دخلت الدار من قوائنا أنت طالق إن دخلت الدار فإن أهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليدل على أن ما دخلت عليه أن هو الشرط والآخر المتعلق عليه الجزاء وهذا أن الشرط اللغوي صار استعماله في السببية غالبا اهـ وأورد الكمال هنا أن ظاهر عبارة الشارح أن الشرط المعروف هو المنقسم وان اللغوي بمعنى الصيغة داخل فيه وليس كذلك إذ الشرط بمعنى الصيغة سبب جعلي كما حره شيخنا في تحريره أخذ من القرأني فإن المتكلم به جعله بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كما يوافقه قول الشارح في عدم الأكرام الأمور به بانعدام الجبي ويوجد بوجوده إذا امتثل الأمر وهذا من الشارح ينافي تقسيمه اهـ أما قوله ظاهر عبارة الشارح الخ فوجهه أنه جعل من الأقسام الشرط اللغوي ووصفه بأنه المخصص وقد قدم أن المخصص هو الصيغة حيث قال الثاني من المخصصات المتصلة الشرط بمعنى صيغته وأما قوله وليس كذلك فإن الشرط بمعنى صيغته سبب جعلي فيقال عليه أما أولا فالشارح لم يرد على ما ذكره كما صرت الإشارة لذلك وأما ثانياً فيجيب بأن كونه جعليا غما هو بحسب الاستعمال الغالب لكنه بحسب الأصل شرط لا سبب كما أفاد ذلك نص العصد المتقدم على أن كون الشرط بمعنى الصيغة هو اللفظ ولا يصدق فيه السبب الذي ذكره وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم إذ اللفظ يوجد ولا يوجد المشروط وعدمه وجوده المشروط لا ترى أنه لو قيل إن دخلت الدار فانت طالق فقد وجد الشرط اللغوي وهو الصيغة ولم يوجد إطلاق بمجرد ذلك وإنما يوجد عدم وجود معناه فالصيغة انما تفيد جعل المعنى سببا للإطلاق مثلاً وأما قوله كما يوافقه قول الشارح الخ فمنوع منعاً ظاهراً إذ قول الشارح إذا امتثل الأمر نصريح بأن مجرد الشرط هو الجبي لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو الأكرام وان وجود الأكرام انما يترب على الجبي إذا انضم إلى الجبي الامتنال ومعلوم أن الامتنال خارج عن الشرط فلم يلزم من وجود الشرط وجود المشروط حتى يتحقق معنى السببية بل هذا من الشارح تطبيق لهذا المثال على ما عرف به الشرط وبيان أن هذا الشرط لا يلزم من وجوده الوجود لذاته بل لمسايقه من الامتنال قاله سم قال ثم رأيت شيخنا العلامة أفاد ذلك فله الحمد وبهذا يتقرر في قول شيخ الإسلام بينه أي بقوله إذا امتثل الأمر المراد بيان معنى الشرط بعدم وجود المشروط بمعنى السبب الجعلي والافقه قد عرف أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته الصادق ذلك بالصيغة وبالمتعلق المذكور اهـ من سم (قوله ولغوي وهو المخصص) فيه

مع التصاب الذي هو سبب
للوجوب ومن مقارنته للمانع
كالدين على القول بأنه مانع من
وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزم
الوجود والعدم في ذلك لوجود
السبب والمانع لا لذات الشرط
ثم هو علق كالحياة للعالم وشرعي
كالطهارة للصلاة وعادى كنصب
السلم لصعود السطح ولغوي وهو
المخصص كافي أكرم بنى تميم إن
جاؤا أي الجائين منهم في عدم
الأكرام الأمور به بانعدام الجبي
ويوجد عدم وجوده إذا امتثل
الأمر (وهو) أي الشرط المخصص
(كلاستثناء اتصالاً) فني وجوبه
هنا الخلاف المتقدم

على الاصحح الا تقي لما تقدم من أن أصله (٢٠) في ان شاء الله وهو صيغة شرط وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا وعليه

ان الخصص هو الصيغة كما تقدم ولا ينبغي أن الصيغة لا يصح أن تكوّر قسم من الشرط
المعرف بقوله ما يلزم من عدمه العدم الخ وقد تقدمت الإشارة الى ذلك ويمكن أن يجاب
بأن التقدير وهو الخصص صيغته (قوله على الاصحح الا تقي) أي فيه الخلاف على الاصحح
المذكور ومقابل الاصحح هو قوله وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا ثم ان استغنى هذا
القابل بالاتفاق ان شاء الله احتاج للفرق بينه وبين بقية الشروط والأشكال الاتفاق
مع وجود الخلاف فيه فليتم ا هـ منه (قوله من أن أصله) أي أصل الخلاف في
الاستثناء وهو خلاف ابن عباس ومن معه وقوله في ان شاء الله خبر أن من قوله من أن
أصله الخ وقوله وهو أي ان شاء الله صيغة شرط (قوله وأولى من الاستثناء الخ) قال شيخ
الاسلام وجه الاولوية يعرف من الفرق الذي بعده ا هـ قلنا يمكن أن يوجه هذا أيضا
القول السابق أنه يجب الاتصال اتفاقا بخلاف اتصال الاستثناء ففيه الخلاف وذلك
لان منافاة الاتصال مع التأخير لما له الصدر أقوى من منافاته لما ليس له الصدر ويمكن
أيضا أن يوجه به الاتفاق على جواز اخراج الاكثرية بأن يقال لما كان له الصدر كان كانه
مذكورا ولا وصار العام المذكور بعده كانه لا يتناول ما زاد عليه ثم ان تضعيف الفرق
المذكور لا يجري هنا فتأمل ا هـ منه (قوله أي كل الجمل) لو قال كل المنعاطقات ليشمل
المفردات كان أولى قاله شيخ الاسلام (قوله فهو مقدم) أي لتوقف تحقق الشروط على
تحققه (قوله ويكون جهاهم أكثر) فيه جعل المضارع المثنى حالا وهو متعني في قول
في ذلك بالماضي والواو عاطفة أو الواو حامية وهو خبر مبتدأ محذوف كذا قيل ولا
ضرورة لحال الواو على الحال حتى يرد الاشكال بل لا مانع من حمل الواو على الاستئناف
أو على المعطف على جملة نحو كرم الخ أي وذلك نحو كرم الخ ا هـ منه قلت لا ينبغي بعد كل
من الاستئناف والمعطف (قوله تسمع) أراد بالتسمع أنه أراد بالوفاق قول الاكثر مثلا لانه
قريب من الوفاق والفرق بينهما وبين ما ذكره من الجواب أنه على التسمع لم يرد معنى الوفاق
بل معنى ما يقرب منه كقول الاكثر وكان المعنى على التشبيه أي كالوفاق وعلى الجواب
أراد حقيقة الوفاق لكنه وفاق مخصوص ا هـ منه (قوله بأنه لا يبدل الخ) أي لا يبدل في
التخصيص الشامل للتخصيص بالشرط وغيره (قوله قريب من مدلول العام) أي وهذا
لا يتحقق مع اخراج الاكثر (قوله الا أن يريد الخ) استثناء من قوله تسمع فهو جواب عنه
(قوله مع أولادهم ثم قوله مع الأولاد) إشارة الى ان مدخول مع وهو أولاد الأولاد في
الاول والأولاد في الثاني هو المتبوع لتعلق الوصف به أولا (قوله قال المصنف) الاولى
فقال لانه جواب أما (قوله خرج حال عصيانهم) قال السكاك تنبيه على ان العموم في حالة
التخصيص بالغاية عموم في الاسوال لاني الأشخاص فالقصر لبيقي تميم على بعض أحوالهم
لا يبنى تميم على بعضهم وكذا القول في التخصيص بالشرط ا هـ وفيه بحث لان هذا لم

اقتصر المصنف في شرح المنهاج
حيث قال لانه لم في ذلك نزاعا
(وأولى) من الاستثناء (بالعود
الى الكل) أي كل الجمل المتقدمة
عليه نحو كرم بن تميم وأحسن
الوجبة واخضع على مضمران
جاؤك (على الاصحح) وقيل يعود
الى الكل اتفاقا والفرق ان
الشرط له صدر الكلام فهو مقدم
تقديره بخلاف الاستثناء وضعف
بأنه انما يتقدم على المقيد به فقط
(ويجوز اخراج الاكثر به
وفاقا) نحو كرم بن تميم ان كانوا
علاء ويكون جهاهم أكثر
بخلاف الاستثناء ففي اخراج
الاكثر به خلاف تقدم وفي حكاية
الوفاق تسمع لما قدمه من القول
بأنه لا يبدل ان يبقى قريب من مدلول
العام الا أن يريد وفاق من خالف
في الاستثناء فقط (الثالث) من
الخصصات المتصلة (الصفة)
لنحو كرم بن تميم الفقهاء خرج
بالفقهاء غيرهم وهي (كالاستثناء
في العود) فتعود الى كل المتعدد
على الاصحح (ولو تقدمت) نحو
وقفت على أولادى وأولادهم
المحتاجين ووقفت على محتاجي
أولادى وأولادهم فيعود الوصف
في الاول الى الاولاد مع أولادهم
وفي الثاني الى أولاد الاولاد مع
الأولاد وقيل لا (أما المتوسطة)

نحو وقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم قال المصنف بعد قوله لانه لم في انقل (فالمتعارف اختصاصها بما رتبته) في
ويجوز أن يقال تعود الى ما وليها أيضا (الرابع) من الخصصات المتصلة (الغاية) نحو كرم بن تميم الى أن يعصوا خرج حال عصيانهم

فلا يكردون فيه وهي (كالاتخفاف في العود) فتعود الى كل ما تقدمها على الاصح فحوا كرم بنى نعم وأحسن الى أربعة وتعطف على مضر الى أن يرسلوا (والمراد) بالغاية (غاية تقدمها عموم) (٢١) يشاءها ولم تأت مثل) ما تقدم ومثل قوله

تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون

بالله الى قوله (حتى يعطوا الجزية)

فانها لم تأت لقاتلناهم أعطوا

الجزية أم لا (واما من) قوله

تعالى سلام هي (حق مطاع

الفجر) من غاية لم يشمله عموم

ما قبلها فان طلوع الفجر ليس من

الليلة حتى تشمل (فلتحقيق

العموم) فيما قبلها كعموم

الليلة لأجزائها في الآية

لالتخصيص (وكذا) قوله

(قطعت أصابعه من الخصر الى

البصر) بكسر أولهما وثالثهما

فان لغاية فيه لتحقيق العموم

أي أصابعه جميعها بأن قطع ما

عدا المذكرين بين قطعها

وأوضح من ذلك من الخصر

الى الأبهام كما عبره في شرحي

المختصر والمنهاج وعدل عنه الى

ما هنا لما فيه من السجع مع

البلاغة المحوج الى التدقيق في

فهم المراد وكما نال لان الغاية

في الثاني من المغيا بخلافها في

الاول (الخامس) من الخصصات

المتصلة (بدل البعض من الكل)

كأد كره ابن الحاجب نحو كرم

الناس العلماء (ولم يذكر

الاكثر وصوبهم الشيخ

الامام) والد المصنف لان المبدل

منه في نية الطرح فلا تحقق فيه

في نحو هذا المثال لا مطلقا لوقيل مثلا قرأت سورة القرآن الى سورة الناس واشترت
تخيل البستان الى نخلة كذا ودلت القرينة على خروج الغاية كان ذلك عموما في
الاشخاص بالاشبهة على أنه يمكن منع ذلك في المثال المذكور بأن المراد الاعمال من
الاشخاص والاحوال فانه ان وقع العصيان من الجميع فالعموم في الاحوال والاشخاص
من عمومها أو من بعضهم فالاشخاص من عموم الاشخاص وقول الشارح خروج حال
عصيانهم الخ فرض مثال لا يخصص (قوله لقاتلناهم) أي لكنا ما مورين بقتالهم بذلك
فاللزم الامر بالقتال لانفس القتال فلا تردانه قد يختلف لو لم تأت الغاية (قوله من غاية
لم يشمله عموم ما قبلها) ثم قوله ليس من الليلة يقال عليه ان ذلك لا يدخل له في استفاء كون
الغاية للتخصيص لانه لو قيل سلام هي الى آخرها لم يكن فيه تخصيص أيضا بل تحقيق
لاعموم مع ان الغاية شمله عموم ما قبلها لان آخر الليلة جزء منها الا أن يجب أن المراد
الاشارة الى ان التحقيق للعموم قد تكون غير مشمولة لما قبلها كما في المثال وقد تكون
مشمولة كالمثال الثاني بخلاف التي للتخصيص لا تكون الامشولة لما قبلها فليست أم
اه منه (قوله بكسر أولهما وثالثهما) ويجوز فتح الثالث فيها (قوله مع البلاغة) هي
مطابقة الكلام لمقتضى الحال والحال هنا هو اختيار السامع هل يدرك المعاني الدقيقة
أم لا (قوله المحوج الخ) بالجر نعت للبلاغة باعتبار تفاوتها بالمطابقة بالكون مطابقا وأما
قول شيخ الاسلام نعمت لما أو لكل من السجع والبلاغة فغير بين فنأمل (قوله في
الثاني) أي وهو قوله قطعت أصابعه وقوله في الاول أي وهو سلام هي حتى مطلع الفجر
(قوله بدل البعض) مثله بدل الاشتمال كما عجبني زيد عليه كما نقله أبو حيان عن الشافعي قاله
شيخ الاسلام (قوله في نية الطرح) فيه ان معنى كونه في نية الطرح أنه غير معقد عليه
لأنه لا يذ كروحيته فلا وجه للتصويب المذكور (قوله ما يستقل بنفسه) أي بأن
لا يحتاج الى ذكر العام معه وقوله من لفظ أو غيره أشار باللفظ الى الخصصات اللفظية
الآتية كتخصيص الكتاب بالسنة وعكسه وبغيره الى الحسن والعقل (قوله فان يدرك
بالحسن أي المشاهدة) تفسير الحسن بالمشاهدة نظرا للآية والافعال الحسن في كلام المصنف
شامل للحواس الخمس مع ان الحواس الخمس هو العقل بواسطة فارجع ذلك الى التخصيص
بالعقل ولذلك اقتصر جماعة منهم ابن الحاجب على العقل وفي نسخة يجوز التخصيص
بالحسن والسمع وأسقطه في النسخ المعقدة كتنها بالحسن شيخ الاسلام قلت الشائع في
الاستعمال ان المراد بالعقل ما يدرك بالعقل بلا توسط الحواس وبالحسن ما يدرك به
بواسطة الحس فلو اقتصر على العقل اتوهم قصر التخصيص على العقل وحده ولا يشمل
التخصيص به بواسطة الحس (قوله فان يدرك بالعقل ضرورة الخ) اطلاق الضرورى على

لحل يخرج منه ولا يخصص به (القسم الثاني) من المخصص (المتفصل) أي ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره وبدأ بغير لفظه
فقال (يجوز التخصيص بالحسن) كما في قوله تعالى في الریح المرسله على عاد تدمر كل نبى أي تمسكه فان يدرك بالحسن أي المشاهدة
بالاندماج فيه كاسمه (والعقل) كما في قوله تعالى الله خالق كل نبى فان يدرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالقا لنفسه

ذلك من حيث انه صار معلوما لكل أحد فالحق بالضروريات والافضورية يتبعه انما
نشأت عن النظر كما لا يخفى ثم ان التمسك بذلك للخصيص بالعقل مبنى على ان المتكلم
يدخل في عموم كلامه وان انقط الشيء بطلان على الله تعالى وفي كل منهما خلاف وان أريد
بالشيء اسم المفعول أى المشاء لم يحتج الى التخصيص لعدم دخول الذات العلمية حينئذ في
الشيء (قوله خلافا لشذوذ) يصح بقاؤه على المصدرية وبقاؤه في الكلام مضاف أى ذى
شذوذ ويصح كونه بمعنى اسم الساعى ويصح كونه جمع شاذ كسجود جمع ساجد لكن جمع
فاعل على فاعول سماعى وقد تقدم هذا (قوله فى منعهم التخصيص بالعقل) قال الشهاب
خصه بالعقل مراعاة للنقل وقال السكال ظاهر المتن جريان الخلاف فى التخصيص بالحسنى
أيضا ولم يصرح به الشارح اما لانه لم يجده أو لان التخصيص به عند التحقيق يخصص
بالعقل كما قدمنا بناء على ان الادراك للعقل بواسطة الحواس نعم قد يقال انه أشار اليه
فى ضمن قوله وياتى مثل ذلك كله فى التخصيص بالحسنى هنا وعلى هذا الاستدراك يتوجه
انه لم قصر المانع على العقل نعم الحق به الحسنى وقال الزركشى وقوله خلافا لشذوذ هو عائده
لما يليه وهو العقل فان التخصيص بالحسنى لانعلم فيه خلافا نعم ينبغى أن يطرقه خلاف من
المتكلمين لاستناد العلم الى الحواس لانها عرضة للاتفات والتخيلات اهـ (قوله ان مانئى
العقل) أى الفرد الذى نفي العقل عنه كالذات العلمية فى المثال وقوله حكم العام أى
الحكموم به على العام (قوله لم يتناول العام لانه لا تصح ارادته) فيه بحث لان عدم صحة
الارادة انما تقتضى عدم تناول من حيث الحكم لان من حيث اللفظ والتناول من
حيث اللفظ كاف فى تحق التخصيص أى الاخراج من العام لما تقدم أن العام
المخصوص عموم مرادتنا ولا احكام ثم رأيت امام الحرمين قال فان تلقى المخصوص من
ما خذ له عقل غير منكرو كون اللفظ موضوعا للعموم على أصل اللسان لا خلاف فيه مع
من يعترف بطلان مذهب الواقفة وان امتنع بمتنع من تسمية ذلك تخصيصا فليس فى
اطلاقه مخالفة عقل أو شرع الى آخر ما ذكره ونقله فى شرح المنهاج عنه ثم رأيت شيخنا
الشهاب قال فى قوله لم يتناول العام ان أريد من حيث اللفظ فممنوع او من حيث الحكم
فلم ولا شذوذ فيه اهـ ويحتمل ان المعنى على التشبيه أى كانه لم يتناول العام وذلك لانه
لما كان الاتقان من اللفظ الى المعنى انما هو بالعقل كان مانئى العقل حكم العام عنه
كانه ليس من الافراد اهـ سم (قوله نظرا الى أن ما يخصص بالعقل لا تصح ارادته) أى
من حيث الحكم والتخصيص فرع صحة الارادة وقضية كلام الامام رضى الله عنه أن
نفي صحة الارادة من حيث الحكم وأما من حيث اللفظ فهو متناول لما تقاه العقل وبهذا
يفترق كلام الامام من كلام الشذوذ وان اتفقا على نفي التسمية بالتخصيص فلذا غاب
المصنف فى الحكاية عن الشذوذ وعن الامام الشافعى بما قاله ولم يقل خلافا لشذوذ
الشافعى مثلا (قوله وهو لفظى الخ) هو ظاهر بالنسبة لخلاف الشافعى مع الجمهور

(خلافا لشذوذ) من الناس فى
منعهم التخصيص بالعقل قائلين
ان مانئى العقل حكم العام
عنه لم يتناوله العام لانه لا تصح
ارادته (ومنع الشافعى) رضى
الله عنه (تسميته تخصيصا)
نظرا الى ان ما يخصص بالعقل
لا تصح ارادته بالحكم (وهو)
أى الخلاف (لفظى) أى عائده
الى اللفظ والتسمية للاتفاق
على الرجوع الى العقل فيما
نفي عنه حكم العام

دون الشذوذ لانهم يقولون بعدم تناول اللفظ لما انفاء العقل من حيث وضع اللفظ
 ويجاب بما تقدم من ان المعنى في قولهم لم يتناوله العام على التشبيه أى كانه لم يتناوله
 العام فليتأمل وقال شيخ الاسلام لك أن تقول هو معنوى لانهم يعتبرون في التخصيص
 بالعقل صحة ارادة المخرج بالحكم ونحن لانعتبره نظر الى ان العبرة بظاهر اللفظ كما ان
 العبرة بالاسباب فيما اذا ورد العام على سبب اهـ ويجاب بجمع أن هذا يقتضى كونه
 معنواً اذا اختلف على هذا صوابه من اعلى تفسير التخصيص وانه هل يعتبر فيه صحة
 ارادة المخرج بالحكم مع الاتفاق على العمل بذلك الاخراج وهذا لا يخرج عن كون
 اطلاق لفظياً (قوله فعندناهم) أى لان العام من حيث وضعه صالح لتناول الفرد
 الذى نقي عنه العقل حكم العام وعندهم أى عند الشافعى والشذوذ لالماس (قوله
 وبقى مثل ذلك كله في التخصيص بالحس) قال شيخنا الشهاب فأتى تعليل المنع السابقة
 لا يحسنان هنا فليتأمل اهـ وأقول جوابه المنع فانه على عدم التناول هناك بعدم صحة
 الارادة ولا خفاء ان ما أدرك بالحس خرج عن الحكم لا تصح ارادته به فلا يتناوله
 العام على قياس ما هناك قاله سم قلت لعل لحظ الشهاب رحمه الله تعالى ان وجه عدم
 صحة الارادة فيما نفي العقل عنه حكم العام لزوم المحال لو دخل تحت حكم العام لانه تعالى
 واجب الوجود فلو تعلق به الخلق لزم حسدونه ولا كذلك الحال في عدم صحة الارادة
 فيما نفي الحس عنه حكم العام وفيه ان المنظور اليه تعليل عدم التناول بعدم الصحة في
 كل وتعليل عدم الصحة في أحدهما بغير ما يعلى به عدم الصحة في الآخر أمر آخر كما هو
 بين على أن اللازم هنا أيضاً على دخول ما نفي الحس عنه حكم العام تحت العام الاستحالة
 أيضاً لما يلزم عليه من الكذب في اخبار الله تعالى فليتأمل (قوله جواز تخصيص
 الكتاب) أى بعض آياته العامة (قوله فوض البيان) أى التبيين وقوله فلا يحصل
 الا بقوله أى أو بفعله وهذه النتيجة متنوعة والمقدمتان مسلمتان وسيشعر الشارح الى
 ذلك سم (قوله كتحصيل قوله تعالى والمطلقات الخ) هذا مخصوص أيضاً من حيث
 شموله لغير المدخول به ابقوله تعالى فما لكم عليهم من عدة تعتدونها كما أن قوله تعالى
 والذين يوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً مخصوص
 بقوله وأولات الاحمال الآية (قوله أجلهن) أى انقضاء عتتهن (قوله أن يضعن
 حلهن) أى سواكن مطلقات أو متوفى عنهن كما مر (قوله قلنا الاصل) أى المستصحب
 (قوله وبيان الرسول) أى تعيينه يعنى ان قوله لتبين ليس مقصوراً على البيان بالسنة
 كما فهم المانع بل يعم البيان بالكتاب (فان قيل) البيان بالكتاب لله تعالى والرسول مبلغ
 (أجيب) بأنه يصح اسناده الى الرسول حقيقة لغزوله عليه وحده عن اسناده (قوله
 وقد قال الخ) جله حامية مقصود به الترقى في الجواب بمنزلة أن يقال على أنه قد قال تعالى
 الخ وليست عليه لقوله وبيان الرسول الخ كما يظهر بالتأمل (قوله تبييناً لكل شئ) أى
 والقرآن شئ قد دخل فيه (قوله انوله تعالى وأنزلنا الخ) أعاد الآية هنا نظراً الى المفعول

وهل يسمى تبييناً لذلك تخصيصاً
 فعندناهم وعندهم لازماً مثل
 ذلك كله في التخصيص بالحس
 (والاصح جوابه تخصيصاً
 الكتاب به) أى بالكتاب وقيل
 لا لقوله تعالى وأنزلنا اليك
 الكتاب لتبين للناس ما نزل اليهم
 فوض البيان الى رسوله صلى الله
 عليه وسلم والتخصيص بيان
 فلا يحصل الا بقوله لنا الوقوع
 كتحصيل قوله تعالى والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
 الشامل لأولات الاحمال بقوله
 تعالى وأولات الاحمال أجلهن
 أن يضعن حلهن فان قال
 المانع يجوز أن يكون
 التخصيص بغير ذلك من السنة
 قلنا الاصل عدمه وبيان
 الرسول صلى الله عليه وسلم
 يصدق بالبيان بما نزل عليه من
 القرآن وقد قال تعالى وأنزلنا
 عليك الكتاب تبييناً لكل شئ
 (والسنة بها) أى بالسنة وقيل
 لا لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل اليهم

فتمسك بيانه على القرآن كما
الوقوع كخصيص حديث
الصحابين فيما سقت السماء
الغدير بحدبهما ليس فيها
دون خمسة أوسق صدقة
(و) السنة (بالكتاب) وقيل
لا قوله تعالى تبين للناس منازل
اليوم جمع له مبينا القرآن فلا
يكون القرآن مبينا للسنة
قلنا لا مانع من ذلك لأنهم ما من
عند الله قال تعالى وما ينطق
عن الهوى ويدل على الجواز
قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب
تبيانا لكل شيء وإن خص من
هو مخصص بغير القرآن
(و) الكتاب بالتواتر وقيل
لا يجوز بالصفة المتواترة الفعلية
بناء على القول الآتي أن فعل
الرسول لا يخص (وكذا)
يجوز تخصيص الكتاب بغير
الواحد عند الجمهور مطلقا
وقيل لا مطلقا ولا استرك
القطعي بالظني قلنا محمل
التخصيص دلالة العام وهي
ظنية والعمل بالظنيين أولى من
النماء أحدهما (وثالثها) قاله
ابن أبان يجوز (أن خص
بقاطع) كالمقل لضعف دلالة
حينئذ بخلاف ما لم يخص أو
خص بظني وهذا مبني على قول
تقدم أن ما خص باللفظ حقيقة
قال المصنف

في الاستدلال وفيما من النظر فيها إلى الفاعل وفيما يأتي نظر المستدل بها إلى الفاعل
والمعول معا (قوله على القرآن) أي فلا يبين بالسنة بل انما يبين بالقرآن فقط والقصر
باعتبار مفهوم ما نزل أي تبين ما نزل اليهم لا غير المنزل وقد يقال لا وجه للقصر هنا إذ
ليس هنا أدلة قصر إلا أن يقال ذكر الشيء في مقام البيان يفيد القصر عليه ولا يخفى
ما فيه فليست أملا (توابع لأنهم ما من عند الله) أي فاما في تبين للناس بالسنة أو بالكتاب
ما نزل اليهم من الكتاب أو السنة والله أعلم بمراده (قوله وما ينطق عن الهوى) أي هوى
النفس وهذا لا شاهد فيه بمجرد إذا لا جرح ادعى القول بجوازه في حقه صلى الله عليه
وسلم لا هوى فيه بل تمام الشاهد فيه قوله ان هو الا وحى يوحى (قوله ويدل على الجواز
قوله تعالى الخ) لم يستدل بالوقوع كالذين قبله وقد استدل على الوقوع بغير الحاشية
وغيره ما قطع من حى فهو ميت فانه مخصوص بقوله تعالى ومن أصواتها وأوبارها
وأشعارها الآية شيخ الاسلام (قوله تبيانا لكل شيء) أي والسنة شيء من جملة ذلك
فتمكون داخله فيه (توابع وان خص من عموم ما نص) أي العام الذي خص بغير
القرآن أي من سنة أو غيرهما من الخصائص الانسية سم (قوله بناء على القول الآتي)
إشارة إلى تحقيق الخلاف الذي نقاه الاممى بقوله لا تعلم خلافا في تخصيص الكتاب
بالتواتر شيخ الاسلام (قوله وكذا بغير الواحد عند الجمهور مطلقا) أي سواء
خص بقاطع أم لا خص بعموم أم لا قال الزركشي هذا الخلاف موضع في خبر
الواحد الذي لم يجبه واعلى العمل به فإن أجمعوا عليه كقوله لا ميراث لقاتل ولا وصية
لوارث ونحوه عن الجمع بين المرأة وأختها فيجوز تخصيص العموم به بخلاف لان هذه
الاخبار بمنزلة المتواترة لا انعقاد الاجماع على حكمها وان لم ينعقد على روايتها عليه
ابن السمعاني اه قاله سم (قوله محمل التخصيص دلالة) أي مدلول العام أي لامتنة
(قوله بخلاف ما لم يخص أو خص بظني) هذا يدل على أن ابن أبان يجوز التخصيص
بالبظني ابتداء والافلاوجه ترتيبه عليه منع التخصيص بالا حاد وحينئذ يشكل منعه
التخصيص بالا حاد ابتداء مع أنه من أفراد الظني فيقال لم جاز تخصيصه بظني غير
الاحاد ابتداء وامتنع تخصيصه ابتداء بالاحاد مع أنه ظني أيضا ثم رأيت شيخ الاسلام
لحظ هذا الاشكال وأشار إلى دفعه حيث قال ما نصه قوله بخلاف ما لم يخص أو خص
بظني أي أو خص عند غير ابن أبان بظني والانعنده لا يجوز التخصيص بظني فيما لم يخص
فكيف يجوز التخصيص الاول به اه وفيه نظر ظاهر لان التخصيص بالظني ابتداء ان كان
متنعا عند ابن أبان فلا أثر له عنده وان جوزه غيره لانه اذا حكم غيره بالتخصيص بالظني
ابتداء فهو يرى بطلان هذا التخصيص وان العام باق على عموم لم يدخله تخصيص فلا
يمكن أن يكون هذاعنده محال خص بظني حتى يصح له أن يرتب عليه منع التخصيص
بالاحاد بل المنع حينئذ عنده انما ترتب على عدم التخصيص مطلقا وكلام المصنف

ظاهر في خلاف هذا الجواب لان قوله وعندى عكسه على الوجه الذي شرحه الشارح
يتوقف على كون ابن أبان يجوز التخصيص بالظني والالتماس ذلك البحث من المصنف
وكون ذلك البحث مع ابن أبان بناء على الجواز على قول غيره في غاية البعد فليتأمل سم
(قوله وعندى عكسه الخ) قد يشاقش فيه بأن عكس المذكور عن ابن أبان انه يجوز
ان خص بظني أولم يخص ويمتنع ان خص بقاطع لان المراد بالعكس ان محل الجواز فيما
تقدم هو محل المنع هنا ومحل المنع فيه هو محل الجواز هنا ومحل المنع فيما تقدم هو أن
لا يخص أو خص بظني فيكون ذلك هو محل الجواز هنا مع أن الامر ليس كذلك كما علم
من تقرير الشارح فأى دليل على اخراج مالم يخص من حكم الجواز ويمكن أن يجاب
بأن الدليل على ذلك فهو بما موافقه من حكم التخصيص بالقاطع لانه اذا امتنع
التخصيص فيما خص قاطع كما تصرح به العكسية لكونه بمنزلة مالم يخص فامتناع
تخصيص مالم يخص كذلك أولى وعلى هذا فيمكن أن يوجه اجمال المصنف في هذه العبارة
بأنه لعمل على التدريب واستخراج الدقائق فليتأمل ثم ان قوله وعندى عكسه ليس
اختياراً للمصنف للعكس كما يتوهم من ظاهر العبارة وإنما هو بحث مع عيسى بن أبان
وقدح في دليله أى ينبغي أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني عكس ما ذكر وقال
لشهاب قوله وعندى عكسه خبر مبتدأ محذوف لامبتدأ أخبره عندي أى وعندى
الصواب عكسه ان قيل بالتفريق فقوله حيث فرق اصلاح للمتن يعنى ليس مراد
المصنف ان الصواب عندي هو هذا التخصيص بل الصواب لمن فصل أن يفصل هكذا
ومعناه كونه مبتدأ أخبره عندي ممنوع بل هو جائز لان عندي يراد به معنى معتقدي
أو قولي مثلاً فالنقد يدير هنا ومعتقدي أو قولي عكسه بناء على التفرقة بمعنى ان العكس
هو صواب التفرقة ولا اشكال في صحة ذلك (قوله فيلحق بمالم يخص) أى يقاس عليه
في قوة الدلالة (قوله اضعف دلالاته حيث نثذ) أى لكونه مجازاً في الباقي حيث نثذ (قوله
بالنظر اليه) أى الى افراد المتصل فقط فكأنه لم يخص (قوله وهذا مبني الخ) الاشارة الى
ما خص بظني أى بلفظ ظني (قوله حقيقة) أى في الباقي فتكون دلالاته قوية فلا يخص
بخبر الواحد اضعفه وقوة دلالة العام حيث نثذ (قوله يوصيكم الله في أولادكم) في سببية أى
بسبب أولادكم (قوله ويأتى الخلاف في تخصيص المتواترة بخبر الواحد) قال شيخ الاسلام
أى الخلاف المذكور والافطلق الخلاف يؤخذ من قول المصنف والسنة بها أى
من اطلاقه والافليس صريحاً في تناول تخصيص المتواترة بالاحاد لجواز أن يكون
مفروضاً في المتساويين سم (قوله زيادة على امامه) أى الامام الرازي لانه الذى تلخص
البيضاوى منه واجه من كتابه المحصول وكثرة متابعتة له لا امام الحرمين كما قيل (قوله
وبالقياس) قال شيخ الاسلام محل الخلاف في القياس المظنون أما المقطوع فيجوز
التخصيص به قطعاً كما أشار له الايسارى شارح البرهان ذكره العراقي وغيره اه (قوله

(وعندى عكسه) أى ينبغي أن
يقال حيث فرق بين القطعي والظني
يجوز ان خص بظني لان الخروج
بالقطعي لما لم تصح ارادته كان
العام لم يتناول فيلحق بمالم يخص
(وقال الكرخي) يجوز ان خص
(بمنه) قطعي أو ظني اضعف
دلالاته حيث نثذ بخلاف مالم يخص
أو خص متصل فالعموم في المتصل
بالنظر اليه فقط وهذا مبني
على قول تقدم أن المخصوص
بما لا يستقل حقيقة (وتوقف
القاضي) أبو بكر الباقلاني
عن القول بالجواز وعنده
لنا الوقوع كتخصيص قوله
تعالى يوصيكم الله في أولادكم الخ
الشامل لأولاد الكافر بحديث
الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم ويأتى الخلاف في
تخصيص المتواترة بخبر الواحد
كما يؤخذ من كلام القاضي
الباقلاني ثم البيضاوى زيادة
على امامه (و) يجوز التخصيص
بكتاب أو سنة (بالقياس)

المستند إلى نص خاص) أي وهو دليل حكم الأصل (قوله حذرا الخ) علة لمنعه لذلك
 (قوله على النص) أي العام من كتاب أو سنة (قوله في الجملة) أي لأنه ليس أصلا لهذا
 القياس بل أصله النص الخاص المذكور (قوله وسياثيان) أي وهو أن الخلق مالم
 يقطع فيه بنى القارق بخلاف الجلي مثال الثاني قياس الشعير على القمح في حرمة الربا
 ومثال الأول قياس التفاح عليه في ذلك ويمكن التمثيل لما ذكره المصنف من التفصيل
 بمثال على سبيل الفرض لاكتنا بمثل ذلك في التمثيل للقواعد الأصولية وذلك كما لو قيل
 يجوز الربا في كل شيء ثم أخرج من هذا العموم البروقيس عليه الشعير فيجوز حينئذ
 إخراج الشعير من عموم قولنا يجوز الربا في كل شيء بقياسه على البر ليسكون هذا القياس
 جليا ولو قيس على البر التفاح لم يجوز إرجاعه من العموم المذكور بهذا القياس ليكون
 خفيا (قوله ولا بن أبان) هو بفتح الهمزة والموحدة المقطوعة المخففة قيل هو غير
 مصروف للعلمية و وزن الفعل والصحيح أنه مصروف وإن الهمزة والنون فيه أصليتان
 ووزنه فعال ولذا يقال من لم يصرف أبان فهو أبان (قوله وقد أطلق الجواز هنا وقيد
 في خبر الواحد الخ) أي أطلق ابن أبان جواز تخصيص النص بالقياس إذا خص النص
 تخصيصا سابقا على التخصيص بالقياس سواء خص بقاطع أو بخبر الواحد وقيد الجواز
 في خبر الواحد بما قطع فقال محل جواز التخصيص بخبر الواحد ما إذا خص النص
 تخصيصا سابقا على التخصيص بخبر الواحد بما قطع لأن القياس عنده أقوى من خبر
 الواحد ما لم يكن راويه فقيها أي مجتهدا ومفهوم قوله ما لم يكن راويه فقيها أنه إن كان
 راويه فقيها لا يكون القياس أقوى وذلك صاذا بالنسابة ويكون خبر الواحد أقوى
 وأنه يجوز حينئذ التخصيص عند ابن أبان بخبر الواحد إذا خص العام ولو بغير قاطع
 ولم يترض لذلك هذا وقد خالف الأسنوي في شرح المنهاج الشارح فقيده مذهب ابن
 أبان هنا بالقاطع فقال والثالث قاله عيسى بن أبان إن خص قبل ذلك بديل آخر غير
 القياس جاز ثم قال وإن لم يخص فلا يجوز لكن بشرط في الدليل التخصيص على هذا
 المذهب أن يكون مقطوعا به لأن تخصيص المقطوع بالمظنون عنده لا يجوز كما تقدم
 في أول المسئلة فافهم ذلك وحذنه المصنف للعلم به مما تقدم اه فكان الشارح قصد
 مخالفته في ذلك قاله سم (قوله بأن لم يخص أو خص منه غير أصل القياس) أشمل منطوقه
 على صورتين ومفهومة على صورة وهي ما إذا خص من العام أصل القياس ومثال
 لصورة الأولى ما لو قيل يجب الحد على كل شخص زان ثم يقال لا يجب الحد على من زنى
 بما لو كذا غير قياسا على من زنى بهيمة غير مثال الثانية وهي ما إذا خص العام بغير أصل
 القياس أن يخص من المثال المتقدم العبد ثم يقاس القياس المتقدم فقد خص العام هنا
 بغير أصل القياس فإن أصل البهيمة والخروج العبد ومثال الصورة الثالثة وهي ما إذا
 خص من العام أصل القياس أن يخص من المثال المتقدم العبد كما مر ثم يقاس به الأمة

استند إلى نص خاص ولو كان
 خبر واحد (خلافًا للامام) الرازي
 في منعه ذلك (مطلقا) بعد أن
 جوزه حذرا من تقديم القياس
 على النص الذي هو أصل
 في الجملة (والجواب) أي على في
 منعه ذلك (إن كان) القياس
 خفيا (لضعفه بخلاف الجلي
 سياثيان وهذا التفصيل منقول
 عن ابن سريج والمنقول عن
 الجبائي المنع مطلقا وقد مشى
 المصنف على ذلك في شرحه
 (ولا بن أبان أن لم يخص مطلقا)
 بخلاف ما خص فيجوز لضعف
 دلالة حينئذ وقد أطلق الجواز
 هنا وقيد في خبر الواحد بالقاطع
 كما تقدم لأن القياس عنده أقوى
 من خبر الواحد ما لم يكن راويه
 فقيها (أو) خلافا (لعموم) في منعه
 أن لم يكن أصله أي أصل القياس
 وهو المقيس عليه (مخصوصا) بفتح
 الصاد (من العموم) أي مخرجا
 منه نص بأن لم يخص أو خص
 منه غير أصل القياس بخلاف
 أصله فيمكن التخصيص بنصه

ومثال هذه الصورة مثال الشارح بالآية الثانية وفي هذه الصورة يصح التخصيص
 بالقياس لأن أصله يخرج من العام فالتخصيص في الحقيقة بالأصل المذكور لا بالقياس
 (قوله بأن لم يخص أو خص بمقتضى) اشتمل منطوقه على صورتين كما مر ومفهومه على
 واحدة وهي ما إذا خص بمقتضى مثال الصورة الأولى أن يقال يجب الزكاة على كل مالك
 نصاب فيقال لا يجب الزكاة على الصبي قياساً على صلاته ومثال الثانية أن يقال في المثال
 المذكور يجب الزكاة على كل مالك نصاب إلا الصبي فيقال لا يجب على المجنون قياساً على
 صلاته ومثال الثالثة أن يقال في المثال المذكور يجب الزكاة على كل مالك نصاب لا يجب
 الزكاة على الصبي ثم يقال لا يجب على المجنون كما تقدم (قوله لما أن أعمال الدليلين الخ)
 قال الشهاب هو دليل عقلي وقوله وقد خص دليل ثان وهو الوقوع اهـ ومثله للكمال
 وفيه نظر فاعلم الخصم لا يعلم ذلك ويثبت حكم العبد بغير هذا القياس قاله سم (قوله
 وقد خص من قوله تعالى الزانية الخ) قد علمت أن التمثيل بالآية أغمايلاً ثم القول بالمنع
 إذا لم يكن أصله يخرج من العموم المشار إليه بقول المصنف واقوم أن لم يكن أصله الخ
 كذا قيل قلت بل يناسب الأول أيضاً لأنه جزئى من الجزئيات الصادق بها الإطلاق في
 لقول الأول المذكور (قوله أى مفهوم الموافقة) أى بقسميه الأولى والمساوى وإن
 لم يعمل الشارح الأول وقوله وإن قلنا الخ مبالغة على جواز التخصيص بالقوى ودفع
 لما يتوهم من أنه على القول بأن الدلالة فيه قياسية ~~بكون~~ من التخصيص بالقياس
 فيجوز فيه ما جرى فيه ولا حاجة حينئذ لذكره وقوله الدلالة عليه أى على المعنى الذى
 يعبر عنه بالقوى ومفهوم الموافقة (قوله فلا تقل له أف) أى ولا تضربه من باب أولى
 وهذا المفهوم يخص العموم فى من أساء إليك فعاقبه وهذا مثال للأولى كما تقدم ومثال
 المساوى أن يقال من أساء إليك فخذ ماله ثم يقال أن أساء إليك زيد فلا تحرق ماله (قوله
 فى الأربع) راجع للقوى ودليل الخطأ كما يشير إلى ذلك تعليل الشارح بقوله لأن دلالة
 العام الخ الذى حاصله أن المنطوق مقدم على المفهوم الشامل لمفهوم الموافقة بقسميه
 ومفهوم المخالفة وقد يقال بل هو راجع لدليل الخطأ فقط كما يفهمه من صنيع المصنف
 فالقول المقابل خاص بمفهوم المخالفة فإن قيل قضية تعليل الشارح الشامل لهما ما جازى
 المقابل فيهما والافتراق أجيب بأنه قد يفرق بأن القوى أقوى بدليل أنه جرى فيها
 قول أنها منطوق كما سبق فى موضعه فهى إما منطوق أو فى حكمه لقوتها فلذا لم يجز فيها
 المقابل قاله سم قال ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قوله فى الأربع يفتى أن يكون راجعاً
 إلى القوى أيضاً بقرينة توجيهه مقابلة الآتى وإن كان قول الشارح الآتى فيها معقب
 قول المتن فى الأصح ظاهراً فى خلاف هذا وكذا قول المتن وكذا اهـ فليتأمل قوله وإن
 كان قول الشارح الخ الآن يكون فى نكته ناسط اهـ سم قلت معنى قول الشهاب
 وإن كان قول الشارح الخ نائناً الشارح بقوله فيه ما بعد قول المصنف الآتى ويفعله
 عليه الصلاة والسلام وتقديره فى الأصح المفيد أن الأصح راجع للقول والتقريب يستفاد

(والكفرخى) فى منعه (أن لم يخص
 بمقتضى) بأن لم يخص أو خص
 بمقتضى بخلاف المقتضى لضعف
 دلالة العام حينئذ (ووقف أمام
 الحرمين) عن القول بالجواز
 وعدمه لما أن أعمال الدليلين أدلى
 من الغام أحدهما وقد خص من
 قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة الآية
 فعلمنا نصف ذلك بقوله تعالى فإذا
 أحصن فإن آتين بفاحشة فعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب
 والنصف أيضاً (و) يجوز التخصيص
 بالقوى (أى مفهوم الموافقة
 وإن قلنا الدلالة عليه قياسية
 كان يقال من أساء إليك فعاقبه ثم
 يقال أن أساء إليك زيد فلا تقل
 له أف) وكذا دليل الخطأ أى
 مفهوم المخالفة يجوز التخصيص
 به (فى الأربع) وقيل لا

منه ان قول المصنف هنا في الاربع انما يرجع لدليل الخطاب لاله وللنحو والالتقال
 الشارح فيها بعد قول المصنف في الاربع كما فعل في قوله الاتي على الاصح هذا مراد
 الشهاب وهو واضح وبجيب خفاؤه على العلامة سم ولكن جعل من لا يسهو (قوله
 لان دلالة العام) أي وهو افظ الماء في الحديث الاتي على ما دل عليه المذهب أي على
 الفرد الذي دل عليه المذهب وذلك الفرد هو ما دون القلتين الدال عليه العام وهو الماء
 في الحديث الاتي بالمنطوق وقوله اذا بلغ الماء قلتين في الحديث الآخر الاتي أيضا
 بالمذهب وم قوله ما عبارة عن فرد دل نعت لما هو عليه يرجع لها وقوله المذهب فاعل دل
 وقوله بالمنطوق خبر ان من قوله لان دلالة العام الخ والتقدير لان دلالة العام على فرد دل
 عليه المذهب كاتمة بالمنطوق (قوله ويجيب بان المقدم عليه منطوق خاص) أي منطوق
 دل عليه اللفظ بخصوصه لا منطوق هو بعض مدلول اللفظ بأن دل عليه وعلى غيره وهو
 معنى قوله لا ما هو من افراد العام أي وما هنا من هذا القبيل فان ما دون القلتين فرد من
 افراد مدلول العام وهو الماء في الحديث الاتي (قوله فالمذهب مقدم عليه لان اعمال
 الدليلين الخ) قلت وقد يوجه أيضا تقديم المذهب في ذلك على المنطوق بأن المذهب دل
 على الفرد المذكور بخصوصه والعام دال عليه في جملة افراده والاول أقوى دلالة على
 ذلك الفرد من الثاني (قوله وبفعله عليه الصلاة والسلام وتقريره) فان قيل هذا
 مستند مع قوله السابق والسنة بها وقوله والكتاب بالتواترة وكذا يجزى الواحد اذا
 الفعل والتقرير من افراد السنة قلنا الاستدلال بالمنوع اذا تصرح في ما سبق بالسنة
 الفعلية والتقريرية ولا يهمل هذا الخلاف الجارى حتى عندهم من قال بما سبق أو عندهم منهم
 وبيان الخلاف أمرهم عندهم فان قيل كان يمكن ضم هذا الماسبق كان يقول والسنة
 بها ولو فعلية على الاصح والكتاب بالتواترة ولو فعلية وكذا يجزى الواحد ولو فعلية قلنا
 افراد على هذا الوجه أبلغ في البيان وأخصر قاله سم وقال شيخ الاسلام قوله بفعله
 عليه السلام وتقريره في الاصح قد يقال لا حاجة اليه لشمول السنة له بل تركه أولى
 ليعيد مع ما أفاده بذلك جواز تخصيص كل من فعله وتقريره بالآخر والكتاب وبالسنة
 القرينية في الاصح ويجيب بانه انما أفرد به بالذات لانه لا يتأتى أن يكون مخصصا بفتح الصاد
 اذا عموم له بل مخصصا بغيره هالكن هذا لا يوجب افراده بالذات لانه لا يتأتى أن يكون مخصصا بفتح الصاد
 فيه ذلك اه (قوله بل ينسخان حكم العام) أي فتكون الحرمة مرفوعة عن كل أحد
 بخلاف التخصيص (قوله وأجيب بان التخصيص أولى) أي لما فيه من قيام حكم بعض
 الافراد بخلاف النسخ فانه رفع حكم الجميع (قوله وعكسه المشهور) أي بان الخلاف بيننا
 وبين الخنفة كما قاله المحشيان أو في الاستعمال الشائع والاول هو المناسب للاعتذار
 بذلك عن ترك المصنف اياه (قوله أي يقصره على ذلك الخاص) لما كان في المتن اجمال
 لا حقال ما أفاده من تخصيص العام بقصره على ذلك الخاص وقصره على ما عداه بين

لان دلالة العام على ما دل عليه
 المذهب بالمنطوق وهو مقدم على
 المذهب ويجيب بان المقدم عليه
 منطوق خاص لا ما هو من افراد
 العام فالمذهب مقدم عليه لان
 اعمال الدليلين أولى من الغاء
 أحدهما وقد خص حديث ابن
 ماجه وغيره الماء لا ينصبه شيء الا
 ما غلب على ريعه وطعمه ولونه
 بمذهبهم حديث ابن ماجه وغيره
 اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث
 (و) يجوز تخصيص (بفعله عليه)
 الصلاة والسلام وتقريره في
 الاصح (نعم) ما كما لو قال الوصال
 حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر
 من فعله وقيل لا يخصان بل
 ينسخان حكم العام لان الاصل
 تساوى الناس في الحكم وأجيب
 بان التخصيص أولى من النسخ لما
 فيه من اعمال الدليلين (والاصح
 ان عطف العام على الخاص)
 وعكسه المشهور (لا يخص)
 العام وقيل يخصه أي يقصره
 على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك
 بين المعطوف والمعطوف عليه

في الحكم وصفته قاتلاني الصفة ممنوع مثال العكس حديث أبو داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا وعهد في عهده يعني بكافر حربي للإجماع على قتله بغير الحربي فقال الحنفى بقدر الحربي في المعطوف عليه ١٩ لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في

صفة الحكم فلا ينساق ما قال به من قتل المسلم بالذمي ومثال الاول ان يقال لا يقتل الذمي بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بالكافر الاول الحربي فيقول الحنفى والمراد بالكافر الثاني الحربي أيضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد تقدم التمثيل بالحديث لمثلة أن العطف على العام لا يقتضى العموم في المعطوف على الاصح

(و) الاصح ان (رجوع الضمير الى البعض) أى بعض العام لا يخصه وقبل لا يخصه أى يقصره على ذلك البعض حذرا من مخالفة الضمير لرجوعه وأجيب بانه لا محذور في المخالفة لقريظة مثاله قوله تعالى والمطقات يتربصن بأنفسهن مع قوله بعده وبعلتهن أحق بردهن فضمير بعلتهن للرجعيات ويشمل قوله والمطقات معهن البوائق وقيل لا ويؤخذ بحكم البوائق من دليل آخر (و) الاصح ان (مذهب الراوى) للعام بخلافه لا يخصه (ولو) كان (صحابيا) وقيل يخصه مطلقا وقيل أن كان صحابيا وقيل ان مذهب الصحابي غير الراوى للعام بخلافه يخصه أيضا اى يقصره على ما عداهم من المخالفة لانها انما تصدر عن قبل قلنا في ظن

الشارح المراد بهذا التفسير سم (قوله في الحكم) هو هنا عدم القتل بالكافر وقوله وصفته على حذف مضاف أى صفة متعلقة وهو الكافر اذ هو محل النزاع هل يقتل بالحربي كالمعطوف أم لا (قوله قلنا في الصفة ممنوع) قال الشهاب رحمه الله تعالى واعلم انه ربما يؤخذ من هنا أن الراى ضنون يجوز أن يكون معطوفا على الله ولا يمنع بأن العطف يلزم منه ان جملة يقولون آمنة حال من المعطوف والمعطوف عليه اذ هو مبنى على وجوب الاشتراك في صفة الحكم وهو ممنوع كما نقرر هنا اه وأقول قد يستدل بالآية للمدعى الا أن يقول الخصم ان الاصل الاشتراك لما يمنع مانع كما هنا سم (قوله مثال العكس) بدأ به لورود مثاله بخلاف الاول وقال شيخنا الشهاب العام هو الكافر الاول والخاص الكافر المتدرفانه معطوف على الكافر الاول فقوله بكافر حربي معطوف بالواو والاختصاص على ولا ذوعه وهو من عطف المفردات عطف ذو على مسلم وبكافر حربي على بكافر اه وهو ظاهر وبه يندفع ما قد يتوهم من أن ذلك ليس من قبيل عطف الخاص على العام اه سم (قوله لا يقتل مسلم بكافر) كافر نكرة في سياق النفي فيعم كل كافر حريا كان أو غيره وهذا هو العام المعطوف عليه والخاص المعطوف هو بكافر حربي المقدر بعد قوله ولا ذوعه في عهده (قوله للإجماع على قتله) أى ذى العهد (قوله في صفة الحكم) أى صفة متعلقة وهو الكافر والصفة الحاربة (قوله وقد تقدم التمثيل بالحديث الخ) اشارة الى صحة التمثيل به في الموضوعين لان فيه اعتبارين يناسب كلا من الموضوعين بأحدهما فالتمثيل به فيما سبق لكون العطف على العام هل يقتضى العموم في المعطوف والتمثيل به هنا لكون عطف الخاص على العام هل يخص ذلك العام والحاصل انه اذا لم يقتض العطف على العام عموم المعطوف بل كان خاصا كما هو الموضع الاول فهل يخص المعطوف عليه كما هو الموضع الثاني فهما غرضان مقابزان لا تنافي بينهما اه سم (قوله ان رجوع الضمير الى البعض الخ) قد يعبر بدل الضمير بما يعمه وغيره بأن يقال تعقيب العام بما يختص ببعضه لا يخصه في الاصح والغیر كالحلى بال واهم الاشارة كان يقال بدل وبهواتن الخ في الآية التي ذكرها وبهولة المطلقات أو وهؤلاء أحق بردهن شيخ الاسلام (قوله يتربصن) أى يصبرن ويفتظرن (قوله للعام) اللام زائدة للتعوية فهو متعاقر بالراوى (قوله بخلافه) أى بخلاف العام متعلق بذهب على تضمينه معنى القول أو حال منه أو نعت له والباء للعلا بـ (قوله وقيل ان مذهب الصحابي الخ) هذا اذا تدعى المتن بقريظة قوله أيضا وقوله بخلافه فيه ما مر (قوله ان ثبت عنه) اشارة الى تضعيف نقله عنه (قوله ويحتمل انه كان يرى الخ) أى فلا تكون مخالفة ابن عباس رضى الله عنهما في المرتدة ان ثبتت عنه من قبيل التخصيص لعموم مرويه

المخالف لاقى نفس الامر وليس لغیره اتياءه لان المجتهد لا يقدح بمجتهدا كما سبق في مثاله حديث البخارى من رواية ابن عباس من بدل دينه فاقتلوه مع قوله ان ثبت عنه ان المرتدة لا تقتل ويحتمل أنه كان يرى أن من الشريعة لا تقتل الميؤت كما هو قول تقدم

شيخ الاسلام (قوله بحكم العام) يصح أن يكون حالاً من بعض وأن يكون متعلقاً بذكر
ومعنى ذكره بالحكم اثبات الحكم له كما تقول ذكرت زيداً بالمرأى أخفت الخبر له ونسبته
له بسم (قوله قلنا مفهوم اللقب) أى وهو اهاب الشاة فى المثال الا فى ليس بحجة يؤخذ
منه انه لو كان غير لقب اعتد به فهمه وبؤيده ما قدمه المصنف من جواز التخصيص
بدليل الخطاب أى مفهوم المخالفة وما سبذ كره من حمل المطلق على المقيد فان ذلك انما
هو بطريق المفهوم كاستنبينه فتركه التقييد هنا اعتماداً على ما سبق ويأتى وقد صرح
العضد بامتناعه بل حيث قال فاذا وافق الخاص العام فى الحكم فان كان مفهومه متنى
الحكم عن غيره قد سبق أنه يخص وأما اذا لم يكن له مفهوم فالجهور على أنه لا يكون
مخصصاً له اهـ قاله سم ووقع فى بعض نسخ المتن بعد قوله لا يخص ولو باخص من حكم
العموم اشارة الى أنه لا فرق بين ان يذكر ذلك القدر بجميع حكم العام وان يذكر بعضه
كالولم يذكر فى حديث الشاة الا بعض احكام الطهارة كالمسح بالارض او بيمينه فلو قال
الشارح عقب قوله بحكم العام أو بعض حكمه اشمل ذلك وقد قيل هو مفهوم بالاولى
لان ذكر الحكم اذ لم يخص فذكر بعضه أولى قاله شيخ الاسلام (قوله بانه متنى)
بتخفيف الياء وتشديد ها وهذا ان اللفظان فى الميت بالفعل وأما ما سبوت فيقال ميت
بالتشديد لا غير كقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقال الشاطبى فى منظومته
وما لم يمت بالفعل للكل نقلاً * (قوله فانه متنى به) أى والاتفاق يستلزم الطهارة وقد
يمنع الاستلزام بان الجلد الخبث يجوز الانتفاع به فى مواضع كما تقر فى الفروع الا أن
يجاب بان اطلاق الانتفاع يستلزم ذلك اذ من افراد ما يتوقف على الطهارة كاصلاة
فيه أو عليه وارادة بعض الانتفاعات من غير بيان مما لا فائدة فيه سم (قوله وروى مسلم
الخ) بيان لاختلاف لفظ الروايين وتقويتهم ما شيخ الاسلام (قوله وان العامة ترك
بعض الامور الخ) ينبغى أن يراد بالامور به الامور به ايجاباً حتى يصح أن يقال ان تركه
يخص اذ الامور به أمر ندى لا ينافى تركه كونه مأموراً به وكذا يقال فى قوله المنهى
عنه المراد المنهى عنه تحريماً اذ هو الذى ينافى فعله كونه منهياً عنه حتى يصح أن يقال
ان فعله تخصيص وفى عبارتهم ما يشهد بذلك قال الصنفى الهندى واعلم أن كون العادة
مخصصة يحقل وجهين أحدهما أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام أوجب أو حرم
شيئاً بالفظ عام ثم رأينا العادة جارية بتركه بعضه أو بفعله بعضه فهل تؤثر تلك العادة
فى تخصيص ذلك العام حتى يقال المراد من ذلك العام ما عدا ذلك البعض الذى يترك
العادة بتركه أو بفعله أو لا يؤثر فى ذلك بل هو باق على عمومته متناول لذلك الفعل وغيره
اهـ (قوله بصيغة العموم) يتنازع المأمور والمنهى (قوله ان أقرها النبي صلى الله عليه
وسلم الخ) قد يقال اذا وجد تقريراً واجماعاً فلا يشترط الاعتبار بل يكفى مجرد الترتيب
وجوابه ان المصنف انما ذكر ذلك تبعاً للامام لان غرضه الاستدراك على من أطلق المنع

(و) الاصح ان (ذكر بعض
افراد العام) بحكم العام
(لا يخص) العام وقيل يخصه
أى يقصره على ذلك البعض
مفهوماً اذا فائدة لذكره الا ذلك
قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة
وفائدة ذكر البعض فى احتمال
تخصيصه من العام مثاله حديث
الترمذى وغيره أياها بدينغ فق
طهر مع حديثه سلم أنه صلى الله
عليه وسلم صاباً منبته فماله
أخذتم اها بدينغ فماتت عن
به نقالو انما منبته فقال انما حرم
أكلها وروى مسلم الاول بانظاد
دينغ اها بدينغ فقد طهر و البخارى
الثانى بالفظ هلا اسقطتم باها ب
الخ ولسلم نحوه (و) الاصح
(ان العادة بترك بعض المأمور)
به أو بفعل بعض المنهى عنه
بصيغة العموم (تخص) العام
أى تقصره على ما عدا المتروك
أو المفعول (ان أقرها النبي
صلى الله عليه وسلم) بان كانت
فى زمانه وعلم به ما لم يذكرها
(أو الاجماع) بان فعلها الناس
من غير انكار عاينهم

ومن أطلق الجواز وبهذا يدفع أيضا ما يقال هذا فيه استدراك لما تقدم من جواز
التخصيص بتقريره صلى الله عليه وسلم (قوله) والمخصص في الحقيقة التقرير (فيه ان
يقال لو اقتصصر على التقرير لكفى عن قوله أو الاجماع لان التقرير ما من الرسول عليه
الصلاة والسلام أو من الاجماع قاله الشهاب وكذا قال شيخ الاسلام قوله أو الاجماع
العقلي لا حاجة اليه لشمول التقرير له اذ المراد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم أو تقرير
الاجماع وان كان المراد بالثاني دال على كانه تقرير اهـ واجاب سم بأنه أراد التنبه على ان
النجية انما هي من حيث وصف الاجماع لا من حيث التقرير الذي تضمنه اهـ وفيه تاقل
(قوله الفعلي) قال شيخ الاسلام أراد بالاجماع الفعلي ما فعله كثير من الناس من غير
انكار عليهم سم لا المقابل للاجماع السكوتي وهو ما فعله كاهم بقرينة ما ذكره ثم ذكر ان
المخصص في الحقيقة دليل الاجماع اهـ والماصل ان المراد بالاجماع باعتبار تقرير الشارح
هو السكوتي ووجه التقييد ظهوره لا أثر للمادة مع الاجماع المبرح سم (قوله) كان لم
تسكن في زمانه) أي أو كانت فيه ولم يعاها أو أنكرها اهـ منه (قوله) لان فعل الناس) أي
غير أهل الاجماع (قوله) بين اطلاق بعضهم الخ) قد يقال كل من هذين الاطلاقين غير
مراد بدليل التعليل اذ لا يسع البعض الاول دعوى الاجماع الفعلي الا اذا كان الاعتياد
من جميع العلماء أو من بعض الناس ولم ينكره أحد من العلماء مع اطلاع الجميع
فما خلافة في التصور محمول على ما دل عليه تعليمه كما أنه لا يسع البعض الثاني دعوى
ان فعل الناس ليس بجمعة الاحيث لم يتحقق الاعتياد المذكور فاما خلافة في التصور
محمول على ما دل عليه تعليمه من انه لم يتحقق هناك اجماع وحينئذ الخلاف في الحقيقة
فليشتمل سم (قوله) نظر الى انه اجماع فعلي) قال المحشيان استدلال بما هو أخص من
الدعوى أعنى الاملاق اذ الاجماع العقلي لا بد فيه من عدم الانكار أو فعل جميع
المجتهدين واطلاق المادة أعم من كل منهما اهـ قال سم وهذا لا يصح الاول ثبت ان مدعى
هذا القائل هو الاطلاق وهو ممنوع كما علم مما تقدم اهـ (قوله) وان العام لا يقتصصر على
المعتاد) هذه غير التي قبلها لانها في العادة السابقة على ورود العام وتلك في المادة
اللاحقة كما يعلم ذلك من كلام المصنف شيخ الاسلام قال سم لكن يتجه حيث قدمت
الاولى بان أراد النبي صلى الله عليه وسلم أو الاجماع أنه لا فرق بين المتقدمة والمتأخرة اذ لا
فرق في التخصيص بين تأخر الخاص وتقدمه وكذا يتجه في الثانية أنه لا فرق لان الغرض
مجرد الاعتماد من غير تقرير اذ لو وجد أحدهما لم يتجه في الصورة الثانية من المسئلة
الثانية الا التخصيص وقصر العام على ما وراء المعتاد تقدم اعتياد أو تأخر وعلى هذا
فإنما قيد المصنف العادة السابقة وكذا الشارح حيث عبر في تصوير صورتي الثانية بقوله
ثم نسي لانه الذي يتوهم أو يقوى توهم تخصيصه أولانه الذي وقع الخلاف فيه بالفعل
والحاصل انه ان وجد الاقرار أو الاجماع وجب العمل بمقتضاء تقدم العادة أو تأخرت
فلا فرق في التخصيص بين التقدم والتأخر وحيث انتفى كل منهما لم تعتبر تلك العادة سواء

والمخصص في الحقيقة التقرير أو
الاجماع الفعلي بخلاف ما ليست
كذلك كان لم تسكن في زمانه عليه
الصلاة والسلام ولم يجبهوا عليها
لان فعل الناس ليس بجمعة في
الشرع وهذا توسط للامام
الرازي ومن تبعه بين اطلاق
بعضهم التخصيص نظرا الى أنها
اجماع فعلي وبعضهم عدمه نظرا
الى أن فعل الناس ليس بجمعة
(و) الاصح (ان العام لا يقتصصر
على المعتاد ولا على ما وراءه) أي
وراء المعتاد

(بل تطرح له) أي للعام في الثاني
(العادة السابقة) عليه فيجري
على عومه في القسمين وقيل
يقصر على ما ذكر الأول كمالو
كان عادتهم تناول البر ثم نهى
عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا
فقيل يقصر الطعام على البر المعتاد
والثاني كمالو كان عادتهم بيع
البر بالبر متفاضلا ثم نهى عن
بيع الطعام بجنسه متفاضلا
فقيل يقصر الطعام على غير البر
المعتاد والاصح لافيهما (و) الاصح
(أن نحو) قول الصحابي انه صلى
الله عليه وسلم (قضى بالشفعة
للجور) قال المصنف كغيره من
المحدثين هو افظ لا يعرف ويقرب
منه ما رواه النسائي عن الحسن
قال قضى النبي صلى الله عليه
وسلم بالجوار وهو مرسل (لا يبيع)
كل جبار ونحوه (وقال لاكثر)
وقيل يعم ذلك لان قائله عدل
عارف باللغة والمعنى لا يظهور
عموم الحكم مما صدر عن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في
الحكاية له بل افظ عام كالجوار فلما
ظهر عموم الحكم بحسب ظنه
ولا يلزمنا اتباعه في ذلك ونحو
قضى الخ قول أبي هريرة ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الغرور وامس لم يقل يعم كل غرور

تقدمت أو تأخرت فلا تخصص مطلقا فليست له على هذا حاجة على معتمد المصنف الى
التمييز بينهما بما ذكره الكمال بل لا وجه له فتأمل قوله سم (قوله بل تطرح له أي للعام) أي
لاجله في الثاني العادة السابقة قيد بالثاني مع ان الاول مثله في أن العام جرى على عومه
ففيه كما صرح به لان العادة في الاول لم تدخل في العام حتى تطرح منه بخلافها في الثاني
لانها في الاول في مثاله تناول البر والعام فيه انما هو بيع الطعام بجنسه متفاضلا وهي
لا تدخل فيه بخلافها في الثاني في مثاله فانها يبيع البر بالبر متفاضلا وهي داخله في المنهى
عنه اه شيخ الاسلام (قوله لا يعرف) أي بين المحدثين (قوله بالجوار) أي بشفعة الجوار
(قوله وهو مرسل) أي لان الحسن البصري تابعي (قوله ونحوه) أي ككل غرور في
الحديث الا أن قال الشهاب حق العبارة على نحو الجوار أي ويقاس الجوار على نحوه بالاولى
ورد بأن قولنا نحو كذا معناه عرفا كذا ونحوه في كذا داخل فيه لا مقيس عليه والشارح
أشار الى ذلك فحق العبارة ما قاله لا ما قاله الشهاب قاله سم (قوله وقيل يعم ذلك) هو الذي
نصره ابن الحاجب والعرضه وغيرهما واستدلوا عليه بأنه عدل عارف باللغة وبالمعنى
فالظاهر أنه لا ينقل العموم الابعاد ظهوره وقطعه وأنه صادق فيما رواه من العموم
وصدق الراوي بوجوب اتباعه اتفاقا وأجابوا عن استدلال الجمهور باحتمال أنه نهى عن
غرر خاص وقضى بشفعة خاصة فظن العموم باجتهاده أو سمع صيغة خاصة فتوهم انها
للعوم فروى العموم لذلك والاحتجاج بالحكي لا الحكاية بان هذا الاحتمال وان كان
متقدما لم يسبقه ادخاله لخلاف الظاهر من علمه وعدالته والظاهر لا يترك للاحتمال لانه
من ضروراته فيؤدي الى ترك الظاهر اه وجوابه أن ظهور علمه وعدالته انما يقتضي
ظهور العموم في اعتقاده لافي الواقع فيكون الظاهر العموم انما هو باعتبار ظنه الذي
لا يلزمنا اتباعه فيه والموجب للاتباع انما هو ظهور العموم باعتبار الواقع في ظننا
لا باعتبار ظن الراوي قاله سم قلت اذا تأملت وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب والعرضه
وغيرهما (قوله ولا يلزمنا اتباعه) الاولى وليس لنا اتباعه لان عدم الزوم بصدق بالجوار
وامس بمراد (قوله نهى عن بيع الغرور) أي فلا يبيع كل غرور والزم بطلان كل ما فيه غرر
من البيوع وليس كذلك فانهم سمعوا كثيرا مما فيه غرر كببيع الرقيق من غير رؤية فهو
عورته مع احتمال أن يكون به ما ينقص قيمته وينفر عنه ويباع الصبرة مع رؤية نظائرها
نقط مع احتمال أن يكون يباطنها ما ذكر الى غير ذلك مما لا يحصى فان قيل عدم حمله على
العموم ينافي الاستدلال به على بطلان بعض بيوع الغرور لانه حجة مطلق فيمكن فيه
صورة واحدة قلنا لا لانه المنافاة لانه لما فهم ان علمه انتهى الغرر صرح الاستدلال به على
بطلان كل ما فيه غرر لكن لما أفادت الأدلة صحة كثير من بيوع الغرور علمنا ان العلة
ليس مطلق الغرور بل الغرر الشديد فلذا صرح الاستدلال به على بطلان كل ما وجد فيه ذلك
دون غيره قاله سم قات الا لازم من جوابه هذا انه عام في كل بيع اشتمل على غرر أي شديد
وغايته انه عام مخصوص لانه كان شاملا لكل بيع اشتمل على غرر أي غرر كان نقص بالغرر

﴿مسئلة جواب السائل غير
المستقل عنه﴾ أى دون السؤال

(تابع للسؤال في عم وميه)

وخصوصہ العموم حدیث

الترمذي وغيره، أن النبي صلى الله

عليه وسلم يدل عن يمين الرطب
التي فقالوا أشقص الرطب إذا

میں قالوا انہی قال فلا اذا فمیں

كل يوم للربط بالقرن والخصوص

كما لو قال لا نبى صلى الله عليه وسلم

قاتل نوضات من ماء البصر فقال

يَجْزِيكَ وَلَا يَمُوتُ عَيْرُهُ (وَالْمَسْمُوعُ)

دعوتی اذامہ کی توجہ سے

(المسكوت) منه كأن يقول النبي

صلی اللہ علیہ وسلم من جامع فی

نہار و رمضان فعاہہ کمارہ

کا اظہار فی جواب م۔ ن افطر

فی نہا ورمضان ماذا علیہ فیه فہم

من قوله جامع أن الاقطار الجارية
التي لا كفاية فيه فاذا لم يمكن

معرفة المسكوت من الجواب.

فلا يجوز لتأخير البيان عن

وقت الحاجة (والماوى واضح)

کہ ان یقال من جامع فی نہاد

رمضان وعلیه لقاره فاطهار
لله انما لله

جواب مادامی کہ جس جامع
نہار و رمضان و کائنات

الجامعت في شهر رمضان

اذا على تعالى كفاية كالظهور

الاعمذ كرم في قوله (والعام)

وارد

الشديد لادلة الدالة على جواز ما اشتمل على غريب وهو هذا لا يخرج عن العموم وهو
خلاف المدعى من نفي العموم فتأمل (قوله جواب السائل) أل فيه الجنس فلفظ
جواب لا يتعرف باضافته اليه لانه في معنى النكرة ولذلك وصف جواب بغير وهو
لا يتعرف بالاضافة فيكون جواب نكرة موصوفاً بنكرة وقوله دونه متعلق بالمستقل
والمعنى جواب السائل الذي لا استتقلال له بدون السؤال بأن لا يقيد الامع اقترانه به
لادونه تابع للسؤال في عومه وخصوصه (قوله أي دون السؤال) أي المفهوم من
السائل ولو عبر المصنف بدل السائل بالسؤال وبديل السؤال به كان أوضح وأخصر قاله
شيخ الاسلام (قوله العموم كحديث الخ) أي مثال التبعية في العموم كالتبعية في حديث
الخ وكذا قوله والخصوص الخ (قوله أنه نقص الرطب الخ) استفهام تقرير (قوله فلا
اذن) أي فلا يباع اذ كان ينقص وهذا هو المثال فانه عام في جميع أفراد بيع الرطب
بالقرو وغير مستقل بالافادة بدون السؤال (قوله فقال يجزيك) هو المثال وهو خاص
بالسائل عن الموضوع من ماء البصر وغير مستقل بدون السؤال فلا يعم حينئذ غير السائل
بل يحتاج الغير في صحة وضوئه منه دليل آخر فغيره غير في قول الشارح فلا يعم غيره
للسائل كما الشيخ الاسلام والكمال وقال الشهاب في قول الشارح فلا يعم غيره أي غير ذلك
الموضوع المسؤول عنه فجعل ضمير غيره للموضوع ولعل الاول أولى (قوله والمستقل) أي
يتفهم في الافادة بحيث لو ورد ابتداء بدون السؤال لافاد (قوله الاخص) قال شيخ
الاسلام أي بحسب المفهوم اه وأراد بالمفهوم المعنى لا المقابل للمنطوق كما هو ظاهر
والافلاو يريد بالمفهوم مقابل المنطوق وهو المعبر عنه بالسكوت في قوله اذا أمكنت معرفة
السكوت الخ لكان حينئذ مساوياً لاخص فاختصيته انما تكون باعتبار منطوقه فقط
وأما باعتبار منطوقه ومفهومه فهو مساو كما به عليه سم (قوله اذا أمكنت معرفة
السكوت الخ) عبارة الاسنوي قال في المحصول فلا يجوز الا بثلاثة شروط أحدها أن
يكون في المذكور تنبيه على ما لم يذكر الثاني أن يكون السائل مجتهد الثالث ان لا تفوت
المصلحة باستعمال السائل بالاجتهاد اه وعبارة غيره في الثاني وأن يكون السائل أهلاً
للتبعية لذلك وفي الثالث وان يبقى من وقت العمل زمن يسع التأمل الذي يتوقف عليه
التبعية سم (قوله والمساوي) أي والجواب المستقل بالافادة بدون السؤال المساوي
للسؤال في عومه وخصوصه واضح فقوله والمساوي عطف على الاخص وأورد أن قوله
في المثال الثاني عليك كفارة غير مستقل وأجيب بانه في تقدير عليك كفارة ان جامع
فهو مستقل فقط قول شيخ الاسلام بعد قول المصنف والمساوي واضح مانعه أي سواء
كان مستقلاً أم لا وهذا مثل الشرح لبعثنا بين أولاهما للمستقل والثاني لغيره اه
فانه مبني على عطف قوله والمساوي على المستقل وليس كذلك لاستلزامه التكرار لان
غير المستقل علم مما قبل وهو معطوف على الاخص كما علم والمثالان في الشارح للعموم

غيره (معتبر عمومته عند الأكثر) نظرا لظاهر اللفظ وقيل هو مقصود على السبب لوروده فيه مثاله حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أنتوضا من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحبيض ولحوم الكلاب والنتن فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء أي مما ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو ساكت عن غيره (فان كانت) أي وجدت (قرينة التعميم فأجده) أي أولى باعتبار العموم مما لو لم تكن منه الله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وسبب نزوله على ما قيل رجل سرق رداء صفوان فذكر السارقة قرينة على انه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط وقوله تعالى ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهله انزل كما قال المفسرون في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه على رضى الله عنه من عثمان بن طلحة قهرا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلي فيها فصلى فيها ركعتين وخروج فساله العباس المفتاح ليضم السداة الى السقاية فنزل الآية فردّه على عثمان بلطف بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتعجب عثمان من ذلك فقرأه على الآية فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة العموم

والخصوص المساوي فيه ما الجواب للسؤال لا للمستقل وغيره كما توهم (قوله على سبب خاص) أي لاجله (قوله في سؤال أو غيره) ان قيل كيف يستقيم هذا التعميم مع خصوص المقسم وهو جواب السائل قلنا ليس قول المصنف والعام عطف على قوله الاخص ليكون من أقسام الجواب المستقل فيتموجه ما ذكر بدليل قول الشارح والاعم ذكره في قوله الخ فأشار الى أن المراد به ذا أعم من جواب السائل وأنه ليس عطف على الاخص وان المصنف لم يترك جواب السائل المستقل العام بل ذكره في ضمن هذا والحاصل ان المصنف خالف الظاهر بالتعميم غير السؤال لزيادة الفائدة سم قلت نقول المصنف والعام الخ يكون حينئذ عطف على قوله جواب السائل (قوله نظرا لظاهر اللفظ) أي لفظ العام (قوله لوروده فيه) أي بسببه (قوله الحبيض) بكسر الحاء وفتح الياء جمع حبيضة بكسر الحاء بمعنى خرقة الحبيض وفعل يطرود في جمع فعله بكسر الفاء وسكون العين نحو كسرة ودية وجمعة ويمكن ان يجعل جمع حبيضة بفتح الحاء كضيع جمع ضيعة وخيم جمع خيمة وان كان محذوف خلا فان قاسمه والقائما على هذا بالقائه ما هي فيه وهي الخرقة ومن الاقول وهو حبيضة بكسر الحاء بمعنى خرقة الحبيض قول سيدنا عائشة رضى الله عنها التي كنت حبيضة ملاقة (قوله والنتن) هو صدر بمعنى اسم الفاعل أي الاشياء المنتنة (قوله مما ذكر) أي في الحديث من الامور المذكورة وغيره من بقية النجاسات قال الشهاب وكذا قوله الماء طهور يشمل جميع المياه وان كانت الواقعة في بئر بضاعة لكن لما لم يظهر تميزه من المياه عن بعض لم يقبه الشارح على ذلك اه أي بخلاف النجاسات فانه يظهر فيها التميز لانه عدهم العفون عن بعضها دون بعض قاله سم قلت ولعل حمل قول الشارح مما ذكر وغيره على الامور المذكورة في الحديث وغيرها هو الاولى والظاهر والا فيمكن حمل ما ذكره على ماء بئر بضاعة وغيره (قوله فأجده) خبر مبتدأ محذوف والتقدير فوجود القرينة أجده وباعتبار العموم من عدم وجود القرينة كما يدل عليه كلام الشارح (قوله على ما قيل الخ) عبر بذلك اقول البيهقي انه روى عن طاوس عن ابن عباس وليس يصح أن يكون الحديث رواه مالك والشافعي وأصحاب السنن والحاكم من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجعها ابن عبد البر شيخ الاسلام (قوله قهرا) ان قيل كيف سماه الله تعالى أمانة مع أنه أخذ قهرا الجواب أنه لا يكون غصبا الا اذا كان الاخذ غير مستحق والاخذ في هذه القصة مستحق فرده بعضهم (قوله ليصلي فيها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فساله العباس) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم وكانت معه سقاية الحاج فأراد أن يضم اليها خدمة البيت فيكون له الاثنان السداة بكسر السين وهي خدمة البيت والسقاية (قوله فأسلم) أي أظهر اسلامه لانه كان أسلم قبل ذلك كذا في بعض التقارير (قوله فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة العموم) حاصل ما ذكره ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب سواء وجدت قرينة التعميم أم لا نعم ان وجدت قرينة الخصوص فهو المعتبر كأنه منى عن قتل النساء

فان سببه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة حربية في بعض مغازيه مقتولة وذلك
يدل على اختصاصه بالحرييات فلا يتناول المرتدة وانما قتلت لخبر من بتل دينه فاقتلوه
اه شيخ الاسلام وتعقبه سم بما حاصله أنه يتجه عليه شيان أحدهما أن قول الراوى
نهي عن قتل النساء حكاية حال كقوله نهى عن بيع الغرر وقضى بالشفعة للجار فلا يعم
عند الاكثر فلا حاجة في منع عومه الى الاستناد الى القرينة الثانية أن رؤيته صلى
الله عليه وسلم المرأة الحربية مقتولة لم يظهر أنه من قبيل وجود قرينة الخصوص فيدل
على الاختصاص بالحرييات بل هذه الرواية لم تزد على كونها سبب ورود أم أنها قرينة
الخصوص فن أين وفي عبارة الزركشى ما هو أقرب الى كونه قرينة الخصوص حيث
قال ومثال الفاصرة على السبب تخصيص الشافعي النهى عن قتل النساء والصبيان
بالحرييات لخروجه على سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم من باب امرأة مقتولة في بعض
غزواته فقال لم قتلت وهي لا تقا تل ونهى عن قتل النساء والصبيان فعلم أنه أراد
الحرييات اه منه (قوله وصورة السبب) أى سبب الورد وادافاة صورة الى السبب
بيانية وقد يستشكل محل هذا الخلاف لأنه ان كان فرض المسئلة وجود قرينة قطعية
على ارادة بيان حكم صورة السبب فكيف يسوغ القول بأنهم اظنية الدخول وان كان
فرضها اتقاء القرينة المذكورة فكيف يسوغ القول بأنهم اقطعية الدخول ومجرد
ورود العام بعد وجود ذلك السبب لا يقيد القطع بالدخول لجواز أن الشارع أراد بالعام
مع ذلك ما عدا تلك الصورة وان كان فرضها أعم من وجود تلك القرينة وعدم وجودها
فلا وجه لاطلاق واحد من القولين اللهم الا أن يكون منشأ الخلاف أن ورود العام بعد
وجود ذلك السبب هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أو لا فادعى الجمهور الاول فلذا
قالوا بقطعية الدخول والشيخ الامام الثاني فلذا قال بظنيته اه سم (قوله فلا تخصص
منه بالاجتهاد) قال شيخ الاسلام خص الاجتهاد بالذكر نظر القول بقباله والا فغيره من
المخصات لا يخص ذلك أيضا وان كان نفسه اه ويمكن أن يجاب بشمول الاجتهاد
لجميع اذا التخصيص لا يكون الاجتهاد لتوقفه على النظر في الدليلين وما تقتضيه
القواعد فليتأمل سم (قوله وقال الشيخ الامام والد المصنف كغيره هي ظنية الخ) أورد
عليه أنه مخالف لما نقله المصنف في شرح المختصر عن القاضي وغيره من الاجماع على أن
صورة السبب داخله قطعاً وانما عورض ذلك بل لازم قول أبي حنيفة لا بصريح قوله على
أن العلامة ابن الهمام ذكر في تحريره ان أباحنيفة لم يخرج صورة السبب لان الفراض
عند أبي حنيفة هي الزوجة وأم الولد واطلاق الفراض في الحديث على وامة زمعة بعد
قول عبد بن زمعة ولد على فراض أى لا يستلزم كون الامة مطابقة فراض الجواز كونها
كانت أم ولد وقد قيل به وبشعره أيضاً لفظ وامة فعيلة بمعنى فاعلة من الولادة نقل
ذلك عنه تليذه السكال بعناه في حاشيته (قوله اخراجه من حديث الخ) فاعل لازم

(وصورة السبب) التي ورد عليها
العام (قطعية الدخول) فيسه
(عند الامام) من العلماء
لوروده فيها (فلا تخصص) منه
(بالاجتهاد) وقال الشيخ الامام
والد المصنف كغيره هي (ظنية)
كغيرها فيجوز اخراجها منه
بالاجتهاد كما لم من قول أبي
حنيفة ان ولد الامة المستقرشة
لا يلحق سببها ما لم يقربها نظراً
الى أن الاصل في اللحاق الاقرار
اخراجه من حديث الصحيحين
وغيرهم الولد

(٢) قوله قوله ويشرب منه كذا بخطه بضمير ٣٦ المذكور وأهلها النسخة التي كتب عليها والذي في نسخ الشرح التي

بأيدينا ويقترب منها بضمير المؤنث وهي التي شرح عليها فلا يتأمل اه
للفراش الوارد في ابن أمة زمعة المختصم فيه عبد بن زمعة وسعد ابن أبي وقاص وقد قال صلى الله عليه وسلم هولات يا عبد بن زمعة وفي رواية أبي داود هو أخوك يا عبد (قال) والد المصنف أيضا (ويقرب منها) أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظني به (خاص في القرآن تلامذ في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن لم يله في النزول (عام للمناسبة) بين التالي والمتلو كما في قوله تعالى ألم تر أن الذين أتونا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت الخ فإنه كما قال أهل التفسير إشارة إلى كعب بن الأشرف ومخو من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حرصوا المشركين على الأخذ بشارهم ومحاربة النبي صلى الله عليه وسلم فسألوهم من أهدى سبيلا محمد وأصحابه أم نحن فقالوا أقيم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم المنطبق عليه وأخذوا موثيق عليهم أن لا يكذبوه فكان ذلك أمانة لازمة لهم ولم يؤذوها حيث قالوا للكفار أنهم أهدى سبيلا حسد النبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعد عليه

(قوله للفراش) أي لصاحب الفراش (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم) استدلال على رد ما لزمت على قول أبي حنيفة وذكر الراجح رواية الثانية لصراحهم في ثبوت النسب وقد تقدم ما يدفع اللزوم المذكور عنه في قول ابن الهمام راجع شيخ الإسلام والكمال (قوله ويقرب منه) (٣) أي يلحق به في جريان الخلاف في كونه قطعي الدخول أو ظني به (قوله حتى يكون) ضمير يكون لقوله خاص وهو وإن تأخر انطوائه بمرتبته لكن يتجه أن يقال الذي يوصف بالدخول في العام انما هو المعنى لأن دخول اللفظ في اللفظ غير متصور والخاص كالعام اسم للفظ كما تقدم ويدل عليه هنا ذكر المؤلف كيف في مع الاخبار عن هذا الضمير بما هو من خواص المعاني يكون راجعا للفظ ويجاب بأن في العبارة تساهلا يحذف المضاف أي معنى خاص (قوله خاص) هو بيان نعتة صلى الله عليه وسلم في المثال الآتي (قوله أي رسم القرآن) ليس بقيد بل مثله السنة (قوله عام) وهو الامانات في الآية (قوله للمناسبة) علة اقرله تلامذ أو لقوله يقرب قاله شيخ الإسلام (قوله وشاهدوا قتلى بدر) الجملة حالية بتقدير قد لان الماضي الواقع حالا لا بد من قدمه ظاهرة أو مقدره عند البصر بين خلافا للاختصاص وتبعه ابن مالك ويجوز أن تكون الجملة معطوفة على جملة قدمه ولا ينافيه كون المشاهدة سابقة على القدوم لان الواو لا ترتب (قوله بشارهم) أي نأرت قتلى بدر (قوله محمد) أي أحمد فحذف منه أداة الاستفهام بقرينة أم (قوله وأخذوا موثيق) عطف على نعت أو ما أو علمهم وقوله فكان ذلك الإشارة إلى النعت أي بيان النعت بدليل تفسير الشارح الآتي الامانة أو إلى عدم الكتمان (قوله ولم يؤذوها) أي بأن يبينوها لانهم كتموها (قوله مع هذا القول) أي مع تضمنها هذا القول وهو انهم أهدى سبيلا وقوله التوعد مقول تضمنت ضمير عليه للقول المذكور وقوله المفيد نعت للتوعد وقوله المفيد للامر بضده (٢) أي بضد هذا القول وبوجه ذلك ان التوعد يقتضي النهي والنهي عن الشيء أمر بضده وقوله بمقابله أي وهو ان يقولوا محمد وأصحابه أهدى سبيلا وقوله المشتل نعت لمقابله كما قاله الحشيان لا الامر كالمعظم لان أداء الامانة منهم لانهم مأمورون بإدائها فكيف يشغل عليهم الامر المذكور وقوله بإفادته قال الكمال ببيان لوجه اشتماله بمقابله على أداء الامانة يعني ان اشتماله على ذلك بسبب إفادته انه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كتابهم اه ونحوه لشيخ الإسلام وزاد قوله فالبا مع متعلقة بالمشتل ويجوز تعلقه بإدائه اه وهذا كما ترى يدل على ان بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو الامانة يحصل بسبب إفادته للمقابل أنه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كتابهم مع أن المقابل بالمعنى الذي فسراه به كما تقدم لا يفيد انه الموصوف في كتابهم فان مجرد قولهم محمد وأصحابه أهدى سبيلا ليس فيه تعريض لكونه الموصوف في كتابهم فكيف يكون ذلك المقابل مشتملا على أداء الامانة التي هي بيان صفتيه بسبب إفادته ما ذكره اللهم الا أن يكون الذي في كتابهم نعتة بنعوت وان المنعوت بذلك النعوت

المفيد للامر بمقابله المشتل على أداء الامانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بإفادته انه الموصوف في كتابهم هو (٢) قوله وقوله المفيد للامر بضده الخ الذي في الشرح المفيد للامر بمقابله كما يفيد قوله وقوله بمقابله اه

هو الاهدى سيدا فاذا اعترفوا بانته اهدى سيدا دل على أنه المنعوت في كتابهم فليتأمل
 * بقي شيء آخر وهو أنه لم اعتبر في بيان صفة توسط أنه الموصوف في كتابهم وهذا لاكتفي
 ببيانهم في نفسه مع قطع النظر عن ذلك الآن يكون انما أخذ هذا الميثاق عليهم بهذا
 الاعتبار فليتأمل (قوله وذلك مناسب) الاشارة الى الامر بالمقابل لا للمقابل خلافا
 للشهاب رجه الله تعالى ويؤيد الا قول ان قوله تعالى ان الله يامركم الخ امر باداء الامانات
 فالمناسب له الامر باداء الامانات الذي هو الامر بالمقابل لا المقابل الذي هو الامر بربية لان
 المناسب الامر هو الامر بالماء وربيه قاله سم (قوله وذلك خاص) الاشارة الى الامر بالمقابل
 (قوله بالطريق السابق) متعلق ببيان والطريق السابق ببيان أنه الموصوف في كتابهم
 (قوله والفتح) عطف على بدرأى فتح مكة (قوله لانه لم يرد الخ) ضمير لانه يعود لكذا وهو
 عبارة عن الخاص أي لان الخاص هنا لم يرد الاسم بسببه (قوله ان تأخر الخاص) أي
 تأخر امتراخيا يقينا يعلم اقتيد الاول من قول الشارح الآتي في المحترقات أو تقارنا بان
 عقب أحدهما الآخر فانه محترز قوله هنا ان تأخر الخاص والثاني من قوله أو جهل
 تاريخهما فانه محترز اليقين المقترها (قوله أي عن وقته) أي وقت العمل بالمطلق
 والمراد التأخر عن دخول وقته لاعتنا انقضائه كإنبه عليه الكمال وغيره قال سم ولعل
 المراد ان يتأخر عن الوقت أو الى أن يبقى منه بعد الورود ما لا يسع (قوله نسخ الخاص
 العام) انما لم يجعل الخاص مخصصا للعام في هذه الحالة لان التخصيص ببيان العام
 من العام فلو تأخر عن وقت العمل بالعام لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممتنع
 (قوله بالنسبة لما تعارض فيه) أي وهو ما دل عليه الخاص مثال ذلك تأخر قوله لا تقتلوا
 أهل الذمة في الورود عن وقت العمل بقوله اقتلوا المشركين فيكون الخاص المذكور
 ناسخا لمحكم العام بالنسبة لما دل عليه ذلك الخاص مما هو داخل تحت العام المذكور
 وهو أهل الذمة الداخل في عموم المشركين (قوله بان تأخر الخاص عن الخطاب بالعام)
 هذا محترز قول المصنف عن العمل والمراد تأخر تأخر امتراخيا بدليل المقابلة بقوله
 أو تقارنا الخ وكذا يقال في قوله الآتي أو تأخر العام (قوله أو تأخر العام) هذا محترز
 قول المصنف الخاص وقوله مطلقا أي عن وقت الخطاب بالخاص أو عن وقت العمل به
 قاله الكمال وهو تصريح بالفرق بين تأخر الخاص في فصل فيه وتأخر العام فلا ينفصل فيه
 ووجهه ظاهر فان التخصيص ببيان العام لا يمكن مع تأخر الخاص عن وقت
 العمل والالزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممتنع بخلافه مع تأخر العام اذ لا يلزم
 عليه ذلك سم (قوله أو تقارنا الخ) هذا محترز قول المصنف تأخر كما تقدم (قوله أو جهل
 الخ) هذا محترز قولنا يقينا الملاحظ في قول المصنف ان تأخر الخاص كما هو (قوله خصص
 الخاص العام) أي قصره على ما عدا الخاص (قوله وقيل ان تقارنا تعارضا) قال سم
 قضية السكوت عن عزوه هذا للحنفية مع عزو ما بعده اليهم انتفاء هذا عنهم لكن قول

وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله
 يامركم أن تؤدوا الامانات الى
 أهلها فهذا عام في كل امانة
 وذلك خاص بامانة هي بيان صفة
 النبي صلى الله عليه وسلم بالطريق
 السابق والعام نال للخاص في
 الرسم متراخ عنه في النزول بست
 سنين مدة ما بين بدر في رمضان
 من السنة الثانية والفتح في
 رمضان من الثامنة واثم قال
 ويقرب منها كذا لانه لم يرد العام
 بسببه بخلافها مسئلة ان تأخر
 الخاص عن العمل بالعام
 المعارض له أي عن وقته (نسخ)
 الخاص (العام) بالنسبة لما
 تعارض فيه (والا) بان تأخر
 الخاص عن الخطاب بالعام دون
 العمل أو تأخر العام عن الخاص
 مطلقا أو تقارنا بان عقب أحدهما
 الآخر أو جهل تاريخهما
 (خصص) الخاص العام (وقيل
 ان تقارنا تعارضا)

صدر الشريعة في تنقيحه فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة فعند الشافعي يخص به
وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناولا اه مصرح بخلافه اه (قوله أى
كالمختلطين الخ) أى اللغظين المختلطين بسبب أن كل نص في معناه (قوله بان يكونا
خاصين) أى بمدلول واحد فالمراد بكونهما خاصين تواردهما على مدلول واحد أى ما يدل
عليه أحدهما هو ما يدل عليه الآخر سواء كانا عامين كقوله اقتلوا المشركين لا تأثموا
المشركين مثلاً وأخصين كقوله مثلاً لا تأثموا أهل الذمة اقتلوا أهل الذمة (قوله
فيحتاج العمل بالخاص الخ) تفريع على قول المصنف تعارض الخ (قوله قلنا) أى في
الفرق بين المقيس والمقيس عليه الخاص أقوى الخ وحاصله ان التعارض في المقيس
عليه بين خاصين أى شيئين متواردين على مدلول واحد كما علم مما مر في المقيس بين عام
وخاص والخاص أقوى من العام ففي المقيس عليه تكافؤ بين المتعارضين بخلاف
المقيس (قوله على ذلك البعض) أى مدلول الخاص وقوله لأنه أى ذلك البعض يجوز
عقلاً أن لا يراد من العام بخلاف الخاص فإنه نص في ذلك البعض الذى هو مدلوله (قوله
فلا حاجة الى مرجح) تفريع على قوله أقوى وقوله الى مرجح أى خارج بصار له عند
التعارض والافسكونه أقوى مرجح لكن لا يكونه مخصصاً (قوله كعكسه) أى فيما اذا
عمل بالعام كما أشار اليه بقوله قلنا الفرق أى بين التأخرين أن العمل بالخاص الخ وحاصله
أن العمل بالخاص المتأخر عن العمل بالعام لا يلغى العام بالكلي بل افراد الخاص فقط
بخلاف العكس وهو العمل بالعام المتأخر فإنه يلغى الخاص بالكلي وأورد سم على قول
المصنف وقالت الحنفية العام المتأخرناه مخصصه الثانى قديهم من الصنيع في المقام
حيث قابل الشارح التأخر بالتقارن بالمعنى الذى بينه أن المراد بالتأخر في هذا القول
هو التواخي لكن عبارة صدر الشريعة مصرحة بأن المراد أعم من التواخي فإنه قال
في تعارض الخاص والعام فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة فعند الشافعي يخص به
وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناولا اه وان كان العام متأخراً فيسخ الخ
عندنا وان كان الخاص متأخراً فان كان موصولاً بخصه وان كان متراخياً بفسخه في ذلك
القدر عندنا حتى لا يكون العام عاماً مخصصاً اه فانظر الى كونه أطلق كون العام
ناسخاً ذاتاً متأخراً ثم فصل في تأخر الخاص فإنه صريح في عدم الفرق في الاول اه كلام
سم قلت دعواه صراحة عبارة صدر الشريعة فيما ذكره منوعة قطعاً بل الذى تدل
عليه عبارته أن العام المتأخر اذا قارن الخاص ثبت عندهم حكم التعارض في قدر
ما تناولا لا بد له بل قوله فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة الخ فان المقارنة المحمول عليها
لا يصح أن تكون مقارنة الخاص المتأخر للعام المتقدم لحكمه عليها بان الخاص يخص
العام فيها كما صرح به بعد فتعين جعل المقارنة المذكورة على مقارنة العام المتأخر الخاص
المتقدم والتفصيل الذى ذكره في الخاص المتأخر لا يدل على الاطلاق الذى ادعاه سم

في قدر الخاص كأنه نصين) أى
كالمختلطين بالنصوصية بان يكونا
خاصين فيحتاج العمل بالخاص
الى مرجح له قلنا الخاص أقوى
من العام في الدلالة على ذلك
البعض لأنه يجوز أن لا يراد من
العام بخلاف الخاص فلا حاجة
الى مرجح له (وقالت الحنفية
وامام الحرمين العام المتأخر)
عن الخاص (فاسخ) له كعكسه
يجامع التأخر قلنا الفرق أن
العمل بالخاص المتأخر لا يلغى
العام بخلاف العكس والخاص
أقوى من العام في الدلالة فوجب
تقديمه عليه قالوا (فان جهل)
التاريخ بينهما (فالوقت) عن
العمل بواحد منهما (أو التسايط)
لهما

في العام المتأخر بلا شبهة على أنه قد ذكر سابقا ما يوافق ما قلناه هنا ويرد ما قاله هنا عند قول المصنف وقيل ان تقارنا تعارضنا كما قلناه منه ثم فراجع (قوله متقاربان) أي لا متساويان لوجود التكليف مع الوقف اذ المكلف به واحد وان لم تعرف عينه وعدم وجوده مع التسايط (قوله مثال العام الخ) أشار بذلك الى أن مثال العام والخاص المذكور يعمل به لجميع ما تقدم من أول المسئلة الى هنا ويخرج في كل موضع مما ذكر على ما يناسبه (قوله وان كان كل منهما) قال شيخ الاسلام يعني من المتعارضين لامن العام والخاص كما هو ظاهر كلامه والا كان بينهما العموم المطلق لامن وجهه اه أي لان من لازم كون أحد الشئيين خاصا والاخر عاما بالمعنى المراد في هذا المقام وهو كون الخاص مخصوصا لذلك العام وكون ذلك العام مخصوصا بذلك الخاص أن تكون النسبة بينهما العموم المطلق (قوله من خارج) ليس قبدا (قوله أو تأخر أحدهما) أي ولو احتمالا لا يشمل ما إذا جهل تاريخهما شيخ الاسلام (قوله وقالت الخنفية المتأخر ناسخا لمتقدم) أي ما تعارض فيه منه وانما لم يجعلوه مخصوصا لانهم يشترطون في التخصص المقارنة قاله شيخ الاسلام قلت الذي يفيد ما تقدم عن صدور الشريعة ان المقارنة شرط في تخصيص الخاص المتأخر عن العام وأما العام المتأخر فان تراخي نسخ الخاص المتقدم وان فارق ثبت حكم التعارض (قوله بلا قيد) حال من الماهية وهو على حذف مضاف أي بلا اعتبار قيد في الواقع من وحدة أو كثرة فالنفي اعتبارا لا لوجوده في الواقع اذ لا بد منه لامتناع تحقق الماهية بدونه وهو قرينة حذف ذلك المضاف فلا يقال ان حذف المضاف يحاز في التعريف بدون قرينة وان دفع أيضا أن يقال مفاد العبارة أنه اعتبر في مدلول المطلق عدم انصافه في الواقع بشئ من القيود فيلزم أن لا يصدرق المطلق على الماهيات المقيدة في الواقع وذلك فاسد لعدم انفكاك الماهية عن القيد في الواقع (قوله من وحدة أو غيرها) قال العلامة وقوله أو غيرها يدخل فيه قيد التعمين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه كما تقدم اه أي فعلم الجنس وان دل على الماهية لم يكن مع اعتبار قيد التعمين الذهني بخلاف اسم الجنس فيكون خارجا عن حد المطلق بخلاف اسم الجنس وقيدت وقف في خروجه وبه تقديره فقد يقال ان له حكم المطلق قاله سم (قوله وزعم الأمدى وابن الحاجب الخ) ضمن الزعم معنى الاعتقاد فعداه الى واحد والاف هو متعدد لاثنين كما يقاس زعمت الباطل حقا (قوله وزعم الأمدى وابن الحاجب الخ) قال الكمال ما نصه وما جرى عليه ابن الحاجب كالأمدى في تعريف المطلق هو الموافق لاسلوب الأصوليين لان كلامهم في قواعد استنباط أحكام أفعال المكلفين والتكليف متعلق بالافراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقائدية بل ووافق أسلوب المناطقة أيضا فان المطلق عندهم موضوع القضية الماهية لانه مطلق عن التقييد بالكلية والجزئية والنكرة قد تكون موضوع الجزئية وقد تكون موضوع الكلية

قولان لهم متقاربان لاحتمال كل منهما ما عندهم لأن يكون منسوخا باحتمال تقدمه على الآخر مثال العام فاقه لواء المشركين والخاص أن يقال لا تقتسوا أهل الذمة (وان كان) كل منهما (عاما من وجه) خاصا من وجه (فاترجيح) بينهما من خارج واجب لعدم ادلهما اتقارنا أو تأخر أحدهما (وقال الخنفية المتأخر ناسخا) لمتقدم مثال ذلك حديث البخاري من يدل دينه فانتسوه وحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحر بيات والمرئذات

* (المطلق والمقيد) *

أي هذا مجتمعا (المطلق الدال على الماهية بلا قيد) من وحدة أو غيرها (وزعم الأمدى وابن الحاجب

دلالتهم أي دلالة المسمى بالمطلق
من الأمثلة الاتية ونحوها

والحكم في الجميع متعلق بالافراد وأما القضايا الطبيعية التي الحكم فيها على الماهية
من حيث هي فقد صرح المناطقة بانهم الاعتبار لها في العلوم اه وردهم بما حاصله
انه لم يلزم على ما قاله المصنف تعلق التكليف بالماهيات الكلية التي هي أمور عقلية من
حيث انها أمور عقلية حتى يتوجه عليه الاعتراض بذلك وانما اللازم على كلامه تعلق
التكليف بالماهيات باعتبار وجودها في افرادها وتعلقها بها بذلك الاعتبار لا محذور
فيه بوجه وأما قوله وأما القضايا الطبيعية الخ فلا يراد على المصنف اذ لم يجعل المطلق هو
الحقيقة من حيث انها شيء واحد بالوحدة الذهنية وذلك هو معنى موضوع القضية
الطبيعية حتى يقال ان ذلك لا اعتبار له في العلوم وانما جعله الحقيقة من حيث امكان
وجودها في افرادها هذا حاصل كلامه وان اطل في المقام جذا قلت وحيث علم أن
التكليف انما يتعلق بالماهية باعتبار وجودها في الافراد فاخذ وجودها في الافراد قيدها
في التعريف كما صنع ابن الحاجب والامدى فان المطلق عندهما هو الدال على الماهية
مع الوحدة الشائعة هو الاولى وقوله وانما اللازم على كلامه تعلق التكليف بالماهيات
باعتبار وجودها في افرادها وقوله وانما جعله الحقيقة من حيث امكان وجودها
في افرادها غير مستفاد من تعريف المصنف بل المستفاد منه خلافه وان الافراد غير
منظورها أصلا وانما اللازم ذلك من تعريفى الامدى وابن الحاجب لان مفادهما
تعلق التكليف بالماهية في ضمن فرد شائع فالمفرد ملتفت اليه لان حيث خصوصه
وبالجملة فما قاله الامدى وابن الحاجب هو الاقعد والافق بالقواعد فتأمل ولا تغتر بما
للامامة سمع ابداءه من التوجيهات وأطال به مما لا طائل تحته من التأويلات بقى أن
يقال قول المصنف الدال على الماهية يخالف لما قدمه من اختصاره ان مدلول اللفظ المعنى
الخارجى لا الذهنى فليتأمل (قوله أي دلالة المسمى بالمطلق) أشار بذلك الى أن الضمير في
قول المصنف دلالاته يعود على المطلق لا باعتبار المعنى المعرف به لفساد ذلك هنا اذا المطلق
بذلك المعنى لم يقل أحد بدلالاته على الوحدة الشائعة كيت ومدلوله اللفظ كما لا يخفى بل
باعتباره معنى آخر وهو الافراد لان افراد المطلق التي هي الالفاظ المخصوصة كافة
رقبة هي التي ادعى الامدى وابن الحاجب فيها ما ذكر وما كان ظاهرا عبارة المصنف
رجوع الضمير للمطلق بالمعنى المعرف به صرفه الشارح عن ذلك بقوله المسمى فهو من
قبيل الاستفهام وفيه التعبير عن الماصدق بالمسمى والمسمى حقيقة مدلول اللفظ
ومفهومه لا ماصدقه وافراده ويجاب بان المسمى يطلق على الماصدق اطلاقا شائعا
والظاهر أن الاطلاق المذكور مجازى وعليه فالتعريف هنا البيان بقوله من الامثلة
الاتية فانهم افراد للمطلق لا مفهومه سم قلت هذه غفلة عجيبة اذ لا ريب أن مراد
الشارح اللفظ الذي يسمى بهذا الاسم أي يسمى بالمطلق ويدعى به بدليل التعدية بالباء
وقول المصنف دلالاته وهذا من الوضوح بمكان فن أين جاءت ارادة المسمى والتعبير به

(على الوحدة الشائعة) حيث

عرفاه بما يأتى عنهما (توهماه
الذكرة) أى وقع في توهمهما أى
في ذهنهما - ما الله إلا أنهما على
الوحدة الشائعة حيث لم يخرج
عن الأصل من الأفراد إلى التقنية
أو الجمع والمطلق عندهما كذلك
أيضا إذ عرفه الأول بالذكرة في
سياق الاثبات والثاني بمادى على
شائع في جنسه وخرج الدال على
شائع في نوعه فهو رتبة مؤمنة قال
المصنف وعلى الفرق بين المطلق
والذكرة - لو لم يكن بينهما
والاصوليين وكذا الفقههاء حيث
اختلفوا في قول لا مرأته ان كان
حلالا ذكرها كانت طلاق فكلان
ذكرين قبل لا تطلق نظر التنكير
المشعر بالتوحيد وقبل تطلق
جلا على الجنس أه ومن هنا يعلم
أن اللفظ في المطلق والذكرة واحد
وأن الفرق بينهما ما بالاعتبار ان
اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية
بلاقي - يسمى مطلقا واسم جنس
أيضا كما تقدم أو مع قيد الوحدة
الشائعة معنى نكرة والامدى
وابن الحاجب ينكران الاول
في معنى المطلق من أمثلته
الاثنية ونحوها ويحجه لأنه الثاني
فبدل عندهما على الوحدة
الشائعة وعند غيرهما على
الماهية بلا قيد والوحدة ضرورية
اذ لا وجود للماهية المطلوبة باقل
من واحد والاول موافق لكلام
أهل العربية والتسمية عليه
بالمطلق اقبالة المقيد

عن الماصدق هذا غلط واشتباه عجيب وجل من لا يسمو ولا يغفل (قوله على الوحدة)
أى ذى الوحدة (قوله توهماه النكرة) هذه الجملة استثناف يأتى كأنه قيل ما سبب هذا
الزعم فأجيب بما ذكره وكان الصواب أن يقول توهماه نكرة أى من أفراد النكرة لأن
كلامه يوهم انحصار النكرة في الوحدة الشائعة وانحصار المطلق والنكرة عندهما وليس
كذلك فإن من النكرة عندهما النكرة العامة وليست من المطلق عندهما قال العلامة
ومثله السكال (قوله أى وقع في توهمهما الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بقوله توهماه
انهما حكما بذلك كما مر جو حالظنهما غيره وأشار بتفسير الوهم بالذهن أيضا إلى أنه ليس
المراد بالوهم ما قاله الحكماء من القوة الواهية اذ لا يقول بها أهل السنة (قوله حيث لم
يخرج عن الأصل من الأفراد إلى التقنية أو الجمع) أى قال خرجت عنه إلى ذلك لم تكن
دالة على وحدة شائعة بل على ما فوقها من تقنية وجمع شائعين لكن كل من لفظيهما نكرة
أيضا فالوجه حذف الوحدة مع أنها ليست في كلام الامدى وابن الحاجب فالنكرة
شاملة للمفرد وغيره فهي في المفرد لا حاد وفي المتن في المننيات وفي الجمع للجموع شيخ
الاسلام والحاصل ان المصنف خصص اعتراضه على الامدى وابن الحاجب ببعض
افراد المطلق مع ان المطلق عندهما كغيرهما لا ينحصر في الوحدة وتقريرهما صريح
في ذلك لان المفرد هو الأصل وحينئذ في عبارته تساهل والمعنى حينئذ انما مراد لانه
في الجملة أو باعتبار الأصل أو نحو ذلك على الوحدة الشائعة قاله سم وقال السكال والحق
ان ابن الحاجب والامام لم يقيدا بالوحدة وانما نظرهما إلى الشروع وقول ابن
الحاجب مادل على شائع معناه مادل على حصصه من الجنس ممكنة المصدق على كل من
حصص كثيره من درجة تحت مفهوم كلى وقول الامدى انه عبارة عن النكرة
في سياق الاثبات فهو معناه لان مراده النكرة المحضة اه وحاصل كلامه أنهما
لم يجعل المطلق الواحد شائع فقط بل الواحد الشائع في المفرد والاثنيين الشائعين
في المننيات والثلاثة مثلا لشائعة في الجموع (قوله وخرج الدال الخ) أى خرج
عن المطلق مع أنه نكرة لكنهم انهم رتبة قيدة لا محضة وكان لاولى تخرج بالتفريع
(قوله ومن هنا) أى من أبيل اختلاف الفقههاء (قوله وان الفرق بينهما ما بالاعتبار)
يعنى اعتبار الواضح لا المتكلم كما مرشدا إليه قوله الدال على الماهية أو الدال على
الوحدة الشائعة لان الدلالة انما تنوقف على اعتبار الواضح لان اللفظ اذا أطلق دل
على معناه الوضحي اراده المتكلم أم لا (قوله كما تقدم) أى قبيل مسئلة الاشتقاق
شيخ الاسلام (قوله ينكران الاول) أى الدال على الماهية بلا قيد (قوله ويحجه لانه)
أى المطلق الثاني وهو الدال على الماهية مع قيد الوحدة فقيد الوحدة مجرد مدلول المطلق
عندهما كما تقدم آنفا (قوله والوحدة ضرورية) أى عند طلب إيجاد الماهية لا عند
الحكم عليهما الان الحكم عليهما قد يكون باعتبارهما من حيث ذاتهما فقط كقولك أسد أجراً

من ثعلب ويدل على الاول قوله اذ لا وجود للماهية الخ قال الكلام في الاحكام المتعلقة
 بالوجود لا مطلقا (قوله الى لازمه السابق) أى وهو الدلالة على الوحدة الشائعة لان
 الوحدة الشائعة بعض معنى النكرة في تعريف الآمدى وبعض معنى الشائع في قول
 ابن الحاجب ما دل على شائع وبعض النشئ لازم له قوله الكمال رحمه الله تعالى (قوله
 ليدنى عليه) قد يقال البناء المذكور لا يتوقف على المدلول لكفاية التعريف فيه لانه اذا
 كان القول المذكور مبنيا على اللازم صح بناؤه على المزموم باعتباره ذلك اللازم غاية الامر
 أن يكون البناء عليه بواسطة لازمه والبناء على النشئ يكون بلا واسطة وبه اوقد يجاب
 بأن البناء على النشئ بلا واسطة أظهر فقول ليدنى عليه أى على الوجه الاظهر الاقرب
 (قوله وان لم يتعرض للبناء) أى وعدم تعرضه له في الذم كراينا في أنهم اوردت بكاه
 في الواقع بمعنى أن قواه ما مذ كمنشأ زعمها المذكور سم (قوله كاضرب من غير
 قيد) مثل لطاق الماهية بقريئة قوله من غير قيد وقوله كاضرب بعض مثال للمقيد
 (قوله لان المقصود الوجود الخ) هذا تصريح بأن الامر المتعلق بالفعل كاضرب
 أمر بطلاق الماهية ومطلق الماهية أمر كلئ يستحيل وجوده فلا يكون مأمورا به
 لان شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور به باظهاره
 الى جزئى من جزئياتهم لان ما زاد عليه الاصل براءة الذمة منه ولا يخفى أن هذا الكلام
 صريح في أن الموجب لصرف الامر الى جزئى استحالة وجود الماهية الكلية التى هي
 المطلوب بحسب الظاهر لا ر الأمر بطلاق الماهية أمر بطلاق عند الآمدى وابن الحاجب
 كيف والمالئى عندهما هو النكرة الموصوفة بما تقدم وهو ما معترفان بأن الامر يتعلق
 بمطلق الماهية لا بوحدة شائعة وكيف يتوهم عاقل أن اضرب مثلا مطلق عند أحد من
 الناس والمطلق انما هو اللفظ المنكر القابل لكل من اعتبارى الوحدة الشائعة ومطلق
 الماهية وبالجملة فمن البديهي أن قوله ما ذلك ليس فى شئ من البناء على أن المطلق أى شئ
 هو وقد تبين أن أحد المطلق بما ذكره المصنف فاسد اصدقه على الفعل بأقسامه وليس
 بمطلق عند أحد كما يفيد قول الشارح ان اللفظ فى المطلق والنكرة واحد نعم قد يدعى ان
 الفعل دال على الماهية بقيد الزمان المعين فلا يصدق عليه الحد حيث قد قال العلامة
 (قول لوجود الماهية بوجوب جزئياتها) الذى عليه المحققون كالسيد فى شرح المواظف
 وغيره ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها فى اندارج مطلقة لان الوجود فى الخارج
 محسوس والمحسوس جزئى والوجود فى الجزئيات صور مطابقة للماهية لانفس الماهية
 كما اشار له تقرير الشارح لكلام الآمدى وابن الحاجب بقوله لان المتصور الخ وحاصله
 أن الامر المتعلق بالفعل كاضرب أمر بطلاق الماهية ومطلق الماهية أمر كلئ يستحيل
 وجوده فى الخارج فلا يكون مأمورا به اذ من شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر
 عن مطلق الماهية المأمور به باظهاره الى جزئى من جزئياتها لان لا أصل براءة الذمة مما

وعذول المصنف فى النقل عن
 الآمدى وابن الحاجب عما قاله
 من التعريف الى لازمه السابق
 ليدنى عليه قوله وان لم يتعرض
 للبناء (ومن ثم) أى من هنا هو
 ما زعمناه من دلالة المطلق على
 الوحدة الشائعة أى من أجل ذلك
 (قالا الامر بطلاق الماهية)
 كاضرب من غير قيد (أمر
 بجزئى) من جزئياتها كاضرب
 بسوط أو عصا أو غير ذلك لان
 المقصود الوجود ولا وجود
 للماهية وانما توجد جزئياتها
 فيكون الامر بجزئياتها
 (وليس) قوله ما ذلك (بشئ)
 لوجود الماهية بوجوب جزئياتها
 جزؤه وجزء الموجود موجود

زاد عليه وما ذكره الشارح من وجود الماهية بوجود جزئياتها مذهب قوم من الحكماء
ولكن الحق الاول (قوله وقيل أمر بكل جزئ لها) أي لا يعني أنه يجب الاتيان بكل منها
بل يعني الاكتفاء بواحد منها كافي الواجب التحخير على القول بوجوب خصاله كلها
لا يقال فيكسب عدم القول بأن المأمور به واحد لا يمنع ذلك إذا الواجب ثم الاكتمال بمس
الصادق بكل جزئ على البديل وهنا الواجب كل من الجزئيات لكن يكفي بواحد منها
شيخ الاسلام (قوله وقيل اذن فيه) هو احتمال لاصني الهندي حيث قال في باب القياس
ويمكن أن يقال الأمر بالماهية الكلية وان لم يقتض الامر جزئياتها يمكن يقتضي تخيير
المكلف في الاتيان بكل واحد من تلك الجزئيات بدلا عن الآخر عند عدم اقرينة
المعينة لواحد منها أو لجمعها والتخيير بينهما يقتضي جواز فعل كل منها شيخ الاسلام (قوله
أن يفعل) بدل اشتمال من كل جزئ (قوله كالعام والخاص) أي جواز امتناعا
(قوله فيجوز تقييد الخ) تفريع على القاعدة الاولى من القاعدتين اللتين ذكرهما
الشارح وهي قوله فما جاز الخ وقوله بخلاف مذهب الراوي الخ تفريع على الثانية وهي
قوله وما لا فلا وجه ما فرعه عليه ما احدى عشرة مسألة تسعة على الاولى والثانية على
الثانية (قوله وتقريره) أي وكذا تقرير الاجماع كما مر في العام (قوله وذكر بعض
جزئيات المطلق) أي بلا تقييد كاعتق رقبة اعتق زيدا بخلاف ما له مفهوم كاعتق
مؤمنة كما ساقى سم (قوله في الجميع) أي ما عدم مفهوم الموافقة فانه لا خلاف فيه
كما مر في التخصيص شيخ الاسلام (قوله ويزيد المطلق والمقيد الخ) انما قال ويزيد الخ لان
ما ذكره هنا في المطلق والمقيد من التفصيل مع اتحاد الحكم وما تقدم من التفصيل في
العام والخاص مع اختلافه والاف يمكن تصور منق ما قيل في العام والخاص بان يتحد
حكمهما وسيم ما يكون الخاص به من افراد العام لكن له مفهوم كالمتق كان يقال
في كدارة لظهار أعتق أي رقيق كان أعتق مؤمنا فقال حينئذ ان تأخر الخاص عن وقت
العمل بالعام فخصه والخاص به رأما قوله وان كانا متعينين فقد صرح المصنف بأنه من
قبيل الخاص والعام فعلم أن الزيادة فيها عدم وقوله وان كان أحدهما أمرا الخ يتصور
مثله في العام والخاص نحو أعتق أي رقبة أو أي رقيق لا تعتق كافرا فينبغي أن يخص أي
رقيق بضد الكافر وقوله وان اختلف السبب مع اتحاد الحكم الخ يتصور مثله أيضا في
الخاص والعام كما يعلم من قوله مما تقدم سم (قوله ان اتحد حكمهما) المراد بالحكم هما
الحكم به كإيدل عليه قول الشارح الآتي واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل
المقيد واضح والمراد بوجبهما موجب حكمهما فهو على حذف المضاف لكن ينبغي أن
الحكم هنا على ظاهره لان الظاهر هو القتل مثلا موجب أي سبب لا يجاب العتق ولا يظهر
كونه سببا لنفس العتق لانه لا يلزم من وجوده وجوده بل قد تنزل كدارة رأسا فله سم
(قوله وتأخر المقيد) أي تراخي يقينا كما ساقى ما يدل على ذلك في ذكر المنزلات في كلام

(وقيل أمر) (بكل جزئ) لها
لا شعار عدم التقييد بالتعميم
(وقيل اذن فيه) أي في كل جزئ
أن يفعل ويخرج عن العهدة
بواحد (مسألة المطلق والمقيد
كالعام والخاص) فما جاز فخصيص
العام به يجوز تقييد المطلق به
وما لا فلا فيجوز تقييد الكتاب
بالكتاب وبالسنة والسنة بالسنة
وبالكتاب وتقييدهم بالقياس
والمفهومين وفعل النبي عليه
الصلاة والسلام وتقريره بخلاف
مذهب الراوي وذكر بعض
جزئيات المطلق على الاصح في الجميع
(ويزيد المطلق والمقيد) (أنهما
ان اتحد حكمهما وموجبهما)
بكسر الجيم أي سيمهما (وكانا
متبينين) كان يقال في كدارة الظهار
أعتق رقبة مؤمنة (وتأخر المقيد

عن وقت العمل بالماضي فهو) أى المقيد (ناسخ) المطلق بالنسبة إلى صدقه بغير المقيد (والا) بأن تأخر عن وقت الخطاب
عن المقيد مطلقا أو تقارنا أو جهل تاريخهما (سجل المطلق عليه) أى على
بالمطلق دون العمل أو تأخر المطلق ٤٤

المقيد بجماين الدليلين (وقيل
المقيد ناسخ) للمطلق (ان تأخر)
عن وقت الخطاب به كالتأخر عن
وقت العمل به بجماع التأخر
(وقيل يحمل المقيد على المطلق)
بأن يلحق المقيد لان ذكر المقيد ذكر
يلحق من المطلق فلا يقيد به كما كان
ذكر فرد من العام لا يخصه قلنا
الفرق بينهما ان مفهوم المقيد جهة
بجلاف مفهوم اللقب الذى ذكر
فرد من العام منه كالتقدم (وان
كانا منفيين) يعنى غير مثبتين منفيين
أو مثبتين نحو لا يجوز عتق مكاتب
لا يجوز عتق مكاتب كافرا لا عتق
مكاتب لا عتق مكاتب كافرا
(فمقابل المفهوم) أى القائل
بجعية مفهوم المخالفة وهو
الراجح (يقيد به) أى يقيد المطلق
بالمقيد فى ذلك (وهى) أى المسئلة
حينئذ (خاص وعام) له عموم
المطلق فى بيان النسب ونفى
المفهوم يلحق المقيد ويجزى المطلق
على اطلاقه (وان كان أحدهما
أمرارا لا تأخرهما) نحو أعتق
رقبة لا تعتق رقبة كافر أعتق
رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة
(فالمطلق مقيد بصدقه) فى
المقيد ليجتمع المطلق فى المثال
الاول مقيد بالامعان وفى الثاني

الشارح (قوله عن وقت العمل) أى عن دخوله (قوله بأن تأخر عن وقت الخطاب) هذا
محترز قول المصنف عن وقت العمل فهو مع ما بعده ناسخ على غير ترتيب اللف (قوله أو
تأخر المطلق) هذا محترز قوله المقيد وقوله مطاذا أى عمل به أولا (قوله أو تقارنا) محترز
تأخر والتقارن بالمعنى السابق فى الخاص والعام (قوله أو جهل تاريخهما) محترز قولنا
يقيدنا المقيد فى قول المصنف وتأخر المقيد كما قدمنا (قوله وقيل المقيد ناسخ للمطلق) قال
الشهاب هو والقول بعدم قابلية للتفصيل لا لاشق الثانى منه فقط اهـ و كلام
الزركشى صريح فى أنهم مامقان لاشق الثانى فقط حيث قال الشق الثانى أن يكونا
مثبتين فان تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ واهـ لم يتأخر المقيد ففیه ثلاثة
مذاهب أحدها حمل المطلق عليه اهـ (قوله بجماع التأخر) فيه أن الفارق موجود
اذا التأخير عن وقت العمل به - تلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع كما صر
بجلاف التأخير عن وقت الخطاب دون العمل به - حمل شيخ الاسلام (قوله الفرق بينهما) أى
بين ذكر الجزئى من المطلق والفرد من العام (قوله ان مفهوم اللقب جهة الخ) قد
بين فيما سلف ان فرد العام قد لا يكون لفظا بل صفة فيعتد بصدقه وهو ويخصص العام
كما أن فرد المطلق قد يكون لفظا نحو أعتق رقبة أعتق زيدا فلا يقيد المطلق كما ذكره
الشارح أول المسئلة بقوله وذكر بعض جزئيات المطلق على الاصح وحينئذ يثبت لكل
الفرق المذكور الا أن يكون بحسب الاغلب سم (قوله الذى) نعت للقب وقوله ذكر
فرد مبتدأ خبره قوله منه أى من اللقب ولو حذف ذكره اقتصر على الباقي كان أولى قاله
الشهاب أى لان الذى من اللقب فرد العام لا ذكره ويمكن أن يجاب بأن الضمير فى منه
لمفهوم اللقب وذكره على حذف مضاف أى مفهوم ويحمل المفهوم لذكره لانه كور
فى نفسه اذ القهم انما هو من المذكور رأيت شيخ الاسلام قال قوله منه أى من مفهوم
اللقب اهـ ولم يرد على ذلك قاله سم (قوله كالتقدم) أى قبل مسئلة جواب السائل
(قوله وان كانا منفيين) هو محترز قوله مثبتين وضعير كانا للمطلق والمقيد المتحدى الحكمة
والسبب (قوله يعنى غير مثبتين) لما وقع المنفيان قسمين للمثبتين وكان النهى نفيًا فى المعنى
حمل المنفيين على ما يعم المنفيين ولما كان ذلك خلاف ظاهر العبارة أتى الشارح يعنى
اشارة الى انه تفسير مراد (قوله خاص وعام) أى لا مطلق ومقيد والتعبير بهما حينئذ
نسمع نظرا للاعتبار حالهما قبل دخول النافى أو أن التعبير بذلك عنهما من قبيل المتابعة
اغيره ثم الاستدلال عليه والمناقشة له بقوله وهى خاص وعام وهذا أقرب (قوله وان كان
أحدهما أمرا) محترز قوله مثبتين (قوله ليجتمع) أى الدلائل فى العمل (قوله وان
اختلف السبب) محترز قوله سابقا وموجبا (قوله فى ذلك) أى اختلاف السبب

مع افتحار الحكم كما فى قوله تعالى فى كفارة الظهار فصر برقبة وى كنفارة وانما
مقيد بالكفر (وان اختلف السبب) مع افتحار الحكم كما فى قوله تعالى فى كفارة الظهار فصر برقبة وى كنفارة وانما
القتل فصر برقبة مؤمنة (فقال أبو حنيفة لا يحمل) المطلق على المقيد فى ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على اطلاقه

(وقيل يحمل) عليه (لفظاً) أي بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع (وقال الشافعي) رضي الله عنه بحمل عليه قياساً فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المذكور حرمة سببهما أي الظهار ٥٠ واقتل (وان اتحد الموجب) فيهما

(واختلاف حكمهما) كافي قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم في الوضوء فامسحوا بوجوهكم وأيديكم في المرافق والمرجبان لهما الحدث واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيّد بالمرافق واضح (فعلى الخلاف) من أنه لا يحمل المطلق على المقيد أو يحمل عليه لفظاً أو قياساً وهو الراجح والجامع بينهما ما في المثال المذكور اشتراكهما في سبب حكمهما

(والمقيد) في موضعين (بمتناهيين) وقد أطلق في موضع كافي قوله تعالى في قضاء أيام رمضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم القمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا جعتم (يستغني) فيما أطلق فيه (عنهما) أن لم يكن أولى بأحدهما من الآخر قياساً كافي المثال المذكور بأن يفتى على إطلاقه لامتناع تقييده بهما متناهيين ما وبواحد منهما الانتفاء مرجحه فلا يجب في قضاء رمضان متتابع ولا تفريق أما إذا كان أولى بالتقييد بأحدهما من الآخر من حيث القياس كان وجود الجامع بينهما وبين مقيدده دون الآخر قيد به بناءً على الراجح من

واختلاف الحكم (قوله أي بمجرد ورود اللفظ الخ) فيه إشارة إلى أن المقيد منصوب بنزع الخافض قاله الشهاب (قوله كافي قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) قال شيخنا الشهاب جعله مطلقاً وهو عام اه قلت قد علم أن الإطلاق قد يكون من وجه دون آخر كاللفظ الأيدي هنا فإنه مطلق من حيث الغاية وإن كان عاماً من حيثية أخرى وبعبارة أخرى هو مطلق من جهة مقدار البدن وعام في أفرادها فنهى واجب هذا القيد على هذه الفائدة الحسنة وهي أن اللفظ الواحد قد يوصف بالإطلاق والعموم باعتبارين فيثبت له أحكام الإطلاق باعتباريه وأحكام العموم باعتباريه فان قيل لا إطلاق من جهة الغاية لأن لفظ البدن حقيقة إلى المذهب فهو ظاهر في جميعها قلنا لكن الظاهر غير مراد خصوصاً مع إطلاق الشارع المبدى واضح مع إرادة جميعها تارة وبعضها أخرى وماعدا الظاهر غير معين فنثبت الإطلاق بهذا الاعتبار وحاصله أنه عرض الإطلاق في هذا الاستعمال في المقدم من حيث إرادة البعض من غير تعيين قوامه واحفظه سم (قوله فعدة من أيام أخر) هذا المطلق وقوله في كفارة الظهار متتابعين أحدهما المقيدين وقوله في صوم القمتع وسبعة إذا جعتم هو المقيد الآخر وحاصله أنه أطلق الصيام في قضاء رمضان عن المتتابع والتفريق وقيد في كفارة الظهار بالتتابع وفي صوم القمتع بالتفريق (قوله عنهما) أي المتناهيين (قوله أن لم يكن أولى بأحدهما) أي أن لم يكن المطلق أولى بأحدهما أي بالتقييد به من الآخر أي التقييد بالآخر وقال الشهاب صواب العبارة أن لم يكن أولى بأحدهما منه بالآخر وكذا يقال في كلام الشارح الآتي اه ويجب أن في الكلام اختصاراً معه ودا كما قالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه أي الكحل في عين زيد (قوله فلا يجب الخ) أي بسبب استغنائه عنهما لا يجب في قضاء رمضان متتابع ولا تفريق (قوله أما إذا كان) أي المطلق أولى بالتقييد الخ مثاله قوله تعالى في كفارة العيبين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم القمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا جعتم فحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولى على قول قديم من حمّله على صوم القمتع في التفريق لا تتأده ما في الجامع بينهما وهو التمسك عن العيبين والظهار شخّ الإسلام (قوله كان وجد الجامع فيه) أي بين المطلق وبين مقيدده أي مقيد أحد القيدين المتناهيين فقيده بصيغة اسم المفعول والضمير المضاف إليه يرجع لأحد القيدين وقوله دون الآخر أي دون المقيد الآخر وقوله قيد أي المطلق به أي بالأحد الأول (قوله) فان قيل لفظي فلا أي أن قيل المطلق يحمل على المقيد لفظاً فلا يقيد المطلق بأحد القيدين المتناهيين لعدم المرجح لأحدهما على الآخر (قوله الظاهر ما) أي لفظ بدليل تبادره من دل مفردا ~~كان~~ أو مركباً (قوله دلالة ظنية) عبارة ابن الحاجب الظاهر

أن الحمل قياسي فان قيل لفظي فلا (الظاهر والمؤول) أي هذا مجتمعا (الظاهر مادل) على المعنى (دلالة ظنية) أي رابحة

أى فى اللغة الواضح وفى الاصطلاح ما دل دلالة ظنية اما بالوضع كـ الاسد أو بالعرف
كالغائط اه قال العضد وعلى هذا فالنصر وهو ما دل دلالة قطعية قسيم له وقد يفسر
أى الظاهر بما دل دلالة واضحة فيكون أى النص قسما منه اه قال المولى سعد الدين
قوله دلالة ظنية يخرج النص ليكون دلالاته قطعية والجمل والمؤول كـ كون دلالاتهما
مساوية ومرجوحة سم (قولا مرجوحا) أى احتمالا مرجوحا (قوله كالاسد راجح
الخ) أى من حيث اللغة (قوله للعرف) علة لقوله راجح (قوله الماطن) بالغف والكسر
(قوله أولا) أى وضعا أولا (قوله ونخرج النص) المناسب فخرج بنفسه التفريع
واقصره فى الخارج على النص دون الجمل والمؤول مع انه ما خارجا أيضا الظهور
خروجه ما قلنا لم ينبه عليه واهتم بالخارج النص لانه من الظاهر بالتفسير الثالث للظاهر
كما مر عن العضد وأوردان فى جعل نحو زيد نصا مع احتماله معنى مرجوحا ككتابته ورسوله
ولهذا يؤيد كدفع ذلك فى نحو جازم زيد نفسه نظرا فلا فرق حيث يثبت زيد واسد فلم جعل
الاول نصا والثاني ظاهرا مع ثبوت الاحتمال فى كليهما وقد يفرق بأن احتمال الجواز
فى نحو أسد ثابت حتى فى غير التركيب بخلاف نحو زيد فانه فى غير التركيب لا يحتمل
غيره مناه بخلافه فى التركيب لاحتمال الاسناد المجازى وفيه نظر لان من يجوز الجواز
المقرر فى الاعلام يلزمه احتمال نحو زيد فى غير التركيب أيضا ألا أن يبقى ما هنا على المنع
قوله سم (قوله والتأويل الخ) ان قبل لم يفسر كغيره الظاهر دون الظهور المقابل للتأويل
والتأويل دون المؤول المماثل للظاهرة قلنا ما قاله غيره واحد من أن الظاهر أكثر
استعمالا من الظهور والتأويل أكثر استعمالا من المؤول اه سم وقال شيخ الاسلام
عدل عن تفسير المؤول المذكور فى الترجمة الى تفسيره وتأويله ليناسب أقسامه الاتينية
(قوله جعل الظاهر) أى صرفه عن ظاهره وقوله على المحفل بصيغة اسم المفعول وقوله
جعل الظاهر على المحفل المرجوح أى وذلك الحيل لادليل أو شبهة كما يدل عليه التخصيص بعده
(قوله أو لما يظن دليلا فقامد) أى بحسب نفس الامر دون الظاهر ألا ترى أن المحكم
بجدة الصلاة اذا اعتقد المصلى اجتماع شرائطها وان كانت قاسدة فى نفس الامر اعدم
استجماعها فيه سم (قوله أولا شئ فلعب لا تأويل) اذا انتفى الشئ فى الواقع والاعتقاد
فهو لعب ولا كلام أو فى الاعتقاد دون الواقع فهو لعب أيضا بحسب الاعتقاد أو فى
الواقع دون الاعتقاد فالمتجه أنه لا يوصف باللعب لار اللعب من أوصاف الحاصل ولم
يصدر منه ما يقتضيه بل هذا القسم داخل فى قوله أو لما يظن دليلا فقامد وقال العلامة
فى قول المصنف أو لاشئ فلعب هذا يوجب فساد الحد لانه صادق على الفرد الموصوف
باللعب فيجب أن يز يد فيه قيد يخرج به كان يقال لدليل أو شبهة اه قلت وقد تقدمت
الإشارة الى ذلك وقد يجاب بان ما ذكره تعرف بالاعم وهو جزمه من القدماء واختاره
بعض المتأخرين (قوله كفى تأويل القيام (٣) فى الآية الخ) أى لانه من المعلوم شرعائه

فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحا
كالاسد راجح فى الحيوان المنزلى
مرجوح فى الرجل الشجاع
والغائط راجح فى الخارج المستقدر
للعرف مرجوح فى المكان الماطن
الموضوع له لغة أولا ونخرج
النص كى يدلان دلالاته قطعية
(والتأويل جعل الظاهر على المحفل
المرجوح فان جعل) عليه (لدليل
فصحيح أو لما يظن دليلا) وليس
يدل على الواقع (فقامد أولا شئ
فلعب لا تأويل) هذا كله ظاهر
ثم التأويل قريب يستج على
الظاهر بانه دليل نحو اذا قم إلى
الصلاة أى عزمت على القيام اليها
وبعد لا يتج على الظاهر إلا باقوى
منه وذكر المصنف منه كثير أفتال

(٣) قوله كفى تأويل القيام الخ
هكذا فى خط المؤلف وأبست هذه
العبارة فى نسخ الشرح التى يدينها
واعلمها فى النسخة التى كتب عليها

(ومن البعيد تأويل أمسك)

أربعاً (على ابتدئ) أي تأويل الخنقية قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلمة الثقفي وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن رواه الشافعي رضي الله عنه وغيره على ابتدئ نكاح أربع منهن فيما إذا كان نكحهن معاً لطلانه كالمسلم بخلاف نكاحهن مرتباً فيمسك الأربع الأوائل ووجه بعده أن الخطاب بمسك قوله قريب عهد بالاسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم وتوهم دواحي حلة الشريعة على نقله لو وقع (و) من البعيد تأويلهم (سنتين مسكينا) من قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا (على ستين مداً) بأن يقدر مضاف أي طعام ستين مسكينا وهو ستون مداً فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً كما يجوز إعطاؤه لستين مسكينا في يوم واحد لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف وألغى ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء للمحسن (و) من البعيد تأويلهم حديث أبي داود وغيره

(أي امرأة)

لا يؤمر بالوضوء مع التلبس بالقيام للهالة والدخول فيها لأن الشرط يطلب تحصيله قبل التلبس بالمشروط (قوله ومن البعيد تأويل الخ) ضمن التأويل معنى الخلق فعساه على (قوله إذا نكحهن معاً) بين به أن كلام المصنف محتاج إلى التقييد كان يقول على ابتدئ في المعية شيخ الإسلام (قوله بمسك) أي محل التأويل وهو قوله صلى الله عليه وسلم أمسك (قوله مع حاجته إلى ذلك) أي وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولا يخفى أن هذا كاف في بعد هذا التأويل وقوله ولم ينقل تجديد نكاح منه الخ واقع موقع العلالة لزيادة البعد أي مع أنه لم ينقل تجديد نكاح الخ وقد يقال ليس في عبارة الشارح ما يمنع كون مجموع الشقين عدة واحدة بل يجوز أن يكون أراد ذلك وأن يكون أراد أن كل عدة مستقلة فإن العطف على التعليل يجوز أن يكون من تنقته ويجوز أن يكون تعليلاً آخر أشار له سم (قوله وستين مسكينا على ستين مداً) معنى كلام المصنف ومن البعيد تأويل ستين مسكينا على معنى ستين مداً على أن طريق ذلك حذف المضاف والتقدير اطعام طعام ستين مسكينا نقول الشارح أن يقدر مضاف بيان طريق التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره فاندفع اعتراض العلامة بقوله مقتضاه أن لفظ ستين مسكينا أطلق على ستين مداً وقوله بأن يقدر مضاف مقتضاه أن ستين مسكينا باق على معناه وهذا تناقض لا خفاء فيه اه سم ((قوله وهو ستون مداً) فيه أن الواجب عندهم ثلاثون صاعاً تكون الأمداد مائة وعشرين مداً يجعل الشارح مذهبه مذهبهم قرر شيخ شيوخنا السيد علي الخنقي قدس سره (قوله وألغى ما ذكر من عدد المساكين) قال شيخنا الشهاب فيه نظر فإن العدد معتبر في قدر الطعام المعطى فلم يبلغ إذا الطعام مقدراً بعدد المساكين اه وأقول هذا لا يراد به عزل عن كلام الشارح لأن كلامه ليس في عددهم باعتبار الشيء الذي يعطى بل في عددهم باعتبار ما من يعطى بمعنى أن ظاهر الآية اعتبار كون من يعطى ستين مسكينا فقد اعتبر فيها تعدد من يعطى بهذا العدد وقد ألغى الخلف اعتبار هذا العدد فيمن يعطى أكثره بإعطائه واحد في ستين يوماً وبعبارة العقد وجه بعده أنه جعل الممدوم وهو طعام ستين مداً كورا بحسب الإرادة والموجود وهو طعام ستين مداً بحسب الإرادة مع إمكان أن المذكور هو المراد لأنه يمكن أن يقصد اطعام الستين دون واحد في ستين يوماً لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء للمحسن فيكون أقرب إلى الإجابة وله في فهم مستجاباً بخلاف الواحد اه قاله سم قال بعض المشايخ ويلزم على تأويل الخنقية أنه يجوز إعطاء الطعام المذكور لغير الفقراء لأن المذكور في الآية حينئذ بيان القدر المعطى لأنه يعطاه كذا قيل ويمكن أن يقال يفهم كون الإعطاء للفقراء من أضاللة الطعام للمساكين مع دلالة المقام قتأمل (قوله وتظافر قلوبهم) كذا في العقد قال السعد تضاف قلوبهم بالصداء المعجزة هو التعاون والظمان غلط النسخ اه سم (قوله وأما امرأة الخ) عطف على أمسك كالذي قبله والذي بعده

نكحت نفسها) بغير إذن وإياها فسكاحها باطل وفي رواية البيهقي فإن أصابها فله مهرها إجماعاً أصاب منها (على الصغيرة والامامة والمكاتب) أي حله أولاً يعصمهم على الصغيرة لصحة تزويج الكبيرة نفسها عندهم كسائر تصرفاتهم فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأته في حكم اللسان فحمله بعض آخر على الأمه فاعترض بقوله فله مهرها فإفان مهر الأمه ليس به مهرها فحمله بعض متأخريهم على المكاتبه فإن المهر لها ووجه بعده على كل أنه قصر للعام المؤكد عمومها على صورة نادر جمع ظهور قصد الشارع عمومها بان تمنع المرأة ما قام من استئثارها بالنكاح ٤٨ الذي لا يليق بمحاسن العادات استئثارها به (و) من البعيد تأويلهم حديث

(قوله نكحت نفسها) أي تزوجت نفسها قال شيخنا الشهاب هكذا الرواية وهي تقيدان نكاح يستعمل بمعنى زوج اه من سم (قوله أي حله أولاً الخ) أشار بذلك إلى أن الحمل على ما ذكرنا يوجب لامع كإيقاد من المصنف (قوله في حكم اللسان) أي اللغة قال شيخنا الشهاب ولما كانت مرجعاً ومقدراً جعلها حكمة حيث أضاف الحكم لها اه وأقول ظاهر كلامه أن الحكم هنا بالمعنى المصدري والظاهر أن المراد به المحكوم به بحسب اللغة قاله سم قلت هو تعقب بارد لا يلتفت إليه (قوله المؤكد عمومها بما) أي لأن امرأته نكرة في سياق الشرط فتم وفي شارح البرهان للمازري رحمه الله تعالى إذا تأكد العموم بمنع تخصيصه وهو ناقداً كدبقوله باطل باطل ثلاث مرات اه وردة القرافي في شرح المحصول وقول الشارح المؤكد عمومها بما ينبغي أن التقييده ليسان زيادة المعد فان أصل البعد لا يتوقف عليه وكذا يقال في قوله الاتي النص في العموم سم (قوله على صورة نادرة) أي فيكون كاللغز سم (قوله استئثارها به) قال شيخنا الشهاب يمكن الاستغناء عنه بجعل الذي الخ صفة لاستقلالها السابق للنكاح اه وأقول يمكن فيه إيهام أن الوصف للنكاح سم (قوله من الليل) من ابتدائية أو بمعنى في قاله الشهاب (قوله النص في العموم) أي لما سبق في المتن من أن النكرة في سياق النفي للعموم نصاً ان بنيت على الفتح (قوله أي مثل ذلكها) بيان لوجه الرفع بأنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقوله أو كذا كذا قال اه - لامة توجيهه للنصب بان كاف التشبيه متعاقبة باستقرار محذوف تعدى بعد حذفها إلى ما كان محجوراً عنه وما يعبر عن هذا ونحوه بالنصب على اسقاط الخافض اه (قوله أماعلى رواية الرفع) أي اما الاستغناء على رواية الرفع (قوله فبان يعرب الخ) انما أعربه خوفاً من الان الأصل المبيح هو ذكاته أم الجنين فالمناسب أن يجعل مبتدأ وذكاته الجنين خوفاً من أن يكون هو أبو حنيفة فهو المبتدأ وان تأخر لفظا وان كان المعنى هناك على التشبيه دون ما هنا فهو الخامل للشارح على هذا الأعراب وان أمكن كونه على معنى أن ذكاته الجنين المطبوع لوجه نمر عاذ ذكاته أمه لكن تفوت المناسبة التي أشار إليها الشارح بقوله وان ذكاته أمه التي أحلتها أحلتها تبعها (قوله كافي جئت لك طلوع الشمس)

(لأصيام لمن لم يبيت) أي الصيام من الليل رواه أبو داود وغيره بلفظ من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له (على القضاء والنذر) لصحة غيره مما ينفى عنه من النهار عندهم ووجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على نادر لندرة القضاء والنذر بالنسبة إلى الصوم المكلف به في أصل الشرع (و) من البعيد تأويل أبي حنيفة حديث ابن حبان وغيره (ذكاته الجنين ذكاته أمه) بالرفع والنصب (على التشبيه) أي مثل ذلكها أو كذا كذا أمه المكون المراد الجنين التي حرمة ألبت عنده وأحله صاحباه كالشافعي ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه أماعلى رواية الرفع وهي المحفوظة كما قاله الخطابي وغيره من جملة الحديث فبان يعرب ذكاته الجنين خبر الما بعده أي ذكاته أم الجنين ذكاته يدل عليه رواية البيهقي ذكاته الجنين في ذكاته أمه وفي رواية بذكاته أمه وأماعلى رواية النصب ان ثبتت فان يجعل على الظرفية كذا في جئت لك طلوع الشمس

أي وقت طلوعها والمعنى ذكاته الجنين حاصله وقت ذكاته أمه وهو موافق في رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون قال المراد الجنين الميت وان ذكاته أمه التي أحلتها تبعها لا يؤيد ذلك ما في بعض طرق الحديث من قول السائلين يا رسول الله انما نكح الأبل وتنجح البقرة والشاة فنجح في بطنها الجنين أفنقصه أو ناكه فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوه ان شقتم فان ذكاته أمه فظاهر أن سؤالهم عن الميت لانه محل الشك بخلاف الحي الممكن الذي حق المعلوم أنه لا يصلح إلا بالنذكية

قال شيخنا الشهاب قد يقال بينهم فارق من حيث ان ذكاة الجنين لم تقع وقت ذكاة الام
بجلاف الجحى ويجاب بأنه لما كانت ذكاة الام ذكاة له صح ان ذكاة حاصلة وقت ذكاة
أمه اه ولا يخفى ضعف السؤال الذى أورده مع ظهور أن الفعل المحصل لذكاةهما
واحد فلا يتوهم تخلف ذكاة عن ذكاة أمه ولا اختلاف وقتها قاله سم (قلت)
لا ضعف في سؤاله بل هو حسن بكوابه وما استظهر به على ضعفه هو معنى ما أجاب
به هذا عجيب (قوله لم يطابق السؤال) قال العلامة المطابقة حاصلة بأن يتضمن السؤال
عنه سواء تضمن أيضا غيره أم لا ولا يقال طابق وزاد من ثم كان اللفظ العام الوارد على
سبب خاص مسؤول عنه أم لا عام فيه وفي غيره على الصحيح المتقدم كما في تبرئة اه
(قلت) حاصل كلام العلامة البحث مع الشارح في التعليل بقوله لم يطابق السؤال
لا في الدعوى فانها مسلمة وكأنه يقول هذا التعليل غير سديد لما ذكره وكان الاولى حذفه
أو يقول مثلا فيكون الجواب عن الميت دون الحى ليكون حكمه معلوما وبهذا يسقط
ما أطال به سم في الرد على العلامة (قوله اذ بيان المصرف لا ينافيه) قال العلامة
قدس سره مانصه قد يقال بيان المصرف على وجه الحصر ينافيه لما نقرر عند أهل
البيان من أن الحصر انما يستعمل رداعلى المخاطب في اعتقاد غير حكم المتكلم وبيانه
أن الصدقات ان قصد انحصارها في هذه الاصناف وفي استيعابهم استدعى أن المخاطب
ينازع في الامرين معا وذلك منتف إذ لا يخفى أنه انما يعتقد استحقاق غيرهم لها
لا استحقاق بعضهم دون بعض وان قصد انحصارها دون الاستيعاب لم يكن ثم حينئذ
دليل على عدم جواز عدم الاستيعاب فليمتأمل ذلك مع الانصاف وعدم التعسف فان
قيل الواو تقتضى تشريك الاصناف في الصدقات أى في ملكها المستفاد من اللام وهو
نفس استيعابهم قلت الظاهر المتبادر أنها تقتضى تشريكهم في الصدقات أى في جواز
صرفها اذ المعنى انما يجوز صرف الصدقات لهذه الاصناف وذلك لا يقتضى وجوب
الاستيعاب اه وقوله انما يعتقد استحقاق غيرهم أى معهم لانه يعتقد استحقاقه هو
دونهم فالقصر في الآية قصر افراد كما هو ظاهر وقوله لا استحقاق بعضهم أى ان المخاطب
المذكور لم يكن اعتقاده ان المستحق للصدقات بعض هذه الاصناف دون بعض بدليل
ما قبله وهو قوله تعالى ومنهم من يلزك أى يعيبك في الصدقات فان أعطوا منهم ارضا
وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون فان قوله فان أعطوا منها الخ قاض بأنهم انما عابوه
على اعطائهم لهذه الاصناف دونهم لا على اعطائهم الاصناف المذكورة جميعا فلو هم
عليه انما هو على عدم تشريكهم مع الاصناف المذكورة في الصدقات لا على استيعابهم
والخلاص أن قوله تعالى ومنهم من يلزك في الصدقات الخ دال دلالة ظاهرة على أن
المخاطب بالحصر في قوله انما الصدقات هو من يعتد به لانه لا ينافي المذكورة
وعدم اختصاصهم بالصدقات لامن يعتد أن المستحق للصدقات بعض أولئك

فيه يكون الجواب عن الميت
لم يطابق السؤال (و) من البعيد
تأويلهم بكالك قوله تعالى (انما
الصدقات) للفقراء والمساكين
الخ (على بيان المصرف) أى محل
الصرف بدليل ما قبله ومنهم من
يلزك في الصدقات الخ ذمهم الله
تعالى على تعرضهم لها الخ لوهم
عن أهليتها ثم بين أهلها بقوله
انما الصدقات للفقراء الخ أى
هى لهذه الاصناف دون غيرهم
وليس المراد دون بعضهم أيضا
فيكنى المصرف لاي صنف منهم
ووجه بعده ما فيه من صرف
اللفظ عن ظاهره من استيعاب
الاصناف لغير منصف له
اذ بيان المصرف لا ينافيه
فليكونا مرادين فلا يكتفى
الصرف لبعض الاصناف الا
اذا قد الباقى للضرورة حينئذ
(و) من البعيد تأويل بعض
أصحابنا

حديث السنن الاربعة (من ملك ذارحم) محرم فهو حروف رواية النسائي وابن ماجه عتق عليه (على الاصول والقروع) لا
تقرر عندنا من انه انما يعتق بمجرد الملك ٥٠ ماذكروا وجه بعده ما فيه من صرف العام عن العموم لغير صارف وتوجيه

لما تقرر ان نفي العتق عن غير
الاصول والقروع لا اصل
المعتقوله وهو انه لا عتق بدون
اعتناق خواف هذا الاصل في
الاصول الحديث مسلم لا يجزى
ولد والده الا ان يجده مملوكا
فيستبره فيه عتقه أى بالشراء من
غير حاجة الى صبغة الاعتاق
وفي القروع لقوله تعالى وقالوا
استخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد
مكرمون دل على نفي اجتماع
الولدية والعبدية والحديث قال
النسائي ~~منه~~ والترمذي
لا يتابع ضمرة عليه وهو خطأ
عند أهل الحديث نعم رواه
الاربعة من غير طريق ضمرة
أيضا وصححه الحاكم وقال
الترمذي العمل عليه عند أهل
العلم فحتاج نحن حينئذ الى بيان
مخصص له بخلاف الخنفة وقد
يقال يخصه القياس على
الخنفة فانها لا تجب عندنا لغير
الاصول والقروع (والسارق
يسرق البيضة) أى ومن البعيد
تاويل يحيى بن أكرم وغيره
حديث الصحابين لعن الله
السارق يسرق البيضة فتقطع
يده ويسرق الحبل فتقطع يده
(على) بيضة (الحليل) أى التي
فوق رأس المقاتل وعلى حبل
السفينة ليوافق أحاديث اعتبار

الاصناف لاجمعهم اذ لو كان المخاطب بالقصر المذكور هذا الثاني لم يكن لقوله فان
اعطوا منها رضوا الخ معنى فتأمل فقد أوضحنا لك المقام على وجه الاختصار ولا تغتر بما
زخره سم في هذا المقام ورد به على شيخه العلامة من محض التخييلات الفاسدة
والاوهام مع ما تبجح به على شيخه المذكور عما هي عادته معه ونسبته لما هو يرى منه وقد
أضربنا عن كلامه لعدم جدواه فراجع له لتعرف ما ذكرناه (قوله حديث السنن
الاربعة) أى لابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله من صرف العام) أى وهو
ذارحم وانما كان عامال لكونه مذكورة في سياق الشرط (قوله أى بالشراء من غير حاجة
الخ) قد يقال اللفظ لا يبيد ذلك الا ان يقال ذكر الشراء قرينة على أن المراد عتقه بنفس
الشراء اذ لو أراد يده عتقه بصيغة الاعتاق لم يحتج لذكره ولا كان قبسه فائدة وذلك لا يليق
بكلام البلغاء فكيف بكلام سيدهم صلى الله عليه وسلم لم فكان يكفي أن يقول الا ان
يمتعه وفيه نظر لجواز أن يراد كمال المجازاة وهو بالشراء والعتق المتسبب عنه قوله سم
(قوله وفي القروع) عطف على قوله في الاصول (قوله دل على نفي اجتماع الولدية
والعبدية) قد يقال مقتضى ذلك انه لا يصح شراء الفرج أصلا لاقتضائه دخول الولد
في الملك ويحاجب بأنه اعتق ذلك لكونه طريقا لاعتق المتشوف اليه الشارع وقوله على
نفي اجتماع الولدية والعبدية أى على نفي استقرار اجتماعهما مع عدم استقراره فاندفع
ما يقال من أن اجتماعهما لازم لحصول العتق فانه فرع الملك اذ لا عتق الا بالملك (قوله
والحديث) أى المذکور في المتن (قوله خطأ) بالمدون شديد الطاء أى كثيرا الخطأ
(قوله بخلاف الخنفة) أى فانهم يتولون بقتضاه من التعميم في كل ذى رحم محرم فلا
يحتاجون الى التخصيص (قوله القياس على الخنفة) أى بجامع انه حق للقرواية سم
(قوله والسارق الخ) هو وما عطف عليه بالرفع استئناف ولهذا غير الشارح الاسلوب
حيث لم يقدروا من البعيدين العاطف والمعطوف كما فعل في الذي قبله ووجهه أنه
لو جرى الشارح على السنن المتقدم لم ير لفظ السارق مع كونه منصوبا في الحديث
وقال سم قوله والسارق الخ يجوز نصبه على الحكاية ورفع قوله الا ترى وبلال على
الحكاية أيضا ونظمهم في الاسلوب السابق من غير اختلال في أسلوب المتن والتقدير
ومن البعيد تأويلهم السارق يسرق البيضة أى هذا اللفظ والمراد تأويل البيضة من
هذا اللفظ على بيضة الحديدة أو يلههم بلال يشفع الاذان أى هذا اللفظ والمراد
تأويل يشفع من هذا اللفظ ولا ينافي ذلك تغيير الشارح الاسلوب في التقدير لجواز أن
يكون للفتن بارتكاب أحد الجناحين وبهذا يتصرف بما ذكره المحشيان اهـ (قوله المؤيد)
بالجرئت لما يتبادر (قوله وترتيب القطع الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله

النصاب في القطع ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاجة والحبل المعهود بلورها
غالبا المؤيد ارادته بالتأويل فيجوز بالنسب لغيره ان عرف الناس بتأويل السارق القليل دون الكثير وترتيب القطع على سرقه ذلك

لجرها الى سرقة غيرها الخ) أى قاله قطع ليس مترتباً على سرقة البيضة والحبل من حيث
 ذاتهما بل من حيث ما يجوران اليه من غيرهما مما فيه القطع والمعنى في الحديث والله
 ورسوله أعلم لعن الله السارق يسرق البيضة فيجره ذلك الى قطع يده (قوله وهذا) أى
 هذا التأويل في التركيب قريب يرد به ذلك التأويل البعيد (قوله على أن يجعله شفعاً)
 هو ما معنى شافع أو على بابه واللام بمعنى مع (قوله ولا يزيد على أقامته) بمقتل أن ضمير
 أقامته لابن أم مكتوم فيكون معنى يوتر الأقامة على ما ذهبوا اليه أن يجعل أقامة ابن
 أم مكتوم وتراً بأن لا يقيم بلال أقامة ثانية تشفعها ويحتمل وهو الظاهر عود الضمير الى
 بلال أى لا يزيد على أقامة نفسه بأن يوترها ولا يضم اليها غيرها وهذا كـ كل جري على
 كلامهم وهو في غاية البعد (قوله المؤيد ارادته) نعت لما يتبادر (قوله أو فعل) أى
 كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية بالتشهد فانه محتمل للعمد فلا يكون
 التشهد واجباً ولا يرد عليه فلا يدل على أنه غير واجب واعتراض بأن ترك العود اليه يدل على
 أنه غير واجب وأجاب عنه البرماوى وغيره بأن ترك العود اليه بيان لاجاله لان البيان
 يكون بالفعل والترك فعل لانه كف كما مر شيخ الاسلام (قوله وخرج المهمل اذ لا دلالة له)
 قال العلامة فيه نظراً يصدق عليه أنه لفظ لم تتضح دلالاته بناء على ان السالبة صادقة
 بنفى الموضوع كما هو مقرر اه وفيه أن القوم قد أشاروا الى هذا النظر والى دفعه قال
 ابن الحاجب والجمل المجموع وفي الاصطلاح ما لم تتضح دلالاته قال العضد والمراد ماله
 دلالة وهى غير واضحة والورد عليه المهمل اه وقال صاحب النقود في قول العضد
 والمراد الخ ما نصه لا علم بان البحث في الموضوعات بل في المستعملات اه والشارح
 لاحظ أن هذا امر ادهم ومعنى كلامهم فبنى عليه خروج المهمل وان لم يصرح بتفسير
 كلامهم كما فعل العضد فان قيل قد اشترأن الاراد لا يدفع الاراد قلنا ما أولاً فهذا
 الذى اشهر معارض بما يصرح به صنيع المحققين كالعضد والسيد وغيرهما من اندفاع
 الاراد ببيان المراد وصلاح العبارة له فانهم في مواضع لا تخصى بها القون في دفع الاراد
 حتى تغلبط المورد مع أنهم قد لا يزيدون في بيان الدفع على بيان معنى صحيح فحتمه
 العبارة مع أنهم قد يكون ظاهرة ظهوراً تاماً في خلافه بحيث لا تتحمله هو الاحتمال
 بعيداً كما لا يخفى ذلك على من له الملم بكلامهم فليتصفح المطول وغيره وهذا وان كان انما
 يقع منهم في الاكثر في غير التعاريف الا أنه قد يقع منهم فيها أيضاً كما تقدم عن العضد
 في هذا التعريف وهو دليل على أن أهل هذه القنون يجوزون مثل ذلك في التعاريف
 وأما ثانياً فيجتمعل أنهم يرون ان المتبادر عرفاً من السالبة وجود الموضوع خصوصاً مع
 قرينة أن الأصولي انما يبحث عن الاتفاظ الموضوع اذ يبحث عن الأدلة الشرعية التي
 لا تكون الاموضوعية وبذلك لذلك ما تقدم من تعليل النقود لما قاله العضد وبالجملة فلا

لجرها الى سرقة غيرها مما يقطع
 فيه وهذا تأويل قريب
 (وبلال يشفع الاذان) أى ومن
 البعد تأويل بعض السلف
 حديث أنس في الصحيحين أمر
 بلال أى أمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما في النسائي
 أن يشفع الاذان ويوتر الأقامة
 (على أن يجعله شفعاً الاذان ابن
 أم مكتوم) بأن يؤذن قبله للصبح
 من الليل كما هو الواقع ولا يزيد
 على أقامته حمله على ذلك ما قاله
 من افراد كلمات الاذان ووجه
 بعده ما فيه من صرف اللفظ عما
 يتبادر منه من ثنية كلمات
 الاذان وافراد كلمات الاقامة
 أى المعظم فيهما المؤيد ارادته بما
 في رواية أنس في الصحيحين أيضاً
 من زيادة الاقامة أى كلمتها
 فانما انتهى

(المجمل)

(ما لم تتضح دلالاته) من قول أو
 فعل وخرج المهمل اذ لا دلالة له

والمبين لا تضاح دلالاته (فلا اجمال في آية السرقة) وهي والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم ما لاقى اليد ولا في القطع وخالف بعض الحنفية قال لان اليد تطلق على العضو الى الكوع والى المرفق والى المنكب والقطع يطلق على الابانة وعلى الجرح يقال لمن جرح يده بالسكين قطعها ولا ظهور ٥٢ لو احدث من ذلك وابانة الشارع من الكوع مبين لذلك قلنا لان لم عدم

الظهور ولو احدث من ذلك فان اليد ظاهري في العضو الى المنكب والقطع ظاهري في الابانة وابانة الشارع من الكوع مبين أن المراد من الكل ذلك البعض

(ونحو حرمت عليكم أمهاتكم) حكرت عليكم المنفعة أي لا اجمال فيه وخالف الكرخي وبعض أصحابنا قالوا اسناد التحريم الى العيب لا يصح لانه انما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره وهو تخفيف لامور لا حاجة الى جميعها ولا مرجح لبعضها فافكان مجحلا قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بان المراد في الاول تحريم الاستمتاع بوطه ونحوه وفي الثاني تحريم الاكل

ونحوه (وامسحوا برؤوسكم) لا اجمال فيه وخالف بعض الحنفية قال تردده بين مسح الكل والبعض ومسح الشارع الناصية مبين لذلك قلنا لان لم تردده بين ذلك وانما هو اطلاق المسح الصادق بأقل ما يطاق عليه الاسم وبغيره ومسح الشارع الناصية من ذلك (لانسكاح الابولي) صححه الترمذي وغيره لا اجمال فيه وخالف القاضي

غبار على كلام الشارح ولا نظرفيه سم (قوله والمبين) أي الذي لا خفاء فيه لا ما وقع عليه البيان (قوله لو احدث من ذلك) أي عما ذكر من تفاسير اليد الثلاثة وتنسب الى القطع (قوله مبين لذلك) أي لذلك الاجمال الذي في القطع واليد وقوله مبين خبر ابانة وذكره لا كتساب ابانة التذكير من المضاف اليه (قوله قلنا لان لم عدم الظهور الخ) حاصله أن الآية من قبيل الظاهر والمؤول لان قبيل الجمل والمبين (قوله مبين أن المراد) أي دليل على أن المراد الخ اذا مدعى أنه ظاهر لا مجمل حتى يكون له مبين (قوله ونحو حرمت عليكم أمهاتكم) جعله الشارح مع ما عطف عليه من نوعا بالابتداء فقد رده خبرا ولو جعله مجرورا صرح ولم يحتج الى تقدير ذلك شيخ الاسلام وقال الكل وكان الشارع اعقد فيه أي في رفعه ضبط المصنف اه ويمكن أن يكون اعقد فيه على ترك العطف في بقية الامثلة فانه يدل على قصد الاستئناف والظاهر توافق الامثلة في الاسلوب فان قيل هل اترك العطف في قوله ونحو حرمت وما بعده قلت يمكن أن يوجهه العاطفة في نحو حرمت بدفع نوهم التمثيل به لما قبله وفيما بعده بالتمييز بين الامثلة القرآنية والامثلة الحديثية بتصدر الاولى بالعاطفة وتركه من الثانية على أن الانسليم انه لم يترك العطف فيما بعده بل تركه فيه لان الواو الموجودة فيه من جملة المثال اذهي من جملة اللفظ القرآني لا عاطفة خارجة عنه مع أنه يمكن الجرفي الجميع وتقدير العاطف فيما ترك فيه فانه قد يحذف في التثنية كما تقر في النحو ولا ينافي ذلك منيع الشارح لجواز أنه قصد التثنية في التقرير فليستأمل سم قلت قوله مع أنه يمكن الجرفي الجميع الخ هو الوجه وما سواه تخليط فليستأمل (قوله لتردده بين مسح الكل الخ) وجه التردد احتمال الباء أن تكون صلة وهو الظاهر فالمراد الكل أو ليست صلة فالمراد البعض (قوله ومسح الشارع الناصية مبين لذلك) أي لان المراد بعض بقدر الناصية لان الحنفية لا يقولون بتعين الناصية (قوله ومسح الشارع الناصية من ذلك) أي عما يصدق به مطلق المسح من غير الاقل شيخ الاسلام (قوله صححه الترمذي وغيره) فيه تعريض بضعف مذهب الحنفية في مخالفتهم لذلك حيث نقوا صحته حتى قال يحيى بن معين لاصحة لثلاثة أحاديث أولها هذا ومن مس ذكره فليتبوضا وكل مسكر حرام (قوله مع وجوده حسا) أي بناء على تسمية الفاسد نكاحا وقوله قلنا على تقدير تسليم ما ذكرنا من عدم صحة النفي اشارة الى منع وجود نكاح بدون ولي حسابا بان يخص النكاح بالصحيح فالنفي في الحديث انما هو الشرعي قال سم ويؤخذ من هذا المقام أن ما ذكره في نحو انما الاعمال بالنيات من ترجيح تقدير الصحة على تقدير الكمال بأن نفي

أبو بكر الابطالي فقال لا يصح النفي انكاح بدون ولي مع وجوده حسا فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما ما فمكان مجحلا قلنا على تقدير تسليم ما ذكرنا لئلا يفتقد صحة ما اتفق عليه من نفي الذات فان ما اتفق عليه لا يقدح فيكون كالمعذور بخلاف ما اتفق عليه

الحكمة أقرب إلى نفي الذات انما هو على تقدير تسليم عدم صحة النفي رأسا فليتأمل (قوله
نقد يعتد به) قد يستشكل هذا التقليل الدال على انه قد لا يعتد به بأن الكمال لا يتوقف
عليه الحكمة فمع اتقاء الكمال يعتد به ولا بد إلا أن يوجه هذا التقليل بأن اتقاء الكمال
صادق مع اتقاء بعض ما يتوقف عليه الحكمة نعمين التقليل فان اتقى الكمال فقط اعتمد
به أو مع بعض ما يتوقف عليه الحكمة فلا سم (قوله لا اجال فيه) هذا الذي نفي عنه
الاجال وسماء في محبت العام بالمقتضى يكسر الضاد نفي عنه ثم العسوم قال الزركشي
وهو اضطراب تتبع فيه ابن الحاجب ورد بأنه لا يلزم من نفي عمومه ثبوت اجماله بدليل
اتقائهم ما اذا دل دليل على بعض المقدرات أو كان متفخ الدلالة بدون عموم وتقدم
اجمال والحديث المذكور من هذا القبيل وهذا الرد صحيح بالنظر إلى من لم يثبت اجماله ثم
أما بالنظر إلى من أثبت ذلك كالزركشي والشارح فلا إلا أن يقال انه أثبتته نظر الذات
ونقاء هنا نظر القرينة قاله شيخ الاسلام وقد يجاب عن الشارح أيضا بأن كلامه ثم في
المقتضى من حيث هو مع قطع النظر عن خصوص الامثلة وكلامه هنا بالنظر لخصوص
نحو هذا المثال مما ذكره المرح وقد أشار السعد إلى أنه مهمانعين المقدراً أي ولو نحو
التبادر عرفا اتقى الاجال فليتأمل سم باختصار (قوله والكلام فيه كما تقدم الخ) أي
فهو مسأله فكان ينبغي له ذكره معه أو الاكتفاء بأحدهما وقد يقال تعدد الامثلة أبلغ
في الايضاح ودفع توهم قصر الحكم على بعضها والتفريق بينهما أبلغ في الاتهام بذلك اذ فيه
اشارة إلى أن كلا كانه مقصود مستقل سم (قوله لمن لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب) الباء
في بفتحة زائدة (قوله وانما الاجال الخ) التعبير بانما يقتضى الحصر منع أن الاجال
لا ينصرف فياذ كرفكان الاولى التعبير بيل بدل انما ويحجب بأن هذا لا يراد لانه قال في مثل
القرء قرر السيد على الحق قدس سره (قوله لا شترأ كدينهما) قد يقال اطلاق الحكم
باجال المشترك لا يوافق القول بظهوره في معنييه عند التجرد عن القرائن كما تقدم نقله
عن الشافعي رضي الله عنه ولا جدوى له على القول بأنه مع اجماله يحتمل علمه اعند ذلك
احتياطاً كما تقدم نقله عن القاضي وانما قيدت بالاطلاق احترازاً عما اذا لم يمكن الجمع بين
معنييه كما تقدم وعما لو قامت قرينة ارادة أحد المعنيين نقط من غير تعيينه سم (قوله
صالح للعقل ونور الشمس) هو مثال اذ النور صالح لغيره ما أيضاً كالإيمان والقرآن
ويأتي نظير ذلك في الجسم وأورد أن اطلاق النور على العقل مجازي وعلى نور الشمس
حقيقي فلا يشعر بذلك قول الشارح لتشابههما ولا اجال في مجرد ثبوت معنى حقيقي
ومعنى مجازي للفظ وأجيب بان استعماله في العقل مجاز مشهور والمجاز المشهور بمنزلة
الحقيقة فيكون اللفظ بمنزلة المشترك وان لم تصر الحقيقة مرجوحة فليتأمل سم (قوله
لتشابههما بوجه) أي وهو الاهتماء بكل منهما (قوله لقائهما) أي في الجمعية وهو
التركيب من جزأين فصاعد أو قيل في العدد وهو كون كل سبعاً الاولى أظهر وانما خصها

نقد يعتد به (رفع عن أمي الخطأ)
والنسيان وما استكرهوا عليه
لا اجال فيه وخالف البصريان
أبو الحسين وأبو عبد الله
وبعض الحنفية قالوا لا يصح
رفع المذكورات مع وجودها
حسافاً لمن تقدير شيء وهو
متروك بين أمور لا حاجة إلى
جميعها ولا مرجح لبعضها فكان
بجملنا قلنا المرجح موجود وهو
العرف فانه يقتضي بأن المراد
منه رفع المؤاخذه والحديث
بهذا اللفظ رواه الحافظ أبو
القاسم التميمي المعروف بأخي
عاصم في مسنده والبيهقي في
الخلافيات ورواه ابن ماجه
وغیره بلفظ ان الله وضع إلى
آخر ما تقدم (لا صلاة الا بفتحة
الكتاب) لا اجال فيه وخالف
القاضي أبو بكر الباقلاني
والكلام فيه كما تقدم في لانساح
الابوي والحديث في الصحيحين
بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ فيها
بفتحة الكتاب (لوضوح دلالة
الكل) كما تقدم بيانه (وخالف
قوم) في الجميع كما تقدم
بيانه (وانما الاجال في مثل
القرء) متروك بين الطهر والحيض
لا شترأ كدينهما (والنور) صالح
للعقل ونور الشمس لتشابههما
بوجه (والجسم) صالح للسماء
والارض لقائهما

بالذكر مع أن الجسم يطلق على غيره ما كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ليكون معاً أعظم
الاجسام المشاهدة (قوله ومثل المختار) إنما كرر لفظ مثل في هذا لئلا يفيد أن المراد لفظ
المختار ونحوه كما امتار في نحو زيد مختار والبر مختار مما صورته بهذا اللفظ واحسنه مع
اختلاف معناه باختلاف التقدير سم (قوله لتردده بين الفاعل والمفعول) نفاصرح
بتعليل هذا دون غيره لأنه قد يخفى من معناه المتردده وهو بينهما وتدينه يقال قد يخفى تردد النور
بين العقل ونور الشمس وقد يجاب بأن تردد معني اللفظ باعتبار الصيغة الواحدة كثير
مشهور بخلاف تردد معناه باختلاف التقدير فإنه مما لا يكثر الغفلة عنه فلما اخصنا
بالتنبيه عليه (قوله ويسرى الاجال الى المستثنى عنه) أي لان المستثنى المجهول من
معلوم يصير المستثنى منه مجهولاً شيخ الاسلام وقال العلامة قد مر في مجتبع العلم أن
العام المخصوص ولو بعينهم حجة في الباقي أي يعمل به فيه ولا يخفى أن منه هذه الآية
فكونها بجملة ووجه لا يخفى تنافضه فالصواب على القول بأن مثل هذه الآية مجمل أن
تنتفي حجية أو تقيدها بخلاف العام المخصوص بيمين كما فعل ابن النجاشي وغيره فتأمل
وأجاب سم بأن مبنى هذا الاعتراض أن يقرر بين الجملة واليهام الذي ذكره المصنف
في بحث العلم وهو ممنوع فإن اليهام أعم من الجملة إذ قد يكون له ظاهرية لاف الجسم
مراد المصنف باليهام معناه ما لا تعين فيه جماله ظاهر كلفظ البعض كما مثله بالشارح
هناك أي غير مراد به معنى في الواقع حيث كان التخصيص بجملة ومنه مبهم لا ظاهر له
لأنه لا يلفظ البعض معناه في الواقع أي ما لا يعين في الجملة بل إلى المخصوص وهذه
جملة ما جازاً وحيث كان مبهماً في اللفظ فكذلك في معناه لا يظهر إلا في
الخروج عن العهدة بأقل من ما هو هذا الجملة ما خلفه سر له في المصنف في الامام الرازي في الجملة
برأسه تخصيصه بمجهول بما لا يقال عليه اللفظ والسبب في قوله تعالى اقتلوا المشركين
الراد منه بعضهم لا كامل قال القرائي لأبد أن يقال بعصمهم معينا أي في الواقع أما لو قال
بعضهم من غير تعيين لم يكن مجازاً بل يخرج عن العهدة بواحد لأنه يصدق عليه أنه بعض
كسائر المطابقات أهـ منه (قوله ما استأثر الله بعلمه) أي اختص به في العادة فلا يناد
إطلاق بعض اعتيائه عليه من قوله العادة (قوله بين عوده إلى الجار) أي ويجمل ذلك على
ما إذا كان وضع الجار الخشبة في جداره مضمراً جازوا واللام عن النهي (قوله)
والجديد المنع حديث خطبة حجة الرداع) قد يقال حديث خطبة حجة الرداع عام وهذا
الحديث خاص بالخاص مقدم على العام تمام أو تأخر فكان يتعين العمل بهذا الحديث
الآن أن يجاب بأن عموم حديث خطبة حجة الرداع يقتضي رخصه خصوص هذا الحديث بالعموم
الذي يفسر فيه ويؤيد عليه غير معلوم لأجل أنه كما تقرر فلا يقوى على المعارضة
والتخصيص فعمدنا بالحق وتتركنا الحقن لأنه يعكس على هذا قول الشارح الآتي والراي
ظاهر في العود إلى الأحاديث في التخصيص ظهور الخاص في معناه الآن يمنع ظهور

(ومثل المختار لتردده بين الفاعل
والمفعول) بأعلاله بقلبائه
المكسورة والمفتوحة ألفاً
(وقوله تعالى أوعى الذي بيده
عقدة النكاح) لتردده بين
الزوج والولي وقد جعله الشافعي
على الزوج ومالك على الولي لما
قام عندهما (الامايلى عليكم)
لجهل بمعناه قبل نزول ميثنه
أي حرمت عليكم الميتة الخ
ويسرى الاجال الى المستثنى
منه أي أحلت لكم بهيمة
الانعام (وما يعلم تأويله الا الله
والراسخون) في العلم يقولون
آمن به لتردد لفظ الراسخون بين
العلم والابتداء وحله الجمهور
على الابتداء لما قام عندهم
وعليه ما قدمه المصنف في مسئلة
حدوث الموضوعات اللغوية
من أن المتشابه ما استأثر الله
بعلمه (وقوله عليه) الصلاة
(والسلام) فيما رواه الشيخان
وغيرهما (لا يمنع أحدكم جاره
أن يضع خشبة في جداره) لتردد
ضمير جداره بين عوده إلى الجار
والإحد وتردد الشافعي في
المنع لذلك والجديد المنع حديث
خطبة حجة الرداع لا يحمل لامرئ
من مال أخيه إلا ما أعطاه عن
طيب نفس رواه الحاكم بإسناد
على شرط الشيخين في معطومه

فيما ذكره لكن روى أحمد وأبو يعلى مرفوعاً للجار أن يضع خشبه على جدار غيره وإن كره
 فان صح كان معينا للرجوع الى الاحد ولم يقد منع الظهور شيئا اه سم (قوله وكل
 منهما) بالجر عطف على الشخين أى وعلى شرط كل منهما منفردا في بعضه واعلم أن شرط
 البخارى في روايات كتابه المعاصرة واللى وشرط مسلم المعاصرة فقط فشرط البخارى
 أضمر من شرط مسلم فكل شرط للبخارى شرط لمسلم ولا عكس وقد يطلق شرطهما على
 اتفاقهما ما في المشايخ الذين أخذوا الحديث عنهم فيقال هذا الحديث على شرطهما أى ان
 المشايخ الذين روى عنهم البخارى هذا الحديث هم الذين روى عنهم مسلم ذلك الحديث
 وإذا قيل على هذا الاطلاق هذا الحديث رواه البخارى على شرطه ومسلم على شرطه أى
 رواه كل منهما عن مشايخ غير الذين روى عنهم الاخر وبين شرطيهما على هذا الاطلاق
 العموم والخصوص الوجهى كما تقرر فيقول الشارح على شرط الشخين في معظمه وكل
 منهما منفرد في بعضه من هذا الاطلاق الثاني دون الاول (قوله والاكثر بالجمع مضافا)
 أى خشبه بضم الخاء والشين وباسكان الشين أيضا ولا يصح فتح الخاء والشين (قوله لتردد
 ماهر بن رجوعه الى طيب والى زيد) قياس ما اختاره الشافعى فيما قبله من رجوع
 صهير جداره الى الجار لقربه رجوع ماهر الى طيب شيخ الاسلام (قوله ويختلف المعنى
 باعتبارهما) فالغرض على الاول وصفه بالمهارة في الطب خاصة وعلى الثاني وصفه
 بالمهارة في الطب وغيره (قوله بين جميع أجزائها) أى مجموع أجزائها وأجزاءها واحد
 واثنان وأراد بالأجزاء ما فوق الواحد لما علمت انه مجزآن واحد واثنان وكذا القول في
 قوله وبين جميع صفاتها وحاصل ما أشار إليه كما قال سم يحتمل أن التقدير أجزء الثلاثة
 زوج وفردو يحتمل أن التقدير صفات الثلاثة زوج وفرد فالثلاثة يحتمل أن الحكم عليها
 به هذا الحكم باعتبار أجزائها فلا يلزم انصافها بالصفتين بل انصاف أجزائها أى جزأها
 بهما ويحتمل أن الحكم عليها باعتبار صفاتها فيلزم انصافها بالصفتين مع استحالة هذا
 كلام صحيح لا غبار عليه خلافا لما أشار له شيخ الاسلام حيث قال بعد ما مهد به بذلك علم
 أنه كان الاولى أن يقول لتردد الثلاثة فيه بين انصافها بالصفتين وانصاف أجزائها بهما
 اه بل ما عبر به الشارح أقعد لان المدعى اجماله لفظ الثلاثة ولا معنى لاجاله لا تردده بين
 أن يراد به الأجزاء أو يراد به الصفات وأما تردد الثلاثة بين انصافها وانصاف أجزائها
 فهو وفرع عن هذا التردد فتأمل (قوله وإن تعين الاول ننزل الخ) قد يقال هلا كانت
 استحالة اجتماع وصفى الزوجية والفردية واستحالة ثبوت الزوجية لها وبداية ثبوت
 الفردية لها فريضة مقارنة دالة على الاحتمال الاول مانعة من الاحتمال الثاني فينتفى
 الاجمال عن هذا الكلام ويمكن أن يكون هذا الوجه قول أبي زرعة والبرماوى في عدم
 هذا المثال من الجمل نظر لا يخفى وما أجاب به المحشيان لا يخفى ما قبله وعندي انه غير
 دافع له قلنا أمل وقد يتعسف في دفعه بأنه لما كان الكلام قد يكون صدقا وقد يكون

وكل منهما منفردا في بعضه
 وخشبه في الاول روى بالافراد
 منونا والاكثر بالجمع مضافا
 (وقوله زيد طيب ماهر) لتردد
 ماهر بين رجوعه الى طيب والى
 زيد ويختلف المعنى باعتبارهما
 (الثلاثة زوج وفرد) لتردد
 الثلاثة فيه بين جميع أجزائها
 وبين جميع صفاتها وإن تعين
 الاول نظرا الى صدق التكلم
 به اذ جعله على الثاني يوجب
 كذبه (والاصح وقوعه) أى
 الجمل (في الكتاب والسنة)
 لأمثلة السابقة منهما

ونفاه داود ويمكن أن يتفصل
عنها بان الاول ظاهر في الزوج
لانه المالك للمكاح والثاني
مقترن بفسره والثالث هو
ظاهر في الابداع والرابع ظاهر
في عوده الى الاحد لانه محط
الكلام (و) الاصح (ان المسمى
الشرعي) للفظ (أوضح من)
المسمى (اللغوي) له في عرف
الشرع لان النبي صلى الله عليه
وسلم بعث ابيان الشرعيات
فيحصل على الشرعي وقبل لا
في النهي نقال الغزالي هو مجمل
والإمدى يحمل على اللغوي
(وقد تقدم) ذلك في مسألة اللفظ
اما حقيقة أو مجاز وذكر هنا
توطئة لقوله (فان تعذر) المسمى
الشرعي للفظ (حقيقة فبر داليه
يتجوز) محاظفة على الشرعي
ما يمكن (أو) هو (محمل)
تردده بين المجاز الشرعي والمسمى
اللغوي (أو يحمل على اللغوي)
تقدما للحقيقة على المجاز
(أقوال) اختار منها المصنف
في شرح المختصر كغيره الاول
منه حديث الترمذي وغيره
الطواف بالبيت صلاة الآن
الله أخذ فيه الكلام تعذريه
مسمى الصلاة شرعا فبر داليه
يتجوز بان يقال كك الصلاة
في اعتبار الطهارة والنية
ونحوهما

كذبا وقد يقصد المتكلم المعنى الكذب لاعتقاد أو غيره لم تعد هذه القرينة قرينة دافعة
للاجمال فليست أم قاله سم (قوله ونفاه داود) أي الظاهري المجهول (قوله ويمكن أن
يتفصل عنها الخ) جواب سؤال تقديره كيف ينكر داود وجود الجمل مع ورود الأمثلة
السابقة من الكتاب والسنة فاجاب بأنه يمكن أن يجيب عنها بما ذكره (قوله بان الاول)
أي وهو قوله أو به فوالذي بيده عقدة الشكاح (قوله المالك للشكاح) أي لعقده وحده
(قوله والثاني) أي وهو قوله الاما يلى عليكم مقتن بفسره وهو حرمت عليكم الميتة
وان تاخر عنه في النزول وكأنه لا يهده هذا الفاصل الواقع بينهما ما مانع من الاقتران وفي
هذا الكلام دليل على أن الاقتران بالمفسر مانع من الاجمال وكأن الاول يمنع الاقتران
لتاخر النزول وللفضل بناء على أن هذا الفصل مانع من الاقتران أو ينظر الى حاله قبل
نزول الميتين كما قال الشارح فيما تقدم للجهل بعناء قبل نزول ميبينه ويحتمل أن المراد أنه
محمل عند داود أيضا وأنه انما يمنع وقوع الجمل غير مبين لامطابقا قاله سم (قوله
والثالث) أي قوله والرايخون في العلم وقوله ظاهري في الابداع انظر ما وجه ظهوره مع
أن الاصل في الواو العطف (قوله والرابع) أي قوله لا يمنع أحدكم جاره الخ (قوله لانه محط
الكلام) أي لانه أحد ركفي الاسناد لكونه فاعلا (قوله وان المسمى الشرعي الخ) أي
فلا اجمال في لفظه مسمى شرعي ومسمى لغوي لمسه على المسمى الشرعي كما أشار به بقوله
فيحصل على الشرعي (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الخ) حله لقوله والاصح أو
لقوله أوضح (قوله فيحصل على الشرعي) أي مطلقا أمرا أو نهيما بدليل ما بعده (قوله وقبل
لا في النهي) أي لا يحمل على المسمى الشرعي في النهي بناء على أن الشرعي لا يطلق الاعلى
الصحيح والنهي يقتضي الفساد (قوله فان تعذر المسمى حقيقة) يصح أن يكون قوله
حقيقة حال من فاعل تعذر وهو المسمى الشرعي وأن يكون تمييزا محولا عن الفاعل أي
تعذرت حقيقة المسمى وفي جعل الحقيقة للمسمى تجوز لان الحقيقة من أوصاف اللفظ
ويمكن أن يراد بالحقيقة هنا نفس الامر والواقع أي فان تعذر المسمى بحسب نفس
الامر والواقع وعليه فلا تجوز (قوله فبر داليه) ضمير يرد يعود للفظ (قوله اختار منها
المصنف الخ) أي صريحها والافضلية هنا من تقديمه الاول مؤذن باختباره أيضا (قوله
الطواف بالبيت صلاة) اعلم أن نحو قولنا زيدا سد من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة
والاصل كما سدد الجهور وليس استعارة لوجود الطرفين وذهب السعد وجماعة
الى أن أسد في المثال المذكور مستعار للرجل الشجاع الذي زيد فرد من أفرادهم وعلى
قياسه يقال في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة يحتمل انه استعارة بان شبه ما يحكم
له بحكم الصلاة في اشتراط الطهارة والنية ونحوه ما بالصلاة واستعير لفظ الصلاة
فيكون لفظ الصلاة مجازا ويحتمل انه من التشبيه البليغ والاصل الطواف كصلاة
والى هذا تشير عبارة الشارح وعليه فالصلاة مستعملة في حقيقة ما وعليه فالمراد بالتجوز

في قول المصنف تجوز التوسع لا التجوز المصطلح عليه (قوله) أو يحمل على المسمى اللغوي وهو الدعاء) ظاهره أنه إذا حمل على ذلك كان حقيقة - وقديته وقوف في ذلك بان الطواف ليس دعاء وان كان قد يصاحبه فإطلاق الصلاة بالمعنى اللغوي على الطواف من إطلاق اسم الشيء على ما يصاحبه ولو في الجملة ذلك الشيء ومثل ذلك مجاز لا حقيقة - فلا يصح صدق قوله بتقديم الحقيقة على المجاز اللهم إلا أن يكون معنى قوله صلاة أنه يصاحبه الصلاة بالمعنى اللغوي وعلى هذا فتدريج على حذف المضاف أي ذو صلاة بمعنى مصاحب لها فلم يخرج الصلاة عن معناها للغوي وإن كان في جملة على الطواف مسامحة سيم ومما يبعد الحمل على المعنى اللغوي عدم صحة الاستقناء حيث تدفع في قوله إلا أن الله أحل فيه الكلام وأنه يقتضي أن الدعاء واجب في الطواف ولا فائل به كذا أقره بعض المشايخ (قوله) أو (هو مجمل) هذا هو القول الثاني في المتن (قوله) لتردده بين الأمرين أي الجواز الشرعي والمسمى اللغوي (قوله) المستعمل لمعنى تارة الخ أي وهو في المثال الآخر في الوطء وقوله ولعمنين هما العقد لنفسه والعقد لغيره وليس الوطء أحد المعنيين المذكورين فهو مجمل على القول الأول وعلى مقابله المذكور يحمل على المعنيين لكثرة الفائدة قال العلامة إذا تأملت تقرير الشارح لمعنى الكلام ظهرت أن صواب العبارة أن يقول إن اللفظ المتردد بين معنى تارة ومعنيين الخ إذا لفظ المذكور لم يفتق له سبق استعمال فيما ذكر بل ليس فيه إلا هذان الاحتمالان اهـ وتعبه سيم بقوله قد تقر في المنطق أن ثبوت أمر لا آخر له كصفة في الواقع من الامكان وغيره تسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المفقودة يسمى جهة القضية فإن اشتملت القضية على البيان سميت موجبة والاسميت مبهمة من حيث الجهة - ثم الجهة - أن وافقت المادة كانت القضية صادقة والافكاذية وحيث قلنا أن يحمل النسبة في قول المصنف المستعمل هو الامكان غايه الأمر أنه لم يبين فتكون القضية مبهمة واهمالها من حيث الجهة لا يخرجها عن ما ذم في الواقع كما هو معلوم مقرر وعلى هذا فانه في اللفظ الذي يمكن استعماله لمعنى الخ وهذا لا يقتضي وجود الاستعمال بالفعل كما في قولك زيد كاتب بالامكان فانه لا يقتضي وجود الكتابة بالفعل لا يقال لفظ المستعمل وصف وحقيقته أصل كما قرر المصنف فيما سلف وحله على معنى الامكان - في ذلك لا نأقول هذا غلط فان المحمول ههنا على الامكان ليس اسم المفعول بل نسبتته الى الذات وفرق كبير بينهما فاله في ان اللفظ الذي يمكن أن يتصرف بالاستعمال بالفعل في معنى تارة الخ اهـ ثم قلت لا يعني عليك انه تعقب ساقط وكلام لا معنى له هنا وذلك غنى عن البيان (قوله) تارة أي صرة ويجمع على تارات وتير كعنب (قوله) على السواء متعلق بعمل أو حال من تارة ونارة قاله الشهاب وقوله وقد أطلق حال من ضمير المستعمل قاله الشهاب أيضا سيم (قوله) والتقييد بقوله ليس الخ مما ظهر له كما قال قال شيخ الاسلام وظاهره ان المراد بآخره قوله ويوقف الآخرو عليه قد يقال كيف يصح ذلك مع قول الشارح وقيل يعمل

أو يحمل على المسمى اللغوي وهو الدعاء بخبر لا شتمال الطواف عليه فلا يبعد برفيه مذكرا وهو مجمل لتردده بين الأمرين (والختار ان اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولعمنين ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى على السواء وقد أطلق (مجمول) لتردده بين المعنى والمعنيين وقيل يترجح المعنيان لانه أكثر فائدة (فان كان ذلك المعنى) أحدهما فيعمل به (جزما لوجوده في الاستعمالين) ويوقف الآخر) لتردده وقيل يعمل به أيضا لانه أكثر فائدة والتقييد بقوله ليس الخ مما ظهر له كما قال وظاهره أنه مرادهم أيضا مثال الاول - حيث مسلم لا ينسكب المحرم ولا ينسكب بناء على أن النكاح مشترك بين الع - قد والوطء فانه ان حمل على الوطء

به أيضا فانه يقتضى أن غير المصنف قال ذلك أو بعضه وبجواب يانه أراد أن الجزم بتقييده
 ذلك مع ما بعده مما ظهر له من مخربى كلام القوم فلا ينافيه أن غيره فيه كلاما مخالفا له
 وأقول لا يخفى أن قضية قوله بوقف الآخر مع حكاية الشارح مقابلة ان الاختلاف في
 وقف الآخر والعمل به ثابت في كلامهم وثبت هذا الاختلاف فيه يتضمن ان العمل
 بالاول الذى هو أحد المعنيين ثابت فيه أيضا إذ من أبعد البعيد أن يخالفوا في المعنى
 الآخر هل يوقف أو يعمل به ويسكنوا عن المعنى الاول أو يذكروا فيه خلاف العمل
 مع دخوله على كل تقدير وهذا الصنيع صريح في تقييد مسألة الاجمال في كلامهم الخ
 بما إذا لم يكن ذلك المعنى أحد المعنيين وقضية ذلك ان المصنف أخذ تقييد إحدى
 المسئلتين من الأخرى ومثل هذا لا يناسبه أن يقال فيه أنه مما ظهر له ولا أن يقال
 الظاهر أنه مرادهم فلا إشكال قوى وجواب الشيخ فيه ما فيه هـ (قوله استفيد
 منه معنى واحد) قال الكمال المعنى الواحد المذهب فتأدهو الوطء الذى هو وصف للمحرّم
 فعلا أو كينا والمعنيان هما عقده النكاح لنفسه وعقده لغيره والقدر المشترك بينهما
 مطلق العقد هـ وحاصله ان الوطء فعلا أو كينا لما اتحدت متعلقه فان متعلق الوطئية
 والموطئية واحد وهو المحرم عدم معنى واحد والعقد لما تعددت متعلقه فانه تارة يكون
 لنفسه وتارة يكون لغيره هـ هـ هـ وفيه نظر لان المحذور والسكران تزوجا والسكران
 مزوجا ومتعلقه هـ هـ هـ واحد وهو المحرم غاية ما في الباب ان الثانى يتعلق بغيره أيضا ولا
 دخل لذلك في المحذورية ولا منع له من اتحاد متعلقهما كما ان الواطئية تتعلق بغيره ولم
 يمنع تعلقها به اتحاد المتعلق ويمكن أن يفرق بان الغرض بالذات من التزويج لما رجع
 الى الغير كان منظورا اليه بالذات بخلاف الغرض بالذات من الوطء فانه غير راجع الى
 الغير فلذا انظروا اليه في الاول دون الثانى حتى عدوا المعنى في الاول دون الثانى هـ
 (قوله أى بان تعقد لنفسها أو تأذن لولائها في عقد لها الخ) يحتمل أن يكون مراده ان
 المعنى الواحد الذى يستعمل فيه اللفظ تارة هو عقد لهما لنفسهما والمعنيان اللذان
 يستعمل فيهما تارة أخرى وذلك المعنى أحدهما ان تعقد لنفسها أو تأذن لولائها ويحتمل
 أن يكون مراده ان المعنى الواحد ان تأذن لولائها وان المعنيين ان تأذن لولائها أو تعقد
 لنفسها أو يؤيد الاول ما في بعض النسخ مما صورته هكذا أى بان تعقد لنفسها أو بان
 تعقد لنفسها أو تأذن لولائها هـ هـ هـ ويعد أنه يلزم عليه أن يكون عقد لهما لنفسهما أمرا
 معلوما محقق الثبوت مع ان العكس أولى كما لا يخفى ومع ان جواز عقد لهما لنفسهما انما
 هو عند أبي حنيفة فيحتاج الى بناء القمىل على الاحتمال والفرص وهو كاف في القمىل
 ومن هنا يعلم ان قول الشارح وقد قال بعقد لهما لنفسهما أبو حنيفة لا توقف عليه صحة
 القمىل واعاذه كره لزيادة الفائدة وكون صحة القمىل عليه أبلغ فليتأمل هـ (قوله
 معنى التبيين) انما قال ذلك لاجل قوله اخراج وقال العضد البيان يطلق على فعل المبين

استفيد منه معنى واحد وهو
 أن المحرم لا يبطأ ولا يوطئ أى
 لا يمكن غيره من وطئه وان حل
 على العقد استفيد منه معنيان
 بينهما فقدر مشترك وهو ان المحرم
 لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره
 ومثال الثانى حديث مسلم النيب
 أحق بنفسها من وليها أى بان
 تعقد لنفسها أو تأذن لولائها
 في عقد لهما ولا يجبرها وقد قال
 بعقد لهما لنفسها أبو حنيفة
 وكذلك بعض أصحابنا لكن اذا
 كانت في مكان لا رضى فيه ولا
 حاكم ونقله يونس بن عبد الأعلى
 عن الشافعى رضى الله عنه
 • (البيان) •

معنى التبيين

وهو التبيين كالسلام والكلام للتسليم والتكليم واشتقاقه من بان اذا ظهر وانفصل
وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين ومجمله وهو المدلول وبالنظر الى
المعاني الثلاثة اختلف تفسير العلماء لنقل الصيرفي بالنظر الى الاول هو الاخراج من
حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد عليه ثلاث اشكالات أحدها البيان
ابتداء من غير تقرير اشكال بيان وليس ثم اخراج من حيز الاشكال ثانياً ان لفظ الحيـ
ز في الموضوعين مجاز والتجوز في الحد لا يجوز ثانياً ان التجلي هو الوضوح بعينه فيكون
مكرراً ولا يخفى انهما مناقشات واهية ٥١ اي لان البيان ابتداء من غير سبق اشكال
لا يسمى بياناً في الاصطلاح وان سمي به لغة والكلام في الاصطلاح وان اصطلح أحد على
تسميته بياناً فلا مشاحة فيه ولا يضرنا وان التجوز في الحد لا يمنع مطلقاً بل يجوز عند
وضوح المعنى وفهم المراد كما تقر في مجمله ولعل استعماله ثبوت الحيـز للمعاني كالاشكال
والتجلي قرينة على المقصود وان زيادة لفظ آخر كالتفسير لما قبله لزيادة الوضوح المقصود
في التعاريف لا بعدد تكرار اقول الشارح بمعنى التبيين اشارة الى ان له معاني أخر
وقوله فالبيان بالظاهر الخ دفع للاشكال الاول ومتابعة المصنف للصيرفي مع الاطلاع
قطعا على هذه الاشكالات لعدم اعتداده بها واسقاطه لفظ الوضوح لعدم الحاجة اليه
وزاد الشارح معناه تفسير التجلي لانه أوضح منه سم (قوله اخراج الشيء) اي من
قول او فعل والخراج بالقول أو الفعل أيضا (قوله من حيـز الاشكال الخ) اضافته حيـزاً
بعده بيانية والمراد بالحيـز الصفة اي من صفة هي الاشكال الى صفة هي التجلي والاتضح
(قوله لا يسمى بياناً) اي اصطلاحاً كما مر قال الشهاب قضيةه أن هذا الظاهر لا يسمى
مبيناً ولا مجزئاً وفيه نظر اذ لا واسطة وهذا المنظر مدفوع ولا اشكال في اثبات الواسطة
لانه أمر اصطلاحى لا مشاحة فيه (قوله وانما يجب البيان لمن أريد فهمه اتفاقاً) فيه
ان هذا انما يتشبه على القول بمنع التكليف بما لا يطاق وهو قول بعض المعتزلة وأما على
ما مشى عليه المصنف من جواز التكليف بالمحال فلا وجه لثبوت شكل دعوى الاتفاق
الهم الا أن يحسم الاتفاق على اتفاق المتابعين ~~تكميل~~ ما لا يطاق ويؤيده قول
الاسنوي يجب بيان المجمل ان أراد الله تعالى فهمه لان تكليفه بالفهم بدون البيان
تكليف بالمحال ٥٢ بقى أن يقال قوله يجب البيان لمن أريد فهمه يؤهم انه يجب على الله
تعالى وهذا انما بقوله المعتزلة فهي عبارة ردية وقد اعترض بذلك المصنف قول
صاحب المنهاج انما يجب لمن أريد فهمه الخ وقال الاولى التعبير بأن البيان لمن أريد
فهمه لا بد منه وفيه أيضاً كما اعترض المصنف به على العبارة المتقدمة الموافقة لعبارة
هنا أن قوله لمن أريد فهمه مشعر بأنه لا يجب على النساء تحصيل العلم بما كلف به وليس
كذلك بل الرجال والنساء سواء وجوابه ان من عبارة عن الشخص الصالح بالذكر
والاثنى بقى شيء آخر وهو أن ما ذكره هنا من الوجوب ينافي قوله الا في تأخير البيان

(خراج الشيء من حيـز الاشكال
الى حيـز التجلي) أى الاتضح
فالبيان بالظاهر من غير سبق
اشكال لا يسمى بياناً (وانما
يجب) البيان (لمن أريد فهمه)
المشكل (اتفاقاً) لحاجته اليه
بان يعمل به أو يقتضى به بخلاف
غيره (والاصح أنه) أى البيان
(قد يكون بالفعل) كقول

عن وقت الفعل غير واقع وان جازلان وجوب البيان ينافي جواز تأخير عن وقت
 الفعل ويمكن أن يجاب بان الوجوب هنا مبني على عدم جواز التكليف بما لا يطاق كما مر
 ويؤيده ان المصنف في شرح المنهاج على الوجوب بان تكليفه بالتكليف بما لا يطاق كما مر
 تكليف بما لا يطاق وأما عدم الوجوب المفهوم مما سبق فانه مبني على جواز التكليف
 بما لا يطاق كما صرح به الشارح فيما سبق واجمع بهم قلت فيحصل ان عبارة المصنف
 هنا وهي قوله وانما يجب البيان الخ غير جيدة ولا محرومة (قوله وقيل لا أطول زمن الفعل)
 محله اذ لم يعلق البيان بالفعل والافلو قال القصد بما كلفتم به من هذه الآية ما أفعله ثم
 فعله فلا خلاف في أنه بيان كذا كره القاضي في تقريره وظاهر أن الإشارة والتكليف
 كالفعل بل قال صاحب الواضح من الحنفية لا أعلم خلافا في أن البيان يقع بهما شيخ
 الاسلام (قوله قلنا لا نسلم امتناعه) هذا على سبيل التنزل وارشاء العنان والافلو لا نسلم
 أو لان الفعل أطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان
 ما في الركعتين من الهيئات سلمنا ذلك لكن لا نسلم لزوم تأخير البيان اذ محل اللزوم أن
 لا يشرع فيه عقب الامكان وهذا قد شرع فيه وانما الفعل هو الذي يستدعي زمانا
 ومثله لا يعد تأخيرا سلمنا ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان اذا كان لغرض وما هنا
 فلغرض وهو لتلك أقوى الطريقين في البيان اذ الفعل أقوى في البيان من القول
 لكونه أدل على المقصود سلمنا ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان مطلقا انما يمتنع
 تأخير عن وقت الحاجة وقد أشار الى جميع ذلك في مختصر ابن الحاجب والشارح
 اختصر الجواب (قوله والاصح أن المظنون) أي متناو هو مروي الاتحاد كما بيناهما في
 القراءة الشاذية بينهما فأيدهما المتواترة وقوله بين المعلوم أي متنا أيضا اذ المعلوم
 الدلالة واضح لا يحتاج الى إياه بالمظنون (قوله قلنا لوضوحه) أي يجعل المظنون محل
 المعلوم لوضوح دلالة دون المعلوم (قوله من القول أو بالفعل) أي الواردين بعد مجمل
 وكل منهما صالح للبيان (قوله وان كان دونه) أي وان كان المتأخر دون المتقدم (قوله
 وقيل ان كان كذلك فهو البيان) فمبني أنه اذا كان هو البيان لزوم الغاء القول مع قوته ولا
 فائدة به وقد يقال لا يلزم الغاؤه بل هو تو كيد للشأن وقد ذكر بعض النصارى في تكرير
 ما الحجازية ان الاولى تو كيد للشأنية (قوله قلنا هـ ذ في التاكيد الخ) الإشارة الى منع
 تا كيد الشيء بما هو دونه (قوله ألا ترى ان الجملة الخ) مثاله قولك اريد اقام زيد قائم
 مثلا (قوله آية الحج) أي الامر به وآية الحج هي قوله تعالى وأذن في الناس بالحج الآية
 فانه مشتمل على الطواف في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق شيخ الاسلام (قوله أي فالبيان
 القول) ظاهره ان الاول من الطريقين ليس بياناً ولا مؤ كداله بل أني به لخص الامتناع
 ويمتثل ان يقال انه مؤ كدله وهو ظاهر في تأخره سم (قوله الزائد على مقتضى قوله)
 هو صادق بالاول والثاني لكن لا يفتقر حمله على الثاني ليكون الاول هو ركن الحج

وقيل لا أطول زمن الفعل
 فيما أخر البيان به مع امكان
 تعجيله بالقول وذلك يمتنع قلنا
 لا نسلم امتناعه (و) الاصح
 (أن المظنون بين المعلوم) وقيل
 لا لانه دونه فكيف يجعل في محله
 حتى كانه المذكور بدله قلنا
 لوضوحه (و) الاصح (أن المتقدم
 وان جهلنا عنه من القول أو
 الفعل) المتفقين في البيان (هو
 البيان) أي المبين والآخر
 تأكيد وان كان دونه في القوة
 وقيل ان كان كذلك فهو البيان
 لان الشيء لا يؤ كد بما هو دونه
 قلنا هذا في التأ كيد بغير المستقل
 أما بالمستقل فلا ألا ترى أن
 الجملة تؤ كد بجملة دونها (وان
 لم يتفق البيانان) القول والفعل
 كان زادا للفعل على مقتضى
 القول (كالوطاف) صلى الله
 عليه وسلم (بعد) نزول آية (الحج)
 المشتملة على الطواف (طوافين
 وأمر بواحد فالقول) أي
 فالبيان القول (وفعله) صلى الله
 عليه وسلم الزائد على مقتضى
 قوله (ندب أو واجب) في حقه
 دون أمته (متقدما) كان القول
 على الفعل (أو متاخرا) عنه

جمعا بين الدليلين (وقال أبو الحسن) البصري البيان هو ٦١ (المتقدم) منهما كما في قسم

اتفاقهما أي فإن كان المتقدم القول في حكم الفعل كما سبق أو الفعل فالقول ناسخ للزائد منه قلنا عدم النسخ بما قلناه أولى ولو نقص الفعل عن مقتضى القول كأن طاف واحدا أو امر يائنين بقياس مانع قدمنا أن البيان القول ونقص الفعل عنه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم تأخر الفعل أو تقدمه بقياس مانع قدمنا لأن الحسن أن البيان المتقدم فإن كان القول في حكم الفعل كما سبق أو الفعل فإزاده القول عليه مطلوب

بالقول (مستثنى تأخير البيان) لجهل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ماسياني (عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز) وقوعه عند أتمتنا المجوزين تكلف مالا يطابق وقوله الفعل أحسن كما قال من قول غيره الحاجة لأنها كما قال الاستاذ أبو إسحق الإسفرايني لا ثقة بالمعتزلة القائلين بأن المؤمنين حاجة إلى التكليف ليستحقوا الثواب بالامتنال (و) تأخير البيان عن وقت الخطاب (إلى وقته) أي الفعل جائز (واقع عند الجمهور وسواء

كان للمبين ظاهر) وهو غير المجهول كعام بين تخصيصه ومطلق بين تقييده ودال على حكم بين نسخه (أم لا) وهو المجهول كمشتركيين أحد من بينه مالا ومواطئيين

لأنه لا يبق بحال النبي صلى الله عليه وسلم من المبادرة لما يتعلق بالعبادة المتأخر بها سم (قوله جمعا بين الدليلين) أي لأنه لو جعل البيان فدل لزم الغناء القول لزيادة الفعل عليه فلم يكن فيه فائدة واقعة أن أعمال الدليلين أولى من الغناء أحدهما (قوله كما في قسم اتفاقهما) إضافة قسم لمابعده يائنة قاله الشهاب قال سم أو من إضافة الأعم إلى الأخص (قوله كما سبق) أي في المتن من قوله ونوعه نذب أو واجب في حقه دون أمته (قوله بما قلناه) أي بسبب ما قلناه وهو الحل على الوجوب أو النذب (قوله كما سبق) أي من أنه تخفيف (قوله بقرينة ماسياني) أي وهو قوله سواء كان للمبين ظاهرا أم لا (قوله عن وقت الفعل) أي الزمن الذي جعله الشارع وقتا لفعل ذلك الفعل (قوله غير واقع) لا يقال بل وقع كما في صحيح ليله الأسراء لانا نقول صحيح ليله الأسراء لم يجب أصلا أما لأن وجوبه كان مشروطا بالبيان قبل فوات الوقت ولم يبين له صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يفعلها أدا ولا قضاء وأما لأن الوجوب إنما كان ظاهرا ذلك اليوم فبأبعده دون ما قبله ومن هنا يعلم أن الكلام في غير الوجوب المعلق على البيان أما هو فلا يتصور فيه تأخير البيان عن وقت الفعل سم (قوله وقوله الفعل أحسن كما قال من قول غيره الحاجة لأنها الخ) ودبانه لا يلزم من التعبير بالحاجة القول بذهب المعتزلة المذكور فإنه لا يتوقف على الحاجة إلى التكليف بل على حاجة المكلف إلى بيان ما كلف به ولذا عجز المصنف بالحاجة فيماني قريبا فإن قيل يرد على عدم الوقوع ما روى من أنه نزل قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود ولم ينزل من الفجر فكان أحذنا إذا أراد الصوم رفع عقائنه أبيض وأسود وكان يأكل ويشرب حتى يتبيننا فلما ذاك محمول في غير الفرض في الصوم ووقت الحاجة إنما هو صوم الفرض ذكره التفتازاني وسبقه إلى ذلك مع زيادة وإيضاح البيضاوي فقال إن صح ذلك فلعله كان قبل رمضان وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائزوا كتنى أو لا بشئ من الأبيض والأسود في ذلك ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم أي من عرض به النبي صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث لما أخبره بذلك بما يدل على قلة القطنة بقوله أنك أمر بوض الفضا إنما ذاك بياض النهار وسواد الليل اه شيخ الإسلام (قوله للمبين) المبين هو العام وما عطف عليه والمبين المخصص المأخوذ من التخصيص وما عطف عليه وتتميل الشارح بقوله كعام الخ يدل على أن المراد بالمبين اللفظ وهو نفسه ظاهرا لأن له ظاهرا ولو أريد بالمبين الحكم كانت عبارته صحيحة لأن الحكم له ظاهر وقرره بعض المشايخ وقوله كعام بين تخصيصه مثاله إلا أن قوله تعالى واعلموا أنما أغنم من شئ وقوله ومطلق الخ مثاله ما يأتي من قوله تعالى إن الله يامركم أن تذبحوا بقره وقوله ودال على حكم مثاله ما يأتي من قوله تعالى يا بني أنى أرى في المنام الخ (قوله مثالا) أي أو معانيه وقوله مثالا في الثاني أي أو ما صدق به وعبر بالمتن في المستتر وبالجمع في المتواطئ نظرا للاغلب فيهما (قوله ومتواطئيين

أحد مصادقاته) قد يقال جعله المطلق مما له ظاهر وهو غير مجمل والمتواطئ مما لا ظاهر له وهو مجمل مع ان المطلق قسم من المتواطئ لانه يطلق على القدر المثلث تركه وعلى الفرد المنتشر غير مستقيم وجوابه ان المتواطئ لم يرد به المعنى الاول بل الثانى (قوله لاخلاله يفهم المراد) الاخلال في المجمل بان لا يفهم منه شئ وفي غير المجمل وهو ماله ظاهر بان يفهم خلاف المراد في غير البيان بالنسخ وفي البيان به بان يفهم دوام الحكم سم (قوله) وثالثها يمنع التأخير في غير المجمل (اي تأخير البيان التفصيلي فلا يكفي عند الاجالى والاساوى الرابع) وحينئذ قد يشكك تعليله بقوله لا يقاوعه الخطاب في فهم غير المراد اذا مع البيان الاجالى لا يتناقى الايقاع المذكور الا أن يجاب بان وجود الاجالى غير لازم على هذا القول لان حاصله منع تأخير التفصيلي سواء وجد الاجالى أو لم يوجد وبأنه مع وجود الاجالى يحصل الايقاع المذكور في الجملة اذ لا يعرف بالاجالى كمية البيان فانه اذا قيل هذا العام مخصوص لا يعلم منه المقدار المخرج من العام فقد يكون الاكثر في الواقع ويعتقد الخطاب انه الاقل نظر الغالب ثم رأيت شيخنا الشهاب قال في قوله لا يقاوعه الخطاب الخ اي لذهاب الفهم الى ظاهره الغير المراد ثم لا يتبقى ان هذا التعلييل أخص من تعليل القول الثانى وأنه يشكك في مسئلة النسخ اه وقوله الى ظاهره قد يقال هذا غير لازم بل واز وجود الاجالى وهو مانع من ذهاب الوهم الى ظاهره وقوله مشكك في مسئلة النسخ ان أراد بذلك انه لا يقع فيه الخطاب في فهم غير المراد فمنوع لانه يفهم دوام الحكم حيث لا بيان اجالى مع انه ليس كذلك الا أن يريد ان وقوعه في ذلك غير لازم بل واز وجود الاجالى فليتم امل سم (قوله بخلافه في المجمل) أى لان اللازم على التأخير فيه عدم فهم المراد اللازم على التأخير في غير المجمل (قوله مثل هذا العام) هو وما بعده أمثلة للبيان الاجالى وأما التفصيلي فكان يقال بخصوص بكذا ومقيد بكذا الخ (قوله يبدل) انما قال يبدل ليتأتى كونه اجاليا وحينئذ فيثبت عن ذلك البديل النسخ وأما لو قال هذا الحكم منسوخ فان المنة وهم حينئذ رفع الحكم بالكلية فيكون بياناً تفصيلياً دلالة على انقطاع التعليق رأساً بخلاف ما اذا قال يبدل لبقاء التعليق مع عدم العلم بالحكم المنعلق وجه ذلك ما في كلام شيخ الاسلام سم (قوله) لوجود المحذور) أى وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد (قوله قبله) أى البيان (قوله لمقارنة الاجالى) تعليل لقوله دون التفصيلي يعنى ان البيان الاجالى لما قارن ورود الخطاب لم يمنع تأخير البيان التفصيلي لانتفاء المحذور والسابق وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد بمقارنة الاجالى (قوله لانتفاء المحذور السابق) هو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد (قوله لاخلاله بفهم المراد) لم يقل لا يقاوعه في فهم غير المراد قال الشهاب انهم المشترك والمتواطئ الى ماله ظاهر اه قلت وحاصله انه لما كان المدعى منع التأخير في غير النسخ الشامل لماله ظاهر وليس له ظاهر كان التعلييل بما يتأتى على الجميع وهو

أحد مصادقاته مثلاً وقيل يمنع تأخير مطلقاً لاخلاله بفهم المراد عند الخطاب (وثالثها) أى الاقوال (يمنع) التأخير (في غير المجمل وهو ماله ظاهر) لا يقاوعه الخطاب في فهم غير المراد بخلافه في المجمل (ورابعها) يمنع تأخير البيان الاجالى فيما له ظاهر) مثل هذا العام بخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ يبدل لوجود المحذور قبله في تأخير الاجالى دون التفصيلي لمقارنة الاجالى (بخلاف المشترك والمتواطئ) سم ليس له ظاهر فيجوز تأخير بيان ما الاجالى كالتفصيلي كان يقال المراد أحد المعنيين مغاير في المشترك وأحد المصادقات مغاير في المتواطئ لانتفاء المحذور السابق (وخامسها) يمنع التأخير (في غير النسخ) لاخلاله بفهم المراد من اللفظ

قوله لا خلا له بفهم المراد لشموله عدم فهم المراد وذلك في ما ليس له ظاهر وفهم غير المراد
 وذلك في ما له ظاهر (قوله بخلاف النسخ لانه رفع للحكم الخ) اي لان القرص التأخير
 عن الخطاب الى وقت الفعل فتأخير بيانه لا يخل بفهم المراد لان النسخ لا يغير الخطاب
 السابق باعتبار نفسه وانما يرفعه أو يبين انتمامه فغايتها ما يفهم من الخطاب عند
 تأخير البيان عنه تعلق الحكم على الوجه الذي دل عليه الخطاب وهذا صحيح مطابق
 للواقع واذا دخل وقت الفعل ورفعه النسخ أو بين انتمامه فلا اخلا لوجه وجه هذا
 يشكل اطلاق الاقوال السابقة وتعليلها بالاخلاق ويقوى القول المحكي بهذا الا
 أن يجاب بانهم أرادوا بالاخلاق في هذا المقام ما يشمل فهم دوام الحكم فليتناول بهم
 قلت قوله الآن يجاب الخ الظاهر أنه متعين في المقام وقد تقدم له نفسه ادخاله في قول
 الشارح المتقدم لا خلا له بفهم المراد عند الخطاب كما تقدم وحاصله حينئذ ان أصحاب
 الاقوال المتقدمة يرون اعتقاد دوام الحكم بخلاف فهم المراد من الخطاب لان المراد
 عدم الدوام والمفهوم الدوام وصاحب هذا القول لا يرى ذلك مخلا لان النسخ لا يغير
 الخطاب السابق باعتبار نفسه بخلاف غير النسخ كالتخصيص والمقيد من لا (قوله لا تنفاه
 الاخلا لانه يفهم عنه) أي عن التأخير المذكور وهو تأخير البيان بالنسخ وقوله لما ذكر
 أي من ان النسخ رفع للحكم أو بيان لانتهاء أمده وذلك لا خلا فيه بفهم المراد من
 الخطاب كما تقدم (قوله وهذا مفرع الخ) الاشارة لقول السادس وحاصله انه يفرع
 على القول بالجواز في الكل قولان في جواز تأخير البيان في البعض والاصح الجواز
 والوقوف كما قال الشارح واستدل له كما سبق (قوله أي قيل عليه) أي بناء عليه أي على
 القول بالجواز في الاقسام كلها (قوله لما ذكر) أي وهو اجماع ان المقدم جميع البيان
 (قوله والاصح الجواز والوقوف) أي لتأخير البيان كالأبواب وبعض وقت الخطاب وهو
 مذهب الجمهور (قوله ومما يدل في المسئلة) أي مسئلة تأخير البيان عن وقت الخطاب
 (قوله لنقل أهل الحديث الخ) قال سبب قضية ذلك أخذ من قول المصنف السابق
 قبيل المطلق مسئلة ان تأخر الخاص عن العمل بالعام أي عن وقت العمل به نسخ ان
 الحديث ناسخ لآية بالنسبة لحكم السلب لتأخره عن وقت العمل وهو وقعة بدر
 وقسم غنيمتها ولا يرد على ذلك ما صح أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن
 عمرو بن الجوح لما أجاب به المشركين عن المناقشة بذلك في التمثيل بالآية والحديث
 من ان قضاءه صلى الله عليه وسلم بسلب أبي جهل لمعاذ المذكور وقعة عين فلا عموم
 لها والمقصود بالتثليل تخصيص الآية بتخصيص عام لكل سلب وجبته فقد تأخر حديث
 الصحيحين عن وقت العمل بالعام وهو الآية لما عدا سلب أبي جهل فيكون ناسخا لها
 بالنسبة لحكم بقيمة السلب ولم أر من تعرض لذلك فليتناول اه قلت ويتطرق في كلام
 الشارح أيضا بان مسان الكلام في وقوع تأخير البيان عن وقت الخطاب لا العمل

بخلاف النسخ لانه رفع للحكم أو
 بيان لانتهاء أمده كما سبق في
 (وقيل يجوز تأخير) البيان في
 (النسخ اتفاتها) لانتهاء الاخلا
 بالقسم عنه لما ذكر (وسادسها
 لا يجوز تأخير بعض) من البيان
 (دون بعض) لان تأخير البعض
 يوقع الخطاب في فهم أن المقدم
 جميع البيان وهو غير المراد وهذا
 مفرع على الجواز في الكل أي
 قيل عليه لا يجوز في البعض لما
 ذكر والاصح الجواز والوقوف
 ومما يدل في المسئلة على الوقوع
 قوله تعالى واعلموا أنما نسميكم
 من شيء فان لله خمسة الخ فانه عام
 فيما يفيتم مخصوص بحديث
 الصحيحين من قبل قتيله عليه
 بيته فله سلبه وهو متأخر عن
 نزول الآية لنقل أهل الحديث
 كما قال المصنف أنه كان في غزوة
 حنين وان الآية قبله في غزوة بدر

وقوله تعالى ان الله يأمركم أن
تذبحوا بقرة فانهم اطلقوا ثم بين
تقديمها بما في أجوبة أسئلتهم
وفيه تأخير بعض البيان عن
بعض أيضا وقوله تعالى حكاية
عن الخليل عليه الصلاة والسلام
يا بني اني أرى في المنام أني أذبحك
الح فانه يدل على الأمر بذيبح ابنه
ثم بين نسخه بقوله تعالى وفديناه
بذبح عظيم (وعلى المنع) من
التأخير (المختار أنه يجوز
لرسل صلى الله عليه وسلم
تأخير التبليغ) لما أوحى اليه
من قرآن أو غيره (الى) وقت
(الحاجة) اليه لانتفاء المحذور
السابق عنه وقبل لا يجوز لقوله
تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل
إليك من ربك أي على الفور
لان وجوب التبليغ معلوم
بالعقل ضرورة لا فائدة للاصر
به الا الفور قلنا فائدة تأخير
العقل بالنقل وكلام الامام
الرازي والآمدني يقتضي المنع
في القرآن قطعاً لانه متعبد
بتلاوته ولم يؤخر صلى الله عليه
وسلم تبليغه بخلاف غيره لما علم
من أنه كان يستل عن الحكم
فجيب تارة مما عنده ويقف
أخرى الى أن ينزل الوحي

وحينئذ فخصص من الآية المذكورة بالحديث المذكور يشك على ما ذكره المصنف
وتبعه الشارح بقوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فليتأمل (قوله وقوله
تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فانهم اطلقوا ثم بين تقديمها بما في أجوبة أسئلتهم)
اعترض عما ذكره العبد بقوله الجواب منع كونها بقرة معينة بل هي بقرة ما فلا تحتاج
الى بيان فيما خرب دليل يأمركم أن تذبحوا بقرة وهو ظاهر في بقرة غير معينة فيجعلها
وبدليل قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو رئيس المفسرين لو ذبحوا أي بقرة
لاجزأتهم لكانهم شددوا على أنفسهم فشد الله عليهم وبدل قولهم وما كادوا يفعلون
دل على أنهم كانوا قادرين على الفعل وان السؤال عن التعيين كان تعنتا وتعلالا اه
ويمكن أن يعارض ذلك بانهم ألزموا تسكين معينة لكان ايجاب المعينة عيناً بعد ايجاب
المطلقة نسخاً لا ايجاب الاول وهم لم يجعلوا ذلك من قبيل النسخ الا أن يجاب عن هذا بان
الاجاب كان مردوداً في الواقع على معنى ايجاب بقرة ما ان لم يشددوا وايجاب بقرة
مخصوصة ان شددوا وقد يقال هذا لا ينافي المطلوب لانه يتضمن تأخير البيان اذا حصل
أنه ايجاب للمعينة التي هي الواجب على ذلك التقدير الواقع منهم وانما تأخيرت بالآخر
الامر فليتأمل سم (قوله أجوبة أسئلتهم) أي الثلاثة وهي قولهم ما هي أي ما سئمتها
فأجيبوا باسم بقرة لا فاض الح وقولهم ما لوهم افا أجيبوا باسم بقرة صفراء الح وقولهم
في الثالثة ما هي ان البقرة تشابه عيناً فاجيبوا باسم بقرة لا ذلول الح (قوله عن بعض
أيضا) أي كما فيه تأخير البيان في الكل (قوله أني أذبحك) أي اني أمرت بذبحك بدليل
افعل ما تؤمر (قوله فانه يدل على الامر) أي لقوله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا فاعل ما تؤمر وهذا
حكم ظاهر الدوام ثم بين نسخه بقوله تعالى أي بدلانه على النسخ لأنه النسخ كما هو
ظاهر وفي نسخة ثم بين نسخه أي ذكر ما يدل عليه لان هذا القول ناسخ كما تقرر سم أي
بل النسخ الامر الذي نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله أنه يجوز للرسول صلى
الله عليه وسلم تأخير التبليغ) أي تبليغ الاصل لا البيان كما قد يتوهم قبل التأمل والالم
ينتف المحذور السابق عنه وهو الاخلال بهم المراد وهذا هو الظاهر من قول الشارح
أيضا المسأوسى اليه ولم يقل للبيان (قوله لانتفاء المحذور السابق عنه) قال شيخنا الشهاب
وهو الاخلال بهم المراد وقال شيخ الاسلام وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد ولعل
الاول احسن فتأمل سم (قوله لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل) ذكره على لسان قائل
هذا القول وفيه ميل الى مذهب المعتزلة لان ذلك عندنا انما يعلم بالشرع وعليه فالاولى
أن يقال في الجواب قلنا لانهم ان وجوب التبليغ علم بالعقل ولو سلم ففائدة تأييد العقل
بالنقل شيخ الاسلام ولعل الشارح أراد الاختصار مع حصول المطلوب من دفع الخلل
بما قاله قائل سم (قوله فيجيب تارة مما عنده) أي فقد كان ما أجاب به حاصل عنده قبل
السؤال وقد أخر تبليغه الى السؤال قال شيخنا الشهاب وفيه بحث لاح قال أن تكون

(و) المختار على المنع أيضا (أنه يجوز أن لا يعلم) المكلف (الموجود) عند وجود المخصص (بالمخصص ولا بأنه مخصص) أي يجوز أن لا يعلم بذات المخصص ولا بوصف أنه مخصص مع علمه بأنه كأن يكون ٦٥ المخصص له العقل بأن لا يسبب الله له العلم بذلك

وقيل لا يجوز ذلك في المخصص السمي لمأفاه من تأخير أعلامه بالبيان قلنا المحذور تأخير البيان وهو منتف هنا وعدم علم المكلف بالمخصص بأن لم يبحث عنه تقصير منه أما العقل فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلف العام من غير أن يعلم أن في العقل ما يخصه وكولا إلى نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمي إلا بعد حين منهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثهم عما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولهم تعالى يوصيكم الله في أولادكم فأخرج عايشة أبو بكر رضي الله عنه بما رواه أمه من قوله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة أخرجه الشيخان ومنهم من روى رضي الله عنه لم يسمع مخصص الجوس من قوله تعالى فاقسماوا المشركين حيث ذكروهم فقال ما أدري كيف أصنع أي فيهم فروى له عبد الرحمن بن عوف قوله صلى الله عليه وسلم سنوأيهم سنة أهل الكتاب رواه الشافعي رضي الله عنه وروى البخاري أن عمر لم يأخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر

(النسخ)

(اختلاف في أنه رفع لكم

٩ ياني في (أو بيان) لايتها أمد (والمختار) الأول لشموله النسخ قبل

الاجابة عن اجتهاد فلا يدل اه ويمكن أن يجاب عنه بأن الاجتهاد يحتاج لمن عقب السؤال يقع فيه مع انه كان يجيب فوراً قبل مضي ذلك الزمن بل متصلاً بالسؤال كما هو معلوم ولو في البعض سم (قلت) قوله ان الاجتهاد يحتاج لمن هو مسلم في غيره صلى الله عليه وسلم وأما هو فقد يمنع الاحتياج المذكور بالنسبة اليه لما أعطى من كمال قوة الادراك ونهاية القطنة بل قد شوهد غيره من الصحابة رضي الله عنهم يجيبون الجواب الناشئ عن الاجتهاد منهم عقب سؤال السائل فوراً كعلي وابن عباس رضي الله عنهم فما ظنك به صلى الله عليه وسلم فالنورية والاتصال المذكوران غير مانعين من كون جوابه عن اجتهاد منه عليه أفضل الصلاة والسلام (قوله يجوز أن لا يعلم المكلف) أي أن لا يعلم كل المكلفين بل يعلم البعض دون البعض فهو من باب سلب العموم لا عموم السلب كما يدل عليه جواب الشارح الآتي بقوله قلنا المحذور تأخير البيان الخ كما سأتى بيانه ان شاء الله تعالى (قوله بالمخصص) ينبغي انه تمثيل فقط والافاقية والمبين والناسخ مثله قاله سم وشيخ الاسلام (قوله العلم بذلك) أي يكون العقل مخصصاً وهو راجع الى الصفة (قوله لا يجوز ذلك) أي عدم علمه بذات المخصص ولا بأنه مخصص (قوله وهو منتف هنا) أي لان البيان قد وجد وعلمه بعض المكلفين ومن لم يبلغه منهم فالتقصير به عدم البحث عنه كما قال الشارح (قوله أما العقل الخ) أي فبمحل كلام المصنف على انه أراد حكاية الخلاف الذي أشار اليه في المجموع ان أراد بالمخصص ما يشمل العقل قاله سم (قوله مخصص الجوس) أي مخرجهم من قوله تعالى الخ (قوله حيث ذكروهم) أي عمر رضي الله عنه (قوله أخذها من مجوس هجر) هذا مخصص فعلي كما أن قوله صلى الله عليه وسلم سنوأيهم الخ حينئذ مخصص قولي (قوله اختلاف في أنه رفع لكم الخ) أي اختلافاً فامعنوا على ما سيبي ان شاء الله تعالى (قوله والمختار الاول الخ) انما زاد الشارح قوله الاول دفعاً لما يتوهم من ظاهراتين انه قول ثالث مفصل فإشار الشارح بذلك الى أنه تفصيل الاول واعترض الخشيان قوله والمختار الاول لشموله الخ بما حاصله أن الحد الثاني شامل أيضاً للنسخ قبل التمكين لانه لا بد من وجود أصل التكليف وانما يتحقق بالعلق وبيان انتهاء العلق يصدق بانتهاء بعد التمكين من الفعل وقيل به وهذا الاعتراض مبنى على ان المراد بالانتهاء انتهاء تعلق التكليف وليس كذلك بل المراد به انتهاء العمل بالمكاتبه قال حجة الاسلام في المستعنى في سياق الاستدلال على اختيار الاول بل سنبين ان الفعل الواحد اذا أمر به في وقت واحد يجوز نسخه قبل التمكين من الامتثال وقبل رفته فلا يكون بياناً لانتقطاع مدة العبادة اه فانظر قوله فانه لا يكون الخ فانه نص في المنافاة بين جواز النسخ قبل التمكين وبين كون النسخ بياناً وفي ان المراد بكونه بياناً ليس ما توهم بل انه بيان لانتقطاع مدة العبادة واذا كان المراد

بكونه بياناً ما ذكر لم يشمل النسخ قبل التمكن وقد سبق الغزالي الى ذلك القاضي أبو بكر
 الباقلاني فانه قال في مساق الاستدلال أيضاً ينبغي ان شاء الله تعالى انه يجوز النسخ قبل
 حضور وقت العمل به وذلك يمنع من أن يكون النسخ عبارة عن انتفاء مدة العبادة لان
 بيان انتفاء مدة العبادة انما يكون بعد حصول المدة فقبل حصولها يستحيل بيان انتفاء
 اهـ من سم باختصار وراجع بسط المسئلة فيه (قوله والمراد من الاول انه رفع الحكم
 ان قلت هذا لا يشمل نسخ بعض القرآن تلاوة لاحكام اذ ليس رفع الحكم فلا يكون جامعاً
 قلت نسخ التلاوة فقط معناه نسخ حرمة القراءة على الجنب والمس على المحدث ونحو ذلك
 وهذه احكام فيصدق عليه التعريف فان قيل ينافي ذلك قواهم نسخ التلاوة دون الحكم
 قلنا لا مخالفة لان مرادهم بالحكم المعنى حكم خاص وهو مدلول اللفظ لا مطلقاً ثم رأيت
 في حواشي العضد السعد ما نصه اعلم ان شيان التعريفات لا يتناول نسخ التلاوة الا ان
 يقال انه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقة بنفس النظم كالجواز للصلاة وحرمة القراءة
 على الجنب والخائض ونحو ذلك اهـ قاله سم (قوله أي من حيث تعلقه) أي لامن حيث
 ذاته فانه قديم يستحيل عليه الرفع الذي هو من صفات الحادث فاضافة الرفع اليه من
 حيث تعلقه لحديثه وتجدده واقايل أن يقول هذا انما يتقضى على مختار ابن الحارث
 وغيره من عدم اعتبار التعلق التخييري جزاً من مفهوم الحكم المعروف بالخطاب كما تقدم
 أما على مختار الشارح والمصنف من اعتبار التعلق التخييري جزاً من الحكم كما مر فالحكم
 حادث فالرفع الحكم نفسه لا تعلقه فقول الشارح أي من حيث تعلقه لا يتقضى على
 مختاره فليست أم (قوله بخطاب) اعترض عليه بالنسخ بالفعل لنسخ الوضوء بمسحت
 النار بأكل الشاة ولم يتوضأ وأجيب بان الفعل نفسه لا ينسخ وانما يبدل على نسخ سابق
 لكن التفتة زاني كغيره جعله من جملة الأدلة الناسخة حيث قال في التلويح وذكر الدليل
 يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلًا اهـ شيخ الاسلام وقول بعضهم انما ترك المصنف
 الفعل لعلمه من الخطاب بالاولى لان دلالة الفعل على النسخ أقوى من القول يرد بان
 التعريف لا يكتفى فيه بالمفهوم ولو بالاولى كما صرحوا به وبأن في قواهم دلالة الفعل
 أقوى من دلالة القول اجمالاً في محل التفصيل كما قال المصنف قال والحق ان الفعل أدل
 على الكيفية والقول أدل على الحكم ففعل الصلاة أدل من وصفها بالقول لان
 فيه المشاهدة واستفادة وقوعها على جهة معينة والقول أقوى وأوضح من الفعل
 لصراحته هذا كلامه ولا يخفى ان النسخ من قبيل الثاني (قوله أي المأخوذ من الشرع)
 بيان لجهة النسبة (قوله رفع الاباحة الأصلية) مثاله ايجاب صوم رمضان مثلاً فانه رفع
 لآباحة عدم صومه التي هي البراءة الأصلية التي كانت قبل ايجابه فالمراد بالآباحة البراءة
 الأصلية لا بمعنى الاذن في الفعل والترك فانه بهذا المعنى شرعية كما مر والحكم الوارد عليها
 ناسخ حينئذ (قوله فلا نسخ بالعقل) أي فيما علم سقوطه بالعقل (قوله وقول الامام الخ)

والمراد من الاول انه (رفع الحكم
 الشرعي) أي من حيث تعلقه
 بالفعل (خطاب) يخرج الشرع
 أي المأخوذ من الشرع رفع
 الاباحة الأصلية أي المأخوذة
 من العقل وبخطاب الرفع بالموت
 والجنون والغفلة وكذا بالعقل
 والاجماع وذكرهما لينبه على
 ما فيها بقوله (فلا نسخ بالعقل
 وقول الامام الرازي) (من سقط
 رجلاه نسخ غسلهما) في طهارته
 (مدخول)

أى فى مباحث التخصيص بعد أن ذكر خلافا فى جواز تخصيص العام بالعقل قال ما نصه
 فان قيل لو جاز التخصيص بالعقل فهل يجوز النسخ به قلنا نعم لان من انكسرت
 رجلا سقط عنه فرض غسل الرجلين وذلك انما عرف بالعقل اه وظاهر هذا انه أراد
 حقيقة النسخ خلاف قول الشارح وكأنه توسع فيه ولهذا اعترض عليه القرافي فى ذلك
 فقال قلنا الانسلم ان هذا نسخ لان الوجوب ما ثبت فى أول الامر الا بشرط بالقدرة
 والاستطاعة وبقاء المحل ودوام الحياة وعدم الحكم عند عدم شرطه ليس نسخا اه لكن
 الامام قد تناقض كلامه فانه قال فى باب النسخ ولا يلزم أن يكون العجز ناسخا للحكم الشرعى
 لان العجز ليس بطريق شرعى اه (قوله دخل) يشترط الحاشى وسكونه معناه العيب والريبة
 قاله الجوهري قال وقوله تعالى ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم أى مكر او خديعة اه
 شيخ الاسلام (قوله ولا بالاجماع الخ) قضيه هنا أن الاجماع غير رافع للحكم المنسوخ وانما
 الرافع له النص الذى استند بالاجماع اليه وقضية قول الشارح فيما تقدم وكذا بالعقل
 والاجماع ثبوت الرفع له لان قوله وكذا بالعقل والاجماع على تقدير وكذا الرفع بالعقل
 والاجماع فيبين ما تقدم وما هنا مخالف الحق ما هنا (قوله ولكن مخالفتهم الخ) قال
 الشهاب وسبقه اليه القرافي واللفظ الاول لك أن تقول لم يرد ولو ائتمل ذلك فى التخصيص
 كأن يقولوا التخصيص بالاجماع لكن مخالفة الجمعين لمقتضى العموم تتضمن تخصما
 هو مستند الاجماع اه ويمكن أن يجاب بان ما ذكره هو مرادهم وان أوهمت عبارتهم
 خلافا فلنحمل على ذلك بدليل ما قرر فى النسخ لوجود مثل المسمى الذى لا جله منعوا كون
 نفس الاجماع ناسخا وقال المصنف ما نصه قبيح معنى قولنا يجوز تخصيص الكتاب بالاجماع
 أنهم مجمعون على تخصيص العام بدليل آخر فالخصص مستند الاجماع ثم يلزم من بعدهم
 متابعتهم وان جهلوا التخصيص وائس معناه أنهم خصوا العام بالاجماع لان الكتاب والسنة
 المتواترة موجودان فى عهد عليه الصلاة والسلام وان عقاد الاجماع بعد ذلك على
 خلافه خطأ فالذى يجوز ناسخا على التخصيص لا تخصيص بالاجماع اه (قوله تلاوة
 وحكما أو أحدهما) منصوبات على التميز الخول عن المضاف لكن شرط التميز التنكير
 والآخر معرفة قال شيخنا الشهاب لكن قيل ان ضمير التكررة تكرة أو اعتقر ذلك لكونه
 تابعا (أقول) وهو على قول الكوفيين انه لا يشترط تنكير التميز مسم (قوله قلنا انما
 يلزم أى اتقاء أحدهما من اتقاء الآخر اذ روى وصف الدلالة (أقول) يعنى لولم يلاحظ
 فى الحكم كونه مدلول للفظ وفى اللفظ كونه دالا على الحكم لزم من اتقاء أحدهما اتقاء
 الآخر اذ المدلول باعتبار كونه مدلول لا يوجد دون الدال عليه والدال باعتبار كونه دالا
 لا يوجد دون المدلول له فلا يتصور باعتبار وصف الدلالة وجود أحدهما بدون الآخر
 لكن لم يلاحظ ما ذكر فى قولنا يجوز نسخ أحدهما دون الآخر فلا يلزم ما ذكرنا وعلم انه
 ليس هنا اتقاء حقيقة فان نسخ اللفظ ليس معناه انعدامه بل هو موجود باق وانما اتقى

أى فيه دخل أى عيب حيث
 جعل رفع وجوب الغسل بالعقل
 لسقوط محله فضا فانه مخالف
 للاصطلاح وكأنه توسع فيه (ولا)
 نسخ (بالاجماع) لانه انما يستند
 بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما
 سياتى اذ فى حياته الحجة فى قوله
 دونهم ولا نسخ بعد وفاته (و) لكن
 (مخالفتهم) أى الجمعين للنص
 فيما دال عليه (تضمن ناسخا) له
 وهو مستند اجماعهم (ويجوز
 على الصحيح نسخ بعض القرآن
 تلاوة وحكما أو أحدهما انقط)
 رقبيل لا يجوز نسخ بعضه ككله
 المجمع عليه وقيل لا يجوز فى
 البعض نسخ التلاوة دون الحكم
 والعكس لان الحكم مدلول
 اللفظ فاذا قدر اتقاء أحدهما
 لزم اتقاء الآخر قلنا انما يلزم
 اذ روى وصف الدلالة وما نحن
 فيه لم يراع فيه ذلك فان بقاء
 الحكم دون اللفظ ليس بوصف
 كونه مدلول له

وانما هو مدلول المدلول على بقائه
 وانتفاء الحكم دون اللفظ ليس
 بوصف كونه مدلولاً له فان دلالة
 عليه وضعية لا تزول وانما يرفع
 النامخ العمل به وقد وقع الاقسام
 الثلاثة روى مسلم عن عائشة
 رضي الله عنها كان فيما أنزل عشر
 رضعات معلومات ففسخ بخمس
 معلومات فهذا منسوخ التلاوة
 والحكم وروى الشافعي وغيره
 عن عمر رضي الله عنه لولا أن
 يتول الناس زاد عرف كتاب الله
 لكتبتم الشج والشيخة اذ انيا
 فارجوها البتة فانا قد قرأناها
 فهذا منسوخ التلاوة دون
 الحكم لا امر صلى الله عليه وسلم
 برجم المصحفين رواه الشيخان
 وهما المراد بالشيخ والشيخة
 ونسوخ الحكم دون التلاوة
 كثير منه قوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا
 وصبية لازواجهم متاعا الى
 الحول ففسخ بقوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشرا لتأخره في النزول عن
 الارل كما قال أهل التفسير وان
 تقدمه في التلاوة (و) يجوز
 على الصحيح (نسخ الفعل قبل
 التمكين) منه بأن لم يدخل وقته
 أو دخل ولم يفيض منه ما يسهه
 وقيل لا يجوز لعدم استقرار
 التكليف

عنه أحكام التلاوة كحرمته على الجنب ومسه على المحدث ودلالته على معناه أمر
 وضحي ليس مشروطاً ببقاء هذه الاحكام فهو مع نسخه يفهم منه معناه ونسخ الحكم ليس
 معناه انعدامه فانه معنى ثابت مفهوم من اللفظ بل معناه عدم العمل به وحيث قد قُبل
 عليه هذا الكلام من أنه اذا روى وصف الدلالة لزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر
 غير ظاهر فان انتفاء أحدهما يعني نسخه لا يلزم منه انتفاء الآخر فانه اذا نسخ اللفظ
 فدلالته باقية على مدلوله وذلك المدلول مدلول له ومفهوم منه واذا نسخ الحكم فدلالته
 للفظ ثابتة باقية واللفظ دال عليه فقوله فان بقاء الحكم دون اللفظ أي فيما اذا نسخ اللفظ
 دون الحكم ليس بوصف كونه مدلولاً له قد يقال فيه لامانع من كونه بذلك الوصف فان
 اللفظ وان نسخ هو دال على ذلك الحكم وذلك الحكم مدلول له ومفهوم منه اهـ (قوله
 لمدلول على بقائه) أي كما امر صلى الله عليه وسلم برجم ما عزو غيره كافي الصحابين وغيرهما
 (قوله كان فيما أنزل) أي من القرآن عشر رضعات معلومات أي بحر من أي ففسخ
 تلاوة وحكم بخمس معلومات أي ثم نسخت الخمس أيضا ~~كن~~ تلاوة لاحكام عند
 الشافعي وأما عند مالك فنسخت تلاوة وحكم أيضا اهـ (قوله لولا أن يقول الناس الخ)
 استشكل بأنه ان جاز كتابته افهى قرآن فيجب مبادرة عمر رضي الله عنه لكتابته لان قول
 الناس بمجرد لا يصلح مانعاً من فعل الواجب وأجيب بأن المراد لكتبته لمنهم اعلى ان
 تلاوته اقد نسخت ليكون في كتابته الامن من نسيانهم الكن قد نكتب بلا تنبيه في بعض
 المصاحف غفلة من النامخ فيقول الناس زادي في كتاب الله فترك كتابته بالكلية دفعا
 لاعظم المنسدين بأخيه ما شيخ الاسلام (قوله ونسوخ الحكم دون التلاوة كثير)
 واعمل فائدة بقاءه مع انتفاء حكمه التنبيه على ان الله خفف علينا والتذكير بنعمته
 (قوله والذين يتوفون الخ) أي وزوجات الذين فهو على حذف مضاف (قوله بأن لم
 يدخل وقته أو دخل ولم يفيض منه ما يسهه) قال الاسنوي وفي معناه أيضا ما اذا لم يكن
 له وقت معين لكن أمر به على الفور ثم نسخ قبل التمكين اهـ (قوله لعدم استقرار
 التكليف) قال العلامة استقراره هو حصول التعلق التخييري وفيه بحث فان
 الاستقرار يتحقق بدخول الوقت وان لم يفيض ما يسهه الفعل فالدليل لا يشمل المدعى بشقيه
 اهـ وجوابه ان دعوى أن الاستقرار هو حصول التعلق التخييري ممنوعة لان حصول
 التعلق التخييري أصل التكليف لا استقراره لما تقدم في المقدمات أن التكليف
 الزام مافيه كلفة او طلبه ولا الزام ولا طلب قبيل الوقت بل لا يتحققان الا بعد دخول
 الوقت كما تقدم أيضا ثم ان الامر يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخول وقته الزام وقيله
 اعلاما ومعلوم ان التعلق الاعلاحي ليس تكليفيا ولهذا مراح الفقهاء بجواز النوم
 قبل الوقت وان علم انه يستغرق الوقت وتفوته الصلاة وعلاوه بأنه غير مكلف حينئذ
 فالصواب تفسير الاستقرار بدخول الوقت ومضى فمن يسع الفعل كما فسر بذلك

قلنا يكفي للتسخير وجود أصل التكليف فيه قطع به وقد وقع التسخير قبل التمكين في قصة الذبيح فان الخليل أمر بذبح ابنه عليهم
 الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك الخ ثم نسخ ذبيحه قبل التمكين منه لقوله تعالى وقد بيناه
 بذبح عظيم واحتمل ان يكون التسخير فيه بعد التمكين خلاف الظاهر من حال الانبياء في امتثال الامر من مبادرتهم الى فعل
 المأمور به وان كان موسعا (و) يجوز على الصحيح (النسخ بقرآن لقرآن وسنة) ٦٩ وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن

لقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل اليهم جعله
 مبينا للقرآن فلا يكون القرآن
 مبينا للسنة قلنا لا مانع من ذلك
 لانهم ما من عند الله تعالى قال الله
 تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل
 على الجواز قوله تعالى ونزلنا
 عليك الكتاب تبيانا لكل
 شيء وان خص من عموم ما نسخ
 بغير القرآن (و) يجوز على
 الصحيح النسخ (بالسنة) متواترة
 أو أحاد (للقرآن) وقيل لا يجوز
 لقوله تعالى قل ما يكون لي أن
 أبدله من تلقاء نفسي والنسخ
 بالسنة تبديل منه قلنا ليس
 تبديلا من تلقاء نفسه وما ينطق
 عن الهوى ويدل على الجواز
 قوله تعالى لتبين للناس ما نزل
 اليهم (وقيل يمنع) نسخ القرآن
 (بالأحاد) لان القرآن مقطوع
 والآحاد مظنون قلنا محل التسخير
 الحكم ودلالة القرآن عليه
 ظنية (والحق لم يقع) نسخ القرآن
 (أدباً متواترة) وقيل وقع بالأحاد
 كحديث الترمذي وغيره لا وصية
 لو ان قاته ناسخ لقوله تعالى كتب
 عليكم اذا حضر أحدكم الموت

الكمال في حاشيته سم (قوله وجود أصل التكليف) أي أوله (قوله بذبح ابنه) هو
 اسمعيل على الأصح لا اسحق صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه ما (قوله لقوله تعالى
 وقد بيناه) في نسخة باللام أي لاجل قوله الخ وصلة نسخ محذوفة أي نسخ بدليل ناسخ وفي
 نسخة بالباء ولعل الباء بمعنى اللام (قوله وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن) سكبت عن
 حكاية قول يمنع نسخ القرآن به اذ لم يقل به أحد ممن جوز نسخ بعضه وحكمه عند من لم
 يجوز علم من قوله قبل ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن الخ شيخ الاسلام (قوله
 لانهم ما من عند الله تعالى) قالوا كرا المتزل أعم من الكتاب والسنة ولو سلم اختصاصه
 بالقرآن فلا ينافي كون السنة أيضا منزلة اذ لا حصر وغاية الامر ان الكتاب منزل لفظا
 ومعنى والسنة منزلة معنى قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى (قوله
 ويدل على الجواز) أي جواز نسخ السنة بالقرآن (قوله تبيانا لكل شيء) أي والسنة
 شيء من جملة الاشياء (قوله ويدل على الجواز) أي جواز نسخ القرآن بالسنة قوله لتبين
 للناس ما نزل اليهم أي لتبين بسننك الكتاب والتسخير تبين (قوله لانهم ما من عند الله تعالى
 أي لان التواتر قد يحصل بقوم دون قوم (قوله لقبرهم) علة لمحذوف مفهوم من
 الكلام تقديره بل هو متواتر عندهم لقبرهم الخ (قوله قال الشافعي وحيث وقع الخ)
 حاصل القول في المقام ان نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب الجهور على جوازه
 ووقوعه وذهب قوم الى امتناعهما ونقل عن الشافعي وقد انكر ذلك عليه جماعة من
 العلماء واستدلوا بوجوه ونص الشافعي في رسالته لا ينسخ كتاب الله الا كتابه ثم قال وهكذا
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنته ولو أحدث الله في أمر غير ما سن فيه
 رسوله لسن رسوله ما أحدث الله حتى يبين للناس أن له سنة فامضه سنته اه وقد فهمه
 المصنف على معنى انه اذا نسخ الكتاب بالسنة فلا بد أن يرد من الكتاب بعد ذلك ما يوافق
 تلك السنة الناسخة في الحكم فيكون عاضدا لها واذا نسخت السنة بالكتاب فلا بد أن
 يسن صلى الله عليه وسلم ما يوافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم فتكون عاضدة له
 (قوله فعها قرآن الخ) ليس المراد بالمعية المقارنة في زمن التسخير بل المصاحبة في الحكم
 الناسخ والموافقة فيه اذ العاضد متأخر عن الناسخ والالكان النسخ منسوب الى العاضد
 لا للعاضد (قوله عاضدا لها الخ) هذا الوصف جرده المصنف من الاول دلالة الثاني عليه

ان ترك خبر الوصية للوالدين والاقرين قلنا لانهم لا ينسخون القرآن (قوله عاضدا لها يبين توافق الكتاب
 صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فعها قرآن) عاضدا لها يبين توافق الكتاب
 والسنة (أو) نسخ السنة (بالقرآن فعها سنة عاضدة) له (يبين توافق الكتاب والسنة) هذا فهمه المصنف من قول
 الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الا كتابه ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنته

ولو أحدث الله في أمر غير ما سن

٧٠

فيه رسول الله صلى الله عليه وآله ما أحدث الله حتى يبين للناس ان السنة ناسخة

لسنه أى موافقة للكتاب
الناسخ إما اذلاشك في موافقته
له كما في نسخ التوجه في الصلاة
الى بيت المقدس الثابت بقوله
صلى الله عليه وسلم بقوله
تعالى قول وجهك شطر المسجد
الحرام وقد فعله صلى الله عليه
وسلم وهذا القسم ظاهر في الفهم
والوجود والاول محمول عليه في
الفهم محتاج الى بيان وجوده
ويكون المراد من صدر كلام
الشافعي أنه لم يقع نسخ الكتاب
الا بالكتاب وان كان ثم سنة
ناسخة له ولا نسخ السنة الا بالسنة
وان كان ثم كتاب ناسخ لها أى لم
يقع النسخ لكل منهما بالآخر
الاومعه مثل المنسوخ عاضده
ولم يبال المصنف في هذا الذي
فهمه وحكاه عنه بكونه خلاف
ما حكاه غيره من اصحاب عنه
من أنه لا تنسخ السنة بالكتاب
في أحد القولين ولا الكتاب
بالسنة قبل جزماً وقيل في أحد
القولين ثم اختلفوا هل ذلك
بالسمع فلم يقع أو بالعقل فلم يجرز
وقال بكل منهما به بعض وبعض
استعظم ذلك منه لوقوع نسخ
كل منهما بالآخر كما تقدم وما
فهمه المصنف عنه دافع لحل
الاستعظام وسكت عن نسخ
السنة بالسنة للعلم به من
نسخ القرآن بالقرآن فيجوز نسخ
المتواترة بمثلها والاحاد بمثلها

(قوله ولو أحدث الله) أى أنزل قرآناً (قوله أى موافقة) تفسير لقوله ناسخة دفع به
نوعهم أن المراد ناسخة حقيقة اذ القرض أن الكتاب هو الناسخ لسبقه على السنة الواردة
على وفقه العاضدة له (قوله اذلاشك) علمه لقوله ليس الخ وقوله في موافقته قال شيخ
الاسلام أى موافقة الرسول لله أو موافقة ما سنه الرسول للكتاب اهـ (قوله
وهذا القسم) أى نسخ السنة بالقرآن ظاهر في الفهم أى فهمه من كلام الشافعي لان
كلامه دال عليه دلالة بينة فيكون فهمه منه بينا وقوله والوجود أى الوقوع أى وقع نسخ
السنة بالقرآن مع العاضد للناسخ من السنة كما في نسخ استقبالات بيت المقدس الذي مثل به
الشارح (قوله والاول) أى نسخ القرآن بالسنة محمول عليه أى مقيد عليه وأراد بحمل
القسم الاول في كلام الامام على القسم الثاني في الفهم أنه ينبغي أن يحتمل كلام الامام
على ما يشمل الاول بأن يفهم منه انه أراد ان القرآن لا ينسخ بالسنة الاومعه عاضد من
القرآن بدليل ان المعنى الذي لاجله قال ما قال في هذا القسم جار في الاول أيضاً فيقال
حينئذ في الاول قياساً على ما قيل في الثاني ولو أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في
أمر غير ما أحدث الله فيه لا أحدث الله فيه ما أحدث رسول الله حتى يبين للناس ان له تروا ما
ناسخ الكتاب قال به فهمه والعلل الامام انما ترك ذكر هذا في القسم الاول لما في ظاهره
من البشاعة وان كان لا بشاعة في نفس الامر لان الكل من الله وهو المحمد حدث حقيقة
والرسول لا ينطق عن الهوى (قوله محتاج الى بيان وجوده) يمكن أن يمثل له بنسخ
لاوصية لو ائث لاية كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية الخ
وعضدت تلك السنة الناسخة وهي قوله لاوصية لو ائث بقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
الاية قاله شيخ الاسلام (قوله من صدر كلام الشافعي) أى وهو قوله لا ينسخ كتاب الله
الا كتابه (قوله أنه لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب) الباء في قوله الا بالكتاب بمعنى مع
وايست صله النسخ وصله النسخ محذوفة أى بالسنة أى لم يقع نسخ الكتاب بالسنة الا مع
الكتاب وكذا القول في قوله لا نسخ السنة الا بالسنة التقدير ولا نسخ السنة بالكتاب
الا مع السنة ودليل ما قلناه قوله بعد أى لم يقع النسخ لكل منهما بالآخر الاومعه مثل
المنسوخ عاضده وقوله وان كان ثم سنة ناسخة له وقوله وان كان ثم كتاب ناسخ لها حيث
جعل الناسخ في الاول السنة وفي الثاني الكتاب فدل ذلك على ان الكتاب في قوله بالكتاب
والسنة في قوله بالسنة معضدان هما احببان للناسخ لا ناسخان (قوله في هذا الذي فهمه)
أى من وقوع نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر بالشرط المذكور وانما لم يبال المصنف
في هذا الذي فهمه بكونه خلاف ما حكاه غيره عن الامام لعدم المناقاة بينهما (قوله هل
ذلك) أى عدم جواز نسخ السنة بالكتاب وعكسه (قوله استعظم ذلك) أى منع نسخ
أحدهما بالآخر (قوله دافع لحل الاستعظام) محل الاستعظام هو الحكم بعدم نسخ
كل منهما بالآخر والاستعظام انكار ذلك الحكم وانما قال دافع لحل الاستعظام ولم

يقول المتواترة بمثلها والاحاد بمثلها

ومن نسخ السنة بالسنة نسخ حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم ٧١ قبل له الرجل يجعل عن امرأته ولم ين ما يجب

عليه فقال انما الما من الماء
بحديث الصحيحين اذا جلس بين
شعبين الاربع ثم جهدها فقد
وجب الغسل فانه مسلم في
رواية وان لم ينزل لنا هذا عن
الاول لما روى ابو داود وغيره
عن أبي بن كعب رضى الله عنه
ان النسيان الذي كانوا يقولون الماء
من الماء رخصة رخصهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم في قول
الاسلام ثم أمر بالغسل بعدها
ومن نسخ القرآن بالقول ما تقدم
من نسخ قوله تعالى متاعا الى
الحول بقوله تعالى أربعة أشهر
وعشرا (و) يجوز على الصحيح
النسخ للنص (بالقياس) لاستناده
الى النص فكانه النسخ رقيب
لا يجوز حذف من تقديم القياس
على النص الذي هو أصله في
الجملة (ونالها) يجوز (ان كان)
القياس (جاليا) بخلاف الخلفي
لضعفه (والرابع) يجوز (ان
كان) القياس (في زمنه عليه)
الصلاة (والسلام) والعلية
منصوصة بخلاف ما علمته
مستغنية لضعفه وما وجد بعد
زمن النبي صلى الله عليه وسلم
لا تنافي النسخ حينئذ قلنا تنبه
ان مخالفه كان منسوخا (و) يجوز
عني الصحيح (نسخ القياس)
الموجود (في زمنه عليه) الصلاة
(والسلام) بنص أو قياس وقيل
لا يجوز نسخه لانه مستند الى

يقول دافع للاستعظام لتلايتهم بقاء الحكم المذكور ودفع استعظامه فقط بطريق
بدفع الاشكال عنه سم (قوله يجعل عن امرأته) بضم الهمزة أى يقوم عنها بجلا أى
يسبق قيامه الانزال (قوله بين شعبين الاربع) قيل هما ساقاها ونفذاها وقيل بداها
ورجلاها وقيل شعب فرجها الاربع أى نواحيه وقوله ثم جهدها بفتح الجيم والهاء أى
جامعها وأصل الجهد المشقة كنى به عن الجماع لما يلزمه عادة من الحركة التي شأنها
المشقة (قوله كانوا يقولون) أى العبادة رضوان الله عليهم في زمنه عليه الصلاة
والسلام وقوله الما من الماء بدل من النسيان وقوله رخصة خبر ان قوله ان النسيان الخ
(قوله وبالقاس) أى مطلقا بدليل ما بعده (قوله أصله في الجملة) انما قال في الجملة
لانه ليس أصلا في مستلنا (قوله ونالها ان كان جاليا الخ) الجلى ما قطع فيه بنى
الفارق والخلفي بخلافه كما تقدم ويأتى في باب ومثال الاول تقريره اما لو فرض ورود نص
بجواز الربا في القول ثم ورد به كذلك نص بحرمه الربا في العدم في قياس على العدم
القول لو جود اتخاذا الناس له طعنا ما وادخاره كالعدم بل أكثر منه في ذلك فيكون
الحكم الثابت له بالقياس على العدم ناسخا لحكمه الاول ومثال الثاني كما لو ورد
النص بحرمه الربا في العدم ثم ورد به كذلك نص بجواز الربا في الجملة مثلا لو قيس
عليه العدم كان القياس خفيا لوجود الفرق بينهما في عموم استعمال العدم دون
الجملة (قوله ان كان في زمنه عليه الصلاة والسلام والعلية منصوصة) مثاله لو ورد
نص مثلا بجواز الربا في القول ثم ورد به كذلك نص بحرمه الربا في المحص لانه يستعمل
مطبوعا في قياس عليه القول لوجود العلة فيه ويكون الحكم الثابت له بالقياس ناسخا
لحكمه الاول (قوله تبين به) أى بالقياس أو مخالفه أى مخالف القياس كان منسوخا
أى في زمنه صلى الله عليه وسلم بالنص الذي استند اليه القياس (قوله بنص أو قياس
الخ) مثال الاول أن يرد نص في زمنه صلى الله عليه وسلم بتحريم الربا في الذرة في قياس عليها
في ذلك الارز ثم يأتى نص بجواز الربا في الارز ومثال الثاني أن يرد نص بتحريم الربا
في الذرة المذكور وقياس الارز عليها في ذلك نص آخر بجواز الربا في البر في قياس عليه
حينئذ الارز فيكون الحكم الثابت للارز بقياسه على البر ناسخا للحكم الثابت له
بقياسه على الذرة (قوله لانه لزوم دوامه) أى دوام القياس بدوام نصه وقوله كما لا يلزم
دوام حكم النص الخ أى واذا كان النص لا يدوم حكمه لانه ينسخ فالقياس أولى به عدم
الدوام (قوله بشرط ناسخه) أى ناسخ القياس الموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم
وقوله أن يكون أجلى منه أى أن يكون القياس الناسخ أجلى من القياس المنسوخ
وفسر الزركشى الاجلى بان تكون الأمانة الدالة على عليه المشترك بين هذا الأصل
والفرع راجحة على الأمانة الدالة على عليه المشترك بين هذا الأصل والفرع اه وهذا كما
تقدم في المثال من قياس الارز على الذرة وعلى البر فان قياسه على البر أجلى من قياسه على

من فيدوم بدوامه قلنا لانه لم يرد دوامه كما لا يلزم دوام حكم النص بان ينسخ (وشرط ناسخه ان كان قياسا أن يكون أجلى) منه

(وقال الامام الرازي) وخلافا
 للامدى في اكتفائه بالمساوى
 فلا يكن الادون جزءا لا تتفاء
 المقسومة ولا المساوى لا تتفاء
 المرجح ويجوز ان يقول الامدى
 تاخر نفعه مرجح اذ لا بد من تاخر
 نص القياس النسخ عن نص
 القياس المنسوخ به وعن النص
 المنسوخ به كما لا يخفى (و) يجوز
 (نسخ الفعوى) أى مفهوم
 الموافقة بقسميه الاولى
 والمساوى (دون اصله) أى
 المنطوق (كمكته) أى نسخ
 أصل الفعوى دون (على
 الصحيح) فيه ما لان الفعوى
 وأصله مدلولان متغايران فيجاز
 نسخ كل منهما وحده كمنسخ
 تحريم ضرب الوالدين دون
 تحريم التأفيف والعكس وقيل
 لافيه ما لان الفعوى لازم لاصله
 فلا ينسخ واحد منهما ما بدون
 الآخر لما فاق ذلك للزوم بينهما
 وقيل واختاره ابن الحاسب
 يتمتع الاول لامتناع بقاء الملزوم
 مع نفي اللازم بخلاف الثاني
 لجواز بقاء اللازم مع نفي الملزوم
 ولقوة جواز الثاني أى به المصنف
 بكاف التشبيه دون واو العطف

الذرة لذلك وقال سم قديس تشكى هذا الشرط بما تقدم من أن القياس ينسخ النص
 الاقوى من القياس كما هو ظاهر ولا يصح تقييد القياس بما يلحق لضعف هذا التفسير
 عند المصنف كما تقدم فكيف يعتبر الجلاء في نسخ الاضعف ولا يعتبر في نسخ الاقوى
 اللهم الا أن يشترط هنا كون العلة مستتبطة وتم كونها منصوبة فتسكون منصوبتها
 ثم مقابلة الجلاء بما يليها من (قوله) وقال الامام وخلافا لالامدى (قال بعضهم الراجح
 ما لا امدى اذ النسخ في الحقيقة هو النص الذى استند اليه القياس والنص ينسخ
 المساوى اذ تاخر عنه وفيه أن يقال ان النص ينسخ الاعلى اذ تاخر عنه أيضا مع عدم
 نسخ القياس الادون جزءا كما قاله الشارح فالترجيح المذكور لا يتم (قوله) فلا يكن
 الادون جزءا (قال سم أقول عدم كفاية الادون سواء كان مجزوما به أم لا لمشكل لان
 القياس بمنزلة النص واذا صح نسخه به والنص يجوز أن ينسخ ما آخر وان كان النص
 النسخ دون النص المنسوخ منها ودلالة كأن يكون المنسوخ قطعي المتن واضح الدلالة
 والنسخ قطعي المتن خفي الدلالة فكذا ما هو بمنزلة ويجاب بأنه ليس بمنزلة من كل وجه
 لان النص مطلقا دال على الحكم بخلاف القياس لادلاله على الحكم الابوابطة العلة
 وهى فتمثل الخطأ بقوات شئ من معتبراتهم احتمالا قريبا وهذا الاحتمال قوى جدا في
 الادون فلا يعزى على نسخ الاعلى ومن هنا يظهر وجه النسخ في المساوى أيضا فانه لا مرجح
 حينئذ لاحد القياسين على الآخر مع احتمال الخطا فيه احتمالا قريبا بخلاف الاجلى
 لوجود المنزلة مع ضعف احتمال الخطا فيه اه (قوله) عن نص القياس المنسوخ به
 قوله المنسوخ به نعت للقياس وقوله الا فى المنسوخ به نعت للقياس وضمر به للقياس
 وهو اشارة للمسئلة الاولى وهى نسخ النص بالقياس المتقدمة في قوله وبالقياس كما ان
 قوله عن نص القياس المنسوخ به اشارة لهذه المسئلة وهى نسخ القياس بالقياس (قوله)
 الاولى والمساوى عطف بيان على قسميه أو بدل منه (قوله) دون اصله حال من الفعوى
 أى حال كون الفعوى مجاوزا أصله والمعنى انه يجوز نسخ الفعوى وحده أى حال عدم
 نسخ الاصل أى ولا مانع من ذلك كأن يقال لا تشبهتم زيدا ولا يمكن اضربه قال
 الشارح في عامر لا مانع أن يقول ذلك ذو الغرض الصحيح (قوله) لما فاق ذلك للزوم بينهما
 فيه أن يقال لا نسلم ان بينهما ما الزوما حقيقة فلا ارتباط بينهما علة لا حتى يتمتع ورفع
 أحدهما دون الآخر ولو سلم فالمنساق للزوم انما هو نسخ اللازم دون الملزوم لتضمنه
 وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال بخلاف العكس اذ لا يتمتع بوجود اللازم بدون
 الملزوم حيث لم يكن اللازم مساويا للزوم كما هنا بخلاف اللازم المساوى وهو المتضمن
 ملزومه ما صدقا فانه يلزم من نفي الملزوم نفيه كقبول العلم والكفاية بالنسبة للانسان
 (قوله) يتمتع الاول أى نسخ الفعوى دون أصله أى المنطوق وقوله بخلاف الثاني أى
 نسخ الاصل دون المفهوم (قوله) بكاف التشبيه أى المقيدة أن مدخولها أصل للمشبه

لذكر يؤخذ مما ساقى حكاية قول بعكس الثالث أما نسخ الفعوى مع أصله فيجوز اتفاقا (و) يجوز (النسخ به) أى بالفعوى قال الامام الرانى والامدى اتفاقا وحكى الشيخ أبو اسحق الشيرازى كما قال ٧٣ المصنف المنع بناء على أنه قياس وان القياس لا يكون تاما (والاكثر

(قوله) لكن يؤخذ مما ساقى الخ) استدرج على قوله ولقوة جواز الثاني والذي ساقى هو قوله وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم الخ أى ان نسخ الفعوى لا يستلزم نسخ الاصل بخلاف نسخ الاصل فانه يستلزم نسخ الفعوى فيمتنع حينئذ نسخ الاصل مع بقاء الفعوى وهذا القول عكس الثالث المختار لابن الحاجب وعليه فالاولى الواو بدل الكاف في قول المصنف كعكسه (قوله) أما نسخ الفعوى مع أصله هذا محترزة وله دون أصله (قوله) ويجوز النسخ به أى بالفعوى كأن يقال اضربوا آباءكم ثم يقال لا تقولوا لهم أف (قوله) بناء على أنه قياس أى لحل الفعوى على محل المنطوق وتقدم ذلك في بحث المفهوم فانه سم (قوله) لان الفعوى لازم لأصله وتابع له أى جامع الوصفين فينظر في استلزام نفي الفعوى للأصل لكونه تابعا وفي عكسه لكونه لازما وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله ورفع اللازم الخ (قوله) وقيل لا يستلزم واحد منهما الاخر) هذا على ما صححه المصنف وقوله وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم الخ هذا على القول الرابع الذى أشار له الشارح بقوله فيما تقدم لكن يؤخذ مما ساقى الخ وقوله وقيل نسخ الفعوى الخ هذا على ما اختاره ابن الحاجب (قوله) فان الامتناع مبنى على الاستلزام أى امتناع بقاء أحدهما مع نفي الآخر مبنى على استلزام نسخ كل منهما الآخر (قوله) وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله أى مقابل الجواز وهو الامتناع أى اقتصر على الجواز ومقابله دون ذكر الاستلزام وان كان الجواز الذى اختاره هو جواز نسخ الاصل دون الفعوى كما نقله الشارح عنه قبل طالع شيخ الاسلام (قوله) وجمع المصنف بينهما أى بين الجواز والاستلزام (قوله) يتبدل نسخ الفعوى أى يستلزم نسخ الفعوى وقوله الخ أى ونسخ الفعوى يستلزم نسخ الاصل وقوله المشتمل تحت القول الامدى (قوله) ان الخلاف الثانى أى وهو الخلاف فى الاستلزام المشار اليه بقول الامدى غير ان الأكثر الخ وقوله من الاول حال من الجواز أى حال كون الجواز من جملة الأولى أى بعض الخلاف الاول وقوله بل هو أى الخلاف الثانى بيان لما أخذ الاول أى ما أخذ الخلاف الاول والخلاف الاول هو هل يجوز نسخ الفعوى دون أصله كعكسه أو يمتنع وحاصل ما أشار اليه الشارح ان فى نسخ الفعوى دون أصله كعكسه خلافا للجواز والمنع والجواز مبنى على عدم الملازمة بينهما والمنع مبنى على الملازمة فيلزم الاختلاف أيضا فى الملازمة والمصنف جمع بين الجواز المبني على عدم الاستلزام والاستلزام المبني عليه عدم الجواز فكلامه متناف وقد ذكر الامدى الخلافين الاول وهو الخلاف فى جواز نسخ الفعوى بدون أصله والعكس وعدم الجواز بقوله اختلفوا فى جواز نسخ الاصل دون الفعوى والفعوى دون الاصل والثاني وهو الخلاف فى استلزام نسخ كل منهما الآخر وعدم الاستلزام بقوله غير ان الأكثر على أن نسخ الاصل يقتضي نسخ الفعوى ونسخ الفعوى

ان نسخ أحدهما أى الفعوى وأصله آیا كان (يستلزم الآخر) أى نسخه لان الفعوى لازم لأصله وتابع له ورفع اللازم يستلزم رفع المزموم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل لا يستلزم واحد منهما الاخر لان رفع التابع لا يلزم رفع المتبوع ورفع المزموم لا يستلزم رفع اللازم وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم نظرا الى أنه تابع بخلاف نسخ الاصل وقيل نسخ الاصل لا يستلزم نظرا الى أنه لازم بخلاف نسخ الفعوى واصل ان استلزام نسخ كل منهما للاخر ينافى ما صححه من جواز نسخ كل منهما دون الآخر فان الامتناع مبنى على الاستلزام والجواز مبنى على عدمه وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله والبيضاوى على الاستلزام وجمع المصنف بينهما كانه مأخوذ من قول الامدى اختلفوا فى جواز نسخ الاصل دون الفعوى والفعوى دون الاصل غير ان الأكثر على أن نسخ الاصل يقتضي نسخ الفعوى الخ المشتمل على العكس أيضا فكأنه يرمى الى ذهن المصنف من غير تأمل أن الخلاف الثانى مفرع

يفيد نسخ الاصل فقوله غير أن الاكثر الخ يفيد أن الاكثر على المنع اقوالهم بالاستلزام
وان الأقل على الجواز اقوالهم بعدم الاستلزام فالخلاف الثاني بيان ما أخذ الخلاف
الاول كما ترى والمصنف حيث جمع بين الجواز والاستلزام توهم أن الخلاف الثاني في كلام
الامدنى مفرع على القول بالجواز من الخلاف الاول هذا حاصل ما أشار اليه الشارح
واعترضه على المصنف المبني عليه هذا التوهم الذي نسبته اليه الذي هو بعيد أشد البعد
عن فهم المصنف مبني على أن المصنف ذكر قول الاكثر مختاراً له في ذات اختياره
الجواز وليس كذلك بل الذي اختاره هو ما ذكره أولاً من الجواز المبني على عدم الاستلزام
وذكر قول الاكثر على وجه الحكاية لا على أنه مختاره ولا يلزم من نسبته لادكثر أنه مختار
له (قوله لانها تابعة له فترفع بارتفاعه الخ) فيه نظر اما أولاً فانما منع كونها تابعة للاصل في
الثبوت بل في الدلالة فقط والدلالة باقية قط ما فان دلالة اللفظ لا تزول بنسخ حكمه ولو سلم
زوال الدلالة فلا يلزم من زوالها زوال المدلول سيما بعد فهمه من الدال وثبوته وأما ثانياً
فالفحوى أيضاً تابعة لاصالتها في الثبوت بمثل الطريق الذي بينه تبعية المخالفة لاصالتها
قوله سم (قوله وتبعيتهما من حيث دلالة اللفظ عليهما) أي ودلالة اللفظ على حكم
المنطوق لم ترتفع وان ارتفع الحكم بدليل منفصل وأجيب عن ذلك بأنه اذا ارتفع تعاق
حكم المنطوق سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه فسقط ما يترتب على اعتبارها من فهم الحكم
فالهالك وفيه ان يقال لانسلم سقوط اعتبار الدلالة بل يجوز أن تكون معتبرة وفائدة
اعتبارها افادة حكم المفهوم سلقا سقوط اعتبارها لكن ذلك لا يضرننا لان الذي قلناه
هو التبعية في الدلالة لا في اعتبارها ولا يلزم من سقوط اعتبار الدلالة سقوط نفهم او فهم
الحكم مقرب على نفسه الا على اعتبارها فليتنامل وغاية ما يتحمل به في دفع الاشكال
الفرق بان الفحوى أقوى لانا ان قلنا انها منطوق كما هو أحد القولين فظاهر لانها حينئذ
مدلول مطابق ولا تبعية لها الشيء وان قلنا انها قياسية وهو القول الآخر فيكون في الدلالة
على انها أقوى انه قيل بانها منطوق دون المخالفة ولانها مفهومة من العلة لامن مجرد
الاصل فلها من الاستدلال ما ليس للمخالفة فجاز نسخ الاصل دونها وان لم يجز نسخ اصل
المخالفة دونها ومع ذلك فالوجه التسوية بين الفحوى والمخالفة كما أن الاوجه جواز
النسخ بالمخالفة وفاقا لما صححه الشيخ أبو اسحق فليتنامل قوله سم (قوله نسخ حديث انما
الماء من الماء) أي بحديث اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل
(قوله أن ينسخ وجوب الزكاة في الساعة) أي على سبيل القرض والتقدير فان القليل
يكفي فيه بمثل ذلك كما هو مقرر (قوله الدال عليه ما الحديث السابق الخ) قوله الدال
نعت للوجوب والنفي سمي ضمير عليه ما للوجوب والنفي وقوله الحديث السابق فاعل
بالدال (قوله ويرجع الامر) أي بعد نسخ الدليل الخاص سم (قوله الى ما كان قبل)
أي قبل ورود الدليل الخاص وقوله بمادل الخ بيان لما (قوله من تحريم للفعل) الفعل

(و) يجوز (نسخ المخالفة وان
يجردت عن أصلها) أي يجوز
نسخها مع أصلها وبذونه (لا) نسخ
(الاصل دونها) أي فلا يجوز
(في الاظهر) كما قاله الصنف
الهندى من احتمال زوالها
تأبعية له فترفع بارتفاعه ولا
يرتفع هو بارتفاعه او قيل يجوز
وتبعيته له من حيث دلالة اللفظ
عليهما لامن حيث ذاته مثال
نسخها بذونه ما تقدم من نسخ
حديث انما الماء من الماء
فان المنسوخ مفهومة وهو أن
لا غسل عند عدم الانزال ومثال
نسخها ما أن ينسخ وجوب
الزكاة في الساعة وفيه في
المه لوقفة الدال عليه ما الحديث
السابق في المفهوم ويرجع الامر
في المه لوقفة الى ما كان قبل عما
دل عليه الدليل العام بعد
الشرع من تحريم للفعل ان كان
مضرة أو باحثة ان كان منفعة
كما يرجع في الساعة الى ما تقدم

في مسئلة اذا نسخ الوجوب بنى الجواز الخ (ولا يجوز) (النسخ بها) أي بالخالفه كما قاله ابن السمعاني لضعفها عن مقاومة النص وقال الشيخ أبو الوفاء صق الشيرازي الصحيح الجواز لانها في معنى النطق ٧٥ (و) يجوز (نسخ الانشاء ولو) كان

(بلفظ القضاء) وخالف بعضهم فيه لقوله ان القضاء انما يستعمل فيما لا يتغير نحو وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه أي أمر (أو) بلفظ (الخبر) نحو والمطالقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء أي ان يتربصن بأنفسهن وخالف الدقاق في ذلك نظرا الى اللفظ (أو قيد بالتأنيد وغيره) مثل صوموا أبدا صوموا حتما وقيل للمنافاة النسخ للتأنيد والتحسين قلنا لان لم ذلك ويتبين بورد النسخ أن المراد افعلوا الى وجود كما يقال لازم غريك أبدا أي الى أن يعطى الحق وأشار المصنف بلواي الخلاف الذي ذكرناه (وكذا الصوم واجب مستمرا أبدا اذا قاله انشاء) فانه يجوز نسخه (خلاف لابن الحماجب) في منعه نسخه دون ما قبله من صوموا أبدا والفرق بأن التأنيد فيه ما قبله قبل الفعل وفيه قبله للوجوب والاستمرار لا أثر له ولم يصرح غيره بما قاله وكانه فهم من كلامهم أنه ليس من محل الخلاف وتقييد المصنف له بالانشاء هو مراده وان لم يصرح به لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك (و) يجوز (نسخ) إيجاب (الاخبار) بشئ (بإيجاب الاخبار) بشئ (بإيجاب الاخبار بيقضه) كأن يوجب الاخبار بقيام زيد ثم بعدم قيامه قبل الاخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام الى عدمه فان كان الخبر به مما لا يتغير كحدث العالم فثبت المعزلة ما ذكر فيه لانه تكليف بالكذب فينزه الباري عنه

هنا هو اخراج الزكاة (قوله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الخ) اضافة مسئلة ما بعده بيانية أي مسئلة هي اذا نسخ الخ لانه لم يقد ذلك بابا (قوله ولو بلفظ القضاء) أي ولو كان مقترنا بلفظ القضاء اذا الانشاء هنا أن لا تعبدوا وأما قضى فاخبار تأمل وقوله ويجوز نسخ الانشاء قال شيخ الاسلام ذكره توطئة ما بعده والافسكلامه السابق فيه اه (قوله لقوله ان القضاء الخ) جعل العلة قوله ذلك ولم يقل لان القضاء الخ اشارة الى أن العلة المذكورة ليست مرضية عنده (قوله نظرا الى اللفظ) أي لكون لفظه لفظ الخبر والخبر لا يدل ولا يخفى ضعف هذا التمسك لان ذلك في الخبر حقيقة لا في صورته صورة الخبر والمراد منه الانشاء (قوله وغيره) الوار يعني أو كما يدل عليه التمثيل (قوله ويتبين بورد النسخ ان المراد افعلوا الى وجوده) ان قلت يرد عليه ان حمل صوموا أبدا مثلا على أن معناه صوموا الى ورود النسخ خلاف الظاهر فلا بد له من قرينة فلا يفيد ذلك شيئا في دفع المناقاة قلنا بل يفيد اذا حمله هذا المعنى يمنع المناقاة والقرينة ظاهرة أن التكليف الى مشيئة الشارع وان له رفعه متى أراد حيث ثبت امكان رفعه على أنه لا حاجة هنا الى قرينة لان المكلف مطالب بالمكلف به مطلقا الآن يعلم سقوطه عنه قاله سم (قلت) لا يخفى ضعف هذا الجواب (قوله واجب مستمر) قال الشهاب قضية التعليل الآتي عدم اشتراط الجمع بينهما اه أي فتأتي مخالفة ابن الحماجب مع أحدهما فقط سم (قوله اذا قاله انشاء) أي وأما اذا قاله خبرا فان كان عن ماض فلا يتأتى نسخه وان كان عن مستقبل ففيه الخلاف الآتي (قوله والفرق) أي من طرف ابن الحماجب وهو مبتدأ خبره قوله لا أثر له (قوله قيد للفعل) أي الفعل الواجب بخازن نسخ حكمه وقوله قيد للوجوب والاستمرار أي للحكم فلا يجوز نسخه عند هذا الفارق وقوله لا أثر له أي لانه اذا كان المراد بقوله الصوم واجب مستمرا بـ الانشاء يعني صوموا صوما مستمرا أبدا لافرق لان التقييد حقيقة في الثاني انما هو في الفعل كالاول لافي الوجوب (قوله وكأنه) أي ابن الحماجب وضعه يرأه لانه لا مثال المذكور وكذا ضميره في قوله وتقييد المصنف له بـ هو مراده أي مراد ابن الحماجب وقوله وان لم يصرح به أي بالتقييد وقوله لذكره أي ابن الحماجب تعليل لقوله هو مراده (قوله كأن يوجب) أي الشارع الاخبار بقيام زيد بأن يقول اخبروا بقيام زيد وقوله ثم بعدم قيامه أي بأن يقول اخبروا بعدم قيامه (قوله قبل الاخبار بقيامه) أي وأما بعده فلا يتأتى النسخ (قوله لجواز الخ) علة لقوله ويجوز نسخ إيجاب الاخبار الخ (قوله فان كان الخبر به الخ) بيان لمحل النزاع بين المتزلة فكأنه يقول هذا الذي تقدم محل وفاق فان كان الخ (قوله ما ذكر) أي جواز النسخ وقوله فيه أي فيما لا يتغير (قوله لانه) أي جواز النسخ المتضمن للاخبار باليقض (قوله فينزه الباري عنه) أي لان التكليف بالكذب قبيح

عقلا وهو مبني على قاعدتهم من التبيين والتفصيل العقليين وقد مر بطلانهم ما فان قالوا
 الكذب نقص وقبحه بالعقل متفق عليه فكيف جاز التكاليف به قلنا لان لم اطلاق
 ذلك الامر عنهم من حسن نفعه ولو لم نفعه باعتبار فاعله لا باعتبار التكليف به ولا
 مانع عقلا من أن يبيحه الشرع اغرض المكلف من جانب مصلحة أو دبر مفيدة كما أشار
 الى ذلك الشارح قاله شيخ الاسلام (قوله قلنا قد يدعى الى الكذب الخ) هذا جواب على
 سبيل التنزيل والافلتان أن يمنع كون التكليف تأييدا للمصلحة كلف والله لا يستل عما
 يفعل لكن على تسليم ذلك فنقول ليس التكليف بالكذب فيصاح في جميع المواضع بل في
 غير ما يكون فيه نفع راجع الى المكلف أما ما كان فيه ذلك فلا يكون التكليف بالكذب
 فيه فيصحح ولا نقصا لا ترى أن الله تعالى أباح لمن أكرهه على الكفر وهو مؤمن أن يتلفظ
 بكلمة الكفر لقوله الامن أكرهه وقلبه مطمئن بالايمان ومع لموم أن التلفظ بذلك كذب
 لانه اخبار بيقض الايمان المتصف به (قوله غرض صحيح) أي للمكلف (قولا) وقد ذكر
 الفقهاء (أما كن) أراد بالاما كن ما يشمل الاوقات لقوله منها اذا طالبه الخ (قوله خباء)
 هو من باب قطع أي نكره (قوله أي مدلوله) أي وأما لفظه فيجوز نسخه وقد تقدم في
 قوله ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن فلاوة وحكما وأحدهما واحترا أيضا بقوله
 أي مدلوله عن الخبر بمعنى الاخبار لانه تقدم جواز نسخه في قوله ويجوز نسخ ايجاب
 الاخبار الخ (قوله لانه يوهم الكذب) اعترض بأن نسخ الامر أيضا يوهم البداء أي
 الظهور بربعد الخفاء وهو محال على الله تعالى أيضا لو كان مجرد الايهام مانعا لامتنع
 النسخ هنا أيضا فان قالوا اللهم الذي ينسخ الامر دال على أن الامر لم يتناول ذلك الوقت
 قلنا النسخ للخبر أيضا دال على أن الخبر المتسوخ لم يتناول تلك الصورة واعترض أيضا
 التعبير بابهم الكذب بأن الواقع تحقق الكذب لا إيهامه والجواب أن ايس المراد
 بالايهام مقابل التحقيق بل الايقاع في الوهم أي الذين فيصدق بالتحقق المراد هنا كما أشار
 الى ذلك الشارح ومن هذا الجواب يخرج الجواب عن الاعتراض الاول لحصول
 الفرق بين نسخ الامر ونسخ الخبر اذ الذي في الاول هو الايهام المقابل للتحقيق والذي في
 الثاني هو الايهام الجامع للتحقق قاله سم (قوله وذلك محال على الله تعالى) ان قبل لم
 كان محالا عليه تعالى هنا ولم يكن محالا فيما قبله قلت لانه هنا راجع الى خبره تعالى وفيما
 قبله الى خبر الخلق شيخ الاسلام (قوله ويجوز ان كان عن مستقبل) أي يجوز نسخ
 مدلول الخبر ان كان خبرا عن مستقبل بشرط قبوله التغير كما قدره الشارح (قوله)
 لجواز المحو فمما يقدره أي من الامور المتعلقة المكتوبة في اللوح المشار اليه بقوله
 يعواقه ما يشاء ويثبت بأن يكتب فيه مثلا فلان يموت وقت كذا لكونه لم يصل رحمه
 ثم يكتب فلان يموت وقت كذا أي وقتنا به بذلك الوقت لكونه وصل رحمه (قوله)
 والاخبار يتبعه أي المحو (قوله لجواز ان يقول الله لبث نوح في قومه الخ) فيه أن
 يقال ان أراد ان الاخبار بألف سنة الاخسين عاما لا ينافي أنه لبث ألف سنة لان

قلنا قد يدعى الى الكذب
 غرض صحيح فلا يكون التكليف
 فيه نقصا وقد ذكر الفقهاء
 أما كن يجب فيها الكذب منها
 اذا طالبه ظالم بالوديعة أو
 بمظالم خباء وجب عليه انكاره
 ذلك وجاز له الحلف عليه وادا
 أكرهه على الكذب وجب
 (لا) نسخ (الخبر) أي مدلوله فلا
 يجوز وان كان مما يتغير لانه
 يوهم الكذب أي يوقعه في الوهم
 أي الذهن حيث يخبر بالشيء ثم
 يتغيره وذلك محال على الله
 تعالى (وقيل) في المتغير (يجوز
 ان كان عن مستقبل) لجواز
 المحو فمما يقدره قال تعالى
 يعواقه ما يشاء ويثبت والاخبار
 يتبعه بخلاف الخبر عن ماض
 وعلى هذا القول البيضاوي
 وقيل يجوز عن الماضي أيضا
 لجواز ان يقول الله لبث نوح
 في قومه ألف سنة ثم يقول لبث
 ألف سنة الاخسين عاما
 وعلى هذا القول الامام الرازي
 والامدي

الاخبار بالاقل لا ينفى الاكثره - لم ولكن في جملة - له - هذا نظروا ان اراد انه لم يثبت الا
 الاقل بعد الاخبار بانه ثبت انفسه ففهمه اشكال لا يخفى انتزعه الحق عن ذلك وهذا وجه
 الضعف في هذا القول والحق ان مثل هذا تخصيص لا نسخ فليست اصل (قوله مبينه) هو
 اسم مفعول من ايض فهو مبين بوزن مسود (قوله المفيد) نعت سببي لقوله لفظة
 أو اقوله وقيل فهو مرفوع نعت للمضاف أو مجرور نعت للمضاف اليه وقوله ما قبلها
 فاعل بالمفيد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز وصورة العبارة حيث مذوقه - ليجوز وقيل
 ان كان عن مستقبل والمعنى وقيل يجوز مطلقا أي سواء كان من ماض أو مستقبلي
 وقيل يجوز ان كان عن مستقبلي فيستفاد من اطلاقه الجواز في الاول وتقييده
 بالمستقبل في الثاني هذا القول المزيد في الشارح المشار اليه بقوله وقيل يجوز عن الماضي
 أيضا (قوله حيث مذوقه) أي حين ثبوت لفظة وقيل - ليجوز (قوله ويجوز النسخ بدل)
 الباء بمعنى الى أو الملابسة وقوله بدل أثقل أي كما يجوز بالمساوي والاختلاف المتفق عليها
 وسكت عنهم الوضوحهما مثال المساوي نسخ الترجمة لبيت المقدس بالتوجه للكعبة
 ومثال الاختف نسخ العدة بالحوال في الوفاة بالعدة بأربعة أشهر وعشر كما امر شيخ
 الاسلام (قوله بعد تسليم رعاية المصلحة) أي لانسلم أو لأرعاية المصلحة اذ الحق سبحانه
 وتعالى لا يستل عناية بل والى المنار رعاية المصلحة فلانسلم اتفقا معاني النسخ الى بدل أثقل
 اذ من فوائد ذلك كثرة الثواب (قوله قال الله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية الخ) أي
 هذه الآية لكونها دالة على التخفيف بين صوم رمضان والقديمة منسوخة بتعيين الصوم
 بقوله من شهر منكم الشهر فليصمه قال ابن عباس الاحامل والمرضع اذا أفطرنا خوفا
 على الولد فانما باقية بالنسخ في حقهما كما في حق الشيخ والمرأة الكبيرين عنده على قراءة
 بطوقونه أي يكفونه فلا يطبقونه شيخ الاسلام والحاصل أن القبول بالآية الثمينة
 انما هو على قراءة الجهور بطبقونه من الطاقة لا على قراءة يطوقونه ولا على القول بان
 الاصل لا يطبقونه فذلت لا ويدل لما للجمه ورخص المحققين عن سائر الكوع لما
 نزات هذه الآية وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مساكين كان من اراد أن يفطر بفطر
 ويغدي حتى نزات هذه الآية التي بعدها فنسختها وفي رواية حتى نزات هذه الآية فن
 ثم دمنكم الشهر فليصمه (قلت) وهذه الرواية الثانية أظهر وهي التي اقتصر عليها
 شيخ الاسلام كما تقدم (قوله قلنا لانسلم ذلك) أي اتفقا المصلحة بعد تسليم رعاية اذ في
 الراحة من التكليف بذلك المصلحة وهي السلامة من عدم الاخلال به والتماون
 في ترتب عليه الدم عاجلا والعقاب آجلا (قوله وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة
 الخ) قال سم هذا ظاهرا أو صريح في أن البذل الذي لم يقع النسخ الابيه وفاقا للشافعي
 لا يكتفي فيه بمقتضى الدليل العام ألا ترى الى قوله في تمة هذا القيل فيرجع الامر الخ ثم
 قوله قلنا الخ فانه صريح في اعتراف هذا القائل مع قوله بوقوعه بلا بدل بأن الامر يرجع

وكانه سقط من مبينه المصنف
 اعطه وقيل بعد يجوز المفيد
 ما قبلها حيث ذكر الحكاية (ويجوز
 النسخ بدل أثقل) وقال بعض
 المعتزلة لا اذ لا مصلحة في
 الاتقال من سلم الى عسقلانا
 لانسلم ذلك بعد تسليم رعاية
 المصلحة وقد وقع كنسخ التخفيف
 بين صوم رمضان والقديمة
 بتعين الصوم كما قال الله تعالى
 وعلى الذين يطبقونه فدية الخ
 (و) يجوز النسخ (بلا بدل)
 وقال بعض المعتزلة لا اذ لا مصلحة
 في ذلك قلنا لانسلم ذلك (لكن
 لم يقع وفاقا للشافعي) رضى الله
 عنه وقيل وقع كنسخ وجوب
 تقديم الصدقة على مناجاة النبي
 صلى الله عليه وسلم

الى مقتضى الدليل العام وان ذلك المقتضى ليس من البديل المراد هنا والا كان مناقضا
 لقوله بالوقوع وفي اعتراف القول الاول بأن هذا ليس من البديل ولهذا لم يجب الشارح
 عن احتجاج ذلك القيسل بالآية المذكورة بأن مقتضى الدليل العام بديل بل عدل الى
 الجواب بمنع أنه لا بديل للوجوب بل بده الجواز الصادق بما ذكره وحاصله أنه لا بديل في البديل
 الذي قلنا لا يقع النسخ بدونه من كونه مستقادا من النسخ نصا واقتضاء والآية من
 القيسل الثاني فان قضية رفع الوجوب بقاء الجواز كما تقدم بيانه أو اقل الكتاب في مسألة
 اذا نسخ الوجوب بقى الجواز الخ بخلاف ما دل عليه الدليل العام اذا ليس مقتادا من النسخ
 لانصا ولا اقتضاء بل هو أمر منفصل عنه رأسا ووجهه تقييد البديل بما ذكرناه فانه
 لا يفهم من عدم وقوع النسخ الا بديل الآفة لا يقع الا ومعه اثبات بديل ولو اقتضاء
 بخلاف ما اذا خلا عن ذلك رأسا فانه لا يقال ان النسخ يبدل وان ثبت **كم يقتضى**
 الدليل العام فتأمل ذلك فانه قد يلبس مراد الشارح لعدم احسان التأمل اه (قوله)
 اذا ناجيتم الرسول الخ واقع موقع البديل من قوله وجوب الخ اى نسخ اذا ناجيتم
 الرسول الخ **كذا قال بعضهم** يعنى أنه بديل منه باعتباره ما تضمنه من الامر الدال على
 الوجوب ولذا قال واقع موقع البديل ولم يقل بديل ويمكن أن يكون على حذف في الكلام
 دل عليه المعنى أى الثابت بقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول الخ (قوله الصادق هنا بالاباحة
 والاستحباب) أى دون الوجوب اذا لموضوع أن المنسوخ هو الوجوب ولذا قيد
 بقوله هنا الإشارة الى أن الجواز في غير هذا الموضع تصدى بالوجوب أيضا (قوله النسخ
 واقع عند كل المسلمين) انما ذكر قوله واقع توطئة لقوله عند كل المسلمين والافقوعه قد
 علم مما مر (قوله وخالف اليهود الخ) اعلم أن النسخ غير البداء لان النسخ كما تقدم هو
 رفع الحكم على وجه مخصوص والبداء هو الظهور بعد انقضاء ومنه بد الناسور بالبداء
 أى ظهرا لنا بعد خفائه وغير مستلزم له لانه يجوز أن يكون فعل المأمور به مصلحة في
 وقت ومفسدة في وقت آخر فيحسن الامر به في وقت والنهي عنه في وقت آخر ولا
 يستلزم ذلك فان أكثر الافعال العادية **كذلك** ألازى أن الاكل والشرب حالة
 الجوع والعطش مصلحة وحالة عدمهما مفسدة فلا يلزم من نسخ ما كان مطلوبا فانه ان
 يكون ذلك لظهور مفسدة فيه كانت خفية بل قد يحسن الامر بالشئ ثم يحسن النهي
 عنه قبل أن يتمكن من فعله لان المصلحة هو الامر به أولا ثم النهي عنه ثانيا ولما توهمت
 اليهود والروافض استلزام النسخ للبداء منعت اليهود النسخ لاستلزامه البداء المحال
 على الله لاستلزامه الجهل المحال عليه تعالى وجوز الروافض لتجويرهم البداء على
 الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال الهندى وكل من المذهبين وان كان كثيرا
 اذا الاول يقتضى انكار نبوة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام والثاني يقتضى جواز
 الجهل على الله تعالى وكونه محلا للعوادى لكن الثاني كفر صريح لا يمكن أن يحمل على

اذا ناجيتم الرسول الخ اذا لا بديل
 لوجوبه فارجع الامر الى ما كان
 قبله مما دل عليه الدليل العام
 من تحريم الفعل ان كان مضرة
 أو اباحه ان كان منفعة قلنا
 لان لم أنه لا بديل للوجوب بل
 بده الجواز الصادق هنا بالاباحة
 والاستحباب (مسألة النسخ
 واقع عند كل المسلمين) وخالف
 اليهود وغير العيسوية بعضهم
 في الجواز وبعضهم في الوقوع
 واعترف بهما العيسوية وهم
 أصحاب أبي عيسى الاصفهاني
 المعتزلة يثبتون نبينا عليه
 أفضل الصلاة والسلام لكن
 الى بنى اسرائيل خاصة وهم العرب
 (وسماه أبو مسلم) الاصفهاني
 من المعتزلة (تخصيصا) لانه قصر
 لكم على بعض الازمان
 فهو تخصيص في الازمان
 كالتخصيص في الانجصاص

(فقبل خالف) في وجوده حيث لم يذكره باسمه المشهور (فان خالف) الذي ٧٩ حكام الآمري وغيره عنه من نفيه وقوعه

(لفظي) لما تقدم من تسميته
تخصيصا الذي فهمه المصنف
عنه المتضمن لاعتراضه به اذ
لا يليق به انكاره كيف وشريعة
نينا صلى الله عليه وسلم مخالفة
في كثير من شريعة من قبله فهي
عنده مغاية الى محي شريعتهم
صلى الله عليه وسلم وكذا
كل منسوخ فيها مغيا عنده
في علم الله تعالى الحارودنا منه
كالغيا في اللفظ ففشا من هنا
تسمية النسخ بتخصيصا وضح أنه
لم يخالف في وجوده أحد من
المسلمين (والختم ان نسخ حكم

الاصل لا يبق معه حكم الفرع)
لانتفاء العلة التي ثبت بها انتفاء
حكم الاصل وقالت الحنفية يبق
لان القياس مظهر له لا مثبت
وسلم في قوله لا يبق من التسميح
في قول بعضهم نسخ الحكم

الفرع (و) المختار (ان كل حكم
يرعى بقبل النسخ) فيجوز نسخ كل
الاحكام وبعضها أي بعض كان
(ومنع الغزالي) كالمعتزلة (نسخ
جميع التكاليف) لتوقف العلم
بذلك المقصود منه بتقدير وقوعه
على معرفة النسخ والناسخ وهي
من التكاليف ولا يتأتى نسخها
فلما سلم ذلك لكن بحصولها
ينتهي التكليف بها فيصدق
أنه لم يبق تكليف وهو

وجه لا يلزم منه الكفر بخلاف الاول وذلك بأن يقال ليس من ضرورة القول بغيره
عليه أفضل الصلاة والسلام صحة النسخ لجواز أن يقال ان شرع من قبله كان مغيا
الى ظهوره عليه الصلاة والسلام (قوله فقبل خالف) الفاء للعطف بنزلة الواو
ولو أتى بأو وكان أولى وأما التفريع فغير ظاهر فان المخالفة في الوجود لا يدل عليها
تسميته بتخصيصا بل التسمية المذكورة تفيد الاعتراف بوجوده (قوله فان خالف لفظي)
مرتب على قوله وسماه بتخصيصا لا على قوله فقبل خالف (قوله الذي فهمه الخ) صفة لما
تقدم وكذا قوله المتضمن الخ (قوله كيف الخ) أي كيف يليق به الانكار وشريعته الخ
وهو استفهام انكارى للتعجب (قوله كالمغيا في اللفظ) هذا هو محل النزاع بيننا وبينه
وحاصله ان بأمره جعل المغيا في علم الله كالمغيا في اللفظ وسمى الكل بتخصيصا فسوى
بين قوله تعالى وأتموا الصيام الى الليل وبين صوموا ما طلقا مع علمه تعالى بأنه سبب منزل
لا تصوموا الليلا والجمه ورسمون الاول بتخصيصا والثاني نسخا فان خالف لفظي شيخ
الاسلام لا يقال الخلف الذي هو نفي الوقوع لا يتصور ان يكون لفظا للقطع بعبارة نفي
الوقوع للوقوع ومناقضته له لا نانا قول المراد ان ما حكى عنه من نفي الوقوع مصروف
عن ظاهره ليوافق ما ثبت عنه من تسميته بتخصيصا المتضمن ذلك الاعتراف بوقوعه قاله
سهم (قوله وضح أنه لم يخالف في وجوده أحد من المسلمين) أي على الراجح من أن بأمره سلم
لم يخالف في وجوده والافعلي مقابله الذي حكام المصنف بقوله فقبل خالف لا يصح ذلك
الان يكون هذا القيل مؤقلا قاله سهم (قوله لانتفاء العلة) أي من حيث اعتبارها
والافهي موجودة في ذاتها ومثال ما ذكره المصنف ان يرد النص بجملة الربا في القمع
فمقاس عليه الارز بجامع الاقيمت والادخار مثلا ثم يرد نص بعدم ذلك بجواز الربا في
القمع (قوله التي ثبت بها) أي ثبت حكم الفرع بها وهي الاقيمت والادخار في المثال
المذكور وقوله بانتفاء حكم الاصل أي بسبب انتفاء حكم الاصل فان انتفاء حكم الاصل
سبب لعدم اعتبار العلة المذكورة واذا انتفى اعتبارها انتفى حكم الفرع لانه مثبت له
(قوله مظهر له لا مثبت) أي بل هو ثابت في نفسه وانما القياس أظهره ويمكن أن يجاب
بأنه كما أنه مظهر لحكم الفرع مظهر لا اعتبار معنى العلة فيه اذ لولا الارتباط بينهما ما كان
القياس مظهر لحكم الفرع ولاد اعلمه قاله سهم (قوله من التسميح في قول بعضهم
الخ) أي لان حكم الفرع تابع في النسخ لحكم الاصل أي لنسخه لا منسوخ به بالنسخ
حكم الاصل ولأن تقول بل تسلط النسخ على الحكمين معا ورفعهما معا فلا تسامح
قاله الشهاب (قوله جميع التكاليف) يحتمل أن يريد بالتكاليف الاحكام وهو الظاهر
ويكون التعبير بالتكاليف للتغليب ويجوز أن يبقى على ظاهره اذ يكفي في المنع عنده
دخول المعرفة في التكاليف فان ذلك هو منشأ المحذور عنده سهم (قوله لتوقف العلم
بذلك) أي بنسخ جميع التكاليف وقوله المقصود منه نعت العلم وضعيم منه للنسخ أي لان
المقصود من نسخ جميع التكاليف ان يعلم ذلك والمراد بالعلم العلم التصديقي (قوله وهو)

أى عدم بقاء التكليف القصد أى المقصود بقولنا يقبل النسخ (قوله فلا نزاع فى المعنى)
 أى فان القائل بنسخ جميع التكليف مراده أنه يجوز عقلا أن لا يبقى تكليف من التكليف
 وإن كان فيما عدا المعروفين بطريقى النسخ وفيما بطريقى الانتهاء والانقطاع ومراد
 القائل بعدم الجواز أنه لا يجوز عقلا ارتداءها كلها بطريقى النسخ وإن جاز انقطاع
 التكليف فى البعض بانتمائه وانقضائه (قوله لما ذكر) منهعلق بل وقوع فاللام مقبولة
 لا تعليلية (قوله) والمختار أن النسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم للامة لا يثبت و
 حقه (قوله) قال شيخ الاسلام قوله قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم أى للناس وبعد بلوغه
 لجبريل فيصدق ذلك بما قبل بلوغ النسخ صلى الله عليه وسلم وبما بعد بلوغه وقبل
 نزوله الى الارض كما فى ليلة الاسراء من رفع فرضية خمسين صلاة بخمس صلوات وبما بعد
 نزوله الى الارض وقبل تبليغه الى الامة فيجوز الخلاف فى الجميع وما قيل من أن النسخ
 فى ليلة الاسراء ناسخة للخمسين هو أحد الوجهين مع انه ليس مما نحن فيه لان ذلك النسخ
 فى حق النبي صلى الله عليه وسلم بلوغه وكلامنا فى النسخ فى حق الامة اهـ وفيه اهـ
 ما ذكر من جريان الخلاف فيما قبل بلوغ النسخ صلى الله عليه وسلم وبعد بلوغه
 لجبريل بخلافه قول الصنفى الهنذى فى نهايته وهذا الخلاف انما هو بعد وصول النسخ له
 صلى الله عليه وسلم وما قبله فلا وان وصل الى جبريل اهـ وقول الاحكام لانعرف
 خلافا بين الامة فى أن النسخ اذا كان مع جبريل لم ينزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يثبت له حكم فى حق المكلفين بل هم فى التكليف بالحكم الاول على ما كانوا عليه قبل
 القاء النسخ الى جبريل وانما الخلاف فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم
 يبلغ الامة اهـ وقول العضد استدل بالاعلى المختار ايضا لو ثبت حكمه قبل تبليغ الرسول
 لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام واللازم باطل باتفاق بيان المأزومة أنهم ما سواه
 فى وجود النسخ وعدم علم المكلف به ووجود مقتضى حكمه وعدم علم المكلف لا يصلح
 مانعا فثبت حكمه عملا بما يقتضى السالم من المعارض اهـ فانه مهم (قوله بمعنى
 الاستقرار) أى تقررا المطالب وثبوت فى الذمة فيجب القضاء وقوله لا بمعنى الامتنال أى
 طلب الامتنال وظاهر هذا أن القضاء ثابت بالنسخ وهو خلاف قواهم فى القضاء حيث
 ثبت أنه بأمر جديد ثم ان المتبادر من التعبير بالاستقرار فى الذمة تصوير المسئلة بما اذا
 اقتضى النسخ غير الوجوب مكن ينبغى أن يكون هذا على سبيل التمهيل حتى يجزى
 المختار وقابله فيما اذا اقتضى النسخ غير الوجوب كالتحريم بعد الاباحة فثبت أثر
 التحريم فى الذمة كالضمان حيث كان اقتضاؤه التحريم وإن لم يثبت الاثم لعدم العلم
 وكالاباحة بعد التحريم فيسقط الضمان حيث كان المنسوخ تحريم الاتلاف والتضمين
 به وعلى هذا القياس هذا وينبغى جريان المختار ومقابله فى غير النسخ كالتخصيص حتى لو
 نفى الوجوب عن كل واحد من جماعة وأريد تخصيصهم بغير زيد لم يثبت التخصيص قبل
 ورود التخصيص وبلوغه على المختار ويثبت على مقابله بمعنى الاستقرار فى الذمة قاله سم

القصد بنسخ جميع التكليف
 فلا نزاع فى المعنى (و) منعت
 (الامة) بنسخ وجوب المعرفة
 أى معرفة الله لانهم اعتمدوا
 حسنة لذاتهم لا تتغير بتغير
 الزمان فلا يقبل حكمهما
 النسخ قداما الحسن الذى اطل
 (والاجماع على عدم الوقوع)
 لما ذكر من نسخ جميع التكليف
 وجوب المعرفة (والمختار أن
 النسخ قبل تبليغه صلى الله
 عليه وسلم لامة لا يثبت فى
 حقه) لعدم علمهم به (وقيل
 يثبت بمعنى الاستقرار فى الذمة
 لا بمعنى الامتنال)

(قوله كالنائم) قال النعمان فيه نظرا لانه غير مخاطب ووجوب القضاة بأمر جديد اه
وقد يجب بان التظهير بالنائم من حيث الاستقرار في الجملة قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله
وبعد التبليغ) مفهوم قول المصنف قبل تبليغه (قوله ومن لم يبلغه عن تمكن من علمه)
أى ويكون حينئذها صيا بترك تعلم ذلك (قوله على النص) أى على مدلوله (قوله أو وصفه)
أى شرط كالإيمار في الرقبة (قوله للمزيد عليه) أى لمقتضى المزيد عليه وهو جواز
الاقتصار عليه (قوله ما يقال) قدر ما يكون خبر المبتدأ لان قوله هل رفعت انشاء فلا يكون
خبراً عند بعضهم (قوله هل رفعت الزيادة حكماً شرعياً) از وهو اجزاء الرقبة الكافرة وغير
ذلك من الاحكام المتقدمة (قوله فليست بنسخ) أى لمقتضى المزيد عليه (قوله اقتضى
تركها) أى استلزم تركها أى الزيادة (قوله فهي) أى تلك الزيادة أى النص الدال عليها
(قوله لذلك اقتضى) أى لحكم ذلك الترك المقتضى بفتح الضاد (قوله لانه لم اقتضاهم) أى
الامر المذكور (قوله تركها) أى تلك الزيادة بل المقته في تركها غيره وهو البراءة الاصلية
فان ما زاد على المأمورة بغيره مسنداً الى البراءة الاصلية ورفع ما استند الى البراءة
الاصلية ليس بنسخ (قوله وبما على ذلك) أى على كون الزيادة نسخاً (قوله في زيادتها)
أى زيادة الاخبار المذكورة شياً على القرآن فهو مصدره مضاف الى فاعله (قوله البكر
بالبكر الخ) فيه حذف دل عليه المعنى أى حدثنا بالبكر بالبكر الخ وانما لم يعملوا بخبر الآحاد
في زيادتها على القرآن لانه قطعي وهي ظنية وظنى المتين لا ينسخ قطعيه عندهم (قوله
وزيادة اعتبار الشاهد والعين على الرجلين والرجل والمرأتين الثابتة بحديث مسند لم الخ)
ذكر الكمال جواباً عن المختصر أن الآية والحديث لم يوارد على محل واحد اذا لاية
تضمن الارشاد الى الاحتياط في الاستشهاد والحديث في المسامحة بالشاهد والعين
والاستشهاد غير الحكم اه وفي العبد سوء الاوجوب ابا ما شرحه الخواشي بقوله تقريره
أى الـ والـ هو أن مجرد الاستشهاد وشهيدتين لم يثبت عدم جواز الحكم بشاهد وعين لكن
مفهوم النص أن يشهد حيث حصر البيئة في النوعين رجلين أو رجل وامرأتين وأرجب أنه
اذا لم يكونا رجلين لزم رجل وامرأتان فدل على أنه لا يثبت في شاهد وعين والاما كان اللازم
عند عدم الرجلين رجلاً وامرأتين وتقرر الجواب أن المختصر طالب الاستشهاد بمعنى أن
لازم رجلاً على تقدير الامكان ورجل وامرأتان على تقدير التعذر فان منع المفهوم كما
هو رأى الحنفية فلا نسخ وان سلم المفهوم فليس لمفهوم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
من رجالكم وقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان سوء أن غير هذا الاستشهاد
ليس مطلوباً بمعنى ان طلب الاستشهاد لم يتعلق الا بهذين النوعين وأما أنه لا يصح الحكم
بغير النوعين فلا دلالة عليه للنص لا بالنطوق ولا بالمفهوم اه ومما يضعف عنكم بالآية
ان ما هو ظاهرهما من الترتيب غير مراد كما بينه الفقهاء وقد قرروا كفاية الرجل والمرأتين
في المال مع القدرة على الرجلين فليتمام سم (قوله والى المأخذ المذكور) أى المشار

كالنائم وقت الصلاة وبعد التبليغ
يثبت في حق من بلغه ومن لم يبلغه
من تمكن من علمه فان لم يتمكن
فعلى الخلاف (اما الزيادة على
النص) كزيادة ركعة أو ركوع
أو وصفة في رقبة الكفارة كالإيمان
أو جملات في جلد حد (فليست
بنسخ) للمزيد عليه (خلافاً
للعنفية) في قوله سم انما نسخ
(ومشاره) أى المثل الذي تارمته
الخلاف ما يقال (هل رفعت)
الزيادة حكماً شرعياً فنعـ مدنا
لا فليست بنسخ وعندهم نعم نظراً
الى أن الامر بما دونها اقتضى
تركها فهي رافعة لذلك المقتضى
قلنا لانه لم اقتضاهم تركها
والمقتضى الترك غيره وبما على
ذلك أنه لا يعمل بأخبار الآحاد
في زيادتها على القرآن كزيادة
التغريب على الجلد الثابتة
بحديث الصحيحين البكر بالبكر
جاء مائة وتغريب عام وزيادة
اعتبار الشاهد والعين على الرجلين
والرجل والمرأتين الثابتة بحديث
مسلم وأبي داود وغيره أنه صلى الله
عليه وسلم قضى بالشاهد والعين
بناءً على أن المتواتر لا ينسخ
بالآحاد (والى المأخذ) المذكور

(عود الاقوال المفصلة والفروع المبينة) أى التى بينها العلماء حكمين أن الزيادة فيها نسخ أو لا منها ما تقدم من زيادة التغير
والشاهد واليمين ومن الاقوال المفصلة ٨٢ أن الزيادة ان غيرت المزيده بحيث لو اقتصر عليه وجب استثنائه كزيادة

ركعة في المغرب مثلاً فهي نسخ
والا كزيادة التغير في حد الزنا
فلا ومنها ان الزيادة ان اتصت
بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة
ركعتين في الصبح فهي نسخ والا
كزيادة عشرين جاسدة في حد
الحذف فلا (وكذا الخلاف في)
نقص (جزء العبادة أو شرطها)
كنقص ركعة أو نقص الوضوء
هل هو نسخ لها فقبل نعم الى ذلك
الناقص بلوازه أو وجوبه بعد
تصريه وقال الجمهور من الشافعية
لا والنسخ للجزء أو الشرط فقط
لانه الذى يترك وقبل نقص الجزء
نسخ بخلاف نقص الشرط ولا
فروق بين متصله ومنفصله
كلاستقبال والوضوء وقبل نقص
المنفصل ليس بنسخ اتفاقاً
• (خاتمة) للنسخ •

(يعين الناسخ) للشئ (بتأخره)
عنه (وطريق العلم بتأخره
الاجماع) بان يجمعوا على
أنه متأخر لما قام عندهم على
تأخره (أو قوله صلى الله عليه وسلم
هذا نسخ) لذلك (أو) هذا (بعد
ذلك) أو كنت نهيته عن كذا
فأقبلوه كحديث مسلم كنهت
نهيتهكم عن زيادة القبور فزروها
(أو النص على خلاف الاول) أى
أن يذكر الشئ على خلاف ما ذكره
فيه أولاً (أو قول الراوى هذا

اليه بقوله ومشاركه هل رذعت وهذا الظرف متعلق بقوله برأى عوداً ومتعلق بعود
والنسخ محذوف أى ثابت وقوله المفصلة بصيغة اسم الفاعل وقوله المبينة بصيغة اسم
المفعول كادل عليه قول الشارح التى بينها العلماء اسم (قوله الاقوال المفصلة) أى
المشكلة على تفصيل مقابل لاطلاق القوايل السابقة (قوله منها) أى من الفروع المبينة
(قوله ومنها ان الزيادة ان اتصت بالمزيد الخ) افرعاً للفرق بين هذا وما تقدم من قوله
ومن الاقوال المفصلة ان الزيادة ان غيرت المزيده بحيث لو اقتصر عليه وجب استثنائه
الخ فان الزيادة المذكورة قد اتصت بالاول اتصال اتحاداً أيضاً وفي الثانی تغير الزيادة
لو اقتصر عليه وجبت اعادته كالاول والفرق بان الزيادة في هذا الثانی عبثاً فمستثناة
كالمزيد عليه ولا كذلك في الاول يشبه ان يكون فرقا بالصورة (قول في نقص جزء
العبادة أو شرطها) ذكره كغيره مثلاً في غيرها مثلاً كنقص الجملات في جلد أحد شيخ
الاسلام (قوله نسخها) أى للعبادة السكاملة (قوله فقبل نعم الى ذلك الناقص) أى نعم
هو نسخها منتهياً الى ذلك الناقص (قول وقيل نقص الجزء الخ) شروع في نظرية الاقوال
المفصلة في مسألة الزيادة اسم (قوله كلاستقبال) مثال للمفصل لاتصاله بالصلوة وقوله
والوضوء مثال للمفصل لانفصاله عنها (قوله أن يذكر الشئ على خلاف ما ذكره فيه أولاً)
المراد بالخلاف خلاف يقتضى المناقاة حتى يصح النسخ كأن يقال في شئ انه مباح ثم يقال
فيه انه حرام والافطاق الخلاف لا يقتضى المناقاة المعصية للنسخ فانه يشهد له ما لو قال
في شئ انه جائز ثم قال فيه انا واجب فان الوجوب خلاف الجواز مع انه لا نسخ لامكان
الجمع بينهما الصديق الجواز بالوجوب ووجه كون النص على الخلاف طريقاً للعلم المذكور
ان وصفه في الزمن الثاني بخلاف ما وصفه في الزمن الاول يستلزم تأخر مشروعية
الوصف الثاني عن مشروعية الوصف الاول والا ليصح وصفه به في الزمن الثاني ثم ان
قوله أو النص على خلاف الاول أى من غير تعرض في هذا النص الاول حتى يغاير ما قبله
من قوله كنت نهيته لكم عن كذا فانها لو لم تأنه مشتمل على النص على خلاف الاول
ويجوز جعله شاملاً ولا يرد أن شرط عطف العام على الخاص الاولان صاف هذا ليس
على ما قبله بل على قوله الاجماع اسم (قوله أو قول الراوى هذا سابق) قد فرق بين قبول
ذلك وعدم قبول قوله هذا نسخ كما سيأتي بان هذا أقرب الى التحقق لان العبادة أن دعوى
السابق لا تذكر عادة الا عن طريق صحيح بخلاف دعوى النسخ يكثر كونهما عن اجتماع
واعتماد قرائن قد تحظى وقد لا يقول به غير الراوى قاله اسم ويشمل قول الراوى هذا
سابق على ذلك ما في معناه بما يفيد الترتيب كقول جابر رضي الله عنه كان آخر الامرين
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار تعين كل من الروايتين
بالتاريخ قاله شيخ الاسلام (قوله في أن يكون) متعلق بأثر من قوله ولا أثر أى تأثير

سابق) على ذلك فيكون ذلك متأخراً (ولا أثر لوافق أحد النصين للاصل) أى البراءة الأصلية في أن يكون متأخراً (قوله

عن الخائف لها خلافا لمن زعم ذلك نظرا الى أن الاصل مخالفة ٨٣ الشرع لها فيه فيكون الخائف هو السابق

على الموافق قلنا لا يلزم ذلك بل هو العكس (وثبتت إحدى

الآيتين في المصحف بعد الاخرى) أي لا أثر له في تأخر نزولها خلافا لمن زعمه نظرا الى أن الاصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكنه غير لازم بل هو الزائف فثبتت في آية عدة الوفاة (وتأخر اسلام

الراوى) أي لا أثر له في تأخر مرويه مما رواه متقدم الاسلام عليه خلافا لمن زعم ذلك نظرا الى أنه الظاهر قلنا لكنه على تقدير تسليحه غير لازم بل هو العكس

(وقوله) أي الراوى (هذا ناسخ) أي لا أثر لقوله في ثبوت النسخ به خلافا لمن زعمه نظرا الى أنه لعدم التمسك لا يقول ذلك الا اذا ثبت عنده قلنا ثبتونه عنده يجوز أن يكون باجتهاد لا يوافق عليه

(لا النسخ) أي لا قول الراوى هذا النسخ لماعلم أنه منسوخ ولم يعلم ناسخه فان له أثرا في تعيين النسخ (خلافا لزمعها) أي زاعى الا لما لماعلم الاخير وقد تقدم بيان ذلك

(الكتاب الثاني في السنة)

(وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كف عن الانكار والكف فعل كما تقدم وقد تقدم مباحث الأقوال التي تشترك السنة فيها الكتاب من الاصل والنهي وغيرهما

(قوله لمن زعم ذلك) أي التائب (قوله فيكون الخائف هو السابق) أي فيكون الموافق للبراءة هو الناسخ على هذا القول المرجوح لتأخره اذ لو تقدم لم يكون منسوخا لم يقدر الا ما كان حاصله قبله فيعبر عن الفائدة وزعم الزركشى ومن تبعه ان الناسخ هو الخائف لان الاتية قال من البراءة الى الشبهة قال الزمعة يقين والعود الى الاباحة ثانيا شك ويرد بانته يعارض بمثله اذ عود الموافق الى الاباحة يقين وتأخر الخائف شك مع ان ما قالوه يستلزم عروا الموافق عن المغيرة كما مر شيخ الاسلام (قوله قلنا لا يلزم ذلك) قد يجاب بأنه يكفي ان ذلك هو الظاهر والنسخ يكفي فيه الظاهر بدليل النسخ بخير الواحد الا أن يمنع أن ذلك هو الظاهر سم (قوله بعد الاخرى) انما قدره لتوقف افادة الكلام عليه والافا لثبوت في المصحف لاحدى الآيتين أمر معلوم بل ذلك ثابت لكل آية فلا فائدة في مجرد الاخبار بذلك فلم قطعان المراد بثبوتها على وجه خاص وهو كونها بعد الاخرى (قوله قلنا لكنه غير لازم) أي قلنا ان الاصل ذلك لكنه غير لازم وقد يقال عدم لزومه لا ينافى الجريان على الاصل فيتمسك به حتى يقوم الدليل على خلافه فترد بعض الفضلاء (قوله لماعلم أنه منسوخ ولم يعلم ناسخه) اشارة للفرق بين صورة التأكيد والتعريف بان صورة التأكيد فيها افادة أصل النسخ فيجوز أن يكون ذلك عن اجتهاد بخلاف صورة التعريف فان النسخ فيه امر معلوم ولكن لم يعلم عين النسخ فيضعف احتمال كونه عن اجتهاد بخلاف صورة التأكيد فان الاحتمال فيه أقوى كما مر وبهذا يجاب عن اعتراض سم بقوله قد يقال حيث كان الفرض العلم بأنه منسوخ فينبغي أن يكون قوله هذا ناسخ كذا بان التأكيد كذلك فليست امل اه لماعلم من أن النسخ قد علم في الثاني دون الاول * نسخ الله سبحانه بالسنن وختم أعمالنا بالصالحات ثم الكتاب الاول يملأه الكتاب الثاني في السنة

(قوله) وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله الخ) أي تطلق السنة اصطلاحا على المجموع من أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقديره أنه وتطلق على المفهوم الكلى الصادق بكل قول أو فعل أو غيره والاول ظاهر عبارة المصنف (قوله ومنها تقريره لأنه كف الخ) جواب لما يقال من أن التعريف غير جامع لخروج تقريره صلى الله عليه وسلم بان التقرير داخل في الفعل لأنه كف عن الانكار والكف فعل كما تقدم في مثله لا تكليف الابداع وبوخد من هذا كما قال بعضهم ان من الافعال أيضا اللهم والاشارة لا يخرج عن التعريف اذ اللهم نفسى كالكف عن الانكار والاشارة فعل الجوارح فاذا هم بشئ وعاقبه عنه عائق أو اشار بشئ كان ذلك الفعل مطلوبيا شرعا لأنه لا يسم ولا يذير الا بيق وقد بعث صلى الله عليه وسلم لبيان الشرعيات وانما اقتصر الشارح على التقريرية بالامتنع انهم ينفقوا تقريره صلى الله عليه وسلم أحدا على باطل عن العصمة في الأقوال والافعال ومثل اللهم بهم صلى الله عليه وسلم يجعل أسفل الرءاء اعلام في الاستسقاء فتقبل عليه فتركه كما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وقد استدل به اصحابنا على استحباب ذلك

السنة فيها الكتاب من الاصل والنهي وغيرهما

والكلام هنا في غير ذلك ولتوقف حجة ٨٤ السنة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بها إذا كرا جميع الانبياء لزيادة

ومثل للإشارة بإشارته كعب بن مالك أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي حذرة
كافي الصحابين (قوله والكلام هنا في غير ذلك) أي في الاحتجاج بهم الافي معاني الأقوال
المذكورة فأنها تقدمت في الكتاب الأول فقوله وهي أقوال الخ أي المنظورة فيها من حيث
الاحتجاج بها وأما من حيث معانيها فقد تقدم ذلك (قوله أي لا يصدر عنهم ذنب أصلا)
أخذنا العموم من النكرة في سياق النفي وفي قوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عمد أولاهم وأشعار
بأن قوله هو ولا يصدر عنهم ذنب بالصفة ففهمه إشارة إلى أنه ليس من تمام المبالغ به حتى يختص
بالصفة بل هو مبني على فيه فيم الصغيرة والكبيرة فكأنه يقول لا يصدر عنهم ذنب أصلا
ولو صغيرة ولو هو وفي قوله لا يصدر عنهم ذنب أشعار بأن العصمة عدم خلق الذنب
في العبد كما هو الصحيح عند أهل السنة لا ملكتة تلجئ إلى عدم الوقوع في الذنب كما هو
المشهور وعند المعتزلة إذ لو كان كذلك لم يمتنع إلى تكليف الانبياء مع أنهم لم يأتوا الناس
في التكليف ومن هذا قال أبو منصور الماتريدي العصمة لا ترتب بل الهنة وقوله ولو صغيرة
هو والمحله ما لم يترتب على ذلك تشريع وأما السهو والمترتب عليه ذلك فجائز كما وقع له صلى
الله عليه وسلم من قيامه من ركعتين وسلم معتقدا القسام (قوله عن أن يصدر) عن بمعنى من
والجرو ومعلق بكرامتهم على تضمينهم معنى المنع ويصح بقاءه عن على بابها وهي متعلقة
بكرامتهم على تضمينهم معنى التنزيه كذا فيل والاحسن أن عن متعلقة بمحذوف حال من
الهاء في كرامتهم أي منزهي عن أن يصدر عنهم ذنب (قوله والا كثر على جواز صدور
الصغيرة الخ) مذهب إليه الا كثر ضيق (قوله أحدا) يدخل فيه غير المكلف وهو
الظاهر لأن الباطل قبيح شرعا وإن صدر من غير المكلف ولا يجوز تركه غير المكلف منه
وان لم يأثم به ولأنه يؤهم من جهل حكم ذلك الفعل جواز بل لا يعد أن المكروه وخلاف
الأولى كذلك سم (قوله على باطل) أي من قول أو فعل (قوله وسكونه) مبتدأ خبره
قوله دليل الجواز للفاعل الخ (قوله ولو غير مستبشر) أي غير سرور (قوله على
الفعل) متعلق بسكونه أي عن الانكار على الفعل وقوله مطلقا حال من الفعل ومعنى
الاطلاق سواء كان الفعل من مسلم أو غيره كان ذلك الفعل عن يغريه الانكار أم من غيره
بدليل التفصيل بعده (قوله بناء على سقوط الانكار عليه) الجرو ومعلق بالانكار ومعلق
سقوط محذوف تقديره عنه والاصل بناء على سقوط الانكار على من يغريه الانكار عنه
أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول ضعيف كما يفيد المصنف (قوله أي رفع
الحرج) المتبادر من رفع الحرج رفع الإثم فيكون المراد بالجواز ما عدا الحرمة الصادق
بالمكروه كما يصدر بالندوب والواجب وهو خلاف ما يفهم من كلامهم من أنه صلى الله
عليه وسلم لا يقر على المكروه كالحرام فالوجه حمل رفع الحرج على رفع اللوم وان كان
الحرج ظاهرا في الإثم لا بل أن يخرج المكروه أشار إلى ذلك شيخ الإسلام وتقدم عن سم
ما يفيد ذلك (قوله ليس بخطاب في يم) أي لما من أن العموم من عواض الالفاظ

الفائدة فقال (الانبياء عليهم
الصلاة والسلام معصومون
لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة
سها) أي لا يصدر عنهم ذنب
أصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا همدا
ولا سها (وفاقا للاستاذ أبي
اصحق الاسفرايني) (و) أبي الفتح
(الشهرستاني) (و) القاضي (عياض
والشيخ الامام) والحمد المصنف
ايكرامتهم على الله تعالى عن أن
يصدر عنهم ذنب والا كثر على
جواز صدور الصغيرة عنهم سها
الا الله تعالى الخسنة كسرة
لقمة والتطفيف بقرة وينهون
عليها وتفرع على عصمة نبينا
صلى الله عليه وسلم منهم
ما ذكره بقوله (فادن لا يقر محمد
صلى الله عليه وسلم أحدا على
باطل وسكونه ولو غير مستبشر على
الفعل) بان عليه (مطابقا وقيل
الفعل من يغريه الانكار) بناء
على سقوط الانكار عليه (وقيل
الا الكافر) بناء على أنه غير مكلف
بالفروع (ولو) كان (منافقا)
لأنه كافر في الباطن (وقيل الا
الكافر غير المنافق) لان المناق
يجري عليه أحكام المسلمين في
الظاهر (دليل الجواز للفاعل)
أي رفع الحرج عنه لان سكونه
صلى الله عليه وسلم على الفعل
تغيره (وكذا الفسيرة) أي غير الفاعل (خلاف القاضي) أي بكر الباقلي قال لان السكون ليس بخطاب في يم لا

لا المعاني وحاصل الجواب ان السكوت في قوة الخطاب فهو انظر بالقوة فيهم (قوله وفعله
صلى الله عليه وسلم) المراد بفعله الفعل الصادر منه لا الفعل بالنسبة اليه فان هذا يصف
بالكرهية والحرمية وينقسم الى ما ينعصه وما لا ينعصه كما لا يخفى وحينئذ فقوله الاتي أو كان
مخصصا به لا يدخل فيه ما اختص به من المحرمات ولما قيل أن يقول كان الاولى والا فبد
أن يعبر عما يشمل غير الفعل أيضا كالقول والظن لا تنفاه الحرمية والكرهية عن كل
ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وغيرهما والعصمة شاملة للفعل وغيره
كما لا يخفى ويمكن أن يقال ان في ذكر الفعل تقييد على غيره اظهره عموم العصمة فتكره
اختصار اسم (قوله وغير مكروه للندرة) فيه بحيثان الاول أن لقائل أن يقول كان ينبغي
الاستدلال على انتفاء الكراهية أيضا بالعصمة كأن يقول وفعله غير محرم ولا مكروه للعصمة
فان الظاهر عصمته عن الوقوع في الكراهية أيضا وما يقصده عما هو مكروه في حقنا فغير
مكروه في حقه لانه يقصده بيان الجواز بل قد يجب فعله اذا توقف البيان عليه وقد حكى
النووي عن العلماء في وضوئه عليه الصلاة والسلام مرة مرة ومرتين مرتين أنه أفضل
في حقه من التيمم للبيان فان قيل انما اقتصر على العصمة بالنسبة الى المحرم لانها
الندرة فيما سبق قلنا هذا قليل الجدوى مع توجه اعتراض التخصيص فيما سبق
ويمكن أن يجاب بان وجه التخصيص في المحلين عدم تصريح الاثنية بالعصمة من الكراهية
كما يفهم من قوله في شرح المنهاج والمكروه يندرج وقوعه من أحد المسلمين فكيف من سيد
النبين وامام المرسلين والذي نراه أنه لا يصدر عنه وأنه من جملة ما عصم منه اه فقوله
والذي نراه الخ مشعر بانه غير مخصوص والخافي أن استدلاله بالندرة لا يقيد مطلوبا به
ندرة الوقوع من التقى من أمته لا تدل على عدم الوقوع منه بل غاية ما تدل عليه أنه ندرة
الوقوع منه ويمكن أن يجاب بوجهين الاول ان الندرة محمولة على كماله ابناء على أن الشيء
اذا أطلق انصرف الى فرده الكامل كما صرح به غير واحد ومن الواضح تغيره صلى الله
عليه وسلم على جميع الامة وزيادته عليهم في كل كمال شاركوه فيه فاذا كان وقوع المكروه
من التقى من أمته في غاية الندرة كان منتفيا عنه رأسا اذا ما بعد غاية الندرة لا الانتفاء
رأسا والحاصل أن الاستدلال مبني على قاعدة صرح بها غير واحد وهي أن الشيء اذا
أطلق انصرف الى فرده الكامل ولعل مرادهم أنه قد يكون كذلك أو ما لم يقيم دليل على
خلافه وعلى مقدمة معلومة تركها الوضوحها وهي تميزه عليه الصلاة والسلام على جميع
الامة وممثل ذلك شائع واقع الثاني ان آل في قوله للندرة للعموم أخذ بما تقدم اذا ل
لعموم ما لم يتحقق عهد ومعلوم ان لا عهد هنا في قيد ثبوت سائر افراد الندرة للتقى من
أمته وما بعد سائر افرادها الا لعدم رأسا والنبي عليه أفضل الصلاة والسلام مقيم على
سائر أمته وراثته على كل منهم في كل كمال شاركوه في أصله فاذا ثبت لهم سائر الندرة
ثبت له عدم رأسا فان قيل لم يحمل الشارح قوله للندرة على معنى لندرة وقوعه منه

واجب بانه
صلى الله عليه وسلم (غير
محرم للعصمة وغير مكروه للندرة)
بضم النون بضبط المصنف أي
الندرة وقوع المكروه من التقى
من أمته

ليوافق قوله للعصمة في أن كلامه متعلق به قلت لوجهين الأول أن الحل على ما ذكر لا يفيد
المطلوب لأن الحكم بندرة وقوعه منه يقتضي وقوعه منه قليلا والمطلوب نفي وقوعه منه
مطلقا لا يقال بل يقع منه قليلا للتشريع لانه قول ليس الكلام في ذلك لانه حينئذ غير
مكروه بل قد يكون واجبا وانما الكلام في وقوعه منه مع كونه مكروها في حقه والثاني
أن ما ذكره هو الموافق لاراد المصنف كما يفهم مما تقدم عنه في شرح المنهاج قاله سم (قوله
فكيف منه) أي فكيف يقع منه صلى الله عليه وسلم مع ندرة وقوعه من النبي من الأمة
وليس المعنى فكيف لا يندرج منه لما تقدم وقال شيخ الاسلام أي فكيف يقع منه لان كمال
شرفه يأتى أن يقع منه ما نهي عنه ولان التماسي به مطلوب فلو وقع منه لطلب التماسي به
واللازم باطل اه (قوله وما كان من أفعاله جبليا) أي محض دليل قوله بعد وفيما تردد
الخ (قوله كقطعه السارق من الكوع الخ) التمثيل به كما يصح على القول المزجج
من ان آية العسرة مجمل يصح على الرابع من مقابله اذ المراد هنا ببيان ان معنى اللفظ
الشامل لما أريد به غير ظاهره ولفظ اليد ظاهر في العضو الى المنكب شيخ الاسلام (قوله
وغیره) أي غير البيان وهو الجبلي وما كان مخصصا به لسنامة تعبدية به فان قيل يرد عليه
أن ظاهره أنه لا خلاف في عدم تعبدنا بالجبلي مع أنه قيل بندبه وبه جزم الزركشي فقال
أما الجبلي فلان سبب الاستحباب التماسي به وان التخصيص به قد يتعبد به كالضحي فان
وجوب الاحتصان به مع ندمنا قات أما الاول فيمكن الجواب عنه باحتمال أن المراد بندبه
أنه يشاب على قصد التماسي به لا على نفس الفعل الذي الكلام فيه وأما الثاني فيمكن
الجواب عنه بما قاله شيخ الاسلام من أن المراد بكونه لسنامة تعبدية به انالسنامة تعبدية
به على الوجه الذي تعبد هو به والافقة تعبد به نحن على وجه آخر كالضحي والمشارورة
فانه قد تعبد به على وجه الوجوب وتعبدنا به على وجه الندب اه وبأن المراد لسنامة
تعبدية به من حيث فعله وباعتباره بمعنى أن فعله لا يكون سببا لتعبدنا به فلا يأتى في تعلق
التعبد باعتباره غير الفعل كالتقول ففعله للضحي على وجه الوجوب لا يؤثر في تعبدنا
بالضحي لكنه أمرنا بالقول فتعبدنا به باعتباره قوله لا باعتباره فعله الذي الكلام فيه سم
قلت الجواب ما قاله شيخ الاسلام وأما جواب سم فلا يخفى ضعفه فتأمل (قوله وفيما تردد
بين الجبلي والشرعي) أي بان كانت الجبله تقتضيه في نفسها الكنه وقع متعلقا بعبادة بان
وقع فيها أو في وسيلة كالركوب في الحج والذهاب لصلاة العيد في طريق والرجوع في
أخرى فالركوب في نفسه ومخالفة الطريق مما تقتضيه الجبله فهل يحمل على أن الاتيان به
لجهد الجبله أو لكونه مطلوبا في هذه العبادة سم (قوله ترددنا بين من القولين الخ) ظاهر
صنيعه ترجيح الاول فيكون كالجبلي وظاهر كلام الفقهاء من استحباب الركوب في الحج
والذهاب لصلاة العيد من طريق والرجوع من أخرى ترجيح الثاني هذا مذهبنا معاشر
المالكية وللشافعية نحوه كما يفيد شيخ الاسلام وسم (قوله أي سوى ما ذكر) أي من

فكيف منه وخلاف الاول مثل
المكروه أو مندرج فيه (وما كان)
من أفعاله (جبليا) كالقيام
والقعود والاكل والشرب (أو
بيانا) كقطعه السارق من
الكوع بيانا لحل القطع في آية
السيرة قال المصنف روى بإسناد
حسن أنه صلى الله عليه وسلم قطع
سارقا من الفصل (أو مخصصا به)
كزيادته في الشكاح على أربع
نسوة (وواضح) أن البيان دليل
في حق سار غير لسنامة تعبدية به
(وفيما تردد) من فعله (بين الجبلي
والشرعي) كالحج راكبا (تردد) ناشئ
من القولين في تعارض الاصل
والظاهر يحتمل أن يلحق بالجبلي
لان الاصل عدم التشريع فلا
يستحب لنا ونحن نعلم أن يلحق
بالشرعي لان النبي صلى الله عليه
وسلم بعث ابيان الشرعيات
فيستحب لنا (وما سواه) أي سوى
ما ذكر في فعله (ان هات صفتيه)
من وجوب أو ندب أو اباحه

(فأمنه مثله) في ذلك (في الأصح)

عبادة كان أو لا وقبل مثله في

العبادة فقط وقبل لا مطلقا بل

يكون كجهول الصفة وسبقا في

(وتعلم) صفة فعله (بنفس) عليها

كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية

بعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل

مساو لكذا في حكمه المعلوم

(ووقوعه) بياناً وأمثال الدال

على وجوب أو نذر أو إباحة)

فيكون حكمه حكم المبيّن أو

المتمثل ولا إشكال في ذكر البيان

هنا مع ذكره قبل لأن الكلام هنا

فيما يعلم به صفة الفعل من حيث

هو لا بقبوله كونه سوى ما تقدم

(ويخص الوجوب) عن غيره

(أما رآه كاصلاة بالأذان) لأنه

ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن

لها واجب بخلاف ما لا يؤذن

لها كصلاة العيد والاستسقاء

(وكونه) أي الفعل (ممنوعاً)

منه (لأنه يجب كالتحريم والحد)

لأن كلامه معقوب وقد يختلف

الوجوب عن هذه الأمانة لدليل

كأن سجود المهر وسجود التلاوة

في الصلاة (ويخص) (النذر)

عن غيره (بمجرد قصد القرية)

عن قصد الوجوب (وهو) أي

الفعل لمجرد قصد القرية (كثير)

من صلاة وصوم وقراءة وذكر

ونحو ذلك من التطوعات (وإن

جهات) صفة (فلا وجوب)

في حقه وحققاً لأنه لا يحوط

الجبلي والبيان والمفصل والمتعدد (قوله عبادة كان) أي كاصلاة وقوله أولاً أي
كالبيع والشراء (قوله كقوله هذا واجب) أي ولم يقل على (قوله بعلوم الجهة) أي
الصفة وهي الوجوب أو النذر أو الإباحة (قوله ووقوعه) بياناً أو أمثالا صورة
البيان أن لا يعلم صفة المأمور به فبفعله صلى الله عليه وسلم تعلم صفة كونه يطوف بعد
إيجاب الطواف تعلم صفة فيعلم وجوب هذا الطواف لكونه بياناً للواجب فإن قلت
وجوب الطواف معلوم من الأمر به فما فائدة علم وجوبه من وقوعه بياناً لذلك الأمر قلت
فأفادته وجوب الصفة التي وقعت ككونه سبعة أو ابتداء بالبحر وجعل البيت عن يساره
وأيضاً فيصح الاستناد في الوجوب إلى هذا البيان فيكون دليلاً آخر للوجوب وصورة
الامتنال أن يكون المأمور به معلوماً لكن يأتي به لا امتثال الأمر به كما لو تصدق بدينار
امتثالاً لا لإيجاب التصديق فمعلوم وجوبه من وقوعه امتثالاً لا من فوائده استفادة الحكم منه
مع استفادته من الأمر أيضاً التأكيد في ثبوت الحكم بحيث استفيد من كل من الأمر
والفعل ودفع توهم توقف أجزاء المأمور به على بعض الوجوه ولا يشك في عطف
الامتثال على البيان وإن حصل بكل منهما الآخر فلا يقال إن عطف العام على الخاص
كعكسه شرطه ألواو وذلك لأن كلامهما وإن كان أعم في نفسه من الآخر إلا أنه
أريد به هنا ما يبين الآخر لانه وقع على الوقوع والتقدير ووقوعه لاجل البيان أولاً بل
الامتثال والبيان الذي الوقوع لاجله والامتثال الذي الوقوع لاجله متباينان (وهو
قوله ولا إشكال في ذكر البيان هنا الخ) وجه الاشكال أن ذكر البيان هنا في عدد أقسام
سوى ما تقدم الذي من جملة البيان يستلزم جعل القسم قسماً وحاصلاً الجواب
أنه لا إشكال لأن الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد كونه سوى
ما تقدم فقولته وتعلم صفة فعله أي مطلقاً لا بقيد كونه سوى ما تقدم (قوله ويخص
الوجوب) أي يميزه كما أشاره التارخ بقوله عن غيره (قوله كاصلاة بالأذان) أي أن
الصلاة المعصومة بالأذان علامة على وجوبها وهذا الكلام صحيح ويجوز جعله على أن المراد
أن الأذان للصلاة أمانة على وجوبها فيكون في العبارة قلب الأصل كالأذان بالصلاة
(قوله بخلاف ما لا يؤذن لها) أي فانه لا يحكم بوجوبها وليس المراد فانه ينتفي عنها
الوجوب لئلا يرد عليه أن العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من انتفاء علامة الوجوب
كالأذان انتفاء الوجوب والانتفاء بالمتذكرة فانه لا أذان لها مع أنها واجبة (قوله
لأنه يجب) أي لولم يحكم بوجوبه أي ولم يمارضه شيء آخر (قوله وقد يخالف الوجوب الخ)
إشارة إلى تقييد الأمانة وهي قوله لولم يجب الخ بهدم المعارض (قوله لمجرد قصد القرية)
بمجرد قصد هذا لا اطلاع لنا عليه فالمراد أن تدل قرينة على قصد هذا بل ذلك الفعل مجرداً عن
قيد الوجوب بأن لم يكن دليل وجوب (قوله لانه لا يحوط) أي لأن الفعل إن حصل على
الوجوب فلا يخرج عن عهده إلا بالبيان به بخلاف ما إذا حصل على النذر أو الإباحة

(وقيل للذب) لانه المتحقق بعد الطاب (وقيل للإباحة) لان الاصل عدم الطاب (وقيل بالوقف في الكل) لتعارض أوجهه
(و) قيل بالوقف (في الاوabin) فقط (مطلقا) ٨٨ لانهم الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (و) قيل بالوقف (فيهما)

فقد لا يفعل ويكون في نفس الامر واجبا فيفوت الاحتياط (قوله وقيل للذب) لم يقل
الشارح فيه وفيما بعده في حقه وحققنا كما قال في الذي قبله وكأنه عدم نفيهم بذلك
وكلام الكل في تقرير الدليل في هذا وما بعده فيه اشارة الى أن المراد بالذب والاباحه
في حققنا فقط ويؤيده قول الشارح في الخامس لانهم الغالب من فعل النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله مطلقا) أي ظهر قصد القربة أم لا وهو راجع لاقوال قبله كلها كما سنبه
عليه الشارح (قوله سواظهر قصد القربة أم لا) قد يقال ماظهر فيه قصد القربة
يكون معلوم الصفة لما مر من أن مجرد قصد القربة من أمارات الذب والكلام هنا
في مجهول الصفة وقد يجب بان الذي من أمارات الذب قصد القربة أي حصول ذلك
ووقوعه بالفعل والذي هنا مظهر وذلك لاحصولة وقوعه فليتأمل وأهل هذا أولى
بما أطال به العلامة سم هنا (قوله فيثاب على هذا قصد) أي لا على الفعل لانه
من حيث ذاته مباح لا ثواب فيه (قوله عن قوله) أي في النسخة التي عدل عنها الى هذه
وقوله الذي نعت لقوله ان لم يظهر وقوله هو عائد على قوله ان لم يظهر المعدول عنه وهو
المراد بالثاني من قوله مشطوب على الثاني منها وقوله ملحقا به الاول أي وهو ان ظهر
(قوله أي تخالفا) فسر التعارض بالتخالف الاعم من التعارض الذي هو التقابل على
سبيل التامع لانه لو أريد به التقابل المذكور صار قوا ودل دليل على تكرار مقتضى القول
مستدركا لا غما مقابله عنه اذ لا يتحقق التعارض بذلك الذي اذا دل دليل على ما ذكر
(قوله في حقه) متعلق بناسخ (قوله لدلالة الفعل على الجواز المسقر) اشارة الى جواب
ما يقال ان الفعل لا عموم له (قوله لكن في تأخر الفعل الخ) أي عدم النسخ محله في تأخر
الفعل لدلالة الفعل على المتأخر على أن غاية القول وقوع الفعل لعدم دليل يدل على تكرار
مقتضى القول بخلاف ما اذا تقدم الفعل فانه يكون منسوخا بالقول لما تقدم من دلالة
الفعل على الجواز المسقر فاذا ورد بعده القول المتأخر لمقتضاه كان ناسخا له ووجه كونه
مناسخا لمقتضاه مع عدم الدليل على تكرار مقتضى القول لدلالة القول على انقطاع الاستمرار
ولو بوقوع مقتضاه مرة (قوله في حقه) متعلق بالوقف بمعنى التوقف (قوله لوضعه
لها) أي للدلالة أي لاجلها (قوله والفعل انما يدل بقرينة) أي لكونه لم يوضع للدلالة
فله محامل فلا بد من قرينة تعين به بعض تلك المحامل الذي يراد من الفعل (قوله بدليل
أنه يميز بالقول) أي المشكل منه وذلك كما في خطوط الهندسة ونحوها من الاشكال
والاشارات والحركات التي حوت العمدة بالاستعانة بها في التعليم اذ لم يف القبول بالمصوب
ودفع بان غايته انه قد وجد البيان بالفعل لكن البيان بالقول أكثر فيكون راجحا
و بتقدير تسليم التساوي فالبيان بالقول أرجح اكونه موضوعا للدلالة كما ذكره الشارح

فقط (ان ظهر قصد القربة)
والا فلا إباحة وعلى غير هذا القول
سواظهر قصد القربة أولا
وبجامعة القربة للإباحة بان قصد
بفعل المباح بيان الجواز للامة
فثبت على هذا القصد كما قاله
المصنف وقوله ان ظهر عدل اليه
عن قوله ان لم يظهر الذي هو هو
بما رأيت في خطه مشطوبا على
الثاني منه ما ملحقا به الاول
(واذا تعارض القول والفعل)
أي تخالفا (ودل دليل على تكرار
مقتضى القول فان كان) القول
(خاصا به) صلى الله عليه وسلم كان
قال يجب على صوم عاشوراء في كل
سنة وأنظر فيه في سنة بعد القول
أو قبله (فالتأخر) من القول
والفعل بان علم (ناسخ) له تقدم
منه ما في حقه وذلك ظاهر في تأخر
الفعل وكذا في تقدمه لدلالة
الفعل على الجواز المسقر واحتز
بقوله ودل الخ على ما يدل فلانسخ
حينئذ لكن في تأخر الفعل دون
تقدمه لما تقدم من دلالة القول
على الجواز المسقر (فان جهل)
التأخر من القول والفعل
(فثبتنا) أي الاقوال (الأصح
الوقف) عن أن يرجح أحدهما
على الآخر في حقه الى بين التاريخ
لاستوائهما في احتمال تقدم كل

منهما على الآخر وقيل يرجح القول لانه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها والفعل انما يدل بقرينة وقيل يرجح الفعل ولما
لانه أقوى في البيان بدليل انه يميز به القول ولا تعارض في حقه حيث دل دليل على تأسيته في الفعل لعدم تناول القول لانه

ولما تقدم في بحث الموضوعات اللغوية من أن القول أعم دلالة اذ يعم المعقول والمحسوس
 بخلاف الفعل فإنه يختص بالموجود المحسوس (قوله الى آخر ما تقدم) أي من قوله في كل
 سنة وأقطر فيه في سنة بهد القول أو قبله (قوله وفي الامة) أي وفي حق الامة (قوله ان
 دل دليل على التامس به في الفعل) أن قلت لم قبل التامس به هنا وفيما يأتي بدلالة الدليل على
 التامس ولم يقيده بذلك فيما سبق من قوله وما سواه ان عات صفته فامتته مثله فإنه يقيده بثبوت
 التامس وان لم يدل دليل عليه وهو الموافق لكلام غيره وللإستدلال بقوله تعالى لقد كان
 لكم في رسول الله اسوة حسنة اذ لو دل دليل خاص لم يوجب للاستدلال بذلك قلت وجه
 ذلك ان الكلام هنا فيما اذا ثبت حكم في حقنا ثم وقع منه صلى الله عليه وسلم فعل بخالفه
 فلا تترك ما ثبت في حقنا وبثبت تأسيه به الابدليل والكلام هذا حيث لم يثبت في حقنا
 ما يخالف الفعل فيطلب تأسيه به لعدم المعارضة فيه في حقنا نعم يفي الاشكال في قول
 الشارح السابق ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيه به في الفعل لعدم تناول
 القول لما لا لهم الآن يجاب بان عدم التعارض في حقنا ليس قطعيا لاحتمال ثبوت حكم
 القول في حقنا ايضا وان لم يتناولنا لان خروجنا منه ليس الا بطريق المفهوم فالتعارض
 محتمل فاحتج بالدليل التامس فلم يتأمل سم (قوله الاصح أنه يدوم بالقول) أي لانه
 أقوى دلالة وقيل بالفعل لانه أقوى في البيان على ما تقدم (قوله وانما اختلف التصحيح
 في المسألتين) أي حيث رجع الوقف في حقه والعمل بالقول في حقنا (قوله لانه متعبدون)
 أي مكافون فيما أي في الفعل الذي يتعلق بنا بما علم بحكمه ليعمل به بخلاف ما يتعلق به صلى
 الله عليه وسلم فلم نمتعبد به بل بالعلم بحكمه اذ لا ضرورة الى الترجيح فيه وقال سم لا يخفى
 اشكال هذا التوجيه من جهة أن الترجيح انما يكون بدليل ومجرد استنباطنا له لم يملككم
 لنعلم به لا يصلح دليلا لامر بجامع التعارض مع أن هذا التوجيه لا يقتضي ترجيح
 خصوص القول بل ترجيح أحد الامرين من القول ومقتضى الفعل اللهم الآن يقال
 ترجيح القول اسوط امكن هذا سم لم في خصوص هذا المثال ونحوه لا مطلقا ولا يقال
 ومن جهة ان نفي الضرورة الى الترجيح فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم كليا ممنوع
 بل قد تدعو الضرورة اليه كالدليل على تأسيه به لانه التامس حينئذ متوقف على
 معرفة الناسخ والمنسوخ فان كان الناسخ الفعل ثبت التامس أو القول ارتفع به التامس
 لانا نقول لانه ان دلالة الدليل على التامس به ضرورة تدعو الى الترجيح في حقه لان غاية
 الامر التعارض في حقنا مع كفاية الترجيح في حقنا كما في القسم الثاني على أن هذا
 فيما نحن فيه غلط ظاهر لان الفرض اختصاص القول به فعلى تقدير كونه متأخرا
 انما يشيخ الفعل بالنسبة اليه لا بالنسبة اليه ايضا فلم يتأمل والجواب أن الترجيح هنا لم
 يقع الابدليل وهو كون القول أقوى لانه موضوع للدلالة فلا يختلف بخلاف الفعل فان
 له محامل وانما يفهم منه بعضهم ان في بعض الاحوال قرينة ولانه أعم دلالة لانه يعم المعدوم

(وان كان) القول (خاصا بنا)
 كان قال يجب على كم صوم
 عاشوراء الى آخر ما تقدم (ولا
 معارضة فيه) أي في حقه صلى
 الله عليه وسلم بين القول والفعل
 لعدم تناول القول له (وفي الامة
 المتأخر) من سما بان علم (ناسخ)
 للمقدم (ان دل دليل على
 التامس) به في الفعل (فان جهل
 التاريخ فنأشأ الاصح يعمل
 بالقول) وقيل بالفعل وقيل
 الوقف عن العمل بواحد منهما
 لمثل ما تقدم وانما اختلف
 التصحيح في المسألتين كما في
 المختصر لا بامتعة بدون فيما
 يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعلم به
 بخلاف ما يتعلق بالنبي صلى الله
 عليه وسلم اذ لا ضرورة الى الترجيح
 فيه وان رجع الا تمدى تقدم
 القول فيه ايضا وان لم يدل دليل
 على التامس به في الفعل فلا
 تعارض في حقنا لعدم ثبوت
 حكم الفعل في حقنا (وان كان)
 القول (عاما لنا وله) كأن قال
 يجب على كم صوم
 عاشوراء الى آخر ما تقدم (فنتقدم
 الفعل او القول له ولالامة كما
 صر) من أن المتأخر من القول
 والفعل بان علم

والموجود المعقول والمحسوس والفعل يختص بالموجود المحسوس ولان دلالة القول
متفق عليه او دلالة الفعل مختلف فيها والمتفق عليه اولى بالاعتبار ولان العمل بالقول
يطل مقتضى الفعل بجملة لانه يختص بالامة وقد بطل حكمه في حقهم والجمع بينهم ما
ولو بوجه اولى من ابطال احدهما بالكلية لكن لما احتجنا الى الترجيح للتعبد عملنا بهذا
الدليل الذي هو قوة القول ولم نزاع الاحتمال بخلاف ما يتعاق به عليه افضل الصلاة
والسلام لما لم يحتج اليه اعرضا عن الترجيح بهذا الدليل مراعاة لاحتمال هذا حاصل
ما في العبد فليتمام بعد اه نصح (قوله مقدم على الاخر) اي في العمل لاني الوجود
(قوله يا ينسخ في حقه) اي مطلقا لدليل أم لا بدليل ما بعده (قوله لان التخصيص
اهون منه) اي من النسخ لما فيه من اعمال الدليلين لانه رفع لبعض والنسخ رفع للجميع
وحمل ذلك في تاخر الفعل اذ لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم قبله بمقتضى القول
والافهم نسخ في حقه اخذا مما صرح في آخر التخصيص * (تنبيه) * لولم يكن القول ظاهرا
في الخصوص ولا في العموم كان قال صوم عاشورا واجب في كل سنة فافظها هوانه كالعام
لان الاصل عدم الخصوص اه شيخ الاسلام (قوله زيادة لفائدة) اه لا لافتحا بتقسيم
مطلق المركب مع ان المقصود بالذات هو البحث عن المركب الجبري وحاصله انه لما كان
تقسيم مطلق المركب يجر الى الكلام في المركب الجبري اسكونه من اقسامه كان ذلك
محصلا للغرض مع زيادة لفائدة (قوله كدلول لفظ الهذيان) يعني ما صدقات مدلوله
وهو لفظ مركب له معنى له في هذا المار بانحدر الهذيان في المركب وعدم المحصار
المهم في الهذيان قال الشهاب فارخص الهذيان بالناسي عن نحو المرض فللكاف وجه
والافهم مستدركة فيما يظهر اه وقد يقال على تقدير تسليم النسخ انهم في لفظ الهذيان
ان وجه الكاف انما هو تكون باعتبار المراد الذهنية فاه م (قوله فرجع خلافه الى
ان مثل ما ذكر لا يسمى مركبا) اي لا في نفيه من أصله اذ الامام لا ينكر وجود لفظ ضم
بعضه الى بعض ولا معنى له واكن لما اعتبر في التركيب الغضم مع الافادة فحيث انتفت
الفائدة انتفى التركيب فرجع خلافه الى أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا وأما لم يعتبر
في التركيب الافادة فاطاق التركيب عليه كغيره وقوله لا يسمى مركبا اي كما لا يسمى مفردا
فهو واسطة وعليه فالاقسام ثلاثة (قوله وليس موضوعا) قال الكمال لفائدة للتصريح
به لان معنى المهمل من نفعه اذ المهمل ما لم يوضع لمعنى فيقول الكلام الى الحكم بان غير
الموضوع لمعنى غير موضوع لمعنى ولا فائدة له كالفائدة لقولك الانسان انسان لا يقال
صرح به لدفع توهم عود الضمير في أنه على المركب مطلقا لا نقول تصوره معنى المهمل يدفع
هذا التوهم ويعين ان المراد المستعمل اه وأقول جوابه أما أولا فبما حقه المولى
بعد الدين في شرح قول العقائد حقائق الاشياء ثابتة من ان الشيء قد يكون له اعتبارات
مختلفة يكون الحكم عليه شيء مقيد بالنظر الى بعض تلك الاعتبار دون بعض

مقدم على الاخر بان ينسخه
في حقه صلى الله عليه وسلم وكذا
في حقنا ان دل دلائل على تأييدنا
به في الفعل والافلا تعارض في
حقنا وان جهل المتأخر فالاقوال
أصحها في حقه الموقف وفي حقا
تقدم القول (الا أن يكون)
القول (العام ظاهرا فيه) صلى
الله عليه وسلم لانصا كان قال
يجب على كل واحد صوم
عاشورا الى آخر ما تقدم (فالقول
تخصيص) للقول العام في حقه
تقدم عليه أو تاخر عنه أو
جهل ذلك ولا نسخ حيثما كان
التخصيص أهون منه

(الكلام في الاخبار)

أي بفتح الهمزة وافتحه بتقسيم
المركب الصادق بالجبري خبر
الكلام اليه زيادة لفائدة فقال
(المركب) أي من اللفظ (اما مهمل
بان لا يكون له معنى) وهو
موجود كدلول لفظ الهذيان
(خلاف الامام) الرازي في نفيه
وجوده قائلا التركيب انما يصار
اليه لافادة فحيث انتفت انتفى
فرجع خلافه الى أن مثل ما ذكر
لا يسمى مركبا (وليس موضوعا)
اتفاقا (واما مستعمل) بان
يكون له معنى

كلا اناسا اذا اخذ من حيث انه جسم ما كان الحكم عليه بالحيوانية مقيدا واذا اخذ
 من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا اه وبيان ذلك هنا ان المهمل اخذ من حيث
 انه لا معنى له فيفيد الحكم عليه بعدم الوضع لا من حيث انه لم يوضع له في حتى يكون الحكم
 المذكور لغوا والى ذلك اشار الشارح بتفسير المهمل بقوله بان لا يكون له معنى دون أن
 يقول بان لم يوضع له في فان قيل لکن عدم الوضع لازم لكونه لا معنى له قلت لزومه له
 لا يمنع افادة الحكم به ألا ترى أن قول القائل الانسان قابل للعلم فيه حكم على الانسان
 بلا زومه ولا يسع احدا انكار افادته ولا دعوى أنه لغو وقد جعل المولى التفتازاني قبيل
 تحقيقه السابق من أمثلة ما يفيد قول القائل واجب الوجود موجود مع أن الوجود من
 لازم واجب الوجود بلا خفاء وأما ثانيا فبما أشار إليه في قوله لا يقال الخ وأما أجاب به
 عنه فهو مدفوع بانه قد يغفل عن معنى المهمل أو معنى الوضع فدفع التوهم ظاهر وأما
 ثالثا فبان المقصود ببيان اتقاء الوضع بالاتفاق بدليل اطلاقه وذكر الخلاف فيما بعده
 وهذا الاتفاق ليس لازما لمعنى المهمل فينبغي التنبية عليه لئلا يغفل عنه قاله سم قلت
 قياس ما هنا على ما ذكره السعد ومثله به قياس مع الفارق فان الانسان اذا اخذ من حيث
 انه جسم يكون الحكم عليه بانه حيوان مقيدا لان الجسم يكون حيوانا وغير حيوان
 ولا كذلك الحال هنا فان ما لا معنى له لا يكون موضوعا وغير موضوع حتى يكون الحكم
 عليه بعدم الوضع مقيدا او ما قوله فهو مدفوع بانه قد يغفل عن معنى المهمل الخ فلا
 يخفى ضعفه وكذا جوابه الثالث والظاهر ما قاله الكمال فلا فائدة لذكر قوله وليس
 موضوعا لا مجرد الابضاح ولو قابل المهمل بالموضوع لاستغنى عن قوله وليس موضوعا
 (قوله أي بالنوع) أي بان قصده الواضع بوضع فرد من أفراد المركب الوضع حقيقة
 المركب من حيث هي من غير نظر لاشخاص المركبات (قوله وللتعبير عنه بالكلام) أي
 في الجملة والافن المعنوي ان المركب أعم من الكلام لاعتبار الفائدة التامة في الكلام
 دون المركب لصدقه بنحو الاضافي وجملة الشرط وحدها وكذا جملة الجزاء (قوله ما تضمن
 من الكلام الخ) هذا التعريف الذي ذكره المصنف تتبع فيه بن مالك في تسميته قال الدماميني
 في شرح التسهيل فان قلت صدقه أي قوله ما تضمن من الكلام على الاثنين متعذر وذلك
 لان من في قوله من الكلام لبيان الجنس فيلزم أن يكون مدخولا وهو الكلام مفسرا لما
 والكلام انما يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا فان لا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلام
 وهو باطل قلت لان سلم ان من تبيينية وانما هي تبعية ضمنية وهي ومجروها في محل نصب
 على الحال من الضمير المستكن في تضمن أي والكلام شئ تضمن كائن من الكلام أي في حال
 كونه بعضا من الكلام فيصدق على الاثنين قطعا اه من سم (قوله فخور جل بتسكلم)
 قد يقال لا حاجة لانخراج هذا لان الكلام في التراكييب الصحيحة لغة وهذا فاسد لعمارة
 على انه لا يصح الابتداء بالذكورة الا أن يجاب بان فساده لا يمنع الاحتراز عنه فان قيل

(والختمارة موضوع) أي بالنوع
 وقيل لا والموضوع مفرداته
 وللتعبير عنه بالكلام قال
 (والكلام ما تضمن من الكلام)
 أي كلمتان فصاعدا تضمنتا
 (اسم ادا مقيدا مقصودا لداته)
 فخرج غير المقيد فخور جل بتسكلم

ويخرج أيضا جملة الشرط من الجملة الشرطية بل وجملة الجزاء منها أيضا على أن الكلام
مجموعه ما قلت لا بل كلاهما فيه الاستناد المفيد بالمعنى المذكور وإنما يخرج ذلك بقوله
مقصود الذات كما في الصلة بلافرق سم (قوله بخلاف تكلم رجل الخ) وجه ما ذكره من
أن فيه بيانا بعد إجماع أنه بذكر تكلم يعلم أن هناك متكاملا لكنه لا يعلم أن رجل هو أو امرأة
وبذلك رجلى بين ذلك الفاعل المبهم ونظر شيخ الإسلام فيما ذكره الشارح في الفرق بين
المثاليين بأن تعمله الذي ذكره مشترك بينهما كما يظهر للمتأمل فيلزم أن يكون كل
منهما مقيد أقال على أن المرادى صرح بأن الشافى المقصود منه الأول بالأولى غير مقيد
وهو الوجه اه قال سم وأقول إن سلم ما وجه به نظره فبينهما ما فرق أبداه الهندى
في حواشى الكافية يقتضى إفادة الشافى دون الأول فإنه قال جهوور الحاجة على أنه يجب
أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة في اختصاص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون
الأبعد معرفة والتعامل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يثبط فيه تعريف أو
تخصص آخر وفيه نظر لانه إذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير تخصص فيلزم الحكم
على الشيء قبل معرفته والجواب أن النكرة تصير تقديم الخبر في حكم الخصوص قبل
الحكم وذلك أن المقصود من اشتراط التعريف والتخصص في المحكوم عليه اصطغاء
السامع إلى كلام المتكلم لأن تكثيره ينقر السامع من استماع الحديث فيض بالغرض وهو
الافهام وعند تقديم الحكم لا ينقر السامع من استماع آخر الكلام بل يصحى إليه حق
الاصغاء فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهوولا لا يخل بالغرض لأن الافهام قد حصل
باستماع الحديث فثبت أن تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة إلى
تعريف أو تخصص اه فان قلت يرد على هذا الجواب أنه لو جرى الجواز في تكلم رجل
لزم جواز قائم رجل مع أنه لا يجوز وامتناع فهو بقرة تكلمت مما حكم فيه على النكرة
بحكم غريب في العادة مع أنه لا يمنع ويمكن أن يجاب أما عن الأول فبما الفرق بين الفعل
والخبر إذا كان اسمًا نكرة بأن الفعل وضع أصالة لينسب إلى غيره ولا يصلح الدلائل فالسامع
لا ينقر عند سماعه له بأنه حديث عن الآتى بعده فينتظره ويصنى لسماعه فبعد تقديم
والاسم لم يوضع أصالة لينسب إلى غيره ويصلح لأن ينسب إليه فالسامع ينقر عند سماعه
إعذاره لانه لا يكون حديثا عما بعده مع تنكيره المنفرد عن الاصغاء إليه فلا يستفيد واما
عن الثانى فبأن السامع وإن ينقر عند سماعه لكونه مجهوولا لكن إذا جاء بالحكم الغريب
بعده رجع السامع إلى الإقبال عليه والاصغاء إليه فيستفيد بخلاف ما إذا جاء بعد النكرة
حكم ليس بغريب فإنه يستقر انصراف النقص ونفرتها عن الاصغاء فتفتوت الاستفادة
فلمتأمل اه منه (قوله في أنه حقيقة فيما ذا) قال الشهاب إنما ثبتت الألف أى ألف
ما حشوا التركيب ذامع اسم الاستفهام فليست موصولة نحو عما ذا سأل لكن الاستفهام
له الصدر فلم يذكر قبل حقيقة اه وأقول قال الدمامينى في شرح التسهيل قد صرح بعض

بخلاف تكلم رجل لان فيه بيانا
بعد إجماع وغير المقصود كالصادر
من الذات والمقصود لغيره كصلة
الموصول نحو جاء الذى قام أبوه
فانهم امتنعية بالضم اليه مقصودة
لايضاح معناه ولا طلاق الكلام
على النفسانى كاللسانى
والاختلاف فى أنه حقيقة
فما إذا قال ساكنا (وقالت المعتزلة
أنه) أى الكلام (حقيقة فى
اللسانى)

المتأخر بن بانها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام
 العرب على ذلك وقد ذكر المصنف يعني ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه الموضوع للكلام
 على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث
 الاقل أقول ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجع من هناك اه ذكره سم (قوله
 وهو المحدود بما تقدم) قضيته أن اللساني مخصوص لغة بما تقدم لكن قال غير واحد
 ان الكلام لغة ما يتكلم به قليا لا كان او كثيرا الا أن يدعى انه بهذا المعنى مجازا أو يكون
 المراد بقوله المحدود بما تقدم المحدود ببعض افراده بما تقدم أو يكون معناه الهوى قد
 اختلف فيه (قوله المعبر عنه بمصادقات اللساني) أي الافراد الخارجية من المركبات
 (قوله قال الاخطل الخ) اعترض الاستدلال بذلك بأنه ليس في قوله وانما جعل اللسان
 على القواد دليل ما يوجب ان اسم الكلام عندهم مجاز في اللفظي اذ اللفظي يتبادر عند
 اطلاق الكلام ولانه لا يلزم من كون اللفظي دليلا على النفسى أن يكون اطلاق الكلام
 على اللفظي مجازا سم قلت لعل وجهه ان حاصل المعنى الذي اراده الاخطل ان المعتد به
 والمعول عليه ما في القواد واللسان انما يعبر عنهما في القواد وهذا القدر قد يوجب كونه
 مجازا في اللساني وانظر ما الفرق بين قوله ولانه لا يلزم الخ وبين ما قبله (قوله مشترك) أي
 اشتراكا كلفظيا كما هو صريح الشارح به ولم يتعرض للاشتراك المعنوي وكأنه لم يعد
 القدر المشترك بينهم ما ولا شك في تحققه كأن يجعل أحدا الامر من اللساني والنفساني
 وقد ذكره غيره بل رجحه الكمال بن الهمام في المسائرة حيث قال مانعه ثم لا شك في اطلاق
 الكلام على من قام به الحروف لغة اما مجازا أو ما حقيقة وهو أي انه حقيقة أقرب لان
 المتبادر من تكلم زيد ونحوه هو تلفظه فيكون مشتركا لفظيا ومعنويا مستككنا على
 ان الكلام مطلقا أعظم من اللفظي والنفسى وهو أي كونه مشتركا معنويا الوجه اه أي
 لان الاصل وحدة الوضع وكون الاطلاق حقيقيا سم (قوله ويجاب الخ) حاصله ان مطلق
 التبادر ليس علامة للحقيقة بل علامتها التبادر الحاصل بالصيغة والالانتقض بالتبادر
 الحاصل بكثرة الاستعمال لانه وجد في الجواز مع انه ليس بحقيقة وفي أحد المعنيين
 الحقيقيين مع ان الحقيقة في نفسه لم تعرف به بل بالحاصل بالصيغة شيخ الاسلام (قوله لان
 بجحته فيه) قال الشهاب هذا يشبه تعدي الشئ بنفسه لان تكلم الاصولي هو بجحته اه
 وقول جوابه لان سلم ان المراد بتكلمه بجحته الذي هو اثبات التهمولات للموضوعات بل
 المراد به ارادته بلفظ الكلام والمعنى وانما يريد الاصولي بلفظ الكلام اللساني أي انما
 يطلق لفظ الكلام لارادة اللساني لان بجحته عنه أي لان غرضه اثبات محمولاته وهذا معنى
 حسن قريب بلى أن يقال ان بجحته لا ينحصر في ذلك لانه يبحث عن الادلة الشرعية وهي
 لا تنحصر في الالفاظ لان منها الاجماع والقباس ونحوهما وهذه ليست ألفاظا ويجاب بان
 المراد بان بجحته بالنسبة للكلام اللساني والنفساني عن الكلام اللساني لاعتنا النفساني

وهو المحدود بما تقدم لتبادره
 الى الاذهان دون النفساني الذي
 أنبته الاشاعرة دون المعتزلة
 (وقال الاشعري مرة) انه حقيقة
 (في النفساني) وهو المعنى القائم
 بالنفس المعبر عنه بمصادقات
 اللساني مجاز في اللساني (وهو
 المختار) قال الاخطل
 ان الكلام لفي القواد وانما
 جعل اللسان على القواد دليلا
 (ومرة) انه (مشترك) بين اللساني
 والنفساني لان الاصل في الاطلاق
 الحقيقة قال الامام الرازي وعليه
 المحققون مناصب يجب على
 القولين عن تبادر اللساني بأنه
 قد يكثر استعمال اللفظ في معناه
 الجبازي أو في أحد معنييه
 الحقيقيين في تبادر الى الاذهان
 والنفساني منسوب الى النفس
 بزيادة ألف ونون للدلالة على
 العظمة كما في قواهم سم شعرائي
 للعظيم الشعر (وانما يتكلم
 الاصولي في اللساني) لان بجحته
 فيه لاني المعنى النفساني

كما أشار إليه بقوله لا في المعنى النفسى والحاصل ان المراد انه فيما فيه كلام لسانى
ونفسانى انما يبحث عن اللسانى فلا ينافى انه يبحث عن غير ذلك من المعانى كالاجماع
والقياس سم (قوله اى ما صدق اللسانى) أشار بذلك الى ان تقسيم اللسانى الى الاقسام
المذكورة بآية بار صادقه لامة فهو سم (قوله فطلب ذكر الماهية) اى صفة أو موصوفة
على وجه التعمين لبعض افراده أو دون ذلك كما أجاب بذلك بعض المحققين عن الاشكال
الوارد على تعريف الاستفهام بما ذكره وتقريره ان تعريف الاستفهام بأنه اللفظ المقيد
الطلب ذكر الماهية كما يؤخذ من هذا التقسيم غير جامع لان الاستفهام كما يقيد بطلب ذكر
الماهية قد يقيد بطلب تعيين فرد من افرادها نحو من ذا أزيد أم عمرو وقد يقيد بطلب
وصف من أوصافها نحو هل استغنى زيد وهل حصده الزرع (قوله اى اللفظ المقيد بطلب
ذلك) قال الشهاب انما حوله لذلك لقول المتن الا تقي والافعال لا يحتمل الصدق الخ فانه
باعتبار اللفظ ولولا هذا الصح التقسيم هنا للمقادير باللسانى من غير حاجة الى تأويل اه
ويفهم حينئذ من كلام الشارح ان الاستفهام اسم للكلام المقيد بطلب ما ذكر لانه
جعل الاستفهام من أقسام الكلام اللسانى وكذا يقال فى بقية الاقسام وهذا لا ينافى
اطلاق الاستفهام بمعنى آخر كطلب الفهم سم (قوله وتحصيلها) أو تحصيل الكف عنها
أمرو ونهى) يدخل فيه نحو فهمنى كذا لان فيه طلب تحصيل ماهية التفهم لا ذكرها فهو
داخل فى تعريف الامر خارج عن تعريف الاستفهام وكذا نحو اذكر لى ماهية كذا لان
فيه أيضا طلب تحصيل ماهية ذكر كذا لا مجرد ذكر ماهية كذا انهم يرد عليه نحو كلف فانه
أمرو ويصدق عليه حد النهى وهو طلب تحصيل الكف عنه دون حد الامر وهو طلب
تحصيلها فلا يكون حد الامر جامعاً ولا حد النهى مانعاً ونحو ما يزدفانه يقيد بطلب تحصيل
الماهية لانهم قد فسروا النداء بطلب الاقبال فهو طلب تحصيل ماهية الاقبال مع انه
ليس بامر ولا نهى ويجب ان الاول بان الحدود الضمنية كالاستفهام من التقسيم
لا يتوجه عليه علم بالمؤاخذة بمثل ذلك وعن الثانى بانهم تسمعون فى تفسير النداء بطلب
الاقبال لانه لازم معناه ولذا قال فى شرح العدة فانه أى النداء وضع لتبسيه الخائب ويلزم
منه طلب الاقبال اه سم قلت قد يقال ان نحو كلف يقيد بطلب تحصيل ماهية الكف
فهو داخل فى حد الامر وفيه ان النهى كذلك اذ فيه طلب تحصيل ماهية الكف
اذا المكافى فى النهى الكف كما تقدم فلا يثبت الامر متميزاً عن النهى الا أن يقال ان
النهى طلب تحصيل ماهية الكف عن ماهية أخرى بغير لفظ نحو كلف والامر طلب
تحصيل ماهية الفعل أو تحصيل ماهية الكف عنه باللفظ نحو كلف بقرينة ما مر فى تعريف
الامر والنهى ولا يخفى ما فيه من التكافؤ (قوله وساقول) أى دون المطلوب منه رتبة
تسمية مثل هذا امر حقيقة مع تعريف الامر بأنه اقتضاء الفعل اقتضاء جازماً غير ظاهر
اذ لا يظهر فيه الجزم فى سؤال العبد ربه خصوصاً مع ملاحظة ان التوعد بالعداب من

(فان أفاد) أى ما صدق اللسانى
(بالوضع طلباً فطلب ذكر
الماهية) أى اللفظ المقيد بطلب
ذلك (استفهام) فهو ما هذا
(و) طلب (تحصيلها) أو تحصيل
الكف عنها) أى اللفظ المقيد لذلك
(أمرو ونهى) فهو قم ولا تفعل
(ولو) كان طلب تحصيل ما ذكر
(من ملقوس) أى مساو للمطلوب
منه رتبة (وسائل) أى دون
المطلوب منه رتبة فان اللفظ
المقيد لذلك من ما يسمى أمراً
ونهى أو قيل لا بل يسمى من الاول
القاسار من الثانى سؤالاً وأشار
المصنف الى هذا الخلاف بقوله
ولو (والا) أى وان لم يقيد بالوضع
طلباً (فما لا يحتمل) منه (الصدق
والكذب) فيما دل عليه

خاصية الجزم على ما تقدم في محله وانما يظهر هذا بالنسبة للغلق لسكن يبق الكلام في أن
السؤال منه تعالى بالفاظ الامر كاعتقلى من أى الاقسام المذكورة فان خرج عنها كان
التقسيم غير حاصرا فليأمل قائله سم (قوله تنبيهه وانشاء) أى لأنك نبهت به غيرك على
مقصودك وانشاءه أى ابتكرته من غير ان يكون موجودا في الخارج نقله سم عن بعضهم
(قوله أم أفاد طلبا باللازم) كالتقى والترجى قال الشهاب فيه بحث من جهة التقى وأما
الترجى فقد مشى في المطول على انه لا طلب فيه وانما هو ارتقاب شئ لا فوق بمصولة اه
وأقول اختلفوا في التقى فمنهم من قال انه لا طلب التقى ومنهم من قال انه لحالة نفسانية
يلزمها الطلب فاذا ذكره الشارح كالمصنف أحد قواين فسامعنى البحث قائله سم والحالة
النفسانية هي التلطف والتحسر على قوته وذلك ليس يلزم كونه مطلوباً بالأمكن (قوله
ومحتملهم الخبر) يخرج منه ان الخبر ما يحقل الصدق والكذب أو كلام مركب يحقل
الصدق والكذب وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يستلزم الدور اذا صدق معرف
بمطابقة نسبة الخبر للواقع والكذب بعدم مطابقة نسبته للواقع وأجيب بوجوده منها ان
الخبر الاصطلاحي يعرف بالصدق والكذب اللغويين والصدق والكذب الاصطلاحيين
بالخبر اللغوي ومنها ان هذا انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكره أمالو ففسرا
بمطابقة النسبة الايقاعية والاتزاعية للواقع وعدم مطابقة الواقع فلا دور سم (قوله
من حيث هو) أى مجرد النظر الى مفهومه أى مجرد أن يلاحظ انه نسبة شئ الى شئ مع
قطع النظر عن الالفاظ والقرائن الخالبة والمقابلة بل عن خصوصية الخبر كذا عبر بعضهم
سم (قوله وأبى قوم تعريفة الخ) في العوائد الغيبائية وبشرحها شيخنا الشريف
ما يفنى أيوانه لحسن تخيصة وايضا ما المقام قال فالخبر تصويره أى تعقل المفهوم الذى
وضع اللفظ له من حيث هو ضرورى لا يحتاج الى نظر وفكر ولم يرد أن فهم المعنى من اللفظ
أو تصور من حيث انه معناه ضرورى كذا حقيقة العلامة ولا يتوجه حينئذ انه مما يتبدل
بتبدل الاصطلاح فلا يوصف بالضرورة فان الحكم على ذات المعنى المقرر وضروريته
في المذهب اصح فان قيل ذاعرف الشئ بالبداهة فبداهته بديهية لانا اذا التفتنا الى
حصوله نعرف انه بغير نظر فلا وجه لاختلاف الجهتين ولا للاستدلال وكذا كل كسبي
أجيب بانما نجد صور الاندري كيف حصلت وذلك لان النفس قد تحصلت علوما لا تلتفت
الى كيفية ضبط حصولها حتى اذا اختلطت وطالت المدة التبس عليها في بعضها كيفية
الحصول واحتج من قال بنظرية الخبر بأنه لو كان بديهيا لما اشتغل العلم بتعريفه قيل لانه
ضائع وقيل لان المعرف هو الموصّل بطريق النظر فلا يكون المعرف الا نظريا ويمكن
الجواب بوجهين الاول ان الشئ قد يكون بديهي السكينة نظريا من وجه فيعرف تعريفا
حقيقيا بالوجه النظري من غير محذور فيجوز أن يكون تعريف الخبر تعريفا بوجوه نظرية
مع بداهة الكنه وما توهم من ان الامر الاعتباري لا يعرف لا وجه له الثاني ان البديهي

(تنبيهه وانشاء) أى يسمى بكل
من هذين الاسمين سواء لم يقد
طلباً نحو أنت طالق أم أفاد طلباً
باللازم كالتقى والترجى فحولت
النسب بآب يعود واعل الله أن
يعرف عن (ومحتملهم) أى
الصدق والكذب من حيث هو
(الخبر) وقد يقطع بصدق أو كذبه
لامور خارجة عنه كما سيأتى (وأبى
قوم تعريفة

ما لا يحتاج الى نظر لا مالا يمكن حصوله منه فلم لا يجوز أن يحصل بديهي خفي عن نظر محمد
 أو رسمه فله طريقان يختار المعرفة أحدهما تعليمه بأجاب المصنف بان تعريفه ليس تعريفه
 حقيقة بآراءه يحصل مجهول لئلا يلزم ما ذكر بل هو بديهي وتعريفاته تنبيهات يراد بها
 الالتفات الى ما علم ليصدق بانه المراد بلفظ الخبر فتكون تعريفاته لفظية لا تنافي ابداً
 وكذا الطلب ضروري تصوره على الاصح باقسامه أي مع أقسامه الخمسة الاتية من
 الامر والشي والاساتقها والنداء والتمني اه بتلخيص واختصار ككثير المهمات
 ونفائس ثم استدلل على بدهية الطلب والخبر بان كلام من أهل القميز لا احتياج الى نظريميز
 بين الخبر والطلب باقسامه فيعرف ان كلامهم ما نوع مغاير لا تخروير كدلالة في موضعه
 ويحجب عنه بما يطابقه حتى الصبيان المميزين ومن لا يتأق منه النظر كالبه اه سم (قوله
 كالعالم والوجود والعدم) قد ذكر المصنف في المقدمات الخلاف في أن العلم ضروري
 أو نظري وفي المواقف وشرحه قبل انه أي الوجود بديهي تصوره فلا يجوز حجة أن
 يعرف الاتعريفات لفظيا وقيل هو كسبي فلا بد حجة من تعريفه وقيل لا يتصور أصلا
 لا بدهية ولا كسبا واختار انه بديهي والمنكر له أي لكون الوجود بديهيا فرقان الاولى
 من يدعي انه كسبي محتاج الى معرفة والثانية من يدعي انه لا يتصور الوجود أصلا
 لا بدهية ولا كسبا بل هو ممتنع التصور وبسط حجج الفرق الثلاث ثم قال بان
 أي الوجود يعرف حقيقة لكونه كسبا عند ذكر فيه عبارات الاولى انه أي الموجود
 هو الثابت العين والمعدوم هو المنفي العين وقائدة لفظية العين التسمية على ان المعرفة هو
 الموجود في نفسه والمعدوم في نفسه لا الموجود في غيره والمعدوم في غيره ولا ما هو أعم
 منها الثانية انه المنقسم الى فاعل ومنفعل أي مؤثر ومثاثر أو المنقسم الى حادث وقديم
 والمعدوم ما لا يكون كذلك الثالثة ما يعلم ويخبر عنه أي يصح أن يعلم ويخبر عنه والمعدوم
 ما لا يصح أن يكون كذلك فهذه العبارات تعريفات للموجود ويعلم منها تعريفات
 الوجود فيقال الوجود ثبوت العين أو ما به ينقسم الشيء الى فاعل ومنفعل أو الى حادث
 وقديم أو ما به يصح أن يعلم الشيء ويخبر عنه وكله أي كل ما ذكره هذا القائل تعريف
 بالاختفي كما لا يخفى فان الجمهور يعرفون معنى الوجود والموجود ولا يعرفون شيئا مما ذكر
 في هذه العبارات وأيضا الثابت يرادف الموجود والثبوت الوجود فلا يصح تعريفه به
 تعريفه حقيقة بآراء الفاعل موجوده أثر في الغير والمنفعل موجود فيه أثر من الغير والقديم
 موجود لا أول له والحادث موجود له أول فلا يصح أخذ شيء منها في تعريف الموجود وصحة
 العلم والاختبار فرع امكان وجودهما فالتعريف بهما أيضا دوري اه من سم (قوله
 فلا حاجة الى تعريفه) المناسب أن يقول فلا يعرف (قوله وقد يقال الانشاء ما يحصل
 مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافه الخ) اعلم ان معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل
 لجميع ما عدا الخبر والتميز بينهما ما عدا ذلك واحتاج الى الايضاح وقد نلص ذلك شيئا

كالعالم والوجود والعدم) أي
 كما أبو تعريف ما ذكر قبل لان
 كلام من الاربعة ضروري فلا
 حاجة الى تعريفه وقيل لا
 (وقد يقال الانشاء ما)
 أي كلام (يحصل مدلوله في الخارج
 بالكلام) ثم أنت طالق وقم
 فان مدلوله من ايقاع المطلق
 وطلب القيام يحصل به لا بغير

الشريف في شرح الفوائد حيث قال اعلم ان كل أمرين بينهما ما في حد ذاتهما مع قطع
 النظر عن اعتبارهما بحالة إما بالثبوت أو بالانتفاء ضرورة استتمالة ارتضاع النقيضين
 والطبردال وضعها على صورة ذهنية على وجه الادعاء المحكي تلك الحال الواقعية وتبينها
 والحكاية تمحل على المحكي دلالة فبرقطعية فالطبريدل عليه أيضا ويجوز تخالفه عن كلا
 مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى ويفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع
 فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في السكينة موافقة للحكاية للمحكي
 فهما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة
 الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفة اياه فيها ولك
 أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللا وقوع من حيث انها مدركة مفهومة من
 اللفظ ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونه مدركة فصدق
 والافسكذب والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاصول الآن
 فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد
 بالصورة الذهنية هو الايقاع والانتزاع وأنهم مدلول الخبر وهذا أي انه ما مدلول الخبر
 موافق لقول المصنف ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين
 الوقوع واللا وقوع سواء أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللا وقوع وأن
 التغاير بين المتطابقين حقيقي على الاول اعتباري على الثاني ثم قال فان قيل اضرب مثلا
 يدل على ثبوت نسبة الطالب أيضا فان تحققت كانت صدقا والافسكذبا قلت هو موضوع
 النسبة الطالب للمساكين ثبوتهم باليد دل على الثبوت بالذات الا انه يستلزم خبرا وهو ان
 الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحقق المطابقة لانه بالذات يدل على صورة ~~تحقق~~
 ثبوت نسبته فافهم اه وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة
 وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة وقال الحفيد في حواشي التلخيص
 تحقيق الفرق بين الخبر والانشاء أن الخبر مقصد فيه مطابقة النسبة المفهومة للخارج
 بخلاف الانشاء والافكل من الامر والنهي يدل على نوع طاب مخصوص فاذا لم يكن
 في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يقابله يلزم أن يكون كاذبا وان كان كذلك يكون
 صادقا لكنهم اعتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج
 وعدمها فامل اه واذا تقر هذا فيمكن أن يحمل كلام المصنف والشارح على ما حققه
 شيخنا فقول المصنف الانشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام أي ما لا يكون حكاية
 للنسبة الواقعية بين طرفيه فقوله اضرب مدلوله نسبة طلب الضرب لاما هو حكاية لاما
 وقوله يحصل له أي هو المقصد منه وقوله لا بغيره أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو
 حكاية عنه فلا ينافي أنه يتحقق بدونه وقوله أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره
 يحصل على أن المراد بمدلوله مضمونه الذي هو وقوع النسبة الحكمية على ما أشار اليه
 بعد على أن يكون مدلوله الحقيقي المقصود به حكاية ذلك المضمون وقول المصنف أي

ماله خارج صدق أو كذب أي ما يكون مدلوله حكمية للنسبة الواقعة بين طرفيه ويفتق
 أن يراد بالخارج الخارج عن اعتبار المعتبر حتى يشمل الذهنيات وقول الشارح أي
 مضمونه من قيام زيد أي من وقوع قيامه وكلامه يفهم ما تقدم نقله في كلام شيخنا عن
 المحقق في الأصول من أن المطابقة بين الوقوع والادّعاء من حيث كونه مفهوما من
 اللفظ وبين ذلك باعتبار الواقع وقطع النظر عن كونه مفهوما من اللفظ فليتأمل اه سم
 (قوله أعم منه بالمعنى الأول) أي وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب مما لا يثبت بالوضع
 طلبا وقوله لشئ قوله أي الانشائي بالمعنى ما قبل الأول وهو ما أفاد بالوضع طلبا مع
 مع الأول فتقوم انشاء على الثاني دون الأول لا فادته بالوضع طلبا بخلاف أنت طالق
 فانه انشاء على الأول كالثاني فلذا مثل الشارح للانشاء على الثاني وقول الشارح أي
 ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره كل منه ومن قول المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب
 تفسيره بخلافه لكن تفسير الشارح بالحقيقة وتفسير المصنف بالادّعاء وقوله ماله خارج
 ما خبر بمبتدأ محذوف والتقدير والخبر ماله خارج وبجمله له خارج نعت لما وقوله صدق
 أو كذب نعت أيضا لما كما يفيد مدلول الشارح (قوله فان مدلوله أي مضمونه الخ) انما
 فسر المدلول بالمضمون الذي هو النسبة لا بالحكم الذي هو المدلول حقيقة على ما سبقت
 لان النسبة هي التي تحصل بغيره بخلاف الحكم فانه لا يحصل الا به اه سم (قوله وهو
 محتمل الخ) ضمير هو يعود على المضمون وهو قيام زيد وقوله فيكون هو أي قام زيد الذي
 هو الخبر وأبرز الضمير في يكون الثانية في الموضع عين لعوده لغير ما عاين عليه ضمير الأولى
 فيها فان الضمير في الأولى يعود على المدلول وفي الثانية على الكلام (قوله ولا يخرج له)
 أي ولا يخرج له فهو مصدر وقوله من حيث مضمونه أي الذي هو النسبة لا من حيث
 مدلوله الذي هو الحكم على ما سبقت وقوله لانه أي الخبر من حيث مضمونه وهذا ظاهر
 فيما تقدم عن المحقق في الأصول ويوافقه ظاهر قول المصنف الاتي ومورد الصدق
 والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقائم في زيد بن عروة قائم وان أمكن تأويله بما
 يوافق ما تقدم من تحقيق شيخنا قوله فالصدق أي فالخبر الصدق وليس المعنى فالطابقة
 هي الصدق لما تقدم من أن الصدق والكذب في عبارة المصنف وصفان لنفس الكلام
 سم (قوله فالجاء قال الخبر اما مطابق الخ) حاصله ان الصورت لانه اما مطابق للواقع
 مع اعتقاد المطابقة واما مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة واما مطابق للواقع
 مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث صور مع المطابقة للواقع أولاها صدق والاثنان بعدها
 واسطة واما غير مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة واما غير مطابق للواقع مع
 اعتقاد المطابقة واما غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث أيضا مع عدم
 المطابقة للواقع أولاها كذب والاثنان بعدها واسطة فقوله المصنف فالثاني فيهما أي
 قولنا ونفيه في جانب المطابق للواقع وفي جانب غير المطابق وقول الشارح الأول أي
 ما قبل الثاني وهو المطابق للواقع الذي هو قبل الثاني الأول وغير المطابق الذي هو قبل

وقوله بالكلام من اقامة الظاهر
 مقام المضمر لا يوضح فالانشاء
 به هذا المعنى أعم منه بالمعنى في
 الأول لشئ قوله ما قبل الأول معه
 (والخبر بخلافه) أي ما يحصل
 مدلوله في الخارج بغيره (أي ماله
 خارج صدق أو كذب) نحو قام
 زيد فان مدلوله أي مضمونه من
 قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل
 لان يكون واقعا في الخارج
 فيكون هو صدقا وغير واقعا
 فيكون هو كذبا (ولا يخرج له)
 أي للخبر من حيث مضمونه
 (عنه سم) أي عن الصدق
 والكذب لانه اما مطابق
 للخارج فالصدق (أولا)
 فالكذب (وقيل بالواسطة) بين
 الصدق والكذب (فالجاء ط)
 قال الخبر (اما مطابق للخارج
 مع الاعتقاد) أي اعتقاد الخبر
 المطابقة (ونفيه) أي نفي
 اعتقادها بان اعتقاد عدمها

أولم يعتقدها (أو لا مطابق) الخارج (مع الاعتقاد) أي اعتقاد الخبر عدم المطابقة (ونفيه) أي نفي اعتقاد عدمها بان
اعتقادها أولم يعتقدها (فالثاني) أي ما اتفق فيه الاعتقاد المذكور الصادق (٩٩) بصورتين (فيهما) أي في المطابق وغير

المطابق وذلك أربع صور
(واسطة) بين الصدق والكذب
والاول وهو ما معه الاعتقاد
المذكور في المطابق الصدق وفي
غير المطابق الكذب (وغیره)
أي غير الجاحظ قال (الصدق)
المطابقة) أي صدق الخبر
مطابقته (لاعتقاد الخبر مطابق)
اعتقاده (الخارج أولا وكذبه
عدمها) أي عدم مطابقته
لاعتقاد الخبر مطابق اعتقاده
الخارج أولا (قال ادج) بفتح
الذال المججمة وهو ما ليس معه
اعتقاد (واسطة) بين الصدق
والكذب مطابق الخارج أولا
(والراغب) قال (الصدق)

المطابقة الخارجية مع الاعتقاد
لها كما قال الجاحظ (فان قدرا) أي
المطابقة الخارجية واعتقادها
أي مجموعهما بان فقد كل منهما
أو أحدهما (فنه كذب) وهو
ما فقد فيه كل منهما سواء
صدق فقد اعتقاد المطابقة
باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد
شيء (و) منه (موصوف بهما)
أي بالصدق والكذب
(بجهتين) وهو ما فقد فيه
واحد من المطابقة للخارج
واعتقادها بوصف بالصدق من
حيث مطابقة الاعتقاد أو
الخارج وبالكذب من حيث

النفي الثاني وحاصله أن ما قبل النفي في الاول هو الصدق وما قبل النفي في الثاني هو
الكذب وما تضمنه النفي الاول وهو صورتان وما تضمنه النفي الثاني وهو صورتان أيضا
كما قرر واسطة والصدق والكذب مركبان كما علمت (قوله أولم يعتقدها) أي كالمشاك
واستشكل بأن الشاك لا حكم منه ولا تصديق بل الحاصل منه تصور مجرد لفظة
بالجمله الخبرية ليس بخبر وقد منع أن تلفظ بهما ليس بخبر بل هو خبر وان لم يكن منه حكم
ولا تصديق بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها شيخ الاسلام (قوله وغيره) أي
من يقول بالواسطة أيضا وهو النظام وأنما ليس به وان كان هذا القول مشهورا عنه كما
اشتهر ما قبله عن الجاحظ اشارة الى أن غير النظام وافقه على ذلك فلم يقر به (قوله)
فالساذج واسطة) أي وهو خبر الشاك وهذا مناف لكلام غيره كالصدق فانه قد صرح
بأنه لا واسطة على هذا القول بعد أن جعله مفرعا على القول بإحصاء الخبر في الصدق
والكذب وما أخذ المصنف ان ما ليس معه اعتقاد ليس بصادق ولا كاذب وما أخذ غيره أنه
كاذب شيخ الاسلام قال كلام الصدق مطوله يشعر بعدم الجزم بنفي الواسطة على هذا
القول فانه ذكر بعد ما صرح بما يفيد نفي الواسطة على هذا القول مانعه وأما المشكوك
فلا يحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيه - ما من غير
ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا أن يقال اذا اتفق الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
أو كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به أرباب المعقول
لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أولا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجمله الخبرية وقال زيد في
الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا ثبت ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في
الدار فكلامه خبر وهذا ظاهره وصور هذا القول ست أيضا لان الخبر اما أن يطابق
الاعتقاد أم لا وفي كل اما أن يطابق الواقع أم لا فهذه أربعة اثنتان صدق وهما مطابق
الاعتقاد سواء مطابق معه الواقع أم لا وثنتان كذب وهما ما لم يطابق الاعتقاد سواء مطابق
الواقع أم لا وبقي صورتان هما واسطة وهما أن لا يكون مع الاخبار اعتقاد أصلا كخبر
الشاك سواء مطابق ذلك الخبر الواقع أم لا والصدق والكذب على هذا القول بسيطان
كما علمت (قوله المطابقة الخارجية) أي مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية
مع الاعتقاد لهما أي للمطابقة المذكورة والراغب عن يقول بالواسطة أيضا ومذهبه
في الصدق والكذب كالجاحظ لكن يزعم أنه لا يصيل لا يقول به الجاحظ على
ما سبق منه ان شاء الله فنقول حاصل مذهبه أن مطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة يسمى
صدقا وما لم يطابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة يسمى كذبا ويخص هذين بالصدق
والكذب الثامين ومما يطابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أو مطابق الاعتقاد دون

اتفقت فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب

الواقع فيسمى كلامه صادقا وكذبا من جهتين فالاول صدق من جهة مطابقة الواقع
 كذب من جهة عدم المطابقة للاعتقاد والثاني صدق من جهة مطابقة الاعتقاد
 كذب من جهة عدم مطابقة الواقع ويسمى الصدق والكذب المشغل عليهما هذان
 القسمان بالصدق والكذب غير التامين لما علم من أنه صدق من جهة دون جهة وكذب
 كذلك فهذه أربعة أقسام وبقي قسمان وهما مطابقة الواقع وعدمها مع عدم اعتقاد
 شيء وهذان واسطة عنده لا يوصفان بصدق ولا كذب وذلك كخبر الشاك فالصورت
 كالذين قبله فقد علمت ان ما يسميه الجاحظ صدقا وما يسميه كذبا يسميه الراغب صدقا
 تاما وكذبا كذلك وهما القسمان الاولان وما عد ذلك يسميه الجاحظ واسطة والراغب
 يفصل فيه فيسمى ما اشغل على المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها صدقا من جهة
 وكذبا من جهة وصدقا غير تام وكذبا كذلك وكذا ما اشغل على المطابقة للاعتقاد
 دون الواقع وأما ما لم يكن معه اعتقاد أصلا كخبر الشاك سواء كان مطابقا للواقع
 أم لا فهو عنده واسطة فالصدق التام صورة والكذب التام كذلك والصدق غير التام
 والكذب كذلك صورتان والواسطة صورتان هذا تقرير مذهبنا إذا علمت ذلك فقول
 الشارح سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء أم مسلم
 في الاولى دون الثانية فان ما لم يطابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء آخر يسمى الواسطة كما
 علمت وليس هو من الكذب كما ذكر الشارح وجواب من لا يخفى ضعفه فراجع
 (قوله في الاثبات) أخذ من قول المصنف لا يثبتها ويعلم حكم النبي بالقياس
 كما سنبه عليه الشارح (قوله بالنسبة) أي الكلامية (قوله كقيام الخ) هو
 على حذف مضاف أي كثيرون قيام ما تقررون أن النسبة هي ثبوت المحمول
 للموضوع فالنسبة حينئذ في قام زيد ثبوت القيام لانفس القيام وكان الحاصل له
 على ذلك قول المصنف لا يثبتها فانه دال على أنه أراد بالنسبة تنس القيام لا ثبوت
 والا كان المعنى لا يثبت القيام وهو فاسد وقوله فيها يأتي كقائه في زيد بن عمرو فانه قتل
 للنسبة بقائه لا يثبوت وما ذكر ذلك إلى أن المراد بالنسبة المنسوب والوجه أن كلام
 المصنف في الموضوعين على حذف المضاف أي الحكم بثبوت النسبة وكذا بقائه أي
 النسبة التي اشغل عليها أو كثيرون مدلول قائم وان الشارح انما قصد المحافظة على
 ظاهر كلام المصنف لكراهة المخالفة مع ظهور المراد فان السابق إلى الفهم من
 الحكم بالقيام انما هو الحكم بثبوتها مع أنه كان يمكنه تفسير النسبة بما يوافق
 ما تقدم وجعل الاضافة في قوله لا يثبتها إيالة أو حله على الاستخدام فيكون الضمير فيه
 راجعا للنسبة لا بالمعنى المراد فيما سبق وهو الثبوت بل بمعنى المنسوب الذي هو متعلق
 الثبوت قاله سم والمراد بالحكم في قوله الحكم بالنسبة هو الادراك أي ادراك
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله في أنه ثبوتها) أي فالكذب ليس مدلول
 للغير عند القرأني وانما جاء من تخلف المدلول عن الدال كما سيذكره الشارح

(ومدلول الخبر) في الاثبات
 (الحكم بالنسبة) التي تضمنها
 كقيام زيد في قام زيد مثلا
 (لا يثبتها) في الخارج (وقائما)
 (للامام) الرازي في أنه الحكم
 بها (وغيره) لا فالقرأني في أنه
 يثبتها (والا) أي وان لم يكن
 مدلول الخبر الحكم بالنسبة بل
 كان ثبوتها (لم يكن شيء من الخبر
 كذبا) أي غير ثابت بالنسبة في
 الخارج

(قوله وقد اتفق العقلاء الخ) هذارداللازم المذكور متضمن لايجاب جزئي يطل ذلك
 السلب الكلي الذي تضمنه اللازم المذكور وظاهره أنه يلزم على قول القرافي أن لا يتصف
 الخبر بالكذب أصلاً لانه لا يدل عليه بل انما يدل على الصدق فقط فنحن اقام زيد مثلاً
 مدلوله عند القرافي ثبوت القيام خارجاً لزيد (قوله وأجيب بان كذب الخبر الخ) هذا
 الجواب من طرف القرافي وهو اشارة الى ما صرح به الرضى في شرح الحاجية من أن
 مدلول الخبر هو الصدق خاصة وأن الكذب ليس من مدلوله وانما هو احتمال عقلي
 وارضاء المولى سعد الدين وهو الراجح واحتج به بانة قطع بان الذي نقصده عند اخبارنا
 بقولنا زيد قائم هو افادة الخطاب بثبوت نسبة القيام لزيد لا حكمنا بذلك وبقطع بان الذي
 نفهمه من اخبارنا بان زيدا قائم مثل ذلك وهذا هو الذي نصره في المطول وورد ما رجحه
 الامام بانه لو اريد ايقاع التسمية لما كان لانكار الحكم معنى لا متناع أن يقال انه لم يقع
 النسبة فانه الكمال وهو وجهه جداً ولا حاجة الى ما طال به هنا سم (قوله لان دلالة
 وضعية) اي والدلالة الوضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل بخلاف العقلية فان
 دلالة العقلية تقتضي استلزام الدال للمدلول بحيث يستحيل تخلفه كما في دلالة الاثر
 على المؤثر (قوله نعم الاول الخ) استدلنا على الجواب المذكور (قوله سالم من هذا
 التخلف) أي لان الحكم بالنسبة لازم للخبر لا ينفك عنه وقد يقال الحكم المذكور هو
 الايقاع بمعنى ادراك وقوع النسبة أي مطابقة النسبة الواقعية قد يتخلف عن الخبر
 لجواز اخبار الشخص بخلاف ما يعتقد الله -م الا أن يقطع النظر في النسبة التي هي
 متعلق الحكم عن المطابقة للواقع وعدم المطابقة كذا أجاب بعض مشايخنا
 ولا يخفى انه ضعيف أو لا يصح ويرد عليه أيضاً خبر الشافعية داخل في الخبر كما مر وليس
 مدلوله الحكم بالنسبة اذ لا حكم فيه (قوله باعتبار ما تضمنه) أي لا باعتبار مدلوله وقوله
 كما سيأتي أي في قوله ومورد الصدق والكذب النسبة الخ (قوله أوضح كما قال الخ) وجه
 شيخ الاسلام الاوضعية بلامته من ايهام عبارة المحصول وجود الكذب لا بوصف
 الخبرية والقصد انتفاؤه وايهام عبارة التخصيل ان كل خبر كذب وليس كذلك اه وحاصله
 أنالوقلنا بدل قول المصنف والالم يكن الخ والالم يكن الكذب خبراً كما قال في المحصول
 أنهم وجود الكذب بدون الخبر فيكون أعم من الخبر وليس كذلك اذ الكذب لا يكون
 الا خبراً ووجه الايهام المذكور ان المعنى في قولنا والالم يكن الكذب خبراً أن يقال
 واللازم باطل أي بل يكون الكذب خبراً وهذا هو وجود الكذب بدون الخبر
 بلا ريب ولو قلنا والالم يكن الخبر كذباً كما في التخصيل اقتضى حصر الخبر في الكذب
 وليس كذلك ووجهه كما مر أن يقال اللازم باطل أي بل يكون الخبر كذباً أي كل خبر وقد
 يقال قضية هذا الايهام عدم الوضوح أصلاً في نفسك العبارة بين وهو خلاف قول
 الشارح أوضح المقيد ثبوت أصل الوضوح اهـ ما وقد يجاب بأن الايهام المذكور لما

وقد اتفق العقلاء على أن خبر
 الخبر كذباً وأجيب بان كذب
 الخبر بان لم تثبت نسبته في
 الخارج ليس مدلوله حتى يتألف
 ما جعل مدلوله من ثبوت النسبة
 غاية الامر أن الخبر الكذب
 تخلف فيه المدلول عن الدليل
 لان دلالة وضعية لا عقلية
 ونفس الخبر الى الصدق
 والكذب باعتبار وجود مدلوله
 معه وفخلفه عنه نعم الاول الموافق
 للامام الرازي سالم من هذا
 التخلف ونفس الخبر عليه الى
 الصدق والكذب باعتبار
 ما تضمنه من النسبة كما سيأتي
 ويقاس على الخبر في الاثبات
 الخبر في النفي فيقال مدلوله
 الحكم بانتفاء النسبة وقيل
 انتفاؤها وقوله والالم يكن شيء
 من الخبر كذباً أوضح كما قال من
 عبارة المحصول لم يكن الكذب
 خبراً ومن عبارة التخصيل
 وغيره لم يكن الخبر كذباً

الخبر (النسبة التي تضمنها ليس

غير كقائم في زيد بن عمرو قائم

لابنوة زيد) لعمر وأيضاً قائم

للمسند إلى ضمير زيد مشتمل على

نسبة هي قيام زيد وهي مورد

الصدق والكذب في الخبر

المذكور لابنوة زيد لعمر وفيه

أيضاً اذ لم يقصد به الاخبار بها

(ومن ثم) أي من هنا هو أن

المورد النسبة أي من أجل

ذلك (قال) الامام (مالك) وبعض

أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان

ابن فلان فلا شهادة بالوكالة)

أي التوكيل (فقط) أي دون

نسب الموكل ووجه بناءه على

حاذر أن متعلق الشهادة خبر

كجاسياني (والذهب) أي الرابع

عندنا أنهم شهادة (بالنسب)

للموكل (ضمنوا الوكالة) أي

التوكيل (أصلاً) تتضمن ثبوت

التوكيل المقصود لثبوت نسب

الموكل لغيبته عن مجلس

الحكم (مسئلة الخبر)

بالنظر إلى أمور خارجة عنه

(امامة طوع بكذبه كالمعلم يوم

خلافه ضرورة) مثل قول القائل

المقبضان يجتسمان أو يرتفعان

(أو استدلالاً) فهو قول الفيلسفي

العالم قديم (وكل خبر) عنه صلى

الله عليه وسلم (أو هم باطلا) أي

أوقعه في الوهم أي الذهن (ولم

يقبل التأويل فكذب) عليه صلى

الله عليه وسلم لعصمته عن قول الباطل (أو نقص منه) من جهة راويه (ما يزيل الوهم) الحاصل بالنقص منه كذب

كان يدفعه التامل في المقام بسبب قوله لم يكن مانعاً من ثبوت أصل الموضوع لهما بحسب

المقام فتأمل (قوله) ومورد الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها) يعني النسبة

الاسنادية كالنسبة التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في أحد الطرفين من

النسب التقييدية كبنوة زيد لعمر وفي المثال (قوله ليس غير) هو بفتح الراء وضمة

بالتنوين وتركة فيما شيخ الاسلام (قوله) قائم المسند إلى ضمير زيد مشتمل على نسبة هي

قيام زيد) يتبادر إلى الفهم أنه اعتبر النسبة التي بين قائم وضميره وفيه نظر لأن هذه النسبة

لا يصدق عليها النسبة التي تضمنها الخبر لأن التي تضمنها الخبر هي نسبة الخبر المقصودة

بالإفادة وهذه ليست مقصودة بالإفادة بل لتصور القيام منسوبة إلى زيد فهي مقصودة

بالعرض فلا تكون مورد الصدق والكذب فينبغي أن لا يكون قوله المسند إلى ضمير زيد

إشارة إلى محل النسبة التي هي المورد على النسبة التي بين قائم وضميره بل إشارة إلى أن

إسناده إلى ضمير زيد دليل على نسبته إلى زيد قاله سم قلت وعمايو يذم ما ذكرنا قالوا من

أن اسم الفاعل مع مرفوعه من قبيل المفرد (قوله) مشتمل على نسبة) أي مستلزم لهما

وقوله هي قيام زيد أي ثبوت قيام زيد وقوله لابنوة زيد لعمر وفيه أي في الخبر المذكور

اذ لم يقصد به أي بالخبر المذكور الاخبار بها أي بالبنوة فلو قال شخص جاء زيد بن عمرو

وكان زيد قد انصف بالحق في الواقع دون بنوته لعمر ولم يكن ذلك الشخص كاذباً في خبره

بل صاد قالانه انما أخبر بالحق وقد وقع لابنوة ومن هذا القبيل ما يحكى أن الامام

ابن عرفة حضر عقد نكاح عقده شيخه ابن عبد السلام لولده وكتب الصدق وكتب

أهل المجلس شهادتهم فيه فلما وصل إلى ابن عرفة لم يكتب شهادته ووجد فيه تزوج العالم

الفاضل فلان الخ فامتنع من كتب شهادته وقال لم أعرف له علماً حتى أشهد به فقال له شيخه

انك جاهل أنت انما تشهد على النكاح دون العلم (قوله) أن متعلق الشهادة خبر) أي

والخبر انما يتعلق بالنسب الاسنادية دون التقييدية وقد يقال بالنسب التقييدية وان لم

تكن ملحوظة بالذات للإفادة حتى لم تكن مورد الصدق والكذب لكنها ملحوظة بالتبع

المتعين الاطراف فهي قيود للخبر والقائل بالخبر قائل به بقيوده المذكورة فخرجها عن

كونها مورد الصدق والكذب لا يقتضي عدم الاخبار بها تبعاً بل مقتضى كونها قيوداً

للخبر هو الاخبار بها كذلك وبهذا يظهر وجه المذهب الاثنى سم قات وهذا ملحوظ

الامام ابن عرفة فيما وقع منه في الحكاية المتقدمة (قوله) لغيبته عن مجلس الحكم) كما

عله لخدوف يدل عليه المقام تقديره وأق بالمشاهدة على هذا المنوال لغيبته الخ أي وأما

لو كان حاضر الشاهد على عينه ومجمل عليه كما قاله الشهاب (قوله) بالنظر إلى أمور خارجة

منه) أي وأما بالنظر إلى نفس مفهومه فقد تقدم أنه ما يحتمل الصدق والكذب (قوله)

كالمعلوم خلافه) أي خلاف مدلوله (قوله) فكذب) قال سم قال شيخنا الشهاب نائب

القاهل ضمير عائده على الخبر لثلاث لا يخبر عن العائد وقضية ذلك تعدى كذب بنفسه فهو

الله عليه وسلم لعصمته عن قول الباطل (أو نقص منه) من جهة راويه (ما يزيل الوهم) الحاصل بالنقص منه كذب

من الاول ما روى ان الله خلق نفسه فانه يوههم صدقته أى يوقع في الوهم أى الذهن ذلك وقد دل العقل القاطع على انه تعالى منزّه عن المحدث ومن الثاني ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى بنار رسول الله (١٠٣) صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء

في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم لم تلتسكّم هذه فان على رأس مائة سنة منى لا يبقى من هو اليوم على ظهر الارض أحد قال ابن عمر فوهل الناس في مقالته وانما قال لا يبقى من هو اليوم يريد أن ينخسروم ذلك القرن قوله فوهل الناس بفتح الهاء أى غلطوا في فهم المراد حيث لم يسمعوا الفظة اليوم ووافقوه فيها حديث أبي سعيد الخدري لانا في مائة سنة وعلى الارض نفس منقوسة اليوم وحديث جابر مامن نفس منقوسة اليوم بأنى عليها مائة سنة وهى حية يومئذ رواه مسلم وروى مسلم أيضا عن جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر وقوله منقوسة أى مولودة احتزبه عن الملائكة (وسبب الوضع) الخبر بان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم (نسيان) من الراوى لما رواه في ذلك غيره ظنا أنه المروى (أو انقراء) عليه صلى الله عليه وسلم كوضع الزنادقة أحاديث تخالف المعقول تنقيح العقل عن شريعته المطهرة (أو غلط) من الراوى بان يسبق لسانه الى غير ما رواه أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدّى معناه (أو غيرها) كفى وضع بعضهم أحاديث في الترهيب

كذب الخبر وأصله كذب فيه اه وأقول مكذوب خبر مبتدأ محذوف أى فهو مكذوب والجملة خبر كل والرابض لذلك المبتدأ المحذوف اه قلت الوجه ما قاله الشهاب وما قاله سم غير محذوف فى دفع ما قاله الشهاب كما هو بين بلا شبهة (قوله من الاول) أى المكذوب وقوله ومن الثاني أى مائة قص منه ما ينيل الوهم (قوله أرايتكم الخ) التاء هى الفاعل والكاف حرف دال على حال المخاطب وليأتكم منه قول وقوله فان على رأس الخ اسم ان ضمير الشأن محذوف وبجمله لا يبقى خبر ان وقوله منها نعت لمائة ومن للابتداء أى مائة سنة مبتدأ من هذه الآية وقوله من الخ حال من أحد لان نعت المكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا كما تقررى في محله وقوله على ظهر الارض خبر هو اليوم نصب على الظرفية والعامل فيه متعلق بقوله على ظهر الارض المحذوف أى من هو مستقر على ظهر الارض اليوم (قوله ويوافق) أى يوافق هذا الخبر فيها أى في لفظ اليوم أى في اثباتها (قوله لانا في مائة) أى آخرها (قوله مامن نفس منقوسة اليوم) قوله اليوم ظرف لمنقوسة (قوله ان ذلك) أى ما قاله ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم (قوله منقوسة أى مولودة احـ) تزبه عن الملائكة ولا يحتزبه عن الجن فانهم مولودة لكن قديس كل بابليس فانه لم ينقرض مع أنه من الجن وكان موجودا حينئذ ويمكن أن يجاب بجمع أنه مولود وبأنه لم يكن حينئذ على ظهر الارض والله كافر في الهواء أو على البحر فخرج بقوله على ظهر الارض أو هو مستثنى وأما من يحدث بعد من البشر فاحتزبه عنه بقوله اليوم قاله سم قلت جوابه الثالث هو الاولى وأما الثاني فلا يخفى بعده (قوله وسبب الوضع الخ) فان قلت هذا آخر عماء بعده فان منه ما يشمل الموضوع أيضا كفى قوله وما نسب وقوله وبعض المنسوب قلت لما كان ما قبله متناولا لاجمال جميع الموضوعات ومنها ما شمله بعض الأنواع الآتية عقبه بذ كسبب الوضع المناسبة بينهما وولتقرغ الذهن الى تلك الأنواع لاحتمالها القصدات الفات أسفها من التفصيل مع قلة الكلام على سبب الوضع سم (قوله أو انقراء عليه) شيخ الاسلام الاولى أرتفعه اذا افتراء قسم من الوضع لاسببه اه (قوله كفى وضع بعضهم أحاديث في الترهيب الخ) فيه ان هذا من أقسام الافتراء فلا وجه لعدم من غيره (قوله ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعى الرسالة) يقبه ان محل الخلاف ما قبل نزول قوله تعالى وخاتم النبيين أما بعده فلا يقبه الخلاف في القطع نظر الانجوز العقل مع منع الشرع على ان تجوز العقل صدقه لا ينال في القطع بكذبه عادة لان معنى تجوز العقل خلاف الامور العادية أنه لو قدر وجود خلافها لم يكن محالا لأنه يجوز خلافها بالفعل كما قرره ابن الحاجب وشراحه في أول مختصره وقوله بلا مجيزة أو تصديق الصادق أى من نبى معلوم النبوة قبل هذا يصدق هذا المدعى النبوة في دعوى النبوة والمعنى بلا واحد منها ما كفى قوله تعالى ولا تطع

في الطاعة والتهريب عن المعصية (ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعى الرسالة) أى قوله انه رسول الله الى الناس (بلا مجيزة أو) بلا (تصديق الصادق) له لان الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تقضى بكذب من يدعى ما يخالفها بالادليل

منهم آثما أو كفو رافع تصديق الصادق لا يحتاج الى اظهار المجيزة سم وقوله والمعنى
 بلا واحد الخ أى لان ظاهر كلام المصنف يوهم أنه لا يسمع المجيزة من تصديق الصادق
 وليس كذلك اذا حدهم ما كاف فلو قال وتصديق الصادق بالواو بدل أول لم من ذلك
 كما قاله شيخ الاسلام (قوله لتجوز العقل الخ) فيه ان هذا لا ينافي فيه الاول لانه
 انما عمل بالعادة والتجوز العقلي لا ينافي القطع بحسب العادة كما مر (قوله فقط) أى
 دون دعوى الرسالة (قوله فلا يقطع بكذبه) فيه ما مر من أنه يتجه تقييده بما قبل نزول
 قوله تعالى وخاتم النبيين وأما بعده فلا خلاف في القطع بكذبه لكونه مع الوهم من الدين
 بالضرورة (قوله وما نقب الخ) بحث فيه المصنف في شرح المنهاج فقال بعد أن نقل ذلك
 عن الامام واقائل أن يقول غاية منتهى المنقب الجلاء والمتفحص الاله عدم الوجدان
 فكيف ينتهض ذلك فاطعاً في عدم الوجود وانما قصاره ظن غالب يوجب أن لا يلتفت
 الى ذلك الظهوران فرض دليل شرعى أو عقلى أو توفى الدواعى على نقله عادى القسامين
 المذكورين في الكتاب أى المنهاج اه قلت ويؤيد ما قاله ان الاستقراء الناقص انما
 يوجب الظن كما نص عليه الاثمة وأما الاستقراء التام فهو متعذر او متعسر جدا سم
 (قوله ولم يوجد عند أهله) أى لا في بطون الكتب ولا في صدور الرواة قاله الاسنوى
 (قوله وهذا) أى القاطع بالكذب على الصحيح مفروض وقوله كما في عصر الصحابة أى
 كالحديث الواقع في عصرهم (قوله وبعض المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم من
 المقطوع بكذبه) قضية كلام المصنف ان فيه قولاً بأنه لا يقطع بكذبه ولم يذكره الشارح
 ولا غيره فيما عات فالظاهر انه من المقطوع بكذبه قطعاً استدلالاً ثم رأيت الاسنوى
 شرح بذلك قاله شيخ الاسلام وحديثه يكون قوله على الصحيح نظر الى المجموع قلت
 وقضية كلام الشارح عدم الخلاف في هذا الفرع حيث قال بعد قول المصنف وبعض
 المنسوب الخ من المقطوع بكذبه المقيّد أن قول المصنف وبعض المنسوب الخ متبداً
 محذوف الخبر وليس معطوفاً على ما قبله فان قيل قد صنع مثل ذلك في الذي قبله أعنى قوله
 وما نقب الخ حيث قال بعده من المقطوع بكذبه مع امكان عطفه على ما قبله المقيّد جريان
 الخلاف فيه بل الخلاف فيه هو الواقع قلت لعل قطعه عن العطف وجهه مبتدأ محذوف
 الخبر ليس تأنس بالقاطع فيما بعده ذكره سم (قوله أنه قال سيكذب على) قال المصنف في
 شرح المنهاج فان قلت لا يلزم وقوع الكذب في الماضي الذي هو المدعى لانه قال سيكذب
 بصيغة المضارع فيجوز أن يقع في المستقبل قلت السين الداخلة على يكذب وان دلت
 على الاستقبال فانما تدل على استقبال قليل بخلاف سوف كما نصوا عليه وقد حصل هذا
 الاستقبال القليل زيادة اه ومراده بالماضي في قوله لا يلزم وقوع الكذب في الماضي
 ما تقدم على زمن المصنف الذي هو زمن قطعه بكذب بعض المنسوب اليه صلى الله عليه
 وسلم وبالمستقبل في قوله فيجوز أن يقع في المستقبل ما تأخر عن زمن ذلك الحكم الصادق

وقيل لا يقطع بكذبه تجوز
 العقل صدقه أمام دعوى النبوة
 أى الإجماع اليه فقط فلا يقطع
 بكذبه كما قاله امام الحرمين (وما
 نقب) أى نقش (عنه) من
 الحديث (ولم يوجد عند أهله)
 من الرواة من المقطوع بكذبه
 لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل
 لا يقطع بكذبه تجوز العقل
 صدق ناقله وهذا مفروض بعد
 استقراء الاخبار أما قبل
 استقراءها كما في عصر الصحابة
 فيجوز أن تروى أحدهم ما ليس
 عند غيره كما قاله الامام الرازي
 (وبعض المنسوب الى النبي صلى
 الله عليه وسلم) من المقطوع
 بكذبه لانه روى عنه انه قال
 سيكذب على فان كان قال ذلك
 فلا بد من وقوفه

والأقبح كذب آية وهو كما قال
المصنف حديث لا يعرف (والمنقول
آحدا فيما تتوفر الدواعي على
نقله) نواترا كسقوط الخطيب عن
المنبر وقت الخطبة من المقطوع
بكذبه لخالفته للعادة (خلافا
للافتة) أي في قولهم لا يقطع
بكذبه التجويز العقل صدقه وقد
قالوا بصدق مارو ومنه في إمامة
على رضى الله عنه نحو أن الخليفة
من يدعى مشبهين له بما يتواتر
من المجهزات كقنين الجذع وتسلم
الطبر ونسب الحصى قلنا هذه
كانت متواترة واستغنى عن
تواترها إلى الآن بتواتر القرآن
بخلاف ما يذكر في إمامة على فإنه
لا يعرف ولو كان ما خفى على أهل
بيعة السقيفة أي العصاة الذين
باينوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة
من الخوارج وهي صفة ظلية بمنزلة
الدار لهم ثم يابيه على وغيره رضى
الله عنهم (واما) مقطوع (بصدق
كثير الصادق) أي الله تعالى لنزله
عن الكذب ورسوله صلى الله
عليه وسلم لعصمته عن الكذب
(وبعض المنسوب إلى محمد صلى
الله عليه وسلم) وإن كنا نعلم عينه
(والماتر معني أو افتقار هو خبر
جمع يمنع) عادة (نواطوهم على
الكذب عن محسوس) لا موقوف
بل واز الغلط فيه كغير الفلاسفة
يقدم العالم

بأن يكون قرب الساعة فليتم أهل سم (قوله فيه) بالباء الموحدة أي بقوله سيكذب
على كذب وقوله وهو أي قوله سيكذب على (قوله فيما تتوفر الدواعي) أي تجتمع
المبوعات وقوله على نقله متعلق بتوفر (قوله كسقوط الخطيب الخ) أي كالاخبار
بذلك وقوله لمن المقطوع بكذبه خبر عن قول المصنف والمنقول آحدا (قوله لخالفته
للعادة) أي وهي النقل نواترا في مثل ذلك (قوله وقد قالوا بصدق مارو وه الخ) أي
وقوله سم ذلك من غرات خلافهم المذكور وبس قول الشارح وقد قالوا الخ دليل لا
لما ادعوه من عدم القطع بالكذب بل دليل ما ذكره بقوله التجويز العقل صدقه فقول
بعض المشبهين ما نصه قوله وقد قالوا بصدق مارو ومنه الخ هذا أخص من مدعاهم غير
صحيح والضمير في منه للمنفرد آحدا فيما تتوفر الدواعي على نقله نواترا (قوله مشبهين
له) حال من ضمير قالوا وضمير له مارو ومنه (قوله قلنا) أي جوابا عن التشبيه المذكور
(قوله واستغنى عن تواترها) أي عن استمرار تواترها (قوله بتواتر القرآن) أي المستقر
على الدوام (قوله فانه لا يعرف) أي لا يعرفه أهل الحديث فضلا عن أن يكون متواترا
(قوله ولو كان الخ) أي ولو كان يعرف لم يخف على أهل بيعة السقيفة (قوله من الخوارج)
بيان ابن ساعدة (قوله ثم يابيه على) أي بعد ستة أشهر بعد موت سيدتنا فاطمة
رضي الله عنها وعن أبي بكر كان سيدنا أبو بكر رضى الله عنه لا يستحق الإمامة لفارعه
سيدنا علي أو غيره نعم الدين بل ذلك واجب وكيف يظن بأحد من العصاة رضى الله عنهم
أن يكتم حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحتاج الأمر إليه أم كيف
يسعه مخالفة صلى الله عليه وسلم هذا مع كون سيدنا علي على غاية من القوة وقرابته
بنو هاشم كذلك وسيدنا أبو بكر لم يكن له من يقصر به من القرابة فأى مانع لسيدنا علي
لو فرض أن الحق له من تناوله وهذا على المنزلة معهم أي الرافضة فانهم يزعمون أن سيدنا
أبا بكر غضب سيدنا عليا بحقه وأنه فخر جازمون بأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم مبرؤن من أن يحملهم غرض نفساني على محالته الحق كلا والله ثم كلا والله (قوله
كثير الصادق أي الله الخ) لم يذكر مع خبر الله وخبر رسوله خبر الأمة وهو الاجماع لانه
مختلف في قطعته قاله شيخ الاسلام قال بعضهم أولانه لا يخرج عن خبر الله ورسوله
(قوله لعصمته عن الكذب) أي عهد أو عهدوا (قوله وهو خبر جمع) ضمير هو يعود للمتواتر
لفظا وقوله جمع قيد أول وقوله يمنع الخ قيد ثان وقوله عن محسوس قيد ثالث (قوله
يمنع عادة) هو ما صرح به جمع من المحققين فالقول بأن يمنع عفا وهو أم وقول شيخ
الاسلام وقوله ومؤول أي بأن العقل يحكم بالاستحالة بالنظر إلى العادة لا بالنظر إلى
التجويز الدقني مجردا عن العادة فإنه لا يرتفع وإن بلغ العدم ما عسى أن يبلغ لكن ذلك
التجويز لا يمنع حصول العلم العادي بالاستمتاع كما عات (قوله عن محسوس) أي ولو بواسطة
أو في الأصل فيشغل متعدد الطباق أيضا فإنه بصدق عليه باعتبار ما بعد الطيقة الأولى أنه

فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظي وان اختلفوا فيه مامع وجوده معنى كلى فهو المعنوي كما اذا أخبر واحد عن سائمة أنه أعطى ديناراً وآخر أنه أعطى فرساً وآخر أنه أعطى بعيراً وهكذا فاتفقوا على معنى كلى وهو الاعطاء (وحصول العلم) من خبر بعضهم (آية) أى علامة (اجتماع شرائطه) أى المتواتر في ذلك الخبر أى الامور المحققة وهى كما يؤخذ مما تقدم كونه خبر جمع ركونهم بحيث يمنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (ولان كفى الاربعة) في عدد الجمع المذكور (وفاقالاته) أى بكر الباقلاني (والشافعية) لاحتياجهم الى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يفيده قولهم العلم (وما زاد عليها) أى الاربعة (صالح) لان يكفى في عدد الجمع في المتواتر (من غير ضبط) بعدد معين (وتوقف القاضي في الخمسة) هل تكفى (وقال الاصطخري أقله) أى أقل عدد الجمع الذى يقيد خبره العلم (عشرة) لان مادونها احدى (وقيل) أقله (اثنا عشر) كعدد النقباء في قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا بعثوا كما قال أهل التفسير للكنعانيين بالشام طليعة لبق امير ائبل

عن محسوس بواسطة الطبقة الاولى أو في الاصل أى بالنظر للاولى وشمل المحسوس المحسوس بسائر الحواس الظاهرة وهل يشمل الوجدانيات أضافيه نظر وقد يقال على الشمول تقرير الاقوال الاتية في عدد التواتر كقوله في تقرير قول العشرتين على اخبارهم بصبرهم فان الصبر غير محسوس بالحس الظاهر وفي تقرير قول الاربعين يستدعى اخبارهم عن أنفسهم بذلك فان الكفاية ليست أمراً محسوساً بالحس الظاهر فان قيل عدد التواتر المذكور ومنطبق على اخبار النصارى بقتل سيدنا عيسى عليه السلام لانهم عدد يمنع تواطؤهم على الكذب أخبروا عن محسوس أجيب بمنع ذلك لان مرجع خبرهم الى اليهود الذين دخلوا على عيسى البيت وقد كانوا تسعة نفر كما في كتب التفسير ولا تحيل العادة تواطؤ مثلهم على الكذب على ان التسعة اختلفوا في الاخبار بقتله كما حكى عنهم فانتم به بعضهم ونفاه بعضهم سم قوله فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظي وان اختلفوا فيه مامع وجوده معنى كلى فهو المعنوي قال سم أقول بقى ما لو اختلفوا في اللفظ دون المعنى كما في الالفاظ المترادفة فيجتمعا من المعنوي للاختلاف في اللفظ وفيه نظر لانه اعتبر في المعنوي الاختلاف في المعنى أيضاً ولا اختلاف ههنا فيه والوجه انه من اللفظي لان اللفظ وان اختلف في حكمه المتحد لا اتحاد معناه وعلى التقديرين هو خارج من كلامه الآن يقال المراد الاتفاق في اللفظ ولو حكم كما يكون داخل في القسم الاول في كلامه سم قوله وحصول العلم من خبر بعضهم الخ أى ولو مع قرائن لازمة فخرج خبر الاحاد الذى أقاد العلم بالقرائن المنفصلة كما سيأتى فانه شيخ الاسلام وقوله من خبر متعلق بحصول وقوله بعضهم متعلق بالعلم قوله في ذلك الخبر متعلق باجتماع قوله أى الامور المحققة له تفسير للشرائط وأشار بذلك الى أن المراد بشرائطه أجزاء المحققة أى الموجد لما هيته لا ما كان خارجاً عنها قوله ولا تكفى الاربعة وما زادها اصالح) فيه وقفة ظاهرة لاقتضائه عدم صلاحية الاثمة الاربعة بل الخلفاء الاربعة وصلاحية خمسة ممن لم يعرف بالفسق من عوام زمانه ولا يفتنى ما فيه وان قضية المعنى عكسه اللهم الا أن يراد عدم كفاية الاربعة من حيث مجرد الكثرة لا مطلقاً فلا ينافى أن نحو الخلفاء الاربعة تكفى باعتبار أحوالهم فليتأمل سم قوله لاحتياجهم الى التزكية) فيه بحث لان قضية عدم الاحتياج الى تزكية الشهود اذا بلغوا عدد التواتر والمقهور من القروع خلافه وانه لا بد من تزكية الشهود مطلقاً لان الشهادة يغلب عليها التعبد ولهذا اشترط لها صيغة مخصوصة فلا تخرج عليها الرواية فانه سم وقد يجاب عن أصل استدلال القاضي بأن أمر الشهادة أضيق وهى بالاحتياط أجدر فانه السعدنقله سم عنه قوله لان مادونها احدى قال سم في اثبات المطلوب به نظر واضح اه ولعل وجهه ان تسمية مادونها بالاحاد عند الحساب والكلام في اصطلاح الاصوليين لا اصطلاح الحساب قوله طليعة أى يتطاعون أخبارهم وهو حال من ضمير بعثوا

الأمور بين جهادهم ليخبروهم بحالهم الذي لا يهرب فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (عشرون) لأن الله تعالى قال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فيموتوا بعث عشرين مائتين على اخبارهم بصبرهم فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (أربعون) لأن الله تعالى قال يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال أهل التفسير أربعين رجلاً كلهم عروضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاخبار الله عنهم بأنهم كانوا يسيروا يستدعي اخبارهم عن أنفسهم بذلك له اعطاهم قلبه فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (سبعون) لأن الله تعالى قال واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا أي للاعتذار إلى الله تعالى من عبادة الجبل ولسماعهم ١٠٧ كلامه من أمر موسى ليخبروا قومهم بما

يسمعونه فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (ثلاثمائة وبضعة عشر) عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد تفرغ ما بين الثلاث إلى التسع وعبارة امام الحرمين وغيره وثلاثة عشر وزاد أهل السير على القوانين وأربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وعشيرة عشر وتسعة عشر وبعضهم قال ان عشيرة من الثلاثة عشر لم يحضروها وانما ضرب بالهمم بهم وأجرهم فكانوا كن حضرها وهي البطشة الكبرى التي أعز الله بها الاسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعمر فعيارواه الشيطان وما يدريك اهل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وهذا الاقتضاء زيادة احترامهم يستدعي التقصير عنهم ليعرفوا

وقوله المأمورين نعت لبني اسرائيل وجهادهم متعلق بالمأمورين والضمير في جهادهم للكنعانيين (قوله ليخبروهم بحالهم الذي لا يهرب) يعني ان السيد موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام لما بعثهم أمرهم بكنتم ما يهرب من أحوالهم عن القوم بخلاف ما لا يهرب يدل على ذلك قول البيضاوي في تفسيره قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً في اثنا عشر قبلاً أي السيد موسى عليه الصلاة والسلام أرض كنعان بعث النقباء بجمع سون الاخبار ونهاهم ان يحدوا قومهم فقرأوا أجزاماً عظيمة وبأسا شديداً فهابوا ورجعوا وحدثوا قومهم فكشوا الميثاق الا فلا نوافلا واستغنى منهم اثني عشر منهم ما قاله سم فقول الشارح ليخبروهم بحالهم الذي لا يهرب أي ليخبر النقباء قومه وهم بنو اسرائيل بما لا يهرب من أحوال الكنعانيين ليقوا وعلى قتالهم والكنعانيون أمة تكلمت بلغة تضارع العربية أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه السلام شيخ الاسلام (قوله ومن اتبعك من المؤمنين) هو عطف على لفظ الجلالة أي يكفئك الله والمتبعون لك من المؤمنين أما اذا عطف على الكاف فلا يتأق الاستدلال المذكور (قوله بأنهم كانوا يسيرون) من الكفاية فهو اسم فاعل مضاف إلى معموله (قوله بمنع اللبسية) أي قول ليس إلا في الجميع أي جميع الأقوال المتقدمة لكنه لا يتناول قول الاصطخري اذ ليس فيه كلمة ليس إلا أن يقال هي مقدرة فيه ويجاب بأضاعن توجيهه اشتراط الأربعين بأنه لا معنى لاخبارهم النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر بعد اخبار الله تعالى إياه به لحصول الاطمئنان به شيخ الاسلام (قوله كان يخبر أهل قسطنطينية الخ) مثال للكفار من أهل بلد واحد وهي اسلامبول قبل فتحها (قوله لان الكثرة مانعة من التواطى) أشار به إلى أن المدار على الكثرة دون الاسلام ولو قال لان المنع الكثرة وقد وجدت كان أقعد (قوله والاصح ان العلم فيه) أي بسببية ففي السببية (قوله كالبه) المراد

وانما يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس إلا لأنه أقل عدد يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك وأجيب بمنع اللبسية في الجميع (والاصح) انه لا يشترط فيه (أي في المتواتر) (اسلام) في رواية (ولاعدم استواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وان نحوهم بلد كان يخبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لان الكثرة مانعة من التواطى على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز توافق الكفار وأهل بلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم (و) (الاصح) (ان العلم فيه) أي في المتواتر (ضروري) أي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر لحصوله لمن لا يتأق منه القول كالبه والصبيان (وقال الكعبي) من المعتزلة (والامامان) أي امام الحرمين والامام الرازي (نظري وتفسيره امام الحرمين)

بالله من ليس عندهم تغيير تام لامن لا تغيير عندهم أصلاً (قوله أي فسر كونه نظرياً) - حول
 العبارة عن ظاهرها المقتضى عود الضمير على النظري لان النظري ليس هو التوقف فلا
 يصح حل التوقف عليه وإنما الذي يصح حل التوقف عليه هو الكون نظرياً وأما
 النظري فهو المتوقف لانفس التوقف وهذا واضح (قوله كما أفصح الخ) تقوية لتفسير
 امام الحرمين بذلك (قوله أخذ الخ) علة لقوله فسر (قوله من كونه خبر جمع الخ) بيان
 للمقدمات المذكورة (قوله لا الاحتياج الى النظر) عطف على توقفه أي لا بالاحتياج
 الخ (قوله فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري) أي لان القائل بأنه نظري فسر كونه نظرياً
 باحتياجه الى التفات النفس الى المقدمات الحاصلة عندها وهذا شأن كل ضروري لا بأنه
 يحتاج الى الاستدلال فالنظري بهذا المعنى لا يخرج عن كونه ضرورياً بالمعاملات من أن
 الالتفات المذموم وحاصل مع كل ضروري في خلاف القائل بأنه نظري القائل بأنه
 ضروري وقوله فلا خلاف في المعنى لا يخفى ان قوله في المعنى ظرف لغو متعلق بخلاف إذ
 الخبر قوله في أنه الخ فكان القياس حينئذ تنوين خلاف لانه شبهه بالضاف (قوله لا ينافي
 كونه ضرورياً) وكذا كونه ضرورياً لا ينافي كونه نظرياً بالمعنى المذكور ولم يرد الشارح
 هذا العلم به ولان المقصود رد القول بأنه نظري للقول بأنه ضروري الذي هو الاصل الرابع
 لارد القول بأنه ضروري الى القول بأنه نظري بالمعنى المتقدم كما لا يخفى (قوله خلاف ما عبر
 به المصنف) هو حال من الضروري أي حال كون الضروري الذي عبر به الامام مخالفاً
 للنظري الذي عبر به المصنف ونسبه للامام (قوله أو نظراً الى أن المراد واحد) أي الماخوذ
 من قوله انه لا خلاف في المعنى وفي اعتذاره بهذا لا يخفى فله شيخ الاسلام أي لانه لو
 كان المراد واحداً لم يكن تخصيص الامام بهذا وجهه اذ غيره مشبه في هذا كما هو ظاهر
 فالصواب الاقتصار على الاعتذار الاول (قوله كما تقدم) أي في قوله واختلاف أعمته اهل
 العلم عقيبهم مكتسب (قوله وتوقف الا تمدي) فيه أن يقال التوقف مع انتفاء الخلاف في
 المعنى وانتفاء منافاة أحد اليمين للأخر مشكل كما لا يخفى وقوله في الاعتذار عن التوقف
 مع ذلك من غير نظر الخ ان أراد بعدم النظر الى عدم التنافي أنه عقل عنه فهو من أبعاد
 البعيد وان أراد انه لم يلتفت اليه فكذلك فليست أم سلم (قوله ثم ان أخبر والخ) راجع
 للتعريف المتقدم وهو كونه خبر جمع الخ وهذا الذي ذكره وان كان مستفاداً من
 التعريف المذكور ولكنه يستفاد على وجه الاجمال دون التفصيل الذي ذكره والتفصيل
 بعد الاجمال من فنون البلاغة وقوله عن عيان أراد بالعبان الاحساس بجاز من اطلاق
 الاخص وارادة الاعم والقرينة قوله في التعريف عن محسوس فان قيل التجوز في هذا
 معناه بقرينة ذلك ليس باولى من المكس أي تخصيص ذلك بالعبان بقرينة هذا قلت
 بملاحظة المعنى في ترشد الى اعتبار ما في التعريف لاقتضائهم استواء أنواع المحسوسات
 وبذلك يترجح الاول واذ انما ذلك علمت جواب ما أوردته شيخ الاسلام هنا فليست أم سلم

(قوله)

أي فسر كونه نظرياً كما أفصح به
 الغزالي التابع له أخذاً من كلام
 الكعبى (بتوقفه على مقدمات
 حاصلة) عند السامع وهي المحققة
 لا كون الخبر متواتراً من كونه خبر
 جمع وكونهم بحيث يمنع
 تواترهم على الكتاب وكونه عن
 محسوس (لا الاحتياج الى
 النظر عقيبهم) أي عقيب معام
 المتواتر فلا خلاف في المعنى في أنه
 ضروري لان توقفه على تلك
 المقدمات لا ينافي كونه ضرورياً
 وبالضروري عبر الامام الرازي
 خلاف ما عبر به المصنف عنه وهو
 أو نظراً الى أن المراد واحد وقوله
 عقيبهم بالياء لغة قليلة جرت الى
 الاستسنة والى كثير ترك الباء
 كما تقدم (وتوقف الا تمدي)
 عن القول بواحد من الضروري
 والنظري أي لتعارض دليليهما
 السابقين من حصوله ان لا يأتي
 منه النظر وتوقفه على تلك
 المقدمات المحققة له من غير نظر
 الى عدم التنافي بينهما (ثم ان
 أخبروا) أي أهل الخبر المتواتر
 (عن عيان) بان كانوا طبقة فقط

(قوله فذلك واضح) أي لوجود القيود الثلاثة المتقدمة (قوله فيشترط ذلك) أي ما عدا الأخير وهو كونه عن محسوس ولذا اقتصر الشارح في تفسير الإشارة على ما عدا القيود الأخير (قوله في غير الطبقة الأولى) أي وأما الأولى فلانزاع فيها لانهما يتخبر عن محسوس (قوله ومن هذا الخ) الإشارة إلى الاشتراط المذكور (قوله وهذا يحمل القراءات الشاذة) الإشارة إلى أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون أحاداً فيما بعدهما قال الشهاب رحمه الله وهذا انما يأتي على مقابل الأصح القائل بقراءتهما كما مر صدر الكتاب الأول ومراراً أيضاً انه يعمل بهما من حيث الخبرية على الأصح كما في خبر الاتحاد ولا يضر في ذلك عدم قراءتهما فان قلت قد مر قريئان المتقول أحاداً بما يتوفر الدواعي على نقله تواتراً من المقطوع بكذبه فهل فيه مخالفة لهذا قلت أما العمل بهما من حيث الخبرية فلا إشكال فيه نعم ربما يشكك ذلك على مقابل الأصح القائل بقراءتهما ويمكن الجواب بأن القراءة الشاذة تفرض تواترها في الطبقة الأولى وما مر جميع طبقاته أحاداً وفيه نظراً إذ القرآن بسائر أجزائه تتوفر الدواعي على نقله تواتراً في سائر الطبقات فإذا تخالف في طبقة منها اتفقت قراءتيه قطعاً اهـ وتعقبه سم بقوله هذا لا يريد على مقابل الأصح لانه لا يسلم اعتبار التواتر في سائر الطبقات لثبوت القرآنية ولأن الدواعي تتوفر على نقله تواتراً في سائر الطبقات لجواز أن تعرض مانع من توفرها في بعض الطبقات وإذا كانت المعجزات التي تتوفر الدواعي على نقلها تواتراً قد ينقطع تواترها للاستغناء عن استقراره فلا مانع أن ينقطع تواتر القرآن لعروض أمر يقتضي ذلك اهـ قلت الصواب ما قاله الشهاب وكلام سم لا يخفى ما فيه (قوله والصحيح) مبتدأ خبره ثالثاً (قوله الصالح له) أي للتواتر بان تكون لازمة بيان المراد المصنف فانه أطلق القرائن مع ان مراده اللازمة أي المتصلة بالخبر المتواتر (قوله المتعلقة به أو بالخبر عنه أو بالخبر به) مثال المتعلقة بالخبر عنه زيد زيد قائم ومثال المتعلقة بالخبر به زيد قائم قائم ومثال المتعلقة بالخبر فزيد قائم زيد قائم فهذه قرائن يشرع بها بالخبر عنه أو به أو بالخبر في ذهن السامع حيث التفت إليها فقل تقرر بخلاف من لم يلتفت لها فان تقرر ذلك عنده دون الأول وأورد العلامة الشهاب هنا ما نصه لا يخفى عليك ان المتواتر لا بد فيه من شروط ثلاثة وقد مر أن العلم بالحاصل منه ضروري فكيف يفرض تحققه عنده من لم تقم عنده القرائن والعرض انه متواتر من حيث العدد فان كان المراد ان زيادة العلم بالحاصل من القرائن اللازمة قد تختلف فلا إشكال اهـ وأجاب سم بما نصه لا إشكال أيضاً وان لم يكن المراد ذلك بل لامتناع الاشكال ذلك إلا الغفلة الواضحة اذ لا يخفى ان العلم اذا توقف على القرائن المذكورة لم يكن المتواتر متحققاً بمجرد العدد بل وبالقرائن أيضاً فعند الخلاف لمن لم تقم عنده القرائن لم يحصل التواتر بالنسبة اليه ولعمرك الله ان هذا في غاية الظهور وليس بعمل إشكال فليتأمل اهـ قلت قوله اذ لا يخفى الخ برده ان الكلام مفروض في المتواتر فما قاله

(فذلك) واضح (والا) أي وان
ليخبروا عن عيان بأن كانوا
طبقات فلم يخبر عن عيان الا الطبقة
الأولى منهم (فیشترط ذلك) أي
كونهم جميعاً يمنع تواترهم على
الكذب (في كل الطبقات) أي
في كل طبقة طبقة ليقيد خبرهم
العلم بخلاف ما إذا لم يكونوا
كذلك في غير الطبقة الأولى فلا
يقيد خبرهم العلم ومن هذا يتبين
ان المتواتر في الطبقة الأولى قد
يكون أحاداً فيما بعدهما وهذا
محمل القرائن الشاذة كما تقدم
(والصحيح) من أقوال قائلها ان
عله) أي المتواتر أي العلم بالحاصل
منه (لكثرة العدد) في رواية
(متفق) للسامعين فيحصل لكل
منهم (والقرائن) الزائدة على أقل
العدد الصالح لئلا تكون لازمة
له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر
عنه أو بالخبر به (قد يختلف
فيحصل لزيد دون عمرو) مثلاً
السامعين لان القرائن قد تقوم
عند شخص دون آخر أما النسبة
المقتضية للعلم بالقرائن المنفصلة عنها
فليس بمتواتر

العلامة الشهاب كلام وجيه جدا وقوله فان كان المراد أن زيادة العلم الحاصلة من
القرائن الخ هذا هو الظاهر الذي لا شبهة فيه بوجه ورجحنا كانت عبارة المصنف ظاهرة
فيه لولا صريح الشارح الصريح في خلاف ذلك فليست أمرا وليصر المقام (قوله والقول
الأول) أي من الأقوال الثلاثة (قوله مطلقا) أي سواء كان العلم نشأ من كثرة العدد
أو من القرائن وكذا الإطلاق في القول الثاني (قوله لان القرائن) أي اللازمة المتصلة
(قوله لجواز أن لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد كالقرائن) لا يخفى به هذا القول
(قوله وأن الاجماع الخ) معنى ما ذكره ان الاجماع على حكم موافق لما يتستفاد من خبر
وارد لا يدل على صدق ذلك الخبر أي من حيث نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم مثلا
لورود النية في الصلاة واجبة فلا نقول ان هذا الحديث صحيح النسبة اليه صلى الله عليه
وسلم لوجود الاجماع على وفق ما استفيد منه فقوله لا يدل على صدقه أي صدق نسبته
لقائله اذ هو صدق في نفسه ولا داعي لما أطال به العلامة وغيره هنا مع وضوح المقام
(قوله ان تلقوه) أي بان علم ذلك من نصريحهم كما قاله الشارح (قوله بان صرحوا
بالاستناد اليه) بيان لسبب التلقي بالقبول وفيه إشارة الى أن قوله ان تلقوه بالقبول معناه
ان علم أنهم تلقوه بالقبول لان التصريح المذكور وانما يتسبب عنه العلم بالتلقي لانفس
التلقي الذي هو اعتقاد معناه فان التصريح يتأخر عن التلقي فلا يكون سببا له اذ السبب
لا يتأخر عن مسببه وقوله عما استنبطوه من القرآن فيه ان الذي يستند اليه هو الدليل
والاستنبط هو الاحكام والعمل لا الدليل لانه ان كان فيه فهو مصرح به فلا استنباط وان
لم يكن فيه فلا يتأق استنباطه منه قاله الشهاب وقد يقال بل الدليل أيضا يستنبط منه
وان كان مصرح به فيه اتوقفه من حيث كونه دليلا على معرفة وجه الدلالة ومعرفة ذلك
طريقه الاستنباط وكان التقييد بالاستنباط لانه لو كان مصرح به في القرآن لم يكن من
محل النزاع بدليل تعليل الثاني بقوله لان الظاهر الخ اذ لو كان مصرح به لا يكون الظاهر
استنادهم الى الخبر بل الى القرآن بقرينة أن يكون استنادهم الى القياس على حكم
آخر في القرآن أو السنة فلم يقدح بما استنبطوه من القرآن ويمكن أن يجاب بان التقييد به
لموافقة الغالب وبان الاستناد الى القياس على ما في القرآن استناد الى ما استنبط من
القرآن لان الاستنباط الاستخراج وقد استخرج القياس من القرآن باستخراج حكم
المقيس عليه منه فان قلت قد يكون ذلك الحكم منصوصا فلا يصدق عليه الاستنباط
قلت بصدق عليه من حيث كونه مقبسا عليه للاحتياج الى استنباط علمه المتوقف
عليها القياس سم (قوله لا يدل) أي على صدقه من حيث السند وان دل على الصدق
من حيث المتن لان القرض انه مجمع عليه (قوله ووجه دلالة استنادهم الخ) هذا توجيه
للتأني ولا حدس في الثالث (قوله وهم معصومون منه) دليل للاستثنائية المذمومة
وهي لكن استنادهم اليه ليس بخطا فاستغنى عن ذكرها بذكر دليلها وقول الشارح

والقول الاول يجب حصول العلم
منه لتلك من السامعين مطلقا لان
القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى
على أحد منهم والثاني لا يجب ذلك
بل قد يحصل العلم مطلقا لكل منهم
وبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل
العلم لبعض بكثرة العدد كالقرائن
(و) الصحيح من أقوال (ان الاجماع
على وفق خبر لا يدل على صدقه)
في نفس الامر مطلقا (وثانها يدل
ان تلقوه) أي المجمعون (بالقبول)
بان صرحوا بالاستناد اليه فان
لم تلقوه بالقبول بان لم يتعرضوا
بالاستناد اليه فلا يدل لجواز
استنادهم الى غيره عما استنبطوه
من القرآن وثانها يدل مطلقا لان
الظاهر استنادهم اليه حيث لم
يصرحوا بذلك لعدم ظهور
مستند غيره ووجه دلالة استنادهم
اليه على صدقه أنه لو لم يكن حقيقا
سدقا بان كان كذبا لكان استنادهم
اليه خطأ وهم معصومون منه
فانما لانسلم الخطا حينئذ لانهم ظنوا
صدقهم وهم انما أمروا بالاستناد
الى ما ظنوا صدقه فاستنادهم
اليه انما يدل على ظنهم صدقه

قلنا لا نسلم منع للملازمة وفيه أن ما ذكره متبقي على أن الخطأ خلاف ما أمر وابه لا عدم
 أصابة ما في نفس الأمر وهو خلاف قواهم من اجتهاد فاصاب فله أجران وإن أخطأ فله
 أجر واحد فإنه يثبت أن الخطأ بعدم موافقة ما في نفس الأمر لا بعدم موافقة ما أداه
 إليه اجتهاده وحينئذ فيكون مكون الاستناد خطأ نظر لما في نفس الأمر لكنهم
 لا يؤاخذون به لأنهم إنما كفوا باتباع ما أداهم إليه ظنهم وحينئذ قالوا وجه منع
 الاستثنائية أن أريد بالخطأ عدم أصابة ما في نفس الأمر فانهم غير معصومين منه وإن
 أريد بالخطأ مخالفة ما أدى إليه الاجتهاد فسلم ولا يفيد الدليل حينئذ عصمة الأمة عن
 الخطأ التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمي على ضلالة محمولة عند
 الأصوليين على أنهم لا يجتمعون على ما لا يصح اتباعه بان يستندوا إلى ما لا يجوز الاستناد
 إليه فعلى لا تجتمع أمي على ضلالة إن اجتماع ظنهم على شيء لا يكون أمرا باطلا بل هو
 حق لأنهم مأمورون باتباعه خلافا لابن الصلاح ومن وافقه في جعلها على عدم مخالفة
 الواقع (قوله ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقه في نفس الأمر) قال الشهاب وكيف يكون
 ظنهم مخالفا للخطأ مع كونهم لا يجتمعون على ضلالة كما نطق به السنة المطهرة وقد يقال
 المراد لا يجتمعون على ضلالة وهم يعلمون وفيه نظر وجوابه قد علم مما مر من أن الضلال
 الذي لا يجتمعون عليه معناه الأمر الذي لا يسوغ لهم اتباعه بان يكون ظنهم أمرا باطلا
 وبكل ما ظنوه ظنا صحيحا بان بذلوا الوسع في الاجتهاد كان أمرا حقا لا باطلا سم وقال
 شيخ الاسلام في قول الشارح ولا يلزم من ظنهم الخ لا يقال فالاجماع حينئذ ظني وقد قالوا
 انه قطعي لانا نقول لم يجز مواباة قطعي بل اختلافه وفيه بقرينة قطعي انما هو قطعي
 في الظاهر وإن كان في طريقة ظني لأن ظن المجمعين معلوم لهم قطعا وذلك لا ينافي قطعية
 الاجماع في الظاهر اه قلت قضيتهم رجوع الخلاف في كون الاجماع ظنيا أو قطعية إلى
 اللفظي وهو خلاف ما يقيد به كلامهم فليحرر المقام (قوله وفيه) أن ظنهم معصوم عن
 الخطأ أي فيكونون مصيبين في نفس الأمر وحاصل هذا القيل القدر في دأب الراجح
 (قوله خلافا للزيدية) نسبة إلى زيد بن زريق العابد بن الحسين بن علي رضي الله تعالى
 عنهم أجمعين بدلوا وغيروا في مذهبه ونسبوا إليه أقوالا هو يرى منها (قوله فان
 دواعي بني أمية) أي شهواتهم فانهم كانوا بكرهون سيدنا عليا رضي الله عنه (قوله
 لدلائمه على خلافة علي رضي الله عنه) الحق انه لا يدل لأن القصة انه صلى الله عليه وسلم
 ترك في المدينة لما ذهب إلى غزوة من الغزوات فقال له علي رضي الله عنه أتجعلني بمنزلة
 النساء والصبيان فقال صلى الله عليه وسلم أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى
 أي حين ذهب إلى المناجاة وخلفه في قومه أي فليس هذا نقصا في حقك فذلك اسوة بهم هرون
 قرر بعض الحققةين وهو حسن وجيبه (قوله ولم يبطأوه) من تمام العلة فهو عطف
 على متوفرة على إبطاله (قوله وافتراق العلماء) مبتدأ خبره كذلك المقدرة في المتن

ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقه
 في نفس الأمر وقيل إن ظنهم
 معصوم عن الخطأ وكذلك بقاء
 خبر تنوير الدواعي على إبطاله
 بان لم يبطأوه ذوو الدواعي مع
 معصومهم له آحاد الأيدل على صدقه
 (خلافا للزيدية) في قواهم يدل
 عليه قالوا للاتفاق على قبوله
 حينئذ قلنا الاتفاق على قبوله إنما
 يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم من
 ذلك صدقه في نفس الأمر مثله
 قوله صلى الله عليه وسلم اعلى أنت
 مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه
 لاني بعدي رواه الشيخان فان
 دواعي بني أمية وقد سمعوه متوفرة
 على إبطاله لدلائمه على خلافة علي
 رضي الله عنه كما قيل كخلافة هرون
 عن موسى بقوله أخافني في قومي
 وإن مات قبله ولم يبطأوه (وافتراق
 العلماء) في الخبر (بين مؤول) له
 (ومحج) به لا يدل على صدقه
 (خلافا لوم) في قواهم يدل عليه

صدقه في نفس الامر (و) الصحيح

(ان الخبر بر بحضرة قوم لم يكذبوه

ولا حامل - على سكوتهم - عن

تكذيبه من خوف أو طمع في شيء

منه (صادق) فيما أخبر به لان

سكوتهم صدق له عادة فقد اتفقوا

وهم عدد التواتر على خبر عن

محسوس اذ فرض المسئلة كذلك

كما صرح به الا مدي فيكون صدقا

قطعا وقيل لا يلزم من سكوتهم

صدقه بل جواز ان يسكتوا عن

تكذيبه لاشئ (وكذا الخبر بر

بسمع من النبي صلى الله عليه

وسلم) أي يمكن يسمعه منه النبي

صلى الله عليه وسلم (ولا حامل - على

التقرير) للنبي صلى الله عليه وسلم لم

(و) على (الكذب) لا خبر صادق

فيما أخبر به دينا كان أردنيا

لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر

أحد على كذب (خلافا لما أخرين)

منهم الا مدي وابن الجاب في

قوله لا يدل سكوت النبي صلى

الله عليه وسلم على صدق الخبر أما

في الدين فليجوز ان يكون النبي

صلى الله عليه وسلم بينه أو أخبر به

بخلاف ما أخبر به الخبر وأما في

الديني فليجوز ان لا يكون النبي

يعلم حاله كافي القاح الضل روى

مسلم عن أنس انه صلى الله عليه

وسلم مر يقوم بالمعوض الضل فقال

لولم تفلوا الصلح قال فخرج شيئا

فربهم فقال ما اخطاكم

أي لا يدل على الصدق كما قال الشارح (قوله لا اتفاق على قبوله) أي لان الاحتجاج به

يستلزم قبوله وكذا تاويله يستلزم ذلك والام يحجج الى تاويله نعم قديقال قد يكون التأويل

على تقدير الصحة كما يقع لهم كثيرا ينعون الصحة ثم يقولون وعلى تسليم صحته فهو محمول

على كذا الا أن يقال التأويل من غير تصريح بتقدير التسليم لا يكون عادة الا مع اعتقاد

الصحة سم (قوله وان الخبر بحضرة قوم الخ) هو عطف على محمول الصحيح وينتبه

بتوجه عليه انه لم فصل بين ما بقوله وكذا بقاء خبر الخ اللهم الا أن يقال ان بقاء الخبر

واقتران العلماء المذكورين أشبه في المعنى بالاجماع على وفق الخبر حتى كانه من جنسه

فناسب تعقيب به فان قيل كان القياس تأخير مسئلة الاجماع على وفق خبر ثم تعقبه

بما ذكر في معنى الفصل المذكور مع الحافظة على المناسبة المذكورة قلت كانه لان

الاجماع المذكور أقرب الى الدلالة على الصدق مما بعده فكان نفي الدلالة على الصدق

عنه أهم فقه لم فليصر ما هو أو وجه مما ذكر سم (قوله بحضرة قوم) أي بالغسين عدد

التواتر كما سيقول الشارح والتحرير في هذه المسئلة كما في المضد انه اذا أخبر واحد بخبر

بحضرة عدد التواتر عن محسوس ولم يكذبوه فان كان مما يحقل أن لا يعلموه مثل خبر

غريب لا يعرفه الا الافراد لم يدل سكوتهم على صدقه قطعا وان كان مما يعلمونه ولكن

يجوز ان يكون الحاصل على السكوت عن تكذيبه خوفا أو نحوه لم يدل سكوتهم على

صدقه أيضا وان علم أن لا حامل لهم عليه فهو يدل على صدقه قطعا أي بحسب العادة

وهذه المسئلة من افراد الاجماع السكوتي (قوله اذ فرض المسئلة كذلك) أي ان الذين

أخبر بحضرتهم عدد التواتر وان الخبر عن محسوس وبه علم ان الاول بالمصنف أن يصف

القوم بقوله يؤمن نواطوهم على الكذب عن محسوس قاله شيخ الاسلام (قوله أي يمكن

بسمعه منه الخ) قال الشهاب أوضح من هذا أن يقال أي يمكن سماع صادرة ذلك السماع

وبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فتكون من ابتدائية اه وبارة الشارح لا تنافي

ذلك كما لا يخفى قاله سم قلت في دعوى أن عبارة الشارح يصح جهاها على ما قال الشهاب

نظريين (قوله ولا حامل على التقرير الخ) قيل لا فائدة لهذه المسئلة ان لا يتصور حصول

العلم بالصدق لاحد له وقفه على العلم باتقاء كل حامل على التقرير ولا يتصور العلم بذلك

لان الحوامل لا تقتصر وقد يخفى الحاصل وقد يشبهه الحال فيه فيظن ما ليس بحاصل

حاصل ولا ما هو بحاصل غير حاصل وان صورت المسئلة بما اذا أخبر عليه السلام بانه

لا حامل له على الاقرار قاله علم انما حصل من اخباره لان مجرد الاخبار بحضرتهم من غير

حامل له على الاقرار فليست امل قاله سم (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يقر أحد

على كذب) قضية هذا التعليل أن لا حاجة لقول المصنف وعلى الكذب فليست امل (قوله

بخلاف ما أخبر به الخبر) يتنازع كل من ينسبه وبينه والعا تدعي ما من قوله بخلاف

ما أخبر به الخبر محذوف أي به (قوله قال فخرج شيئا) ضمير قال لانس وضمير فقال

لنبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا قلت كذا وكذا) كناية عن قوله لولم تفعلوا الصلح (قوله)
فقال أنتم أعلم بأمر دنياكم أي فدل هذا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم هذا الأمر
الدينوي وغيره مثله فيجوز فيه ذلك وقوله كما في القامح الخلل استدل على أنه يجوز أن
لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم حال الدينوي وإن لم يكن مثالا لما نحن فيه إذ لا أخبار هنا
بمضمرته واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم لولم تفعلوا الصلح بأنه حينئذ أخبار بخلاف
الواقع وأجيب بأنه قد تقرر أن صلاح الخل بالالقاح مشاع من باب ربط المسببات
بأسبابها ولو شاء الله الصلحت الثمرة بدون اللقاح فأراد صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك بيان
أن اللقاح سبب عادي لا فائده وأنه تعالى قادر على صلاح الثمرة بدونه ولو شاء ذلك كان
فمعنى قوله لولم تفعلوا الصلح أي حيث تعلقت المشيئة الإلهية بصلاحه وقوله أنتم أعلم بأمر
دنياكم لا ينافي ذلك أشاره الكمال في باب الإجماع في قول المصنف وأنه قد يكون في
دينوي (قلت) تأمل ما وجه عدم منافاته والذي يظهر لي والله أعلم أن قوله صلى الله عليه
وسلم أنتم أعلم بأمر دنياكم حيث كان المراد بقوله لولم تفعلوا الصلح ما ذكره أراد به التوبيخ
بانهم لم يفهموا أمر الله صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التأخير مع أنه لم يأمرهم بتركه
وقوله أنتم أعلم بأمر دنياكم أي من أمر دينكم فتأمل وما تقرر من أن معنى قوله صلى
الله عليه وسلم لولم تفعلوا الصلح ما ذكره باب عن الاستدلال به على كونه صلى الله عليه
وسلم لا يعلم حال الأمور الدينوية كما ذكره الكمال (قوله رقيب يدل أن كان عن دينوي)
أي لجواز أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كذا علم وفيه نظر فإنه انما
يناسب عدم الدلالة على الصدق لا الدلالة عليه (قوله بخلاف الدينوي فلا يدل) أي لجواز
أن يكون بينه صلى الله عليه وسلم وآخر بيانه بخلاف ما أخبر به الخبر كما مر (قوله عكس
هذا التفصيل) أي وهو أنه يدل على صدقه أن كان عن أمر ديني لادينوي لجواز أن
يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما يؤخذ من التوجيه السابق وهذا التفصيل
أظهر من الأول (قوله وأجيب) أي من طرف الأول وهو القائل بالصدق مطلقا فإن
قبل قد برر على هذا الجواب أنه قد يكون الحال بحيث لا يفهم تغيير الحكم استدل بقطعة
الحاضر من أوقرائن الحالية أو مقالية وهذا الجواب لا يجبر في هذه الحالة قلت يمكن
أن يقال إن كون الحال بهذه الحقيقة حامل للتقرير للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت
المسئلة بنى الحامل عليه سم (قوله وفي الدينوي) عطف على الدينوي (قوله من حيث
تضمنه) أي تضمن قولهم تشهد الخ فإنه متضمن الأخبار فإن قلوبهم وافقت ألسنتهم في
التصديق بخلق الشهادة وهو ثبوت الرسالة له صلى الله عليه وسلم (قوله وإن كان دينيا)
متعلق بالنظير وهو قوله كما أعلمه بالكذب المنافقين شيخ الإسلام (قوله أما إذا وجد حامل
على الكذب والتقرير) كما إذا كان الخبر عن يعاند النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينفع فيه
الانكار فلا يدل السكوت على الصدق قولاً واحداً فيه اشكال لما تقدم أول كتاب

قالوا قلت كذا وكذا فقال أنتم
أعلم بأمر دنياكم (وقبل يدل) على
صدقه (إن كان) خبراً (عن) أمر
(دينوي) بخلاف الدينوي فلا يدل
وفي شرح المختصر عكس هذا
التفصيل بدله وتوجيه ما يؤخذ
بما تقدم وأجيب في الدينوي بأن
سجق البيان أو تأخير لا يبيح
السكوت عند وقوع المنكر
لما فيه من افهام تغيير الحكم
في الأول وتأخير البيان عن
وقت الحاجة في الثاني وفي
الدينوي بأنه إذا كان كذباً ولم
يعلم به النبي صلى الله عليه وسلم
يعاند الله به صفة عن أن يقر
أحد على كذب كما أعلمه بالكذب
المذاقين في قولهم له تشهد أنك
رسول الله من حيث تضمنه أن
قلوبهم وافقت ألسنتهم في ذلك
وإن كان دينياً أما إذا وجد
حامل على الكذب والتقرير كما
إذا كان الخبر عن يعاند النبي صلى
الله عليه وسلم ولا ينفع فيه
الانكار فلا يدل السكوت على
الصدق قولاً واحداً

السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحدا على فعل باطل وإن كان يغريه الانكار
 وأي فرق بين القول والفعل مع أن كلامهم موصية ويحجب بان ما هنا مسمى على أحد
 الأقوال هناك المذكور بقول المصنف وقيل لا فعل من يغريه الانكار لا يقال إذا كان
 ما هنا مبنيا على ما تقدم وهو ضعيف فكيف يقول هنا فلا يدل السكون على الصدق قولا
 واحد إلا نقول لا يلزم من ضعف المبنى عليه ضعف المبنى ولذا يقولون لا غربة في بناء
 مشهوراً وصحيحاً عليه على ضعيف (قوله) وأما مظهر الصدق فخير الواحد) إن قلت لم غير
 الأسلوب وهذا عطفه على مقطوع الكذب ومقطوع الصدق فقال وأما مظهر الصدق
 وهو خير الواحد قلت إشارة إلى أن هذا هو الأصل في الخبر وكان أصالة هذا معلومة
 مقرونة فلا ذكر القسمين إلا وبين الخارجين عن الأصل فيه رجع إلى بيان ما علم أنه الأصل
 وطلبت النفس بياها فكانه قال وأما الأصل فيه المعلوم أصالة الذي هو مظهر الصدق
 فهو خير الواحد فقام له بلطف سم أي فقول المصنف وأما مظهر الصدق مقابل لهذرف
 فكانه قال هذا أي ما ذكر من كون الخبر أقامة مقطوعاً بصدق وأما مقطوعاً بكذب خلاف
 الأصل وأما الأصل فيه فذكره مظهرنا فان قيل بى عليه من الأقسام مظهر الكذب
 فلم تركه قلت أشار إليه بقوله السابق وكل خبر أوهم باطلا قاله سم (قوله) وهو ما لم ينته
 إلى التواتر) أي إلى حد التواتر تصريح بتسمية ما رواه نحو الثلاثة والأربعة خبر واحد
 والاصطلاح كذلك كما صرح به الأسنوى وغيره سم (قوله) أفاد العلم بالقرائن المنفصلة
 أولاً) فان قيل ادخل هذا تحت خبر الواحد في فرض المصنف أنه مظهر الصدق
 قلنا لا نسلم المناقاة لأن المراد أنه في ذاته مظهر الصدق وذلك لا يتأني أنه يفيد العلم
 بواسطة أمر خارج عنه سم (قوله) ومنه المستفيض) أي من الاتحاد وقيل أنه من
 المتواتر وقيل أنه قسم برأسه كما سيأتي عن الاستاذ فليس اتحاداً ولا متواتراً بل بواسطة
 فيقابل المتن قولان (قوله عن أصل) الأصل هو الإمام الذي ترجع إليه العقلة (قوله)
 وأقله اثنان وقيل ثلاثة) قال السبوطي والثاني هو اختيار ابن الصباغ وقال الرافعي أنه
 أشبه بكلام الشافعي وهو الذي جزم به أهل الحديث فلم يذكروا سواء فقالوا ما تقول به راو
 واحد غريب أو راويان عزيزاً وثلاثة فأكثر مشهور اه كذا نقل ذلك عن جزم أهل
 الحديث ولم يلتفت إلى ما جزم به النووي في التقريب تبعاً لابن الصلاح مما يخالف ذلك
 حيث قال إذا انفرد عن الزهري وشبهه من يجمع حديثه رجل بحديث سمى غريباً وإن
 انفرد اثنان أو ثلاثة سمى عزيزاً فإن رواه جماعة سمى مشهوراً اه قال السبوطي في
 شرحه كذا قال ابن الصلاح أخذ من كلام ابن منده وأما شيخ الإسلام وغيره فانهم خصوا
 الثلاثة فما فوقها بالمشهور والاثني بالعزيز أعز منه أي قوته لجيشه من طريق آخر وأقله
 وجوده اه سم (قوله) خبر الواحد لا يفيد العلم لا بقرينة) هو ما عليه الآمدي وابن
 الحاجب وغيرهما واختاره المصنف مع قوله في شرح المختصر إن ما عليه الأكثر هو الحق

(وأما مظهر الصدق فخير
 الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر)
 واحد إذا كان راويه أو أكثر
 أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أولاً
 (ومنه) حقيقة (المستفيض
 وهو الشائع عن أصل) فخرج
 الشائع عن أصل (وقد يسمى)
 أي المستفيض (مشهوراً أو أقله)
 من حيث عدد راويه أي أقل
 عدد راوي المستفيض (اثنان
 وقيل ثلاثة) الأقل مأخوذ من
 قول الشيخ في التنبيه وأقل ما
 يثبت به الاستفاضة اثنان وعادة
 ابن الحاجب المستفيض ما زاد
 نقله على ثلاثة (مسئلة خبر
 الواحد لا يفيد العلم لا بقرينة)

شيخ الاسلام (قوله المشرف) أي المعلوم لنا انشرفه على الموت وقوله مع قرينة البكاء
 الاضافة بيانية والمقيد للعلم حينئذ مجموع الخبر والقرائن لا الخبر وحده ولا القرائن
 وحدها (قوله وقال الاكثر لا يقيد مطلقا) أي ولو وجددت قرينة (قوله وما ذكر من
 القرينة يوجد مع الانحاء) قد يقال هذا قدح في منال ولا يسرى الى غيره (قوله وقال
 الامام أحمد يقيد مطلقا) يتأمل مراد الامام أحمد من ذلك وهل كان يحصل له العلم من
 الاتحاد وخصوصا عند وجود المعارض ومخالفة بقية الأئمة فيما ذهب اليه سم (قوله
 لانه حينئذ أي حين العدالة (قوله كما سيأتي) أي في المسئلة الآتية بهذه هذه (قوله ولا
 تقف ما ليس للثبته علم) أي لا تتبع ما ليس للثبته علم أي لا تعمل بما لا تعلم (قوله نعم أي
 الله تعالى عن اتباع غير العلم أي بقوله ولا تقف الخ وذم على اتباع الظن أي بقوله ان
 يتبعون الا الظن أي ما يتبعون الا الظن (قوله وأجيب بأن ذلك) أي الثم والذم
 وحاصل الجواب ان هذه النصوص وان كانت ظاهرة في العموم لكنها مخصوصة بما يطلب
 فيه اليقين ثم هذا الجواب الذي أورده الشارح أحد وجهين أجاب به ما العوض
 والآخر أن لا نسلم انه لو لم يقف العلم لكان العمل به اتباعا لغير المعلوم للاجماع القاطع على
 وجوب اتباع الظواهر سم (قوله لما ثبت من العلم بالظن في الفروع) علة للعصر
 المستفاد من قوله بان ذلك فيما الخ أو علة لم حذف أي لا مطلقا لما ثبت الخ (قوله الذي هو)
 أي المستفيض منه أي من الاتحاد (قوله يقيد المستفيض علما نظريا) لم يتعرض لكون
 العلم المستفاد على غير هذا القول كالمستفاد على الاقل بالقرائن ضروريا ونظريا ولا يبعد
 انه لا يتعين واحد منهما بل قد يكون ضروريا فيحصل بعد حصول القرائن من غير التفات
 الى تريب ونظر وقد يكون نظريا فيقف على ذلك فليست أم سم (قوله بما يتفق عليه
 أئمة الحديث) من الواضح انه لا يلزم من ذلك تنازه كأن يتفق البخاري ومسلم وغيرهما
 على حديث مروي عن واحد فقط مثلا (قوله كما قيد به ابن الحاجب وغيره) أي
 كالأمدى وفيه إشارة الى أن قول المصنف في شرح المختصر لم أر من صرح بذلك يعني
 غير ابن الحاجب وقع لاعتنا اتساع نظره قاله شيخ الاسلام (قوله وكذا على الرابع فيما
 يظهر) أي الظاهر أن الاستاذ وابن فورك يعتبران مع العدد العدالتوي بمقتضى أن
 تعويلهما على الاستفاضة فقط (قوله يجب العمل به) أي يجزى بالاتحاد في الفتوى
 والشهادة معناه يجب العمل بكل من فتوى المفتي وشهادة الشاهد وان لم يبلغ واحد
 منهم ما عدد التواتر فيجب العمل بما يفتي به المفتي ولو كان المفتي واحدا وشهادة الشاهد
 ولو كان واحدا فمما يقتضى فيه بالشاهد الواحد والمفتي وليس المفتي أن خبر الواحد الوارد
 عن الشارع يجب العمل به في بابي الفتوى والشهادة كما قد يتوهم من العبارة ولذا فرها
 الشارح دفعا لهذا التوهم بقوله أي يجب العمل الخ والمراد بخبر الواحد ما يبلغ حد
 التواتر في شمل الواحد والاكثر (قوله بما يفتي به المفتي) بينه كما قال العلامة ان قول
 المصنف في الفتوى متعلق بحال محذوفة من ضيعه أي وأردا في الفتوى لا بالعمل اذا ليس

(وقال الاكثر لا) يقيد (مطلقا)
 وما ذكر من القرينة يوجد مع
 الانحاء (و) قال الامام أحمد
 يقيد مطلقا بشرط العدالة لانه
 حينئذ يجب العمل به كما سيأتي
 وانما يجب العمل بما يقيد
 العلم لقوله تعالى ولا تقف ما
 ليس للثبته علم ان يتبعون الا
 الظن نعم عن اتباع غير العلم
 وذم على اتباع الظن وأجيب
 بأن ذلك فيما المطلوب فيه العلم
 من أصول الدين كوحدةانية
 الله تعالى وتنزيهه عما لا يليق
 به لما ثبت من العلم بالظن في
 الفروع (و) قال (الاستاذ)
 أبو إسحق الاسفرايني (وابن
 فورك يقيد المستفيض) الذي هو
 منه عندهما (علما نظريا) جعلاه
 واسطة بين المتواتر المقيد للعلم
 الضروري والاتحاد المقيد
 للظن وقد مثله الاستاذ بما يتفق
 عليه أئمة الحديث وانما يقيد
 الواحد بالعدل كما قيد به ابن
 الحاجب وغيره لانه لا حاجة اليه
 على الاقل حيث يقيد العلم لان
 التعويل فيه على القرينة ولا
 على الثاني كما هو ظاهر وروان
 احتج اليه على الثالث كما تقدم
 وكذا على الرابع فيما يظهر كما
 يحتاج اليه حيث يقال يقيد
 الظن (مسئلة يجب العمل

به) أي يجزى الواحد (في الفتوى والشهادة) أي يجب العمل بما يفتي به المفتي

المعنى انه يجب عمل المقتضى به في فتواه والشاهد به في شهادته وهذا غير مراد قطع وقول
 المصنف في الفتوى قال شيخ الاسلام في معناها الحكم لانه فتوى وزيادة قاله البرماوى
 (قوله بشرطه) أى من عدالة وغيره اعما هو مقرر في محله (قوله وكذا سائر الامور
 الدينية) وكذا الامور الدنيوية كما صرح به البيضاوى وغيره كاخبار طيب بضره شئ
 أو نفعه قاله شيخ الاسلام (قوله كالاخبار بدخول وقت الصلاة الخ) قال الشهاب حق
 العبارة أن تدخل الكاف على الدخول والتنجس لان من الامور الدينية لا تنجس
 الاخبار اه وأقول ليس مقصود الشارح تفصيل الامور الدينية حتى يتوجه عليه ذلك
 بل خبر الواحد بمعنى اخبار الواحد في قوله يجب العمل به أى بخبر الواحد سم (قوله
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الاحاد الخ) ان قيل هذه مصادرة عن المطلوب لان
 المستدل به خبر آحاد أيضا أجيب بأن التفصيل الواردة يعمه صلى الله عليه وسلم
 الاحاد وان كانت آحادا فمعلمتها تفيد التواتر المعنوى كالاخبار الدالة على شجاعة على
 رضى الله عنه وكرم ستم وقال الاصفهاني في هـ هذا الدليل نظرفان المبعوثين مفتون
 والمبعوث اليهم العوام ويجب على العوام العمل بقول المقتضى ولا يلزم منه وجوب
 العمل بخبر الواحد اه وهذا نظرضعيف للقطع بان المبعوثين لم يقصد به منهم الا
 مجرد الاخبار دون الفتوى امكن يبقى اشكال من جهة أخرى وهو أن من الاحاد
 المبعوثين لتبليغ الاحكام من أمر بتبليغ التوحيد والامر بالشهادتين وقضية ذلك
 الاكتفاء بخبرهم فيما يتعلق بالايان وهذا ينافي مقتضى جوابهم السابق عن دليل
 أحد على قوله ان خبر الواحد يقيسد العلم مطابقا من قسائم انه لا يعمل به فيما يتعلق
 بالايان مما يطلب فيه العلم بقى شئ آخر أورده العلامة نصه اعتمد في كون هذا الدليل
 معيبا على مجرد البعث الذى هو أمر مسجوع واذا حقت مناط الدلالة وجدته قوله فلولا
 الخ وهو في قوة قولك لو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لهم فائدة وهو استدلال بنفى اللازم
 على نفي المزموم وذلك عقلى لاسمى اه وجوابه أن يقال قد تقرروا عند أئمة الكلام
 وغيرهم أن مقدمات الدليل اما عقلية صرفة وهو الدليل العقلى واما مركبة من العقلية
 والنقلية وهو الدليل النقلى وأن الدليل لا يكون مقدماته عقلية صرفة وحيث قد يكون
 بعض مقدمات هـ هذا الدليل الذى ذكره الشارح عقليا لا يتوجه عن كونه نقليا
 فالاستعراض المذكور ساقط اه سم (قوله وان دل السمع) الواو للعال وأشار بذلك
 الى أن القائل بالعمل به عقلا لا يتنى السمع الا أن العمدة عنده العقل فلذا اقتصر
 المصنف عليه (قوله أى من جهة العقل) بين به ان عقلا يميز عن النسبة ومثله يتأقنى في
 قوله قيل معما ولو قاله ثم كان أولى شيخ الاسلام (قوله لو لم يجب العمل به لتعطلت
 وقائع الاحكام) يعنى واللازم باطل فكذا المزموم فقد حذف الشارح الاستثنائية
 وهى لكن وقائع الاحكام لم تعطل وذكروا لها وهو قوله ولا سبيل الى القول بذلك أى
 التعطل وقال العلامة وفي الاستلزام بحث لامكان وجود الحكم بخبر الواحد وان اتنى

ويشتمل عليه الشاهد بشرطه
 (اجماعا وكذا سائر الامور
 الدينية) أى باقية يجب العمل
 فيها بخبر الواحد كالاخبار
 بدخول وقت الصلاة أو بتنجس
 الماء وغير ذلك (قيل سمعاً)
 لاعقلا لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يبعث الاحاد الى القبائل
 والتواحي لتبليغ الاحكام كما هو
 معروف فلولا أنه يجب العمل
 بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة
 (وقيل عقلا) وان دل السمع
 أيضا أى من جهة العقل وهو
 أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت
 وقائع الاحكام المروية بالاحاد
 وهى كثيرة جدا ولا سبيل الى
 القول بذلك

وجوب العمل لا تفاء شرط، وهو التواتر مثلا ويكتفي في فائدة وجوده بجواز العمل اه
وفيه انه قد فسر هو نفسه العمل في قول المصنف يجب العمل به بقوله لعل المراد بالعمل
اعتمادا مدل عليه من الاحكام الخمسة اوجب من النفس على ما دل عليه من فعل نقطة أو
ترك نقطة أو ارسالها في الفعل والترك مع رجحان أحدهما أو استوائهما اه والظاهر
الاول وحيد فاقابل أن يقول المراد بلحاظ أن تتلوه وجواز الخلو يمنع شرعا لما فاته لما
دل عليه الدليل من استتقار التكاليف في جميع الوقائع أو المراد نكاحات عن وجوب
اعتماد أحكامها وهو ممنوع أيضا لما ذكره يمكن الجواب على وجه آخر وهو اننا نقطع
بان المقصود من شرع الواجبات مثلا وجوب اعتقاد وجوبها والقيام بها وذلك يتوقف
على الاعلام بها وقد اقتصر عليه الصلاة والسلام على الاعلام بواسطة ارسال الاتحاد
الى القبائل فلولا انه يجب ما ذكرته عطل ما قصد بالاحكام كوجوب اعتماد الوجوب
والعمل وهو المراد بقوله لتعطى وقائع الاحكام اى باعتبار ما قصد الشارع فيها
فقوله ويكتفي في فائدة وجوده بجواز العمل يرد اننا نقطع بان الشارع أراد بوجود
الاحكام تعلتها بالما كفاين على الوجه الذى ذكرناه من وجوب اعتقاد الواجبات
والعمل مثلا فلا يكتفي في فائدة وجودها بجواز العمل اذ هو غير الفائدة المقصودة من
وجوده فليتنامل سم (قوله على ما هو المعتقد عند أهل السنة) أى من ان الحكم بالشرع
لا بالعقل قال سم ولقابل أن يقول الاستدلال هنا بالعقل على الوجه الذى ذكره لا ينافي
المعتقد عند أهل السنة اذ العقل لم يستقل بادر هذا الحكم بل استنبطه من المنقول وهو
ما ثبت من ان الشارع شرع احكاما تتعلق بالمكلفين بشرط العلم بها واقتصر في الاعلام
على بعث الاتحاد ولا يخفى أن استنباط العقل الوجوب من ذلك على الوجه الذى تقرر
ليس من باب تحكيم العقل الذى لا يقول به أهل السنة فكان يمكن التوجيه أيضا بانه
انما يرجح الاول لان الثانى لا ينافي مذهب أهل السنة فليتنامل فان قلت يرد ما ذكرنا
انه يلزم عليه كون هذا الدليل سمعا لانه مر كى من العقل والنقل فيتحقق القولان وهو
باطل قلت انما يرد هذا لو ثبت ان هذا القائل جعل هذا الاستدلال في مقابلة القول
الاول وهو ممنوع لجواز أن يكون ذكره لا في مقابلة ثنى ومما علقها لان بعض مقدماته
عقلية ولو ثبت انه جعله في مقابله كان البحث حينئذ مع هذا الاستدلال ايسر عقليا
صرفا الا أن يريد المماثلة في كيفية الاستدلال وان كان السمع معتبرا في كل منهما ولا
ينافي ذلك تسميته له عقليا لانه باعتبار بعض مقدماته فليتنامل سم قلت عبارة طويلة
الذيل عديدة النبل مبنية على محض الاشتباه نهى ساقطة الاعتبار وذلك غنى عن البيان
لمن تأمل (قوله وقالت الظاهرية لا يجب العمل) أى في غير ما سبق اذ العمل به فيه ما سبق
اجماع ومرادهم بقوله سم لا يجب لا يجوز بدليل سماف أدلتهم المذكورة وانما عبر بلا
يجب لمقابلة ما قبله فاله العلامة وبه يجب عما أورده شيخ الاسلام هنا من أن الدليل
ينفع عدم الجواز والمدعى عدم الوجوب الصادق بالجواز فالدليل أخص من المدعى قلو

وانما يرجح الاول كارجحه غيره
على ما هو المعتقد عند أهل السنة
لان الثانى منقول عن الامام
أحمد والفقهاء وابن مريج من
أمة السنة كبعض المعتزلة
(وقالت الظاهرية لا يجب
العمل به (مطلقا))

قال المصنف وقالت الظاهرية يتمتع مطلقة الوفي بالمراد (قوله أي عن التفصيل الآتي)
 أي لاعتن السابق أيضا حتى يمنع العمل به في الفتوى والشهادة وإن كان يتوهم من
 الإطلاق بدون تأمل (قوله على تقدير حجته) هو مستدرك لأن الدليل لا يحتاج إليه
 (قوله تقدم جواب ذلك قريبا) أي في المسئلة السابقة وهو أن النهي عن اتباع الظن
 انما هو في أصول الدين لا في الفروع التي الكلام فيها (قوله في الحدود) أي كأن يروى
 شخص عن النبي صلى الله عليه وسلم من زني حد (قوله حديث مسند الخ) إضافة حديث
 إلى مسند على معنى من أوفي (قوله لأنسلم أنه شبهة) أي لأن احتمال خبر العدل الكذب
 ضعيف (قوله على أنه) أي احتمال الكذب موجود في الشهادة فديفرق بينهما ما بان
 الحدود نص على دره الحدود فيها بخلاف الشهادة وقال العلامة قد يفرق بأنه مقصد
 وهي وسيلة والوسائل يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقاصد اهـ وتعقبه سم بقوله وأقول
 مما يضعف هذا الفرق أنه لو كانت شهادة الاتحاد موجب حد لم يكن الكرخي ردها فانه
 لا سبيل إلى القول به فقبولها يعني هي هذا الفرق معنى إذا لم يرد خبر الاتحاد الوارد في
 إنبات الحدود وقبول الشهادة بوجبه مع كون المقصود سد الطريق الموصل إليه على أن
 هذا الفرق مبني على أن المراد الشهادة بغير الحد بمعنى أنه يقبل خبر الاتحاد الوارد في شأن
 الشهادة وهو ممنوع بل وإن المراد الشهادة بالحد بمعنى أن الاتحاد يقبل شهادتهم بالحد
 حينئذ يتدفع هذا الفرق من الابتداء فليتامن اهـ وبهذا يعلم أن الفرق الأول لا يصح
 أيضا (وأقول) الفرق بين المقامين بين فأن معنى عدم العمل بخبر الاتحاد في الحدود عند
 الكرخي عدم ثبوت الحدود فيها فإذا روى شخص عنه صلى الله عليه وسلم من زني حد
 لا يثبت الحد لأن في هذا الخبر ولا يترتب هذا الحكم على الفعل المذكور به وأما الشهادة
 فيعمل فيها بالاتحاد فإذا ثبت عدم الاتحاد بوجوب حد كالزنا فبات قطع ما حيث كانت على
 الوجه المطلوب كما تقررت وترتب الحد على المشهود عليه فهي شهادة لما يوجب الحد لا بالحد
 والفرق بين المقامين غير قليل وما تعقب به سم كلام العلامة كلام لا حاصل له لا محض
 الاشتباه وعدم التأمل فهو ساقط والفرق الأول واضح (قوله في ابتداء النصب) جمع
 نصاب وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة وأول النصب هو أول مقدار تجب فيه الزكاة
 وفوائدها ما زاد على ذلك من النصب فإذا ورد خبر اتحاد بان في خمسة أوسق زكاة لم يعمل به
 عند هذا القائل بخلاف ما إذا ورد بان ما زاد على ذلك فيه الزكاة وقد كان وجوب الزكاة
 في خمسة ثابتا بالمتواتر مثلا فانه حينئذ يعمل بخبر الاتحاد بوجوب الزكاة في ذلك الزائد
 فقوله فعملوا بخبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أوسق أي والحال أن وجوب
 الزكاة في النصاب الأول وهو خمسة أوسق قد ثبت بالمتواتر (قوله لأنه فرغ) أي
 فيغتفر فيه لكونه تابعا لما لا يغتفر في المتبوع (قوله والهاجيل) جمع جهول تقدير
 كسور وسنادر وجمع جهل على خلاف القياس لأن فعلا عمل لا يكون جمعا للثلاثي (قوله
 يعني فيما إذا ماتت الأمهات من الأبل والبقر) انما اقتصر على ما مع ان غيرهما كالغنم

أي عن التفصيل الآتي لأنه على
 تقدير حجته انما يفيد الظن وقد
 نهى عن اتباعه وذهب عليه في قوله
 تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
 ان يتبعون إلا الظن قلنا تقدم
 جواب ذلك قريبا (و) قال
 (الكرخي) لا يجب العمل به
 (في الحدود) لأنما تدرأ بالشبهة
 لماد يثبت مسند أي حنيفة أدروا
 الحدود بالشبهات واحتمال
 الكذب في الاتحاد شبهة فلا
 لأنسلم أنه شبهة على أنه موجود
 في الشهادة أيضا (و) قال (قوم)
 لا يجب العمل به (في ابتداء
 النصب) بخلاف فوائدها حكم
 ابن السمعاني عن بعض الخنفة
 قال فقبلوا خبر الواحد في النصاب
 الزائد على خمسة أوسق لأنه فرغ
 ولم يقبلوه في ابتداء نصاب
 الفصلان والهاجيل لأنه أصل
 يعني فيما إذا ماتت الأمهات
 من الأبل والبقر في أثناء الحول

كذلك لاقتصار ابن السمعاني على الفصلان والمجايل ولا بطلان على أولاد الغنم
وقوله من الأبل راجع للفصلان وقوله والبقر راجع للمجايل (قوله وتم حولها) أي
حول الأمهات (قوله فلازكاة عندهم في الأولاد) أي لأنها أول نصاب حينئذ وصورتها
أن يكون عنده أربعون شاة مثلاً ماتت قبل تمام حولها وقد انتجت أربعين شاة (قوله
مع شعول الحديث لها) أي حديث البخاري عن أنس رضي الله عنه حيث كتب له أبو
بكر رضي الله عنه لما وجهه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي
فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أربعة وعشرين من الأبل فما دونها في كل خمس
شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض الحديث شيخ الإسلام
(قوله لعدم استعمالها على السن الواجب) فيه أن قضية السياق أن علة ذلك كونه ثابتاً
بخبر لا أحاد لعدم الاستعمال على السن وقوله على السن الواجب أي الحليوان الواجب
إخراجه في الزكاة (قوله وقال ولا يجب تحصيله) أي السن الواجب لإخراجه زكاة (قوله
وثانياً يؤخذ منها) أي قوله ثلاثة أقوال أولها يجب الزكاة في الأولاد ويجب تحصيل السن
الواجب عنها من غيرها وثانيها يجب الزكاة فيها ويؤخذ من خرج عنها منها وثالثها نفي
وجوب الزكاة فيها لكن البخاري على عدم العمل بخبر الأحاد في ابتداء النصب هو الثالث
(قوله فيما عمل الأكثر) أي في فعل أو شيء وقوله فيه أي في ذلك الفعل أو الشيء وقدره
الشارح لا احتياج الجملة إلى العائد وقوله بخلافه أي خلاف خبر الواحد والتقدير وقال
قوم لا يجب العمل به أي بخبر الواحد في شيء عمل الأكثر في ذلك الشيء ملتبس بخلاف خبر
الواحد وكذا القول في قوله فيما عمل أهل المدينة بخلافه (قوله لأن عملهم كقولهم حجة
مقدمة عليه) وجهه أنهم مطلقون على أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وأنهم أدرى بما
استقر عليه الأمر من حاله صلى الله عليه وسلم فخالفتهم مقتضى خبر الأحاد لاطلاعهم
على ما هو مقدم عليه وقولهم يمكن منعه واستادبان الصحابة وقع لهم كثيراً العمل
بخلاف الحديث ثم رجعوا إليه حين اطلاعوا عليه فيه أن يقال إن أرادوا بالصحابة كلهم
فمنوع إذا لم يثبت ذلك ودون اثباته خطر القتاوان أراد بعضهم فلا يفيد تأمل ذلك
(قوله فيما تم به البلوى) أي في حكم نعم به البلوى وعموم البلوى به من حيث احتياج
الناس إلى السؤال عنه ويوافقه قوله بعد لأن ما تم به البلوى يكثر السؤال عنه أي لأن
ما يحتاج الناس إليه يكثر سؤالهم عنه ويصح أن تكون ما في قوله فيما تم به البلوى
عبارة عن الفعل أي في فعل نعم به البلوى وعمرم البلوى به من حيث وقوع الناس فيه
وقوله بأن يحتاج الناس إليه على حذف المضاف أي إلى حكمه وكذا قوله يكثر السؤال
عنه أي عن حكمه وهذا خلاصة ما ذكره سم (قوله فتعفى العادة بنقله تواتراً) قال
العلامة وتبعه الشهاب قضية أن الخبر حينئذ مقطوع بكذبه لما سمع من أن المنقول
أحاديث قضاء العادة بنقله تواتراً مقطوع بكذبه فقوله فلا يعمل بالأحاديث أي لا يجوز

بعد الولادة وتم حولها على الأولاد
فلازكاة عندهم في الأولاد مع شعول
الحديث لها وهو قول أبي حنيفة
الآخر قال لعدم استعمالها على
السن الواجب وقال ولا يجب
تحصيله كقول مالك وثانياً يؤخذ
منها كقول الشافعي (و) قال
(قوم) لا يجب العمل به (فيما عمل
الأكثر) فيه (بخلافه) لأن عملهم
بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل
الكل قلنا لا نسلم أنه حجة
(و) قالت (المالكية) لا يجب
العمل به (فيما عمل أهل المدينة)
فيه بخلافه لأن عملهم كقولهم
حجة مقدمة عليه قلنا لا نسلم حجة
ذلك وقد نفت المالكية شيان
الجماس الثابت بحديث الصحبة
إذا تابع الرجال فكل واحد
منهم بالخيار ما لم يتفرقا لعمل
أهل المدينة بخلافه (و) قالت
(الحنفية) لا يجب العمل به
(فيما تم به البلوى) بأن يحتاج
الناس إليه كحديث من مس
ذكره فلا يتوضأ صحبه الإمام
أحمد وغيره لأن ما تم به البلوى
يكثر السؤال عنه فتعفى العادة
بنقله تواتراً لتوفر الدواعي على
نقله فلا يعمل بالأحاديث فيه قلنا
لا نسلم قضاء العادة بذلك

(أو خالفه راويه) فلا يجب العمل به ١٢٥١ لأنه انما خالفه لدليل قلنا في ظنه وليس لغيره اتباعه لان المجتهد

لا يقدح في ما كاسياني مثاله
حديث أبي هريرة في الصحيحين
اذا شرب الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات وقد
روى الدارقطني عنه انه أمر
بالغسل من ولوغه ثلاث مرات
قال والصحيح عنه سبع مرات
ويؤخذ من قوله أو خالفه راويه
فما صرحوا به من أن الخلاف
فيما اذا تقدمت الرواية فان
تأخرت أو لم يعم لم الحال فيجب
العمل به اتفاقا (أو عارض
القياس) يعني ولم يكن راويه
فقيها أخذ من قوله بعد و يقبل
من ليس فقيها خلافا للحنفية
فيما يخالف القياس لان مخالفته
ترجح احتمال الكذب قلنا لا
نسلم ذلك (وثالثها) أي الاقوال
(في معارض القياس) انه (ان
عرفت العلة) في الاصل (نص
راجع) في الدلالة (على الخبر)
المعارض للقياس (ووجدت
قطعا في الفرع لم يقبل) أي
الخبر المعارض لرجحان القياس
عليه حينئذ (أو ظنا فالوقف)
عن القول بقبول الخبر او عدم
قبوله لتساوي الخبر والقياس
حينئذ (والا) أي وان لم تعرف
العلة ينص راجح بأن عرفت
بإستتباط أو نص مساو أو
مرجوح (قل) أي الخبر مثال
الخبر المعارض للقياس حديث الصحيحين واللفظ للبخاري

وقد مر أن المدعى نفي الوجوب اه وجوابه ان المراد بعدم الوجوب الجواز لصديق
عدم الوجوب به وان صدق بالجواز لكانه غير مراد لان الداميل ينتج الامتناع وانما عير
بعدم الوجوب بمقابلة القول بالوجوب وقد مر نظير ذلك في قول المصنف وقالت
الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا أشار له سم قلت هو اعتذار لا جواب فهو جواب
في الجملة (قوله أو خالفه راويه) عطف على صفة ما ان كانت نكرة وعلى صلتها ان كانت
موصولة وكذا قوله أو عارض القياس (قوله انه أمر بالغسل) مبني للذاعل أي أمر أبو
هريرة به والتشبه بذلك مبني على ضعف لقوله بعد قال والصحيح عنه سبع مرات أي انه
أمر بها شيخ الاسلام وهذا أي وجوب العمل بخبر الواحد وان خالفه راويه هو كذلك
عندنا معاشر المالكية أيضا لان تسبيع الاناء من شرب الكلب منه غير واجب عندنا
بل مندوب لان الكلب طاهر عندنا وكذا غيره لعله الحجة فالأمر المذكور في الحديث
للتدب عند الامام لا للوجوب (قوله) أخذ من قوله بعد و يقبل من ليس فقيها (الخ) منشا
الاخذ كما قال بعض المحققين ان التفصيل بين موافقة القياس ومخالفته لو كان مشتركا
بين الفقيه وغيره لم يكن تخصيص غير الفقيه بذلك معنى (قوله لان مخالفته الخ) علة
للمتن (قوله وثالثها الخ) أي وثانيها العمل به مطلقا وهو مائة قدم من كلام المصنف
وأولها هو قوله هنا أو عارض القياس أي لا يقبل مطلقا فلهذه ثلاثة أقول عند الحنفية
فمعارض القياس والثاني موافق لما مشى عليه المصنف (قوله ان عرفت العلة
ينص راجح الخ) مثاله ما لو ورد من لا يحرم الربا في البرلانه بقرات ويدخر وقيس عليه
الارز لوجود العلة المذكورة في نفسه قطعا ثم ورد لا يحرم الربا في الارز فلا يقبل هذا
الخبر المعارض للقياس لرجحان نص القياس عليه حينئذ كما قال الشارح أي لاعتضاد
القياس بالاصل المعلوم المقطوع به من الشرع وخبر الواحد مذهبون والمظنون
لا يعارض المعلوم وأجيب بأن تناول الاصل لحل خبر الواحد غير مقطوع به بل واز
استثناء محل خبر الواحد من ذلك الاصل ونفسك الجمهور وبأن خبر الواحد أصل بنفسه
يجب اعتباره لان الذي أوجب اعتبار الاصل المقيس عليه نص الشارع عليه
وذلك موجود في خبر الواحد فيجب اعتباره (قوله أو ظنا) كما لو فرض في المثال
المتقدم ان العلة المذكورة غير مقطوع به في الارز (قوله لتساوي الخبر والقياس
حينئذ) أي لان الخبر لم يكره أحادا فيمضي ثبوت حكمه والقياس لكون ثبوت العلة
فيه مذهبون في الفرع يفيد الظن بثبوت الحكم والدليل الرابع اعتماد على العلية
لا على ثبوتها في الفرع ولا يمنع من المساواة رجحان نص العلة المقيس عليه على الخبر
المعارض للقياس لمعارضه ذلك لعدم تحقق وجودها في الفرع وقد تنفع المساواة
مع انضمام ظن وجودها في الفرع الى رجحان نصها (قوله أي وان لم تعرف العلة
ينص راجح الخ) أي وان وجدت في الفرع قطعا كما هو ظاهره اذ لا أثر لقطع بوجودها

لاتصروا الابل ولا الغنم فمن ابتاعها بعد صفاته بخير النظرين بعد ان يحلها ان شاء الله وان شاء ردها وصالحا من عمر قردا القوم
بدل اللبن مخالف للقياس فيما يضمن به المتلف من مثله أو قيمته وتصروا بضم التاء ١٢١ وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس

من صر (و) قال أبو علي (الجبائي
لابد) في قبول خبر لواحد (من
اثنتين) بروايته (أو اعتضاد) له
فما اذا كان راويه واحدا كان
يعمل به بعض الصحابة أو يتشتر
فيهم لان أبا بكر رضي الله عنه لم
يقبل خبر المغيرة بن شعبه أنه
صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة
السدس وقال هل معك غيرك
فوافقه محمد بن مسلمة الانصاري
فأنفذه أبو بكر له رواة أبو داود
وغیره وعمر رضي الله عنه لم يقبل
خبر أبي موسى الأشعري أنه صلى
الله عليه وسلم قال اذا استأذن
أحدكم ثلاثا لم يؤذن له فليرجع
وقال أقم عليه البيعة فوافقه
أبو سعيد الخدري أي فقبل ذلك
عمر رواة الشيخان ويقوم مقام
التعدد الاعتضاد قلنا طلب
التعدد ليس لعدم قبول الواحد
بل للثبوت كما قال عمر في خبر
الاستئذان انما سمعت شيئا
فأحببت أن أتثبت رواة مسلم
(و) قال (عبد الجبار لابد من
أربعة في الزنا) فلا يتقبل خبر
مادونه فبسه كالثمادة عليه
وحكى هذا في المحصول عن
حكاية عبد الجبار عن الجبائي
ومشى عليه المصنف في شرح
المنهاج فسقط منه هنا النقطه عنه

في الفرع مع عدم رجحان نصه بالاولى اذ لم توجد في الفرع لا قطعاً ولا ظناً وان احقل
وجودها وترك ذلك لظهوره فان أقل ما يكفي في وجوده العلة في الفرع ظن وجودها
ومجرد احتمال وجودها لا أثر له سم (قوله لاتصروا) لانهية وتصروا مجزوم بحذف
النون وهو يؤذن تزكوا وما ضمه صر بوزن كرقابت الراء الثانية ياء وما كانت متحركة
والذي قبلها مفتوحا قلبت ألفا فصارت صرى بوزن زكي وقلب الراء ياء واقع كافي في ربط
أصله قرابة شديد الراء بدليل جمعه على قرار يربط فابداً الراء ياء وهذا أول من قول
بعضهم أصله صر بوزن ضرب فقلب الراء ياء تخفيفاً للنقل التكرير ثم ضعفت عنه اذ
القياس حينئذ الادغام كقروم وأيضاً تضعيف العين رجوعاً للتخفيف بعد التخفيف
وهو خلاف ما تحته العرب (قوله مخالف للقياس) هـ اذ يقتضي أن المراد بالقياس
القاعدة والاصل والكلام انما هو في القياس المصطلح عليه فبين كلامه وكلام المصنف
تناف ظاهر (قوله وقيل بالعكس) أي بفتح التاء وضم الصاد (قوله من صر) أي بوزن
عمر وأصله صر وأدغمت الراء في الراء (قوله كان يعمل به بعض الصحابة) مثال للاعتضاد
والمراد ببعض الصحابة غير راويه لان أبا موسى راوى حديث الاستئذان رجوعاً لمسلم ياذن
له عمر فروى له الحديث فطاب منه عمر البينة (قوله لان أبا بكر الخ) عله لقوله في المتن لابد
من اثنين (قوله اذا استأذن أحدكم ثلاثا) أي في الدخول (قوله ويقوم مقام التعدد
الاعتضاد) تميم للاستدلال على المدعى (قوله بل للثبوت) أي نقول المستدل ان عمر لم
يقبل خبر أبي موسى في الاستئذان ممنوع فان طاب التعدد انما هو للثبوت (قوله لابد من
أربعة في الزنا) أي في شأن الزنا أي في الاخبار الواردة منه صلى الله عليه وسلم في شأن الزنا
أعم من أن يكون حداً أو غيره (قوله كالثمادة عليه) أجيب عنه بأن باب التمهيد أضيف
كاسياً أي يانه في المسئلة الاتية شيخ الاسلام (قوله ومشى عليه) أي على ما ذكر من
الحكاية فالضمير في عليه وفي قوله الاتي وهو يعود على الحكاية والتذكير باعتبار
تاويلها بما ذكرنا وبالنظر على الحكاية وهو النقل والميل للمعنى في مرجع الضمير وان
كان سائغاً لكانه خلاف الجادة فالاحسن التأنيت كما قال العلامة ررد سم عليه مكابرة
(قوله وهو اما تقييد لاطلاق نقل الاثنين عنه الخ) الفرق بين الوجهين ان الاول يقيده
الاطلاق بغير الزنا أي وأما الزنا فلا يقيده من أربعة والثاني لا يقيده الاطلاق بل يقول
حكى عنه قولان بالنسبة للزنا (قوله ان تكذيب الاصل الفرع) تكذيب مصدر
مضاف لفعاله وهو الاصل والفرع مفعوله والمعنى ان الشيخ المروي عنه لو كذب بزيادة
الراوي في كونه روى عنه هذا الحديث مثلاً وانما رواة عن غير لا يسقط ذلك المروي في
الاستدلال به وغيره أي لان التكذيب انما هو في الرواية لا المروي والقرض ان كلاً

١٦ بناني وهو اما تقييد لاطلاق نقل الاثنين عنه كما مشى عليه ابن الجاهب أو حكاية قول آخر عنه في خبر الزنا
(مسألة المختار وفات السمعاني وخلافه لآخرين) كالامام الرازي والامدي وغيرهما (ان تكذيب الاصل الفرع)

منهم ما جازم بدليل ما بعده (قوله فيما رواه) أي في رواية ما رواه كما تقدم وبدليل قوله
 كأن قال الخ (قوله لا يسقط المروي) قال الماوردي وغيره إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه
 عن الأصل وفيه نظر والمراد بالمروي ما تكذب فيه سواء كان حديثاً أم بهضمه شيخ الإسلام
 (قوله لا احتمال نسيان الأصل) قال العلامة أعلم أن القبول منوط بظن الصدق لا بمجرد
 احتمال ولا ظن مع قيام الاحتمالات المتساوية فلا قبول فالذي قاله المتأخرون ومنهم ابن
 الحاجب والعضد من السقوط اتفاقاً هو الوجه إذا القبول يتوقف على ظن الصدق
 والسقوط على نفي ذلك الظن لا على ظن نفي الصدق اهـ (قلت) وتعقب سم له بقوله
 لا يخفى أن خبر العدل والعمل به لا يتوقف على ظن صدقه كما يعلم من تصفح كلام الفقهاء
 إلى آخر ما ذكره يرد بان ما استدلل به لمعارض له وما هنا قد عارضه تكذيب الأصل فجعل
 هذا من أفراد ذلك لا يصح فليتنامل (قوله فلا يكون واحداً منهم ما يتكذبه لا لا يخرج جرحاً)
 نفرع على العلة وقال الكمال هي عبارة مغلوقة وحقها بتكذيب الآخر له اهـ ووجهه
 أن الجرح انما يشاعن كونه مكذباً على صيغة اسم المفعول لا عن كونه مكذباً على صيغة
 اسم الفاعل أي مكذباً بالغيره وقد يمنع القلب كما قال سم يجعل التكذيب في عبارة الشارح
 مصدر اضافة للمفعول وقوله لا لا يخرج متعلق بمحذوف حال من التكذيب والمعنى فلا
 يكون واحداً منهم ما بالتكذيب الواقع عليه حال كون ذلك التكذيب واقعاً من الآخر
 مجروحاً (قلت) ولا يخفى أنه تعسف لا داعي إلى ارتكابه بني أن يقال إن الكلام في سقوط
 مروي الفرع فكان يكفي أن يقول فلا يكون الفرع بتكذيب الأصل له مجروحاً وجوابه
 أن يقال لما فرغ المصنف على عدم السقوط عدم رد شهادة الفرع والأصل إذا اجتمعاً وكان
 ذلك يتوقف على انتفاء الجرح عن كل منهما فمما ذكره عرض الشارح لانتفاء الجرح
 عن الأصل أيضاً إنما لما لذلك انقراض وتوطئة له وأورد العلامة هنا ما نصه أعلم أن
 الاحتمالات أربعة الكذب وهو واحد في جانب الراوي والأصل والجرح لا يثبت مع
 احتمال العمد كما لا يخفى مع احتمال السهو فلا يصح أحدهما من الاحتمالين يوجب نفي
 الجرح مطلقاً قيام كل من الاحتمالين الأولين فم ثبوت كل من المحتملين الأولين يوجب
 الجرح وكل من المحتملين الآخرين يوجب نفيه وهذا الذي قاله الشارح من اشتباه
 الاحتمال بالمحتمل اهـ (قلت) حامل ما أشار له أن تقرير نفي الجرح على احتمال السهو كما
 قال الشارح لا يصح لقيام الاحتمال الثاني وهو احتمال العمد وانما يتفرع نفي الجرح
 على ثبوت احتمال السهو وهو ليس بثابت لأن الفرض أن احتمال كل من السهو والعمد
 قائم فإما قاله الشارح من اشتباه الاحتمال بالمحتمل أي من اشتباه احتمال السهو بثبوته وقد
 أشار العضد رحمه الله إلى أن نفي الجرح يتفرع على كون الأصل هو العدة والاحتمال
 المذكور انما افاد الشك في عين الكاذب من الأصل والفرع واليقين لا يرفع بالشك ونص
 عبارة العضد فالافتقار إلى أنه يسقط المروي أي لا يعمل بذلك الحديث لأن أحدهما

فما رواه عنه كأن قال
 ما روي له هذا (لا يسقط
 المروي) عن القبول لاحتمال
 نسيان الأصل له بعد روايته
 للفرع فلا يكون واحداً منهما
 بتكذيبه لا لا يخرج جرحاً

كاذب قطعاً من غير تعيين ولا يقدح في عدالتهم لان واحداهم ما بعينه لم يعلم كذبه وقد
كان عدلاً ولا يرفع اليقين بالشك اه اذا علمت ذلك وتاملته حتى التامل علمت سقوط
ما هو له سم على العلامة من الرد الذي هو عليه مردود وسقوط ما ادعاه من ان عبارة
العدالة المذكورة وانفة ل عبارة الشارح في تفريع نفي الجرح على احتمال السهو وان
اعتراض العلامة مبنى على ان المراد للعدالة والجرح في نفس الامر وليس كذلك وانما
الكلام في العدالة بحسب الظاهر والجرح كذلك لا بحسب الواقع لان مناط القبول
وعدمه شرعا هو العدالة والجرح بحسب ما ذكره هذا كلامه وأنت خير بان ليس في
كلامه ما يقتضي البناء على ذلك فتأمل (قوله ووجه الاسقاط) أي علمته وغيره بما لوجه
لانها المنظور اليها قصد كما ينظر الى الوجه لانه يجمع المحاسن (قوله أن أحدهما كاذب)
أي سهوا كما يشير اليه بقوله الآتي اذا كان عدالة العلامة وتعمقه سم بقوله أقول
بما يطل ما قاله قول الشارح ولا بد فان معناه أن يكون أحدهما كاذبا امر لازم ولزوم
كذب أحدهما سهوا بما لقطع الجواز أن يكون عدالة الصواب ان المراد أنهم من كونه
سهوا أو عدلا أو ما قوله كما يشير اليه بقوله الآتي الخ فمما يتوجب من الاستدلال به على
ما زعمه لان حاصل قوله الآتي كما هو ظاهر ان الكذب المحتمل انما يقطع العدالة على
تقدير أحدهما فيه وهو أن يكون عدلا ولا يخفى صراحة هذا في تعميم الكذب في ذلك
القول فكيف مع ذلك يسوغ لتأمل أن يحصر في العمدة ويستدل به على تقييد الاول
بالسهو اه (قلت) لا يخفى ان قول الشارح والكذب على النبي الخ معناه ان الفرع
اذا قدر أن يكون هو الكاذب فلا يسقط كذبه ذلك عدالة وان أسقط مرويه عندها
القائل لانه سهوا ولا عمد وهذا صريح في أن الكذب الواقع منه على تقديره انما هو سهوا
فيلزم تقييد الكذب في قوله أحدهما كاذب بذلك والاسقاط العدالة فقوله والصواب
الخ خلاف الصواب وقوله بما يطل ما قاله الخ جوابه أنه قد تقدم ان الموضوع أن كلام
الاصل والفرع جازم بما قاله وحينئذ فاللازم بحسب ذلك كون أحدهما كاذبا سهوا فقط
كما هو بين وأما قوله فمما يتوجب من الاستدلال به الخ فجوابه انك علمت صحة الاستدلال به
وانما العجب من تعجبه فتأمل (قوله ويحتمل أن يكون هو الفرع الخ) أي وأما اذا كان
هو الاصل فيثبت مرويه لانه كاذب في قوله بعد روايته ما رويته (قوله ولا ينافي هذا) أي
القول بالاستنطاق قبول شهادتهم اردلما أفهمه بناء المصنف المذكور من أن نفي رد الشهادة
انما يكون على القول بعدم الاسقاط شيخ الاسلام (قوله والكذب الخ) جواب سؤال
تقديره ظاهر (قوله في ذلك) أي التكذيب ويحتمل أن يكون المعنى الذي يؤل اليه الامر
أي التكذيب في ذلك أي في الرواية (قوله على تقدير) أي تقدير كذب الفرع دون
تقدير أن يكون الكاذب هو الاصل فانه ليس في ذلك الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
كما هو ظاهر (قوله ولو لم يتوضح المصنف على الاول) أي استظهر عليه بان بقول مثلا

(ومن ثم) أي من هنا وهو أن
تكذيب الاصل الفرع لا يقطع
المروي أي من أجل ذلك نقول
(لواجفعا في شهادة لم ترد) ووجه
الاسقاط الذي نفي الامدى
الخلاف فيه ان أحدهما كاذب
ولا بد ويحتمل أن يكون هو
الفرع فلا يثبت مرويه ولا ينافي
هذا قبول شهادتهم في قضية
لان كلامهم ما يظن أنه صادق
والكذب على النبي صلى الله
عليه وسلم الذي يؤل اليه الامر
في ذلك على تقدير انما يسقط
العدالة اذا كان عدلا ولو
استوضح المصنف على الاول بما
بناء عليه

اسلم من دعوى التناقى بين المبنى والثانى التى أفهمه بآثاره (وان شئت) الاصل فى أنه ثوابه لا فرع (أو ظن) أنه ما رواه (والفرع) العدل (جازم) بروايته عنه ١٢٤ (فأولى بالقبول) للخبر ما جزم فيه الاصل بالنق (وعليه) أى على القبول

بدليل أنهم لو اجتمعوا لم يبدل قوله ومن ثم (قوله) اسلم من دعوى التناقى بين المبنى أى وهو نقى رد الشهادة والثانى وهو اسقاط المردى لانه بنى عدم الرد على عدم الاسقاط فيقتضى أنه مع الاسقاط ترد مع انه تقبل كما نقل عن الآمدى القائل بالاسقاط فلا تنافى بين الاسقاط وقبول الشهادة خلافا لما أفهمه المصنف (قوله) فى شهادة الفرع على شهادة الاصل) صورتها أن يقول الشخص لا شهادتي على شهادتي فيشهد الثانى على شهادة الاول من غير أن يعلم المقول له ذلك وهو الثانى يضعون ما يشهد به وانما تشهد به الاول فلذا كان فرعاً والاول أصلاً (قوله) ولو ظن الفرع الخ) مفهوم كلام المصنف (قوله) والاشبه بالقبول) أى لان سموا الانسان بأنه سمع ولم يسمع به بعد بخلاف سموه عما سمع فانه كثير قاله العلامة (قوله) وزيادة العدل مقبولة) مثاله فى خبر مسلم وغيره جعلت لنا الارض مسجداً وجعلت تربتها طهوراً فزيادة تربتها انفردها أبو مالك الانصبي عن ربه عن حذيفة ورواية سائر الرواة جعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً شيخ الاسلام (قوله) من العدل) أشار به هذا الى الفرق بين هذه وما يأتى فى قوله ولو انفردها واحد فانما بين اثنين فقط (قوله) بل هو أن يكون النبى الخ) أى أو الشيخ قاله فى مثال لا قيد (قوله) لان الغالب فى مثل ذلك التعدد) أى والعلة ما ذكر وهو جواز أن يكون ذكر ما أبى صلى الله عليه وسلم فى مجلس وسكت عنها فى آخر (قوله) والاول القبول) هو الذى اشتهر عن الشافعى ونقل عن جمهور الفقههاء والمحدثين (قوله) بضم الفاء) أى على المشهور والافقصة ما جاز عند بعضهم شيخ الاسلام (قوله) أو كانت تتوفر الدواعى على نقلها) أى سواء كان غير من زاد يغفل مثلهم عن مثلها عادة أم لا وفيه أن يقال ان ما نقل آحاداً مما تتوفر الدواعى على نقله تواتراً مقطوع بكذبه فلا وجه لذكره هنا المقيد ان فيه خلافاً اللهم الا أن يكون المراد هنا ما تتوفر الدواعى على مطلق نقله بخلاف ما تقدم فانه فيما تتوفر الدواعى على نقله تواتراً ولا يخفى ما فيه فتأمل (قوله) وبهذا يزيد هذا القول على الرابع) فيه بحث من وجهين ادل أن الظاهر أن عدم القبول اذا كانت مما تتوفر الدواعى على نقله تواتراً محتمل وفاق لانه حينئذ يقطع بكذب روايتها آحاداً فالرابع أيضاً قائل بالمنع اذا كانت مما تتوفر الدواعى على نقله كما علم فلا زيادة له هذا القول على الرابع الا أن يريد الزيادة بحسب الظاهر والتصريح بها فان الرابع لم يصرح بها وان وافق فى حكمها أو يبيح كون المراد تتوفر الدواعى على مطلق نقلها على ما تقدم الثانى انه يمكن الاستغناء عن الاعتذار عن المصنف اذ ليس فى كلامه ما يبنى أنه أراد الرابع لكنه زاد على ما صرح به فيه ما هو مرادنا من ادعاءه لعدم التصريح به فيه لم يقل والخيار الرابع قاله سم قلت لا يخفى بعد بحثه الثانى (قوله) فان كان الساكت أضبط الخ) قال الكمال مخصص محل الخلاف السابق فى حالة اتحاد المجلس بغيرها بين صورتين اهـ

(الاصح) من العلماء ما تقدم من احتمال نسيان الاصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره فى شهادة الفرع على شهادة الاصل وأجيب بالفرق بان باب الشهادة أضيق اذا اعتبر فيه الحرية والذكورة وغيرهما ولو ظن الفرع الرواية وجزم الاصل يتفهم أو ظنه قال فى المحصول فى الاول تعيين الرد فى الثانى تعارضاً والاصل عدم والاشبه بالقبول (وزيادة العدل) فيما رواه على غيره من العدول (مقبولة) ان لم يدهم انهما المجلس) ان علم تعدده لجواز أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم ذكرها فى مجلس وسكت عنها فى آخر أو لم يدهم تعدده ولا اتحاد لان الغالب فى مثل ذلك التعدد (والا) أى وان علم اتحاد المجلس (فتألفها) أى الاقوال (الوقف) عن قبولها وعدمه والاول القبول لجواز غفلة غيره من زادهما والثانى عدمه لجواز خطا من زادهما (والرابع ان كان غيره) أى غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء (منهم عن مثلها عادة لم تغفل) أى الزيادة والاقبلت (والاحتار) وفقاً لـ معانى المنع) أى منع

القبول (ان كان غيره) أى غير من زاد (لا يغفل) أى منهم عن مثلها عادة (أو كانت تتوفر الدواعى على نقلها) وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وان لم يكن الامر كذلك قبلت (فان كان الساكت عنها)

ومن المعلوم أنه لا يمتنع تخصيص القول الرابع باعتبار منطوقه لأنه إذا امتنع القبول
بمجرد أن الساكت لا يقبل مثله فبالأولى إذا انضم إلى عدم الغفلة الاضبطية ومن هنا
يظهر تقييد الساكت في قول المصنف فإن كان الساكت الخ بما إذا كان مثله يغفل
كالواحد وقال شيخ الإسلام قوله فإن كان الساكت أضبط تقييداً لمحل المختار السابق
لا يقال اضبطية الساكت أقوى من عدم غفلته عن الزيادة ومن توفر الدواعي على نقلها
فيكون أولى منها ما منع القبول لأننا نقول لانسلم ذلك بل الأمر بالعكس كما لا يخفى على
المثامل على أن العلامة الأيسري حكى قولاً في الساكت إذا كان أضبط أن الزيادة تقبل
وأسـتـظهره اهـ وفيه ان التقييد المذكور انما يمتنع باعتبار مفهوم المختار ولا باعتبار
منطوقه فقول المصنف والمختار الخ مفهومه أنه إذا كان غيره يغفل عنها أو كانت لا تتوفر
الدواعي على نقلها فالمختار القبول فيقيد حينئذ بما إذا لم يكن الساكت أضبط وقد يقال
انما أراد شيخ الإسلام بقوله تقييداً لمحل المختار ما ذكر أي أنه تقييده باعتبار مفهومه
بدليل ما أورده من السؤال والجواب فإنه يدل على تصوير المسئلة بما إذا كان الساكت
مما يمكن غفلته عادة ولم تتوفر الدواعي لكنه أضبط والالم بتأت قول السائل أن
الاضبطية أولى بالقبول من عدم الغفلة لأن حاصل السؤال أنه كان ينبغي عدم القبول
هنا بالأولى لأن الاضبطية أقوى من عدم الغفلة فإذا منع عدم الغفلة القبول فلا أن
غفله الاضبطية بالأولى وحاصل الجواب منع كون الاضبطية أقوى كما ذكره والحاصل
أن قول المصنف فإن كان الساكت أضبط الخ مصوراً بما إذا كان الساكت عن الزيادة
والناقل لها متساو بين في إمكان الغفلة عادة وزاد الساكت بالاضبطية وأنه ان
جعل تقييد محل الخلاف السابق في حال اتحاد المجلس كما قال السكال وهو لا يظهر فهو
بالنسبة للرابع تقييداً باعتبار مفهومه لا منطوقه وان جعل تقييداً لمحل المختار كما قال شيخ
الإسلام فهو كذلك أي تقييده باعتبار المفهوم كما مر به (قوله أي غير إذا كراهها)
أخذه من تقسيم المصنف الساكت عنها إلى أضبط وإلى مصرح بنفيها فعلم أن المراد
بالساكت من لم يصرح بانبيائها صرح بنفيها أو لم يتعرض لها انبيائها ولا نفيها (قوله على
وجه يقبل) أي بأن يكون محصوراً بخلاف المطلق كما ذكر الشارح شيخ الإسلام وقوله كان
قال ما سمعته أي ولم يمتنع ما منع من سماعها كما قيده به أبو الحسين البصري قاله أيضاً شيخ
الإسلام (قوله فان أسندها وتركها) أي وأسند تركها فترك مصدر معطوف على مفعول
أسند (قوله أو إلى مجلس) أي كان قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس
وقت طلوع الشمس ثاني ربيع الأول فقال جعلت لنا الأرض مسجداً وترتبه أطهر وأمر
ذكر بعد ذلك ما تقدم وأسقط لفظ ترتبه (قوله ولو غيرت أعراب الباقي الخ) أي ما تقدم
فيها من الأقوال محل حيث لم تغير الأعراب والمعنى فإن غيرت ما تعارضوا فيه ان هذا
شامل لما لو كان الساكت جعلاً لا يغفل مثلهم وهو لا يجتمع مع ما تقدم من عدم القبول

أي غير إذا كراهها (أضبط) من
ذكرها (أو صرح بنفي الزيادة
على وجه يقبل) كان قال ما
سمعتها (تعارضاً) أي الخبران
فيما بخلاف ما إذا انفصلا على وجه
لا يقبل بأن محض النفي فقال لم
يقالها النبي صلى الله عليه وسلم
فانه لا أثر لذلك (ولو رواها)
الراوي (مرة وترك أخرى
فكر أو بين) رواها أحدهما
دون الآخر فان أسندها وتركها
إلى مجلسين أو سكنت قبلت أو
إلى مجلس فقيل تقبل لجواز
السجود في الترك وقيل لا لجواز
الخطأ في الزيادة وقيل بالوقف
عنها (ولو غيرت أعراب الباقي
تعارضاً) أي خبر الزيادة وخبر
عدمها لا اختلاف المعنى حينئذ
كما لوروى في حديث الصحيحين
فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر الخ

حينئذ عند عدم تغير الاعراب فانه اذا اتى القبول مع عدم التغير رفعه أولى فكيف
يتصور انتفاء القبول مع عدم التغير والتعارض مع التغير بل يشكل على الوقف أيضا
لانه دون التعارض فالوجه تقيد ما هنا بما اذا لم يكن الساكت بالجمع المذكر وروى
الحصول التصريح بهذا التقيد قال فيه وان كان المجلس واحدا فالذين لم يرووا الزيادة اما
أن يكونوا عددا لا يجوز أن يذهبوا عما يضبطه الواحد أو ليسوا كذلك فان كان الاول
لم تقبل الزيادة وحصل امرها ورواها على أنه يجوز مع عدمه أن يكون قد سمعها من غيره
التي عليه الصلاة والسلام وظن أنه سمعها منه وان كان الثاني فذلك الزيادة اما أن
لا تكون مغيرة لاعراب الباقي أو تكون فان لم تغير اعرابا قبلت الزيادة عندنا الآن
يكون المسألة مضطربة من الراوى اما خلافا لبعض المحدثين الى أن قال اما اذا
كانت الزيادة مغيرة لاعراب الباقي كما اذا روى أحدهما أدوا عن كل واحد منهما صاحب
بر ورويه الاخر نصف صاع من بر فالحق انها لا تقبل خلافا لابي عبد الله البصري لنا
انه حصل التعارض لان أحدهما اذا روى صاحبا فقد روى بالنصب والآخر اذا روى
نصف صاع فقد روى بالجروا والجرو والنصب متعارضان واذا كان كذلك وجب المصير الى
الترجيح اه (قوله نصف صاع) نائب فاعل وروى ويصح نصبه على المسكوبة ورفع
حينئذ بضعة مقدرة أى فى زيادة هي انظمة نصف وقد غيرت اعراب الصاع فصار مجرورا
بمعدان كان منصوبا (قوله ولو انفرد واحد عن واحد الخ) يؤخذ منه ان ما مر من
قوله وزيادة العدل مقبولة مصورا بما اذا انفرد العدل بزيادة عن العدل لا عن
واحد بقريته قوله والرابع ان كان غيره لا يفضل مثاهم حيث أتى بضمير الجمع فقوله
الشارح عن شيخ مثال لا تقيد اذ منتهى النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك والظاهر
أن كلام الشارح هنا وفيما تقدم من باب الاحتياط فقوله فيما تقدم لم يجوز أن يكون
النبي أى أو الشيخ وقوله هنا عن شيخ أى أو عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل
لأنه لا يفتقر لرفيقه) الظاهر أنه يأتى هنا قول الوقف ايضا لتعارض الدليلين (قوله أسند
الخير) أى ذكر سنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسقط الصحابي كان يقول ابن
القاسم حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا
والمرسل يسقط فيه الصحابي وهو ابن عمر في المثال المذكور (قوله أو وقف ورفعوا)
الوقف ان لا يوصل الراوى الخبر اليه صلى الله عليه وسلم بل يقف به على الصحابي أو من
دونه كان يقال في المثال المذكور حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ولم يرد عن النبي صلى
الله عليه وسلم أو حدثنا مالك عن نافع ولم يرد على ذلك والرفع إيصال الراوى الخبر اليه صلى
الله عليه وسلم سواء كان مع الاسناد أو الارسال وقيل المسند والمرفوع متعديان كما
يعلم من كتب المصالح (قوله وصوابه الخ) انما كان الصواب ذلك لان الكلام في زيادة
العدل على غيره (قوله كالزيادة) أى في منتهى والافهذه زيادة أيضا (قوله من الشيخ)
هو هنا قيد لان الاسناد تارة والرفع أخرى والارسال تارة والوقف أخرى انما يأتى من

نصف صاع (خلافا للبصري)
أبى عبد الله في قوله تقبل الزيادة
كما اذا لم يتغير الاعراب (ولو انفرد
واحد عن واحد) فيما روى
عن شيخ بزيادة (قيل) المنفرد
فيها (عند الأكثر) لان مع
زيادة على وقيل لأن مخالفة لرفيقه
(ولو اسندوا روى) أى أسند
الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم
واحد من رواه وأرسله الباقر
بان لم يذكر والصحابي كما يعلم مما
يأتى (أو وقف ورفعوا) كذا يحفظ
المصنف سمعوا وصوابه أو رفع
ووقفه أى رفع الخبر الى النبي
صلى الله عليه وسلم واحد من
رواه ووقفه الباقر صلى
الله عليه وسلم (فكالزيادة)
أى فالاسناد أو الرفع كالزيادة
فيما تقدم فيقال ان علم تعدد
مجلس السماع من الشيخ فيقبل
الاسناد أو الرفع بل يجوز أن
يقبل الشيخ ذلك مرة دون
أخرى وحكمه في ذلك القبول

على الرابع وكذا ان لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحاده لان الغالب في مثل ذلك ١٢٧ التعدد وان علم الاتحاد فثالث الاقوال

الوقف عن القبول وعدمه
والرابع ان كان مثل المسلمين
أو الواقفين لا يغفل عادة عن
ذكر الاسناد أو الرفع لم يقبل
والا قبل فان كانوا أضبط أو
صرحوا بنسب الاسناد أو الرفع
على وجهه يقبل كأن قالوا
ما سمعنا الشيخ أسند الحديث
أو روى عنه تعارض الصنيعان
(وحذف بعض الخبر جازم عند

الاكثر لأن يتعلق) أي يحصل
التعلق للبعض الآخر (به) فلا
يجوز حذفه اتفاقا لاختلافه
بالمعنى المقصود كان يكون غاية أو
مستثنى كما في حديث الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم نسي عن
بيع القمرة حتى تزهي وحديث
مسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب
ولا الورق بالورق الا وزن
مثلا بمثل سواء بسواء بخلاف
مالا يتعلق به فيجوز حذفه لانه
خبر مرفوع مستعمل وقيل لا يجوز
لاحتقال أن يكون للضم فائدة
قوت باقية ريق وقرب هذا من
منع الرواية بالمعنى وسأني مثاله
حديث أبي داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم قال في البحر هو
الطهور وماؤه الحل ميتته (واذا
حمل الصحابي قيل أو التسابي
مرويه على) أحد محمله
(المتنافيين) كالقرء يحمله على
الطهور أو الخيض (فالظاهر حله

عليه)

الشيخ دون النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على الرابع) أي وان اقتضى كلام المصنف فيما
صر أنه لا خلاف فيه شيخ الاسلام وقوله وان اقتضى كلام المصنف وفيما مر الخ أي في قوله
وزيادة العدل مقبولة ان لم يعلم اتحاد المجلس حيث لم يذكر خلافا في ذلك (قوله والرابع
الخ) لم يذكر القول الخامس لانه لا يمكن محي ما فيه ههنا من التفصيل بين ما تتوفر الدواعي
على نقله وما لا تتوفر فيكون الرابع قاله شيخ الاسلام وأنت خير مما تقدم موافقة
الرابع والخامس في المعنى وان الخامس لا يزيد على الرابع الا بشئ تتوفر الدواعي على النقل
وما تتوفر الدواعي على نقله اذا نقل أحادا قطع بكذبه والرابع يقول بذلك ولا يسهه
مخالفة الخامس راجع ما تقدم (قوله فان كانوا أضبط الخ) تفصيل في الرابع أي
في مفهومه لاني منطوقه كما مر (قوله تعارض الصنيعان) أي صنيع الاسناد والارسال
وصنيع الرفع والوقف (قوله أي يحصل التعلق للبعض الآخر) قال الشهاب رحمه الله
نعم في نفس يتعلق يحصل وجعل الفاعل ضمير التعلق وهو تفسير مراد وحل معنى قال
هم ولا مانع من كونه بيان اعراب أيضا إذ كثيرا ما يستعمل الفعل بمعنى فعل آخر
مسند الى ضمير مذكور كما استعمل يتعلق هنا بمعنى يحصل مسندا الى ضمير التعلق وعلى
هذا فهو مبنى للفاعل ويحتمل أنه مبنى للمفعول مسندا الى الجار والمجرور وحاصل معناه
معنى يحصل التعلق به وعلى هذا فتفسير الشارح تفسير مراد وحل معنى اه قلت
الاحتقال الثاني هو الاظهر ويوافقه قول شيخ الاسلام في قول الشارح أي يحصل التعلق
لبعض الآخر مانعه فسر بدلا لا يحسن عود الضمير من به على بعض الخبر المذكور
بقول المصنف يتعلق بمعنى للمفعول اه (قوله كان يكور غاية أو مستثنى) قال العلامة
لا يصح أن يكون مثالا للتعلق لانه سببه ولا للبعض الذي حصل التعلق به لانه هو نفس
الغاية أو المستثنى لا كونه ذلك فلا يظهر أن يؤول كالتغاية أو المستثنى اه ويحتمل
أن يكون مثالا على حذف المضاف أي كذا أن يكون الخ وأن يكون مثالا للسبب التعلق
الذي يجزئ به المعنى والتقدير الا ان يتعلق به لسبب من الاسباب كان يكون الخ قاله
هم قلت لا يخفى تعسف جوابه والى التحاشي عن مثل هذا التعسف أشار العلامة بقوله
فلا يظهر الخ (قوله حتى تزهي) هو من باب أروى يروى ويقال زهزها من باب عداي عدو
على قلبه وهذا من الالفاظ والحديث الذي بعده من الالفاظ مستثنى وظاهر أنه لو حذف من
الاول قوله حتى تزهي ومن الثاني الاوزن ابوزن الخ لا ختل المعنى المراد من الحديثين لدلالة
الاول حينئذ على عدم جواز بيع القمرة مطلقا وعدم جواز بيع الذهب بمثله والورق
بمثله مطلقا مع أن عدم الجواز في الاول مقيد بعدم بدو الصلاح وفي الثاني بعدم المماثلة
وزنا (قوله وقرب هذا) قرب بالبناء للمفعول والاشارة به الى عدم جواز حذف
مالا يتعلق (قوله مثاله حديث أبي داود) أي مثال مالا يتعلق فان الحديث المذكور كل
جمله من جملته لا يتعلق لها بالآخرى (قوله على أحد محمله الخ) في ذكر المحملين دليل على أنه

لان الظاهر أنه انما حمله عليه
 لقريضة (وتوقف) الشيخ (أبو
 اسحق الشيرازي) حيث قال
 فقد قيل يقبل وعندى فيه نظر
 أي لاحتمال أن يكون حله
 لموافقة رأيه لا لقريضة وانما
 لم يساو والتابعي الصحابي على
 الرابع لان ظهور القريضة
 للصحابي أقرب (وان لم يتناوبا)
 أي المحلان (مكاشف) في حله
 على معنييه) الذي هو الرابع
 ظهورا واحتياطا كما تقدم
 فيحمل المروي على محليه كذلك
 ولا يقصر على حمل الراوي الا
 على القول بأن مذهبه يخص
 وعلى المنع من حمل المشترك على
 معنييه يكون الحكم كالوتفاقي
 المحلان كما قال صاحب البديع
 المعروف حله على حمل الراوي
 قال ولا يبعد أن يقال لا يكون
 تأويله حجة على غيره اه (فان
 حله) أي حمل الصحابي مرويه
 (على غير ظاهره) كان يحمل
 اللفظ على المعنى المجازي دون
 الحقيقي أو الامر على التندب
 دون الوجوب (فالأكثر على
 الظهور) أي على اعتبار ظاهر
 المروي وفيه قال الشافعي
 رضى الله عنه كيف أنكر
 الحديث يقول من لو طاهرته

مشارك ولم يصرح بذلك لعدم الحاجة اليه وقوله فيما بعد فكالمشارك أي من غير هذا والا
 فهذا نفسه مشترك سم (قوله لان الظاهر انه انما حمله عليه لقريضة) قال العلامة يرد بما
 سيجي من أنها قريضة في ظنه وليس غيره اتباعه فيه ويمكن الفرق بأن ترك الحمل فيما له
 ظاهر أي كما في سيجي يؤدي الى اعمال المروي في ذلك الظاهر وفيما ليس له ظاهر كما هنا
 يؤدي الى تعطيل المروي اه وفيه انه ان اراد بترك الحمل فيما ليس له ظاهر ترك الحمل مطلقا
 فهذا غير لازم من ترك الحمل على ما حمل عليه الراوي أو ترك الحمل على ما حمل عليه الراوي
 فهذا لا يؤدي الى التعطيل لامكان الحمل على غير حمل الراوي ويمكن الفرق أيضا بأن
 ظهور القريضة في الواقع للراوي فيما ليس له ظاهر أقرب من ظهوره له فيما له ظاهر
 لوجوب البيان عليه صلى الله عليه وسلم في الاول لافتقاره الى البيان ابدأ بخلاف الثاني
 فليتمل قاله سم (قلت) الحق ما أبداه العلامة من الفرق وتوقف سم له ساقط كما
 لا يخفى وذلك غنى عن البيان وأما ما أبداه هو من الفرق فلا يخفى ضعفه فتأمل (قوله)
 لاحتمال أن يكون حله لموافقة رأيه لا لقريضة) قال العلامة هذا الاحتمال لا ينفيه
 الاول بل يشبهه أيضا ويثبت ظهور الاحتمال الاول عليه والشيخ ينفي ظهوره ويحجمه
 مساويا واذا تبين هذا لك علمت ان الشيخ لم يتوقف في ظهور الحمل عليه بل ينفيه كما هو
 ظاهر لفظه المحكي اه وبوافق هذا قول الشهاب قوله أي لاحتمال الخ أن كما يحتمل
 هذا يحتمل أن يكون قريضة على السواء فكون الحمل لقريضة هو الظاهر محمل منع عنده
 اه وهذا الاعتراض مبنى على أن مراد المصنف بقوله وتوقف أبو اسحق أنه توقف في
 ظهوره فيه وهذا ممنوع لادليل في كلام المصنف عليه ولا ضرورة تلجئ اليه وانما
 المراد أنه توقف في حله عليه بل هذا هو المتبادر من كلام المصنف لان المتبادر من المقابلة
 بالتوقف لما رجحه كون التوقف فيما رجحه والذي رجحه هو الحمل لا كون الظاهر الحمل
 فتدبره فانه في غاية الوضوح قاله سم (قوله لان ظهور القريضة للصحابي أقرب) أي
 لما هدته صاحب الشريعة واطلاعه على ما لم يطاع عليه التابعي (قوله وعلى المنع من
 حمل المشترك الخ) ابتداء كلام ليس متعلقا بالذي قبله قال شيخ الاسلام (قلت) لا حاجة الى
 ما قاله فانه ان اراد بكونه ابتداء كلامه انه ليس معطوفا على شيء قبله فهذا لا يتوهم وان
 اراد أنه لا تعلق له بالمبحث فمنوع كما لا يخفى (قوله ولا يبعد الخ) أي وحينئذ لا يحمل على
 حمل الراوي (قوله أي حمل الصحابي مرويه) لم يقل أو التابعي كما تقدم في الذي قبله لان
 قوله لا تأتي ان صار اليه لعلمه الخ لا يأتى في غير الصحابي (قوله أو الامر على التندب) قال
 العلامة من عطف الخاص على العام اه وفيه أن عطف الخاص على العام لا يجوز أن
 يكون باو كما نصوا عليه فيجب أن يكون من عطف المبين بان يقيده اللفظ في قوله كان
 يحمل اللفظ بغير الامر بالنسبة لحله على نحو التندب (قوله وفيه قال الشافعي الخ)
 ضمير فيه يرجع لحمل الصحابي وتأويله المذكور وأورد أن الشافعي لم يقل ذلك في حمل

لجنته (وقيل) يحمل (على تأويله مطلقا) لانه لا يفعل ذلك الا لدليل قلنا في (٢٢٩) ظنه وليس لغيره اتباعه فيه (وقيل)

الصحابي مرويه على خلاف ظاهره بخصوصه بل في قول الصحابي المخالف لظاهر الحديث سواء كان المخالف هو الراوي أم غيره (قلت) هذا الايراد ليس بشيء وجوابه فيه قنأمله وهذا أي عدم العمل بقول الصحابي المخالف لظاهر الحديث خلاف مذهبهنا ومذهبنا أي المالكية أن قول الصحابي حجة (قوله لجنته) أي أفت عليه الحجة والمراد جادته (قوله ان صار إليه لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم) أي وطريق العلم بأنه صار إليه لذلك اخباره أي كان يقول علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك بقرائن ووجه عدم اعتبار ذلك على الاول ان ذلك بحسب ظنه نعم ان قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم انه أراد ذلك فلا كلام في قبوله وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كما هو ظاهر (قوله أي ظنه) أشار إلى أن المراد بالعلم الظن كما يفيد ذلك قوله قبل من قرينة شاهدها (قوله وأثر في زمن افاقته) اعترضه شيخ الاسلام بأن عدم القبول في الزمن الذي أثر فيه الجنون لحلل في عقله لا الجنون قال فلا حاجة إلى هذا القيد بل قديض راه وتعبه سم بقوله وأقول لما كان الخلل في زمن الافاقه ناشئا عن الجنون لان حكم الجنون منسحب عليه صح ذلك القيد وما يترتب عليه وناسب ذلك لدفع التوهم وأما قوله بل قديض فان كان إشارة إلى أنه توهم قبول الجنون اذا انقطع جنونه ولم يؤثر في زمن افاقته وأنه لا تقبل روايته في زمن افاقته حينئذ فهو ممنوع بل تقبل روايته حينئذ كما صرح به الزركشي نقلا عن ابن السمعاني وهو ظاهر وان كان إشارة إلى شيء آخر فليصوروا نكتكم عليه اه (قوله في الجملة) إشارة إلى ضعف هذه العلة لان التدين والتحرز يوجبان الوثوق في الرواية وذلك يوجب القبول وللضعف المذكور أردف ذلك تقوية بقوله مع شرف الخ قاله العلامة (قلت) كان الاولى حينئذ أن يعمل بعلم من نصب الرواية عن الكافر فقط (قوله لانه لعلم الخ) علة اقوله قد لا يحتقر عن الكذب وقد يقال هذا الدليل غير شامل اذ قد لا يعلم عدم تكليفه أو يظن تكليفه اللهم الا أن يراد علمه بذلك بالقوة فالمعنى لانه يمكن أن يعلم فقد لا يحتقر قاله سم (قوله ولم يصرح المصنف بالتمييز لعلم به) أي من نصب الخلاف كما أشار إلى ذلك بقوله فان غير المميز الخ (قوله فبلغ فادى) الفاعلية وفي الكافر والفاسق لترتيب مطلقا لا بقيد التعقيب اذ لا فرق في ذلك بين التعقيب والمهلة يرشد إليه قول المنهاج فان تحمل ثم باغ وأدى قبل قاله العلامة ورد سم محض تعسف لاحاجة بنا إلى ايراده (قوله اذ ذلك) ظرف للمعقوبات أي وقت عدم ضبطه وذلك مبتدأ أخيره محذوف أي موجود والمعنى ان محفوظه المشغل على عدم التحرز والضبط اصغره بقرمه بعد بلوغه فالذي يؤديه بعد بلوغه هو ذلك المحفوظ (قوله لا يكفر يبعثه) قال العلامة القيد مستغنى عنه بقوله أولا وكافر اه وأجاب الشهاب عن هذا الاعتراض بهد ايراده بقوله ويجاب بأن ذلك محمول على غير هذا المكان للخلاف فيه كما سيأتي قريبا أن الامام الرازي وأتباعه على قبول الجسم وان كفر يبعثه اه (قوله)

يحمل على تأويله (ان صار إليه لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم) من قرينة شاهدها قلنا علمه ذلك أي ظنه ليس لغيره اتباعه فيه لان الجحتم لا يقبل محتمدا فان ذكر داي لا علم له به (مسئلة لا يقبل) في الرواية (يجنون) لانه لا يمكنه الاحتراز عن الخلل وسواء أطبق جنونه أم تقطع وأثر في زمن افاقته (وكافر) ولوعلم منه التدين والتحرز عن الكذب لانه لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب الرواية عن الكافر (وكذا صبي) مميز (في الاصح) لانه لعلمه بعدم تكليفه قد لا يحتقر عن الكذب فلا يوثق به وقيل يقبل ان علم منه التحرز عن الكذب ولم يصرح المصنف بالتمييز لعلم به فان غير المميز لا يمكنه الاحتراز عن الخلل فلا يقبل قطعاً كالجنون (فان تحمل) الصبي (فبلغ فادى) ما نحمله (قيل عند الجمهور) لا تتقاء المحذور السابق وقيل لا يقبل لان الصغر مظنة عدم الضبط والتحرز ويسمى المحفوظ اذ ذلك ولو تحمل الكافر فاسم فادى قبل قال المصنف في شرح المنهاج على الصحيح وكذا الفاسق يتحمل فينوب فيؤدى يقبل (ويقبل مبتدع) لا يكفر يبعثه (بحرم الكذب) لانه فيه مع تأويله في الايتداع سواهما الناس إليه أم لا وقيل لا يقبل مطلقا

لا بداعه المفسق له (وقالهما) أي
 الاقوال (قال) الامام (مالك)
 يقبل (الاداعية) أي الذي يدعو
 الناس الى بدعته لانه لا يؤمن فيه
 أن يضع الحديث على وفقها اما
 من يجوز الكذب فلا يقبل كفر
 يدعنه أم لا وكذا من يحرمه
 وكفر يدعنه كالجسم عند الاكثر
 اعظم بدعته والامام الرازي
 وأتباعه على قبوله لا من الكذب
 فيه (و) يقبل (من ليس فقيها خلافا
 للحنفية فيما يخالف القياس)
 لما تقدم مع جوابه (و) يقبل
 (المساهل في غير الحديث) بأن
 يكرز في الحديث عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لامن الخلل فيه
 بخلاف المساهل فيه فيرد (وقيل
 رد) المساهل (مطلقاً) أي في
 الحديث أو غيره لان المساهل في
 غير الحديث يجر الى المساهل
 فيه (و) يقبل (المكثر) من الرواية
 (وان ندرت مخالطة للمحدثين)
 أي والحال كذلك لكن (إذا
 يكن تفصيل ذلك القدر) الكثير
 الذي رواه من الحديث (في ذلك
 الرمان) الذي خالط فيه المحدثين
 فان لم يكن فلا يقبل في شيء مما
 رواه لظهور كذبه في بعض لا تعلم
 عينه (وشرط الراوي العدالة
 وهي ملكة) أي هيئة راسخة
 في النفس

لا بداعه المفسق له) ظاهره ان فسقه محل وفاق وفيه نظره مذكور بالتأويل قاله الشهاب
 (قوله قال مالك الاداعية) قال السيموطي وهذا القول هو الاصح عند أهل الحديث
 ومنهم ابن الصلاح والنووي (قوله أي الذي يدعو الناس إلخ) فيه إشارة الى أن التنا
 في الداعية للمبالغة كعلامة للتأنيث (قوله لانه) أي الحال والشأن (قوله لا يؤمن
 فيه) أي في المبتدع (قوله كالجسم) اعلم أن الجسم فريقان فريق يعتقد ان الله تعالى
 جسم كسائر الاجسام وهذا خلاف في كفره وفريق يعتقد انه تعالى جسم لكن
 لا كسائر الاجسام بل جسم يليق به وهذا مختلف في كفره والجسم في كلام الشارح من
 القليل الثاني (قوله عند الاكثر) ظرف لما تضمنه قوله وكذا أي لا يقبل منه عند
 الاكثر وليس ظرفاً لتكفير الجسم لان الاكثر على عدم تكفيره فهو مخاف للاكثر
 (قوله والامام الرازي إلخ) مقابل اقوله عند الاكثر فهو مخاف للاكثر (قوله اما
 تقدم) أي من أن مخالفته ترجح احتمال الكذب (قوله أي والحال كذلك) قال الشهاب
 انما أعربه حالاً ولم يجعله معطوفاً على شرط مقدراً ان كثرت المخالطة وان ندرت إلخ لما
 يلزم من أن اذا أمكن إلخ نظراً لحيثية المعطوف والمعطوف عليه معا وهو فاسد اذ هو
 خاص بحالة القدرة اه قال سم قلت هو حسن بخبره انه مع الحل على العطف يمكن
 تخصيص الشرط بالمعطوف فان قلت لكنه يوم الرجوع للمعطوف عليه قلت الابهام
 حاصل بكل حال فانه لا قرينة على الحالية الا تأمل المعنى وهذه القرينة تصلح للتخصيص
 على تقدير العطف أيضاً نعم قد يجاب بان في تخصيصه بالمعطوف ضعف فاع ما هو الظاهر
 المتبادر من تعلق اذا يقبل وأما تعلقها بندرت أو المخالطة ففيه من ضعف المعنى ما لا
 يحق فليتأمل (قوله ونسب الرازي) قال الشهاب أي لغير المتواتر لما مر من عدم
 اشتراط الاسلام في روايته ولا بد أن يستثنى المبتدع أيضاً لما مر من قبول روايته الا
 أن يقال انه ليس فاسداً وان صرح الشارح بخلافه كما مر (قوله العدالة) أي صحة
 بقرينة ما يأتي في قول الشارح لا تتفاءل تحقق الشرط أي العدالة (قوله أي هيئة راسخة
 إلخ) الوصف في أول عروضة يسمى حالاً وهيئة فان تكررت حتى رسخ في النفس بحيث
 يتعذر زوالها ويتعسر معنى ملكة ثم ان ظاهر كلام الفقهاء عدم اعتبار الملكة وأنه يكفي
 في تحقق العدالة بالنسبة للشهادة وغيرها مجرد اجتناب الامور المذكورة من اقتراف
 الكبائر وقال العلامة لا خفاء أن الكبائر تم البدنية والقلبية التي منها الابتداع
 باقسامه وهو يناقض ما مر من قبول المبتدع اذا سزم الكذب وسبق له ذمافيه
 شفاء ثم الظاهر بقرينة اضافة الاقتراف وتعداد الامثلة الاتية ان المراد بها الكبائر
 الفعلية دون التركية ولا خفاء في ان العدالة لا تتحقق معها فحصل الكبائر على ما يعنها
 أيضاً دفعا لذلك اه أما قوله وهو يناقض ما مر فقد بين جوابه بقوله وسبق له ذمافيه
 شفاء وأراد بذلك ما ذكره في قول الشارح في شرح قول المصنف ويقبل من أقدم جاهلا
 على مفسق مظنون أو معطوع سواء اعتقد الاباحة أم لم يعتقد شيئا من قوله ومن هنا

يعلم ان قوله في العدة المملوكة تمنع عن اقرار الكافر بمعناه ما هو كبرية عند المفسر
 فيدخل المبتدع في العدة دل في باب الرواية فيصح اطلاق المصنف قوله بشرط الراوي
 اعد التوان قوله هنا مفسق معناه مع العلم أو الظن بصحته اه وأما قوله ثم الظاهر الخ
 ففيه نظر لانه لا تكليف الا بقرينة على وأن المكافاة في النهي الكف كما نقه ثم فالكافر
 التركية من قبيل العملية أيضا فالكيفية في ترك الصلاة مثلا هي كف النفس عن فعلها
 ولادلالة في اضافة الاقرار حينئذ كما هو معلوم فان قلت قد تكون الكفاية اعتقادات
 وليست أفعالا قلت اما أولاهي معدودة من الأفعال ولذا يعبر عنها بالأفعال الشخصية
 كاعتقاد وظن على ما بين في محله واما ثانيا فالاعتراف يتعلق بغير الأفعال أيضا ولو بان
 يتعلق بمقدّماته اه سم قلت العلامة قدس سره لا ينافي في أن المنهيات التركية
 أفعال وانما دعوا ان اضافة الاعتراف وذكر الامثلة يقتضي ان المراد بها الكفاية التي
 يتعلق بها الفعل المقابل للكف لان الكفاية تركية ليست فعلية أصلا فاراد بالعملية
 فعلية خاصة ولا شك في صحة ما دعاه فرق سم عليه بان التركية من الفعلية رد في غير محله
 كما هو بين غاية البيان واما استدلاله على ان الاعتقادات من الأفعال بتعبير النجاة عنها
 بالأفعال كاعتقاد وظن فن الجواب اما أولاهي لان الكلام في فعل النفس لا في الأفعال
 اللفظية الشخصية الدالة عليه واما ثانيا فلان الأفعال اللفظية قد تكون مدلولاتها
 اعداها محضة كما لا يخفى فالاستدلال المذكور في غاية السقوط وقد تقدم انما في بحث
 التكليف أن المراد بالفعل ما قابل الأفعال فيصدق بالكيفيات النفسانية (قوله عن
 اقرار الكافر) أي اكناسها (قوله وصغائر الخمسة) أي الدالة على خمسة فاعلمها
 ودفاعه (قوله كسرقة لقمة) قال سم التمثيل به مبنى على اشتراط النصاب في كون
 السرقة كبيرة كما سيأتي بمافي اه (قوله وتطفيه ثمرة) التطفيه به زيادتها عند
 الاخذ ونقصها عند الدفع (قوله أي الجائزة) قال سم فيه أمران الأول انه لما كان
 المتبادر من الاباحة التخيير وليس مراد الاله لا يجمع التمثيل بالبول في الطريق الذي
 هو مكروه فسرهما الشارح بالجواز لان المتبادر منه عدم الامتناع بل يكفي صدقه بعدم
 الامتناع وان أطلق بمعنى التخيير ولا يخفى على المتأمل ان هذا التقسيم غير التام
 توهم ان الاباحة بمعنى التخيير فينا في تمثيل المصنف والا فالتمثيل قرينة واضحة على ارادة
 هذا التقسيم والحاصل أن الاباحة لفظ مشترك محتاج لقرينة وهي التمثيل بالبول
 والمصنف استعمل المشترك مع قرينته الواضحة على المراد منه وهي ذلك التمثيل
 والشارح فسر المشترك بما يصدق بالمراد به بل بما يتبادر منه المراد على وفق القرينة فلا
 خفاء في الكلام ولا بأس بوجهه هذا يعلم أن لا غبار على المصنف ولا على الشارح ويدهم
 سقوط ما أطالب به ههنا شيخنا العلامة وقوله فتفسير الشارح المباح بالجواز لا يدفع لاسا
 اه ووجه سقوط هذا أن المتبادر من تفسير الشارح هو المراد خصوصا مع ملاحظة
 التمثيل وأنه لا حاجة الى جواب شيخنا الشهاب بقوله ويمكن الجواب بان المباح ظاهر

(تمنع عن اقرار الكافر وصغائر
 الخمسة كسرقة لقمة) وتطفيه
 ثمرة (والزائل المباحة) أي
 الجائزة (كالبول في الطريق)
 الذي هو مكروه والاسل في
 السوق ليس سوقا والمعنى عن
 اقرار كل فرد من أفراد ما ذكر
 فبالاقرار الفرد من ذلك تنفي
 العدالة أما صغائر غير الخمسة
 ككذبة لا يتعلق بها ضرر وانظر
 الى أجنبية فلا يشترط المنع عن
 اقرار كل فرد منها فبالاقرار
 سم انهم لا تنفي العدالة

في مستوى الطرفين اه ولم يظهر معنى هذا الجواب فتأمل والامر الثاني ان تفسير
 المباحة بهذا التفسير يشمل الخير بين طرفيه بالسواء ان تحقق مثل ذلك اه قلت وفيه
 أمور الاول ان جعله الاباحة مشتركا بيني في جعله المتبادر منها التخصيص لان المشتركة
 لا تبادر لاحد معنييه أو معانيه كما تقرر ومثل ذلك يقال في الجائز على ما قاله الثاني ان
 جعله القليل قرينة واضحة قديحة عما اشتر من قولهم المثال لا يخص الثالث ان
 مفاد ما حصله ان المصنف استعمل لفظا مشتركا والشارح فسرهما بمشترك مثل والقريئة
 على المراد منهما ما مع القليل وحديثه فالتفسير الذي ذكره الشارح لم يقدشأ اذا المقيد
 هو قريئة المثال على ما قال وانما فسر مشترك كما مثله فهو غير دافع للبس بلا شبهة الرابع ان
 قوله والامر الثاني ان تفسير المباحة الخ ينافي ما قدمه وأما جواب الشهاب فحاصله ان
 المباح لما كان ظاهرا في مستوى الطرفين فسرهما الشارح بما هو ظاهر في عدم الامتناع
 فقد فسر ما ليس ظاهرا في المراد بما هو ظاهر فيه وهذا عين ما أجاب به هو أولا بقوله لما
 كان المتبادر الخ وان سلم من بعض ما يرد عليه فمجبب ادعائه عدم فهم معناه (قوله أي
 اتباعه) اشارة الى أنه لا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف ليصح العطف على
 الاقتراف أي تمنع من الاقتراف واتباع هو نفس واتباعه احتجج الى ذلك لان الهوى
 هو المحبة وهي ايكونهم افعالا غير مقدور ولا بعد لا يتعلق بها التكليف فلا بد من تقدير اتباع
 لان الاتباع مقدور ولا بعد فيتعلق التكليف بالامتناع عنه ويمكن أيضا حمل الهوى
 على المهوى فلا يحتاج الى تقدير اتباع لصحة تسلط الاقتراف على الهوى بالمعنى المذكور
 اشارة العلامة والشهاب أيضا (قوله والالوقع في المهوى) أي وان لم يفتق عنه اتباع
 الهوى بأن اتبع هوى نفسه وقع في الهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمنع منه أي
 يلزم من وقوعه في المهوى اتقاء قيام ملكة المنع به لاتقاء لازمها من المنع وتماسه
 واتقاء قيام الملكة باطل لان القرض أنهم اموجود فالوقوع في المهوى باطل أيضا لان
 ملزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع في المهوى وهو التالي بطل المقدم وهو اتباع
 الهوى (قوله وتفرغ على شرط العدالة) أي تحقق بالنسبة الى عدم القبول أو ظنا
 بالنسبة الى القبول كما يشير الى ذلك قوله في الاول لاتقاء تحقق الشرط وفي الثاني اكتفاء
 بظن حصول الشرط (قوله فلا يقبل المجهول باطنا) باطنا منصوب على التمييز المحول
 عن نائب الناعل أي المجهول باطنه (قوله الى أن يظهر حاله بالبحث عنه) قضيته أنه يعتبر
 العدالة الباطنة كالقول الاول لكنه عند عدم تحققها يراعى احتمالها فيتموقف
 احتياطا الى ظهور الحلال بخلاف الاول لا يراعى هذا الاحتمال ولا يلتفت اليه سم
 (قوله اذ اروي هو) أي مجهول العدالة (قوله واعترض ذلك) أي قوله يجب الانكشاف
 (قوله مع قول الايباري) هو حال من ذلك أو معقول اعترض وعلى كل فالمراد ان كلام
 قولي الامام والايباري اعترضه المصنف بما ذكره قاله العلامة (قوله انه يجمع عليه) مقول

وفي نسخة قبل الرذائل وهوى
 النفس أي اتباعه وهو مأخوذ
 من والده المصنف فقال لا بد منه
 فان المتق للكبائر وصغار الخسة
 مع الرذائل المباحة قديح
 هو اه عند وجوده شيء منها
 فيتركبه ولا عدالة ان هو بهذه
 الصفة وهذا صحيح في نفسه غير
 محتاج اليه مع ما ذكره المصنف
 لان من عنده ملكة تمنع عنه
 اقتراف ما ذكره ينتفي عنه اتباع
 الهوى لشيء منه والالوقع في
 المهوى فلا يكون عنده ملكة
 تمنع منه وتفرغ على شرط العدالة
 ما ذكره بقوله (فلا يقبل المجهول
 باطنا وهو المستور) لاتقاء تحقق
 الشرط (خلاف الاي حنيقة وابن
 قولته وسليم) أي الرازي في
 قولهم بقبوله اكتفاء بظن حصول
 الشرط فانه يظن من عدالته
 في الظاهر عدالته في الباطن
 (وقال امام الحرمين يوقف) عن
 القبول والرد الى أن يظهر حاله
 بالبحث عنه قال (ويجب
 الانكشاف) عما ثبت له بالاصل
 (اذا روي) هو (التحريم) قيمة
 (الى الظهور) لحاله احتياطا
 واعترض ذلك المصنف مع قول
 الايباري بالموحدة ثم التفتية
 في شرح البرهان انه يجمع عليه

قول الايباري وقوله بأن اليقين الخ متعلق باعتراض (قوله يعني فالحل الثابت بالاصل
 الخ) دفع لما يقال انه لا يقين في الحل الثابت بالاصل أي البراءة الأصلية اذا اصل انما
 يفيد الظن فاشار الشارح الى أن الصورة المعترضة ليست من أفراد المعترضة به بل
 مقبسة عليه بجماع الثبوت في كل وقوله أي استحبابه اشارة الى ان الموجود في الصورة
 المعترضة به الاستحباب اليقين لانفس اليقين لان اليقين لا يجماع الشك (قوله أما
 المجهول ظاهر او باطنا فردود اجاعا) الظاهر ان المراد بالمجهول ظاهرا من اتفت
 مخالطة قاله سم (قوله وكذا مجهول العين) قال الشهاب الظاهر أن منه ما لو قال
 الراوي عن رجل أعرفه بطهاته عنده غير اه (قوله وانما أفردته عما قبله) أي لان المجهول
 ظاهرا وباطنا أعم من مجهول العين فهو فرد من أفراد (قوله نحو الشافعي من أئمة
 الحديث الراوي عنه) فان قلت أي حاجة لقول الراوي عنه وهلا اقتصر على قوله من
 أئمة الحديث قلت الحاجة اليه بناء الجواب الاتي في قوله وأجيب الخ عليه فانه اذا
 روى عنه فقد احتج بمرويه على حكم في دين الله تعالى واحتجاجه على ذلك قد بقي عليه
 الجواب الاتي ولا يضر انه قد روى عنه ولا يحتاج به لان الرواية عنه مظنة الاحتجاج
 فاكتفى بالمظنة ولم يقتصر على قوله الراوي عنه لان روايته من ليس من أئمة الحديث
 لا تعتبر لان غير أئمة الحديث لا خبره لهم بحال الرواية فلا يبره وصفه بالثقة فليست أم لم
 (قوله لان واصفه من أئمة الحديث لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك) معناه ان الظاهر انه
 لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك في نفس الامر لان الظاهر انه لا يصفه بالثقة الا بعد البحث
 التام والخبرة التامة ويدل على أن مراده ان الظاهر ذلك لا القطع قوله الاتي وأجيب
 به عن ذلك الخ وبه اذا يندفع ما قد يقال لا يلزم من وصفه بالثقة أن يكون عدلا باطنا كما
 اعتبره المصنف لجواز أن يكون الواصف ممن يرى الا كفايا بالمستور سم ونحصل ان
 الاقسام كما قال بعضهم أربعة مجهول العين والعدالة معلوميهما مجهول العدالة دون
 العين عكسه فالاول لا يقبل بالاخلاف والثاني يقبل بالاخلاف والثالث لا يقبل على
 الاصح والرابع يقبل على الاصح (قوله فكذلك يقبل) لم يقل أي فالوجه قبوله للاشارة
 الى الخطا وتنبه عما قبله وقد صرح بذلك الشارح بقوله وان كان دونه في الرتبة (قوله
 لمثل ما تقدم) لو قال ما تقدم كان واضحا لان علة هذا هي عين ما تقدم فلفظ مثل اما
 للتاكيد وللتغاير الاعتباري فان المعال به باعتبار ارضاقته للمعلل هنا غيره باعتبار
 اضافته للمعلل هناك سم (قوله فيكون هذا اللفظ توثيقا) أي على القوانين المشار اليها
 لكنه على الراجح عند المصنف توثيق معمول به وعلى قول الصيرفي وغيره توثيق غير معمول
 به وقوله وقال الذهبي الخ مقابل للقوانين في ذلك سم (قوله وانما هو توثيق لانتهام) أو رد
 عليه أن الاتهام اقعة مال من الوهم وهو الطرف المرجوح ويلزم من نفيه توثيقه ان يلزم
 من نفي الجرح على وجه المرجوحية تقيمه على وجه الرابحية والمساواة بطريق الاولى

بان اليقين لا يرفع بالشك يعني
 فالحل الثابت بالاصل لا يرفع
 بالتحريم المشكوك فيه كما لا يرفع
 اليقين أي استحبابه بالشك بجماع
 الثبوت (أما المجهول ظاهرا
 وباطنا فردود اجاعا) لا تنفاه
 تحقق العدالة وظنها (وكذا
 مجهول العين) كان يقال فيه عن
 رجل مردود اجاعا لانضمام
 جهالة العين الى جهالة الحال
 وانما أفردته عما قبله لم يبق عليه
 قوله (فان وصفه نحو الشافعي)
 من أئمة الحديث الراوي عنه
 (بالثقة) كقول الشافعي كثيرا
 أخبرني الثقة وكذلك مالك قاله
 (فالوجه قبوله وعليه امام
 الحرمين) لان واصفه من أئمة
 الحديث لا يصفه بالثقة الا وهو
 كذلك (خلافا للصيرفي والخطيب)
 البغدادى في قوله لا يقبل لجواز
 أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه
 الواصف وأجيب به عن ذلك جدا
 مع كون الواصف مثل الشافعي
 أو مالك محتجابه على حكم في دين
 الله تعالى (وان قال) نحو الشافعي
 في وصفه (لأنهم سم) كقول
 الشافعي أخبرني من لا اتهمه
 (فكذلك) يقبل وخالف فيه
 الصيرفي وغيره لمثل ما تقدم فيكون
 هذا اللفظ توثيقا (وقال الذهبي
 ليس توثيقا) وانما هو توثيق لانتهام
 وأجيب بان ذلك اذا وقع من مثل
 الشافعي محتجابه على حكم في دين
 الله تعالى كان المراد به ما يراى
 بالصف بالثقة

وذلك يستلزم التوثيق وأجيب بأن المراد بالاثم ظن الجارح ولا يلزم من تقيمه توثيقه
اذلا يلزم من نفي ظن الجرح التعديل (قوله وان كان دونه في الرتبة) قال العلامة أي
وان كان هذا اللفظ وهو لا اثم دون الوصف بالثقة لان الثاني صريح في التوثيق دون
الاول لكن قد علمت أن لا اثم مراد به معناه وهو نفي الاتهام ولازمه وهو التوثيق
فيكون كناية والكناية عن البياضين أبلغ من التصريح اه وقد علمت ان الزوم ههنا
ضعيف لكونه ظنيا عرقيا وأنه غير معلوم لانه قد لا يقصد واذا كان به هذه المثابة لم يقاوم
التصريح في هذا المقام الذي يطالب فيه الاحتياط فضلا عن أبلغيته عنه وكون الكناية
أبلغ من حيث افادتها المعنى بدليله لا ينافي انه قد يرجح التصريح عليه المعارض على أنا
لأننا أرجحية الكناية عند علماء الشريعة في الاحكام الشرعية كليا وان خلت عن
المعارض ولا سيما في الشهادات اذ لا يكتفى فيها بالشهادة بل يلزم المشهود به والتوثيق
شهادة بالعدالة فكان القياس أن لا يكون توثيقه قالوا لانه توسع فيه فلا يكون مقاوما
للتصريح (قوله على فعل مفسق) أي لولم يكن جاهلا والافلاقدام مع الجهل يمنع كونه
مفسقا وقد يشكل تقدير الشارح لفظ فعله فانه قد يخرج غيره كقول المفسق كالحذف
من جاهل بجرمته لتقريب عهد بالاسلام ويمكن أن يراد بالفعل ما يشمل القول لانه فعل
اللسان سم (قوله عالما بجرمته) ينبغي أو ظانا أو أراد بالعلم ما يشبه الظن كما يستعمله
الفقهاء كثيرا سم (قوله في الكبيرة) أي في حدها (قوله ما توقع عليه) حذف ما وقع في
كلام غيره من تقييد الوعيد بكونه شديدا فيحتمل انه لعدم الحاجة الى التقييد بناء على
أن من لازم الوعيد كونه شديدا وقد يشعر بذلك أعني ان عذابه تعالى لا يكون الا شديدا
قول الشارح الا في وشدة عقابه سم (قوله وهم الى ترجيح هذا أميل) الضمير للفقهاء
أي بعضهم وقوله لا أكثرهم أي الفقهاء (قوله وهو الاوفق لما ذكره) أي الاصوليون
عند تفصيل البكائر أي تعدادها أي لانهم ذكروا أشياء لاحد فيها كالتسمية فالأوفق في
كلامه بمعنى الموافق اذ لا موافقة في التعريف الثاني لما ذكره الاصوليون (قوله كل
ذنب) قال العلامة من المشهور عندهم فساد الحد بتصديده بكل لان الحدود المأهبة
وكل اغتاتل على الافراد وأجاب سم بما حاصله أن تصدير الحدود به واقع في كلام كثير
من المحققين ومنهم ابن الحاجب في كافيته وأجيب عن ذلك بأجوبة منها ان الايمان بكل
بيان الاطراد أي بان ان التعريف مطرد فليست جزأ من التعريف وانما التعريف
ما بعده (قوله وثقيا الصغائر) أي قال ليس في الذنوب صغيرة بل كلها بكائر نظرا الى
عظمة من عصى بها ولا يخفى انه مخالف للظاهر كقوله تعالى ان تفتنبوا بكائر ما تفتنون
عنه تكفرون عنكم سيما تكفرون عنكم من السنة كثيرا لكن اذا تأملت قوله لان بعض
الذنوب لا يقدر في العدالة اتفاقا ووجدت الخلاف كما قال بعضهم راجعا الى التسمية
لا المعنى (قوله أكبر البكائر وبكائر الخمسة) نائب فاعل يقال ولفظ أكبر وبكائر بالجر على

وان كان دونه في الرتبة (وبقبل
من أقدم جاهلا على) فعل (مفسق
مفتنون) كشرب النيس (أو
مفتون) كشرب الخمر (في
الاصح) سواء اعتقد الاباحة
أم لم يعتد بشيئا العذر بالجهل
بوقيل لا يقبل لارتكاب المفسق
وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل
في المفتون دون المفتون أما
المقدم على المفسق عالما بجرمته
فلا يقبل قطعا (وقد اضطرر في
الكبيرة فقبل) هي (ما توقع
عليه بخصوصه) في الكتاب أو
السنة (وقيل) هي (ما فيه حد)
قال الرازي وهم الى ترجيح هذا
أميل والاول ما يوجد لا أكثرهم
وهو الاوفق لما ذكره عند تفصيل
البكائر (و) قال (الاستاذ) أبو
انصق الاسفرايني (والشيخ
الامام) والد المصنف هي (كل
ذنب وثقيا الصغائر) نظرا الى
عظمة من عصى به عز وجل وشدة
عقابه وعلى هذا يقال في تعريف
العدالة بغير البكائر والصغائر
الخمس أكبر البكائر وبكائر الخمسة
لان بعض الذنوب لا يقدر في
العدالة اتفاقا (والفتاوى) فاما
لامام الحرمين) انها

الحكاية ورفعها بضعة مقدرة ويصح الرفع (قوله كل جريمة) أي معصية ويقال جرم
يجرم من باب ضرب يضرب قال الله تعالى ولا يجرمكم ثمن قوم (قوله بقلة) أكثر
مرتكبها) أي بقلة اعتدائه واهتمامه (قوله ورقة الديانة) أي الدين أي ضعف الدين
فهو عطف لازم على ملزوم (قوله هذا بظاهرة) إنما قال بظاهرة لأنه يحتمل التقييد سم
(قوله يتناول صغيرة الخسة) ظاهره أنه لا يتناول أيضا الرذائل المباحة وقديو جهبان
المباح وإن أسقط المروءة لا ينافي كثرة الاكتران بالدين وقوة الديانة وبأنه لا يصدق عليها
معنى الجريمة الابتساف سم قلت وقد يقال الحد المذكور كما يتناول صفات الخسة
يتناول صفات غير الخسة مع أن المبطل للعدالة الأولى فقط كما تقدم فتأمل (قوله إنما
ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي) أي حيث قال في إرشاده كل جريمة تؤذن بقلة
أكتران مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي مبطل للعدالة (قوله الشامل تلك) أي
الصغيرة الخسة (قوله استرواحا) أي من غير تأمل والاسترواح طلب الراحة فكانه يقول
نقله المصنف في حال راحة نفسه من تعب التأمل وأعمال الفكر ولو أتعب نفسه وأمعن
النظر لم ينقله على هذا الوجه (قوله نعم هو أشمل من التعريفين الأولين) أي لشموله
الكبائر التي لم يرد فيها حد والكبائر التي لم يتوعد عليها بخصوصها كما يشمل ما فيها حد وما
توعد عليها بخصوصها وهذا أظهر من قول شيخ الإسلام أي لشموله صغيرة الخسة فهي
كبيرة على هذا اه (قوله ولما كان ظاهر كل من التعاريف الخ) أما الأخير فظاهر لأن
الأيذان بقلة الاكتران ورقة الديانة ظاهر في وجود أصل الدين وأما الأول فهو شامل
للكفر بلاختفاء وأما الثاني فقد يتناول الردة لأن فيها حدا وهو القتل وإن لم يتناول
الكفر الأصلي فإن قيل القتل للردة ليس حدا قلنا الحد العقوبة المقدرة في الجناية
فالقتل المذكور يسمى حينئذ حدا أشاره العلامة وقد يجاب بأن ظهور كل من
التعريفين الأولين في أنه تعريف للكبيرة الجامعة بالإيمان بحسب المقام والقراءات فإن
قول المصنف وشرط الراوي العدالة وهي ملازمة تنفع عن إقتراف الكبائر بعد قوله أنه
لا يقبل كافر ظاهر في أنه أراد الكبائر الجامعة للإسلام فقوله الشارح ظاهر كل من
التعاريف أي ظاهر الأخير بحسب دلالة بنفسه وظاهر الأولين بواسطة دلالة السياق
فاله سم ومثله للكمال (قوله فأنزل الله عز وجل تصديقها) أي تصديق هذه المقالة
والآية وإن لم تصرح بالتريب كالحديث لكن رتب فيها المذكورات ذكر أولها في
التريب ذكرها من حكمة وهي تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكر أشاره
العلامة ثم قال لكن بقي أشكال آخر وهو أن قضية الحديث أن كل فرد من هذه الافراد
الخاصة المتتالية فيه يلي ما قبله فيكون أعلى من فرد آخر من أفراد نوع ما قبله مثلا الزنا
بجملته الجار يلى قتل الولد في الرتبة فيكون أعلى من قتل الاجنبي والآية تدل على
خلاف ذلك ولا يخص من ذلك الادعاء أن كل نوع تتساوى أفراد في الرتبة وهو محل
منع اه ويمكن أن يجاب بأن المراد في الحديث التريب بين أنواع هذه الافراد حتى أن

(كل جريمة تؤذن بقلة اكتران
مرتكبها بالدين ورقة الديانة)
هذا بظاهرة يتناول صغيرة الخسة
والامام انما ضبط به ما يبطل
العدالة من المعاصي الشامل
لتلك الكبيرة فقط كما نقله
المصنف استرواحا نعم هو أشمل
من التعريفين الأولين ولما كان
ظاهر كل من التعاريف أنه
تعريف للكبيرة مع وجود الإيمان
بدأ المصنف في تعديدها بما يلي
الكفر الذي هو أعظم الذنوب
فقال (كالقتل) أي عمدا كان
أو شبهه بعد بخلاف الخطأ كما
صرح به شرح الروياني (والزنا)
بالراي روى الشيخان عن ابن عمر
رضي الله عنهم ما قال قال رجل
يا رسول الله أي الذنب أكبر عند
الله قال أن تدعوتك ندا وهو
خلقك قال ثم أي قال أن تقتل
ولدك مخافة أن يطعم معك قال
ثم أي قال أن تزاني حليلة جارك
فأنزل الله عز وجل تصديقها
والذين لا يدعون مع الله الها آخر
ولا يقتلون النفس التي حرم الله
الابالحق ولا يزنون الآية

المراد بقوله أن تقتل ولدك نوع قتل الولد وهو القتل مطلقا بشرطه وانما اقتصر على هذا الفرد إشارة إلى أنه أشنع أفراد ذلك النوع حتى كأنه كل القتل وكذا المراد بقوله أن تزاني حامله جارك نوع الزنا المذكور وهو الزنا المطلق والاقتصار على الفرد المذكور لكونه أقبح أفراد النوع وأفظعها فلا مخالفة بين الآية والحديث وأما دعوى أن كل نوع تنسأرى أفرادها فهي مائة قطع كل عاقل يطلنا ما قاله سم وبما تقر من أن المراد في الحديث الترتيب بين أنواع تلك الأفراد بسقط ما يقال أن الدليل وهو قوله في الحديث أن تزاني حامله جارك أخص من المدعى وهو أن مطلق الزنا كبرية بخلاف الآية فإنها موفية بذلك وقوله في الحديث مخافة أن يطعم معك بفتح اليماء والعين من باب علم يعلم ومعنى يطعم يأكل أي مخافة أن يأكل معك (قوله لأنه مضيع لماء القتل) أي بوطء محرم كالزنا فخرج تضيقه بغيره وان حرم كاستنائه بسد وخرج العزل والمراد بكونه مضيع لماء النسل بوطء محرم كالزنا فإنه مظنة لذلك فلا مردان كلامه - ما كبرية وان لم ينزل أو عزل عن المنزل فبأولم لو طبعه قاله سم (قوله وقد أهلك الله قوم لوط الخ) يمكن أن يكون استدلالاته ووجهه أن الله قصه في كتابه العزيز تحذيرا لهذه الأمة من وقوعها فيه فيصيدها ما أصابهم كما يستفاد من السياقات والأدلة فهو في تقديره وعد هذه الأمة على هذا الفعل قاله سم ويحتمل أنه من تمام التعليق لقوله واللوواط فتسكون العلة كونها مضيع لماء النسل مع أهلاك الله تعالى قوم لوط به وبه يخرج ما تقدم أيضا من الاستنائه والعزل (قوله أن على الله عهدا) أي ميثاقا ويطلق أيضا على اليمين (قوله أن بسقيه من طينة الخبال) زاد السيوطي في الدرا المنثور في الحديث ولوم غفوره وهو من الغربة يمكن (قوله أما شرب ما لا يسكر لقلته من غير الخمر فصغيرة) هذا على مذهب الشارح أما مذهبنا معاشرا المالكية فشرب ما ذكر كبرية لكن المقرر عند الشافعية في الفروع كون ذلك كبرية وعليه فما قاله الشارح ضعیف (قوله من اقتطع شبرا من أرض ظلم الخ) الاستدلال به مبني على أن الظلم مساو للغصب معنى لأعم منه والالام يصح الاستدلال به على الوعيد على الغصب لكن اتفق أن يقال إن الدليل أخص من المدعى إذ الحديث في نصب شيء مخصوص وقد يقال التوعيد على ما ذكر المفيد كونه كبرية قد عدل بالظلم في قياس عليه غير لوجود العلة المذكورة فيه (قوله وقيد جماعة الغصب) أي كونه كبرية إذا الكلام في ذلك وأما حرمة فثابتة في القليل والكثير (قوله كما يقطع به في السرقة) أي كما يجزم بالتقيد المذكور في السرقة أي في كونها كبرية فهو من القطع بمعنى الاتفاق لا بمعنى الأمانة العضو كما يشير إلى ذلك أما سرقة الشيء القليل فصغيرة إذا كان من القطع بمعنى الأمانة لكان المناسب في الاحتراز أما سرقة القليل فلا يقطع بها وتوضيحه أن ما ذكره في الاحتراز فرع عن تقيد كون السرقة بما تبلغ قيمته نصا وأذا ذلك فرع عن كون القطع بمعنى الاتفاق وإن الضمير في به عائد على التقيد بما تبلغ قيمته نصا بأشارته العلامة رحمه الله (قوله لا غنى به) يقال غنى يغنى من باب صدق

(واللوواط) لأنه مضيع لماء النسل كالزنا وقد أهلك الله قوم لوط وهم أول من فعله بسببه كما قصه الله في كتابه العزيز (وشرب الخمر) وإن لم تسكر لقلته وهي المشددة من ماء العنب (ومطلق المسكر) الصادق بالخمر وبغيرها كالشند من نبيذ الزبيب المسمى بالنبيذ قال صلى الله عليه وسلم إن على الله عهدا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال صرق أهل النار رواه مسلم أما شرب ما لا يسكر لقلته من غير الخمر فصغيرة (والسرقة والغصب) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال صلى الله عليه وسلم من اقتطع شبرا من أرض ظلم طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين رواه الشيخان واقطعه لمسلم وقيد جماعة الغصب بما تبلغ قيمته ربع مثقال كما يقطع به في السرقة أما سرقة الشيء القليل فصغيرة قال الحلبي إذا كان المسروق منه مسكينا لا غنى به عن ذلك فيكون كبرية

(واقذف) قال الله تعالى ان الذين

يرمون المحصنات الآية ثم قال
الحليمي قذف الصغيرة والمملوكة
والحرمة الممتكة من الصغار لان
الايداع في قذفهن دونه في الحرمة
الكبيرة المتسقة وتروى قال ابن عيينة
السلام قذف المحصن في سيرة
بحيث لا يسمع الا الله والحقيقة
ليس بكبيرة موجهة للحد لا تتقاء
المفسدة اما قذف الرجل زوجته
اذا أتت بولد يعلم انه ليس منه
فباح وكذا جرح الراوى والشاهد
بالزنا اذا علم بل هو واجب
(والنجمة) وهي نقل كلام بعض
الناس الى بعض على وجه الافساد
بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل
الجنة غمام رواء الشيطان ورواها
أيضا أنه صلى الله عليه وسلم من
يقهر من فقال الله العذابان فما
يعذبان في كبريائه عن عند الناس
زاد البخاري في رواية بل انه كبير
يعنى عند الله أما أحدهما فكان
يعنى بالنجاسة وأما الآخر فكان
لا يستتر من بوله اما نقل الكلام
نصيحة للمنفعة قول الله فواجب
كفى قوله تعالى حكاية ياموسى
ان الملا يا قومون بك ليعتدوا
ولم يذكر المصنف الغيبة وهي
ذكر الشخص أثناء بما يكرهه
وان كان فيه والعادة قرنها بالنجاسة
لان صاحب العدة قال انها صغيرة
وأقره الرافعي ومن تبعه لعموم
البلى بها فقل من يسلم منها

يصدى (قوله واقذف) أى الرمي بالزنا في معرض التعبير بخلاف التعبير بغير ذلك فليس
بقذف كما تقرر (قوله قال الحليمي) منسوب الى حليمية السعدية رضى الله عنها امرضته
صلى الله عليه وسلم (قوله ليس بكبيرة موجهة للحد) التى متوجهة الى المقيد وقيد أى
فليس بكبيرة ولا موجب للحد وهذا على خلاف القاعدة الاغلبية من أن النفي اذا دخل
على مقيد بقيد توجه الى ذلك القيد (قوله يعلم انه ليس منه) المراد بالعلم ما يشتمل الظن
(قوله بل هو واجب) الاحسن أن يجعل ضمير هو عائدا على قذف الرجل زوجته وجرح
الراوى والشاهد وتوحيد الضمير لتناول مرجعه بالمدكور والاشراب ابطالى وبهذا
يجاب عن بحث العلامة قدس سره ويستغنى عما تقدمه سم (قوله لا يدخل الجنة) أى مع
السابقين والمراد بالتمام النام للمبالغة كما تقدمه الصيغة فالمراد أصل الفعل (قوله
انهم) أى صاحبهم أى القهرين (قوله فكان يعنى بالنجاسة) قد تقرر أن كان يشتمل
للمكرار على ما مر نحو كان حاتم بكرم الضيف فلحديث اغدا دل على أن تعذيبه لتكرار
النجاسة منه ولا يلزم منه ان يطلق النجاسة كبيرة فالة العلامة ويمكن أن يجاب بأن
استعمال كان يفعل للتكرار استعمال عرفى كما مر ويستعمل أيضا لطلق الفعل ولعلمهم
بأن الحديث هنا على هذا الاستعمال الثانى لما قام عندهم من قرينة أو سباق فانه سم
(قوله ذكر الشخص) لانه فهم للذكر بل المدار على ما يفهم به المغتاب ما يكرهه ولو بغير
فعل كان يعنى مشيئة أو إشارة بصيغة أو جفن أو كتابة وقد مر لفظ الغيبة بأن ذكر
الشخص بما يكره لا يكون غيبة الا اذا كان الشخص المسذ كورعا ثاب أى لا تسمى غيبة
لا عند ذلك واعتبر بذلك الترافى وابن ناجى من أصحابنا والاكثر على خلاف ذلك ولا
يعرف اهلهم كلامه بوجوب قصرها على ما يذكر بغير حضور الانسان بل عمومات كلامهم
صادقة بحضوره وراجع شرح العلامة الاقانى الكبير لجوهرته وهذا خلاف فى التسمية
كما علمت وأما فى الحكم فقد ذكر الشخص بما يكره فى غيبته وعند حضوره سواء فى ان كلا
كبيرة (قوله وان كان فيه) اشعار باندرج اليه فى الغيبة لكن تعرب النوى
لهافى الاذكار بانهم اذ ذكر الشخص بما فيه مما يكره يقتضى تباينهما وانه استند فى ذلك
للحديث المشهور حيث قابل اليه فى الغيبة ولفظ الحديث ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال أنذرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك أهلك بما يكره قال رأيت
ان كان فى أخى ما أقول قال ان كان فيه ما أقول فقد اغتبتته وان لم يكن فيه فقد بتهته
وأجيب بان صدر الحديث يدل على أنها أعم منه فهو وأخفها (قوله لعموم البلى بها)
قال العلامة لو قال لغلبة البلى بها كان أوفق بقوله فقل من يسلم منها اه وكان وجهه
اقتضا قوله لعموم البلى بها أن لا يسلم أحد منها وهو خلاف قوله فقل من يسلم منها
لاقتضائه أن البعض يسلم منها ويمكن أن يجاب بأن المراد بالعموم الكثرة أو العموم
لا كثر الناس بقرينة فقل أو بان المراد بالقلة العدم والنفي مبالغة فان قل قد تستعمل

ثم قال القرطبي في نفسه إنها كبيرة بلا خلاف وبشماها أخرجنا لا أكثر الكبيرة بما يؤخذ عليه بخصوصه قال صلى الله عليه وسلم لما خرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم (١٢٨) روى أبو داود وفي التزييل ولا يغترب بعضهم بعضا يحب أحدكم أن

يعني النبي وإلى هذه الأجوبة ونحوها أشار العلامة بتعريفه بما وفقه قاله سم (قوله نعم قال القرطبي الخ) الذي قاله القرطبي من أنها كبيرة بلا خلاف هو مذهبنا أي المالكية ونفي الخلاف باعتبار مذهبه فإنه مالكي فلا ينافي الخلاف الذي ذكره الشارح قبل لأنه على مذهبه (قوله يخمشون) هو من باب ضرب ونصر (قوله وتباح الغيبة في مواضع الخ) نظمها الكمال بقوله

القدح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومحمذر
ومجاهر فصار مستفت ومن * طلب الاعانة في إزالة منكر

اه (قوله وفي آخر من أكل الكبار) لا تنافي بين الحديثين لأن ما هو من أكل الكبار من جملة الكبار ولا منافاة أيضا بين الحديث الثاني وبين الحديث السابق الدال على أن الشرع وحده أكل الكبار لأن الأكبر في الحديث السابق حقيق وفي هذا إضافي (قوله ولولم تثبت الأفلسا) قال العلامة أن أريد بالاثبات ضد الذي انتقض بشهادة الزور النافية لما هو ثابت في نفسه كشهادتهم على من له فلس على آخر باق بأنه أراء منه وإن أريد بالاثبات التصحيح عند الحاكم انتقض بشهادة الزور المردودة فلو قال ولولم تتعاقب الأفلس كان أشمل اه وقد يجاب باختیار الشق الأول وفرض الكلام في الإثبات على وجه التمثيل للعالم بحال النبي بالمقايضة ووضوح عدم الفرق بينهما في ذلك قاله سم قلت هذا لا ينافي قول العلامة فلو قال الخ بل يؤيده ثم قال تنبيه لو كانت الشهادة عند غيره حاكم ونحوه فهل هي كبيرة أيضا فيه نظرا اه قلت الظاهر أنها كبيرة أيضا (قوله والعين الفاجرة) أي الكاذبة أي صاحبها فالأسناد مجازي على حذو عيشة راضية (قوله من حلف على مال امرئ مسلم الخ) هذا الحديث والذي بعده لا سيما الثاني يدلان على أن الوعد على الاقسطاع باليمين ولا يلزم منه الوعيد على مجرد اليمين الفاجرة كما هو المدعى فلم تأمل قاله العلامة وفي جوابي سم نظروا في الشارح الحديث الثاني لأنه أعم من الأول لأن الحق يشمل المال وغيره ولو اقتصر على هذا الثاني كفاه (قوله وقطبيعة الرحم) أي قطع صلته والصله إيصال نوع من الاحسان كما فسرها بذلك غيره واحد والقطبيعة ضدها رقد يقال إيصال نوع من الاحسان لا يتعين بكونه من المال بل يصدق بالكلمة الطيبة ونحوها كما يصدق بالمال في بعض الأحوال والمأصل أن ذلك يختلف باختلاف الأقارب يساروا عاير أو زمانا ومكانا وبالواصل كذلك وذلك ما احتاج إلى توضيحه ويراه بعضهم (قوله والرحم القرابة) قال العلامة قدس سره القرابة لا تقبل القطبيعة فالمناسب أن يراد بالرحم هنا المودة والتواصل الناشئان عن القرابة المذكورة

بأكل لحم أخيه متواذبا في الغيبة في مواضع مذكورة في عملها (وشهادة الزور) لأنه صلى الله عليه وسلم عدها في حديث من البكائر وفي آخر من أكل الكبار روى ما الشيخان وهل يتقيد المشهود به بقدرة صاحب السرفة ترد فيه ابن عبد السلام وجزم القرافي بالنفي بل قال ولولم تثبت الأفلسا (والعين الفاجرة) قال صلى الله عليه وسلم من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان روى الشيخان وقال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شيا يسيرا يا رسول الله قال وإن كان قضيبا من أراك روى مسلم (وقطبيعة الرحم) قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع روى الشيخان قال سفيان ابن عيينة في رواية يعني قاطع رحم والقطبيعة فعيلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (والعقوق) أي للوالدين لأنه صلى الله عليه وسلم عده في حديث من البكائر وفي آخر من أكل الكبار روى ما الشيخان وأما حديثهما الخالة بمنزلة الأم وحديث البخاري عم الرجل صنفوا به

فلا يدلان على أنهما كالوالدين في العقوق (والقراء) من الزحف لأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع مجازا الموقوفات أي إياها كانت روى الشيخان نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير نكاح في العدو لا تنفاه عزاز الدين بثبوت

(ومال اليتيم) أى أكله مثلاً قال تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية وقد عذبه صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الحديث السابق وتردد ابن عبد السلام في تقييده (١٣٩) بنصاب السرقة (وخيانة الكيل أو الوزن) في غير

الشيء التافه قال الله تعالى ويل للمطففين الآية والكيل يشعل الذرع عرفاً أى فى التافه فصغيرة كما تقدم (وتقديم الصلاة) على وقتها (وتأخيرها) عنه من غير عذر كما سقر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكناثر رواه الترمذى وأولى بذلك تركهما

(والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان أما الكذب على غيره فصغيرة (وصرب المسلم) بالحق قال صلى الله عليه وسلم صنفان من أمتى من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات الخ رواه مسلم (وسب الصحابة) قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيقه رواه الشيخان وروى مسلم عن أبي سعيد الخدرى أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء نسبته خالد فقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحد من أصحابي

مجازاً في السب عن المسبب اه وقد يجاب بان المراد قطع مقاضاها وما يليق بها ومثل ذلك معهود شائع وانما أسند القطع اليها مع ارادة ما ذكره من قطع ما ذكره من قطع الرحم تقسم افلا ساجدة الى اخر اجها عن معناها بل لا وجه له مع تقويت هذه المبالغة التي قصدها الشارع كما هو اللائق بكاز بلاغته قاله سم قلت هذا الجواب ليس بعيداً من كلام العلامة فقد يقرر ولا بدفعه (قوله أى أكله) أى لان التكليف انما يتعلق بالافعال وعبر بالاكل اقتهداً بالآية الكريمة وفي قوله مثلاً اشارة الى ان المصنف اقتصر على قوله ومال اليتيم دون ذكر مضاف خاص ليصح تقدير ما تصح اضافته من أكل وغيره من وجوه الاتلاف ولما كان الاكل أعم وجوه الاتماع اختاره الشارح دون غيره ومن هنا صرح به في الآية دون غيره من سائر وجوه الاتلافات (قوله في الحديث السابق) قال العلامة الحديث لا يسبق وانما سبقت الاشارة اليه (قوله والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو المشهور ولا فقد ذهب الشيخ أبو محمد الجوينى الى أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كفر قال الزركشى ولا شك أن الكذب عليه في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض وانما الخلاف في نعمه فيما سوى ذلك وينبغي أن يكون من الكذب عليه نعمه واية الموضوع عنه بلا مسوغ شرعى بل ربما يكون منه اللعن في كلامه بلا عذر صحيح قال شيخ الاسلام والوجه أن الكذب على غيره من الانبياء وان لم يكونوا رسلاً فيما يظهر كبيرة قياساً على الكذب عليه الخ اه ولا ينظر الكذب على الملائكة وينبغي أن يكون كبيرة خصوصاً على مثل جبريل واسرافيل سم (قوله لم أرهما) خبر صنفان والمراد لم أرهما يوم القيامة وذلك كناية عن غضبه صلى الله عليه وسلم على ذينك الصنفين وفي الاستدلال بالحديث المذكور على كون مطلق الضرب كبيرة شئ لان التوعد فيه على ضرب خاص كما يفيد قوله معهم سياط متكرر وذلك الضرب كما يفيد قوله يضربون به الناس فانه ظاهر وفي أن ذلك شأنهم وقد يقال في الجواب عن ذلك أنهم أشاروا بالاستدلال بهذا الخبر الى أنهم فهموا بقرائن شرعية ان خصوص كون الضرب بالسياط الموصوفة وان كون ذلك شأنهم غير معتبر في هذا الحكم وان ذلك ظاهر بين حمله الشرع حتى لم يحتج الى التنبيه عليه فانه سم (قوله مدأحدهم) أى قواب أحدهم (قوله ولا تصيفه) اعم في نصف يقال تصيف ونصف كما يقال سديس وسدس (قوله الخطاب للصحابة السابقين) ان قيل لم يجمع في قوله لا تسبوا مع ان الساب واحد والنهى انما ورد بسبب وقوع السب قلت اشارة الى ثبوت هذا النهى للجميع وان السب لا يليق بأحد منهم (قوله الذى لا يليق بهم) قال العلامة فيه أن السب المذكور ان كان حين صدوره حراماً خالف قولهم ان الصحابة كلهم عدول وان لم يكن حراماً بان لم تثبت حرمة الابلانص

فان أحدكم لو أتى الخ لخطاب للصحابة السابقين نزلهم لسبهم الذى لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث حال بما ذكره وروى البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول من عادى لى ولياً فقد آذنته بالحرب أى أعلنه باى محارب له أى معاقب والصحابة من أوليائه تعالى وسبهم مشعر بعاداتهم أمادى واحده من غير الصحابة نصغيرة

المذ كور لم يكن السب المذ كور مقضية التنزيل بهم منزلة غيرهم وقد يجاب باختصار الشق
الاول والاقدام على الحرام جاهل بالجرمته لا ينفي العدالة كما مر اه ويجوز أيضا مع
اختيار الشق الاول كون خالدرضى الله عنه عالما بجرمة السب لكن ظن بالاجتماع
جواز مثل ما وقع منه في الخصومة خصوصا وقد تقرر في الشرع جواز سب الساب
بشرطه وقد يجاب أيضا باختصار الشق الثاني والسب المذ كور مقتضى للتنزيل المذ كور
بلا تردد اذ لا يليق بالصعابة الوقوع فيما لا يذنب وان لم يكن حراما قاله سم قلت لافائدة
لما زاده من الجوابين أولا معنى له ما قلنا (قوله معناه تكرار السب) أى وتكرر الصغيرة
ادمان عليها وسماوى ان ادمان المذ كور من الجواب ولا يخفى ان الادمان أخص من
التكرار لانه كما ساقى المواظبة قاله العلامة وقد يقال التكرار يصح بالمواظبة فيصح
حمله على ابدليل قول المصنف وادمان الصغيرة لان السب من افرادها وانما اقتصر
الشارح في التفسير على التكرار لانه اللازم في معنى السب فتنبيهه قاله سم قلت لا يخفى
ضعف هذا الجواب (قوله أى مـسوخ) لما كان الاثم حقيقة الذنب وقد أسند الى القلب
وهو حقيقة للشخص فسمه الشارح بمعنى يوم بالقلب ويصح اسناده اليه وهو المسخ
معنى تحويل صورته الى أخرى أفتح من الاول لكن لا يخفى أن كون الذنب هنا وهو
الكتمان فعلا قلبيا صحيح لاسناده الى القلب قال البيضاوى اسناد الاثم الى القلب لان
الكتمان يعتبره وظاهر العين زائفة وألما بما لغة فانه رئيس الاعضاء وافعاله أعظم الافعال
وكاه قبل تمكن الاثم في نفسه وأشرف اجزائه وفاق سائر ذنوبه اه وقال بعضهم معنى
المسخ في كلام الشارح التعذيب تعبير بالمزوم عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب
والتعبير بالاثم عن التعذيب من اطلاق اسم السب على المسب ولا يخفى أن هذه المحامل
كأها صحيحة لا تكلف فيها كذا البعض قلت لا يخفى ما فيها من غاية التكلف وان الاولى
ما قاله البيضاوى (قوله ايحق باطلا أو يبطل حقا) يقتضى ان يذل المدعى على الاسكام
الحقة لا يسمى رشوة وان كان حراما ثم ان لم يتوقف الحكم على البذل كان حراما من
الجانبين والافن جانب الاخذ لا الدافع (قوله حسن صحيح) أى حسن عند بعض صحيح
عند آخرين (قوله أمابذل مال للمتكام في جائز مع السلطان مثلا فجعله جائزة) أى على
مذهب الشارح أما على مذهبنا فحرام وانظر هل هي كبيرة أو صغيرة مراعاة لقول
الشافعي بالجواز وهو الظاهر (قوله وهو استحسان الرجل على أهله) أى رضاه بفعل
أهله الفاحشة والمراد بالاهل الزوجة ونحوها كبنته (قوله ورجله النساء) أى المرأة
المتشبهة بالرجال (قوله وهى ان يذهب بشخص الى ظالم الخ) قيل عليه الظاهر ان التكلم
فى شخص بما يؤذيه عند ظالم كاف في تحقق السعاية وان لم يذهب به اليه وقد يقال يمكن
دخوله في هذا التعريف يجعل الباطل السببية ويكون قوله ليؤذيه بآلة التلبيس أى
بسبب شخص أو بتقدير مضاف أى بامر وشانه فلا يقتضى مصاحبة معه وظاهر ان في

وحديث الصحيحين سباب المسلم
فسوق معناه تكرار السب
(وكتمان الشهادة) قال تعالى
ومن يكتمه افانه آثم قلبه أى
مـسوخ (والرشوة) وهى أن يذل
مالا يحق باطلا أو يبطل حقا قال
صلى الله عليه وسلم افنة الله على
الرائى والمرئى رواه ابن ماجه
وغيره وزاد الترمذى في رواية
في الحكم وحسنه والحاكم في
رواية أيضا والرائى الذى
يسمى يذم ما وقال فيه بدون
الزيادة بين صحيح الاسناد وقال
الترمذى فيه بدون ما حسن صحيح
أمابذل مال للمتكام في جائز مع
السلطان مثلا فجعله جائزة
(والديانة) وهى استحسان الرجل
على أهله وفى حديث ثلاثة
لا يدخلون الجنة العاق والديه
والديوث ورجلة النساء قال
الدهبى اسناده صالح (والقبالة)
وهى استحسان لرجل على غيره
أهله وهى مقبسة على الديانة
(والسعاية) وهى أن يذهب
بشخص الى ظالم ليؤذيه

معنى قوله في حقه نحو اشارته اليه كالموسال ظالم من فعل هذا فاشارة هو اليه وان في معنى
 قد لا يذاع اخبار الظالم به ولولم يقصد اذاعه اذا علم ان اخبار الظالم بترب عليه اذاعه
 فانه سم (قوله بما يتوله في حقه) أي بما يتوله الساعي في حق الشخص المذهب به ويحتمل
 بما يتوله ذلك الشخص المذهب به في حق الظالم مما نسبته اليه الساعي به الى ذلك الظالم
 من التكلم في حق ذلك الظالم (قوله مثلث) على زنة اسم الفاعل (قوله أي مهلك
 بسايعته نفسه) أي في الآخرة وكذا المسي اليه وأما المسي به ففي الدنيا (قوله صفحت
 له صفائح الخ) يحتمل ان صفحت مسند الى ضمير الذهب والنفضة وصفائح منصوب على
 الحال متو يحتمل انه مسند الى صفائح وهو الطاهر وانظر ما حكمته كونها من نار مع
 كونها يحتمل عليها في نار جهنم وقد يقال حكمته المبالغة البالغة في العذاب فان صفائح
 النار اذا أحرى عليها في النار صارت أبلغ ما يكون في الحرارة (قوله فيكوى به الخ) قال
 الشهاب عسبر بالاضارع اشارة الى ان الكي مستمر بخلاف التصفيح فانه يتقضى اه
 أي ولذا عبر في جانب التصفيح بالماضي قال سم أو التعبير بالاضارع لاستحضار الصورة
 المحسوسة قلت هذا هو الاولى كما لا يخفى (قوله وبأس الرحمة) المراد بالباس الذي هو كبيرة
 استبعاد ذلك لانكار سعة رحمة الله تعالى فانه كفر ليس الاستدلال بالآية الشريفة
 مشكل لان الآية تدل على أن الباس كفر وذلك مناف للاستدلال بها على أنه كبيرة
 اذ الكلام في تعداد البكائر ويمكن الجواب بأن الكلام على التشبيه لا الحقيقة أي
 تشبيه الا تبس من الرحمة بالمعنى المتقدم بالكافر أو بالمراد كفران النعم كذا قيل
 ولا يخفى ضعف كل من الجوابين والحاصل أن الباس الذي هو كبيرة هو استبعاد الرحمة
 كما مر لا انكار سعة الرحمة وبدل على عدمه من البكائر دون الكفر ولا يكون منها الا
 بالمعنى المذكور حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من البكائر
 الاشرار بالله والباس من روح الله وراه الدارقطني لكن صوب وقفه على ابن مسعود
 وجهه أن العطف يقتضي المفارقة وانما لم يستدل الشارح به في الحديث لتصويب
 الدارقطني وقفه ومذهب الشافعي عدم الاحتجاج به وما مر يفيد ان كفران النعم كبيرة
 وذلك حيث لم يشكرها الا بالسانه ولا بقلبه ولا بجوارحه أما لو وجد الشكر بواحد منها
 لم يكن كافرا لها (قوله بالاسترسال في المعاصي) هذا تقييد باعتبار الغالب والافل ووجد
 الامن مع الطاعة فكبيره أيضا (قوله وانهم ايقولون منكم ان كفران النعم كبيرة
 الدلالة في الآية انه من زور والزور كبيرة (قوله قال تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى
 الخ) قضية هذا الاستدلال كون الدم كبيرة ويتأمل وجه الدليل من الآية فان التحريم
 اعم من الكبيرة وقد يستدل بالآية سمرت عليكم الميتة اذ قوله فيكم فليس فيكم فراجع
 للجميع على القاعدة الاصولية وكون الشيء سقا بالمعنى الشرعي يقتضي أنه كبيرة سم
 (قوله ففطره يؤذن الخ) أي وليس هو من صفات الرحمة فتعين كونه كبيرة وفي كلام

بما يتوله في حقه وفي نهاية الغريب
 حديث الساعي مثلث أي مهلك
 بسايعته نفسه والمسي به واليه
 (ومنع الزكاة) قال صلى الله عليه
 وسلم ما من صاحب ذهب ولا
 فضة لا يورثي منها حقها الا اذا
 كان يوم القيامة صفحت له صفائح
 من نار فأحى عليها في نار جهنم
 فيكوى به جنبه وجبينه وظهره
 الخ رواه الشيخان (وبأس الرحمة)
 قال تعالى انه لا ينام من روح
 الله لا القوم الكافرون (وأن
 المكور) بالاسترسال في المعاصي
 والاتكال على العفو قال تعالى
 فلا ينام من مكرا الله الا القوم
 الخاسرون (والطهار) كقول
 الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي
 قال الله تعالى فيه وانهم ليقولون
 منكم من القبول وزورا
 أي حيث شبهوا الزوجة بالام
 في التحريم (ولحم الخنزير والميتة)
 أي تناولها لغير ضرورة قال تعالى
 قل لا أجد فيما أوحى الى محرمات
 على طاعم بطعمه الا أن يكون
 ميتة أو دما أو فواحش أو لحم خنزير
 فانه رجس (وفطر رمضان) من
 غير عذر لان صومه من أركان
 الاسلام ففطره يؤذن بقوله
 اكثرا من تكبيرة بالدين

(والفسل) وهو الخيانة من الغنمة كما قاله أبو عبيد قال تعالى ومن يغال يأت بما غل يوم القيامة (والحاربة) وهي قطع الطريق على المسارين باخافتهم قال تعالى انما جزاء الذين يهايدون الله ورسوله ويسعون في الارض فساد الاية (والسحر والربا) بالوحدة لانه صلى الله عليه وسلم عداه من السبع الموبقات في الحديث السابق (وامان الصغرة) أي المواظبة عليهم من نوع أو أنواع وليست البكائر منحصرة فيما عده كما أشار إليه بالكاف في أوامها وما ورد من حديث الصحبة عن البكائر الاثر له بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس زاد البخاري والعين الغموس ومسلم بداها وقول الزور وحديثهما اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الاباحسق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات فعمل على بيان المحتاج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وسعيد بن جبيرة هي الى السبع مائة أقرب يعني باعتبار أصناف أنواعها

الشارح اشعار بأن القطر كبيرة على التعريف الذي اختاره المصنف دون التعريفين الاولين قاله العلامة ويمكن الاستدلال بما في حديث رواه ابن خزيمة وابن حبان في قصة الامراء ثم انطلق في فاذا أتاب قوم معاقبين بعراقهم مشقة أشداقهم دما فقلت من هؤلاء قال الذين يطرون قبل تحله صومهم الحديث أي قبل دخول وقته وهذا يتضمن الوعيد عليه وكان ينبغي للشارح الاستدلال بهذا الوجهين الاول استفادة أن كون القطر كبيرة جار على التعريف الاول كما جار على مختار المصنف والذي عوم ذلك في رمضان وغيره كما يفيد الحديث المذكور (قوله ومن يغال يأت بما غل يوم القيامة) وجه الدلالة منه ان معنى يأت بما غل انه يأتي به يحمله على غنمه أو يأتي بما أحمله من وباله وانه كما قاله المفسرون وعلى كل فلا فائدة في الاخبار بذلك الا الإشارة الى انه يعذب عليه نفيه وعيده ويقويه ثم توفي كل نفس ما كسبت سم (قوله باخافتهم) ظاهره أن مجرد الاخافة كبيرة وان لم يحصل أخذ مال ولا قتل وهو مقتضى الآية الكريمة فانه تعالى توعد فيه بالاعذاب العظيم في الآخرة مع ان من أقسام المحاربة فيه مجرد الاخافة كما صرح به في نفسه - مير ابن عباس رضي الله عنهما سم قلت هذا الظاهر هو المراد بلا شبهة لان كلام من القتل وأخذ المال كبيرة في حد ذاته كما قدمه المصنف (قوله وادمان الصغرة) أي المواظبة عليهم من نوع أو أنواع قال الشهاب يذهب منه ان الآتي بواحدة من كل نوع لا يكون مدمنا اه وما قاله ممنوع لان الايمان بواحدة من كل نوع يصدق عليه صدق طاهر المواظبة عليها من أنواع فمن أين هذا الاتهام قاله سم قلت الذي يفهم من عبارة الشارح ما قاله الشهاب لان المواظبة على الشيء فعله متكرر او قد جعل الشارح هذا المفعول فعلا متكررا موصوفا بكونه من نوع واحد أو من أنواع فالتكرار موصوف به ما كان من نوع واحد وما كان من أنواع وظاهر أن الآتي بواحدة من كل نوع لم يحصل منه تكرار أصلا نعم لو قال الشارح أي المواظبة عليها ولو باعتبار كونهم من أنواع صح ما قاله سم فتأمل (قوله والتولي يوم الزحف) أي الفرار من الكفار يوم زحف جيشهم إلا أن يكون متصرفا اقتال أو متحصنا الى فئة كما في الآية الشريفة ودليل كون التولي المذكور كبيرة قوله في الآية المذكورة ومن يولهم يومئذ بره الامتحر فالقتال أو متحصنا الى فئة فعداء بغضب من الله الآية (قوله يعني باعتبار أصناف أنواعها) قال الشهاب أي وأما ابن عباس رضي الله عنه فاعتبرا لأنواع أنفسها فلا مخالفة اه يعني أن الكبيرة جنس تحته أنواع كالكفر والقتل والزنا وكل نوع أصناف مندرجة تحته كاصناف الكفر من الاثر له وبجد النبوة الى غير ذلك وكاصناف القتل من قتل الولد مخافة أن يطعم وقتل الاجنبي وغيرهما وكاصناف الزنا من الزنا ببليلة الجار وحليلة غيره وغير ذلك فعددها الذي وصفه ابن جبيرة به الى السبع مائة أقرب هو عدد أصناف الأنواع وعددها الذي قال ابن عباس رضي الله عنهما انه الى السبعين أقرب هو عدد أنواعها انفسها (قوله

الاخبار عن عام الخ) هو خبر مقدم لقوله الرواية وكذا القول في قوله وخلافه الشهادة
 اذا الغرض تعريف الرواية والشهادة بالاخبار المذكورة لا عكسه يعني ان الرواية هي
 ذكر خبر يتعلق بجميع الناس لا ترافع فيه الى الحكم كقول القائل قال صلى الله عليه
 وسلم انما الاعمال بالنيات فان معناه يتعلق بكل أحد والشهادة ذكر خبر يختص ببعض
 الناس يمكن فيه الترافع الى الحكم كقول القائل أشهد بأن فلان على فلان كذا وأورد
 عليه الدعوى والاقرار فان الاول اخبار بمحقق له على غيره والثاني اخبار بمحقق لغيره عليه
 وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن فيه الترافع وكل منهما من قبيل الرواية فيكون
 تعريفهما غير جامع وتعريف الشهادة غير مانع (قوله الاخبار عن خواص النبي صلى الله
 عليه وسلم) أي مثلاً تدخل خواص غيره (قوله فينبغي أن يترادف التعريف الاول
 غالباً) قال الشهاب قلت ولوزيد ذلك لك أن تمنع صدق التعريف على هذا الفرد حينئذ
 أيضاً فليتم له وجه هذا الاعتراض هو ان حاصل التعريف حينئذ اعتبار العموم
 في الغالب فلا يقدح في الاعلى ما ثبت عمومته في الغالب والخواص ليست كذلك اذ لا عموم
 لها مطابقة بل هي أيد خاصة وهو مبني على رجوع القيد أعني قوله غالباً للعام وليس
 كذلك اذ هو راجع الى الاخبار عن العام فاصل التعريف أن الرواية هي الاخبار الذي
 أغلب أحواله تكون متعلقة عاماً وهذا معنى صحيح لا غبار عليه وقول شيخ الاسلام
 والاولى أن يقال انما ادخله بدون غالباً لان المقصود منها اعتقاد خصوصها من اختصاص
 به وهو عام اه فيه أن يقال ان هذا جار في كل خاص فلا تثبت الشهادة معيّنة عن الرواية
 (قوله وما في المروى من أمر ونهي الخ) جواب عما يقال ان المروى لا يقتصر في الخبر
 بل يشمل الانشاءات من الأمر والنهي وغيرهما فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع اليه
 بتأويل بمعنى ان غير الخبر يستلزم خبراً فهو أقبح والصلاة يستلزم خبراً وهو إقامة
 الصلاة مطلوب وجوباً وعلى هذا القياس قال الشهاب لكن لا ينبغي ان الكلام في
 الرواية وهي قول الراوي قال كذا وهي اخبار دائماً سواء كان المروى خبراً أو انشاءً
 وتعقبه مميان المصنف وصف الخبر عنه بالعموم للناس والعموم ليس الا وصف الأمر
 والنهي ونحوهما فبعد الاشكال ولا يشهد دفع الإجماع له الشارح وأما الخبر عنه الذي
 تضمنه قول الراوي قال أي النبي عليه الصلاة والسلام كذا أعني صدور قول كذا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا عموم فيه الا باعتبار كذا الذي هو الأمر والنهي مثلاً فان
 أريد بالشيء الخبر عنه الصدور المذكور وهو لا عموم فيه فلا يطابق كلام المصنف أو نفس
 كذا يرجع الى ما قاله الشارح اه (قلت) الحق ما قاله العلامة الشهاب ولا يخالفه كلام
 لمصنف فان العموم فيه وصف لتعلق الاخبار الذي هو الرواية ومتعلق الاخبار لا يلزم
 أن يكون خبراً مثلاً قول القائل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
 الرواية فيه هو قوله قال رسول الله كذا وهو اخبار بثبوت نسبة القول المذکور

مسألة الاخبار عن (شيء عام)
 للناس (لا ترافع فيه) الى الحكم
 (الرواية وخلافه) وهو الاخبار
 عن خاص ببعض الناس يمكن
 الترافع فيه الى الحكم (الشهادة)
 وخرج باصكان الترافع الاخبار
 عن خواص النبي صلى الله عليه
 وسلم فينبغي أن يترادف التعريف
 الاول غالباً حتى لا يخرج منه
 الخواص وتبقى الترافع فيه لبيان
 الواقع وما في المروى من أمر ونهي
 ونحوهما يرجع الى الخبر بتأويل
 فتأويل أقبح والصلاة ولا تقر بوا
 الزنا مثلاً الصلاة واجبة والزنا
 حرام وعلى هذا القياس (وأشهد
 انشاء نفي عن الاخبار) بالشهود
 به (لا يحض اخباراً وانشاء على
 المختار)

هو ناظر الى اللفظ لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه والثاني الى المتعلق فقط والثالث الى اللفظ فقط وهو التحقيق فلا تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا منافاة بين كون (١٤٤) اشهادا شاعرا كون معنى الشهادة اخبارا لانه صيغة مؤدية للاثبات

لرسول الله صلى الله عليه وسلم والعام هو القول المذكور والذي هو متعلق الاخبار ثم ان هذا المتعلق تارة يكون خبرا كاملا وتارة يكون انشاء كقول الراوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذواز كاه اموالكم مثلا ولا ضرورة لحل الرواية في كلام المصنف على المروي الا لازم ذلك من تقرير الشارح مع ان الرواية حكاية الراوي اللفظ المروي من المروي عنه (قوله هو ناظر الى اللفظ الخ) ضمير هو يعود على القول الاول المختار للمصنف وهو كون اشهاد انشاء تضمن اخبارا وقوله لوجود مضمونه أي مضمون لفظ اشهد وهو شهادة الشاهد أي تاديتا عدا الحاكم فانه انما وجد في الخارج بهذا اللفظ فينطبق على لفظ اشهد انه انشاء لوجود مضمونه المذكور في الخارج به وقوله والى متعلقه عطف على قوله أي اللفظ أي وناظر أيضا الى متعلق اللفظ وهو المشهود به وهو خبر لصدق حد الخبر عليه لوجود خارج لنسبته بحيث تكون النسبة الكلامية حكاية عنها فحصل هذا القول ان اشهد انشاء متعلق بالخبر وناظر الى اللفظ ومتعلقه وهو المشهود به والقول الثاني أنه خبر محض ناظر الى المتعلق فقط والثالث القائل بأنه انشاء فقط ناظر الى اللفظ فقط وذلك أن قول القائل اشهد بكذا مشتمل على شيئين مقيد وهو اشهد وقيد وهو دخول الباء وهو المشهود به فنظر الى المقيد وقيد كالأول قال انه انشاء تضمن الاخبار ومن نظر الى القيد فقط كالثاني قال انه اخبار فقط ومن نظر الى المقيد فقط كالثالث قال انه انشاء فقط (قوله وهو التحقيق) أي لانه المعنى الموضوع له الاعتقادون المتعلق (قوله فم تتوارد الثلاثة على محل واحد) أي فلا خلاف في المعنى (قوله ولا منافاة الخ) هذا وارد على قول المصنف واشهد انشاء لثلاثة لمقتضى التعريف المتقدم للشهادة بانها الاخبار عن خاص الخ اذ مقتضاها ان اشهد اخبارا بكونه صيغة الشهادة التي هي اخبار (قوله مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه) أي أن لفظ اشهد مؤد لمعناه ملابس معناه لمتعلقه وحاصله انه لما كان معنى الشهادة وهو الاخبار عن خاص يلا بس معنى اشهد بمتعلق به كان اشهد مؤد بالمعنى الشهادة من حيث ملابسته لمعناه (قوله بان يقدر وجود مضمونها في الخارج الخ) أي حتى يصح صدق الخبر عليها وفيه أنه لا ضرورة لذلك بل قول نقات صيغة الخبر في الانشاء فصارت حقيقة عرفية فيه (قوله يثبت الجرح) قال الشهاب الاولى الجرح وقوله والتعديل الاولى العدالة اه ويمكن الجواب بجعل الجرح والتعديل مصدرى المبني المفعول لثانيهما كونه مجرورا وكونه معدلا قاله سم أر جذف المضاف أي أثر الجرح وأثر التعديل وهو كونه مجرورا ومعدلا لا المرسل (قوله وقبل في الرواية فقط) أي يثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط وهذا القول هو المعتد (قوله وقبل يذكر) أي الشخص الجرح أو المعدل الماخوذ من المقام (قوله يبطل الثقة) أي الوثوق بمصدر قولك وثق ثقة (قوله بلوازالا اعتقاد فيه) أي

المعنى بمتعلقه (وصيغ العقود كعبت) واشتريت وزوجت (انشاء) لوجود مضمونها في الخارج بها (خدا) لابي حنيفة في قوله اتهم الاخبار على أصلها بان يقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلاظ (قال القاضي) أبو بكر الباقى (يثبت الجرح والتعديل بواحد) في الرواية والشهادة تنظر الى أن ذلك خبر (وقيل في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة رعاية للتناسب فيهما فان الواحد يقبل في الرواية دون الشهادة (وقيل لأنهما) نظر الى ان ذلك شهادة فلا بد فيه من العدد (وقال القاضي) أيضا (يكفي لاطلاق فيهما) أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج الى ذكر سببهما في الرواية والشهادة كتنها يعلم الجرح والمعدل به (وقيل يذكّر سببهما) ولا يكفي اطلاقهما لاحتمال أن يجرح بماليس يجرح وان يبادوا الى التعديل عملا بظاهر (وقيل) يذكّر (سبب التعديل فقط) أي دون سبب الجرح لان مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصل الجواز الا عكس فيه على الظاهر (وعكس الشافعي)

فرض الله عنه فقال يذكّر سبب الجرح لاختلاف فيه دون سبب التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (لمختار في في الشهادة وأما رواية فكيفي الاطلاق) فيهما للجرح كالتعديل

أذا عرف مذهب الجارح) من أنه لا يجوز الإقادح ولا يكتفى بمثل ذلك في الشهادة تتعلق الحق فيها بالشهاده (وقول الامامين)
أي امام الحرمين والامام الرازي (يكتفى اطلاقهما) أي الجرح والتعديل (للعالم بينهما) أي منه ولا يكتفى من غيره
هو رأي القاضي المتقدم (اذلا تعديل وجرح الامن العالم) بينهما ١٤٥ فلا يقال انه غيره وان ذكره معه ابن

الحجب وغيره (والجرح مقدم)

عند التعارض على التعديل (ان

كان عدد الجارح أكثر من)

عدد المعدل إجماعا وكذا ان

تساويا) أي عدد الجارح وعدد

المعدل (أو كان الجارح أقل) عددا

من المعدل لاطلاع الجارح على

ما لم يطلع عليه المعدل (وقال ابن

شعبان) من المالكية (وطاب

الترجيح) في القسمين كما هو حاصل

في الاول بكثرة عدد الجارح وعلى

وزنه قال بعضهم ان التعديل

في الثالث مقدم (ومن التعديل)

لشخص (حكم مشترط العدالة)

في الشاهد (بالشهادة) من ذلك

الشخص اذ لو لم يكن عدلا عده

لما حكم بشهادته (وكذا عمل

العالم) المشتري للعدالة في الراوي

برواية شخص تعدل له (في

الاصح) والامام عمل بروايته وقيل

ليس تعدل لاهل والعمل بروايته

يجوز ان يكون احتياطا (ورواية

من لا يروي الا للمعدل) أي عنه بأن

صرح بذلك أو عرف من عاينه عن

شخص تعدل له كالمعدل هو عدل

وقيل لا يجوز ان يترك عاينه (وليس

من الجرح) لشخص (ترك العمل

بموثوقه) ترك (الحكم بشهوده)

لجواز ان يكون الترك لمعارض

في التعديل (قوله اذا عرف مذهب الجارح) مفهومه اذ لم يعرف مذهب فلا بد من بيان
السبب نعم قال بعضهم ان تجريح غير معروف المذهب على وجه الاطلاق وان لم تقدمه في
اثبات الجرح لكانت عده في الوقف عن قبول خبر من قيل فيه ذلك لانه اوردت عند يريته
قوية وقد ذكر ابن الصلاح مثل ذلك في معروف المذهب اذ اطلق الجرح حيث قال ان
ذلك وان لم يعتمد في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتدناه في التوقف عن قبول حديث
من قالوا فيه ذلك بناء على انه وقع عندنا ريبه قوية أي لانه جرح في نفس الامر
وهذا المقول عن ابن الصلاح يجمع بين قول الشافعي بعدم الاكتفاء باطلاق الجرح
مطلقا وبين التول بالاكثاف بذلك في الرواية اذا عرف مذهب الجارح قرر بعضهم (قوله
أي منه) تفسير للام من قوله للعالم أي فاللام بمعنى من (قوله فلا يقال انه غيره) أي لا يقال
ان قول الامامين غير قول القاضي بل انما صرحا بما يعلم التزاما من كلام القاضي (قوله
اجماعا) متعلق بقوله مقدم (قوله يطلب الترجيح في القسمين) أي الاخيرين وهم اذا
تساويا أو كان الجارح أقل (قوله وعلى وزنه) أي من الترجيح بكثرة العدد (قوله ومن
التعديل الخ) شروع في كيفية التعديل (قوله بالشهادة) متعلق بحكم وقوله من ذلك
الشخص متعلق بالشهادة أو نعت لها (قوله وكذا عمل العالم في الاصح) قال السيوطي
المصحح في كتب الحديث خلافه وأنه ليس تعدل للراوي ولا تصححه للمروي وبه جزم
الذوي في التقرير ببعال ابن الصلاح اه (قوله والعمل بروايته يجوز ان يكون
احتياطا) قضيته أنه لو كان الاحتياط في ترك العمل كالمعدل المروي على جواز أخذ مال
انسان كان عمل العالم به تعدل بلا قطعها وليس بعيدا قاله سم (قوله وقيل لا يجوز ان يترك
عادته) قال السيوطي وعليه أهل الحديث اه وقضية التعديل أنه لو مدر منه ما يدل على
انه لم يترك عادته كان تعدل بلا قطعها وهو وجهه سم (قوله لجواز ان يكون الترك لمعارض)
أي لا لعدم عدالته (قوله لانه لا تنفاه النصاب) أي لا المعنى في الشاهد شيخ الاسلام
(قوله كمنكاح المتعة) فار الشهاب كانه بالنظر الى فرض ذلك في العصر الاول
والا فلا إجماع الا أن منعقد على التحريم اه (قوله ولا التدليس الخ) عطف على ترك أي
وليس من الجرح لشخص التدليس الخ وقوله بتسمية متعلق بالتدليس وقوله حتى لا يعرف
أي كي لا يعرف علة التدليس وقوله اذ لا خلل في ذلك علة لكون التدليس المذكور
ليس بجرح مطلقا أي سواء بينه بعد السؤال عنه أم لا وقوله بتسمية غير مشهورة هذا
يسمى تدليس الشيوخ ومنه كما هو ظاهر ما ذكره بقوله ولا باعطاء شخص اسم آخر الخ وأما
قوله ولا باباهم التي والرحله فهو من تدليس الاسناد وسيد ذكر آخر التدليس المتون وأقسام

١٩ ينالني في (ولا الحد) له (في شهادة الزنا) بان لم يكمل نصابه لانه لا تنفاه النصاب (و) لافي (نحو) شرب (الزبيذ) من المسائل
الاجتهادية المختلف فيها كمنكاح المتعة لجواز ان يعتد باساحة ذلك (ولا التدليس) فحين روى عنه (بتسمية غير مشهورة) له حتى
لا يعرف اذ لا خلل في ذلك (قال ابن السمعاني الا أن يكون بحيث لو سئل) عنه (لم يبينه) فان صفيحه حينئذ جرح له اظهره والكذب

فيه وأجيب بمنع ذلك فترك الاستثناء أظهر منه (ولا) التدايس (بإعطاء شخص اسم آخر تشبها كقولنا) أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبها بالبيهقي) في قوله حدثنا (١٤٦) أبو عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) (أظهره) (المقصود) (ولا)

التدايس (بإيهام اللق والرحلة) الأول كقول من عاصر الزهري مثلا ولم يلقه قال الزهري موها أي موها في الوهم أي الذهن أنه نعمه والثاني نحو أن يقال حدثنا وراه الزهري موها ما جيحون والمراد أنهم مصر كان يكون بالبيعة لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه (أما مداس المتون) وهو من يدرج كلامه معها بحيث لا يميزان (فجر روح) لا يقاء غيره في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثله العصا) أي الشخص الذي يسمى صهايا أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع) حال كونه (مؤمنا) محمد صلى الله عليه وسلم) ذكرنا أن أوتى نخرج من اجتماعه كافرًا فليس بصاحب له إلهادونه وفصل بين الفعل ومتعلقه بالحال أتى صاحبها وهو ضمير اجتماع وعدل عن قول ابن الحارث وغيره من رأى النبي صلى الله عليه وسلم يشمل الاعشى من أول الصبغة كابن أم مكتوم (وان لم يرو) عنه شيئا (ولم يطل) بضم الياء أي اجتماعه (بجلاف) التابعي مع الصهايا) وهو صاحبها فلا يكفي في صدق اسم التابعي على الشخص اجتماعه بالصهايا من غير طالة الاجتماع به نظر العرف في الصبغة وان قيل يكفي كالاول والفرق ان الله الاجتماع بالصطفي صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي اضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصهايا وغيره من الاخبار فالاعرابي الجلاف بمجرد ما يجتمع بالصطفي صلى الله عليه وسلم ومما ينطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم

التدايس مبسوط في محله من علوم الحديث سم (قوله وأجيب بمنع ذلك) أي بالمرح (قوله تشبها) أنه لا إعطاء أي تشبها ان يعطى عن روى عن صاحب الاسم الآخر كقول المصنف في بعض كتبه حدثنا أبو عبد الله الحافظ يعني شيخه الذهبي تشبها بنفسه بالبيهقي في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ يعني شيخه الحاكم (قوله أظهروا المقصود) أي من كون المصنف القائل ذلك لم يعاصر الحاكم فاعلم ان المراد بابي عبد الله في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ انما هو الذهبي لا الحاكم لبعده عصر المصنف من عصره (قوله موها ما جيحون) به في نهر بلخ (قوله من المعارض) جمع نهر يض على غير قياس (قوله أي الشخص الذي يسمى صهايا) أشار بذلك الى أن المراد بالصهايا ما يعم الذكروا أنثى كما سنبه عليه بعد وان قيل للمرأة صهاية حيث يراد بالصهايا الذكر لكن لما ذكر الصهايا هنا مع شمول نهرينه للمرأة دل ذلك على أن المراد بالصهايا الشخص المسمى بذلك حتى قيم الذكروا أنثى وأشار بقوله الذي يسمى الى أن الصهايا اسم جنس لا وصف وقوله أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يان لمعنى النسبة (قوله ذكرنا) أي كما يؤخذ من عموم من (قوله) أتى صاحبها وهو ضمير اجتماع) يعني ولما كان الفاعل له التقدسيم على سائر معمولات الفعل كان ما هو وصف له مستحق التقدسيم أيضا عليه آتية له لا يقال ان كلاما من الفاعل والمجرور معمول للفعل ومن متعلقاته فلم قدم ما هو تابع لاحد المعمولين على الآخر وذلك لان تعلق الفاعل بالفاعل أقوى من تعلقه بالمفعول ومثل ذلك المفعول به فانه يستحق التقدسيم على ما عدا الفاعل من المعمولات كالمجرور والظرف ومثلا فتمتقدم حاله على المجرور والظرف في مثل قولنا ضربت زيدارا بكافى السوق وأمام الأمير وقوله وهو ضمير اجتماع انما اختار كون صاحب الحال ضمير اجتماع مع صحة كونه من من قوله من اجتماع لان مجيى الحال من الفاعل متفق عليه بخلاف مجيئته من الظرفان فيه بخلاف (قوله) وعدل عن قول ابن الحارث وغيره من رأى الخ) قد يقال ان لفظ من رأى صار حقيقة عرفية في معنى من اجتماع فوذاهما واحد نعم من اجتماع أولى كما لا يخفى لكونه أدل على المراد لان من رأى لا يشمل الاعشى كما قال الشارح (قوله بضم الياء) انما اختار ذلك مع صحة كونه بفتح الياء رافعا الضمير لاجتماع المفهوم من اجتماع للتنااسب بين المعطوفين في كون كل رافعا الضمير الراوي (قوله من النور القلبي) بيان لضعاف قدم عليه للاهتكام (قوله الجلاف) أي الجاني الطبع (قوله ينطق بالحكمة) أي العلم النافع (قوله ببركة طلعته) الطاعة الوجه وفي العبارة مضاف محذوف أي ببركة رؤية طلعته أي وجهه صلى

الله الاجتماع بالصطفي صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي اضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصهايا وغيره من الاخبار فالاعرابي الجلاف بمجرد ما يجتمع بالصطفي صلى الله عليه وسلم ومما ينطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم

(وقبل بشرطان) أي المذكوران من الرواية وإطالة الاجتماع في صدق اسم (١٤٧) الصحابي نظرا في الإطالة إلى العرف وفي

الرواية إلى أنها المقصود الأعظم من صحة النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ الأحكام (وقيل) بشرط (أحدهما) فقط يعني قال بعضهم بشرط الإطالة وهذا مشهور وبعضهم بشرط الرواية ولو حديث كالحكماء بعض المتأخرين (وقيل) بشرط في صدق اسم الصحابي (الغزو) مع النبي صلى الله عليه وسلم (أو سنة) أي مضيا على الاجتماع به لأن لصحة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا ينال إلا بجمع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو المشتل على السفر الذي هو قطعة من العذاب والسنة المشتلة على الفصول الأربعة التي يختلف فيها المزاج واعترض على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا كعبدا لله ابن خطيل ولا يسمى صحابيا بخلاف من مات بعد رده مما كعبدا لله بن أبي سرح ويحجب بأنه كان يسمى قبل الرد ويكفي ذلك في صحة التعريف إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المنافي المعارض ولذلك لم يحتزوا في تعريف المؤمن عن الردة المعارضة لبعض أفرادهم ومن زاد من متأخري الحديث كالعراقي في التعريف ومات ومنا لا احتراز عن ذكر أرادته يعرف من يسمى صحابيا به انقراض الصحابة

الله عليه وسلم وشرف وكرم (قوله أي المذكوران الخ) أوجه إلى جعل ضمير بشرطان إلى المذكورين كون الفعل مبدؤا بالياء المثناة من تحت (قوله يعني قال بعضهم الخ) أي يعني إشارة إلى أنه تفسير مراد لان التفصيل الذي ذكره لايههم من عبارة المصنف لان ظاهرها الاكتفاء بواحد من إطالة الاجتماع والرواية ولا قابل به بل هما قولان أحدهما بشرط الإطالة والاخر بشرط الرواية كما ذكره الشارح (قوله وقيل الغزو أو سنة) ان قيل هذا يفيده الحصر في أحدهما ذين وكلام الشارح يخالفه حيث قال كالغزو والمشتل على السفر إلى ان قال والسنة الخ فجعلهما في حيز الكاف التثنية فاقضى عدم الحصر قائما يمكن عدم المخالفة بأنه بقي بعد السنة التي عبر بها الشارح السنتان والاكتفاء بالكاف باعتبار ذلك واعتبار المصنف السنة أعظم من أن ينضم إليها زيادة أم لا على أنه يمكن أن يكون ذكر المصنف للغزو وعلى وجه القليل فالسفر ولو لم يجر الغزو وكاف كما يشعر بذلك ما علل به الشارح الغزو ولدالاته على أن وجه اعتبار الغزو اشتماله على السفر وأيضا فيمكن أن يكون ادخال الكاف باعتبار كل واحد بخصوصه وعلى هذا فلا مخالفة أيضا وهل يكفي على هذا القول الغزو بلا سفر بمعنى قتال المشركين من غير عرفه نظرا له سم (قوله يظهر فيه الخ المطبوع عليه الشخص) أي غير شدة صلى الله عليه وسلم إلى ترك ما كان سببا منه (قوله التي يختلف فيها المزاج) أي قربما تترك القوة الشهوانية أو القوة الغضبية في بعض الفصول فيظهر أثرها من خبر أرضه فيرشد به إلى ترك ذلك الضد (قوله بأنه يصدق على من مات مرتدا) أي فيكون التعريف غير مانع (قوله ابن خطيل) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحة أيضا وابن أبي سرح بالسين المهملة المفتوحة بعد هاء راء مكسفة ثم حاء مهملة وقوله بخلاف من مات بعد رده مما كعبدا لله بن أبي سرح أي فانه يسمى صحابيا يعود الصحة له بعد إسلامه وهذا على مذهب الشارح وأما على مذهبنا أي المالكية فلا تعود له لان الصحابة بنزلة الأعمال من صلاة وصوم وغیرهما والردة محبطة لذلك ولا يخاطب المرتد اذ يرجع إلى الإسلام بما فات من صلاة وصوم زمن ارتداده ولا يعاثر بترتب في ذمته قبل رده ثم ان ارتد فاسد ذلك أي اسقاط ما ترتب في ذمته من الصلاة والصوم مثلا قبل ارتداده وجب عليه ادا ذلك اذا أسلم من رده معاملة له به بقبض مقصوده (قوله للاحتراز عن ذكر) أي عن مات مرتدا (قوله بعد انقراض الصحابة) الاولى بعد انقراضه أي من يسمى صحابيا لان المظور اليه حاله هو بعد موته لا بعد موت الصحابة (قوله والازمه) أي وان لم نقل انه أرادته يعرف من يسمى صحابيا بعد الموت بان قلنا انه أرادته يعرف الصحابي مطلقا الزمه الخ (قوله وان كان ما أرادته ليس من شأن التعريف) أي لان شأن التعريف أن لا ينظر فيه إلى المنافي المعارض للماهية وشأن التعريف أيضا أن يكون لجميع الأفراد لا لبعضهم الكن الحامل على ذلك أن القصد من تعريف الصحابي انما هو تمييز من يسمى صحابيا عن غيره من لاطفاق والازمه ان لا يسمى الشخص صحابيا حال حياته ولا يقول بذلك أحد وان كان ما أرادته ليس من شأن التعريف

(ولو ادعى المعاصر) للنبي صلى

الله عليه وسلم (العدل الصلبة)

له (قبل وفاه للقاضي) أبي بكر

الباقراني لان عدالة منعه من

الكذب في ذلك وقيل لا يقبل

لادعائه لنفسه رتبة هو فيها منهم

كالو قال أنا عدل (والأكثر) من

العلماء السلف والسلف (على

عدالة الصلبة) فلا يبحث عنها

في رواية ولا شهادة لانهم خير

الامة قال صلى الله عليه وسلم خير

أمتي قرني رواه الشيخان ومن

طراهم منهم قاض ~~كسر~~ قنة

أر زنا عمل بمقتضاء (وقيل) هم

(كغيرهم) فيبحث عن العدالة

فيهم في الرواية والشهادة لامن

يكون ظاهرا لعدالة أو مقتطوعا

كأشيجين رضي الله عنهم (وقيل)

هم عدول (إلى) حين (قتل عثمان)

رضي الله عنه ويبحث عن عدالتهم

من حين قتله لوقوع الفتن بينهم

من حينئذ وفيهم المسك عن

خوضها (وقيل) هم عدول (إلا

من قاتل عليا) رضي الله عنه

فهم فساق غر وجهم على الامام

الحق ورد بانهم مجتهدون في قتالهم

له فلا ياتون وان أخطوا بل

بوجورن كاسياني في القائد

(مسئلة المرسل قول غير الصحابي)

تابعيا كان أو من بعده (قال)

النبي (صلى الله عليه وسلم) كذا

مسقطا الواسطة بينه وبين النبي

هذا اصطلاح الاصوليين وأما اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي

الرواية ثبتت لخاصة الصحابي من كونه عدلا بتعديل الله لا يبحث عن عدالة وذلك انما

يكون بعد الموت اذ من مات مرثدا ليس صحابيا اذ قد حبط عمله واثبتت صحبته لكونه

صار عدلا لله ورسوله (قول لو ادعى المعاصر العدل الصلبة له) أي ادعاه لنفسه وأما

لو ادعاه لغيره فهي رواية أو شهادة فتجربى على حكم ذلك (قوله لان عدالة منعه من

الكذب) أي لضمها التقوى التي تنهى عن المعاصي وتنفع عادة منها فلا يرد أن العدالة

لا تنافي مطلق الكذب لانه صفة (قوله كالأنا عدل) قد يشق بينه ما بان العدالة

اذا لم تقب فالاصل عدمها وبعد ثبوتها الاصل عدم الكذب (قوله والاكثر على عدالة

الصحابة) قال المازري في شرح البرهان السنانة بقولنا الصحابة عدول كل من رآه صلى

الله عليه وسلم يوما ما أو زار ما أو واجتمع به اغرض وانصرف وانما عني به الذين لازموه

وعزروه ونصروه اه قال العلائي وهذا قول غريب يخرج كثير من المشهورين

بالصحة والرواية عن الحكم بالعدالة كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي

العاص وغيرهم عن وفد عليه صلى الله عليه وسلم ولم يبق عنده الا قليلا وانصرف وكذلك

من لم يعرف الا برواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدارا فامته من اعراب القبائل

والقول بالتعميم هو الذي سرح به الجمهور وهو المعتبر اه قاله سم (قوله قال صلى الله

عليه وسلم خير أمتي قرني) قد يستشكل الاستدلال به لشموله غير الصحابة من أهل قرنه

ويؤيد القول وارادته قوله في الخبر الاخر خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين

يلونهم وان أثبت الحكم بالغيرة العدا لئلا ينافي المراد هنا أي بحيث لا يبحث عنها في

رواية ولا في شهادة بلزم اثباتها كذلك لغير الصحابة من أهل قرنه ولاهل القرنين

الاخرين وليس كذلك فلا يثبت المطلوب اللهم الا أن يجاب بان الخيرة تقتضي ذلك الا

ما خرج للدليل وقد دل الدليل على عدم ثبوت الخيرة بالماضي المذكور لان عدالة الصحابة وأنه

لا بد من البحث ولم يدل على ذلك بالنسبة للصحابة فأخذ فيهم بقضية هذا الدليل فليتامل سم

(قوله عمل بمقتضاء) أي من الحد المطهر له فيكون كانه لم يعمل ذلك الذنب ومعنى العمل

مقتضاء ان يأتي الى الحاكم فيخبره بذلك ليقيم عليه الحد بعد ان يندم ويقطع ويعزم على

عدم العود وأشار السارح بذلك الى أن عدالتهم لانسبتهم (قوله كأشيجين)

مثال لمقطوع العدالة (قوله لوقوع الفتن بينهم) أي والفتن التي من يتأسس بها الى عدم

الاستقامة (قوله وفيهم المسك عن خوضها) فيه إشارة الى أنه لم يحتل بما ذكره عدالة الجميع

وعلى هذا فن علم خوضه أو جهل حاله يبحث عن عدالة ومن علم عدم خوضه لم يحتج للبحث

عن عدالة ويثبت أن يلحق بالمسك على هذا القول من خاض فيها وعلم أن خوضه

على وجه سائق لم يشارك فيه ملحق كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه (قوله ورد بانهم

مجتهدون) لا يخفى أنه لم يصل كاهم حد الاجتهاد لان الصحابة تمتنع من المجتهدين وعوام

وحينئذ فيمكن أن يقال من كان مجتهدا أو قلد مجتهدا فذلك والافه وفاق وقد يشترط في

الحكم بقصة ان لا يكون جاهلا به لا يذرفيه سم (قوله قال المصنف) أي تقر به على
اصطلاح المحدثين (قوله فنقطع) أي من أفراد لان المنقطع لا ينصرف في هذا دليل
ما سمي أي من تعريضه بقوله ماسقط منه راونا كثر وقوله أو عن بعدهم فعضل أي فرد من
أفراد المعضل كاتقدم في المنقطع بدليل تعريضه بأنه ماسقط منه راويان فأكثر وقوله
ماسقط منه راويان الخ أي على التوالي كقول البخاري من لا حد ثنا عبد الله بن مسلمة عن
سالم بن عبد الله بن عمر ماسقط المالك والزهرى أو عن ابن عمر ماسقطا لهما واسالم وأما إذا
لم يتوال الاسقاط فهو منقطع من موضعين كأن يقول البخاري في المثال المذكور حد ثنا
عبد الله بن مسلمة عن الزهرى عن عبد الله بن عمر وحاصل ما أشار به الشارح ان أقل
مراتب المنقطع ماسقط منه راو واحد وأقل مراتب المعضل ماسقط منه راويان ولا حد
للا كثر فيهما وأن المنقطع أعم مطلقا من المعضل لانفراده في صورة ماسقط راو واحد
دون المعضل وانفراده أيضا في صورة ماسقط راو بين لاعلى التوالي المسمى بالمنقطع في
موضعين فبكل معضل منقطع ولا عكس وهذا على تعريف الشارح الذي نقله عن المصنف
وأما على تعريف العراقي فالمنقطع مبين للمعضل لتعريضه بأنه ماسقط منه راو واحد
فتوله راو واحد يخرج المعضل فانه ماسقط منه اثنتان فأكثر وقوله غير الصحابي لاخراج
المرسل لانه ماسقط منه الصحابي فالمرسل الحديثي مبين للمنقطع كما علمت وأما المرسل
الاصولي فهو مرادف للمنقطع بالمعنى الذي عرفه به الشارح لا بما عرفه به العراقي فان
مدار المرسل على اسقاط الواسطة كما يقيس بقول المتن مع الشارح المرسل قول غير
الصحابي تابعيا كان أو من بعده قال صلى الله عليه وسلم مسقطا الواسطة وفي شرح مسلم
مانعه وأما المنقطع فهو ما لم يتصل اسناده على أي وجه كان انقطاعه فان كان الساقط
رجلين فأكثر سمي أيضا معضلا بفتح الضاد المجعولة وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب
الاصول والخطيب والحافظ أبي بكر البغدادي وجاعة من المحدثين ما انقطع اسناده
على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع اه وفي التقريب الصحيح الذي
ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل
اسناده على أي وجه كان انقطاعه قال السيوطي في شرحه سواء كان الساقط منه
الصحابي أو غيره فهو والمرسل واحد اه قاله سم (قوله والا تمدى مطلقا) قال النكاح
اللائق بالادب ان يقال واحتج به أبو حنيفة ومالك مطلقا واختاره الا تمدى لان يذكره
مع الامامين في سلان واحد كما لا يخفى اه (قوله والا كان ذلك تليسا) أي وكون ذلك
الاسقاط تليسا متنفذ فيلزم اتقاء كونه غير عدل ويثبت كونه عدلا وهو المطلوب
(قوله ابن المسيب) هو بفتح الباء المنقاة من تحت على ما هو المذهب ورعى السنة المحدثين
(قوله وأجيب بفتح ذلك) أي منع ان العدل لا يسقط الا من يجزم بهداته (قوله والصحيح
رده) أي رد الاحتجاج به ما لم يوجد معه عاخذ كما سيأتي قريبا (قوله قال مسلم وأهل العلم

قال المصنف فان كان القول من
تابع التابعين فنقطع أرعن
بعدهم فعضل أي بفتح الضاد وهو
ماسقط منه راويان فأكثر
والمنقطع ماسقط منه راونا أكثر
وعرفه العراقي بما سخط منه
واحد غير الصحابي ابنه فرد عن
المعضل والمرسل (واحتج به أبو
حنيفة ومالك) وأحمد ثمة أشهر
الروايين عنه (والا تمدى مطلقا)
فالوالان العدل لا يسقط الواسطة
بينه وبين النبي الا هو عدل عنده
والا كان ذلك تليسا فادعائه
(وقوم ان كان المرسل من أمة
العدل) كسعيد بن المسيب
والشعبي بخلاف من لم يكن منهم
فقد يظن من ليس به عدل عدلا
فيسقطه لظنه (ثم هو) على
الاحتجاج به (أضعف من المتمد)
أي الذي اتصل بسنده فلم يسقط
منه أحد (خلا فالقوم) في قواهم
انه أقوى من المتمد قالوا لان
العدل لا يسقط الا من يجزم
بهداته بخلاف من يذكره فيحصل
الا مرفقه على غيره وأجيب بفتح
ذلك (والصحيح رده وعليه لا كثر
منهم) الامام (الشافعي والشافعي)
أبو بكر الباقلاني (قال مسلم)
في صدر صحيحه (وأهل العلم
بالاخبار) للجهل بهداته الساقط

يكون ممن طرأ له قاذح (فار كان)
 المرسل (لا يروى الا عن عدل)
 كأن عرف ذلك من عادته (كأن
 المصنف) وأبي سلمة بن عبد الرحمن
 يرويان عن أبي هريرة (فصل)
 مرسله لا تتفاه المحدثون (وهو)
 حينئذ (مسند) حكايان استناط
 العدل كذا كره (وان عضد مرسل
 بكار التابعين) كقيس بن أبي
 حازم وأبي عثمان النهدي وأبي
 رجاء العطاردي (ضعيف يرجح)
 أي صالح للترجيح (كقول مصحاحي
 آرمعه أو) قول (الاكثر) من
 اهل العلم ليس فيهم مصحاحي (أو اسناد)
 من مرسله أو غيره بأن يشغل على
 ضعف (أو ارسال) بأن يرسله
 آخر يروى عن غير شيوخ الاول
 (أو قيس) معنى (أو انتشار) له
 من غير تكبير (أو عمل) اهل
 (العصر) على وفقه (كان
 المجموع) من المرسل والمضم
 اليه العاضد له (حجة وفاقا
 للشافعي) رضي الله عنه (ومجرد
 المرسل ولا) مجرد (المضم) اليه
 لضعف كل منهما على انفراده
 ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع
 لأنه يحصل من اجتماع الضعفين
 قوة مفيدة للظن ومن الشائع
 ضعيفان يغلبان قويا أما مرسل
 مصنف التابعين كالأهري ونحوه
 فباق على الردم مع العاضد اشدة
 ضعفه (فان مجرد) المرسل عن

الماضد (ولادليل) في الباب (سواء)

أي ومنهم أهل العلم فأهل العلم عطف على الشافعي قال الكمال لم يقل مسلم ذلك الا في اثنا
 سؤال أو رد في مقدمة صححه على لسان المصنف غيره أنه لما ارد ما عداه من كلام المصنف
 وسكت عنه كان ذلك ظاهرا في انه ارتضاه اه ولا حاجة له عوى أنه ارتضاه اذ المصنف لم
 يحك عنه اختياره بل مجرد حكاية الا ان يريد أنه ارتضى صحة نقل ذلك قاله سم (قلت)
 كلام المصنف صريح أو كالمصريح في ان مسلما قائل بذلك ونحوه كاهرو واضح فسا قاله
 الكمال هو الحق وكلام سم لا اتجمله في المقام فتأمل (قوله) وان كان مصحاحا لا احتمال أن
 يكون ممن طرأ له قاذح (الخ) قال الشهاب هذا يخاف ما مر من أنهم عدول لا يبحث عن
 حالهم اه وقد يجاب بأن هذا الوجه مفقوع على القول بأنهم كغيرهم يبحث عن عدالتهم
 سم (قوله) يرويان عن أبي هريرة قال الشهاب رحمه الله تعالى لو قال لا يرويان الا عن أبي
 هريرة كان أولى اه ليناسب قوله فان كان المرسل لا يروى الا عن عدل وفي جواب سم
 ظر فراجع (قوله لا تتفاه المحدثون) والجهل بعسالة الساقط وقد يقال هو غير منتف
 اذا احتمل طرق القاذح قائم فليتأمل (قوله وان عضد) هو كنصر وزناوه في (قوله
 مرسل بكار التابعين) المراد بكار التابعين من أكثر رواياتهم عن اصحابه والمراد بصغار
 التابعين من أكثر رواياتهم عن التابعين (قوله النهدي) يفتح النون والعطاردي بضم
 العين (قوله ضعيف) فاعل عضد وقوله يرجح نعمته وقوله كقول مصحاحي الخ أمثله
 للضعيف (قوله بأن يشغل) أي الاسناد المذكور على ضعف وانما قيد بذلك ليكون مثالا
 للضعيف ويتأتى كونه عاضدا ويتأتى الخلاف الا في فيما هو الحجة والحكم لان كلامه
 العاضد والمعضد ضعيف ولو لم يشغل الاسناد المذكور على الضعف لكان مستقلا
 بالتحية في نفسه ولم يتأتى شيء مما ذكر (قوله أو قياس معنى) قيد بذلك ليصح كونه مثالا
 للضعيف اذ القياس الاصولي حجة مستقلة وهو كما سيأتي الخاق معلوم معلوم لما وانه
 له في علمه حكمه وأما قياس المعنى في غير منظور فيه اهله الحكم بل لعدم الفرق
 بين المقيس والمقيس عليه وعرفه بعضهم سم بأنه الخاق معلوم بعموم في حكمه بجماع
 عدم الفرق بينهما مما مثله ما لو ورد بحرم الربا في البر ولم ينص الشارع على العلة فقيس
 عليه الارز بجماع عدم الفرق بينهما ما وقال بعضهم سم قياس المعنى هو الحكم
 المستفاد من القواعد والضوابط (قوله أو انتشار له) أي ولم يصل الى حد الاجماع
 والافه وحجة في نفسه وكذا يقال في قوله أو عمل اهل العصر (قوله اضعف
 كل منهما على انفراده) أي عند من قال بضعفه ما والافه قبح بعضهم بالمرسل
 وبعضهم بقول الصحابي وبعضهم بالقياس المعنوي وبعضهم بعمل اهل العصر كالاجماع
 المذكور في قالة شيخ الاسلام (قوله) أما مرسل صغار التابعين (حجة) زقول المصنف مرسل
 بكار التابعين وقد تقدم المراد بصغار التابعين (قوله ولادليل في الباب سواء) قد يقال
 لا حاجة اليه لانه معلوم من ذكر التجرد الا أن يحمل على التأكيد وقد يجاب بنفع ذلك فان
 ذلك انما يتم اذا اريد لادليل سواء موافق له وذلك ممنوع بل المراد ولادليل سواء أعم

من أن يوافق أو يخالفه ويعارضه وذ كر التجرد لا يفي بذلك لانه انما يفي بمداق
 العاضلة وهو أعم من اتفاق المعارض فهو احتراز عن الدليل معتبر على خلاف ما دل
 هو عليه فيعمل به ويقدم عليه ولا يجب الانكشاف حينئذ وفي قول الشارح في الباب
 دون أن يقول يوافق أو يعارضه اشارة الى ذلك وقال الشهاب اعلم انه قد مر في مروي
 المستور وهو الوجهول باطنا قول امام الحرمين فيه بالوقف وجوب الانكشاف اذا
 روى التصريح الى الظهور واعتراض المصنف بأن اليقين لا يرفع بالشك فينبغي أن
 يجري اعتراض المصنف في مسئلتهما هذه بالاولى وقد يعتذر بأن القرض هنا أن لا دليل
 في الباب سواء فانتزعا ويرد بأن الكلام السابق أعم من ذلك اه قال سم جريان اعتراض
 المصنف هناله وجه قوي والاعتذار المذكور لا ينجي ما فيه اه (قوله ومدلوله المنع)
 أخذه من قوله فالظاهر الانكشاف (قوله فالظاهر الانكشاف) أي وجوب الانكشاف
 كما أشار لذلك الشارح بقوله في المقابل وقيل لا يجب الانكشاف فان قيل لو كان مدلوله
 وجوب شيء فهل يجب الايمان به لانه كما يحتاط للجريمة بالانكشاف يحتاط للوجوب
 بالايمان ولان وجوب الشيء يقتضي المنع من تركه فصار مدلوله المنع في الجملة فقلت هو
 محتمل لكن المتبادر الى الفهم من قوة العبارة خلافه ويفرق بين المنع الصريح والمنع
 الضمني بأن الاول أقوى فان قيل لو كان مدلوله المنع على وجه التنزيه فهل ينبغي
 الانكشاف قلت هو غير بعيد سم (قوله الاكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى) ثم
 كلامه الاحاديث القدسية والظاهر أن التحول صحيح اذ لا مانع ثم ان من الأدلة السمعية
 على جواز نقل الحديث بالمعنى ما روى الطبراني وغيره من حديث عبد الله بن سليمان
 اللبني قال قلت يا رسول الله اني أسمع منك الحديث لا أستطيع ان أرويه كما أسمع منك
 يزيد حفا أو ينقص حفا قال اذ لم تحلوا حراما لم تحرموا حلالا وأصبت المعنى فلا بأس
 فذكر ذلك للبحر فقال لولا هذاما حدثنا لا يقال هذاما الحديث لا يدل على الجواز مع
 القدرة لانه وقع جوابا لسائل عاجز بدليل قوله لا أستطيع الخ لانا نقول نعم الخ
 بقوله اذ لم تحلوا الخ مع أن السائل واحد وعدم التقييد بالحالة المدوّل عنها في
 الجواب واطلاق قوله فلا بأس قرينة قوية على الجواز مطلقا سم (قلت) قد يقال
 التعميم المذكور لا اشارة الى أن الحكم المذكور عام في السائل وغيره ممن هو على
 صفته لا مطلقا ويرى ما يشي الى هذا الخطاب بقوله اذ لم تحلوا الخ فان الخطاب به السائل
 ومن على منواله ولو كان المراد عموم الحكم العاجز وغيره لكان الجواب على غير هذا
 المنوال كأن يقال مثلا من لم يحرم حلالا لم يحل حراما وأصاب المعنى فلا بأس وأما عدم
 التعميم بالحالة المدوّل عنها فقد يقال لا كفتا بذكره في السؤال وأما قوله واطلاق
 قوله فلا بأس فلان لم انه مطابق في العاجز وغيره لماعلمت قنانه (قوله بمدلولات
 الاقفاط) المراد بمدلول اللفظ الوارد واللفظ المأني به بدله لاجتماع الاقفاط أو غالب
 الاقفاط اذ لا داعي لذلك وانما المدار على معرفة المبدل منه والبدل لانه محل الحاجة

ومدلوله المنع من شيء (فالظاهر
 الانكشاف) عن ذلك الشيء
 (لأجله) احتياط وقيل لا يجب
 الانكشاف لانه ليس بهجة معينة
 مستقلة الاكثر من العلماء
 منهم الأئمة الاربعة (على جواز
 نقل الحديث بالمعنى للعارف)
 بمدلولات الاقفاط

او مواقع الكلام بان ياتي بالفظ
له ارف فلا يجوز له تغيير اللفظ
تعلما وسواء في الجواز نسى
الراوى اللفظ أم لا (وقال
المأوردى) يجوز (ان نسي
اللفظ) فان لم ينس فالاتوات
المناسبة في كلام النبي صلى الله
عليه وسلم (وقيل) يجوز (ان كان
موجبه) أى الحديث (علما)
أى اعتقادا فان كان موجبه علما
فلا يجوز في بعض كحديث أبي
داود وغيره مفتاح الصلاة
الطهور ونحوهما التكبير
وتحليلها التسليم وحديث
الصحيحين خمس من الدواب كاهن
قاسم فيقتل في الحل والحرم
الغراب والحداثة والعقرب
والضارة والكلب العقور ويجوز
في بعض (وقيل) يجوز (بلفظ
مرادف وعليه الخطيب)
البغدادى بان يؤتى بالفظ بدل
مرادفه مع بقاء التركيب وموقع
الكلام على حاله بخلاف ما اذا لم
يؤتى بلفظ مرادف بان يغير
الكلام فلا يجوز لانه قد لا يوفى
بالمقصود (ومنه) أى النقل
مطلقا (ابن سبرين) وتعلب
والرازى) من الحقيقة (وروى)
المتع (عن ابن عمر) رضى الله عنهما
حذرا من التفاوت وان ظن
الذقل عدمه فان العلماء كثيرا
يمايختلون في معنى الحديث المراد
واجب بان الكلام في المعنى
الظاهر لا فيما يختلف فيه كما أنه ليس

(١٥٢) بدل آخر مساو له في المراد منه وفهمه لان المقصود المعنى واللفظ آله أما
(قوله ومواقع الكلام) أى الاحوال والاغراض الداعية الى ايراد الكلام على وفقها
ومقتضاها كالانكار المقتضى ليراد الكلام مؤكدا وجوبا والتردد المقتضى ليراده
مؤكدا استحسانا وخلو الذهن المقتضى ليراده خاليا من التاكيد الى غير ذلك من
الاحوال المقتضية ليراد الكلام مشغلا على الخصوصيات والاعتبارات المناسبة
للحال كما تقر في علم المعاني (قوله بان ياتي بالفظ الخ) تصوير للنقل بالمعنى (قوله لان
المقصود الخ) علمه الجواز النقل (قوله لقوات الفصاحة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم)
أى لقوات القدر الواقع منها في المبدل المتروك (قوله وقيل ان كان موجبه علما) وجهه
شيخ الاسلام بانه وسيلة لغيره فيتمسح فيه وقبه نظر اذ من العلم ما لا يكون وسيلة لغيره
بل مقصدا في نفسه كاله يذاته تعالى وصفاته فانه مقصود لذاته فليست امل أشار له سم (قوله
فلا يجوز في بعض) وهو كالبشير اليه التمثيل ما اشغل على حدم من البلاغة تفصير عنه
الرواية بالمعنى فان افادة حصر المقتضات في الطهور والتكبير والتكبير والتحليل في
التسليم وحصر الدواب في الخمس وان حصلت بغير الالفاظ المذكورة لكان تفوت
الدرجة القصوى من البلاغة في نادية الحكم المذكور ومن هنا كان محل النزاع
ماليس من جوامع كله صلى الله عليه وسلم فحول ضرر ولا ضرر الخراج بالضممان
البيضة على المدعى واليمين على من أنكر كل أمر ليس عليه أمرنا فهو ردان مما أدرك
الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تعص فاصنع ما شئت الى غير ذلك مما لا يحصى وقوله
في الحديث خمس من الدواب الخ خمس مبتدأ وسوغ الابتداء به وصفه بقوله من
الدواب وقوله كاهن مبتدأ خبره قوله فاسق والجمله خبر المبتدأ الاول وهو خمس وقوله
يقتل الخ استئناف ياتي لوقوعه جواب سؤال افقتضته الجمله الاولى كانه قيل فما
حكمهم فاجاب بقوله يقتل الخ نظر وجهه عن الحديث الاذى وهو المراد بفسقه لان
الفسق لغة الظروح يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها (قوله بالفظ مرادف)
انظر هل اراد به خصوص المرادف أو ما يشمل المساوى استظهر سم الثاني قلت
الظاهر الاول بل المتعين والالهي فرق بين هذا القول والقول الاول فان القول
الاول يجوز الاتيان بالمترادف والمساوى أيضا فالوجه أن القول الاول يجوز
لاتيان بالمترادف والمساوى وهذا يجوز الاتيان بالمترادف فقط والترادف هو الاتحاد
في المفهوم والمصادق والتساوى الاتحاد في الماصدق فقط (قوله مع بقاء التركيب) قيد
فائد من الشارح لان الابدال بالمترادف يكون مع بقاء التركيب على حاله ومع عدم بقاء
وقوله مع بقاء التركيب أى بحاله من كون الجمله اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعة
مؤكدة أو غير مؤكدة لاختلاف المعاني باختلاف ذلك كله (قوله والرازى) أى أبو بكر
الرازى لا الامام الرازى (قوله كثيرا يمايختلون) أى يختلفون اختلافا كثيرا ونحن
كثيرا يمايختلون اما صفة له مدح وذوق أو نائب عن الظرف وما التاكيد الكثيرة
(قوله لا يمايختلون فيه) أى كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفتح الكتاب

(مسئلة الصحيح يحجج بقول الصحابي قال) النبي (صلى الله عليه وسلم) لانه ٢٥٣ ظاهر في سماعه منه وقيل لا يحجج به لاحتمال

أن يكون بينه وبينه صحابي آخر
وقلنا يبحث عن عدالة الصحابة
أونابجي (وكذا) بقوله (عن) أي
عن النبي (على الاصح) لظهوره
في السماع منه أيضا وان كان
دون الاول وقيل لا لظهوره في
الواسطة على ما سبق (وكذا)
بقوله (سمعه امرؤهمي) لظهوره
في صدور امرؤهمي منه وقيل لا
لجواز أن يطلقهما الراوي على
ماليس يامر ولا نهى تسعها
(أوامرنا) أو نهينا أو أوجب
(أو حرم وكذا رخص) ببناء الجميع
للمفعول (في الاظهر) لظهور أن
فاعله النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل لا لاحتمال أن يكون الأمر
والناهي بعض الولاة والايحاب
والتحريم والترخيص استقباطا
من قائله (والا كثر يحجج بقوله)
أيضا (من السنة) لظهوره في سنة
النبي وقيل للجواز اذ ارادة سنة
البلاد (فكنا معاشر الناس) نفعل
في عهده صلى الله عليه وسلم
(أو كان الناس يفعلون في عهده
صلى الله عليه وسلم فكنا نفعل في
عهده) صلى الله عليه وسلم لظهوره
في تقرير النبي وقيل للجواز أن
لا يعلم به (فكان الناس يفعلون
فكانوا لا يقطعون في الشيء التافه)
قائله عائشة لظهور ذلك في جميع
الناس الذي هو اجماع وقيل

فانه اختلف في معناه فمن قائل ان المعنى لاصلاة صحيحة ومن قائل ان المعنى لاصلاة كاملة
(قوله يحجج بقول الصحابي قال) أي مثلا اذ مثله قوله فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله)
لانه ظاهر في سماعه منه) يؤخذ منه انه لو علم انه أسقط الواسطة فينبغي أن يقال ان علم انه
نابجي أو احقل احتمالا قويا كأن علم كثرة روايته عن التابعين كان كمرسل غير الصحابي
وان علم انه صحابي أو ضعف احتمال غيره فان بحثنا عن عدالة الصحابة ففقيه خلاف المرسل
وان لم نبحث فله حكم المستند وان لم يوجد شيء من ذلك فينبغي الاحتجاج به لان الظاهر
ان الساقط صحابي والصحيح عدم البحث عن عدالة التمسك بملهم (قوله) وقيلنا يبحث
الخ) الجملة حالية (قوله أي عن النبي) أي بأي التفسير به حرصا على بقاء سكوت نون عن
في كلام المصنف لكن كان يغني عن هذا لذكر بعد عن افطر رسول الله مثلا (قوله)
تسمعا) فيه أن يقال الجواز خلاف الاصل ولا قرينة عليه (قوله) ببناء الجميع للمفعول
اعله لان ذلك هو الرواية والا فمثل ذلك البناء للقاعل وقولهم أولان هذه الصيغة مع
البناء للقاعل يحجج بها قطعاً اذا كان فاعله الضمير النبي صلى الله عليه وسلم لم لا تنفاه المعنى
الذي نظرا اليه المقابل اهـ فيه ان الكلام في صورة احتمال الضمير أن يكون لغيره صلى
الله عليه وسلم لانه محل الخلاف الذي الكلام فيه لاني صورة كونه تصافيه صلى الله عليه
وسلم (قوله في الاظهر) ظاهره أنه راجع لقوله رخص مع أنه راجع لما قبلها أيضا
وحينئذ ففصل رخص عما قبله بقوله وكذا مع وجود الخلاف فيما قبله لاشارة الى
اختلاف الخلاف أو ضعفه فيما قبله (قوله من السنة) أي يحجج بقوله من السنة كذا
(قوله فكنا) أي يحجج بقوله أي الصحابي ككنا معاشر الناس نفعل كذا في عهده صلى الله
عليه وسلم وأشار الشارح بقوله في عهده الخ الى أن قول المصنف في عهده الخ محذوف
من المسئلة الاولى لدلالة الثانية (قوله أو كان الناس) أي وبقوله كان الناس الخ وهذه
مع ما قبلها في مرتبة واحدة ولذا عطفها بأودون الفاء (قوله فكان الناس يفعلون) أي
يحجج بقوله فكان الناس يفعلون وانما لم يقيده هذه الصيغة بقوله في عهده الخ لانه لا يتكرر
مع قوله أو كان الناس يفعلون في عهده مع أن غرضه بيان حكم هذه الصيغة مع القيد
وبدونه فهي مع القيد تفيد الرفع حكما وبدونه تفيد الاجماع كما أشار الى ذلك الشارح وانما
لم يحكم بافادتها لاجماع مع القيد لانه لا يتعد اجماع في حياته صلى الله عليه وسلم كما سيأتي
(قوله فكانوا لا يقطعون) أي لا يقطعون اليد في الشيء التافه أي القليل ووجه تأخر
قوله كانوا لا يقطعون الخ عن قوله كان الناس يفعلون كذا أن العموم في كان الناس
أظهر منه في كانوا لان الاسم الظاهر متفق على عمومته بخلاف الضمير فقد قيل انه لا عموم
له ومثل هذا يقال في تأخر قوله كنا نفعل في عهده عن قوله كان الناس يفعلون في عهده
سم (قوله قائله عائشة) ضمير قائله يعود لقوله كانوا لا يقطعون في الشيء التافه (قوله)
وعطف الصور) أي الاربع المذكورة بعد الاولى (قوله دون ما قبلها) أي في الاحتجاج

٢٥ بناني في لا يجوز اذ ارادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالقول للاشارة الى أن كل صورة دون ما قبلها في الرتبة

بها (قوله ومن ذلك) أي من العطف بالقاء المفيد للدونية المذكورة (قوله الذي في الأولى) أي وهي قوله من السنة وقوله في غيرها أي من الصور التي بعدها وهي الأربع التي بعد الأولى واستنادة الخلاف فيها أولوى لأنه إذا اختلف في الأعلى فالأدنى من باب أولى (قوله خاتمة) ختم الله بالقاء في ويسر لنا الفوز بالذخر الأسنى أي خاتمة في تحمل الرواية من الشيخ وهو ما بدأ به المصنف وهو أربع عشرة صورة عطف المصنف أولاهما بالواو والباقي بالقاء وفي ادائها التلمذ وسما في قوله وأفظا الرواية من صناعة المحدثين (قوله الامم وتحدثنا) كل منهما ما يكون من حفظ الشيخ أو من كتاب له وقوله مستند غير الصحابي أي معقده والتقييم بغير الصحابي نظرا إلى أن القالب في الصحابي السماع منه صلى الله عليه وسلم والافقديروى الصحابي عن مثله أو عن التابعي فيكون مستنده كغيره حينئذ (قوله فقراءته عليه) أي الشيخ سواء كانت قراءته عليه من كتاب أو حفظ وسواء حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا إذا أمسك أصله وأوثقه غيره قال العراقي وهكذا إذا كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مسقع غير غافل فذلك كاف أيضا قال ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها متجه ولا فرق بين امسالك الثقة لاصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما يقرأ وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم اكتفى بذلك اهـ وشرط الامام أحمد في القارئ أن يكون ممن يعرف وينهم وامام الحرميين في الشيخ أن يكون بحيث لو وقع من القارئ تحريف أو تصحيف رده والا فلا يصح العمل به باسم (قوله سماعة بقراءته عليه على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ حفظ الشيخ أم لا بشرطه السابق سم (قوله كأن يدفع له الشيخ أصل سماعة الخ) مثله أن يدفع الطالب إلى الشيخ سماع الشيخ أصلا أو مقابله فيمتناوله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يرده إلى الطالب ويقول له هو حديثي فأروه عني أو أجرت لك روايته عني سم (قوله خلاص في خاص) أي خلاص من الرواة عن الشيخ في مروى خاص وكذا القول فيما بعده فمدخول القاء في الجميع واقع على الراوى ومدخول في على المروى كما بين ذلك الشارح (قوله نحو أجرت لك) أي أركم أوله فلان فان الكل خاص (قوله خلاص في عام) أي فالاجازة أو خاص في مروى عام وقوله نحو أجرت لك رواية جميع سماعة عني مثله أجرت لكم أرفلان كما مر (قوله فالمتأولة من غير اجازة) أي بأن يتناوله الكتاب مقتصر على قوله هذا سماعة أو من حديثي ولا يقول له أروه عني ولا أجرت لك روايته ولا نحو ذلك وجوز الرواية بالمتأولة من غير اجازة بالغ النووي في رده فقال لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وعابوا المحدثين المجوزين لها قال السبوطي وعندى أن يقال ان كانت المتأولة جوابا له قال كان قال له ناولي هذا الكتاب لا رويه عنك فناوله ولم يصرح بالأذن أي ولا أخبر بأنه سماعة كما هو ظاهر صحت وجازته أن يرويه عنه كما تقدم في الاجازة بانط بل هذا أبلغ وكذا ان قال له حديثي سماعة من فلان فقال هذا سماعة من فلان

ومن ذلك يستفاد حكاية الخلاف الذي في الأولى في غيرها وقد تقدم بيانه

* (خاتمة) *

(مستند غير الصحابي) في الرواية (قراءة الشيخ) عليه (املاء وتحدثنا) من غير املاء (فقراءته عليه) أي على الشيخ (سماعة) بقراءة غيره على الشيخ (فالمتأولة مع الاجازة) كان يدفع له الشيخ أصل سماعة أو فرعا مقابله ويقول له أجرت لك روايته عني (فالاجازة) من غير متأولة (خاص في خاص) نحو أجرت لك رواية البضاري (نفاص في عام) نحو أجرت لك رواية جميع سماعة عني (فعام في خاص) نحو أجرت لك أدركني رواية سم (فعام في عام) نحو أجرت لك رواية عاصم عني رواية جميع مروان (فلفلان ومن يوجب مد من ناله) تبعاله (فالمتأولة) من غير اجازة

(فلاعلام) كأن يقول هذا
 الكتاب من مسجوعاتي على فلان
 (فالوصية) كأن يوصي بكتاب إلى
 غيره عند سفره أو موته (فالوجادة)
 كأن يجد كتاباً أو حديثاً كتاباً بخط
 شيخ معروف (ومنع) إبراهيم
 (الحربي وأبو الشيخ) الأصمعي
 (والقاضي الحسين) والماوردي
 (الاجازة) بأقسامها السابقة
 (و) منع (قوم العامة منها) دون
 الخاصة (و) منع (القاضي أبو
 الطيب) اجازة (من يوجد من
 نسل زيد) وهو الصحيح والاجماع
 على منع (اجازة) (من يوجد
 مطلقاً) أي من غير التقييد بنسل
 فلان وعطف الاقسام بالقاء
 إشارة إلى أن كل قسم دون ما يليه
 في الرتبة ومن ذلك مع حكاية
 الخلاف في الاجازة يستفاد حكاية
 خلاف في بعضها وهو الصحيح
 (والفاظ الرواية) أي الفاظ
 التي تؤدي بها الرواية (من
 صناعة المحدثين) فليطلبها منهم
 من يريدونها على ترتيب ما تقدم
 أملي على حديثي قرأت عليه
 قرئ عليه وأنا مع أخبرني
 اجازة ومناولة أخبرني اجازة
 أنبأني مناولة أخبرني اعلاماً
 أوصي إلى وجدت بخطه
 * (الكتاب الثالث في الاجماع) *
 من الأدلة الشرعية

فتصح أيضاً وما عد ذلك فلا فان ناولة الكتاب ولم يخبر به بأنه سمع لم تجز الرواية بها
 بالاتفاق قاله الزركشي اه ذكره سم (قوله فلاعلام) كأن يقول هذا الكتاب من
 مسجوعاتي على فلان أي مقتصر على ذلك من غير أن ياذن له في روايته عنه وجواز
 الرواية بالاعلام هو ما قاله كثير من أهل الحديث والفقه والاصول والذي نقله النووي
 كابن الصلاح عن غير واحد من المحدثين وقال انه الصحيح انه لا تجوز الرواية به راجع
 سم (قوله فالوجادة) أي بكسر الواو قال النووي في التقریب وهي مصدر لوجاد مولد
 غير مسجوع من العرب اه قال ابن زكريا النهرواني فترع المؤلفون قولهم وجادة فيها
 أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر
 وجود للتمييز بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح بعني وجد ضالته وجدنا وما لم يوجبه
 وجودا وفي الغضب موجد توفي الغنى وجدنا في الحب وجدنا سم (قوله) كأن يجد كتاباً
 أو حديثاً بخط شيخ معروف أي فله أن يقول وجدنا أو قرأت بخط فلان أو في كتابه
 بخطه حديث فلان قال النووي وأما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين والفقههاء
 المالكيين وغيرهم انه لا يجوز عن الشافعي ونظار أصحابه جواز موقطع بعض المحققين
 الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه في هذا
 الزمان غيره اه راجع سم (قوله بأقسامها السابقة) أي الستة ما عدا القسم الاول
 (قوله ومنع قوم العامة منها) وهي ثلاث صور لانها اما عامة في الراوي فقط أو في المروي
 فقط أو فيهما (قوله من يوجد من نسل زيد) أي ولو تباعاً فيما يظهر قاله الشهاب قال سم
 وكلام التقریب صريح فيما قاله (قوله ومن ذلك) أي من العطف بالقاء المقيدان كل
 قسم دون ما يليه في الرتبة وهو متعلق باستفاد (قوله منها) خبر مقدم مبتدؤه أملي وما
 عطف عليه وقوله على ترتيب الخ حال من أملي وما بعده على رأي سيبويه أو من الضمير
 المستتر في متعلق الخبر والواقع خبر الان التقدير أملي وما عطف عليه كائنة منها وانما بين
 الشارح بعض أفاظ الرواية وان كان المصنف أحالها على كتب الحديث لانه يذكر
 الحوالة المذكورة تشوق النفس إليها أشد التشوق فلولا بينها الشارح لبقى في النفس
 ألم الحسر على فوات ذكرها ذكرنا الله كلمة الشهادة وختم لنا بالحسنى وزيادة تم
 الكتاب الثاني

* (الكتاب الثالث في الاجماع) *

الظرفية فيه من ظرفية الدال في المدلول لان الكتاب اسم للفاظ المخصوصة كما تقرر
 (قوله من الأدلة الشرعية) قال شيخ الاسلام متعلق بالثالث ولو جعله عقبه كان أولى
 ويجوز جعله حالا لازمة من الاجماع ولا ينافيه كون الجمع عليه يكون شرعياً لكل
 التكاح ولغوياً ككون الفاء للتعقيب وعقلاً كحدوث العالم ودينياً كتحديق الحيوش اه
 وفيه أن تعلقه بالثالث يوجب عد الكتاب الثالث من الأدلة الشرعية وهو غير صحيح بناء

على أن يسمى الكتاب الانفاظ المخصوصة وهو ظاهر وكذا ينشأ على أنه المسائل فان
الدليل الشرعي ليس هو المسائل بل الاتفاق المخصوص الذي يقع موضوعا للمسئلة
وقوله ولا ينفيه الخ أي لان عدمه من الأدلة الشرعية لا ينفي عدمه من غيرها أيضا سم
(قوله وهو اتفاق) قال في التلويح وغيره والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو
القول أو الفعل أو في الفعل المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين القول مثلاً
والسكوت على ما سياتي في الإجماع السكوتي سم (قوله مجتهد الأمة) مفرد مضاف فيم
ويصدق بالاثنتين فما فوق فليس بصيغة الجمع لانه لا يصدق بأقل من ثلاثة وقد تقرر أن
الحكم في العام كلية أي محكوم فيه على كل فرد وهو غير صحيح هنا إذ لا يتصور ثبوت
الاتفاق لكل فرد لانه لا يكون إلا لمتعدد إلا أن يراد بالاتفاق موافقة كل منهم لغيره
لكن قد يكون الحكم في العام على المجموع فينبغي الحمل هنا على ذلك قاله سم وقوله
الأمة آل فيه السكال أي أمة الاجابة ويصدق على كل أمة من الأمم السابقة لكل نبي من
الانبياء عليهم الصلاة والسلام لكن ذلك ليس مراداً وإنما المراد أمة محمد صلى الله عليه
وسلم لدليل قوله بعد وفاة الخ (قوله بعد وفاة نبيها) متعلق باتفاق لا بمجتهد سم (قوله في
عصر) قال في التلويح حال من المجتهدين معناه زمان قل أو أكثر وفائدته الاحتراف عما يرد
على ترك هذا القيد من لزوم عدم انعقاد إجماع إلى آخر الزمان إذ لا يتحقق اتفاق جميع
المجتهدين الا حينئذ ولا ينبغي أن من تركه انما تركه لوضوحه اه قاله سم (قوله على أي أمر
كان) يتبادر منه أن الجار والمجرور يتعلق بالاتفاق وأن كان عامة صفة للجزء وهو
مشكل لاقتضائه تقييد المتفق عليه بكونه أمراً موجوداً مع أنه لا يتقيد بذلك كما هو
ظاهر فينبغي جعل الجار والمجرور خبر السكال مقدماً قاله سم وشمل الأمر النبي والاثبات
والاحكام الشرعية والعقلية واللغوية قاله سم أيضاً وقد تقدم ذلك عن شيخ الاسلام
(قوله بانيه عليه معظم مسائل المحدود) أي لا كلها كما زعمه الزركشي اذ منها ما لا يؤخذ
منه ككون الإجماع جهة وكونه قطعياً تاريخياً وأخرى قاله شيخ الاسلام والمعلم الذي
ذكره عنبرون مسئلة سبع عشرة منها مفرقة بقوله فعلم وعلم الخ وثلاثة لم يقدح في الشرح
فيها انظر علم اقوة الخلاف فيها كما سياتي وأما غير المعلم فافرد به بالذكري مسئلة بعد (قوله
فعل اختصاصه بالمجتهدين) البامد اخلة على المقصود عليه والمراد باختصاصه بهم أن لا
يجاوزهم إلى غيرهم بأن ينعقد باتفاق ذلك الغير دونهم والاختصاص بهذا المعنى لا ينفي
اعتبار ذلك الغير معهم لان معنى الاختصاص حينئذ أن لا ينعقد بغيرهم دونهم لأن لا
ينعقد الا بهم وهذا معني قول الشارح بأن لا يتجاوزهم إلى غيرهم وحينئذ فهم
المصنف على هذا الاختصاص بأنه متفق عليه لا ينفيه الخلاف الذي ذكره بعد في اشتراط
وفاق العوام (قوله فلا عبرة باتفاق غيرهم) أي دونهم وكذا هو في بعض النسخ (قوله
واعبر قوم وفاف العوام) المراد بالعوام من عدا المجتهدين من العلماء ولا يشكل على هذا
القول بالتفصيل بين المشهور والخصي بأن العلماء خصوصاً مجتهدي المذهب والفتيان

(وهو اتفاق مجتهدي الأمة بعد
وفاة نبيها) (محمداً صلى الله عليه
وسلم في عصره على أي أمر كان)
وشرح المصنف هذا الحد بانياً
عليه معظم مسائل المحدود
وناهيك بجهن ذلك قال (فعل)
اختصاصه) أي الإجماع
(بالمجتهدين) بأن لا يتجاوزهم إلى
غيرهم (وهو) أي الاختصاص
بهم (اتفاق) أي فلا عبرة باتفاق
غيرهم وهل يعتبر وفاف غيرهم أهم
نبيه عليه بقوله (واعبر قوم وفاف)
العوام) للمجتهدين (مطلقاً)
أي في المشهور والخصي

(وقوم في المشهور) دون الخفي كدقائق الفقه (بحق إطلاق أن ١٥٧ الأمة أجمعت) أي لجمع هذا الإطلاق (لا بمعنى

(اقتدار الحجة) اللازمة للإجماع

(اليهم خلافا للامدنى) في قوله

بالتأني ويدل له التفرقة بين

المشهور والخفي (و) اعتبر

(آخرون الأصولي في الفروع)

فيعتبر وفاقه للجمهورين فيل

لتوقف استنباطها على الأصول

والصحيح المنع لانه على النسبة

اليها (و) علم اختصاص الإجماع

(بالمسلمين) لان الاسلام شرط

في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه

(نخرج من نكفوه) يبدعته فلا

عبء بوفاقه ولا خلافه (و) علم

اختصاصه (بالعدل ان كانت

العدالة ركنا) في الاجتهاد

(وعدمه) أي عدم الاختصاص

بهم (ان لم تكن) ركنا في الاجتهاد

وهو الصحيح كما سيأتي في باب

فصل عما ذكر أن في اعتبار وفاق

الفاصل قولين وزاد عليه ما قوله

(وثالثها) أي الاقوال (في

(الفاصل يعتبر) وفاقه (في حق

نفسه) دون غيره فيكون إجماع

العدل حجة عليه ان وافقهم

وعلى غيره مطلقا (ورابعها) يعتبر

وفاقه (ان بين ما خذ) في مخالفته

بجسلاف ما ذالم يبينه اذ ليس

عنده ما يمنع عن أن يقول شيئا

من غير دليل (و) علم (أنه لا بد من

الكل) لان اضافة مجتهدي الى

الأمة تفيد العموم (وعليه

الاهلية لادراك الخفيات ما لا يخفى لان المراد بالخصيات ما لا يصلح له الصلاحية المستبعدة

الا لجهت دون وفيه تأمل (قوله بمعنى إطلاق ان الأمة أجمعت الخ) هو راجع للقوانين معا

ولهذا عبر غيره بقوله وعلى كلا القوانين ليس معنى اعتبار وفاقهم ان قيام الحجة مقتضى

ذلك الخ سم (قوله اللازمة للإجماع) جواب عما يقال كان ينبغي أن يقول لا بمعنى اقتدار

الإجماع في انعقاده اليهم وحاصل الجواب ان ما ذكره من اقامة اللازم مقام المزموم فأراد

بقوله لا بمعنى اقتدار الحجة لا بمعنى اقتدار الإجماع (قوله ويدل له التفرقة الخ) أي لان

التفرقة المذكورة تشعر باقتدار الحجة اليهم فيما أدركوه وهو المشهور دون ما لم يدركوه

وهو الخفي ولو كان الغرض مجرد إطلاق ان الأمة أجمعت لا بمعنى اقتدار الحجة اليهم لم

يكن للتفرقة المذكورة معنى (قوله واعتبر آخرون الأصولي) أي وفاقه وهو كما مر

العارف بدلائل الفقه الاجمالية وبطرق استقادة ومستفيد جريتها (قوله لان

الاسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه) الاولى أن يقول لان الاسلام شرط في

الجهت لانه المأخوذ في التعريف لا يقال اذا كان شرطا في الجتهد كان شرطا في الاجتهاد

لانا قول ممنوع لانه انما شرط في الجتهد ليقبل قوله لا التسمية استنباطه اجتهادا ويبدل

اعدم اشتراطه فيه ما يأتي في الكتاب السابع في مسئلة المصيب في العقليات واحدا قاله

شيخ الاسلام ومثله للكمال وتعب ذلك سم بقوله لا يخفى ضعفه في مراد المصنف لانه على

هذا التقدير لا يكون الاختصاص بالمسلمين معلوما من التعريف كما هو ظاهر على انه

يقنع بالفاسق فانه يعتبر وفاقه وينعقد إجماعه مع انه لا يقبل قوله فليست اهل قلت

قوله لانه على هذا التقدير الخ قد يقال ذلك ممنوع بل الاختصاص بالمسلمين معلوم من

التعريف على هذا التقدير أيضا لان الجتهد المأخوذ في التعريف هو الحجج بقوله لا مطلقا

وذلك يتوقف على الاسلام وكون الفاسق يعتبر وفاقه للعدل في الإجماع مع عدم قبول

قوله لا تنقض به اذ لا يلزم من اعتبار موافقه للعدل قبول قوله وأما قوله وينعقد إجماعه

مع انه لا يقبل قوله فان أراد به أنه ينعقد إجماعه مع غيره من العدل فهو عين ما قبله وان

أراد ينعقد إجماعه بدون غيره من العدل بأن يكون الجمعون فسقة فهو غير صحيح الآن

بينا على عدم اشتراط العدالة وحيتشد بقوله مع انه لا يقبل قوله ممنوع فتأمل (تنبيه) *

قال الزركشي ولا يبعد أنه اذا كان الإجماع في أمر ديني أو لا يختص بالمسلمين اه (قوله

ان كانت العدالة ركنا) المراد بالركن ما لا بد منه لاحقيقة الركن اذا العدالة شرط لاركن

وقوله في الاجتهاد الاولى في الجتهد دلالة المأخوذ في التعريف وبأني فيه ما مر أيضا

قاله شيخ الاسلام وأشار بقوله وبأني فيه ما مر أيضا الى السؤال والجواب المارين

المذكورين بقوله كما يقال الخ (قوله اذ ليس عنده ما يمنع) ما عبارة عن عدالة (قوله

لان اضافة مجتهدي الى الأمة تفيد العموم) أي لانه مفرد مضاف أريد به الجنس فيعم

كل فرد من مجتهدي الأمة وبهذا يعلم أن مجتهدي في التعريف مفرد لإجماع كالفهم جمع

واعترض بأنه يخرج من التعريف ما ذالم يكن في العصر الاثنان مع أن اتفاقهما

(وثانيها) أي الاقوال (يضيق الاثنان) دون الواحد (وثالثها) نضر (الثلاثة) دون الواحد والاثني

(ورابعها) يضر (بالغ عدد التواتر) دون من لم يبلغه اذا كان غيرهم أكرمهم (وخامسها) تضر مخالفة من خالف (أن ساخ
 الاجتهاد في مذهبه) بان كان للاجتهاد نفسه ١٥٨ مجال كقول ابن عباس بعدم العول فان لم يسغ كقوله بجواز ربا

الاضل نزلت تضر مخالفة من
 (وسدسها) تضر مخالفة من
 خالف ولو كان واحدا (في اصول
 الدين) نظره دون غيره من
 المذاهب (وسابعها) لا يكون
 الاتفاق مع مخالفة البعض
 (اجماعا) يكون (حجة) اعتبارا
 للاكثر (و) علم (أنه) أي الاجماع
 (لا يخصص بالشك) لصدق
 محقق الامة في تصريغهم
 (رأى الظاهرية) فقلوا
 يخصصهم لكثرة غيرهم كثر
 في ضبط فيجوز اتفاقهم على
 شيء (و) علم (عدم انعقادها في
 حياة النبي صلى الله عليه وسلم)
 من قوا بعده فانه من وجهه انه
 انما هو في حياته في قوله لا فلا
 اعتبار بولهم ووجه (و) علم (ان
 التابى المجتهد) وقت اتفاق
 الصحابة (مع غيرهم) لانه من
 مجتهد الامة في عصر (فان نشأ
 بعد) بان لم يصرا التابى مجتهدا
 الابد اتفاقهم (فعلى الخلاف)
 أي فاعتبار وفاته لهم مبنى على
 الخلاف (في انقراض العصر)
 ان انقطع اعتبار الا وهو الصحيح
 فلا (علم) ان اجماع كل من
 أهل المدينة (أنبوية) وأهل
 البيت النبوي وهم فاطمة
 وحلي والحسين رضي الله
 عنهم وتعلمنا الاربعة) أبي بكر

اجماع وأما الواحد فلا يرد على طرد التعريف بناء على المختار من انه ليس اجماعا لانه يخرج
 باتفاق لان الاتفاق أقل ما يتحقق بين اثنين (قوله) اذا كان غيرهم أكرمهم (هذا القيد
 لا يقيد المتن واضعف هذا القول لم يمتن المصنف بقام تحريره وسهل ذلك ان في
 المفهوم نقصا لا قاله سم (قوله) وخاصها تضر مخالفة من خالف) أي ولو لو واحدا
 واستغنى الشارح عن أن يقول هنا ولو واحدا كما ظاهرا في السادس عماد كرم من القليل بان
 عباس رضي الله عنهما (قوله) ان ساخ الاجتهاد في مذهبه) أي وما ذهب اليه مما خالف
 الاجماع بان كان فيه مجال للرأى لعدم ورود نص فيه كالعدل ان لا نص فيه بخلاف مالا
 يسوغ فيه الاجتهاد لو ورد نص فيه كمال العدل فانه قد ورد فيه النص في الصحيحين وغيرهما
 (قوله) لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض اجماعا) أي تنفي عنه حقيقة الاجماع
 لا التسمية فقط كفي بارتباطهم (قوله) بل يكون حجة اعتبارا لا أكثر) قضية هذا عدم
 انحصار الادلة في الخمسة (قوله) فانه في قوله) أي مثلا وقل ذلك فعلة وتقريره صلى الله
 عليه وسلم (قوله) فان نشأ بعد) أي نشأ اجتهادهم كما يفهمه قوله بان لم يصرا الخ (قوله) وان
 اجماع كل من أهل المدينة الخ) اعترض عليه بان عدم الحجية لم يعلم من التعريف وانما
 الذي علم منه عدم ان يكون اجماعا وهرأهم من عدم الحجية ويمكن أن يجاب بأنه علم من
 الضمير صميمه وهي ان الاصل عدم الحجية الا ما صرح في الكتاب بصحبه ولم يصرح
 فيه بحجته صرح الاجماع بما ذكرنا فاذ علم من التعريف انتفاء الاجماع عماد كرم علم منه
 أيضا انتفاء الحجية فالاصل ان لا كور وأما بهذ كرفي مواضع تقدمت ويأتي ما يفيد عدم
 حجية كورات كتوله السابق في مسألة يجب العمل به في الفتوى والشهادة وقوم فيما
 عن الاكثر بخلافه والمالكية أهل المدينة فان ذلك يقيد نصيح عدم حجية اتفاق أهل
 المدينة وكتوله فيما يأتي في باب الاستدلال في مسألة الصحابي وقيل قول الشيخين
 فقط وقيل انما لنا الاربعة فانه يقيد نصيح عدم حجية قول الشيخين وانما لنا الاربعة بقى
 أن يقال لا حاجة مع قول أهل المدينة وأهل الحرمين لما بينهما لانه بعض كل منهما ما بل
 لا حاجة أيضا لكر أهل المدينة مع ذكر أهل الحرمين لان الاول بعض الثاني ولذا ذكر
 الشيخين مع ذكر انما لنا الاربعة أيضا ويمكن أن يجاب بأنه لما قيل بحجية كل واحد
 من المذكورات بخصوصه فاسبب الاعتماد ينفي كل واحد صرح بحال يقع الرد على كل قائل
 بخصوصه (تنبيه) استدلال ابن الحاجب للقول بان اجماع أهل المدينة حجة بعد أن
 فسروهم بالصحابة والتابعين بقوله اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك
 بما منه أنهم أعرف بالوحي والمراد منهم محل الوحي وقال المقراني في شرح المحصول
 بعد كلام قرويه على كل تقدير فانه لا غير بالمكان بل لو خرجوا من هذا المكان الى مكان آخر
 كان حكمهم على حقه في هذه المسئلة عند مالك لا خصوص المكان بل العلم بمطابقا

وشرع عثمان وعلي رضي الله عنهم (والشيخين) أبي بكر وعمر (وأهل الحرمين) مكة والمدينة خصوصا

(وأهل المدينة) بالبصرة وغير حجة) لانه اتفاق بعض مجتهد الامة لا كهم (و) (لا اجماع) (المقول بالا حجة)
 صدق (تصرفه) وهو الصحيح في الكل

وقيل ان الاجماع في الاخيرة ليس بصحبة لان الاجماع قطعي فلا يثبت بخبر الواحد وقيل انه فيما قبل الاخيرة من الست حجة أما في الأولى فلحديث الصحيحين انما المدينة كالكعبة تنفي خبثها وينصح ١٥٩ طه أو انما لا يثبت فيكون حنفياً من أهلها أو أجيب بصدورهم منهم فلا

شخصاً أهلاً الحديث يرجحون الأحاديث المخالفة على الأحاديث المعروفة لقول بعض الحديثين اذا تجاوز الحديث الحرة انقطع ثباته وسببه أنه مهبط الوحي فيكون فيه الضبط أيسر وأكثر واذا بعدت الشقة كثرت الوهم والتخليط اه راجع سم (نولان) الاجماع قطعي) فيه أن يقال ان خبر الواحد قد يكون قطعي الدلالة على أن كون الاجماع قطعياً غير متفق عليه على ما سألني (قوله انما المدينة كالكعبة) الكبير الرق الذي ينفخ به النار وينصح بالصاد المهمة بعد النون ثم عين مهملة معناه بخلص يقال فصيح البياض أي خلص ويقال نصع ينصح كقطع بقطع وطيبه افتح الطاء وكسر اليا المشددة كذ سمعته من لفظ شيخنا والجارى على ان السنة طيبها بكسر الطاء وهو الانسب لقابلية خبثها (قوله فيكون حنفياً عن أهلها) فيه إشارة الى تقدير مضاف في الحديث الضرب أي تنفي خبث أهلها (قوله بصدورهم) أي امكان صدوره بدليل قوله لا تتفاه عنهم لان الذي تتجه عدم العصمة بجواز انطال الوقوع بالفة على وقد يقال حينئذ جري فالصدور لا يدل على عدم الحجية لاحتمال عدم الصدور وقد يجاب بانهم حينئذ كغيرهم فلا وجه لزيهم على غيرهم (قوله وروى مسلم عن عائشة الخ) لما لم يكن في الأول تعيين لاشخاص أهل البيت احتاج الى هذا الحديث الثاني (قوله غداة) أي في وقت الغداة وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس (قوله وعليه مرط مرحل) المرط الكساء ومرحل بالطاء المهملة أي يشبه الرجال في الخطوط أو بالجليم أي فيه صور الرجال جمع مرحل وهو القدر (قوله) عضواً عليهم بالانواجذ) جمع ناجذ وهو آخر ضرر ولكل انسان أربع نواجذ فيمنع الابدال بالبوغ ولذا يسمى منه ضرر العقل (قوله وقال الثلاثة بدي الثلاثة) لغة (الخ) أخذ من هذا علم الخلفاء في الحديث قبله ففيه ما ليس في النسخة له وسمعت في هذه أيضاً كثر سيدنا الحسن خليفة التكملة الستة أشهر الباقية من الثلاثين ومن ثم ذكر انه آخر الخلفاء الراشدين بنص جده صلى الله عليه وسلم وفي الخلافة بعد قتلى أبيه بجارية قاتل الكعبة فقام في سنة أشهر وأياماً ثم خلع نفسه ورضي الله عنه وسلم الامر لاسيدنا معاوية بن عبد الله بن المصطفى وذلك مصداق قول جده صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله يعلل به بين فتين عظيمين من المسلمين قال الشهاب وقضيته عابرة واقفة سيدنا الحسن للاربعه اه أي فيشكل بعدم عدومهم في هذا القول لأن يوجه بقصر مدته واشتغاله فيما عي النظر قاله سم قلت في التوجيه الذي قاله سم نظراً ليجني (قوله في الثالثة والرابعة) وأجيب بفتح انتقائه) انما قيل ان يقول لواقصر في الاستدلال في الأولى على قوله قد بحث على اتباعهم وذلك يستلزم ان قولهم حجة والام يصح اتباعهم وفي الثانية على قوله أمر بالافتدائهم فدل على أن قولهم حجة والام يصح الافتدائهم بما لم يستدلوا ولا يلاقه

شخصاً أهلاً الحديث يرجحون الأحاديث المخالفة على الأحاديث المعروفة لقول بعض الحديثين اذا تجاوز الحديث الحرة انقطع ثباته وسببه أنه مهبط الوحي فيكون فيه الضبط أيسر وأكثر واذا بعدت الشقة كثرت الوهم والتخليط اه راجع سم (نولان) الاجماع قطعي) فيه أن يقال ان خبر الواحد قد يكون قطعي الدلالة على أن كون الاجماع قطعياً غير متفق عليه على ما سألني (قوله انما المدينة كالكعبة) الكبير الرق الذي ينفخ به النار وينصح بالصاد المهمة بعد النون ثم عين مهملة معناه بخلص يقال فصيح البياض أي خلص ويقال نصع ينصح كقطع بقطع وطيبه افتح الطاء وكسر اليا المشددة كذ سمعته من لفظ شيخنا والجارى على ان السنة طيبها بكسر الطاء وهو الانسب لقابلية خبثها (قوله فيكون حنفياً عن أهلها) فيه إشارة الى تقدير مضاف في الحديث الضرب أي تنفي خبث أهلها (قوله بصدورهم) أي امكان صدوره بدليل قوله لا تتفاه عنهم لان الذي تتجه عدم العصمة بجواز انطال الوقوع بالفة على وقد يقال حينئذ جري فالصدور لا يدل على عدم الحجية لاحتمال عدم الصدور وقد يجاب بانهم حينئذ كغيرهم فلا وجه لزيهم على غيرهم (قوله وروى مسلم عن عائشة الخ) لما لم يكن في الأول تعيين لاشخاص أهل البيت احتاج الى هذا الحديث الثاني (قوله غداة) أي في وقت الغداة وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس (قوله وعليه مرط مرحل) المرط الكساء ومرحل بالطاء المهملة أي يشبه الرجال في الخطوط أو بالجليم أي فيه صور الرجال جمع مرحل وهو القدر (قوله) عضواً عليهم بالانواجذ) جمع ناجذ وهو آخر ضرر ولكل انسان أربع نواجذ فيمنع الابدال بالبوغ ولذا يسمى منه ضرر العقل (قوله وقال الثلاثة بدي الثلاثة) لغة (الخ) أخذ من هذا علم الخلفاء في الحديث قبله ففيه ما ليس في النسخة له وسمعت في هذه أيضاً كثر سيدنا الحسن خليفة التكملة الستة أشهر الباقية من الثلاثين ومن ثم ذكر انه آخر الخلفاء الراشدين بنص جده صلى الله عليه وسلم وفي الخلافة بعد قتلى أبيه بجارية قاتل الكعبة فقام في سنة أشهر وأياماً ثم خلع نفسه ورضي الله عنه وسلم الامر لاسيدنا معاوية بن عبد الله بن المصطفى وذلك مصداق قول جده صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله يعلل به بين فتين عظيمين من المسلمين قال الشهاب وقضيته عابرة واقفة سيدنا الحسن للاربعه اه أي فيشكل بعدم عدومهم في هذا القول لأن يوجه بقصر مدته واشتغاله فيما عي النظر قاله سم قلت في التوجيه الذي قاله سم نظراً ليجني (قوله في الثالثة والرابعة) وأجيب بفتح انتقائه) انما قيل ان يقول لواقصر في الاستدلال في الأولى على قوله قد بحث على اتباعهم وذلك يستلزم ان قولهم حجة والام يصح اتباعهم وفي الثانية على قوله أمر بالافتدائهم فدل على أن قولهم حجة والام يصح الافتدائهم بما لم يستدلوا ولا يلاقه

وقال الثلاثة من بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً أي يصير أخرجه أبو حاتم وأحمد في المناقب وكانت مدة الاربعة هذه المدة الستة أشهر ومدة الحسن بن علي فقد بحث عن اتباعهم فينتفي عنهم الخطأ وأجيب بفتح انتقائه وأما في الرابعة فللقوله صلى الله عليه وسلم اقعدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر ورواه الترمذي وغيره وحسنه أمراً بالافتدائهم فبنتفي عنهم الخطأ وأجيب بفتح انتقائه

اجماع من ذكر فيهم ما اجماع الصحابة
لانهم كانوا بالحرمين وانتشروا
الى مصرين وأجيب على تقدير
تسليم ذلك بانهم بعض المجتهدين
في عصرهم على أن قيناذ كر
تخصيص الدعوى بعصر الصحابة
(و) علم (أنه لا يشترط) في المجتهدين
(عدد التواتر) لصدق مجتهد
الامة بما دون ذلك (وخالف
امام الحرمين) فشرط ذلك نظرا
للعادة (و) علم (أنه لو لم يكن) في
العصر (الا) مجتهد واحد لم يحتج
به (اذا قل ما يصدق به اتفاق
مجتهد الامة اثنان (وهو) أي
عدم الاحتجاج به (المختار) لانتفاء
الاجماع عن الواحد وقيل يحتج به
وان لم يكن لجماعا لا لخصار
الاجتهاد فيه (و) علم (أن
انقراض العصر) بموت أهله
(لا يشترط) في انعقاد الاجماع
لصدق نهر يقه مع بقاء المجتهدين
ومعاصرهم (وخالف أحد وابن
فورث وسليم) الرازي (فشرطوا
انقراض كلهم) أي كل أهل
العصر (أو غالبهم أو علمائهم) كلهم
أو غالبهم (أقوال اعتبار العامى
والنادر) هل يعتبران أولا
يعتبران كما تقدم أو يعتبر العامى
دون النادر أو العكس كما يستفاد
من جمع المستثنين فينبقى على

هذا الجواب فإى حاجة الى اعتبار انتفاء الخطأ في الاستدلال حتى توجه هذا الجواب
فتأمل سم (قوله) تخصيص الدعوى بعصر الصحابة (أي والاجماع لا يختص بعصر) (قوله)
يحتج به (اعترض بان الذي علم انتفاء الاجماع لا انتفاء الحجية ولا يلزم من انتفاء انتفاءها
ويجيب بنظر مائة قدم في قوله وان اجماع كل من أهل المدينة الخ سم (قوله) وقيل يحتج به
الخ) هذا هو الظاهر من قولين حكاهما الآمدى وابن الحاجب (قوله) بموت أهله (لو قال
بموت أهله أو بعضهم كان أولى قاله الشهاب ووجهه ان القول المقابل المشار اليه بقوله
وان انقراض العصر بموت أهله لا يشترط الخ لا يشترط موت الجميع كما سبق قوله الشارح
ويمكن أن يقال أراد الشارح بقوله بموت أهله الجنس الصادق بالجميع والبعض (قوله)
لصدق نهر يقه الخ) أي لانه ترك فيه الاشتراط المذكور وذلك لترك يدل على عدم ذلك
الاشتراط اذ لو كان الشرط المذكور معتبرا لذكر ما يدل عليه في التعريف (قوله) هل
يعتبران الخ) حاصل ما أشار اليه انه قد تقدم اعتبار العامى في قوله واعتبر قوم وفاق
العوام واعتبار النادر في قوله وأنه لا بد من الكل وعدم اعتبار العامى في قوله فعلم
اختصاصه بالمجتهدين وعدم اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله
وثانيهما يضر الاثنان وثالثهما يضر الثلاثة الخ فان مقام القول الثاني ان الواحد لا يضر
ومقام الثالث ان الاثنين لا يضران ومقام الرابع ان من لم يبلغ عدد التواتر لا يضر
وحينئذ فيصح مراعاة القول باعتبار العام والقول باعتبار النادر فينبقى عليهم اشتراط
انقراض جميع أهل العصر ويصح مراعاة القول بعدم اعتبار العامى والقول بعدم
اعتبار النادر فينبقى عليهم اشتراط انقراض غالب العلماء ومراعاة القول باعتبار
العامى فينبقى عليهم اشتراط انقراض علماء العصر كله ومراعاة القول باعتبار النادر
فينبى عليهم اشتراط انقراض غالب أهل العصر واعتبار العامى دون النادر وعكسه
يؤخذ من جمعه بين القولين في المذكور وهما القول باعتبار العامى والقول باعتبار
النادر فان ذكر كل من القولين يدل على أن القائل بأحدهما غير قائل بالآخر والا
لاقتصر على أحدهما مستغنيا به عن الآخر وحاصله انه يصح مراعاة قولى اعتبار
العامى والنادر ومراعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبار العامى دون النادر
والعكس وهذا أعنى مراعاة أحد القولين دون الآخر يؤخذ من جمع المصنف
بينهما في الذكر المفيد ان قائل أحدهما غير قائل بالآخر حينئذ مراعاة كل دون
الآخر فقول الشارح كما يؤخذ من جمع المستثنين يرجع لقوله أو يعتبر العامى دون النادر
أو العكس كما علمت (قوله) فينبقى على الاولين الاول والرابع) أي ينبقى على الاول وهو
اعتبار العامى والنادر الاول وهو اشتراط انقراض جميع أهل العصر وينبى على الثاني
وهو عدم اعتبار العامى والنادر الرابع وهو اشتراط انقراض غالب العلماء وقوله
على الاخيرين الثاني والثالث أي ينبقى على الثالث وهو اعتبار العامى دون النادر الثاني

الاولين الاول والرابع وعلى الاخيرين الثاني والثالث

وأستدلوا على اشتراط انقراض في الجملة بأنه يجوز أن يطرأ بعضهم ما يخالف اجتهاده الاول فيرجع عنه جواز ابل وجوبا
وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه (وقيل يشترط) الانقراض (في) ١٦١ الاجماع (السكوتي) اضعفه بخلاف

القول وسياق (وقيل) يشترط
الانقراض (ان كان فيه) أي في
المجمع عليه (مهلة) بخلاف مالا
مهلة فيه كقتل النفس
واستباحة الفروج اذ لا يصدر
الابعد ابعان النظر (وقيل)
يشترط الانقراض (ان بقي منهم)
أي من المجمعين (كثير) كعدد
التواتر بخلاف القليل اذ لا
اعتبار به فالمشترط حينئذ
انقراض ما عدا القليل (و) علم
(أنه لا يشترط) في انعقاد
الاجماع (عمادى الزمن) عليه
لصدق تعريفه مع اتفاق القادى
عليه كأن مات المجمعون عقبه
بضرورسة قف أو غير ذلك
(وشروطه) أي القادى (امام
الحرمين في) الاجماع (الطنى)
ليستقر الراى عليه كالمقطعي
وسياق التمييز بينهما (و) علم
(أن اجماع) الامم (السابقين)
على أمة محمد صلى الله عليه وسلم
(غير حجة) في ملته حيث أخذ
أمنه في التعريف (وهو الاصح)
لاختصاص دليل حجية الاجماع
بأمنه كحديث ابن ماجه وغيره
ان أمتي لا تجتمع على ضلالة
وقيل انه حجة بناء على ان شرعهم
شرع انا وسياق الكلام فيه
(و) علم (أنه) أي الاجماع (قد
يكون عن قياس) لان الاجتهاد
الماخوذ في تعريفه لا بد له من

وهو اشتراط انقراض غالب أهل العصر وينبى على الرابع وهو اعتبار التادردون
العاصى الثالث وهو اشتراط انقراض علماء العصر كلهم هذا ابضح ما أشار اليه والله
الموفق وأورد الكمال هنا ما نصه واعلم أن مشترطى الانقراض قائلون بحجية الاجماع
قبله لكن لورجع راجع أو حدث مخالف كان ذلك عندهم فادخا في الاجماع فالانقراض
في الحقيقة شرط لانعقاده دليل لا مستقر الحجة كغيره من الأدلة لا الأصل انعقاده حجة
اه وقد يجاب بأن المراد بالانعقاد في كلام الشارح المبين به مراد المصنف كونه بحيث
يمنع الرجوع والمخالفة فلا يرد عليه ما ذكر لان الانعقاد بهذا المعنى غير ثابت في كلام
مشرطى الانقراض فلا إشكال في نسبة المخالفة اليهم غاية الامر أن الخلف في اشتراط
ما ذكر في انعقاده لا في نفسه ولم يصرح بذلك لوضوحه أو بأن المراد انه لا يشترط
الانقراض في انعقاده على الإطلاق لا في حق المجمعين فيمتنع رجوعهم ورجوع بعضهم
ولا في حق غيرهم فيمتنع مخالفته خلافا لما ذكرين فانه يشترط الانقراض عندهم في
حقهم أي المجمعين على الإطلاق ولذا جاز الرجوع والمخالفة عندهم قبل الانقراض
ففي الحقيقة لم يحصل على قول هؤلاء لانعقاده في الجملة لا على الإطلاق بخلاف قول
المصنف فانه حصل عنده الانعقاد على الإطلاق قاله سم قلت لا يخفى بعد كل من الجوابين
لخالفته ظاهر كلام الشارح (قوله في الجملة) أي بقطع النظر عن خصوص قول من
الاقوال (قوله بخلاف القولى) انظر لم خص الخلف بالقولى مع ان مثله الفعلى وعبارة
العضد وقيل يشترط في السكوتى دون غيره اه والغير لا يخص في القولى قاله سم (قوله
مهلة) بفتح الميم أي تأن وتؤدة (قوله بخلاف مالا مهلة فيه) أي وهو مالا يمكن تداركه
لوقوع كقتل النفس فانه اذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف ما يمكن تداركه كالزكاة فانه
يمكن تداركه بان تسترد من يذم أخذها اذا تبين عدم وجوبها مشلا وقوله كقتل
النفس أي كإباحة قتل النفس لان المجمع عليه هو إباحة القتل لانفسه وكذا المجمع
عليه إباحة الفروج لا استباحته بمعنى اتيانهم معتقدا إباحة فالمراد إباحة الفروج
وانما عبر بالقتل واستباحة الفروج لانه الذى لا يمكن استدراكه في الحقيقة قاله سم (قوله
كعدد التواتر) أي كآله (قوله فالمشترط حينئذ انقراض ما عدا القليل) قال الشهاب
رحمه الله تعالى لا يقال هذا فيمدح قوله الذى مرأوا عيالهم لانا نقول لا يلزم من الكثرة
المشترط انقراضها هنا أن تكون غالبية فلو كان ثلاثة آلاف مشلا وانقراض منهم ألفان
وبقى ألف فلم يتحقق الشرط هنا المكان الكثرة وتحقق على القول السابق لانقراض الغالب
اه قاله سم (قوله كالمقطعي) أي كالاستقراء في القطعي (قوله وان اجماع الامم السابقين غير
حجة) فيه ان الذى علم نقي كونه اجماعا لاني كونه حجة وبجواب بما تقدم (قوله في ملته) دفع
بهذا ما يتوهم من انه ليس بحجة مطلقة أي حتى في مال الامم السابقة وابس كذلك بل هو
حجة في ملتهم (قوله ان أمتي) أي أمة الاجابة فالإضافة للسكالك (قوله وسياق الكلام فيه)

٢١ بنى في مستند كاسياق والقياس من جلسته (خلافا لما عجزوا ذلك) أي الاجماع عن قياس (أو) مانع
(وقوه مطلقاً وفي) القياس (الطنى) دون الجلى وسياق التمييز بينهما والاطلاق والتفصيل راجعان الى كل من الجواب

والوقوع ووجه المنع في الجملة أن القياس لكونه ظنية في الأغلب يجوز مخالفة القياس لا ربح منه فلو جاز الاجماع عنه لجاز مخالفة الاجماع وأجيب بأنه انما يجوز مخالفة القياس اذا لم يجمع على ما ثبت به وقد أجمع على تحريم تضم الخبر قياسا على لغة وعلى اراقة نحو الزيت اذا وقعت فيه فارة قياسا (١٦٢) على السمن (و) علم (أن اتفاقهم) أي المجتهدين في عصر (على أحد

القولين) أهم (قبل استقرار الظرف) بينهم بأن قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من) لحادث بعدهم) بأن ما تواتر أنشا غيرهم فانه يعلم جواز أيضا لصدق تعبير يف الاجماع على كل من هذين الاتفاقين ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهر مستند جلي يجهه عن عليه وقد أجمعت الصحابة على دفعه إلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي يؤيدهم (وأما) الاتفاق (بعدهم) أي بعد استقرار الخلاف (منهم) هو قيد للاتفاق المقدر (فمنعه الامام) الرازي مطلقا (وجوزه الامام) مسمى مطلقا (وقيل) يجوز (الآن يكون مستندهم) في الاختلاف (قاطعاً) فلا يجوز - مذوران الغاء القاطع واضح المانع بان استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الاختلاف من شق الخلاف باجتهاد أو تقليد فيمنع اتفاقهم بعد على أحد الشقين وأجاب المجوز بان تضمن ما ذكره مشروط بعدم الاتفاق بعد على أحد الشقين فاذا وجد فلا اتفاق قبله والخلاف مبني

أي في الكتاب الخامس في الاجتماع (قوله ووجه المنع في الجملة) أي من غير تفصيل بين الجواز والوقوع والظن في الجلي فانه شيخ الاسلام (قوله ولو) كان الاتفاق من الحادث الخ) قال الشهاب يلزم أن يصير المعنى ولو كان الاتفاق منهم من الحادث بعدهم كما هو قضية الغاية وهو فاسد ويجب أن لو شرطية لا غائية وجواب الشرط قوله فانه يعلم الخ اه ويمكن أن يجاب بأن اللام في قول الشارح ولو كان الاتفاق جنسية وحينئذ لا فساد في كون لو غائية فانه بنى الفساد المذكور على كون آل عهديه (قوله فانه يعلم جوازه أيضا) أي كما علم جوازه عن قبلهم (قوله أي بعد استقرار الخلاف) أي بأن يضي بعد الخلاف زمن يعلم به ان كل قائل معهم على قوله شيخ الاسلام (قوله فمنعه الامام الرازي مطلقاً) أي سواء كان مستندهم قاطعاً أم لا بدليل التفصيل لا يأتي بعده وقول بعض المحشين في معنى الاطلاق أي سواء كان قبل استقرار الخلاف أم لا لا يصح لأن ما قبل استقرار الخلاف ليس فيه خلاف تأمل (قوله الآن يكون مستندهم) أي مستند المخالفين الذين رجعوا قاطعاً وأورد أنه ان كان المراد قاطع الدلالة أشكل عليه ان قاطع الدلالة لا يجوز مخالفة فكيف يتأتى كونه مستند الخلاف أي المخالفة وان كان المراد قاطع التمسك أشكل الاحتجاج بقوله حذراً من الغاء القاطع اذا الغاؤه من حيث مدلوله وهو ظني لا يمنع العاؤه وقد بحثه الاول ولا مانع من مخالفة قاطع الدلالة نظر الامكان مما رخصته ظنية ثبوتها له سم (قوله فيمنع اتفاقهم بعد على أحد الشقين) أي لان هذا الاجماع يحقر في الاجماع الاول (قوله بأن تضمن ما ذكر) أي اتفاقهم على جواز الاختلاف من شق الخلاف (قوله فاذا وجد) أي الاتفاق على أحد الشقين وقوله فلا اتفاق قبله أي لا اتفاق شرطه لم ينعقد الاجماع على جواز الاختلاف من شق الخلاف واعتراض بأن في الاتفاق لا يصح لو جوده قطعه قبل الاتفاق على أحد الشقين ولذا قال الشهاب لو قال وقته بدل قبله كان بينا وقد يجاب بحمل كلامه على ان المراد فلا اتفاق قبله تمنع مخالفة قوله سم (قوله والخلاف مبني على انه لا يشترط انقراض العصر فان اشترط جاز الاتفاق مطلقاً قطعاً هذا قد يثبت بكل بالقول الاخير اذا الغاء القاطع محذور مطلقاً الآن يريد بالتلفظ غير هذا القول أو يلتزم هذا القائل ان الغاء القاطع انما يحذر عند الانقراض اتين أمر بخلافه عند عدم الانقراض لاحتمال أن يتبين الخطأ في قطعيته اه سم (قوله بأن ما تواتر أنشا غيرهم) تصوير للعالة التي يتأتى فيها الاتفاق من غيرهم بعد استقرار الخلاف (قوله ان طال الزمان الخ) تصرح بما علم القضاة ان القرض كون الاتفاق بعد استقرار الخلاف كما ذكره بقوله أما بعد - مد منهم الخ ومعلوم ان الاستقرار

على أنه لا يشترط انقراض العصر فان اشترط جاز الاتفاق مطلقاً قطعاً وقيل بالنسبة المصنوع الى الامام والامام المذکور انقلاب الواقع ان الامام جوف والامام المسمى منع (وأما) الاتفاق (من غيرهم) أي من غير المختلفين بعد استقرار الخلاف بان ما تواتر أنشا غيرهم (فلا يصح) انه يمنع ان طال الزمان أي زمان الاختلاف اذا لوانق - دح وجه في سقوطه اظهر للمختلفين

المذكور انما يكون بطول الزمن كذا قال شيخ الاسلام وقال الكمال المراد الطول الزائد
 على زمن استقرار الخلاف ولعل الاظهر ما قاله شيخ الاسلام (قوله بخلاف ما اذا قصر)
 أي بان لم يستقر الخلاف (قوله مع ضمنية ان الاصل عدم وجوب ما زاد الخ) هذا انما يتم
 اذا كان الاصل عدم وجوب الدية في قتل الذمي وهو محمل توقف فليحذر رثم لا يخفى ما في
 جهل الاقل المذكور مجمعا عليه من التسامح اظهروه وعدم كونه مجمعا عليه بالمعنى المصطلح
 عليه على ان قضية كون التمسك بأقل ما قبل تمسكنا بجمع عليه ترك الضمنية المذكورة
 فتأمل (قوله بان يقول بعض المجتهدين حكما الخ) الظاهر ان منته أيضا ان يقول بعضهم
 فلا يدل على الجواز او يمنع من فعله امتناعا يدل على الامتناع ويسكت الباقيون بعد
 العلم الخ ومن القول - وابه عن السؤال عن حكمه - حكمه اذا كان ما كوفي معناه
 أو معنى الفعل الاشارة الى الحكم وكاتبه واعلم أن الاجماع السكوتي انما يتحقق في فيما قبل
 استقرار المذاهب لا بعده ايضا وهذا قال العبد كائن الحاجب اذا قال واحد أو جماعة
 يقول وعرف به الباقيون ولم ينكروا واحد منهم فان كان بعد استقرار المذهب لم يدل على
 الموافقة قطعا اذا لا عادية كما ذكره فربما يكن حجة واحدة كان قبله وهو عند الصنفين المذاهب
 والظرفين فانما يختلف فيه الخ اه قاله سم (قوله الى آخر ما سيأتي في صورته) أي من قول
 المصنف ان السكوت المجرد عن اشارة رضا الخ (قوله فتأنيها أنها حجة لا اجماع) ليس
 المراد نفي حقيقة الاجماع عنه كما يسبق الى الوهم بل نفي الاسم فقط عنه بدليل قول
 الشارح بعد ونفي الثماني اسم الاجماع الخ فالتأني فأنه فرد من أفراد ماهية
 الاجماع كالتأني وانما يتحقق في التسمية على ما سيأتي (قوله وتأنينا أنها حجة واجماع)
 قال العلامة الشهاب عبر في هذا بالثاني وفي القول الا في الاول فالحكمة قال سم
 ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس وذلك لانه لما ذكر
 ذكره على الاصل المقتضى لذكر الاول ثم الثاني ثم الثالث للاحتياج الى فصل الذائق
 كلام المصنف وهي كالجزم ما دخلت عليه كان الاولى ذكر العكس مرتبا فاحتاج الى
 التعبير عن هذا بالثاني فان قيل كان يمكنه ذكر ما يأتي معبر عنه بالثاني قلت ما فعله
 أنسب لمشاركة هذا الثالث في أحد الجزأين ومباينة الا في له فيه وما والمشاركة أقرب
 فكان ذكره عقبه أولى اه قلت محصل كلام العلامة الشهاب لم جعل القول بأنه حجة
 واجماع هو الثاني والقول بنفي كونه حجة وكونه اجماعا هو الاول وهو لا عكس الامر
 فأي نسكتة في ذلك وجوابه انه يمكن أن تكون النسكتة في ذلك قرب القول بأنه حجة
 واجماع من الثالث لمشاركته في أحد جزأيه دون القول بنفيه ما لمخالفة له في كل من
 جزأيه والقرب المذكور يقتضي وصله به فإذ جعل هو الثاني دون القول بنفيه ما وهذا
 القدر حاصل سواء ذكرت الاقوال على ترتيب العكس أو على ترتيب الاصل وحيث نذكر
 الجواب سم بقوله ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس غير ملاق
 للسؤال اذ ليس مراد الشهاب لم ذكر الثاني قبل الاول حتى يكون الجواب ما ذكرنا

بخلاف ما اذا قصر فقد لا يظهر
 لهم ويظهر لغيرهم وقيل يجوز
 مطلقا لجواز ظهوره سقوط
 الخلاف اغير المختلفين دونهم مطلقا
 (و) علم (أن التمسك بأقل
 ما قبل حق) لانه تمسك بما أجمع
 عليه مع ضمنية ان الاصل عدم
 وجوب ما زاد عليه مثاله أن
 العلماء اختلفوا في دية الذمي
 الواجبة على قاتله فقيل كدية
 المسلم وقيل كدية الكافر
 كذا ما أخذ به الشافعي لا اتفاق
 على وجوبه ونفي وجوب الزائد
 عليه بالاصل فان دل دليل على
 وجوب الاكثر أخذ به كافي
 عند لان ولو غلب الكلب قبل انما
 ثلاث وقيل انما يسبغ ودل
 حديث الصحابين على سبع فأخذ
 به (أما) الاجماع (السكوتي)
 بان يقول بعض المجتهدين حكما
 ويسكت الباقيون عنه بعد
 العلم به الى آخر ما سيأتي في
 صورته (فتأنيها) أي الاقوال
 فيه أنه (حجة لا اجماع) وتأنينا
 أنه حجة واجماع

لان سكوت العلماء في مثل ذلك بظن منه ١٦٤ الموافقة عادة ونفي الثالث اسم الاجماع لاختصاص مطلقه عنده

بالقطعي أى المقطوع فيه
بالموافقة بخلاف الثاني كما سأتى
وأولها ليس بحجة ولا اجماع
لاحتمال السكوت لغير الموافقة
كالخوف والمهابة والتردد في
المسئلة ونسب هذا القول
لشافعي أخذنا من قوله لا ينسب
الى ساكت قول (ورابعها) انه
حجة (بنسب الانقراض) لا من
ظهور المخالفة بينهم بعده
بخلاف ما قبله (وقال ابن أبي
هريرة) انه حجة (ان كان قسما)
لا سيما لان القسما يبحث فيها عادة
فالسكوت عنها راضيا بخلاف
الحكم (و) قال (أبو اسحق
المروزي عكسه) أى انه حجة
ان كان حكما صدوره عادة بعد
البحث مع العلماء واتفاقهم
بخلاف القسما (و) قال (قوم)
انه حجة (ان وقع فيما يفوت
استدراكه) كإراقة دم
واستباحة فرج لان ذلك لظنه
لا يكت عنه الاراض
به بخلاف غيره (و) قال (قوم)
انه حجة ان وقع (في عصر
العصاة) لانهم اشدتهم في
الدين لا يكتون عمالا يرضون
به بخلاف غيرهم فقد يكتون
(و) قال (قوم) انه حجة (ان كان
الساكتون أقل) من القائلين
نظر الالام كثر وهو قول من
قال ان مخالفة الأقل لاتضر

علمت على ان قوله في الجواب فاحتاج الى التعبير عن هذا بالشأن لا يترتب على ما قبله بل
الترتيب عليه أن يقول فاحتاج الى ذكر الثاني قبل الاول لان هذا هو الذى ينتج ذكر
الاقوال على ترتيب العكس كما لا يخفى وأما ما ذكره من السؤال والجواب فهو الذى
يناسب المقام الا انه كان المناسب أن يقول بدل قوله فسكان ذكره عقبه أولى فكان
جمله الثاني أولى (قوله لان سكوت العلماء في مثل ذلك الخ) انه لكونه حجة على القولين
(قوله ونفي الثالث اسم الاجماع) أى لا كونه من افراد بل هو منها عنده (قوله أى
المقطوع فيه) أشار به الى أنه ليس المراد بالقطعي مقابل القطعي بل المقطوع فيه
بالموافقة أعم من أن يكون قطعيا أو ظاهريا (قوله كما سأتى) أى في قوله وفي تسميته اجماعا
خالف القطعي (قوله وأولها) أى الاقوال ليس باجماع أى ليس من افراد حقيقة (قوله
أخذنا من قوله لا ينسب الى ساكت قول) قال النووي في شرح الوسيط الصريح من
مذهب الشافعي انه حجة واجماع ولا ينافيه قول الشافعي لا ينسب الى ساكت قول لانه
محمول عند المحققين على نفي الاجماع القطعي فلا ينافي كونه اجماعا ظاهريا ويكون المراد
بقوله لا ينسب الى ساكت قول نفي نسبة القول صريحا اليه لان نفي الموافقة الأعم من
الصريح كما يسمى سكوت المبكر عنده استثناء اذنا ولا يسمى قولا وكما يسمى سكوت
الوفى عند الحاكم عن التزويج عضلا ولا يسمى قولا سم (قوله بشرط الانقراض) أى
انقراض الساكتين والقائلين (قوله ان كان قسما لاحكام) أى ان كان الحكم الذى قاله
البعض وسكت الباقون عنه قسما أى مفتى به أى ان كان قائله قاله على سبيل الانقضاء
لا على سبيل الحكم والقضاء سم (قوله وقال أبو اسحق المروزي عكسه) ضمن قال معنى
ذكر فلذا انصب به المفرد أو جرى على القول بأنه ينصب المفرد معنى اذا كان في معنى
الجملة وما هنا كذلك فان لفظ العكس وان كان مفردا فهو في معنى الجملة وقوله أى انه
حجة الخ يصح فتح ان نظير اللفظ العكس وكسرهما نظر المعناه (قوله وهو قول من قال ان
مخالفة الأقل لاتضر) قال الشهاب ان كان هذا عن نقل فلا شك والافقه يذهب من
يقول بضرر مخالفة الأقل الى أن سكوتهم لا يضره أى لان السكوت ليس فيه تصريح
بالمخالفة بل يحتمل الرضا بل ظاهره الرضا بخلاف المخالفة بالقول ثم ان قضية كتابه هذا
القول مع هذا البناء ان هذه الصورة أعنى اذا كان الساكتون أقل من افراد الاجماع
السكوتي وانه اذ لم يسكر الأقل بل خاف لا يكون من افراد السكوتي بل الصريح فيلزم
أن يكون الاتفاق مع مخالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم لان الاجماع الصريح أقوى
ولا يخفى اشكال ذلك وغرابته اللهم إلا أن يلتزم هذا القائل انه في تلك الصورة مع كونه
اجماعا سكوتيا أقوى من الاجماع الصريح في الصورة الاخرى أى الاتفاق مع مخالفة
الأقل أو يلزم أنه في الصورةين اجماع صريح لان سكوتهم لا يزيد على مخالفتهم وهي
لا أثر لها طاله سم قات قد يفرق بين المسائلين بأن الأقل في صورة الصريح غير معتبر وفاقه
اتنزيل خلافه منزلة عدمه فليس فيه احتمال المخالفة بخلافه في صورة السكوتي فانه

(والصحيح) انه حجة مطلقا وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث

معتبر وفاته المستفادة من سكوتة عادة مع احتمال المخالفة بكون السكوت لطوف ونحوه
 كما هو حجة القول بعدم حجية الاجماع ~~السكوت~~ كوني فلا غرابة حينئذ في كون الاتفاق مع
 مخالفة الاقل اقوى منه مع سكوتهم لقيام احتمال المخالفة في الثاني دون الاول فتأمل
 (قوله وهل هو اجماع فيه وجهان) أي وهل هو فرد من أفراد حقيقة قاله سم قلت هو
 مستدرك مع قوله قبله وقال الراعي انه المشهور عند الاصحاب فلعل الوجه أن المعنى
 وهل يسمى بذلك أي بالاجماع فيه وجهان فيكون قوله قال الراعي الخ تأييد القول
 المصنف والصحيح حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي فتأمل (قوله وفي تسميته اجماعا
 الخ) أي وفي اطلاق اسم الاجماع عليه من غير تقييد بالسكوت اطلاقا حقيقة كما
 يقيد كلام الشارح وليس المراد بالتسمية المذكورة اطلاق اسم الاجماع من غير تقييد
 أعم من كون الاطلاق المذكور حقيقة أم أو مجازيا إذ لا وجه للاختلاف في اطلاق لفظ
 الاجماع عليه من غير تقييد اطلاقا مجازيا إذ لا يمنع ذلك لانه لا يجري التجوز
 حيث وجدت العلاقة وهي هنا في غاية الوضوح وأقلها المشابهة في الاتفاق وان كان
 هناء فظنونا قاله سم (قوله وهو ما يختلف فيه القول الثاني والثالث) خص الاختلاف
 المذكور به مادون القول الاول لانه لا معنى للاختلاف في التسمية الامع اتفاق كل
 المختلئين على أنه فرد من افراد الاجماع حقيقة حتى يكون الاختلاف المذكور افظما
 وقد علم أن كلام القول الثاني والثالث قائل بأنه فرد من افراد الاجماع حقيقة
 بخلاف القول الاول فانه ينفي عنه كونه فردا من افراد الاجماع حقيقة وتسميته بذلك
 فلم يكن خلافا في مجرد التسمية (قوله وفي كونه اجماعا حقيقة الخ) حاصل هذا ذكر
 الخلاف في كونه فردا من افراد الاجماع حقيقة كما هو القول المصحيح أم لا وهذا وان قدمه
 المصنف فقد أعاده توطئة لبيان وجه الخلاف المشار اليه بقوله مناره الخ ففي الحقيقة
 المقصود به لبيان وجه الخلاف المتقدم وحاصل قوله وفي تسميته اجماعا خلف لفظي
 ذكر الخلاف في اطلاق لفظ الاجماع عليه اطلاقا حقيقة وعدم الاطلاق مع اتفاق
 القوانين على أنه فرد من افراد الاجماع حقيقة فقوله فتألفها الى قوله والصحيح حجة بيان
 للاختلاف في انه حجة وقوله وفي تسميته اجماعا خلف لفظي بيان للاختلاف في اطلاق
 الاسم عليه مع الاتفاق على حجيته وقوله وفي كونه اجماعا حقيقة الخ بيان لوجه
 الاختلاف في حجيته وذكر لدرك القول بالحجية والقول بعدمها فقد بين تمايز المقامات
 الثلاثة وعدم اغناء واحد منها عن الآخر نعم صنيع المصنف لا يخلو عن قلق وخفاء في
 فهم المراد منه ولو استوضح لقال أما السكوت فالصحيح حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي
 ومثار الخلاف في حجيته الخ منع كونه أخصر أيضا (قوله عن اماره رضا) متعلق بالمجرد
 وقوله مع بلوغ الكل حال من السكوت أو صفة نائية له وقوله بلوغ الكل من اضافة
 المسدود لقوله وقاعه الواقعة المصريح بها في الشارح وقوله عن مسئلة الخ متعلق
 بالسكوت ففصل الفصل بين المتعلق وهو السكوت وصنقله وهو عن مسئلة بقوله مع

وقال الراعي انه المشهور عند
 الاصحاب قال وهل هو اجماع
 فيه وجهان (وفي تسميته اجماعا
 خلف لفظي) وهو ما يختلف فيه
 القول الثاني والثالث قيل
 لا يسمى لاختصاص مطلق اسم
 الاجماع بالقطعي أي المقطوع
 فيه بالموافقة وقيل يسمى لشمول
 الاسم له وانما يقيد بالسكوت
 لانصراف المطلق الى غيره
 (وفي كونه اجماعا) حقيقة
 (تردد مثاره ان السكوت المحرد
 عن اماره رضا ومضط مع بلوغ
 الكل) أي كل المجتهدين الواقعة
 (وهي مهلة النظر عادة عن
 مسئلة اجتهادية تكليفية)
 قال فيها بعضهم يحكم وعلم به
 الساكنون

بلوغ الخ وهو وجه الر كاكه التي أشار لها الشارح على ما سياتي بيانه بأنهم من هذا وقوله
وهو صورة السكوت في جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله هل يغلب الخ (قوله
فيكون اجماعا حقيقة) أي كما هو مفاد القول الثاني والثالث (قوله وان نفي بعضهم الخ)
أي كما هو مفاد القول الثالث (قوله وقيل لا يكون) أي كما هو مفاد القول الاول (قوله فلا
يحتاج به) ان قيل لم يصرح بقوله فلا يحتاج به مفرعا له على قوله لا يكون اجماعا حقيقة وسكت
عن نظير ذلك في قوله قيل نعم فيكون اجماعا حقيقة حيث لم يثقل فيحتاج به قلنا لعدم
الاحتياج اليه اذا الحجة لازمة للاجماع بخلاف نفي الحجة ليس لازما لاسماء الاجماع لان
الاجماع أخص من الحجة ولا يلزم من نفي الاخص نفي الأعم سم (قوله ويؤخذ تصحيح
الاول) أي القول بأنه اجماع حقيقة المشار اليه بقوله قيل نعم (قوله من تصحيح أنه حجة)
أي بقوله والتصحيح حجة وقوله لان مدركه أي مدرك الاول المذكور رأى وهو قوله نظرا
للعادة في مثل ذلك وقوله هو مدرك ذلك أي أنه حجة وكونه مدرك أنه حجة قد استفيد من
قوله سابق وثانيه بأنه حجة واجماع لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة
عادة أي فاذا اتحد مدركه ما كان ترجيح أحدهما لذلك المدرك ترجيحاً للآخر سم
(قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف وفي كونه اجماعا الخ (قوله تحقيق لمحصل
الاقوال الثلاثة الخ) حاصل الاقوال الثلاثة كونه اجماعا حقيقة كما هو مفاد الثاني
والثالث أولا كما هو مفاد الاول وقد أفاد ذلك هنا بقوله وفي كونه اجماعا حقيقة ترداد
مثاره الخ وأفاد بيان المدرك وهو كون السكوت هل يغلب احتمال الموافقة أولا بقوله
هل يغلب ظن الموافقة الخ وأورد على التحقيق المذكور أن حاصل القول الثالث كونه
حجة أي اجماعا حقيقة وكونه لا يسمى اجماعا أي لا يطلق عليه لفظ الاجماع وهذا الثاني
لم يحققه المصنف في قوله وفي كونه الخ وأجيب بأن المراد تحقيق حاصل المقصود بالذات
من الاقوال وهو كونه اجماعا حقيقة أولا وأما التسمية فهي من غير المقصود بالذات
وبأن التسمية داخله في قوله وما قبله تحرير ما اتفق منها وما اختلف فانه سم قلت لا يخفى
ضعف الجواب الاول لما اقتصر على قوله ان التسمية داخله في قوله وما قبله كان أولى
والمراد بالتحقيق هنا ذكر الشيء بدله لتضمن هذا الكلام اثبات ذلك الحاصل بدله
وهو المدرك المذكور ويحتمل أن يكون المراد به ذكر الشيء على الوجه الحق فانه سم قلت
لعل الظاهر الثاني لقوله وبيان مدركه فتأمل (قوله وفيما قبله تحرير ما اتفق منها وما
اختلف) أراد بما قبله قوله وفي تسميته اجماعا خلف لفظي فانه يشعر باتفاق الثالث
والثاني على كونه اجماعا حقيقة واختلافهما في التسمية والاحسن أنه أراد بما قبله
قول المصنف والتصحيح حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي ليشمل الاختلاف في كونه
اجماعا أيضا وأورد على هذا التحرير أن القول الثالث قاعدة في التفصيل موافقة
القولين المطلقين بأن يوافق أحدهما بصدده والآخر بمجزؤه وأحد المطلقين هنا كونه
حجة واجماعا حقيقة وثانيه ما نفي كل منهما ما وقع في التحرير أن الثالث يوافق من أطلق

وهو صورة السكوت (هل يغلب
ظن الموافقة) أي موافقة
السكوتين للثانين قيل نعم
نظرا للعادة في مثل ذلك فيكون
اجماعا حقيقة اصدق تعريفة
عليه وان نفي بعضهم مطلق
اسم الاجماع عنه وقيل لا فلا
يكون اجماعا حقيقة فلا يحتاج
به ويؤخذ تصحيح الاول من تصحيح
أنه حجة لان مدركه المذكور
هو مدرك ذلك وفي هذا الكلام
تحقيق لمحصل الاقوال الثلاثة
المستدرج بها المسئلة وبيان
مدركه وفيما قبله تحرير ما اتفق
منها وما اختلف

وكل ذلك من وظيفة الشارح زاده على غيره ولو أن قوله مع بلوغ السكوت وما عطف عليه عن قوله تكليفه لسلم من الركاكة ولو قال هل يظن منه الموافقة بدل ما قاله لسلم من التكلف في تأويله بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة أي يحجه غالباً أي راجحاً على مقابله واحترز عن السكوت المقترن بامارة الرضا فاته إجماع قطعاً أو السخط فليس بإجماع قطعاً وعما إذا لم يبلغ المسئلة كل المجتهدين أولم يحض زمن مهلة النظر فيه إعادة ١٦٧ فلا يكون من محل الإجماع السكوتي وعما

إذا لم تكن في محل الاجتهاد بان كانت قطعة أولم تكن تكليفية فهو محتمل أن يصل من حذيفة أو العكس فالسكوت على القول في الأولى بخلاف المعلوم فيها وعلى ما قيل في الثانية لا يدل على شيء وإنما فصل السكوتي بما عن المعطوفات بالاول والخلاف في كونه حجة واجماعاً وأتبعه بقوله (وكذا الخلاف فيما لم ينتشر) مما قيل بأن لم يبلغ السكوت ولم يعرف فيه بخلاف قيل انه حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقال الاكثر ليس بحجة لاحتمال أن لا يكون غير القائل خاض فيه ولو خاض فيه اقال بخلاف قول ذلك القائل وقال الامام الرازي ومن تبعه انه حجة فيما تم به البلوى كنقض الوضوء بس الذكر لانه لا بد من خوض غير القائل فيه ويكون بالموافقة لاتفاء ظهور الخصافة بخلاف ما لم تم به البلوى فلا يكون حجة فيه ولم يزد المصنف في شرحه على هذه الاقوال الثلاثة فيكون مراده هنا الخلاف في أصل الحجة من غير رعاية للتفاصيل

الاثبات في الجزأين معاروان خالفه في التسمية دون من أطلق النقي في جزأيه فهو ذا اليس تحرير الصورة الخلاف على القاعدة بل مسح لها على أن جعل الشارح الاول هو نصها بخلاف قاعدتهم المصريح به في الثالث المفصل من انه يدل على القول الاول بصدوره وعلى الثاني بحجزة قوله العلامة وفي جواب سم نظر فراجع (قوله وكل ذلك) أي من التحقيق وبيان المدرك والتحرير من وظيفة الشارح (قوله لسلم من الركاكة) أي ضعف التأليف بسبب الفصل بين المقيد وقيدته وتقييد الشيء قبل تمامه بما يتم به القيد أيضاً ما الاول فلانه فصل بين المصدر وهو السكوت وصلته وهي قوله عن مسئلة وأما الثاني فلان الغرض من قوله مع بلوغ الخ تقييد المصدر المقيد بصلته لا مجرد المصدر مع أن هذا القيد مقيد بالبالغ الذي هو المسئلة المذكورة ولم يذكر بعد فليتأمل سم (قوله لسلم من التكلف في تأويله الخ) انما احتج الى التأويل المذكور لان ظاهر تعبير المصنف غير صحيح لان الموجود هنا الاحتمال لكل من الموافقة وعدمها ولذا صرح تعلق الترجيح به لا الظن والامام صرح تعلق الترجيح به اذا الظن هو الطرف الرابع ويمكن أن يجاب بان المصنف سلك في تعبيره المذكور التعبير فاستعمل الظن في بعض معناه وهو مجرد الادراك والوفاة هل يغلب ادراك الموافقة أي يحجه غالباً راجحاً على ادراك عدمها سم (قوله وانما فصل السكوتي الخ) الظاهر أنه انما فصل لعدم تأني العطف لان ما ذكره في السكوتي لم يعلم من التعريف (قوله وكذا الخلاف فيما لم ينتشر) التشبيه في مجرد اجراء الخلاف بدون ترجيح الحجة لان ترجيح الحجة في السكوتي من حيث ان بلوغ المسئلة جميع المجتهدين يغلب الموافقة وظاهر أن ذلك غير موجود هنا إذ القرض أنه غير منتشر (قوله ولو خاض فيه اقال بخلافه) قال العلامة الشهاب هي في حيز الاحتمال والا فالفرضية ممنوعة اه وهو ظاهر سم (قوله فيما تم به البلوى) أي في حكم ما تم به البلوى فتقوله كنقض الخ مثال للحكم المذكور أي كالحكم بكنقض الوضوء لالذي تم به البلوى لانه هنا من الذي ذكره الشهاب (قوله كحدوث العالم) قال العلامة الشهاب لا يقال ثبوت الباري سبحانه وتعالى متوقف على ثبوت حدوث العالم وقد توقف الإجماع على ثبوت الباري فلا يمكن متوقفاً على الحدوث لانه قول ثبوت الباري سبحانه أي العلم به متوقف على إمكان العالم دون حدوثه اه (قوله فلا يحجج فيه بالإجماع) لم يقل فلا إجماع فيه لان المتوقف على ذلك هو الحجة والتمسك لا غير قاله الشهاب (قوله ولا يشترط فيه امام معصوم) قد يراد عليه ان هذا الإشارة الى رد مذهب الروافض لكن ما أشار اليه غير

السابقة في السكوتي (و) علم (أنه) أي الإجماع (قد يكون في) أمر (ديني) كدبير الجيوش والحروب وأمور الرعية (وديني) كاصلاة والزكاة (وعلى لا تنوقف صحته) أي الإجماع (عليه) حدوث العالم ووحدة الصانع لشمول أي أمر المأخوذ في تعريفه لذلك ما أمتوقف صحة الإجماع عليه كثبوت الباري والنبوة فلا يحجج فيه بالإجماع والالزم الدور (ولا يشترط فيه) أي في الإجماع (امام معصوم) وقال الروافض

يشترط ولا يخالو الزمان عنه
وان لم تعلم عينه والجهة في قوله
قط وغيره تبع له (ولا بد له)
أي الاجماع (من مستند
والالم يمكن لقيمه الاجتهاد)
الماخوذ في تعريفه (معنى وهو
الصحيح) فان القول في الدين بلا
مستند خطأ وقيل يجوز أن
يحصل من غير مستند بأن يلهموا
الاتفاق على صواب وادعى
قائله وقوع صور من ذلك كما
قال المصنف معتضبه على
الامتد في قوله الخلاف في
الجواز دون الوقوع (مسئلة
الصحيح امكانه) أي الاجماع
وقيل انه ممنوع عادة كالاجماع
على أكل طعام واحد وقول
كلمة واحدة في وقت واحد
وأجيب بان هذا لا جامع لهم
عليه لا اختلاف شهوراتهم
ودواعيهم بخلاف الحكم
الشرعي اذ يجمعهم عليه الدليل
(و) (الصحيح) (انه) بعد امكانه
(حجة) في الشرع قال تعالى
ومن يشاقق الرسول الآية تعد
فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين
فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم
أرذلهم فيكون حجة وقيل ليس
بحجة لقوله تعالى فان تنازعتم
في شئ فردوه الى الله والرسول
اقتصر على الرد الى الكتاب
والسنة قلنا وقد دل الكتاب
على حجته كما تقدم (و) (الصحيح
(انه) بعد حجته (قطعي) فيها
(حيث اتفق المعتبرون) على

مطابق لمذهبهم فانه ذهبوا الى انه لا اجماع وان الجهة في قول الامام المعصوم وكلام
المصنف يدل على اعترافهم بالاجماع مع اشتراط الامام المعصوم فيه ويجب ان لا يتعين
أن يكون اشارة الى رد مذهبهم بل يجوز أن يكون اشارة الى رده بأبلغ رد حيث أفاد أن
الاجماع أمر ثابت وأنه لا يتوقف على امام معصوم رد التوابع بعدم نبوته وان الجهة في
قول الامام المعصوم والى عدم حجية قول الامام المعصوم حيث أشعر كلامه بأنه لو وجد
كان من حجة المجمعين فانه مشعر بعدم حجية قوله بمجرد سم قلت لا يتخفى ما في هذا الجواب
من التكلفات التي ينبوعها ظاهر المصنف والشارح (قوله معتضبه) أي بالقول
بالوقوع (قوله الصحيح امكانه) أي عادة بدليل القول المقابل فان قيل قد تقدم في كلامه
ما يفيد امكانه كقوله لا بمعنى افتقار الحجة وقوله وان الاجماع المنقول بالاحاد حجة
وقوله وانه لو لم يكن الا واحد لم يحتج به وقوله والصحيح حجة فالجواب أنه صرح به توطئة
لقوله وانه قطعي وللتنبية على الخلاف في امكانه وقطعيته وذلك غير مستفاد مما تقدم
(قوله كالاجماع على أكل طعام واحد) هذا تنظير اظهر ان هذا المذکور ليس بالاجماع
(قوله في وقت واحد) راجع للمستثنين (قوله وأجيب بان هذا الخ) حاصله أن هذا
قياس مع وجود الفارق (قوله اذ يجمعهم عليه الدليل) أي الذي يتفقون على مقتضاه
(قوله بعد امكانه) أي ووقوعه اذ الحجة انما تكون بعد وقوعه (قوله وقد دل الكتاب
على حجته كما تقدم) أي في قوله ومن يشاقق الرسول الآية وكذا السنة دل على ذلك
كحديث لا يجمع مع امتي على ضلالة (قوله حيث اتفق المعتبرون) بفتح الباء أي القائلون
بحجة الاجماع وليس المراد بهم المجمعون كما توهمه بعضهم وفي قوله المعتبرون اشارة الى
أن من خالف في حجته غير معتبر وقد استدل في المختصر وشروحه على انه حجة قطعية
بوجودها منهم أجمعوا على القطع بخطئة مخالف الاجماع والعادة فتجمل اجماع هذا
العدد الكثير من العلماء المحققين على قطع في شرعي من غير قاطع فوجب بحكم العادة
تقدير نص قاطع دال على القطع بخطئة مخالف الاجماع ولا يرد على ذلك ان فيه اثبات
الاجماع بالاجماع ولا اثبات الاجماع بنص قاطع توقف ثبوت ذلك النص القاطع على
الاجماع لكن ثبوت ذلك النص مستفاد من الاجماع على القطع بالخطئة وذلك دور
وذلك لان المدعى أن الاجماع حجة والذي ثبت به ذلك هو وجود نص قاطع دل على ذلك
وجود صورة من الاجماع يمنع عادة وجودها بدون ذلك النص وثبوت هذه الصورة
من الاجماع ودلائلها العادية على وجود النص لا تتوقف على كون الاجماع حجة لان
وجود تلك الصورة مستفاد من التوازن ودلائلها على النص مستفاد من العادة قاله سم
(قوله على انه اجماع) ضمير انه يعود على الاجماع بمعنى الاتفاق فليس فيه الاخبار عن
الشيء بنفسه (قوله كأن صرح كل من المجمعين الخ) تمثيل للاجماع الذي اتفق المعتبرون
على انه حجة ومثل التصريح المذکور ما لو قامت قرينة الرضا من الساكت فتدل
على أنه موافق كما لو صرح و ليس هذا من الاجماع السكوتي لان ضابطه كما تقدم أن يكون
السكوت مجردا عن اشارة الرضا والخط (قوله من غير أن يشذ) بكسر الشين

لاحالة العادة خطاهم جملة (لا حيث اختلفوا) في ذلك (كالسكوتى وما ندر مخالفه) فهو على القول بأنه اجماع صحيح به ظنى
 لخلاف فيه (وقال الامام) الرازى (والامدى) انه (ظنى مطلقا) لان الجمعين عن ظن لا يستحيل خطوهم والاجماع عن
 قطع غير متحقق (وخرقه) بالخالفه (حرام) للتوعد عليه حيث توعد على ١٦٩ اتباع غير سبيل المؤمنين في الآية السابقة

(فعلم تحريم احداث) قول
 (ثالث) في مسئلة اختلاف اهل
 عصر فيه اعلى قولين (و) احداث
 (التفصيل) بين مسألتين لم
 يفصل بينهما ما اهل عصر (ان
 خرقاه) أى ان خرق الثالث
 والتفصيل الاجماع بان خالفهما
 اتفق عليه اهل العصر بخلاف
 ما اذا لم يخرقاه (وقيل) هما
 (خارقان مطلقا) أى ابدا لان
 الاختلاف على قولين يستلزم
 الاتفاق على امتناع العدول
 عنهما وعدم التفصيل بين
 مسألتين يستلزم الاتفاق على
 امتناعه وأجيب بجمع الاستلزام
 فيهما مثال الثالث الخارق ما حكي
 ابن حزم أن الاخ بسقط الحد وقد
 اختلف الصحابة فيه على قولين
 قبل بسقط الحد وقيل يشاركه
 كاخ فاسق ساطه بالاخ خارق لما
 اتفق عليه القولان من أن له
 نصيبا ومثال الثالث غير الخارق
 ما قيل يحل متروك التسمية سهوا
 لاعداء عليه أبو حنيفة وقد قيل
 يحل مطلقا وعليه الشافعى وقيل
 يحرم مطلقا فالخارق بين السهو
 والعمد موافق لمن لم يفرق في
 بعض ما قاله ومثال التفصيل
 الخارق ما لو قيل بتوريث العمة

وضمها أى يتفرد (قوله لاحالة العادة خطاهم جملة) أو رد عليه كما ذكر ابن الحاجب ونصه
 أو رد عليه ان مقتضاه أن الاجماع انما يكون حجة اذا بلغ الجمعون عدد التواتر فان غيره
 لا يقطع بقطعة مخالفته وأجاب بما شرجه العضد بان الدليل ناهض في اجماع المسلمين من
 غير تقييد ولا اشتراط فانهم خطوا الخالف مطلقا من غير تعرض لعدد التواتر وان سلم فلا
 يضرنا اذ غرضنا حجة الاجماع في الجملة وقد صح اه و قد يفهم تصوير المسئلة بما اذا بلغ
 الجمعون عدد التواتر من تعبير المصنف بالمعتبرين لمخالفه امام الحرمين اذا لم يبلغوا عدد
 التواتر والظاهر أنه من المعتبرين ومن قوله كالسكوتى وما ندر مخالفه اذا التزميل يقتضى
 بقاء شئ آخر كالذى لم يبلغ الجمعون فيه عدد التواتر قاله سم قلت قوله وقد يفهم الخ قد
 يقال المفهوم من كلام المصنف خلافه وأن خلاف امام الحرمين غير معتبر والا لذكره كما
 هي عادته وكون التمثيل المذكور يفهم منه ذلك لا يخفى بعده فتأمل (قوله فهو على القول
 الخ) تفريع على النفي في قوله لاحيث اختلفوا وقوله على القول بأنه اجماع هو الراجح في
 السكوتى والمرجوح فيما ندر مخالفه وقوله صحيح به لاحاجة اليه بهد قوله اجماع لاستلزام
 الاجماع كونه حجة بلا عكس (قوله وقال الامام والامدى ظنى مطلقا) أى سواء كان
 صريحا أو غيره (قوله وخرقه حرام) هذا فى القطعى وكذا فى الظنى بغير دليل راجع عليه
 قاله سم وفى تركيب المصنف استعارة مكنية وتخييل حيث شبه الاجماع بالسور المحيط
 بجماع ان كالا يحفظ ما شغل عليه فالسور يحفظ ما حواه من الابنية والاجماع يحفظ
 ما حواه من الحكم المجمع عليه واثبات الخرق تخييل وقوله حرام أى من البكائر لانه
 توعد عليه بخصوصه فى الآية السابقة كما أشار اليه الشارح (قوله فعلم تحريم احداث
 قول ثالث الخ) فرق القرأى وغيره بينه وبين احداث التفصيل بين مسألتين بأن محل
 الحكم فى المسئلة متحد وفى المسألتين متعدد فسقط ما توهم بعضهم من أنه لا فرق بينهما
 شيخ الاسلام (قوله أى أبدا) فسر الاطلاق بذلك دفعه التوهم أنه فى مقابلة التفصيل
 المستفاد من قوله ان خرقاه فيكون معناه سوا من خرقاه أم لا وهو فاسد كما هو ظاهر قاله سم
 (قوله وأجيب بجمع الاستلزام فيهما) أى لان عدم القول بالشئ ايسر قول بعدم ذلك الشئ
 (قوله وقد اختلف الصحابة الخ) الجملة حالية وكذا القول فى نظيره من قوله الا فى وقد
 قيل وقوله وقد اختلفوا (قوله من أن له نصيبا) أى وهو كل المال على القول الاول
 وبعضه على الثانى (قوله وعليه أبو حنيفة) أى ومالك أيضا (قوله خارق للاتفاق) أى
 لانه يلزمه أن يعال بغير ما علوا به فقد خرق اتفاقهم على أن علة الارث أو عدمه كونها

٢٢ بنى فى دون الخالة أو العكس وقد اختلفوا فى توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه أو فى عدمه كونها
 من ذوى الارحام فتوريث احدهما دون الاخرى خارق للاتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل يجب الزكاة فى مال
 الصبي دون الحلى المباح وعليه الشافعى وقد قيل يجب فيه ما وقيل لا يجب فيه ما قاله مفضل موافق لمن لم يفصل فى بعض ما قاله

(و) علم من حرمة خرق الاجماع (أنه يجوز أحداث دليل) لمحكم أي اظهاره (أو تأويل) لدليل ليوافق غيره (أو علة) لمحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة ١٧٠ لجواز تعدد المذكورات (ان لم يخرق) ما ذكر ما ذكره بخلاف ما إذا

يخرقه بأن قالوا لا دليل ولا تأويل

ولاعلة غير ما ذكرناه (وقيل لا)

يجوز أحداث ما ذكره مطلقا لأنه

من غير سبيل المؤمنين المتوعد

على اتباعه في الآية وأجيب

بأن المتوعد عليه ما خالف سبيلهم

لأنه لا يتعرضوا له كما نحن فيه

(و) علم من حرمة خرق الاجماع

الذي من شأن الأئمة بعده أن

لا يخرقوه (أنه يمتنع ارتداد

الامة) في عصر (هم) لخرقه

اجماع من قبلهم على وجوب

استمرار الايمان والخرق يصدق

بالفعل والقول كما يصدق

الاجماع بهما (وهو) أي امتناع

ارتدادهم (الصحيح) الحديث

الترمذي وغيره ان الله تعالى

لا يجمع أمي على ضلالة وقيل

يجوز ارتدادهم شرعا كما يجوز

عقلا وليس في الحديث ما يمنع

من ذلك لا تفاءل صدق الامة وقت

الارتداد وأجيب بأن معنى

الحديث أنه لا يجمعهم على أن

يوجد منهم ما يضلون به الصادق

بالارتداد (لا اتفاقها) أي الامة

في عصر (على جهل ما) أي شيء

(لم تكلف به) بأن لم تعلمه

كالتفضيل بين عمار وحذيفة

فانه لا يمتنع (على الاصح لعدم

الخطا) فيه وقيل يمتنع والا كان

من ذوى الارحام وبهذا يدفع أن يقال ان هذا التفصيل غير خارق لانه مثل التفصيل

الذي يليه في كونه أخذا من كل قول طرفا (قوله) وأنه يجوز أحداث دليل) أي غير دليل

الاجماع كأن يجمعوا على أن النية واجبة بدليل قوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله

مخلصين له الدين ثم يقول شخص الدليل قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (قوله

أي اظهاره) نية بذلك على أن المحدث هو اظهار الدليل وأما الدليل في نفسه فوجود

والمراد باظهاره الاستدلال به شيخ الاسلام (قوله أو تأويل) أي كما إذا قال المجمعون في

قوله عليه الصلاة والسلام وعقروا الثامنة بالتراب ان تأويله عدم التهاون بالسبع بأن

يتقص عنها في قوله من بعدهم على أن معناه أن التراب لم يصيب السابعة صار كأنه ثامنة

(قوله أو علة) كأن جعلوا علة الربا في البرا لاقتيات فيجعلها من بعدهم الادخار (قوله

لأنه لا يتعرضوا له) أي لما علم من أن عدم القول بالشئ ليس قولاً بعدم ذلك الشئ كما تقدم

مثل ذلك (قوله الذي من شأن الأئمة بعده أن لا يخرقوه) إشارة إلى أن الاستحالة العادية

لا عقلية اذ لا ملازمة عقلية بين حرمة الخرق واستحالة الارتداد ضرر وزامكان ارتكاب

الحرمة ثم لا يخفى أن الامتناع انما علم من الدليل السمي وهو قوله صلى الله عليه وسلم

لا تجتمع أمي على ضلالة لا من حرمة الخرق وحدها فان المعلوم منها حرمة لاستحالاته

فتعبير المصنف بالامتناع غير جيد وقد يجب أن يعلم من الحرمة جمعة ملاحظة مقدمة

معلومة وهي ما ثبت بالدليل السمي المتقدم من عدم اجتماع الامة على الضلال والحاصل

أن العلم بامتناع الارتداد يتوقف على أمرين كون الارتداد ضلالة وامتناع اجتماعهم

على الضلالة والأمر الاول معلوم من هذا المحل لانه علم حرمة الارتداد اذ لا يخرق والحرمة

ضلالة والأمر الثاني معلوم من محل آخر وهو الدليل السمي فكان هذا المحل منشا العلم

المذكور لانه يعلم منه أن ارتداد الامة ضلالة لانه خرق وقد تقرر أن الخرق حرام فهو

ضلالة فيعلم امتناعه به ملاحظة ما هو معلوم من امتناع اجتماعهم على الضلالة بدليل

السمع ومن هنا يظهر أن ما هنا منشأ العلم بامتناع ارتدادهم سمعا فتعبيد المصنف

الامتناع المعلوم عما هنا بقوله سمعا صحيح دقيق فتأمل قوله سم (قوله والخرق يصدق

بالفعل والقول) دفع لما يتوهم من أن الردة اذا كانت بالفعل لا تكون خرقا للاجماع

(قوله وقيل يجوز) الاولى وقيل لا يمتنع أو يمكن شرعا أي لا يحيله الشرع لان المتبادر من

الجواز شرعا هو الاذن في الفعل والترك وليس بمراد قطعاً (قوله لا تفاءل صدق الامة وقت

الارتداد) أي لانهم بالارتداد خرجوا عن كونهم أمة وقبل الارتداد لم يجمعوا على ضلالة

وحاصل الجواب أن اسم الامة صادق عليهم قبل الارتداد وهو من أقوى أنواع الضلال

فيمتنع وقوعه منهم كسائر الضلالات (قوله كالتفضيل بين عمار وحذيفة) أي كاعتقاد

المفاضلة بينهم عند الله تعالى (قوله وقيل يمتنع) أي اتفاقهم على جهل ما يكفوا به (قوله

لان سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل وعدم العلم بالشيء ليس من ١٧١ ذلك أما اتفاقها على جهل ما كانت به

فيمتنع قطعاً (وفي انقسامها
فرقتين) في كل من مسئلتين
متشابهتين (كل) من الفرقتين
(مخطئ في مسئلة) من المسئلتين
(تردد) للعلماء (مشاره هل
أخطأت) نظراً الى مجموع
المسئلتين فيمتنع ما ذكر لانتفاء
الخطأ عنها بالحديث السابق أولم
يخطئ البعض انظروا الى كل
مسئلة على حدة فلا يمتنع وهو
الا قرب ربحه الأمدى وقال
ان الاكثرين على الاول (و) علم
من حرمة خرق الاجماع الذي من
شان الأئمة بعده أن لا يخترقوه
(أنه لا اجماع يضاد اجماعاً سابقاً
خلافه للبصري) أي عبد الله في
تجويزه ذلك قال لأنه لا مانع من
كون الاول مغيباً وجود الثاني
(وأنه) أي الاجماع بناء على الصحيح
أنه قطعي (لا يعارضه دليل)
لا قطعي ولا ظني (اذ لا تعارض
بين قاطعين) لا سيالة ذلك (ولا)
بين (قاطعين ومظنون) لا إلغاء
المظنون في مقابلة القاطع (وأن
موافقته) أي الاجماع (خبراً
لا تدل على أنه عنه) بل وازان
يكون عن غيره ولم ينقل
لما استغناء بنقل الاجماع عنه
(بل ذلك) أي كونه عنه هو
(الظاهر ان لم يوجد غيره) بهذه

لان سبيل الشخص ما يختاره) أي ومعلوم أنهم لا يختارون الجهل لما فيه من النقص وقوله
وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك أي مما يختار لما تقدم (قوله وفي انقسامها فرقتين الخ)
حاصله هل يجوز انقسامها فرقتين كل فرقة مخطئة في مسئلة مخالفة لآخرى كاتفاق فرقة
على أن الترتيب في الوضوء واجب وفي الصلوات القائمة غير واجب والفرقة الاخرى
على عكس ذلك قاله شيخ الاسلام ومحل الخطا وعدمه اذا كان الصواب وجوب الترتيب
في الوضوء والقائمة أو عدمه فيهما فاذا انظر الى مجموع المسئلتين فقد أخطأت الأمة لانها
اتفقت على مطلق خطأ واذا انظر الى كل مسئلة على حدهم لم يكن جميعهم مخطئاً انظر الى
خصوص الخطأ فلم يتفقوا على خطأ بخصوصه لانه اذا كان الصواب الوجوب فيهما
وقالت إحدى الفرقتين بوجوب الترتيب في الوضوء وبعدمه في القائمة فقد أخطأت
بالنسبة للقائمة واذا قالت الاخرى بالعكس فقد أخطأت بالنسبة للوضوء فلم يجتمعوا على
خطأ بعينه واذا انظر الى مجموع المسئلتين فقد اتفقوا على مطلق خطأ وقس على ذلك اذا
كان الصواب عدم الوجوب فيهما هذا ايضا ما أشار له الشارح (قوله الذي من شأن
الأئمة بعده أن لا يخترقوه) ان قيل لم ذكره هذا هنا وفي مسئلة امتناع الارتداد السابقة
وتركه في قوله السابق وانه يجوز احداث دليل الخ قلنا لانه لا موقع له هناك لان عدم الخرق
لا يدل على جواز ما ذكر ويدل على عدم وقوع الارتداد ووقوع اجماع يضاد السابق مع
(قوله وأنه لا اجماع يضاد اجماعاً سابقاً) أي لا يجوز اجماع على حكم أجمع على ضده سابقاً
لانه يستلزم تعارض قاطعين بناء على ان الاجماع قطعي وتعارض القاطعين محال كما قاله
الشارح قاله شيخ الاسلام والكمال وزاد الكمال فقوله المتن اذ لا تعارض بين قاطعين متعلق
بما قبله من المسئلتين اه وقضيته جواز التضاد المذكور اذا كان ظنيا كالسكوتي وقد
نقل السيد السعدي ما تقدم عن الكمال ثم قال والذي يظهر في توجيهه أي ما ذكره
المصنف أن أحد الاجماعين خطأ قطعاً واجتماع الأمة على الخطأ يمتنع بحديث لا يجتمع
أمتي على ضلالة سواء قلنا ان الاجماع قطعي أو ظني اه وقضيته امتناع ذلك في الظني
أيضاً ولا ينافيه جواز مخالفة السكوتي للدليل لانه لا يلزم عليه مخطئة الأمة بخلاف
ما هنا فليتأمل مع (قوله لا قطعي ولا ظني) أخذ العموم من كون الدليل نكرة في سياق
النفي وقوله وأنه لا يعارضه دليل عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص اذا اجماع
من أفراد الدليل (قوله اذ لا تعارض بين قاطعين) ينبغي أن يرجع هذا كله من قوله وانه
لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل قطعياً وقوله أنه لا اجماع يضاد اجماعاً سابقاً لانه
مفروض في القطعي وأن يختص قوله ولا قاطع ومظنون بقوله لا يعارضه دليل باعتبار
فرض ذلك الدليل ظنياً ويمكن أن يرجع لما قبله أيضاً بناء على فرض أحد الاجماعين قطعياً
والآخر ظنياً وفيه تكلف مع (قوله وعطف هاتين المسئلتين) هما قوله وانه لا يعارضه

اذ لا بد له من مستند كما تقدم فان وجد فلا يجوز أن يكون الاجماع عن ذلك الغير بل هنا اتفقت على ابطاله وعطف هاتين
المسئلتين على ما قبله ما وان لم تقبها على حرمة خرق الاجماع نسجاً ولو ترك منها أي وان سلم من ذلك مع الاختصاص

خاتمة جاهد الجمع عليه المعلوم من الدين ١٧٢ بالضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك

فالتحق بالضروريات كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والخمر (كافر قطعاً) لان جده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما أوهمه كلام الأمدى وابن الحاجب من أن فيه خلافاً ليس بمرادهما (وكذا) الجمع عليه (المشهور) بين الناس (المخصوص) عليه كحل البيع جاحده كافر (في الأصح) لما تقدم وقيل لا يجوز أن

يخفى عليه (وفي غير المخصوص) من المشهور (تردد) قيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لا يجوز أن يخفى عليه (ولا يكفر جاحده) الجمع عليه (الطفي) بأن لا يعرفه الا الخواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف (ولو) كان الطفي (منصوصاً) عليه كاستحقة بنت الابن السادس مع بنت الصلب فإنه قضى به النبي صلى الله عليه وسلم كإرواء البخاري ولا يكفر جاحده الجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً

(الكتاب الرابع في القياس)
من الأدلة الشرعية (وهو محل معلوم على معلوم) من العلم بمعنى التصور أي الحاقه به في حكمه (لمساواته) مضاف للمفعول أي لمساواة الأول الثاني (في عمله) حكمه) بأن توجد بقامه في الأول

دليل والتي بعدها (قوله المعلوم من الدين بالضرورة) أي الذي علمه صار يشبه العلم الضروري من حيث استواء العام والخاص في معرفته وعدم قبوله التشكيك والافهو بحسب الأصل نظري مستفاد من الأدلة وقد أشار إلى هذا الشارح بقوله وهو ما يعرفه الخ (قوله ليس بمرادهما) أي بل مرادهما أن الخلاف الذي ذكرناه هو فيما لم يعلم من الدين بالضرورة من الجمع عليه وأما ما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده (قوله وكذا المشهور الخ) يقتضي أنه يكفر جاحده وإن لم يعلم من الدين بالضرورة واعترض بأهم اعتبر والعلم من الدين بالضرورة في مفهوم الإيمان حيث عرفوه بأنه التصديق بما علم ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا واسطة بين الإيمان والكفر (قوله وقيل لا يجوز أن يخفى عليه) هذا هو المعتمد في الفروع وقوله وفي غير المخصوص من المشهور تردد قيل يكفر جاحده ضعيف والمعتمد عدم الكفر

(الكتاب الرابع في القياس)

تقدم الكلام على الظرفية وأخره عما قبله لانه دونه في الشرف لافي القوة ولوروعيت القوة لكان القياس مقدماً على الإجماع لان الإجماع قد يكون عن قياس كما مر كذا قيل وفيه نظر اذ لا يلزم من كونه مستنداً للإجماع أن يكون أقوى منه (قوله من الأدلة الشرعية) حال من القياس وقيل بذلك للاحتراز عن القياس المنطقي فلا يقال تعريف المصنف للقياس غير جامع لان القياس في الترجمة عام وقوله من الأدلة الشرعية أي أنه المقصود بالذات من الكتاب فلا ينافي أنه يحتاج به في غير الامور الشرعية تبعاً فلا يعارضه قول المصنف الآتي وهو حجة في الامور النبوية (قوله وهو محل معلوم الخ) عرفه ابن الحاجب كالأمدى بأنه مساواة فرع الأصل في عمله حكمة وهو أظهر من تعريف المصنف اذ الكلام في القياس الذي هو أحد الأدلة التي نصبها الشارع لنظر فيه المجتهد أم لا وبالمساواة كذلك بخلاف الحل الذي هو الحاق فانه فعل المجتهد الملحق وأجيب بأن كونه فعل المجتهد لا ينافي أن ينصبه الشارع دليلاً اذ لا مانع من أن ينصب الشارع حل المجتهد الذي من شأنه أن يصدر عنه دليل لا مساواة وقع أم لا وأورد أيضاً أنه جعل الحل جنساً للقياس مع أنه غير صادق عليه لانه ثمرة القياس وثمره الشيء غيره وأجاب المصنف عن هذا الايراد بأن المراد بالحل التسوية لاثبوت الحكم في الفرع والتسوية بنفس القياس لا ثمرته اهـ ونقل عن أبيه ان الحاق هو اعتقاد المساواة قال فأول ما يحصل في نفس القياس العلة المقترضة للمساواة ثم يشاعنها اعتقاد المساواة والقياس هو هذا الاعتقاد والحكم مستند اليه وهو حكم المعتقد في نفسه بما اعتقدته من مساواة أحد الأمرين للآخر وهو الحاقه في الجهة المذكورة وهي ثبوت ذلك الحكم أو نفيه اهـ وقوله جعل معلوم الخ عبر بالمعلوم ليشمل جميع ما يجري فيه القياس من موجود وغيره مما يعلم والمراد بالعلم ما يشمل الظن (قوله وهو المجتهد) جرى على الغالب أو أن المجتهد شامل للمجتهد

(عند الحامل) وهو المجتهد ووافق ما في نفس الأمر أم لا بأن ظهر غلطه فتناول الحد القياس القياس كالحج المطلق

(وان خص) الحدود (بالصحيح) أي فصر عليه (حذف) من الحد (الاخير) وهو عند الحامل فلا يتناول حينئذ الا الصحيح
لانصراف المساواة المطلقة الى ما في نفس الامر والفساد قبل ظهور فساد ١٧٣ معمول به كالصحيح (وهو) أي القياس (حجة)

في الامور الدنيوية) كالادوية

(قال الامام الرازي (اتفاقا)

أسنده اليه ليعرأ من عهدته (وأما

غيرها) كالشرعية (فمنه قوم)

فيه (عقلا) قالوا لانه طريق

لا يؤمن فيه الخطأ والعقل مانع

من سلوك ذلك قلنا يعني انه مرجح

لتركه لا يعني انه محمول له وكيف

يجب له اذا ظن الصواب فيه

(و) منعه (ابن حزم شرعا) قال

لان النصوص تستوعب جميع

الحوادث بالاسماء اللغوية من غير

احتياج الى استنباط وقياس قلنا

لانسلم ذلك (و) منع (داود غير

الجلي) منه بخلاف الجلي الصادق

بقياس الاولى والمساوى كما يعلم

بما سيأتى واقتصر في شرح المختصر

على أنه لا يتكر قياس الاولى وهو

ما يكون ثبوت الحكم فيه في

الفرع أول منه في الاصل كما

سيأتى (و) منعه (أبو حنيفة في

الحدود والكفارات والرخص

والتقديرات) قال لانهم لا يدرك

المعنى فيها وأجيب بأنه يدرك في

بعضها فيجوز فيه القياس

كقياس النباش على السارق

في وجوب القطع بجامع أخذ

مال الغير من حرز خفة وقياس

القاتل عمدا على القاتل خطأ في

وجوب الكفارة بجامع القتل

المطلق والمقيد وهو مجتهد المذهب الذي يقيس على أصل امامه شيخ الاسلام (قوله وان
خصر بالصحيح) الباء داخله على المقصور عليه كما يفيد الشارح (قوله والفساد قبل
ظهور فساد معمول به) أي سواء دخل في الحد أم لا لا يجب على المجتهد اتباع ظنه وان
كان فاسدا في الواقع قاله شيخ الاسلام وأشار الشارح بذلك لدفع توهم نشأ من المتأخرين فانه
لما قررناه باعتبار القياس الصحيح المساواة في نفس الامر كان مظنة أن يتوهم انه لا يجوز
العمل بالقياس حتى يتحقق صحته يتحقق المساواة في نفس الامر فيمكن ان يكفى في العمل به
ظن صحته قاله سم (قوله كالادوية) أي كأن يقاس أحد شيئين على آخر فيعالم له من
اقتادته دفع المرض الخصوص مثلا لمساواته في المعنى الذي بسببه أفاد ذلك المدفع ووجه
كون القياس في نحو الادوية قياسا في الامور الدنيوية انه ليس المطلوب به حكم شرعي
بل ثبوت نفع هذا لذلك المرض مثلا وذلك أمر دنيوي سم (قوله فمعه قوم عقلا) أي
عذوه محالا لا يتصور وقوعه عقلا (قوله يعني انه مرجح لتركه) أي حيث لم يظن الصواب
في سلوكه قاله الشهاب (قوله ومنعه ابن حزم شرعا) أي منع القياس في الاحكام
الشرعية كما يفيد دليله وليس المعنى انه منعه شرعا أي من جهة الشرع يعني انه ورد
دليل شرعي بمنع القياس كما قد يتوهم (قوله لان النصوص تستوعب الخ) فيه ان هذا
الدليل لا ينفخ المنع بل عدم الاحتياج الى القياس الا أن يقال اذا لم يحتج اليه كان عبثا
والعقل يمنع من العبث ويجاب بمنع انه عبث بل فائدة التوكيد والترجيح به عند
المعارضة سم (قوله بالاسماء اللغوية) المراد بالاسماء الكلمات لا ما قابل الفعل
والحرف كما هو ظاهر (قوله قلنا لانسلم ذلك) أي ولو سلم لا يدل على المنع بل على عدم
الاحتياج ولو سلم فهو معارض بما هو أرحم منه وهو الادلة الظاهرة في الجواز سم (قوله
ومنعه داود) أي شرعا فيما يظهر قاله الشهاب (قوله كما يعلم مما سيأتى) أي كما يعلم الصادق
المفهوم من الصادق (قوله أولى منه) أي من الثبوت وقوله في الاصل حال من ذهب
منه العائد على الثبوت أو متعلق بالضمير بناء على ان ضمير المصدر يعمل عمل الفعل
كالمصدر (قوله ومنعه أبو حنيفة في الحدود الخ) نحن وان وافقناه في التعبير بذلك في
بعض الاماكن لا نطلقه فيما بل نقيده بما اذا لم يدرك المعنى فيها كما يعلم من الجواب قاله شيخ
الاسلام ومنه يعلم ان ما يقع في كتب القروع من أن الرخص يقتصر فيها على مورد النص
ممنوع على اطلاقه فتنظرنه سم (قوله وأجيب بأنه يدرك في بعضها) أي وذلك كاف في
النقض (قوله بجامع الجاهد الطاهر) في التعبير تساهل اذا الاولى أن يقول بجامع الجود
والطهارة اذ هما الجامع لاذات الجاهد والطاهر كما هو بين ويمكن أن يراد بالجاهد الطاهر
الكون كذلك والخطب سهل (قوله وأخرج أبو حنيفة ذلك) أي غير الخرج ومما أي

بغير حق وقياس غير الجرح عليه في جوار الاستنباط الذي هو رخصة بجامع الجاهد الطاهر القالع وأنخرج أبو حنيفة ذلك
عن القياس بكونه في معنى الجرح ومما دلالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه وقياس نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها
على المومنين كما في فدية الحج والمعبر عند كافي كفارة الوفاق بجامع ان كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة

الدلالة على غير الجرد لالة النص قال شيخ الاسلام كغيره هي المسماة عندنا بفهوم الموافقة
بقسميه الاولى والمساوى اه وأقول قد تقدم في أوائل الكتاب خلاف في أن الدلالة
على الموافقة لفظية أو قياسية ونقل المصنف عن الشافعي وامام الحرمين والرازي انها
قياسية أي بطريق القياس الاولى أو المساوى ونقل عن الغزالي والآمدني من قائل
انها لفظية أنهم افهمت من السياق والقراين وأنها مجازية من اطلاق الاخص على الاعم
وعن غيرهم ما فهم انه نقل اللفظ لها عرفا والدلالة عليها منطوق لامفهوم وبين الشارح ثم
ان كثيرا من العلماء على أن الموافقة مفهوم لا منطوق ولا قياس كما هو ظاهر صدر كلام
المصنف اه فقول الشارح وهو لا يخرج بذلك عنه ظاهر في انها قياسية قاله سم (قوله
وأصل التفاوت) أي دليله من قوله تعالى الخ أي قالنا ثبت بالقياس هو مجرد التقدير
المذكور دون أصل التفاوت فانه مستفاد من الآية الشريفة (قوله ومنعه ابن عبدان)
فيه أن يقال ان أراد شرعا ففهم ما تقدم على كلام ابن حزم أو عقلا ففهم نظر قاله سم (قوله
فيما اذا وقعت تلك المسئلة) لوقال اذا وقعت كان أخصر وأوضح (قوله وقوم في الاسباب
والشروط والموانع) صورة القياس في الشروط أن يشترط شيء في أمر فيلحق بذلك الشيء
آخر في كونه شرط لذلك شيء فيقول الجمال الى أن الشرط أحد الامرين ويظهر بالقياس
أن النص على اشتراط الشيء الاول لكونه ماصدق الشرط لانه لكونه هو الشرط فقط
وهكذا في الباقي فتأمل ذلك لا تعرف ان التصوير بذلك هو المطابق للدليل الذي أورده
الشارح وأما تصويره بقياس اشتراطية الوضوء على اشتراطية التيمم كما قاله السكاك فيمنافى
ذلك الدليل اذ القياس على هذا التقدير لا يخرجها عن أن تكون شروطا مثلا ولا يقتضي
أن يكون المعنى المشترك هو الشرط مثلا وهذا في غاية الوضوح وقال الشهاب ولوساق
المصنف هذا أي قوله وقوم في الاسباب الخ عقب قول أبي حنيفة رضي الله عنه كان أنسب
سم ومثال القياس في الشرط قياس الغسل على الوضوء في توقف الصلاة عليه كالوضوء
فيكون شرطها ومثال القياس في المانع قياس النفاس على الحيض في ترك الصلاة معه
كالحيض ومثال القياس في السبب ما ذكره الشارح (قوله اذ يكون المعنى المشترك بينها)
لوقال اذ يكون السبب والشرط والمانع هو المعنى المشترك بينهما الخ كان أجلى وكان قوله
لا خصوص منصوصا بعبارة على خبر كان وأما في عبارته فهو مرفوع عطفا على اسمها
ولا يصح نصبه عطفا على خبرها لفساد المعنى وذلك لان مرادهؤلاء القوم تعليل المنع
بامتياز القياس في السببية وما عطف عليها عن خصوص المقيس والمقيس عليه لان في
المعنى المشترك عنه أي عن خصوص ما ذكره العلامة الشهاب رحمه الله تعالى سم
(قوله لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أسبابا وشروطا وموانع وقوله كما هو علمها أي
لكونها أسبابا وشروطا وموانع وقوله يكون علمها لترتب عليها أي من الاحكام شيخ
الاسلام وحاصله ان المعنى المشترك ليس هو السبب مثلا بل ما اشتمل عليه السبب عما

وأصل التفاوت من قوله تعالى
لنصف ذو سعة من سعته الآية
(و) منه (ابن عبدان ما لم
يضطر اليه) لوقوع حادثة لم يوجد
نص فيها فيجوز القياس فيها
للعاجلة بخلاف ما لم يقع فلا
يجوز القياس فيه لانتفاء فائدته
قالنا فائدة العمل به فيما اذا
وقعت تلك المسئلة (و) منه
(قوم في الاسباب والشروط
والموانع) قالوا لان القياس
فيها يخرجها عن أن تكون كذلك
اذ يكون المعنى المشترك بينها
قريب المقيس عليها هو السبب
والشرط والمانع لا خصوص
المقيس عليه أو المقيس وأجيب
بان القياس لا يخرجها عما
ذكر والمعنى المشترك فيها كما هو
علمها يكون علمها لترتب عليها
مثاله في السبب قياس اللواط
على الزنا يجتمع ابلج فرج في
فرج محرمة شرعا شتمى طبعها

(و) منعه (قوم في أصول العبادات) فنفذوا جواز الصلاة بالإيماء المقيسة على صلاة القاعد بجماع العجز قالوا لان الدواعي تتوفر على نقل أصول العبادات وما يتعلق بها وعدم نقل الصلاة بالإيماء التي هي من ذلك يدل على عدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس ودفع ذلك عنه ظاهر (و) منع (قوم) القياس الجزئي ١٧٥ (الحاجي) أي الذي تدعو الحاجة الى مقتضاه

(اذالم يرد نص على وفقهه) في

مقتضاه (كضمان الدرك)

وهو ضمان الثمن للمشتري

ان خرج المبيع مستحقا للقياس

يقضي منعه لانه ضمان مالم يجب

وعليه ابن سريج والاصح بعهته

لعموم الحاجة اليه لمعامله الغريباء

وغيرهم لكن بعد قبض الثمن

الذي هو سبب الوجوب حيث

يخرج المبيع مستحقا والمثال غير

مطابق فان الحاجة داعية نية

الى خلاف القياس الا ان يقس

قوله الحاجي بما تدعو الحاجة

اليه او الى خلافه فان المسئلة

ماخوذة من ابن الوكيل وقد

قال قاعدة القياس الجزئي اذالم

يرد من النبي صلى الله عليه وسلم

بيان على وفقه مع عموم الحاجة

اليه في زمانه او عموم الحاجة الى

خلافه هل يعمل بذلك القياس

فيه خلاف وذكره صوراً منها

ضمان الدرك ذكره كما تقدم وهو

مثال للشق الثاني من المسئلة

ومنها وهو مثال للاول صلاة

الانسان على من طأت من المسلمين

في مشارق الارض ومغارها

وغسلوا وكفوا في ذلك اليوم

القياس يقتضي جوازها وعليه

يتحقق في غيره كالايجاج المذكور فانه متحقق في اللواط كالزنا فيلحق اللواط بلزنا لهذا الجماع (قوله في أصول العبادات) أي أعظمها وأدخلها في التعبد كالصلاة بخلاف نحو الكفارة وأراد بالقياس في أصول العبادات أهم من القياس في نفسها وفيما يتعلق بها كالإيماء في المثال المذكور (قوله ودفع ذلك عنه ظاهر) أي لان عدم النقل لا يدل على عدم الجواز (قوله تدعو الحاجة الى مقتضاه) أي الى مدلوله بجواز الصلاة على الغائب في المثال الآتي (قوله اذالم يرد نص على وفقهه) مفهومه الجواز عند الورود وقد يشكك بما يأتي من أن شرط القياس أن لا يكون دليل الاصل شاه لا للفرع وقد يجب باب باحتمال انه مبني على القول بعدم اشتراط الشرط المذكور فان فيه خلافا كما ذكره المصنف في شرح المختصر خصوصاً والمسئلة ماخوذة من ابن الوكيل وهذا القيد في كلامه ولعله ممن لا يستلزم ذلك وبالجملة فنقل ما قاله بقائه هو الاحتياط فلا شك على المصنف قاله سم (قوله كضمان الدرك) أي كقياس ضمان الدرك على الديون قبل ثبوتها (قوله ان خرج المبيع مستحقا) أي مثلاً ومعيهاً وناقصاً (قوله والاصح بعهته) أي في الفروع لاني الأصول وغير لازم موافقة الفروع للأصول كما هو مقرر (قوله لمعامله الغريباء) متعلق بالحاجة واللام بمعنى في كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله حيث يخرج المبيع مستحقا) ظرف للوجوب (قوله وقد قال) أي ابن الوكيل الخ وهذه الجملة في معنى العلة (قوله القياس الخ) مبتدأ خبره قوله هل يعمل الخ (قوله في زمانه) أي زمان النبي صلى الله عليه وسلم لاني زمان القياس كما قاله شيخنا وذلك ظاهر (قوله وذكر) أي ابن الوكيل له أي للقياس الجزئي الحاجي صوراً أي أمثلة وقوله ذكره كما تقدم أي في كلام الشارح من أن القياس يقتضي منعه (قوله للشق الثاني) أي وهو ما تدعو الحاجة الى خلاف مقتضاه (قوله ومنها وهو مثال للاول) أي وهو ما تدعو الحاجة الى مقتضاه (قوله القياس يقتضي جوازها الخ) أي القياس على الصلاة على شخص غائب معين وهي صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي (قوله معارضة عموم الحاجة) متعلق بالحاجة محذوف أي عموم الحاجة الى خلاف مقتضى القياس وله متعلق معارضة شيخ الاسلام وحاصله ان ضمان الدرك تعارض فيه أمران قياساً على بقية الديون المعدومة فمتنع وهذا هو جواز القياس فيه الذي اقتضاه كلام المصنف حيث ضعف المنع والثاني ملاحظة عموم الحاجة له فيحكم بكم بجوازه ولا يقاس بضمان بقية الديون المعدومة وهذا هو منع القياس فيه الذي حكاه المصنف بقوله ومنع قوم الخ سم (قوله وآخرون في العقلات وآخرون في النفي الاصل)

الرواي لانها صلاة على غائب والحاجة داعية لذلك لتنع المصلي والمصلي عليهم ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك ووجه منع القياس في الشق الاول الاستغناء عنه بعموم الحاجة وفي الثاني معارضة عموم الحاجة له والتحيز في الاول قال لا مانع من ضم دليل الى آخرون في الثاني فقدم القياس على عموم الحاجة (و) منع (آخرون) القياس (في العقلات)

قالوا الاستغناء عنه بالعقل ومن
أجاز قال لا مانع من ضم دليل
الى دليل آخر مثال ذلك قياس
البارى تعالى على خلقه في انه
يرى بجماع الوجود اذ هو علة
الرؤية (و) منعه (آخره في
النفي الاصل) أى بقاء الشيء
على ما كان قبل ورود الشرع بأن
ينتفى الحكم فيه لاستغناء مدركه
بأن لم يجده المجهول بعد البحث
عنه فاذا وجد شيء يشبه ذلك
لا حكم فيه قبل لا يقاس على
ذلك للاستغناء عن القياس
بالتنفي الاصلى وقيل يقاس
اذ لا مانع من ضم دليل الى آخر
(وتقدم قياس اللغة) في مصطلحها
لان ذلك كرههنا لاسباب من
ذكرهم منهم له هنا ونسب عليه
لثلاثين انه أغفله (والصحيح)
ان القياس (حجة) اعلم كثير
من الصحابة به متكرر اشانه مع
سكوت الباقي الذى هو في
مثل ذلك من الاصول العامة
وفاق عادة وقوله تعالى فاعتبروا
والاعتبار قياس الشيء بالشيء
(الا) في الامور (العادية
والخلقية) أى التى ترجع الى
العادة والخلق كقول الحيز
أو النفس أو الجمل وأكثره

قضية تضعيف هذين القولين ان الصحيح عنده جواز القياس وحجته في العقليات والنفي
الاصلى لانه لا مانع من ضم دليل الى آخر وحجته في رد عليه انه هلالاً جازه في الشرعيات
اذا كان حكم الفرع منصوفاً مع انه منع ذلك كما يأتي في هذا الكتاب فما وجه الفرق
بينهما قاله سم (قوله للاستغناء عن العقل) فيه ان هذا الدليل انما ينتج عدم الحاجة
الى القياس لاستغناءه وقد تقدم نظير ذلك والجواب عنه بما فيه فراجع (قوله مثال
ذلك قياس البارى على خلقه الخ) هذا مما يسمى عند المتكلمين بقياس الغائب
على الشاهد وضعفه الامام الرازى وغيره بأنه لا يقيد اليقين والمطلوب في المسائل التى
استدلوا به فيها اليقين مع ان في تعبيرهم عن البارى تعالى بالغائب اساءة أدب شيخ الاسلام
(قوله في النفي) أى في ذى النفي لاننا لم نقس نقيضاً على نفي بل انما نقس شيئاً لم نجد فيه حكماً
بعد البحث عنه على شيء من هذه الصفة والمراد بالنفي الاصلى البراءة الاصلية كما ذكره
الشارح في تفسيره بقوله أى بقاء الشيء الخ (قوله فاذا وجد شيء يشبه ذلك) أى ما تنفى
فيه الحكم لاستغناء مدركه فوله لا حكم فيه صفة كاشفة شيخ الاسلام (قوله للاستغناء
عن القياس بالنفي الخ) فيه ما مر في الذى قبله (قوله اذ لا مانع من ضم دليل) أى وهو
القياس الى آخر وهو البراءة الاصلية (قوله وتقدم قياس اللغة) جواب سؤال
تقدمه لم تركت ذكر قياس اللغة فأجاب بأنه تقدم (قوله لثلاثين انه أغفله) قال
الشهاب المراد نسيه لكن في الصحاح أغفلت الشيء اذا تركته عن ذكره منك وأغفلت
عنه اه ولا يصلح هنا اه ولا مانع من صلاحية بناء على ان المراد لثلاثين بواسطة
تركه من الكتاب رأساً فليست أمم سم (قوله والصحيح ان القياس حجة) أى على المجهول
ومقلديه قاله سم والظاهر ان قوله والصحيح الخ مقابل للمنع فيما تقدم ولا يقال ان
المقابل للمنع الجواز لان قول لا معنى لجوازه الا كونه حجة فالجواز مستلزم لكونه حجة
(قوله الذى هو الخ) الذى نعت للسكوت وضمير هو للسكوت وهو مبتدأ خبره قوله
وفاق وقوله في مثل ذلك متعلق بوافق والاشارة بذلك للعمل المذكور وقوله من الاصول
العامة حال من ذلك واعتبر كالعصاة التكرار والشبوع وكون المسكوت عنه من
الاصول العامة ليكون هذا الاجماع قطعياً ولهذا قال سعد الدين ولما كان اجماعاً
سكوتياً وهو ظنى لا قطعى دفعه بأن مثل هذا السكوتى قطعى لا ظنى لقضاء العادة قطعاً
بان السكوت على مثل هذا الاصل الكلى الداعى لا يكون الا على وفاق اه أى فهو من
السكوتى الذى وجدت فيه اشارة الرضا فيكون من قسم الصريح حينئذ (قوله ولعله
تعالى) عطف على قوله له عمل ككثير الخ وأخره عنه لانه محتمل لغير ذلك بان يحمل
الاعتبار على الاعتناء والانزجار (قوله كقول الحيز الخ) مثال للاصول التى ترجع
للعادة والخلق فالأقل للعادة والحيز للخلق وكذا القول فيما بعده وقوله وأكثره
أى أحدهما ذكر من الحيز والنفس والجمل وأورد ان قوله الا العادية والخلقية يغنى

عنه ما بعده لشموله له لان المقصود بما بعده الاشارة الى أن القياس لا يجري في كل
الاحكام لان منها ما لا يدرك معناه بل انما يجري فيها يدرك معناه والعادية والخلقية
كما لا يدرك معناه فيكون استثناءها اذا خلا في استثناء ما بعده ما يكون استثناء مؤه مغنيا
عن استثناءها وأجيب بأن العادية والخلقية ليست من الاحكام الشرعية ولو سلم كونها
منها بالاول بان يراد بالعادية والخلقية الاحكام المترتبة عليها كلاحكام المترتبة على
كون أقل الحبيض يوما وليلة مثلا من حرمة الاستمتاع بمن رأيت الدم في يوم وإليه أو يراد
بالاحكام في قوله والافى كل الاحكام ما يشهد لالنسب التامة سواء كانت مستفادة من
الشرع أو من العادة والخلقة فذكرها مع الاشارة الى المخالف في كل منها وانما اختلف
في كل منها بخصوصه وبهذه اذ ين دفع ما أورده الكمال من ان الجمع بينهما كالتكرار
المثاني للاختصار قاله سم (قوله فلا يجوز ثبوتها بالقياس) أي فلا يقاس المقاس مثلا
على الحبيض في مدته وقوله فلا يجوز الخ عدل اليه عن أن يقول فلا يكون القياس حجة فيه
الذي هو ظاهر صنيع المصنف اصلاح كلامه لان الخلاف انما هو في جوازها في عدم
حجته أشار له شيخ الاسلام (قوله بمعنى ان كلام من الاحكام صالح الخ) أي ان كل حكم
في نفسه وعلى انفراد مع قطع النظر عن غيره صالح لان يثبت بالقياس هذا امر اذا القائل
يجوز القياس في كل الاحكام لأن الاحكام جميعها يجوز ان تكون ثابتة بالقياس
بحيث يجمع جميعها في ثبوتها به اذ لا تصح دعوى ذلك لانه لا بد في كل قياس من أصل
مقيس عليه يثبت حكمه بغير القياس كما سأتى فلا يصح جريان القياس في الكل
خروج الأصول المقيس عليها قاله سم (قوله بأن يدرك معناه) فيه أن يقال المحتاج
لادراك معناه هو المقيس عليه لا المقيس الذي ذكره وذلك لان المراد بمعناه المعنى الذي
له شرع الحكم لا مطلق المعنى اذ لا ارتباط له بالقياس ولا يخفى ان القياس يتوقف على
ا. رالك ذلك بالنسبة للمقيس عليه فيمكن ان يلحق به ما شاركه في ذلك المعنى وانه بعد
ادراكه بالنسبة اليه لا يتوقف القياس على سوى ادراك وجود ذات ذلك المعنى
في المقيس وان لم يدرك انه شرع له الحكم فادراك المعنى بوصف انه شرع له الحكم
كما هو المراد انما يحتاج اليه في القياس بالنسبة للمقيس عليه اللهم الا أن يريد ادراك
معناه أن يدرك فيه وجود ذات المعنى الذي علم شرعية الحكم له في المقيس عليه وقد
يتوجه بعد ذلك ان التنبيه على ادراك المعنى بالنسبة للمقيس عليه أهم لانه المحتاج اليه
في القياس على ما تقرر فالاعتصار عليه أولى من العكس الذي ارتكبه وقد يقال انما
اقتصر على التعرض له في جانب المقيس موافقة لكلام المصنف فان المستغنيات في
كلامه بمعنى المقيس وبجواب بأن ذلك لا يقتضي ترك بيان ما يتوقف عليه القياس من
ادراك المعنى في المقيس عليه فليتأمل توجيهه وجه كلامه سم (قوله وهو اعانة الجاني)
قضية الاعانة عدم اختصاص ذلك بالعاقل الا أن يراد الاعانة السكالة فتخص جينته

فلا يجوز ثبوتها بالقياس لان
لا يدرك المعنى فيها فجمع فيها
الى قول الصادق وقيل يجوز
لانه قد يدرك (والافى كل
الاحكام) فلا يجوز ثبوتها
بالقياس لان منها ما لا يدرك
معناه كوجوب الدية على
العاقل وقيل يجوز بمعنى أن
كلام الاحكام صالح لان
يثبت بالقياس بأن يدرك معناه
ووجوب الدية على العاقل له
معنى يدرك وهو اعانة الجاني

قياسه معدور فيه كإيمان الغارم لا صلاح ذات البين بما يصرف اليه من الزكاة (والا القياس على منسوخ) فلا يجوز
 لاتقاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز (١٧٨) لان القياس مظهر لحكم القروع الكمين ونسخ الاصل ليس نسخا

بالعاقلة لشدة ارتباطهم به دون غيرهم فليتأمل (قوله فيم هو معدور فيه) ما عبارة عن
 قتل راليه يود فيه وفي الكلام مضاف محذوف أى في بدل قتل هو معدور فيه اذ
 الاعانة هي في الدية لا في القتل (قوله كإيمان الغارم) ظاهر العبارة ان هذا اشارة
 لاصل القياس عليه وحكمه وعلمته فالقياس عليه الغارم والحكم وجوب الصرف
 اليه وعلمته هذا الحكم اعانته فيما هو معدور فيه وقد يرد عليه ان هذه العلة تقتضي
 تخصيص الاعانة من الزكاة اذ حكم الاصل وهو وجوب الصرف من الزكاة فليتأمل سم
 (قوله لا صلاح ذات البين) أى الحالة الواقعة بين الطائفتين (قوله وقيل يجوز) مثاله
 قياس عمير تصب السكر مثالا على حل الخمر في نفسه (قوله نحو كرم زيد العلم) أى
 فلا يقياس عليه عمر وقوله ونحو الخمر حرام لا سكارها أى فلا يقياس عليها النبيذ (قوله
 الا ذلك) أى الامر بالقياس (قوله استفيد) أى الامر بالقياس (قوله بل الفائدة بيان
 مدرك الحكم) الحسن ان لو قال لاحتمال أن تكون الفائدة الخ قاله الشهاب وقد
 يقال انه قصد المبالغة في تقرير هذه الفائدة والرد على الخصم سم (قوله مما تصدق عليه
 العلة) أى توجد فيه وهي الاسكار مطلقا سواء كان اسكار خمر أو غيره (قوله مما تصدق
 عليه المعال) أى متعلق المعال وهو الخمر (قوله وركانه) قال الشهاب وأركان الشيء
 اجزأؤه الداخلة فيه التي يتركب منها حقيقة وتوجد بها هو يته قاله العضد وغيره وقد
 علمت ان القياس محل معلوم على معلوم الخ أو مساواة أو امرا لا يخرج وحينئذ فلا أن
 تتوقف في كون هذه اركان أو بعضها محققا لوجود القياس خارجا به وثقة به سم بقوله
 أنت خير بان هذه الامور اذا تحققت تحقق القياس في الخارج أى الواقع ونفس الامر
 فلا وجه لهذا التوقف وكأنه ظن أن المراد بالخارج هنا ما يرادف الاعيان وهو هو سم
 قطعاً فظن لها قلت لاشبهة في أن تعريف القياس بقوله محل معلوم على معلوم الخ
 أو مساواة معلوم الخ لا يدل على دخول المعلوم في مفهومه كما لا يدل تعريف المعنى بعدم
 البصر على دخول البصر في مفهوم المعنى كما نقرر بل هو خارج وكذا القول هنا نعم لو
 كان التعريف هكذا مثلا معلوم يحمل على معلوم الخ كان دالا على الدخول فالخق ما قاله
 الشهاب فالوجه حينئذ أن يراد بالركن ما لا بد منه وأما قوله وكأنه ظن ان المراد بالخارج
 الخ فهو بمنزلة من مراد الشهاب فتأمل ذلك (قوله ومعنى مشترك) أى وهو العلة
 الجامعة كالاسكار في قياس النبيذ على الخمر (قوله وحكم للمقيس عليه) أى من جواز
 ومنع (قوله فقال الاول الاصل الخ) جعل الشارح الاول من مقول المصنف لان المقدر
 كالذات فهي من الشرح والدليل على تقديرها في كلام المصنف قوله الثاني كذا

لشرع (خسلافا للمعصية)
 جواز القياس في المستثنات
 المذكورة وقد تقدم توجيهه
 (وليس النص على العلة) لحكم
 (ولو في جانب) (الترك أمرا
 بالقياس) أى ليس أمرا به لا في
 جانب الفعل نحو كرم زيد
 لعله ولا في جانب الترك نحو
 الخمر حرام لا سكارها (خسلافا
 للبصري) أى الحسين في قوله
 انه أمر به في الجانبين اذ الفائدة
 لذكر العلة الا ذلك حتى لو لم يرد
 التعبد بالقياس استفيد في هذه
 الصورة قلنا لاننا لم نل ان الفائدة
 فيه الا ذلك بل الفائدة بيان
 مدرك الحكم ايكون أو وقع في
 النفس (ومثالها) وهو قول أبي
 عبد الله البصري (التفصيل)
 أى انه أمر به في جانب الترك
 دون الفعل لان العلة في الترك
 المفيدة وانما يحصل الغرض من
 انعدامها بالامتناع عن كل فرد
 مما تصدق عليه العلة والعلة في
 الفعل المصلحة ويحصل الغرض
 من حصولها بفرد قلنا قوله عن
 كل فرد مما تصدق عليه العلة
 محذوع بل يكفي عن كل فرد مما
 تصدق عليه المعال (وأركانه)
 أى القياس (أربعة) مقيس

عليه ومقيس ومعنى مشترك بينهم ما وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك الى المقيس
 ولما كان يعبر عن الاولين من الاصل والشرع على خلاف في ذلك ذكر في ضمن تعديدها فيقال الاول (الاصل وهو محل الحكم
 المشبه به) بالرفع صفة المحل أى القياس عليه

الثالث كذا (قوله أي دليل الحكم) أي دليل حكم الأصل من كتاب أو سنة أو إجماع
 (قوله وسبأني الخ) جواب أن يقال قد عرف الخلاف في الأصل فما حكم الفرع (قوله
 كيف ودليله القياس) أي والقياس لا يصح عده فرعاً إذا فرع من أركان القياس
 ويستحيل كون الشيء ركناً من أركان نفسه قاله العلامة وأما قوله ولقاتل أن يقول
 يمكن جعله فرعاً لتفرعه عن أصل وهو دليل حكم المشبه به ولا يعد الفرع حينئذ من
 أركان القياس اهـ بجوابه كما قال سم ان الكلام انما هو في الفرع الذي هو من أركان
 القياس لا في الفرع في الجملة وما ذكره انما هو تصحيح ليكون القياس فرعاً في الجملة (قوله
 فالأول) أي من قول الفرع مبنى على الأول أي من أقوال الأصل وهو كونه محل
 الحكم وفي الاقتصار في البناء على ما ذكر بحث اذ لا مانع من بناء الأول في معنى الفرع
 على غير الأول في معنى الأصل كالحكم والدليل فان الفرع بمعنى المحل يقبى أي من حيث
 حكمه على الأصل بمعنى الحكم والدليل لا يقال هذا البناء بواسطة حكمه لان نفسه لا نا
 نقول وبناء المحل على المحل انما هو بواسطة حكمهما أيضاً فليتنامل قاله سم (قوله
 والثاني) أي من قول الفرع وهو حكمه مبنى على الثالث أي من أقوال الأصل وهو
 حكم الأصل وكذا على الثاني أي من أقوال الأصل وهو دليل حكمه (قوله لا يخرج عما
 في اللغة من ان الأصل الخ) هذا ظاهر اذا كان الأصل الدليل أو الحكم فان الحكم
 يقبى على الدليل وكذا الحكم يقبى على الحكم وأما اذا كان الأصل المحل كالبر مثلاً
 فلا معنى لمحل الفرع بمعنى محل الحكم كالارز عليه اذ لا تحمل الذات على الذات ولا معنى
 أيضاً لمحل الفرع بمعنى حكمه على الأصل بمعنى محل الحكم اذ لا معنى لمحل حكم الارز
 على ذات القمح مثلاً الا أن يراد في الأول محل المحل من حيث حكمه على المحل كذلك
 وفي الثاني محل حكم الفرع على المحل أي من حيث الحكم أيضاً وحينئذ يرجع الامر الى
 محل الحكم على الحكم فليتنامل (قوله والأول من الاقوال فيهما أقرب) أي لاستعمال
 الفقهاء (قوله فان الاحكام قديمة) هذا لا يمتنى على محتمل المصنف والشارح من أن
 الحكم يعتبر في مفهومه التعلق التخييري فيكون حادثاً الا أن يكون هذا بناء على
 ما ذهب اليه الغير من أن الحكم قديم وأورد على قوله ولا تفرع في القديم أنه ان أراد ان
 التفرع يقتضى الترتب بالزمان فهو ممنوع ألا ترى ان العلل العقلية تفرع عنها
 معاً لولا تها مع أنها معاً بالزمان وان أريد أنه يقتضى الترتب بحسب الرتبة فسلم لك به لا
 يتأني القدم في المانع من كون التفرع هنا بحسب نفس الامر أيضاً بهذا المعنى فليتنامل
 سم (قوله بنوعه) أي الأصل والجور حال من الضمير في عليه والباء الملائمة أي ولا
 بشرط دال على جواز القياس على الأصل ملابساً بنوعه أو شخصه أي معبراً عنه بنوعه أو
 شخصه (قوله وهو عثمان البتي) يفتح الموحدة بعد هاء منهادة فوقية نسبة الى يسع البتوت
 وهي الثياب كان يبيعها بالبصرة أو الى البت موضع بنواحي البصرة كما ذكره هذا الاخير

(وقبل دليله) أي دليل الحكم
 (وقيل حكمه) أي حكم المحل
 المذكور وسبأني ان الفرع
 المحل المشبه به وقيل حكمه ولا
 يتأني فيه قول بأنه دليل الحكم
 كيف ودليله القياس فالأول
 مبنى على الأول والثاني مبنى على
 الثالث وكذا على الثاني لانه اذا
 صح تفرع الحكم عن الحكم
 صح تفرعه عن دليله لاستعداد
 الحكم اليه وكل من هذه
 الاقوال التي في التسمية لا تخرج
 عما في اللغة من أن الأصل
 ما يقبى عليه غيره والفرع
 ما يقبى على غيره والأول من
 الاقوال فيهما أقرب كما لا يخفى
 ولكون حكم الفرع غير حكم
 الأصل باعتبار المحل وان كان
 عينه بالحقبة صح تفرع
 الأول على الثاني باعتبار ما يدل
 عليه ما وعلم الجمهور لا باعتبار
 ما في نفس الامر فان الاحكام
 قديمة ولا تفرع في القديم (ولا
 بشرط) في الأصل الذي يقاس
 عليه (دال على جواز القياس
 عليه بنوعه أو شخصه ولا اتفاقاً
 على وجود العلل فيه خلافاً
 لزاعمين) بالتسمية أي زاعم
 اشتراط الأول وهو عثمان البتي
 وزاعم اشتراط الثاني

وهو بشر المرئى فعمد الاول لا يقاس في مسائل البسغ مثلا الا اذا قام دليل على جواز القياس فيه وعمد الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجوده له فيه بل (١٨٠) لا يتبعه الاتفاق على أن حكم الاصل معمل من الاتفاق على أن علمه كذا وما

اشترطه مردود بانه لا دليل عليه
(الثاني) من أركان القياس
(حكم الاصل ومن شرطه ثبوته
بغير القياس قبل والاجماع)
اذ لو ثبت بالقياس كان القياس
الثاني عند اتحاد العلة لغوا
للاستغناء عنه بقياس الفرع
فيه على الاصل في الاول وعمد
اختلافها غير منعقد لعدم
اشتراك الاصل والفرع فيه في
علم الحكم بمثال الاول قياس
الغسل على الصلاة في اشتراط
النسبة بجماع العبادة ثم قياس
الوضوء على الغسل فيما ذكر
وهو اقوال الاستغناء عنه بقياس
الوضوء على الصلاة ومثال
الثاني قياس الرق وهو انسداد
محسب الجماع على جب الذكرفي
فسخ النص كجماع فوات
الاستمتاع ثم قياس الجماع على
الرق فيما ذكر وهو غير منعقد
لان فوات الاستمتاع غير
موجود فيه والقول بأنه لا يثبت
حكم الاصل بالاجماع الآن
يعلم مستنده النص المستند
القياس اليه مردود بانه لا دليل
عليه نعم يحتمل أن يكون
الاجماع عن قياس ويدفع بان
كون حكم الاصل حينئذ عن
قياس مانع في القياس والاصل

ابن الاثير وهو عثمان بن مسلم فقيه البصرة في زمن أبي حنيفة (قوله وهو بشر المرئى)
نسبة الى مريس قرية من قرى مصر وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة كان من كبار
المبتدعة وأخذ الذقة عن أبي يوسف توفي سنة ثمان عشرة وما تين (قوله الثاني حكم
الاصول) ينبغي أن يراد بالاصل هذا محل الحكم أو دليل الحكم لا الحكم لاضافته اليه
الاهم الآن تكون الاضافة بيانية (قوله عند اتحاد العلة) أى كونها واحدة في القياسين
(قوله للاستغناء عنه) أى عن القياس الثاني وقوله فيه أى في القياس الثاني وقوله في
الاول أى في القياس الاول (قوله فيما ذكر) أى في اشتراط النسبة أى لما ذكر من أن
الجماع العبادة (قوله في فسخ النكاح) أى في جواز فسخه وهو الحكم (قوله بجماع
فوات الاستمتاع) الاضافة بيانية (قوله والقول بأنه لا يثبت حكم الاصل بالاجماع الخ)
تورك على المصنف حيث أطلق في الاجماع مع أنه مقيد بغير الاجماع الذي يكون
مستنده النص وهو الاجماع الذي يحتمل أن يكون مستنده النص أو القياس فاصل
هذا القيل أنه يشترط في الاجماع اذا كان حكم الاصل ثابتا به أن يعلم كون مستنده ذلك
الاجماع نصا أما اذا احتمل فلا يلزم أن يكون مستنده قياسا فيلزم أن يكون حكم الاصل
ثابتا بالقياس وهو لا يصح لان من شرطه ثبوته بغير القياس وحاصل الجواب كما اشار له
الشارح أنه لا أثر لهذا الاحتمال لانه من باب احتمال المانع والاصل عدمه ثم ظاهر كلام
الشارح انه لو علم مضمون هذا الاحتمال امتنع القياس بناء على أن الاجماع ليس
دليلا بذاته بل باعتباره سند ونزع السجل وشيخ الاسلام فيما أفهمه كلام الشارح
من أنه اذا ثبت حكم الاصل بالاجماع اشترط أن لا يكون عن قياس والمنازعة وان كان
الاجماع في الجملة فانا وان قلنا الدليل في الحقيقة هو مستنده الاجماع لكن حصل له
مزية بالاتفاق على اعتقاده امتنازجه اجازا أن يخالف حكم غيره مما لم تنفق له تلك المزية
الآن ما أفهمه كلام الشارح أوجه اذ لا فرق في المعنى فيما ثبت بالقياس بين أن يعصبه
اجماع أولا اذا لم يوجد في الحالين ثم رأيت السيد السعدي رده هذه المنازعة فانه
نقلها عن السجل معبر عنه بالحقى وعقبها بقوله وفيه نظر لانه وان كان أقوى من مجرد
القياس لا يفتنى عنه التعليل السابق وهو كون القياس الثاني عند اتحاد العلة لغوا
وعند اختلافها غير منعقد واطلاق المصنف وغير صحة القياس على الاصل المستند
الى الاجماع محمول على ما اذا لم يعلم أن مستنده الاجماع القياس بجماع بين ذلك وقولهم
ان الشرط ثبوت الاصل بغير القياس لانا حينئذ قد علمنا ثبوته بالقياس اه قاله سم (قوله
الآن يعلم مستنده النص) النص بدل من مستنده أو عطف بيان عليه ويعلم في كلامه
عنى يعرف لعدم وجوده فعولين لها (قوله وكونه) أى حكم الاصل غير متعبد فيه

عدم المانع (وكونه غير متعبد فيه بالقطع) كما ذكره الغزالي لان مانعه فيه بالقطع انما يقاس على بالقطع
محله ما يطلب فيه القطع أى اليقين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين واعتراض بأنه يفيد اذا علم حكم الاصل وما هو العلة
فيه وجودها في الفرع (و) كونه (شريعيا ان استلحق) حكما (شرعيا)

بان كان المطلوب اثباته ذلك فان لم يستلزمه بان كان المطلوب اثباته غير ذلك بناء على جواز القياس في العقليات واللغويات فلا يشترط أن يكون حكم الاصل شرعيا بمعنى أنه يكون غير شرعي (١٨١) ولا بد فان غير الشرعي لا يستلزمه الا غير شرعي كما أن الشرعي لا يستلزمه

الان شرعي ولما ذكر الاشمدي وغيره هذا الشرط بناء على امتناع القياس في العقليات واللغويات كما صرحوا به زاد المصنف فيه القيد المذكور اسبق على شرطية مع جواز القياس فيهما المرجع عنده (و) كونه (غير فرع اذ لم يظهر للوسط) على تقدير كونه فرعاً (فائدة) فان ظهرت جاز كونه فرعاً (وقيل) يشترط كونه غير فرع (مطلقاً) والافعال في القياسين ان اتخذت كان الثاني اقوا أو اختلفت كان الثاني غير منه فقد كما تقدم ودفع المصنف ذلك بانه قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الثاني مثلاً فائدة كما يقال التفاح ربوي قياساً على الزبيب بجماع الطم والزبيب ربوي قياساً على التفاح بجماع الطم مع السكيل والتفاح ربوي قياساً على الارز بجماع الطم والسكيل مع القوت والارز ربوي قياساً على البر بجماع الطم والسكيل والقوت الغالب ثم يسقط السكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه فيثبت أن العلة الطم وحده وان التفاح ربوي كالبر ولوقيس ابتداء عليه

بإقطع أي بالجزم أي يشترط أن لا يكون حكم الاصل مكلفاً باعتقاده اعتقاداً جازماً واستشكل هذا الاشتراط مع ما تقدم من ترجيح جواز القياس في العقليات وأجيب بان العقليات أعم من القطعيات كما هو ظاهر فيجوز جوازها في العقليات لا ينافي هذا الاشتراط م أي فيكون هذا الاشتراط مخصوصاً بالعموم العقليات فيماسبق (قوله) بان كان المطلوب اثباته ذلك أي بان كان الحكم الذي طلب اثباته بالقياس شرعياً فقوله اثباته نائب فاعل المطلوب وذلك خبر كان (قوله) بناء على جواز القياس في العقليات واللغويات فلا يشترط أن يكون حكم الاصل شرعياً صريح في أن العقليات غير شرعية وفيه نظر لانها قد تكون شرعية ولهذا مثل العقليات فيماسبق بجواز رؤية الله تعالى مم (قوله) بمعنى أنه يكون غير شرعي ولا بد) تفسير لعدم الاشتراط وبيان للمراد منه ودفع ما يوهمه عدم اشتراط كونه شرعياً من جواز كونه شرعياً مع أنه لا يجوز حينئذ كونه شرعياً بل يتعين كونه غير شرعي كما قال (قوله) وكونه غير فرع أي ومن شرط حكم الاصل كونه غير فرع لقياس آخر (قوله) والافعال الخ أي وان لم يشترط كونه غير فرع بل جاز أن يكون فرعاً فاعله الخ (قوله) كما تقدم أي في قوله ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله) ودفع المصنف ذلك أي الدليل (قوله) قد يظهر للوسط وهو الارز في المثال الاتي وقوله الذي هو الفرع في الاول أي في القياس الاول والمراد به القياس الاخير من المثال الاتي وهو قياس الارز على البر وقوله والاصل في الثاني أي القياس الثاني وهو ما قبل الاخير وهو قياس الفرع على الارز فالارز فرع في القياس الاول أعني قياس الارز على البر وهو وسط وأصل في القياس الثاني أعني قياس الفرع على الارز ولا يصح أن يراد بالاول الاول في المثال لعدم صحة قوله والاصل في الثاني لان الفرع في الاول حينئذ هو التفاح وهو ليس أصلاً في الثاني بل وليس وسطاً أيضاً (قوله) مثلاً راجع للاول والثاني أي او الثالث والرابع (قوله) ثم يسقط السكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه أي يقطع السكيل عن كونه معتبراً في العلية بأن يقال لانه ان علة الربا بالقوت تختلف ذلك في الخوخ فانه ربوي مع كونه غير معتات وقوله بطريقه أي بطريق الاسقاط وهو ما علمت وقوله ثم يسقط عطف على يقال من قوله كما يقال وما فيه مصدرية (قوله) لم يسلم أي هذا القياس وهو قياس التفاح على البر وقوله ممن يمنع علمته أي علية الطم في هذا القياس (قوله) فتكون تلك القياسات صحيحة تفريع على قوله كما يقال ثم يسقط الخ ولوقيس ابتداء الخ واعتراض قوله فتكون تلك القياسات

بجماع الطم لم يسلم ممن يمنع علمته فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة وهي السلامة من منع علية الطم فيما ذكر فتكون تلك القياسات صحيحة بخلاف ما لوقيس التفاح على السيفر جل والسيفر جل على البطيخ والبطيخ على القناء والقناء على البرفانة

لا فائدة للوسط فيها لان نسبة
 ما عدا البراليه بالطعم دون
 السكيل والقوت نعم اعترض
 على المصنف بان في قوله هنامع
 قوله قبل ومن شرطه ثبوته بغير
 القياس تكرارا واجاب بقوله
 لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع
 اشتراط ثبوته بغير القياس لانه
 قد يثبت بالقياس ولا يكون فرعاً
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه
 وان كان فرعاً لاصل آخر وكذلك
 لا يلزم من كونه غير فرع أن
 لا يكون ثابتاً بالقياس بل هو ان
 يكون ثابتاً بالقياس وليكنه
 امس فرعاً في هذا القياس الذي
 يراد اثبات الحكم فيه اه
 ولا يخفى ان هذا الكلام المشتمل
 على التكرار لا يدفع الاعتراض
 وكيف يدفع والمدرك واحد كما
 تقدم وقد اقتصر الامام الرازي
 ومن تبعه على انقول أولا
 والا مدي ومن تبعه على المقول
 ثانياً اعني كونه غير فرع مجمع
 المصنف بينهما من غير تأمل
 واستروح بما أجاب به وتقييده
 لثانيهما اذا لم يظهر للوسط فائدة
 أخذ من كلام الجويني
 في السالبة كما بينه في شرح
 المختصر لا طائل تحتها وعلى
 تقدير اعتباره فكان ينبغي حل
 اطلاقهم عليه لا أن يحكى
 بقيل ويصرح فيه بطلانهم
 لم يصح جوابه

صححة بان ما عدا الاول لم يشارك فيه الفرع الاصل في علة حكمه أو علة الربوية
 في الارزهي الطعم والكيل والقوت الغالب وهي منتقبة فيما عدا قياس الارزوا يجب
 بان المراد أن كلامها صحيح باعتبار نفسه بناء على تسليم أن العلة هي ما اعتبرت فيه مع قطع
 النظر عن كونه مبنياً على قياس آخر وهذا ذكره الشارح مجازاً لكلام المصنف وبياناً
 لمراده فلا ينافي أنه يتوجه عليه منع كون العلة ما ذكر في قوله في قول الشارح
 الا في لاطائل تحتها (قوله بالطعم) خبران من قوله لان نسبة الخ أي فالعلة واحدة
 في نسبة ما عدا البراليه فتنتفي الفائدة المذكورة لانها انما تنافي اذا كانت العلة مركبة
 من مجموع شيئين فإكثر لان كانت شيئاً واحداً كما هنا (قوله نعم اعترض على المصنف الخ)
 استدراك على قوله ودفع المصنف ذلك (قوله لانه قد يثبت بالقياس ولا يكون فرعاً
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه) حاصل ما أشار اليه أنه لا يلزم من كونه غير فرع أن
 يكون ثابتاً بغير القياس لانه قد يثبت بالقياس مع كونه غير فرع وذلك كالارزفي المثال
 المتقدم فانه ثابت بالقياس أي قياسه على البر وهو القياس الاخير وهو غير فرع بل أصل
 في الاقيسة الباقية فقوله لانه قد يثبت بالقياس أي المفرد وهو الاخير كما في المثال المتقدم
 وقوله ولا يكون فرعاً للقياس أي المركب وهو ما عدا الاخير في المثال المتقدم وقوله وان
 كان فرعاً لاصل آخر أي كفرعية الارز المذكور عن البر في القياس المذكور وقوله
 وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع الخ مناداه مفاد ما قبله كما قال الشارح (قوله ولا يخفى
 ان هذا الكلام) أي الجواب المذكور للمصنف وفيه إشارة الى أنه لا يصلح أن يكون
 جواباً (قوله المشتمل على التكرار) أي تكرار علة نفي الملازمة أي فالمصنف كره
 في الجواب سند المنع وهو في الموضوعين واحد (قوله لا يدفع الاعتراض) أي لانه ليس
 المقصود نفي الفرعية في خصوص القياس الذي يراد اثبات الحكم فيه بل هذا لا يتصور
 ثبوته حتى ينفي اذ لا يخفى أن كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعاً في ذلك
 القياس حتى يحترز عنه بل المراد كونه غير فرع اقياس آخر على أن الدعوى عامة اذ فرع
 نكرة في سياق النفي معنى اذهي في معنى قولك من شرطه أن لا يكون فرعاً فخصيصها
 بذلك تخصيص من غير مخصص أشار له العلامة وحيد بن زكريا كونه غير فرع مستلزم لثبوته
 بغير القياس فلم يكرر التكرار (قوله والمدرك واحد) أي الدليل وهو انه ان اتحدت العلة
 كان الثاني اغوا وان اختلفت كان الثاني غير منعقد (قوله على المقول أولاً) أي وهو قوله
 ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله واستروح بما أجاب به) أي ذكر ما أجاب به في حل
 كونه مريحاً نفسه من التأمل واعمال الفكر وهو نافي عن عدم التأمل (قوله لا طائل
 تحتها) أي لا مكان منع علية الطعم في المثال المتقدم من القياس التسديري واما
 نعتها في صورة الاقتصار على قياس التفاح على البر فدعوى ظهور الفائدة المتقدمة
 ممنوعة (قوله وعلى تقدير اعتباره) أي اعتبار التقييد فكان ينبغي حل اطلاقهم أي

(وان لا يعدل عن سنن القياس) فاعدل عن سننه أى خرج عن منهاجه لا المعنى لا يقاس على محله لتعذر التعدية حينئذ كشهادة خزيمة قال صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة فحسبه فلا يشك هذا (١٨٣) الحكم غير وان كان أعلى منه رتبة في

المعنى المناسب لذلك من التدين والصدق كأصدق رضى الله عنه وقصة شهادة خزيمة رضى الله عنه رواها أبو داود وابن خزيمة وحاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسان من أعرابي فجده البيع وقال لهم شهيد أيشهد على فنهده عليه خزيمة بن ثابت أى دون غيره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حلال على هذا ولم تكن حاضر أمعنا فقال صدقتك فيما جئت به وعلمت أنك لا تقول إلا حقا فقال صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه هذا القبط ابن خزيمة وألفظ أبي داود فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين وذكر أهل السير أن ذلك الفرس هو المسمى من خيل النبي صلى الله عليه وسلم بالمرتجى لحسن صحبه (و) أن (لا يكون دليل حكمه) أى الأصل (شاملا لحكم الفرع) للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل على أنه ليس جعل بعض الصور المشهولة أصلا لبعضها بأولى من العكس مثله ما لو استدل على ربوبية البر بحديث مسلم الطعام بالطعام فلا يثبت مثل ثم قيس عليه الذرة بجميع

اطلاق القوم فانهم قالو يشترط كونه غير فرع ولم يقيدوا بما ذ لم يظهر للوسط فائدة كما قيدوه به ولم يقولوا أيضا ما ملنا فعبارتهم سمحة له للتقييد بما قيدوه به فعبارتهم مطلقة فتحمل التقييد بالتقييد المذكور لا مقيدة بالاطلاق فلا تحتمل التقييد المذكور كما نسب ذلك لهم المصنف بقوله وقيل مطلقا فكان المناسب على فرض اعتبار التقييد المذكور كحل اطلاقهم عليه بأن يقول فيما تقدم ومن شرطه ثبوته بغير القياس ان لم يظهر للوسط فائدة أو يقتصر هنا على قوله هنا وغير فرع اذ لم يظهر للوسط فائدة وان لزم عليه التكرار على ما تقدم وقوله لا ان يحكى بقبيل أى لا ان يحكى الاطلاق بقبيل المقيدة تضعيف ما ذهبوا اليه مع أنه هو الصحيح وعلى فرض أن التقييد هو الصحيح فعبارتهم سمحة له فحملها على ما ينفي التقييد وتضعيفها لا يناسب (قوله) وأن لا يعدل عن سنن القياس) ما عدا ما يعدل ضمير يعود على حكم الأصل أى يشترط في حكم الأصل أن يكون جاريا على سنن القياس وطريقته بأن يكون مشتقا على معنى يوجب تعديته من الأصل الى الفرع فما خرج عن ذلك بأن لم يشتمل على المعنى المذكور لا يقاس على محله كالحكم الثابت لخزيمة رضى الله عنه وهو قبول شهادته وجعلها ما فاقه مقام شهادة رجلين فان العلة في ذلك تصديقه وعلمه بأنه صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقا وسبقه الى فهم حل الشهادة بالاستناد لذلك وظاهر ان هذا غير موجود في غيره ضرورة ان السابق المذكور لا يتصور في غيره بعد ثبوته له (قوله لا المعنى) أى لا المعنى يتعدى الى الغير أعظم من عدم وجوده معنى أصلا أو وجوده معنى لا يتعدى كما هنا (قوله فحسبه) أى كاقبته عن شهادة اثنين (قوله فلا يثبت هذا الحكم) أى قبول شهادته وحدها بشهادة رجلين (قوله المناسب لذلك) أى للشهادة وقوله من التدين والصدق بيان للمعنى المناسب (قوله وعلمت أنك لا تقول إلا حقا) أى ومن جله ذلك شراؤه هذا الفرس من الأعرابي (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين) أهل ذلك في غير الزنا ونحوه مما يثبت بشاهدين (قوله للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل) الانسب في التعليل لانه لا معنى لاحقاق أحدهما بالآخر مع أن دليلهما واحد (قوله فان الطعام الخ) علة لقوله مثاله أى وجه كونه مثالا أن الطعام الخ وقال الشهاب لا يخفى ان هذا الكلام انما يطابق ما مضى ان لو كانت العبارة وان لا يكون موضوع دليل حكم الأصل او متعلقه شاملا للفرع اه وقد يجب بأنه اذا اندرج في موضوع الدليل كل من الأصل والفرع كان الدليل متناولا لهما لان اندراجهما في موضوعه و متعلقه فرع دلالة الدليل على المعنى الصادق عليه ما فالطابقة حاصلة غاية الامر ان في التعبير تسامحا مثله شائع سائغ فلا اعتراض به (قوله وسبب أن من شروط العلة الخ) مقصوده بهذا الفرق بين ما هما من الاشتراط

الطعم فان الطعام يتناول بالذرة كالبرصا وسبب أن من شروط العلة أن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار فحقا بل المعنى على جواز دليلين على مدلول واحد كما ساقى لا يأتى هنا كما يفهم من العلة السابقة في التوجيه

المذكور وما يأتي في العلة من اشتراط عدم تناول دليلها حكم الفرع على المختار فذكر
 الخلاف فيما يأتي دون ما هنا وحاصل الفرق ان المخالف في اشتراط ما ذكر في العلة بناء على
 جواز دليلين على مدلول واحد وهذا البناء غير منتهى هذا اذ جعل أحد المدلولين أصلاً
 والآخر فرعاً مقبلاً على ذلك الأصل ليس بأولى من العكس فالقياس لا يصح لما يلزم عليه
 من التمسك فلهذا كان هذا الشرط متفقاً عليه دون الآتي في هذا ايضاح ما أشار إليه
 واعترضه العلامة ومثله الشهاب واللفظ للادول بما نصه من البين ان دليل العلة دال
 على حكم الأصل قطعاً اذ معنى الدلالة على العلة الدلالة على كونه معرفة للحكم
 المأمور أو باعتنا عليه فاذا فرض أنه دال على حكم الفرع كان دالاً على حكمين قطعاً بما
 قيل في أحدهما ما يلزم أن يقال في الآخر اهـ أي فيلزم أن يأتي هنا مقابل ما يأتي في قول
 الشارح لا يأتي هنا عن نوع وقد عمل من للفرق بين المسئلةين بما لا حاجة الى ابراده
 (قوله وأنى المصنف بالظاهر بدل الضمير) أي حيث لم يقل وأن لا يكون دليله وكان
 الشارح يشير الى أنه لا وجه للعدول الى الظاهر وقد يقال وجه العدول دفع توهم عود
 الضمير الى غير حكم الأصل مما هو أقرب منه لفظاً كأنه القياس وقد يقال هذا
 التوهم بعيد جداً فلذا لم يعرج الشارح عليه على أن هذا التوهم لا يأتي في قوله وكون
 الحكم متفقاً عليه اذ لو أتى بالضمير لم يتوهم عوده لحكم الفرع بلا شبهة (قوله والا
 فيحتاج) أي وان لم يتفق عليه فإنه يحتاج عند توجه المنع عليه الى اثباته فينقل الى
 مسألة أخرى وهي اثبات حكم الأصل قال شيخ الاسلام أي وهو ممنوع منه ومحملة اذ لم
 يرم المسئلة اثبات الحكم والعلة والافليس ممنوعاً كما يعلم مما يأتي فلا يؤثر حينئذ عدم
 الاتفاق اهـ (قوله ويقتضى المقصود) أي وهو اثبات حكم الفرع (قوله ايأتي للنصم
 الباحث منعه) يجب ان يأتى له منعه من حيث العلة كما هو المراد وان لم يثبت
 منعه من حيث هو قاله شيخ الاسلام وبه يجب ان يراد الكمال بقوله هذا لا يلتزم مع
 اشتراط اتفاق الخصمين عليه اهـ أي لان اشتراط الاتفاق يدل على طلب سد باب المنع كما
 يدل عليه قول الشارح والا فيحتاج عند منعه الى اثباته الخ وان التعليل بقوله ايأتي
 للنصم الباحث منعه يدل على طلب عدم سد باب المنع فهو مامتنع اثنان (قوله فانه
 لا مذهب له) أي من حيث البحث وامتنع من حيث العمل فله مذهب يعمل به (قوله وان كان
 لعلمتين مختلفتين) الجار والمجرور منعه لى محذوف والتقدير وان كان ثبتا لعلمتين الخ ويصح
 جعل صلة الاتفاق فيكون متعلقاً بقوله متفقاً لان الاتفاق ناشئ بواسطة العلمين واما قوله
 الآتي اوله فليتبعين تعلقه بمحذوف أي او كان ثابتاً للعلة اذ لا يمكن الوصف
 بالاتفاق للعلة مع الاختلاف في وجودها وقال العلامة لا يخفى ان القسم الثاني لعلمتين
 ايضاً للعلة كما هو ظاهره فالصواب في التقابل ان يقال بعد قوله مختلفتين فان منع
 الخصم علمية علة المستدل لا وجودها في الأصل فهو مركب الأصل وان منع وجودها

وأنى المصنف بالظاهر بدل
 الضمير الرجوع الى حكم الأصل
 المحدث عنه في قوله دليل حكمه
 وفي قوله (وكون الحكم) أي في
 الأصل (متفقاً عليه) والا
 فيحتاج عند منعه الى اثباته
 فينقل الى مسألة أخرى ويتنوع
 الكلام ويتنوع المقصود
 (قيل بين الامه) حتى لا يأتي
 المنع بوجه (والاصح بين
 الخصمين) فقط لان البحث
 لا يعدو هذه (و) الاصح (انه
 لا يشترط) مع اشتراط اتفاق
 الخصمين فقط (اختلاف الامه)
 غير الخصمين في الحكم بل يجوز
 اتفاقهم فيه كالمصنف وقيل
 يشترط اختلافهم فيه لياتي
 لخصم الباحث منعه فانه لا مذهب
 له (فان كان الحكم متفقاً) عليه
 (بينهم ولكن لعلمتين مختلفتين)
 كما في قياس حلي البالغة على حلي
 الصبية في عدم وجوب الزكاة

في الاصل فهو مركب الوصف اهـ وأجاب سم بان السرفيما صنعها الشارح الاشارة
الى أنه لم يعتبر في التسمية بمركب الوصف وجوده على الخصم كإيهام من توجيهه الشارح
تلك التسمية حتى لو فرض عدم تعليله بالكلية كانت التسمية بذلك بحالها ولعل ذلك من
دقائق هذا الكتاب اهـ (قوله فان عدمه في الاصل) أي وهو حل الصبية متفق عليه
بيننا أي معاشر الشافعية وكذلك المالكية وبين الحنفية فالقائس هنا الشافعية
والمالكية القائلون بعدم وجوب الزكاة في حل البالغة كما صغيرة لعله المذ كورة وهو
كونه حلها مباحا والحنفية يرون أن العلة في عدم وجوب الزكاة في حل الصبية كونه حل
صبية وهذه العلة غير موجودة في حل البالغة فالقياس المذ كور غير مقبول لمنع الخصم
وجود العلة في الفرع كما أوضحه الشارح (قوله أي القياس المشتق الخ) انما احتاج
الى ذلك لان كلام المصنف يوهن عود الضمير من قوله فهو عائد على الحكمكم مع أن
المسمى بمركب الاصل هو القياس لا الحكم (قوله أي بناءه) أشار بذلك الى أن التركيب
في مركب الاصل وكذا في مركب الوصف كما يقول بمعنى البناء المذ كور لا بمعنى
التركيب ضد الافراد وهو تابع في ذلك للآدمي وفي العبد ما يخالف ذلك وهو خلاف في
التسمية مع الاتفاق على أن مسمى المركب في القسامين كما ذكره الشارح والتسمية أمر
اصطلاحي لا مشاحة فيه قال الكمال وماسلكه الشارح تبعاً للآدمي أقرب مما سلكه
العبد ومثله ابن الهمام (قوله فان عدمه في الاصل) أي وهو فلانة التي أتزوجها
طالق (قوله متفق عليه بيننا وبين الحنفية) مثل الحنفية في ذلك المالكية فان العلة
عندنا أي المالكية في الاصل عدم ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق وهو العصمة
فالطلاق المذ كور تنجز لا تعليق وأما التعليق فيقع به الطلاق عند حصول المعلق
عليه لو وجود ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق حينئذ (قوله ويقول هو تنجز) أي
فلا يصح القياس المذ كور لعدم وجود العلة التي تنعدي الى الفرع في الاصل (قوله
ولا يقبلان) أي لا يفتضان على الخصم واما بالنسبة للقائس ومقلديه فعتد به فان
قبل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف مع أن الخصم يمنع وجود العلة في الاصل
بنافيه قوله الآتي فان لم يفتقأ على الاصل ولكن رام المستدل اثبات حكمه ثم اثبات
العلة فالاصح قبوله فانه في ذلك قد منع الخصم وجود العلة في الاصل أيضاً مع أن
القياس مقبول أي ناهض على الخصم قلنا لا منساقاة لان الكلام هنا في مركب
الوصف باعتباره مجرد الاتفاق على الحكم مع منع الخصم وجود العلة في الاصل بدون
اثبات المستدل لها والكلام هناك مع اثباتها كما يصرح بذلك الكلام في المحلين سم
(قوله في الاول) أي القياس الاول وهو مركب الاصل وقوله في الثاني أي القياس
الثاني وهو مركب الوصف (قوله للخلافيين) أي مقلدي أرباب المذاهب المجتهدين وهم
مجتهدو المذهب ونحوهم الذين يحتج كل منهم بقول امامه على خصمه المقلد لامام آخر

فان عدمه في الاصل متفق عليه
بيننا وبين الحنفية والعلة فيه
عندنا كونه حلها مباحا وعندهم
كونه مال صبية (فهو) أي
القياس المشتق على الحكمكم
المذ كور (مركب الاصل) سمى
بذلك لتركيب الحكم (فيه)
أي بناءه على العلتين بالنظر الى
الخصمين (او) كان الحكم متفقاً
عليه بينهما (العلة يمنع الخصم
وجودها في الاصل) كافي قياس
ان تزوجت فلانة فهي طالق على
فلانة التي أتزوجها طالق في عدم
وقوع الطلاق بعد التزوج فان
عدمه في الاصل متفق عليه بيننا
وبين الحنفية والعلة تعليق
الطلاق قبل ملكه والحنفي يمنع
وجودها في الاصل ويقول هو
تنجز (مركب الوصف) سمى
القياس المشتق على الحكمكم
المذ كور بذلك لتركيب الحكم
فيه أي بناءه على الوصف الذي
منع الخصم وجوده في الاصل
(ولا يقبلان) أي القياسان
المذ كوران لمنع الخصم وجود
العلة في الفرع في الاول وفي
الاصل في الثاني (خـ) لا فاقا
للتخالفين في قولهم يقبلان
نظراً لاتفاق الخصمين على حكم
الاصل

(ولو سلم) الخصم العلة للمستدل (العله)
 للمستدل أى سلم انه ما ذكره
 (فأثبت المستدل وجودها)
 حيث اختلافه (أوسله) أى
 سلم وجودها (المناظر اتفهض
 الدليل) عليه لتسليمه فى الثانى
 وقيام الدليل عليه فى الاول
 (فان لم يتفقا) أى الخصمان (على
 الاصل) من حيث الحكم والعله
 (ولو كان رام المستدل اثبات
 حكمه) بدليل (ثم اثبات العلة)
 بطريق (فالاصح قبوله) فى ذلك
 لان اثباته بمنزلة اعتراف الخصم
 به وقيل لا يقبل بل لابد من
 اتفاقهما على الاصل صونا
 للسلام عن الانتشار (والصحيح)
 أنه (لا يشترط) فى القياس
 (الاتفاق) أى الاجماع (على
 تعليل حكم الاصل) أى على
 أنه معمل (أو النص على العلة)
 المستلزم لتعليله لانه لا دليل على
 اشتراط ذلك بل يكفي اثبات
 التعليل بدليل وقد تقدم أنه
 لا يشترط الاتفاق على وجود
 العلة خلافاً لزمعه وانما فرق
 بين المستلزمين لمناسبة المحلين
 (الثالث) من أركان القياس
 (الفرع وهو المحل المشبه)
 بالاصل (وقيل حكمه) وقد
 تقدم انه لا يتأتى قول كالاصل
 بأنه دليل الحكم

(قوله ولو سلم الخصم العلة للمستدل الخ) أى سلم له أن العلة فى الرباط الطعم مثلاً ولو سلم
 وجودها فى الارز مثلاً (قوله حيث اختلافه) أى فى الفرع كما استظهره سم تبعاً
 لشيخه الشهاب عن قول شيخ الاسلام قوله فأثبت وجودها أى فى الفرع أو فى الاصل اه
 (قوله فان لم يتفقا الخ) قال العلامة هذا لا يلائم جعل اتفاق الخصمين شرطاً الى آخر
 عبارته وأجاب سم عما حمله أن ما هنا مقيد لما سبق فقوله هناك يشترط كونه متفقاً عليه
 أى حيث لم يرد اثباته بالدليل ويتوصل حينئذ من مجموع الموضعين ان الشرط عند
 المصنف أحد الأمرين من الاتفاق أو الاثبات وأن الاصح هنا لا يشترط خصوص
 الاتفاق لا كتفاته بالاثبات المذكور وقوله وانما مقابلة يشترط ذلك لخصوص عدم
 اكتفائه بما ذكره وبهذا يسهل ما أطال به وما زعمه من عدم الملازمة وأن القبول مبنى
 فى كلام المصنف على عدم اشتراط الاتفاق وكأنه توهم ان قوله فان لم يتفقا الخ تفريع على
 اشتراط الاتفاق وليس كذلك كما هو ظاهر فتأمل ثم رأيت شيخ الاسلام تعرض لدفع
 المناقاة بين الموضعين فراجع اه قلت لاشك ان عبارة المصنف غير موفية بإفادة التقييد
 المذكور وان كان مراده حيث لم يذكر هذا بلصق ما تقدم لكونه مقيداً لا لطلاق مفهومه
 من عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق كما قاله شيخ الاسلام وحينئذ فهذا مفرع على
 ما تقدم فمأفهمه كلام سم من أن ما هنا غير مفرع على ما تقدم غير صحيح وأما دعواه أن
 اعتراض العلامة بأن ما هنا مبنى على عدم اشتراط الاتفاق مبنى على تفريع ما هنا على
 ما تقدم فمتموعة منعا يئس لا يخفى على متأمل (قوله بطريق) أى مسلك من مسالكها
 الاتية وانما عبر فى جانب اثبات العلة بالطريق وفى جانب اثبات الحكم بالدليل وان كان
 الطريق دليلاً أيضاً نظر الماشاع فى الاستعمال من التعبير عن دليل اثبات العلة بالطريق
 (قوله المستلزم لتعليله) بالرفع نعمت للنص (قوله بل يكفي اثبات التعليل بدليل) راجع
 للمستلزمين فاثبات التعليل فى الاول بمعنى اثبات أن الحكم معمل أى واثبات أن علمه كذا
 أيضاً لان مجرد اثبات أن الحكم معمل بدون تعيين العلة لا يتم به القياس واثبات التعليل
 فى الثانية بمعنى اثبات ما هو العلة وأورد ان هذا يغنى عنه قوله قبله فان لم يتفقا الخ فانه
 يفيد عدم اشتراط الاتفاق على العلة الا أن يجاب بان المراد فى ذلك أنهم مالم يتفقا على أن
 العلة كذا مع اتفاقهما على أن الحكم معمل وفى هذا أنهم مالم يتفقا على أن الحكم معمل
 سم (قوله وقد تقدم الخ) جواب سؤال تقديره ان هاتين المسئلتين وهما الاتفاق على
 تعليل حكم الاصل والاتفاق على وجود العلة متناسبتان فى كون كل منهما متفقاً عليه
 ويصح تناقهما باكمل من الاصل والحكم وحاصل الجواب انه ذكر فى كل محل ماله مزيد
 مناسبة به وأوضح ذلك العلامة بقوله يعنى أن المسئلة الاولى وهى عدم اشتراط الاتفاق
 على وجود العلة تنهاها الاصل لانه محال وجودها فماسب ذكرها فى مباحث الاصل
 والمسئلة الثانية وهى عدم اشتراط الاتفاق على أن حكم الاصل معمل محلها حكم الاصل

لكونه من مباحثه فتناسب ذكرها فيه والحاصل أن وجود العلة من عوارض الأصل
 والتعامل من عوارض الحكم فالتناسب ذكر العارض عند ذكره مباحث معروضه اه
 (قوله ومن شرطه) أتى بن إشارة إلى أنه لم يستوف صريحا شروط الفرع اذ بقي منها
 أن لا يعارض على ما يأتي قاله شيخ الاسلام وقد يقال قد صرح بهذا الشرط وان لم يعنونه
 بعنوان الشرطية فالتناسب حذف من حيث لا يمكن أن يجاب بأن كلمة من مسيطرة على
 كل من الشروط بأنه مفتراده ولا شك ان كل واحد بعض منها كذا قيل قلت لا ينبغي ان مثل
 هذا المعنى الذي لم يتضمن كبر فائدة غير موجب للادتيان به فالوجه حذفها لعدم الحاجة
 اليها وفوات الاختصار بذكرها حيث نذ (قوله فيه) أي في الفرع بمعنى المحل المشبه
 كما تقدم ولا يصح أن يكون بمعنى الحكم لان وجود العلة انما يكون في المحل لا في الحكم
 (قوله من غير زيادة) متعلق بوجود والمراد بالزيادة الزيادة بنحو الشدة والقطع بالوجود
 في الفرع على ما سبق وأما الزيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ما سبق ان شاء الله
 تعالى (قوله لا يتعدى) علة للشرط المذكور أي لعدم ما ذكر شرطاً (قوله لا يهاجمه الخ) قال
 العلامة قدس سره ان قبح هذا الابهام ههنا فليقبح أيضا في قول المصنف في حد القياس
 مساواة له في علة حكمه في نظر فيه بخروج القياس الاولى منه اه قلت وابقح أيضا في
 قوله الاتي وليس بالاصل الخ وانظر لم يرجع الى موافقة ابن الحاجب في عين ما قاله مع
 اعتراضه ههنا عليه وسبق في كلام الشارح ثم الإشارة الى هذا وأن ما قاله ابن الحاجب
 هو الاولى واعلم ان ما ذكره المصنف من الابهام في عبارة ابن الحاجب مدفوع بان المراد
 بالمساواة في العلة ان توجد حقيقة تمامها في الفرع بحيث لا يكون الاختلاف الا
 بالعدد والنشخص من حيث المحل فقط فان الاسكار القائم بالخمر غير شخص القائم بالنبيذ
 والحقيقة واحدة واذا كان المراد بالمساواة ما ذكر فلا ينافي ذلك زيادتها في الفرع بنحو
 الشدة أو القطع ويدل لما قلناه قول السعد السعدي في قول ابن الحاجب في شروط
 الفرع منها أن يساوى في العلة علة الأصل فيما يقصد من عين أو جنس وأن يساوى
 حكمه حكم الأصل فيما يقصد من عين أو جنس اه مانه ثم المساواة في العلة لا تنافي
 كون الحكم في الفرع أقوى أو أدنى وكونه أقوى أو أدنى لا ينافي المماثلة لحكم الأصل
 لان المراد به عدم الاختلاف في عين الحكم أو جنسه والمراد بالعينية المساواة في تمام
 الحقيقة بحيث لا يكون اختلاف الا بالعدد وقوله فيما يقصد من عين أو جنس إشارة الى
 انه لا تجب المساواة في قوة وضعف أو قطع وظن ونحو ذلك اه على أن الزيادة في كلام
 المصنف تشمل الزيادة باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كما تقدم لعدم المساواة في تمام
 الحقيقة حيث نذ وكان الشارح أشار بقوله كما قال الى التبري من عهدة اعتراض
 المصنف المذكور ويدل به ما سبق في علة قوله وليس بالاصل الخ وليس ههنا كلام طويل
 بلا طائل لا فائدة في إيراد مع رده لمن تأمله منصفنا (قوله وبوجوده في الفرع) ليس هذا

(ومن شرطه) أي الفرع (وجود
 تمام العلة) التي في الأصل
 (فيه) من غير زيادة أو معها
 كالاسكار في قياس النبيذ على
 الخمر والايذاء في قياس الضرب
 على التأفيف ليعتدى الحكم
 الى الفرع وعدم كماله عن
 قول ابن الحاجب أن يساوى
 في العلة علة الأصل لا يهاجمه أن
 الزيادة تضر (فان كانت) أي
 العلة (قطعية) بأن قطع بعلة
 الشيء في الأصل وبوجوده في
 الفرع كالاسكار والايذاء فيما
 تقدم (فقطعي) قياسهما حتى
 كأن الفرع فيه تناوله دليل
 الأصل

فان كان دليلا ظاهريا كان حكم الفرع كذلك (او) كانت (ظنية) بان ظن عملية الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع
(فقياس الادون) أي فذلك القياس ١٨٨ ظني وهو قياس الادون (كالتفاح) أي كقياسه (على البر) في باب

الربا (بجامع الطعم) فانه العلة
عندنا في الاصل ويحتمل ما قبل
انها القوت أو الكيل وليس في
التفاح الا الطعم فتثبت الحكم
فيه أدرك من ثبوته في البر المشتق
على الاوصاف الثلاثة فأدوية
القياس من حيث الحكم لامن
حيث العلة اذ لا بد من تمامها
كما تقدم والاول أي القطعي
يشمل قياس الاولى والمساوي
أي ما يكون ثبوت الحكم فيه
في الفرع أولى منه في الاصل
أو مساويا كقياس الضرب
للاولين على التأنيف لهما
وقياس اسراق مال اليتيم على
أكله في النهريم فيهما (وتقبل
المعارضة فيه) أي في الفرع
(بمقتضى تقيض أو ضد لا خلاف
الحكم على المختار) وقيل لا تقبل
والا لا تقبل منصف المناظرة إذ
يصير المعترض مستدلا وبالعكس
وذلك خروج عما قصد من معرفة
صحة نظر المستدل في دليله الى
غيره وأجيب بان المقصود من
المعارضة هدم دليل المستدل
لإثبات مقتضاها المؤدى الى
ما تقدم وصورتها في الفرع أن
يقول المعترض للمستدل
ماذا كرت من الوصف وان اقتضى
ثبوت الحكم في الفرع فعندى
وصف آخر يقتضى تقيضه
أو ضده مثال التقيض المسح وكن في الوضوء فبسن ثلثيته كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء
فلا يسن ثلثيته كسج الخلف ومثال الضد

من مفهوم العلة القطعية بل زائد عليه ذكر ما يكون به القياس قطعيا فانه العلامة
وهو ظاهر ورد سم ذلك مردود كما لا يخفى على من سلك جادة الانصاف (قوله فان كان
دليلا ظاهريا الخ) علم منه أن قطعية القياس بالتمسك به المذكور لا تستلزم قطعية حكم
الفرع قاله شيخ الاسلام أي بل قد يكون قطعيا وقد يكون ظاهريا بحسب الدليل (قوله
بان ظن عملية الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع) أي وكذا ان قطع بوجوده في
الاصول وظن في الفرع فصور الظنية ثلاث فقول الشارح بان ظن الباطن فيه بمعنى الكاف
ليتناول هذه الصورة أشار له سم (قوله فقياس الادون) من اضافة الاعم الى الاخص
أو الموصوف الى الصفة فان قيل كان القياس أن يقول ظني قلنا كتنى عن ذلك
بفهمه من المقابلة وعدل الى افادة فائدة زائدة سم أي وتلك الفائدة هي التسمية بكل
من الاسمين كما وأمله الشارح (قوله أي كقياسه على البر) أي في الربوية كما أشار لذلك
بقوله في باب الربا (قوله ويحتمل ما قبل انما القوت) أي مع الادخال كما هو مذهبنا معاشر
المالكية وقوله انما القوت يفتح ههنا لأن الجملة بدل من ما وقوله أو الكيل أي كما
هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله فأدوية القياس من حيث الحكم الخ) هذا
واضح في نحو هذا المثال والافتد يكون القياس ظاهريا ويكون الحكم في الفرع أولى منه
في الاصل لنحو أشد العلة في الفرع فالوجه أن القياس الظني قد يكون أولى ومساويا
كما يؤخذ من كلام الصني الهندي سم (قوله وتقبل المعارضة فيه أي في الفرع
الخ) المعارضة مقابلة دليل المستدل بدليل ينتج تقيض أو ضدا ما أتجه دليل المستدل
المذكور (قوله بمقتضى تقيض الخ) أي بقياس مقتضى الخ وقوله تقيض أو ضد كل
منهما منصوب بلاثنتين لا ضافتهما الى مثل ما أضيف اليه خلاف فهو على حد قوله

يا من رأى عارضا يسره • بين ذراعى وجهه الاسد

وقوله على المختار راجع لقوله وتقبل المعارضة فيه (قوله الى غيره) أي غير ما قصد من
معرفة الخ وهو متعلق بخروج وذلك الغير الذي يحصل الخروج اليه هو معرفة صحة نظر
المعترض في دليله (قوله وأجيب الخ) حاصل الجواب عدم لزوم الخروج عن المقصود
المذكور (قوله بان المقصد) أي قصد المعترض (قوله لإثبات مقتضاها) أي وهو
استدلال المعترض على الحكم وان كان حاصله لكنه غير مقصود (قوله المؤدى الى
ما تقدم) أي من الانقلاب المذكور (قوله وصورتها) أي المعارضة وقوله في الفرع
بمجرد انصاف كما لا يخفى (قوله مثال التقيض) أي الوصف المقتضى للتقيض (قوله المسح
الخ) المسح هو الفرع وقوله ركن في الوضوء هو العلة المعبر عنها بالوصف وقوله فبسن
ثلثيته هو الحكم وقوله كالوجه هو الاصل المشبه به وقول المعارض مسح في الوضوء هو
العلة والوصف المعارض به المقتضى تقيض حكم المستدل وهو عدم سنية التلث

(قوله)

مسح في الوضوء

الوتر واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشبه في قول المعارض مؤقت بوقت صلاة من الخمس فيستحب كالغفر وأما
المعارضة بقصص خلاف الحكم فلا تدح قطعاً لعدم منافاتها للدليل ١٨٩ المستدل كما يقال اليمين الغموس قول يأثم

قائله فلا يوجب الكفارة
كشهادة الزور في قول المعارض
قول مؤكد للبطل يظن به
حقيقته فيوجب التعزير
كشهادة الزور (والحقار) في دفع
المعارضة المذكورة زيادة على
دفعها بكل ما يعترض به على
المستدل ابتداء (قبول
الترجيح) لوصف المستدل على
وصف المعارض يرجح عما يأتي في
محلها لتعين العمل بالراجح وقيل
لا يقبل لأن المعترض في المعارضة
حصول أصل الظن لا مساواته
لظن الأصل لا تنافي لعلمها
وأصل الظن لا يندفع بالترجيح
(و) المختار بناء على قبول الترجيح
(أنه لا يجب الإيحاء اليه في
الدليل) ابتداء وقيل يجب
لأن الدليل لا يتم بدون دفع
المعارض وأجيب بأنه لا معارض
حينئذ فلا حاجة إلى دفعه
قبول وجوده وهذه المسئلة
ذكرها لا مدى ومن تبعه في
الاعتراضات وذكرها هنا أنسب
لأنها تؤل إلى شرط في الفرع وهو
أن لا يعارض كما عده الأمدى
هنا وجهه أن الدليل لا يثبت
المدى إلا إذا سلم عن المعارض
(ولا يقوم القاطع على خلافه)
أي خلاف الفرع في الحكم
(وفاقاً) إذ لا صحة للقياس في شيء
مع قيام الدليل القاطع على
خلافه (ولا) يقوم (خبر الواحد) على خلافه (عند الأكثر) فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في مجته

(قوله الوتر) هذا هو الفرع وقوله واظب هي العلة عند المستدل وهو الحنفى والتوقيت
الآن هو العلة والوصف المعارض به عند المعترض كالشافعى والمالكي وقوله فيجب
هو الحكم الذى أثبتته المستدل وقوله كالتشبه هو الأصل المشبه به وأراد بالتشبه
الثانى وقوله يستحب هو ضد الحكم الذى أثبتته المستدل وذلك الضد هو مقتضى العلة
المعارض به وهو التوقيت المذكور وقوله كالغفر هو الأصل في دليل المعترض (قوله
كما يقال) أى من طرف المالكية وقوله اليمين الغموس هو الفرع وقوله قول يأثم قائله
هو العلة وقوله فلا يوجب الكفارة هو الحكم وقوله كشهادة الزور هو الأصل وقوله
قول مؤكد للبطل يظن به حقيقته هو العلة المعارض بها والحكم الذى اقتضته وجوب
التعزير وهو غير مناف للحكم الذى أثبتته المستدل لأنه يجامعه فالمعارضة المذكورة غير
قادرة لعدم كونها منافية لدليل المستدل كما ذكره الشارح (قوله بكل ما يعترض به الخ)
متعلق بالمعارضة أو بدفعها ويكون على حذف مضاف أى بدفع كل قاذح يعترض به على
المستدل كابتداء فارق في مسئلة المسح بان يقال هناك فارق بين مسح الرأس ومسح الخلف
بان مسح الخلف يوجب به بخلاف الرأس وحاصله ابتداء قاذح من المستدل في دليل المعترض
وقوله ابتداء معمول لدفعها أو ليعترض (قوله لتعين العمل بالراجح) علة لقبول
الترجيح (قوله وقيل لا يقبل الخ) رده الكمال بن الأهمام بأنه لو صح هذا الدليل لاقتضى
منع قبول الترجيح مطلقاً لأن الترجيح إنما يفيد رجحان ظن على ظن بخلافه والاجماع
على قبول الترجيح مطلقاً قاله شيخ الإسلام وقوله حصول أصل الظن الخ أى لأن العبرة
في المعارضة بحصول ظن عليه الوصف الذى أبداه المعترض ولو كان ظن عليه الوصف
الذى ذكره المستدل أقوى فالشرط في المعارضة وجود مجرد ظن العلية في الوصف
الذى أبداه المعارض لا مساواة الظن المذكور اظن عليه وصف المستدل فقوله حصول
أصل الظن أى العلية وصف المعترض وقوله لا مساواته أى الظن لظن الأصل أى الظن
عليه وصف الأصل أى الوصف المشتمل عليه الأصل الواقع في قياس المستدل وهو علة
الحكم فيه (قوله لا يجب الإيحاء اليه) أى لا يجب التعرض اليه لأن ترجيح وصف
المستدل على وصف معارضة خارج عن الدليل قاله شيخ الإسلام (قوله وهذه المسئلة)
أى قوله وتقبل المعارضة فيه الخ (قوله لأننا أتول إلى شرط في الفرع) أى وذكر الشرط
مع مشروطه وهو هنا الفرع أنسب (قوله وهو أن لا يعارض) أى دليل الفرع الذى هو
القياس وقوله أن لا يعارض أى معارضة لا يتأتى دفعها والافكاف يصح كونه شرطاً
في الفرع مع قبول المعارضة فيه ودفعها كما ذكره المصنف وغيره شيخ الإسلام (قوله
ووجهه) أى وجه عده شرطاً أن الدليل أى القياس لا يثبت المدعى وهو ثبوت حكم
الأصل للفرع إلا إذا سلم عن المعارض (قوله ولا يقوم القاطع) عطف على وجود من

قوله ومن شرطه وجود تمام العلة الخ فالفعل منصوب ببيان مضمرة جواز اعلی حذوقه
وليس عبادة وتقرعيني * ومنه قوله تعالى وما كان ابشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من
وراء حجاب أو يرسل رسولا وليس هذا من مواضع شذوذ تقدير ان لتقدم المصدر
المعطوف عليه قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عاطف * تنصبه ان ثابتاً أو من حذف

قال سم واعلم ان القاطع قد يشمل الاجماع حيث يكون قطعياً كما يعلم مما سبق في مجتمه
وأما حيث لا يكون قطعياً فينبغي أن يمنع القياس أيضاً كخبر الواحد فإنه لا ينقص عنه
نعم فيما إذا كان سكو تياً نظراً لقياسه (قوله وليس الاصل الخ) قال سم أقول معناه
ولم يكن مساواة للاصل ومساواة حكمه لحكم الاصل فيما ذكره فناد هذا الكلام اشتراط
كون المساواة فيما ذكر لا اشتراط نفس المساواة لأنها تقدمت ويؤيد أن المراد ذلك تعبيره
بصيغة الامر دون تعبيره بنحو ومن شرطه كذا أو وان يساوى الخ وحاصله أنه شرط فيما
تقدم المساواة وشرط هنا كونها فيما ذكر فلا تكرار في هذا الكلام بوجه ولا حاجة الى
أن يقال ذكر المساواة هنا توطئة لذكر هذه الزيادة فتأمل ذلك فإنه في غاية الحسن والدقة
الى آخر ما أطال به في تصوير ما عبر به المصنف أولاً وثانياً مما لا داعي له الا محض الحجة
والا فلا يشتبه على عاقل فاضل اشتغال تعبيره على التكرار والتطويل المتأني
للاختصار كما أشار الى ذلك الشارح وأما ما ذكره سم من أن المذكور فيما تقدم نفس
المساواة والمذكور هنا المساوى فيسه فلا يخفى أن مثل ذلك خروج عن سلوك جادة
الطريق في الاستعمال ونزول عن مرتبة حسن أداء المقال فاي حسن وأي دقة في ذلك
فضلا عن غايتهم ما فتأمل ذلك (قوله بالنسبة لادول) أي وهو مساواة الفرع الاصل فيما
يقصد من عين أو جنس والثاني هو مساواة حكم الفرع حكم الاصل فيما يقصد من
عين أو جنس وحاصله اشتراط تساوى الفرع مع الاصل في علقه نوعاً أو جنساً وفي حكمه
كذلك فالمراد بالعين النوع لا الشخص لعدم تأني ذلك اذ من جملة مشخصات العلة المهل
فشخص العلة في الاصل غير مشخص في الفرع كما هو واضح لكم ما متحدثان نوعاً وهو
المطلوب وكذا القول في الحكم واما تساويهما في العلة والحكم جنساً فهو أن يكون كل
من العلتين متحدثاً مع الآخر في الجنس مخالفته في النوع وممثل ذلك يقال في الحكم
والحاصل أنه لا بد من اتفاق عاقي الفرع والاصل وكذا حكمهما نوعاً أو جنساً لا شخصاً
لعدم تأنيهما وقد أوضح ذلك الشارح بالمثال (قوله مثال المساواة في عين العلة) أي مثال
قياس المساواة في عين العلة أي القياس المشتمل على ذلك ومثل ذلك يقال في نظائره وقوله
في عين العلة بان يكون نوعهما واحداً (قوله فانه موجود في النيبذ بعينها نوعاً) أي
لان العرض لا يقوم بمجلين وقد تقدم ذلك (قوله قياس الطرف على النفس) هذا مثال
فرضي والافقطع الطرف ثابت بالنص (قوله فانه اجنس لا تلافهما) أي لان اتلاف

وايسار) الفرع (الاصل)
وحكمه حكم الاصل فيما يقصد
من عين أو جنس) أي عين العلة
أو جنسها بالنسبة الى الاول
وعين الحكم أو جنسه بالنسبة
الى الثاني مثال المساواة في
عين العلة قياس النيبذ على
النمر في الحرمة يجامع الشدة
المطربة فانه موجود في النيبذ
بعينها نوعاً لا شخصاً ومثال
المساواة في جنس العلة قياس
الطرف على النفس في ثبوت
القصاص يجامع الجنابة فانه
جنس لا تلافهما ومثال المساواة
في عين الحكم قياس القتل بمنقل
على القتل بمعدد في ثبوت
القصاص

فانه فيهما واحد والجامع كون القتل عمدا عدوا وانا ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضع الصغيرة على ثمانية في ثبوت
الولاية للاب أو الجد بجامع الصغر فان الولاية جنس لولايي النكاح والمال ١٩١ (فان خالف) المذكور ما ذكر أي لم يساوه

فيما ذكر (فسد القياس) لا تنفاه
العلة عن الفرع في الاول وانتفاء
حكم الاصل عن الفرع في الثاني
على أن اشتراط المساواة في العلة
مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط
وجود تمام العلة في الفرع ولو
قال هذا من عينها أو جنسها
المقصود بالذكر هنا لولي به مع
السلامة من التكرار ومن
الوقوع فيما عدل عنه هناك من
انظر المساواة وعبارة ابن الحاجب
أن يساوي في العلة علة الاصل
فيما يقصد من عين أو جنس وأن
يساوي حكمه حكم الاصل فيما
يقصد من عين أو جنس (وجواب
المعتز بالخالفه) فيما ذكر
(بيان الاتحاد) فيه مثاله أن
يقبس الشافعي ظهارة الذي على
ظهارة المسلم في حرمة وطه المرأة
فيقول المختفي الحرمة في المسلم
تنتمى بالكفارة والكافر ليس
من أهل الكفارة اذ لا يمكنه
الصوم منها انفساد نيته فلا تنتمى
الحرمة في حقه فاختلف الحكم
فلا يصح القياس فيقول الشافعي
يمكنه الصوم بان يسلم ويأتي به
ويصح اعتناقه واطعامه مع
الكفر اتصافا فهو من أهل
الكفارة فالحكم متعدي والقياس

النفس واتلاف الطرف حقيقةتان مختلفتان داخلتان تحت جنس وهو الجنابة وكذا
القول في كون الولاية مطلقة جنس لولايي المال والنكاح ولو قال الشارح لا تلافيهما
بثلاثة اتلاف كان أولى لان نوع الجنابة اتلافان كما تقدم لا اتلاف واحد منسوب الى
شئتين قاله الشهاب وهو واضح اذا افترض أنهم مانوعان مختلفان الحقيقة داخلان تحت
جنس لانوع واحد مضاف لفردين والا كان من القسم الاول وأما قولهم وأقول ليس
في العبارة ما يقتضي انه اتلاف واحد فان لفظ الاتلاف مفرد مضاف وهو لا ينافي التعدد
لأنه من صيغ العموم اه فلا يخفى سقوطه اذا تعدد المقادير لاضافة لا يخرج به الاتلاف
عماد كذا التعدد حيث في افراد الاتلاف لافي حقيقة مع أن المراد التعدد في الحقيقة
فتأمل (قوله فانه فيهما واحد) أي بالنوع (قوله فان الولاية) أي مطلقها وقوله لولايي
النكاح والمال أي لهذين النوعين (قوله على أن اشتراط المساواة في العلة مستغنى عنه
بما تقدم) قال سم قد ذكرنا جواب هذا قريبا فراجع اه قلت قد ذكرنا ما فيه
فراجع (قوله ولو قال هناك من عينها أو جنسها الخ) قال الشهاب يلزمه أن يصير عين
العلة أو جنسها بياناً لتمام العلة والجنس ليس نفس التمام وكان ما قاله الشهاب رحمه الله
تعالى مبني على ما يتوهم من ظاهر الاضافة من أن المراد بجنس العلة الجنس الذي فرد
العلة وليس كذلك فان الاضافة بيانية والمراد بالجنس الذي هو العلة فيكونه نفس التمام
لا اشكال فيه قاله سم (قوله مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيما عدل عنه
هذا من لفظ المساواة) قال سم رحمه الله تعالى قد سبق جواب الاول قريبا والشأن
عند قوله ومن شرطه وجود تمام العلة فيه فراجع اه قلت قد قدمنا ما في ذلك وفيما ذكره
الشارح الاشارة الى أن صنيع ابن الحاجب أفعد من صنيع المصنف ومنه يعلم أن
اعتراضه عليه فيما مر غير مقبوع وقد قدمنا بيان ذلك فراجع (قوله وعبارة ابن الحاجب
أن يساوي في العلة علة الاصل الخ) قلت وبما تقدم من معارضة علة الفرع لعلة الاصل
شخصا فقط أو شخصا ونوعا مع الاتفاق جنسا يعلم سقوط اعتراض شيخ الاسلام على عبارة
ابن الحاجب هذه بأنها موهمة أن علة الفرع مغايرة لعلة الاصل من هو ما وان تساوبا
صدق مع ان علمت ما واحدة (قوله بالخالفه) صلة المعتز وقوله فيما ذكر أي من العين
أو الجنس وقوله ببيان الخ خبر المبتدأ وهو جواب المعتز (قوله فاختلف الحكم) أي
بالنوع لان أحدهما مؤقت وهو ظهارة المسلم والاخر مؤبد وهو ظهارة الذي (قوله ولا
يكون منصوصا الخ) ينصب يكون بأن مضمرة لعطفه على ما عطف عليه قوله ولا يقوم
القاطع الخ (قوله منصوصا عليه) أي من حيث حكمه (قوله اسجوزه) أي من توارده
دليلين على مدلول واحد (قوله الاتجربة النظر) أي تعرين الدهن ورياضته على استعمال

صحيح (ولا يكون) الفرع (منصوصا) عليه (بوافق) لقياس للاستغناء حيث نبذ بالنص عن القياس (خلافا لجوزدليلين) مثلا
على مدلول واحد في عدم اشتراطه ما ذكرنا اسجوزه ويقيد القياس عنده معرفة العلة (ولا يخالف) للقياس لتقدم النص على
القياس (الاتجربة النظر) فان القياس المخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضة النص له

القياس في المسائل وهو استثناء منقطع راجع للمستثنى نظر الى أن المستثنى منه
 القياس المقصود للعمل به لان الشروط المذكورة شروط للعمل به ثم ان قوله ولا يخالف
 مكرر مع قوله السابق ولا يقوم القاطع على خلافه ولا خبر الواحد عند الاكثر فلو حذف
 قوله ولا يخالف وذكر الاستثناء المذكور مع قوله ولا يقوم القاطع على خلافه كان أولى
 وفي جواب سـم نظر لا يخفى فراجع (قوله منقذ ما على حكم الأصل) أي من حيث
 الظهور والتعلق بالمكافئ والافاضة حكم الله قديمة لا توصف بتقديم ولا تأخر كما أشار لذلك
 الشارح بقوله في الظهور (قوله في وجوب النية) أي يجتمع ان كلا شرط صحة للصلاة
 (قوله من غير دليل) متعلق بثبوت (قوله لانه تكليف بما لا يعلم) قال العلامة صواب
 العبارة لانه تكليف لا يعلم اه أي لان الذي لم يعلم هو الايجاب الذي هو التكليف
 لا المكلف به الذي هو متعلق الايجاب أي الشيء الواجب وحينئذ فالامتناع المذكور
 واضح لان هذا من التكليف المحار وهو ممتنع اتفاقا وأما ما ذكره الشارح فيجبه عليه
 أن اللازم على كونه تكليف بما لا يعلم كونه تكليف بالاحمال وقد تقدم أن المختار جواز
 (قوله نعم ان ذكر ذلك) استدراك على قوله وهو ممتنع (قوله الزاماً للخصم) أي لاستدلال
 على الحكم بأن كان المقصود تفرق الخصم بين التيمم والوضوء حيث يوجب النية
 في الاول دون الثاني ببيان تساويه مافي المعنى المانع من ذلك الفرق وظاهر أن ليس
 المقصود من ذلك القياس وانبات الحكم وقوله أي تفتقران استيفهام انكارى معناه
 النفي أي لا يفتقران وقوله لتساويه ماعلة للنفي الاتفاق فان قيل ما المانع من جواز
 القياس بعد ورود حكم الأصل ويكون المقصود اثبات الحكم في الفرع من الآن لامن
 حين ظهوره فلا حاجة الى حمل ما وقع لشافعي على أن المراد به مجرد الالتزام قلنا انما يتأتى
 ذلك لو ثبت اتفاق هذا الحكم عن الفرع الى ظهور الأصل بأن ثبت عدم وجوب نية
 الوضوء قبل ظهور التيمم ثم ان ذلك الثبوت اما بخطاب فمكان يلزم التسخير بقياس واما
 بالبراءة الأصلية ولا يكون رفع ذلك بالقياس نسخا وليس الكلام في شق من ذلك كما أشار
 له الامام في تعبيره عما اختاره بقوله والحق أن يقال لو لم يوجد على حكم الفرع دليل الا
 ذلك القياس لم يجوز تقدم الفرع على الأصل لانه قبل هذا الأصل لزم أن يقال كان الحكم
 حاصلًا بغير دليل وهو تكليف ما لا يطاق أو ما كان حاصلًا بالنية فيكون ذلك كالنسخ
 اه قاله سـم (قوله وجوزه الامام الخ) قديقال هذا خارج عن الموضوع اذ لم تقدم
 من حيث كونه فرعاً وانما يسمى فرعاً حينئذ يجوز باعتبار ما يؤول اليه من قياسه على
 الوارد بعده وموضوع ما نحن فيه تقدم الفرع به وان كونه فرعاً بحيث لا يدل على ثبوت
 حكمه الا القياس والمسئلة حينئذ من باب جواز القياس مع وجود النص وهو قول من
 يجوز دليلين أو أكثر على مدلول واحد وقول بعضهم ان المعنى حينئذ أنه اذا وجد
 لدليل الاخر وهو القياس تبين أن هذا الفرع كان مقياساً على الأصل في علم الله
 لا يخفى ضعفه فقامل قوله شيخنا ثم رأيت سـم ذكر الاعتراض على المصنف

(ولا يكون حكم الفرع متقدماً
 على حكم الأصل) في الظهور
 كقياس الوضوء على التيمم في
 وجوب النية فان الوضوء تعبد
 به قبل الهجرة والتيمم انما تعبد
 به بعده اذ لو جاز تقدمه للزم
 ثبوت حكم الفرع حال تقدمه
 من غير دليل وهو ممتنع لانه
 تكليف بما لا يعلم نعم ان ذكر ذلك
 الزاماً للخصم جاز كما قال الشافعي
 للحنفية طهارتان أي تفتقران
 لتساويه مافي المعنى (وجوزه)
 أي جوزه تقدمه (الامام)
 الرازي (عند دليل آخر) يستند
 اليه حالة التقدم

قوله أي علامة أي ان الاطلاع عليه يحصل العلم (قوله والمفهوم) قوله (قوله) قال
العلامة فيه نظر اذا العلة لا تقيد العلم بالحكم لاني ذاته لا يقيد كون محله أصلا يقاس
عليه والالزام أنهم اتفقوا مع عدم النص وهو ظاهر الانتفاء أنه وأجاب من بأنه يمكن ان
يقال ان المراد بانها تفيد به كونه محله أصلا يقاس عليه انه انما تفيد من حيث ان محله
أصل يقاس عليه وان كان خلاف ظاهر العبارة ولا اشكال على هذا بوجه وذلك لان من
عرف أن علم الرباني البراطم علم به بالحرف في ذلك غير من الماهومات وبان المراد انه
اذا لوحظ النص عرف الحكم ثم اذا لوحظت له حصة في الصفات جديده للحكم ومعرفة
كون محله أصلا يقاس عليه فمجموع ذلك من الصفات الجديده للحكم ومعرفة كونه محله
انه لا يقاس عليه مستقلا من الله فافادته في ذلك المجموع على هذا الوجه هو مرادهم
بقولهم انهم اتفقوا بحكم الاصل بقية كونه محله أصلا يقاس عليه هو قوله لا ينبغي حذف
كل من لوازم مع ما تركبه من التكاليف (قوله التعددية المحقة للقياس)
انما بالتعددية المحقة كونه تعريف لقياسه في الدقائق فيه وهذا بانها
محقة في قياسها فانه مع قوله الشهاب في تعدد الصفات من نتائج لقياس غير واحد
بمحقة في تعدد مخرجها لا هذا في ذلك في كل شيء من الصفات المتعددة فيها
ساعت ذلك ليست له في مجموع الصفات المتعددة حاصل هذه هي من
كل من صفات في رتبة له كون حكم تابع لخصته وقبحه لانه في كون الوصف
وثر لانه في الحكم تاسيس له به اعتبار ما شغل عليه الوصف من حسن وقبح ذاتين
و الحكم تابع لذاته (س) وقال عزالي بان الله ليس لمرأته ما يفيد ظاهرها من ان
تغير بغير خلقها الله فيها لان هذا لا يقول بان أهل السنة والغزاليين انما اراد بذلك
الالتزام بالربط بعادى بمعنى الله جرح عادية بتجعية حصولها الحكم لانه في
الوصف كما جرى عادية بتجعية الموت والربط بتجعية الاسراف ما له لمار في غير ذلك
ومخالفه هذا اقول الجهر وواضحة ان الالتزام بتجعية بالمعنى المذكور على قوله
واعمال الوصف مجرد ما تدبر بها الحكم في الحكم في الشرع (س) وقال اهـ
هي التي هي أي في الحكم انما هي الظاهر علمه في كل من كلفه والافا لحكم قديم
المراد بالباعث كونها مشقة من حكمه بخصوصية متصور اشارة عن شرع اسلام
لا بمعنى انه لا جمل امره حتى تكون باقية وغرضه ان يلمح في ذلك في معنى انها
ترتب على شرع مع اشارة الشارع ترتبها عليه لجرحه من دفعه الغير قال السيد الشريف اذا
ترتب على فعلين حيث هو مقرر يسمى فائده من حيث انه في طرف الفعل يسمى غاية
انما كان سببا لا قدما للاحكام في معنى يقاس الى الله اصل غرضه وان لم يكن غايته فقط
واما ان الله تعالى ترتب عليها الحكم وفوائده فذهب الشارح الى ان الحكم في انها
غايته ومفعول واجبه في خلقه لغرض والله تعالى له وجهين الاول ان المعامل لغرض

(قال أهل الحق) هي (المعرف)
للعلم فعني كون الاسكار علة
انهم عرف أي علامة على حرمة
المسكر كالخمر والنبيذ (وحكم
الاصول) على هذا (ثباتها
لأن النص خلاف الحقانية) في
توابعه بالنص لانه المقيد للحكم
قائمة لم يفد به بقيد كون محله
في قياسه عليه والسكلام في
ذلك والمفهوم من العلة انه في
منشأ التعددية المحقة للقياس
(وقيل) العلة (المؤثرة بذاته في
الحكم) بناء على انه يتبع المصلحة
والمصلحة وهو قول المعتزلة
(وقال الغزالي) هي المؤثرة فيه
(بإذن الله) أي بجعله لانا ذات
(وقال الامام) هي (الباعث
عليه)

وقال انه مراد الشافعية في
قواهم حكم الاصل ثابت به أي
انها باعث عليه وان مراد
الشافعية ان النص مع رفق له
وان كذا لا يخالف الاخر في مراده
وتبعه ابن الحارث في ذلك قال
المصنف ونحن نعلم الشافعية
انهم انفسهم العلة بالرفع ولا
تفسر دالاً باعث أبداً ولشبهه
الكبير على من فسره بذلك لان
الرب تعالى لا يبعث شي على شيء
ومن عبر من لقها عنهم بالباط
أراد انها باعثة للمكاف على
الاعتناء به عليه أي رحمه الله
تعالى وسبق في بيانه (وقد
تكون العلة (دفعه) بلعك
(أدفعه) له (أوقاعه) (البرين)
أي الذنوع والرفع مثال الاول
العلة فانها تدفع حل النكاح
من غير لزوم ولا ترفعه كولو
كانت عن شبهة ومثال الثاني
الذي تارة يرفع حل الاستمتاع
ولا يرفعه بل هو النكاح بعده
ومثال الثالث الرضا فانه يدفع
حل النكاح ويرفعه ذاتراً
عليه (و) تكون العلة (وصفاً
مقتضياً) وهو ما يعقل في نفسه
من غير توقف على عرف وغيره
(ظاهراً منضبطاً) كالطعم في باب
الربا (أو) وصفاً (عرفياً مطرداً)
لا يختلف باختلاف الاوقات
كأنصرف والخسنة في الكفاية
(وكذا) تكون (في الاصح)

لا بد ان يكون الغرض أولى القيمة اليه من غيره واللام يكن عرضاً ليعمل مستفيد
ثالث الاولوية ومستكمل بالغير لا يكفي وحده الذخيرة الى ذلك لان الاحسان
اليهم وعدمه نساء بابا بالنسبة اليه تعالى لا يصح الاحسان ان يكون غرضاً ان كان
أولى به لزم الاستكمال الثاني ان الغرض لما كان سبباً لاقدام الفاعل فكان الفاعل
ناقصاً في فاعليته مستفيداً من غيره ولا مجال للنقصان بالنسبة اليه بل كماله في ذاته وصفاته
يقتضي الكمال في فاعليته وفعاله وكما لمسة أفعاله تقتضي مصالح ترجع الى العباد في شئ
خال عن الحكمة والمصلحة ولا سبيل للنقصان والاستكمال اليه تعالى وهو المذهب الصحيح
والحق الصريح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ريبية والآيات والآحاديث محمولة
على الغايات ومن قال بظاهرها فقد نفى عما نهد به من نظار الحقيقة فكار الدقيقة
أو أراد بظواهرها ما يناسب فهم العامة على مقتضى حكمها ليس على قدر عقولهم اهـ وإذا
كان المراد بالبائت ما ذكره من معنى تشريع المصنف المذكور (وقد قال المصنف
الشافعية الخ) يعني ان مراد الشافعية بذكرهم ان حكم الله تعالى ثابت بالعلّة ثم باعثة
عليه واما المعروف فمراد النص والخفية أرادوا بقوله حكم الله تعالى ثابت بالاصل
النص معترف له واما البائت عليه فهو العلة فلا خلاف بين الشريطين (قوله وقد
تكون دافعة الخ) اعترضه المصنف رحمه الله تعالى بقوله ثم ان الله اثنان عشرة مرة
للعلم ما من حكم لا علة له اذ يصح على الوصف بدفع أو الزايع أنه وصف بدفع
معرف نقيض الحكم فمعه أنه ان كان بالنسبة للحكم المدفوع أو الزايع المدفع وان
كان بالنسبة الى حكم آخر فلا وجه تسميته علة في هذا المقام كما لا يخفى اذ المناسب له
اعتباره ما تعالاه عليه فليتامل هـ وفي جوابهم نظروا راجعه رفقاً من غير لزوم
متعلق بحل اي تدفع عليه نكاح غير الزوج (قوله ولا ترفعه) ان حل نكاح الزوج (قوله
ويرفعه ذاتراً عليه) أي كما اراد لصبي مفرد على رضى به ثم أرصرت ثم الزوج تلك
لرضية (قوله من غير توقف على عرف وغيره) هو ما يعقل في نفسه وقوته وغيره
قال شيخ الاسلام أي من غير توقف على عرف وغيره ويؤيده مقابله الحقيقي هما باء غوى ولعرفي
والشرعي وحينئذ يندرج فيهما انضباط كالأبوة وبنو القربى ثم توقفها على واحد من
الثلاثة واب توقف على غيرهما فليتامل هـ (قوله ظاهراً منضبطاً) أي يشترط في العلة
كونها وصفاً ظاهراً ولذا كان علة العدة الطارق كونه وصفاً ظاهراً أرادوا علوق المرأة
من الرجل أو استقرار منية في رحمها الخ فاعلة ذلك منضبطاً ولذا كانت علة انقضاء السفر
لانضباطه دون المنفعة لعدم انضباطها وقال سم قيس بن الكل اعتبار ما أي انصهر
والانضباط في الوصف الحقيقي دون ما بعده اهـ يتجه لا اعتبارهما فيما بعده أيضاً اللهم
الأن يكونا من لازم ما بعده فلا يحتاج لاعتبارهما على ان لا طراد في العرفي يغني عن
الانضباط فليتامل هـ (قوله وكذا تكون في اوصاف) قال الشهاب أي فعل كذا فب

وصفا (لغويا) كنه لعل حرمة النية بانه يسهى خيرا كما استعمل من ماء العنب بناء على ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الاصح يقول
لا يعمل الحكم الشرعي بالامر اللغوي (الحكم شرعيا) سواء كان المعلول حكما شرعيا أيضا كتعليل جواز رهن المشاع بجواز
بيعه أم كان أمرا حقيقيا كتعليل حياة الشعر ١٩٦ بحرمته بالطلاق وحله النكاح كالمرد وقيل لا تكون حكما لان شأن

صفة المصدر قد رأى تكون في الاصح وصفا لغويا كونا كذا أي مثل هذا المكون
السابق اه قال سم غيا يظهر هذا ان جوازنا نصب الفعل الناقص لمصدره كما قال به
جماعة بخلاف ما ذاع من انه كالمعلول الاصح فينبغي تعليل هذا الجواز بالجواز وبالفعل (قوله
كتعليل حياة الشعر) القليل المذكور على غير مذهبن اذ مذهبنا أن الشعر لا تحله
لحياة (نزيه) أو وصف امر كما أشار الى تقسيم ثمة للعلة من حيث البساطة والتكيب وما
مر من حيث كونها وصفا لغويا أو عرفيا أو شرعيا الخ وقال العلامة لوقد رأينا بادل
وصفا لكان أشمل للعلة اذا كانت حكما شرعيا كما يكفي لتعليل حياة الشعر بحرمته
وحله بالطلاق وانكاح كالمراه (قوله) وانما هو عدم شرط أي لعلة تفصل رد الشارح
منع كون العلة بمنزلة لا تمنع لزوم تخصيص حاصل والا فزومه موجود بوجه في ذلك
عدم شرطية العلة بل زيادة على رد الشارح ان هذا النزوم انما يأتي في العمل
لأنه لا ينفك عن كونها من الاتقاء آت هنام عرف لعدم العلية لا استحالة في اجتماع
وقد أتت في شيء واحد وشرح لا قلت ما قاله من ان حاصل رد الشارح ان قول منع
كونه شرطية الجزء لا يرد في العمل أصل ظاهر خذ الماهية بدعارة سم من انه
منع تخصيصه من أي شيء وقيل يجوز ادعاءه كونه شرطية (بغيره) حاصل ذلك انه لو لم
يتمناه ان يكون شرطية في العمل بدعارة سم من انه لا يلزم تخصيصه بالحاصل اذا
ذكرنا ان العلة بالجزء لا يترتب شرطية وهو سم من انه لا يلزم تخصيصه بالمتقاء
غيره وهو الجزء الاول فيتمناه على التمام لئلا ينفك حتى يلزم تخصيصه بالحاصل
وهو التمام العلية الحاص بالبقاء الجزء الاول قال الشهاب رحمه الله تعالى هذا الجواب
لا ينبغي شيئا في العمل بالعبارة لانها لا تقبل التخصيص اه وأقول جوابه أن محل قولهم
الاعتبارات أي دخولها التخصيص اذا كان التخصيص بغير العقل كسواء من مقتولا
السبب السر يفقانه سم (قوله) ويؤلف خلاف حيث نذكر الى (المنظ) أي للاتفاق على أن
العبارة انما تكون حيث توجد جميع أجزاء المركب وأما تنفي بقاء الجزء قال الشهاب
لأنه لا تشكك في كونه سبطا بان جعل الجميع علة فيبقى عليه اشتراط المناسبة وعدمه
في جميع تلك الأجزاء كما هو شأنه بخلاف من يجعل العلة وصفا من تلك الأوصاف
مع الشرعية لئلا يفي به ودرجى خلاف المناسبة في تلك الشروط اه قال سم وفيه
نظر اه قلت اهل وجه النظر الذي أشار له سم رحمه الله ان العلة في المركبة هو المجموع
من حيث هو مجموع لا تنفرد كل واحدة في ولا يلزم من اشتراط المناسبة في المجموع من حيث
هو مجموع المستأصهات كل منهن انما ذلك المجموع لما تقرره أن الحكم انما يأت

الحكم أن يكون معلولا لعلة
ورد بان العلة بمعنى المعرف ولا
يتمنع أن يعرف حكم حكما غيره
(وثالثها) تكون حكما شرعيا
(ان كان المعلول حقيقيا) هذا
مقتضى سياق المتن وفيه
سهو وصوابه ان يزداد لصفة
لابعد قوله وثالثها لا تأتي في
تعليل الحكم الشرعي بالحكم
الشرعي من دون وعلى الجواز
الراجع عمل يجوز ان يعلل الامر
الشرعي بالحكم الشرعي كما قال في
الحصول السابق بشرطية
المشاع من ذلك مع تجوزية تعيين
الحكم الشرعي بالحكم الشرعي
هو لتفصيل في المسألة (أو)
وصفا (مركبا) وتبين ذلك
التعليل بالمركب يؤدي الى شمال
فانه بقاء جزءه من تلقى عليه
فبالتناء آخر يلزم تخصيص
الحاصل لا لا اتفاق الجزء
لعدم العلية في الانسلا أم علة
وانما هو عدم شرطية كل جزء
شرطية لئلا ينفك ولو لم ينفك
لم يسمه غيره أي بقاء جزء آخر
كما في فواقض الموضوع من التعليل
بالمركب تعليل وجوب القصص
بالقتل العمد العا وانه كان
غيره قال لمصنف ولو كتبه يوما

أرى للمانع منه فخلطه بالانانية في بوضوحه ويحس به في تردها في ويؤلف خلاف حيث نذكر الى لفظ (وثالثها) للمركب
يجوز لکن (لا يرد على جس) من الأجزاء كما أشار به في الشيرازي كما لا يورى عن بعضهم في نزع اللع وحكا عن
حكاية الامام في الحصول بالفظ سبعة وكانت تصحفت في نسخة كما قال المصنف قال أي الامام ولا أعرف لهذا المصير حجة

وتصلح شاهد الاطاعة للحكم) بالعلة تحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجوب القصاص على علة من القتل العمد الى آخره
فان من علم انه اذا قتل اقتص منه انكف ٢٩٨ عن القتل وقد يقدم عليه وتطينا نفسه على تلغها وهذا الحكمة تبعث

المكلف من القاتل وولي الامر على امتثال الامر الذي هو ايجاب القصاص بان يمكن كل من - ما وارث القتل من الاقتصاص وتصلح شاهد الاطاعة وجوب القصاص بعلة فيلحق حينئذ القتل بمنقر بالقتل بعدد في وجوب القصاص لا اشتراكهما في العلة المشقة على الحكمة المذكورة وقوله تبعث على الامتثال أي حيث يطاع عليها وسياتي انه يجوز اتعايل بها لا يطاع على حكمته (ومن ثم) أي من هنا هو اشتراط اشغال العلة على الحكمة المذكورة أي من أجل ذلك كان منسبها وصفا وجوديا يحصل بحكمته) كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي يحصل بحكمة العلة لوجوب الزكاة المعدل بملك النصاب وهي الاستغناء بملكه فان المدين ليس مستغنيا بملكه لا حياجه الى وقا دينه به ولا يضر ذلك المآل عن الالتفات الذي الكلام فيه (و) من شروط الالتفات بها (أن تكون) وصفا بضابطا للحكمة كالسفر في جواز القصر مثلا لانفس الحكمة كالمنفعة في السفر لعدم انضباطها (وقيل

بالعمل بذلك الحكمة فليتامل (قوله) وتصلح شاهدة أي دليلا وسبب الاطاعة للحكم أي تعلية بعلة (قوله) الى آخره أي من كونه عدوا نال كافيا (قوله) انكف عن القتل أي فكان في ذلك بقاء حياته وحياته من أراد قتله (قوله) وولي الامر أي السلطان أو نائبه وقوله تبعث المكلف أي المصنف من نفسه الممتثل للامر والافق قد يضاف اليه المذكور أو المراد ان شأنا ذلك فلا ينافي أنه قد يحصل تخلف البعث عنها (قوله) فيلحق حينئذ أي حين وجود شرط الالتفات بسبب العلة وهو اشتغالها على الحكمة المذكورة شيخ الاسلام (قوله) على الحكمة المذكورة أي المقدمة بالوصف المذكورين في المتن (قوله) وسياتي انه يجوز الخ) أشار به الى ان المراد باشتغال العلة على الحكمة المذكورة اشتغالها عليها ولو باعتبارها طرفة (قوله) كان مانعها أي مانع العلة أي مانع الحكمة فلا دخل بالحكمة بعد الطرفة ولا يشك كل ذلك بصورة انطع بانه بالحكمة لوجود المنظمة ثم بخلاف ما هنا فان مانع مانع المنظمة سم (قوله) وصف وجوديا الخ) فيه ان كونه وصفا وجوديا لم يعم لم من انباء المذكور وانما الذي علم منه كونه مخرجا بالحكمة وكونه وصفا وجوديا علم مما تقدم أول الكتاب فكأنه أرا ومن ثم مع ملاحظة ما تقدم ولد في ذلك اعتبار الاشغال في المانع لنفسه قول الكتاب (قوله) لوجوب الزكاة) صحت العلة وقوله ليس لاحاجة اليه لانه مستغنى عنه بما قبله ولو قال ببله وهي ملك نفسه كذا أصح وأوضح رأيي في ضمير ملوا المآل الخ) أي فالمآل المانع المخرج بالعلة مع كونه مانعاً من الالتفات بها (قوله) وتكون ضابطا للحكمة) لان الحكمة معدية لا تعليلية ان يشترط كون العلة وصفا مشتركا على حكمة وهذا قد علم مما تقدم من قوله ومن شرط الالتفات بها اشتغالها على حكمة فهو تكرار معناه قد تذكركم ليدرك الالتفات هذه فأتى كذا كره بدور ذلك قاله شيخ الاسلام وما أجاب به سم نصف لا يجدي نفعا ودعواهم ارجح ما هنا اشتراط أن لا يكون العلة نفس الحكمة ولأنه لم يحصل ما تقدم وهو اشتراط نفس الاشغال على الحكمة وانصرح بما لازم لا بعد تكرار اولها سيما اذا كان غير آخر كما هنا فانه واجب ان يكون ترد بان اشتراط أن لا تكون العلة نفس الحكمة ليس هو معنى من كنهان لازم له انظره ورا معنى كونها ضابطا للحكمة اشتغالها عليها وذلك يستلزم كونها غير الحكمة فاصل ما كرهنا هو حاصل ما تقدم وكون العلة غير الحكمة لازم لما (قوله) مثلا أي أو انظره أو الجمع (قوله) كالمنفعة أي كدفعها (قوله) انعدم انضباطها) أي انه لا مقدارا لها ينافي بالحكم قال سم يمكن أن يعمل أيضا بما قاله المتقدم من أنها متأخرة عن الحكم وجودا فلا تعرفه وبهذا ينسب دفع تفصيل القول الثالث فليتامل قلت هو ظاهر على أن العلة بمعنى المعرف والعلمة وأما على أنها بمعنى الباعث فلا هو بين (قوله) وأن لا تكون عدواني (قوله) الوجه عدم

يجوز كونها نفس الحكمة) لانها المشروعة للحكم (وقيل) يجوز ان انضبطت) فتفاءلهذور (و) من هذا انقلب على المصنف هو
نروما الا لا يوجبها ان لا تكون عدواني (الرازي) وخلافا لا مدى) هذا انقلب على المصنف هو

وصوابه ما قال في شرح المختصر وقا قال لا مدى وخلافا للامام الرازي في تجويزه تعليل الثبوت بالعدي اصح ان يقال ضرب الان عيده لعدم امتثاله امره واجب بنوع صحة التعليل بذلك ١٩٩ وانما يصح بالكف عن الامتثال وهو امر

ثبوتى والخلاف في العدم المضاف كما يؤخذ من الدليل وجوابه لكن لا مدى انما منع العدم المحض اى المطلق وأجاز المضاف الصادق بالوجودى كلاما والا كثر ويجرى الخلاف فيما جزؤه عدى لانه عدى ويجوز وفاقا لتعليل العدى بثبوتها أو بالثبوتى كتعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل أو بالاسراف كما يجب وز قطعاً تعين الوجودى بمثله كتعليل حرمة تلخر بالاسراف ومن أمثلة تعليل الثبوتى بالعدي ما يقال يجب قتل المرتد لعدم اسلامه وانصح أن يقال لكفره كما يصح أن يعسر عن عدم العقل بالجنون لا المعنى الواحد قد يعبر عنه بمبادئ متضادة ومثبتة واشاحة في التعبير (والاضافى) كناية (عدي) كما هو قول المتكلمين . . . باني تصحيحه في أواخر الكتاب فني جواز تعليل الثبوتى به الخلاف كذا قال الامام الرازي ولا مدى يمكن تقديم في محبت المانع القليل للوجودى بالاثوة وهو صحيح عند الفقهاء نظراً الى انها ليست عدمية ومراجع القياس اليهم فلا يناسبهم أن يقال فيه والاضافى عدى (ويجوز التعليل بما لا يطالع على حكمته) كما في تعليل

هذا الاشتراط بناء على انه بمعنى المعروف لا يقال العدى انما هو الثبوتى فكيف يكون علامة عليه وأيضاً شرط العلة الظهور ولا ظهور "عدي" انما نقول الخناج انما هو التعليم مجرد العلم بانه علامة بحيث حصل العلم بذلك من الشارع نصاً أو استنباطاً أم يمكن الاستدلال به في الجزيئات المعينة وكونه أخفى في ذاته لا يؤثر في ذلك والعدم يقبل الظهور باعتبار المراد في المقام ولولا ذلك امتنع تعليل العدى بالعدي مع انه ليس كذلك انما قاله سم (تج) وصوابه الخ) هذا التصور من حيث اخقل عنه أو يان ما وقع من القول من كل وذلك لا يتأتى في الخلاف الحقيقي بينهما فلا يقال ان قوله لكن لا مدى الخ المفيد كون الخلاف اقضية منافى لقوله وصوابه الخ فادنه ان الخلاف حقيقى أشار له شيخ الاسلام قوله وأوجب بنوع صحة التعليل بذلك) أى بعدم الامتثال في امثال المذكور أى والاصح التعليل بعدم من لا يتأتى منه الفعل كالجادات مثلاً وهو فاسد (تج) كما يؤخذ من الدليل وجوابه) وجه أخذ من الدليل اضافة العدم فيه الى الامتثال الذى هو وجودى وجهه أنه من الجواب ان قوله ذلك في الجواب أشار الى عدم المضاف وله شيخ الاسلام عدم قوله لكن لا مدى الخ بين به ان الخلاف بين الآدمى والامام فهو استدراك على قوله والخلاف الخ دفع به توهم كونه حقيقياً (تج) الصادق بالوجودى) اى المستلزم له عدم الامتثال فانه مستلزم للكف عنه وأشار بذلك الى دفع ما توهم من ان عدم المضاف بالوجودى ليس من العدم الذى هو محل الخلاف بل من لوجودى المقتضى عليه سم (تج) ويجوز وفاقا الخ) يحترز كلام المصنف (تج) لانه لا معنى الواحد قد يعبر عنه بجمادتين الخ) قال سم قضية أنما مثلى من ذلك وان عبارة الكفر هو عدم الاسلام في المثالين واحد وهو ظاهران زيد بعدم الاسلام كثره أم لا أو يريد مفهوم هذا العدم فهو أعنى ان كثره بانه مختص بجهة في الواقع فكيف يكون المعنى واحداً فليقل على ان قلت كثره بانه عدم الاسلام كثره هو الظاهر بنى المتعين كما يفهمه ذكر المرتد ليس المراد مفهوم عدم عدمه بى بمعنى ريشير لست قوله الشارح لان المعنى الخ حيث سببه بمعنى أى ما يقصد ويعنى من لا يفتد وان لم يكن مفهومه قدام (قوله والاصار عدى) أى مجردة في الخارج را . كان ثباتى الذهن (قوله لكن تقدم الخ) قصده لا اعتراض على المصنف (قوله انما الخ) يست عدم شئ) أى فالوجود عن الفقهاء ما ليس بعدم خلاف مفهومه سم (تج) ومرجع القياس اليهم) أى الفقهاء (قوله ان ينال فيه) أى القياس أى في محضه أو بانه أو علمته فيصح عود الضمير على الاضافى وهو الذى اختار شيخنا لكن الاول أولى كما لا يخفى وقوله لا يناسبهم أن يقال الخ أى بالاناسب أن يقرر والاضافى وجوده (تج) وصوابه) أى تليذه (تج) وقال الجدل (ن) نسبة الى الجدل وهو تعرض يجرى

الرويات بالظم أدريره وبنه من ذلك لا تخلو عنه عن حكمه ذلك في الجملة قوله (فان قطع بانها في صورة فقال الغزالي (و) صاحبه محمد بن يحيى بثبت الحكم) فيها (للمظنة وقال الجدل (ن) لا) ثبت اذا عبرة بالمظنة

ثم يتحقق المنة مثاله من مسكنه
من غير مشقة يجوز له القصر
في سفره هذا (و) العلة
(القاصرة) وهي التي لا تعدى
محمل النص (منعها قوم) عن
أن يعمل بها (مطلقا والخفية)
منعوها (ان لم تكن) ثابتة
(نص أو إجماع) قالوا جميعا
لعدم فائدتها وحكاية القاضي
أبي بكر الباقلاني الاتفاق على
جواز الثابتة بالنص معترضة
بحكاية القاضي عبد الوهاب
الخلاف فيه كما أشار إلى ذلك
المصنف بحكاية الخلاف (و) الحكم
جوازها مطلقا (وقائدها
معرفة المناسبة) بين الحكم
ومحل فيكون ادعى لقبول
(ومنع الخلاف) بمحل معلولها
حيث يشغل على وصف متعدد
لمعارضته ما لم يثبت استقلاله
بالعلية (وتقوية النص) الدال
على معلولها بان يكون ظاهرا
(قال الشيخ الإمام) وقد
المصنف (وزيادة الاجر عند
قصد الامتثال لاجلها) زيادة
النشاط فيه حيث تزداد بقوة
الاذعان لقبول معلولها ومن
صورها ما ضبطه بقوله (ولا تعدى
لها) أي للعلة (عند كونها
محمل الحكم أو جزاء الخاص)
بان لا يوجد في غيره (أو وصفه
اللازم) بان لا يتصف به غيره
لاستحالة التعدى حيث

٢٠٠ على الجور ونزل منه في سفينة قطعت به مسافة القصر في لحظة

بين متنازعين لتحقيق حق أو باطل باطل أو قوة ظن (قوله عند تحقق المنة) قال سم
قال شيخنا لشماب كان هذا على حذف مضاف أي عند تحقق اتفاق المنة كما قال
في الصحاح العارضة وفي المغرب ما يؤاذه حيث قال ورد في الأثر عن ابن مسعود تقصير
الخطبة وتطويل النص من مئة فقه الرجل قال أبو عبيدة معنائه مما يعرف به فقه الرجل
وهي مفعلة من إن التا كيدية ومعناه مكان يقال فيه إنه كذا أه بمعناه أه بخطه وأقول
ما نأخ من الاستقناع عن حذف المضاف مع كونهم بمعنى العلامة بناء على ارادة العلامة
على العدم والعلامة قد تكون قطعية فليتامل أه قلت لمحقق هنا اتفاقا لعلامة وجود
الشيء لا لعلامة انتفاءه ذابس هذا دليل على أن انتفاءه كما هو ظاهر فاقاله الشهاب هو
الوجه وان استحسن شيخنا ما لم يسم استعوا (قوله في لحظة) المراد قطعة من الزمن تسع
سفره (قوله) وهي التي تعدى محمل النص أي كما في قولنا يحرم الربا في البراسكونه برا
ويحرم الخمر لكونه خرا فإلا لعلته يسميها مارة لا تجاور محمل النص إلى غيره (قوله
منعها قوم مضادا) قيل عليه كيدية معنونه المنصوصة والجمع بها قوله لشماب قد
يجوز بان المراد ان هؤلاء قوم معنونه وجودها وتولوا النص انما حجاج ادال عليها
أنهم من تسليمهم ثبوتها نص والاجماع معنونه دليل على ما قبله سم (و)
(جواز ثبوتها بالنص) أي على جواز الدال على ثبوتها بالنص (قوله وقائدها
الخ) إشارة إلى الجواز في احتجاج المسامحين على دليلهم بعدم فائدتها (قوله فيكون) أي
الحكم المملوك بالعدل كونه أرى قبول من الحكم الذي لم يعمل - حصول معرفة
لمناسبة بين حكمهم ومحل في الاول دون الثاني (قوله يعمل معلولها) أي كالبر والخير
الماثلين المتقدمين ومعلوم ما هو الحكم بلذ كونه من حرمة الربا والخمر (قوله حيث يشغل
على وصف متعدد) أي حيث يشغل من الحكم على وصف متعدد كالجور والماثلين
فان الاول يشغل في وصفه كانه ما يشغل في يشغل على وصف متعدد كالسكران الذي
المعمل لما اختار العمل بلذلة فناصر تولى الكون بترافي ادون واكون خيرا انما
يصح الاطلاق على حكمه بلذ كونه على اعتبار العلة المتعديه المشغل عليها المحل أيضا
لمعارضة العلة القاصرة التي استبرها المعلى لثلاث المتعدية الا أن يثبت استقلال تلك العلة
المتعدية بالعلية فتعفى المعارضة ويصح اطلاق حيث تزداد كإشارته لشارح (قوله بان
يكون ظاهرا) أي فينتفي بالتقوية المد كورة احتمال خلاف اظاهر وقوله بان يكون
ظاهرا استمر من النص القطعي فانه لا يحتاج إلى التقوية قاله السكال قال سم وفيه نظر
ظاهر بناء على ان ليعين يقبل متفاوت وهو الحق (زيادة النشاط) علة لزيادة الاجر
والنشاط هو الاقبال على الامتثال بكل الاهتمام وقوله بقوة الاذعان علة لزيادة النشاط
قاله شيخ الاسلام وقوله لقبول معلولها صلة الاذعان وليس علة للنشاط فيما يظهر (قوله
ولا تعدى الخ) عطف على الخبر وهو قوله منعها قوم (قوله بان لا يتصف به غيره) تفسير

مراد للازم بين به أن المراد للازم المساوي وهو الذي لا يتعدى موصوفه الى غيره بان يكون أعم وليس تفسيراً لمفهوم اللازم فان مفهومه هو الذي لا يفارق موصوفه أى لا يتقل عنه ووجه ما عدل اليه الشارح أن عدم التعدى انما يكون اذا كان اللازم المذكور مساوياً (قوله بكونه ذهباً) فيه أن السكون ذهباً ووصف محل الحرمة لانفسه ففي التمثيل به نظراً لانه العلامة وأجاب من بما حاصله ان في التعبير بمثل ذلك تسامحاً متباداً حيث يقولون يحرم الربا في الذهب لكونه ذهباً والعلل في الحقيقة ما وقع خبراً للسكون المذكور لا السكون ومن ذلك ان قولاً يحرم الربا في الذهب لا يخرج عن ركعة فتأمل مقاصد الأئمة ما أحسنها اه قلت لا يخفى ضعف جوابه (قوله في الخارج) أى في مسئلته ولو قال تعليل نقض الخارج من السبيلين الوضوء المكان أو وضوءه وأخبر (قوله بالخروج منهما) أى لان الخروج منهما جرم معنى الخارج منهما اذ معنى الخارج ذات ثبت لها الخروج شيخ الاسلام (قوله بكونهم ما قيم الاشياء) أى حيث يقال قيمة هذا الشيء عشرة دنانير مثلاً دون أن يقال قيمته عشرة ثياب مثلاً وهذا بالنظر للاصل في العرف فان الاصل المتعارف هو التقويم بأحد التقدين دون غيره ما فسقط ما يقال انه قد يقع التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصاً بالتقدين (قوله الشامل لما ينقض عندهم الخ) قال العلامة أى لخروج ما ينقض اه قال من وأقول جعل الشامل على أنه صفة الخروج فاحتاج لهذا التأويل والحامل له على ذلك الجمل أن الناقض هو الخروج كما يدل عليه قول الشارح النقض فيما ذكر بخروج النجس لكن لا مانع من صحة جملة على أنه صفة للنجس فيستغنى عن هذا التأويل وان احتج اليه في ضميره ينقض على هذا التقدير أيضاً أى لما ينقض خروجه مع عدم تساوت المعنى فانه اذا شمل النجس ما ينقض خروجه عندهم لما ذكر شمل خروجه من غير اه (قلت) لا يخفى ان قول الشارح بخروج النجس من البدن متعلق بتعليل لا بالنقض وهو مثال للجزء غير الخاص بالخروج المذكور علة لنقض الوضوء بالخارج من السبيلين كما هو صنيع الشارح بقوله كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر الخ والحامل حينئذ على جعل الشامل نعماً للخروج أن القصد بيان كون الجزء المذكور المعلى به وهو خروج النجس عما يشمل خروج الخارج من السبيلين وخروج الخارج من غيره ما وان لم من عموم الخروج عموم الخارج لكن القصد الى بيان الاول دون الثاني كما هو السباق اذا علمت ذلك علمت صحة ما أشار له العلامة ودقته وسقوط جميع ما قاله من مما هو مبين والحب منه في دعواه أن عبارة الشارح تدل على أن الناقض هو الخروج مع انما كالمريضة في خلاف ذلك ومع لزوم اختلاف عبارة الشارح اذ كون الناقض هو الخروج يستدعى أن يكون قوله بخروج النجس متعلقاً بالنقض وعدم ذكر متعلق قوله بتعليل وهو العلة مع أن الكلام مسوق لذكرها وبالجملة لما قاله انما نشأ عن سوء فهم تأمل والافهوا أجل من أن يخفى عليه أمثال هذا مع ظهوره (قوله من الفصد) أى من دم الفصد لان الناقض

مثال الاول تعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة كذلك ومثال الثاني تعليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منهما ومثال الثالث تعليل حرمة الربا في التقدين بكونهم ما قيم الاشياء وخروج بالخاص واللازم غيرهما فلا يخفى التعدى عنه كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من الفصد ونحوه كتعليل ربوية البر بالطم

الدم الخارج لا الفصد كما لا يخفى وهو بيان لما من قوله لما ينقض (قوله ويصح
 التعليل بمجرد الاسم اللقب) المراد باللقب الاسم الجامد بدليل ذكر المشتق بعدوا اعتراض
 صحة التعليل بمجرد الاسم اللقب بما من أن شرط الالتحاق بالعلية اشتغال ترتب الحكم
 عليه على حكمة باعثة للمكلف على الامتنال وصالحه لاناطة الحكم بالعلية وظاهر أن
 ترتب الحكم على مجرد الاسم خلى عن ذلك اذ لفظ البول مثل لا أثر لترتب النجاسة عليه
 في اشتغاله على الحكمة المذكورة وهذا على أن العلة بمعنى المعرف والعلامة وأما ما بيننا
 على أنهم بمعنى الباعث فلا أثر لترتب النجاسة على ما ذكرنا من أن اشتغال الترتب على
 الحكمة وتعليل الشافعي الذي ذكره الشارح لا يبين فيه التعليل باللقب بل الظاهر
 منه أنه تعليل بكونه فردا من أفراد ماهية البول كالأصل فهو تعليل بالوصف لا باللقب
 وقولهم أن الاشتغال المذكور متصور ههنا فان ترتب الحكم وهو نجاسة البول على
 تسميته بولا مشتغل على حكمة وهي النظافة بعدم نجاسة هذا المستقدر وهذه العلة تبث
 المكلف على الامتنال بأن يعمل بقضية هذا الحكم وذلك بان يجنب هذه النجاسة وتصلح
 شاهد الاناطة التجنيس تلك التسمية إلى آخر ما أطال به يقال عليه الاستقدير المذكور
 بعد تسليم استلزامه النجاسة هو وصف لمسمى البول لا الاسم وحينئذ فلا اشتغال على
 الحكمة المذكورة انما يكون بترتب النجاسة على المسمى لا الاسم ويرجع حينئذ لما قلناه
 من أنه تعليل بكونه فردا من أفراد حقيقة البول كالأصل وذلك تعليل بالوصف كما تقدم
 ذلك احتمالا في كلام الامام الشافعي وقد ذكر ذلك الاحتمال في كلام الامام العلامة قدس
 سره في ضمن كلام اعترض به على المصنف في ذكر التعليل باللقب مع دخوله فيما من قوله
 وقد تكون وصفا لغويا الخ فانه لا يخرج عن كونه وصفا لغويا أو عرفيا فذكر تكرار
 مع ما مر وأجاب عنه سم بما يعلم بالوقوف عليه ومن جملة ما أجاب به أن المراد باللقب
 اللغوي الاسم الجامد الذي لا ينبئ عن صفة مناسبة تصلح لاضافة الحكم اليه أو بالوصف
 اللغوي هو التسمية بما ينبئ عن ذلك أو بالأعم وظاهر أنه لا تكرار على الأول للبيان ولا
 على الثاني اذ لا تكرار في ذكر الأعم مع الاختصاص وأراد باللقب اللغوي ما ذكرهنا
 وبالوصف اللغوي ما تقدم في قول المصنف وقد تكون وصفا لغويا وكون المراد باللقب
 ما ذكره ما ذكره من الاشتغال المذكور فتأمل وقد أطال ههنا جديا بما لا حاجة إلى
 إيراد (قوله بخلاف مسماه) أي وصف مسماه فهو على حذف مضاف كما يفهمه قوله من
 كونه مخاضا للعقل فان الـ يكون مخاضا أو وصف لمسمى الخمر لا نفس المسمى اذ هو المشتد
 من صغير العنب (قوله أما المشتق) أي اللفظ المشتق (قوله المأخوذ من الفعل الخ)
 اعترض بان هذا لا يجري على المختار من أن الاشتقاق من المصدر واجب بان هذا أخذ
 كما يفهمه التعبير بالمأخوذ ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق أو بان المراد بالفعل
 الفعل اللغوي وهو الحدث أي من دال الحدث وهو المصدر فقوله من الفعل على حذف

(ويصح التعليل بمجرد الاسم
 اللقب) كتعليل الشافعي رضي
 الله عنه بنجاسة بول ما يؤكل لحمه
 بأنه بول كبول الأدي (وفاقا
 لابي اسحق الشيرازي وخلافا
 للامام) الرازي في نفيه ذلك
 ما يكافي له الاتفاق وجهاله
 بأن يعلم بالضرورة أنه لا أثر في
 حرمة الخمر لتسميته بخمر بخلاف
 مسماه من كونه مخاضا للعقل
 فهو تعليل بالوصف (أما المشتق)
 المأخوذ من الفعل كالسارق
 والقاتل (فوافق) صحة التعليل
 به (وأما نحو الأيض) من
 المأخوذ من الصفة كالبيض
 (فتسببه صوري) وسباني
 الخلاف فيه

(وجوز الجهور التعليق) للحكم الواحد (بعلتين) فاكثروا مطلقا لان العمل الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد (وادعوا وقوعه) كما في المس والمس والبول المانع كل منهما من الصلاة مثلا (و) جوزه (ابن فورلن والامام) الرازي (في) العلة (المقصودة دون المستنبطة) لان الاوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية يجوز ان يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل منها بخلاف ما نص على استقلاله ٢٠٣ بالعلية وأجيب بأنه يتعين الاستقلال

بالاستنباط أيضا وحكي ابن الحاجب عكس هذا أيضا أي الجواز في المستنبطة دون المنصوصة لان المنصوصة قطعية فلو تعددت لزمت الحال الاتي بخلاف المستنبطة لجواز أن تكون العلة فيها عند الشارع مجموع الاوصاف وأسقط المصنف هذا القول لقوله لم أره لغيره (ومعناه امام الحرمين شرعا مطلقا) مع تجويزه عقلا قال لانه لجواز شرعا لوقوع ولو نادرا لكنه لم يقع وأجيب على تقدير تسليم الزوم بمنع عدم الوقوع وأسند بما تقدم من أسباب الحدث والامام يجعل الحكم فيها متعدد أي الحكم المستند الى واحد منها غير المستند الى آخر وان اتفقوا (وقيل يجوز في التعاقب) ون المعية لزوم الحال الاتي لها بخلاف التعاقب لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل الاول لا عينه (قوله وأسند) أي الاول لا عينه (والصحيح القطع بامتناعه عقلا مطلقا لزوم الحال من وقوعه بجمع النقيضين)

مضاف وكذا القول في قوله الماخوذ من الصفة اما ان يراد الاخذ الاعم من الاشتقاق أو بقدر مضاف في قوله من الصفة أي من دال الصفة وهو البياض في المثال المذكور أي لفظه وانما احتج لهذا المضاف لان الصفة في كلامه مراد منها المعنى لا اللفظ (قوله مطلقا) أي في المنصوصة والمستنبطة والتعاقب والمعية كما يفيد التفصيل الاتي بعده (قوله لان العمل الشرعية) أي المتعلقة بالاحكام الشرعية (قوله وابن فورلن والامام في المنصوصة دون المستنبطة) قضية الصنيع انها معية مان في المستنبطة لكن ما ساقه الشارح من الدليل لا يفيج المنع بل عدم التحقق قاله سم (قوله لزوم الحال الاتي) أي الجمع بين النقيضين وتحصيل الحاصل (قوله لجواز أن تكون العلة فيها عند الشارع الخ) قال سم قال شيخنا الشهاب قدس كتابان هذا الجواز ان كان مانعا من استقلال كل من تلك الحال المستنبطة بالعلية لم يطابق المدعى وان لم يكن مانعا لزوم تعدد الحال المنصوصة اهـ ويجيب بان المراد ان التعدد لما لم يتعين لم يلزم الحال وقد يقال ان استلزام التعدد الحال امتنع احتماله لان احتمال الحال محال فليتام (قوله لكنه لم يقع) أي فلم يجوز (قوله وأجيب على تقدير تسليم الخ) أي لان سلم أدلانه يلزم من الجواز الوقوع فالاستدلال على عدم الجواز بعدم الوقوع لا يصح ولئن سلمنا ذلك فلان سلم عدم الوقوع فالجواب الذي ذكره الشارح منع للاستغناء وهي قوله لكنه لم يقع (قوله وأسند) أي قوى المنع المذكور (قوله لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل الاول لا عينه) قد يقال هذا ممكن في المعية بان توجد أمثال دفعة فليتام سم (قوله والصحيح القطع بامتناعه عقلا) قد يوهم التقييد بقوله عقلا جوازه شرعا ولا ينبغي أن يكون مرادا اذ لم يمنع عقلا ممنوع شرعا ضرورة أن الشرع انما يجيز الممكنات دون المستحيلات سم (قوله وأجيب من جهة الجهور الخ) فان قيل يلزم على هذا الجواب المحال المذكور أيضا وذلك لانه باستناد المعرفة الى احد الامرين مثلا يلزم الاستغناء فيما عن الآخر فيلزم الاستغناء عن كل وعدم الاستغناء عنه وهذا اجتماع النقيضين ثم عرف باحدهما فلو عرف بالآخر لزم تحصيل الحاصل ويمكن أن يجاب بان كون أحد الامرين معروفا مشروطا بان لا يعرف غيره وبالفريقين العلى العقلية التي تنبئ بوجود المعلول والشرعية التي هي معرفة مفيدة

فان الشيء باستناده الى كل واحدة من علمتين يستغنى عن الاخرى فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغنى عنه وذلك بجمع بين النقيضين ويلزم أيضا تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد في الثانية مثلا نفس الموجود بالاولى ومنهم من قصر الحال الاول على المعية وأجيب من جهة الجهور بان الحال المذكور انما يلزم في العمل العقلية المقيدة لوجود المعلول فأما الشرعية التي هي معرفة مفيدة لعل لم به فلا وعلى المنع حيث قيل به فبالذكرة المجيز من التعدد اما أن يقال فيه العلة مجموع الامرين مثلا أو احدهما لا بعينه كما قيل بذلك أو يقال فيه بتعدد الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال اليه المصنف

(والختار وقوع حكمين)
 بهله اثباتا كالسرقة للقطع
 والغرم حين يتلف المسروق
 أي لوجوبهما ونقبا كالحبض
 للصوم والصلاة وغيرهما
 كالطواف وقراءة القرآن أي
 لمزمتها وقيل يمنع تعليل
 حكمين بهلة بناء على اشتراط
 المناسبة فيها لان مناسبتهم الحكم
 تحصل المقصود منها بتقريب
 الحكم عليهم اذ لو ناسبت آخر لازم
 تحصيل الحاصل وأجيب بمنع
 ذلك وسنده جواز تعدد المقصود
 كما في السرقة المرتب عليها
 القطع زجرا عنها والغرم جبرا
 لما تلف من المال (وثانها)
 يجوز تعليل حكمين بهلة (ان
 لم يتضادا) بخلاف ما اذا تضادا
 كالتأديعة البيع وبطلان
 الاجارة لان الشيء الواحد
 لا يناسب المتضادين (ومنها)
 أي من شروط الحاق بالهلة
 (أن لا يكون ثبوتها متاخرا عن
 ثبوت حكم الاصل) سواء
 فسرت بالبائع أم الماعرف لان
 الباعث على الشيء أو الماعرف له
 لا يتاخر عنه (خلافا لقوم)
 في تجويزهم تأخر ثبوتها بناء على
 تفسيرها بالمعرف كما يقال عرق
 الكلب نجس كلعابه لانه
 مستقذر فان استقذاره انما
 ثبت بعد ثبوت نجاسته

للعلم به بان الاشتغال بلا حطة الدليل يوجب الغفلة عن المعلوم أو قلة الالتفات اليه ثم
 اذا تمت ملا حطته حصل التفات جديد قوى الى المعلوم وحينئذ فاذا حصلت المعرفة من
 احد الامرين أمكن ان تحصل من الآخر معرفة مغايرة لاولى في الكيف بان يحصل
 التفات جديد اليه قوى على وجه خاص فلا يلزم تحصيل الحاصل لان الالتفات الحاصل
 بالامر الثاني مغاير للالتفات الحاصل بالامر الاول في الكيف كما تقرروا لاجتماع
 النقصين لانه اذا اختلف الحاصلان في الكيفية كان عين الحاصل بكل واحد من
 الامرين غير مستغنى عنه بالآخر لان شخص الحاصل بكل واحد منهما ما مغاير لشخص
 الحاصل بالآخر ومحتاج في حصوله الى ذلك الواحد منهما ما ولا يتصور مثل ذلك في
 المؤثرات اذ لا يمكن اذا تحقق الوجود باحد الامرين أن يتحقق أيضا وجود الآخر مغاير
 للوجود الاول في الكيفية كما لا يخفى فلا يتصور هناك الوجود واحد فان استند الى كل
 منهما الزم تحصيل الحاصل والاستغناء وعدم الاستغناء فانه سم باختصار (قوله والختار
 وقوع حكمين) أي جواز وقوع حكمين كما يؤخذ من المقابل وقوله حكمين أي مثلا
 لظهور أن الاكثر على هذا كذلك وظهر وهو ذالم يشبه الشارح عليه (قوله اثباتا الخ)
 أي في الاثبات وكذا قوله وثقبا أي وفي النفي والطرفية مجازية فانه العلامة قال ولا يصح
 كونهما متباينين المحول عن المضاف اليه أي وقوع ثبوت حكمين الخ لاجل قوله وثقبا (قوله
 وقيل يمنع تعليل حكمين بهلة) قال الشهاب اشارة الى أن أصل الخلاف في الجواز
 والاستحالة فاكنتي بالوقوع عن الجواز اختصارا اه قال سم وأقول يمكن أن قول
 المصنف والختار وقوع على حذف مضاف أي جواز وقوع اه قلت قد تقدم ما يشير
 الى هذا (قوله تحصل المقصود) أي الحكمة وكذا قوله تعدد المقصود المراد به الحكمة
 (قوله ومنها أن لا يكون ثبوتها متاخرا الخ) قال الشهاب فان قلت الهلة المستبطة من
 الحكم كيف تكون معرفة له وهي متأخرة قلت من حيث افادة أن محله أصل يقاس عليه
 فانه شيء متاخر عن الهلة المذكورة اه (قوله لان الباعث على الشيء أو الماعرف له لا يتاخر
 عنه) قال العلامة فيه بحث اذ العمل الغائية بواعث على معلولها ذهنا وهي معلولة له
 خارجا والمعلول الخارج متاخر عن علمه بالذات وبالزمان كالخالص بالنسبة الى السرير
 والذي يحسم مادة الاشكال من أصله أن يقال المراد بقولهم أن لا يكون ثبوتها متاخرا
 أي ثبوت اعتبارها علة يعني ان العلة يجب اعتبار كونها علة عند وجود الحكم
 ولا يجوز تأخر ذلك الاعتبار عن الحكم فتأمل اه وتعقبه سم بأن الباعث في الحال
 الغائية انما هو قصد حصولها وهو متقدم بالتردد والتاخر انما هو ذواتها لكنها ليست
 بواعث بل معلولات خارجية مثلا الباعث على فعل السرير انما هو قصد حصول الخلو
 وهو متقدم قطعا والتاخر انما هو الخلو ليس يباعث بل معلول خارجي اه قلت
 قد ينظر في جوابه هذا بما تقدم عن السيد في أول بحث الهلة فراجع (قوله فان
 استقذاره انما ثبت بعد ثبوت نجاسته) قال شيخ الاسلام فيه نظر لان الاستقذار

(ومنها أن لا تعود على الأصل) الذي استنبطت منه (بالباطال) لأنه منشؤها فباطالها له ابطالها كتمثيل الحنفية وجوبها
الشاة في الزكاة دفع حجة القيرفانه مجوز لانخراج قيمة الشاة مفض الى ٢٠٥ عدم وجوبها على التعيين بالتخيير بينهما

وبين قيمتها (وفي عودها) على

الأصل (بالتخصيص) له

(لا التعميم قولان) قيل يجوز

فلا يشترط عدمه وقيل لا

فيشترط مثاله تعليل الحكم في

آية أو لاسم النساء بأن اللبس

مفظة الاستتاع فانه يخرج من

النساء المحارم فلا ينقض لاسمهن

الوضوء كما هو أظهر قول الشافعي

والثاني ينقض عملا بالعموم

وتعامل الحكم في حديث أبي

داود وغيره انه صلى الله عليه

وسلم نهى عن بيع اللحم

بالحيوان بأنه يبيع الربوي

بأصله فانه يقتضى جواز البيع

بغير الخنس من ما كول وغيره

كما هو أحد قول الشافعي لكن

أظهره ما المنع نظرا للعموم

ولاختلاف الترجيح في الفروع

أطلق المصنف القولين وقوله

لا التعميم أى فانه يجوز العود

به قول واحد كتمثيل الحكم

في حديث الصحبة لا يحكم

أحد بين اثنين وهو غضبان

بتشويش الفسك فانه يشعل غير

الغضب أيضا (و) من شروط

الالحاق بالعلة (أن لا تكون

المستنبطة منها) معارضة

بمعارض منافي

لا يستلزم النجاسة ولان ثبوته مقارن لثبوتها كناية عليه شيخنا ابن الهمام اه (قوله أن
لا تعود على الأصل) مراده بالأصل الحكم لا الأصل الذي هو المقيس عليه بدليل قول
الشارح أى الذى استنبطت منه (قوله فانه مجوز لانخراج قيمة الشاة مفض الى عدم
وجوبها على التعيين الخ) أجيب من طرفهم بأن هذا ليس عودا بالباطال بل انما يكون
عودا به لو أدى الى رفع المخرج وليس كذلك بل هو توسيع للوجوب بناء على أنه يستنبط
من النص معنى يعممه قاله الشيخ الاسلام (قوله وفي عودها على الأصل) أظهر في محل
الاضمار لا لباح والمرااد بالأصل الحكم كما مر (قوله تعامل الحكم) أى وهو نقض
الوضوء (قوله مفظة الاستتاع) أى الالتذاذ المنبر للشهوة (قوله فانه يخرج الخ) ضميرانه
للتعليل (قوله فلا ينقض لاسمهن) أى لعدم حصول الالتذاذ به (قوله عملا بالعموم)
أى عموم النص (قوله ولاختلاف الترجيح) أى لكونهم سمة تارة يرجحون التخصيص
وتارة التعميم (قوله بتشويش) متعلق بتعليل والتشويش التخليط كما في المختار (قوله
فانه يشمل غير الغضب) أى كالجوع والعطش والفوبين وكذا الفرح الشديد ونحو
ذلك (قوله وأن لا تكون المستنبطة معارضة معارض منافي وجود في الأصل) قال
العلامة قدس سره هذا في الحقيقة هو القياس المسمى فيما تقدم بمركب الأصل كقياس
حلى الى اللغة على حلى الصبغة في عدم الزكاة لانه حلى مباح فهذا الوصف علة مستنبطة
معارض من الحنفى بمعارض منافية لها من نفي الزكاة في الفرع وجود ذلك المنافي
في الأصل فقط وكذا هو أيضا في الحقيقة القياس المسمى فيما تقدم بمركب الوصف
كقياس ان تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة التي أتزوجها طالق في عدم وقوع
الطلاق بعد التزوج لانه تعليل للطلاق قبل ملكه فهذا الوصف علة مستنبطة بمعارضها
الحنفى بمعارض منافية لها موجود في الأصل وهو تنجز الطلاق فهو تكرار مع
ما تقدم ولا يذم فيه اختلاف العبارة في المحلين اه ووافقه الشهاب على ذلك ولم يزد سم
في جواب هذا الاعتراض على التحمل والتعسف (قوله منها) حال من المستنبطة ولو قدر
الشارح العلة قبل قول المصنف المستنبطة لاستغنى عن هذا الجار والمجرور وكان
أوضح (قوله موجود في الأصل) المراد بالأصل محل الحكم لا الحكم (قوله في نفي
التبديت) أى في الاستدلال على نفي التبديت في صوم رمضان (قوله صوم عين) أى
مطلوب من كل عين أى ذات وهذا هو العلة المستنبطة وقوله فيبدأ بالنية قبل الزوال
هو الحكم وقوله كالنقل هو الأصل المقيس عليه وقوله لا أتى صوم فرض هو المعارض
المنافي لمقتضى العلة المستنبطة (قوله وليس منافيا) قد يمنع كونه غير منافي بان البناء
على الاحتياط الذى هو مقتضى العلة المعارض بها شافى البناء على السهولة الذى هو
مقتضى القياس المذكور وقد دفع المنع المذكور بأن كون الصوم فرضا وان ناسبه

المصنف مناه قول الحنفى في نفي التبديت في صوم رمضان صوم عين فيبدأ بالنية قبل الزوال كالنقل في معارضة الشافعي

فيقول صوم فرض فيجناط فيه ولا يبنى على السهولة اه وهذا مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا

ولاموجود في الأصل (قبل ولا) في (الفرع) أي وبشروط أن لا تكون معارضة بمنافاً موجود في الفرع أيضاً لأن المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم في الفرع ومع وجود المنافا في نفسه المستند إلى قياس آخر لا يثبت قال المصنف مثله قولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء فيسن ثلثيته كغسل الوجه فيه معارضة المصنف فيقول مسح فلا يسن ثلثيته كالمسح على الخفين اه وهو مثال للمعارض في الجلة وليس منافياً وانما ٢٠٦ ضعفوا هذا الشرط وان لم يثبت الحكم في الفرع عند اثباته لأن الكلام

في شروط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع كما تقدم أخذ من قوله وتقبل المعارضة فيه الخ ولا يقدح في صحة العلة في نفسها وانما قيد المعارض بأننا في لانه قد لا يتنافى كما سألنا فلا يشترط اتفاده ويجوز أن يكون هو علة أيضاً بناء على جواز التعليل بعلمين (و) من شروط الاتفاق بالعلة (أن لا تخالف نصاً واجماعاً) لانهما مقدمان على القياس مثال مخالفة النص قول الحنفى المرأة مالكة لبضعها فيصبح نكاحها بغير إذن وليها باساً على بيع سلعها فانه يخالف الحديث أبي داود وغيره أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ومثال مخالفة الاجماع قياس صلاة المسافرين على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر المشق فانه يخالف الاجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن لا تنضم زيادة عليه (أي على النص) (أن تأت الزيادة مقتضاه) بأن يدل النص على عليه وصف ويزيد الاستنباط قيداً فيه

مطلق الاحتياط لا يقتضى خصوص هذا الاحتياط الذي هو تبين النية ولذا اختلف الأئمة في وجوب التبيين بل يقال ان الوصف الآخر أعنى السكون صوم عين لا يقتضى خصوص هذه السهولة التي هي جواز النية ثم ارباب الوصالح لها وللقابلها فلا شيء من الوصفين منافياً للآخر (قوله ولا موجود في الأصل) أي لان الفرضية التي عارضت العينية ليست موجودة في النقص (قوله أيضاً) يرجع لقوله يشترط الخ أي يشترط أن لا تكون العلة معارضة بمعارض منافٍ موجود في الفرع وان وجد في الأصل (قوله فيسن ثلثيته كغسل الوجه) أي بجماع الركنية في كل فقوله ركن في الوضوء هو العلة المستنبطة وقوله فيسن ثلثيته هو الحكم وقوله كغسل الوجه هو الأصل المقيس عليه والوصف المعارض به هذه العلة هو قوله لا في مسح (قوله وليس منافياً) أي لانه لا يتنافى بين الركن والمسح (قوله وهذا) أي قوله ولا في الفرع (قوله أن لا تخالف نصاً أو اجماعاً) يحصل كلام الشارح كغيره ان المراد أن لا يخالف حكمها التاب لها في الفرع نصاً واجماعاً ولا يخفى ان هذا الاقابلة فيه بعد قول المصنف في شروط حكم الفرع ولا يقوم القاطع على خلافه وفاها ولا خبر الواحد عند الاكثر قال العلامة رحمه الله تعالى وقول المصنف أن لا يخالف يصح قرأته بالمنفعة الفارقة والمعنى أن لا تخالف العلة من حيث مقتضاها نصاً والخ وبالمنفعة التحية أي أن لا يخالف الاطلاق نصاً الخ أي من حيث متعلقه وهو الحكم المطلق (قوله سلامتها) يقال سلمة بالكسر في سلمة المتاع وسلمة الجسد وأما بالفتح فهي الشجة قاله في المصباح (قوله قياس صلاة المسافرين) هذا المثال مثال تقديري (قوله أي على النص) أي أو الاجماع (قوله ويزيد الاستنباط قيداً فيه) أي في الوصف منافياً للنص أي لحكمه ولم يعمد له هنا ولا في العضد ويمكن التمثيل له بأن ينص على ان عتق العبد السكابي لا يجزى اكفره فيعمل بأنه عتق كافر يدين بدين فهذا القيد ينافي بحكم النص المفهوم منه وهو اجراء عتق المؤمن المفهوم من المخالفة وعدم اجزاء المجعوى المفهوم بالموافقة الاولى فانه العلامة وقوله فهو هذا القيد ينافي بحكم النص الخ أي بالنظر اليه على حدته بدون ضميمة الى علة النص (قوله بقيدته) أي وهو المناقاة (قوله وانما يتجه) أي الاطلاق (قوله بناء على ان الزيادة على الأصل نسخ) أي واذا كانت نسخاً حصلت المناقاة (قوله خلافاً لما اكتفى بعلمية مفهوم الخ) كأن يقال مثلاً يحرم الربا بالبر لا طعم أو القوت والادخار أو الكيل (قوله لان العلة الخ) علة لا لشروط

منافياً للنص فلا يعمل بالاستنباط لان النص مقدم عليه (وقال لا مدى) في هذا الشرط بقيدته وغيره أطلقه التعيين عن هذا القيد قال المصنف كانه مدى وانما يتجه بناء على ان الزيادة على النص نسخ للنص وهو قول الحنفية كما تقدم (و) من شروط الاتفاق بالعلة (ان تتعين خلافاً لما اكتفى بعلمية مفهوم) من أمرين مثلاً (مشتري) بين المقيس والمقيس عليه لان العلة

التعين في العلة (قوله منشأ التعدية) أي الحاصل والالحاق وظاهره حيث نثبت أن التعدية
 محقة للقياس اذ هو كانه تقدم معلوم على معلوم في حكمه مساو انه في علمه فالتعدية
 نفس ماهية القياس فان قيل اذا كانت التعدية محقة له لكونها ماهيته والقياس هو
 الدليل فآين المدلول قلنا المدلول ثبوت الحكم لا ثباته وهذا التعليل الخارج عن حد
 المعقول أوجب اليه تعريف القياس بالحاصل المذكور أما من عرفه بما وافق فرع لاصل
 في علمه حكمه فلا حاجة الى هذا التعليل اذ قوله التعدية محقة للقياس غير صحيح فانه
 العلامة وقال الشهاب قضية هذا أي قوله المحقة للقياس انما من أركانها وليست منها
 كما هي اه قلت لعل وجه ما قاله العلامة من أن قوله التعدية محقة للقياس غير صحيح اذ
 الشيء انما يتحقق بما كان تمام ماهيته أو جوارها ولا يصح مع كون التعدية ناشئة عن
 العلة التي هي أحد أركان القياس أن تكون التعدية المذكورة حينئذ تمام ماهية
 القياس أو جوارها ماهيته فنأمل وحينئذ في اطلاق به سم هـ نالم يصادف محلا (قوله وفاقا
 للإمام) أي في عدم الالحاق بالمتقدر لكن المصنف ينفي الالحاق به لانه مقدور والامام
 ينفيه لعدم وجوده كما يفيد كلام الشارح (قوله معنى مقدر) أي مقروض وجوده
 وقوله شرعي أي قدره الشرع وقوله في المحل متعلق بمقدر وقوله اثره اطلاق التصرفات
 مبتدأ وخبر ومعنى اطلاقه أنه لا يحتاج في التصرف الى اذن غيره أو اجازته (قوله وكأنه)
 أي الامام الرازي ينزع الخية في انه لما لم يمكنه منع التعليل بالملك لوقوعه في كلام أئمة
 الشرع احتاج الى منع كونه مقدرا ويظهر أن المراد أنه يمنع كون الملك معنى مقروضا
 لا يتحقق له في نفس الامر ويقول ان له محقة في نفسه لا يتوقف على اعتبار معتبر بمعنى
 ان في نفس الامر معنى هو معنى الملك شرعا لأنه مع اعتباره بأنه لا يتحقق له الا بحسب
 الاعتبار يجعله محقة شرعا فانه لا معنى لذلك ولا فائدة للعدول اليه وظاهر أن الذي يقوله
 في الملك يقوله في الحدث ونحوه مما وصف بالتقدير فتضعف شيخ الاسلام ما قاله المصنف
 كالامام بأن جعل المقدور محقة لا يخرج عن كونه مقدرا وبأن كلام الفقهاء طافح
 بالتعليل بالمقدر كقوله في الحدث وصف مقدرا قائم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث
 لا مخرج فيه نظرا هو فليأمل فانه سم (قوله ويجعله محقة شرعا) أي فيقول الملك
 هو قدرة خاصة على تصرفات خاصة وتلك القدرة معنى محقق لا مقدر (قوله فينتفي الالحاق
 به) لان الالحاق يستلزم التعليل به ونفي اللازم يستلزم نفي المازوم وقوله كما قصده المصنف
 لانه شرط في الالحاق بالعلة أن لا تكون مقدرة والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط
 فيلزم من ثبوت المقدور عدم الالحاق وهو المطلوب قاله العلامة (قوله وان لا يتناول
 دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار) أو رد عليه انه مستغنى عنه بموضعين
 سبقا في كلامه أحدهما قوله في شروط الاصل وأن لا يكون دليل حكمه شاملا لحكم
 الفرع والاخر قوله في شروط الفرع ولا يكون الفرع منصوصا بما وافق ويجاب بأنه ذكر

منشأ التعدية المحقة للقياس
 الذي هو الدليل ومن شأن
 الدليل أن يكون معينا فكذا
 منشأ الحق له والحق لا يقول
 المبهم المستر له يحصل المقصود
 (و) من شروط الالحاق بالعلة
 أن لا تكون وصفا مقدر او فاقا
 للإمام الرازي قال لا يجوز
 التعديل به خلافا لبعض
 الفقهاء مثاله قولهم الملك معنى
 مقدر شرعي في المحل أثره اطلاق
 التصرفات اه وكأنه ينازع
 في كون الملك مقدر او يجعله
 محقة شرعا ويرجع كلامه الى
 أنه لا مقدر يعمل به كما فهمه
 عنه التبريزي فينتفي الالحاق
 به كما قصده المصنف (و) من
 شروط الالحاق بالعلة (أن
 لا يتناول دليلها حكم الفرع
 بعمومه أو خصوصه على المختار)
 للاستغناء حيث نفي القياس
 بذلك الدليل مثاله في العدم
 حديث مسلم الطعام بالطعام
 مثلا قيل فانه دال على علية
 الطم فلا حاجة في اثبات ربوبية
 التفاح مثلا الى قياسه على البر
 بجامع الطم للاستغناء عنه
 بعموم الحديث

ومثاله في الخوض حديث من قام أو عرف فليستوضأفانه دال على علمية الخارج التجس في نقض الوضوء فلا حاجة للعنى الى قياس القى أو الرعاف على الخارج من ٢٠٨ السبيلين في نقض الوضوء بجامع الخارج التجس للاستغناء عنه بخصوص

الحديث والخالف يقول الاستغناء

عن القياس بالنص لا يوجب الغناء لجواز دليلين على مدلول واحد والحديث رواه ابن ماجه وغيره وهو ضعيف (والصحيح) انه (لا يشترط) في العلة المستنبطة (القطع بجهلكم الاصل) بأن يكون دليله قطعيا من كتاب أو سنة متواترة (ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي)

أى مخالفتها له (ولا القطع بوجودها في الفرع) بل يكفي الظن بذلك وبحكم الاصل لانه غاية الاجتهاد في غاية العمل والخالف كانه يقول الظن يضعف بكثرة المقدمات فربما يصح فلا يكفي وأما مذهب الصحابي فليس بجحجة وعلى تقدير جحجته فذهب الى مخالفة العلة المستنبطة من النص في الاصل بان عال هو بغيرها يجوز أن يستند فيه الى دليل آخر والخاصم يقول انظار استناده الى النص المذكور (أما انتفاء المعارض) لانه بالمعنى الآتى له (فبني على التعليل بعلمين) ان قلنا يجوز رؤية الجمهور كما تقدم فلا يشترط اتفاقهم والا فشرط (والمعارض هنا) بخلافه فيما تقدم حيث وصف بالمنافى (وصف صالح للعلمية

المواضع الثلاثة اشارة الى أن هذا الاشتراط يصح اعتباره في جانب كل من الاصل والفرع والعلة وحكمته بيان قوة خلال القياس حيث عم أعنى الخلل أو كانه الثلاثة فانه أبلغ مما يتعلق بواحد أو اثنين منها وأيضاً فيه اشارة الى مناقشة من اقتصر على أحد المواضع الثلاثة بأنه لا يتعين ومثل ذلك مما يقصد له المؤلفين كثيراً كما لا يخفى على من تتبع كلامهم على انه يمكن ان يتناول دليل العلة حكم الفرع ولا يكون ذلك الدليل ناصحاً على حكم الفرع كأن يقال الربا في البر وعلته الطم وهذه علة الربا في كل مطعم ومثبت فيه الربا في تأمل سم قلت لا يخفى لين هذا الجواب (قوله أو عرف) بفتح العين من باب نصر وأما ضعفها فافعة ضعيفة (قوله فلا حاجة للعنى الخ) فدينال يحتاج اليه لان الحديث قد لا يكون مسلماً فيلزم الخصم بالقياس قرره بعض مشايخنا (قوله بخصوص الحديث) أى خصوصه بالفرع (قوله وهو ضعيف) أى لا يرد على المالكية والشافعية القائلين بعدم نقض الوضوء بالقياس (قوله بأن يكون دليله قطعياً من كتاب أو سنة) فيه ان قطعي الماتن لا يتسبب عنه القطع بدلوله لان قطعي الماتن قد يكون ظني الدلالة قاله العلامة ويمكن أن يجاب بأن المراد بالقطعي هنا قطعي الدلالة كما يدل عليه المقام وكلام الشارح بعد (قوله ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي) أى مخالفة العلة لمذهب الصحابي فهو مصدراً مضاف للمفعول كما أشار له الشارح (قوله وبحكم الاصل) قال العلامة عطفه على ذلك اشارة الى أن المصنف لو قدم بوجودها في الفرع وعطفه على حكم الاصل بأن يقول ولا يشترط القطع بحكم الاصل ولا بوجودها في الفرع كان أخصر لاستغنائه عن التصريح بالقطع ثانياً اه (قوله بكثرة المقدمات) المراد بالمقدمات هنا ظن حكم الاصل وظن علمية الوصف الحاصل بالاستنباط وظن وجودها في الفرع (قوله فذهب) مبتدأ خبره قوله يجوز أن يستند فيه الخ (قوله من النص) أى الدليل الوارد في الاصل فقوله في الاصل نعت للنص (قوله أن يستند فيه) أى في تعليل مذهبه (قوله أما انتفاء المعارض الخ) مقابل لقوله ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي (قوله حيث وصف بالمنافى) حيث تعليلية (قوله وصف صالح للعلمية الخ) قال العلامة رحمه الله تعالى هذا صادق على كل من وصفي أصل القياس المركب الاصل وقدمرانه غير مقبول عند غير الجدلين فقوله هنا مبني على التعليل بعلمين ينافيه فتأمل وقد يجاب بأن قوله أو لا غير مقبول أى على الخصم والكلام هنا في تحقيق المعارضة اه قال سم وما ذكره من الجواب واضح ولا ينافيه قول المصنف ولكن يؤل الى الاختلاف الخ حيث دل على ان الكلام بين المختلفين لانه لا يلزم من كون الكلام بينهما أن يكون المقصود بيان حال استدلال أحداهما على الآخر بذلك القياس وأنه ناهض عليه أو لا بل يجوز مع ذلك أن يكون المقصود بيان ان ابداء المعترض منه ما هو غاير ما أبدأه المستدل بخلافه

كصلاحية المعارض) بفتح الراء وان لم يكن مثله من كل وجه (غير مناف) بالنسبة الى الاصل (ولكن لان يؤل) الامر الى الاختلاف بين المتناظرين في الفرع (كالمطعم مع اليكيل في البر) فيكل منه ما صالح لعلمية الربا فيه

لأن يكون علة مستقلة دونه أو جزءه مانع من ثبوت الحكم بمجرد ما يبدأ المستدل
بدون بيان علة واستقلاله والحاصل أن هنا عارضين أحدهما أنه هل يكتفي في الزام
الخصم بالقياس موافقة على حكم الأصل مع مخالفته فيما علة به المستدل والثاني أنه
هل تقل المعارضة بغير الثاني فيحتاج المستدل إلى ترجيح وصفه فالغرض فيما مر بيان
الاول وفيما هنا بيان الثاني كما يصرح بذلك مصنف المصنف ولا غبار في ذلك على المصنف
ومن وافقه على الجمع بين الموضوعين كإبن الحاجب اهـ (قوله بالنسبة اليه) أي إلى الأصل
(قوله وكل منهما يحتاج في ثبوت مدعى الخ) قال العلامة رحمه الله لعل هذا مبني على
اشتراط انتفاء المعارض وأما على عدمه فيجوز أن يكون كل منهما علة اهـ (قوله ولا يلزم
المعارض نفي الوصف عن الفرع) أي كأن يقول العلة عندى الكيل وليس التفاح
مكيلا (قوله أي بيان انتفائه) عبارة ابن الحاجب لزوم بيان نفي الوصف في جعل
الشارح الذي على الانتفاء كما هو في عبارة ابن الحاجب محمول على ذلك أيضا وإتيانه
بلفظة بيان في تفسير عبارة المصنف إيماء إلى أوضعية عبارة ابن الحاجب عن عبارة
المصنف في استحسان الزركشي عبارة المصنف على عبارة ابن الحاجب بما حاصله أن
النفي يطلق لغة على معنيين أحدهما فعل الفاعل تقول ففيت الشيء فانتفى وهو أظهر
المعنيين والثاني نفس الانتفاء تقول نفي الشيء هكذا سمع من اللغة فقوله نفي الوصف
أحسن من بيان نفسه لأن ابن الحاجب أراد بالنفي الانتفاء وأظهر معنييه خلافه
والمصنف أراد أظهر معنييه فلذلك لم يحتاج إلى لفظ بيان فكان أخصر وأحسن اهـ فظهر
أظهور وأن النفي هنا بمعنى الانتفاء لا فعل الفاعل لا يتكافؤ ولا ينافي ذلك كون المعنى
الاول أظهر لأن المراد بأظهر به كونه أكثر استعمالا كما هو الظاهر والاول يصح
دعوى أظهرية المعنى الاول مع اقتضاء المقام المعنى الثاني كما لا يخفى وتبع الزركشي
سم على عادته في الجية للمصنف رحمه الله على أي وجه كان (قوله مطلقا) أي صرح
بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم أم لا بدليل القصد في الثالث (قوله لحصول
مقصوده) أي المعارض وقوله من هدم الخ بيان للمقصود وقوله بمجرد المعارضة متعلق
بحصول (قوله وقيل يلزمه ذلك مطلقا) معنى الإطلاق كما تقدم (قوله عن الفرع) أي
وهو التفاح مثلا كما مر وبيان حصول المقصود من الهدم يصيرهما من عارضين ولا
حكم مع المعارض (قوله وثالثها يلزمه ذلك) أي بيان الانتفاء (قوله وعارض علمية
الطم فيه) جملة عارض علمية وما حب الحال ضمير قال لعل على المعارض واليه يعود
ضمير عارض أيضا واظهر لم ذكر هذه الحال مع الاستغناء عن بيان الموضوع في المعارضة
وضمير فيه يعود للأصل أي عارض علمية الطم في الأصل بالعللة الكيل مثلا (قوله
لأنه الخ) علة لقوله يلزمه ذلك (قوله بدها أصل) أي دليل وقوله ينهم رأى يدل وقوله
بالاعتبار متعلق يشهد أي لا يلزم المعارض ذكر دليل يدل على أن ما عارض به من الوصف
معتبر في العلمية (قوله حتى تقبل معارضته) أي لأجل قبول معارضته حتى تعالمية

(لا ينافي) الآخر بالنسبة اليه
(و) لكن (بؤل) الأمر (إلى
الاختلاف) بين المتناظرين
(في التفاح) مثلا فعندنا هو
ربوى كالبربعة الطم وعند
الخصم المعارض بأن العلة
الكيل ليس ربوى لا تنفاه
الكيل فيه وكل منهما يحتاج
في ثبوت مدعى من أحد الوصفين
إلى ترجيحه على الآخر (ولا
يلزم المعارض نفي الوصف) الذي
عارض به أي بيان انتفائه (عن
الفرع) مطلقا لحصول
مقصوده من هدم ما جعله
المستدل العلة بمجرد المعارضة
وقيل يلزمه ذلك مطلقا ليقيد
انتفاء الحكم عن الفرع الذي
هو المقصود (وثالثها) يلزمه
ذلك (ان صرح بالف-رق) بين
الأصل والفرع في الحكم
نقال مثلا لأربا في التفاح
بخلاف البر وعارض علمية الطم
فيه لأنه يتصرح بالفارق أترمه
وأن لم يلزمه ابتداء بخلاف
ما ذالم يصرح به (ولا) يلزمه
أيضا (ابتداء أصل) يشهد لما
عارض به بالاعتبار (عنى
الختار) وقيل يلزمه ذلك حتى
تقبل معارضته كأن يقول
العللة في البر الطم دون القوت

بدليل الملح

فالتفاح مثلاً وبى ورد هذا القول بان مجرد المعارضة بالوصف الصالح للعامة كاف في حصول المقصود من الهدم (وللمستدل الدفع) أى دفع المعارضة بأوجه (بالمنع) أى منع وجود الوصف المعارض به في الاصل كأن يقول في دفع معارضة القوت بالكيل في شئ كالجوز لانه لم انه مكيل لان العبرة بمادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان اذذاك موزوناً أو معدوداً (والقدح) في علبة الوصف المعارض به ببيان خفائه أو عدم انضباطه (وبالمطالبة) لانه معترض (بالتأثير والشبه) لمعارض به (ان لم يكن) دليل المستدل على العلية سبباً بان كان مناسباً أو شهاً لتصل معارضة الشئ بمثله بخلاف السبب فجرد الاحتمال قاذح فيه وأعاد المصنف الباء لدفع اتهام عود الشرط الى ما قبل مدخولها معه ومن أمثلته أن يقال لمن عارض القوت بالكيل لم قلت ان الكيل مؤثر (وببيان استقلال ما عدا) أى ما عدا الوصف المعارض به (في صورة ولو) كان البيان (بظاهراً) كما يكون بالاجماع (اذا لم يتعرض) المستدل (للتعميم) كأن يبين استقلال الطعم المعارض بالكيل في صورة حديث مسلم الطعام بالطعام منه لا بمثل والمستقل مقدم على غيره

والفعل بعد ما منصوب بأر مضمرة (قوله) فالتفاح مثلاً أى وانلوح والمشمش (قوله) بأوجه أى أربعة (قوله) في الاصل متعلق بوجود (قوله) في شئ متعلق بمعارضة وقوله كالجوز مثال للاصل المعارض في علته (قوله) ببيان خفائه الخ أى وذلك مناف لما تقدم في شروط العلّة من كونها وصفاً ظاهراً منضبطاً ومثال ذلك أن يعمل المستدل وجوب الحد في الزنا بالاجح فرج في فرج محرم شرعاً مشتهى طبعاً فيقول المعارض انما العلّة انما هو العلوق فلا مستدل القدح في هذه العلّة بكونها خفية ومثال القدح بعدم الانضباط أن يعمل المستدل جواز القصر بسفر أربعة برداً كترفية قول المعارض انما العلّة المشقة فلا مستدل أن يقدح في هذه العلّة بكونها غير منضبطة (قوله) وبالمطالبة أعاد الباء ليعود الشرط الا إلى مدخولها فقط كما ذكره الشارح وأما قاعدة ان القيد اذا تأخر يرجع لجميع ما قبله فعل ذات ما لم تقيم قرينة على خلافه (قوله) لمعارض به (اللام مقوية) وهو راجع للذاتين (قوله) سبباً أى أنه حصر الاوصاف في الاصل وابطال ما لا يصلح منها للعلية فيعين الباقي لها (قوله) بأن كان مناسباً أو شهاً اعترضه العلامة رحمه الله بأن دليل العلية المناسبة كما سيأتي في المسالك لا المناسب بل المناسب هو نفس الوصف الذي هو العلّة لا دليل العلّة فكان الصواب أن يقول بأن كان مناسبة ويمكن الجواب وان كان بعيداً بان ضربه كان راجع لوصف المستدل المدلول عليه بالسياق والتقدير ان لم يكن دليل المستدل على علية وصفه سبباً بان كان وصفه مناسباً أو شهاً فانه اذا كان أحدهما لم يكن دليله سبباً بل مناسبة أو شهاً (قوله) لتصل معارضة الشئ بمثله كأنه علّة لمخدوف يهزم من الكلام والتقدير وانما كان الوجه المذكور من أوجه الدفع وهو مطالبة المعارض بتأثير وصفه أو شبهه مشروطاً بكون وصف المستدل مناسباً أو شهاً لتصل الخ (قوله) فجرد الاحتمال قاذح فيه أى لان الوصف يدخل في السبب مجرد احتمال كونه مناسباً وان لم تثبت مناسبة فيه قاله شيخ الاسلام (قوله) ومن أمثلته أى أمثلة مدخولها وهو المطالبة الخ (قوله) لم قلت ان الكيل مؤثر أى فيجيبه ببيان أنه مؤثر بالدليل والاندفاع المعارضة (قوله) وببيان استقلال ما عدا أى ما عدا الاخر ما يرد به المعارض (قوله) بظاهراً أى بدليل ظاهر عام وغيره هو الظاهر الخاص (قوله) اذا لم يتعرض المستدل للتعميم قيد في مدخول لو وقضيه اندفاع المعارضة وسلامة القياس اذا لم يتعرض للتعميم وان كان التعميم متحققاً بان يكون الدليل شاملاً للفرع كالاصل أيضاً كافي حديث مسلم الذي مثله وفيه نظر لما تقدم من أنه يشترط أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع اللهم الا أن يخص بغير ذلك أو يكون الغرض من التمثيل بهذا الحديث مجرد التوضيح والتفهيم لا يقال أو يفتى ذلك على جواز القياس مع ورود النص بحكم الفرع لان محل ذلك اذا لم يكن دليل حكم

فإن تعرض للتعميم فقال فتمثبت
ربوبية كل مطعوم خرج عما
نحن فيه من القياس الذي هو
بصدد الدفع عنه الى النص
وأعاد المصنف الباء اطول الفصل
(ولو قال) المستدل للمعتز
(ثبت الحكم) في هذه
المعورة (مع اتفاقه وصفك)
الذي عارضته وصفي عنها (لم
يكف) في الدفع (ان لم يكن) أي
يوجد (مع) أي مع اتفاقه
وصف المعتز عنها (وصف
المستدل) فيها الاستواء ما في
الاستواء وصفهما بخلاف ما إذا
وجد وصف المستدل فيها فيكفي
في الدفع بناء على امتناع تعليل
الحكم بعلمتين الذي صححه
المصنف كما تقدم (وقيل) لم
يكف (مطلقا) بناء على جواز
التعليل بعلمتين وقال المصنف
في اتفاق وصف المستدل زيادة
على عدم الكفاية الذي
اقتصر واعليه (وعندي أنه)
أي المستدل (ينقطع) بما قاله
(لا عرفة) فيه بالغاء وصفه
حيث ساوى وصف المعتز
فيما قدح هو به فيه (ولعدم
الانعكاس) لوصفه حيث لم
يقتف الحكم مع اتفاقه
والانعكاس شرط بناء على امتناع
التعليل بعلمتين على أن عدم
الانعكاس لا يترتب عليه
الانقطاع وكأنه ذكره تقوية
للاول

الاصل شامل الحكم الفرع سم (قوله) فإن تعرض للتعميم (الخ) ينبغي أن يكون
التعرض لدخول الفرع فقط كأن قال فتمثبت الربوبية في هذا المطعوم كالتعرض
للتعميم المذكور في الخروج عما نحن فيه، قاله سم (قوله) عما نحن فيه (الاولى) عما هو
فيه (قوله الى النص) أي الى اثبات الحكم بالنص (قوله) ولو قال المستدل للمعتز
ثبت الحكم أي بدليل آخر في هذه الصورة الخ صورة المسئلة أن المعارض ابداء
الوصف على سبيل الاستقلال أخذ من قول الشارح بناء على امتناع تعليل الحكم
بعلمتين الذي صححه المصنف كما تقدم سم (قوله) لم يكف ان لم يكن معه وصف المستدل
صورتهما أن يقول المستدل يحرم الربا في القوم مثلا لعله القوت والادخارية ول
المعتز بل العلة الوزن فيقول المستدل ثبت الحكم مع اتفاق وصفك في الملح فهذا
الدفع غير كاف لاستواء المستدل والمعتز في اتفاق وصفهما عن الصورة المتقوض
بهما وهي الملح وقوله بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل أي كالموجود بدل الملح في المثال
المذكور البرهان وصف المستدل موجود فيه منتف عنه وصف المعتز (قوله) بناء
على امتناع التعليل بعلمتين) فهو موهمة أنه لا يكفي في الدفع بناء على جواز التعليل بعلمتين
وقد يستشكل إذا فرض وجود وصف المستدل في الصورة المذكورة ونفي وصف
المعتز فكيف لا يدفع الاعتراض بذلك مع أنه لا بد للحكم من وجوده إذا الكلام
في حكم معلل ولم يوجد الا وصف المستدل اللهم إلا أن يقال ابداء المعتز الوصف
أورث شيئا فيما ابداء المستدل لجواز أن تكون العلة نسبيا آخر يوجد في الصورة
المذكورة فليست أم قاله سم (قوله) وقيل لم يكف مطلنا بناء على جواز التعليل بعلمتين
قد يستشكل فيما إذا وجد وصف المستدل دون وصف المعتز في تلك الصورة فإن
جواز التعليل بعلمتين مما يناسب عليه وصف المستدل لان وصف المعتز يتغير عليه
أيضا لا يتأني عليه وصف المستدل لجواز تعدد العلة على هذا التقدير إلا أن يقال لجواز
المذكور لا يستلزم الوقوع ولا يمنع احتمال أن العلة هناك وصف المعتز دون وصف
المستدل أو نفي آخر أو نفي غيرهما فليست أم سم (قوله) وقال المصنف في اتفاق وصف
المستدل أي في حالة اتفاق وصف المستدل (قوله) لا عرفة فيه بالغاء وصفه (الخ) أي
لان المستدل قصد معارضة المعارض بخلاف وصفه اسقاطه وبطلاله فإذا كان ذلك
التخلف موجودا عنده في وصفه أيضا فقد اعترف بسقوطه وبطلانه أيضا (قوله) فيما
قدح هو به فيه) ما عارضه عن اتفاق وصفه هو المستدل وضمير به لما وضعه فيه لوصف
المعتز والتقدير حيث ساوى وصف المستدل وصف المعتز في اتفاق قدح به
المستدل في وصف المعتز (قوله) ولعدم الانعكاس) أي انعكاس العلة وهو كلما انتفت
العلة انتفى المعلول والاطراد هو كلما وجد العلة وجد المعلول فالاطراد التلازم في
النسب والانعكاس التلازم في النفي (قوله) على أن عدم الانعكاس (الخ) اعترض
على المصنف وحاصله ان الانقطاع لا يترتب على عدم الانعكاس لاحتمال أن يكون

المستدل عن يجوز التعديل بعلمين فلا يصح تعليل الانقطاع به وظاهر من منعه ان
 الاعتراف المذکور له للانقطاع مطلقاً أي سواء بيننا على امتناع التعديل به علمين أو
 على جوازه وان الاعتراف المذکور لا تلازم بينهما وبين عدم الانعكاس وليس كذلك
 فيه ما بل تعليل الانقطاع بكل من الاعتراف وعدم الانعكاس معنى على امتناع التعديل
 بعلمين والاعتراف وعدم الانعكاس متلازمان كما أشار له الشهاب وفي رد سم عليه نظر
 (قوله ولو أبدى المعارض ما يخالف الماتى الخ) منال ذلك ما لو عمل المستدل ربوية البر
 بالطوعية فعارضه المعارض بأن العلة الكيل فقدح المستدل فيها بثبوت الحكم دونها في
 التفاح فكون ملغاة فابدى المعارض علة أخرى تخالف هذه العلة التي ألغاه المستدل
 بأن قال ان التفاح وان لم يكن مكبلاً فهو موزون فقدح الخيل فيه الوزن والعلة
 عندي أحد الشبهين من الكيل والوزن (قوله معنى ما أبدأ تعدد الوضع) ظاهره أن
 المسمى تعدد الوضع هو الوصف المبسدى مع أن المسمى بذلك هو الابداء فيما يظهر ويدل
 عليه كلام الشارح بعد فتحمل العبارة على حذف المضاف أي ابداء ما أبدأ (قوله
 وهذا أوضح من قول ابن الحاجب الخ) أي لان الالغاء صحيح في نفسه لتخلف وصف
 المعارض عن تلك الصورة التي أوردها المستدل كالتناح المتخلف عنه الكيل في المثال
 المتقدم مع ثبوت الحكم فيه وانما زالت فائدة ذلك الالغاء بابداء المعارض وصفاً آخر
 يخلف ذلك الوصف الذي ألغاه المستدل وذلك الخلف هو الوزن كما تقدم في المثال المذكور
 وحاصله أن الالغاء صحيح في نفسه وان لم تقترب عليه غيره وهي سلامة دليل المستدل
 بسبب ما أبدأ المعارض من الخلف وعبارة ابن الحاجب تقييد فساد الالغاء نفسه بابداء
 الخلف المذکور وقد علمت أن الالغاء في نفسه صحيح وانما قال أوضح لامكان حمل قول
 ابن الحاجب فساد الالغاء على فساده من حيث فائدة أو على حذف المضاف أي فسدت
 فائدة الالغاء (قوله ما لم يبلغ الخلف بغير دعوى قصوره الخ) حاصل ما أشار إليه أن محل
 كون الخلف المذکور من بطلان فائدة الالغاء من سلامة وصف المستدل من القدح فيه
 اذا سكنت المستدل عن الغائه أصلاً وألغاه بكونه قاصراً أو بضعف معنى المظنة فيه
 ففي هذه الاقسام الثلاثة يبقى ثابت للخلف من إزالة فائدة الالغاء ويستقر الاعتراض
 منتهضاً على المستدل ولا يقيم فساد الالغاء بدعوى كونه قاصراً أو بدعوى ضعف
 معنى المظنة فيه وأما اذا ألغاه بغير هذين كأن ألغاه باتفاقه عن صورة مع وجود الحكم
 فيها كأن يقول له ثبت ربوية البيض مع كونه غير موزون فلا تزول حينئذ فائدة الالغاء
 الاول وينتهض الدليل على المعارض ومثال الغاء الخلف المذکور بدعوى قصوره ما لو
 جعل المعارض الخلف في التناح بدل الوزن الكون تقاضاً مثلاً فيلغيه المستدل
 بكونه قاصراً على التفاح ومثال الالغاء بدعوى ضعف معنى المظنة فيه أي ضعف
 حكمة المظنة المعال بها ما لو قال المعارض العلة عندي في جواز قصوره لا مسافر مقارفة

(ولو أبدى المعارض)
 التي ألغى وصفه في المستدل
 (ما) أي وصف (ب)خلاف الماتى
 معنى ما أبدأ (تعدد الوضع)
 تعدد ما وضع أي بنى عليه
 الحكم عنده من وصف بعد
 آخر (وزالت) بما أبدأ (فائدة)
 الالغاء وهي سلامة وصف
 المستدل عن القدح فيه وهذا
 أوضح من قول ابن الحاجب
 فساد الالغاء (ما لم يبلغ) المستدل
 الخلف بغير دعوى قصوره أو
 دعوى من سلم وجود المظنة
 المعال بها

لوجوده (ضعف المعنى) فيه الذي

اعتبرت المظنة له بان لم تعرض

المستدل للخاف أصلاً وتعرض

له بدعوى قصوره أو بدعوى

ضعف معنى المظنة فيه (خلاقاً

لمن زعمها) أى الدعويين

(الغاة) للخلف بناءً على الأولى على

امتناع القاصرة وفى الثانية على

تأثير ضعف المعنى فى المظنة فلا

تزل عند هذا الزاعم فيها

فائدة الانفاء لاول اما اذا التفت

المستدل الخلف بغير الدعويين

فتبقى فائدة الغائه الاول مثال

تعدد الوضع ما يأتى فيما يقال

يصح أمان العبد للعربى كالحرف

بجامع الاسلام والعقل فانهم

مظنة ان لاظهار مصلحة الايمان

من بذل الامان فيعرض الحنفى

باعتبار الحرية معهم فانها

مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف

الرقية لاشتغال الرقيق بخدمة

سيده فبلى المستدل الحرية

بغيروت الامان بدونها فى العبد

المأدون له فى القتال اتفاقاً

فيجب المعارض بان الاذن له

خلف الحرية لانه مظنة لبذل

وسعه فى النظر فى مصلحة القتال

والايمان (وبين) فى دفع

المعارضة (رجحان وصف

المستدل) على وصفها ترجيح

ككونه أذنب من وصفها أو

أشبهه (بناءً على منع التعدد)

للعلة الذى يحسنه المصنف

أهل فبلى المستدل هذه العلة بوجود الحكم فى صورة مع اتفاقها فان المسافر باهله
يجوز له القصر كغيره فيقول المعارض خلف هذه العلة مظنة المشقة فيدعى المستدل
ضعف معنى المظنة كضعف المشقة للمسافر اذا كان ملاً كاملاً هذا ايضاح ما أشار إليه
وبما نقرر به ان قول المصنف ولو أبدى المعارض الخ ليس مقصوراً على تصوير المعارضة
بان يدعى المعارض أن ما أبداه المستدل ليس تمام العلة وان كان المثال الذى ذكره
أشار من ذلك ولا على أنه متعلق فى المعنى بقول المصنف السابق ويبيان استقلاله
فى صورة الخ كما قال سم فقله أردعوى من سلم وجود المظنة ضعف المعنى عطف على
دعوى قصوره وقوله من سلم فاعل لدعوى وهو اظهر فى محل الاضمار لان المراد به
المستدل وقوله ضعف المعنى مفعول لدعوى ولو قال أردعواه ضعف المعنى وقد سلم وجود
المظنة المتضمنة لذلك المعنى كان أوضح كما قال الكمال وقول سم انما استدلى المصنف عن
هذا لما قاله لكونه أخصير يدانه لادنى للاختصاص مع عام ووضح المعنى (قوله
لوجوده) علة لقوله سلم أى سلم وجود المظنة لاجل وجود الخلف لكونه مظنة والضمير
فيه وفى فيه للخلف وفى له للمعنى قاله شيخ الاسلام وقوله لكونه مظنة أى لكون الخلف
مظنة يريد أن المظنة فى قوله وجود المظنة تؤخذ كلمة أى المظنة من حيث هى والمظنة
التي هى الخلف جزئية من جزئياتها والجزئى سبب لتحقيق الكل لانه انما يتحقق به فص
تعديل وجود المظنة من حيث هى بوجود تلك المظنة الجزئية فلا يقال ان المعنى على
ما قاله شيخ الاسلام فيحل الى قولنا وقد سلم وجود المظنة لاجل وجود المظنة وذلك تعميل
لشئ بنفسه فتأمل (قوله بان لم تعرض الخ) تصويراً لقول المصنف ما لم يبلغ الخ (قوله
أو بدعوى ضعف معنى المظنة) أى حكمه المظنة فالمراد بالمعنى الحكمه التى تضمنتها
المظنة كما تقدم بيان ذلك (قوله أى الدعويين) يبين من منتهين من تحت لانه مثنى دعوى
لادعوى بالتاء قال فى الخلاصة

آخر مقصورتى اجمع لهما ان كان عن ثلاثة مرتين

أى كما هو أو ما الدعوى بالتاء المنتهية من فوق فهى طلب الحضور الى الطعام وايس مما نحن
فيه (قوله اما اذا التفتى المستدل الخ) مفهوم قول المصنف بغير دعوى قصوره الخ (قوله ما
يأتى فيما يقال) انما لم يقل مثال تعدد الوضع ما يقال الخ لان تعدد الوضع بعض من المقول
الآتى كما لا يخفى فلذا قال ما يأتى فيما يقال أى ما يأتى فى جملة المقول الآتى (قوله من
بذل الامان) أى ان تلك المصلحة ناشئة من بذل الامان فى ابتدائية (قوله بناءً على منع
التعدد لاهل) هذا انما يظهر اذا كان مدعى المعارض استقلال وصفه اما لو ادعى انه جزئ
العله وان العلة هى المجموع مما أبداه المستدل وما أبداه هو فلا لان رجحان وصف
المستدل حينئذ لا ينافى جزئية وصف المعارض اذ بعض أجزاء العلة قد يتخرج على بعض
بكونه مثلاً أشد اقتضاء للحكم ومناسبة له من الباقى سم (قوله فيجوز أن يكون كل من

وقول ابن الحاجب لا يكتفى معنى على ما رجحه من جواز التعدد فيجوز أن يكون كل من

المستدل (باختلاف جنس المصلحة)

في الاصل والفرع (وان اتحد ضابط الاصل والفرع) كما يأتي فيما يقال يحسد اللاتك كالزنا في بجماع مع اي سلاح فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً يعترض بان الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن ذيلته وفي حرمة الزنا المرتب عليها الحسد دفع اختلاط الانساب المؤدى هو اليه وهما مختلفان فيجوز أن يختلف حكمهما بما بان بقصر الشارع الحسد على الزنا فيكون خصوصه معتبراً في علة الحسد (فيجاب) عن هذا الاعتراض

(بجذف خصوص الاصل عن

الاعتبار) في العلة بطريق في لم

أن العلة هي القدر المشترك فقط

كما تقدم في المثال لامع خصوص

الزنا فيه (وأما العلة إذا كانت

وجود مائع أو انتفاء شرط) بان

كانت علة لانتفاء الحكم (فلا

يلزم) من كونها كذلك (وجود

المقتضى) للحكم (وفاقاً لإمام

الرازي) (وخلافاً للجمهور) في

قولهم يلزم وجوده والابان جاز

انتفائه كان انتفاء الحكم

حينئذ لا انتفائه لما فرض

من وجود مائع أو انتفاء شرط

وأجيب بأنه يجوز أن يكون لما

فرض أيضاً لجواز دليلين مثلاً

على مدلول واحد والمائع

كأبوة القاتل للمقتول فلا يجب عليه القصاص

الوصفين علة) أي ورجحان أحدهما لا ينافي عليه الآخر إذ يجوز أن يكون بعض العلل أرجح من بعض (قوله) وان اتحد ضابط الاصل والفرع) أي القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما لأنه يضبطهما واحداً أن المستدل عول في التماس على القدر المشترك بين الاصل والفرع فلامعترض أن يعترض عليه بان التعويل على القدر المشترك لا يفي بدمع اختلاف جنس المصلحة أي الحكمة كما يشهد بذلك اشرار فانهم يندل على أن العلة ليس هو القدر المشترك بل مجموع القدر المشترك مع خصوص المحل فالمراد بالضابط القدر المشترك ولا شك أنه متحد وذلك محل اتفاق بين المستدل والمعارض وانما الخلاف بينهما هل هو العلة وحده أو هو مع خصوص المحل ولا يصح حمل الضابط على العلة اذ مع فرض اتحاد علة الاصل والفرع المقتضى اتفاق كل من الخصمين على ذلك لامتني الاعتراض باختلاف جنس المصلحة وبهذا يندفع قول العلامة مانصه قوله ضابط الاصل والفرع أي ضابط الحكمة في الاصل والفرع والمراد بالضابط العلة المشار اليها أول المجتبع بقوله ومن شروطها أن تكون وصفاً لضابط الحكمة الخ لكن سيذكر أن خصوص الاصل عند المعارض معتبر في ضابط حكمته فلا يكون الضابط فيه ما متحداً له وأشار الشهاب لدفع هذا الاعتراض بوجه آخر وهو حمل الضابط على العلة وحمل اتحادها على اتحادها ظاهر ابدليل قوله فيكون خصوصه معتبراً في علة الحسد قاله سم قلت أو المراد الاتحاد في نظر المستدل وان لم يحصل الاتحاد عند المعارض (قوله) كما يأتي فيما يقال) فيه ما مر في نظيره آنفاً (قوله المؤدى هو) أي الزنا (قوله اليه) أي الى الاختلاط (قوله بطريق) أي من طرق العلة الآتية (قوله بان كانت علة لانتفاء الحكم) مثال ذلك الحيض المانع من الصلاة فانه علة لانتفاء الخطاب بها ومثال ذلك في انتفاء الشرط الحسد فانه علة لانتفاء وجوب أداء الصلاة حاله (قوله) فلا يلزم وجود المقتضى) أي وهو دخول وقت الصلاة في المقابلين (قوله) والابان جاز) أي وانتهى بالفعل وبهذا يجاب عن اعتراض العلامة قدس سره على قول الشارح كان انتفاء الحكم حينئذ لا انتفائه بمناصه المستلزم له هذا اللازم هو انتفاء المقتضى لاجوازه كافتراض فليتامه اه لان المعنى حينئذ كان انتفاء الحكم حين انتهى المقتضى لانتفائه أي المقتضى ولا حاجة لما أطالبه سم مما لا وجه له من التوجيه (قوله) لجواز دليلين الخ) قال العلامة قدس سره هذا الجواز ان كان مقتضى القائلين بعدم اللزوم فقد هدمه المصنف حيث قال والصحيح القطع بامتناعه علة لافتناء عدم اللزوم هنا عليه بناء على غير أساس اه وهو وجبه خلافاً لما تعسف به سم ههنا من التحملات الباردة وقال شيخ الاسلام قد يقال هذا أي جواب الشارح المذكور انما يناسب القول بعدم الدليل وهو خلاف ما صححه المصنف ويجاب بان الجيب لا يلتزم مذهباً لأنه هادم اه وهو حسن (قوله) والمائع كأبوة القاتل للمقتول الخ) أي فيصح أن يقال انها علة لعدم وجوب القصاص وان لم

يحصل القتل على مختار المصنف وأما على رأي الجمهور فلا يصح ذلك إلا بعد حصول
القتل وقوله وانتفاء الشرط الخ أي فيقال إن عدم الاحسان علة لعدم وجوب الرجم
وان لم يحصل الزنا على مختار المصنف والامام وأما على رأي الجمهور فلا يصح ذلك إلا إذا
وجد الزنا بالفعل

(مسالك العلة)

سميت مسالك لأنها توصل إلى المعنى المطلوب استتعار المسالك الحسية للمعنوية بجماع
التوصل إلى المطلوب فبها استعارة تصريحية (قوله أي هذا مبث الطرق الدالة الخ)
أشار بذلك إلى أن المسالك بمعنى الطريق فهو اسم مذكر كان لا اسم زمان ولا مسمى رأى
موضع السلوك وان إضافة المسالك إلى العلة من قبيل إضافة الدال إلى المدلول (قوله
عنى عليه الشيء) أشار بذلك إلى انه تبادل على كون الشيء علة لأعلى ذات ذلك الشيء
(قوله كالأجاء على أن العلة في حديث الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان
تشويش الغضب للفكر) قال العلامة رحمه الله قد مر أن العلة وصف ضابط للحكمة
لأنفس الحكمة فالمطابق له أن العلة الغضب لا التشويش وسيأتي في الإيماء أن منه
ذكر وصف في الحكم لولم يكن له تعليمه كان بعيدا كهذا الحديث فها هنا لا يطابقه اه
وأجيب بمنع أن المطابق لما مر انما هو كون العلة الغضب لجواز كونها نفس التشويش
ويصدق عليه انه وصف ضابط للحكمة وهي خوف الميل عن الحق إلى خلافه فيطابق
ما مر وما يؤيد ذلك ما مر في عود العلة على أصلها بالتميم من تمثيلهم لذلك به
الحديث مع جهلهم العلة فيه التشويش بل صرح الامام في المحصول بخطا القول بانها
الغضب وان كان الظاهر من الحديث ذلك قال لاننا علم أن الغضب ليس الذي لا يمنع
من استيفاء الفكر لا يمنع من القضاء وان الجوع المبرح يمنع فقه لم حينئذ ان علة المنع
ليست الغضب بل تشويش الفكر لا يقال الغضب هو العلة لكن لكونه مشوشا لانا
نقول لما دار الحكم مع تشويش الفكر وجودا وعدما وانقطع عن الغضب وجودا وعدما
وليس بين التشويش والغضب ملازمة لوجود كل منهما بدون الآخر علمنا ان الغضب
لا يكون علة وانما العلة التشويش الا انه يجوز اطلاق الغضب مراد به التشويش
اطلاقا لاسم السبب على المسبب وأما قول الشارح في الإيماء فتعيينه المنع من الحكم
بجالة الغضب المشوش للفكر يدل على أنه علة له حيث جعل العلة الغضب المشوش فاما
بناء على أن المراد بالغضب التشويش اطلاقا لاسم السبب على المسبب كما مر عن الامام
واما بناء على القول الآخر القائل بان العلة هي الغضب وان رده الامام كما مر خصوصا
والمقصود مما يأتي التمثيل وهو مما يتسارع فيه ومثل ذلك كثير شائع هذا حاصل ما قاله
سم قلت كون العلة هو الغضب هو الظاهر من الحديث والانتفاء ذكر الوصف فيه عن
القاعدة كما سبذ كره الشارح وكون التشويش قد لا يوجد مع الغضب غير مانع من

وانتفاء الشرط كعدم احسان
الزاني فلا يجب عليه الرجم
(مسالك العلة)

أي هذا مبث الطرق الدالة
على عليه الشيء (الاول) منها
(الأجاء) كالأجاء على أن
العلة في حديث الصحيحين
لا يحكم أحد بين اثنين وهو
غضبان تشويش الغضب
للفكر وقد قدم الأجاء على
النص كإين الحاجب لتقديمه
عليه عند التعارض على الأصح
الآتي

وعكس البضاوى لان النص
 أصل للاجماع (الثاني) من
 مسائل العلة (النص الصريح)
 بان لا يحقل غير العلية (مثل لعله
 كذا فليسبب) كذا (فن أجل)
 كذا (فصو كى واذن) فهو قوله
 تعالى من أجل ذلك كتبنا على
 بنى اسرائيل كى لا يكون دولة
 بين الاغنياء منكم اذن لا ذقنا
 ضعف الحياة وضعف الممات
 وفيما عطفه المصنف بالفاء هنا
 وفيما بعد اشارة الى أنه دون
 ما قبله في الرتبة بخلاف ما عطفه
 بالواو (والظاهر) بان يحقل غير
 العلية احتمالا مرجوحا (كلام
 ظاهرة) نحو كتاب أنزلنا اليك
 لتخرج الناس من الظلمات الى
 النور (فقدرة نحو ان كان
 كذا) كقوله تعالى ولا تطع كل
 حلاف مهين الى قوله أن كان
 ذامال وبنين أى لأن (قاله)
 نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا
 عليهم طيبات أحلت لهم أى
 منهم ما هم منها الظلم (فانما فى
 كلام الشارع) وتكون فيه فى
 الحكم فهو قوله تعالى والسارق
 والسارقة فاقطعوا أيديهما وفى
 الوصف نحو حديث الصحيحين
 فى الحرم الذى وقصته فاقصته
 لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه
 فانه يبعث يوم القيامة ملبا
 (فالراوى النقيب فغيره) وتكون
 فى ذلك فى الحكم فقط كقول

علية الغضب لما مر من أن المعتبر فى اشتمال العلة على الحكمة الاشتمال ولو احتمل
 فالشرط كون العلة مظنة لوجود الحكمة كما مر على ان اشتمال التشويش على الحكمة
 المذكورة كذلك أيضا وحينئذ فلا داعى لخفاضة ما يقيد هذه الحديث المذكور من كون
 العلة هو الغضب وجهها التشويش مع استلزام ذلك عرقا كرا الوصف المذكور فيه عن
 الفائدة وقول الامام لاننا علم ان الغضب اليسير الخ غير مفيد مع كون الشرط كون العلة
 مظنة الاشتمال على الحكمة وحينئذ نقوله لا يمنع من القضاء قد يمنع واثم لم دليله المذكور
 فهو مشترك فى الازام لجرى ان مثل ذلك فى التشويش أيضا ومن هنا لم رد قوله لا يقال الخ
 وبالجمله فلا وجه مانع كون العلة هو الغضب بل يجوز كونها الغضب وكونها التشويش
 والذى يقيد الحديث الاول وهذا الذى ذكرناه تصحيح كون الغضب علة كالتشويش
 كما علمت وأما ما أفاده كلام العلامة قدس سره من عدم صحة كون التشويش علة فم ينأهر
 وجهه بعدد الظاهر منه كما تقدم (قوله وعكس البضاوى) أى تقدم النص وثنى
 بالايما وثالث بالاجماع لان النص أصل للاجماع كما قال الشارح والايما من جملة النص
 (قوله النص الصريح) أى القطعى كما يدل عليه تفسير الشارح له بقوله بان لا يحقل غير
 العلية (قوله فصو كى) قد يقال ان كى ليست نصا فى التعميل لانها تكون مصدرية
 والتعميل مستفاد من اللام المقدرة (قوله من أجل ذلك كتبنا الخ) أى من أجل قتل
 فائيل لآخيه (قوله كى لا يكون دولة الخ) أى وجب تصحيس النفى كى لا الخ (قوله اذن
 لا ذقنا ضعف الحياة) أى اذركت اليوم وضعف الحياة وضعف الممات عذابا (قوله
 وفيما عطفه) الاولى وفى عطفه لان الاشارة فى العطف بالفاء فى المعطوف بها واجب
 بان المراد المعطوف من حيث العطف ووجه كون الاشارة فى العطف فى المعطوف أن
 الاشارة فى الفعل والعطف فعل والمعطوف ذات والاشارة فى الفعل دون الذات اذ يقال
 فعل كذا كذا الكذا (قوله بخلاف ما عطفه بالواو) ان أراد فانه لا اشارة فيه الى ذلك فسلم
 وان أراد فانه ليس دون ما قبله كما هو المتبادر فقد يفتقض بقوله والظاهر فانه معطوف
 بالواو وهو دون ما قبله من الصريح قاله العلامة وقد يجاب بان هذه الاشارة بالنسبة الى
 لأمثلة وأما لظاهر فانه قسم مستقل (قوله كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف الخ)
 نزلت فى الوليد بن المغيرة (قوله فى الحكم) أى معه وكذا قوله فى الوصف (قوله وقصته
 باقته) أى رمته فاندق عنقه (قوله لآخيه) بضم التاء متعديا فعولين (قوله ولا تخمرو
 رأسه) أى ولا تغطوا رأسه من التخمير وهو التغطية ومنه سميت الخمر خمر التغطية
 العقل (قوله فالراوى النقيب) أى المجتهد (قوله وتكون فى ذلك) أى فى
 كلام الراوى نقيباً أو غيره (قوله فى الحكم فقط) قد يوجه ذلك أخذاً مما نقله
 عن بعض المتأخرين بان الراوى يحكى ما كان فى الوجود أى على الوجه الذى وقع عليه
 والعلة بحسب الوجود تنقسم على المعلول زماناً أو رتبة فلما لم يحك المعلول الامتخا

فلم يدخل الفاء الاعلى المعلوم الذي هو الحكم وفيه نظر لان هذا لا يمنع ادخال الفاء على
 العلة اذ لو قال مثلاً لا سجد فسمي أى تقدم أى لاجل أنه سمي بالافاد ترتب الحكم على
 العلة وانها متقدمة زمناً أو رتبة وقد عبر في المنهاج بقوله وتكون في الوصف أو الحكم
 وفي لفظ الشارع أو الراوى اهـ وقال الاسنوى في شرحه وتدخل الفاء على الثانى
 منهم أى الحكم والوصف سواء كان هو الوصف أو الحكم وسواء كان من كلام الشارع
 أو الراوى فحصل منه أربعة أقسام الى أن قال الثانى أن تدخل عليه أى الوصف في كلام
 الراوى ولم يظفر به بمثال اهـ وهو صريح في امكان دخولها على الوصف في كلام الراوى
 لكن لم يظفر والى بمثال فقول الشارع وتكون في ذلك في الحكم فقط لعله باعتماد
 لوجود فقط بحسب اطلاعهم وحينئذ يدفع النظر المذكور فليتمامل قلت لعل
 صواب قوله يدفع النظر المذكور يدفع التوجيه المذكور وأنه أراد بالنظر التوجيه
 المذكور (قوله ومن قال من المتأخرين) هذا القائل هو المولى سعد الدين التفتازانى
 (قوله يحكى ما كان في الوجود) أى حسا والكائن في الوجود انما هو المحكوم به وهو
 وصف بخلاف الحكم وهو ناذب السجود فانه ليس بكائن في الوجود حسا وكان المراد
 بالمحكوم به ما يتعلق به الحكم وبعبارة العلامة على الوصف الذى يتعلق به الحكم اهـ
 أى أعم من أن يكون محكوماً به أو عليه (قوله لم يرد بالوصف فيه الوصف الذى يترتب
 عليه الحكم) أى وهو العلة بل أراد به متعلق الحكم كما مر (قوله كما في الاول) أى
 الوصف الذى تكون فيه الفاء في كلام الشارع (قوله لانه لم يذكره الاصوليون) فيه
 ان يقال من جملة المقصول ان وقد ذكرها الامدى وكذا الامام في المحصول حيث
 قال وأما الذى لا يكون فاعلم أى دال على العلية دلالة قطعية فثلاثة الالام وان والباء ثم
 مثل ان بقوله عليه الصلاة والسلام انهم من الطوائف بل قضية عبارة التبريزى كما قلنا
 الاصفهانى في شرح المحصول اجمع الاصوامين أو أكثرهم ذكرها أعنى ان فانه قال
 وأما ان المكسورة المشددة فقد عدوها من هذا القسم لقوله صلى الله عليه وسلم انهم من
 الطوائف عليكم والحق انهم التحقيق الفعل ولا حظ لها في التعليل والتعليل في الحديث
 مستفاد من سياق الكلام اهـ لكن استبعد القرائى في شرح المحصول كونها لاحظ
 لها في التعليل فانظر قوله عدوها في هذا القسم فان قضيته ما ذكرناه لان ضمير الجمع ظاهر
 فيه اللهم الا أن يريد بالاصوامين متقدمهم ويريد التبريزى بقوله عدوها أن المتأخرين
 او جماعة منهم عدوها في هذا القسم فليتمامل سم (قوله واحتمال ان) مبتدأ خبره
 قوله كان تكون الخ وحاصله ان النص في التعليل ما لا يحتمل غير التعليل بان كان
 موضوعه فقط والظاهر ما يحتمل غير التعليل ولا يدل على التعليل الا بقريته سواء كان
 موضوعه للتعليل وغيره على سبيل الاشتراك أو موضوعه للتعليل فقط واستعمل في
 غيره على طريق التجوز أشار له سم (قوله وهو اقتران الوصف الملقوظ) أى الملقوظ

ومن قال من المتأخرين انما في ذلك في الوصف فقط لان الراوى يحكى ما كان في الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذى يترتب عليه الحكم كما في الاول فالقضاء فيما ذكره السبعية التى هي بمعنى العلية وانما لم تكن المذكورات من الصريح لجبتهما الغير التعليل كالعاقبة في الالام والتعدينية في الباء ومجرد العطف في الفاء كما تقدم في مجتد الحروف (ومنه) أى من الظاهر (ان) المكسورة المشددة نحو رب لا تذرع على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم الاية (واذ) نحو ذربت العبد اذا أساء أى لاسائه (وما مضى في الحروف) أى في مجتداهما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو يمد وحتى وعلى وفي ومن فلتراجع وانما نمل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره الاصوليون واحتمال ان غير التعليل كأن تكون اذ وما مضى التاكيد كما تكون اذ وما مضى لغير التعليل كما تقدم في مجتد الحروف (الثالث) من مسائل العلة (الاياء) وهو اقتران الوصف الملقوظ

قيل أو المستنبط بحكم ولو كان الحكم ٢١٨ (مستنبطاً) كما يكون مافوظاً (لأنه لم يكن للتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره)

به حقيقة أو حكماً كان مقدراً كما سيأتي التنبيه عليه في عبارة الشارح ثم تفسير
الأياء بالاقتران المذكوّر ولا يخلو من تسامح إذ الأياء وصف الموصى وهو الشارع
والاقتران وصف للمقتن وهو الوصف المذكوّر لكن لما كان الاقتران المذكوّر لازماً
للأياء صح تفسيره به فهو تفسير لا شيء بل لازمه فتأمل والمراد بالوصف هنا ما يشمل الشرط
والغاية والاستدراك والاستثناء كما سيأتي في كلامه (قوله قيل أو المستنبط الخ)
المستفاد من كلام المصنف أقسام أربعة أن يكون الوصف والحكم منصوصين
أو مستنبطين أو الوصف مستنبط والحكم منصوصاً أو عكسه وإن السلك أياء وفقاً
أو خلافاً وليس كذلك لما سيذكره الشارح من عدم الأياء قطعاً في صورة ما إذا كان
كل من الوصف والحكم مستنبطاً (قوله كما يكون مافوظاً) أي منصوصاً ولو مقدراً
(قوله لم يكن للتعليل) أي لتعليل الحكم أو نظيره بدليل قوله أو نظيره فان نظير الوصف
أياء إلى به نظير الحكم كما سيأتي إيضاحه في المثال الآتي فلو قال لو لم يكن هو أو نظيره
لتعليل الحكم أو نظيره كان أوضح (قوله حيث بشار) ظرف للنظير (قوله لم يكن
ذلك) أي الوصف أو النظر وقوله من حيث اقترانه بالحكم أي أو بنظير الحكم وقوله
لتعليل الحكم به أي أوله لتعليل نظير الحكم بنظير الوصف وبهذا التقرير يكون تعبيره
موفياً بما قاله المصنف لكن فيه كما قال العلامة اثبات اقتران الوصف والنظير للحكم
النظير وقد علم أن الاقتران إنما هو الوصف والحكم المافوظين دون النظيرين وجوابه
أن الاقتران أعم من الحقيقي والحكمي واقتران نظير الوصف بنظير الحكم من الاقتران
الحكمي الذي دل عليه الاقتران الحقيقي الحاصل بين الوصف والحكم المافوظين
اذ في ذكرهما الإشارة إلى نظيريهما بالنظيرين مذكوّران حكماً فترتان كذلك (قوله
حكيمه) أي كالاتقان الواقع في حكمه وكذا يفسر فيما يأتي من قوله وكذا كرهه وبقيّة
المعطوفات (قوله أمره) أي فالاقتران الذي تضمنه أمره الخ (قوله على أنه) أي
الوقوع عليه له أي للاعتناق فوجوب الاعتناق حكم قارنه وصف وهو الوقوع (قوله
والانحلال السؤال) أي وهو قوله واقعت أهلي (قوله وكذا كرهه في الحكم) أي معه (قوله
والانحلال كرهه عن الفائدة) قال العلامة عليه منحه ظاهر لا مكان أن يكون ذكره
لإفادة محل الحكم والله غيره كتشويش الفكر كما مر اه قلت كون ذكره لإفادة محل
الحكم بعيد جداً مع الاتيان به في الحديث بعنوان الوصفية وأما ما أجاب به سم فلا
يخفى أنه تعسف وأما جوابه الثاني فساقت فراجع وتأمل (قوله بصفة) أي بجنسها
والأفالة تزيق في المثال الآتي بصفتين وأراد بالصفة هنا ما عدا الأربعة الآتية وهي
الشرط وما عطف عليه بخلاف الوصف فيما تقدم من قوله وهو اقتران الوصف فالمراد به
ما يعم الأربعة المذكورة فالمراد بالوصف المتقدم لفظ مقيد لا آخر وبالصفة هنا لفظ
مقيد لا آخر غير شرط ولا استثناء ولا غاية ولا استدراك (قوله فترتيقه) أي فالاقتران

النظير الحكم حيث يشار
بالوصف والحكم إلى نظيريهما
أي لم يكن ذلك من حيث اقترانه
بالحكم لتعليل الحكم به (كان)
ذلك الاقتران (بعيداً) من
الشارح لا يليق بصاحبه
واتيانه بالانطاف في مواضعها
(حكيمه) أي الشارع (بعد
سماع وصف) كما في حديث
الاعرابي واقعت أهلي في نهار
رمضان فقال أعتق رقبة الخ
رواه ابن ماجه وأصله في
الصحيحين فأمره بالاعتناق عند
ذكر الوقوع يدل على أنه عليه له
والانحلال السؤال عن الجواب
وذلك بعيد فمقدّر السؤال
في الجواب فكأنه قال واقعت
فأعتق (وكذا كرهه في الحكم وصفاً
لأنه لم يكن عليه) له (لم يفسد)
ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم
لأحكام أحد بين اثنين وهو غضبان
رواه الشيخان فتعديده المنع من
الحكم بحالة الغضب المشوش
للفكر يدل على أنه عليه له والانحلال
ذكره عن الفائدة وذلك بعيد
(وكتفريقه بين حكمين بصفة
مع ذكرهما أو ذكر أحدهما)
فقط مثال الأول حديث
الصحيحين أنه صلى الله عليه
وسلم جعل للفرس سهمين
والرجل أي صاحبه سهماً
فتفريقه بين هذين الحكمين

بهايتين الصفتين لولم يكن لعلمية كل منهما لكان بعيدا ومثال الثاني حديث الترمذي القاتل لا يرث أى بخلاف غيره المعلوم ارثه فالتفريق بين عدم الارث المذ كور وبين الارث المعلوم بصفة القتل ٢١٩ المذ كور مع عدم الارث لولم يكن لعلميته له

لكان بعيدا (أو) فتفريقه بين حكمين (بشرط أو غاية أو استثناء أو استدراك) مثال الشرط حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والاشعر بالاشعر والتبر بالتبر والمخ بالمخ مثل سوا يسوا بعيدا بعد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا يد فالتفريق بين منع البيع في هذه الاشياء متفاضلا وبين جواز عند اختلاف الجنس لو لم يكن لعلمية الاختلاف للجواز لكان بعيدا ومثال الغاية قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أى فاذا طهرن فلا منع من قربانهن كما صرح به في قوله عقبه فاذا طهرن فأتوهن فتفريقه بين المتع من قربانهن في الحيض وبين جواز في الطهر لولم يكن لعلمية الطهر للجواز لكان بعيدا ومثال الاستثناء قوله تعالى فذصف ما فرضتم الا أن يعفون أى الزوجات عن ذلك النصف فلا شئ لهن فتفريقه بين ثبوت النصف لهن وبين اتفاقه عند عفوهن عنه لولم يكن لعلمية العفو للاتناء لكان بعيدا ومثال الاستدراك قوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغوفى أيمانكم ولكن يؤخذكم

الذى تضمنه تفريقه الخ (قوله بهاتين الصفتين) هما القوسية والرجولية لا القوس والرجل لانهما القبان لا مدخل لتسمية بهما في الحكمين (قوله بصفة القتل) لم يقل بهاتين الصفتين القتل وعدمه لان عدمه ليس علمه للارث بل علمه الارث النسب أو السبب (قوله مثال الشرط حديث مسلم الخ) موضع التمثيل منه قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم قاله الكمال (قوله متفاضلا) حال من البيع بهما المبيع ولو قال متفاضلة فيكون حال من الاشياء كان أوضح وأحسن (قوله لولم يكن لعلمية الاختلاف للجواز لكان بعيدا) أى وأما المتع عند عدم الاختلاف فليست علمته الاتحاد كما قد يتوهم بل ما قيل انه التضييق على الناس (قوله حتى يطهرن) أى يفترسان (قوله أى فاذا طهرن فلا منع) بيان للتفريق بالغاية الذى لا يحصل الا بانقضاء مفهوم وتقدير المفهوم المذ كور كذلك لا يخرج عن الغاية وانما يخرج عنها لو كان القصد به بيان نفس الغاية فالتدفع اعتراض العلامة هنا (قوله لولم يكن لعلمية الطهر للجواز لكان بعيدا) أى وأما منع قربانهن في الحيض فليست علمته الحيض بل خروج الولد مجذوما (قوله فنصف ما فرضتم) أى يجب لهن (قوله لولم يكن لعلمية العفو للاتناء لكان بعيدا) أى وأما ثبوت النصف لهن فعلمته العقد لا عدم العفو كما قد يتوهم (قوله لا يؤخذكم الله بالغوفى أيمانكم) اللغو عندنا معاشر المالكية هو حذف الشخص على ما ينظرونه بأن يحذف معقدا على ظنه وعند الشافعية اجراء القسم على اللسان بدون قصد كقول الشخص بلى والله ولا والله مثلا ولا قصد له وعليه فالتعقيد هو قصد القسم وعلى مذهبينا هو الحلف مع الجزم بالحلف علمه قلت وعدم المؤاخذه باللغو بتفسيره على مذهبينا ظاهر اعذار الخالف باعتماده على الظن المكتنى به في الجملة وأما على ما فسره به الشافعية فقد يقال الوجه المؤاخذه به لتلاعبه باجرائه لفظ الجلالة على اسانه حيث لا قصد والقول بأن القصد به حينئذ التبرك لا يخفى سقوطه وعدم اجرائه (قوله لولم يكن الخ) أى وأما عدم المؤاخذه عند عدم التعقيد فعلمته عذر الخالف باعتماده على ظنه على قولنا وعدم كونه يميناً على قول الشافعية قلت بى اشكال وهو أن المذ كورأت من الشرط وما معه كما تضمنت اقتران الاوصاف المذ كورة بأحكامها المذ كورة المقصد علمية تلك الاوصاف لتلك الاحكام فقد تضمنت اقتران اضداد الاوصاف المذ كورة بأضداد الاحكام المذ كورة فالشرط في الحديث المذ كور كما تضمن اقتران الاختلاف بالجواز تضمن اقتران الاتحاد بعدم الجواز والغاية كما تضمنت اقتران الطهر بجواز القربان تضمنت اقتران الحيض بمنع اقربان خصوصاً قوله تعالى قبله فاعزلوا النساء في الحيض فان الاقتران المذ كور ظاهر فيه مع أن اقتران تلك الاضداد لتلك الاحكام لا يفيد العلمية كما

جماعاً قدم الايمان فتفريقه بين عدم المؤاخذه بالايمان وبين المؤاخذه به عند تعقيدها لولم يكن لعلمية التعقيد للمؤاخذه لكان بعيدا (وكثيراً يحكم على الوصف) نحو أكرم العلماء فتقريب الأكرام على العلم لولم يكن لعلمية العلم له لكان بعيدا

مر فاذن مجرد الاقتران لا يفيد العلمية لجواز كون العلة شيئا آخر يوجد مع اقتران الوصف
 بالحكم كما هو كذلك في اقتران تلك الاضداد ولا يلزم حينئذ عدم فائدة الاقتران اذ
 فائدته وجوده بالحكم مع الاقتران فتأمل ذلك (قوله) وكنهه مما قد يفوت المطلوب
 أي من فعل قد يفوت المطلوب قال الشهاب ان كان هذا مندرجا تحت ضابط الایما وهو
 اقتران الحكم بوصف الخ كما مر فقد يقال قوله وكرتيب الحكم على الوصف يفني عنه اه
 وأجاب سم بقوله وأقول هو مندرج تحته كما هو صريح صنيع المتن لان المراد بالوصف
 الملقوف به في ذلك الضابط مقابل الوصف المستنبط فيشمل المقدر كما هنا ولا يفني عنه
 قوله وكرتيب الحكم على الوصف اذ ليس فيه ترتيب الحكم الذي هو المنع من البيع
 وقت النداء على الوصف الذي هو كون البيع مظنة التقويت اذ لم يربط به ولو تقديرا
 اه قلت الوصف المقدر هنا قد يدبره أن يقال مثلا وذروا البيع مما يفوت السعي الى
 الجمعة أي حال كون البيع من جملة ما يفوت ما ذكر وذلك يفيد وصف البيع بكونه
 مفقوتا فهو في قوة أن يقال وذروا البيع المقوت فقد وجد الربط تقديرا (قوله) الذي قد
 يفوتها) نعم للبيع وضهير يكن وكان للمنع كذا قال سم وفيه أن الذي هو مظنة
 التقويت البيع لا المنع وأما اعتراضه بكون الموصوف بالبعد هو اقتران المنع بالوصف
 لا المنع الذي هو الحكم فأمره سهل لجواز أن يكون في العبارة حذف دل عليه المقام أي
 لكان اقتران الوصف به بعيدا وقد أجاب هو عنه بما يقرب من هذا (قوله) ملة وظنين) أي
 منصومين وان لم يكونا ملة وظنين كما في آية الجمعة فإنه لم يذكر فيها الوصف وكأني الغاية
 والاستثناء فان الحكم فيهما مقدر (قوله) وعكسه) أي وهو أن يكون الوصف مستنبطا
 والحكم ملقوفا (قوله) وفيه) أي في العكس المذكور كثر العمل أي لان الاكثر في
 النمرعات ذكر الاحكام دون عللها فليس تنطبق المجتهدون تلك العمل (قوله) كما أفادته) أي
 اختلاف الترجيح عبارة المصنف حيث أتى في جانب الوصف المستنبط بقيل الدالة على
 التضعيف وفي الحكم المستنبط بلودون قيل فتأمل (قوله) والاصح ان الاول) أي وهو
 أن يكون الوصف ملقوفا والحكم مستنبطا (قوله) بخلاف الثاني) أي وهو أن يكون
 الوصف مستنبطا والحكم ملقوفا المعبر عنه بالعكس فيما تقدم فالراجح كونه ليس ايماء
 وان كان هو الاكثر وجودا في الشرع كما مر ولعل وجه الراجح زيادة على ما سبق ذكره
 الشارح ان الایما انما يكون مع تحقق اقتران الوصف بالحكم وذلك انما يكون عند
 ذكر الوصف لفظا وتقديرا وأما حيث لم ينص عليه الشارع فلا وجه للايماء فتأمل
 (قوله) لجواز كون الوصف أعم) قال العلامة ووافقه الشهاب الصواب أن يقول لجواز
 كون الحكم أعم أي من الوصف لان الحكم لازم للعلة واللازم انما يستلزم ملزومه اذا
 كان اللازم مساويا أو أخص لأعم وذكر ما يؤيد ذلك من كلام العسجد وأجاب سم بما
 حاصله ان المراد باعمية الوصف كون الوصف المستنبط أعم مما هو الوصف في الواقع بناء

(وكنهه) أي الشارع (مما قد
 يفوت المطلوب) نحو قوله تعالى
 فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع فالمنع من البيع وقت
 نداء الجمعة الذي قد يفوتها لو لم
 يكن لمظنة تقويتها لكان بعيدا
 وهذه أمثلة لما اتفق على أنه
 ايماء وهو أن يكون الوصف
 والحكم ملقوطين وان كان في
 بعضها تقدير وعكس هذا
 القسم ليس بايماء قطعاً وفي
 الوصف الملقوف والحكم
 المستنبط وعكسه وفيه أكثر
 العلل خلاف مختلف الترجيح
 كما أفادته عبارة المصنف قيل
 انهم ما ايماء تنزيلا للمستنبط
 منزلة الملقوف فيقدمان عند
 التعارض على المستنبط بلا
 ايماء وقيل ليس بايماء والاصح
 ان الاول ايماء لاستلزام الوصف
 للحكم بخلاف الثاني لجواز
 كون الوصف أعم مثال الاول
 قوله تعالى وأحل الله البيع

فله مستلزم لصحته والثاني كتعليل الرويات بالطم أو غيره ومثال النظر حديث الصحيحين أن امرأة قالت يا رسول الله إن
 أي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال أ رأيت لو كان علي أمك دين ٢٢١ فقضته أ كان يؤدى ذلك عنها قالت نعم

قال فصومي عن أمك أي فاته
 يؤدى عنها سألته عن دين الله
 على الميت وجواز قضائه عنه
 فذكر لها دين الآدمي عليه
 وقردها على جواز قضائه عنه
 وهما نظيران فلو لم يكن جواز
 القضاء فيه ما لعلية الدين له لكان
 بعيدا (ولا يشترط) في الأعيان

(مناسبة) الوصف (الموصى اليه)
 للحكم (عند الأكثر) بناء على
 أن العلة بمعنى المعرف وقيل
 يشترط بناء على أنها بمعنى الباعث
 (الرابع) من مسائل العلة
 (السبر والتقسيم) وهو حصر
 (الأوصاف) الموجودة (في)
 (الأصل) المقيس عليه (وابطال)
 ما لا يصلح منها للعلية (فينعين)
 (الباقى) لها كان يحصر أوصاف
 البر في قياس الذرة مثلا عليه في
 الطم وغيره ويطل ما عدا الطم
 بطريقة فتعين الطم للعلية
 والسبر لغة الاختبار فالسمية
 بمجموع الأسمين واضحة وقد
 يقتصر على السبر (ويكفي قول
 المستدل) في المناظرة في حصر
 الأوصاف التي يذكرها (بجنت
 فلم أجد) غيرها (والأصل عدم
 ما سواها) لعدمها مع أهلية
 النظر في دفع عنه بذلك منع
 الحصر (والجهد) أي الناظر
 لنفسه (يرجم) في حصر

على خطأ المستنبط فلا يكون مستلزما له عدم استلزام العام للخاص وحينئذ فيلزم أن
 يكون الوصف المستنبط المذكور أعظم من الحكم وغير مستلزم له لعدم استلزامه علة
 الحكم في الواقع فلا يتحقق الاقتران حينئذ (قوله فله مستلزم لصحته) أي وحده هو
 الوصف الملقوظ به في الآية وصحته هو الحكم المستنبط منها قاله الكمال (قوله كتعليل
 الرويات) أي حكم الرويات وهو المراد بالحكم المذكور وقوله بالطم الخ هو الوصف
 المستنبط (قوله ومثال النظر) أي المنصوص الذي هو نظير أي المنصوص بتقدير الذي
 هو نظير للمنصوص لفظا فالوصف الملقوظ به في المثال دين الآدمي والحكم جواز أدائه
 عنه والوصف النظير دين الله تعالى والحكم الذي قارنه جواز أدائه عن الآدمي كدينه
 (قوله لكان بعيدا) أي لكان اقتران الجواز بالدين في النظر بعيدا (قوله ولا يشترط
 مناسبة الوصف) أي ظهور المناسبة والافهى معتبرة في نفس الأمر كما قال شيخ
 الإسلام وعبارة العلة قد اختلفت في مناسبة الوصف الموصى اليه في كون علل الأعيان
 صحيحة على مذاهب الخ ثم قال وهذا انما يصح لو أريد بالمناسبة ظهورها وأما نفس
 المناسبة فلا بد منها في العلة الباعثة ولا تجب في المارة المجردة اه وهي تخالف ما تقدم
 عن شيخ الإسلام ووافق كلام الشارح (قوله السبر والتقسيم) هما لقبان شي واحد كما
 سيذكره الشارح ويقيد قول المصنف وهو الخ (قوله كأن يحصر أوصاف البر) أي
 كان يحصر المستدل الخ (قوله بطريقه) أي طريق الإبطال وسنأتي طريقه قريبا (قوله
 والسبر لغة الاختبار فالسمية بمجموع الأسمين واضحة) اعلم أن حصر الأوصاف في
 الأصل وابطال ما لا يصلح يستلزمان الاختبار وهو السبر والاختبار يستلزم التقسيم
 فوضوح التسمية بمجموع الأسمين يتفرع على استلزام الحصر والابطال السبر
 واستلزام السبر التقسيم وتفرع الشارح انما يناسب أحد الشقين فهو غير ظاهر
 (قوله وقد يقتصر على السبر) وقد يقتصر على التقسيم كما فعل البيضاوي في منهاجه
 (قوله ويكفي قول المستدل الخ) أي يكفي في دفع اعتراض المعارض بعدم الحصر بأن
 يقول يمكن أن يكون في الأصل وصف آخر ولم يده فيمكن الاستدلال حينئذ بجنت فلم أجد
 غيرها الخ وقوله في المناظرة متعلق بقول وقوله في حصر الأوصاف متعلق بالمناظرة أو بديل
 منه أو متعلق بيكفي (قوله والأصل عدم ما سواها) الأولى جعل الواو بمعنى أو كما عبر به
 في نسخ من المتن تبعاً لمختصر ابن الحاجب وغيره لأن بقاءها على حالها يقتضي أنه لا بد من
 الجمع بين مدخولها وما قبلها وأوليس كذلك وقوله لعدم الله الخ تعليل لما قبله شيخ الإسلام
 (قوله مع أهلية النظر) أشاب ذلك إلى أن العلة مركبة من العلة مع الأهلية المذكورة
 والمراد بعبارة الرواية لأن هذا اخبار محض (قوله قطعي) أي لقطعية دليله بان قطع

الأوصاف (القطعية) فيما حده ولا يكابر نفسه (فان كان الحصر والابطال) أي كل منهما (قطعيان قطعي) أي فهذا المسلك
 قطعي (والأ) بأن كان كل منهما قطعيان أو أحدهما قطعيان والآخر ظاهري (قطعي وهو) أي الظن (حجة للنظر) لنفسه

(والتناظر) غيره (عند الأكثر) وجوب العمل بالظن وقيل ليس بجهة مطلقة بل هو بطلان الباقي (وقالهما) جهة لهما (أن أجمع على تعليل ذلك الحكم) في الأصل (وعليه إمام الحرمين) حذر من أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجموعين (ورابعها) جهة (للتناظر) لنفسه (دون المناظر) غيره ٢٢٢ لأن ظنه لا يقوم بجهة على خصمه (فإن أبدى المعتبر) على حصر المستدل الظني

(وصفا زائدا) على أوصافه (لم يكلف بيان صلاحيته للتعليل) لأن بطلان الحصر بأدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به (ولا يشطط المستدل) بأدائه (حتى يمحى زعن ابطاله) فان غاية أدائه منع لمقدمة من الدليل والمستدل لا يقطع بالمنع ولكن يلزمه دفعه بيمين دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدأ عن أن يكون له فار مجز عن ابطاله اقطع (وقد يتفق) أي المتناظران (على اتصال ماعد اوصفين) من أوصاف الأصل ويختلفان في أيهما العلة (يتم ما) من غير احتياج إلى ضم ماعد اسم أي ما في التردد لاتفاقهما على ابطاله فيقول العلة أما هذا أو ذاك لا جاز أن تكون ذاك كذا فيتم عين أن تكون هذا (ومن طرق ابطال) العلية الوصف (بيان أن الوصف طرد) أي من جنس ما علم من الشارع الغاؤه (ولو في ذلك الحكم) كما يكون في جميع

العقل أن لا علة الا كذا (قوله) وجوب العمل بالظن (قديقال وجوب العمل بالظن انما هو في حق الظان ومقاديده دون غيره كما سيأتي في توجيهه الرابع فكيف يكون جهة على المناظر وهو من حيث المناظرة لا يلزمه تعقيد ذلك الظان ويجاب بان هذا ليس من باب التقليد بل هو من قبيل إقامة الدليل على الغير وان لم يقدا لا مجرد الظن لوجوب العمل بالدليل الظني فيتوجه عليه ما لم يدفعه بطريقة سم (قوله) لجواز بطلان الباقي (أي الذي أبقاه لإبطاله) (قوله) أجمع على تعليل ذلك الحكم (أي على أنه من الأحكام المعجلة لا التعبدية) شيخ الاسلام (قوله) حذر من أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجموعين (قد يمنع كونه مؤثرا لذلك اذ لا يلزم من اجتماعهم على تعليل الحكم الاجماع على انه معال بشئ مما أبطل شيخ الاسلام (قوله) فان أبدى الخ) تقرير على قوله والا فظني (قوله) وصفا زائدا الخ) مثاله أن يزيد على حصر المستدل أوصاف الخمر في الحرة والسبيلان والاسكار الارواهم امثلا (قوله) دفعه (أي دفع بطلان الحصر) (قوله) منع لمقدمة من الدليل (أي طالب للدليل عليها) (قوله) ولكن يلزمه دفعه (أي دفع المنع المذكور بدليل يطل عليه الوصف المبدأ) (قوله) عن أن يكون) متعلق بالابطال على تضمنه معنى الانحراج (قوله) وقد يتفقان) هذا متعلق بقوله فيما مر وهو حصر الاوصاف (قوله) في أيهما العلة (أي مناهضة لاضافتها وحذف صدر صلتها) (قوله) ومن طرق الابطال) متعلق بقوله وابطال ما لا يصلح (قوله) بيان أن الوصف طرد) أي ملغى والطرده عندهم هو افتراق الوصف بالحكم من غير مناسبة كما سيأتي في المسالك الثامن (قوله) ولو في ذلك الحكم (أي الذي عمل بذلك الوصف) (قوله) كالكورة الخ) مثال للوصف الطرد (قوله) شيء من أحكامه) أي كالكوبة والتدبير (قوله) والطرده) مبتدأ خبره كالطول والقصر وفي جميع الأحكام نعم للطرده والجله استثناف يسيان وقوله كالطول والقصر أي في الأشخاص (قوله) لم يعتبر في القصاص) أي قيمة قتل الطويل بالقصير وعكسه (قوله) ولا الكفارة) أي فتعطي الكسوة القصيرة للرجل الطويل وعكسه (قوله) ولا العتق) أي ولو في غير الكفارة كالوصية بعتق عبده ونذر شيخ الاسلام (قوله) أن لا تظهر مناسبة المحذوف) أي الذي يحذفه المستدل عند عدم ظهور المناسبة فيه فان الحذف انما يثبت له بعد ظهور عدم مناسبة في تسميته محذوفا قبل ظهور عدم مناسبة تجوز ظاهر (قوله) للحكم) متعلق بمسألة وبعد البحث متعلق بتظهر وقوله لا تتفاء مثبت العلية

الاحكام (كالكورة والاثوة في العتق) فانهم لم يعتبر فيه فلا يعمل بهما شيء من أحكامه وان اعتبروا بقوله في الشمادة والقضاء والارث ولاية النكاح والطرده في جميع الاحكام كالطول والقصر فانهم لم يعتبر في القصاص ولا الكفارة ولا الارث ولا العتق ولا غيرها فلا يعمل بهما حكم أصلا (ومنها) أي من طرق الابطال (ان لا تظهر مناسبة) الوصف (المحذوف) عن الاعتبار للحكم بعد البحث عنها لا يتفاء مثبت العلية

بجلافة في الايمان (ويكفي) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل ببحث فلم أجده) ٢٢٣

لقوله ومنه ان لا تظهر الخ (قوله بجلافة) أي عدم الظهور في الايمان فانه لا يقدح فيه كما تقدم (قوله أي الذهن) نبيه على أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الذهن (قوله لعدله) علة لقوله يكفي (قوله من طريق السبر الخ) الاضافة بيانية أي من طريق هو السبر الى طريق هو المناسبة (قوله المحذور) أي في الجدل (قوله بموافقة التعدية) أي بموافقة سبره للتعدية للحكم وعبارة التفتازاني في الحواشي ولزم المستدل ترجيح الوصف الحاصل من سبره على الحاصل من سبره المعترض وسبجي وجوه الترجيح في باب وما يذكر تحت ترجيح وصف المستدل بكونه موافقا للتعدية بالحكم أو كونه وصف المعترض موافقا لعدم التعدية لان التعدية أولى لعموم حكمها وكثرة فائدها وسبجي في باب الترجيح ترجيح الاكثر تعديا على الأقل اه (قوله والاخالة) عطفها على المناسبة من عطف الاسم على المسمى كما يفيد كلام الشارح والمناسبة هي ملازمة الوصف المعين للحكم وتسمى بالاخالة واستقامتها من النص يسمى تخريجا كما ذكره المصنف (قوله بان يستخرج الوصف المناسب) أشار بذلك الى أن استخراج المناسبة انما هو باستخراج الوصف المشتمل عليه فان نسبة الاستخراج اليها في عبارة المصنف على سبيل التوسع انما هي مثله كثيرا (قوله لانه) أي الاستخراج ابداء ما يربط به الحكم أي ابداء وصف تعلق به الحكم (قوله لانه ابداء ما يربط به الحكم) قال العلامة أي لان استخراج المناسبة ابداء ما يربط به الحكم وفيه شيء لان ابداء ما يربط به الحكم ابداء المناسب المتحقق به استخراج المناسبة كما أفاده قوله بان يستخرج الخ اه وأجيب بان ضمير لانه ليس عائدا على الاستخراج كما هو معنى الاعتراض بل هو عائدا على تخريج المناط غاية أنه يلزم حذف مقدمة من الدليل لظهورها للمعنى لان تخريج المناط أي معناه ابداء ما يربط به الحكم وابداء ما يربط به الحكم لازم لذلك الاستخراج فسمى ذلك الاستخراج تخريج المناط تسمية له باسم لازمه فانه سم (قوله تعين العلة الخ) التعمين تفسير لتخريج والعلة تفسير للمناط وقوله بابداء مناسبة قيد أول وقوله مع الاقتران يسم ما قيدنا من وقوله والسلامة الخ قيد ثالث على ما سبقت بآتي (قوله كالاسكار) المناسب أن يقول كنعين الاسكار لان الكلام في التخريج الذي هو التعمين لافي العلة فقط والى هذا الذي ذكرناه يشير العلامة بقوله في قول المصنف كالاسكار هو مثال للمعنى لا لتخريج المناط وكان من لم ينتبه لمراد العلامة حيث قال عقب ذلك وأقول هذا المثال في اثنين والمعنى ليس في المتن فالوجه أنه مثال للعلة في قوله تعين العلة أو لتعمين العلة مع حذف المضاف أي كنعين الاسكار اه على أن قوله والمعنى ليس في المتن ممنوع قطعاً بل هو موجود فيه بقوله تعين العلة فالعين هو العلة المضاف لها التعمين في كلامه وكأه توهم أن المراد لفظ المعبر بجموعة وقوعه في كلام الشارح دون المصنف وهو توهم من أبعد البعيد بل هو فاسد كما لا يخفى (قوله وباعتبار المناسبة في هذا) ينفصل عن الترتيب من الايمان أي الترتيب الذي هو

فيه (موهم مناسبة) أي ما يقع في الوهم أي الذهن مناسبة لعدله مع أهلية النظر (فان ادعى) المعترض ان الوصف المستبق كذلك أي لم تظهر مناسبة (فليس للمستدل بيان مناسبة لانه انتقال) من طريق السبر الى طريق المناسبة والانتقال يؤدي الى الانتشار المحذور (ولكن يرجح سبره) على سبر المعترض الثاني لعلية المستبق كغيره (بموافقة التعدية) حيث يكون المستبق متعديا فان تعديته بالحكم محله أفيد من قصوره عليه (الخامس) من مسائل العلة (المناسبة والاخالة) سميت مناسبة الوصف بالاخالة لانهم يحال أي يظن ان الوصف علة (ويسمى استخراجها بان يستخرج الوصف المناسب) (تخريج المناط) لانه ابداء ما يربط به الحكم (وهو) أي تخريج المناط (تعمين العلة بابداء مناسبة) بين المعين والحكم (مع الاقتران) بينهما (والسلامة) للمعنى (عن القوادح) في العلية (كالاسكار) في حديث مسلم كل مكر حرام فهو لازمه العقل لمطلوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن به وسلم عن القوادح وباعتبار المناسبة في هذا ينفصل عن الترتيب من الايمان ثم السلامة عن القوادح

قسم من الائمة قال سم لباحت أن يبحث فيه من وجهين الاول ان انفصال هذا عما ذكره متحقق بدون ذلك الاعتبار ضرورة تغايرهما فهو ما و ما صدقا كما لا يخفى بادنى تأمل الثاني أن قضية الانفصال بما ذكر أن يكون الترتيب أعم وأن يكون هذا أقساما من ذلك وعلى هذا لا يظهر الانفصال واختلاف مسلكهما كما لا يخفى إلا أن يجاب عن الاول بان اختلافهما فهو ما و ما صدقا لا يمنع اشتراكهما في ارتباط الحكم بالوصف في كل منهما فما احتج من هذه الجهة الى التمييز بينهما وعن الثاني بان المراد التمييز والانفصال في الجملة فليتنامل سم قلت جوابه عن البحث الاول برد البحث الثاني وجوابه فتأمل (قوله كأنها قيد في التسمية) قال العلامة رحمه الله تعالى أي تسمية التعيين المذكور بخروج المناط لا قيد في ماهيته المسماة به اه أي لان كونه قيدا في الماهية لا يختص بهذا المسلك اذ كل مسلك يعتبر في ماهيته ذلك فلا خصوصية لهذا بذلك عن غيره وهذا معنى كلام الشارح فتعقب سم كلام العلامة المتقدم بقوله وأقول في قوله لا قيد في ماهيته المسماة به نظر ظاهر لانه اذا اعتبر في التسمية اصطلاحا كان معناه برافى المسمى اصطلاحا اذ لا معنى لاعتبار الشئ في الماهية الاصطلاحية الا اعتباره فيما وضع له ذلك اللفظ اصطلاحا والوجه أن يقول بده أي لا الاعتدافاته الا وفق بقول الشارح والافكل مسلك الخ أي فلا معنى لتخصيص هذا المسلك بذلك التقييد اه كلام لم يصدر عن روية مع وضوح المقام جدا و جعل من لا يسمو ولا يغفل (قوله لكنه حده المناسبة) قال العلامة عبارته المناسبة والاخلالة ويسمى تخريج المناط وهو تعيين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذاته لا ينص ولا غيره اه فقوله هنا حده المناسبة معني على ان قول ابن الحاجب هو راجع للمناسبة لا الى تخريج المناط اه أي فاقاله الشارح المبني على رجوع ضميره في كلام ابن الحاجب للمناسبة هو الاظهر وان صح رجوعه الى تخريج المناط فيكون الحد لتخريج المناط لا للمناسبة (قوله وما صنعه المصنف أقعد) أي لان المناسبة والاخلالة معنيان قائمان بالوصف المناسب وهو الملائمة والموافقة فلا يناسبهما التسمية بتخريج المناط ولا التعريف بتعيين العلة اذ التخريج والتعيين فعلان للمستدل (قوله بعدم ماسواه) متعلق بمحذوف متعلق بالاستقلال أي الاستقلال الثابت بعدم ماسواه ويصح تعلقه بمتحقق وقوله بالسبر متعلق بعدم وقد يقال في اثبات المستدل استقلال الوصف بعدم غيره المثبت له بالسبر اتقال من طريق المناسبة الى طريق السبر وهو ممنوع للاقتضار المحذور كما قدم الشارح في نظيره قبل هذا المسلك ويجاب بان المنوع الانتقال من مسلك الى آخر وهذا لم يقتل منه بل تم دأله بمسلك آخر قاله شيخ الاسلام (قوله لان المقصود هنا الاثبات) أي اثبات الوصف الصالح للعلة وقوله وهناك الثاني أي نفي ما لا يصلح (قوله الملائم لافعال العقلاء وقيل ما يجب الخ) نظريهما الاسنوي بانهم نصوا على أن القتل العمد العمد وان مناسب لمشروعية القصاص مع أن هذا الفعل الصادر من الجاني

كأنه قيد في التسمية بحسب الواقع والافكل مسلك لا يتم بدونها وهي الاقتران من يدان على ابن الحاجب في الحد لكنه حده المناسبة وسماه تخريج المناط وما صنعه المصنف أقعد (ويحقق الاستقلال) أي استقلال الوصف المناسب في العلمية (بعدم ماسواه بالسبر) لا يقول المستدل بجنت فلم أجد غيره والاصل عدمه كما تقدم في السبر لان المقصود هنا الاثبات وهناك الثاني والمناسب المأخوذ من المناسبة المتقدمة (الملائم لافعال العقلاء) عادة

لا يصدق عليه أنه فعل ملائم لأفعال العقلاء عادة ولا أنه وصف جالب للنفق أو دافع
للضرر بل الجالب أو الدافع إنما هو المشرعية اهـ ويجب أن المراد أنه ملائم لأفعال
العقلاء من حيث ترتب الحكم عليه وجالب أو دافع من تلك الحقيقة فليست ملزمة (قوله
كما يقال هذه التولية الخ) قال العلامة يعني يصح إثبات المناسبة بين شيئين لأن جمعهما
وضمهما مناسب أي موافق لفعل العقلاء في ضم الأشياء المتشابهة والحاصل يصح أن
يقال الشبان متناسبان لأن جمعهما مناسب لفعل العقلاء وعليه فالصواب في تعريف
المناسب أن يقال المناسب الملائم ضمهما للحكم لأفعال العقلاء لأن فعل العقلاء انما يلائمه
الضم لا المضموم الذي هو الوصف وكذلك قول الشارح فناسب به الوصف الخ صوابه
أن يقول فناسب به الوصف للحكم يعني أن جمعه معه موافق لعادة العقلاء الخ هذا وإن
موافقة الضم للضم ليس هو معنى مناسبة المضمومين بل ناشئة عنها كما يشهد به التأمل
الصادق والذوق السليم اهـ ويمكن أن يجاب عن قوله فالصواب الخ بأن قول المصنف
كثيره والمناسب الملائم الخ فيه تسامح والمراد الملائم من حيث ضمهما مع الحكم أو من
حيث ترتب الحكم عليه بقريضة المقام والتسامح في التعاريف في مثل هذه الفنون شائع
ذائع سماع وجود القرائن وأما قوله **وهو** ذلك قول الشارح بجوابه منع التصويب
المذكور في عبارته إذا خال فيه أو لا نقض فيها بل هي مفيدة المقصود من أن المناسبة
موافقة الضم للضم لأن قوله المترتب عليه إشارة إلى الضم إذ لا معنى في ضم الحكم إلى
الوصف إلا ترتيبه عليه وقوله موافق أي من حيث هذا الضم وباعتباره تقدير عبارته
هكذا فناسب الوصف للحكم المضموم اليه موافق أي في هذا الضم لعادة العقلاء الخ
سم (قوله وهذا قول من يدل أحكام الله بالمصالح) أي وهم المعتزلة وقد يقال لا داعي
لبناء القول المذكور على ذلك بل يراد بالمصالح الحكم والمنافع الراجعة إلى العباد الذي
اشتملت عليه أفعال الله من غير أن تكون علة فيها كما هو مقرر (قوله الديوبسي) نسبة
إلى ديوس بضمف الباء تربية من قرى سموقة (قوله وهذا مع الأول متقاربان) يمكن
أن يوجه التقارب بأنهما متحدان ذاتا مختلفان مفعولاه لأنه اعتبر في كل منهما ما لم يعتبر
في الآخر واقتصاره على تقارب هذين لعله لظهوره والافتقار بدأ العذر بالرباع وثني
بقول أبي زيد ثم قال عقبه وهو قريب من الأول قال السعدان تلقى العقول بالقبول
في قوة ما يصلح مقصودا للعقلاء من ترتيب الحكم عليه لأنه لم يصرح بالظهور
والانضباط اهـ وقضية ذلك ثبوت التقارب بين الأول والرابع أيضا فيثبت بذلك
التقارب بين ما عدا الثاني ولا يخفى إمكان رد الثاني إليها أيضا لأن ما يجلب نقعا أو يدفع
ضررا أي بالجمل عادة ملائم لأفعال العقلاء وتلقاه العقول بالقبول ويحصل من ترتب
الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا سم وقول الشارح وهذا مع الأول الخ ليس
الاثبات بكلمة مع في موضعها إذ الموضع للو والعاطفة لما لا يفنى متبوعه فاللائق أن

كما يقال هذه التولية مناسبة
اهـ هذه التولية بمعنى أن جمعهما
معها في مثل موافق لعادة العقلاء
في فعل مثله فناسب به الوصف
للحكم المترتب عليه موافقة لعادة
العقلاء في ضمهم الشيء إلى
ما يلائمه (وقيل) هو (ما يجلب)
للإنسان (نقعا أو يدفع) عنه
(ضررا) قال في المحصول وهـ هذا
قول من يقلل أحكام الله بالمصالح
والأول قول من ياباه والتفجع
اللفظ والضرر الالم (وقال أبو
زيد) الديوبسي من الحنابلة هو
(ما تعرض على العقول لتلقته
بالقبول) من حيث التعديل به
وهذا مع الأول متقاربان وقول
المصنف فيها هو كذلك لا يتلقاه
عقل بالقبول غير فادح

(وقيل) هو (وصف ظاهر)

منضبط يحصل عقلا من ترتيب

الحكم عليه ما يصلح كونه

مقصودا للشارع) في شرعية

ذلك الحكم (من حصول مصلحة

او دفع مفاسد فان كان) الوصف

(خفيا أو غير منضبط اعتبر

ملازمه) الذي هو ظاهر منضبط

(وهو المقتضى) له فيكون هو العلة

كالشرع مظنة للمصلحة المرتب

عليها الترخيص في الاصل لكنها

لما لم تنضبط لاختلافها بحسب

الاشخاص والاحوال والازمان

يُط الترخيص بمقتضاها (وقد يحصل

المقصود من شرع الحكم بقينا

او قلنا كالبيع) يحصل المقصود

من شرعه وهو الملك بقينا

(والقصاص) يحصل المقصود

من شرعه وهو الانذار عن

القتل قلنا فان الممنوعين عنه

أكثر من المقتدين عليه (وقد

يكون) حصول المقصود من

شرع الحكم (محتملا) كاحتمال

اتفاقه (سواء كذا انجر) فان

حصول المقصود من شرعه وهو

الانذار عن شربها واتفاقه

متساويان بقاوى الممتنعين

عن شربها او المقتدين عليه فيما

يظهر (أو) يكون (نفسه) أى

اتقاء المقصود من أنى النية بالبناء

للفاعل أى اتنى (أرجح) من

حصوله (كنسكاح الآية) من

للتوالد) الذى هو المقصود من

النسكاح

يقول وهذا الاول متقاربان قاله السكاح وقوله فاللاتى الخ أى ليطابق المبتدأ الخ
(قوله وقيل هو وصف الخ) هذا القول الرابع والاقوال كلها متحدة في الماصدق كما مر
وانما غرض المصنف من تعدد ادائها نقل الاقوال عن أصحابها لا تضعيفها وقوله وصف
ظاهر الخ قال الاثنى المناسبات أن يقول قد يكون ظاهرا منضبطا وقد لا يكون بدليل
صحة انقسامه اليها حيث قالوا ان كان ظاهرا منضبطا اعتبر في نفسه وان كان خفيا أو
غير منضبط اعتبر مظنته اهـ ويجب ان التقيد بالظهور والانتضاظ باعتبار ما يصلح
نفسه للتعليل سم (قوله ما يصلح الخ) أى حكمة تصلح الخ وقوله من حصول بيان لما
(قوله اعتبر ملازمه) أى عادة (قوله بمقتضاها) أى وهو السفر (قوله وقد يحصل المقصود
من شرع الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كيدل عليه القيل والمقصود هو الحكمة أى
وقد تحصل الحكمة المقصودة من شرع المحكوم به بقينا الخ (قوله بقينا) أى حصولا
بقينا أى متيقنا (قوله كالبيع) هو على حذف المضاف أى كمقصود البيع اذا قصد
القبيل للمقصود الذى هو الحكمة ومعلوم أن البيع ليس هو الحكمة أى كالحكمة
المقصودة من ترتيب كل البيع على وصفه وكذلك يقدر في بقية الامثلة كل بحسبه
وحكم البيع هو الحل والوصف وهو العلة الاحتياج الى المعاوضة والحكمة هي
الملك (قوله وهو الملك بقينا) لا يقال الملك قد يختلف عن البيع كما في بيع الخيار لانا
نقول هذا لا ينافى حصوله بقينا في الجملة فانه حاصل بقينا اذا لم يكن خيارا وكذا اذا كان
خيارا ولو لم يكن كذلك من الخيار قاله سم (قوله والقصاص) أى ومقصود القصاص على
ما تقدم أى الحكمة المقصودة من ترتيب حكمه وهو وجوبه على وصفه وهو القتل العمد
العدوان والحكمة المذكورة هي الانذار كما قاله الشارح لكن اعترض به
الحكمة الانذار بانه منافي لما تقدمه في شروط العلة من أنها تحفظ النفوس وأجيب
بأن الشئ قد يكون مقصودا لذاته وقد يكون مقصودا تبعال كونه وسيلة لما هو المقصود
بالذات والمقصود بالذات من ترتيب وجوب القصاص على القتل العمد العدوان هو حفظ
النفوس فكان حكمه ذلك الترتيب والانذار لما كان ينشأ عنه حفظ النفوس صحيح كونه
حكمة مقصودة من ذلك الترتيب أى مقصودة لغيرها كونه وسيلة للحكمة المذكورة
وهى حفظ النفوس فلا تنافي بين كلاميه (قول محتملا) أى محتملا بونه ونفسه (قوله كذا
انجر) أى كالحكمة المقصودة من ترتيب وجوب الحد على الشرب (قوله فيما يظهر) أى
لأنه لا ينافى نفس الامر لعدم الاطلاع عليه فهو تقريبي لا تحقيقي شيخ الاسلام (قوله أرجح
من حصوله) أى وهو الوهم فكان المصنف يقول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم
بقينا او قلنا او شكنا أو وهما والتعليل بالاولين يجوز قطعنا وبالاخير على الاصح كما سذكره
المصنف (قوله كنسكاح الآية) أى كمقصود نسكاح الآية على ما مر والحكم هنا
هو جواز النسكاح والعلة الاحتياج اليه والحكمة التوالد (قوله للتوالد) أى بالنسبة

للتوالد

التو الذي هو الحكمة المقصودة للشارع من شرع النكاح فاللام في قوله للتو الدال على
 للتعليل (قوله فان اتفاه في نكاحها أريج من حصوله) لا يقال بل اتفاه ومقطوع به
 لان اليأس يتأفي التو لا لا فالتو ذلك اذا اليأس انما يعلله كما يستفاد من كلام الفقهاء
 سم (قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع) لا يخفى أن الكلام في المقصود
 الذي هو الحكمة وحسن تدف صحه هنا يتأفي ما صحه فبما سبق من أن شرط العلة أن
 تكون ضابطا للحكمة لا نفس الحكمة ويمكن الجواب اما بان ما هنا مبنى على القول
 بجواز كون العلة نفس الحكمة حيث وجدت فيها شروط العلة من كونها وصفا ضابطا
 لحكمة الخ فان الحكمة قد تكون وصفا ظاهرا منضبطا ويحصل من ترتب الحكم عليها
 حكمة وقد يستبعد ذلك لان الحكمة هي ما ترتب على ثبوت الحكم فكيف يترتب الحكم
 عليها كما هو قضية جعلها علة الا أن يراد أن الحكمة لحكم وعلة لا تخفى تأمل واما
 بأن ما هنا مبنى على التو الاخر من صحة كون العلة نفس الحكمة لانها كانت هي
 المقصود من ترتب الحكم على العلة صح جعلها علة كما مر واما بان يقدر في العبارة مضاف
 أي جواز التعليل بوصف الثالث الخ أشاره سم (قوله بجواز القصر للمترفة الخ) هو
 نظير لا تخفى لان الحكمة هنا منصفة بخلافها فيما قبله من الثالث والرابع فانها ما
 مستوية الحصول والاتفاء أو راجحة الاتفاء وهذا قضية كلام الشارح أن المقصود من
 شرع الترخص المشقة وليس كذلك بل هو التخصيص بسبب المشقة لا المشقة فلي تأمل
 (قوله أما الاول والثاني) مقابل قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع (قوله
 فقالت الحنفية يعتبر) أي بقدر وجود الحكمة في ذلك البعض فيثبت فيه الحكم ففى
 في قول الشارح حتى يثبت فيه الحكم فبعبارة (قوله وما يترتب عليه) عطف على الحكم
 أو على المقصود (قوله والاصح لا يعتبر الخ) تقدم في شروط العلة أن الحكمة اذا قطع
 باتقانها في صورة فعند الغزالي ومحمد بن يحيى يثبت الحكم فيها لا مظنة وعنده الجدلين
 لا يثبت اذا عبرة للمظنة مع تحقق المظنة فانظر مع تصحيح عدم الاعتبار هنا وقد يجاب بان
 هذا في لقطع باتفاء المقصود من ترتب الحكم على المناسب وذلك في القطع باتفاء الحكمة
 عن مظنتها قال العلامة وتعقب سم الجواب المذكور بأنه محتاج الى السند والفرق بين
 الحكمة والمقصود من شرع الحكم بحيث يتميز كل منهما عن الآخر ويشكل عليه أن
 الشارح أشار ثم الى تمثيل الحكمة بالنسبة للتخصيص بالمشقة وهنا الى تمثيل المقصود
 بالنسبة لذلك أيضا حيث قال في قول المصنف بجواز القصر للمترفة في سفره المنتنى فيه
 المشقة التي هي حكمة الترخص وذلك يقتضى اتحادهما ثم أجاب بالفرق بين الصورة
 المقطوع فيها باتقاء المظنة المثل لها فيما تقدم بالسفر وبين هذه الصورة المذكورة
 هنا بان السفر الذي هو سبب الترخص صالح قطعاً عادة لحصول المشقة فيه بل هي الغالب
 فيه أن لم تكن داخلة ولو في الجملة فصلح ان يجعل مظنة لها ولم يقدح اتناؤها في بعض

فان اتفاه في نكاحها أريج من
 حصوله (والاصح جواز التعليل
 بالثالث والرابع) أي بالمقصود
 المتساوي الحصول والاتفاء
 والمقصود المرجوح الحصول نظراً
 الى حصولهما في الجملة (بجواز
 القصر للمترفة) في سفره المنتنى
 فيه المشقة التي هي حكمة
 الترخص نظراً الى حصولها في
 الجملة وقيل لا يجوز التعليل بهما
 لان الثالث مشكوك الحصول
 والرابع مرجوح أما الاول
 والثاني فيجوز التعليل بهما قطعاً
 (فان كان) المقصود من شرع
 الحكم (فان تافطعاً) في بعض
 الصور (فقالت الحنفية يعتبر)
 المقصود فيه حتى يثبت فيه
 الحكم وما يترتب عليه كما سبقت
 (والاصح لا يعتبر) لقطع
 باتفائه

الصور بخلاف التزوج على هذا الوجه المخصوص فإنه ليس صالحا عادة لحصول النطفة
 في الرحم بل حصولها فيه في ذلك بمنع عادة قطعاً فلم يصلح أن يجعل له حصولها وافرقة
 أيضاً بان ما قدم فيما إذا كان الحال الذي اتفقت فيه المحكمة لا يناقض قطعاً كما في
 الترخيص للمترقة فإن الترفه لا ينافي قطعاً وجود المشقة بل قد توجد معه كما هو مشاهد
 من بعض المسافرين برافى نحو محفة وبحرا في نحو سفينة مظلمة كما لا يخفى وما هنا فيما إذا
 كان الحال الذي اتفقت فيه المقصود ينافي قطعاً وجوده كما في تزوج المشرق بالغربية فإن
 بعد أحدهما عن الآخر على هذا الوجه منافي قطعاً لحصول النطفة في الرحم إذ
 يستحيل مع كونهما على هذه المسافة حصول نطفته في رحمها اهـ كلامه قلت مفاد فرقه
 الاول هو مفاد جواب العلامة بعينه إذ يحصل جوابه أن ما مر في القطع باتناء المحكمة
 عما هو مظنة لها وما هنا في القطع باتقاء المحكمة عما ليس هو مظنة لها والتعبير بالمقصود
 ثم بالحكمة مجرد تفنن في قول سم انه محتاج للفرق بين المحكمة والمقصود الخ لا أثر له
 وحينئذ قل بزد في الجواب على ما أجاب به العلامة وانما أوههم مغايرة جوابه لجواب
 العلامة بتغيير الأسلوب في التعبير وأبدى تلك المناقشة التي لا أثر لها في جواب العلامة
 وأما فرقه الثاني فن معنى الاول تتأمل (قوله سواء في الاعتبار وعدمه ما أي الحكم
 الذي لا تعبد فيه الخ) أراد بالحكم الحكم الذي قات المقصود منه قطعاً كالتزوج في المثال
 الاول والاستبراء في المثال الثاني كما هو ظاهر كلام الشارح وحينئذ فيشكل عليه قوله
 السابق حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه لانه يدل على أنه ما لا يشترط على الأصح
 وهذا وان كان ظاهراً في المثال الثاني باعتبار مقتضى القياس وان كان المقرر فيه ثبوت
 الحكم أيضاً مشكلاً في المثال الاول فإن الحكم فيه وهو الزواج ثابت قطعاً وان قلنا بعدم
 اعتبار المقصود منه المذكور ويمكن أن يجاب بأن قوله حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب
 عليه انما يفهم منه أنه على الأصح لا يثبت الامر ان جميعاً وهذا أعظم من أن يثبت الحكم
 دون ما يترتب عليه كما في المثال الاول أو لا يثبت واحده منهما كما في المثال الثاني باعتبار
 مقتضى القياس قاله سم وحاصله القول في المقام أنه اذا كان المقصود من شرع الحكم
 فائتافي بعض الصور الخلقية يعتبرون ذلك المقصود ويدررون حصوله في ذلك البعض
 فيثبت فيه الحكم وما يترتب عليه والأصح بقول لا يعتبر المقصود المذكور ولا تنفاه في ذلك
 البعض فلا يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه أي لا يثبت مجموعهما من حيث الاستناد
 الى ثبوت المقصود المذكور وهذا لا ينافي ثبوت الحكم دون ما يترتب عليه كما في المثال
 الاول أو ثبوتهم معاً مع المنقضى آخر كما في المثال الثاني على ما سبق في المثال الاول الذي
 ذكره المصنف والشارح رجسلاً بالشرق تزوج امرأته بالغرب ثم ولدت المرأة فلا شك أن
 المحكمة المقصودة من ترتيب حل التزوج على علمته وهي الاحتياج اليه التي هي حصول
 نطفة الزوج في الزوجة ليحصل العلوق فيحصل النسب منتفية هنا فالخلفية قالوا بقدر

(سواء) في الاعتبار وعدمه (ما)
 أي الحكم الذي لا تعبد فيه

كلحوق نسب المشرق بالغربية)

عند الحنفية فانهم سموا من
تزوج بالمشرق امرأة بالغرب
فأنت بولد بلطته فالمقصود من
التزوج وهو حصول النطفة في
الرحم ليحصل العلوق فيخلق
النسب فأنت قطعاً في هذه الصورة
للقطع عادة بعدم تلاق الزوجين
وقد اعتبرت الحنفية في الوجود
مظنته وهي التزوج حتى يثبت
للحقوق وغيرهم لم يعتبره وقال
لأعتبر بمظنته مع القطع باتفاقه
فلا لحوق (وما) أي والحكم
الذي (فيه) فبعد كاستبراء جارية

أشترأها بأدائها) لرجل منه (في
المجلس) أي مجلس البيع فالمقصود
من استبراء الجارية المشتراة من
رجل وهو معرفة براءة رجحانها منه
المسبوق بالجهل بها فأنت قطعاً
في هذه الصورة لاعتناء الجهل
فيها قطعاً وقد اعتبرت الحنفية
فيها تدبيراً حتى يثبت فيها
الاستبراء وغيرهم لم يعتبره وقال
بالاستبراء فيها تبدل كما في المشتراة
من امرأة لأن الاستبراء فيه نوع
تعدد كما علم في محل بخلاف لحوق
النسب (والمناسب) من حيث
شرع الحكم له أقسام (ضروري
تخايجي فتخصيني) عطفهما بالقاء
أي يفيد أن كلامهما دون ما قبله
في الرتبة (والضروري) وهو
ما اتصل بالحاجة اليه إلى حد

وجود الحكمة المذكورة في المثال المذكور فيثبت فيه الحكم المذكور وما يترتب على ذلك
من لحوق نسب ولدت تلك المرأة بذلك الرجل والأصح بقول لا اعتبار بالحكمة المذكورة هنا
للقطع باتفاقها في المثال المذكور وإن ثبت التزوج وحيدة لا يثبت ما يترتب على ذلك
من لحوق لولاد المذكور بالرجل المذكور والمثال الثاني في جارية باعها صاحبها ثم اشتراها
من باعها له في المجلس أي مجلس البيع فلا شك أن المقصود من ترتب وجوب الاستبراء
على علمته من انتقال الملك الذي هو أي المقصود المذكور معرفة براءة الرحم المسبوقه
بالجهل لمنتف في المثال المذكور قطعاً لعدم جهل صاحبها المذكور بشأن رجحانها
فالحنفية قالوا تعتبر الحكمة المذكورة في المثال فيقدر وجودها فيه فيثبت الحكم
المذكور وما يترتب عليه من حل وطهرات تزويجها مثلاً والأصح بقول لا اعتبار بالحكمة
المذكورة لقطع باتفاقها والحكم المذكور ما يترتب عليه ماذ كترتب على لاهل
كما يقول الحنفية هذا إيضاح ما أشار له الشارح وسم (قوله كلحوق نسب) في العبارة
مضاف محذوف أي كحكم لحوق النسب أي الحكم المترتب عليه لحوق النسب وظاهر
التمثيل أن اللحوق المذكور مثال الحكم الذي فات منه المقصود وليس كذلك اذ هو
التزوج كما قررنا فلذا اجتزأ على تقدير المضاف وقوله كلحوق نسب المشرق بالغربية أي
بولد المغرب فهو على حذف المضاف أيضاً وبعد حذف المضاف فالعبارة مقلوبة والاصل
أن يقول كلحوق نسب ولدت المغرب بالمشرق وما أطال به من هنا من تصحيح تعبير المصنف
وأن القاب ههنا تضمن معنى حسناً فهو محال يتضمن معنى حسناً (قوله بلطته) خبر
المبتدأ وهو قوله من تزوج (قوله فالمقصود من التزوج) أي الحكمة منه وقوله فأنت
خبر المقصود (قوله وقد اعتبرت الحنفية) أي فرضوا حصوله وقدره كما مر (قوله حتى
يثبت اللحوق) أي فيثبت اللحوق فحقى للتفريع (قوله وغيرهم) أي وهم الشافعية
(قوله كاستبراء جارية) أي وجوبه (قوله لرجل) متعلق بيائع ومنه متعلق بأشترأها
(قوله وهو معرفة الخ) بيان للمقصود وهو الحكمة (قوله وقد اعتبرت الحنفية) أي
اعتبروا المعرفة المسبوقه بالجهل أي قدروها (قوله بخلاف لحوق النسب) أي بخلاف
مسئلة لحوق النسب فإن الحكم فيها هو التزوج لا تعبد فيه (قوله والمناسب ضروري
الخ) أراد بالمناسب هنا الحكمة لا الوصف المناسب الذي هو علة الحكم بدليل الأمثلة
الآتية بخلاف المناسب الآتي في قوله ثم المناسب الخ فإن المراد به العلة على ما سيبي
ومعنى كلام المصنف أن المصلحة من حيث شرع الحكم لأجلها تنقسم إلى ضرورية
وحاجية الخ (قوله ليفيد أن كلامهما دون ما قبله) قال الشهاب هذا يفيد أن ما نقرر
في العربية من أن الرابع كون المقاطعات وإن كثرت معطوفة على الأول خاص بالواد
وهو ظاهر اه (قوله المشروع له قتل الكفار) أي فالحكم قتل الكفار والعلة الكفر
والحكمة حفظ الدين وقوله وعقوبة الداعين إلى البدع هو الحكم والعلة البدعة

الضرورية (كحفظ الدين) المشروع له قتل الكفار وعقوبة الداعين إلى البيع

والحكمة المشروعة لها ذلك حفظ الدين (قوله المشروعة له القصاص) فالقصاص أى وجوبه الحكم وعلمته القتل العمدا والعدوان والحكمة المشروعة لها ذلك الحكم حفظ النفوس (قوله المشروعة له حد السكر) فالحد أى وجوبه الحكم وعلمته شرب المسكر والحكمة المشروعة لها وجوب الحد على ذلك حفظ العقل (قوله المشروعة له حد الزنا) الحكم وجوب الحد والعلة الزنا والحكمة حفظ النسب والعلة (قوله المشروعة له حد السرقة وحد قطع الطريق) الحكم وجوب الحد والعلة فى الاول السرقة وفى الثانى قطع الطريق والحكمة المشروعة لها الحكم المذكور فيها حفظ المال (قوله المشروعة له حد القذف) الحكم وجوب الحد والعلة القذف والحكمة حفظ العرض (قوله وعطفه بالواو إشارة الى أنه فى رتبة المال) قال شيخ الاسلام قال الزكنى والظاهر أن الاعراض تتفاوت فتنها ما هو من الكليات وهو الانساب وهو أرفع من الاموال فان حفظها بتجريم الزنا تارة وتجرى القذف المفضى الى الشك فى الانساب أخرى وتجرى الانساب مقدم على الاموال ومنها ما هو دونها وهو ما عدا الانساب اه فقوله ومنها ما هو دونها أى ومن الاعراض ما هو دون الكليات فهو دون الاموال لافى رتبتهما كما زعمه المصنف اه كلام شيخ الاسلام ولا يخفى أن المصنف أن لا يسلّم أنه فى الشك الاول أرفع من المال وأنه فى الشك الثانى دون المال فلا يرد عليه ذلك لكن قد علم أن حفظ العرض بعد القذف كما علم ومعلوم أن القذف لرمى بالزنا وحينئذ يشكّل تصوير الحالة التى يكون فيها دون المال أو فى رتبة المال ويمكن تصوير تلك الحالة بالواط فان المراد بالزنا ما يشمله وليس فيه تطرق الشك فى الانساب لانه ليس محل لا لادعاء على هذا فقد يشكّل كون العرض فى هذه الحالة فى رتبة المال أو دونه لان الانسان الاعتبار يتأثر بالقذف فيه بالواط ما لا يتأثر بفوات ماله خصوصاً بعد اربع دنانير ونحوه وقد يحمل الزكنى القذف على مطلق الشتم ويريد بالحالة التى لا تطرق فيه الماذكر الشتم الذى ليس ريباً بالزنا لكنه بعيد مع قول الشارح المشروعة له حد القذف قاله سم (قوله كحد قبل المسكر) أى كحكمة حد الخ فهو على حد المضاف لان المقصد التمثيل للمكمل وهو الحكمة لا الحكم الذى هو الحد وحاصل ما أشار اليه أن الحكم فى المثال المذكور وجوب الحد وعلمته كون القليل يدعو الى الكثير كما أشار لذلك الشارح بقوله فان قايضه الخ والحكمة المشروعة لها الحكم المذكور وحفظ العقل بالاتساع مما يجزى الى ما يفوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل ومؤكده ومبطل الخ فيه بـ بـ وبه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله قبوله فى حفظه الخ فتأمل (قوله كالباع فالاجارة) أى كحكمة البيع كحكمة الاجارة لان التمثيل للعاجى الذى هو من أقسام الحكمة والحكمة فى البيع ملك الذات والحكم الجواز والعلة الحاجة الى المعاوضة كما روى فى الاجارة ملك المنفعة والعلة الاحتياج كما تقدم والحكم الجواز ويدل على تقدير المضاف المذكور قول الشارح المشروعة عين لملك المحتاج الخ (قوله حفظ نفس الولد)

(فالنفس) أى حفظها المشروعة له القصاص (فالعقل) أى حفظه المشروعة له حد السكر (فالنسب) أى حفظه المشروعة له حد الزنا (فالمال) أى حفظه المشروعة له حد السرقة وحد قطع الطريق (والعرض) أى حفظه المشروعة له حد القذف وهذا زاده المصنف كالطوفى وعطفه بالواو إشارة الى أنه فى رتبة المال وعطف كلام من الأربعة قبله بالقاء لاقاد أنه دون ما قبله فى الرتبة (و يلحق به) أى بالضرورى فىكون فى رتبته (مكمله كحد قبل المسكر) فان قلبه يدعو الى كثيره المقتضى لحفظ العقل قبوله فى حفظه بالمتع من القليل والحكمة عليه كالكثير (والعاجى) وهو ما يحتاج اليه ولا يصل الى حد الضرورة (كالباع فالاجارة) المشروعة عين لملك المحتاج اليه ولا يفوت بقواته لولم يشترع من الضروريات السابقة وعطف الاجارة بالقاء لان الحاجة اليها دون الحاجة الى البيع (وقد يكون) العاجى فى الاصل (ضروريا) فى بعض الصور (كالاجارة لئلا يسهل الطفل) فان ملك المنفعة فيها وهى تربيته يفوت بقواته لولم تشرع الاجارة حفظ نفس الطفل

(ومكمله) أى الحاجى (كخيار البيع) الم شروع للتعروى كل به البيع ٢٣١ ليس عن الغبن (والهسيى) وهو ما

استحسن عادة من غير احتياج اليه
قسمان (غير معارض القواعد

كسلب العبد أهلية الشهادة)
فانه غير محتاج اليه اذ لو أثبت له
الاهلية ماضى ولكنه مستحسن
فى العادة لنقص الرقيق عن
هذا المنصب الشريف الملتزم

بخلاف الرواية (والمعارض
كالكتابة) فانه غير محتاج اليها اذ لو
منعت ماضى لكنه مستحسنة
فى العادة للتوسل به الى فك الرقبة
من الرق وهو خاتمة اقامة
امتناع بيع الشخص بغير ماله
بعض آخر اذ ما يحصله المكاتب فى
قوة ملك السيد له بان يعجز نفسه
(ثم المناسب) من حيث اعتباره
أقسام لانه (ان اعتبر بنفس أو

اجماع عين الوصف فى عين
الحكم فالمؤثر) اظهر وتأثيره
بما اعتبر به مثال الاعتبار بالنصر
تعليل نقض الوضوء بمس الذكر
فانه مستفاد من حديث الترمذى
وغیر من مس ذكره فليستوضا
ومثال الاعتبار بالاجماع تعليل
ولاية المال على الصغير بالصغر
فانه مجمع عليه (وان لم يعتبر) عين
الوصف فى عين الحكم (بهما) أى
بالنص والاجماع (بل) اعتبر
(بترتيب الحكم على وفقه) أى
الوصف حيث ثبت الحكم معه
(ولو) كان الاعتبار بالترتيب

فاعل يفوت والجله خبران من قوله فان الخ (قوله كخيار البيع) أى كحكمه خيار البيع
لما تقدم فى قوله كمدليل المسكرو الحكمه المذكورة هى التعروى كما أشار له الشارح وهى
مكمله للحكمة المقصودة من البيع وهى ملك الذات لان ماملا بعد التعروى والنظر فى
أحواله ملكه أتم وأقوى مما ملك بدون ذلك لسلامة المال فى الاول من الغبن فيه دون
الثانى فقد لا يسلم فيه من ذلك (قوله كدل به) أى بالتعروى لا بالخيار وان أرهقه العبارة
والصواب أن يقول كل به الملك بدل البيع اذ هو الحاجى فيطابق قوله ومكمله أى الحاجى
قاله العلامة (قوله والهسيى غير معارض الخ) التصيى مبتدأ خبره غير معارض وما
عطف عليه وهو قوله والمعارض وكان الاول ان يقول ومعارض بالنكير وقوله كسلب
الخ خبر مبتدأ محذوف وكذا قوله كالكتابة وفى قول الشارح قسمان إشارة الى ما ذكرناه
من جعل الخبر قول المصنف غير معارض وما عطف عليه وهذا الاعراب أولى من جعل
غير معارض فعلا للمبتدأ أو حالا والخبر قوله كسلب الخ فانه يصير على هذا الاعراب
المقصود بالذات هو القليل والتقسيم مقصود بالتبع وعلى الاعراب الاول يكون المقصود
بالذات هو التقسيم والتفصيل تبع ولا شك أن هذا هو اللائق قاله سم (قوله كسلب العبد
أهلية الشهادة) هو على حذف المضاف كما مر فى نظائره أى كحكمه سلب العبد الخ
والسلب المذكور هو الحكم وعلمه الرقبة والحكمة نقص الرقيق عن منصب الشهادة
الملتزم كما أشار له الشارح وقوله كالكتابة أى كحكمه الكتابة والحكم والعلة التوسل
الى فك الرقبة من الرق والحكمة الجرى على ما ألف من محاسن العادات قاله الشهاب
(قوله ثم المناسب) أى الوصف المناسب للمحل به من حيث اعتباره وجودا وعدمه (قوله
عين لوصف فى عين الحكم) المراد بالعين النوع لا الشخص كما هو بين (قوله اظهر وتأثيره)
أى مناسبته وقوله بما اعتبر به أى بسبب ما اعتبر به من نص أو اجماع (قوله بل اعتبر
بترتيب الحكم الخ) أى بل اعتبر بسبب ترتيب الحكم على وفقه أى الوصف والمراد بترتيب
الحكم على الوصف ثبوته معه فى المحل كما أشار له الشارح بقوله حيث ثبت معه فهو بيان
لمعنى ترتيب الحكم على وفق الوصف الذى هو سبب الاعتبار المذكور لا بيان لمعنى الاعتبار
المذكور كما ادعاه العلامة عفا الله عنه (قوله ولو كان الاعتبار بالترتيب باعتبار جنسه
فى جنسه) أى ولو كان الاعتبار بسبب الترتيب المذكور بسبب اعتبار جنس الوصف
المذكور فى جنس الحكم أى ولو كان الاعتبار المقسبب عن الترتيب متسببا عن اعتبار
الجنس فى الجنس الخ فالملباغمة متعلقة بمجموع المقيّد وقيدته (قوله كذلك) أى بنص
واجماع (قوله الاول من المذكور) أى الاول من كل من المسئلتين المذكورتين بقوله
كما يكون باعتبار عينه الخ وقوله من المذكور أى فى كلام المصنف بقوله ولو باعتبار جنسه
فى جنسه وكما أن كلام المسئلتين اللتين ذكرهما الشارح أولى من الذى ذكره المصنف فى

(باعتبار جنسه فى جنسه) أى جنس الوصف فى جنس الحكم بنص أو اجماع كما يكون باعتبار عينه فى جنسه أو بالعكس كذلك
الاولى من المذكور كما أشار اليه بالو (فاللائق) للملائمة للحكم فاقسامه ثلاثة مثال الاول أى اعتبار العين فى العين بالترتيب

وقد اعتبر العيني في الجنس تعليل ولاية النكاح بالصغر حيث ثبتت معه وان اختلف في أنه أهلاً أو للبكار أو لأهلها وقد اعتبر في جنس
الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالاجماع ٢٣٢ كما تقدم ومثال الثاني أي اعتبار العيني في العين وقد اعتبر الجنس في العين

ترب الحكم على الوصف فالأولى منهما أولى من الثانية أيضاً ذلك لأن لا يتم في العلة
أكثر محذوراً منه في المعلوم قاله شيخ الاسلام (قوله وقد اعتبر العيني الخ) أي من الشارع
وهذه الجملة الحالية (قوله وقد اعتبر) أي الصغر في جنس الولاية أي لشمولها ولاية النكاح
ولاية المال وقال الشهاب كأنهم نظروا إلى مجرد تعليل الولاية بالصغر وقطعوا النظر
عن المال إذ لو كان خصوص المال ملحوظاً في المعلوم لم ينص هذا المجتزأ على اعتبار الصغر
في ولاية النكاح اهـ (قوله وقد اعتبر الجنس في العين) الجملة الحالية كما تقدم في نظيرها
وكذا قوله وقد اعتبر جنسه في الجواز (قوله بالاجماع) صوابه بالنص لأنه محل خلاف
(قوله حيث ثبتت معه) أن قلت لم ذكر هذا المعنى قوله حيث ثبتت معه في هذا الأول وتركه
في الثاني قلنا يمكن أن يوجهه بالأهكام فيه ما أذلوست عنه في الأول وبما ظن عدم صحة
التعليل بناء على أن العلة ليست الصغر بل البكار أو مجموع الصغر والبكار كما قيل بكل كما
قدمه الشارح فنبه على أن هذا الاختلاف لا يضر لأن المقصود ذكره معه وقد وجد ولا
يضر الاختلاف في أنه العلة أولاً وفي الثالث يتوهم عدم صحة التعليل لانتفاء هذا الحكم
عند أي حنيقة فاهتم ببيان الثبوت معه دلالة الدليل عليه ولا اعتدأ بالتحالف فيه وأما
الثاني فاكتمى فيه بقوله على القول به فليست أملاً سم (قوله وقد اعتبر جنسه) أي جنس
القتل العمد العدوان لأنه جامع للقتل بمنقل والمقتل بمحدد فهو جنس أهما وقوله في جنس
القصاص أي لأنه جنس جامع للقصاص في القتل بمحدد وللقصاص في القتل بمنقل وقوله
حيث اعتبر في القتل بمحدد هو على حذف مضاف أي في قصاص القتل بمحدد بقية قوله
قبله وقد اعتبر جنسه في جنس القصاص فان هذا بيان له ودليل عليه ولو صرح بذلك المضاف
كان أوضح كما أشار العلامة (قوله وان لم يعتبر) أي المناسب أي لم يعتبر ينص ولا اجماع
ولا ترتيب كما تقدم أي لم يوجد دليل على اعتباره أعم من أن يوجد ما يدل على الغائه أم لا
بدليل التفصيل المذكور بعده بقوله فان دل الخ أشار له الشهاب (قوله فان حاله الخ) هذا
هو الوصف المناسب الذي دل الدليل على الغائه كما يفيد كلام الشارح بهد (قوله يحيى بن
يحيى المغربي) أي الأندلسي صاحب الامام مالك رضى الله عنهما كان امام أهل الاندلس
والمالك الذي انتما هو صاحبها وهو عبد الرحمن الاموي الملقب بالمرضى ولما افتتاه
بذلك قيل له لما خرج من عنده لم تفته بذهب مالك وهو التخيير بين الاعتناق والصوم
والاطعام فقال لو فتحنا هذا الباب سهل عليه ان يطأ كل يوم ويعتق رقبة لكن حلت على
أصعب الأمور ثلاثاً يعود قاله شيخ الاسلام (قوله نظراً إلى ذلك) أي إلى أن حاله يناسب
التكفير بالصوم ابتداءً (قوله حتى جوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر) فالحكم الجواز
والوصف المناسب التهمة والحكمة لا قرار وهذا أي جواز ضرب المتهم ليقر قول ضعيف
عندنا كما هو مقرر (قوله وكاد امام الحرمين يوافق الخ) موافقة امام الحرمين للإمام
رضي الله عنه من حيث أن كلا اعتبر المصالح المرسله وهي ما لم يعلم من الشارع اعتباره

تعليل جواز الجمع في الحضرة حالة
المطر على القول به بالخروج وقد
اعتبر جنسه في الجواز في السفر
بالاجماع ومثال الثالث أي اعتبار
العيني في العين وقد اعتبر الجنس
في الجنس تعليل القصاص في
القتل بمنقل بالقتل العمد
العدوان حيث ثبتت معه وقد
اعتبر جنسه في جنس القصاص
حيث اعتبر في القتل بمحدد
بالاجماع (وان لم يعتبر) أي
المناسب (فان دل الدليل على
الغائه فلا يعمل به) كما في مواضع
المالك فان حاله يناسب التكفير
ابتداءً بالصوم ليرتفع به دون
الاعتناق أذيه سهل عليه بذل
المال في شهرة الشرج وقد أفتى
يحيى بن يحيى المغربي ملكاً جامع
في شهر رمضان بصوم شهرين
متتابعين نظراً إلى ذلك لكن
الشارع الغاء بإيجابه الاعتناق
ابتداءً من غير تفرقة بين ملك
وغيره ويسمى هذا القسم
بالغريب أبعد عنه عن الاعتبار
(والأ) أي وان لم يدل الدليل على
الغائه كما يدل على اعتباره (فهو
المرسل) لا رساله أي اطلاقه عما
يدل على اعتباره أو الغائه ويعبر
فيه بالمصالح المرسله وبالاتصاح
(وقد قبله) الامام (مالك مطلقاً)
رعاية للمصلحة حتى جوز ضرب
المتهم بالسرقة ليقر وعورض
بأنه قد يكون يرأوترك الضرب لمذنب
أهون من ضرب بري (وكاد امام الحرمين يوافق مع مناداته عليه بالنكير ولا

ولا الفاروق وانكاره على الامام هو عدم تقييد المصالح المذكورة بكونه امسبها لماعلم
 اعتباره شرعا الذي يقيد به امام الحرمين (قوله ولم يوافق) الظاهر ان الشارح انما قصد
 به بيان ما في الواقع من عدم الموافقة وليس فيه الاشارة الى ان كاذن على نفي خبرها
 اذا كانت مثبتة كما هو قول مشهور عند الصواب وان كان الصواب خلافه وانما الاتدل على
 نفسه ولا على اثباته فقول العلامة وتبعه الشهاب ان في قول الشارح ولم يوافق اشارة
 لما ذكر في كاد منوع لجواز كونه قصده ما تقدم مع انه الظاهر ذكره سم (قوله وليس
 منه) أي من المرسل (قوله لانما يدل الدليل على اعتبارها) أي دل الدليل العام على
 اعتبارها والدليل كما قاله شيخ الاسلام هو ان حفظ الكل في نظر الشرع اهم من حفظ
 البعض (قوله واشترطها الغزالي) أي اشترط تلك الامور الثلاثة في المصلحة المرسل
 (قوله لا قطع بالقول به الخ) أي اشترط هذه الامور الثلاثة في المرسل للقطع بالعمل به
 لا لاصل القول به وقوله فجعلها منه أي جعل المصلحة المذكورة من المرسل مع القطع
 بقبولها وهذا مقابل لقوله وليس منه الخ قال الشهاب لكن انظر ما ذهب الغزالي في
 المرسل اذ لم تكن المصلحة بهذه الصفات هل يقول به كمالك أم لا اه قال سم الذي يفهم
 من قول المصنف لا لاصل القول به أنه يقول به وهو ظاهر تقرير الكل لكن اقتصار
 الشارح على قوله فجعلها منه مع القطع بقبولها قد يفهم عدم قوله به اه قلت الذي
 يفهمه صانع المصنف بل تكاد ان تصرح بعبارة به أن الغزالي قائل بالمرسل اذ لم
 تكن المصلحة بالصفات المذكورة اذ لو كان مذهب الغزالي أنه لا يقول بالمرسل الا اذا
 كانت المصلحة بتلك الصفات لكان سياتى الحكاية عنه أن يقول وقبله الغزالي ان كانت
 المصلحة ضرورية تلخ وأما قول الشارح فجعلها منه مع القطع بقبولها فمعناه أن كون
 المصلحة بتلك الصفات لا يجزى عنها عن الارسل وهذا لا يفهم منه عدم قوله بالمرسل اذ لم
 تكن المصلحة بتلك الصفات قطعا وليس معناه أنه جعل المرسل ما كانت فيه المصلحة بتلك
 الصفات حتى يفهم منه عدم القول به اذ لم تكن كذلك كما هو واضح وبذل لما قلناه
 قول شيخ الاسلام بعد قول الشارح فجعلها منه أي ويمنع قول غيره انما يدل الدليل على
 اعتباره ويريد بالدليل الدليل الخاص اه فتأمل (قوله مثالها) أي المصلحة المقطوعة
 أو المقتونة ظنا قريبا من القطع كما يفهمه كلام الشارح بعد (قوله استاصلوا المسكين)
 أي الحاضري الواقعة لا كل المسكين (قوله لحفظ باقي الأمة) المراد به ما عدا الترس من
 الحاضرين ويبحث في ذلك العلامة بان باقي الأمة قبل حصول الرمي ليسوا كل الأمة حتى
 يكون حفظهم كليا أي متعاقبا بكل الأمة واذا لم يكن حفظ الباقي كليا قبل الرمي لم يجز
 الرمي اذ يجوز انما هو المصلحة الكلية وأجيب بأنه قد اشترط اعطاء الاكثر حكم الكل
 في مسائل كثيرة اذا اقتضى المصلحة في ذلك كما هنا فانما كان حفظ الأمة بحفظ الجلبش
 لانه الدافع عنها والقائم بحفظها كما جرت به العادة كان استئصاله بمنزلة استئصال الجميع

أي قرب من موافقته ولم يوافق
 (ورقه الاكثر) من العلماء
 (مطابقا) لعدم ما يدل على اعتباره
 (و) رده (قوم في العبادات)
 لانه لا تظن فيها للمصلحة بخلاف
 غيرها كالبيع والحد (وليس منه
 مصلحة ضرورية كلية قطعية
 لا سيما يدل الدليل على اعتباره
 فهي حق قطع واشترطها الغزالي
 لا قطع بالقول به لا لاصل القول
 به) فجعلها منه مع القطع بقبولها
 (قال والظن القريب من اللفظ
 كالقطع) فيها ما الهامى الكفا
 المتترسين بأمرى المسلمين في
 الحرب المؤدى الى قتل الترس
 معهم اذا قطع أو ظنا قريبا
 من القطع بأنهم لم يرموا
 استاصلوا المسلمين بالقتل
 الترس وغيره وبأنهم ان رموا
 لم غير الترس فيجوز رميهم لحفظ
 باقي الأمة بخلاف رى أهل قلعة
 ترسو المسلمين فان قصها ليس
 ضروريا ورمى بعض المسلمين
 من السعة منة في البعد راحة
 الباقي فان قتلهم ليس كليا أي
 منه لما قبل الأمة ورمى المتترسين
 في الحرب اذ لم يقطع أولم يظن
 ظنا قريبا من القطع باستئصال
 المسلمين فلا يجوز الرمي في هذا
 الصور الثلاثة وان أفرغ في

لأصل لها في الشرع في ذلك

(مسئلة المناسبة تضر) أي تبطل (بفسدة تلزم) الحكم (راجحة) على مصلحته (أو مساوية لها) (خلاف الامام) الرأزي في قوله يقاتم مع موافقته على انتفاء الحكم فهو عنده لوجود المانع وعلى الأول لانتفاء مقتضى (السادس) من مسائل العلة ما يسمى بالشبهة كالوصف فيه المعروف بقوله

(الشبهة منزلة بين المناسب والطرد)

أي ذو منزلة بين منزلتيه - ما فانه يشبه الطرد من حيث انه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث التقات الشرع اليه في الجملة كالد كورة والاثوثة في القضاء والشهادة قال المصنف وقد تكاثر التشاخر في تعريفها هذه المنزلة ولم أجد لاحد تعريفها صحيفتها (وقال القاضي) أبو

بكر الباقلاني (هو المناسب

بالتبع) كالمطهرة لاشتراط النية

فانها انما تناسبه بواسطة انما

عبادة بخلاف المناسب بالذات

كالاسكار لحرمه النحر (ولا يصار

اليه) بأن يصار الى قياسه (مع

امكان قياس العلة) المشغل على

المناسب بالذات (اجماعا فان

تعذر) أي العلة لا تعذر

المناسب بالذات بأن لم يوجد غير

قياس الشبهة (فقل الشافعي)

يرضى الله عنه هو (حجة) نظرا

لشبهه المناسب

بجعله في حقه وهذا ظاهر اذا كان استتصال الجيش بحيث يخشى معه على الامة بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كالم يحضر الواقعة الابهض جيش الاسلام وكان من لم يحضر بحيث يحصل به الحفظ التام للامة وعبارة شيخ الاسلام وقوله استأصلوا المسلمين أي الحاضرين ومن بذلك الاقليم وعليه يحمل كلامه بعد كقوله لحفظ باقي الامة ويجوز الاستدلال بظاهر ذلك لان استتصال البهض قد يستدعي استتصال الكل اه فقله أي الحاضرين ومن بذلك الاقليم وعليه يحمل الخ يؤخذ منه جواب آخر عن البحث المذكور ان المراد بالباقي المذكور جميع أهل الاقليم الحاضرون منهم وغيرهم وانما عبر عنه بالباقي باعتبار قتل الترس فكانه قال حينئذ لحفظ جميع الامة باعتبار ذلك الاقليم فيكون حينئذ الحفظ المذكور كليا متعلقه بكل الامة المذكورة فليست امل فانه سم مع زيادة الايضاح قوله لأصل لها في الشرع في ذلك) أي في رعي بعض وتركه بعض (قوله المناسبة تضر بفسدة الخ) مثال ذلك مسافر سلك الطريق البعيد لا يفرض غير القصر فانه لا يقصر لان المناسب وهو السفر البعيد عورض بفسدته وهي العمدول عن القريب الذي لا يقصر فيه لا يفرض غير القصر حتى كانه حصر قصده في ترك ركعتين من الرباعية فانه شيخ الاسلام (قوله مع موافقته على انتفاء الحكم الخ) أي فان الخلاف انطى او افقة الامام غيره على انتفاء الحكم في ذلك وانما الخلاف في علة الانتفاء ما هي فالامام يقول هي وجود المانع وغيره يقول هي انتفاء المقتضى أشار له شيخ الاسلام وفيه نظر فتأمل (قوله كالوصف فيه المعروف بقوله الخ) يعني ان الشبهة كما يسمى به نفس المسلك يسمى به الوصف المشغل عليه ذلك المسلك والمعرف في كلام المصنف الشبهة بمعنى الوصف وهو بمعنى المسلك كون الوصف شبهيا كما يدل على ذلك كلام السعد حيث قال وتحقيق كونه أي الشبهة من المسائل أن الوصف كما انه يكون مناسبيا فيظن بذلك كونه علة كذلك يكون شبهيا فيفقد ظنا بالعلية وقد تنازع في افادته الظن فيحتاج الى اثباته بشئ من مسائل العلة الا أنه لا يثبت بمجرد المناسبة اه وقوله الا انه الخ أي لانه لو ثبت بمجرد المناسبة كان من المناسب بالذات لامن الشبهة وقضية قوله فيحتاج الى اثباته بشئ من مسائل العلة أن اثباته لنحو النص لا يخرج عن كونه شبهيا ولا يخرج قياسه عن كونه قياس شبهه وأدل منه على ذلك قول العدة وعلية الشبهة تثبت بجميع المسائل من الاجماع والنص الخ وقضية ذلك أن القياس باعتباره الوصف لهير اما ببالذات قياس شبهه وان نص الشارع على علية ذلك الوصف أو اجماعا عليه أو أن في حجته الخلاف الذي ذكره المصنف وقد يستشكلك جريان القول برده مع ورود النص أو الاجماع على العلية اللهم الا أن يقال النص على العلية لا يستلزم تعديها حتى يتأق القياس ويحتمل وهو الاقرب أنه حيث ورد النص أو الاجماع على العلية خرج القياس عن كونه قياس الشبهة الذي هو محل الخلاف فليراجع فانه سم (قوله ولا يصار اليه الخ) يفهم منه أنه

إذا اجتمعت جهات للقياس يصار إلى أقواها (قوله وقال الصيرفي الخ) يلزم على قول
الصيرفي والشيرازي تعطيل الحكم لأن الفرض عدم وجود غير قياس الشبه فلا حس
ما قاله الامام رضي الله عنه (قوله وأعلام الخ) أي أعلى الشبه بمعنى الوصف أي أعلى
قياساته وهي الاقيسة المبينة عليه أي التي جمع به فيها (قوله قياس غلبة الاشياء) أو ورد
عليه أن أعلى قياس الشبه مطلقا ماله أصل واحد لا سلامة أصله من معارضة أصل آخر
وقد يجب أن ذلك مفهوم بالاولى عما ذكره شيخ الاسلام (قوله مثاله الخاق العبد الخ)
الفرع العبد والاصلان المتردد هو بينهما المشابهة كالأصلين في المال والحرف العبد يشبه
المال في وصفه من تفاوت القيمة بحسب تفاوت أوصافه بوجوه وضدها وفي حكمه من
جواز البيع والهبة مثلا ويشبه الحرف وصفه من كونه انساني مثلا وفي حكمه من
وجوب نحو الصلاة عليه وغير ذلك (قوله أكثر من شبهه بالحرف فيما) الذي في العبد أن
شبهه بالحرف مما أكثر يعني لانه يشابه في الصفات البدنية والنفسانية وفي أكثر
الاحكام التكليفية قاله العلامة لكن ما مضى عليه الشارح هو الموافق لما مضى عليه
الفقيهان من الخاق العبد في الغمان بالاموال سم (قوله لعله الحكم الخ) أي في علة
الحكم كما يدل عليه قول الشارح بعد فيما يظن الخ (قوله سواء كان ذلك) أي حصول
المشابهة في الصورة أم في الحكم أي فتكون الصورة أو الحكم هو العلة والمشابهة
فيها ومؤدى قول الشارح فيما صرح لان شبهه بالمال أكثر من شبهه بالحرف أن العلة نفس
المشابهة لا ما فيه المشابهة قاله العلامة وقد يقال أولا ما ذكرنا كلام الامام وهو
مقابل لما تقدم فيجوز أن يحذفه فيما ذكرنا ما يمكن حمل ما تقدم على ما هنا فيقال في
قوله لان شبهه بالمال في الحكم والصفة أي اللذين يظن أنهم ماعلة للحكم في قوله للشبه
الصوري بينهما أي للشبه في الصورة التي يظن أنهم ماعلة الحكم وحاصل ذلك اعتبار
المشابهة في العلة وهو عين ما قاله الامام قاله سم والحكم الاول في عبارة الامام هو
الحكم المترتب على العلة والحكم الثاني هو الحكم الذي يظن كونه العلة أو لازمها
الواقع فيه تشابه الاصل والفرع كما علم مما تقدم (قوله وهو أن يوجد الحكم عند وجود
وصف وينعدم عند عدمه) أي فيكون كما يطردها وعكسها بخلاف الطرد الا في فانه كل
طردها عكسها (قوله قبل لا يقيد العلية أصلا) أي لا قطعها ولا ظنا (قوله بل وازان يكون
الوصف ملازما للعلة) أي فيوجد الحكم عند وجوده وينعدم عند عدمه وليس هو
العلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلة مقتضى عدم انفكاك أحدهما عن الآخر
يقتضى وجود العلة وان لم تعلم عنها وهذا ينبغي أن يكون كافيا في المقصود اذ حيث علم
وجود ذلك الوصف في الاصل والفرع علم وجود علة الاصل في الفرع فينبغي أن يصح
القياس من غير احتياج لتعيين العلة بخلاف ما ذكره يقتضى خلاف المطلوب هذا القول
فكيف يستدل به عليه وبالجمله فان أراد الاستدلال على انتفاء العلة لم يصح أو على عدم

(وقال) أبو بكر (الصيرفي و) أبو
الحق (الشيرازي مردود) نظرا
لشبهه بالطرده (واعلاء) على
القول بحجبه (قياس غلبة
الاشتباه في الحكم والصفة)
وهو الخاق فرع مرددين أصليين
بأحدهما الغالب شبهه به في
الحكم والصفة على شبهه بالآخر
ففيهما مثاله الخاق العبد بالمال في
إيجاب القيمة بقتله بالغة ما بلغت
لان شبهه بالمال في الحكم
والصفة أكثر من شبهه بالحرف فيما
(ثم) القياس (الصوري)
كقياس الخيل على البغال والخيول
في عدم وجوب الزكاة للشبه
الصوري بينهما (وقال الامام)
الرازي (المعتبر) في قياس الشبه
ليكون صحيحا (حصول المشابهة)
بين الشئين (علة الحكم أو
مستلزمها) وعبارته فيما يظن
كونه علة الحكم أو مستلزمها
سواء كان ذلك في الصورة أم في
الحكم (السابع) من مسائل
العلة (الدوران وهو أن يوجد
الحكم عند وجود وصف
وينعدم عند عدمه قبل لا يقيد)
العلمية أصلا بل وازان يكون
الوصف ملازما للعلة لا نفسها
كرائجة السكران خصوصه فانها
دائرة معه وجودا وعدمًا

تعيين الم يفسد وقد يجاب بان العلة عالم تتعين لا يصح القياس باعتبارها اذ لا بد من سلامتها
من القادح ومالم تتعين لا يعلم سلامتها منه الا ترى انم االم تتعين لا يعلم وجود شرطه
وانتفاء مانعه منم لا اذ قد يكون الشيء شرطاً أو مانعاً علمية بعض الاوصاف دون بعض
فيتوقف العلم بوجود الشرط أو انتفاء المانع على تعيين الوصف ولا يصح في فيه العلم
بوجود ذلك الملازم لكونه ملازماً لذات الوصف لا علمية خالصة عن الموانع فليست امل
سم (قوله بان يصير خلا) متعاقب قوله وعدم ما والباب بمعنى كاف القليل لتحقق العدم حال
كونه عاصراً أيضاً لصدق عدم المسكر حينئذ لان عدم الشيء صادق قبل وجوده سم
(قوله وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف الخ) فيه أن يقال ان مناسبة الوصف
لا تمنع الاحتمال ولا تستلزم العلمية بل هو ان يكون وصف مناسب وليس هو العلة بان
لا يتغيره الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف يثبت القطع هذا قضية كلام
اشارح أنه لا فرق بين كون الوصف مناسباً ولا وان الخلاف جارم لطاق قضية كلام
العضد كالمختصر خلافة قال العضد شرطاً لكلام المختصر الطردو العكس هو أن يكون
الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده وعدمه وهو المسمى بالدوران وقد اختلف
في افادته العلمية أي دلالة علمية على مذهب الى أن قال ثانياً وهو المختار لا يشهد قطعا
ولا ظناً لما الوصف المتصف بالطردو العكس انما يكون مجرداً اذا خلا عن السبب وهو
أخذ غير معه وابطاله وعن غير ذلك من مناسبة أو شبيهه ولا شك أنه اذا خلا عن هذه
الاشياء فكما يجوز كونه علة يجوز كونه ملازماً للعلة كالرائحة المخصوصة اللازمة
للمسكر فانها تعدم في العصور قبل الاسكار وتوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست
به علة قطعا ومع قيام هذا الاحتمال لا يحصل القطع العلمية ولا ظنها ويكون الحكم بعلمية
تحكما محضاً اللهم الا بالالتفات الى انني وصف غيره بالأصل أو السبب فيخرج عن المبحث
اه وقال السعد في حواشيه قوله وهو المسمى بالدوران قداءتجروا في الدوران صلوح
العلة ومما ظهر ومناسبة ما قد جعل مجرد الطرد هنا خالصة عن المناسبة فصار هذا
منشأ الخلاف في افادته العلمية اذ لا خفاء في ان الوصف اذا كان صالحاً العلمية وقد ترتب
الحكم عليه وجوداً وعدمه حاصل ظن العلمية بخلاف ما اذا لم تظهر له مناسبة كالرائحة
للتحريم اه وقد يوجه ما اقتضاء كلام الشارح بان وجود المناسبة في الوصف لا يمنع
جريان الخلاف في الدوران في نفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غير التفتات اليها
وقد يحمل على ذلك ما ذكر عن العضد وغيره قاله سم (قوله لقيام الاحتمال السابق)
علة لقوله لا قطعي دون ما قبله اذ قيام الاحتمال لاحد الطرفين انما ينتج عدم القطع
لا ظن الطرف الآخر قاله سم (قوله أي انتفاء) أي فهو من نقي الشيء مبني على الفعل
كما قدمه الشارح وانما حمله على ذلك لان المقيد به انما هو كونه منتقياً في نفس الامر
لا كونه منتقياً أي فناء أحد اذ قد يتقيد به أحد ولا يفتني في نفس الامر بل يكون موجوداً
سم (قوله ما هو أولى منه) أي ذلك أولى منه أي لا يلزم المستدل بالدوران بيان أن

بان يصير خلا وليس علة (وقيل)
هو (قطعي) في افادة العلمية وكان
قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف
كلاسا كالحكمة النحر (والختمار
وقال لاكثر) أنه (ظني) لا قطعي
اقيام الاحتمال السابق (ولا
يلزم المستدل) به (بيان نفي)
أي انتفاء (ما هو أولى منه)
فامادة العلمية بل يصح الاستدلال
به مع امكان الاستدلال بما هو
أولى منه

هذا المستدل وهو الدوران هو الاولى وأن غيره من بقية المسائل دونها (قوله بخلاف ما تقدم في الشبهة) أي من أنه لا يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة كما أفاده تعبير المصنف بالتعذر في قوله فان تعذرت أي العلة فقال الشافعي هو جهة الخ سم قلت الاولى أن يقول كما أفاده قول المصنف ولا يصار اليه مع إمكان قياس العلة (قوله ترجح جانب المستدل بالتعدية) مثاله أن يقول المستدل ان علة حرمة الربا في الذهب النقديّة فيقول المعارض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي أبداها المستدل والتي أبداها المعارض يدور معها الحكم وجودا وعدما لكن التي أبداها المعارض قاصرة على محل الحكم وهو الأصل فلا تعدى لها وعلة المستدل متعدية فتترجح بالتعدية للفرع على علة المعارض (قوله وان كان متعديا الى الفرع المتنازع فيه ضرر) مثاله أن يقول المستدل يحرم الربا في التفاح علة الطعم ويقاس عليه الجوز في ذلك فيقول المعارض بل العلة في التفاح الوزن ويقاس عليه الجوز في ذلك فيشكل من علمي المستدل والمعارض متعدية الى الفرع المتنازع فيه وهو الجوز مثلا في طلب حيث نحتاج التراجع لعلته على علة المعارض فان هذا ينقطع فقول المصنف ضرر ابدؤه ليس المراد به أنه ينقطع المستدل بمجرد ابداء المعارض وصفا متعديا الى الفرع المتنازع فيه بل المراد أنه يحتاج المستدل حينئذ الى ترجيح وصفه حينئذ وانما ينقطع بالعجز عن الترجيح (قوله أو الى فرع آخر طلب الترجيح) مثاله أن يقول المستدل يحرم الربا في البراءة الاقليات والادخار ويقاس عليه الشعير مثلا فيقول المعارض بل العلة في البراءة الطعم فيقاس عليه في ذلك التفاح فيشكل من علمي المستدل والمعارض متعدية لفرع غير الفرع المتعدية اليه علة الآخر فيقول الاختلاف بينهما الى اختلاف في حكم الفرع كالتعدي والتفاح في المثال المذكور في طلب حينئذ من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعارض وقول المصنف طلب الترجيح أي عند مانع التعديل بعلة لا عند الجيز فلا يطلب الترجيح وكلام المصنف مشكل حيث جعل حكم الاول وهو ابداء المعارض وصفا متعديا الى الفرع المتنازع فيه أنه بضر وبناء على منع العلةين وحكم الثاني طلب الترجيح وسكت عن بناءه على ما ذكره أنه مبني عليه وقضيته أيضا حيث ذكر طلب الترجيح في هذا الثاني دون الاول أن الاول لا يطلب فيه الترجيح وأن مجرد الابداء لا يوصف المذكور فيه مضر أي ينقطع به المستدل مع أنه ليس كذلك بل يطلب من المستدل الترجيح كما تقدم ذلك آتيا وبالجملة فما حكم به في أحد الموضوعين يجري في الآخر وكلامه قد يفيد خلاف ذلك اللهم إلا أن يكون أراد التفنن وحذف من كل من الموضوعين ما أثبت في الآخر قاله سم (قوله الثامن من مسائل العلة) أي في الجملة فلا ينافي ما سبق أن أن لا أكثر على رده (قوله الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة) أي لا بالذات ولا بالتبع فخرج بقية المسائل قضية كلامه أن في الدوران مناسبة وقد مر ما يفيد أنه قد يكون فيه ذلك كما يشير له قوله السابق وكان قابل ذلك قاله عند مناسبة الوصف فانه يفيد أن الوصف في الدوران قد يناسب وقد

بخلاف ما تقدم في الشبهة (فان
أبدى المعارض وصفا آخر) أي
غير المدار (ترجح جانب المستدل
بالتعدية) لوصفه على جانب
المعارض حيث يكون وصفه
قاصرا (وان كان) وصف
المعارض (متعديا الى الفرع)
المتنازع فيه (ضرر) ابدؤه (عند
مانع العلةين) دون مجوزهما
(أو الى فرع آخر طلب الترجيح)
من خارج لتعادل الوصفين حينئذ
(الثامن) من مسائل العلة
(الطرد وهو مقارنة الحكم
لوصف من غير مناسبة كقول
بعضهم

لا يناسب لا يقال اذا كان الوصف مناسبا فالاثبات بالمناسبة لا بالدوران لا بانقول
الكلام في الاثبات بالدوران من حيث انه دوران من غير نظرية بالمناسبة ولذا
اختلف فيه هل يقدم عليه الوصف المدارام لا ولو نظرا للمناسبة لتعين الوصف للعلمية
ويتحصل حينئذ ان الوصف في الدوران يكون صالحا للعلمية اعم من أن تظهر فيه أم لا
وأما الطرد فيه فيعتبر فيه انتفاء المناسبة فيكون السبق بين الطرد والدوران انتفاء المناسبة
في الطرد وصالح لوصفها في الدوران وظاهر كلام الصفي الهندسي أن الفرق بينهما
اعتبار الاطراد والانعكاس في الدوران دون الطرد فان المعنى فيه الاطراد فقط وأما
الانعكاس فيعتبر عدمه فيه حيث قال الفصل الرابع في الدوران ويسمى بالطرد والعكس
ومعناه أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه وهو المسمى بالدوران
الوجودي والعدمي فان كان بحيث يوجد عند وجود الوصف ولا ينعدم عند عدمه فهو
مسمى بالدوران الوجودي والطردي وبالعكس ويسمى بالدوران العدمي والعكسي
والكلام في هذا الفصل انما هو في الدوران الوجودي والعدمي وقد يسمى بالدوران
المطابق اه ثم عبر في الطرد بقوله الفصل السادس في الطرد والمعنى منه الوصف الذي
لا يكون مناسبا ولا مستلزما للمناسب ويكون الحكم حاصل معه في جميع صورته غير
صورة النزاع هـ ذاهو المراد من الجريان والاطراد على قول الاكثر ومنهم من قال
لا يشترط ذلك بل يكفي في علمية الوصف الطردى أن يكون الحكم مقارنا له لوى صورة
واحدة واختلف العلماء في حجية الوصف الطردى فمن قال المطرد المعكس ليس بحجة
قال بعدم حجية المطرد بالطريق الاولى وأما من قالو بحجتيه فقد اختلفوا في المطرد اه
وهو ظاهر في الفرق بما تقدم وقد تقدمت الإشارة الى ذلك عند تعريف المصنف
للدوران وهو المناسب للتفصيل الآتي في كلام المصنف وقد يشك على كون الطرد
انما يعتبر فيه الاطراد تعميل الشارح بعدم بناء القنطرة فانه مطرد منه عكس اذ كلما انتهى
بناء القنطرة انتهى ازالة النجاسة وكلما وجدت وجدت الا أن يقال ان المثال يتساع فيه
قاله هم مع تصرف وبعض زيادة (قوله في الخلل) أى في الاستدلال على أنه غير مطهر
(قوله لا تبقى القنطرة على نفسه) أى لم يعد ذلك (قوله) فبناء القنطرة وعدمه الخ) نشر
على غير ترتيب الالف كما هو ظاهر وقوله لا مناسبة فيه أى المذكور من بناء القنطرة
وعدمه وكذا قوله وان كان أى المذكور من البناء وعدمه وقوله الحكم أى وهو ازالة
النجاسة وقوله لانتفاء عليه نفسه يراد بالمطرد (قوله) والاكثر من العلماء أى الاصوابين
وغيرهم (قوله قياس المعنى) أى الذى ينظر فيه للمعنى وهو المشتمل على الوصف
المناسب بالذات (قوله تقريب) أى لانه قرب الفرع من الاصل (قوله فلا يقيد) أى
ثبوت الحكم في الفرع لعدم الاعتماد به (قوله) وقيل ان قارنه الخ) قال الشهاب يقيد
ان الاول يكتفى بالمقارنة في صورة النزاع وبه تعلم انفصال هذا عن الدوران اه (قوله)
فيما عدا صورة النزاع) أى في جميع ما عدا صورة النزاع (قوله في صورة واحدة) أى غير

في الخلل مانع لا تبقى القنطرة على
جنسه فلا تنزل به النجاسة كانه
أى بخلاف الماء تبقى القنطرة
على جنسه تنزل به النجاسة فيبناء
القنطرة وعدمه لا مناسبة فيه
للحكم أصلا وان كان مطردا
لانتفاء عليه (والاكثر) من
العلماء (على رده) لانتفاء المناسبة
عنه (قال علماءنا قياس المعنى
مناسب) لا شقاه على لوصف
(المناسب) قياس (لشبهه
تقريب) قياس (الطرد في الحكم)
فلا يقيد (وقيل ان قارنه) أى
قارن الحكم الوصف (فيما عدا
صورة النزاع أعاد) العلمية
في قيد الحكم في صورة النزاع
(وعليه الامام الرازي) (وكتبر)
من العلماء (وقيل يكتفى بالمقارنة
في صورة واحدة)

لأفادة العلية (وقال الكرخي يقبل) الطرد (المناظر دون المناظر) لنفسه لأن الأول في مقام الدفع والثاني في مقام الإثبات
 (التاسع) من مسائل العلة (تنقيح المناظر وهو أن يدل) نص ٢٣٩ (ظاهراً على التعديل بوصف في حذف خصوصه

عن الاعتبار بالاجتهاد وبنطاق
 الحكم (بالأعم أو تكون أو وصف)
 في محل الحكم (في حذف بعضها)
 من الاعتبار بالاجتهاد (و بنطاق)
 الحكم (بالباقى) وحاصله أنه
 الاجتهاد في الحذف والتعيين
 ويمثل لذلك بحديث الصحبة
 في الواقعة في نهر رضاء فان
 بأحنية ومال كاحذفاً خصوصها
 عن الاعتبار وأنما طالكفارة
 بطلق الافطار كاحذف اشافى
 غيرهما من أوصاف المحل ككون
 الواطى أعرايا وكون الموطوءة
 نرجة ككون الواطى النبل عن
 الاعتبار وأنما طالكفارة (أما

بجميع المناظر فاثبات العلة في
 احاد صورها كتحقيق أن
 لنباش وهو من ينش القبور
 وبأخذ الا كفان (سارق) بأنه
 وجد منه أخذ المال خفية وهو
 السرقة فيقطع خلافاً للعزيمة
 (وتخرج به) أى تخرج المناظر
 (متر) في مجت المناسبة وقرن
 بين الثلاثة كعادة الجدل بين
 (العاشر) من مسائل العلة
 (الغاء الفارق) أن يبين عدم
 تأثيره فيثبت الحكم لما اشتركا
 فيه (كالخالف الامه بالعبء في
 السراية) الثابتة بحديث

صورة النزاع وقوله لأفادة العلية متعلق بشككي (قوله المناظر) أى الدافع عن مذهب
 صاحبه (قوله تنقيح المناظر) أى تمذيب علة الحكم (قوله نص ظاهر) خرج الصريح
 ويقتضى الأصل في وجهه فانه ان كان عدم امكان حذف الخصوص مع دلالة النص
 الصريح بخلاف الظاهر لمكان الاحتمال فيه دون الصريح توجه عليه أنهم عدوا من
 النص الصريح على العلية فتحو قول الشارع علة كذا كما تقدم ومثل هذا غير قطعي في
 اعتبار الخصوص في العلية بل هو محتمل لكون الاعتبار عموم فاما المانع من جواز
 حذف الخصوص بالاجتهاد الا أن يمنع صراحة لمحو قوله لعله كذا في اعتبار خصوص
 كذا في العلية بل صراحة - انما هي في علية كذا في الجملة سم (قوله عن الاعتبار)
 ضمن يحذف مع ما يزال فعدم ما بهن (قوله وحاصله) أى حاصل تنقيح المناظر بقسميه (قوله)
 انه الاجتهاد في الحذف والتعيين) أى لا الدلالة المذكورة في المتن وقوله وهو أن يدل الخ
 بل هو الاجتهاد في الحذف والتعيين المقاد بقوله فيحذف ويناط الخ (قوله في الواقعة)
 أى الوارد في شأن الواقعة (قوله في آحاد صورها) الاولى في احادى صورها لان قوله
 في آحاد يقتضى أنه لا يسمى بتحقيق المناظر الا اثبات العلة في آحاد صورها وليس
 كذلك بل يسمى بذلك اثبات العلة في صورة واحدة والمراد اثبات الحكم في صورة
 خفيت فيها العلة ولو عبر بذلك لوفى بالمراد (قوله أى تخرج المناظر) هو كما تقدم استنباط
 الوصف المناسب من النص (قوله وقرن بين الثلاثة الخ) جواب سؤال تفديره اذا كان
 قد مر في القاعدة ذكره ثانياً (قوله كمادة الجدل بين) أى في قرنها بين الثلاثة في الذكر (قوله)
 لما اشتركا فيه) أى لا يجل وصف اشتركا فيه كالرقبة في المثال (قوله كالحاق الامه بالعبء)
 أى كالألغاء للكائن في الحاق الامه بالعبء وقال شيخ الاسلام هو مثال لأن لا تدر
 يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغير ذلك مما
 لا دخل للاثني فيه ومثال التقاطع قياس صب البول في الماء الراكد على البول فيه في
 الكراهة اه فان قيل ادخال القطع في الغاء الفارق ينافي قول المصنف الا فى ذلك
 تحصل الظن في الجملة ولا تعين جهة المصلحة فانه يدل على أن الغاء الفارق ظني لا قطعي
 فالجواب أنه لا يلزم من القطع باغاء الفارق القطع بعلية الباقي بعد الفارق الملقى لجواز
 أن تكون العلة أمراً آخر ورأى هو الحاصل ان هنا أمرين كون الفارق غير متبرر
 العلية وكون الباقي بعد ذلك الفارق هو العلة ولا يلزم من ثبوت الأول ثبوت الثاني فلا
 يلزم من القطع بالاول القطع بالثاني فاستأمل سم (قوله شركاً) أى نصيباً له (قوله يباع
 عن العبد) أى قيمة باقيه (قوله قيمة عدل) مصاروة كدلا نوع (قوله والا) أى بأن لم
 يكن له مال أصلاً أو له مال لا يبنى بقيمة باقي العبد (قوله لما اشتركت فيه العبد) أى للوصف

الصحبة من اعتق شركاً في عده فكان له مال يبيع عن العبد يقوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد
 والافتد عتق عليه باعتق فالفارق بين الامه والعبد الاثنية ولا تأثير له في منع السراية فتثبت السراية قيم المشاركة فيه العبد

(وهو) أى الغلة القارن
(والدوران والطرد) على القول
به (ترجع) ثلاثها إلى ضرب
شبهه اذ تحصل الظن في الجملة
لامطلقا (ولا تعين جهة المصلحة)
المقصودة من شرع الحكم
لانها لا تدرك بواحد منها بخلاف
المناسبة

* (خاتمة في نفي ما يمكن ضعفه)
ليس تأني القياس بعالية وصف
ولا العجز عن افساده دليل علية
على الاصح فيهما (وقيل نعم فيهما)
أما الاول فلان القياس مأمور به
بقوله تعالى فاعتبروا وعلى تقدير
عليه الوصف يخرج بقياسه
عن عهدة الامر فيكون الوصف
علة وأجيب بأنه انما تعين
عليته أن لو لم يخرج عن عهدة
الامر لا بقياس وليس كذلك
وأما الثاني فكأن المجزئة فانها
انما دلت على صدق الرسول للعجز
عن ما رضىها وأجيب بالفرق
فان العجز هناك من الخلق وهنا
من الخصم

* (القوادح) *

أى هذا وجهها وهى ما يقدح في
الدليل من حيث العلة أو غيرها
(منها تخلف الحكم عن العلة)
بان وجدت

الذى شاركت فيه العبد وهو الرقبة (قوله على القول به) لم يقل مثل ذلك في الدوران كانه
لذهاب الاكثر الى القول به قاله الشهاب (قوله الى ضرب شبه) أى الى نوع مشابهة للعلة
الحقيقية وليست علة حقيقية (قوله تحصل الظن) أى ظن العلية (قوله في الجملة) أى
في بعض الاحوال دون سائر الصور (قوله بخلاف المناسبة) أى فانها تحصل الظن وتعين
جهة المصلحة (قوله بعالية وصف) أى بسبب عليته وصف (قوله عن افساده) أى افساد
عليته او افساد الوصف باعتبار عليته (قوله بقوله تعالى فاعتبروا) أى والاعتبار قياس
الشيء بالشيء على ما مر (قوله يخرج بقياسه) أى بالقياس المبنى على عليته (قوله الا
بقياسه) أى القياس المستند اليه (قوله وأما الثاني الخ) هو نظير لامثال (قوله فان العجز
هناك من الخلق وهنا من الخصم) أى فلا جامع بين المنظر والمنظرة اذ لا يلزم من اعتبار
ما عجز عنه الخلق اعتبار ما عجز عنه الخصم لكلية العجز هناك وخصوصه هنا فقد يتفق
العجز عن خصم آخر (قوله القوادح) أى الاصطلاحية وهى أشياء مخصوصة وقوله وهى
ما يقدح أى لغة أى يؤثر فلا دور (قوله منها تخلف الحكم عن العلة) أى منصوصة كانت
أو مستنبطة وسواء كان التخلف مانعا أو قد شرط أو غيرهما بدليل التفصيل الا ترى في
الاقوال بعد قال العلامة ومثله الشهاب وهو مشكل في المخصوصة اذ القدح فيها بذلك
رد للنص الآن يقال التخلف في صورة ناسخ للعلة وفيه اشكال من وجه آخر وهو أن
القدح أعم من أن يرد على جميع الاقوال التى في العلة وفى ذلك تخطئة الاجماع على أن ذلك
أحدها الا على القول بجواز احداث قول ثالث اذا أجمع على قوانين مثلا اه وتعبه
سم بقوله وأقول أما الاشكال الاول فجوابه اننا لنسلم أن القدح فيها بذلك رد للنص كما
قاله الاسنوى في شرح المنهاج نقلا عن الغزالي مما نصه وتوجيه كون النقض قادحا في
العلة المنصوصة ما قاله الغزالي وهو أن اثنين بعد ورود ما ذكر انتقاض الموضوع بالخارج
أخذ من قوله عليه الصلاة والسلام الموضوع مما خرج ثم انه لم يتوضا من الجملة فيه لم أن
العلة هو الخروج من المخرج المعتاد لامطلق الخروج اه ولا يخفى ان هذا جار في العلة
المخصوصة وان كان نعمها قاطعي المتن والدلالة فان النص المذكور وان أفاد القطع بأن
العلة كذا لكنه لا يثبت لزوم القطع بأن كذا بمجرد ادعاء مطلقا هو العلة لاحتمال ان يعتبر
معها شيء آخر كالتفاهات فان فرض ان النص أفاد القطع بأن العلة مجرد كذا وان
لا يثبت برمعها شيء آخر لم يتصور تخلف حيثما حتى يتصور اختلاف في اقدح به كما هو
ظاهر ثم رأيت في شرح المنهاج للمصنف ما يفيد بذلك وأما الاشكال الثاني فجوابه
اننا لنسلم أن في ذلك تخطئة الاجماع فانه بالتخلف في بعض الصور يتبين أنه اعتبر على
كل مع ما ذكر فيه أمر آخر شرطا أو شرطاً لان أهل الاجماع اذا كانوا قاطعة قواعلي
أن العلة أحدها وسلوا تخلف الحكم في المادة المخصوصة كما هو حاصل الامر
فقد يلزمهم أن يعتبروا مع كون العلة أحدها شيئا آخر لا تصدق العلة معه على المادة

المنصوصة فتكون العلة على كل قول هو ذلك المجموع أو ذلك الوصف بشرط ذلك الامر
 الا ترى ويكون المراد بما ذكر على كل قول أنه معتبر لأنه مجرد هو المعتبر فيكون الموجود
 من الاجماع هو الاجماع على أن العلة لا تخرج عن تلك الامور المذكورة في تلك الاقوال
 بالكلية بان لا يكون شيء منها معتبرا ويكون معنى القدرح بالتخلف هو أن الوصف
 المذكور في كل قول ليس هو تمام العلة وحينئذ لا يلزم تخطئة الاجماع وهذا الجواب على
 طريق الجواب عن الاشكال الاول اه قلت لا يخفى أن الاشكال المذكور وادعى على
 امكان التخلف في المنصوصة سواء كان ذلك لوجود مانع أو انتفاء شرط أو لغيرهما يحصل
 جوابه الاول امكان التخلف اذا كان مانع أو انتفاء شرط كما تنفذه قوة كلامه وقد صرح
 فيما يأتي بان التخلف في المنصوصة اذا لم يكن لوجود مانع أو انتفاء شرط غير متصور وحينئذ
 بجوابه المذكور لا يتم على ان الحق ان التخلف للمانع أو فوات شرط غير قادر في العلمية
 لعدم اختلاله كما هو اختيار البيضاوي لما ذكره عنه في شرح المنهاج قال ثم استشكل اي
 البيضاوي تصور نفس التخلف في المنصوصة لوجود مانع ولا نقوات شرط ثم أجاب عنه
 حيث قال فان قلت كيف يتصور تخلف الحكم لوجود مانع ولا انتفاء شرط في محل فيه
 وصف نص الشارع قطعا أو ظاهرا على علمته أو امتنع بطل ذلك استنباطا صحيحا قلت هذا
 لعمر الله بعيد الوجود والجور لذلك انه مستندة فخصيص العلة منصوصة كانت أو
 مستنبطة والخصيص لا يكون بغير مخصص وذلك المخصص ان كان حيث يوجد مانع أو
 يفوت شرط لم يكن صورة المسئلة وان كان بدونها أمكن وهو محتمل على بعد بان يحصل
 نص على عدم الحكم في محل الوصف فيه موجود وليس فيه معنى يدعي أنه مانع أو عدمه
 شرط وهيئات أو يوجد ذلك اه قال ثم وهذا الاشكال وارد على ما ذهب اليه المصنف
 هنا من أن التخلف قادر مطلقا فانه شامل للقدرح بالتخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود
 مانع ولا فوات شرط (وأقول) الظاهر أنه لا يتصور التخلف في المنصوصة ولا يكون
 لوجود مانع ولا انتفاء شرط ولا يقتصر على مجزء الاستبعاد اللهم الا أن يقال في صحة
 الاطلاق الذي ذهب اليه فرض التخلف فيما ذكره ان كان محالا أو يكون هذا مستثنى
 من كلامه اه فانظر هذا الذي ذكره هنا مع كلامه المتقدم مع العلامة وأما جوابه الثاني
 عن الاشكال الثاني فن مادة الاول كما قال وقد علم ما فيه (قوله في صورة مثلا) اي أو في
 صورتين أو أكثر (قوله وهو) أي التخلف المذكور تخصيص العلة اي تخصيصها بما
 وجدت فيه من الصور مثلا لو قال المعتز لله مستدل على حرمة الربا بعله الطم قد
 وجدت العلة المذكورة في الرمان وليس برؤى لم يكن قوله المذكور قادرا عند الحنفية
 ووجود العلة المذكورة في الرمان مخصصة لها بما وجدت فيه غير الرمان فكأنه قيل
 العلة الطم الا في الرمان (قوله لان دليها) اي دليل علمتها وهو مسلما (قوله اقتران
 الحكم) اي اقترانه بالوصف (قوله ولا وجود له) اي لا اقتران المذكور في صورة التخلف

في صورة مثلا بدون الحكم (وقفا
 للشافعي) رضى الله عنه في انه
 قادر في العلة (وسواء لنقض
 وقوات الحنفية لا يقدح) فيها
 (وهو مخصص العلة وقيل لا)
 يقدح (في) العلة (المستنبطة)
 لان دليها اقتران الحكم بها ولا
 وجود له في صورة التخلف

(قوله فلا يدل على العلية) أي لا يدل الاقتران المذكور على علية الوصف في صورة
 التخلف لعدم وجود الاقتران المذكور فيها (قوله بان يوقفه عن العمل) أي حتى يوجد
 مرجح وليس المراد بإبطاله الغاء رأسا (قوله والحنفية تقول بخصه) أي يخص
 النص بغير ما يخلف فيه وهذا ما قبل أقوله يطله (قوله ويجاب الخ) أي من طرف الاول
 وقوله عن دليل المستنبط أي دليل عدم القيد فيها (قوله في جميع صور) أي صور
 الوصف (قوله مؤخرًا بيانه) أي العام ببيان ما خرج منه إلى وقت الحاجة إلى البيان
 (قوله الآن يكون التخلف المانع) أي كخلف وجوب القصاص عن علمه من القتل
 لعدم العذر وان في صورة قتل الأب ابنه لوجرد المانع وهو أبوة القاتل للقتيل وقوله
 أو قد شرط أي كخلف وجوب الزكاة عن علمه من ملك النصاب في صورة ما إذا لم يتم
 حول النصاب المذكور انقضاء الشرط وهو تمام الحول (قوله الآن يرد على جميع
 المذاهب) أي الآن يرد الاعتراض بالتخلف المذكور على جميع المذاهب التي في العلة
 أي الأقوال التي فيها (قوله كالعرايا الخ) قال العلامة ومثله الشهاب فيسه اشكال لان
 العرايا رخصة بالاجماع والرخصة ما شرع المذموم قيام المانع لولا العذر والمانع ليس
 إلا العلة فهو اجماع على ان قيام العلة بدون الحكم في محل العذر لا يمنع علمه في غيره اه
 أي في كنف يصح القول باقترح بالتخلف في ذلك كما اقتضته حكاية هذا الخلاف مع
 مخالفة الاجماع قال سم وأقول يمكن أن يجاب بان القائل بالقدح لا يسلم أن الاجماع
 على أن ما ذكره من علمه بمعنى أنه تمام العلة بل بمعنى أنه معتبر في العلة فلا ينافي أنه يعتد به معه
 شيء آخر شرطاً ونظراً لم يوجد في هذه فلا تخلف الحكم فيها والام بتصور تخلف الحكم
 فيه بل كون الامر كذلك مما لا بد منه عند كل أحد اذ لا يتصور شمول العلة حقيقة
 ما ليس محلاً للحكم فان قلت ينافي هذا أنه لا بد في الرخصة من قيام السبب للحكم الاصل
 واذ لم يكن ما ذكره تمام العلة لم يتحقق قيام السبب للحكم الاصل قلت لا نسلم المساقاة
 لجواز أن يكون السبب المحكوم به قائم هو السبب في الجملة لا التام بل كون الامر
 كذلك مما لا بد منه عند التأمل الصائب إلى آخر ما أطال به وأنت خبير بان علة الحكم
 في الرخصة هو العذر الذي لولا ما ثبت الحكم الاصل لوجود علمه فالعذر المذكور بمنزلة
 المانع أو هو مانع للعلة المذكورة وهذا غير محل بعلة العلة المذكورة فيما عدا صورة
 الرخصة المعلوم استقوا من صور تلك العلة اتفاقاً فلا وجه لان يقال انما ثبت الحكم
 الاصل في محل الرخصة لقص علمه عما يعتبر فيها فيكون هذا التخلف محل بعلة في غير
 محل الرخصة وهذا واضح لكل أحد لك حادة الانصاف وبه تعلم سقوط جميع ما أطال
 به سم من التوهمات التي زعم أنها محققات (قوله وهو بيع الرطب والعنب) قال
 العلامة ينبغي أن يضاف إليه الموهوب لا الواهب اه (قوله من الطم) أي كما هو مذهب
 الشافعي وقوله والقوت أي والادخار كما هو مذهب مالك فان العلة عنده الاقتيات

فلا يدل على العلية فيها بخلاف
 المنصوصة فان دليلها النص
 الشامل لصورة التخلف واتقاء
 الحكم فيهما يطله بان يوقفه
 عن العمل به والحنفية تقول
 بخصه ويجاب عن دليل
 المستنبط بان اقتران الحكم
 بالوصف يدل على علمه في جميع
 صور كدليل المنصوصة (وقيل
 عكسه) أي لا يقدح في المنصوصة
 ويقدح في المستنبطة لان الشارع
 له أن يطاق العام ويريد بعضه
 مؤخرًا بيانه إلى وقت الحاجة
 بخلاف غيره اذا عمل بشئ ونقض
 عليه ليس له أن يقول أردت غير
 ذلك لاسد باب ابطال العلة
 (وقيل بقدح) فيهما (الآن
 يكون) التخلف (لمانع أو قد
 شرط) الحكم فلا يقدح (وعليه
 أكثر فقهاءنا) وقيل لا يقدح الا
 أن يرد على جميع المذاهب
 كالعرايا وهو بيع الرطب
 والعنب قبل القطع بقرأ وزبيب
 فان جواز ما ورد على كل قول
 في علة حرمة الربا من الطم
 والقوت والكيل

والمال فلا يقدح (وعليه الامام) الرازي ونقل الاجماع على أن حرمة الربا لا تعطل الا باحده هذه الامور الاربعة (وقيل يقدح في)
العله (الخاطرة) دون المصلحة لان الخطر على خلاف الاصل فقدح فيه ٢٤٣ الاباحة بخلاف العكس (وقيل) يقدح

(في المنصوصة الا) اذا ثبت
(بظاهر عام) لقبوله للتخصيص
بخلاف القاطع (و) يقدح في
المنطقة (أيضا) (الا) أن يكون
التخلف (لما منع أو فقد شرط)
للكم فلا يقدح فيها (وقال

الامدنى ان كان التخلف
لما منع أو فقد شرط أو في معرض
الاستثناء) منصوصة كانت أو
منطقة (أو كانت منصوصة

بما لا يقبل التأويل لم يقدح)
والا قدح الا في المنصوصة بما
يقبل التأويل في قول للجمع
بين الدليلين وقول المصنف
عنه في المنصوصة بما لا يقبل
التأويل لم يقدح هو لازم قوله
فيما ان كان التخلف لدليل ظني
فالظني لا يعارض القطعي أو
قطعي فتعارض قطعيين محال
قال المصنف الا أن يكون
أحدهما ناسخا (والتخلف) في

القدح (معنوى لا لفظي) خلافا
لابن الحاجب في قوله انه لفظي
مبنى على تفسير العلة ان فسرت
بما يلزم وجوده وجود الحكم
وهو معنى المؤثر فالتخلف قادح
أو بالباعث وكذا بالمعريف فلا
(ومن فروعه) أي فروع أن

التخلف معنوى (التعليل بعلةين)
فيمنع ان قدح التخلف والا فلا

والادخار لا اقياس فقط كما يوهمه كلام الشارح وقوله والكيل أي كما هو مذهب أبي
حنيفة وكالكيل عنده الوزن وقوله والمال انظر من علم به وعليه فيلزم أن كل ما وجد
فيه المالية كان ربويا مع ان كثيرا مما توجد فيه المالية غير ربوي فتأمل (قوله فلا
يقدح) جواب قوله الا أن يرد الخ (قوله وقيل يقدح في العلة الخاطرة الخ) كأن يقال
يحرم الربا في البراءة كونه مكسلا فيمنع من الجس مثلا فانه مكيل وليس ربوي وقوله بخلاف
العكس أي كأن يقال يساح لربا في التفاح لانه موزون فيمنع بالتقوى وقوله بخلاف العكس
أي فلا يقدح فيه التخلف المذكور لان الاباحة هي الاصل وتفيها عارض لا يعتد به (قوله
وقيل يقدح في المنصوصة) أي كأن يقال يحرم الربا بالعله الطم (قوله لا اذا ثبت بظاهر
عام) أي كحديث الطعام بالطعام وبا (قوله بخلاف القاطع) أي فانه يقدح فيه وفيه
اشكال لا يخفى اذا لا يمكن معارضة القاطع سواء كان خاصا بعمل النقض أو عاماله ولا غير
من المحال الا أن يثبت نسخه بدليل ومثال القطعي الخاص كالوقيل يحرم الربا في البر
العله الطم ومثل القاطع بقسميه الخاص الظاهر فانه لا يقدح فيه خلافا لما يقمده كلام
الشارح ووجهه ان دلالة الخاص على علية الوصف في محل النقض لا يتصور معهما تخلف
الحكم عنه وعدم التعارض في الخاص بغيره لان الدليل انما يدل على علية الوصف في غير
محل النقض فتخلف الحكم في محل النقض الذي لم يدل الدليل على العلية فيه لا يعارضه
أشاره شيخ الاسلام ومثال الظاهر الخاص ما لو قيل مثلا مطعوم القوا كبطعمومها ربا
(قوله في معرض الاستثناء) أي كالحرايا والمصرام ومعرض بوزن منبر (قوله بما لا يقبل
التأويل) أي كأن يقال مثلا يحرم الربا في كل مطعوم (قوله والا قدح) أي والابان
كانت مستنبطة وليس معها واحد من ثلاثة بنص يقبل التأويل فتحت الا صورتان
(قوله الا في المنصوصة بما لا يقبل التأويل) قال شيخ الاسلام فيه اشارة خفية الى أن تقييد
الامدنى بما لا يقبل التأويل منتهقد اه (قوله بين الدليلين) أي دليل العلة ودليل
التخلف (قوله هو لازم قوله الخ) وجه لزومه أن القدح بالنقض فرع التعارض فاذا اشق
التعارض انتهى القدح فانه شيخ الاسلام (قوله قال المصنف) أي تعلقا عن الامدنى لان
الاستثناء من كلام الامدنى (قوله انما يتأق في تخلف العلة عن الحكم) أي لان قدح
تخلف العلة عن الحكم في العلية يستدعي انحصار التعليل فيها اذ لو خلفها علة أخرى
لم يقدح التخلف ثم لا يخفى أن القدح في تخلف العلة فرع عن امتناع التعليل بعلةين
لا عكسه كما يقتضيه ظاهر المصنف كذا قال بعضهم وقد يقال يصح تفرع كل عن الآخر
والامر سهل (قوله والانقطاع) صورة المسئلة اذ المصنف عن التخلف فان قلنا بما قدح
انقطع لبطلان دليله والا فلا بقاء دليله أما اذا أجاب فلا انقطاع والا فلا وجه لقوله
وجوابه الخ حيث حصل الانقطاع فتأمل سم (قوله ويسمع قوله) فرع على جواب

وهذا التفرع نشأ عن سهو فانه انما يتأق في تخلف العلة عن الحكم والكلام في عكس ذلك (ولا انقطاع) للمستدل فيحصل
ان قدح التخلف والا فلا وسمع قوله أريد العلية في غير ما حصل فيه التخلف (والفهم المناسبة بمضفة)

فيحصل ان قدح التخلف والا فلا
 وليكن ينتفي الحكم لوجود المانع
 (وعندها بالرفع اي غير المذكورات
 كضميمة العلة فيمتنع ان قدح
 التخلف والا فلا (جوابه) اي
 التخلف على القول بانه قاذح
 (منع وجود العلة) فيما اعترض
 به (او منع انتفاء الحكم) عن
 ذلك (ان لم يكن اتفاقا مذهب
 المستدل) والا فلا يتأني الجواب
 بجمعه (وعند من يرى الموانع) اي
 يعتبرها بالنفي في قدح التخلف
 حتى اذا وجدوا واحد
 منها لا يقدح عنده (بيان)
 فيحصل الجواب على رايه ببيانها
 او بيان واحد منها (وليس
 للمعارض) بالتخلف (الاستدلال
 على وجود العلة) فيما اعترض
 به (عند الاكثر) من النظار
 ولو بعد منع المستدل وجودها
 (للانتقال) من الاعتراض الى
 الاستدلال المؤدى الى الانتشار
 وقيل له ذلك لانه مطلوبه من
 ابطاله العلة (وقال الآمدي)
 لذلك (مالم يكن دليل أولى)
 من التخلف (بالقدح) فان كان
 فلا يلزم صرح المصنف بلفظه

الشرط أعني قوله فلا فهو عطف على لامع مدخولها والتقدير وان لم يقدح فلا يحصل
 الانقطاع ويسمع قوله الخ (قوله فيحصل) اي الانقراض ان قدح التخلف اي ان قلنا ان
 النقص قاذح قسبطل به مناسبة الوصف للحكم فلا يصلح مقتضيا لترتب الحكم عليه وان
 قلنا انه غير قاذح فلا تبطل المناسبة ويكون نفي الحكم لوجود المانع اذا عمل للمقتضى
 مع وجود المانع وصورة المسئلة أن يوجد الوصف المناسب في صورة من الصور ويكون
 بحيث لو ترتب عليه الحكم لزمت مفسدة مثاله كما تقدم مافوق ذلك الطريق البعيد
 لغرض القصر لا غير فانه لا يقصر فالوصف المناسب السفر الطويل والحكم المترتب
 عليه القصر اي تنبيه والمنسدة اللازمة على ذلك القصـد المذكور فينتفي القصر حينئذ
 فان قلنا ان التخلف قاذح كان انتفاء الحكم لاتفاء مناسبة الوصف وان قلنا انه غير قاذح
 كان انتفاء الحكم لوجود المانع وهو لزوم تلك المفسدة مع بقاء المناسبة هذا ايضا
 ما أشار اليه (قوله منع وجود العلة) اي في الفرع الذي ادعى المعارض وجود العلة فيه
 بدون الحكم كأن يقول المعارض للمستدل جعلك علة الربا في البر الكيل منقوض
 بالحبس فانه مكيل وليس ربوي فيجيبه المستدل بقوله لانه لم أن الحبس مكيل بل هو
 موزون (قوله او منع انتفاء الحكم عن ذلك) اي اعترض به مثاله أن يقول المعارض
 للمستدل جعلك العلة في حرمة الربا في القمار الوزن منقوض باتفاح فانه موزون غير
 ربوي فيجيبه المستدل بقوله بل هو ربوي وقولك انه غير ربوي ممنوع اذا كان ثبوت
 الحكم المذكور وهو الربوية في التفاح مذهب المستدل وأما اذا كان مذهبه انتفاء
 الحكم المذكور عن التفاح فلا يتأني له الجواب المذكور واليه الاشارة بقوله ان لم يكن
 اتفاقا مذهب المستدل (قوله وعند من يرى الموانع) اي يراها مانعة من القدح بان يرى
 ان التخلف اذا كان لمانع لا يكون قاذحا وانما يكون قاذحا اذا لم يكن لمانع كما تقدم في
 القول الثاني وهذا معنى قول الشارح اي يعتبرها بالنفي في قدح التخلف اي يعتبر انتفاءها
 في كون التخلف قاذحا وكلاهما انتفاء الشروط فيحصل الجواب ببيان انتفاء الشرط
 وقوله ببيانها قال الكمال وشيخ الاسلام خبير بمبدأ محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير
 وجوابه عند من يرى الموانع ببيانها اي الموانع والجملة عطف على الجملة قبلها اهـ ولا يتعين
 ذلك لجواز كونه معطوفا بالواو لداخلته على عند من يرى على منع وجود العلة فيكون
 خبرا عن المبدأ المذكور باعتبار هذا القدر أعني عند من يرى وانما قدمه دفعا لتوهم
 رجوعه للجميع لو أخره بان قال وبيان الموانع عند من يراها اي المذكورات قاله سم وقد
 تقدم تمثيل المانع والشرط عند ذكر القول الثاني (قوله وقيل له ذلك) اي للمعارض
 بالتخلف الاستدلال (قوله من ابطاله العلة) ببيان للمطالب (قوله مالم يكن دليل أولى
 بالقدح الخ) اي للمعارض أن يستدل على وجود العلة فيما نقض به مالم يكن عنده دليل
 آخر يرد به على المستدل أولى في القدح من التخلف كأن يعترض المعترض على جعل

المستدل على الربا في الكيل بالتخلف في الجبس فانه مستدل غير ربوي فاذا اراد
 المعارض المذكور الاستدلال على وجود العلة المذكورة فيما اعترض به فليس له ذلك
 لان معمد دليلا هو اولى بالقدح في علة المستدل عما قدح به من التخلف وذلك الدليل هو
 نص الحديث على أن علة الربا العام فيترك حينئذ الاستدلال المؤدى الى الاقتضار لعدم
 الضرورة اليه (قوله سلم من ايها نقيها) أي لانه يتوهم من اسقاطها أن قوله مالم يكن
 الخ قيد في التقى اذ لم يتقدم في اللفظ ما يحال عليه غيره وذلك خلاف المقصود اذ المقصد
 أنه قيد في الاثبات (قوله أي ايقاعه في الوهم الخ) اثار بذلك الى أن المراد بالايهام
 المذكور فهم ما ذكر وحصوله في الذهن وليس المراد كون ذلك موهوما بعيدا مما تر من
 أن المفهوم الذي يسبق للذهن عند حذفه هو ما تقدم قبل التامل (قوله مالم يكن) أي
 الحكم المتنازع فيه حكما شرعيا وقوله ووجهه أي وجه التفصيل بين الحكم الشرعي
 وغيره وقوله لجواز الخ حاصل القول أنهم اختلفوا في اسم يمكن في عبادة ابن الحاجب
 فجعله المضد ضمير الوصف المعلن به المدعى انتقاضه وجعله جمهور الشارحين ضمير الحكم
 المتنازع فيه وعبارة المضد وقيل ان كان أي الوصف الذي نقض حكما شرعيا فلا أي
 فليس للمعارض أن يستدل على وجوده في صورة النقض لان الاشتغال باثبات حكم
 شرعي هو الانتقال بالحقيقة والا فتم اظهر وأمر تقيمه أي المعارض لدليله اه قال
 السعد قوله والا وان لم يكن وجود الوصف في صورة النقض حكما شرعيا فنعم أي للمعارض
 أن يقيم الدليل على وجوده لان كون هذا تقيما للمطلوب لا انتقالا لمطلوب آخر ظاهر
 بخلاف ما اذا كان حكما شرعيا فان جانب الانتقال فيه أظهر فضمير تقيمه ودليله للمعارض
 واللام متعلق بتقيمه والمراد دليله على نفي العلية وبطلان قياس المستدل وجمهور
 الشارحين على ان المراد ان المذهب الثالث هو التفصيل بان الحكم المختلف فيه ان كان
 حكما عقليا فلا معترض أن يستدل على وجود الوصف في صورة النقض لانه يقدح فيه
 فيحصل فائدة وان كان حكما شرعيا فلا عدم الفائدة اذ المستدل ان يقول يجوز ان يكون
 تخلف الحكم لوجود مانع او انتفاء شرط فيجب الحل عليه جمعا للدليلين دليل الاستنباط
 ودليل التخلف فلا تبطل العلية بخلاف الحكم العقلي فان هذا لا يتشكى فيه ولا يخفى
 ضعف هذا الكلام اه والمصنف جرى على ما عليه جمهور الشارحين بدليل قوله لم اره
 غيره فانه بناء على رجوع ضمير يمكن للحكم المعلن لا الى ما يعمل به اذ لو بناء على ذلك لم يصح
 قوله لم اره لغيره لانه قد وجد لغيره كما صاحب المقترح اي منصور البروي بوحدة وراه
 مفتوحين فانه شيخ الاسلام قاله سم (قوله ان التخلف في القطعي قاذ) أراد بالقطعي
 العقلي كما عير به عنه المصنف في شرح المختصر وهو الاوفا بالمقابلة بالشرعي وحيث
 فاعل ذلك لما اشتهر في كلامهم من ان العقليات لا يدخلها التخصيص لكن قيد ذلك بعضهم
 بالتخصيص بغير العقلي والا فالخصيص العقلي مما يدخلها سم (قوله بخلاف الشرعي

سلم من ايها نقيها أي ايقاعه في
 الوهم أي الذهن وما حكم ابن
 الحاجب من أنه يمكن مالم يكن
 حكما شرعيا أي بان كان عقليا
 قال المصنف لم يوجد غيره قال
 ووجهه أن التخلف في القطعي
 قاذ بخلاف الشرعي

لجواز أن يكون فيه لوجود مانع أو فوات شرط) اعل هذا مبني على القول بعدم القدر
إذا كان التخلف لوجود مانع أو فوات شرط وعبارة المصنف في شرح المختصر مصرحة
بذلك ونصها وقصارى المعترض اثبات الوصف ثم لا يجدي لان التخلف لذلك لا يقدح في
العلل الشرعية عند الجمهور اه قاله مم (قوله ولودل على وجودها الخ) أي ولو استدل
المستدل على وجود العلة فيما علة بهم بادليل موجود في صورة النقص ثم منع المستدل
وجودها في تلك الصورة الخ مثال ذلك أن يثبت المستدل كون البرمطة وما بادليل وهو
كونه يدار في القم ويضع مثلا فيكون ربو يافيقول له المعترض ماذا كرت من علة الطم
ينقض بالتفاح فانه مطعوم مع أنه غير ربوي فيقول المستدل لا أعلم كونه التفاح
مطعوما فيقول له المعترض ماذا كرت من الدليل موجود بعينه فبسه فحينئذ ينقض
دليلك (قوله وقال له المعترض ينقض دليلك الخ) قال العضد هذا إذا ادعى انتقاض
دليل العلة معينا ولو ادعى أحد الأمرين فقال يلزم اما انتقاض العلة أو انتقاض
دليها وكيف كان فلا تثبت العلية كان مجموعا بالاتفاق فان عدم الانتقال فيه ظاهر اه
وقوله كيف كان قال السعد أي سواء كان اللازم انتقاض العلة أو انتقاض دليلها
لم تثبت العلية به أما على الاول فالماز ان النقص يطل العلية وأما على الثاني فلانه لا بد
لثبوت العلية من مسلك صحيح واما ما يقال انتقاض دليل العلة يستلزم انتقاض العلة
فظاهر البطلان اه (قوله لان القدر في الدليل الخ) ليس معناه أنه يلزم من بطلان
الدليل بطلان المدلول اظهر فساد بل معناه أنه محجوج الى الانتقال الى دليل آخر
لا ثباته والا كان قولنا بغير دليل وهو باطل قاله شيخ الاسلام وهذا التوجيه الذي ذكره
الشارح هو الذي وجه به العضد نظر ابن الحاجب المذكور فقال ولعل ذلك أي النظر أن
القدر في دليل العلة قدح في العلة وهو مطلوبه بالاتفاق اه وقوله وهو مطلوبه قال
السعد أي القدر في العلة مطلوب المعترض وفي بعض الشروح وجه النظر أن هذا
انتقال من اعتراض الى اعتراض وغير المسموع هو الانتقال من الاعتراض الى
الاستدلال اه (قوله وليس له الاستدلال على تخلف الحكم) أي كما أنه ليس له
الاستدلال على وجود العلة فيما اعترض به كما مر (قوله فيما اعترض به) أي في المحل
الذي اعترض به أي اعترض بتخلف الحكم فيه مثال ذلك أن يقول المستدل يحرم
الربا في البرهله الكيل فينقض عليه المعترض بالخالة مثلا فانما كيلة غير ربوية فليس
للمعترض الاستدلال على أنه غير ربوية ولو منع المستدل فتخلف الحكم فيها وقال لان لم
أنه غير ربوية بل هي ربوية لما فيه من الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدى
للانتشار كما تقدم (قوله وقيل له ذلك) أي له الاستدلال ليتم مطلوبه وهو ابطال العلة
(قوله وثالثها ان لم يكن دليل أولى) أي للمعترض أن يستدل على ما ذكره ما لم يكن ثم دليل
يطل ما قاله المستدل من علية الكيل فيكون أولى بالقدح فيه من التخلف فليس له

لجواز أن يكون فيه لوجود مانع
أو فوات شرط (ولودل) المستدل
(على وجودها) فيما علة بها
(وجود في محل النقص ثم منع
وجودها) في ذلك المحل (وقال)
له المعترض (ينقض دليلك) على
العلة حيث وجد في محل
النقص دونها على مقتضى من
وجودها فيه (فاصواب أنه
لا يسمع) قول المعترض (لا نقاله
من نقض العلة الى نقض دليلها)
والانتقال ممنوع وأشار بالصواب
الى دفع قول ابن الحاجب وفيه
أي في عدم السماع نظر أي لان
القدر في الدليل قدح في المدلول
فلا يكون الانتقال اليه ممتمعا
(وايسر له) أي للمعترض
(الاستدلال على تخلف الحكم)
فيما اعترض به ولو بعد منع
المستدل بخلافه لما تقدم من
الانتقال من الاعتراض الى
الاستدلال المؤدى الى الانتشار
وقيل له ذلك ليتم مطلوبه من
ابطال العلة (وثالثها) له ذلك
(ان لم يكن دليل أولى) من
التخلف بالقدح فان كان فلا
(ويجب الاحتراز منه) أي من
التخلف

الاستدلال حينئذ بل يبطل علمه بالدليل كأن يبطل كونه الربا السكبي بقوله صلى الله عليه وسلم اطعموا بالطعام ربا الدال على أن العلم الطم (قوله بأن يذكرفي الدليل ما يخرج محله) أي يذكرفي الدليل الدال على العلية ما يخرج محل المقض كأن يقول مثلا لا استدلال على حرمة الربا أي البرء مطعوم وكل مطعوم غير قاكهة يحرم الربا فيه (قوله على المناظر مطلقا) أي حتى فيما اشتهر من المستثنيات والمناظر مطلقا يستدل لامامه ويذهب عن مذهبه ويسمى جديا كما تقدم وخلافيا والمناظر لنفسه هو المجتهد (قوله وقبل يجب مطلقا) قال الكمال أي من غير تفصيل بين المناظر والمناظر ولا بين المستثنيات وغيرها لا يقال يلزم على هذا التكرار بانسبة للمناظر لان الاطلاق فيه قد استبعد مما قبله لا مانع قول هذا فاسد أما أولا فلان الاطلاق فيه المستفاد مما قبله انما هو مع التفصيل في قرينه وهو المناظر الاطلاق فيه على هذا التقدير مصاحب للاطلاق في قرينه وأما ثانيا فلان هذا القائل غير ذلك القائل ومجموع ما قاله هذا مبين لمجموع ما قاله ذلك فكيف يتصور مع ذلك تكرار ولا يخفى عليك ان الاطلاق هنا وفيه قبله يشمل المستثنيات بقسم أي المنهورة وغيرها سم (قوله ودعوى صورة الخ) قال الشهاب لما وقع الكلام في النقض استدعى ذكر هذه القاعدة وحاصلها ما تقر في علم الميزان من أن قبض الموجبة الجزئية السالبة الكلية ونقض السالبة الجزئية الموجبة الكلية كما أوضحه الشارح بالمثل الاتي (قوله بالاثبات) الباء للملابسة أي دعوى صورة معينة أو مبهمة ملابسة للاثبات وقوله أي اثباتها بالرفع تفسير لدعوى وقوله أو نفيها عطف على دعوى (قوله بدأ بالاثبات الرجوع الى النفي) أي على طريق اللف والشر غير المرتب (قوله لتقدمه عليه طبعها) قال العلامة ظاهره لتقدم الاثبات على النفي وفيه نظر اذ الاثبات ايجاب النسبة والنفي انتزاعها فكل منهما وارد على النسبة وليس أحدهما متقدما بالاطبع على الآخر نعم الانتزاع متقدم باطبع على الثبات في الممكنات الى آخر كلامه وقال سم جوابه ما قاله الكمال حيث وجه ما ذكره الشارح من تقدم الاثبات على النفي طبعها بقوله فان معنى نفي الشيء الحكم بأنه ليس بشات وذلك يتوقف على تعقل الثبوت ليحكم بانتفاءه اه فإشارتي أن المراد لتقدم باعتبار تعقل المتقدم دون تحفقه والى أن المتقدم بهذا المعنى هو الثبوت لا الاثبات فكلام الشارح امامي حتى على أن المراد بالاثبات الثبوت أو على أن المراد بالاثبات من حيث ما تضمنه من الثبوت الى آخر ما قال وأطال قلت لأرب أن الكلام هنا في الاثبات الذي هو ادراك أن النسبة واقعة أو باقاعها والسلب الذي هو ادراك انهم ليست بواقعة أو انتزاعها وهما واردان على النسبة لا تقدم لاحدهما على الآخر وأما الثبوت الذي هو تصور الشيء فهو متقدم على الاثبات والنفي منه لان الحكم فرع التصور فأطال به سم غير مفيد شيئا فتأمل (قوله وبالعكس الخ) أي فالصورتان أربع فيما قبل العكس وهي صورة معينة مثبتة صورة معينة منفية صورة مبهمة مثبتة صورة مبهمة منفية وهذه فيما إذا كانت الصور

بأن يذكرفي الدليل ما يخرج محله ليسلم عن الاعتراض (على المناظر مطلقا وعلى المناظر لنفسه) (الافيماء) اشتهر من المستثنيات (كالعرايا) فصاد كالمذكور (الاحاجة الى الاحتراز عنه) (وقبل يجب) عليه الاحتراز منه (مطلقا) وليس غير المذكور كالمذكور (وقبل) يجب عليه الاحتراز منه (الافى المستثنيات مطلقا) أي مشهورة كانت أو غير مشهورة فلا يجب الاحتراز عنها لعدم ثباتها غير مرادة (ودعوى صورة معينة أو مبهمة) بالاثبات أي اثباتها (أو نفيها) بالنقض بالاثبات أو النفي (العامين) بدأ بالاثبات لراجع الى النفي لتقدمه عليه طبعها (وبالعكس) أي الاثبات العام والنفي العام فينتقض بصورة معينة أو مبهمة

المذكورة مدعاة ويجرى مثلها إذا كان المدعي الإثبات العام أو النفي العام فإن الأول ينقض بصورة معينة منفية أو صورة مبهمه منفية والثاني ينقض بصورة معينة مثبتة أو صورة مبهمه مثبتة وهذه صور العكس التي أشار لها الشارح (قوله نحو زيد كاتب أو إنسان ما كاتب) لا يخفى أن الأولى شخصية والثانية مبهمة وكل منهما في قوة الجزئية فلذا كان النقيض السالبة الكلية وكذا القول في قوله زيد ليس كاتب وإنسان ما ليس بكاتب لما كانا في قوة السالبة الجزئية كان النقيض لهما الموجبة الكلية ولم يمثل الشارح بالعكس لوضوحه والاستغناء عنه بما ذكر (قوله لأنه نقض المعنى) أي يؤل إلى ذلك والافهم في الابتداء ليس نقضا وفيه كما قال شيخ الإسلام مع ما يأتي إشارة إلى أن العكس قسم من أقسام القادح السابق وهو تخالف الحكم عن العلة (قوله أي المعلق به) إنما فسر المعنى بالعلة لأن الضمير في قوله لأنه العكس وسيأتي تفسيره بقوله وهو اسقاط وصف من العلة فتعين أن يراد بالمعنى العلة ولا يصح تفسير المعنى بالحكمة وإن كان المتبادر من المعنى في هذا الباب هو الحكمة لما مر ولأن نقض الحكمة دون العلة غير قادح على الأصح كما يأتي للشارح (قوله وهو اسقاط وصف من العلة) أي ونقض الباقي بدليل قوله بعد ثم ينقض الخ وفيه إشارة إلى أنه يعترض به على العلة المركبة كما قاله شيخ الإسلام واعلم أن تعريف المصنف للكسر لا يتناول عن خفاء لأنه ما يؤخذ من قوله وهو اسقاط وصف من العلة مع ما ذكره من التمثيل وهو غير جار على طريقة التعريف من ذكر التعريف ثم التمثيل لا يضاحه والتعريف الصحيح ما قاله البيضاوي كالامام الرازي وهو عدم تأثير أحد جزأي العلة ونقض الآخر كما سيأتي وقد أطل الكمال في اعتراض تعبير المصنف هنا فراجع ولا عبرة بما أطل به سم في تصحيح كلام المصنف ونصوييه بما لا حاجة بنا إلى إيراد (قوله بان يبين أنه ملغى) أي غير مؤثر في الحكم (قوله وصرح بقادح إيتعلق به الجار والمجرور) قال الكمال يؤهم أنه لو لم يذكره لم يكن الجار والمجرور متعلقين وليس كذلك بل لو قال ومنها الكسر على الصحيح لكان المعنى من القوادح الكسر وتعلق قوله على الصحيح بتعلق قوله منها المقدراً أي الكسر معدود من القوادح على الصحيح نعم لو لم يذكره لتوهم أن قوله على الصحيح متعلق بالكسر بمعنى أن في تفسير الكسر خلافاً وأن عدمه من القوادح متعلق على الصحيح في تفسيره اهـ (قوله المعلوم من ذكر مقابله) أي وهو قوله امامع ابداله وأشار بذلك إلى جواب سؤال تقديره أن امالة تقسيم المستلزم لتعدد الاقسام ولم يذكر المصنف الاقسام اسداً وحاصل الجواب أنه أسقط القسم الثاني لعلمه من ذكر مقابله وهو انقسم الأول وقوله المعلوم من ذكر مقابله قال شيخ الإسلام بالرفع صفة لقوله أو لامع ابداله اهـ قال سم يتأمل وجه الرفع لأن المتبادر تعلق قوله امامع ابداله الخ بقوله وقوله وذلك لا يوافق الرفع اهـ (قوله في اثبات صلاة الخوف) أي في اثبات وجوب ادائها (قوله كالامن) أي كصلاة الامن كما يشير إليه قول الشارح فإن الصلاة فيه الخ (قوله فيعترض بان

نحو زيد كاتب أو إنسان ما كاتب يناقضه لانه من الانسان بكاتب ونحو زيد ليس بكاتب أو إنسان ما ليس بكاتب يناقضه كل إنسان كاتب (ومنها) أي من القوادح (الكسر) هو قادح على الصحيح لانه نقض المعنى أي المعلق به بالغا بعضه كما قال (وهو اسقاط وصف من العلة) أي بان يبين أنه ملغى بوجود الحكم عند انتفاءه ومقابل الصحيح يقول ان ذلك غير قادح وصرح بقادح إيتعلق به الجار والمجرور وقوله (امامع ابداله) أي الاثبات بدل الوصف بغيره أو لا المعلوم من ذكر مقابله بان اسود في الكسر (كما يقال في) اثبات صلاة (الخوف) هي صلاة يجب قضاؤها لو لم تفعل (فيجب ادائها كالامن) فإن الصلاة فيه كما يجب قضاؤها لو لم تفعل يجب ادائها (فيعترض بان خصوص الصلاة ما في)

ويبين بان الحج واجب الاداء كالنضاء (فليبدل) خصوص الصلاة ٢٤٩ (بالعبادة) ليندفع الاعتراض وكانه قيل عبادة الحج

(ثم ينقض) هذا المقول (بصوم الحائض) فانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها بل يحرم (اولا يبدل) خصوص الصلاة (فلا يبقى) علة للاستدلال (الا) قوله (يجب قضاؤها) فيقال عليه (وليس كل ما يجب

قضاؤه يوقى دليله الحائض) فانما يجب عليها قضاء الصوم دون أدائها كما تقدم وقد عرف البيضاوي كالامام الرازي الكسر بعدم تأثير أحد جزئي العلة ونقض الآخر وهو منطبق على ما تقدم بصورتيه وعبر عنه ابن الحاجب كالاتمى بالنقض المكسور وعرفا الكسر بوجود حكمه العلة بدون العلة والحكم ويعبر عنه بنقض المعنى أى الحكمة والراجح أنه لا يقدح لأنه لم يرد على العلة وقيل يقدح لاعتراضه المقصود مثاله أن يقول الحنفى فى العاصى بسفره مسافر فيترخص كغير العاصى لحكمة المشقة فيعترض عليه بذى الحرفة الشاقة فى الحضر لكن يحتمل الانقال ويضرب بالاعاول فانه لا يترخص له (ومنها) أى من القواعد (العكس) أى

تخالفه كاسيأتى (وهو) أى العكس (استفاء الحكم لانتفاء

العلة فان ثبت مقابله) وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة أبدا المسمى

أى هذا القول (قوله ويبين بان الحج الخ) أى يبين الغاؤه بان الحج (قوله أولا يبدل) عطف على قوله فليبدل (قوله فلا يبقى الحج) أى فببب اسقاط خصوص الصلاة وعدم الاتيان بغيرها لا يبقى الا يجب قضاؤها (قوله فيقال عليه) أى على الباقي وهو يجب قضاؤها أى يقال عليه فى الاعتراض ليس الحج وهو بيان للنقض (قوله وهو منطبق على ما تقدم الخ) أى من قول المصنف اسقاط وصف من العلة امامع ابداله الخ لكن قد يفرق بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه الاسقاط وحده دون النقص وهذا اعتبر فيه الاسقاط والنقض معا قاله العلامة قلت قد يقال انه منطبق عليه باعتبار ما يؤخذ من مجموع كلام المصنف فان التمر بف هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من المعنى الخ مع المثال كما تقدمت الاشارة اليه بما فيه ثم رأيت شيخ الاسلام قال مانصه قد يقال فيه تلويح بان تعرف المصنف غير منطبق عليه لاقتصاره على اسقاط الوصف ويجاب بانه منطبق عليه أيضا بما يؤخذ من كلامه كما بينه قبل اه قلت وكلام شيخ الاسلام مبنى على أن المراد بما تقدم صورنا الابدال وعدمه وان التعريف هو قول المصنف اسقاط وصف من العلة امامع الابدال أو بدونه كما أشار الى تقديره الشارح وحينئذ فقد يبحث فى جوابه المذكور بانه ليس فى كلامه ما يؤخذ منه باعتباره النقص مع الاسقاط فليتنامل (قوله وعبر عنه ابن الحاجب) أى عبر عن الكسر المعروف بما تقدم بالنقض المكسور وقوله وعرفا الكسر الخ أى فالذى عبر عنه البيضاوى والرازى وتبهمه المصنف بالكسر يعبر عنه ابن الحاجب والاتمى بالنقض المكسور وتعرفه ما مر وأما يعبر عنه بالكسر عندهما فهو ما عرفاه بوجود حكمه العلة بدون العلة والحكم (قوله ويعبر عنه) أى عن الكسر بهذا المعنى الثانى (قوله والراجح أنه) أى الكسر بهذا المعنى الثانى الذى عرفه به ابن الحاجب والاتمى (قوله لاعتراضه المقصود) أى من العلة وهو الحكمة (قوله لحكمة المشقة) الاضافة بيانية أى حكمه هى المشقة (قوله فيعترض عليه بذى الحرفة الشاقة الخ) أى فقد وجدت الحكمة وهى المشقة بدون العلة وهو السفر (قوله بالاعاول) جمع معول بوزن منبر القامس العظيمة يقطع به الحضر (قوله وهو أى العكس) قال شيخ الاسلام فيه مع ما قبله شبه استخدام اه وكان وجه تعبيره بشبه الاستخدام ان الضمير للعكس وهو ليس المحكوم عليه بكونه من القواعد بل الذى منها تخلفه لاهو فيكون على حذف مضاف أى ومنها تخلف العكس وفيه أن يقال اذا حمل على حذف المضاف فالعكس مستعمل فى حقيقة فلا استخدام أصلا ولا شبهه وان كان وجهه ان العكس ليس على حذف المضاف بل مستعمل فى تخلف العكس مجازا للتعاقب بينهما فيكون فى الكلام استخدام لاشبهه فالتعبير بشبه الاستخدام لا وجه له خلافا لما قوره بعض المحشين (قوله فان ثبت مقابله الخ) حاصل ما أشار له المصنف أن العكس قسمان أبلغ وغير أبلغ فالأبلغ ما ثبت مقابله السهمى بالطرده وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة وغير الأبلغ ما لم يثبت مقابله المذكور وعدم ثبوت ذلك المقابل هو عدم

٢٢ ينالنى بالطرده (فأبلغ) فى العكسية مما لم يثبت مقابله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة فى بعض الصور لانه

ثبوت الحكم لثبوت العلة - له بان توجد العلة بدون الحكم كما هو المتيقن من قولنا عدم
 ثبوت الحكم لثبوت العلة وايضا انه ان قولنا ثبوت الحكم لثبوت العلة معناه كلما ثبتت
 العلة ثبت الحكم فتمضيضه ليس كلما ثبتت العلة ثبت الحكم أي بل توجد العلة ولا يوجد
 الحكم كما يقال كلما كان انسانا كان حيوانا وبقية مضه ليس كلما كان انسانا كان حيوانا
 فان معنى هذا التقيض ان الانسانية توجد بدون الحيوانية لان الحيوانية توجد بدون
 الانسانية والالم يكن تقيضا لانه صادق كتنقيضه وحينئذ نهدم ثبوت الحكم لثبوت العلة
 هو ثبوت العلة بدونه لا ثبوت بدونه فتمثيل الشارح لعدم ثبوت المقابل بقوله بان ثبت
 الحكم مع انتفاء العلة غير صواب فانه انما يصلح مثلا لاختلاف العكس الاتي في كلام
 المصنف لا لاختلاف الطرد الذي الكلام فيه وهو يختلف الحكم عن العلة المسمى بالنقض
 هذا ايضا ما اشار له العلامة بعد قول المصنف فابلى عاينه أي فذلك الانتفاء الانتفاء
 الثابت مقالة الذي هو الثبوت لثبوت ابلغ أي من الانتفاء الانتفاء الذي لم يثبت مقابله
 المذكور أي الثبوت للثبوت وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علمته بانتفاء الحكم عند
 ثبوتها فخاص به الشارح من قوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة عكس الصواب
 على أن ما قاله هو يختلف العكس كما يقسمه آتقا لا عكس غير ابلغ فليتم امل فان قلت
 ما زعمته الصواب هو التقيض أي تختلف الحكم عن العلة وقد مر أنه قاذح قلت هو
 قاذح في العملية لا في حقيقة العكس الذي كلامنا فيه اه اذا علمت ذلك وفهمته فتقول
 سم وغيره ان اعتراض العلة لامة مبنية على أن قول الشارح بان ثبت الحكم الخ مثال
 للعكس الغير الابلغ وليس كذلك بل هو مثال لعدم ثبوت المقابل ومعلوم أن ثبوت
 الحكم لثبوت العلة كما يتحقق انتفاءه بانتفاء الحكم مع ثبوتها يتحقق قطعا بعكس ذلك
 وهو ثبوت الحكم مع انتفاءه بان ثبت العلة بانتفاء الحكم والعلة جميعا بثبوت العلة والحكم
 اذا لم يكن ثبوت الحكم لاجل ثبوت العلة ان تصور ذلك قد عوى التخصيص بانتفاء ثبوت
 الحكم لثبوت العلة في انتفاء الحكم عند ثبوتها باطل قطعا الى آخر ما أطال به من
 تمويلاته وخلافه عز وجل لا يخفى سقوطه ودعواه أن الاعتراض مبنية على ما قاله
 باطله اذ قول العلامة وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علمته بانتفاء الحكم عند ثبوتها
 صريح في أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الخ مثال لعدم ثبوت المقابل وكيف يتوهم
 متوهم انه مثال للعكس الغير الابلغ مع أنه هو الانتفاء الانتفاء مع عدم ثبوت المقابل
 فهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة في الجملة وكان هذا مري اليه من قول العلامة قدس
 سره على أن ما قاله أي الشارح هو يختلف العكس لا عكس غير ابلغ اه فتوهم ان مراده
 ان الصواب ان لو قال بان ثبتت العلة مع انتفاء الحكم ليكون مثلا للعكس الغير
 الابلغ وهو منسحق عما تقدم نعم هو مستلزم للعكس غير الابلغ اذ يلزم من ثبوت العلة
 بدون الحكم كون الانتفاء الانتفاء في الجملة فتقول العلامة هو يختلف عكس لا عكس
 غير ابلغ يمكن أن يكون فيه حذف دل عليه المقام دلالة بينة والتقدير هو يختلف عكس

في الاول عكس لجميع الصور
 وفي الثاني لبعضها (وشاهده)
 أي العكس في صحة الاستدلال به
 أي بانتفاء العلة على انتفاء
 الحكم (قوله صلى الله عليه
 وسلم) لبعض اصحابه

(أرأيت لو وضعها في حرام أكلنا

عليه وزر) فكأنهم قالوا نعم

فقال (فكذلك إذا وضعها في

الحلال كان له أجر في جواب)

قوله (أيا في أحدنا شهوته وله

فيما أجر) أي الداعي إليه قوله

في تعديد وجوه البر في بضع

أحدكم صدقة الحديث ورواه

مسلم استنتج من ثبوت الحكم

أي الوزر في الوطء الحرام انتفاءه

في الوطء الحلال الصادق بمحصل

الأجر حيث عدل بوضع الشهوة

عن الحرام إلى الحلال وهذا

الاستنتاج يسمى بقياس العكس

الآتي في الكتاب الخامس ويأيد

المصنف بإفادته هنا مع العكس

وان كان المبحث في القدر يتخلقه

كما قال (وتختلفه) أي لعكس

بان يوجد الحكم بدون العلة

(قادر) فيها (عند مانع علمين)

بخلاف مجوزهما لجواز أن يكون

وجود الحكم للعلة الأخرى

(ونعني بانتفائه) أي انتفاء

الحكم في قولنا المتقدم انتفاء

الحكم بانتفاء العلة (انتفاء العلم

أو الظن) به لا انتفاء في نفسه

(أدلا يلزم من عدم الدليل) الذي

من جملة العلة (عدم المدلول)

للقطع بأن الله تعالى لو لم يخلق

العالم الدال على وجوده لم ينتف

وجوده وإنما ينتفى العلم به

(ومنها) أي من القواعد (عدم

لا مثبت لعكس غير أباح ولا صريح في أن المثال أعني قولنا بان ثبتت العلة بدون الحكم
مثبت للعكس غير الأبلغ ضرورة أن وجود العلة بدون الحكم يستلزم أن قولنا ثبت تعريف
العكس هو انتفاء الحكم لا انتفاء العلة بالانقضاء للعلة وليس ذلك الانتفاء كلياً فتأمل ولا
تفترب بما هو قول به سم وأوجب غاية العجب من خاتمة ذلك بقوله مشتمعاً على العلامة شيخه
المذكور مانعه ولا تهمول ذلك بما لغات الشيخ فأن في غير محله بل غالباً مجرد أوهام ومالم
يتبين لك فساد منه فاعليك بالحسنة بما تبين فساد منه في الحقيقة في نظام اه وقل
ليت شعري أي داع لهذا التبعج بهذه الأقاويل وأي مقتض هذا التصريح ذلك الأباطيل
وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله أرأيت الخ) أي أخبروني (قوله لو وضعها) أي الشهوة
المذكورة في صدر الحديث وهو أيا في أحدنا شهوته الخ (قوله فكذلك إذا وضعها الخ) أي
مثل ثبوت الوزر للوضع في الحرام ثبوت الأجر للوضع في الحلال (قوله في جواب قولهم)
متعاق بقوله صلى الله عليه وسلم (قوله الداعي إليه) أي إلى قولهم المذكور (قوله وفي
بضع أحدكم) أي وطء أحدكم (قوله استنتج الخ) بيان للاستدلال بالعكس وهو
الاستدلال بانتفاء العلة على انتفاء الحكم وقاعل استنتج ضمير يوصل إلى الله عليه وسلم (قوله
في الوطء الحرام) أي وهو العلة (قوله الصادق بمحصل الأجر حيث عدل الخ) أشار بذلك
إلى جواب الإشكال على الاستشهاد بالحديث بأن اللازم من انتفاء العلة انتفاء الوزر
ولا يلزم منه ثبوت الأجر ومحصل الجواب أن انتفاء الوزر لما كان صادقا بمحصل الأجر
حيث صاحب الوضع في الحلال قصد العدول عن الوضع في الحرام صح الاستدلال به من
هذه الجهة وفيه إشارة إلى أن مجرد الوطء الحلال لا يترتب عليه الثواب إلا إذا فارتته
ذلك النسبة الصالحة وهي قصد العدول المذكور وفي معناه قصده به أعضاف نفسه أو
موطوءه عن الحرام لأن قصد مجرد التلذذ (قوله يسمى بقياس العكس الآتي) أي
وهو إثبات عكس حكم شيء منسلة لثباتها كسما في العلة وهو منطبق على ما تقدم (قوله
ويأيد المصنف بإفادته هنا مع العكس الخ) أي اعتماد كونا العكس بقياسه هنا على سبيل
المناسبة والاستطراد لما أهم من التعلق بالمقصود وهو القدر بخلاف العكس (قوله
وتختلفه) أي ولو في صورة قادر كما بقدر يختلف الأطراد كذلك المسمى بالنقض (قوله
أي أن الوصف لا مناسبة فيه للحكم) يدخل تحته الأربع صوراً لا تامة لأنه إذا كان
لا مناسبة فيه للحكم الأصل فقط فهو القسم الثاني أو الحكم الفرع فقط فهو الرابع
أو لا مناسبة فيه أهم ما والوصف طردى فهو الأول أو أهم من ذلك فهو الثالث واستشكل
القدر بعدم المناسبة في القسم الثاني فأنها موجودة فيه بل القدر فيه بالاستغناء عنه
بغيره ولهذا عبر العبد فيه بقوله القسم الثاني وهو أن يكون الوصف غير مؤثر في ذلك
الأصل للاستغناء عنه بوصف آخر ويسمى عدم التأثير في الأصل مثاله أن يقول في بيع
الغائب مبيع غير مرفق فلا يصح بيعه كالأطير في الهواء فيقول المترض كونه غير مرفق

إنما ينبغي أن الوصف لا مناسبة فيه للحكم (ومن ثم) أي من هنا وهو نفي المناسبة فيه أي من أجل ذلك

(اختصاص بقياس المعنى) لاشتماله على المناصب بخلاف غيره كالشبهة فلا يتأق في فيه (وبالمستنبطة المختلفة فيها) فلا يتأق في المنصوبة والمستنبطة المجموع عليها (وهو أربعة) القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طرديا) كقول الخنفة في الصحيح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها كالغرب ٢٥٢ فعدم القصر في عدم تقديم الأذان طردى لامتناسبه فيه ولا شها

وعدم التقديم موجود فيما يقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على علية الوصف (و) الثاني عدم التأثير (في الأصل) بإبداءه له حكمه (مثل) أن يقال في بيع العائيب (مبيع غير مرقى فلا يصح كالطير في الهواء فيقول) المعارض (لا أثر لكونه غير مرقى) في الأصل (فان العجز عن التسليم) فيه (كاف) في عدم العصة وعدمها موجود مع الرؤية (وحاصله معارضة في الأصل) بإبداءه غير ما علل به بناء على جواز التعليل بعلمين (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم وهو مضرب) ثلاثة (لأنه) أما أن لا يكون لذكره أي الوصف الذي اشغلت عليه العلة (فائدة كفواهم) أي الخصوم الخنفة (في المرتدين) المتلفين ما خلف دار الحرب حيث استدلو على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون أتلفوا) ما لا في دار الحرب فلا ضمان عليهم (كالخربي) المتلف ما لنا (ودار الحرب عندهم) أي أنهم (طردى فلا فائدة لذكره) إذن أوجب الضمان من

وان ناسب نفي الصحة فلا تأثير له في مسألة الطير لان الهجوم عن التسليم كاف في نفي الصحة ضرورة استواء المرقى وغير المرقى فيه اه كلام العضد وقد أورد الكمال الاعتراض المذكور وأطال فيه فراجع به سم (قوله اختص بقياس المعنى) أي اختصاص عدم التأثير أي القدر به بقياس المعنى أي قصر عليه فالإدخال على المقصور عليه بقياس المعنى ما ثبتت فيه علية الوصف المشترك بين الأصل والفرع بالمسألة كما أشاره الشارح (قوله وبالمستنبطة الخ) أي في قياس المعنى أيضا (قوله فلا يتأق في المنصوبة والمستنبطة المجموع عليها) أي لأنه لا بد فيه من المناسبة (قوله عدم التأثير في الوصف) أي عدم تأثير الوصف في حكم كل من الأصل والفرع (قوله بكونه طرديا) أي لغوا خاليا عن الفائدة (قوله وعدم التقديم موجود فيما يقصر) بيان لعدم التأثير بذكر فادح آخر أيضا وهو تخلف العكس حيث وجد الحكم وهو عدم التقديم مع انتفاء العلة وهي عدم القصر (قوله في الأصل) أي في حكمه فقط (قوله بإبداءه) أي من المعارض (قوله في بيع الغائب) أي في الاستدلال على عدم صحته (قوله في الأصل) متعاقبا اثر (قوله وعدمها موجود مع الرؤية) هو كما مر بيان لعدم التأثير بإبداء فادح آخر وهو تخلف العكس (قوله معارضة في الأصل) أي في علة الأصل بدليل قوله بإبداء الخ (قوله بناء على جواز التعليل بعلمين) أي قبول المعارضة بمعنى على جواز التعليل بعلمين وهذا قد انقلب على الشارح سم وفان المعنى على ذلك انما هو عدم قبولها كما صرح به الاتحدي وغيره فكان ينبغي أن يقول بناء على منع التعليل بعلمين شيخ الاسلام ولم هنا كلام لا حاجة الى إيراد عدم فائدة فراجع ان شئت (قوله والثالث عدم التأثير في الحكم) أي حكم الأصل والفرع كما يدل عليه ما يأتي (قوله أي الوصف الخ) أي جزئيه والا فبعض الوصف فيه فائدة وهو الاشرار والاتلاف وفي قول الشارح الذي اشغلت عليه العلة إشارة لذلك (قوله على نفي الضمان عنهم في ذلك) أي في الاتلاف بدار الحرب (قوله ودار الحرب) الأولى فدار الحرب بقاء التفريق كنظيره فيما بعده (قوله إذن أوجب الضمان أوجبه وان لم يكن في دار الحرب) قد تستشكل المبالغة فيه بقوله وان لم يكن بدار الحرب لان ما قبل هذه المبالغة وهو كونه في دار الحرب ليس أولى بالحكم وهو الضمان منها بل الأمر بالعكس الآن يجب بأنه تسامح في ذلك لكون المبالغة في محلها بالنسبة للقسم الثاني المقصود بالذات وهو قوله وكذا من نفاه سم (قوله شق النفي) أي فكان يقتصر على قوله إذن نفاه فافهم وان لم يكن بدار الحرب (قوله تقوية للاعتراض) أي لأنه يظهر به عدم اعتبار اقيده المذكور وهو دار الحرب حيث لم يعتبره

بأن

العلماء في اتلاف المرتد مال المسلم كاشافعية (أوجبه وان لم يكن) أي الاتلاف (في دار الحرب)

وكذا من نفاه منهم في ذلك كالمخففة نفاه وان لم يكن الاتلاف في دار الحرب أي سواء أكان في دار الحرب أم في دار الاسلام في الشقين والمناسب لقوله عندهم شق النفي كما اقتصر عليه غيره وزاد هوشق الانبات تقوية للاعتراض

وبدأ به لتقديمه على النقي (ويرجع) الاعتراض في ذلك (إلى) القسم (الأول لأنه) ٢٥٢ أي المعارض (بطالب) المستدل

(بأن يكون) أي الاتفاق (في)
دار الحروب أو يكون له) أي
لذلك الوصف المشتمل عليه العلة
(فائدة ضرورية كقول معتبر
العدد في الاستحجار بالاجار
عبادة متعلقة بالاجار لم يتقدمها
معصية فاعتبر فيها لعدد كالجار
فقوله لم يتقدمها معصية عديم
الناتج في الأصل والفرع لكنه
مضطر إلى ذكره إثباتاً لنتيجة
ما علة به لولم يذكر فيه (بالرجم)
للمعصية فانه عبادة متعلقة
بالاجار ولم يعتبر فيه بالعدد
(أو غير ضرورية فان لم تغتفر
الضرورية) بأن صح الاعتراض
بجعلها (لم تغتفر) هذه بطريق
الأولى (والافتراء) أي وان
اعتبرت الضرورية فقبل
بغير غيرها أيضاً وقبل (مثاله
الجمعة صلاة مفروضة فلم تغتفر)
في إقامتها (إلى أذن الإمام)
الاعظم (كأنه مفروضة
حشاؤا لوجهه) بماعل به
(لم ينتقض) أي الباقي منه (بشيء)
لكنه ذكر لتقريب الفرع من
الأصل بتقوية الشبه بينهما إذ
العرض بالقرص أشبه به من
غيره (الرابع) عدم التأثير (في
الفرع) مثل أن يقال في تزويج
المرأة نفسها (فزوجت نفسها
بغير كف) فلا يصح كالزوجة
بأنه لا نفعول أي زوجها الولي بغير كف (وهو) أي الرابع (كأنه أتى أذ لا أثر) في مثاله (للتقديم بغير الكف) فان المدعي

نافي الضمان ولا مثبتة (قوله لتقديمه على النقي) تقدم ما فيه قريبا في نظر من فراجع
(قوله ويرجع الاعتراض في ذلك) أي في هذا لضرب وهو أن لا يكون لذلك الجزء الذي
اشتمل عليه العلة فائدة وقوله إلى القسم الأول أي من أقسام عدم التأثير أي ونما
ذكر ضرورة التقسيم إلى الاضرب الثلاثة وقد يفرق بين هذا والأول بأن القدر هنا في
جزء العلة وفي القسم الأول في العلة بتمامها وكان المصنف لم يعتبر هذا الفرق
لاستوائهم في أن حاصل كل طالب الدليل على علية الوصف والفرق غير مؤثر زيادة على
ذلك (قوله أو يكون له الخ) عطف على لا يكون من قوله أمان لا يكون لذلك فائدة وهذا
هو الضرب الثاني (قوله أي لذلك الوصف) لشمول عليه العلة أي مع كونه طرديا كالذي
قبله (قوله كالجار) أي كرمي الجار (قوله لا يمكنه مضطرا) بيان لكون الفائدة
ضرورية (قوله ما علة به) أي الحكم الذي علة به وهو اعتبار العدد فانه علة بالعبادة
المتعلقة بالاجار ويزيد في العلة المذكورة لم يتقدمها معصية إثباتاً لنتيجة الحكم
المذكور لولم يذكر في علة ما ذكر بالرجم فانه عبادة متعلقة بالاجار ولولم يعتبر فيه العدد
بجذبه مع زيادة ما ذكر في العلة فلا ينتقض بالرجم لتقدم المعصية في الرجيم دون الاستحجار
والرعي (قوله أو غير ضرورية) عطف على قوله ضرورية (قوله فان لم تغتفر الضرورية)
بأن صح الاعتراض بجعلها لم يعتبر للراجع من الاغتراء وعدمه ويمكن أن يستفاد
ترجيح عدم الاغتراء من إطلاق عدمه من القواعد عدم التأثير مع الاقتصار على ترجيح
الاغتراء في الرابع **ك** أفاذه بقوله والأصح جوازه والمراد بجعلها من قوله بأن صح
الاعتراض بجعلها هو العلة المشتملة عليها كقوله في المثال السابق عبادة متعلقة بالاجار
لم ينتقض عدمها معصية يعني أن عدم الاغتراء يتحقق بصحة الاعتراض بالمثل وذلك أن
المعارض إذا اعترض على المستدل بهذه العلة بأنها غير مؤثرة مع عدم تأثيرها باعتبار
هذا الوصف المشتمل عليه الضروري الذي كان ذلك متضمنا لعدم اغتفاء ذلك الوصف
الضروري إذ لو اغتفرت ليقع الاعتراض لأن الاعتراض إنما شأ من عدم تأثير هذا
الوصف فلم يغتفر لم يبق موضع للاعتراض فالباع في قوله بجعلها مالا للسمية أي الاعتراض
بسبب المحل **ك** كونه غير مؤثر أو لاعتدائه أي اعترض بالمثل أي أو رده اعتراضا بأن
أورد أنه غير مؤثر فلا يصح التعليل به ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قوله بجعلها هو عبادة
متعلقة بالاجار إذ هو محل التقييد بذلك الوصف الضروري **هـ** قاله سم (قوله
لكنه ذكر لتقريب الفرع الخ) بيان لفائدة هذه الزيادة وتقوية المشابهة لا ينافي نفي
التأثير عنها فان قياس الشبه لا مناسبة فيه أي بالذات بل ولا إطلاقا على قول مع حصول
المشابهة سم (قوله به من غيره) قال الشهاب هذا بناء على أن بالفرض ليس متعلقا
بأشبهه وأن المعنى إذا الفرض بالنسبة إلى الفرض أو مع الفرض الخ ويجوز أن يكون
متعلقا بأشبهه بل هو الطاهر والتقدير إذا الفرض أشبهه بالفرض وحينئذ يقال منه بغيره
بدل به من غيره قاله سم (قوله وهو كاشي الخ) قد يفرق بأن المدعى عدم مناسبتها هنا
بأنه لا نفعول أي زوجها الولي بغير كف (وهو) أي الرابع (كأنه أتى أذ لا أثر) في مثاله (للتقديم بغير الكف) فان المدعي

جزء الوصف وفي الثاني المتقدمة المدعى كل الوصف فلماذا جعل هذا نوعا آخر (قوله في
الفرض) أي فيما فرض محلا للنزاع (قوله تخصص بعض بعض صور النزاع الخ) أي بأن
يكون النزاع في كل شيء يندرج فيه جزئيات فيفرض النزاع في جزئي خاص من تلك
الجزئيات ويقع الجحاح فيه من الجانبين (قوله والاستدلال على منعه الخ) الواو فيه
للحال (قوله والاصح جوازه) أي لانه يستفاد بذلك غرض صحيح وهو دفع الاعتراض
في بعض الصور حيث لا بد معه الداميل في كل الصور (قوله وقيل لا) أي مطلقا لانه
لا يستدل بخاص على عام (قوله كأن يقاس عليه بجامع) فيه اشكال لان ذلك الجامع
ان لم يكن هو الجامع بين محلي الفرض والاصل لم يستفاد القياس لعدم وجوده على حكم
الاصل في الفرع وان كان هو الجامع بينهما لم يحتج الى القياس على محل الفرض لا مكان
القياس على نفس الاصل بل لا يصح القياس لان شرط الاصل ثبوت حكمه بغير
القياس كما تقدم لا يقال يجوز القياس على محل الفرض للشبهة لانه نقول شرط قياس
الشبهة تعذر قياس المعنى كما مر فانه سم (قوله في المسئلة المتنازع فيها) احذر بذلك
عن دعوى المعارض أن ما استدل به المستدل عليه لانه في مسئلة أخرى لا في المسئلة
المتنازع فيها (قوله على ذلك الوجه) حال من تغييره العائد على ما مر فانه أن يكون
الوجه الذي استدل به المستدل هو الوجه الذي اعترض به المعارض وأما إذا كان الدليل
ذو وجهين فنظر المستدل لجهة المعارض لاخرى فلا يسمى قلبا ومن ذلك أن يكون
استدلال المستدل بطريق المعنى الحقيقي للفظ واستدلال المعارض عليه بطريق المجاز
كأن يستدل الحنفى على توريث الخال بخبر الخال وارث من لا وارث له فيقول المعارض
هذا يدل على أنه غير وارث لان ذلك أريد به المبالغة في عدم كونه وارثا كما يقال الجوع زاد
من لا زاده والصب رحيله من لا حيلة له مع أن الجوع والصب ليس زادا ولا حيلة هذا
مقتضى كلام الصنى الهندي ومقتضى كلام الأمدى أن هذا من القلب فانه جعل
القلب نوعين حيث عرفه بقوله أن يبين أن ما ذكره المستدل يدل عليه لاله أو يدل عليه
وله باعتبارين ثم قال والنوع الاول قل أن يتفق له مثال في الاقيسة ومثاله من النصوص
استدلال الحنفى في توريث الخال بخبر الخال الخوع عليه فيكون قول المصنف على ذلك
الوجه مستدركا بخلافه على ما قبله فهو قيد لا بد منه عليه والظاهر أن المصنف اغماصا
على ما ذكره الهندي وما وجد نقل الاتفاق على أن مثل هذا لا يسمى قلبا حيث قال قيل
هو أي القلب عبارة عن بيان أن ما ذكره المستدل يدل عليه وينبغي أن يزاد عليه في تلك
المسئلة بعينها وعلى ذلك الوجه حتى يستقيم والتم يمكن مانعا أن يدخل تحته ما يدل عليه
في غير المسئلة التي استدل هو به عليها أو في تلك المسئلة بعينها السكن على غير ذلك الوجه
مثل أن يستدل المستدل بنص بطريق الحقيقة والمستدل عليه به في تلك المسئلة بطريق
المجاز فان ذلك لا يسمى قلبا وفاقا له (قوله ان صح ذلك المستدل به) هو من كلام
المعارض كما قاله الكمال قلت وهو المناسب لقوله ومن ثم الخ وتنظير سم فيه بقوله وفيه

ان اثر ويجعلها انفسها لا يصح مطلقا
كما لا اثر للتقييد في مثال الثاني
بكونه غير مرقى وان كان نفي
الاثر هنا بالنسبة الى الفرع
وهنا بالنسبة الى الاصل
(وارجع) هذا (الى المناقشة في
الفرض وهو) أي الفرض
(تخصص بعض بعض صور النزاع
بالجحاح) كما فعل في المثال المذكور
أذا المدعى فيه منع تزويج المرأة
تقسما مطلقا والاستدلال على
منعه بغير كفه (والاصح
جوازه) أي الفرض مطلقا وقيل
لا (وثانها) يجوز (بشرط البناء
أي بناء غير محلي الفرض عليه)
كأن يقاس عليه بجامع أو يقال
ثبت الحكم في بعض الصور
فثبت في باقيها اذ لا قائل بالفرق
وقد قال به الحنفية في المثال
المذكور حيث جوزوا تزويجها
نفسها من كفه (ومنها) أي من
القواعد (القلب وهو دعوى)
المعارض (أن ما استدل به)
المستدل (في المسئلة) المتنازع
فيها (على ذلك الوجه) في كيفية
الاستدلال (عليه) أي على
المستدل (لانه ان صح) ذلك
المستدل به (ومن ثم) أي من
هنا وهو قولنا ان صح أي من
أجل ذلك (أمكن معه) أي مع

نظروا لان الظاهر ان صدور ذلك من المعارضة غير لازم ويوافق ذلك الامثلة المذكورة في كلام المصنف حيث لا ذكر لهذا اللفظ فيها ووجهها على النقض ان بعد اه يرد بان الامثلة المذكورة من المعارف لامن التعريف كما هو واضح وقال شيخ الاسلام هو من تمة الحد الاول يصح لم يكن مع هذا المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل وليس كذلك كما ساقى اه قلت قضية كونه من تمة الحد الثاني شرط كون الدليل صحيحا عند المعترض وهو مناف لقوله ومن ثم الخ المفيد انه نارة يسلم صحته ونارة لا واقوله بعد معارضة عند التسليم قاذح عنده واما قوله اذلولم يصح الخ ففيه انه لا يلزم من كونه خارجا عن الحد ان لا يصح حتى يلزم أن لا يكون مع هذا المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل فتأمل والمراد بالصحة أن يكون الدليل صحيحا في نفسه لا ما يتوهم من صحته من حيث دلالة على مذهب المستدل لان ذلك يناقض دعوى المعارضة انه يدل عليه لاله (قوله لان القلب الخ) تعليل للقوانين على الاف والنشر المرتب قاله شيخ الاسلام أي فقوله لان القلب من حيث جعله على المستدل مسلم اعني علة للقول الثاني وهو القول بان القلب تسليم للصحة مطلقا وقوله ومن حيث لم يجعله له مفسدة علة للقول الثالث وهو القول بان القلب افساد للدليل مطلقا (قوله من حيث جعله) أي ما استدلل به المستدل وكذا ضمير يجعله في قوله ومن حيث لم يجعله (قوله وعلى كلا القولين) أي الاخيرين وهما القول بانه تسليم للصحة مطلقا والقول بانه افساد مطلقا (قوله لا يذكروا في الحد قوله ان صح) أي وأما على القول الاول فلا بد من ذكره للاشارة الى احتمال تسليم الصحة وعدمها مع القلب (قوله وعلى المختار فهو مقبول) أي وكذا على القوانين الاخيرين لكنه على الثاني معارضة فقط وعلى الثالث قاذح فقط على ما ساقى فالتخص بالقول الاول المختار الانقسام الى المعارضة والقدح وأما القول فتمترك فيه الاقوال الثلاثة في القلب كما يفيد ما طلاق عد القلب من القوادح ثم ذكر الاقوال المذكورة فيه وانما اقتصر المصنف على تفرع القول على الاول لكونه المختار عنده ولاختصاصه بالانقسام الى المعارضة والقدح وأما قوله وقيل هو شاهد ذور الخ فالظاهر أنه مقابل للقبول فهو مقابل للاقوال الثلاثة والحاصل أنهم اختلفوا في قبول القلب وعدم قبوله وعلى القبول قبيل هو تسليم مطلقا وقيل افساد مطلقا وقيل في بعض الاحوال دون بعض قاله سم (قوله معارضة عند التسليم قاذح عنده) لظاهر هذا الصنيع أن كلام القسامين من القلب ولا يخفى اشكاله في الثاني اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأني الاحتجاج به على المستدل حتى يتصور القلب اللهم الا أن يجعل هذا الصنيع على التسامح وأن المراد انه عند التصريح بالمنع لا يكون من قبيل القلب وأوجه من هذا أن يقال ان الاحتجاج به على المستدل باعتبار زعم المستدل فانه يعتقد صحته قاله سم وهذه المعارضة تسمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب أيضا والمعارضة أقسام ثلاثة لان دليل المعارض ان كان عين دليل المستدل كما هنا سمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب أو

القلب (تسليم صحته) أي صحة ما استدلل به (وقيل هو) أي القلب (تسليم للصحة مطلقا) أي صحة ما استدلل به سواء كان صحيحا أم لا (وقيل هو) (افساد) له (مطلقا) لان القلب من حيث جعله على المستدل مسلم اعني علة وان لم يكن صحيحا ومن حيث لم يجعله له مفسدة وان كان صحيحا وعلى كلا القولين لا يذكروا في الحد قوله ان صح (وعلى المختار) من امكان التسليم مع القلب (فهو مقبول معارضة عند التسليم قاذح عنده)

غيره فان كانت صورته كصورته سعى معارضة بالمستدل والاقعة معارضة بالغير بقى أن يقال
 جعله القلب اذا كان معارضة لا يكون قادحاً مناف لاطلاق أنه من القوادح ويجب
 بان المراد في الاول بالقادح ما يعم المقسد للدليل والموقف له عن العمل به وفي الثاني بنفي
 القادح فيه نفي كونه مفسداً لا موقفاً اهـ شيخ الاسلام (قوله شاهد زور يشهد ذلك
 وعليك) استقيد من كونه شاهد زوراً أنه غير مقبول وقوله يشهدك وعليك كالدليل
 على كونه شاهد زوراً ووجه ذلك أنه شهد بالاثبات والنفي بشئ واحد وهو دليل
 المستدل وذلك باطل لاستحالة ولا معنى لكونه شاهد زوراً الا كونه شاهداً باطلاً سم
 (قوله حيث سلمت فيه الدليل) راجع لقوله عليك وقوله واستدللت به الخ راجع لقوله
 لك فهو ونشر على غير ترتيب اللف وقوله فلا يقبل تفريع على قوله شاهد زور (قوله وهو
 قسمان الخ) لا يخفى ظهوره هذا الصنيع في أن هذه أقسام للقلب على ثلاثة تفرير
 كونه معارضة وكونه قدحاً وهو مشكل على الثاني اذ مع عدم تسليم صحة الدليل
 كيف يتأق به للقلب نصيب مذهب ابطال مذهب المستدل ويقوى الاشكال ما مر
 عن شيخ الاسلام من انه عند عدم التسليم مفسداً للدليل اللهم الا أن لا يراد هذا الظاهر
 بل انهم أقسام باعتبار التقدير الاول فقط وقد مر حواجر جوع تلك الاقسام الى
 المعارضة فليتنا مل سم (قوله صريحاً) قال شيخ الاسلام كالكمال حال من مذهب المستدل
 أى حال كون مذهب المستدل مصرحاً به في الاستدلال وهذا يؤخذ من كلام الشارح
 بعد زاد الكمال وهذا بخلاف قول المصنف فيما سياتى لابطال مذهب المستدل بالصراحة
 فان قوله بالصراحة متعلق بابطال المذهب المستدل اهـ فان قيل ما ذكره صحيح لكنه
 غير متعين بل يجوز كونه حالاً من ابطال فيوافق ظاهر ما يأتى في قوله لابطال مذهب
 المستدل ويراد بالابطال الصريح ابطال ما هو مصرح به في كلام المستدل وبغيره
 ابطال ما لم يصرح به فيه ولا يتأق ذلك قول الشارح فيما بعد ابطال المذهب الخصم الذي
 لم يصرح به في الدليل بل جواز أن يكون المقصود به أنه لم يصرح به كان ابطاله غير
 مصرح به قلنا لا مانع من ذلك وان لم يمتنع منه اختلاف مع في ابطال الصريح في كلام
 المصنف لانه على هذا التقدير يكون المراد به في القسم الاول ابطال ما صرح به المستدل
 وفي الثاني ابطال نفس مذهبه وان لم يصرح به لابطال ما يمتنع من ابطال مذهب اهـ
 مجرد هذا الاختلاف لا يمنع ما ذكره بل الاختلاف لازم على التقدير الاول أيضاً فان
 الصراحة عامه جمعت في القسم الاول وصف المذهب وفي الثاني وصفه لابطال (قوله
 كما في بيع الفضولي الخ) يستفاد من هذا المثال ونحوه أنه لا يجب في القلب أن يريد
 المتعرض بالاصل عين ما أورده المستدل به من كل وجه بل قد يقع تفاوت بينهما ولا يكون
 مانعاً من القلب ولا من كونه قلب ما استدل به المستدل على ذلك الوجه حتى لا يخالف
 تقييد المصنف كغيره بقوله على ذلك الوجه وذلك لان المستدل أراد بالاصل في هذا المثال
 شراء الفضولي بان سماء والمعتزض أراد به فيه شراءه لنفسه ولم يقدح ذلك في كونه من

وقبل هو (شاهد زور) يشهد
 (لأنه عليك) أيها القلب حيث
 سلمت فيه الدليل واستدللت به
 على خلاف دعوى المستدل فلا
 يقبل (وهو قسمان الاول انه صريح
 مذهب المعتزض في المسئلة اما
 مع ابطال مذهب المستدل
 فيها (صريحاً كما) يقال من
 جانب المستدل كالشافعي (في
 بيع الفضولي عقد

في حق الغير بلا ولاية عليه (فلا يصح كالشراء) أي كشرائه الفضولي فلا يصح أن يسماه (فيقال) من جانب المعترض كالحنفي
(عقد فيصح كالشراء) أي كشرائه الفضولي فيصح له وتلغو تسميته لغيره وهو أحد وجهين عندنا (أولا) مع الإبطال صريحا
(محل) أن يقول الحنفي المشروط للصوم في الاعتكاف (لأنه لا يكون بنفسه قرية كوقوف عرفة) فإنه قرية بضميمة الإحرام
فكذلك الاعتكاف يكون قرية بضميمة عبادة الله وهي الصوم اذ هو المتنازع ٢٥٧ فيه (فيقال) من جانب المعترض
كأنشأ في الاعتكاف لبت (فلا

يشترط فيه الصوم كعرفة)
لا يشترط الصوم في وفوها في
هذا إبطال المذهب الخصم الذي
لم يصرح به في الدليل وهو
اشتراط الصوم (الثاني) من
قسمي القلب القلب (لإبطال
مذهب المستدل بالصراحة)
كان يقول الحنفي في مسح الرأس
(عضو وضوء فلا يكتفي) في مسحه
(أقل ما ينطق عليه الاسم
كالوجه) لا يكتفي في غسله ذلك
(فيقال) من جانب المعترض
كأنشأ في عضو وضوء (ولا يتقدر
غسله بالربع كالوجه) لا يتقدر
غسله بالربع (أو بالاتزام) كان
يقول الحنفي في بيع الغائب
(عقد معاوضة فيصح مع الجهل
بالمعوض كالنكاح) يصح مع
الجهل بالزوجة أي عدم رؤيتها
(فيقال) من جانب المعترض
كأنشأ في (فلا يشترط) فيه
(خيار الرؤية كالنكاح) ونفي
الاشتراط يلزمه نفي العصمة اذ
القائل بها يقول بالاشتراط
(ومنه) أي من القلب فيقبل

القلب ومن ذلك ما يأتي في مثال قلب المساواة من اختلاف وجه استدلال الغالب ووجه
استدلال المستدل وقول الشارح وهو أحد وجهين عندنا كأنه يشير به إلى وجود شرط
القبض فبين أن الأصل متفق عليه هنا على أحد الوجهين سم (قوله في حق الغير) أي
غير العاقد وهو المراد بين في قوله لمن سماه (قوله فيصح له) أي لافضولي (قوله فلا يكون
بنفسه قرية) ليس هو الفرع المطالب اثبات حكمه بل هو مطوى أي فلا بد من ضميمة
وهو الصوم لأنه المتنازع فيه كما سيأتي فإله الشهاب وهو إيضاح للمتن والشارح قاله
(قوله اذ هو المتنازع فيه) تعليل للعصر في قوله وهي الصوم لأن العبادة أعم منه (قوله
لإبطال مذهب المستدل) أي من غير تعرض لمذهب المعترض قاله شيخ الإسلام أي فاندفع
ما يقال أن هذا تكرار مع ما تقدم لأن ما تقدم فيه إبطال مذهب المستدل بالصراحة
لكن مع التعرض لمذهب المعترض (قوله بالصراحة) متعلق بإبطال وكذا قوله أو
بالاتزام والمراد بالصراحة الدلالة بالمطابقة كما يشير إليه المقابلة بأن التزام (قوله فلا يتقدر
غسله بالربع) هذا إبطال لمذهب المستدل صريحا لأن أباحيته يوجب مسح الربع فيما
ذكر (قوله فلا يشترط فيه خيار الرؤية) قال شيخ الإسلام كالكسكال لو قال كغيره فلا يثبت
كان أولى لأن اللازم للصحة عند القائل به انبوت ما ذكر لا اشتراطه أو قوله خيار الرؤية
أي الخيار الناشئ عن الرؤية أي رؤية المبيع الغائب الذي يبيع على الوصف (قوله اذ
القائل بها) أي بالصحة في بيع الغائب على الوصف (قوله يقول بالاشتراط) أي بنبوت
الخيار لا مشيئة عند رؤية المبيع (قوله فيستوى جامدها ومائعها) أي جامداتها أي
الطهارة ومائعاتها كذلات وهو التراب في الأول والماء في الثاني (قوله ووجه التسمية
بالمساواة) استفيد من ذلك أن الإضافة في قول المصنف قلب المساواة من إضافة المسمى
للامم (قوله وجه استدلال القالب فيه غير وجه استدلال المستدل) أي لأن وجه
استدلال المستدل كون الجامع الطهارة بالمائع ووجه استدلال المعترض كونه مطلق
الطهارة (قوله القول بالموجب) أي القول بوجوب الدليل أي مقتضاه (قوله وشاهد) لم يقل ودليله لأن المجو
ث فيها كذا قيل قلت وقضيته أنه لو كانت الآية في الأحكام الشرعية أقال ودليله مع أنه قد
عبر بالشاهد في مثل هذا حيث قال فيما تقدم ومنه العكس وهو أنفاء الحكم لا تنفاه العلة
الخ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن السنة كالكتاب في الاستشهاد

٣٣ بناني (خلاف للقاضي) أي بكر الباقين في رده (قلب المساواة مثل) قول الحنفي في الوضوء والغسل
(طهارة بالمائع فلا يجب فيها النية كالنجاسة) لا يجب في الطهارة عنها النية بخلاف التيمم يجب فيه النية (فنقول) نحن
معترضين (فيستوى جامدها ومائعها) أي الطهارة (كالنجاسة) يستوى جامدها ومائعها في حكمها السابق وغيره وقد وجبت
النية في التيمم فوجب في الوضوء والغسل ووجه التسمية بالمساواة واضح من المثال والقاضي يقول في رده وجه استدلال القالب
فيه غير وجه استدلال المستدل (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب وشاهده) قوله تعالى

والاستدلال بها ولم يذكر المصنف وللمؤمنين مع ذكره في الآية وإعله للإشارة إلى أن كلام
 من ثبوت العزة لهم وإخراجهم المنافقين وإخراج المنافقين أيهم في زعمهم بالتبعية
 صلى الله عليه وسلم فهو المقصود بالذات بالعزة منه تعالى وبالإخراج من المنافقين في زعمهم
 وهو الخرج بالحقيقة للمنافقين ولا ينافي ذلك إعادة اللام في قوله وللمؤمنين الدالة على
 تأكيد ثبوت العزة لهم لانه للمبالغة في الرد على المنافقين وأما قول الشهاب في قول
 الشارح والله ورسوله الأعز لم يتعرض للمؤمنين وإن ذكر في الآية موافقة للمؤمنين اه
 فغير شاف لو ردد السؤال على المتن هذا وإقائل أن يقول ما في الآية من قبيل القلب لصدق
 معنى القلب عليه فليأمل الجواب قاله ابن قاسم قلت قد يقال القلب يثبت فيه المحكوم
 عليه فقيض الحكم الذي أثبت له المستدل في القول بالموجب يثبت الحكم الواقع في
 كلام المستدل لمحكوم عليه غير الذي أثبت له المستدل فالمعارضة في القلب في الحكم وفي
 القول بالموجب في المحكوم عليه وأيضاً فالقول بالموجب إنما يكون مع تسليم مقتضى
 الدليل وفي القلب ليس كذلك إذ مقتضى الدليل فيه غير مسلم كما هو واضح فأتضح الفرق
 بينهما فتمأمل ذلك (قوله والله العزة ورسوله) إنما أعيدت اللام في قوله ورسوله إشارة إلى
 أن عزة الله لا تشارك عزة رسوله ولمثل ذلك أعاد اللام في قوله وللمؤمنين أي للإشارة إلى
 أن عزة نبيه صلى الله عليه وسلم لا تشارك عزة المؤمنين وهذا لا ينافي ما مر عن سم من أن
 إعادة اللام في وللمؤمنين الدالة على تأكيد ثبوت العزة لهم للمبالغة في الرد على المنافقين
 (قوله لكن هم الأذل) حاصله نقول بموجب هذا الكلام ولا نسلم ما ذكرناه لا يلزم ما ذكر
 إذا كانت العزة لكم ولم تسكن لكم فلا يلزم ذلك (قوله وقد أخرجهم) قال السكال
 عبارة شرح المختصر والله ورسوله يخرجانهم هم وهي أولى لمطابقة المضارع في قوله تعالى
 يخرجون وأولى منها أن يزداد على المتن وللمؤمنين فيقال والله يخرجهم ورسوله والمؤمنون
 لانه أنهم طباقالآية إذ يطابق في التعبير بالمضارع وأفراد الاسم الكريم بالذكر وكذلك
 الرسول والمؤمنون دون جمع الرسول مع الاسم الكريم في ضمير اه وتعقبه سم بقوله
 أما قوله وهي أولى لمطابقة المضارع الخ فيجيب عنه بان الشارح لم يقصد تقييد تصوير
 معنى القول بالموجب بل قصد الأخبار بتحقيقه في الواقع بمبالغة في بطلان دليلهم
 وأما عدم زيادة المؤمنين فقد تقدم جوابه وأما عدم أفراد الاسم الكريم بالذكر
 فجوابه أنه أشار بجمعه صلى الله عليه وسلم مع الاسم الكريم في ضمير واحد إلى أن
 الموجود إخراج واحد وأن الذي يشره إنما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما
 ذكر الله معه للتبرك وليكونه المقر له قلت قوله إن الشارح لم يقصد الخ أحسن
 منه أن يقال إنما عبر بالمضارع في الآية ليكون الإخراج لم يتحقق إذ ذلك وتعجب
 الشارح بالمضارع ليقع الإخراج ووقوعه فيما مضى وفيه إشارة معنى القول بالموجب
 وقوله أشار بجمعه مع الاسم الكريم الخ يقال عليه ما ذكرته فيفتح الأفراد لا الجمع المستند
 فيه الحكم لكل منهما وأحسن منه وأولى أن يقال لأن الواقع منه صلى الله عليه وسلم

(قوله العزة ورسوله في جواب
 ليخرجن الأعز منها الأذل) المحكى
 عن المنافقين أي صحيح ذلك لكن
 هم الأذل والله ورسوله الأعز
 وقد أخرجهم

لا يكون الاموافاق الحكم الله تعالى فالمنسوب اليه منسوب له تعالى فناسب الجمع لذلك
 (قوله وهو تسليم الدليل) المطابق لقوله القول بالموجب أن يقول تسليم المدلول اذ
 الموجب هو المدلول والقول به هو تسليمه وقد تبع المصنف في هذا التعبير المختصر وقد
 شرحه العضد بما ذكرناه وهو معنى قول المنهج تسليم مقتضى الدليل أي تسليم مدلوله مع
 ذكر ما يظهر به عدم استلزام الدليل لحل النزاع وهو المشار اليه بقول الشارح بأن يظهر
 عدم استلزام الدليل لحل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول من حيث الدلالة تسليمًا
 للدليل حسن التعبير بكل منهما وما قد يستغنى عن هذا كانه بأن قوله تسليم الدليل على
 حذف المضاف أي مقتضى الدليل وقريته قوله قبل القول بالموجب (قوله لحل النزاع)
 أي وهو الفرع المتنازع فيه كاقصاص بقتل المقتل في المثال (قوله كما يقال الخ) بين هذا
 مع ما بعده ان القول بالموجب يقع على أوجه ثلاثة الاول أن يستنتج المستدل من الدليل
 ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك كما أشار الى ذلك بقوله كما يقال في
 المقتل الخ الثاني أن يستنتج منه ابطال أمري يتوهم منه أنه مأخذ الخصم ومعنى مذهبه
 في المسئلة وهو يمنع ذلك فلا يلزم من ابطاله ابطال مذهبه والى ذلك الإشارة بقوله وكما
 يقال التفاوت في الوسيلة الخ قال السكال وأكثرا القول بالموجب من هذا القبيل لخصاء
 مأخذ الاحكام وقما يقع الاول لشهرة محل الخلاف وتقدم تحرير غالبا به على ذلك
 العضد وغيره اه الثالث ان بسكت عن مقدمة صغيرة غير مشهورة والى ذلك الإشارة
 بقوله وورجما سكت المستدل الخ أشار له شيخ الاسلام والسكال (قوله فلا ينافي القصاص)
 أي فيثبت القصاص وهو الفرع المقيس لعدم المناقاة كما يوهمه ظاهر العبارة بل ذلك
 من تمة الدليل كما يعلم مما يأتي وقد سبق للشارح مثل هذه العبارة ولو أسقطت الفاء كان
 أجلى لانها تفهم أن مدخولها هو الفرع قاله الشهاب (قوله سلماء عدم المناقاة) قال
 العلامة يوهم انه دليل المستدل وليس كذلك بل هو نتيجة فليتأمل اه وكان وجه
 الإيهام المذكور اغافة التسليم الى الدليل في التعريف حيث قال وهو تسليم الدليل
 ولأن أن تقع هذا الإيهام بان اضافة التسليم الى الدليل في التعريف لا يقتضي إيهام
 المثال ما ذكرنا لا يفهم من قولنا قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي القصاص كالاحراق الا ان
 قولنا قتل بما يقتل غالبا هو الفرع وقولنا كالاحراق هو الاصل وأن مجموع القولين
 قياس نتيجة عدم المناقاة المذكور وهذا أدل دليل على أن متعلق التسليم في قوله سلماء
 عدم المناقاة هو نتيجة الدليل لانفسه بل هذا التمثيل قرينة ظاهرة على ان اضافة لتسليم
 في التعريف للدليل على حذف المضاف أي تسليم مقتضى الدليل لمطابق التسليم بالقول
 بالموجب أي بالمقتضى بالفتح ولو سلم الإيهام المذكور فهو كالعدم عند التأمل قاله سم
 (قوله ولكن لم قلت ان القتل بالمثل بقتضيه الخ) أي لان عدم منافاته لوجوب
 القصاص لا يقتضي ثبوت القصاص فقولك انه يقتضيه لا دليل عليه (قوله وكما يقال
 التفاوت في الوسيلة الخ) أي فيثبت القصاص في القتل بالمثل كالقتل بالحد لانه إذا

(وهو تسليم الدليل مع بقاء
 النزاع) بأن يظهر عدم استلزام
 الدليل لحل النزاع (كما يقال في)
 القصاص بقتل (المقتل) من
 جانب المستدل كالشافعي (قتل
 بما يقتل غالبا فلا ينافي القصاص
 كالاحراق) بالغا لا ينافي
 القصاص (فيقال) من جانب
 المعارض كالحنفي (سلماء عدم
 المناقاة) بين القتل بالمثل وبين
 القصاص (ولكن لم قلت) ان
 القتل بالمثل (بقتضيه) أي
 القصاص وذلك محل النزاع ولم
 يستلزمه الدليل (وكما يقال) في
 القصاص بالمثل بالمثل أيضا
 (التفاوت في الوسيلة) من آلات
 القتل وغيره (لا يمنع القصاص
 كالموسل اليه) من قتل وقطع
 وغيرهما لا يمنع تفاوته القصاص
 (فيقال) من جانب المعارض

ابطال مانع انتفاء الموانع ووجود
الشرائط والمقتضى) وثبتت
القصاص متوقف على جميع
ذلك (والخاتمة تصديق المعترض
في قوله) المستدل (ليس هذا)
أي الذي نفيت به باستدلالات
تعريضاني من منافاة القتل
بالمقتل بالقصاص (ما خذي)
في نفي القصاص به لان عدالتهم
تمنعهم من المكذب في ذلك وقيل
لا يصدق الايمان ما خذ آخر لانه
قديمه اندمجا قاله (وربما سكت
المستدل عن مقدمة غير مشهورة
مخافة المانع) لها الوصرح بها (يرد)
بسكوته عنها (القول بالموجب)
كما يقال في اشتراط النية في الوضوء
والغسل ما هو قرينة يشترط فيه
النية كالصلاة ويسكت عن
الصغرى وهي الوضوء والغسل
قرينة فيقول المعترض مسلم ان
ما هو قرينة يشترط فيه النية ولا
يلزم اشتراطها في الوضوء
والغسل فان صرح المستدل
بانهم ما قرينة ورد عليه منع ذلك
وخرج عن القول بالموجب
واحتراز بقوله غير مشهورة
عن المشهورة فهي كالمذكورة
فلا يتأتى فيها القول بالموجب
(ومنها) أي من القواعد
(القدح في المناسبة) أي مناسبة
الوصف المعلن به (وفي صلاحية
افضاء الحكم الى المقصود)

من شرعه (وفي الانضباط) للوصف المعال به

كان التفاوت في الوسائل غير مانع ثبت كون المقتل كالمحدد قال قريح هو القتل بالمقتل
والاصول القتل بالحدود والحدود ثبوت القصاص والعلة ما أشار به بقوله التفاوت
في الوسيلة الخ وهو دليل يتضمن قياس الوسيلة على المتوصل اليه وعلمه بتوجيه القول
بالموجب كما أشار له الشارح والمصنف (قوله مسلم أن التفاوت الخ) أي وهو مقتضى
الدليل المذکور (قوله لا يلزم من ابطال مانع) أي وهو هنا التفاوت في الوسيلة الذي
أبطل كونه مانعا (قوله انتفاء الموانع) أي باقي الموانع كلها (قوله ووجود الشرائط
والمقتضى) عطف على انتفاء (قوله متوقف على جميع ذلك) أي المذکور من انتفاء
جميع الموانع ووجود الشرائط ووجود المقتضى (قوله تعريضاني) علة لقوله نفيت به أو
لاستدلالات وقوله باستدلالات أي بقولك قتل بما يقتل غالبا كما يدل عليه قوله من منافاة
القتل بالمقتل للقصاص وهو بيان للذي نفيت به وهو تفسير لاسم الإشارة في كلام المصنف
قال شيخ الاسلام فجعله راجعا للمثال الاول ولوفره بقوله من منع التفاوت في الوسيلة
ارجع الى المثال الثاني لكان أقرب وموافقا لكلام غيره اه وكان وجه كونه أقرب
ما بينه شيخ الاسلام قبل ذلك من أن المثال الاول مثال للنوع الاول من القول بالموجب
الذي ليس المقصود فيه استنتاج ابطال ما يتوهم أنه ما خذنا لهم ليناسب أن يقول
المعترض ليس هذا ما خذي بل المقصود منه استنتاج ما يتوهم أنه محل النزاع أولا زمه
وان صح أيضا كونه مثلا للنوع الثاني كما قاله ذكره سم وقد أطل في المقام فراجع به
(قوله لان عدالتهم) علة تصديقه ولا تنافي بين تعليل الختار بان عدالتهم تمنعهم من
الكذب وتعليل مقابله بانه قديمه اندمجا مع أن العناد يوقع في الكذب لان المراد أنه ظاهر
العدالتهم من شأنها انتفاء الكذب وهذا لا ينافي أنه قديمه اندمجا لان الكذب لا ينافي ما قاله
سم (قوله وربما سكت المستدل) أي بقياس منطقي اقتراني ونظمه كما يؤخذ مما ياتي
الغسل والوضوء قرينة وكل ما هو قرينة يشترط فيه النية فينتج الوضوء والغسل يشترط
فيه النية (قوله عن مقدمة) أي من مقدمة دليله وهي الصغرى في المثال (قوله فيرد
القول بالموجب) أي موجب المقدمة المذكورة وهي الكبرى في المثال (قوله كما يقال)
أي من طرف مالك والشافعي (قوله ورد عليه منع ذلك) أي منع أنهم ما قرينة كان يقول
المعترض انهم ما لا نظافة ولا قرينة فيهم ما (قوله وخرج عن القول بالموجب) أي خرج
الايراد المذکور عن القول بالموجب لان القول بالموجب تسليم للدليل وهذا منع له
(قوله القدح في المناسبة) أي ببدء مقدمة راجحة أو مساوية بناء على ما مر من انحراف
المناسبة بذلك خلافا للامام (قوله وفي صلاحية افضاء الحكم) الاوضح ان لو قال وفي
صلاحية الحكم لافضائه كما يدل عليه كلام انا شرح الآتي لان صلاحية وصف الحكم
وقد يقال لما كانت صلاحية سببا في افضائه صح اضافته اليه من اضافة السبب الى
السبب والمعنى صلاحية التي هي سبب لافضاء الحكم أشار له سم (قوله الى المقصود)
أي الحكمة (قوله وفي الانضباط) أي كالتقدح في المشقة اذا عالجها جواز القصر بانها

(والظهور) بأن ينفى كلامنا الأربعة (وجوابها) أي جواب القدر فيها (بالبيان) لها مثال الملاحية المحتاجة إلى البيان أن يقال تحريم المحرم بالمصاهرة مؤيد أصالح لأن ينفى إلى عدم الفجور به المقصود من شرع التحريم فيه - فترض بأنه ليس صالحا لذلك بل لا فضاء إلى الفجور فإن النفس مائلة إلى المنوع فيجيب بأن تحريمها المؤيد بدباب الطمع فيها بحيث تصبح غير مشتهة كالأم (ومنها) أي من القواعد (الفرق) بين الأصل والفرع ٢٦١ (وهو راجع إلى المعارضة في الأصل والفرع

وقيل اليهما) أي إلى المعارضتين في الأصل والفرع (معاً) لأنه على الأول ابتداء خصوصية في الأصل تجعل شرط الحكم بأن تجعل من علة أو ابتداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني ابتداء الخصوصية معاً مثاله على الأول بشقيه أن يقول الثاني النية في الوضوء واجبة كالتميم بجامع الطهارة عن حدث فيه، فترض الخفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب وأن يقول الخفي يقاد المسلم بالذي كغير المسلم بجامع القتل العمد العمدان فيه، فترض الثاني بأن الإسلام في الفرع مانع من القود وقد ذكر الأمدى إذا كرر رجوع الفرق إلى ما تقدم من أن مسمى المعارضة في الأصل ابتداء قيد في العلة ومن مسمى المعارضة في الفرع ابتداء مانع من الحكم ولماذا كذلك المصنف فأحال معنى الفرق على ما لم يذكره بخلاف الأمدى (والصحيح أنه) أي الفرق (قادر) وإن قيل أنه سؤالان) بناء على

غير منضبطة (قوله والظهور) أي كالدخ في المراضاة المعلن بها انعقاد البيع بانهم أصر خفي لا يطلع عليه (قوله وجوابها) أي الأربعة أي جواب القدر فيها (قوله بالبيان) أي بيان سلامة الوصف بمقادح به فيه أما القدر في المناسبة فجوابه بيان رجحان المصلحة على المفسدة وأما القدر بعدم الانضباط كما في المشقة في الغرض المذكور فجوابه بيان الانضباط بحسب سببها وهو السفر وإن لم تكن هي في نفسها منضبطة وأما القدر بعدم الظهور كما في تامل انعقاد البيع بالمراضاة فجوابه أن ظهور المراضاة بسبب ظهور ما يدل عليها وهو الصيغة وأما القدر في الصلاحية فإشارته إلى جوابه الشارح (قوله مؤيداً) مقعول مطلق معين للنوع ويصح جعله حالاً من تحريم على رأي سيبويه (قوله المقصود) نعت لعدم (قوله لذلك) أي لا فضاء المذكور (قوله غير مشتهة) أي عادة (قوله أو الفرع) أو مانعة مخلوقة تجوز الجمع وأما قوله وقيل اليها مانعة ضعيفة بالنظر إلى حصر الفرق فيه (قوله تجعل مانعاً من الحكم) أي فيكرز ذلك معارضة في الفرع لأن المانع من الشيء وصف مقتض انقيضه (قوله مثاله على الأول بشقيه) أي لكل شق مثال (قوله الطهارة بالتراب) فالتراب قيد في الأصل وخصوصه فيه يجعل شرط الحكم وهو وجوب النية لضعف التراب (قوله وقد ذكر الأمدى) حاصله اعتراض على المصنف بأنه أحال بقوله وهو راجع إلى المعارضة الخ على ما لم يذكره لا سابقاً ولا لاحقاً بخلاف الأمدى فإنه قبل ذكر رجوع الفرق إلى المعارضة فيما ذكر بين أن مسمى المعارضة في الأصل ابتداء قيد في العلة وفي الفرع ابتداء مانع من الحكم فأحال هذا الجمل على التفصيل السابق (قوله وإن قيل أنه سؤالان) أي اعتراضان بناء على رجوع الفرق إلى المعارضة تبين في الأصل والفرع إذا لكل معارضة سؤال (قوله لأنه يؤثر الخ) أي لأن الفرق مؤثر في جمع المستدل بين الأصل والفرع في العلة الذي هو مقصود القياس (قوله المختلفة) أي لأن الاعتراض في الأصل ابتداء قيد في العلة وفي الفرع ابتداء مانع من الحكم (قوله ومهدد المسئلة تتعلق بالفرق) أي وهي قوله ثم لو فرق بين فرع وأصل منها كني (قوله وإن جوز علمتان) قد يستشكل الفرق فإن تجوز العلمين والقياس باعتبار كل منهما لا سيما والمراد به ما مانع الواحد فيشمل الآخر من علمين ولا حصر له لا يخلو عن انتشاره لأن الأثر يجب أن يظهر أن التقدير وإن جوز علمتان مع اتحاد الأصل

القول الثاني فيه لأنه يؤثر في جمع المستدل وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر على القول بأنه سؤالان لأن جمع الاسئلة المختلفة غير مقبول وسكت المصنف عن جواب الفرق ومما يجاب به منع كون المبدئ في الأصل جزأ من العلة وفي الفرع مانعاً من الحكم ومهدد المسئلة تتعلق بالفرق قوله (و) الصحيح (أنه يمنع تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس على كل منها (لا انتشار) أي انتشار البحث في ذلك (وإن جوز علمتان) لمعول واحد وقيل يجوز التعدد مطلقاً

أوفي الجملة والافتحويين العاتين صادق مع تعدد الاصول سم (قوله) وقد لا يحصل انتشار
 قوة الكلام فتميد أن الغرض من هذا الكلام دفع استدلال الصحيح بالانتشار وفيه
 نظر لان الظاهر أنه ليس مراد الصحيح أن الانتشار لازم لظهور أنه قد لا يوجد فلا يوسع
 أحدا دعوى لزومه بل مراده أنه قد يحصل الانتشار وحقيقة لا يظهر كون ما ذكره ادعاه
 لذلك الاستدلال فليتأمل (قوله) لأنه يطل جمعها المقصود أي جمع تلك الاصول أعم
 من أن يكون الالحاق بكل منها أو بجموعها بقية نسبة المقابل المفصل وحينئذ فوجه
 بطلان هذا الجمع بالفرق المذكور ظاهرا فمما إذا كان الالحاق بجموعها وأما إذا كان
 بكل منها فعمل خفاء ووجهه أنه بعد الفرق المذكور لم يبق جمع بين الفرع وبين كل منها بل
 بين الفرع وبين بعضها لكن بطلان الجمع بينهما وبين كل منها لا يظهر وفيه القدرح به في
 بطلان التمسك في حكم الفرع لان التمسك ببعضها كاف في اثبات حكمه فكيف حكم
 بالقدرح على وجه الاطلاق اللهم إلا أن يكون المراد ابطال التمسك بالجميع من حيث
 الجميع فلا مستدل أن يعود ويتمسك ببعض الأنا ذلك خلاف ظاهر كلامه بل ظاهره
 أنه بمجرد ذلك يطل التمسك وينقطع المستدل ما لم يجب وبوجه بان مستند تلك الاصول
 لا بعضها وقد سقط ذلك المستند بالفرق المتعلق ببعضها ثم رأيت شيخنا الشهاب قال
 قضية أنه بعد ذلك لا يصح ان يتمسك بشئ منها في ذلك الحكم وكأنه بالنظر لما ظهروا
 فليتأمل سم (قوله) لاستقلال كل منها أي في نفسه وان قصد الالحاق بالجميع والثالث
 يقول في هذا المعتبر استقار كل واحد فليتأمل سم (قوله) ان قصد الالحاق بجموعها
 ليس هذا من تعدد الاصول الذي هو موضوع المسئلة ألا ترى كيف فسر السارح
 بقوله بان يقاس على كل منها فإله العلامة وجوابه ان المراد بتعدد الاصول تعدد أمور
 يصلح كل منها بانفراده لقياس عليه أعم من ان يقع للقياس على كل منها بانفراده أو يقع
 على مجموعها فظهر أن الالحاق بجموعها من تعدد الاصول لانه الحاق بجموع أمور
 يصلح كل منها للقياس عليه بانفراده وقد وجد فيه تعدد لاصول بذلك المعنى ولا يثنى
 ذلك قول السارح بان يقاس على كل منها أما لانه على وجه التمثيل فانه يستعمل بأمر في
 موضع كان كما علم من عادته وأما لان المراد بكل منها أعم من الكل الجبهي والكل المجموعي
 وأما لان المراد بكل منها أعم من ان يكون على انفراده وفي جملتها فإله سم ولا يخفى ما فيه
 (قوله) قيل لا يكتفى لحصول المقصود هذا يوافق قوله في جانب الفرق وقيل لا يكتفى
 لاستقلال كل منها لانه على ذلك القول لا يكتفى في القدرح الا الفرق بين الفرع وبين
 الاصول وحينئذ لا يكتفى في جواب الاعتراض بالفرق بين الجميع الجواب عن واحد لانه
 حينئذ لم يحصل الفرق بين الجميع الذي هو شرط القدرح على ذلك القول فاعمل قائمها
 واحد سم (قوله) ضد ذلك الحكم أي الذي رتب عليه المستدل (قوله) كتمليق التخفيف
 من التغليظ أي كاستنباط التخفيف من دليل التغليظ وكذا القول في الباقي واعلم ان
 التخفيف والتغليظ ضدان وكذا التوسيع والتضييق وأما الاثبات والنفي فنقيضان

وقد لا يحصل انتشار (قال
 المجيزون) للتعدد (ثم) على تقدير
 وجوده (لوفوق بين الفرع واصل
 منها كفى) في القدرح فيها لانه يطل
 بجموعها المقصود وقيل لا يكتفى
 لاستقلال كل منها (وقالها)
 يكتفى (ان قصد الالحاق
 بجموعها) لانه يطل بخلاف ما
 اذا قصد بكل منها (ثم في اقتصار
 المستدل على جواب أصل
 واحد) منها حيث فرق المعترض
 بين جميعها (قولان) قيل
 يكتفى لحصول المقصود بالدفع
 عن واحد منها وقيل لا يكتفى
 لانه انعم الجميع بلزمه الدفع
 عنه (ومنها) أي من التوابع
 فساد الوضع بان لا يكون الدليل
 على الهيئة الصالحة لاعتباره
 في ترتيب الحكم عليه كأن
 يكون صالحا ضد ذلك الحكم
 أو قبضه (كتلبي التخفيف
 من التغليظ والتوسيع من
 التضييق والاثبات من النفي)

ولهذا اشار الشارح بقوله لفساد الحكم أو نقيضه (قوله وعكسه) أى تلقى النقي من
 الاثبات وهو الرابع الا ترى فى كلام الشارح ولم يعمل للثالث وسبب فى مثاله عند قوله
 والرابع (قوله فعظم الجناية يناسب تغليظ الحكم) قال الشهاب رحمه الله تعالى قد يقال
 هذا منه لان المراد لا تكفره الكفارة اهـ وحاصله أن هذا أن يقول هذا من تغليظ
 الحكم لان المراد أن عظم هذه الجناية اقتضى ان لا تكفره الكفارة ولا تجبره لضعفها عن
 ذلك ولا تجب ويمكن أن يجاب عن هذا بان كون الكفارة لا تجبر هذه الجناية لا يقتضى
 عدم الوجوب لان التغليظ لم ينحصر فى الجبر بل قد يقصد به الزجر فينبغى التغليظ
 بوجوب الكفارة زجرا على أن عظم الجناية لو سلم أنه ينافى الجبر نافي الجبر برأسا
 بحيث يرفع أثر الجناية مطلقا ما الجبر عفى لتخفيف الجناية فلا مانع منه بل يمكن أن
 يقال ان ايجاب الكفارة مع اتداء الجبر أبلغ فى التغليظ ويقارن الردة بأنه مع تحتم قلة
 وعدم قبوله العفو الى شئ آخر فليتم ما لم قاله سم قلت قد يقال الكفارة انما شرعت حيث
 يسقط معها الطلب اذ مع عدم السقوط لا وما نحن فيه من هذا الشئ لوجوب
 القصاص على القاتل عند ائتمام (قوله على وجه الاتفاق) المراد به الرفق بالمالك
 والمساهلة فى شأنه (قوله لا يناسب دفع الحاجة المضيق) أى فان المناسب له الفور
 (قوله والرابع الخ) لم يعمل للثالث قال السكال ويمكن التمثيل له بقول من يرى صحة انعقاد
 البيع فى المحقر وغيره بالمعاطاة ان يرى الانعقاد به فى المحقر خاصة بيع لم توجد فيه الصيغة
 فيعتقد كالمحقر فان اتقاء الصيغة يناسب عدم الانعقاد لا الانعقاد اهـ (قوله يناسب
 الانعقاد لاعدمه) أى فقد استنبط النقي من الاثبات (قوله ثبت اعتباره الخ) فيه
 الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره والمصدر قوله اعتباره ومعموله قوله فى نقيض
 الحكم ومعمول غيره الذى فصل به قوله بنص أو اجماع فانه متعلق بثبت والفصل بين
 المصدر ومعموله بمنع قال فى التسهيل ومعموله أى المصدر كالمصدر فى منع تقديمه وفصله
 ويضمير عامل فيما أو هم خلاف ذلك اهـ ويمكن أن يجاب بجواب قوله بنص الخ متعلقا
 بالمصدر أى ان اعتبره بالنص أو الاجماع فى نقيض الحكم قد ثبت فليتم ما لم وقول
 المصنف فى نقيض الحكم كالمعنى أن يزيد أو ضده وقد يقال أراد بنقيض الحكم ما يشمل
 ضده أشار له سم (قوله اعتبرها لشارع علة للطهارة) نوزع من جهة المخالف بأنه يحتمل
 أن يكون امتناعه صلى الله عليه وسلم لاجل ما دوى ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب لا
 لاجل نجاسته وردائه خلاف ظاهر تعليقه صلى الله عليه وسلم عدم الدخول بعدم سبعية
 الكلب كما أشار له بقوله السنور سبع وعدم السبعية أعم من عدم دخول الملائكة تحفها
 فى غير الكلب من الحيوانات كالطيور مع دخول الملائكة فلا يناسب تعليل عدم الدخول
 به وفيه أنه يلزم مثله فى التعليل المذكور فان عدم السبعية أعم من النجاسة أشار له سم
 (قوله فقال السنور سبع) هذا يدل على اتقاء السبعية عن الكلب فلا يصح كونه جامعا

وعكسه الاول (مثل) قول
 الخنفية (القتل) عدا (جناية
 عظيمة لا يكفر) أى لا تجب له
 كفارة (كالردة) فعظم الجناية
 يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه
 بعدم وجوب الكفارة والثاني
 مثل قولهم الزكاة وجبت على
 وجه الاتفاق لدفع الحاجة
 فكانت على التراخي كالدنية على
 العاقلة قالتراخي الموسع لا يناسب
 دفع الحاجة المضيق والرابع كان
 يقال فى المعاطاة فى المحقر لم يوجد
 فيها سوى الرضا فلا ينعقد بهما
 بيع كافى غير المحقر فالرضا الذى
 هو مناط البيع يناسب الانعقاد
 لاعدمه (ومنه) أى من فساد
 الوضع (كون الجامع) فى قياس
 المستدل (ثبت اعتباره بنص أو
 اجماع فى نقيض الحكم) فى ذلك
 القياس مثال الجامع ذى النص
 قول الخنفية الهرة سبع ذوقاب
 فيكون سنوره نجسا كالكلب
 فيقال السبعية اعتبرها لشارع
 علة للطهارة حيث دعى الى دار
 فيها كلب فامتنع والى أخرى فيها
 سنور فاجاب فقيل له فقال
 السنور سبع رواه الامام أحمد
 وغيره ومثال ذى الاجماع قول
 الشافعية فى مسح الرأس فى
 الوضوء

في القياس المذکور اللهم الآن يقال فساد الوضع فيما ذكر على سبيل التنزل في اعتباره
 جامعاً والافالقياس المذکور غير صحيح لعدم الجامع فيه قال سم ثم ينبغي التأمل في
 معنى السبع ما هو حتى كان السنور منه دون السكب كما اقتضاء الفرق المذکور وقد
 فسرفي القاموس السبع بالمقترن من الحيوان اه (قوله يستحب تكراره) أي مسح
 يستحب تكراره (قوله كالأستحباب بالخبر) أي الاستحباب به بجامع ان كلاً مسح (قوله
 فيقال المسح في الخلف لا يستحب تكراره اجماعاً) أي لجعل المسح جامعاً فاسد لانه ثبت
 اعتباره اجماعاً في نفي الاستحباب وهو نقض الاستحباب (قوله أي قسمي فساد الوضع)
 القسم الاول هو المشار اليه بقوله بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في
 ترتيب الحكم عليه الخ والقسم الثاني هو المشار اليه بقوله ومنه كون الجامع ثبت
 اعتباره الخ وحاصلها ما تلقى الشئ من ضده أو نقضه وكون الجامع ثبت اعتباره بنص أو
 اجماع في نقض الحكم أو ضده وأما ما قيل من أنه كان الاول أن يقول وجوابه يعود
 الضمير على أقسام فساد الوضع الاربعة المذكورة في المتن والقسم الخامس الذي زاده
 الشارح وان ترجيعها الى القسمين المذکورين نكاح غمغوم وقد أوضح ذلك سم
 فراجع (قوله بتقرير كونه) أي دليل المستدل كذلك أي على الهيئة الصالحة لاعتباره
 كما أشار له الشارح بقوله فيقرر الخ (قوله كالارتفاق ودفع الحاجة في مسئلة الزكاة) أي
 فالمستدل نظر لجهة الرفق بالمالك والتسهيل عليه المناسب له التراخي والتوسع والمعتز
 نظر لجهة دفع حاجة الفقراء المناسب له الفور والتصديق (قوله ويجاب) بالنصب عطفاً
 على يكون من قوله كان يكون (قوله بانه غلط فيه بالقصاص الخ) أي لم يتلق التغليظ الا
 من التغليظ لان المتعلق من القتل العمد العمدان هو وجوب القصاص لاني وجوب
 الكفارة فالمتعلق من التغليظ تغليظ مثله (قوله وعن المعاطاة بان عدم الانعقاد به امرتب
 على عدم الصيغة) أي فالمتعلق نفي عن نفي مثله لاعتناء اثبات كونهما المعترض وبقي الجواب
 عن الاعتراض على القسم الثالث الذي ذكرناه عن الكمال المعترض فيه بان المناسب
 ترتب عدم الانعقاد على عدم الصيغة لا الانعقاد كما فعل المستدل حاصل الجواب أن
 يقال الانعقاد المذکور مرتب على المعاطاة لا على عدم الصيغة فالثبوت المذکور
 وهو الانعقاد متعلق من ثبوت مثله وهو المعاطاة لا من نفي (قوله ويقرر) عطف على
 قوله فيقرر الخ (قوله كون الجامع الخ) أي الجامع الذي قال المعتز انه معتبر في
 نقض الحكم (قوله ويكون تخلفه عنه) بان وجد مع نقضه لمانع قال العلامة وتبعه
 الشهاب فيه دفع فساد الوضع لكنه يلزمه النقض وقد تقدم أنه قاذح ولو لمانع اه وقد
 يجاب بانه قد تقدم من جملة الاقوال انه قاذح اذا كان التخلف لمانع أو فقه دشرط
 وانه منقول عن أكثر الفقهاء فيكون ما ذكره هنا بمنزلة على هذا القول على ان ما ذكره
 الشارح ليس من مخترعاته بل منقول عن غيره فيجتمه أن يكون قائله هو السائل
 بذلك التمسك سبيل في النقض قاله سم (قوله في التيميت في الاداء) أي في وجوب

يستحب تكراره كالأستحباب بالخبر
 نعم يستحب الايتار فيه فيقال
 المسح في الخلف لا يستحب تكراره
 اجماعاً فيما قيل وان حكى ابن كج
 أنه يستحب ثلثه مسح الرأس
 (وجوابهما) أي قسمي فساد
 الوضع (بتقرير كونه كذلك)
 فيقرر كون الدليل صالحاً لاعتباره
 في ترتيب الحكم عليه كأن يكون
 له جهتان ينظر المستدل فيه من
 احدهما والمعتز من الأخرى
 كالارتفاق ودفع الحاجة في
 مسئلة الزكاة ويجاب عن
 الكفارة في القتل بانه غلط فيه
 بالقصاص فلا يغلط فيه بالكفارة
 وعن المعاطاة بان عدم الانعقاد
 به امرتب على عدم الصيغة لا على
 الرضا ويقرر كون الجامع معتبراً
 في ذلك الحكم ويكون تخلفه
 عنه بان وجد مع نقضه لمانع كما
 في مسح الخلف فان تكراره بنفسه
 كفله (ومنها) أي من القوادح
 فساد الاعتبار بان يخالف
 الدليل (نصاً) من كتاب أو سنة
 (أو اجماعاً) كأن يقال في التيميت
 في الاداء صوم مفروض فلا يصح
 بنية من النهار كلقضاء

تبييت التية في الصوم الاداء (قوله فيعترض بانه مخالف لقوله تعالى الخ) ليست في الآية
المد كورة معارضة أصلاً لا يؤخذ منها ما يقتضي التبييت ولا عدمه اذ ليست مسوقة
لبیان الصوم بل لبيان أجزائه كغيره مما ذكره (قوله من غير تعرض للتبييت) يرد
عليه أنه لو صح استلزام عدم التعرض للشيء الصحة بدونه استلزم عدم التعرض للتية أيضاً
الصحة بدونه ما كان فالوعدم التعرض يستلزم بشرط عدم الثبوت ما يخالف وقد ثبت
المخالف في التية قلنا الواسع لم ذلك فقد ثبت المخالف أيضاً في التبييت وهو خبر من لم يبييت
الصيام قبل الفجر فلا صيام له سم (قوله وذلك مستلزم لصحته دونه) يقال في دفعه ان
أريد أنه مستلزم لصحته دونه في الجملة كافي النفل فلم ولا يفيد وان أراد أنه مستلزم
لصحته دونه دائماً فموضوع المخالفة خبر من لم يبييت الصيام قبل الفجر فلا صيام له شيخ
الاسلام (قوله كالتحططات) أي الأشياء المخلوطة بغيرها كالحجيج مثلاً لعدم الانضباط
بسبب الجهل بقدر الشئتين المختلطتين أو الأشياء المخلوطة (قوله مخالف للاجماع
السكوتي) قال العلامة هذا الاجماع يتق حرمه النظر اليها وذلك هو معنى وجود العلة
في الفرع اه وحاصل ما أشار اليه أن الكلام فيما اذا تحقق القياس بأن وجد عليه تبر فيه
ليكنه مخالف نصاً واجماعاً وهذا المآل ليس كذلك لان العلة هي حرمه النظر وهذا
الاجماع دل على اتفائها فلم توجد في الفرع فلم يتحقق القياس وجوابه ان الانسـلم
ان الكلام فيما اذا تحقق القياس ليكنه مخالف ما ذكرنا لم يعترض به في فساد الاعتبار
سوى المخالفة المد كورة أعم من أن يصح القياس أم لا وما يصرح بذلك ما قرره
في توجيه كون فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع وما سيذكره المصنف والشارح
وحينئذ فالكلام في القبح مجرد مخالفة النص أو الاجماع أعم من أن يتحقق مع ذلك
فادخ آخراً كاتفا وجود العلة في الفرع أم لا فعلى الاول يتحقق القبح من جهتين
الآن المقصود هنا القبح من إحدى الجهتين فانه سم (قوله وهو أعم من فساد الوضع)
ظاهره أنه أعم منه مطلقاً وفضمية تعريفهما أنه أعم منه من وجه صدقه فقط بما ذكره
الشارح وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل على الهيئته الصالحة لاعتباره في
ترتيب الحكم ولا يعارضه نص ولا اجماع وصدقهما معا بان لا يكون الدليل على الهيئته
المد كورة مع معارضة نص أو اجماع له فما قيل من أن فساد الوضع أعم ومن أنه ما
متباينان ومن أنهم ممتنعان سم وقاله شيخ الاسلام (قوله وله تقديم على المنوعات
وتأخير) أي للمعترض بفساد الاعتبار تقديم على المنوعات وتأخير عنه والمانع في ذلك
أما في صورة تقديم المنوعات عنه فظاهر لانه ترق من الاضعف وهو المنع لعدم تمام كفايته
الى الاقوى وهو دليل النص أو الاجماع وأما في صورة تأخيرها عنه فلان فيه تأييد الدليل
النقل بالعلمي ومثال ذلك ما لو قيل لا يحرم الربا في البر لانه مكيال كالجس فيقول له
المعترض لانه لم أن الكيل عليه لعدم حرمة الربا بالوجود في الارز مع انه ربوي ثم ما اقتضاه

فيعترض بانه مخالف لقوله تعالى
والصائمين والصائمات الخ فانه
رتب فيه الاجر العظيم على الصوم
كغيره من غير تعرض للتبييت فيه
وذلك مستلزم لصحته دونه وكان
يقال لا يصح القرض في الحيوان
لعدم انضباطه كالتحططات
فيه تعرض بانه مخالف لحديث
مسلم عن أبي رافع انه صلى الله
عليه وسلم لم اشد خلف بكر اورد
رباعياً وقال ان خيار الناس
أحسنهم قضاء والبركر بفتح الباء
الصغير من الابل والرباعي بفتح
الراء ما دخل في السنة السابعة
وكان يقال لا يجوز للرجل أن
يغسل زوجته الميتة لحرمه النظر
اليها كالأجنبية فيعترض بانه
مخالف للاجماع السكوتي في
تغسل على فاطمة رضي الله عنها
(وهو أعم من فساد الوضع)
صدقه حيث يكون الدليل على
الهيئته الصالحة لترتيب الحكم
عليه (وله) أي للمعترض بفساد
الاعتبار (تقديمه على المنوعات)
في المقدمات (وتأخير) عنه الجامعة
لهامن غير مانع في التقديم
والأخير (وجوابه الطعن في
سنده) أي سند النص بارسال أو
غيره (أو المعارضة) له بنص آخر
فتد اقطان وبسم الاول (أو منع
الظهور) له في مقصد المعترض
(أو التأويل) له بدليل (ومنها) أي
من القوادح (منع عليه الوصف)

أي منعه كونه العلة (ويسمى

المطالبة بتصحيح العلة والاصح قبوله) والا لا أدى الحال الى غسك المستدل بما شاء من الاوصاف لا منه المنع وقيل لا يقبل لادائه الى الانتشار بمسح كل ما يدعى علمته (وجوابه باثباته) اي باثبات كونه العلة بمسالك من مسالكها المتقدمة (ومنه) أي من المنع مطلقا (مع وصف العلة) أي منع أنه من غير فيها وهو مقبول جزما (كقولنا في افساد الصوم بغير الجماع) كاللحل من غير كفارة (الكفارة) شرعت للزجر عن الجماع المحذور في الصوم فوجب اختصاصه به كالحل فانه شرع للزجر عن الجماع فانه مختص بذلك (فيقال) لانهم ان الكفارة شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه (بل عن الافطار المحذور به) أي في الصوم بجماع أو غيره (وجوابه بتمييز اعتبار الخصوصية) أي خصوصية الوصف في العلة كان يبين اعتبار الجماع في الكفارة بان الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من سأل عن جماعة كما تقدم (وكان المعترض) به هذا الاعتراض (ينفع المناط) بحذفه خصوص الوصف عن الاعتبار (والمتدل بحقيقته) بتبيينه اعتبار خصوصية الوصف (و) من المنع (منع حكم الاصل) وهو المسعور كأن يقول الحنفى الاجارة عقد على منفعة فيبطل بالموت كأن يحاك فيه قال له النكاح لا يبطل بالموت أي

دائم من عدم حرمة الربا في البرمخا لقله صلى الله عليه وسلم البر بالبر بالحدوث أو بقوله ما اقتضاه ذلك من عدم حرمة الربا في البرمخا لقله صلى الله عليه وسلم البر بالبر بالحدوث ولا نسلم أن الكيل علة لعدم حرمة الربا (قوله أي منع كونه العلة) نعم عبر بذلك ليعين للتامة ولو عبر بقوله أي منع كونه علة صدق بالنافضة مع أنها استأفى في قوله ومنه منع وصف العلة مع قبول منعها قاله سم أي فقول المصنف منع علمية الوصف أي منع الوصف بقامه أي منع علمية الوصف الذي جعله المستدل علة (قوله والاصح قبوله) أي كونه قادحا (قوله لادائه الى الانتشار) قد يجاب بأنه انتشار لقيم المطلوب فلا يضر (قوله وجوابه باثباته الخ) مثاله أن يقول المستدل يحرم الربا في الارز كالبر له الطعم فيقول المعترض لا نسلم أن العلة الطعم بل هي الكيل فيجيبه المستدل بقوله ثبتت علمية الطعم بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام ربا (قوله أي من المنع مطلقا) قال الكيل تنبيه على أن الضمير في منه غير عائد الى منع العلمية كما زعم الشيخ أبو زرعة بل الى المنع مطلقا بدليل أنه جعل منه منع حكم الاصل وبدليل أن منع وصف العلة مقبول جزما وقبول منع العلمية فيه الخلاف اه وحاصله أن الضمير راجع الى المقيد السابق بدون قيد ومثله يقع كثيرا وقال شيخ الاسلام ولو قال بدل قوله مطلقا المطلق كان أولى اه وكان مراده ان قوله مطلقا يفهم منه أن المعنى كل منع وهو خلاف المراد اذ ليس منع ما ذكر من كل منع بخلاف المطلق اذ يفهم معنى المنع من غير تقييد ومنع ما ذكر من افراد المنع من غير تقييد قاله سم قلت ابضح ذلك أن المنع مطلقا معناه المنع سواء كان منع علمية الوصف أولا وحينئذ فيجوز قوله أي من المنع مطلقا الى ان منع وصف العلة فرد من افراد المنع سواء كان منع علمية الوصف أم لا وهو غير صحيح اذ ليس منع وصف العلة من افراد منع وصف العلمية كما هو بين بخلاف قولنا المنع المطلق فان معناه بالمنع الغير المقيد ولا شبهة في أن منع وصف العلة فرد من افراد المنع غير المقيد فأنه فان قيل هذا ينتج أن ما قاله الشارح خلاف الصواب لخلاف الاولى قلت لا لعله على أن معنى قوله أي من المنع مطلقا أنه منه حال كونه مطلقا أي غير مقيد فيرجع الى ما قاله شيخ الاسلام فتأمل (قوله كقولنا في افساد الصوم بغير الجماع) المراد كقولنا في الاستدلال على عدم الكفارة في غير الجماع من مفسدات الصوم وعبارته غير موفية بهذا اذ ظاهرها ان الكلام مسوق للاستدلال على افساد الصوم بغير الجماع ومحاولة الشارح بزيادة قوله من غير كفارة غير مقيد شيئا وكان الاوضح أن لو قال كقولنا في تخصيص الكفارة بالجماع دون غيره من مفسدات الصوم (قوله بان الشارع رتبها عليه) قد يقال ترتيبها على الجماع لا يستلزم اختصاصه به فالتفهوم من الحديث أن الجماع موجب للكفارة لأن لا موجب لها الا بالجماع كما هو واضح (قوله كما تقدم) أي في بحث الايمان من المسالك (قوله وكان المعترض ينفع المناط الخ) تعبيره بكان يدل على أن ذلك ليس تنقيها للمناط ولا تحقيقا له حقيقة وكان وجهه أن تنقيح المناط كما تقدم حاصله الاجتهاد في

بل ينفي به (وفي كونه قطعاً مستدل مذهب) أرجحها أخذاً من التفريع الآتي لا لتوقف القياس على ثبوت حكم الأصل والثاني نعم لا لتقال عن اثبات حكم الفرع ٢٦٧ الذي هو بصدده إلى غيره (فالمها قال الاستناد)

حذف بعض الأوصاف وتعيين الباقي للعلمية وليس ههنا اجتهد ولا تعيين بل منع وصف العلمية فقط ووجه شبهه بتنقيح المناط أن المانع غير قائل بأن هذا الوصف معتبر في العلمية بمقتضى منعه فقد حذفه عن الاعتبار وإذا حذفه عن الاعتبار تعين الباقي فأشبهه حذف البعض بالاجتهاد وتعيين الباقي للعلمية وأن تحقيق المناط كإثباته لم يمتد أيضاً لثبات العلة في آحاد صورها وهذا المعنى غير موجود ههنا لأن أصله أن العلة المعلومة المسئلة قد يتحقق وجودها في بعض الصور فيبين المستدل وجودها في ذلك البعض كبيان أن السرقة التي هي أخذ المال خفية من حوز مثله بلا شبهة وهي علة القطع موجودة في النباش وما نحن فيه ليس كذلك ووجه الشبهة أن المعارض لما منع الوصف الذي هو علة في الجملة لأنه معتبر في العلة ثم أثبت المستدل اعتبارها فيه أشبهه اثبات العلة في آحاد صورها سم (قوله بل ينفي) أي كأنتهى الصلابة لا بالفراغ منها وليس ذلك إبطالاً لها (قوله أخذاً من التفريع الآتي) أي وهو قوله فإن دل المستدل الخ فإنه مفرع على عدم القطع ووجه الأخذ المذکور أن التفريع على أحد أقوال محكية دون غيره منها يؤذن برجحانه قاله شيخ الإسلام وقوله يؤذن برجحانه أي غالباً فإنه دفع قول سم وفيه نظر بل هو أوزن التفريع على غير الرأب لغرض ما كغراية التفريع عليه أو أشكاله أو قومه عدم صحته اهـ (قوله لتوقف القياس الخ) علة لعدم الانقطاع الذي أفاده قوله لا أي وإذا كان القياس متوقفاً على ثبوت حكم الأصل لتحقيقه به فيحتاج المستدل إلى إثباته وحينئذ فلا ينقطع (قوله إلى غيره) أي وهو إثبات حكم الأصل (قوله أن كان ظاهراً) أي أن كان منع حكم الأصل ظاهراً وقوله يعرفه أكثر الفقهاء تفسير لقوله ظاهراً (قوله يعتبر عرف المكان الذي فيه البحث) أي لأن البعد عرفاً ومراسم في كل مكان فإن عد أهل المكان الذي فيه البحث ذلك قطعاً للمستدل فهو كذلك والأفلا ولا يخفى بهذا القول (قوله لأنه لم يعترض المقصود) أي لأن المعارض لم يعترض المقصود وهو الفرع (قوله في المخلص والمعونة) هما كتابان للشيخ أبي إسحق الشيرازي المذکور (قوله بل أنه يعود ويعترض الدليل) أي ولا ينقطع الأباهج كالمستدل قاله شيخ الإسلام (قوله نظروا وجه باعتراضه عن المقصود) أي وهو الاعتراض على حكم الأصل إلى غيره وهو الاعتراض على الدليل وأجيب من طرف المختار بمنع كونه خارجاً عن المقصود إذا المقصود لا يتم إلا به (قوله بمنوع مرتبة) أي كل منها مرتبة على تسليم ما قبله (قوله لأنسلم حكم الأصل الخ) مخالفه أن يقول المستدل النبي ربوي لعلة السكيل كالقرينة قوله له المعارض لأنسلم أن التردوي سلماتر بويته لكن لأنسلم أن هذا الحكم من الأحكام التي يجري فيها القياس سلماتر من الأحكام التي يجري فيها القياس لكن لأنسلم أنه معلى لم لا يقال أنه تعبدى سلماتر أنه معلى لكن لأنسلم أن علمته السكيل لم لا يقال العلة غيره سلماتر أن العلة السكيل لكن لأنسلم وجودها في التفرع سلماتر وجود العلة المذكورة في الأصل وهو القول لكن لأنسلم أنها معدية لغيره كالنبيق

أبو إسحق الأسفرايني يكون قطماله (ان كان ظاهراً) يعرفه أكثر الفقهاء بخلاف ما لا يعرفه الأخوصاء سم (وقال الغزالي يعتبر عرف المكان) الذي فيه البحث في القسطع به أولاً (وقال) الشيخ (أبو إسحق الشيرازي لا يسمع) لأنه لم يعترض المقصود حكاه عنه ابن الحاجب كالأمدى على أن الموجود في المخلص والمعونة للشيخ كما قاله المصنف السماع ثم على السماع وعدم القطع قال المصنف (فإن دل) أي المستدل (عليه) أي على حكم الأصل أي أتى بدليل عليه (لم ينقطع المعارض) بمجرد الدليل (على المختار بل أنه يعود ويعترض) الدليل لأنه قد لا يكون صحيحاً وقيل ينقطع فليس له أن يعترضه منطوقه باعتراضه عن المقصود (وقد يقال) في الإثبات بمنوع مرتبة (لأنسلم حكم الأصل سلماتر) ذلك (ولأنسلم أنه مما يقاس فيه) لم لا يكون مما يختلف في جواز القياس فيه (سلماتر) ذلك (ولا أنسلم أنه معلى) لم لا يقال أنه تعبدى (سلماتر) ذلك (ولأنسلم أن هذا الوصف علة) لم لا يقال العلة غيره (سلماتر) ذلك (ولأنسلم وجوده فيه) أي وجود الوصف في الأصل (سلماتر) ذلك (ولأنسلم أنه)

أي الوصف (متعد) لم لا يقال أنه قاصر (سلماتر) ذلك (ولأنسلم وجوده في الفرع) فهذه سبعة منوع تنهاؤ الثلاثة الأولى منها بحكم الأصل والأربعة الباقية

في المثال لم لا يقال ان الوصف المذکور قاصر سلماً التعدية للعله المذکور وهو السبيل
 لكن لان سلم وجودها في الفرع وهو النقيض في المثال أي لان سلم انه مكمل لكن قول
 الشارح سائلاً ذلك أي انه مما يقاس عليه ولا نسلم انه معمل مشكل بانه مع تسليم انه يقاس
 عليه لا يمكن منع تعليله لان تعليله لازم لكونه مما يقاس عليه اذ ما لم يعمل لا يمكن تعدية
 حكمه الى غيره لاجل وجوده لعله حكمه في ذلك الغير وذلك التعدية هي معنى القياس
 فتسليم انه مما يقاس فيه ومنع كونه معلاً متناقضان لا يتجهان وكذا قوله سلماً ذلك يعني أن
 هذا الوصف علمته ولا نسلم وجوده فيه قد يستشكل أيضاً لانه يلزم من كون الوصف علة
 حكم الاصل وجود الوصف في الاصل والا فلا يكون علة حكمه فتسليم كون الوصف علة
 حكم الاصل ومنع كون الوصف موجوداً في الاصل متناقضان لا يتجهان ويجب ان
 الاول بانه ليس المراد بكونه مما يقاس فيه انه بنفسه يقاس عليه حتى ينافيه منع كونه
 معلاً بل المراد انه من النوع الذي يقبل القياس عليه لكون نوعه غير نوع السكة اوان
 الاسباب والشروط والوانع وغير ذلك على ما تقدم فيها ولا يلزم من كونه من ذلك النوع
 الذي يقبل القياس عليه كونه نفسه معلاً حتى يتأتى القياس عليه وعن الثاني بانه
 لا منافاة بين كون ذلك الوصف علة حكم الاصل وعدم وجوده في الاصل لانه يجوز ان
 يكون للعلم علمتان احدهما موجوده في جميع افراد الاصل والاخرى غير موجوده في
 بعض افرادها فغاية الامر انهما قاصرة عن بعض الافراد وذلك لا يمنع صحة التعليل على
 ما تقدم بانه فاذا أريد القياس على ذلك البعض الذي لم توجد فيه تلك الاخرى صدق على
 الحكم أن ذلك الوصف علمته لانه احدى علميه وان لم يكن ثبوته في ذلك البعض بواسطة
 ذلك الوصف وصدق أيضاً انه لم يوجد فيه أي ذلك الوصف فثبت تصور كون الوصف
 علة حكم الاصل أي في الجملة وان لم يكن ثبوته فيه بالنظر لكل فرد مع عدم وجوده في
 بعض افراد الاصل أمكن تسليم أن الوصف علة حكم الاصل مع منع وجوده في ذلك
 الاصل الذي أريد القياس عليه غير أن هذا الجواب لا يأتي على ما صححه المصنف من
 امتناع التعليل بعلمتين فليتنامل على أن التسليم لا يلزم أن يكون معناه قبول ذلك المسلم
 واعتقاده حقيقة بل قد يكون معناه عدم الاعتراض بذلك الشيء حتى يكون معنى سلماً
 كذا لا تعرض لذلك ولا أعترض به بل أقصر على الاعتراض بشئ آخر وهذا صادق مع
 كون ذلك المسلم مردوداً عند ذلك شئنا الشر يف الصفة وحينئذ فلا منافاة بين
 تسليم كون الشيء مما يقاس عليه ومنع أنه معمل ولا بين تسليم أن هذا الوصف علمته ومنع
 وجوده فيه لجواز أن يكون التسليم بهذا المعنى فليتنامل قاله بهم فالتسليم تسليم
 الشيء في معنى عدم التعرض مع كونه خلاف المعهود وفي كلامهم قد لا يظهر معناه معنى
 القرب المذکور فتأمل (قوله بالعله مع الاصل) هو الرابع مع الخامس وأما السادس
 فيمتعلق بالعله فقط والسابع بهامع الفرع (قوله ان أريد ذلك) أي الدفع عن كلاهما (قوله)

بالعله مع الاصل والفرع في بعض
 (فصياح) عنها (بالدفع) لها (عما)
 عرف من الطرق (في دفعها) ان
 اريد ذلك والا فبكنى الاقتصار على
 دفع الاخير منها (ومن ثم) أي
 من هنا

(عرف جوازها زيادة المعارضات من نوع)

كالنقوض أو المعارضات في الأصل أو الفرع لأنها كسؤال واحدة مترتبة كانت أولا (وكذا) يجوز إيراد المعارضات (من أنواع) كالنقض وعدم التأثير والمعارضة (وان كانت مترتبة أي بسند عن تاليها تسليما متلوها لان تسليما تقديري) وقيل لا يجوز من أنواع لا تشترط (ونالها التخصيص) فيجوز في غير المترتبة دون المترتبة لان ما قبل الأخير في المترتبة مسلم فذكر مضائق ودفع بان تسليما تقديري كما قال المصنف لا تحقيق مثال النوع أن يقال ما ذكر أنه علة منقوض بكذا ومنقوض بكذا أو معارض بكذا ومعارض بكذا ومثال الأنواع غير المترتبة أن يقال هذا الوصف منقوض بكذا أو غير مؤثر. وكذا ومثال الأنواع المترتبة أن يقال ما ذكر من الوصف غير موجود في الأصل وثالث مسلم فهو معارض بكذا (ومنها) أي من القوادح (اختلاف الضابط في الأصل والفرع لعدم الثقة) فسه (بالجامع) وجودا ومساواة كما يعلم من الجواب كأن يقال في شهود الزور بالقتل تسببوا في القتل فيجب عليهم القصاص كما ذكره غيره على القتل فيعترض بان الضابط في الأصل لا كراهة في الفرع الشهادة فإين الجامع بينهما

وهو جوازها أي المنوعات المعلوم أي التزاما من الجواب عنه ألا يجب الاعتراف بآثارها وما غير الجائز فلا يعبر حتى يجب عنه (قوله جواز إيراد المعارضات) أراد بالمعارضات الاعتراضات الشاملة للنقض وغيره فلا يشكال حينئذ في تخصيصها إلى معارضات وغيرها (قوله أو المعارضات في الأصل أو الفرع) المعارضة في الأصل كما مر أبا خصوصية في الأصل تجعل من علمه بان تكون شرط الحكم والمعارضة في الفرع كما مر أيضا أبا خصوصية في الفرع تجعل مانعا من الحكم (قوله لهم كسؤال واحد) أي كاعتراض واحد (قوله وكذا يجوز إيراد المعارضات من أنواع الخ) قدر متعلق كذا يجوز دون عرف الذي هو ظاهر عبارة المصنف إشارة إلى أنه غير مراد لان إيراد المعارضات من أنواع لم نعرف مما ذكره المصنف إذ لم يذكر إلا الاعتراضات من نوع وجواز ذلك لا يدل على جواز الإيراد من أنواع سم (قوله وان كانت مترتبة) قضية هذه المبالغة أن غير المترتبة أولى بالجواز من المترتبة ووجه ذلك يعلم من التوجيه الآتي للثالث المفصل سم (قوله لان تسليما تقديري) لتعليل لجواز المترتبة الذي تضمنته هذه المبالغة دفعا لتوجيه التخصيص الآتي وقوله تقديري أي سواء عبر بنحو سلمنا أو بنحو وثائق سلمنا سم (قوله ودفع بان تسليما تقديري) أي فالمنع باق - حقيقة فلا يكون ذكر ما قبل الأخير مضائعا سم (قوله مثال النوع أن يقال الخ) قال شيخ الإسلام مثال للنوع في المعارضات غير المترتبة ومثاله في المترتبة ما ذكر أنه علة منقوض بكذا وثالث مسلم فهو منقوض بكذا اه وهو مشعر بان مثال المترتبة متروك في المتن والشارح وفيه نظر لان ما ذكره المصنف بقوله وقد يقال الخ مثال للنوع في المترتبة وهذا إن كنهه عدم تثليل الشارح له واقعه اه على أمثلة النوع في غير المترتبة والأنواع مترتبة كانت أو غير مترتبة فليتأمل سم وحاصله أن الاعتراض إما من نوع واحد أو من أنواع وفي كل إما أن يكون مع الترتب أو مع عدم الترتب فالأقسام أربعة ذكر المصنف واحدا وهو الاعتراض بأمر مترتبة من نوع واحد وذلك قوله وقد يقال الخ وأمثلة الثلاثة الباقية كملها الشارح بقوله مثال النوع الخ أي مثال الاعتراض بما هو من نوع واحد غير مرتب وذلك واضح من المثال وكذا ما بعده من مثال الأنواع غير المترتبة والأنواع المترتبة (قوله ومنها اختلاف الضابط) أي دعوى اختلاف الضابط والمراد بالضابط الوصف المستعمل على الحكمة المقصودة كما نسر بذلك السيد (قوله وجودا ومساواة) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف أي لعدم الموفق بوجود الجامع أو مساواته أي لان اختلاف ضابط الأصل والفرع يظن به اعدام وجود الجامع ويلزمه في المساواة أو عدم المساواة وان كان الجامع موجودا ولم يسم هنا تخليط تركا لعدم فائدة (قوله فإين الجامع بينهما) أي بين الضابطين حتى يتحقق الجامع بين الأصل والفرع وذلك لان سميبة الأكرام مقارنة لسبيبة شهادة الزور واذ لم يوجد الجامع بين هذين السبيين وهما الأكرام

والشهادتين لم يوجد الجامع بين الأصل والفرع وهما شاهد الزور والمكره (قوله وان
اشتركا في الافضاء الى المقصود الخ) هذا بيان للاعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع
فكانه يقول سلمنا أن الجامع السببية فان كلا سبب مفض الى المقصود من ترتب الحكم
على العلة وهو حفظ النفس هنا لكنهما غير متساويين في الافضاء المذكور اذ هو في الاكراه
أشد من في شهادة الزور وشرط القياس مساواة الفرع الاصل في علة حكمه واذالم
يتساوا الضابطان لزم عدم مساواة الفرع الاصل في علة حكمه وهذا أعنى قوله وان
اشتركا الخ راجع لعدم الوقوف بالمساواة كما أن قوله فيه يترض بان الضابط الخ راجع لعدم
الوقوف بوجود الجامع (قوله وجوابه بانه القدر المشترك الخ) هذا جواب عن عدم وجود
الجامع وقوله وهو منضبط عرفا أي فيصح أن يناط به الحكم (قوله أو بان الافضاء)
جواب عن عدم المساواة فيهم منه أن كون الفرع أرفع في الافضاء من الاصل يحصل
به الجواب من باب أولى كما أشار له المضد بشرح المختصر (قوله أي افضاء الضابط) أي
كالشهادتين في الفرع وقوله مساواة افضاء الضابط في الاصل أي كالاكراه يعني ان افضاء
ضابط الفرع وهو الشهادة الى المقصود من ترتب الحكم وهو وجوب القصاص عليه
وهو منضبط لنفس مثل افضاء ضابط الاصل وهو الاكراه في ذلك بل هو في الفرع أرفع كما
أشار له المضد (قوله لا الغاء التفاوت) بالمرعطف على مدخول الباء من قوله وجوابه
بانه الخ أي جواب القدر المشترك المذكور بما تقدم لا بالغاء التفاوت بين الضابطين فان
التفاوت قد ينافي اعتباره وقد لا ينافي فلا يصح أن يكون ضابطا كما أشار الى ذلك الشارح
(قوله كافي العالم يقتل بالجاهل) برفع العالم مبدء أخبرها بالجهل بعده وكذا المثال الذي
بعده أي كافي قولنا العالم الخ (قوله والاعتراضات) أي السابقة واللاحقة كما يقيسده
قوله كلها والاعتراضات هي المعبر عنها فيما مر بالقوادح الشاملة لما يأتي من التقسيم
ولذا إذا د الشارح كلها كما تقدم لثلاثة وهم اختصاصا بما تقدم ولو آخر المصنف ذلك عن
التقسيم كما فعل البرماوى كان أولى فانه شيخ الاسلام ومثل التقسيم في رجوعه الى المنع
الاستفسار على القول بورد وجه رجوع التقسيم الى المنع أنه يرجع اليه باعتبار أحد
مجموعه المراد بينهما على السواء وكان حاصل الاعتراض به أن هذا الدليل ممنوع لأن أحد
مجموعه على السواء ممنوع ولا مرجح لارادة الآخر ووجه رجوع الاستفسار الى المنع أن
حاصله ممنوع لانه الدليل على المطلوب لانه لا يدل على معنى واضح ولا يقييد المطلوب لا يقال
الاستفسار ليس بن الاعتراضات لانه قول هذا لا يصح لتصريحهم بانه منها ولهذا قال
في الاحكام الاعتراض لأول الاستفسار اه وقال المضد وانت تعلم انه أي الاستفسار
يرد على تقدير المدعى وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الادلة فلا سؤال أعظم منه اه
(قوله راجعة الى المنع) وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى نقضا تفصليا على
ما سبق في قريبا (قوله أو المعارضة) هي اقامة دليل يقتضى نقض أو ضد ما اقتضاه دليل
المستدل كما تقدم ويأتي (قوله اتصل بالشهادة الخ) مثال ما أشار له من النظر باعتبار

وان اشتركا في الافضاء الى المقصود
فان مساواة ضابط الفرع
اضابط الاصل في ذلك (وجوابه
بانه) أي الجامع (القدر المشترك)
بين الضابطين كالسبب في القتل
فما تقدم وهو منضبط عرفا
(أو بان الافضاء سواء) أي
انما الضابط في الفرع الى
المقصود مساواة الضابط
في الاصل الى المقصود كحفظ
النفس فيما تقدم (لا الغاء
التفاوت) بين الضابطين بان
يقاس التفاوت بينهما ما ينافي
الحكم فانه لا يحصل الجواب به
لان انتشار قد ينافي كافي العالم
يقتل بالجاهل وقد لا ينافي كافي
الجهل لا يقتل بالجهل (والاعتراضات)
كلها (راجع الى المنع) قال ابن
الحاجب كما سطر الجوابين أو
المعارضة لا تعرض المستدل
من اثبات مدعى بديله يكون
الاعتراض مائة اتصل بالشهادة

البلوغ والذكورة والعقل والعدالة وغير ذلك من الشروط في الشاهد لتصح شهادته
واعتبار عدم شاهد آخر مثله في الاوصاف المذكورة يشهد بقبض ما شهد به الاول لتنفيذ
شهادة الاول المذكورة وتقبل (قوله ولاسلامته) عطف على قوله اصبحت مقدماته وضعفه
للدليل (قوله من عدم الخ) بيان لغرض المعارض والاشارة في ذلك للمدعى وقوله يمنع
مقدمة منه متعلق بالقدر وقوله أو معارضة عطف على القدر وضعفه للدليل وقوله بما
يقاومه أى بدليل يقاومه (قوله وقال المصنف) عطف على قوله قال ابن الحاجب (قوله
لان المعارضة الخ) أى فیراد حينئذ بالمنع ما يشعل المعارضة وتفهيم المعارضة يمنع العلة
عن الجريان تفهيمها بل لا يزم معناها فان معناها كما تقر وتقدم آنفاً قائمة دليل يقتضى
نقيض أو ضداً اقتضاه دليل المستدل وظاهر أن هذا يستلزم عدم جريان العلة (قوله
ومقدمها) أى مقدم الاعتراضات بمعنى الفواح فيكون الاستفسار من جملة الفواح
كما تقدم ما يفيد ذلك (قوله أى المتقدم) راجع للكسر وقوله أو المقدم راجع للفتح
وقوله علم أى على بقيته اذ هو منها وكذا قوله فهو طليعة لها أى لباقيها (قوله غرابية
أو اجال) يمكن جرحها لان حيث قد تنضاف الى المفرد ورفعها على الابتداء فان قيل
ما المسوخ حينئذ لا بد من انكره قلنا تقدير الوصف أى فيه أى في لفظ المستدل والخبر
محذوف أى موجودة ولا ينافيه كلام الشارح لان تقديره فيه لا يتعين الخبرية بل يحتمل
الوصفية وتقدير الخبر مقدم ما قاله سم ومثال الغرابية قولك لا يحمل السيد بكسر السين
أى الذئب ومثال الاجال قولك يلزم المطابقة أن تعد بالاقراء فيطلب منك تفسير السيد
والاقراء (قوله أن يبينها) أى الغرابية والاجال أى اثبات الغرابية والاجال بان يقول
انه غير مشهور والاستعمال لغة ولا شرعاً في الاول وله معان متعددة فى الثاني وان لم يبين
تساوى ذلك المتعدد فى اطلاق اللفظ عليه او عدم ظهوره فى شئ منها كما يصرح به قول
المصنف ولا يكلف الخ ولا يخفى أن مجرد اطلاق اللفظ على معان متعددة من غير بيان
التساوى المذكور راسخ بالاجال لان مجرد ذلك البيان لا يثبت الاجال نعم هو
مطابقه كما يفهم ذلك من قوله ويكفيه أن الاصل عدم تفاوتها فكان المراد ببيان الاجال
بيان مطابقة لا يبين نفسه حقيقة قاله سم (قوله وقيل على المستدل يبين عدمه) أى
لا يبين ما قاله يضره (قوله بالاجال) متعلق بالمعارض (قوله ويكفيه أن الاصل الخ) أى
يكفيه أن يقول ان الاصل أى الغالب عدم تفاوتها (قوله فيبين المستدل الخ) تفرقع
على محذوف والتقدير وإذا كان الاصح أن يبين ما على المعارض ويزد ذلك فيبين
المستدل الخ أشار لذلك الشهاب وقوله يبين عدمه أى بنقل عن اللغة أو الشرع (قوله
أو يفسر اللفظ بمحمل الخ) عطف على قوله فيبين المستدل عدمه ما فهو جواب آخر
عن الاعتراض بالاجال والغرابية وعبارة العوض والجواب عن الاستفسار ببيان
ظهوره فى مقصوده فلا اجال ولا غرابية وذلك اما بالنقل عن أهل اللغة واما بالعرف

هذه ذلك يكون بالقدر فى صحة
الدليل يمنع مقدمة منه أو
معارضته بما يقاومه وقال المصنف
كبحر الجدل بين انما راجعة
الى المنع وحده كما اقتصر عليه
هنا لان المعارضة تمنع العلة عن
الجريان (ومقدمها) بكسر
الدال ويجوز قهها كما تقدم
أوائل الكتاب أى المتقدم أو
المقدم علم (الاستفسار) فهو
طليعة لها كطليعة الجيش وهو
طلب ذكر معنى اللفظ حيث
غرابية أو اجال) فيه (والأصح
أن يبين ما على المعارض) لان
الاصل عدمه ما وقيل على
المستدل يبين عدمه ما يظهر
دليله (ولا يكلف) المعارض بالاجال
(بيان تساوى المواضع) الحق
للاجال لعدم ذلك عليه (ويكفيه)
فى بيان ذلك حيث تبرع به (أن
الاصل عدم تفاوتها) وان عورض
بان الاصل عدم الاجال (فيبين
المستدل عدمه) أى عدم
الغرابية والاجال حيث تم
الاعتراض عليه به ما بان يبين
ظهور اللفظ فى مقصوده كما اذا
اعتراض عليه فى قوله الوضوء
قربة فلهب فيه النية بان قيل
الوضوء يطلق على النظافة وعلى
الانفعال الخصوصية فيقول
حقيقته الشرعية الثماني (أو
يفسر اللفظ بمحمل) منه بفتح
الميم الثانية (قيل)

العام أو الخاص أو بالقرائن المضمومة معه وان عجز عن ذلك كله فبالترسيم اه وظاهرها
 أن الجواب بالترسيم مشروط بالعجز عن الجواب بما قبله خلاف ظاهر عبارة المصنف
 ويحتمل أن تقييده بالعجز لم يقصد به الاشتراط بل الجري على العادة إذ لا يعدل عادة إلى
 التفسير المذكور إلا عند العجز ثم قال العضد وعلم أنه إذا فسره فيجب أن يفسره بما
 يصلح له لغة والا كان من اللعب فيخرج عما وضعت له المناظرة من اظهار الحق اه قال
 السعد قوله بما يصلح له لغة أي يجوز استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو نقلاً وبالجمله يكون ما
 يرخص أهل اللغة في استعماله فيه وليس المراد أنه يجب أن يكون معناه اللغوي ولو قال
 لغة أو عرفاً للسكان أظهر اه فيجعل المحتمل في كلام المصنف على معنى يكون اللفظ باعتبار
 استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو منقولاً وغير المحتمل على ما عداه ثم ان هذا ظاهر إذا
 كان القدرح في عبارة المستدل أمالو أراد المستدل حمل عبارة النص على خلاف الظاهر
 منهم وان كان محتملاً فينبغي أن لا يقيده شيئاً لأن النصوص يجب حملها على الظاهر
 والعمل به لا بدليل سم وقوله أو تفسير اللفظ بمجتمعه هو وان لم يدفع الغرابة والاجمال
 يتبين به مقصود المستدل الذي هو المراد المقصود من دفعه ما لان المقصود من دفعه ما
 بيان معنى اللفظ الذي أراده المستدل وذلك حاصل بما ذكر (قوله أو بغير محتمل) كأن
 يقول وأيت أسد أفيطالب منه تفسير الاسد فيفسر بما لم يفسر به هذا المعنى غير محتمل
 للاسد فيقول هذا اصطلاح لي (قوله اصطلاحية) أي بوضع البشر (قوله ورد الخ)
 هذا هو الحق (قوله بكسر الصاد) هو في الأصل اسم مكان وأما بالفتح فصدر
 (قوله دفعا لاجمال) أنه لا يقبل كما يدل عليه قول الشارح الآتي وقوله عدم
 الظهور في الآخر علة لدفع الاجمال وحاصل ما أشار له أن المستدل إذا قال لا معترض
 بالاجمال اللفظ غير ظاهر في غير مقصدي اتفاقاً في ومنك فليكن ظاهراً في مقصدي إلا
 يلزم الاجمال لو لم يكن ظاهراً في مقصدي أيضاً وهو خلاف الأصل فاختار هل يقبل منه
 ذلك دفعا لاجمال الذي هو خلاف الأصل أو لا يقبل لان دعوى الظهور بعد بيان
 المعترض الاجمال لأثرها (قوله أي لو وافق المستدل المعترض) فاعل وافق المستدل
 وضمير ادعى يرجع إليه فيكون الكلام على وتيرة واحدة خلافاً لجعل بعضهم فاعل
 وافق المعترض والمستدل مقوله (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال شيخ الاسلام هو الحق كما
 قاله شيخنا الكمال بن الهمام وغيره (قوله ومنها التفسير) هو راجع للاستفسار مع منع
 وجود العلة في أحد احتمالي اللفظ مثاله أن يقال في مثال الاستفسار لاجمال في ماسر
 الموضوع انظافة أو الافعال المخصوصة والاول ممنوع أنه قريبة وقال جماعة مثاله في التردد
 بين أمرين أن يستدل على ثبوت المثل للمشتري في زمن خيار الشرط بوجود سببه وهو
 البيع الصادر من أهله في محله فيقول المعترض السبب مطلق البيع أو البيع الذي
 لا شرط فيه والاول ممنوع والثاني مسلم لكنه لا يقيده لأنه مقفود في محل النزاع

أو بغير محتمل) منه ان غاية الامر
 أنه ناطق بلغة جديدة ولا محذور
 في ذلك بناء على أن اللغة اصطلاحية
 ورد بان فيه فتح باب لا يند (وفي
 قبول دعواه الظهور في مقصده)
 بكسر الصاد) دفعا لاجمال لعدم
 الظهور في الآخر خلاف) أي لو
 وافق المستدل المعترض بالاجمال
 على عدم ظهور اللفظ في غير
 مقصده وادعى ظهوره في مقصده
 فقبل يقبل دفعا لاجمال الذي
 هو خلاف الأصل وقيل لا يقبل
 لان دعوى الظهور بعد بيان
 المعترض الاجمال لأثرها وان
 كانت على وفق الأصل (ومنها)
 أي من القواعد (التفسير وهو
 كون اللفظ) المورد في الدليل
 (متردد بين أمرين) مثله الأعلى
 السواء (أحداهما ممنوع) بخلاف
 الآخر المراد

لأنه ليس يعاب بالشرط بل بشرط الخيار ومثاله في أكثر من أمرين لو قيل في المرأة المكافئة
عاقلة يصح منها النكاح كالكامل جمل فيقول المعارض العاقلة إما بمعنى أن لها تجربة
أولها حسن رأي وتدبير أولها عقل غريزي والأولان ممنوعان والثالث مسلم ولا يكفي
إذا الصغيرة لها عقل غريزي ولا يصح منها النكاح كالكامل وتمثيلهم بذلك انما يناسب
جعلهم الممنوع في كلام المصنف هو المراد وسيأتي رده قاله شيخ الاسلام قات الرد الذي
أشار اليه هو قوله عند قول الشارح بخلاف الآخر المراد ما نصه في وصف الشارح
الآخر أي المسلم بالمراد إشارة إلى رد قول لزنكشي ومن تبعه ان المراد هو الممنوع
لا المسلم لان جواب المصنف انما يفيد غرض المستدل على قوله لا على قولهم لبناء قولهم
على أن العلة عند المستدل مأموع والجواب لا يفيد لها وانما يفيد الجواب بإثباتها بمسلك
من مسائل العلة فقوله المراد أي للمستدل لا للمعارض اه وحاصله أن جواب المصنف
المذكور انما يأتي على أن يكون المراد بالممنوع في كلام المعارض هو المعنى الذي
لم يرد المستدل لان حاصل الاعتراض أن يقول المعارض للمستدل ان اللفظ الذي
أوردته في دليلك متردد بين مرادك وغيره وان كان له على غير مرادك ممنوعا هنا لكن
لما كان اللفظ في حد ذاته مترددا بين المعنيين على السواء لا معنى له على مرادك
فعله عليه جل اللفظ على أحد معنييه المستويين في إطلاق اللفظ عليه ما بلا دليل وهو
تحكم وحاصل الجواب بيان أن اللفظ موضوع للمعنى الذي أراد فقط وأنه ظاهر
فيه ون المعنى الآخر وأما إذا كان الممنوع في كلام المعارض هو المعنى الذي أراد
المستدل فلا يفيد الجواب المذكور لان حاصل اعتراضه حينئذ أن يقول اللفظ المذكور
وان كان مترددا بين مرادك وغيره لكنه لا يصح حمله على مرادك فتعين حمله على الغير
ولست العلة بوجودة في ذلك الغير فانما يناسب حينئذ الجواب ببيان وجود العلة فيه وهذا
ايضاح ما أشار اليه وفيه أن يقال اذا كان المعارض مسلما ان جل اللفظ على غير مراد
المستدل ممنوع لم يبق للاعتراض معنى ولا حاجة الى الجواب المذكور ولا يصح قول
المعارض ان جل اللفظ على مراد المستدل جل الدليل عليه لوجود الدليل وهو عدم صحة
ارادة المعنى الآخر كما هو قضية تسليمه المذكور ولذا قال العلامة قدس سره ما حمله
ان ظاهر كلام الشارح أن الأحكام المذكور ممنوع عند المعارض والمستدل جميعا وان
معنى قوله الآخر المراد أي للمستدل عندهما قال وهذا عندى تهافت بل هو ولان قوله
حينئذ عدم تمام الدليل معه لا يخفى ما فيه اذ حيث سلم المعارض ارادة أحد هما للمستدل
وتعلق المنع بغيره عنده فكيف لا يكون تاما والذي يظهر لي أن معنى المتن أن أحد هما أي
المراد للمستدل ممنوع أي عند المعارض والآخر الغير المراد له غير ممنوع عند المعارض
وهذا معنى صحيح حسن ويؤيده تعبير البعض وتمثله وفي الكمال ما يوافق ما قاله العلامة
ولا يخفى أنه الظاهر وأن جواب المصنف مناسب له اذ حاصله رده على المعارض ان

ما أراده المستدل غير مراد من اللفظ بأنه المراد منه بسبب أن اللفظ موضوع له فقط أو ظاهر بقريضة وان كان موضوعا له ولو غيره خلافا لما أطال به من هنا تاج الشرح الاسلام (قوله لأنه لم يعترض المراد) أي بل اعترض غير المراد بجمعه (قوله ويبين الوضع والظهور) أي لأن الدعوى بدون بيان غير كافية (قوله ثم المنع لا يعترض الحكاية الخ) المراد بالمنع مطلق الاعتراض سواء كان منعاً بالمعنى المعروف أم لا بدليل الأقسام التي ذكرها والمعنى ثم الاعتراض لا يعترض الحكاية أي لا يتوجه عليها بل يعترض الدليل أي يتوجه عليه وقوله أي حكاية المستدل للأقوال أي ولو مع أدلتها فلا يتوجه المنع على الأقوال ولا على أدلتها الحكاية ما لم ينصب نفسه لاختيارها فتقول الصنف بل الدليل أي الذي أقامه واختاره لا مطلقاً واعلم أن المنع الذي لا يعترض الحكاية هو المنع بمعنى الاعتراض المنقسم إلى الأقسام التي تؤخذ من كلام المصنف إما المنع بمعنى طاب تصحيح الحكاية فيه يعترض الحكاية ولذا قال العضد في آدابه ولا يمنع النقل والمدهى الإيجازاً إذ المنع طلب الدليل على مقدمته اه أي مقدمة الدليل وذلك المعنى المجازي للمنوع هو بالنسبة للنقل طلب تصحيحه وبإثباته للمدعي طلب الدليل عليه سم (قوله أما قبل تمامه) أي قبل استنتاجه فيدخل منع المقدمة الأخيرة وقوله لمقدمة المراد بها ما يتوقف عليه الدليل في تناول مقدمات الدليل وشروطها كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى منلافى الشكل الأول والمراد بها أيضاً ما يشمل الواحدة والاكثر من الواحدة كمنع المتوجه إلى كل من مقدمات الدليل فإنه من أفراد المنع فالمراد ما يصدق عليه مقدمة الدليل أعم من أن يكون بعض مقدمات الدليل أو كل واحدة منها كإثباته وأعلى ذلك وعجالة السمرقندي والمناقضة هي منع مقدمة الدليل قال المسعودي كغيره أي بعض المقدمات أو كلها على سبيل التفصيل والتعيين اه وقول المصنف لمقدمة متعلق يعترض واللام تعليلية وفيه مضاف محذوف أي بمنع مقدمة أو متعلق بالمنع المقدر في قوله بل يعترض فان ضميمته يعود للمنوع لكن يلزم على هذا عمل ضمير المصدر سم (قوله أومع المستند) المستند ما يذكره المانع لزمه أنه يستلزم نقض المنوع وله صور خمسة بالاحتمال العقلي لأنه إما أن يكون مضافاً بالنقض للمنوع أو أخص منه مطلقاً أو أعم كذلك أو أعم من وجه وأخص من وجه أو مضافاً منه ما لا يجوز الاستناد به ما ولا ينفع المعلن إبطاله ما وهو ما الأعم من وجه والمباين وأما الأعم مطلقاً فلا يجوز الاستناد به ولكن ينفع المعلن إبطاله والأخص مطلقاً بالعكس وأما المساوي فيجوز الاستناد به وينفع المعلن إبطاله (قوله كلاً ناسم كذا) مثال للمنوع وقوله لم لا يكون الأمر كذا مثال للمستند (قوله أي يسمى بذلك) ويسمى أيضاً بالنقض التفصيلي (قوله لا يسمعه المحققون) أي لاستلزامه الخطب في البحث ومحل ذلك ما لم يقيم المستدل دليلاً على تلك المقدمة التي منعها المعترض فان أقامه فلم يعترض حينئذ الاستدلال على انتفاء

(والختمار وروده) لعدم تمام الدليل معه وقيل لا يرد لأنه لم يعترض المراد (وجوابه أن اللفظ موضوع) في المراد (ولو عرفاً) كما يكون ظاهر (أو) أنه (ظاهر ولو بقريضة في المراد) كما يكون ظاهر (أو) بغيرها (أو) بيمين الوضع والظهور (ثم المنع لا يعترض الحكاية) أي حكاية المستدل للأقوال في المسئلة المبسوط فيها حتى يختار منها قولاً ويستدل عليه (بل) يعترض (الدليل) أما قبل تمامه (معه أو بعده) أي بعد تمامه (والأول) وهو المنع قبل تمام المقدمة (أما) منع (بمجرد أو) منع (مع المستند) والمنع مع المستند (كلاً ناسم كذا) ولم لا يكون (الأمر) كذا (أو) لانسلم كذا (أو) انما يلزم كذا (لو كان) الأمر (كذا وهو) أي الأول بقصده من المنع المجرد والمنع مع المستند (المناقضة) أي يسمى بذلك (فان احتج) المانع (لانتفاء المقدمة) التي منعها (فغصب) أي فاحتجابه لذلك يسمى غصباً لأنه غصب لمنصب المستدل (لا يسمعه المحققون) من النظر فلا يستحق جواباً

المقدمة المذكورة ويكون ذلك معارضة في المقدمة وهي جائزة وعبارة بعض مقدمات البحث وأما إقامة الدليل على نفي مقدمة من مقدمات الدليل وذلك إما أن يكون بعد إقامة المعامل دليلاً على اثباتها وهو المعارضة في المقدمة فيدخل في أقسام المعارضة وأما أن يكون قبلها وهو الغصب الغير المسموع لاستلزامه الخطب في البحث اهـ (قوله) والثاني إمام مع منع الدليل الخ قال الرical واعلم أن آية بكلمة مع في قوله إمام مع منع الدليل لا يلائم جعله المقسم منع الدليل إذ لا معنى لكون الشيء مع نفسه واللاقى أر يجعل المقسم منع الدعوى كان يقال ثم المنع أى منع الدعوى لا يعترض الحكاية بل الاستدلال إمام مع مقدمة معينة الخ اهـ قال سم وأقول أما قوله إذ لا معنى لكون الشيء مع نفسه فقد أجاب عنه شيخ الاسلام حيث قال مانصه قوله ثم المنع أى الاعتراض بمنع أو غيره ففاعل يعترض المنع به - هذا المعنى لا بالمعنى المصطلح عليه فقط لئلا يؤول المعنى في قوله الآتى والثاني إمام مع منع الدليل أو مع تسليمه الى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع ضده ولا معنى له وبذلك يثبت قول العراقي ~~كان~~ ينبغي الاقتصاد على قوله منع الدليل ولم يظهر لي لفظه مع اهـ ولا ينبغي أن حاصل ما أجاب به جل قوله والثاني على المنع الغير المصطلح عليه فقوله والثاني إمام مع منع الدليل من قبيل كون الشيء مع فرد وهو صحيح لان الشيء يصاحب فرداً لانه في ضمنه وقوله أو مع تسليمه لا يلزم منه كون الشيء مع ضده لان تسليم الدليل لا يصاد المنع بمعنى مطلق الاعتراض لانه يجتمع معه كافي المعارضة فانها تجتمع تسليم الدليل مع انها منع بمعنى مطلق الاعتراض وانما يصاد فرد وهو المنع الخاص الذي هو منع الدليل هذا ولكن قد يمنع سقوط قول العراقي المذكور بما ذكره لان ما ذكره صحيح ومع والعراقي لم يمنع صحتها بل منع الاحتجاج اليها لانها مكتنة في ذكرها نعم قد يجاب بان مكتنتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه وأما قوله والابقى أن يجعل المقسم منع المدعى ففيه بحث لان المنع بعد تقييده بكونه للمدعى كيف يصح تقييده بكونه للدليل كما هو لازم على هذا التقدير إذ المعنى عليه بل منع المدعى يعترض الدليل فيجوز حينئذ في تصحيحه الى التسكاف فليتأمل سم قلت بعد هذا كله لم يظهر للفظه مع فائدة قول بأن فائدتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه يقال عليه لا فائدة أيضاً لذكره في قوله أو مع تسليمه حتى يحتاج لذكر ما يقابلها فكان الانعذار والوضح حذفها في الموضعين (قوله) وصورته أن يقال الخ له صورة أخرى أيضاً وهي أن يقال دليلان أحدهما مقدمة منه أو مقدماته فاسدة فالتقصض الاجالى له صورتان كما ذكره علماء البحث (قوله) الذي هو منع بعد تمام الدليل لمقدمة معينة منه) قال الرical وتبعه شيخ الاسلام ظاهره أنه يعتبر في معنى التقصض التفصيلي كون المنع بعد تمام الدليل وفي معنى المناقضة كونه قبل تمام الدليل وليس كذلك بل المناقضة والتقصض التفصيلي اسمان لمنع المقدمة معينة قبل تمام الدليل أو بعده اهـ وعبارة بعض مقدمات الآداب المناقضة وتسمى نقضا تفصيليا ومنعاً أيضاً وهو أكثر استعمالاً هي منع مقدمة معينة والمزاد ما يتوقف عليه صحة

وقيل يسمع فيستحقه (والثاني)
وهو المنع بعد تمام الدليل (أما)
مع منع الدليل بناء على تخلف
حكمه فالتقصض الاجالى)
وصورته أن يقال ما ذكرته من
الدليل غير صحيح تخلف الحكم
عنه في كذا ووصف بالاجمال
لان جهة المنع فيه غير معينة
بخلاف التفصيلي الذي هو منع
بعد تمام الدليل لمقدمة معينة
منه

الدليل مادة أو صورة أعني طلب الدليل على صحتها ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد أو وقد
يمنع أن ظاهره ما ذكر لأن الذي هو الخ وقع صفة للنقض التفصيلي والاصل في الصفة
هو التخصيص دون الكشف والتفسير فهو الظاهر فيكون فيه اشعار بعدم انحصار
النقض التفصيلي في هذا القسم ولعل وجه اقتضائه مشاركة للنقض الاجمالي
في كونه بعد تمام الدليل فناسب تخصيصه بالفرق قاله سم (قوله أو مع تسليمه) لا يقال
كيف جعل هذا قسمين الاعتراض على الدليل مع أنه مسلم لأننا نقول لم يجعله قسمين
ذلك بل من مطلق الاعتراض فهو هنا وارد على المدلول لا على الدليل قاله شيخ الاسلام
قلت لا ريب أن المقسم هو الاعتراض على الدليل فيلزم وجوده في كل قسم من الاقسام
فجعل هذا قسمين مطلق الاعتراض وان كان هو الصواب بخلاف صنيع المصنف وقد
يقال هو متعلق بالدليل في الجملة لثقله بمتعلقه وهو المدلول (قوله أي ينفي ما قلت)
الاقعد في حل المتن أن يقول أي ينفي مدلول ما ذكرت اه كمال وكان ملحظه أنه في المتن
جعل المتن المدلول حيث قال بما ينفي ثبوت المدلول وقديمه نارض ذلك بأن ما قاله
الشارح أدل على المطلوب وأمكن في بيانه لان المتبادر من مدلول ما ذكره الذي هو الدليل
هو مدلوله المطابق وهو لا يلزم أن يكون هو المدعى بل قد يكون ملزوما له قاله سم (قوله
وعلى الممنوع الدفع بدليل) ينبغي أن يكون المراد بالمنع هنا المنع الخاص لا مطلق
الاعتراض بدليل قول الشارح ولا يكفي المنع اذ من مطلق الاعتراض المعارضة
ويكفيه المنع فيها اذ من قول المصنف والشارح وينقلب المعارض بهام استدلال
والعكس ومنه النقض وقد قال العضد في آدابه أو نقض بالتخلف أو عورض بدليل
الخلاف في صورتين صرت أي المستدل مانعا اه فليتم امل سم (قوله بدليل)
متعلق بالدفع (قوله الى الختام المعلن) أي يحجز المستدل فهو مصدر مضاف للمفعول
وفاعله المعارض (قوله أو الزام المانع الخ) عطف على الختام والمصدر مضاف للمفعول
وفاعله المستدل أي الى أن يلزم المستدل المانع فالزام من جهة المستدل كما أشار له
الشارح بقوله من جانب المستدل (قوله ان انتهى الى ضروري الخ) مثال ما ينتمى الى
ضروري أن يقول المستدل العالم حادث وكل حادث له صانع فيقول المعارض لا أسلم
الصغرى في دفع المستدل ذلك المنع بالدليل على حدوث العالم فيقول العالم متغير وكل
متغير حادث فيقول المعارض لا أسلم الصغرى فيقول له المستدل ثبت بالضرورة تغير
العالم وذلك لان العالم قسمان اعراض واجرام اما الاعراض فتغيرها ما شاهد كالنغير
بالسكون والحركة وغيرهما فلزم كونها حادثا وأما الاجرام فانها ملازمة لها ولازم
الحادث حادث فثبت حدوث العالم ومثال ما ينتمى الى المشهورة وهي قضية يحكمكم
العقل بها بواسطة اعتراف جميع الناس لمصلحة عامة أو غير ذلك كأن يقال هذا ضعيف
والضعيف ينبغي الاعطاء اليه فيقول له المعارض لا أسلم الكبرى فيقول له المستدل

(أو مع تسليمه) أي الدليل
(والاستدلال بما ينفي ثبوت
المدلول فالعارضة فيقول)
في صورتها المعارض للمستدل
(ما ذكرت) من الدليل (وان دل)
على ما قلت (فعندي ما ينفيه)
أي ينفي ما قلت ويذكره (وينقلب)
المعارض بها (مستدلا) والعكس
(وعلى الممنوع) وهو المستدل
(الدفع) لما اعترض به عليه
(بدليل) ليس له دليلا الاصل
ولا يكفي المنع (فان منع ثانيا
فيكماس) من المنع قبل تمام
الدليل وبعد تمامه الخ (وهكذا)
أي المنع ثالثا ورابعا مع الدفع
وهو (الى الختام المعلن) وهو
المستدل (ان انقطع بالمنوع أو
الزام المانع) وهو المعارض (ان
انتمى الى ضروري أو يقيف
مشهور) من جانب المستدل فلا
يمكنه الاعتراض لذلك

مراعاة الضعيف تحصل بالاعطاء اليه والاعطاء اليه محذور عند جميع الناس فمراعاة
الضعيف محذور عند جميع الناس فينبغي حينئذ الاعطاء اليه وقول المصنف أو يقيني
مشهور ظاهره ان القياس المركب من يقيني وغير يقيني يسمى يقينيا وليس كذلك بل
اليقيني ما كانت جميع مقدماته يقينية وأما ما كان بعض مقدماته يقينيا فليس من
اليقيني لان المركب من اليقيني وغير اليقيني غير يقيني كما هو مقرر (قوله خاتمة القياس
من الدين وثالثها الخ) حاصل كلام الزركشي ان هذه المذاهب للمعتزلة وتبعه السيوطي
فقال اختلف في القياس هل هو من دين الله على مذاهب للمعتزلة نقلها أبو الحسن في
المعقد أصحها في جمع الجوامع نعم الخ ثم قال الزركشي والحق ان عنوان أي بالدين الاحكام
المقصودة لا نفسها بالوجوب والنسب فليس القياس كذلك فليس بدين وان عنوان
ما تعبدنا به فهو دين اه ولما كان كونه من الدين ظاهرا موافقا لقواعد أهل الحق
صحة المصنف ولم يبال بكون ذلك منقولا عن المعتزلة على أنه يحتمل أنه رأاه أهل الحق
أيضاً سم (قوله لانه مأمور به) فيه اشارة الى قياس من الشكل الاول تقريره القياس
مأمور به وكل مأمور به من الدين دليل الكبري ان الدين ما يدا الله به أي بطاع وكل
مأمور به يدا الله به أي بطاع لانه بامتنال أمره يكون مطيعا له واظهار الكبري
ودليلها ترك ذكرها ودليل الصغرى ما ذكره من الآية لكن بحث فيسه بان الاعتبار
يجوز أن يكون المراد به في الآية الاتعاط فلا تدل على القياس سم وقد يجاب بان
الاتعاط مشتمل على القياس أيضا فان من رأى شخصا حل به عقاب بسبب ما وقع منه
من الخفاقة يقول لو فعلت مثل فعله لحل بي مثل ما حل به فالاعتبار لا يخرج عن قياس
الشيء بالشيء فليتأمل (قوله ثابت مسقر) أي متحقق في الواقع غير منقطع وقديرة ان
ذكر الاول مستدرك للزومه للثاني الآن يترك ذكره مع ذلك اشارة الى اعتباره في مفهوم
الدين ولدفع توهم ان المراد بالمسقر ما لو وجد كان مسقرا فيصدق بالمدغم بقي ههنا بحث
وهو انه ان أريد بالمسقر ما يكون فعله مسقرا في كل وقت فن الدين قطعا ما لا يكون كذلك
وان أريد به ما يتكرر فعله فالقياس كذلك لانه يتكرر بتكرار الحاجة فهو كره في
الاستخارة مثلا تتكرر بتكررها وان أريد به ما يكون مشروعا في حق كل احد أو في
حق الاكثر أو ما لو وقع دام فن الدين قطعا ما ليس كذلك وان أريد به غير ذلك فليبين
فليتأمل قاله سم (قوله والقياس ليس كذلك) أي ليس ثابتا مسقرا أي لم يجتمع
فيه الامر ان لخلاف الثاني أعنى الاستمرار عنه هذا هو الظاهر لتحقيق وقوعه وتحقيق
الاستغناء عنه في الجملة كما يفيد قوله لانه قد لا يحتاج اليه أي فلا يكون مسقرا وان كان
ثابتا واحتمال ان معنى ليس كذلك أنه ليس ثابتا مسقرا بمعنى انتفاء كل من الامرين
عنه لانه قد لا يقع مطلقا بالنسبة لبعض الاوقات أو بالنسبة لبعض الناس أو ببعض
المسائل بعيد جدا سم (قوله حيث يتعين) ينبغي أن المراد تعينه للاستدلال كما يفهم

(خاتمة)

(القياس من الدين) لانه مأمور
به لقوله فعلى فاعتبروا يا أولى
البصائر وقيل ليس منه لان اسم
الدين انما يقع على ما هو ثابت
مسقرو القياس ليس كذلك لانه
قد لا يحتاج اليه (وثالثها) منه
(حيث يتعين) بان لم يكن
للمسئلة دليل غير مختلف ما اذا
لم يتعين لعدم الحاجة اليه

من قول الشارح بان لم يكن للمسألة دليل غير والافجرد أن لا يكون للمسألة دليل غير
لا يقتضي كونه فرض عين سم (قوله كما عرف من تعريفه) قال العلامة يعني بأنه
من أدلة الفقه الاجمالية وهذا يقتضي ان الأدلة هي نفس الكتاب والسنة والاجماع
والقياس والصواب أن أدلة الفقه الاجمالية هي القواعد الباقية عن أحوال هذه
الأدلة أو العلم بتلك القواعد الى آخر كلامه وتعليقه سم بان ما هنا محال على تعريف
الاصول السابق ومبني عليه وقد فسر الاصوليون الأدلة فيه بتلك المقدرات وفي ذلك
التعريف مساحة كما أشار اليه الشارح سم وقد قررنا هناك بحيث خاص منه أن
المراد ان أصول الفقه هي القواعد المدكورة فها هنا فيه تلك المساحة أيضا اما بحذف
المضاف من قوله والقياس والتقدير ومباحث القياس أي المسائل التي يبحث فيها عن
أحواله واما من قوله من أصول الفقه والتقدير من موضوع أصول الفقه أو من أجزاء
أصول الفقه لما تقر من أن الموضوعات من أجزاء العلوم فان قيل قضية هذا أن
القياس عند الامام ليس من موضوع الاصول وعلى هذا لا يكون اثبات حجتيه من
الاصول وهو مناف لقول الشارح في تقرير مذهبه وانما يبين في كتبه المتوقف غرض
الاصول من اثبات حجتيه المتوقف عليها الفقه على بيانه فانه كما قال شيخنا الشهاب
يفيد ان اثبات حجتيه من أصول الفقه وفاقا ومن لازم ذلك كون القياس موضوعا لانه
انما يبحث في الفن عن أحوال موضوعه فلما قد يمنع انه يفيء بذلك وياتزم أن غرض
الاصول اعم من أصول الفقه وانه ليس كل ما يتوقف عليه الفقه يكون من اصول
الفقه ألا ترى الى ان طرق الاستفادة وطرق المستفيد مما يتوقف عليها الفقه وليست
من الاصول عند المصنف كما تقدم بيانه اول الكتاب أو يقال مراد الامام ان بيان نفس
القياس وبيان أركانه وشروطه وأقسامه ونحو ذلك ليس من أصول الفقه وان كان
بيان حجتيه منه فلا ينافي انه من موضوع الاصول لكن قول الزركشي مائه شبهته
أي الامام أن أصول الفقه أدلته وأداته انما تطلق على المقطوع بها والقياس لا يفسد
عبارة عن أدلته فقط سلمنا لكن لانسلم أن الدليل لا يقع الاعلى المقطوع به اه يدل
على أن بيان حجة القياس ليس من الاصول سم (قوله وانما يبين في كتبه) أي مفهوم ما
واركانا وشروطا واحكاما (قوله من اثبات الخ) بيان اغرض الاصول وقوله المتوقف
نعت سببي لقوله حجتيه وقوله الفقه فاعل بالمتوقف وقوله على بيانه متعلق بتوقف من
قوله المتوقف والضمير في بيانه للقياس (قوله يقال انه دين الله) أي يجوز ان يقال ذلك
(قوله وشرعه) تفسير للدين هنا (قوله ولا يجوز ان يقال قاله الله) أي يحرم ذلك كما هو
المتبادر من نفي الجواز وقد يتجبه أن يقال ان قصد قائل ذلك ان الله تعالى قال ذلك
صريحان دل عليه بقول يخصه فالتحريم واضح لانه كذب على الله وان قصد انه دل عليه
وارشدا اليه بحكم المقيس عليه ودليله فينبغي عدم التحريم ويبقى الكلام حال الاطلاق

(و) القياس (من أصول الفقه)
كما عرف من تعريفه (خلافا
لامام الحرمين) في قوله ليس منه
وانما يبين في كتبه المتوقف غرض
الاصول من اثبات حجتيه المتوقف
عليها الفقه على بيانه (و) حكم
المقيس قال السمعاني يقال انه
دين الله (و) شرعه (ولا يجوز ان
يقال قاله الله) ولا رسوله لانه
مستنبط لا منصوص

وهو محل نظرو قد يلتزم فيه عدم التحريم لقيام الاحتمال الآتي وعدم نفعه بالكذب على
انه قد يتوقف في التحريم في القسم الاول اذا قال ذلك بناء على ظنه لان كل شيء لله فيه حكم
فلا مقياس حكمه قاله الله وله هذا قالوا ان القياس مظهر للحكم لا موجد له غاية الاسرار انه
قد لا يكون ما أظهره القياس هو حكم الله في الواقع فاذا ظن أحده أن حكم المقيس في
الواقع هو ما أفاده القياس فقد ظن ان الله قال ذلك فينبغي أن لا يحرم لان القول بالظن
لا يحرم لا يقال الحرمه من وجه آخر وهو نسبة القول اللفظي كما هو المتبادر من القول
الى الله لاننا نقول لو اقتضى هذا المقدار التحريم لحرم هذا القول بالنسبة لمحكم
المقيس عليه أيضا فليتمل قوله سم قلت كون مجرد القول بالظن لا يحرم مجوزا للنسبة
قول ذلك المظنون لله تعالى محل توقف فمامل (قوله على المجتهدين) محل كونه فرض
كفاية على المجتهدين بالنسبة للمقلدين اذا تعلق بواجب وامان بالنسبة لهم فينبغي أن
يكون فرض عين على كل منهم لامتناع تقليد بعضهم بعضا (قوله بان لم يجد غيره في
واقعة) أي وأراد العمل هو أو المقلد الذي يطلب منه البيان اما لو أراد الاعراض عنه
حيث يجوز ذلك لم يجب مطلقا فضلا عن تعيينه قاله سم (قوله أي يصير فرض عين عليه)
أشار بذلك الى أن التعيين على خلاف الاصل وانما حصل بطريق الصيرورة سم أي
فصيغة تفعل في كلام المصنف للصيرورة أي تعرض له التعيين كتجبر الطين أي صار حجرا
أي عرضت له الحجرية (قوله أي الغائه) فسر به لان ثبوت الفارق في الجملة من ضرورة
التعدد اذ لو اتفقت رأسا اتفقت التعدد فليس المراد بنفسه اتفاقا ثبوته بل اتفاقا تأثيره وهو
معنى الغائه فكان المتن على حذف مضاف سم (قوله أو كان ثبوت الفارق الخ) تحويل
للعبارة عن ظاهرها الموهم للفساد لاقتضائه عود ضمير كان الى نفي الفارق وهو فاسد
لان ما كان نفي الفارق فيه احتمالا ضعيفا هو الخفي لا الجلي وكان المصنف اتكل على
ظهور المعنى وصحة عود الضمير على المضاف اليه وان كان الاكثر عوده على المضاف
(قوله في الغاء الفارق) أي المذكور في المسالك العاشر (قوله كقياس العمياء على
العوراء الخ) وجه الفارق فيه ان يقال العمياء ترشد للمرعى الحسن بخلاف العوراء
فانهما توكل الى بصرها وهونا قص فلا تسمن فيكون العور من مظنة الهزال وجوابه أن
المنظور اليه في عدم الاجزاء نقص الجمال بسبب نقص تمام الخلقة لانقص السمن
(قوله وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا) قال شيخ الاسلام أي وكان احتمال
نفي الفارق أقوى فيه ليصح القياس اه وكان وجه ذلك ان القياس فرع ترجيح
عدم الفارق اذ لو تساوى احتمال تأثير الفارق وعدم تأثيره لم يمكن الغاؤه لانه ترجيح
بلا مرجح ثم قال شيخ الاسلام وقد يؤخذ من هذا شمول الخفي للشبه لان احتمال تأثير
الفارق فيه قوى ولذا ذهب جمع الى رده واحتمال نفي الفارق أقوى والالم يصح القياس
عندنا ومعلوم عدم شمول الجلي له اذ لا يصدق عليه ضابطه المذكور كما هو ظاهر وقد يقال

(ثم القياس فرض كفاية) على
المجتهدين (يتعين على مجتهدي
احتجاج اليه) بان لم يجد غيره
في واقعة أي يصير فرض عين
عليه (وهو جلي وخفي فالجلي
ما قطع فيه بنفي الفارق) أي
بالغائه (أو كان) ثبوت الفارق
أي تأثيره فيه (احتمالا ضعيفا)
الاول كقياس الامة على العبد
في تقويم حصصة الشريك على
شريكة المعلن الموسر وعتقها
عليه كما تقدم في حديث
الصحة بن في الغاء الفارق
والثاني كقياس العمياء على
العوراء في المنع من التضحية
النايت بحديث السنن الاربع
أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء
الذين عوروا الخ (والخفي خلافه)
وهو ما كان احتمال تأثير الفارق
فيه قويا كقياس القتل بمقتل
على القتل بمقتل في وجوب
القصاص

وقد قال أبو حنيفة بعدم وجوبه

في الثقل (وقيل الجلي هذا) أي
الذي ذكر (والظني الشبه

والواضح بينهما وقيل الجلي)

القياس (الاولى) كقياس الضرب

على التائيف في التحريم (والواضح

المساوي) كقياس احراق مال

البنين على آكله في التحريم (والظني

الادون) كقياس التفاسح على

البر في باب الربا كما تقدم ثم الجلي

على الاول يصدق بالاولى كالمساوي

فليتأمل (وقياس العلة ما صرح

فيها) كأن يقال يحرم النبيذ

كأنه لا سكار (وقياس الدلالة

ما جمع فيه بلازمها فآثرها

في حكمها) الضمائر لـ لـ وكل

من الثلاثة يدل عليها وكل من

الاخيرين منها دون ما قبله كما

دلت عليه الفاسم مثال الاول أن

يقال النبيذ حرام كأنه يجامع

الرائحة المشتددة وهي لازمة

للاسكار ومثال الثاني أن يقال

القتل بمقتل يوجب القصاص

كالقتل بمعدد يجامع الاثم وهو

أثر العلة التي هي القتل العمد

العدوان ومثال الثالث أن يقال

تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به

بجامع وجوب الدية عليهم في

ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم

العلة التي هي القطع منهم في

الصورة الاولى والقتل منهم

في الثانية

مثل ذلك فيما جمع بمجرد الاسم أو الوصف اللغوي على القول باعتبارهما فليتأمل اه
وبني مما شمله الخلاف ما قطع فيه بالفارق ووجه ترك الشارح إياه عدم صحة إرادته
لفساد القياس حينئذ والكلام مع صحة القياس كما علم مما تقدم سم (قوله وقد قال
أبو حنيفة بعدم وجوبه في الثقل) جعله كشبه العمد وفرق بينه وبين المحددان المحدد
وهو المقرق للأجزاء آله موضوعة للقتل والمثقل كالعصاة موضوعة للتأديب بالأصالة
له عدم تقرر بق الأجزاء ورد بان المراد بالمثل المثل بالحق بالمحدد ما يقتل غالباً كالحجر
والدبوس الكبير ونحو هدم الجدار شيخ الإسلام (قوله أي الذي ذكر) يعني ما قطع فيه
بنفي الفارق أو كان ثبوته احتمالاً لا ضعفاً (قوله والواضح بينهما) المفهوم منه أن المراد
بما بينهما ما معداهما فندرج فيه ما كان احتمالاً متأثراً بالفارق فيه قويًا ما عدا الشبه
أن شمله على ما تقدم وما كان الجمع فيه بمجرد الاسم والقب والوصف اللغوي وقد يستشكل
عد ذلك من الواضح مع عدم الشبه من الظني الآن يكون الكلام فيما عدا ما كان الجمع
فيه بمجرد ما ذكر فليتأمل سم (قوله ثم الجلي على الاول الخ) قضيته أن الجلي على الثاني
والثالث لا يصدق بما قاله وهو كعد ذلك في الثالث لأن الجلي على الاول أهم منه على
الثالث لأنه يقتضيه ويقاوم الواضح فيه وأما في الثاني فمنوع لا تتأخر تعريف الجلي
فيه وفي الاول وعليه فالمراد بالظني فيها والواضح في الثاني قياس الادون لكنه في الظني
في الثالث دون منه في الواضح اه شيخ الإسلام (قوله فليتأمل) أشار بالتأمل إلى أن
في صدقه بالاولى خفاء لأن القطع بنفي الفارق أو ثبوته مرجوحاً يتبادر منه المساواة إذ
قوله لا فارق بينهما غاية انهما سواء وذلك ظاهر في غير الاولى نوجه صدقه بالاولى أن
معنى كونهما سواء المساواة في الحكم أي ثبوته لا في علمته فقد تكون هي في القرع
أقوى منها في الأصل وإن كانا. واه في أصل ثبوت الحكم قاله العلامة وهو أولى مما قاله
الكمال فراجع (قوله وقياس العلة ما صرح فيها) قال شيخ الإسلام قياس العلة هنا
شامل لما إذا كانت المناسبة في علمته ذاتية وغير ذاتية فهو أهم من قياس العلة في قولهم
وايضا إلى قياس الشبه مع إمكان قياس العلة انتهى وقضيته شمول قياس العلة هنا
للشبهتين على أن فيه مناسبة بالتبع كما أفاده قوله في ذلك المارد ما نصه من غير مناسبة
أي لا بالذات ولا بالتبع فخرج بقيمة السالك نعم في كون المناسبة بالتبع موجودة في
جميع أفراد الشبه توقف فانه لا يظهر في نحو الشبه الصوري فليتأمل سم (قوله
ما جمع فيه بلازمها) المراد باللازم اللازم العقلي أو العادي فان لرائحة المشتددة لازمة
عقلاً لأعادة الاسكار المخصوص أي الماشي أصالة فلا يرد الاثر كالاتم في المثال
الآتي فانه أيضاً لازم أي شرعي وانما قيدنا الاسكار بالمخوص لئلا يبطل اللزوم بنحو
الحشيش فانه مسكر مع انتفاء الرائحة المشتددة فليتأمل سم (قوله الضمائر لـ لـ وكل
أي لا للدلالة كما قد يتوهم سم (قوله بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك) أي في القطع
والقتل (قوله وهو حكم العلة) الضمير لوجوب الدية (قوله التي هي قطع منهم) أي

خطأ وكذا قوله والقتل منهم (قوله من القصاص والدية) بيان موجب الجناية وقوله
 الفارق بينهم ما أي الموجبين وقوله على الآخر أي الموجب الآخر متعلق باستدلال
 واعلم أن كلام من قتل الجماعة بالواحد في العمد وجوب الدية بالقطع عليهم في الخطأ أمر
 ثابت معلوم من الشرع وأما قطع الجماعة بالواحد فمجهول ~~منهم~~ من النصوص
 الشرعية فأثبت معلوم وهو وجوب الدية عليهم بالقطع فلا يقال الاستدلال بأحد
 الموجبين على الآخر تحكيم (قوله والقياس في معنى الأصل) انما يسمى بذلك ليكون
 القرع فيه بمنزلة الأصل لنفي الفارق بينهما فقوله والقياس في معنى الأصل أي والقياس
 السكاش في معنى الأصل أي بمنزلة (قوله ويسمى بالجلي كما تقدم) قال العلامة الذي يسمى
 به فيما تقدم هو ما قطع فيه بنى الفارق أو كان تأثيره ضعيفا وهذا الذي هنا أعم من ذلك
 اهـ وقد يقال مع تسليم أن هذا أعم من ذلك لم يقدح ذلك في قوله كما تقدم بناء على أن
 المراد أنه تقدم في الجملة لا تقدم بعض أنواعه سم (قوله كقياس البول في اناء وصبه
 الخ) البول هنا بالمعنى المصدرى والضمير في صبه راجع اليه بمعنى العين فهو من قبيل
 الاستخدام سم (قوله في مقصود المنع) هو افساد الماء أو تقيده وقوله الثابت نعت
 للمنع (قوله وهو دليل الخ) ظاهره ان الاستدلال عبارة عن نفس الدليل المذكور وأنه
 ليس على حذف المضاف أي ذكر دليل وهو كذلك كما صرحوا به قال ابن الحاجب بطلق
 أي الاستدلال على ذكر الدليل ويطابق على نوع خاص منه أي من الدليل وهو
 المقصود أي هنا انتهى ولا اشكال في ذلك لأنه أمر اصطلاحى وغاية ما يتخيل انه منقول
 اصطلاحى فيحتاج الى المناسبة بين المعنى الاصطلاحى والمعنى الاصلى كما هو حق سائر
 المنقولات والمناسبة هنا في غاية الوضوح كما لا يخفى سم (قوله وقد عرفت كل منها)
 كذا في العمد ولأن تقول المذکور في تعريف المصنف لفظ النص أنه يطاق
 أيضا معنى ما لا يحتمل الا معنى واحد ولا قرينة هنا على أنه أراد به الكتاب والسنة فقوله
 فلا يقال الخ محل بحث اللهم إلا أن يجاب بأن المتبادر من لفظ النص هو الكتاب والسنة
 وبأن قرنه بلفظ الاجماع والقياس قرينة على ارادة ذلك بناء على أن المتبادر من المقرون
 بهما هو ذلك فليستأمل سم (قوله فبدخل فيه القياس الاقتراف الخ) هذا بناء على أن
 الدليل المأخوذ في التعريف هنا أعم من الدليل اصطلاحا المتقدم تعريفه بقول المصنف
 والدليل ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الخ فالدليل عند الأصوليين بسيط بخلافه عند
 المناطقة كما تقدم ولعل ما هنا اصطلاح آخر لاه وليين (قوله وهما نوعان من القياس
 المنطقي) قال الكمال يوهـم أن القياس المنطقي غير منحصر فيهما وليس كذلك بل هو
 منحصر فيهما وأما قياس الخلف فهو عند المنطقيين من لواحق القياس ونوابه وليس
 داخلا في معناه اهـ (قوله متى سلمت) لم يقل متى سلم مع أن المنع كما رد على مقدمة الدليل
 يرد على الدليل نفسه وله انما لم يقل ذلك لان منع مقدمة الدليل مانع من انتاجه وأما

وخاصة ذلك استدلال بأحد
 موجب الجناية من القصاص
 والدية الفارق بينهم ما العمد
 على الآخر (والقياس في معنى
 الأصل) هو (الجمع بنى الفارق)
 ويسمى بالجلي كما تقدم
 كقياس البول في اناء وصبه
 في الماء الراكد على البول فيه
 في المنع بجامع أن لا فارق بينهما
 في مقصود المنع الثابت بحديث
 مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه
 وسلم نهى أن يبال في الماء
 الراكد

• (الكتاب الخامس في الاستدلال
 وهو دليل ليس بنص) من
 كتاب أو سنة (ولا اجماع
 ولا قياس) وقد عرفت كل منها
 فيما تقدم فلا يقال التعريف
 المشتمل عليه ما يعرف بالمجهول
 (فبدخل فيه القياس) الاقتراف
 (والقياس) الاستقنائى وهما
 نوعان من القياس المنطقي وهو
 تدل مؤلف من قضاي متى سلمت

لزم عنه لذاته قول آخر فان كان
اللازم وهو النتيجة أو نقيضه
مذكورا فيه بالفعل فهو
الاستثنائي والأفلا اقتراني مثال
الاستثنائي ان كانا لنبيذ مسكرا
فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو
حرام أو ان كان النبيذ مذميا
فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج
فهو ليس بمباح ومثال الاقتراني
كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام
ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور
فيه بالقوة لا بالفعل ويسمى
القياس بالاستثنائي لاشتماله
على حرف الاستثناء أعني لكن
وبالاقتراني لاقتران اجرائيه
(و) يدخل فيه (قياس العكس)
وهو اثبات عكس حكم شئ لمثله
لتعاكسهما في العلة كما تقدم
في حديث مسلم أبي أيوب أحدهما
شهوته وله فيها أجر قال أرايت
لوضعها في حرام أ كان عليه
وزر (و) يدخل فيه (قولنا)
معاشر العلماء (الدليل يقتضي
أن لا يكون) الامر (كذا)
خواف (الدليل) (في كذا) أي
في صورة مثلا (معنى مفقود
في صورة النزاع فتبقى) هي (على
الاصل) الذي اقتضاه الدليل
مثاله أن يقال الدليل يقتضي
امتناع تزويج المرأة مطلقا وهو
ما فيه من ادلالها بالوطء وغيره
الذي تأباه الانسانية لشرها

المنع للدليل فان الانتاج فيه حاصل غاية الامر أنه لم يعمل به (قوله لزم عنه) أي عن
القول وفيه إشارة إلى أن المنهج القول الموقف من القضية بين على الهمة الخاصة
للاقتضيات مثلا باعتبار ذاتها بدون وجهها على الوجه الخصوص ولذا قال لذاته أي
القول دون أن يقول لذاته أي القضايا (قوله وهو النتيجة) أي صورتها الاشخصها (قوله
مذكور فيه) أي على أنه جزء قضية بخلافه في النتيجة فهو فيه قضية تامة فالمراد ذكر
صورتها لاشخصها كما تقدم وقوله بالفعل أي بان يذكرفيه على الوجه الذي ذكر عليه
في النتيجة من الترتيب واتصال طرفيه ببعضهما وقوله والأى وان لم يكن مذكورا
فيه بالفعل بل بالقوة بان لم ينصل فيه طرفاه (قوله وهو مذكور فيه بالقوة) أي فالنتيجة
موجودة فيه بما دلتهم فقط دون الصورة لانها انما تحصل بعد الانتاج (قوله لاشتماله
على حرف الاستثناء أعني لكن) في شرح التهذيب لحفيد مؤلفه في وجه التسمية
باشتماله على حرف الاستثناء وأنت خير بان لكن ليس حرف استثناء وكأنهم بنوا الامر
على التشبيه فان معنى لكن يشابه معنى الا فان كان الرفع توهم يتولد من الكلام
السابق بقي أن هذا غير ظاهر في القسم الاول من القياس الاستثنائي أعني ما ذكر فيه
عن النتيجة الآن يقال يتوهم من الشرط والتعليق وجود النتيجة على سبيل التردد
والشك فقوله يمكن الخ أزال ذلك التوهم تأمل اه قاله سم (قوله لاقتران اجرائيه)
أي حدوده من الاصغر والا كبر والوسط (قوله يدخل فيه) أي في حد الاستدلال
(قوله وهو اثبات عكس حكم الخ) الحكم في الحديث المذكور هو ثبوت الوزر وعكسه
ثبوت لاجر والشئ لوضع في الحرام ومثل ذلك الشئ هو الوضع في الحلال الثابت له
العكس المذكور وجعل الوضع في الحرام والوضع في الحلال مثلين من حيث ان كلا
منهما وضع والا فهم اضدان في الحقيقة وقوله لتعاكسهما أي الحكمين وقوله في العلة
وهي الوضع في الحرام الذي هو علة ثبوت الوزر والوضع في الحلال الذي هو علة ثبوت
الاجر فكل من ثبوت لاجر وثبوت الوزر عكس للآخر لان كلا من الوضع في الحرام
والوضع في الحلال عكس للآخر فتعاكس العلمين المذكورين مقتضى لكون الحكم
المرتب على احدهما عكس الحكم المرتب على الاخرى (قوله معاشر العلماء) لم يقل
معاشر الاصوليين إشارة إلى أن هذا الحكم لا يختص بهم (قوله يقتضي أن لا يكون
الامر) أي الحكم وهو امتناع تزويج المرأة مطلقا في المثال الا (قوله في صورة) أي
وهي تزويج لولها في المثال وقوله في مفقود أي وهو كمال عقل الولي في المثال وهو
مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها وقوله فتبقى هي أي صورة النزاع على
الاصل الذي اقتضاه الدليل وذلك الاصل هو الحكم المعبر عنه فيما تقدم بالامر وهو
امتناع التزويج (قوله مطلقا) أي سواء زوجت نفسها او زوجها الولي (قوله وهو
ما فيه الخ) الضمير للدليل أي الدليل على منع تزويج المرأة مطلقا أن في التزويج ادلالها
بالوطء وغيره والادلال تأباه نفس الانسان اشرفها الثابت بقوله تعالى ولقد كرمنا بني

خواف هذا الدليل في تزويج الولي لها بخلاف كمال عقله وهذا المعنى مفقود ٢٨٣ فيها فيبقى تزويجها لنفسها الذي هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع

(وكذا) يدخل فيه (انتفاء الحكم

لا انتفاء مدركه) أي الذي به

يدرك وهو الدليل بأن لم يجده

الجمهور بعد الفحص الشديد فعدم

وجدانه المظن به انتفاؤه دليل

على انتفاء الحكم خلافا لما ذكر

كما سيأتي قالوا يلزم من عدم

وجدان الدليل انتفاؤه بصورة

ذلك (كقولنا) للغصم في ابطال

الحكم الذي ذكره في مسئلة

(الحكم يستدعي دليلا ولا يلزم

تكليف الغافل) حيث وجد

الحكم بدون الدليل المقيمه له

(ولا دليل) على حكمك (بالسبر)

فاناسبرنا الادلة فلم نجد ما يدل

عليه (أو الاجمل) فان الاصل

المستصحب عدم الدليل عليه

فينبغي هو أيضا (وكذا) يدخل

فيه (قوله) أي الفقهاء (وجد

المقتضى أو المانع أو فقد الشرط)

فهو دليل على وجود الحكم

بالنسبة الى الاول وعلى انتفائه

بالنسبة الى ما بعده (خلافا

للاكثر) في قولهم ليس بدليل

بل دعوى دليل وانما يكون

دليلا اذا عين المقتضى والمانع

والشرط وبين وجود الاوئين

ولا حاجة الى بيان فقد الثالث

لانه على وفق الاصل (مسئلة

آدم (قوله في تزويج الولي لها) أي الثابت بالنص جوازها للعله المذكورة (قوله وكذا انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه) في العبارة قلب والاصل وكذا انتفاء مدرك الحكم لانه الدليل الداخل فيما ذكر كما أشار له الشارح بقوله فعدم وجدانه الخ (قوله فعدم وجدانه) أي وجدان المجتهد الدليل فهو مصدر مضاف لمفعوله (قوله المظن به انتفاؤه) جرى على مذهب الاخفش في قوله انه يقال أظننت زيدا والمشهور فيه المظنون لان فعله ثلاثي وكان الاول الجري على المشهور (قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف وهو اشارة الى قوله خلافا لما ذكر متعلق بالمسئلتين فانه شيخ الاسلام (قوله قالوا لا يلزم من عدم وجدان الدليل انتفاؤه) قال العلامة وقول الامام هو الجارى على ما قدمه المصنف في القصد بخلاف العكس من ان اللازم من انتفاء الدليل هو انتفاء العلم أو الظن بالمدلول لا انتفاء المدلول كما تقدم شرحه اه وهو واضح وان أطال سم في رده بما تضمنه ظاهر فراجع ان شئت (قوله وصورة ذلك) أي انتفاء الدليل (قوله في ابطال الحكم الذي ذكره في مسئلة) أي كقوله مثلا التور واجب (قوله الحكم يستدعي دليلا ولا يلزم تكليف الغافل) قال العلامة تكليف الغافل لازم لعدم الدليل لا لعدم استدعائه لجواز وجوده وان لم يستدع نلو قال والا لا يمكن تكليف الغافل كان صوابا اه وقد يجاب بان المعنى في قوله يستدعي دليلا انه يتوقف ثبوته على الدليل أي لا يثبت الا بالدليل فقوله والامعنا وان لم يتوقف ثبوته على الدليل بأن ثبت من غير دليل وحينئذ فيكون اللازم نفس تكليف الغافل واضح وهذا هو المراد من قوله يستدعي دليلا من ان معناه انه يتوقف ثبوته على الدليل وان كان التعبير يستدعي موهوما ذكر العلامة ولا عبرة بالايهام مع وضوح المراد فانه سم باختصار (قوله ولا دليل الخ) من تمام المقول (قوله بالسبر) أي اللغوى وهو الاختيار والتمشيش (قوله فينتفى هو) أي الحكم (قوله وجد مقتضى) أي وما وجد فيه مقتضى وجد فيه الحكم وقوله أو المانع أي وكلما وجد المانع انتفى الحكم كالأبوة لا قصاص كما تقدم وقوله أو فقد الشرط أي وكلما فقد الشرط فقد المشروط (قوله بالنسبة الى الاول) وهو وجود مقتضى وقوله بالنسبة لما بعده أي الآخرين وهما وجود المانع وفقد الشرط (قوله خلافا لما ذكر في قواهم الخ) قال شيخ الاسلام قول الأكثر هو المعتمد وهو الموافق لما قدمته أول الكتاب من ان الحق أن كلام المقتضى ومانع لا يقدح كما حتى يعين اه (قوله الاستقراء بالجزئى على الكل الخ) الاستقراء عبارة عن تصفح جزئيات الحكم بحكمها على أمر يشتمل تلك الجزئيات كذا فصر به حجة الاسلام فهو استدلال بثبوت الحكم للجزئيات على ثبوته للكل عكس القياس عند المناطقة فانه استدلال بثبوت الحكم للكل على ثبوته للجزئى ثم ان كان التصفح المذكور لجميع الجزئيات كتصفح جزئيات الجسم لثبت حكمها وهو التحيزه فهو الاستقراء التام وان كان لا أكثر كتصفح جزئيات الحيوان لثبت حكمها وهو تحريك فكذلك الاستقراء عند المضغله

الاستقراء بالجزئى على الكل) بأن تتبع جزئيات كل لبنيت --- مهاله (ان كان تاما أي بالكل) أي كل الجزئيات

فالاستقراء الناقص لاختلاف الحكم المذكور في بعض الجزئيات وهو التماسح
وحاصل ما أشار له المصنف أنه يستدل بآثار الحكم للجزئيات الحاصلة بتتبع حالها على
ثبوت الحكم السكلي تلك الجزئيات وبواسطة ثبوت السكلي يثبت للصورة المخصوصة
المتنازع فيها ثم ان كان ثبوت الحكم في ذلك السكلي بواسطة اثباته بالتتبع في جميع
الجزئيات ماعدا صورة النزاع كان دليلا قطعيا في اثبات الحكم في صورة النزاع وان
كان ثبوت الحكم فيه بواسطة اثباته بالتتبع في أكثر الجزئيات الخالي عن صورة النزاع
كان دليلا ظاهريا في اثبات الحكم في صورة النزاع ومعنى ذلك اننا اذا رأينا جزئيات لم ندر هل
حكم كليها ثابت له قطعاً أم لا فاننا نظرنا لحكم ذلك السكلي المذكور ان كان ناشئاً عن
الاستقراء التام وهو يتبع جميع الجزئيات فذلك الجزئي يقطع بثبوت الحكم الثابت
لكليها كما اذا رأينا جبراً ولم ندر هل حكم كليها من الاعتداء بالصحة والسقم ثابت
له قطعاً أم لا فنعقول انه ثابت له قطعاً لان الحكم المذكور ثبت لما هيته الحيوان بواسطة
ثبوتها لجميع جزئياتها وان كان الحكم الثابت للسكلي ناشئاً عن استقراء غير تام بان نشأ
عن تتبع أكثر الجزئيات فذلك الجزئي لا يقطع بثبوت الحكم الثابت لكليها له الجواز
أن يخالف حكمه حكم الأكثر كما اذا رأينا جبراً ولم ندر هل حكم كليها من تقريرك
فذلك الاستقل عند المضغ ثابت له قطعاً أو لا فنقول انه لا يثبت له ذلك قطعاً بل ظناً لان
الحكم الثابت للسكلي ليس ثابتاً لجميع جزئياته لخروج التماسح عنها في ذلك بخلاف أن
يكون الجزئي المذكور مثله هذا ايضاح ما تضمنته هذه المسئلة وضمن المصنف
الاستقراء معنى الاستدلال ولذا اعداه باباً له لاستدلاله وبعلى المستدل عليه (قوله
منزل منزلة العدم) أي لان الاحتمالات العقلية لا تقدر في الامور العادية وبه يجب
عما يقال ان وجود الاحتمال وان بعد ما منع من القطع وان تنزيل الشيء منزلة العدم
لا يصير معدوماً والقطع انما يحصل بعدم الاحتمال لا يتزيل الوجود منزلة العدم
(قوله ويسمى هذا عند الفقهاء) قال الامامة ظاهره انه اشارة الى الناقص ولا يخفى أن
الناقص ليس الخافاً فمعين انه اشارة الى اثبات الحكم بالناقص اهـ (قوله فنقول لتحرير
محل النزاع) أي وهو القسم الثالث فانه لم يذكر الخلاف الا فيه وأما القسمان الاولان
لم يذكر المصنف فيهما ما خلافاً وان كان فيهما خلافاً أيضاً كما ذكره في شرح المختصر
ونفي الخلاف فيهما الذي تضمنه كلامه هذا انما هو بالذمجة للشافعية فانهم متفقون على
حجيتهم ما وأما الثالث فقد خالف فيه بعض الشافعية أيضاً كما يأتي كما خالف فيه الخنيفية
(قوله وهو نفي ما تنافى العقل) فيه أن يقال انه لو تنافى العقل كان محالاً فصواب العبارة أن
يقول وهو ان تنافى ما استند العقل في نفيه الى الاصل وكان الاولى أن يعبر بالانتفاء كما
أشرنا اليه بدل النفي ويمكن جعله مصدر المبنى للمفعول أو مصدر نفي اللازم كما تقدم أنه
يقال نفي الشيء يعني انتفى (قوله حجة جزمنا) أي عند الشافعية لا تنافى لهم على حجة

(الاصورة النزاع قطعي) أي
فهو دليل قطعي في اثبات الحكم
في صورة النزاع (عند الاكثر)
من العلماء وقيل ليس بقطعي
لاحتمال مخالفة تلك الصورة
اخرها على بعد وأجيب بأنه منزل
منزلة العدم (أو) كان ناقصاً
أي بأكثر الجزئيات الخالي
عن صورة النزاع (قطعي) فيها
لا قاطعي لاحتمال مخالفتها لذلك
المستقرا (ويسمى) هذا عند
الفقهاء (الحاق الفرد بالاغاب
مثله) في الاستصحاب وقد
اشتهر أنه حجة عندنا ونحن الخنيفية
فنقول لتحرير محل النزاع (قال
علمائنا واستصحاب العدم الاصل)
وهو نفي ما تنافى العقل ولم يثبت
النزاع كوجوب وجوب وجوب
حجة جزمنا (و) استصحاب (العدم)
أو النقص الى ورود الغير من
مخصص أو ناسخ حجة جزمنا فيعمل
بهما الى ورود

الاستصحاب في هذا القسم كالذي بعده ولذا قيد الشارح بالجزم فيه مادون الثالث
 لوجود خلاف بعض الشافعية فيه كما سيأتي (قوله) وقد تقدم ان ابن سريج الخ يحتمل
 انه اشارة الى تقييد المسئلة بغير قول ابن سريج فالله اعني انه حجة بغير ما عندنا قلين يجوز
 العمل به قبل البحث ويحتمل انه اشارة الى تقييد المسئلة بما بعد البحث لا اتفاق ابن
 سريج مع غيره حينئذ على العمل فيما في الجزم بالحجية ويحتمل انه اشارة الى تقييد المسئلة
 بحياة النبي صلى الله عليه وسلم لا اتفاق حينئذ على العمل فان مخالفة ابن سريج انما هي
 فيما بعد حياته صلى الله عليه وسلم فعلى الاولين يكون المراد بالورود للورود على المجهول
 بمعنى اطلاعه على الغير وعلى الثالث يكون على ظاهره من الورود عن الشارع اهـ سم
 (قوله مطلقا) أى عن التفصيل الا في الخلاف بعده (قوله) عما ثبت له أى عما ثبت
 للمفقود من استقرار ملكه أو من كونه لا يورث والمدفوع هو ارث غيره منه فاستصحاب
 حياة المفقود المقضية بقاء ملكه له حجة دافعة لارثه عنه وقوله دون الرفع به لما ثبت
 المراد بما ثبت وهو ما لا يرفعه الاستصحاب المذكور هو عدم ارث المفقود من مورثه
 الميت فاستصحاب حياة المفقود لا ترفع ما ثبت له من عدم الارث من مورثه الميت في
 غيبته للشك في حياة المفقود المذكور بشرط الاخذ بتحقيق حياة الوارث بعدموت مورثه
 وحينئذ فتوقف حصة المفقود حتى يتبين حياته أو موته واللام في قوله لما ثبت وفي قوله
 للارث وفي قوله لعدم ارثه للتقوية على حد قوله فعال لما يريد بلى أن يقال حياة المفقود
 خارجة عن المستصحب بأقسامه الثلاثة السابقة اذ ليس عدما أصليا ولا عموما ولا نصا
 ولا شأدا للشرع على ثبوت وجود سببه ويمكن أن يجاب اما بان في هذا التمثيل مسامحة
 لان التمثيل كثير اما يتسامح فيه لان المقصود به الايضاح وهو حاصل مع ذلك واما بان
 اشارة الى ان المستصحب غير منحصر فيما ذكر خلافا لما يتوهم من الاقتصار على
 الاقسام المذكورة قاله سم (قوله) بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا أى سواء كان
 الظاهر غالبا أو غير غالب وقوله قيل مطلقا وقيل ذو سبب تنصيح في الظاهر الغالب
 ومعنى الاطلاق فيه كان الظاهر الغالب ذاسبب أم لا (قوله) أو بشرط أى من كون
 الظاهر غالبا مطلقا أو مقيدا بكونه ذاسبب وهذا معنى قوله على الخلاف (قوله)
 ليخرج بول وقع في ماء كثير قال العلامة أحسن منه أن يقول لا يدخل غير ذى السبب
 لان خروج ذى السبب حاصل بالاطلاق كانه قد قسد فالتقسيد قد دخل غير ذى السبب
 لان خروج ذى السبب اهـ ثم ان الظاهر أن يقول ليخرج ماء كثير وقع فيه بول أى ليخرج
 استصحاب طهارته عن الاعتبار لما عارضه من الظاهر ذى السبب كالتجسس في المثال
 وعلى ما قاله فالله في ليخرج تجسس البول الذي هو ظاهر مثال ذو سبب عن عدم المعارضة
 للاستصحاب فيكون معارضا له ولا يحكي انه تكلف (قوله) فان استصحاب الخ) على لقوله
 ليخرج وقوله الاصل بالجرىئة الطهارة (قوله) عارضه نجاسته الظاهرة الغالبة قد
 يتوقف في غلبة نجاسة الماء الكثير بوقوع البول فيه فان نجاسته بسبب تغييره وقد

وقد تقدم ان ابن سريج خالف
 في العمل بالعام قبل البحث عن
 المخصص (و) استصحاب (مادى)
 الشرع على ثبوت وجود سببه
 كثبوت الماء بالشرأ (حجة مطلقة)
 وقيل (حجة) (في الدفع) به عما ثبت
 له (دون الرفع) به لما ثبت
 كاستصحاب حياة المفقود قبل
 الحكم بموته فانه دافع للارث
 منه وليس برافع لعدم ارثه من
 غيره للشك في حياته فلا يثبت
 استصحابه له ملكا جديدا اذ
 الاصل عدمه (وقيل) (حجة) (بشرط)
 أن لا يعارضه ظاهر مطلقا قيل
 ظاهر غالب قيل مطلقا وقيل ذو
 سبب) فان عارضه ظاهر مطلقا
 أو بشرط على الخلاف قدم الظاهر
 عليه وهو المروج من قولى
 الشافعي في تعارض الاصل والظاهر
 والتقيد بذى السبب (ليخرج)
 بول وقع في ماء كثير فوجد منغيرا
 واحتمل كون التغييره) وكونه
 بغيره مما لا يضر كطول المكث فان
 استصحاب طهارته الاصل عارضه
 نجاسته الظاهرة الغالبة ذات السبب
 فقد دمت على الطهارة على قول
 اعتبار الظاهر كما تقدم الطهارة
 على قول اعتبار الاصل

(وا- ق) التفصيل أي (سقوط الأصل ان قرب العهد) بعدم تغيره (واعتماده ان بعد) العهد بعدم تغيره (ولا يمتنع باستصحاب
حال اجماع في محل الخلاف) أي اذا أجمع ٢٨٦ على حكم في حال واختلف فيه في حال أخرى فلا يمتنع باستصحاب تلك الحال

في هذه (خلافا للمؤني والعرفي
وابن سريج والامدي) في قولهم
يحتاج بذلك مثاله الخارج النجس
من غير السبيلين لا يقتضى الوضوء
عندنا استصحابا لما قبل الخروج
من بقائه المجمع عليه (فعرّف)
بما ذكر (أن الاستصحاب)
الذي قناه دون الحنفية
وينصرف الاسم اليه (ثبوت
اعرفي) الزمن (الثاني لثبوت
في الاول فقد ازم يصلح للتغير)
من الاول الى الثاني فلا ركة
عندنا في حال علمه الحول من
عشرين دينارا ناقصة تروج
رواح الكاملة بالاستصحاب
(أما ثبوته) أي (الاخر) في الاول
ثبوته في الثاني فقلوب) أي
فاستصحاب منلوب كان يقال
في المكالم الوجود الآن كان
على عهد صلي الله عليه وسلم
رستصاحب الحال في الماضي
(وقد يقال فيه) أي في
الاستصحاب المقبول ليطهر
الاستدلال به (لولا يكن الثابت
اليوم فابما أمس لكان غير ثابت)
أمس اذا واطعة بين الثبوت
وعدمه (فيقتضى استصحاب
أمس) الخالي عن الثبوت فيه
(بأنه الآن غير ثابت وليس كذلك)
لأنه مفروض الثبوت الآن
(عدل) ذلك (على أنه ثابت) أمس

تمنع غلبة تغيره فليتأمل قاله سم (قوله والحق التفصيل الخ) هذا التفصيل مقابل
اقول اعتبار الأصل والظاهر كما أشار الشارح الى الاول بقوله كما تقدم الخ والى الثاني
بقوله فقد مدت على الطهارة فكان المصنف يقول الحق في مسئلة البول أن لا يمتنع
بالاستصحاب مطلقا ولا بالظاهر كذلك بل بكل منهما بقية ما في حال سم (قوله أي
سقوط الأصل) أي وهو الطهارة ان قرب العهد أي العلم بعدم تغير الماء من الوقوع
لان الظن حينئذ يغلب بان التغير من الواقع وأما ان بعدم منه فلا ظن لاحتمال أن يكون
التغير موجودا قبل الوقوع اطول الميكث (قوله ان قرب العهد) أي عهد عدم التغير
تبطل وقوع البول فيه (قوله واعتماده) أي الأصل وهو الطهارة (قوله اذا أجمع على
حكم) أي لعدم نقض الخارج النجس من غير السبيلين قبل خروجه واختلف فيه أي
في ذلك الحكم في حالة أخرى كعدم خروجه فلا يمتنع باستصحاب حكم تلك الحال في هذه
(قوله استصحابا لما قبل الخروج من بقائه المجمع عليه) المطابق لما قد دم أن يقول من
عدم النقض المجمع فيسه على البقاء قاله العلامة (قوله ثبوت أمر) الامر قال شيخ
السلام يشمل جميع الأنواع التي قدمها فكل منها محل خلاف بيننا وبين الحنفية وان
كان أكثرها متفق عليه عندنا اه قات وأما عندنا معاشر المالكية فلا استصحاب
قد يعمل به في بعض الأحكام وقد لا يعمل به كما هو مقرر في الفروع (قوله ثبوت أمر)
أي وهو عدم الوجود في المثال أي وقوله في الزمن الثاني وهو ما بعد تمام الحول
في المثال (قول نفقدان) بضم الفاء وكسر هاء وهو من باب ضرب يقال فقدت فقدت
وفقدنا ونفقدانا (قوله من الاول الخ) متعلق بنقدان أي فقدانا مستقرا من الزمن
لاول الى آخري (قوله فلاز كاه الخ) مخالف لمذهبنا معاشر المالكية من وجوب
الزكاة فيما ذكر (قوله بالاستصحاب) متعلق بقوله فلاز كاه أي استفت الزكاة عملا
بالاستصحاب ما قبل تمام الحول لم يبد (قوله لولم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس) اعترض
بان فيه اتحاد المقدم والتالي وأجيب بان اتحاد المفهوم مبنى على ان حرف الساب
لثني ثابتا أمس عن الثابت اليوم وليس بمراد بل هو انني صدق الحكم به عليه يعني لولم
يصدق قولنا الثابت اليوم ثابت أمس لكان الثابت اليوم في الواقع غير ثابت بالأمس
وهذا ان مفهوم ان متغيرا ان متلازمان فليتأمل أشار له العلامة (قوله فيقتضى استصحاب
أمس الخ) قال العلامة فيه نظرا لا يمتنع على المتأمل كيف يقتضى بذلك وقد شرط
في الاستصحاب فقدان ما يصلح للتغير وهو هنا موجود وهو وجود المالك
المشاهد في الحال اه (قوله والضروري لا يشتهر الخ) عليه منع ظاهر وسنده ما ذكره
اسيد بشرح المواقف من ان البديهي قد يتطرق اليه الاشتباه نظرا في تحديد طرفيه
تعلقهما على الوجه الذي هو مناط الحكم بينهما واذ كان هذا حال البديهي

أيضا و يوجد في بعض النسخ بعداه الآن وهو مقسود وليس في نسخة المصنف (مسئلة لا يطالب الاخص
الثاني) لثني (بالدليل) على انتفاءه (ان ادعى على ضروريا) بانتفاءه لانه له دلتة صادق في دعواه والضروري لا يشتهر

حتى يطلب الدليل عليه لينظر فيه (والأ) أي وان لم يدع علما ضروريا بان ادعى علما انظروا أو ظنا باقتضائه (فيطالب به) أي بدليل انتقائه (على الأصح) لان المعلوم بالنظر أو المعلوم قد يشبه فيطالب دليلا لينظر فيه (ويجب الأخذ بأقل المقول وقدمه) في الاجماع حيث قيل فيه وأن التمسك بأقل ما قيل حق (وهل يجب) ٢٨٧ الأخذ (بالأخف) في شيء اقوله تعالى يريد الله بكم

اليسر (أو الاتقل) فيه لانه أكثر
 بأواب أو حوط (أو لا يجب شيء) منهم
 بل يجوز كل منهما لان الأصل
 عدم الوجوب هذه (أقوال)
 أقربها الثالث (مسئلة)
 اختلاف أي العلماء (هل كان
 المصطفى صلى الله عليه وسلم
 متعبدًا) بفتح الباء كما مضيه
 المصنف أي مكلفا (قبل النبوة
 بشرع الله من نفي ذلك ومنهم
 من أثبتته (واختلاف المثبت) في
 تعيين ذلك الشرع بتعيين من
 نسب اليه (فقبل) هو (نوح
 و) قبل (إبراهيم و) قبل (موسى
 و) قبل (عيسى و) قبل ثبت
 انه شرع) من غير تعيين لنبي هذه
 (أقوال) مرجعها التاريخ
 (والختار) كما قاله كثير (لوقف
 تأصيل) من النبي والاثبات
 (وتدريج) على الاثبات عن
 تعيين قول من أقواله (والختار
) (عدا النبوة المنع) من تعبد
 بشرع من قبله ان له شرعا يخصه
 وقبل تعبد بما ينسخ من شرع
 من قبله استصحابا بتعبد به قبل
 النبوة (مسئلة حكم) انافع

الاخص من الضروري فكيف بالضروري اللهم الا أن يجب بان المراد ان الضروري لا يشترطه غالبا أو من شأنه أن لا يشترطه فاستأمل وقوله حتى يطلب الدليل عليه قال الشهاب فيه اشعار بان الضروري له دليل وفيه نظر فانه الحاصل من غير نظر واستدلال اه وجوابه ان قوله حتى يطلب الخ في حيز النفي وكأنه قيل لا يحصل فيه اشتباه فطلب للدليل أي لا يحصل فيه اشتباه ولا طلب للدليل عليه لعدم الدليل عليه لانه انما يكون فيما يدخله الاشتباه وهذا ليس كذلك ثم ان تعال الشارح المذكور يقتضي عدم الفرق بين المثبت والنافي مع انهم قيدوا بالنافي بل كلام بعضهم صريح في الفرق بينهما وان المثبت مطالب بالدليل وان الخلاف انما هو في النافي وقد يفرق بينهما حيث احتاج المثبت الى الدليل مطلقا دون النافي على قول اذا ادعى علما ضروريا بان النافي موافق لأصل عدمه مع تهوى جانبه بدعوى اضروا بتجلاف المثبت قاله سم وفيه تأمل (قوله ويجب الأخذ بأقل المقول الخ) وجهه مناسبة لما قبله ان الأخذ بأقل مبنى على نفي ما راد عامه بالدليل وهو البراءة الأصلية فقد شاركت في مطلق النفي وأما وجه مناسبة هذه المسئلة أعنى قوله لا يطلب النافي الخ فمسئلة لاستصحاب فلائها متعلقة بالنفي الذي يصح استصحابا كما قاله سم (قوله وقدمه) أدواء أعاده نوطئة لما بعده (قوله بتعيين من نسب اليه) الباعسمية فان تعيين المنسوب اليه سبب في تعيين المنسوب (قوله وقيل ما ثبت انه شرع) عبارة بعضهم بكل ما ثبت أنه شرع انبي اه ثم هل المراد انه تعبد بشرع معين عنده امكن لم يتعين لنا أو ان أي شرع ثبت كان متعبد به وعلى هذا فلو ثبت عنده شرعان مثلا واختلفا كما فهل يتخير أم كيف الحال فيه نظر سم (قوله مرجعها التاريخ) أي كبحر الطبراني (قوله تأصيل لا وتفرعا) منصوبات على نزاع الحافض ويجوز نصبهما على التمييز وقوله عن تعيين قول متعلق بالوقف (قوله والختار بعد النبوة المنع من تعبد الخ) هو جار على أصل الشافعية وهو ان شرع من قبله ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقصره وقوله وقيل تعبد بما لم ينسخ الخ جار على أصلنا وهو ان شرع من قبلنا شرع انما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (قوله وبعده الخ) أي وبعده مجي الدليل العام أيضا والافعله كما قبل الشرع (قوله خلق لكم ما في الارض جميعا) قدمه على دليل ان الأصل في المضار التحريم مع ان الأنسب بما قبله تأخير ما عرفت كلام الله على غيره قاله شيخ الاسلام (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا تضرروا وانفسكم ولا تضرروا غيركم (قوله أي لا يجوز ذلك) إشارة الى انه لا بد من تقدير الجواز والافاضل

والمضار قبل الشرع) أي البعثة (مر) في أوائل الكتاب حيث قيل ولا حكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وروده (وبعد
 الصحيح ان أصل المضار التحريم والمنافع الحلال) قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ذكره في معرض الامتنان ولا يعتن الا
 بالماز وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في ديننا أي لا يجوز ذلك (قال الشيخ الامام) والد
 المصنف (الأمور النافعة) فانها من المنافع والظواهر ان الأصل فيها التحريم (اقوله صلى الله عليه وسلم

ان دماءكم وأموالكم) وأعراضكم (عليكم حرام) رواه الشيخان فيخص به عموم الآية السابقة وغيره ساكت عن هذا الاستثناء ومقابل الصحيح اطلاق بعضهم ان الاصل في الاشياء التحريم وبعضهم ان الاصل فيها الحل (مسئلة الاستحسان قاله ابو حنيفة وأبو بكر الباقر) من العلماء منهم الحنابلة خلاف قول ابن الحاجب قال به الحنفية والحنابلة (وقرر بدليل ينقدح في نفس المجتهد قصر عنه عبارته وردبانه) أي الدليل المذكور (ان تحقق) عند المجتهد (معتبر) ولا يضر قصور عبارته عنه فطعا وان لم يتحقق عنده فردود قطعاً (و) فسر أيضاً (بعدول عن قياس الى) قياس (أقوى) منه (ولا خلاف فيه) بهذا المعنى فان أقوى القياسين مقدم على ٢٨٨ الآخر قطعاً (أو) بعدول (عن الدليل الى العادة) للمصلحة كدخول الحمام

من غير تعيين زمن المكث وقدر الماء والجرة فانه معناد على خلاف الدليل للمصلحة وكذا شرب الماء من السقاء من غير تعيين قدره (وردبانه ان ثبت انها) أي العادة (حق) بل ربما في زمنه عليه الصلاة والسلام أو بعده من غير انكار منه ولا من غيره (قد قام دليلها) من السنة والاجماع فيعمل بها قطعاً (والا) أي وان لم تثبت حقيقتها (ردت) قطعاً فلم يتحقق معني للاستحسان مما ذكر يصلح محلاً للزاع (فان تحقق استحسان محتلف فيه من قال به فقد شرع بتشديد الراي كما قال الشافعي رضي الله عنه من استحسنت فقد شرع أي وضع شرعاً من قبل نفسه وليس له ذلك) أما استحسان الشافعي المختلف على المصنف والخط في الكتابة (ابعض من عوضها) ونحوهما (كاستحسانه

نفسه موجود فلا يصح فيه) (قوله ان دماءكم الخ) أي ان دماء بعضكم حرام على البعض الآخر الا بحق وكذا القول فيما بعده (قوله وغيره ساكت عن هذا الاستثناء) وجه عدم الاستثناء أن التحريم عارض فلا يخرجها عن أصلها والكلام في المنافع والمضار بالنظر لذات الاما تعرض لها فالاموال بالنظر لذاتها من المنافع التي الاصل فيها الحل فلا وجه لاستثناءها على ان ما ذكره في الاموال يجري مثله في الدماء والاعراض فينبغي استثناءها من المضار اذ قد تعرض لها ما يجوزها أشار له شيخ الاسلام (قوله ينقدح) أي يظهر ويتضح (قوله ورد) أي تنسب الاستحسان بما ذكر (قوله ان تحقق) بالبناء للفاعل أي ثبت وجوده وبالبناء للمفعول أي تيقن وعلم (قوله معتبر) أي فيجب عليه العمل به حينئذ (قوله أو بعدول عن الدليل الى العادة) أي عن مقتضى الدليل الى مقتضى العادة (قوله للمصلحة) أي العامة وقوله على خلاف الدليل أي العام (قوله من غير انكار منه) أي على الله عليه وسلم في الحادثة في زمنه وقوله ولا من غيره في الحادثة بعده صلى الله عليه وسلم (قوله من السنة والاجماع) أي السنة التقريرية والاجماع التقريرية (قوله بتشديد الراي) غير متعين كما توهمه العبارة بل يجوز التخفيف قال تعالى شرع ليحكم من الدين الآية أشار له شيخ الاسلام (قوله في الكتابة) أي في نجومها (قوله فليس من الاستحسان المختلف فيه) أي بل هو من الاستحسان بما عني اللغوي أي عد الشيء حسناً (قوله قول الصحابي) أي مذهبه علم من قوله أو من فعله (قوله ليس حجة في نفسه) أي ليس من الأدلة الشرعية المستقلة (قوله قال الشيخ الامام الابي التبعدي) في هذا الاستثناء نظر لان الكلام فيما يقوله الصحابي باجتهاده وأما التبعدي المذكور فلا مجال للرأي فيه وهو في معنى المرفوع كما تقدم ما يفيد ذلك فالاحتجاج به من هذه الجهة لا من جهة أنه قول صحابي حتى يستثنى من عدم الاحتجاج بقول الصحابي ولا التفات الى ما أطلال به سمعنا (قوله ستر كعات الخ) بفتح كاف رعات وجيم سجدات قال في الخلاصة

في المتعة ثلاثين درهماً (فليس منه) أي ليس من الاستحسان المختلف فيه ان تحقق وانما قال ذلك لما أخذ فقهاء والسالم مبينة في محالها (مسئلة قول الصحابي) المجتهد (على صحابي غير حجة وما قاله كذا على غيره) كالنابغي لان قول المجتهد ليس حجة في نفسه (قال الشيخ الامام) والد المصنف كالامام الرازي في باب الاخبار من المصنوع (الآتي) الحكم (التبعدي) فقوله فيه حجة اظهر وان مستنده فيه التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه روى عن علي رضي الله عنه انه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجودات ولو ثبت ذلك عن علي لكانت به لانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أنه فعله بوقفاً (و) تقليده) أي الصحابي أي تقليد غيره له بناء على عدم حجة قوله (قولان) المحققون كما قال امام الحرمين على المنع

(لارتفاع الثقة بذهبه اذ لم يدون) بخلاف مذهب كل من الاثنية الاربعة لانقص اجتماعه عن اجتهادهم (وقيل) قوله (حجة فوق القياس) حتى يقدم عليه عند التعارض وعلى هذا (ان ختاف صحابيان) ٢٨٩ في مسئلة (فكذلك ليلين) قولاهما فيرجح

أحدهما يرجح (وقيل) قوله حجة (دونه) أي دون القياس فيقدم القياس عليه عند التعارض (وفي تخصيصه العموم) على هذا (قولان) الجواز كغيره من الحجج والمنع لان الصحابة كانوا يتركون أقوالهم اذا جمعوا العموم (وقيل) قوله حجة (ان انتشر) من غير ظهري ومخالفة (وقيل) قوله حجة (ان حالف القياس) لانه لا يخالفه الادلل غيره بخلاف ما اذا وافقه لاحتمال أن يكون عنه فهو الحجة لا القول (وقيل) قوله حجة (ان انضم اليه قياس تقرير) كقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب ان البائع يبرأ به مما لم يعلم في الحيوان دون غيره قال الشافعي لانه يقتضي بالصحة والسقم أي في حالتيهما وتحويل طباعه وقلنا يخالف عن عيب ظاهر أو خفي بخلاف غيره فيبرأ البائع فيه من خفي لا يعلمه بشرط البراءة المحتاج هو اليه ليمتنع باستقرار العقد فهذا قياس تقرير قريب قول عثمان المخالف لقياس التحقيق والمعنى من أنه لا يبرأ من شيء للجهل بالبراءة منه (وقيل قول الشيخين) أبي بكر وعمر (فقط) أي قول كل منهما حجة بخلاف غيره مما الحديث اقتدوا بالذين من بعدهم أبي بكر وعمر وحسنه الترمذي (وقيل)

والسالم العين الثلاثي مما أنزل * اتباع غير فاهم بمشاكل (قوله لارتفاع الثقة بذهبه) على تحذوف كما أشاره الشارح وقوله اذ لم يدون تعليل لارتفاع الثقة بذهب الصحابي يعني ان عدم تقليده انما هو لعدم الوثوق بذهبه بسبب عدم تدوينه الموجب لعدم الوقوف على حقيقة مذهبهم بخلاف مذهب الاثنية الاربعة فان تدوينها افاد العلم بحقيقة مذهبهم اذ لا خلاف في ذلك. وهذا دون مذهب الصحابي لانقص اجتماعه عنهم ومثل الصحابي فيما ذكرنا من لم يدون مذهبهم من المجتهدين كسفيان الثوري وابن عيينة والزهري وغيرهم (قوله حتى يقدم) بالرفع لان حتى تفرعية بمعنى القاء أي فيقدم عليه كما قاله الشارح فيما يأتي قريبا (قوله وعلى هذا) أي القول بالتحجية من حيث هي (قوله وفي تخصيصه العموم) أي تخصيص قول الصحابي العموم فهو مصدر مضاف للقاء وقد تقدم ان مذهب الراوي يخص العموم والمقصود هنا تخصيص مذهب الصحابي المجتهد للعموم سواء كان راويا أم لا فلا تكرار (قوله بشرط البراءة) أي براءة البائع من عيوب الحيوان المبيع (قوله يبرأ به) أي بالشرط المذکور مما لم يعلم أي من عيب خفي لم يعلمه البائع في الحيوان دون غيره أي فيما لم يعلمه كما يبرأ مما علمه وهو الأصل المقيس عليه (قوله أي في حالتيهما) أي حالة الصحة وحالة السقم وأشار بذلك الى ان الباء بمعنى في وان في الكلام مضافا محذوف والواو السنية المشددة والقاف المفتوحة أيضا وبضم السين مع اسكان القاف بوزن الحزن والحزن بمعنى المرض (قوله وتحويل طباعه) يصح قراءته مصدرا عطف على الصحة أي يقتضي في حال الصحة والسقم وفي حال تحويل طباعه أي تغيرها ويصح قراءته فعلا مضارعا مبنيا للمجهول مفتوح الحاء والواو المشددة ومبنيا للفاعل مضموم الخاء ساكن الواو فيكون معطوفا على يقتضي (قوله المحتاج) نعت سمي للشرط وضمير هو المرفوع به يعود للبائع وضمير اليه للشرط وقوله ليمتنع الخ عليه للاحتياج للشرط (قوله فلهذا قياس تقرير) الاشارة الى قول الشافعي المذکور وقوله قرب قول عثمان رضي الله عنه الخ أشار به الى أن وجه تسميته قياس تقرير كونه قرب ما خالف قياس التحقيق والمعنى والذي يشبهه كلام الماوردي يقتضي ان وجه تسميته بذلك كونه يقرب القرع من أصله فوق قرينه من أصل آخر وكلام الشافعي مشتمل على ذلك ويصاه ان العيب الخفي متردد بين أن يلحق بالخفي في غير الحيوان وبالمعلوم في الحيوان فيقيم البراءة على الثاني دون الاول فقيس على المعلوم في الحيوان عنه لانه لما لم يلحق الحيوان عنه صار عبارة المعلوم والمعلوم تفيد البراءة فيه فكذلك هذا وانما غلب هذا الجانب مع ان الحاقه بالجهول في غير الحيوان أنسب كما لا يخفى نظرا للاحتياج البائع الى ذلك ليمتنع باستقرار البيع وعلى هذا فالقياس المذکور من قياس الشبه (قوله والمعنى) أي انه وهو عطف على التحقيق عطف لازم على ملزم (قوله أي قول كل منهما)

(٢٧ بناني في) قول (العلماء الاربعة) أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أي قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم لحديث عليكم

بسنن وسنة الخلفاء الراشدين الخ صححه الترمذي وهم الاربعة كما تقدم في الاجماع يانه (وعن الشافعي الاعلى)

قال الثعالبي وغيره لانه من اجتهاده عن اجتهاده بل لانه لما آل الامر اليه خرج الى الكوفة ومات كثير من الصحابة الذين كانوا يستشيرون الثلاثة كما فعل أبو بكر في مسألة الجدة وعمر في مسألة الطاعون فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقضية الجدة أنها جاءت الى أبي بكر تسأله ميراثه فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجعي حتى أسأل الناس (٢٩٠) فأخبره المغيرة بن شعبه ثم محمد بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم

أعطاهما السدس فانفذ أبو بكر لهما رواه أبو داود وغيره وقضية الطاعون ان عمر رضى الله عنه خرج الى الشام فبلغه ان به وباء أى طاعونا فاستشار من دعاهم من الصحابة في الرجوع فاختلّفوا ثم دعا غيرهم من مشيخة قريش فجزموه بالرجوع فعزم عليه عمر رضى الله عنه ثم جاء عبد الرحمن ابن عوف فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بهم افلا تخرجوا قرارا منه فمد الله عمر ثم انصرف رواء الشيخان (أما وعاف الشافعي فيدا في الفرائض) حتى ترددت الرواية عن زيد (قليل لا تقليدا) بان وافق اجتهاده اجتهاده وقد قال صلى الله عليه وسلم أعلم أمي بالفرائض زيد بن ثابت صحبه القمذي وكذا الخاتم على شرط الشيخين (مسألة الالهام ايعا عنى في القلب بثلج) بضم اللام وحكى فتحها أى يطمئن (له الصدر يحصر به الله تعالى بعض اصفيائه وليس

أشار به الى مغايرة هذا لما تقدم في الاجماع لانه في اتفاقهم - حامعا وما هنا في ان قول كل حجة على حديثه وكذا يقال فيما بعده (قوله لما آل الامر اليه) أو ادب الامر بالخلافه (قوله فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة) قيل عليه ان هذا يخالف لظاهر حديث عليكم بسنتي الخ فان ظاهره يقتضى ان قول كل منهم حجة من غير انفسهم قول غيره اليه قالت يمكن أن يقال ان وجه حقه صلى الله عليه وسلم على اتباع سنة الملقاه من بعده اختصاصهم بشدة التثبت في سنته صلى الله عليه وسلم ومراجعتهم الصحابة لاجل ذلك فيظهر وجه هذا القول حينئذ فتأمل (قوله ما لك في كتاب الله الخ) قد ثبت أنه رضى الله عنه جعل الجد كلاب أخذ من قوله تعالى ولا يؤيب لكل واحد منهم ما السدس وحجب به الاخوة نهلا كانت الجدة عنده كالام والعل رضى الله عنه انما يعرف حكم الجد بعد معرفة ان الجدة السدس (قوله من مشيخة قريش) مشيخة بوزن مقربة جمع شيخ ويجوز كسر الميم (قوله حتى ترددت الخ) بيان لكامل موافقة الامام الشافعي رضى الله عنه لزيد في الفرائض (قوله بان وافق اجتهاده اجتهاده) بيان لكون الموافقة لاجل الدليل لا تقليدا فهو مرتبط بقوله فلما دلت وايسر بنا لالتقليد فيكون مرتبطا به كما توهم وهو ظاهر الفساد (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ) الغرض من هذه الجملة اظهار فضل الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله بضم اللام وحكى فتحها) مضومها ما ضيه ثلج بفتحها ومفتوحها ما ضيه ثلج بكسرها وباب الاول دخل وباب الثاني نرح فصدر الاول الثلوج كالدخول والثاني الثلج كالفرح (قوله لانه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها) قد يقال انه يأمن ذلك بعرضه على قوانين الشرع فان وافق كان مقبولا ولا وافقه مردود كذا قيل قلت وفيه نظر فتأمل (قوله في حقه) أى الملهم فقط (قوله كالوحي) أى كان الوحي حجة (قوله خاتمة) أى في قواعد تشبه الادلّة فتناسب كونها خاتمة لبث الادلة والقاعدة لا تخص باب بخلاف الضابط قاله شيخ الاسلام (قوله أى من حيث استصحابه) أى لا من حيث ذاته اذ اليقين لا يجمع الشك حتى يتصور رفعه به (قوله ياخذ بالطهارة) هو خلاف مذهبنا معاشر المالكية من نقض الطهارة بالشك في الحدث وهى من المسائل التي لم يعمل فيها بالاستصحاب عندنا والاستصحاب ايسر معمولا به دائما عندنا كما قدمنا ذلك قريبا (قول تجاب) بكسر اللام وضعها من باب ضرب ونصر (قوله بفتح الكاف)

بجدة لعدم ثقة من ليس معصوما بخواطره) لانه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها (حلا فال بعض الصوفية) في قوله انه (اى) حجة في حقه أما المعصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره اذا تعلق بهم كالوحي (خاتمة قال القاضي الحسين ميقن الفقه على) أربعة أمور (أن اليقين لا يرفع) أى من حيث استصحابه (بالشك) ومن مسائله من ييقن الطهارة وشك في الحدث ياخذ بالطهارة (و) ان (الضرر يزال) ومن مسائله وجوب رد الغصوب وخضاعه بالتلف (و) ان (المشقة تجلب التيسير) ومن مسائله جواز اقصر الجمع والفطر في السفر بشرطه (و) ان (العادة محكمة) بفتح الكاف المشددة ومن مسائله أقل الحيف وأكثر (قيل) زيادة على الاربعة

أى حكمها الشرع (قوله وان الأمور بقاصدها) أى لا تحصل الأمور إلا بقصدها
فمقاصدها جمع مقصدها أى قصد كما يشير له قول الشارح ومن مسائله وجوب النية الخ اذ
النية هى المقصد (قوله ورجعه المصنف الى الاول) أى وهو ان اليقين لا يرفع بالشك
(قوله لان الشئ اذا لم يقصد اليقين عدم حصوله) قال الشهاب رجه الله لك أن تقول
كيف يكون اليقين عدم حصوله مع فرض حصوله وجوده حسا قال سم وإذا كان
المراد عدم حصوله شرعا فلا اشكال اه مثاله أن يصلى الظهر ومثلا ثم يشك هل نوى الصلاة
أم لا فلو تلك العبادة عن النية هو الاصل الذى لا يرفع استصحابه الشك فى وجوب النية
فيما افقوله لان الشئ اذا لم يقصد أى على وجه اليقين أى لان الشئ اذا لم يتحقق وجود
القصده فيه وقوله اليقين عدم حصوله أى حصوله شرعا لا صورة اذ هو موجود صورة
كما تقدم ورجع غير المصنف هذا القسم الخامس الى تحكيم العادة فانها تقتضى ان غير
المتوى كغسل وصلاة لا يسمى غسلا ولا قربة هذا وقد بحث بعضهم برجوع جميع
الاقسام الى جاب المصالح قاله شيخ الاسلام (قوله فى التعادل والتراجع) افرد الاول
لانه نوع واحد وجمع الثانى لانه أنواع فتأمل سم (قوله اذ لو جاز ذلك لثبت مدلولاهما)
أى لجاز ثبوت مدلوليهما لان اللازم على جواز التعادل جواز الثبوت لان نفس الثبوت
كما هو بين فالمراد بجاز ثبوت مدلوليهما ثبوت مدلوليهما محال ومستلزم المحال محال أو
المراد لوجاز ذلك جواز وقوعه أى لو أمكن وقوعه على هذا فاقوله يمنع تعادل قاطعين
معناه يمنع وقوع ذلك فليتأمل سم (قوله ولاباحث أن يقول الخ) فليست شكلى جريان
الخلاف فيه مامع ما قرره آتفام لزوم اجتماع المتنافيين حيث أدرجهما فى القاطعين
وعمل امتناع التعارض فيه ما باجتماع المتنافيين والفرق بينهما وبين الامارين ما أشاروا
اليه من ان مدلول الدليل القطعى يجب أن يكون حاصلا بخلاف مدلول الامارة فيلزم
اجتماع المتنافيين فى تعارض القاطعين ولا يلزم فى تعارض الامارين ويمكن أن يقال
يلزم فى تعارض الامارين تجويز اجتماع المتنافيين لان الكلام فى تعارضهما فى نفس
الامر وتعارضهما فيه يستلزم اجتماع المتنافيين غاية الامر ان مدلول الامارين لا يجب
أن يكون حاصلا واجتماعهما ممنوع فتجويزه كذلك لان تجويز المنع ممنوع وحيث
فن أجاز فى الامارين يلزمه القول بالجواز فى النقليين القطعيين وعند هذا يتضح قول
الشارح ولاباحث أن يقول الخ ثم رأيت انكالم وشيخ الاسلام أشار الى دفع هذا الاشكال
حيث قال الاول فى قول الشارح ليجب توجيهه الا فى فيه ما أمأ توجيهه المانع فظاهر وأما
توجيهه الجوز فهو لانه لا محذور فى تعادل القاطعين النقليين فى نفس الامر عند المصوبة اذ
لا يلزم منه اجتماع المتنافيين لان المصوبة يرون ان الحق فى المسائل القرعية متعدد فلا
مانع عندهم من ان يتعبد ببعض الامة فيما يحكم ويتعبد ببعض آخر بحكم آخر بحسب
ما يتلقاه مجتهدان عن دليلين مثلا وكل منهما ما قطعى عند القائل بمقتضاه وأما المخطئة

(و) ان (الامور بقاصدها)
ومن مسائله وجوب النية فى
الطهارة ورجعه المصنف الى
الاول فان الشئ اذا لم يقصد
اليقين عدم حصوله
(الكتاب السادس)

(فى التعادل والتراجع) بين
الدلة عند تعارضها (يمنع تعادل
القاطعين) أى تقابلهما بان يدل
كل منهما على منافى ما يدل عليه
الآخر اذ لو جاز ذلك لثبت
مدلولاهما فيجتمع المتناقضان
فلا وجود لقاطعين متنافيين
كذلك على حدوث العالم ودال
على قدمه وعدل عن قول ابن
الحاجب تقابل الدليلين العقليين
محال الى ما قاله ليناسب قوله
تعادل الترجمة ولا يشمل قوله
القاطعين العقلين والنقليين
كما صرح بهما فى شرح المنهاج
والعقل والنقل أيضا والكلام
فى النقليين حيث لا نسخ بينهما
ولاباحث أن يقول لا بعد فى أن
يجوز فيه الخلاف الا فى
فى الامارين ليجب توجيهه الا فى
فيه

فاجتماع المتنافيين عندهم ليس الا في ذهن المجتهد لا في نفس الامراء وقال الثاني فيه أما توجيه المانع فظاهر وأما توجيه المجوز فانه لا محذور في تعادلها أي بتوهم المجتهد اذ لا يضر اجتماع متنافيين بتوهمه اه قلت وفي صحة ما ذكرناه نظرا ما مذ كره الكمال في توجيه الجواز على مذهب المصوبه فلان الغرض تعادل القاطعين العقلين في نفس الامر ومن لا فهم ذلك تواردهما على محل واحد اذ لو تعلق أحدهما ببعض الامه والاخر ببعض آخر لا تعادل كما لا يخفى ومع تعادلها ما كذلك لا يتأتى لاحد من المجتهد - دين لاخذ به - ما وهو ظاهر ولا بأحد - ما لانه بالتشبهى بمنع وبالترجيح لا يتصور لعدم تصور الترجيح في القطعيات فكيف يصح قوله بحسب ما يتلقاه مجتهدان عن دليلين مثلا وكل منهما قطعي عند القائل بقتضاه فان قيل بل يتأتى الاخذ بأحدهما وذلك في حق من لم يطاع على الاخر أو في حق من ظن انه لا تعادل بينهما قلنا هو خلاف المقروض اذ بحث الشارح فيما منعوا التعادل فيه والمفهوم من كلامهم تصويره بما حصل التعادل فيه عند المجتهد ايضا قال في الاحكام كفيرة وذلك أي التعارض غير متصور في القطعي لانه اما ان يعارضه قطعي أو ظني الاول محال لانه يلزم منه اما العمل به - ما وهو جمع بين النقيضين في الانيات أو امتناع العمل بهما وهو جمع بين النقيضين في النفي أو العمل بأحدهما دون الآخر ولا أولوية مع التساوي اه وهو ظاهر وفي التصوير بما ذكرناه ما ذكره في توجيهه على مذهب المخطئة أي وهو الصحيح كما هو معلوم من أنه باعتبار ذهن المجتهد - فلهذا ليس محل خلاف كما صرح به الشارح في الامارتين ولا فرق بينهما وبين القاطعين في ذلك فكيف يوجه به جريان الخلاف على انه مع علم المجتهد بانها - ما قاطعان لا يتصور تعادلها - ما في ذهنه الا بمعنى خفاء معناه ما عليه مع جزمه بانتفاء التعادل بينهما وهذا لا يصح أن يكون محل كلام أصلا فليست محل ترجيح عند الفرق بين المتنافيين العقلين والمتنافيين الوضعيين واستحالة اجتماع العقلين دون الوضعيين بان الاجتماع في العقلين اجتماع لخاتمين للنهي بحسب ذاته متنافيين كمنبوتة وعدم ثبوتها وذلك محال والاجتماع في الوضعيين اجتماع لحالتين بحسب الجعل كطلب فعله وطلب تركه وان كانتا متنافيتين لان صدور ذلك لحكمة كالاملاء والتخيير على القول به وحينئذ فلا اشكال مطلقا فليست محل كلام وقوله وكذا يمنع تعادل الامارتين (أي الداليتين الظنيتين) وقوله حذرا من التعارض في كلام الشارح) هذه العلة تقتضي قصر الامارتين على ما ورد من الشارح مع ان كلام المصنف مطلق ولعل الشارح اطالع على التقييد بذلك في كلام غيره وقوله ما سباني (أي وهو قوله فان توهم التعادل الخ) وقوله أما تعادلها ما في ذهن المجتهد (واقع قطعاً) لم يبين حكمه وعلله ما ياتي في قول المصنف فان تعذر الخ وقوله أي وقع في وهم المجتهد (أي ذهنه أي على وجه الرجحان أو الجزم بما على جواز التعادل في نفس الامر فليس المراد بالوهم الطرف المرجوح كما توهم وقوله في الواجبات) أي كان

(وكذا) يمنع تعادل (الامارتين)
أي تعادلها - ما من غير مرجح
لاحداهما (في نفس الامر على
الصحيح) حذرا من التعارض في
كلام الشارع والمجوز وهو
الاكثرية قول لا محذور في ذلك
ويبقى عليه ما سباني اما تعادلها
في ذهن المجتهد فواقع قطعاً وهو
منشأ تزدده كتردد النافي الاتي
(فان توهم التعادل) أي وقع في
وهم المجتهد - ما أي ذهنه تعادل
الامارتين في نفس الامر بما على
جوازه حيث يزعم مرجح
لاحداهما (فالتخيير) بينهما في
العمل (أو التصادم) هما في جمع
الشيء - ما (أو الوقت) عن
العمل بأحدهما (أو التخيير)
بينهما (في الواجبات) لانه قد
يخبر فيها كما في خصال كفارة
اليومين والتقاط في غيرها أقوال
أقربها التصادم مطلقا كما في
تعارض البيهقي وسكت المصنف
هنا عن تقابل القطعي والظني

أظهروا أن لا مدعاة لهم ما تقدم القطعي كما قاله في شرح المنهاج وهذا في النقلين وأما قول ابن الحاجب لا تعارض بين قطعي وظني لا تنفاه الظن أي عند القطع بالنقيض كما تقدم المصنف وغيره فهو في غير النقلين كما إذا ظن أن زيداً في الدار لم يكن مركبه وخدمه يابها ثم شوهد خارجها فلا دلالة له لعلامة المذكورة على كونه في الدار حال مشاهدته خارجها فلا تعارض بينهما بخلاف النقلين فإن الظني منهما باق على دلالته حال دلالة القطعي ٢٩٣ وإنما قدم عليه لقونه (وان نقل عن مجتهد قولان

يدل أحدهما على وجوب شيء ويدل الآخر على وجوب غيره (قوله لظهور أن لا مساواة بينهما) أي في دلالتهما وإن كانتا باقيةين قاله شيخ الإسلام (قوله وهذا) أي حكمه تقابل القطعي والظني الذي ذكره المصنف في شرح المنهاج وهو قوله لظهور أن لا مساواة الخ وهذا هو كلام ابن الحاجب لا يأتي بعده غاية الأمر أن أحدهما تخالف فيه الدلالة دون الآخر (قوله في النقلين) أي الخاليين عن النسخ (قوله كما تقدم المصنف) أي في هذا التعديل المذكور بقوله أي عند القطع بالنقيض (قوله فهو في غير النقلين) أي فلا تخالف بين كلام المصنف وكلام ابن الحاجب (قوله فلا دلالة الخ) الحق أن دلالة الظني باقية غاية الأمر أن المدلول تخالف عن الدليل وهذا لا يخرج عن دلالته إذا حصل الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر وهو موجود هنا (قوله متعاقبان) المراد بالتعاقب المتتابع لا بقيد الفورية (قوله أي المستقر) أي المعمول به وأشار بذلك إلى توجيه الحصر والافلا قول أيضاً قوله (قوله ثم قال الشيخ أبو حامد يخالف أبي حنيفة منهما أريج من موافقه الخ) الظاهر أن غير أبي حنيفة كمالك مثله ثم انظر فيما إذا وافق بعضا كلي حنيفة وخالف بعضا كمالك فإن المصنف والشارح لم يتعرضا لذلك ولا أشكال فيه على طريق المصنف من أن الترجيح بالنظر كما هو ظاهر بخلافه على طريق أبي حامد والفقهاء لوجود كل من المخالفة المقتضية أنه إنما خالفه الدليل والموافقة المقتضية للقوة بتعدد القائل في كل من القولين فلا يتأتى ترجيح أحدهما بآخر فلو كانا موجودين في الآخر فلا يتجه على هذين الطريقين حينئذ إلا الترجيح بالنظر ثم إن زاد عدد قائل أحد القولين على عدد قائل الآخر اتجه على طريق القائل ترجيح ما زاد عدده فانه وأما على طريق أبي حامد فيحتمل ذلك ويحتمل عكسه لانه يعتبر المخالفة وهي في العكس أكثر والترحح بالنظر لوجود المخالفة في الجانبين وإن تفاوت فيها فلا ترجيح بها فليست أم (قوله فما اقتضى الخ) أي قاله قول الذي اقتضى النظر ترجحه هو الأرجح سواء كان مرافق قول أبي حنيفة أم يخالفه (قوله فان وقف فالوقف) أي فان وقف النظر عن الترجيح فالوقف قال الشهاب هلا قيل بالتخير بينهما كما نظيره الآتي في الأدلة فيقال لو ورد نصان متعارضان بان عقب أحدهما الآخر ولم يمكن النسخ اه وجوابه أن الجهد لا يذكر الأقوال على وجه التخيير بينهما في شيء من الصور بل لا يذكرها أبداً على

متعاقبان فالمتأخر منهما (قوله) أي المستقر والمتقدم مرجوع عنه (والا) أي وإن لم يتعاقبا بان قالهما معاً (فما) أي فقوله منهما المستقر ما (ذكر فيه المستقر بترجيحه) على الآخر كقوله هذا أشبه وكذا نرى معه عليه (والا) أي وإن لم يذ كر ذلك (فهو متردد) بينهما (ودفع) هذا التردد (لشأنه) رضى الله عنه (في بضعة عشر مكاناً) ستة عشر أو سبعة عشر كما تردد فيه القاضي أبو حامد المربردى (وهو) أبى على علوشاه علما ودينا) أما علما فلان التردد من غير ترجيح فشا عن إمعان النظر الدقيق حتى لا يقف على حالة وأما دي نافه لانه لا يبال بذكر ما يتردد فيه وإن كان قد يعاب في ذلك عادة بقصور نظره كما عابه به بعضهم ثم قال الشيخ أبو حامد (الاستقرا بى تخالف أبي حنيفة منهما أريج من موافقه) فان الشاذعي إنما خالفه (لدليل وعكس اقتضاب) فقال موافقه أريج وصححه النووي لقونه بتعدد قائله واعتراض بان القوة إنما تنشأ من الدليل فلذلك

قال المصنف (والأصح لترجيح بالنظر) فما اقتضى ترجحه منهما كان هو الأرجح (فان وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم برجحان واحد منهما (وان لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن) يعرف له قول في (نظيره فهو) أي قوله في نظيره (قوله الخ) خرج فيها على الأصح) أي خوجه الأصحاب فيها الخالفها بنظره أو قيل ليس قول له فيها الاحتمال أن يذ كر طرفيها بين المسئلةتين لو روجع في ذلك (والأصح) على الأول (لا يفسب) القول فيها (اليه مطلقا بل) بنسب اليه (مقيداً) بأنه يخرج حتى لا يلتبس بالنصوص

وقيل لا حاجة الى تقييده لانه قد جعل قوله (ومن مع ارضه نص آخر للنظير) بان يتصل فيما يشبهه على خلاف مانص عليه فيه أى من النصين المتخالفين في مسئلتين متشابهتين ٢٩٤ (نفشا الطرق) وهى اختلاف الاصحاب في نقل المذهب في المسئلتين

وجه بعين أحد هابيعينه في الواقع فلا يسوغ التخيير للعالم بعدم ذهابه اليه اه سم (قوله لانه قد جعل قوله) يقال عليه فرق بين القول بالعلل والقول الحقيقي (قوله ومن معارضة نص الخ) مثاله أن يقول مثلا الحل في النبيذ والحرمه في الخمر فقد نص في كل من هاتين المسئلتين المتشابهتين على حكم يخالف الحكم الذى نص عليه في الاخرى (قوله وهى اختلاف الاصحاب الخ) فيه تساهل اذ الطرق هى الاقوال المذكورة لا الاختلاف وان كان لازمالها (قوله فتم) من يقرر النصين الخ أى كان يقرر في المثال الحرمه في الخمر والحل في النبيذ وقوله ومنهم من يخرج نص كل منهما في الاخرى أى فيصير في كل من الخمر والنبيذ قولان منصوص ومخرج من الاخر اليه فانخر فيه نص بالحرمه وقول مخرج بالحل منقول اليه من النص الذى في النبيذ والنبيذ فيه نص بالحل وقول مخرج بالحرمه منقول اليه من الخمر (قوله تقويه) أحد الطريقين أى الدليلين الظاهرين (قوله بوجه مما سياتى) أى تفهيم لا واجبا لا دليل قوله آخر الباب والمربحات لا تقتصر ومثاراتها غلبة الظن فانه قد نفع قول الكمال ان قول الشارح بوجه مما سياتى قد مضى والاولى حذفه اذ يقتضى أن لا ترجح الابعاس سياتى من وجوه الترجيح وائس كذلك فان الربحات ليست منحصرة كما صرح به المصنف قبيل الكتاب السابع وكان مبنى اعتراض الكمال المذكور حله قول الشارح مما سياتى على الا تقي قفصه لا فقط مع انه لا داعى اليه بل المراد أعم من ذلك كما علمت (قوله فيكون راجحا) فائدة ذكره التوطئة لما بعده ليظهر ارتباطه بما قبله (قوله فلا يجب العمل به) صواب العبارة فلا يجوز العمل به ليوافق قوله فلا يعمل بواحد منهما ما وجدته فيكون الاستقناء منقطعا اذ الترجيح بالظن لا يعد رترجحا عند القاضى (قوله لعدم التعارض بينهما) بالتسمية نظر الكل دليلين متعارضين وفي نسخة بينهما أى القطعيات وهى أحسن (قوله والمتاخر نامخ) قال الشهاب هو راجع الى بيان شأن القطعيات ووجوعه الى ما ذكره هو صريح ما ذكره المحشيان لكنه كما لا يخفى خلاف المفهوم من صنيع الشارح حيث اقتصر على إطلاق المصنف نفي التعارض بين القطعيات وصور قوله والمتاخر بقوله من النصين المتعارضين فان السابق الى الفهم من ذلك صرف الكلام عن خصوص القطعيات وفرض الكلام في غيرها أوفى الاعم فليتأمل سم (قوله وان نقل التاخر) هكذا في بعض النسخ بصيغة المصدر وهى واضحة وفي بعضها بصيغة اسم الفاعل فحتاج الى تقدير مضاف أى تاخر المتاخر ويكون اظهارا في محل الاضمار (قوله لان دوامه) أى دوام المتقدم والمعنى ان الذى يرفع بالتاخر اتمامه دوام المتقدم واستمراره ودوامه معظنون لاحتمال وقوعه فلم يلزم اسقاط المتواتر بالاحتمال لان دوام غير متواتر (قوله في بعض الصور) أى وهو صورة ما اذا كانا متواترين ونقل تاخر أحدهما بالاحتمال (قوله فاذا كثر الخ) أى كثر موافقات أحد الدليلين والا فلا دليل الواحد

فتم من يقرر النصين فيهما ويرى بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما في الاخرى فيصكى في كل قولين منصوصا ومخرجا وعلى هذا فتارة يرجح في كل نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح في أحدهما نصها وفي الاخرى المخرج ويذكر ما يرجحه على نصها (والترجيح تقويه أحد الطريقين) بوجه مما سياتى فيكون راجحا (والعمل بالراجح واجب) بالنسبة الى المرجوح فالعمل به ممنوع سواء كان الرجحان قطعيا أم ظاهريا (وقال القاضى) أبو بكر الباقلانى (الامارح ظنا) فلا يجب العمل به (اذلا ترجح بظن عنده) فلا يعمل بواحد منهما افقد المرجح (وقال) أبو عبد الله البصرى ان رجح أحدهما بالظن فالتخير بينهما فى العمل وانما يجب العمل عنده وعند القاضى بما رجح قطعا (ولا ترجح في القطعيات لعدم التعارض) بينهما اذ لو تعارضت لاجتبع المتنافيان كما تقدم (والتاخر) من النصين المتعارضين (نامخ) للمتقدم منهما آيتين كافا أو خبرين أو آية وخبر بشرط التسخ (وان نقل التاخر بالاحتمال عمل به لان دوامه) بان لا يعارض (مظنون) ولبعضهم احتمال بالمنع لان الجواز يؤدى الى اسقاط المتواتر بالاحتمال (والاصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة) فاذا كثر أحد المتعارضين لا ينعكس

المتواتر بالاحتمال في بعض الصور (والاصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة) فاذا كثر أحد المتعارضين لا ينعكس

بموافقه أو كثرت رواه رجع على الآخر لان الكثرة تفيد القوة وقيل لا كاليثنتين (و) الاصح (ان العمل بالمتعارضين ولو من وجه أولي من الغاء أحدهما) بترجيح الآخر عليه وقيل لا فيصار الى الترجيح مثله حديث الترمذي وغيره إياها باب دبح فقد طهر مع حديث أبي داود والترمذي وغيرهما لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب الشامل للأهاب المدبوغ وغيره فمما ناه على غيره جمعا بين الدليلين وروى مسلم الأول بلفظ إذا دبح الأهاب فقد طهر ٢٩٥ (ولو) كان أحد المتعارضين سنة

قاباها كتاب) فان العمل بهما من وجه أولي (ولا يقدم) في ذلك

(الكتاب على السنة ولا السنة

علمه خلافا لراعيهما) فزاعم تقديم

الكتاب استند الى حديث معاذ

المشغل على انه يقضى بكتاب الله

فان لم يجد في سنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ورضاء رسول الله

بذلك رواه أبو داود وغيره وزاعم

تقديم السنة استند الى قوله تعالى

لتبين للناس ما نزل اليهم مثله

قوله صلى الله عليه وسلم في البحر

هو الطهور وماؤه الحل ميتته رواه

أبو داود وغيره مع قوله تعالى قل

لأحد فيما أوحى الى محرما الى

قوله أو لحم خنزير فكل منه - ما

يقاويل خنزير البحر وحلنا الآية

على خنزير البر المتبادر الى الأذهان

جمعا بين الدليتين (فان تعذر)

العمل بالمتعارضين أحلا (وعلم

المتأخر) منهما في الواقع (فتاوى)

للمتقدم منهما (والا) أى وان لم

يعلم المتأخر منهما في الواقع (رجع

الى غيرهما) لتعذر العمل بواحد

منهما (وان تعذرا) أى

المتعارضين في الورد من

الشارع (فالتخير) بينهما في

لا يستكثر بكثرة الأدلة وظاهر كلام الشارح أن ترجيح الدليل مع انه للمدلول فيما إذا تعارض قولان للمجهل وكان ما يدل على أحد القولين أكثر مما يدل على الآخر (قوله بوافقه) أى بدليل موافق ولو واحد فيكون المراد بكثرة الأدلة في المقن ما زاد على الواحد (قوله كاليثنتين) أى فان كثرة عدد إحدى اليثنتين لا يقبدها قوة على الأخرى الأقل عددا منها (قوله وأن العمل بالمتعارضين ولو من وجه أولي) المراد بالاولوية الوجوب وقد يقال لو قدم هذا البحث على الذى قبله كان أولى لان الترجيح بالأدلة وكثرة الروايات يكون اذا تعذر الجمع وقوله ولو من وجه الواو فيه حالية ولو زائدة (قوله بترجيح الآخر عليه) متعلق بالغاء الباء سببية أى فان ترجيح أحدهما سبب في الغاء الآخر (قوله فقد طهر) بضم الهاء وقصها (قوله فان العمل بهما من وجه أولي) هذه العبارة في غاية الاستقامة دون الاتيان بالغاية لان العمل بالمتعارضين من كل وجه الصادق به الغاية لا ترجيح فيه أحلا (قوله على انه) أى معاذ رضى الله عنه واليه يعود ضمير يقضى (قوله ورضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) على قوله انه يقضى وفي نسخة ورضى بلفظ الماضي وكل صحيح (قوله مثله) أى مثال التعارض أو مثال الجمع بين المتعارضين (قوله فتاوى للمتقدم) أى حيث كان مدلول المتقدم قابلا للفسخ (قوله رجع الى غيرهما) أى الى دليل ثالث غيرهما مناف لهم ما قام به مرجح (قوله ان تعذر الجمع) لا يخفى أن قوله فان تعذر العمل في معنى تعذر الجمع لان معنى تعذر العمل بهما أن لا يمكن الجمع بينهما مطلقا وقد جعل مقدم المتأخر من قوله وعلم المتأخر وما عطف عليه فصارت التفسير فان تعذر العمل وتعارفا فالتخير ان تعذر الجمع وحاصل هذا فان تعذر الجمع فالتخير ان تعذر الجمع لان تعذر العمل بمعنى تعذر الجمع كما نقرر وحينه ذلك فلا وجه لذكر قوله ان تعذر الجمع ويمكن الجواب بأن مبنى هذا الاعتراض على جعل قوله وان تعذرا في حيث قوله فان تعذر فيكون معطوفا على قوله وعلم المتأخر مع أن ذلك ليس بالازم بل واز أن يكون معطوفا على جملة قوله فان تعذرا الخ وحينه ذلك لا يكون في حيث التعذر ولا يكون تقديره ما تقدم فان قيل فهل يجعله في حيث التعذر حتى يستغنى عن التصريح باشتراط تعذر الجمع فانه أحصر قلنا العلة ارتكيب ذلك توطئة للاهتمام بالتصريح بالشروط لا بغفل عنها سم قلت لا يخفى ما في جوابه من التعسف بارتكيب خلاف الظاهر من العبارة (قوله وان جهل التاريخ) مقابل لقوله وعلم المتأخر (قوله بان يقبله) أى بان لم يكونا من العقائد (قوله هذا كله) الاشارة الى ما ذكر من قوله

العمل بواحد منهما (ان تعذرا الجمع) بينهما (و) تعذر (الترجيح) بان تساوى من كل وجه فان أمكن الجمع والترجيح فالجمع أولى منه على الاصح كما تقدم (وان جهل التاريخ) بين المتعارضين أى لم يعلم بينهما تأخرا ولا تقارنا (وأمكن الفسخ) بينهما ما بان يقبله (رجع الى غيرهما) لتعذر العمل بواحد منهما (والا) أى وان لم يمكن الفسخ بينهما (فالتخير) المتأخر بينهما في العمل (ان تعذرا الجمع) بينهما (والترجيح) كما تقدم في المتقارنين هذا كله فيما إذا تساوى في العموم والخصوص

(فان كان أحدهما أعم) من الآخر مطلقاً أو من وجهه (فكما سبق) في مسألة آخر بحث التخصيص فليراجع * (مسألة ترجع بعلم الاسناد) أي قلة الوسائط بين الراي للمجتهد وبين النبي صلى الله عليه وسلم (وفقه الراي ولغته ونحوه) أقله أحقال الخطأ واحداً من الاربعة بالنسبة الى مقابلاتها (وورعه وضبطه ولفظته ولوروى) الخبر (المرجوح باللفظ) والراجح بواحدهما ذكر بالمعنى (وبنقطته وعدم بدعيته) بان يكون ٢٩٦ حسن الاعتقاد (وشهرة عدالته) لشدة لوفوفه مع واحد من الستة

فان تعذر وعلم الى هنا (قوله فان كان أحدهما أعم) هلا قال أو مطلقاً أو نسق أيضاً ان المطلق يحمل على المقيد اللهم الا أن يريد بالأعم ما يشمل الأعم عموماً بما في شمل المطلق قاله سم (قوله للمجتهد) قيد به لانه الذي يحتاج بالامارات التي هي محل الترجيح (قوله لقلة) أحقال الخطأ مع واحد من الاربعة بالنسبة الى مقابلاتها) أي أقله احتمال النسب والاشتباه عند قلة الوسائط ولتقريب الراي الفقيه بين ما يجوز ابرأؤه على ظاهره ومالا يجوز بخلاف غيره والعارفي اللغة لكونه أدري بواقع الالفاظ يقل احتمال الخطأ منه بالنسبة الى من ليس كذلك والعالم بالعربية يحفظ عن مواقع الزلل في العبارة فيقل لذلك احتمال في فهم معناها بالنسبة الى من ليس كذلك فقرر بعضهم (قوله بان يكون حسن الاعتقاد) قال الشهاب هذا أخص من عدم البدعة اهـ وقد يقال المراد بالبدعة البدعة في الاعتقاد لا مطلق البدعة وهي الخروج عن السنة ولو في قول أو فعل (قوله أو أكثر من كين) لفظ من كين ياء واحدة ساكنة لان ياء المفرد حذف لاجل الجمع قال في الخلاصة واحذف من المنعوص في جمع على * حذف المني مابة تكملاً

قوله وصرح اتركه بالرفع عطف على الجار والمجرور والواقع ناتية عن الفاعل لا يرجح ويصح جزمه عطف على مدخول الجار وكذا يقال فيما عطف عليه (قوله لان الحكم والعمل قد يتبينان على الظاهر) قال الشهاب رحمه الله هذا يقيدان معنى قوله في الجملة أن يكون الشخص حكم بشهادته أو عمل بروايته من غير وقوف مناعلي تفصيل الامر هل كان ذلك بعد تركه أم لا وإذا كان من صرح بتركه مقيماً على من هذا شأنه فليقدم على من علم الحكم بشهادته والعمل بروايته من غير تركه بالاولى بل ينبغي أن يكون من حكم بشهادته وعمل بروايته في الجملة مقدماً على هذا أيضاً اهـ وهو ظاهر سم (قوله وذ كر السبب) المراد بالسبب ما لا جله ذكر المقتضى لاعلة الحكم كما سيأتي قريباً (قوله والتعويل على الحفظ دون الكتابة) هذا غير مكرر مع قوله المار وحفظ المروي للفرق بين ما بان مداره على ما هو الشأن والعادة من غير اطلاع على الحال في هذا المروي للمعين بخصوصه بخلاف الاول فانه مفروض في مروي معين بخصوص وان أحدهما ارواه عن حفظ والآخر عن كتابة سم (قوله وظهور طريق روايته) أي وضوح الطريق المذكورة (قوله فيقدم المسعوع) أي الخبر المسعوع على الخبر المجاز (قوله في الثاني) نعت

فالنسبة الى مقابلاتها (وكونه من كين بالاختيار) من المجتهد فيرجح على المزكي عنده بالاختيار لان المعايينة أقوى من الخبر أو أكثر من كين ومعروف القسب قيل ومشهوره) لشدة الوقوف به والشهرة زيادة في المعسرة والاصح لاترجيح بها (وصرح اتركه كية على الحكم بشهادته والعمل بروايته) فيقدم خبر من صرح بتركه على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجملة لان الحكم والعمل قد يتبينان على الظاهر من غير تركه (وحفظ المروي) فيقدم مروي الحفظ على مروي من لم يحفظه لاعتنا الاول بعرويه (وذ كر السبب) فيقدم الخبر المشتمل على السبب على ما لم يشتمل عليه لاهتمام راوي الاول به (والتعويل على الحفظ دون الكتابة) فيقدم خبر الممول على الحفظ فيما عرويه على خبر الممول على الكتابة لاحتمال أن يراد في كتابه أو يفتق منه واحقال النسيان والاشتباه

في الحافظ كعدم (وظهور طريق روايته) كما سماع بالسبب الى الاجازة فيقدم المسعوع على المجاز وقد تقدم للخلل ذكر طريق الرواية ومرتبتها آخر الكتاب الثاني (وسماعه من غير حجاب) فيقدم المسعوع من غير حجاب على المسعوع من وراء حجاب لان الاول من طرق الخلل في الثاني (وكونه من أكبر الصحابة) فيقدم خبر أحدهم على خبر غيره لشدة ديانته وقد كان على رضى الله عنه يحلف الراوة وقبل رواية الصديق من غير تحليف (و) كونه (ذ كر) فيقدم خبر الذ كر على خبر الاثنى

لأنه أضيف منها في الجملة (خلافا للاستاذ) أبي اسحق الاسفرايين قال ٢٩٧ وأضيفية جنس الذكر اختراحي حيث ظهرت

في الاتحاد وليس كذلك فان كثير من النساء أضيف من كثير من الرجال (وتألفها) يرجح الذكر (في غير أحكام النساء) بخلاف أحكامهن لأنهن أضيف فيها (و) كونه (حرفا) فيقدم خبره على خبر العبد لأنه لا يعرف منه به يكثر عموما لا يكثر عنه الرقيق (و) كونه (متأخرا لاسلام) خبره مقدم على خبره متقدم لاسلام لاهلته فيه أشد تقدم رعا من متأخره وابن الحاجب جزم به بذاتي الترجيح بحسب الراوي وبما قبله في الترجيح بحسب الخارج لاحظ الوجهين لأنه تناقض في كلامه كما قيل (و) كونه (متحما بعد التكليف) لأنه أضيف من المتكفل قبل التكليف (وغير مدلس) لأن الوفاء به أقوى من الوفاء بالمدلس المقبول وقد تقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير يرضى عنه) لأن صاحبه ما يتطرق اليه الخلل بان يشاركه ضعيف في أحدهما (ومباشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) المروية فان كلامه ما أعرف بالخال من غيره مثال الاول حديث الترمذي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم لم تزوج ميمونة إلا ولاؤني بها إلا لا قال وكنت الرسول بينهما مع حديث الصبي عن ابن عباس أنه صلى الله

للفال أي الخلل الكائن في الثاني (قوله) لأنه أضيف منها في الجملة (أي لا بالنظر إلى كل فرد فرد قال سم واء) لم أن قول المصنف هنا وذكره قوله لا في وصاحب الواقعة متعارضان في تقديم الذكر على الأنثى صاحبة الواقعة اذ بينهما عموم وخصوص من وجه فالاول خاص بتقديم الذكر على الأنثى عام في كون الأنثى صاحبة الواقعة أولا والثنائي خاص بكون المقدم صاحب الواقعة عام في كونه ذكرا أو أنثى فان خص عموم كل منهما بخصوص الآخر متعارضا في الأنثى صاحبة الواقعة اذ قضية تخصيص عموم الاول بخصوص الثاني تقديمها على الذكر وقضية تخصيص عموم الثاني بخصوص الاول تقديم الذكر عليها وقضية تقديمها على الأنثى بخبر ميمونة وعمل الفقهاء بمقتضاه دون خبر ابن عباس أن المقدم عندهم خبر الأنثى اذا كانت صاحبة الواقعة على الذكر فليست أم (قوله) وأضيفية جنس الذكر الخ) خاصة ان الجنس لا يوجد له الا في ضمن افراد فلا تراعى الاضيفية الا اذا وجدت في الافراد والظاهر فيها لا انضباط له اذ كثير من النساء أضيف من كثير من الرجال فلا تقدم حينئذ بالذات كورة وقد يجاب باهم اذ يروى في ذلك الاعم الاغلب كظاير وقد أشار لذلك الشارح بقوله في الجملة (قوله) حيث ظهرت في الاتحاد أي حيث وجدت في جميع الاتحاد لا في بعضها وقوله وليس كذلك أي ليست موجودة في الجميع لوجود الاضيفية في بعض النساء دون بعض الرجال (قوله) وابن الحاجب جزم بهذا أي جزم بتقديم خبره متقدم لاسلام في الترجيح بحسب الراوي لما مر في التعليق من كونه متقدم لاسلام أشد تقدم لكونه متأخرا في الاتحاد في مطالع من أمور لاسلام على ما لم يطالع عليه متأخرا لاسلام وقوله وبما قبله أي وجزم بما قبله وهو تقديم خبره متأخرا لاسلام في الترجيح بحسب المروي لما مر في التعليق من أن تأخر لاسلامه قرينة ظاهرة في تأخر مرويه في الخارج عن مروى متقدم لاسلام والحاصل ان متقدم لاسلام وان كان أعلى من متأخره شرفا ورتبة الا ان ذلك لا يستلزم تقدم مرويه على مرويه لما ذكر من القرينة الخارجية المشهورة بنسخ مرويه بمروى متأخرا لاسلام (قوله) كما قيل أي كما قاله المصنف في شرح مختصر ابن الحاجب (قوله) المقبول أي وهو مدلس السند وانه يترز بذلك عن مدلس المتن فانه لا يقبل أصلا كما مر (قوله) لان صاحبه ما يتطرق اليه الخلل عبارة الاستدلال وسبب مرجوحية أن صاحب الاسمين يكثر اشتباهه بغيره من ليس بعدل بان يكون هناك غير عدل يسمى بأحد اسميه فاذا كان اسمه واحدا قل احتمال التباسه وفيها اشعار بان الكلام ذالم يتحقق أن المروي عنه هو صاحب الاسمين العدل أما اذا تحقق انه هو بحيث زال الاشتباه والاحتمال رأسا فلا يكون خبره مرجوحا لا معنى لذلك حينئذ لا قطع بانتفاء المحذور وانطاع الاحتمال وهو وجوبه وقول الشارح بان يشاركه ضعيف أي باحتمال أن يشاركه ضعيف ولا يشترط تحقق المشارك بل حتم وجوده كاف فان يتحقق انتفاءه فالوجه حينئذ أنه لا يقدم خبر غير ذي الاسمين سم (قوله) وصاحب الواقعة

٢٨ بناني في عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية البخاري عنه تزوج ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال ومات

يسرف ومثال الثاني حديث أبي داود عن ميمونة تزوجت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان يسرف ورواه مسلم عن ابن عباس عنهما انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبير ابن عباس المذكور وروى أبو داود عن سعيد بن المسيب قال رواه ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم (ورأى باللفظ) سلامة المروي باللفظ عن طريق الخلل في المروي بالمعنى (و) كون الخبر (لم ينكره راوى الاصل) كذا في المنهاج كلفه ول وهو من اضافة الاعم الى الاخص كسجد الجامع وهي نادرة فلا يتبادر الذهن اليها ولو زاد في راوى او حذفه ٢٩٨ كان أصوب كما قاله في شرح المنهاج والمعنى أن الخبر الذي لم ينكره راوى الاصل راويه وهو شيخه ميمونة لم يسم على ما أنكره شيخ راويه بان قال ما رويته لان الظن الحاصل من

الاول أقوى (وكونه في الصحيحين) لانه أقوى من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطهما اتقى الامة اليهما بالقبول (والقول فالفعل فالتقرير) فنية عدم الخبر الناقل لقول النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لان القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل وهو أقوى من التقرير (والفصح) على غيره لتطرق الخلل الى غيره باحتمال أن يكون مراد بالمعنى (لأزائد الفصاحة) ولا يقدم على الفصح (على الاصح) وقيل يقدم عليه لانه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب في بعد نطقه بغير الافصح فيكون مراد بالمعنى في تطرق الخلل وردقائه لا بعد في نطقه بغير الافصح لاسيما اذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (والمشغل على زيادة) فمقدم على غيره لما فيه من زيادة العلم

الواو بمعنى أولان اشترط أحدهما أي اياهما صاحب الواقعة لا مجموعهما (قوله يسرف) بوزن كتف موضع بقرب مكة (قوله ورواها باللفظ) قد يتوهم اشكاله مع قوله السابق ولوروى المرجوح باللفظ ولا اشكال لان هذا مقروض في مجرد تعارض رواية اللفظ ورواية المعنى دون أمر آخر فتم عدم رواية اللفظ وذلك مقروض فيها اذا تعارض فقه الراوى او غيره مما ذكره مع مقابلة فيقدم فقه الراوى أو غيره مما ذكره وان كانت الرواية مع ذلك بالمعنى على مقابلة وان كانت الرواية معه باللفظ وطريق ذلك ان هذا مخصوص بذات اللفظ - ما من قبيل العام والخاص سم (قوله وكون الخبر لم ينكره الخ) فان قيل لم يقدرا لفظ الكور هما دون ما قبله قلنا لدفع توهم ان قوله ولم ينكره قد يدق قوله ورواها الخ وقوله راوى الاصل أي شيخ الراوى فالأضافة بيانية كما سيذكره الشارح وهذا مرجوح لاسقاط لما سرف من أن انكار الاصل للمروي لا يقطع (قوله من اضافة الاعم الى الاخص) أي اصدق الراوى بالاصل والفرع ونظير ذلك مسجد الجامع فان الجمع مخصوص بماتقام فيه الجمعية والمسجد أعم من ذلك (قوله وهي نادرة) أي في الاستعمال فلا يتبادر الذهن اليها اندرتها بالنسبة للأضافة الحقيقية (قوله راويه) صلة الاصل او الراوى (قوله وكونه في الصحيحين) أي في كل منهما أو في أحدهما أخذ من التعليل (قوله لان القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل) أي لاحتمال الفعل اختصاصه به صلى الله عليه وسلم والفعل أقوى من التقرير لان التقرير بطرقه من الاحتمال ما لا يطرق الفعل ومن هنا اختلف في دلالة التقرير على التشريع دون الفعل (قوله والمشغل على زيادة الخ) تقدم في باب الاجماع ان الاخذ باقل ما قيل حق وما هنا يخالفه فتأمل (قوله والمدنى ماورد بعد الهجرة) أي ولو صدر عن الشارع بغير المدينة وهذا أحسن من قول بعضهم ان المدني ما نزل بمكة والمدنى ما نزل بالمدينة لانه يجوز الى الاعتذار بالحق القليل بالكثير بخلاف الاول (قوله والمثمر) معلومان النبي صلى الله عليه وسلم أي لأن شأنه صلى الله عليه وسلم أن يزل في ازدياد وتجدد على الدوام فما أنشعر بعلمه وشأنه فهو متأخر (قوله مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه الخ) فالحديث الاول عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة مقرون

للافتتاح (والوادر بلغة قريش) لان الوادر بغير لغتهم يحتمل أن يكون مراد بالمعنى في تطرق الخلل (والمدنى) أي المكي لتأخره عنه والمدنى ماورد بعد الهجرة والمثمر بلوشان النبي صلى الله عليه وسلم لتأخره عما لم يشعر بذلك (والمدنى كورفته الحكم مع العلة) على ما فيه الحكم فقط لان الاول أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه مع حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان ينط الحكم في الاول بوصف الردة المناسب ولا وصف

في الثاني فحملنا النساء فيه على الحريرات (والتقدم فيه ذكر الالة على الحكم) فيقدم على عكسه لانه أدل على ارتباط الحكم بالالة من عكسه قاله الامام في المحصول (وعكس الخشواني) ذلك معترضا على الامام قائل ان الحكم اذا تقدم تطلب نفس السامع الالة فاذا سمعته ارتكبت اليها ولم تطلب غيرها الوصف اذا تقدم تطلب ٢٩٩ النفس الحكم فاذا سمعته قد تكنت في علمه بالوصف المتقدم اذا كان

شديد المناسبة كافي والسارق الالية وقد لا تكنت في به بل تطلب عليه غيره كافي اذا اقم الى الصلاة فاعسوا الالية فيقال تعظيما

للمعبود (وما كان فيه شهيدا او تاكيدا) على الخالي عن ذلك مثال الثاني حديث أبي داود وصححه

ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل مع حديث مسلم الايم أحق بنفسها من وليها (وما كان عموما مطلعا على)

العموم (ذي السبب الاي السبب) لان الثاني باحق قال ارادة قصره على السبب كما قيل بذلك دون المطلق في القوة الا في صورة السبب فهو فيها أقوى لانها قطععية الدخول عند الاكثر كما تقدم (والعام الشرطي) كمن وما

الشرطيتين (على النكحة المنفية على الاصح) لافادته للتعليل دونها وقيل العكس لعدم التخصيص فيها بقوة عمومها (وهي) تقدم (على الباقي) من صيغ العموم كالمعرف باللام او الاضافة لانها أقوى منه في العموم اذ تدل عليه بالوضع في

بعلة القتل وهي تبديل الدين فرج على انشائي انحصر بالنساء العام في الحريرات والمرتدات لقرون الاول بعلة الحكم دون الثاني وقد يستشكل هذا أعنى قوله والمذكور فيه الحكم مع الالة مع قوله الا في والنهي على الامر لان بينهما عموما وخصوصا من وجه فان خص عموم كل بخصه وخص الامر في الامر والنهي اذا كان الامر مع الالة كما في المثال أعنى قول الشارح مثاله حديث البخاري من يدل دينه الخ وقد يجاب بان كلام المصنف في كل واحد من المذكورات بالنظر لمجرد مقابله من حيث انه مقابله وما ذكر من باب تعارض اثنين من المذكورات وليس كلامه فيه قاطع سم (قوله فحملنا النساء فيه على الحريرات) لا يقال هذا جع بينهما بما يحمل كل منهما على غير ما حمل عليه الاخر ففهم العمل بهما والكلام في الترجيح الذي هو احوال احدهما والقائه الاخر لا فاقول هذا ممنوع وذلك لان بين الخبرين عموما من وجه ولو خصصنا عموم كل منهما بخصوص الآخر تعارض في المرتدة فبحسبنا الاول حيث حكمنا بقتل المرتدة التي دل الثاني على منع قتلها ولزم من هذا الترجيح قصر الثاني على الحريرات فقد أشار بجمل الثاني على الحريرات التي تقدم الاول عليه في المرتدات التي تعارض فيها والحاصل ان التعارض بينهما ليس الا في المرتدات وقد اقمنا الثاني بالنسبة اليها فقد اعملنا أحدهما وألغينا الاخر بالنسبة لما تعارض فيه وذلك هو حقيقة الترجيح سم (قوله قائلان الحكم اذا تقدم الخ) لقائل أن يقول اذا كان الوصف ظاهر المناسبة ركن النفس تقدم أو تأخر والام تركن تقدم أو تأخر اذا لفرق بين اذا اقم فاعسوا واغسلوا اذا اقم سم (قوله وما كان فيه تمديد) مثاله حديث البخاري عن عمار من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم فهو لنفسه التمديد مقدم على أحاديث الترغيب في صوم النفل شيخ الاسلام (قوله الايم أحق بنفسها من وليها) أي لدلالته بحسب الظاهر على تزويجها نفسها وان أحق تأويله بأنه لا يزوجهما الولي الا باذنها بالقول بخلاف البكر فان سكوتها كاف في تقدير دلالة على انها تزوج نفسها بقديم عليه الحديث الاول لما فيه من التكرير الدال على تقوية الحكم وتأكيده (قوله اذ تدل عليه بالوضع الخ) فان قيل هذا يدل على انه لا يدل عليه بالوضع وذلك ينافي كونه للعموم حقيقة كما مضى عليه المصنف فيما صرح قلنا امراده انها تدل بمجرد الوضع وهو انما يدل بالقرينة مع الوضع ويحتمل بناؤه على انه أي الباقي مجاز في العموم فلا اشكال سم (قوله غير الشرطيتين) أي وأما الشرطية ان تقدم حكمهما (قوله فلا يحمية لانه) أي احتمالا قريبا (قوله والجمع المعروف) أي وبخلاف الجمع المعروف (قوله فيبعد احتمال له) فيه إشارة الى أن قول المصنف لاحتماله العهد

الاصح كما تقدم وهو انما يدل عليه باقرينة اتفاقا (والجمع المعروف) باللام أو الاضافة (على ما روي) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لانه أقوى منهما في العموم لا منتهى أن يخص الى الواحد ونهما الى الرابع في كل مكانة م (والشكل) أي الجمع المعروف وما ومن (على الجنس المعروف) باللام أو الاضافة (لا احتمال العهد) فيه بخلاف ما ومن فلا يحمية لانه والجمع المعروف فيه احتمال له

(قالوا وما لم يخص) على ما خص الضعف الثاني بالخلاف في حجته بخلاف الاول قال المصنف كالهندي (وعندي عكسه) لأن ما خص من العام الغالب والغالب أولى من غيره (والاقل تخصيصاً) على الأكثر تخصيصاً لان الضعف في الاقل دونه في الأكثر (والاقتضاء على الاشارة والايهام) ٣٠٠ لان المدلول عليه بالاول مقصود يتوقف عليه الصدق والصحة والثالث مقصود

معناه احتمالاً اقوى بالاجرد الاحتمال والافهم موجود في الجمع المعروف (قوله فيكون الاول اقوى) أي لجمع دلالاته بين الوضع وقصد المتكلم فيه يكون اقوى من الثاني والثالث ويستفاد من هذا أن الثالث اقوى من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني (قوله بخلاف الموافقة) أي لان الحكم في المنطوق والمفهوم واحد نوعاً اذ حرمة التأنيف والضرب في آية الواو الدين نوعاً واحداً وهو الايداء بخلاف الخسافة فان حكم المنطوق فيه ما غير حكم المفهوم نوعاً فلهما احكام كما في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم السائمة زكاة (قوله والنقل عن الاصل) شروع في الترجيح بحسب المدلول وهو النوع الثالث من المرجحات وقد تقدم الاول وهو الترجيح بحسب حال الراوي والثاني وهو الترجيح بحسب حال المروي (قوله مثال ذلك - حديث الخ) أي فالحديث الاول ناقل عن الاصل والثاني مقرره فيقدم الاول عند الجمهور وعلى الثاني لما في الاول من الزيادة على الاصل ويقدم الثاني على قول مخالف الجمهور (قوله بضعة) بفتح الباء يوزن غمرة (قوله والمثبت على الثاني) لا يقال هذا يغني عما قبله وبالعكس لانا نقول ان ثبت قديكون مقرراً للاصل كالمثبت للطلاق والعتاق فانه مثبت للاصل لان الاصل عدم الزوجية والرفقة فيرجع ذلك الى أن هذا مستثنى من الاول فله شيخ الاسلام (قوله لان الاصل عدمهما) هذا التعليل لا يخصهما اذا الاصل في كل شيء عدمه فله العلامة (قوله وحكي ابن الحاجب مع هذا) أي القول الرابع وقوله عكسه أي باعتبار المستثنى كما اشار له الشارح بقوله أي يرجح المثبت لهما على الثاني لهما (قوله والنهي على الامر) المراد بالنهي الحظر وبلا امر الايجاب كما يفيد كلام الشارح ويؤخذ منه ترجيح الحظر على الكراهة فله شيخ الاسلام (قوله والامر على الاباحة) قديقال يغني عن هذا وعن قوله الاتي والحظر على الاباحة وقوله والنسب على المباح قوله السابق والناقل عن الاصل اذ في كل من الوجوب والحظر والنسب نقل عن الاصل بخلاف الاباحة المقابلة لهذه الثلاثة فانها على وفق الاصل ويمكن أن يجاب بان افراد هذه الصورة مع اندارجها فيما ذكر لا متيازها بخصوصيات كاخلاف فيها من القائلين بتقديم الناقل عن الاصل للمدار الخاصة بهم (قوله للاحتياط بالطلب) أي لان ذلك القائل ان كان واجباً في تركه ضرر وان كان مباحاً فلا ضرر في تركه (قوله لان الطلب به) أي بافظ الخبر وقوله لنحقق وقوعه اقوى منهما أي من الطلب بهما أي بالامر والنهي يعني ان الخبر لما كان مضمونه محققاً بدونه بخلاف الانشاء كان الطلب اذا تضمنه الخبر اقوى من الطلب في الامر والنهي (قوله والحظر على الاباحة) أي وكذلك على الكراهة كما صرح به الاسنوي فله

لا يتوقف عليه ذلك وبالثاني غير مقصود كما علم ذلك في محله فيكون الاول اقوى (ويرجحان) أي الاشارة والايهام (على المفهومين) أي الموافقة والخاتمة لان دلالة الاولين في محل النطق بخلاف المفهومين (والموافقة على الخاتمة) اضعف الثاني بخلاف في حجته بخلاف الاول (وقيل عكسه) لان الخسافة تفيد تأسيماً بخلاف الموافقة (والناقل عن الاصل) أي البراءة الاصلية على المقرره (عند الجمهور) لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف الثاني وقيل عكسه بان يقدر تأخير المقرره للاصل ليفيد تأسيماً كما افاده الناقل فيكون تأخيره مثال ذلك حديث من مس ذكره فليتوضأ صححه الترمذي وغيره مع حديث الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم سأل رجل من مس ذكره عليه وضوء قال لا انما هو بضعة منك (والمثبت على الثاني) لا شغاله على زيادة علم وقيل عكسه لاعتضاد الثاني بالاصل (وثالثها سواء) لتساوي مرجحيهما (ورابعها) يرجح المثبت (الاي الطلاق والعتاق) فيرجح الثاني لهما على المثبت لهما لان الاصل عدمهما وحكي ابن الحاجب مع هذا عكسه أي يرجح المثبت لهما على الثاني لهما (والنهي على الامر) لان الاول لدفع المفسدة والثاني لجلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (والامر على الاباحة) للاحتياط بالطلب (والخبر) المتضمن للتكليف (على الامر والنهي) لان الطلب به لتحقيق وقوعه اقوى منهما (و) خبر (الحظر على) خبر (الاباحة)

قال (على الامر) لان الاول لدفع المفسدة والثاني لجلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (والامر على الاباحة) للاحتياط بالطلب (والخبر) المتضمن للتكليف (على الامر والنهي) لان الطلب به لتحقيق وقوعه اقوى منهما (و) خبر (الحظر على) خبر (الاباحة)

للاحتياط وقيل عكسه لاعتقاد

الاباحة بالأصل من ثنى المخرج
(وثالثها سواء) لتساوي

موجبهما (والوجوب والكراهة

على الندب) للاحتياط في الاول

ولدفع اللوم في الثاني (والندب

على المباح في الاصح) للاحتياط

بالطلب وقيل عكسه لموافقة

المباح للأصل من عدم الطلب

وليس في هذا مع قوله قيل

والامر على الاباحة تكرار لان

المراد بالامر فيه الايجاب لا

الطلب وهما خلاف في حقيقة

تقدم في مسئلة جاز الترتيب (وناقى

الحد) على الموجب لما في الاول

من اليسر وعدم المخرج الموافق

لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر

وما جعل عليكم في الدين من

حرج (خلاف القول) وهم

المتكلمون في ترجيحهم الموجب

لأفادته التأسيس بخلاف الثاني

(والمعقول معناه) على ما لم

يعقل معناه لان الاول أدى الى

الاتية بأقيد بالقياس عليه

(والوضعي على التكليفي في

الاصح) لان الاول لا يتوقف

على الفهم والقمكن من الفعل

بخلاف الثاني وقيل عكسه

لترتب الثواب على التكليفي دون

الوضعي (والموافق دليل آخر)

على ما لم يوافق له لان الظن في

الموافق أقوى وهذا داخل في

قوله فيما تقدم والاصح الترجيح

بكثر الأدلة وذكره توطئة لعدم

قال الثاني الخبر الدال على التحريم راجع على الخبر الدال على الاباحة ثم قال والمراد بالاباحة هنا جواز الفعل والترك ليدخل فيه المكروه والمندوب والمباح المصطلح عليه لان التحريم مبرج على الكل كما ذكره ابن الحاجب اه (قوله وثالثها سواء) قال شيخ الاسلام لم يذكره في تعارض الامر فيهما والندب فيما يأتي مع الاباحة والقياس بجيبته فيه - ما ويحفل خلافه اه (قوله ولدفع اللوم في الثاني) قال الشهاب هذا صريح في أن اللوم يثبت في المكروه وفيه نظرا اه قال سم ولا موقع للنظر فانه يلام قطعا على المكروه غاية الامر أن اللوم عليه لا يصل الى المعاقبة واللوم لا ينصرف في المعاقبة بل هو أعم منها (قوله وليس في هذا مع قوله قيل والامر على الاباحة الخ) قال شيخ الاسلام لكن لا يخفى أن تقديم الايجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب الى قوله على المباح ففي ذلك تكرار من هذا الوجه اه وقال سم يمكن أن يجاب بان علمه من ذلك بطريق اللزوم بان تقديمه على الندب المقدم على الاباحة يوجب تقديمه على الاباحة ولانسلم أن التصريح باللازم من التكرار القبيح بل فيه تنبيه اذ قد يفهم من أن المقدم على المقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء اه ولا يخفى ضعف الجواب (قوله وناقى الحد) هذا كلامه انتهى من تقدم المثبت ووجه ما أورده من أن الحد يدرك بالاشبه كما صرح بذلك في المنهاج والتعارض شبهة ومنها ما ذكره الشارح بقوله لما في الاول من اليسر واعترضه الشهاب بان هذا موجود في الحظر والاباحة وقد يجاب بانه لو حظ مع هذا التوجيه نظر الشارح الى دراه الحد وفيه نظر وبان من لازم الحد العسر لانه عقوبة ولا بد بخلاف الحظر لانه ليس من لازمه العسر اذ قد يسمل الترك بلا مشقة خصوصاً وان وافق الترك غرض النفس كما يتفق في بعض المنهيات سم (قوله لأفادته التأسيس الخ) أي لان الوجوب غير مستفاد من البراءة الاصلية بخلاف النفي فانه مستفاد منها ويجاب بان النفي الشرعي غير مستفاد منها سم (قوله والمعقول معناه الخ) قد يستشكل تصوير ذلك اذ لا يتصور التعارض الا عند اتحاد المتعلق اذ مع اختلافه لا تعارض كما هو ظاهر فاذا عقل المعنى من أحد الخبرين صار معقولا مطلقا فلا يتصور أن يكون معقولا في أحدهما غير معقول في الآخر وقد يجاب بانه يتصور ذلك بنحو أن يقال لا يلزم زيدا في حالة كذا الا كذا ويذكر أمرا معقولا المعنى ولا يلزم زيدا في حالة كذا يعني الحالة المذكورة الا كذا ويذكر شيئا آخر غير معقول المعنى فليتنامل سم (قوله والوضعي على التكليفي) قد يشكك في تصوير ذلك فان التعارض فرع اتحاد المتعلق فكيف مع اتحاده يكون أحد الحكمين وضعا والآخر تكليفا وقد يصور بنحو أن يبدل أحد الخبرين مثلا على كون شيء شرطا لكذا مثلا والخبر الآخر على التمسك من فعله في كل حالة فانه سم (قوله بخلاف الثاني) أي فانه يتوقف مع ذلك على التكليف (قوله والموافق دليل آخر) هذا شروع في الترجيح بحسب أمور خارجية وهو النوع الرابع من أنواع التراخي

(قول) وكذا الموافق صريحا أو صهايا أو أهل المدينة أو الأكثر) لو تعارضت هذه الأمور
 فيجب أن يقدم عند الشافعي موافق المرسل على موافق الصهايا لأن المرسل عنده أقوى
 بدليل أنه أحق به إذا عارضه مسند أو غيره مما تقدم ولم يمتنع بقول الصهايا مطلقا وأن
 يقدم عمل الأكثر على عمل أهل المدينة وأما غير الشافعي ممن يمتنع بالمرسل مطلقا ويقول
 الصهايا فيجب أن يقدم عنده المرسل ثم قول الصهايا لأن المرسل حجة عنده مطلقا وهو
 أقوى من قول الصهايا كما لا يخفى سم قات البخاري على مذهبه بتقديم الموافق عمل أهل
 المدينة (قوله) وقيل لأن مخالفة ما معاذ في الحلال والحرام الخ) قال سم أقول فيه
 أمران الأول أنه يوجب صواب القول الأول الذي صححه المصنف مع قرص المسئلة لأن
 فرض المسئلة في أن أحد الخبرين وافقه صهايا والاخر لم يوافق صهايا بدليل قول
 الشارح على ما لم يوافق واحد مما ذكر ومقتضى هذا القيل المذكور هنا أن الأول الصحيح
 تقديم موافقة الصهايا وإن كان أحد الشيخين وقد خالفه معاذ الخ مع أنه إذا خالفه معاذ
 كان أعنى معاذ موافقا للقول الآخر فيكون كل خبر وافقه صهايا وذلك خلاف فرض
 المسئلة وثانيهما أنه لا إفصاح فيه أنه إذا خالف أحد الشيخين معاذ الخ هل يتعارضان
 أو يقدّم موافق معاذ الخ والظاهر أن المراد الثاني وهو المفهوم من قوله لأن الخالف
 له ما ميزه النص لظهور أن المعيار يرجع اه قات لاشك أن حاصل القول الأول الأصح أن
 الخبرين المتعارضين إذا كان أحدهما موافقا للقول صهايا فإنه يرجع بذلك الموافقة على
 الآخر الذي لم يوافق صهايا أصلا والمفهوم منه أنه لو كان كل منهما موافقا للقول صهايا
 لم يمكن الترجيح المذكور فيصاري مرجع آخران وجدوا لبقية متعارضين فوضع هذا
 القول ليكون أحد الخبرين موافقا للصهايا والآخر غير موافق صهايا أصلا كما قدمنا
 وحاصل القول الثالث أن الخبرين المتعارضين في باب من أبواب الفقه مزية النص أحد
 الصهايا بمعرفة فانه موافق ذلك الصهايا يرجع على ما لم يوافق صهايا أصلا أو لم
 يوافق صهايا أصلا وحاصل الرابع أن الخبرين المتعارضين يرجع منهما ما وافق قول أحد
 الشيخين على ما لم يوافق صهايا أو لم يوافق صهايا أيضا أو لا وسواء أيضا كان الصهايا
 الذي وافقه ذلك الخبر المرجوح مثل معاذ عن ميعرفة ما تعارض فيه ذلك الخبران
 أو غيره فوضع هذين القولين فيما إذا كان أحد الخبرين المتعارضين موافقا للقول صهايا
 مخصوص والآخر أعم من أن يوافق صهايا أو لم يوافق صهايا أصلا ولا يخفى أنه على
 القول الثالث يرجع ما وافق فهو معاذ وإن كان الآخر موافقا لأحد الشيخين ولا يخفى
 أيضا أن الموضوع هو تعارض الخبرين مطلقا اذ هو محل البحث في الباب ويصور الخبران
 في كل محل بما يناسبه وقضية القول بترجيح موافق أحد الشيخين بشرط عدم مخالفة مثل
 معاذ أن ما وافق معاذ أو مثله مقدم على موافق الشيخين إذا علمت ذلك علمت سقوط ما قاله
 سم بهلة وقوله لأن فرض المسئلة الخ يقال عليه إن أردت فرض المسئلة على قول الأول

(وكذا) الموافق (مرسلا أو صهايا)
 أو أهل المدينة أو الأكثر) من
 العلماء على ما لم يوافق واحدا
 مما ذكر (في الأصح) لقوة الظن
 في الموافق وقيل لا يرجح بواحد
 مما ذكر لأنه ليس بحجة (وثالثها)
 في موافق الصهايا إن كان أي
 الصهايا (حيث ميزه النص) أي
 في ميزه فيه من أبواب الفقه
 (كزيد في الفرائض) ميزه ما
 يجديت أفرضكم زيد وقد تقدم
 (دراجهما إن كان) أي الصهايا
 (أحد الشيخين) أي بكر وعمر
 (مطلقا وقيل إلا أن يخالفهما
 معاذ في الحلال والحرام أو زيد
 في الفرائض وفخوهما) أي نحو
 معاذ وزيد كره في القضاء فلا
 يرجح الموافق لأحد الشيخين لأن
 الخالف لهما ميزه النص فيما ذكر
 وهو حديث أفرضكم زيد وأعلمكم
 بالحلال والحرام معاذ وأفضاكم
 على

فسلم ولا يضر فاذل وان أردت موضوع المبحث وهو ظاهر من كلامه فمنوع منه
واضح وقوله بدليل قول الشارح الخ قلنا انما يدل على أن موضوع المسئلة على القول
الاول ما ذكر وهو مسلم وقوله ومقتضى هذا القيل المذكور هنا ان الاول الاصح الخ قلنا
منوع قطعاً أن مقتضاه ذلك ان موضوع الاول أن الموافق لقول صحابي أحد الخبرين
والآخر لم يوافق قول صحابي أصلا وهو مبني على ما توهمه من أن موضوع القول الاول
هو موضوع بقية الاقوال وهو توهم فاسد بنى عليه مثله وقوله وثانيه ما لا إفصاح
فيه الخ فيه ان كلام الشارح كالصريح في تقديم موافق معاذ فلا حاجة لاستظهاره
فليستأمل (قوله قال الشافعي الخ) قال سم أقول فيه أمران الاول ان قضية هذا القول
عن الشافعي وإطلاقه تقديم كل من زيد معاذ فعلى في الفرائض على غيره وان تعدد أو
كان الشيخين بل أو كان بقية الصحابة وتقدم معاذ فعلى في غير الفرائض على غيرهما وان
تعدد وكان الشيخين وبقية الصحابة وفيه وقفة اذا كان الغير في الشقين بتمية الصحابة أو
نحوها والثاني ان شيخ الاسلام صور ذلك بما اذا وافق كل من الدليلين صحابيا وقدميز
النص أحد الصحابين فيما فيه الموافقة من أبواب الفقه قال فهذه غير المسئلة السابقة
اع قلت الظاهر أنه على هذا القول أن موافق من ذكر مقدم على موافق غيره وان كان ذلك
الغير بقية الصحابة ولا محذور في ذلك لوجود النص المميز ان ذكر المقيد بتقديمه على الغير
مطلقا فلا محل لوقفه واما ما قاله شيخ الاسلام من فرض الغير المذكور صحابيا واحدا
فالظاهر أنه فرض مثال قصده يبار أن موضوع هذه المسئلة غير موضوع المسئلة
السابقة ثم هو يرد على سم اعتراضه المتقدم باختلاف الموضوع في غير القول الاول بقوله
(يعني الخ) ايضاح ما أشار له ان علم المسائل والحرام وعلم القضاء المنسوب أولها معاذ
وثانيه سما على كل منهم اعلم في الفرائض وغيرها ومعرفة الفرائض المنسوبة لزيد خاص
فيخص به العلم بجهاب الدين فيكون زيدا علم بالثواب من جميع الصحابة ويكون
معاذ وعلى أعلم بغير الفرائض من زيد وبالقرآن وغيرهما من بقية الصحابة والاعطى علم
الحلال والحرام في معاذ اصرح منه في علي اذ قوله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالحلال
والحرام معاذ اصرح بوصفه بالاعلمية بذلك بخلاف قوله اقضاكم على فانه مستلزم وصفه
بذلك اذ يلزم من كونه اقضى أن يكون أعلم بالحلال والحرام فيكون حينئذ معاذ مقدما
على علي لما ذكر (قوله ترتيبهم) خبر لقوله وذكر أوعله له ان كان على صيغة الفعل الماضي
(قوله والاجماع على النص) هذا خامس أنواع الترجيح وهو الترجيح بالاجماع وذكر
منه خمسة (قوله واجماع الصحابة على اجماع غيرهم) يعني اذا نقل اجماعات متعارضة بخبر
الاجماع قدم اجماع الصحابة على اجماع غيرهم وما تحقق اجماعين متعارضين فلا يمكن
اذ خرق الاول حرام ففرض التقارن بينهما لا يمكن معهما الا بهذا التأويل كجاءه على ذلك
بعض المحققين تشريرا (قوله اضعف الثاني بالثلاث في حجته) جواب عما يقال ان

(قال الشافعي) رضي الله عنه

(و) يرجح موافق زيدا في الفرائض

معاذ (فيها) (فعلى) فيها (ومعاذ

في أحكام غير الفرائض فعلى) في

تلك الأحكام يعني ان الخبرين

المتعارضين في مسألة في الفرائض

يرجح منهما موافق لزيد فان لم

يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ

فان لم يكن له فيها قول فالموافق

لعلي والمتعارضين في مسألة في

غير الفرائض يرجح منهما موافق

لمعاذ فان لم يكن له فيها قول

فالموافق لعلي وذكر الموافقين

لثلاثة على هذا الترتيب لترتيبهم

كذلك المأخوذ من الحديث

السابق فقول الصادق صلى الله

عليه وسلم فيه أفرضكم زيد على

عمومه وقوله وأعلمكم بالحلال

والحرام معاذ يعني في غير الفرائض

وكذا قوله وأقضاكم على يعني في

غير الفرائض والاعطى في معاذ

أصرح منه في علي فقدم عليه في

الفرائض وغيرها (والاجماع على

النص) لانه يؤمن فيه التسخ

بخلاف النص (واجماع الصحابة

على) اجماع (غيرهم) كالتابعين

لانهم أشرف من غيرهم (واجماع

الكل) الشامل للعوام (على

ما خالف فيه العوام) اضعف

الشافعي بالثلاث في حجته على

ما حكاه الآمدي وان لم يسلمه

المصنف كاتقدم

الترجيح موافقة العوام يتناقضه ما قدمه أول الإجماع من أنه لا هبة بموافقة العوام في
حجية الإجماع وإن لم يسلم المصنف الخلاف فإن نفيه إياه لا يمنع التمرع عليه على رأي من
أثبتته وأجاب بعضهم بأنه يكفي في الترجيح بالشئ القول به في الجملة ثم إن قوله وإجماع الكل
على ما خالف فيه العوام قال سم هو ظاهر عند استوائهم في الرتبة بأن يكونا سكوتهما
أو غير سكوتهما لكنهما ظنيان أما لو اختلفا رتبة بأن يكون إجماع الكل سكوتهما وما خالف
فيه العوام غير سكوتهما لكنه ظني فالظاهر تقديم الأول نظرا لاحتمال السكوت بخلاف
الصريح ومجرد موافقة العوام خصوصا وقد نوزع في ثبوت القول باعتبار موافقة سم
لا يقاوم حزية التصريح فلا يعجز حينئذ تقديم الثاني اهـ (قوله والإجماع المنقرض
عصره الخ) هذا ظاهر إذا استويا بدرجة كانا سكوتهما أو صريحا عن ظنيين ولو كان
المنقرض عصره سكوتهما والاخر صريحا في تقديم الأول عليه وقفة بل لا يبعد العكس
للاحتمال في السكوت دون الصريح سم (قوله وما لم يسبق بخلاف) أي على ما سبق
به وقد يقال ما ذكره يشكل تصويره لأن فرض الكلام في مسئلة اختلاف فيها على قولين
ثم أجمع على أحدهما فإذا أجمعنا على القول الثاني كان الثاني مسئلة بوقا بخلاف
كالأول وأما لو حصل إجماع في مسئلة أخرى كأن أجمعوا على أن الترتيب في الوضوء
واجب من أول وهلة واختلاف في النسبة في الوضوء فهي واجبة أم لا ثم أجمعوا على أنها
واجبة فلا يقدم الإجماع في المسئلة الأولى على إجماع الترتيب لاختلاف الموضوع
وحينئذ فلا يتصور ما قاله المصنف في كلام سم تطويل لم يتصل عن محور فراجعهم ان
شئت (قوله وقيل المسبوق بخلاف أقوى) أي لزيادة اطلاعهم على المأخذ قاله شيخ
الاسلام (قوله والاصح تساوي المتواترين الخ) ان قيل هذا داخل في قوله قبل هذه
المسئلة ولا يقدم الكتاب على السنة قلنا ذلك إنما إذا أمكن العمل به من وجه كما اقتضاه
كلامه ثم وما هنا فيما إذا لم يمكن العمل بهما قاله شيخ الاسلام وقول المصنف المتواترين
أي وهما ظنيان دلالة والافلو كانا قطعيتين دلالة لم يأت بينهما ما تعارض كما علم عامر
واستغنى بالمتواترين عن المتواتر والآحاد فان المتواتر مقدم لثبوتها على الآحاد لكونه ظنيا
كما صرح به ابن الحاجب وغيره (قوله أما المتواتران من السنة) لم يقل من السنة أو الكتاب
دفعالا ليهام أن في الكتاب غير متواتر كالسنة قاله شيخ الاسلام (قوله فتساويان قطعا) أي
لأن عاقبة الأثر فيه والتبيين متساويتان فيهما (قوله ويرجح القياس الخ) شروع في الترجيح
بالاقيسة وهو النوع السادس (قوله أي فرعه من جنس أصله) أشار به إلى التفصيل إلى
أن معنى سنن القياس هنا غير معناه السابق في شروط حكم الأصل كما تقدم بيانه (قوله
فما سننا الخ) إنما قدم القياس المذكور على قياس الحنفية لاشتراك الأصل والفرع
في كون كل أثر جنائيا على البدن بخلاف قياس الحنفية المذكور (قوله والقطع بالهالة
أو الظن الاغلب بها) يعني ان القطع بوجود العلة يقدم على الظن بوجودها والظن

(و) الإجماع (المنقرض عصره
وما) أي والإجماع الذي (لم يسبق
بخلاف على غيرهما) أي مقابلهما
أضعفه بالخلاف في حجيته (وقيل
المسبوق بخلاف) (أقوى) من
مقابله (وقيل) هما (سواء
والاصح تساوي المتواترين من
كتاب وسنه) وقيل يقدم الكتاب
عليها لأنه أشرف منهما (وثالثها
تقدم السنة لقوله تعالى (لتبين)
للتناس ما نزل إليهم أما المتواتران
من السنة فتساويان قطعا
كالأيتين (ويرجح القياس بقوة
دليل حكم الأصل) كأن يدل في
أحد القياسين بالمنطوق وفي
الأخر بالمفهوم لقوة الظن بقوة
الدليل (وكونه) أي القياس
(على سنن القياس أي فرعه من
جنس أصله) فهو مقدم على
قياس ليس كذلك لأن الجنس
بالجنس أشبه بقياسنا مادون أورش
الموضحة على أورشما حتى تصدله
العاقلة مقدم على قياس الحنفية
له على غزوات الأموال حتى
لا تصدله (والقطع بالهالة أو الظن
الاغلب بها)

الاغلب بذلك يقدم على الظن غير الاغلب بذلك وقال شيخ الاسلام قوله والقطع بالهالة
او الظن الاغلب بها يغني عنه ما بعده لان الترجيح انما هو باق وبقوته وهي انما تكون
باق وبقوته مسلك الهالة بل يغني عنها ما بعده لان الترجيح الخ فلا نـ هذا معنى على أن متعلق هذا
ممنوع اما قوله يغني عنه ما بعده لان الترجيح الخ فلا نـ هذا معنى على أن متعلق هذا
وما بعده واحد وليس كذلك بل متعلق هذا نفس وجود الهالة كما صرح به قول الشارح أي
وجودها وقول العضد للترجيح بحسب الهالة وجوه الاول كون وجود الهالة قطعيا فيه
أي في أحد القياسين ظنيا في الآخر أي في القياس الآخر الثاني كون ظن وجود الهالة
فيه أي في أحد القياسين أغلب على ظن وجودها في الآخر ومتعلق ما بعده علمية
الهالة لا وجودها كما صرح به تفسير العضد بقوله الثالث أن يكون مسلكها الدال على
علمية القطعيا ومسلك الأخرى ظنيا الرابع أن يكون مسلك علمية أحدها ما يغني عن
أغلب مما يقيد مسلك الأخرى أهـ وعن سيقته إلى هذا التعبير في الموضعين الأتدي
على أن شيخ الاسلام نفسه صرح بكون متعلق ما بعده علمية الهالة فهما مسلكان متعلق
أحدهما ما نفس وجود الهالة ومتعلق أحدهما علمية الهالة وظاهر أن أحدهما لا يغني
عن الأخرى إذ ليست عينها ولا مستلزما لها بل لو لم الاستلزام لم يرد على المصنف
الاعتراض المذكور كغيره لان التصریح باللازم لا ينكر ارفق ولا يحدو رخصه وما اذا
كان مظنة غفلة عنه أو خفاء أو خيف من تركه ذلك واما قوله بل يغني عنه ما قوله بعد
وما ثبتت علمية بالاجماع الخ فلان متعلق هذا العلمية فلا يغني عن الاول لان متعلقه
الوجود كما تقرر ولا عن الثاني لانه أعنى الثاني يفيد الترتيب بين مراتب الظن مطلقة وان
كل رتبة مقدمة على مادونها سواء احدها سلاما من نوع واحد كالنص فان له مراتب
كالصريح والظاهر كما أشار الشارح الى ذلك أولا بخلافه فانها فاته انما فاد الترتيب بين
ظنيين مستفادين من نوعين كالاجماع والنص وكالايام والمداينة ولم يتعرض للظنيين
المستفادين من نوع واحد كالنص فان مراتب مختلفة كذكر وكالايام فانه يمكن
اختلاف مراتبه فيكون أحد الايمان أظهر دلالة من الآخر ويشبه قول المصنف وكون
مسلكها أقوى من مسلك الأخرى سواء اختلف نوعها ما لم اتحد (قوله كما في مراتب
النص) أي المقدمة في المسالك الثاني من مسالك الهالة حيث قال المصنف ثم الثاني النص
الصريح مثل الهالة كذا في مسلك كذا في أجل كذا الخ (قول لان الظن الخ) علمية لثلاثة
وهي القطع بوجود الهالة والظن الغالب بها وكون مسلكها أقوى (قوله وذات أصلين
على ذات أصل) عبر الزكشي عن هذه المسئلة بقوله فالثاني ان تكون إحدى العلمتين
مردودة إلى أصل واحد والأخرى مردودة إلى أصول أو أصليين وذات الأصلين أولى ومن
أصحابنا من قال هما سواء قال ابن السمعاني والاول اصح ومثاله قياس العارية على باب
السوم والغصب في الضمان يجامع الاخذ لغرض النفس والحنفي يقول الهالة في السوم

أي بوجودها (وكون مسلكها
أقوى) كما في مراتب النص لان
الظن في القياس المشتمل على
واحد مما ذكر أقوى من الظن
في مقابله (و) ترجيح علمية ذات
أصلين على ذات أصل وقيل لا

الأدلة (وذاوية على حكمية) لان

الذاوية ألزم (وعكس السماعي

لان الحكم بالحكم أشبهه)

والذاوية كأنطم والاسكار

والحكمية كالحرمة والنجاسة

(وكونها أقل أوصافا) لان

القليلة أعم (وقيل عكسه) لان

الكثيرة أشبهه أي أكثر شبيها

(والمقتضية احتياط في الفرض)

لانها أنسب في عمالة مقتضيه

وذلك كالفرض لانه محتمل

الاحتياط اذا احتياط في الذنب

وان احتياط به كانه قدم (وعامة

الاصل) بان توجد في جميع

جزئياته لانها أكثر فائدة مما لا تعم

كالظم العلة عندنا في باب الربا

فانه موجود في البرئ من سلا قايه

وكثيره بخلاف لقوت العلة عند

الحنفية فلا يوجد في قليله بخلاف

يسع الحنفية منه بالحفتين

(والمتمفق على تعليل أصلها)

المأخوذة منه لضعف مقابله

بالخلاف فيه (والموافقة

الاصول على موافقة أصل

واحد) لان الاولى أقوى لكثرة

ما يشهد لها (قبل والموافقة

علة أخرى ان يجوز علمتان)

لشي واحد وقيل لا كالخلاف في

الترجيح بكثرة الأدلة (وما أي

والقياس الذي ثبتت علة

بالاجماع فالنص القطعي بين

فالظمين

الاخذ للثالث وهي لا توجب الضمان في قياس العارية في عدم الضمان في شمس لا لشافعي
أصلان السوم والغصب وللعننى أصل واحد وهو السوم بناء على أن العلة فيه الاخذ
للتلك (قوله كالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة) أي الخلاف هنا نظير الخلاف المذكور
فالكاف للتعظيم أي في مطلق الخلاف والافتقار المصنف أن الأصح الترجيح بكثرة
الأدلة (قوله وذاوية على حكمية) الذاوية هي الوصف القائم بالذات كالاسكار للغم
والحكمية الوصف المقدر وتعلقه بالحق شرعا كالنجاسة والحل والحرمية وقد تمت الذاوية
على الحكمية لانها ألزم منها كما ذكره الشارح مثاله قياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكار
وقياسه عليه بجامع النجاسة فيه قدم الاول (قوله وكونها أقل أوصافا لان القليلة أسلم)
أي لقلة الاعتراض عليها فاقولها أو صافا أقلها أعتراضا مثال الأصغر أو صافا تعليل
وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لمكانى غير ولد كما هو وتعليله بالقتل العمد
العدوان فقط (قوله والمقتضية احتياط في الفرض) مثاله تعليل نقض الوضوء بالامس
مطلقة فانه احوط بتعليله بالامس بشبهة لعدم الاحتياط فيه للفرض (قوله اذا
لا احتياط في الذنب) لعل مراده اذا احتياط لازم في الذنب والا فلا احتياط يجرى في
الذنب أيضا اذا كايحتياط في الفرض لتحقيق التخلص من الاثم والعقاب فيبقى أن يحتاط
في فعل المذنب ليتحقق التخلص من اللوم وان لم يكن هناك عقاب وعبرة شيخ الاسلام
هـ ذامع ان الاحتياط يجرى في غير الفرض كما اذا ورد حديث ضعيف بكرهه بعض
اليوسع أو لانه كجدة فانه يسر أن يتنزه عنه كما ذكره النووي في أدكاره اه (قوله كما
تقدم) أي في قوله والذنب على المباح في الأصح (قوله بخلاف القوت الخ) لعله بخلاف
الكامل لانه العلة عند الحنفية ولان القوت موجود في الحنفية والحنفية بفتح الحاء مله
الكفين (قوله والمتفق على تعليل أصلها) أي حكم أصلها فالمراد بالاصل الدليل (قوله
بالخلاف فيه) قال العلامة كأن مراده ان العلة التي لم يتفق على تعليل أصلها في صحة
التعليل بها خلاف اه وفي شيخ الاسلام أن سبب الخلاف في صحة التعليل بها الاختلاف
في تعليل أصلها (قوله والموافقة الاصول) أي القواعد الممهدة في الشريعة على موافقة
أصل واحد مثاله تثليث الرأس في الوضوء فانه ان قيس بالتيمم والخلف فلا تثليث وان قيس
على أصل واحد وهو بقية أفعال الوضوء تثليث فيقدم الاول لكن لا فائس الثاني أن
يفرق بان التثليث في الخلف يعنيه كما هو في التيمم بشو الوجه ولا كذلك مسح الرأس
(قوله لكثرة ما يشهد لها) أي بالاعتبار (قوله كالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة) التنظير
في مطلق الخلاف والا فلا يصح الترجيح بكثرة الأدلة كما قدمه المصنف وقد تقدم نظيره هذا
قرينا (قوله والقياس الذي ثبتت علة بالاجماع) قد يقال هو تكرار مع قوله السابق
وكونه من أسكنها أقوى اذ هو به مومه شامل لما ذكره ويمكن أن يجاب بوجهين أحدهما
ان ما عسانا في الترجيح بيز مراتب كل مراتب النص وما هنا في الترجيح بين

أى بالاجتماع القطعي فالنص القطعي فالاجتماع القطعي فالنص القطعي ٣٠٧ (فالایما فالسبر فالمناسبة فالشبه فالدوران

وقيل النص فالاجماع) الى آخر

ما تقدم (وقيل الدوران فالمناسبة

وما قبلها وما بعدها) كما تقدم

فكل من المعطوفات دون ما قبله

فالنص يقبل النسخ بخلاف

الاجماع ومن عكس قال النص

أصل للاجماع لان حجته انما

ثبت به ورجحان الايما على

السبر والمناسبة على الشبه واضح

من تعاريفها السابقة ورجحان

السبر على المناسبة بما فيهما من

ابطال ما لا يصلح للعلية والشبه

على الدوران بقربه من المناسبة

ومن رجع الدوران عليه اقال لانه

يفيد اطراد العلة وانعكاسها

بخلاف المناسبة ورجحان

الدوران أو الشبه على ما بقى من

المسالك واضح من تعاريفها

(و) يرجح (قياس المعنى على)

قياس (الدلالة) لما علم فيه معنى

مبني الطرد وفي خاتمة القياس من

اشتمال الاول على المعنى المناسب

والثاني على لازمه مثلاً (وغير

المركب عليه ان قبل) أى المركب

لضعفه بالخلاف في قبوله

المدكور في مبحث حكم الاصل

(وعكس الاستناد) أو باصق

الاستدراك في ترجيح المركب وقده

قال به على غير دلالة اتفاق

الخصمين على حكم الاصل فيه

(والوصف الحق يقى قاله عرفي

نفس المسالك والثاني أن ما هنالك في بيان الاقوى على الاجمال وما هنالك في تعيين الاقوى

مع ما فيه من الخلاف فلا تكرر انهم قد يقال كان ينبغي جمعها في محل واحد قاله سم قلت

جوابه الاول مخالف لما قدمه من أن قوله وكون مسالكها اقوى عام في الترجيح بين

مراتب كل مسلك وفي الترجيح بين نفس المسالك فالجواب الثاني هو الاظهر وبه يجاب

عن اعتراض شيخ الاسلام المتقدم ذكره لاجبا لجلب به سم نفسه هنالك فانه غير دافع

للاعتراض (قوله أى بالاجماع القطعي الخ) وذلك لان الاجماع مقدم على النص والقطعي

مقدم على القطعي فيقدم الاجماع القطعي على النص القطعي لما ذكره بتقديم النص القطعي

على الاجماع القطعي لما ذكره أيضا (قوله الى آخر ما تقدم) أى من المسالك المذكورة

دون الثلاثة التي هي بقية العشرة وهي الطرد وتحقيق المناط والغاء الفارق فلا دخل لهما

في الترتيب (قوله وقيل النص فالاجماع الى آخر ما تقدم) أى بتقديم النص على الاجماع

وابقاء ما بعدهما من المراتب على حاله (قوله وما قبلها وما بعدها كما تقدم) أى فيقدم

الايما فالسبر فالدوران فالمناسبة فالشبه (قوله فالنص الخ) توجيهه لترتيب المذكور

(قوله واضح) أى لان الايما مأخوذ من كلام الشارح بخلاف غيره فانه باجتهاد المجتهد

وقد عرف الشبه بانه منزلة بين المناسبات والطرد كما قدمه المصنف مؤذن بتقديم المناسبة

عليه (قوله من تعاريفها السابقة) أى تعريف الدوران والشبه وبقية المسالك (قوله

ورجحان السبر الخ) أى ووجه رجحان السبر على المناسبة وكذا يقدر فيما قبله وما بعده

(قوله ومن رجع الدوران) أى كما يؤخذ من قول المصنف وقيل الخ (قوله ورجحان

الدوران والشبه) قال سم قال شيخنا انهما بهذا الاستفاد من المتن لاحتمال ان الباقي

وهو غير المذكور في رتبة الدوران أو الشبه وأقول ان أراد الاعتراض فهو ومدفوع

اذ ليس في كلام الشارح أن هذا مستفاد من المتن بل فيه مجرد بيان حكمه اه (قوله

وقياس المعنى) قال الزركشي هذا راجع الى تقديم المناسبة على الشبه اه وفيه نظر لان

قياس الدلالة ما جمع فيه بلازم المناسب أو أثره أو حكمه ولا نسلم أن العلة في الحقيقة ذلك

الذي جمع به بل هو المناسب لكنه اقيم ما ذكره مقامه لدلالته عليه فليأمل سم (قوله من

اشتمال الاول الخ) هذا علم من مبحث الطرد وقوله والثاني الخ علم من الخاتمة (قوله

على لازمه مثلاً) أى أو الحكم أو الاثر (قوله ان قبل) أى على القول بقبوله وهو قول

الخلافين وتقدم ترجيح مقابله في شروط حكم الاصل شيخ الاسلام (قوله وقد قال به)

بجمله اعتراضية بين رجع وما يتعلق به وهو قوله على غيره (قوله باتفاق الخصمين على حكم

الاصل) فيه تأمل اذ ليس من لازم غير المركب المعارض له أن يختار الخصمان في حكمه

بل قد يتفقان عليه سم (قوله لان الحقيق لا يتوقف على شيء) أى لما مر من أن الحقيق

ما يتوقف في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (قوله بخلاف العرفي) أى فانه متوقف

على الاطلاع على العرف وقوله والعرف متفق عليه أى على صحة التعليل به (قوله وان عبر

فالتبرعي) لان الحقيق لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متفق عليه بخلاف التبرعي كما تقدم وان عبر

هناك بالوصف (قوله لانه وصف الخ) انه المحذوف دل عليه الكلام ولا منافاة بين العبارتين لانه الخ (قوله القائم هو) اي ذلك المسمى به أى بالفعل ومعنى قيامه به تعلقه به (قوله مما ذكر) أى من الوصف الحقيقي والعرفي والشرعي فكل من الثلاثة وجودي او عددي بسيط او مركب وكل مقدم على ما بعده باقسامه الاربعة (قوله لانه من العدم المضاف) أى والعدم المضاف يصدق عليه المعنى المراد بالحقيقي هنا (قوله لظهور مناسبة الباعثة) أشار بذلك الى ان المراد بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة ربلا مارة ما لم تظهر مناسبتها وليس المراد بالباعثة المقابلة للمعرف والمؤثر في تعريف العلة (قوله أشد من ضعف الاولى بعدم الانعكاس) أى لان الوجود أظهر من العدم فالتخلف فيه أشد من ضعفه (قوله أقوال) لم يرجح المصنف منها شيئا لابتنائهم على المرجوح عنده وهو تعدد العلة لان التعارض بين المتعدية والقاصرة انما يكون في اجتماع علمتين لحكم والراجح عنده امتناعه قاله الكمال قال سم وحاصله أن هذه الاقوال انما تأتي اذا جازنا تعدد العلة وهو مرجوح عند المصنف ولا تأتي اذا امتنعنا التعدد وهو الراجح عند المصنف وفيه نظر وعندى أن العكس أصوب لانه اذا جاز تعدد العلل فلا تعارض لجواز التعليل بكل منهما فلا يتجه الاختلاف في أيهما يقدم بل أى محل وجدت فيه المتعدية ثبت المسمى فيه لاستقلالها بالتعليل وتختلف القاصرة عن ذلك المحل لأثره لعدم قصر التعليل عليها بخلاف ما اذا امتنع التعدد فانه حينئذ لا جائز أن يكون كل منهما علة إذ الفرض امتناع اجتماع علمتين لحكم واحد لا بد من انحصار التعليل في احدهما فيقع التعارض في أيهما العلة ويحتاج الى الترجيح فلذا جرى هذا الخلاف اه (قوله لان الخطأ فيها أقل) أى المكون المعلن به امكانا واحدا (قوله وفي الاكثر فروعا) فيه استعمال أفعال التفضيل معرقا من غير مطابقة لموصوفه اذ هو هنا مؤنث ولولا قول الشارح من المتعديتين لأنمكن الجواب عن المتن بان الموصوف هنا مذكور وهو الوصف (قوله ويرجح الاعرف من الحدود الخ) شروع في الترجيح بالحسد ودود هو المرجح السابع من أنواع الترجيح (قوله السمعية) نسبة الى السمع لان محدودها سموع من الشارع قاله الشهاب ولا مانع من أن يقال انهما قسمان سموعة من الشارع ولوفى الجلة فان الظاهر أن الكلام في حدود دل السمع علم اولو بود ما يتضمنها وما تستنبط هي منه وما يدل على أن الحدود تقسمها سموعة على ما ذكر قول الزركشي كغيره في قول المصنف ووجهان طريق اكتسابه لان الحد السمعى لما كان متلقى من العقل وطريق النقل قابلية للقوة والضعف جرى الترجيح فيه بحسب ترجيح الطرق بعضها على بعض اه فتأمل ومن هنا يتضح ان ليس المراد فيما أتى من تقديم الاعم على الاخص ما قد يتوهم قبل التأمل من أن من أورد تعريف شي من الشرعيات وتمكن من معنيين أحدهما أعم فالاولى له أن يقدم الاعم فان هذا فاسد اذ يجب عند المتأخرين مساواة التعريف للمعرف ويمتنع كونه أعم أو أخص

هناك بالوصف لكم الشرعي لانه وصف بالفعل القائم هو به (الوجودي) مما ذكر (فالعددي البسيط) منه (فالمركب) اضعف العددي والمركب بالخلاف فيها ولا منافاة بين الحقيقي والعددي لانه من العدم المضاف كما تقدم (والباعثة على الامارة) لظهور مناسبة الباعثة (والمطرودة المعكوسة) على المطردة فقط اضعف الثانية بالخلاف فيها (ثم المطردة فقط على المعكوسة فقط) لان ضعف الثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الاولى بعدم الانعكاس (وفي المتعدية والقاصرة أقوال) أحدها ترجيح المتعدية لانها أقدم باللاحاق بها والثاني القاصرة لان الخطأ فيها أقل (ثالثها) هما (سواء) لتساويهما فيما ينفردان به من اللاحاق في المتعدية وعدمه في القاصرة (وفي الاكثر فروعا) من المتعديتين (قولان) مسكوة على المتعدية والقاصرة ويأتى التساوى هنا لاتتفاضل علته (و) يرجح الاعرف من الحدود السمعية) أى الشرعية

منه ويجوز كلا الأمرين عند جمع متقدمين والمساواة أولى ولا يتصور حينئذ أن يقال في
الاعم انه أفيد اذ عوممه غير مطابق للمحدود ولا أفيدية مع ذلك ولا في الاخص انه أخذ
بالحقق اذ لا يقال ذلك مع تحقق زيادة المحدود كما هو الفرض بل المراد أنه اذا دل السمع على
تعمير في شيء أحدهما اعم كان الأولى الاخذ بالاعم على الاصح لانه أفيد أي افراداً أكثر
وبالاخص على مقابل الاصح لتحقيق ان افراد من المحدود مع الشك في الافراد الزائدة على
أفراده وهي التي أفادها اعم فيقتصر على المحقق لكن قد يشك كل على ككون المراد
ما ذكرنا ما يأتي من قواهم والذاتي على العرضي لانهم مالو كما سمعوا عين فاما أن يعلم الذاتي
من العرضي أولاً فان كان الثاني لم يتصور تقديم الذاتي لانه فرع العلم به وان كان الاول فهو
مشكل في نفسه اذ كل منهما يحتمل الذاتي والعرضي فن أين يتميز أحدهما عن الآخر
بجود معاه - ما بعده تسليم امكان تميز أحدهما عن الآخر لا تعارض بينهما حتى يعدم
الذاتي لان مدلولاهما مختلفان اذ مدلول الاول الذات والثاني عارضها وقد استغفنا بكل
منهما ما لم نثبت تقدمه بالآخر وتغيزهما ما عندنا الذات والعارض فأي تعارض أو محذور
حينئذ وأي معنى لتقديم الذاتي ومن قولهم والصرح من اللفظ على غيره لانهم مالو كانا
مسموعين فان علم المراد منهما - ما وافق معناه مال يتصور تعارض وهو ظاهري ولا ترجيح
لان معناه العمل باحدهما وترك الآخر وذلك غير متصور مع اتفاق المعنى وان علم
اختلاف من غير تناف بان كان أحدهما بالذاتي والآخر بعرضي وقد تميز أحدهما عن
الآخر فلا تعارض حتى يقدم أحدهما على الآخر ومع التنافي بان اختلف معناه ومهما
فان علم ان المراد بكليهما بيان الذات حصل التعارض لكن لا وجه للترجيح بمجرد صراحة
اللفظ بل لا بد من مرجح معنوي لاحدهما او قد يجاب عن الاول بان المراد أنه ورد تعريف
واحد واحتمل أن يكون بالذاتي وأن يكون بالعرضي فالجواب على الاول أولى وفيه نظر
لاحتماله كلامهما فلا يمكن تعيين أحدهما بمجرد الورد والله - الا أن يقال الذاتي
هو الاصل وعن الأمرين باعتبار أن المراد أنه مع تعريفهما أحدهما بالذاتي والآخر
بالعرضي أي بان تميز أحدهما عن الآخر بقريته أو أحدهما بلفظ صريح والآخر
بخطافه وان اتحد المعنى فيه وعلمنا اتحادهما لكن المراد أنه يقدم الذاتي وذو اللفظ الصريح
في التعليم وبيان الاحكام وتعليةها بذلك المعترف اذ الأولى تعليم حقيقة الذات وتعليل
الاحكام بهما كما أن الأولى في ذلك هو استعمال لفظ الصريح دون غيره وانما يرد
الاشكال لو اريد التقديم بمجرد علمنا بذات من كلام الشارع ولاخذ منه فانه بعد العلم
بقوله من التعريفين لا معنى في التقديم من غير اعتبار أمر آخر كما لا يخفى وبان المراد
بالتعارض في هذا المقام اعم من أن يرد تعريفان متعارضان أو يراد اختراع تعريف
يمكن كونه بوجهين مما ذكر بالذاتي والعرضي أو باللفظ الصريح وغيره ففي نحو قوله - م
يقدم اعم المناسب تصويره بما اذا ورد تعريفان وفي نحو قولهم يقدم الذاتي والصريح
يصح تصويره بذلك وبارادة اختراع التعريف المذكور وهو - هذا أنسب بقول الشارح أما

٣١٠ كحدود الاحكام (على الاثنى) منها لان الاول انفق الى مقصود التعريف من الثاني اما الحدود العقلية كحدود

الحدود العقلية كحدود الماهيات الخ فتأمل ولا ينافي ذلك ما تقدم عن الزركشي وغيره
لانه باعتبار الاغلب أو ما هو الانسب بهذا المبحث أو ما هو الاصل فيه أو نحو ذلك قاله سم
(قوله كحدود الاحكام) عبر بذلك لان الحدود الشرعية لا تنحصر في حدود الاحكام
اذ حدود الصلاة ونحوها من الحدود الشرعية وليست من حدود الاحكام سم (قوله
فلا يتعلق بها الغرض هنا) أى لان الغرض هنا متعلق بالمربعات الشرعية (قوله
والذاتى) أى بان كانت أجزاؤه كلها ذاتية وأما العرضى فهو ما كانت أجزاؤه كلها
أو بعضها عرضيا (قوله كنه الحقيقة) الكنه يطلق على الغاية كما هنا وعلى الحقيقة
(قوله تجوز) متعلق بغير معنى مغاير (قوله وموافقة نقل السمع الخ) أى وترجيح حدود
موافقة لنقل السمع واللغة أى منقولهما على التالى لم توافقهما لان التعريف بما يحققهما
الخ (قوله وربحان طريق اكتسابه) قال الشهاب رحمه الله تعالى عطف على موافقة أى
ويرجح ربحان طريق اكتساب الآخر على الحد الآخر فقول الشارح على الآخر يتعلق
بربحان لا بربح المقدور بل متعلق بذلك مقدوره وهو قولنا على الحد الآخر ويجوز أن يجعل
قوله على الآخر وصفا للحد المرجوح فيمتلحن حينئذ بربح لا بربحان غير أن الاول هو
الموافق لعبارة العبد حيث قال فى تعداد مربعات الحدود السابع أن يكون طريق
اكتسابه أرجح من طريق اكتساب الآخر وبالحل في عبارة المتن هنا من الضيق مالا
يخفى (قوله وتقديم المعنى الشرعى على العرفى) هذا لا يخالف ما مقررنا من تقديم العلة
الحقيقية فالعرفية فالشرعية قاله الشهاب أى لان معنى هذا اذا حمل لفظ الشارع
المعنى الشرعى وغيره حمل على الشرعى أو المعنى اللغوى والعرفى حمل على العرفى ومعنى
ذلك أنه اذا دار تعاميل بين الحقيقى وغيره قدم الحقيقى الخ ونظاير أنه لا تعارض بين
هذين المقامين سم (قوله وتقديم بعض صور النص على بعض) قد يقال هذا مقررنا
فى قوله وكونه مسلما أقوى قاله الشهاب (قوله وتقديم بعض صور المناسب) أى
كتقديم الضرورى على الحامى وحفظ الدين على حفظ النفس والله سبحانه ولى التوفيق
(قوله فى الاجتهاد) أى الاعم من كونه اجتهادا مطلقا واجتهادا مذهبا واجتهادا قريبا
لجى الاقسام الثلاثة فى كلامه وأما قوله الاجتهاد استقراغ الخ فخاص بالاجتهاد المطلق
(قوله وهو الاجتهاد فى الفروع) أى من حيث استنباطها من الأدلة ليخرج مجتهد
المذهب فانه وان كان مجتهدا فى الفروع أيضا لكان من حيث الاستنباط المذكور بل من
حيث يخرج الوجوه على نصوص امامه ويخرج بذلك أيضا مجتهدا قريبا فان اجتهاده
فى الترجيح كما سيأتى ذلك فقوله استقراغ الخ تعريف للاجتهاد المطلق كما قدمنا لا المطلق
الاجتهاد (قوله بان يبذل) أشار بذلك الى أن السمين والتام فى قوله استقراغ يستلزم الطلب
(قوله تمام طاقته) المراد تمام الطاقة تمام المقدور اذ الوسع بالضم المقدور لا القدرة فلا

كحدود الاحكام (على الاثنى) الماهيات وان كانت كذلك فلا
يتعلق بها الغرض هنا (والذاتى
على العرضى) لان التعريف
بالاول يفيد كنه الحقيقة بخلاف
الثانى (والصريح) من اللفظ
على غيره تجوزا واشتراكا لطرق
الخلل الى التعريف بالثانى
(والاعم) على الاخص منه لان
التعريف بالاعم أفيد لكثرة
المسمى فيه وقيل يرجح الاخص
أخذنا بالحقيقى فى الحدود
(وموافقة نقل السمع واللغة)
لان التعريف بما يحققهما انما
يكون لنقل عنهما والاصل عدمه
(وربحان طريق اكتسابه) أى
الحد على الآخر لان الظن
بعضه أقوى من الآخر
(والمربعات لا تنحصر) اكثرهما
جدا (ومثارا غلبة الظن) أى
قوته (وسبق كثير) منها (فلم نعهده)
حذرا من التكرار منه تقديم
بعض مفاهيم المخالفة على بعض
وبعض ما يحل بالفهم على بعض
كالجواز على الاشتراك وتقديم
المعنى الشرعى على العرفى
والعرفى على اللغوى فى خطاب
الشارع وتقديم بعض صور النص
من مسائل العلة على بعض
وتقديم بعض صور المناسب على
بعض وغير ذلك

قال

(الاجتهاد) المراد عند الإطلاق وهو الاجتهاد

• (الكتاب السابع فى الاجتهاد) •

فى الفروع (استقراغ الفقيه الوسع) بان يبذل تمام طاقته فى النظر فى الأدلة (تصويل ظن بكم)

قال من النظر يدل في النظر كان أوضح قاله العلامة الشهاب رحمه الله تعالى وحاصله أن تمام طاقته هو تمام مقدوره والمقدور هو نفس النظر فالتميز بين ليكون بياناً لتمام طاقته الذي هو تمام مقدوره أوضح من التعبير بنى الواجب لاشكال الظرفية الموجب الى التكافؤ في الان تمام طاقته هو النظر والشئ لا يكون مبدولاً في نفسه ويجاب بان تمام الطاقة والمقدور ليس نفس النظر بل ما يتوقف عليه النظر فلا اشكال في الظرفية لان ما يتوقف عليه الشئ من المقدورات يذلل في حصوله فليست أماله سم (قوله من حيث انه فقيه) متعلق باستفراغ وهذه الحقيقة مأخوذة من تعليق الاستفراغ بالفقيه فيصير التقدير استفراغ الفقيه من حيث كونه فقيماً واسعاً لتحصيل ظن بحكم وحينئذ فيكون الحكم المحصل من الفقه فيخرج بذلك استفراغه وسعه في تحصيل ظن بحكم غير شرعي لانه استفراغ لذلك لمن حيث انه فقيه فلا حاجة لزيادة شرعي بعد حكم في تعريف الاجتهاد لاجل اخراج الحكم غير الشرعي للاستغناء عن ذلك بالحقيقة المذكورة كما قاله الشهاب (قوله غير الفقيه) أي كالنحوي والعروضي مثلاً (قوله لتحصيل قطع بحكم عقلي) قيد بالعقلي لان القطع بحكم شرعي حاصل بالضرورة من غير توقف على اجتهاد (قوله والظن المحصل هو الفقه) قال العلامة هذا ينافيه ما صرح به أوائل الكتاب من أن المراد بالعلم في تعريف الفقه هو العلم ولا الادراك وكذا قوله هنا يعني المتبني لفقهه يقتضي أن الفقه هو نفس الادراك لا التبرؤ وهو منافى لذلك أيضاً وهو وافقه الشهاب على ذلك وتوقعهما سم بقوله وأقول ما ذكرناه ممنوع بل هو مما يتوجب منه أما قوله ما هذا ينافيه ما صرح به أوائل الكتاب الخ فلما تقرّر من أن أسماء العلوم كاللغة تطلق بأزاء كل واحد من معان ثلاثة الملكية الخصوصية والمسائل الخصوصية والتصديق بتلك المسائل وحينئذ فاصرح به أوائل الكتاب بالنظر الى المعنى الاول لانه مراد الائمة بدليل ما قدره فقيه وما صرح به هنا بالنظر الى المعنى الثالث لانه الموافق لقول المصنف والجهته الفقيه فغاية الامر أنه جعل الفقه في أحد الموضعين على أحد معانيه وفي الآخر على معنى آخر له للمناسبة في كل ومجرد ذلك لا منافاة فيه ولا اشكال بل مثله شائع كثيراً ليقال ينافي ما ذكرته قوله المعروف في أوائل الكتاب بالعلم بالاحكام لدلالة على أن التعريفين بمعنى واحد مع أن ذلك لا يصح لظهور أن أحدهما مبين للاخر لما قرر من أن أحدهما مبني في الملكية والاخر بمعنى التصديق وكذا ينافيه قوله فلو عبر هنا بالظن بالاحكام كان أحسن لدلالته على أنه أراد التطبيق بين ماهنا وما هنا من التعريفين لانا نقول لانسلم واحد من المناقاة والدلالة المذكورتين أماني الاول فلا يفتي اننا لو قلنا الحيوان الناطق هو الانسان المعروف بالحيوان الضاحك لم يكن فيه منافاة ولا دلالة على أن الحيوان الناطق والحيوان الضاحك بمعنى واحد بل حاصله أن الحيوان الناطق معنى له وكذا الحيوان الضاحك وهكذا قوله هنا والظن المحصل هو الفقه حاصله أن الظن المذكور معنى للفقه كما ان العلم المذكور معنى له

من حيث انه فقيه فلا حاجة الى قول ابن الحاجب شرعي فخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي والظن المحصل هو الفقه المعروف في أوائل الكتاب بالعلم بالاحكام الخ

فلو عبر هذا بالظن بالأحكام كان

أحسن والفقهاء في التعريف

بمعنى المتبني للفقهاء مجازا شائعا

ويكون بما يحصله فقيها حقيقة

ولذا قال المصنف (والمجتهد

الفقهاء) كما قال فيما تقدم نقله

عنه في أوائل الكتاب والفقهاء

المجتهدون لأن كلامهم يصدق

على ما يصدق عليه الآخر

والحققة شروط ذكرها بقوله

(وهو) أي المجتهد أو الفقيه

من حيث ما يتحقق به (البالغ)

لأن غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر

قوله (العاقل) لأن غيره لا يميز

له يتدبى به لما يقوله حتى يعتبر

(أي ذو ملكة) هي الهيمنة

الراسخة في النفس (يدركها

المعلوم) أي ما من شأنه أن يعلم

وهذه الملكة العقل (وقيل

العقل نفس العلم) أي الإدراك

ضروريا كان أو نظريا (وقيل

ضروريا) فقط وصدق العاقل

على ذي العلم النظري على هذا

لأن العلم الضروري الذي لا ينكث

عن الإنسان كعلمه بوجود

نفسه كما يصدق لذلك على من

لا يتأق منه النظر كالابله (فقيه

النفس) أي شديد الفهم

بالطبع أقاصد الكلام لأن

غيره لا يتأق له الاستنباط

المقصود بالاجتهاد (وان أنكر

القياس)

كما تقدم أوائل الكتاب وأما في الثاني فلا ته أراد التطبيق بينهما بالنسبة لبعض الأجزاء

فقط أي جميع الأحكام لأنه معتبر فيها وتعريف الظن ليكون فيه تنبيه على أنه المراد

من العلم هناك فتأمله وأما قوله ما وكذا قوله بمعنى المتبني الخ جوابه منع المناقاة لأن

الحكم بهذا الصواب باعتبار تعريف الفقيه المراد هنا بمعنى أنه إذا كان الفقيه بمعنى الظن

المحصل كان قياسه أن يكون الفقيه بمعنى المحصل للظن فاطلاقه بمعنى المتبني لذلك مجاز

وهذا لا ينافي أن يكون حقيقة باعتبار معنى آخر فإن قيل فلا جعله حقيقة باعتبار

ذلك المعنى الآخر ولم اختار مراعاة هذا المعنى هنا حتى جعله مجازا باعتبار ما قلنا يمكن

أن يقال لما كان هذا المعنى هو المشار إليه في تعريف الاجتهاد كان مرادنا في المشتق

منه المذكور في تعريف الاجتهاد أنسب وأقرب وأبعد عن المناقاة ظاهر لأن كون الظن

هو الفقيه يقتضي عدم صدق الفقيه المشتق من الفقه حقيقة قبل حصوله وصدق

حقيقة قبل حصوله يقتضي كون الفقه ليس هو الظن فاطلاق النقيض حقيقة باعتبار

المعنى الآخر مع الإشارة إلى تعريف الفقه بمعنى الظن بينهما تنافي ظاهر اه باختصار

قلت لا ينبغي أن المفهوم من قول الشارح والظن المحصل هو الفقه المعروف بالظن

هنا بمعنى التمييز لأن العلم المعروف به الفقه فيما تقدم قد جعل بمعنى الظن وهو التمييز

فقوله هنا تحصيله بل ظن بحكم ينحل إلى قولنا تحصيل الفقه والفقه هو التمييز المذكور

فكأنه يقول تحصيل التمييز وذلك لأن الظن بالعلم المذكور هنا بتوله تحصيل ظن

بحكم هو المعروف به الفقه في تقدمه ولذا صح أن يبنى عليه قوله فلو عبر هنا الخ وحينئذ فقوله

هنا والظن المحصل هو الفقه ينافيه ما تقدم في تعريف الفقه من جعله الظن على التمييز لأن

المراد هنا به التصديق بالأحكام لا ملكة ذلك التي هي التمييز المذكور وهذا علم سقوط

ما أطالبه سم جميعه فتأمل حتى التأمل (قوله فلو عبر هنا بالظن بالأحكام كان أحسن)

قال العلامة قدس سره هذا التعبير وإن وافق قوله فيما مر العلم بالأحكام لكنه يخالف لما

سيجي من جواز تجزئ الاجتهاد فليتأمل اه (قوله والفقهاء في التعريف بمعنى المتبني)

أي ليكون التعريف جامعاً ولا يلزم عليه تحصيل الحاصل (قوله ولذا) أي ولأجل أنه

يكون بما يحصله فقيها حقيقة قال المصنف والمجتهد الفقيه الخ (قوله والمجتهد الفقيه)

قياس التعبير أن يقول والفقيه المجتهد أي الفقيه المعلوم ذكره في التعريف هو المجتهد

كما يشير إليه كلام الشارح (قوله حتى يعتبر) الأوضح حتى يصح نظره قاله الشهاب (قوله

على هذا) أي هذا القول وقوله للعلم الضروري أي صدق العاقل على ذي العلم النظري

من حيث اتصافه بالعلم الضروري الذي لا ينفك عنه لا من حيث اتصافه بالنظري

وقوله كما يصدق لذلك أي لأجل العلم الضروري (قوله كالابله) هو في الأصل من غلبت

عليه سلامة الصدر وحمته لا آخره وليس مرادنا (قوله أي شديد الفهم) نفسه

الفقيه إذا الفقه لغة الفهم وأخذ الشدق من صيغة المبالغة وهي فقيه وقوله بالطبع أخذ

فلا يخرج بانكاره عن فقاهاة
 النفس وقيل يخرج فلا يعتبر
 قوله (وثالثها الاجل) فيخرج
 بانكاره اظهر وجوده (العارف
 بالادليل العقلي) أي البراءة
 الاصلية (ولتكليف به) في
 الحقيقة كما تقدم ان استحباب العدم
 الاصلية حجة فيتمسك به الى أن
 يصرف عنه دليل شرعي (دو
 الدرجة الوسطى لغته وعريية)
 من نحو وتصريف (وامولا
 وبلاغة) من معان وبيان
 (ومتعلق الاحكام) بفتح اللام
 أي ما يتعلق هي به لدلائمه عليها
 (من كتاب وسنة وان لم يحفظ
 المتن) أي المتوسط في هذه
 العلوم لينتقل الاستنباط
 المقصود بالاجتهاد أماعله بآيات
 الاحكام واحاديثها أي مواقعها
 وان لم يحفظها فلانها المستنبط
 منه واما علمه باصول الفقه فلانه
 يعرف به كيفية الاستنباط
 وغيرها مما يحتاج اليه وأماعله
 بالباقي فلانه لا ينفهم المراد من
 المستنبط منه الا به لانه عربي
 بليغ (وقال الشيخ الامام) والد
 المصنف (هو) أي المجتهد (من)
 هذه العلوم ملكة له واحاطة بعظم
 قواعد الشرع ومارسها بحيث
 اكتسب قوة يفهم بها مقصود
 الشارع فلم يكن يتوسط في
 تلك العلوم وضم اليها ما ذكر
 (ويعتبر قال الشيخ الامام) والد
 المصنف

من مادة فقيه فانه من فقه بالضم أي صار لذهمه سجية لان فعل بالضم يدل على السجية
 أو من إضافة فقيه الى النفس قاله شيخ الاسلام (قوله فلا يخرج بانكاره عن فقاهاة
 النفس) إشارة الى ان هذا مراد المصنف فانه ربما تفهم عبارة معني أنه يشترط كونه
 فقيها وان أنكر القياس أي ان انكار القياس لا يمنع من هذا الاشتراط وهذا وان استلزم
 أنه لا يخرج بانكاره عن فقاهاة النفس كما هو ظاهر الا أنه خلاف المراد من أن الخلاف
 في أنه يخرج بذلك عن فقاهاة النفس أولا لأن الخلاف في اشتراط كونه فقيها وعدمه
 وأيضا لو كان الخلاف في الاشتراط المذكور كان قوله وثالثها الاجل معناه وثالثها
 يشترط كونه فقيها النفس الا ان أنكر القياس الجلي فلا يشترط ذلك وهو فاسد مناف
 لما مقصود به (قوله والتكليف به) أي التمسك به أي الدليل العقلي وهو البراءة الاصلية
 أي يعلم أناته مسك بها حتى يرد صارف عنها من كتاب أو سنة أو إجماع كما ذكره الشارح
 (قوله لغة) قال الشهاب هو وسائر المعطوفات بعده نصب على الظرفية المجازية لا التمييز
 خلافا للمعنى وفي كلام الشارح الا في ما يدل لما قلناه انتهى وأشار بقوله وفي كلام
 الشارح الا في قول الا في أي المتوسط في هذه العلوم (قوله وعريية) عطف عام
 على خاص لان العريية تطلق على اثني عشر علما منها اللغة وقوله وبلاغة أفردها
 بل ذكر مع دخولها في العريية لمزيد الاهتمام بشأنها ودفعها لتوهم عدم دخولها فيها
 (قوله ومتعلق الاحكام) بالنصب عطف على قوله لغة والمراد بها الآيات والاحاديث
 الدالة على الاحكام فقول الشارح أي ما يتعلق الخ ما عبارة عن الآيات والاحاديث
 وضمير هي من قوله تتعلق يعود للاحكام وضمير به يعود الى ما وضمير هذا ضمير دلالاته
 وضمير عليها يعود الى الاحكام وبما بدلائمه سببية وأشار بذلك الى أن معنى تتعلق الاحكام
 بذلك ارتباطها به ارتباط المسبب بالسبب (قوله أي المتوسط الخ) تفصيل بقوله ذو
 الدرجة الوسطى لغة الخ وفي قول المصنف ذو الدرجة الوسطى إشارة الى أنه لا يشترط
 بلوغ النهاية في العلوم المذكورة بل يكفي المتوسط وان لم نصر له هذه العلوم ملكة
 كما يشترطه الشيخ الامام (قوله لينتقل الاستنباط الخ) هو دليل اجمالي لا اشتراط
 المذكورات وسببنا في تعليلها تفصيلا بقوله أما الخ (قوله اماعله بآيات) أي
 أما اشتراط علم بآيات الخ (قوله أي مواقعها) أي محالها من حيث تقدمها وتاخرها
 رعا وتلاوة ونزولا (قوله وغيرها) أي غير كيفية الاستنباط مما يحتاج اليه الاستنباط
 كشرائط القياس وقبول الرواية ونحوها فقوله يحتاج اليه فاعل يحتاج ضمير يعود
 الى الاستنباط وضمير اليه يعود الى الغير كما قررنا (قوله لانه عربي) أي لان
 المجتهد عربي (قوله فلم يكن يتوسط في تلك العلوم) أي بل زاد على ذلك التدوغل فيها
 الى أن تصير ملكة وضم اليها ما ذكر من الاحاطة بعظم قواعد الشرع ومارسها
 بحيث يكتب قوة يفهم بها مقصود الشارع وقال الشهاب ولك أن تقول هذا المقصود

(الاجتهاد لا يكون له صفة فيه)

كونه خبيراً بمواقع الاجماع كي لا
يخترقه (فانه اذا لم يكن خبيراً بمواقع
قد يخترقه بخلافته وخرقه حرام كما
تقدم لا اعتبار به (والناسخ
والمنسوخ) ليقدم الاول على
الثاني فانه اذا لم يكن خبيراً بما
قد يعكس (واسباب النزول) فان
الخبرة به تترشده الى فهم المراد
(وشروط التواتر والاحاطة) المحقق
لها ما لمذكور في الكتاب الثاني
ليقدم الاول على الثاني فانه اذا لم
يكن خبيراً به قد يعكس (والاصحح
والضعيف) من الحديث يقدم
الاول على الثاني فانه اذا لم يكن
خبيراً به ما قد يعكس (وحال
الرواة) في القبول والردلية قدم
المقبول على المردود فانه اذا لم
يكن خبيراً بذلك قد يعكس وفي
نسخة وسير الصحابة ولا حاجة
اليه على قول الاكثر بعد التهم
كما تقدم (وبكني) في الخبرة بحال
الرواة (في زمام الرجوع الى
أئمة ذلك) من الحديث كالامام
أجدو البخاري ومسلم وغيرهم
فيعقد عليهم في التعديل والتجريح
لتعذرهم حافى زمام الا بواسطة
وهم أولى من غيرهم فانه خبرتهم
لاموراعتهم برواهي المجتهدين
تقدم وبين والامام المصنف انها
شروط في الاجتهاد لا صفة فيه
وهو ظاهر (ولا يشترط) في المجتهدين
(علم الكلام) لا مكان الاستنباط
فان يجزم بعقيدة الاسلام تقليداً

لا يخرج عن متعلق الاحكام السابق فان قيل هو اعم منه قلنا سائلاً ليس الذي يشترط
في تحقق المجتهد من ذلك معرفة متعلقات الاحكام لا غير فليتنامل وفي جواب سم نظر
فراجع ان شئت (قوله لا يقع الاجتهاد) اي ايجاده بالفعل لا يكون له صفة فيه أي في
المجتهد يعني انه يتصف بكونه مجتهداً وان لم توجد فيه الصفات الاتية رأياً عند ايقاعه
الاجتهاد بالفعل فيشترط فيه الاوصاف المذكورة من كونه خبيراً بمواقع الاجماع الخ
وحاصله انه يشترط لايجاد الاجتهاد من المتصف بالشروط الخمسة المتقدمة وهي كونه
بانها عاقلة فقيه النفس عالماً بالادلة العقلية والدرجة الوسطى الخ شروط ستة آتية في كلام
المصنف قال سم وانظر لم كانت هذه الامور معتبرة لا يقع الاجتهاد لا التحققة ومعرفة
متعلق الاحكام من كتاب وسنة بالعكس كما تقدم اه قلت لاشك انه اذا لم يعرف متعلق
الاحكام على ما تقدم لم يمكنه تحصيل الاحكام واستنباطها انعدم معرفة متعلق الاحكام
من الكتاب والسنة شل بالاجتهاد وأما عدم معرفة الناسخ والمنسوخ مثلاً فلا ينافي صحة
استنباط الحكم واستخراجه وانما ينافي الاستنباط بالفعل لانه قد يستنبط حكم من نسخ
مثلاً لا يظهر وجه كونه هذه الامور معتبرة لا يقع الاجتهاد لا التحققة ومعرفة متعلق
الاحكام بالعكس فتأمل (قوله لا يكون له صفة فيه) الضمير في قوله لا يكون عائداً على قوله
الاتي كونه خبيراً الخ فهو عائداً على متاعر لفظاً متقدماً رتبة فانه شيخ الاسلام وقوله
متقدم رتبة اي لانه نائب فاعل يتبره وهذا كما قاله سم غير متعين بل يجوز رجوع ضمير
اكونه للاجتهاد وضمير فيه للمجتهد اي اعتبار كونه خبيراً الخ ليس لابل كون الاجتهاد
صفة في المجتهد يعني ان قيام صفة الاجتهاد به لا تتوقف على ما ذكرنا من امل (قوله والناسخ
والمنسوخ) أي بالهذانامخ وهذا منسوخ والا فاعلم بتقديم الناسخ من حيث هو على
المنسوخ داخل في قوله السابق أصولاً كما عليه بعضهم وكذا القول في قوله وشروط
التواتر والاحاطة ان يعلم ان هذا متواتر والاحاطة واما العلم بحال المتواتر والاحاطة من
حيث هما وأن الاول مقدم على الثاني فداخل في قوله أصولاً وقس على ذلك قوله والاصحح
والضعيف وحال الرواة (قوله وبكني في الخبرة بحال الرواة الخ) خص هذا بمعرفة حال
الرواة كانه لانه المتبادر الا فيمكن رجوعه لمعرفة الصحيح والضعيف أيضاً بل ولما قبل
ذلك أيضاً فليتنامل سم أقوله لتعذرهم في زمامنا قال الشهاب لعل المراد تعذرهم بالصفة
لمن مضى دون الاحياء في زمامنا فلا يتعذر تعديلهم وتغيير بحكمهم اه (قوله فانه خبرتهم
الامور) أي السنة المذكورة في المتن (قوله ما تقدم) أي من التعاليل (قوله وبين والد
المصنف الخ) يمكن حمل كلامهم عليه ويحتمل ان مراد الشيخ الامام بيان مرادهم لانسيبهم
للمخالفات سم (قوله ولا يشترط علم الكلام) قال الشهاب الظاهر أن جملة المتضادين
لقب لاصول الدين وحينئذ في كلامه مضاف محذوف اي معرفة علم الكلام فان كان
المضاف اليه هو اللقب فقط فلا حذف اه (قوله ولا تفاريع الفقه) أي كوجوب النية

فان يجزم بعقيدة الاسلام تقليداً (ر) لا تفاريع الفقه

في الوضوء وسنة الترمذ لا (قوله لانما اتفقنا على بعد الاجتهاد) أي الموجبات شرطاً فيه
 لزم الدور لتوقف كل منهما على الآخر وقوله لانما اتفقنا على الخ أي امكان وقوعها بالامكان
 ذاتياً فقط وان لم تقع فاندفع قول العلامة لقوله انما اتفقنا على الخ إذا التوقف على
 الاجتهاد هو الحصول لا الامكان اه فان العلامة أراد بالامكان الذاتي (قوله بان يتقرر
 حال التفرغ عن خدمة السيد) تصويراً لهية قوة الاجتهاد وهو انما يصح كونه تهورياً
 لهية الاجتهاد أي استتغاض الوضوء الخ لا لقوة التي هي الملكة بمعنى التميز قاله العلامة
 وفيه ان هذا الاعتراض مبني على أن المراد النظر لا استنباط الاحكام وهو ممنوع بل المراد
 النظر في الآلات الموصلة لقوة الاجتهاد كما يدل على ذلك كون الكلام في شروط الاجتهاد
 وما يحققه قاله ميم (قوله وقبل تشترط له عقدة على قوله) يستفاد من هذا التعديل انه
 لا خلاف في الحقيقة بين القولين اذ لم يتوارد على محل واحد فان شرط العدالة لا اعتماد
 قوله لا تنافي عدم اشتراطها للاجتهاد اذ الفاسق يلزمه الاخذ باجتهاد نفسه وان لم يجز
 اعتماد قوله (قوله وليبحث الخ) اللام للامر على سبيل الاولوية لا لوجوب كاسية قول
 الشارح (قوله والناسخ) أي بان كان معه دليل واحد فيبحث هل لنا نسخ اولاً فلا تكرار
 مع قوله قبل والناسخ والنسخ (قوله أي عن القرينة الصارفة) إشارة إلى أن البحث
 في الحقيقة عن القرينة الصارفة لا عن اللفظ في ذاته والى هذا يشير كلام المصنف حيث
 قال وعن اللفظ هل معه الخ فانه يشير إلى أن البحث عن اللفظ من حيث القرينة لا من
 حيث ذاته (قوله وهذا) أي البحث عن المعارض أولى لا واجب كما يشير إليه تغيير
 الأسلوب فان المناسب للأسلوب أن يقول والبحث عن المعارض (قوله ومن حكاية الخ)
 عطف على قوله من أنه الخ والخلاف هو أنه هل يتمسك أولاً بالاصح التمسك لئلا يكتن المراد
 بالتمسك هنا التمسك بالوجوب حتى يعلم ما يصرف صبغة الفعل عنه (قوله وحكاية بعضهم)
 أي حكي الخلاف (قوله ودونه مجتهد المذهب الخ) ودونه خبر مقدم ومجتهد مبتدأ مؤخر
 على القول بان دون لا تنصرف أما على مذهب الاخفش القائل بانها تنصرف فيصح
 جعل دون مبتدأ وما بعده خبراً (قوله من تخريج الوجوه) هي الاحكام التي يندرجها
 على نصوص امامية ومعنى تخريج الوجوه على النصوص استنباطها منها كأن يقبس
 ما سكت عنه على ما نص عليه لوجوده في ما نص عليه فيما سكت عنه سواء نص امامه
 على ذلك المعنى او استنبطه هو من كلامه أو يستخرج حكمه من كون عنه من دخوله تحت
 عموم ذكره أو قاعدة قررها ويرد عليه أن اصحاب الوجوه قد يتنبهون من نصوص
 الشارع كإيهام من تتبع كلامهم لكن يتقيدون في استنباطهم منها بالجرى على طريق
 امامهم في الاستدلال ومراعاة قواعد وشروطه فيه وهذا يفارقون المجتهد المطلق
 فانه لا يتقيد بطريق غير ولا بمراعاة قواعد وشروطه فيه اللهم إلا أن يريد بنصوص
 امامه ما يشبه قواعد وشروطه في الاستدلال ويخرج الوجوه على نصوص امامه

لانما اتفقنا على بعد الاجتهاد
 فكيف تشترط فيه (و) لا (الذكورة
 والحرية) بل وازان يكون لبعض
 النساء قوة الاجتهاد وان كن
 ناقصات عقل عن الرجال وكذا
 لبعض العبيد بان يتطرح حال
 التفرغ عن خدمة السيد
 (وكذا العدالة) لا تشترط فيه
 (على الاصح) بل وازان يكون
 للفاسق قوة الاجتهاد وقيل تشترط
 له عقدة على قوله (وليبحث عن
 المعارض) كالخصم والمقيد
 والناسخ (و) عن (اللفظ هل
 معه قرينة) تصرفه عن ظاهره
 أي عن القرينة الصارفة ليسلم
 ما يستنبطه عن طريق الخلد
 اليه لولم يبحث وهذا أولى
 لا واجب لوافق ما تقدم من أنه
 يتمسك بالعام قبل البحث عن
 الخاص على الاصح ومن حكاية
 هذا الخلاف في البحث عن
 ما راف صبغة الفعل عن الوجوب
 إلى غيره وحكاية بعضهم في كل
 معارض (ودونه) أي دون المجتهد
 المتقدم وهو المجتهد المطلق
 (مجتهد المذهب وهو المتمكن من
 تخريج الوجوه) التي يندرجها
 (على نصوص امامه) في المسائل
 (ودونه) أي دون مجتهد المذهب
 (مجتهد القياس وهو المتبحر)
 في مذهب امامه

بالنسبة لهذا القسم استنباطها من الأدلة مع الجري على نصوص الإمام في الاستدلال
 أي قواعده وشروطه عنده ولا يخفى أنه تكلف سم (قوله) الممكن من ترجيح قوله على
 آخر أي أوجهه للأصحاب على آخره تركه لازوماً لأن من تمكن من الترجيح في
 الأقوال تمكن من الترجيح في الأوجه وأورد أن مجتهد الفقيه قد يستنبط من نصوص
 الإمام بل ومن الأدلة على قواعده الإمام كما هو معلوم من تتبع أحوال من عدوهم من
 مجتهدى الفقيه النوى بل قد يقع ذلك لمن هو دون مجتهد الفقيه كما يعلم من أحوال
 المتأخرين ويحجب بان الاجتماع المذهبي قد يتجزأ فربما يحصل لمن هو دون مجتهد الفقيه في
 بعض المسائل قال السيوطي ولم يذكري جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح
 المذهب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات
 ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذا يعقد نقله ونحوه فيما يحكيه من
 مسطورات مذهبه وما لم يجد منه قولاً أو جرد في المتقول معناه بحيث يدركه بغير كبير
 ذكر أنه لا فرق جاز الحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندارجته تحت ضابط مجتهد في المذهب
 وما ليس كذلك يجب إسماعه عن الفتوى فيه إلا أنه يعقد كما قال إمام الحرمين أن تقع
 مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط
 وشروطه كونه فقيه النفس ذاحظ وأفر من الفقه اه وصاحب هذه المرتبة ليس من
 الاجتهاد في شيء اه قاله سم (قوله والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد) لا يخفى أن هذا لا يلائم
 ما مر في الشرح من جعل الفقيه الذي يحمله الاجتهاد بالاجتهاد هو الظن بجميع الاحكام وقد
 تقدم هناك اعتراض العلامة عليه بذلك (قوله بان يعلم أدلته) أي أدلة ذلك البعض
 (قوله أو من مجتهد) أي أو باستقراء من مجتهد كامل مثل ذلك أن يعلمها من مجتهد في ذلك
 الباب فقط وقوله وينظر عطف على يعلم (قوله بعيد) أي لان الفرض أنه علم بجميع أدلة
 الباب (قوله والصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم) الجواز مذهب الجمهور
 وقال الواحدى في البسيط انه مذهب الشافعي وعداه الى سائر الانبياء وادعى القرافي أن
 محل الخلاف في الفتاوى وان الاقضية يجوز فيها من غير نزاع اه وقد يفرق بان القضاء
 غالباً يرتب على النزاع والخصومة والشارع ناظر الى المبادرة الى فصل ذلك بقدر الامكان
 قال الاسنوى قال الغزالي واذا اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام فرعاً على أصل
 فيجوز القياس على هذا الفرع فانه صار اسلاً بالنص قال وكذلك لو اجتمعت الامة عليه
 اه قاله سم (قوله لقوله تعالى ما كان لنبي أن تكون له أسرى) اقتصر على الاستدلال
 على الوقوع لان اثباته يستلزم اثبات الجواز دون العكس (قوله وقيل يمنع له قدرته
 على اليقين بالتلقى من الوحي) قال العلامة قدس سره ظاهره انحصار سبب اليقين
 في التلقى من الوحي وسبب ان الصواب في اجتهاده أنه لا يخفى ان يكون الاجتهاد أيضاً
 سبب اليقين فلا يتم الدليل على منع الاجتهاد اه وفيه أن عدم تمام الدليل المذكور

(الممكن من ترجيح قول) له (على
 آخر) أطاقتها (والصحيح جواز
 تجزئ الاجتهاد) بان تحصل
 لبعض الناس قوة الاجتهاد في
 بعض الابواب كالقراءات بان
 يعلم أدلته باستقراء منه أو من
 مجتهد كامل وينظر فيها وقول
 المانع بحصول أن يكون في عالم
 يعلم من الأدلة معارض لما له
 بخلاف من أحاط بالكل وانظر
 فيه بعيد جداً (و) (الصحيح) جواز
 الاجتهاد للنبي صلى الله عليه
 وسلم ووقعه (قوله تعالى ما كان
 لنبي أن تكون له أسرى) حتى
 يخفى في الارض عما الله عز وجل
 اذنت لهم عوب على استبقائه
 أسرى بدر بالقدرة وعلى الاذن
 لمن ظهر رفاقهم في الخلاف عن
 غزوة تبوك ولا يكون العتاب
 فيما صدر من وحي فيكون من
 اجتهاد وقيل يمنع له قدرته على
 اليقين بالتلقى من الوحي بان
 يتنظره والقادر على اليقين في
 الحكم لا يجوز له الاجتهاد جزماً
 وورد بان انزال الوحي ليس في قدرته

يتوقف على اثبات كون هذا القائل من القائلين بأنه لا يخطئ قاله سم قلت قال الدليل
المذكور غير تام على القائلين بالاجتهاد مطلقا بل على القائلين بأن اجتهاده قد يخطئ وأما
القائلون بأنه لا يخطئ فلا يتم الدليل عليهم وإلى هذا الذي ذكرناه أشار العلامة
(قوله الجواز والوقوع) أخذ العلم من عموم الاول لهما في قول المصنف وجواز
الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه (قوله في الآراء) أي كاستبقاء أسرى
يدرباخذ القداء (قوله والخروب) أي ايقاعها كما في الاذن لمن ظهر فضايقهم
(قوله والصواب ان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) استدلل على امتناعه في حقه
صلى الله عليه وسلم بأن تجويزه عليه غض من منصبه وبأن اجتهاده تشريع للاحكام جار
مجري ابلاغ الشرح وتشريع فكل لا يجوز عليه الخطأ في ذلك فكذا فيما نحن فيه وغيره
من الانبياء مثله في ذلك صلوات الله عليه وعليهم أجمعين (قوله لما تقدم في الآيتين) أي
وهما اقوله تعالى ما كان لنبي الاية وقوله تعالى عفا الله عنك الاية وقد أجاب المصنف عن
الآيتين فقال في جواب الاولى وأما أسارى بدر وقوله تعالى ما كان لنبي أن تكون له
أسرى الآيتين فقد اشتملتا على علو منصبه وبيان عظيم فضله من بين سائر الانبياء صلوات
الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين والمعنى والله أعلم ما كان هذا النبي غيرك وقوله تريدون
عرض الدنيا المعنى به من أراد ذلك من العصاية تحريضهم على تعظيم جانب الاجر والفوز
بالشهادة اه وقال في جواب الثانية لادلالة فهم الوجه منه أنه صلى الله عليه وسلم كان
مخيرا في الاذن وعدمه صرح بذلك غير واحد من الأئمة فما ارتكب الاصوابا صلى الله
عليه وسلم قال الله تعالى فأذن لمن شئت منهم فلما أذن لهم سمعوا الله بما يطلع عليه من
سرهم أنه لو لم يأذن لهم لقعده وان كان ذلك من كرامته عند ربه سبحانه وتعالى اه ذكره سم
(قوله عبر المصنف بالصواب) أي المشعر بأن مقابله خطأ (قوله وقيل لا) ظاهره وان
أذن مع أن المأذون لاتسعه المخالفة (قوله واعترض بأنه لو كان عنده وحى في ذلك
لمبلغه للناس) لا ينبغي أن اليقين لا ينحصر في الوحي على القول بأن اجتهاده صلى الله عليه
وسلم لا يخطئ بل يأتي الحكم منه بوحى وباجتهاد وقد يقال اقتصار المعترض على الوحي
لأنه متفق عليه (قوله للبعيد) أي ولودون مسافة القصر (قوله حفظا لمنصبتهم عن
استنفاص الرعية لهم لولم يجز لهم بان يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم) فيه أن يقال أي
استنفاص في مراجعته صلى الله عليه وسلم بل هي نهاية السكال والشرف وهذا القائل لما
نظر لحال الولاية مع الملوك فانهم اذا أطلقوا لهم التصرف كان ذلك أرهب لهم في أعين من
ولو اعلم من الرعية بخلاف ما اذا لم يطلقوا لهم التصرف فان ذلك موجب لاستنفاص
الرعية ايهم قاص عليهم ولأنه صلى الله عليه وسلم وليت شعري أي جامع بين المحليين وأي
ملازمة بين المقامين وبالجملة فهذه المقالة هفوة من قائلها وجل من لا يهتم (قوله
واستدل على الوقوع الخ) قيل عليه ان المسئلة علمية وهذا خبر آحادنا يقيد الظن وأجيب

(وثالثها) الجواز والوقوع في
الآراء (والخروب فقط) أي والمنع
في غير هاجما بين الادلة السابقة
(والصواب ان اجتهاده صلى الله
عليه وسلم لا يخطئ) تنزيه المنصب
النبي عن الخطأ في الاجتهاد وقيل
قد يخطئ ولكن ينبغي عليه
سريعا ما تقدم في الاية وبشاعة
هذا القول عبر المصنف بالصواب
(والاصح أن الاجتهاد جائز في
عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل
للاقدرة على اليقين في الحكم
بتلقيه منه واعترض بأنه لو كان
عنده وحى في ذلك لمبلغ للناس
(وثالثها) جائز بأنه صريحا
قيل أو غير صريح) بان سكوت عن
سأله عنه أو وقع منه فان لم يأذن
فلا (ورابعها) جائز (للبعيد)
عنه دون القريب لسهولة
مراجعته (وخامسها) جائز
(للولاة) حفظا لمنصبهم عن
استنفاص الرعية لهم لولم يجز لهم
بان يراجعوا النبي صلى الله عليه
وسلم فيما يقع لهم بخلاف غيرهم
(و) (الاصح على الجواز) (انه وقع)
وقيل لا (وثالثها لم يقع للحاضر)
في قطره صلى الله عليه وسلم بخلاف
غيره (ورابعها الوفاء) عن
القول بالوقوع وعدمه واستدل
على الوقوع

بان من تتبع ما ورد في السنة من ذلك ظفر بما يفيد مجموعه التواتر المعنوي (قوله في بنى
 قريظة) أي يود بنى قريظة (قوله من المختلفين) انما عبر بالمتباين دون المجتهد من اشارة
 الى انه لا اجتماعا للمعنى المعروف بما تقدم في العقليات وأيضاً انما يكون المصيب واحدا اذا
 اختلفوا الامطاقا لانهم اذا لم يختلفوا لم يكن المصيب واحدا فلا بد من التقييد بالاختلاف
 اي أن لقائل أن يقول قد لا يصيب واحد من المختلفين في العقليات بان يخطئ الجميع فان
 ذلك ممكن في العقليات كما تقر فكيف جزم باصابة البعض الآن يقال المراد في أن يكون
 الجميع مصيباردا على من زعم ذلك سم (قوله في العقليات) هي ما لا يتوقف على مجمع كحدوث
 العالم وثبوت الباري وصفاته وبعثة الرسل كما ذكر ذلك الشارح (قوله اتعمينه الخ) علة
 اكون المصيب واحدا (قوله أو بعضه) يقيد البعض المذكور بما علم ضرورة كونه من
 الدين أصليا كان كالمشرك والنشر أو فرعا كالألوات الخمس اذا الكلام فيما يكفر به وقوله
 كافي بعثة محمد صلى الله عليه وسلم مثال لنا في الاسلام كله أي فاني أحكامه كلها ثم ان هذه
 المسئلة أعم كما قاله الكمال مما صدرت به المسئلة للعموم الماثبت بالعقل وحده وما ثبت بالسمع
 وحده وما ثبت بهما (قوله مخطئ آثم كافر) زاد ابن الحاجب اجتهاد أولم يجتهد اه وهو
 معلوم من اطلاق المصنف مع حكايته ما بعده قال السعد لم يقتصره على الكفر ليمتد إلى ذكر
 خلاف العنبري في الخطا والجحظ في الاثم وعمم الحكم سواء اجتهد أم لا ليمتد إلى ذكر
 خلاف الجاحظ في الاثم على تقدير الاجتهاد اه وبه يعلم وجه عدم اقتصار المصنف على
 الكفر وأن قوله وقال الجاحظ والعنبري مقابل لقوله ونافي الاسلام مخطئ آثم كافر
 وان كان قواهم ما مقرر وضافي المجتهد في العقليات كما صرح به الشارح والكلام في نفي
 الاسلام مما ثبت من قواعد ما لا عقل ومما ثبت منها بالسمع لان ذلك لا ينافي المقابلة باعتبار
 قسم العقليات لان كلامهما في ذلك كما هو مصرح بقرضه في ذلك في المبسوطات واقتابل
 أن يقول هذا لا يقتضي قصر كلامهما هنا على ذلك بل يمكن التعميم وهو أقعد في المقابلة
 وهم اذا اتفقا الاثم عن المجتهد في العقليات فنفيه عن المجتهد في غيرها أولى وكذلك اذ صوب
 العنبري الاجتهاد فيها في غيرها أولى سم (قوله لانه لم يصادف الحق) أي وعدم مصادفة
 الحق لا تكون عذرا في القطعيات (قوله وقبل ان كان مسلما) قديس تشكل كونه مسلما مع
 فرض انه ناف للاسلام أو بعضه ويمكن الجواب بان المعنى ان كان متقبلا للاسلام كما يؤخذ
 من عبارة السعد الا تسمية قريش ان هذا صريح في أن الصحيح أن محل النزاع أعم من
 الكافر والمنقضي للاسلام لكن ذكر السعد خلافه حيث قال في قول العنبدولنا في نفيه أي
 نفي ما ذهب اليه الجاحظ والعنبري الاجماع الخ مانعه وفي ورود الدليل على محل النزاع
 بحث لان الاجماع انما هو في الكافر المخالف للملة صريحا والنزاع انما هو في من يتقى الى الملة
 ويكون من أهل القبلة والافكيك في صور من المسلم الخلاف في خطأ اليهود والنصارى
 اه وبه يعلم توجه هذا البحث على استدلال الشارح بالاجماع لكن سيأتي عن المصنف أن

بانه صلى الله عليه وسلم حكم سعد
 ابن معاذ في بنى قريظة فقال تقتل
 مقاتلتهم وتبني ذريتهم فقال
 صلى الله عليه وسلم لقد حكمت
 فيهم بحكم الله رواد الشيطان
 وهو ظاهر في أن حكمه عن
 اجتهاده (مسئلة المصيب) بان
 المختلفين (في العقليات واحد)
 وهو من مصادف الحق في التعمينه
 في الواقع كحدوث العالم وثبوت
 الباري وصفاته وبعثة الرسل
 (ونافي الاسلام) كله أو بعضه
 كافي بعثة محمد صلى الله عليه وسلم
 (مخطئ آثم كافر) لانه لم يصادف
 الحق (وقال الجاحظ والعنبري
 لا ياثم المجتهد) في العقليات المخطئ
 فيها الاجتهاد (قبل مطلقا وقبل
 ان كان مسلما) فهو عندهما مخطئ

المشهور وتعميم محل النزاع سم (قولا وقيل زاد العنبري الخ) قال المصنف ولا يظن بالرجل
انه أراد أي بالاصابة وقوع معتقده أي المجتهد في نفس الامر حتى يلزم من اعتقاده قدم
العالم وحدوثه اجتماع القدم والحدوث فان ذلك جنون محض ولا نفي الاثم فقط فان ذلك
مذهب الجاحظ بلا زيادة بل أراد أن ما يؤدي اليه اجتهاده هو حكم الله في حقه سواء
وافق ما في نفس الامر أم لا ثم قيل عم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الديانات
وان اليهود والنصارى والجوس على صواب على ما زعم وهذا ما ذكره القاضي في التقريب
المشهور رانه عنه وقيل انما أراد أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة ويرجع
الخالفون فيها إلى آيات وآثار محقة للتأويل كالرؤية وخلق الافعال فاما ما اختلف فيه
المسلمون وغيرهم من أهل المال كاليهود والجوس والنصارى فان في هذا الموضع بقطع أن
الحق انما هو ما يقوله أهل الاسلام قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى ويقتضي أن يكون
التأويل لمذهب العنبري على هذا الوجه لا نالناظن أحد من هذه الأمة الا وهو بقطع
بفضل اليهود والنصارى والجوس وعلى هذا ينبغي حل مذهب الجاحظ أيضا وقد صرح
القاضي عنه في التقريب بخلافه اه واعلم أن ما قدر به المصنف الاصابة بقوله انه أراد أن
ما يؤدي اليه اجتهاده فهو حكم الله في حقه مع تعميم قوله في العقليات حتى يشمل جميع
أصول الديانات وان اليهود والنصارى والجوس على صواب يقتضي أن حكم الله في حق
اليهود وفي حق النصارى والجوس ما أدى اليه اجتهادهم ولا ينبغي اشكاله وكيف يسع
حاقلا أن ياتزم أن حكم الله في حقهم ما أدى اليه اجتهادهم مع دلالة الأدلة على في ما أدى
اليه اجتهادهم وعلى تعذيبهم وتخليد هم في العذاب فليتامل (قوله وقد حكى الاجماع
على خلاف قولهم ما قبل ظهورهما) أي في جميع الاعصار لاجماع الصحابة فمن بعدهم
عصر اربعة عشر على قتال الكفار واسم في السار بلا فرق بين مجتهد ومعه اند وقد تقدم ما في
هذا الاستدلال آنفا (قوله ما لو حكم الله لكان به) أي هنالك الشيء لو حكم الله على التعيين
لحكم بذلك الشيء لكن لم يقع منه تعالى حكم على التعيين بل جعل الحكم نابعا لظن المجتهد
وايضاح هذا الكلام أنه ما من مسألة الاو لها مناسبة خاصة ببعض الاحكام بعينه بحيث
لو أراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعض بعينه (قوله اصاب اجتهادا) أي لانه
بذل وسعه والملازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لانه المقدور وقوله لا حكم أي لانه لم
يصادف ذلك الشيء الذي لو حكم الله حكمنا لكان به كما ينههم من قول الشارع فيمن لم
يقصاف ذلك الشيء وقوله وابتداء أي لانه بذل وسعه على الوجه المعتبر وهو انما يبدأ ببدل
وسعه ثم تارة يزيده الى المطلوب وتارة لا وقوله لا انتها أي لان اجتهاده لم ينته الى مصادفة
ذلك الشيء والخطا في قول الشارع فهو مخطئ حكما غير الخطا عند الجمهور لان الخطا حكما
هنا معناه عدم مصادفة ذلك الشيء الذي لو حكم الله لكان به وان لم يقع الحكم به فعند مخطئا
لعدم اصابته ماله المناسبة الخاصة وان لم يحكم به والخطا عند الجمهور عدم مصادفة ما حكم

غير آثم (وقيل زاد العنبري) على
نفي الاثم (كل) من المجتهدين فيها
(مصيب) وقد حكى الاجماع على
خلاف قولهم ما قبل ظهورهما
(أما المسئلة التي لا قاطع فيها من
مسائل الفقه) فقال الشيخ أبو
الحسن الأشعري (والقاضي)
أبو بكر الباقلاني (وأبو يوسف
ومحمد) صاحب أبي حنيفة (وابن
سريج كل مجتهد) فيها (مصيب ثم
قال الا قولان حكم الله) فيها (تابع
ظن المجتهد) فما ظنه فيها من الحكم
فهو حكم الله في حقه وحق مقلده
(وقال اثنتان) الباقية (هناك
ما) أي فيها شيء (لو حكم) الله فيها
(لكان به) أي بذلك الشيء ومن
(ثم) أي من هنا وهو قولهم المذكور
أي من أجل ذلك (قالوا) أيضا
فمن لم يصادف ذلك الشيء (أصاب
اجتهادا لا حكما وابتداء) انتهاء
فهو مخطئ حكما وانتها

(والصحيح وفاء بالجمهورية المصيب) فيها (واحد والله تعالى) فيها (حكم قبل الاجتهاد قبل لادليل عليه) بل هو كدفين يصادفه من شاء الله (والصحيح ان عليه اماره وانه) ٣٢٠ أي المجتهد مكلف باصااته أي الحكم لا مكانه او قبل لا لغموضه (وان

الله به بعينه في نفس الامر سم (قوله والله تعالى فيها حكم) أي من غير أن أصابه فهو المصيب ومن أخطأ فهو الخطي (قوله بل هو كدفين يصادفه من شاء الله) لا يقال لا فائدة على هذا للنصوص والنظر فيه إلا أن نقول فائدة النصوص والنظر فيها على هذا أنها أسباب عادية لا مصادفة ألا ترى أنه لو لا السبب إلى محل الدفين وحصول بعض الأفعال كغفر له قضاء الحاجة مثلا لم يصادفه فانه لو استقر في محله لم يتقل منه إلى غيره ولم يصدر منه فعل لم يصادف ذلك الدفين مع أن كلام من سعيه ومصدره من الأفعال ليس علامة على ذلك الدفين وإنما أدب إليه بطريق الاتفاق والمصادفة سم (قوله والصحيح أن عليه اماره) انما عبر بقوله اماره دون الدليل المعبر به في المقابل السابق إشارة إلى رد ما قاله بشر الماريسي وأبو بكر الأصم أن عليه دليل لا قطعه ما وان الخطي آمن وما قاله غيرهما أن عليه دليل لا قطعه ما ولا ان خلف الدليل ونحوه ويترك الكلام في أن الإشارة إلى القول بان عليه دليل لا قطعه ما هل يوافق أن الفرض المسئلة التي لا قاطع فيها سم (قوله وأنه مكلف باصااته) أي الحكم لا مكانها أي الاصابة وفي قوله لا مكانها إشارة إلى رد القول بان غير مقدور في التكليف بها تكليف ما لا يطاق ووجه الرد منع انها غير مقدورة بل هي ممكنة لكن التكليف باصااته قد ينفيه قوله بعده بل يؤجر له ذلك وسعه في طلبه فان قياس كونه مكلفا باصااته أن لا يؤجر عند الخطأ لانه حينئذ لم يأت بالواجب فكيف يؤجر مع ذلك ويمكن أن يقال ليس المراد بكونه مكلفا باصااته انه ملزم بحصول الاصابة ولا بد بل المراد بذل وسعه لطلب حصولها وهذا لا ينافي أنه اذا أخطأ أثيب لانه أتى بما كلف به وقبول أن يقول ما فائدة أنه مكلف بالاصابة مع الزامه بذل وسعه بكل حال ومع الاكتفاء بذل وسعه وان لم يصب ويوجب بان فائدة جريان قول بالاثم عند عدم الاصابة كما أشار له الشارح سم (قوله ولقوة المقابل هنا عبر بالأصح) أي المقيد أن مقابله صحيح بخلاف المقابل فيما سبق فانه لم يدبر بالأصح المقيد قوة مقابله بل عبر بالصحيح المشعر بعدم صحة المقابل حيث قال وان مخطئه لا يائمه بل يؤجر أي والصحيح أن الخ فيسنة فاد من ذلك ضعف مقابله وهو القول بالاثم (قوله ومتى قصر مجتهد) المراد به المتصف بصفات الاجتهاد لا المجتهد بالفعل فانه قول العلامة في تسمية المقصر مجتهدا يجوز اذا اجتهدا وهو استقراغ الفقيه الخ (قوله لا ينقض الحكم في الاجتهاديات) لا يخفى أن بعض صور النقض في قوله فان خالف نصا أو ظاهرا جليا الخ من جملة الاجتهاديات وقد ينقض الحكم فيها وكان مراده الاجتهاديات في الجملة وكأنه قال الاقياسيات سم (قوله فان خالف نصا) أي في معناه بدليل مقابله بقوله أو ظاهرا جليا والظاهر الجلي اما نص أي انظر كتاب أو سنة واما قياس ولذا جعله غاية للظاهر الجلي وقوله فان خالف نصا الخ في موضع الاستدعاء مما قبله كما مرر الإشارة إليه (قوله بخلاف اجتهاده) أي بان أداه اجتهاده إلى شيء فلم يحكم به

مخطئه لا يائمه بل يؤجر) لبدله وسعه في طلبه وقبل يائمه لادم اصابته المكلف بها (أما الجزئية التي فيها قاطع) من نص أو إجماع واختلاف فيها لعدم الوقوف عليه (فالصحيح فيها واحد وفاقا) وهو من وافق ذلك القاطع (وقيل على الخلاف) فيها لا قاطع فيها هو بعد (ولا يائمه الخطي) فيها بناء على أن المصيب واحد (على الأصح) لما تنقضى وقوة المقابل هنا عبر بالأصح (ومتى قصر مجتهد) في اجتهاده (انتم وفاقا) لتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه (مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهاديات) لامن الحاكم به ولان غيره بان اختلاف الاجتهاد (وفاقا) اذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقض وهلم فتقوت مصالحة نصب الحاكم من فصل الخصومات (فان خالف) الحكم (نصا أو ظاهرا جليا ولو قياسا) وهو القياس الجلي نقض لخالفته لا دليل المذكور (أو حكم) حاكم (بخلاف اجتهاده) بان قلده غيره نقض حكمه لخالفته لا اجتهاده وامتناع تقليده فيما اجتهد فيه (أو حكم) حاكم (بخلاف نص امامه غير مقلد غيره) من الأئمة (حيث يجوز) انقلد امام تقليد غيره بان لم يقدر في حكمه أحد الاستدلال به برأيه أو قلده

وقلده
فيه غير امامه حدث تقليده وسباني بيان ذلك (نقض) حكمه لخالفته نص امامه الذي هو في حقه لالتزامه تقليده كالدليل في حق المجتهد أما اذا قلده في حكمه غير امامه حيث يجوز تقليده فلا ينقض حكمه لانه لا يصدق له انه حاكم به بل يخافه عنده

(ولو تزوج بغير ولي) باجتهاد منه يصح (ثم تغير اجتهاده) الى بطلانه (فالاصح بحريها عليه) اقلنه الآن البطلان وقيل لا يحرم اذا حكم ما كمال الصحة (وكذا المقلد بتغير اجتهاد امامه) فيما ذكر حكمه حكمه (ومن تغير اجتهاده) بعد الافناء (أعلم المستفتي) بتغيره (اي كيف) عن العمل ان لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) ان عمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما تقدم (ولا يضمن) المجتهد (الملتزم) بافتائه باتلافه (ان تغير) اجتهاده الى عدم اتلافه (للاقاطع) ٣٢٩ لانه معذور بخلاف ما اذا تغير اقطاع كالتصقائه يضمنه لنفسه.

(مسئلة يجوز أن يقال) من قبل الله تعالى (لنبي أو عالم) على لسان نبي (احكم بما تشاء) في الوقائع من غير دليل (فهو صواب) أي موافق لحكمي بان يلهيه اياه اذا مانع من جود هذا القول (ويكون) أي هذا القول (مسددا كشرعيا ويسمى التفويض) لدلائله عليه (وزرد الشافعي) فيه (قيل في الجواز وقيل في الوقوع) ونسب الى الجمهور فحصل من ذلك خلاف في الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز (وقال ابن السمعاني يجوز لاني دون العالم) لان رتبته لا تبلغ أن يقال لذلك (ثم انظر) بعد جوازه كيف كان لم يقع) وجزم بوقوعه موسى بن عمران من الماتلة واستند الى حديث الصحيحين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي لا وجبته عليهم والى حديث مسلم يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فسكت حتى قالها

وقد غير كما قرره الشارح ومثل ذلك ما لو تمكن من الاجتهاد فلم يفعله وقيل غيره (قوله) فالاصح بحريها عليه يعني ولو حكم بصحة العقد ما كمال لان حكمه انما يفيد الحل ان يعتقده وان لم يجوز نفسه مطلقا قاله العلامة (قوله فيما ذكر) أي في مسئلة تزويج المرأة بغير ولي وقوله حكمه أي فانه ما يحرم بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم بالصحة ما كمال (قوله لما تقدم) أي من لزوم التسلسل (قوله باتلافه) أي كما اذا أخبره أن الشيء الجامد كالسمن يتنجس بجمعه بوقوع النجاسة فيه فاتفقه المستفتي بسبب فتواه ثم تبين للمفتي أنه لا يتنجس الجميع الا حيث أمكن السريان فيه بجمعه بجمعه والافلا لا يتنجس الا البعض الذي أمكن السريان فيه وكانت الصورة المستفتي فيها من القسم الثاني أي عدم السريان في جميعه فلا يضمن المفتي للمستفتي السمن الذي ألقه بفتواه أو لا بسبب تغير اجتهاده الى عدم اتلاف الجميع (قوله كالمس) أي في معناه بان لا يتحمل غير مع كونه متواترا كالكتاب فانه مثال لاقاطع ومثل النص الاجماع كانه على ذلك بالكاف (قوله يجوز أن يقال) أي بالهام من الله أو على لسان الملك (قوله على لسان نبي) راجع لقوله أو عالم ويصح أن يرجع أيضا للنبي ويتصور ذلك في تبيين متعاصرين كعيسى وهرون عليهم الصلاة والسلام (قوله فهو صواب) من جملة المقول للنبي صلى الله عليه وسلم أو العالم كما يفهمه قول الشارح أي موافق لحكمي وحاصل ذلك أن يجعل الله تعالى مشيئة المقول لذلك دليلا على حكمه في الواقع بان لا يلهيه الا مشيئة ما هو حكمه في الواقع (قوله ونسب) أي تردد الشافعي في الوقوع قال بعضهم وهذا هو الظاهر ويحتمل ونسب التردد فيه أي في الوقوع اليهم وهذا الظاهر من قوله فحصل من ذلك خلاف يدل على أن الظاهر الثاني وأما محل الخلاف على الخلاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وفي الوقوع على آخر خلاف الظاهر فليست أملا قرره بعضهم (قوله كيف كان) أي سواء كان لنبي أو عالم (قوله من الماتلة) قيد بذلك لئلا يتوهم موسى بن عمران النبي صلوات الله وسلامه عليه (قوله) لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك أي فهذا القول منه صلى الله عليه وسلم ناسي عن كون الله تعالى قال احكم بما تشاء وكذا القول فيما بعده (قوله حتى قالها) أي لفظة كل عام يارسل الله (قوله لوجب) أي هذه الفريضة كل عام (قوله ولما استطعتم) الدم زائدا لما كيد (قوله بان ذلك) أي ما ذكر من الحديثين (قوله لا يدل على المدعي) أي وهو الوقوع (قوله خير فيه) أي فيما ذكر من الحديثين (قوله أو يكون ذلك المقول)

٤١ باني في ثلاثا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم والرجل هذا هو الاقرع بن حابس كافي رواية أبي داود وغيره وأجيب بان ذلك لا يدل على المدعي لجوازا أن يكون خير فيه أي خيري ايجاب السؤال وعدمه وتبكيه الحجة وعدمه أو يكون ذلك المقول بوجي لا من تلقاء نفسه

أى وهو افظ الحديثين أى أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول لو قلت نعم
لوجبت أى بإيجاب الله تعالى وأن يقول لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم ثم الخ أى لأمرتهم
بأمر الله تعالى (قوله وفى تعليق الامر الخ) هذه مسئلة استطردية هنا ومحله باب الامر
(قوله باختيار المأمور) أى بإرادته (قوله والتخير قرينة على أن الطلب غير جازم) فيه
إشارة الى أن المراد بالتخير تجويز الترتيب فى الجملة لا تجويز الفعل وتجويز الترتيب على السواء
والا لمتنع اجتماعه مع الطلب فلا يصح كونه قرينة عليه (قوله إن شاء) مقول قال وهو
خبر مبتدأ محذوف أى وذلك لمن شاء (قوله بأن يعتقد) تفسير لا أخذ (قوله فخرج أخذ
غير القول من الفعل الخ) فيه نظير بل المراد بالقول ما يشمل الفعل بل والتقرير أيضا لان
القول شاع استعماله فى رأى والاعتقاد المدلول عليه باللفظ تارة وبالفعل أخرى
وبالتقرير المقترب بما يدل على الرضا تارة أخرى وعلى هذا جرى المولى سـ محمد الدين فعمل
القول فى كلام العضد كابن الحاجب على ما يعم الفعل والتقرير (قوله) وأخذ القول مع
معرفة دليله فهو اجتهاد الخ) قال العلامة هذا بناء على جواز تجزئ الاجتهاد وأما على
منعه كما هو مقتضى كلام الشارح فى شرح حده السابق فيكون تقليدا خارجا عن الحد كما
يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل قبل الاجتهاد أو بعده فجهت هذا آخر فانه تقليد مع معرفة
دليل الآخر وان كان تقليدا ممنوعا كما سيجىء اهـ قلت الظاهر أنه على القول بعدم تجزئ
الاجتهاد يكون أخذ القول المذکور مع معرفة دليله واسطة لعدم صدق كل من حدى
التقليد والاجتهاد عليه وأما قوله كما يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل الخ فبوابه أن
الأخذ بقول الغير بعد إيجاده الاجتهاد واستنباط ذلك الحكم بالدليل كما استنبطه الغير
فاطلاق التقليد على الأخذ المذکور انما هو من حيث سبق ذلك الغير به وليس من التقليد
فى شئ بل هو اجتهاد وحيد فهو خارج من حد التقليد وأما أن كان أخذ المجتهد
المذکور قول الغير مع احب الترتيب الاجتهادى بان قصده أخذ قول الغير من غير أن يتظرفى
الدليل وبأخذ منه على الوجه المقرر فى حد الاجتهاد فانه تقليد داخل فى الحد المذکور
قطعا وان كان ممنوعا فمأمل وهذا يفتى عما أطال به هنا سم (قوله بناء على وجوب البحث
عنه) اعترض بأنه مبنى على مرجوح كاعلم مما مر فالأولى فى التوجيه أن يقال لان معرفة
الدليل من الجهة التى باعتبارها يقيم الحكم لا تسكون الا للمجتهد (قوله ويلزم) أى
التقليد غير المجتهد شامل للعقائد كالعقائد بدليل قوله الآتى ومنع الاستناد التقليدى فى
القواطع أى كالعقائد فانه يقتضى التعميم على الاول وفيه نظر اذ قد يستعمل غير المجتهد
بمعرفة البرهان العقلى مع عدم وصوله الى رتبة الاجتهاد فى الفروع ولا سبيل الى الزام من
يستعمل بمعرفة البرهان على العقائد بالتقليد بل لا يجوز له التقليد كيف وقد ذهب بعضهم
الى أن التقليد فى العقائد ممنوع وان المقلد فيها كافر وان كان القول بكفره ضعيفا
وبالجملة فالتقليد فى العقائد لم يقل أحد بوجوبه بل انما قيل بجوازها وأما منعها فالوجه

(وفى تعليق الامر باختيار المأمور)
ثم وافعل كذا ان شئت أى فعله
(تردد) قيل لا يجوز لما بين طلب
الفعل والتخير فيه من التناقض
والظاهر الجواز والتخير قرينة
على أن الطلب غير جازم وقد روى
البخارى أنه صلى الله عليه وسلم
قال صلوا قبل المغرب قال فى
الثالثة لمن شاء أى ركعتين كما مر
فى رواية أبى داود (مسئلة)
التقليد أخذ القول (بأن يعتقد
(من غير معرفة دليله) فخرج أخذ
غير القول من الفعل والتقرير
عليه فليس بتقليد وأخذ القول
مع معرفة دليله فهو اجتهاد ووافق
اجتهاد القائل لان معرفة الدليل
انما تسكون للمجتهد لتوقفها على
معرفة سلامته عن المعارض بناء
على وجوب البحث عنه وهى
متوقفة على استقراء الأدلة كلها
ولا يقدر على ذلك الا للمجتهد (ويلزم
غير المجتهد) عاميا كان أو غيره أى
يلزم التقليد للمجتهد لقوله تعالى
فاستلوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون

(وقيل بشرط تبين صحة اجتهاده)

بان يتبين مسبقا انه ليس له من لزوم اتباعه في الخطا الجائز عليه

(ومنع الاستناد) أبو إسحق

الاسفراييني (التقليد في القواطع)

كالمعاقد وسياق الخلاف فيها

(وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا)

لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف العا

(أما طان الحكم باجتهاده

فيحرم عليه التقليد لمخالفته)

به لوجوب اتباع اجتهاده (وكذا

المجتهد) أي من هو بصفتان

الاجتهاد يحرم عليه التقليد فيما

يقع له (عند الأكثر) لقوله

من الاجتهاد فيه الذي هو أصل

للتقليد ولا يجوز العدول عن

الأصل الممكن إلى بدله كافي الوضوء

والتيقن وقيل يجوز له التقليد فيه

لعدم علمه بالآن (وثالثها يجوز

للقاضي) حاجته إلى فصل الخصومة

المطلوب بحجازه بخلاف غيره

(ورابعها يجوز تقليد ادعاء

منه لرجائه عليه بخلاف المساوي

والأدنى (وخامسها) يجوز (عند

ضيق الوقت) لما يستل منه

كالصلاة الموقته بخلاف ما إذا لم

يضق (وسادسها) يجوز له فيما

يخصه (دون ما يقتضي به غيره

) (مسئلة اذا تكررت الواقعة)

للمجتهد (وتجدد) له (ما يقتضي

الرجوع) عما ظنه فيها أولا (ولم

يكن ذاك الدليل الاول واجب

عليه (تجديد النظر) فيها (قطعا

تخصيص ما ذكره من غير العقائد (قوله ليس له) أي ليس له المقلد من لزوم اتباعه في الخطا الجائز عليه أي على المجتهد (قوله وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا) هذا مقابل لقوله ولا يلزم غير المجتهد الشامل للعالم وغيره وقوله وان لم يكن مجتهدا الجملته الحالية ولا يصح أن تكون للمبالغة لاقتضاها أنه لا فرق في اللزوم على الأول بين المجتهد وغيره وليس بصحيح إذا يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهدا كما هو صريح قوله ولا يلزم غير وقوله لا في وطن الحكم الخ (قوله) لأن له صلاحية أخذ الحكم (أجيب بأن المدا في عدم التقليد على صلاحية الكاملة لا صلاحية في الجملة (قوله) أما طان الحكم) هذا محذور قوله ولا يلزم غير المجتهد (قوله) باجتهاده) أي بالفعل بدليل ما بعده (قوله) أي من هو بصفتان الاجتهاد (أشار بذلك إلى أن المراد بالمجتهد ههنا من فيه أهلية الاجتهاد لا المجتهد بالفعل لأنه تقدم في قوله أما طان الحكم الخ والعطف يقتضي المغايرة (قوله) فيما يقع له) أي وان لم يخصه (قوله) وتجدد له ما) أي دليل يقتضي الرجوع عما ظنه أو لا أي ما يحتمل أنه يقتضي الرجوع أو ما يقتضي الرجوع احتمالا لأن في العبارة تسامح وقربة هذه المسامحة قوله وجب عليه تجديد النظر إذا لمعنى تجديده عند تحقق مقتضى الرجوع بالذهل والحاصل أن في قوله ما يقتضي الرجوع يجوز معه قريته ومثله شائع فان قلت أي فائدة في زيادته على ابن الحاجب هذا القيد أعنى قوله وتجدد له ما يقتضي الرجوع قلت فائدتها تصحيح القطع الذي ذكره أخذ من الفقهاء فانه مقدم في كلامهم بهذه الزيادة فان انتفت في وجوب التجديد بخلاف قال الشيخان في أصل الروضة هل يلزم المجتهد تجديد الاجتهاد إذا وقعت الحادثة مرة أخرى أم يعقد اجتهاده الاول وجهان زاد النووي أحصاهما لزوم الاجتهاد وهذا إذا لم يكن ذاك الدليل الاول ولم تجدد له ما قد وجب رجوعه فان كان ذاك لم يلزمه قطعا وان تجدد ما وجب الرجوع لزومه قطعا اه قاله سم وأطال في المقام ومقتضاه هذا كما هو صريح به آخر عبارة رد ما اعترض به العلامة بمناصه قوله وجب عليه تجديد النظر لا يلائمه قوله قبله وتجدد له ما يقتضي الرجوع إذا لا يخفى أن مقتضى الرجوع هو النظر في الدليل فزيادة التجديد على ابن الحاجب لا معنى لها بل يفسدها قوله بعد لان كان ذاك لا لاقتضاها أنه لا يجب تجديد النظر مع ذكر الدليل الاول وان تجدد له ما يقتضي الرجوع عنه وفساده لا يخفاه إلا أن يحمل قوله ما يقتضي الرجوع على الدليل دون الاجتهاد فيصح حينئذ قتأمل اه وأنت إذا تأملت فيما أورده سم علمت أن الحق ما قاله العلامة وما ذكره من التناهي في عبارة الروضة مدفوع بأن المفهوم منها تقييد الخلاف المذكور بالعلوم من كل من الأمرين المذكورين وهما كونه ذاك الدليل الاول وتجدد ما وجب الرجوع في وجود الاول لم يلزمه التجديد ووجود الثاني يلزمه التجديد قطعا فيهما ولا يخفى أن عدم لزوم التجديد إذا كان ذاك الدليل الاول مقيد بعدم تجديد ما وجب الرجوع وأن لزوم التجديد عند وجود ما وجب الرجوع عن الاول مطلق أي سواء كان ذاك الدليل الاول أم لا هـ ذام فاد العبارة المذكورة حينئذ فقول العلامة بل يفسدها قوله بعد

وكذا يجب تجديده (ان لم يتجدد) ما يقتضى الرجوع ولم يكن ذا كالدليل (لان كان ذا كرا) له اذ لو اخذ بالاول من غير نظر حيث لم يذكر الدليل كان اخذاً بشئ من غير دليل يدل عليه والدليل الاول لعدم تذكره لاثقة ببقاء الظن منه بخلاف ما اذا كان ذا كالدليل فلا يجب تجديده النظر ٢٢٤ في واحدة من الصورتين اذ لا حاجة اليه (وكذا العاى يستفيق) العالم في سادته

(ولو) كان العالم (مقدميت) بناء على جواز تقليد المبتدأ وافتاء المقلد كما سيأتى (ثم تقع) له (ثلاث) الحادثة هل يعيد السؤال لمن أفتاه أى حكمه حكم المجتهد في إعادة النظر فيجب عليه إعادة السؤال اذ لو اخذ بجواب الاول من غير إعادة لكان اخذاً بشئ من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الاول لاثقة ببقائه عليه لاحتمال مخالفته لباطلاعه على ما يخالفه من دليل ان كان مجتهداً أو نص لأمامه ان كان مقلداً (مستلة تقليد المفضل) من المجتهدين فيه (أقوال) أحدها ورجحه ابن الحاجب يجوز وقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهراً متكرراً من غير انكار ثانياً لا يجوز لان أقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الادلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول الفاضل ويعرفه العاى بالتسامع وغيره (ثالثها) المختار يجوز لمعتقه فاضلاً) غيره (أو مساوياً) له بخلاف من اعتقده

لان كان ذا كرا لاقتضائه الخ واضح فتأمل (قوله وكذا ان لم يتجدد الخ) انما فصله بكذا لكونه دون الاول في الرتبة وان كان تجديده النظر فيه واجباً أيضاً قطعاً (قوله اذ لو اخذ بالاول الخ) تعليل للصورتين وقوله بالاول أى بالدليل الاول (قوله هل يعيد السؤال) انما أورده بصورة الاستفهام دون أن يقول فانه يعيد السؤال إشارة الى الخلاف في ذلك كما ذكرنا خلاف في ذلك الزركشى وغيره (قوله يجوز تقليد المفضل) أى في نفس الامر لا بحسب الاعتقاد اذ لا يتأتى حينئذ التفصيل الا في قول الفاضل (قوله ويرشد اليه قوله الا في قريناً بخلاف من اعتقده مفضولاً كالواقع) (قوله ورجحه ابن الحاجب) هو المشهور وكما قاله العراقي وقوله يجوز أى تقليد المفضل مطلقاً ولاحظه فاضلاً أم لا فلا يجب البحث عن الراجح وقوله وثانياً لا يجوز أى وان اعتقده فاضلاً فيجب البحث عن الراجح (قوله كالواقع) بدل من مفضولاً أو نعت له أو مفعول مطلق (قوله جمعاً بين الدليلين) أى يحمل الاول على من اعتقده فاضلاً أو مساوياً والثاني على من اعتقده مفضولاً (قوله ومن ثم لم يجب البحث عن الراجح) ان قلت هذا يتفرع على الاول أيضاً فيشكل تخصيصه بالثالث الذي دل عليه تقديم الظرف أعنى من ثم قات التقديم لا ههنا ولو لم يصرح بوضوحه اضافي لانه بالنسبة للقول الثاني كما أشار له الشارح بقوله بخلاف من منع مطلقاً فان قلت لم أثر الثالث بك ذلك قلت لانه الذي يتوهم معه وجوب ذلك فان قلت ما وجه تفرعه عدم الوجوب على الثالث حتى صح تعبير المصنف بقوله ومن ثم الخ مع أن اشتراط اعتقاد كونه فاضلاً أو مساوياً لا ينافي الوجوب بل يناسبه قلت وجهه أن اشتراط مجرد اعتقاد ما ذكر يشهر بعدم اعتبار زيادة عليه فليمتأمل سم (قوله لعدم تعيينه) أى الراجح ليقبل بدل المدار على اعتقاده فاضلاً أو مساوياً (قوله بخلاف من منع مطلقاً) أى فانه يوجب البحث لاجل تعيين الفاضل والمساوى ولا يكفي الاعتقاد (قوله فان اعتقد رجحان واحد منهم تعين) أورده عليه ان هذا عين قوله يجوز لمعتقه فاضلاً أو مساوياً أى لمفضولاً كما صرح به الشارح فهو تكرار معه وفيه نظر لان ذلك يجوز المساوى وهذا عين الافضل فليس تكراراً معه سم (قوله باعتقاده المبنى عليه) قوله المبنى نعت سببي لقوله اعتقاده ويصح جعله نعتاً حقيقة لا اعتقاده وقوله عليه نائب فاعل المبنى (قوله ويحتمل الخ) أى وائس قولاً واحداً (قوله وهذه المسئلة) أى قوله والراجح علماً الخ (قوله مبني على وجوب البحث عن الراجح الخ) أى الذي هو مرجوح عند المصنف وفيه نظر فانه كما يصح تفرعه

مفضولاً كالواقع جمعاً بين الدليلين المذكورين بهذا التفصيل (ومن ثم) أى من هنا وهو هذا التفصيل المختار أى من على أجل ذلك نقول (لم يجب البحث عن الراجح) من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من منع مطلقاً (فان اعتقد) أى العاى (رجحان واحد منهم تعين) لان يقدّمه وان كان مرجوحاً في الواقع علماً باعتقاده المبنى عليه (والراجح علماً فوق الراجح وبعاً في الاصح) لان زيادة العلم تأثيراً في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس لان زيادة الورع تأثيراً في التثبت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوى لان لكل مرجحاً وهذه المسئلة متبينة على وجوب البحث عن الراجح المبنى على امتناع تقليد المفضل

(ويجوز تقليد الميت) لبقاء قوله كما قال الشافعي المذاهب لا تموت بموت أربابها (خلافا للامام) الرازي في منعه قال لانه لا يبقاء لقول الميت بدليل انعقاد الاجماع بعدم موت الخائف قال وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت اربابها الاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض ولعمرة المتفق عليه من المختلف فيه وعورض بحجية الاجماع بعدم موت المجمعين (وثالثهما) يجوز (ان فقد الحي) للحاجة بخلاف ما اذا لم يفتقد (ورابعها حال) ٣٢٥ الصفي (الهندي) يجوز تقليده فيها

نقل عنه (ان نقله عنه مجتهد في مذهبه) لانه لمعرفة مدارك معينين بين ما استقر عليه وما لم يستقر عليه فلا ينقل لمن يقلده الا ما استقر عليه بخلاف غيره (ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية) للافتاء (أو وطن) أهلاله (بأشهره بالعلم والعدالة) هذا راجع الى الاول (وانتصابه) والناس مستفتون (له هذا راجع الى الثاني) (ولو) كان من ذكر (قاضيا) فانه يجوز افتاؤه كغيره (وقيل لا يقتضي قاض في المعاملات) للاستفتاء بقضائه فيها عن الافتاء وعن القاضي شريح أنا أقضي ولا أفتي (لا المجتهول) عالما وعدالة فلا يجوز استفتاءه لأن الأصل عدمه (ما) (والاصح وجوب البحث عن علمه) إن يسأل الناس عنه وقيل يكفي استفاضته بينهم (والاكتفاء بظاهر العدالة) وقيل لا بد من البحث عنها (و) الاكتفاء (بجبر الواحد) عن علمه وعدالته بناء على البحث عنهما وقيل لا بد من اثنين (ولاعلمى سؤاله) أي العالم (عن مأخذه) فيما أفتاه به

على وجوب البحث عن الارجح يصح أيضا تقريره على عدم الوجوب (قوله ويجوز تقليد الميت) أي مطلقا أي فقد الحي أم لا نقله مجتهدا (قوله في منعه الخ) قد يقال منعه له أنما هو من حيث كونه عن الميت والافيعمل به عنده من حيث نقل الثقة له عن الميت المجتهد وليس هذا من تقايد الميت عنده وإنما هو عمل بالظن وبهذا يصير الخلاف بينه وبين القوم لفظيا فانهم يقولون للميت قول لم يت فليقلدوه هو يقول لا قول للميت ولكن الحكاية عنه تغلب ظن أن هذا حكم الله وقد أطالوا في هذا المقام جدا فراجع (قوله ان نقله عنه) أي الميت مجتهد في مذهبه أي مذهب الميت وهذا المجتهد هو المعبر عنه فيما مر بجتهاد المذهب (قوله ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية الخ) أي وأما الافتاء فسيأتي في المسئلة الثانية بعد هذه ولا يلزم من جواز الاستفتاء الذي هو طلب الافتاء الذي هو الاخبار بالحكم من غير الراجح (قوله هذا راجع للاول) أي وهو قول من عرف بالاهلية وقوله راجع للثاني أي وهو قوله أو ظن أهلاله وكلام الزركشي يقتضي أن المشار اليهما في كلام الشارح وهما قول المصنف بأشهره بالعلم والعدالة وقوله وانتصابه والناس يستفتون يرجعان الى الثاني وهو قول أو ظن أهلاله (قوله لا المجتهول) عطف على من من قوله ويجوز استفتاء من عرف الخ (قوله والاصح وجوب البحث عن علمه) راجع لقوله ويجوز استفتاء من عرف الخ وذلك لأن وجوب البحث من جهة الطرق المعرفة للاهلية (قوله وقيل يكفي استفاضته بينهم) قال العلامة قدس سره الاستفاضة هي الاشهار وقد مر أن معرفة الاهلية بالاشتهار كافية فهذا الاصح قول آخر يجمعه هنا خلاف ما قدمه أولا بقوله ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية الخ فتأمل اهـ ويجب ان يان ما ترجحا اذا حصل له من الاشتهار علم أو ظن بالاهلية وما هنا فيما اذا لم يحصل له منه ذلك بان لا يوجد الا مجرد اشتهاره بالعلم من غير أن يعلم أو يظن منه ذلك قاله سم (قوله والاكتفاء بظاهر العدالة) أي لأن الغالب من حال العلماء العدل وليس الغالب من حال الناس العلم (قوله والاكتفاء بغير الواحد) أي العدل قال النووي وهذا محمول على من عنده معرفة بغيرها بين الملبس وغيره ولا يفيده في ذلك خبر آحاد الامة (قوله لا ارشاد نفسه بان تدعى الخ) أي ارشاد نفسه بسبب ادعائها فالبا سببية (قوله ثم عليه بيانه) أي نديا لا وجوبا وان كان ظاهرا العبارة الوجوب (قوله ان لم يكن خفيا) لعل المراد بان الخفي ما لا يسئل عادة يصل مثله الى الذهن أشار له سم (قوله

(استرشادا) أي طلبا لا ارشاد نفسه بان تدعى للقبول ببيان المأخذ لا تعنتا (ثم عليه) أي العالم (بيانه) أي المأخذ لسائله المذكور رخصه بلا ارشاده (ان لم يكن خفيا) عليه فان كان بحيث يقصر فهمه عنه فلا يمين له صوغا لنفسه عن التعب فيها لا يفيده ويعتذر له بخفاء المذهب عليه

في (مسئلة يجوز للقادر على التفريع والترجيح وان لم يكن مجتهدا) اي والحال انه غير منصف بصفتان المجتهد (الاقتناء) بذهب مجتهدا طلع على مأخذ واعتمده) وهذا كما صرح به الامدي مجتهد المذهب لانطباق تعريفه السابق عليه فيجوز له الاقتناء بذهب امامه مطلقا لوقوع ذلك في الاعصار متسكرا شائعا من غير انكار بخلاف غيره فقد انكر عليه وقيل لا يجوز له الاقتناء وصف الاجتهاد بعينه وانما يجوز الاقتناء ٣٢٦ للمجتهد ولانسلم وقوعه من غيره في الاعصار المتقدمة (وثالثها) يجوز له

يجوز للقادر على التفريع (الخ) أي على استنباط الاحكام من نصوص امامه والتفريع على قواعده وهذا هو المعبر عنه كما صرح به مجتهد المذهب بقوله وان لم يكن مجتهدا أي مطلقا لاجله حاله وان زائدة وليست الجملة معطوفة على مقدورها أي ان كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا لاقتضائه أن المجتهد يفتي بذهب مجتهد آخر مع أنه غير سائغ كما تقدم (قوله بخلاف غيره) أي غير القادر المذكور فيدخل في الغير مجتهد الفتوى وهو كما صرح المتبصر في مذهب امامه القادر على الترجيح دون التفريع قال بعضهم وفي قسميته مجتهد فتوى مع هذا تناقض لا يخفى اهـ ويمكن أن يجاب بان تسميته بذلك بناء على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الاعصار المتأخرة فلا تناقض (قوله وانما يجوز الاقتناء للمجتهد) أي المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول المصنف وثالثها عند عدم المجتهد (قوله ورابعها يجوز الخ) هذا هو الرابع كما تقدمت الإشارة اليه وهو المعبر عنه بقوله قبل بخلاف غيره فهذا مقابل لمفهوم قوله السابق يجوز للقادر الخ وقال الكل هذا القول أي وهو قوله ورابعها الخ أعم من ترجمة المسئلة الخ قال سم وقد يمنع ذلك ويوجه صنيع المصنف بان قوله للقادر قيد لمفهوم وهو المنع غيره فكأنه قال للقادر دون غيره والترجمة باعتبار المنطوق والمفهوم عامة فلا اشكال في حكاية هذا الرابع وكأنه قال مسئلة يجوز للقادر دون غيره وقيل لا يجوز للقادر ايضا وثالثها يجوز للقادر دون غيره عند عدم المجتهد ورابعها يجوز للقادر وغيره ولا يخفى انتظام هذا التقدير اهـ (قوله ويجوز خلو الزمان عن مجتهد) انظر هل المراد الجواز علة أو شرعا والظاهر أن كلاهما صحيح (قوله أي أن لا يفتي فيه مجتهد) أشار بذلك إلى أن المراد الأعم من أن لا يوجد فيه أصلا أو يوجد ثم يفقد لا الأول فقط كما قد يتوهم من لفظ الخلو سم (قوله مالم يتداع الزمان الخ) المراد بتداعي الزمان دعاء بعضه بعضا إلى الزوال والذهاب وهو كناية عن اشرافه على الزوال والتغير عما كان وقوله بتزول القواعد بتزولها تعظيم لها والاعراض عنها (قوله ظاهرين على الحق الخ) فيه أن ظهورهم على الحق لا يقتضي أن يكونوا بمرتبة الاجتهاد والكلام فيه ويمكن أن يقال إذا أطلق الشيء انصرف للفرد الكامل (قوله يتزعه) بدل من يقبض المنفى (قوله ويترك فيها الجهل) أي يثبت بدليل الرواية الثانية (قوله ولمعارضه هذه الاحاديث الاول الخ) قال العلامة رحمه الله تعالى المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه أن يقول الشارح ولمعارضه الاول لهذه الاحاديث والمناسب

(عند عدم المجتهد) الحاجة اليه بخلاف ما اذا وجد المجتهد (ورابعها) يجوز المقلد الاقتناء (وان لم يكن قادرا) على التفريع والترجيح (لأنه فاعل) لما يقبض به عن امامه وان لم يصرح بقوله عنه وهذا الواقع في الاعصار المتأخرة) ويجوز خلو الزمان عن مجتهد أي أن لا يفتي فيه مجتهد (خلافا للحنابلة) في منعهم الخلو عنه (مطلقا ولا بن دقيق العبد) في منعه الخلو عنه (مالم يتداع الزمان بتزول القواعد) فان تداعى بان أتت أشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك جاز الخلو عنه (والمختار) بعد جوازه انه لم يثبت وقوعه وقيل يقع دليل عدم الوقوع حديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من أممنا ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أي الساعة كما صرح بهافي بعض الطرق قال البخاري وهم أهل العلم أي لا تبدأ الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به

خير ايقنة في الدين ويدل للوقوع حديث الصحيحين أيضا ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن لقول يقبض العلم يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهلا فانفسهم لو اقاموا فتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وهذا اللفظ البخاري وفي مسلم حديث ان بين يدي الساعة أياما يرفع فيها العلم ويترك فيها الجهل ونحو حديث البخاري ان من أشرط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد برفع العلم قبض أهله ولمعارضه هذه الاحاديث الاول

أقول الشارح دون لا يقع أى الذى هو مراد المصنف أن يقول المصنف واختار لم يثبت
عدم وقوعه يعرف ذلك بالتأمل اه أما كون المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه
ما ذكر فوجهه ان عدم الثبوت انما يتقرر عن دليل عدم الوقوع لا عن دليل الوقوع لان
دليل عدم الوقوع لما دل على عدم الوقوع لم يكن الوقوع ثابتا بخلاف دليل الوقوع فانه
لما دل على الوقوع كان الوقوع باعتبار ثباته وأما كون المناسب لقول الشارح دون لا يقع
ما ذكر فوجهه أن عدم الوقوع هو مدعى المصنف لكن منعه من التصريح به معارضة
دليل الوقوع ومعلوم أن معارضة دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذى هو المدعى غير
ثابت ولا تجعل الوقوع غير ثابت ويمكن توجيه ما ذكره الشارح بأنه أراد بقوله ولمعارضة
الخ تعليل قوله قال المصنف الخ باعتبار قوله دون لا يقع فهو مشط التعليل يعنى انما ترك
المصنف التعبير بعدم الوقوع الدال عليه الحديث الاول لاجل ان هذه الاحاديث
الدالة على الوقوع معارضة له ومعلوم أن المناسب لترك التعبير المذكور هو معارضة
هذه الاحاديث الاول دون العكس وانما لم يقل المصنف واختار لم يثبت وقوعه لان
هذا التعبير لا شعاره بالميل الى ثبوت وقوعه لا يناسب مختار المصنف الذى هو عدم وقوعه
بخلاف ما عبر به فانه المناسب لمختاره المذكور لا شعاره به الى عدم الوقوع المذكور
والحاصل أن العدول عن لا يقع الى لم يثبت وقوعه يتلحق بامر من الاول المعدول عنه
والثاني المعدول اليه فقول الشارح ولمعارضة الخ تعليل له باعتبار تعلقه بالمعنى الاول
وترك تعليله باعتبار تعلقه بالمعنى الثاني لوضوحه فقام له فانه في غاية الدقة وبذلك يسقط
الاشكال المذكور المبني على أن المراد العكس أعنى تعليل العدول باعتبار الامر الثاني
هذا كله بناء على أن مراد المصنف من عدم ثبوته عدم وقوعه أما ان كان مراده منه التردد
في الثبوت وعدمه فلا يتوهم غبار على قول الشارح ولمعارضة الخ كما هو ظاهر ولا على قول
المصنف واختار لم يثبت وقوعه أى ولا عدمه فتركه اكتفاء كسر ايل تقيكم الحر اذ لم يرد من
ذلك عدم الوقوع حتى يكون المناسب له ولمعارضة الاول لهذه الاحاديث فعليك بالتأمل
الصادق اه سم (قوله بان يراد بالساعة) أى فى الاول (قوله واذا عمل العاى) المراد به
من عدا المجتهد المطلق (قوله بقول مجتهد الخ) أى كأن يقدما لكامله لا فى فكاح بولى ثم
يريد فكاحا آخر بدون ولى على مذهب من يراد فليس له ذلك (قوله فيه) أى فيما أفتاه به وفى
مثله وكذا يقال فى قوله وقبل يلزمه العمل به بالشروع الخ (قوله ان التزمه) أى بان صمم
على التمسك به (قوله وقال السمعاني يلزمه العمل به ان وقع فى نفسه صحته والا فلا) فيه
أمران أحدهما انه لا يلزم من وقوع صحته فى نفسه التزامه كما لا يلزم من التزامه أن يقع
فى نفسه صحته فهو امتعاز ان وثانيهما ان ظاهره انه اذا لم يقع فى نفسه صحته لا يلزمه
العمل به وان شرع فى العمل لكنه يجوز وعدم وقوع صحته فى نفسه صادق بنا اذا تردد
بالسواء وما اذا ظن عدم صحته وقد يمنع الجواز فى كل منهما ان اعتمد صحته غيره او بجحانه

قال المصنف لم يثبت وقوعه
دون لا يقع ويمكن رد الاول
اليها بان يراد بالساعة ما قرب
منها (واذا عمل العاى بقول
مجتهد) فى حادثة (فليس له
الرجوع عنه) الى غيره فى مثله
لانه قد التزم ذلك القول بالعمل
به بخلاف ما اذا لم يعمل به
(وقبل يلزمه العمل) به (بوجود
الاقتضاء فليس له الرجوع الى
غيره فيه) (وقبل) يلزمه العمل
به (بالشروع فى العمل) به
بخلاف ما اذا لم يشروع (وقبل)
يلزمه العمل به (ان التزمه)
السمعاني (يلزمه العمل به) ان
وقع فى نفسه صحته (والا فلا)

(وقال ابن الصلاح) يلزمه العمل به (ان لم يوجد مقت آخر فان وجد تخير بينهما والاصح جواز) أي جواز الرجوع الى غيره
(في حكم آخر) وقيل لا يجوز لانه بسؤال المجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه (و) الاصح (انه يجب) على العاقل وغيره عن لم يباغ
نزعة الاجتهاد (التزام مذهب معين) ٣٢٨ من مذاهب المجتهدين (يعتقده أربع) من غيره (او مساويا) له وان كان في

نفس الامر من جوحا على المختار
التقدم (ثم) في المساوى (ينبغي
السمي في اعتقاده أربع) ليتجه
اختياره على غيره (ثم في خروجه
عنه) أقوال أحدها لا يجوز لانه
التزمه وان لم يجب التزمه فانها
يجوز والتزام ما لا يلزم غير ملزم

(ثالثها لا يجوز في بعض المسائل)
ويجوز في بعض توسط بين القولين
والجواز في غير ما عمل به أخذ مما
تقدم في عمل غير المتزم فانه اذا لم
يجزله الرجوع قال ابن الحاجب
كلا مدي اتفاقا فالمستزم أولى
بذلك وقد حكم فيه الجواز في قيد
بما قلناه وقيل لا يجب عليه التزام
مذهب معين فله أن يأخذ فيما
يقع له من المذهب تارة وبغيره
أخرى وهكذا (و) الاصح (انه

يتمتع بتبع الرخص) في المذاهب
بان يأخذ من كل منها ما هو
الا هو فيهما يتبع من المسائل
(وخالف أبو إسحق المروزي)
يجوز ذلك والظاهر ان هذا النقل
عنه وهو لما في الروضة وأصلها
عن حكاية الحنطاي وغيره عن أبي
إسحق انه يفسق بذلك وعن ابن
أبي هريرة أنه لا يفسق به والثاني
وقد تدفقه على الاول ان أراد
بعدم النسق الجواز فهو مبنی

حيث منعنا تقديم المفضل قاله سم (قوله وقال ابن الصلاح الخ) فيه بحث لان ما نقله عن
ابن الصلاح من أنه اذا وجد مقت آخر تخير بينهما ليس مطابقا لما ذكره ابن الصلاح فانه
كما في شرح المذهب عنه لم يقل بالتخير الا اذا اختلفت ان الذي أفتاه وألا هو العلم الاورع
فان استبان له ذلك تعين الاول ويجب بان المصنف ترك ذلك اعلم مما سبق ولا ينبغي ما فيه
قاله سم (قوله والاصح جواز في حكم آخر) هذا غير ما تقدم كما هو واضح لان ما تقدم
في المثل وهذا في حكم مخالف كالبيع بهدسوا في النكاح مثلا (قوله وقيل لا يجوز لانه
بسؤال المجتهد الخ) بقى قول آخر وهو انه يجوز في عصر العصاة والتابعين ويتمتع في العصر
الذي استقرت عليه المذاهب (قوله ثم في المساوى) أي الذي اعتقده مساويا وانما قصره
على المساوى اذ لا يتأتى في الرابع السمي في اعتقاده أربع لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل
(قوله وان لم يجب التزمه) أي ابتداء (قوله والجواز في غير ما عمل به) أي وعدم الجواز
فيما عمل به وقوله اخذ الخ لعله لهذا المحذوف وقوله أخذ مما تقدم أي من مفهومه وهو
أنه لا يجوز الرجوع فيما عمل به وقوله فانه أي غير المتزم وقوله اذا لم يجزله الرجوع أي بعد
العمل به وقوله فالمستزم أولى بذلك أي بعدم جواز الرجوع (قوله وقد حكم فيه) أي في
المتزم الجواز أي وأطلقا (قوله والاصح أنه يتمتع بتبع الرخص) الرخصة هنا بمعنى ما
الغوى وهي المسمولة سواء انطبق عليها احد الرخص اصطلاحا ام لا سم وانما يتمتع
ذلك لان التمتع المذموم يحل رباط التكليف لانه انما يتبع حينئذ ما تشبهه نفسه
(قوله والثاني وقد تدفقه على الاول الخ) الثاني هو ابن أبي هريرة والاول أبو إسحق
المروزي وانظر ما فائدة هذه الجمل اعلانية ولعل فائدتها الاشارة الى ترجيح قول الاول لان
الشيخ أجعل مقاما لقوله في قرب الى الحق أو قول الثاني لان التمسك لا يحالف شيخه غالبا الا
لموجب قوى قاله سم (قوله ان أراد به عدم النسق الجواز) أي وان كان عدم النسق
لا يستلزم الجواز كما في ارتكاب صغيرة (قوله ويؤخذ منه) أي من شمول الامتناع
للمتزم وغيره (قوله تقييد الجواز) أي جواز الرجوع وقوله فيما أي المتزم وغيره

(مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين) *

لما فرغ من ذكر الخلاف في التقليد في القروع أخذنا حكم على الخلاف في التقليد في
الاصول وقدم الاول لانه تابع للاجتهاد فقد ذكره عقبه قال شيخ الاسلام لم يرجح من الخلاف
في التقليد شيئا لكن قضية كلامه فيما مر في مسئلة التقليد ترجيح قوله وقيل المنظر فيه
حرام فيكون الرابع عنده وجوب التقليد فيه اه وأشار بما مر الى قوله ويلزم أي التقليد
غير المجتهد ومنع الاستاذ التقليد في القواطع لان الحكاية عن الاستاذ تدفع لزم

التقليد

السابقين ما يما لم يؤد الى تتبع الرخص

(مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين) *

السابقين ما يما لم يؤد الى تتبع الرخص

التقليد على الاول حتى في القواطع كاصول الدين لكن هذا في غاية البعدوا اظهرا ان
هذا غير مراده كيف مع انه اختلف في الاكتفاء بالتقليد في صحة الايمان فالنظر للقادر
ان لم يكن واجبا فلا أقل من جواز بل قد يمنع دلالة ما مر على ما ذكره اذ ما مر في غير الجهم
وليس المراد بلزوم التقليد الامتناع العمل بلا تقليد ولا اجتهاد وهذا لا يقتضي امتناع
النظر على القادر والله أعلم قاله سم (قوله أي مسائل الاعتقاد) قد علم أن المسائل هي
القضايا لكن غيبيل الشارح بقوله كدوث العالم ظاهر في أن المراد بالقضايا المحمولات
كالحدوث والوجود وغيرهما وقد يجاب بأن قوله هنا كدوث العالم أي من حيث ثبوته
فيكون المثال هو قولنا العالم حادث وهي قضية ذات موضوع ومحمول وكذا يقال فيما بعده
ولا ينافي هذا قوله بعدم من الصفات لان المراد من حيث ثبوتها للباري جل جلاله أو ثبوتها
عنه (قوله وغير ذلك مما سيأتي) أي من الجائز في حقه تعالى ومن الواجب والمستحيل
والجائز في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن مسائل أخر ستأتي أيضا كالجهد والمعاد
وكقوله وله اثابة العاصي وتعذيب المطيع وغير ذلك (قوله فقال كثير منهم الخ) تفصيل
للاختلاف وليس المراد انهم اختلفوا أو لا ثم حصل ما ذكرناه هو بين (قوله بل يجب
النظر) أي لوجوب المعرفة المتوقعة عليه ويرد عليه اننا لانسلم امكان وجوبها شرعا لان
وجوبها كذلك انما يكون بايجاب الله تعالى وهو غير ممكن اذ ايجابها امالا لا عرف به تعالى
أو غيرهما فان كان الاول لزم تحصيل الماصِل وان كان الثاني لزم تكليف الغافل لان
من لا يعرف كيف به لم تكليفه اياه وأجيب باختيار الثاني ومنع لزوم تكليف الغافل
لان شرط التكليف تصوره لا التصديق به فالغافل من لم يفهم الخطاب أو لم يقبل له أنت
مكلف لا من لا يعلم انه مكلف قاله سم (قوله لان المطلوب فيه) أي في أصول الدين
(قوله قال تعالى لنبيه فاعلم أنه لا اله الا الله الخ) استدلال على طلب اليقين في أصول
الدين وهو استدلال بطريق السمع ومثله قوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات والارض
وقوله تعالى فانظروا الى أثر رحمة الله كيف يحيي الارض بعد موتها والامر للوجوب ولما نزل
قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الاالباب
قال عليه الصلاة والسلام ويل لمن لا كهأى مضغها بين لحييه أي جانبي فمه ولم يفكر فيها
أو عذبته التفكر فهو واجب وهذا الدليل لا يخرج عن كونه ظاهرا لا جحالا الامر اغير
الوجوب وكون الخبر المنقول من قبيل الآحاد وجوابه ما في شرح المقاصد حيث قال
ان الظن كاف في الوجوب الشرعي على أن الاجماع على أنه متواتر اذ بلغ ناقولوه حد امتنع
نواطوهم على الكذب فيقيد القطع اه واستدلوا أيضا بان معرفة الله تعالى واجبة
اجماعا ولا تتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وفيه اشكالان مبسوط مع
الجواب عنهما في محلها نيم (قوله وقد علم الخ) من قبة الدليل ووطئة لما بعده ليفيد قوله
واتبعوه أنهم مأمورون بالعلم الذي صدر منه ودفع لما قد يتوهم من كون الامر مصر وفا

أي مسائل الاعتقاد كحدوث
العالم ووجود الباري وما يجب
له ويمتنع عليه من الصفات وغير
ذلك مما سيأتي فقال كثير منهم
ورجحه الامام الرازي والاشعري
لا يجوز بل يجب النظر لان
المطلوب فيه اليقين قال الله
تعالى لنبيه فاعلم أنه لا اله الا الله
وقد علم ذلك وقال تعالى للناس

واتبعوه لعلمكم تهتدون ويقاس
غير الوجه دانية عليه او قال
العنبري وغيره يجوز التقليد فيه
ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد
الجازم لانه صلى الله عليه وسلم
كان يكتفي في الايمان من
الاعراب وايسوا أهـ لا لا نظر
بالتلفظ بكلمتي الشهادة المبي
عن العقد الجازم ويقاس غير
الايمان عليه (وقيل النظر فيه
سرام) لانه مظنة الوقوع في
الشبهة والضلال لا اختلاف
الاذهان والانتظار بخلاف
التقليد فيجب بان يجزم المكاف
عقد به بما ياتي به الشرع من
العقائد ودفع الاولون دليل
الثاني بان لا نسلم أن الاعراب
ليسوا أهـ لا لا نظر فان المعتبر
النظر على طريق العامة كما أجاب
الاعرابي الاصمعي عن سؤالهم
عرفت ربك فقال البعـرة قتل
على البعير وأثر الاقدام تدل على
المسير فسماء ذات ابراج وأرض
ذات فجاج ألا تدل على الاطيف
أنليهم وما يدعي أحد من الاعراب
أو غيرهم للايمان فيما يكاتبه
الا بعد أن ينظر فيه تهدي لذلك
أما النظر على طريق المتكلمين
من تحرير الادلة

عن ظاهره من طلب العلم منه فالامتناع لا يقرر المراد منه سم (قوله واتبعوه لعلمكم
تهتدون) أي والامر للوجوب فوجب النظر لان التقليد لا يوصل الى العلم أي اتبعوه
في أفعاله وأقواله ومن جملة أفعاله العلم بذلك (قوله وقال العنبري) مقابل لقوله فقال
كثيرون (قوله ويقاس غير الايمان عليه) أراد بالايمان التصديق بضمون كلمة الشهادة
والا فلا ايمان شرعا بطائفي على التصديق بكل ما علم حجي الرسول به صلى الله عليه وسلم
(قوله وقيل النظر فيه سرام) مقابل للقوانين المطوية في الماتن المصريح به ما في الشارح
وحاصل الخلاف ثلاثة أقوال لا يجوز التقليد فيجب النظر يجوز التقليد فلا يجب النظر
يحرم النظر قال شيخ الاسلام ومحل الخلاف في وجوب النظر في أصول الدين وعدمه
النظر في غير معرفة الله تعالى اما هي فالنظر فيها واجب اجماعا كما ذكره التقانزاني وغيره اهـ
قال سم وفيه أمران الاول ينبغي ان مرجع الهاء في قوله كما ذكره التقانزاني وغيره قوله
أما النظر فيها فواجب اجماعا لما قبله أيضا لان السعد لم يذكر هذا الخلاف وان محله ما ذكر
وانما ابتدأ بقوله البحث الرابع لا خلاف بين أهل الاسلام في وجوب النظر في معرفة الله
تعالى أي لاجل حصولها ثم أخذ يستدل على ذلك والثاني ان الظاهر أن ما ذكره السعد
من الاجماع على وجوب النظر في معرفة الله تعالى غير مسلم عند الشارح وغيره الا ترى الى
تمثيل الشارح لمحل الخلاف بقوله ووجود الباري وما يجب لهو يتمتع عليه من الصفات
فان ذلك متعلق بمعرفة تعالى والى استدلاله بقوله تعالى فاعلم أنه الخ فان ذلك متعلق بمعرفة
وحدانيته فهو متعلق بمعرفة الله تعالى فهذا صريح في بيان الخلاف مطلقا والى
ما حكاه من استدلال العنبري على الجواز فانه متعلق بمعرفة تعالى وهو يقتضي بيان
الخلاف مطلقا على أن السعد في أثناء استدلاله على الوجوب قال مانعه على أنه لو ثبت
جوازا لاكتفاء بالتقليد في حق البعض فهو لا ينافي وجوب المعرفة بالنظر والاستدلال
في الجملة اهـ وفيه اشعار بأنه غير قاطع بهجوم حكم الاجماع الذي حكاه فليتأمل سم (قوله
لانه مظنة الوقوع في الشبهة والضلال) فيه ان النظر الذي هو مظنة ما ذكره والنظر
التفصيلي الجاري على طريق المتكلمين لا الاجمالي الذي هو على طريق العامة فليس
مظنة لذلك والمعتبر هو النظر الاجمالي كما سيفيه عليه الشارح والشبهة التباس الحق بالباطل
بحيث يحصل الضلال سلوك طريق لا توصل الى المطلوب فيعتقد ما ليس بحق حقا
(قوله فان المعتبر النظر على طريق العامة الخ) يفيد أن المراد بالتقليد هنا ما عدا النظر
بالمعنيين أعني ما كان على طريق العامة وما كان على طريق المتكلمين وذلك بان ينشأ
انسان على شاطئ جبل ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض وأخبره غيره بما يلزمه
اعتقاده وصدقه بمجرد اخباره من غير تفكير وتدبر (قوله ألا تدل الخ) استفهام تقرير
وهو خبر عن قوله فسماء الخ وجاء في رواية وبجود ذات أمواج فيه كون الضمير للآلة
(قوله للايمان) أي لظهوره والافهوت نفس الازعان (قوله من تحرير الادلة) بيان ان طريق

وثدقيها ودفع الشكوك والشبهة عنها ففرض كفاية ٣٣١ في حق المتأهلين له يكفي قيام بعضهم به

وأما غيرهم من يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبهة والضلال فليس له الخوض فيه وهذا يحمل نهي الشافعي وغيره من السلف ونهي الله عنهم من الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة العقلية وعلى كل من الأقوال الثلاثة تصح عقائد المقلدان كان أعما بترك النظر على الاول (وعن

الاشعري) أنه لا يصح إيمان المقلد) وشنع أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين (وقال) الاستاذ أبو القاسم (القشيري) في دفع التشنيع هذا (مكذوب عليه) قال المصنف (والتصديق) في المسئلة الدافع للتشنيع أنه (ان كان) التقليد (أخذ القول

الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم) بأن لا يجوز به (فلا يكفي) إيمان المقلد بقطعاً لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه (وان كان) التقليد أخذ القول الغير بغير حجة لكن (جرماً) وهذا هو المعتمد (فيكني) إيمان المقلد عند الاشعري وغيره (خلافاً لابي هانئ) في قوله لا يكفي بل لا بد لصحة الايمان من النظر وعلى الاكتفاء بالتقليد لا يلزم في الايمان وغيره قال المصنف (فليجزم) أي المكاف (عقده بان

المتكلمين وتصور الادلة تخليصها عما يحل بوجه الدلالة كقصد شرط من شروط الاتحاف في القياس كنهج ايجاب الصغرى في الشكل الاول مثلاً (قوله وتدقيقها) أي تطبيقها على المدعى (قوله ودفع الشكوك) أي الاحتمالات والشبهة أي المعارضة للادلة (قوله) فرض كفاية في حق المتأهلين) اشارة الى ان فرض الكفاية يتوجه الى الجميع ويسقط بفعل البعض كما هو الصحيح (قوله وهذا يحمل نهي الشافعي الخ) اشارة الى ما ذكر في حق غير المتأهلين (قوله وهو العلم) أي التصديق بالنظر والاستدلال بالعقائد أي المعتقدات وهي المسائل التي هي مسمى أصول الدين كما سبق وفي قوله وهو العلم بالعقائد الخ مع قوله سابقاً أي مسائل الاعتقاد اشارة الى أن مسمى أصول الدين العقائد أي المعتقدات ومسمى علم الكلام العلم بثلاث العقائد قررهم بعضهم (قوله وان كان انما بترك النظر على الاول) يفيد ان النظر على الاول ليس شرطاً للصحة لايمان سم (قوله وشنع عليه أقوام الخ) رد التشنيع المذكور بان المعبر النظر على طريق العامة كما مر قال التقاضي في شرح القاصد ليس الخلاف فيمكن يسكن دار الاسلام من الامصار والقرى والصحارى فانهم يتفكرون في خلق السموات والارض بل فيمن نشأ في شاطئ جبل وأخبره خبر بوجوب الايمان فآمن من غير تفرقة بذكر هذا حاصل كلامه والحاصل أن العوام ليسوا مقلدين بل ناظرون نظر اشريعاً كما تقدم في كلام الاعرابي فلا يلزم تكفيرهم (قوله بغير حجة) احترف به من التقليد لادنيام فانه مع حجة ويمكن جرمه بالخلاف وانما غير الملة نف بين تنسب التقليد هنا وتفرقة فيما سبق حيث قال فيما سبق هو أخذ القول من غير معرفة ديبه وهنا أخذ القول الغير بغير حجة بجهت زعمنا ذكره هنا عن التقليد الانبياء عليهم السلام واللام كذا في منع الموانع ولا يخفى ما فيه فتأمل (قوله مع احتمال شك أو وهم) الاضافة بيانية اذ الشك احتمالان يتقاوم سببهما والوهم احتمال مرجوح قال العلامة (قوله واركان التقليد الخ) فيه أن يقل ان مسمى التقليد هو أخذ قول الغير على سبيل الجزم به من غير معرفة دليله كما هو المعروف أما أخذ مذهب مع احتمال شك أو وهم فليس من التقليد خلاف ما هو مذهب المصنف والشارح وأن الخلاف في المقلد بالمعنى المذكور وهو الاخذ لقول الغير جازماً به فاذا ذكره المصنف من الجمع غير صحيح (قوله بل لا بد لصحة الايمان من النظر) أي على طريق المتكلمين فالنظر عنده شرط صحة في الايمان يقتضي الايمان بانتفائه والحاصل انه اختلاف في المقلد على أقوال ثلاثة فقبل هو كافر وقبل مؤمن عاص بترك النظر وهو قول الجمهور وهو الاصح انه مؤمن غير عاص لانه لم يكف الا الاعتدال بالزم وقد حصل وأما إقامة الدلة ورد الشبهة ففرض كفاية قد قام به غيره فيسقط عنه (قوله ولا حاجة لقول بعضهم) أي وهو امام الحزمين وهو ناظر لكون الصفات غير بالمعنى اللغوي لان الصفة غير الموصوف وغير امام الحرمين فطروا الى الغير

العالم وهو ما سوى الله تعالى ولا حاجة لقول بعضهم وصفاته فانها ليست غيره كما أنها ليست عينه (محدث)

أى موجود عن العدم لانه متغير أى تعرض له التغير كما يشاهد وكل متغير محدث لانه وجوده بفساد أن لم يكن (وله صانع) ضرورة أن الحدث لابد له من محدث (وهو الله الواحد) اذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئا والآخر ضده الذى لا ضده غيره مكررة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعهما لا امتناع ارتفاع الضدين المذهب كورين واجتماعهما فيمتنع وقوع أحدهما فيكون مریده هو الاله دون الآخر لجزءه فلا يكون الاله الا واحدا واطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى مأخوذ من قوله تعالى صنع الله الذى أتقن كل شئ (والواحد الشئ الذى لا يتقسم) بوجه (ولا يشبه) بفتح الباء المشددة أى به ولا بغيره أى لا يكون بينه وبين غيره شبه ٣٣٢ (بوجه والله تعالى قديم) أى (لا ابتداء له لوجوده) ولا انتهاء اذ لو كان حادثا لاحتاج الى محدث تعالى عن ذلك (حقيقته)

تعالى (مخالفة لاسائر الحقائق قال المحققون ليست معلومة الآن) أى فى الدنيا للناس وقال كثير انهم ائمة لهم الآن لانهم مكفون بالعلم بوحدايته وهو متوقف على العلم بحقيقته وأجيب بجمع التوقف على العلم به بالحقيقة وانما يتوقف على العلم به بوجه وهو تعالى يعلم بصفاته كما أجاب به موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا ذلك بقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين الخ (واختلفوا) أى المحققون (هل يمكن علمه فى الآخرة) فقال بعضهم نعم لمحصل الرؤية فيها كما سياتى وبعضهم لا والرؤية لا تفيد الحقيقة (ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض) لانه تعالى منزّه عن الحدوث وهذه حادثة لانها

الاصطلاحى وهو ما يمكن انشكاكه عن الموصوف فقال ليست غير أى ليست منفصلة عن الذات وحيثئذ فالخلف لفظى (قوله أى موجود عن العدم) أى بعد العدم وهذا تفسير المتكلمين واما الحكماء فانهم يفسرونه بالافتقار الى الغير ويحجبونه قديما اما بالتعليل أو الطبع وهو باطل كما نقرر (قوله كما يشاهد) دليل للصغرى وقوله لانه وجوده بعد أن لم يكن دليل للكبرى وفيه مصادرة اذ يصير المعنى محدث لانه محدث (قوله الواحد) أى فى ذاته فلا تر كيب فيه وفى خلقه فلا شريك له وفى أفعاله فلا تطهير له (قوله اذ لو جاز كونه اثنين الخ) هذا برهان القانع أى الخائف وفى تقرير الشارح له نوع مخالفة لا تخفى (قوله الذى لا ضده غيره) قيد بذلك ليمتنع له قوله لا امتناع ارتفاع الخ (قوله مأخوذ من قوله تعالى الخ) أى بناء على الاكتفاء بورد ما أخذ الاشتقاق لكن قد ورد إطلاقه عليه كما ذكره البيهقي (قوله ولا انتهاء) تفسير لا لازم القدم وهو البقاء (قوله لاحتاج الى محدث) أى وذلك بنا على وجوب الوجود (قوله واختلفوا هل يمكن علمه فى الآخرة) قال الكمال لم يرج الشارح ولا المصنف شيئا والصحيح كما قال الباقي أنه لا سبيل للعقول الى ذلك (قوله لا تفيد الحقيقة) أى العلم بها (قوله لانه تعالى منزّه عن الحدوث) أى لانه واجب الوجود لذاته والواجب هو الذى لا يحتاج فى شئ الى شئ فهو تعالى منزّه عن الحدوث لاستلزامه الاحتياج وهذه الامور حادثة لانها أقسام العالم الحادث قطعاً فتكون حادثة قطعاً (قوله المقوم له) أى الذى يتوقف وجوده على وجوده واحترزه عن الحيز اذ هو محل للعرض بطريق تبعيته للذات لكن لا يقوم (قوله هذا من عطف الخاص على العام) المشابه اليه ما ذكر من قوله ولا قطر ولا أوان (قوله المشاهد) أى ولولغيرنا كالجن والملائكة (قوله ولو شاء ما اخترعه) أى فهو تعالى فاعل بالاختيار لا بالذات كما تقول الفلاسفة فانهم يزعمون أن ذاته تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن تخلفه عنه تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً (قوله لم يحدث بأبداءه فى ذاته حادث) أى كالتعب والنصب الذى فاقه الوجود انه

أقسام العالم اذ هو اما قائم بنفسه أو بغيره والثانى العرض والاول ويسمى بالعين وهو محل المقوم له اما مركب ابتداء وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يقيد بالفرد (لم يزل وجوده ولا مكان ولا زمان) هذا من عطف الخاص على العام اذ القطر مكان مخصوص كالبلد والاوان زمان مخصوص كزمان الزرع والداعى الى العطف الخطابة فى التنبيه أى هو موجود وحده قبل المكان والزمان فهو منزّه عنهما (ثم احدث هذا العالم) المشاهد من السموات والارض بما فيها (من غير احتياج) اليه (ولو شاء ما اخترعه) فهو فاعل بالاختيار لا بالذات (لم يحدث بأبداءه فى ذاته حادث) فليس كغيره مجزئاً للاحداث

ابتدأ الخلق يوم الاحد ثم استراح يوم السبت وقوله في ذاته متعلق يحدث (قوله فعال لما يريد) استدلال على قوله ثم أحدث العالم من غير احتياج اليه ولو شاء ما اخترعه وقوله ليس كمثل شئ استدلال على قوله لم يحدث بابتداعه في ذاته حادث وعلى التنزيهات السابقة في قوله ليس بجسم الخ (قوله المقدر في الازل) نهى لما يقع وهو توجيه للتسمية بالقدر وانما فسر الشارح القدر بما ذكره قول المتن خيره وشره والا فالقدر بالمعنى المصدري هو ايجاد الله الاشياء على قدر مخصوص ولا يضاف الشر اليه تعالى ادبا وان كانت الاشياء كلها خيرا وشرها بتقديره تعالى والقدر بالمعنى المصدري قرين القضاء في عبارة المتكلمين فقضاء الله تعالى عند الاشاعة كافي شرح المواقف وغيره هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره سبحانه وتعالى ايجاد الاشياء على قدر مخصوص من كونها على وفق الارادة (قوله كائن منه) انما قدره ليكون نصافي الظهيرة ولا يتوهم خلافها والا فهو واجب الحذف كما تقر في محله (قوله ممكنا كان او ممتمعا) اراد الممكن بالامكان العام فيشمل الواجب (قوله وما لا فلا) ظاهره ومالم يعلم انه يكون وليس مرادا بل المراد وما علم انه لا يكون كما ينه الشارح وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احدهما انتفاء العلم رأسا وهو محال والثانية علم انه لا يكون لانه يصدق عليه عدم علم انه يكون وهو المراد سم (قوله فالارادة تابعة للعلم) أي عند الاشاعة وأما عند المعتزلة فتابعة للامر لانهم يقولون ان الله يريد ما امر به من خير وسوء وقع أم لا ولا يريد ما نهى عنه من شر وسوء وقع أم لا وتظهر غمرة الخلاف في ايمان أي جهل فعند الاشاعة انه مأمور به وليس مرادا وكفره منهى عنه ومراد وعند المعتزلة بالعكس من حيث الارادة قال انتم اولو اراد ما لا يقع كان نقصا في ارادته ليكلاهما عن الله وذو فيما تعلقت به وتوسط بعضهم عما يرفع الخلاف فقال ارادته قسمان ارادة أمر وتشرية و ارادة قضاء وتقدير فالاولى ونسبى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة لا بالعصية لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والناتبة ونسبى الارادة القدرية شاملة للجميع امكانات لقوله تعالى فمن يريد الله أن يهديه واعلم ان تبعية الارادة للامر عند المعتزلة لا تنافي قولهم بايجادهما ماصدا قالاهما وما (قوله بقاؤه الخ) أي وجوده وأما صفة البقاء فسنتاق (قوله وهي ما دل على الذات باعتبار صفة) أي والمراد هنا تلك الصفة وان حصل تداخل مع قوله وصفات ذاته لان مقام التنزيه مقام خطابة (قوله عند تعلقاتها به) دفع به ما يتوهم من كون مقدور القدرة قد علم مثلها (قوله وهو صفة ينكشف بها الشئ عند تعلقاتها به) تبس في هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقائد وهو كما قال بعض المحققين غير مناسب من جهة أن الانكشاف يومهم سبق الخفاء علم الله تعالى منزوع عن ذلك والمناسب في تفسيره أن يقال صفة أزلية تتعلق بالشئ على وجه الاحاطة به على ما هو عليه دون سبق خفاء (قوله تقتضي صفة العلم) أي على وجه النبرطية بمعنى أنه ينتفي العلم بآثارها

فهو كما قال في كتابه العزيز
(فعال لما يريد ليس كذا - له شئ)
وهو السميع البصير (القدر)
وهو ما يقع من العبد المقدر في
الازل (غيره وشره) كائن (منه)
تعالى بملقه وارادته (علمه شامل
لكل معلوم) أي ما من شأنه أن
يعلم ممكنا كان او ممتمعا (جزئيات
وكليات وقدرته) شاملة (لكل
مقدور) أي ما من شأنه أن يقدر
عليه وهو الممكن بخلاف الممتنع
(ما علم انه يكون) أي يوجد
(ارادته) أي اراد وجوده (وما لا)
أي وما علم انه لا يوجد (فلا) يريد
وجوده فالارادة تابعة للعلم
(بقاؤه) تعالى (غير مستفح
ولا متناه) أي لا أول له ولا آخر
(لم يزل) سبحانه موجودا (باسمائه)
أي بما هي اوهى ما دل على الذات
باعتبار صفة كالعالم والخالق
(وصفات ذاته) وهي (ما دل عليها
فعله) لتوقفه عليها (من قدرة)
وهي صفة تؤثر في الشئ عند
تعلقاتها به (وعلم) وهو صفة
ينكشف بها الشئ عند تعلقاتها
به (وحياة) وهي صفة تقتضي
صحة العلم بوصفها

(وارادة) وهي صفة تخص أحد طرفي الشيء من الفعل والتركيب بالوقوع (أو) دل عليها (التنزيه) له تعالى (عن النقص من جهة وبصر) وهما صفتان يزيدان الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم (وكلام) وهو صفة عبر عنها بالنظم المعروف المسمى بكلام الله أيضا ويسمى بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استقرار الوجود أما صفات الأفعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست أزلية خلافا للحنفية بل هي حادثة أي متجددة لانها اضافات تعرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المقدمات لاوقات وجوداتها ولا يحسدور في اتصاف الباري ٣٣٤ سبحانه بالاضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده وأزلية اسمائه

(قوله من الفعل والتركيب) أي وجود الشيء وعدمه اذ هما طرفا الشيء الممكن (قوله وهما صفتان يزيدان الانكشاف بهما الخ) المراد ان حقيقة الانكشاف بهما غير حقيقة صفة الانكشاف بالعلم فكما أن حقائق الثلاثة متغايرة فكذلك انكشافاتها فلا يقال انه يلزم تحصيل الحاصل أو اجتماع الامثال ثم في التعبير بالانكشاف ما مر (قوله ويسمى) أي الصفة والنظم المعبر به عنها وقوله أيضا أي كما يسمى بـ (كلام الله) (قوله أما صفات الأفعال) محسنة لقوله صفات ذاته (قوله أي متجددة) أي اعتبارية في الأذهان لا في الخارج وأشار بذلك إلى أنه ليس المراد بحدوثه في الحدوث المتقدم وهو لوجود بعده العدم اذ صفات الأفعال اعتبارات لا وجوداتها في الخارج (قوله لاوقات وجوداتها) أي في أوقات وجودها أو عندها (قوله ولا يحسدور في اتصاف الباري بالاضافات) أي لانها امور اعتبارية لا وجوداتها في الخارج حتى يلزم من اتصافه تعالى بها كونه محلا للحوادث (قوله وأزلية اسمائه الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث رجوعها وهو استئناف بياني (قوله كما تقدم في جملته الاسماء) أي الرجعة إلى صفات الأفعال كما أشار الشارح إلى ذلك بقوله كالم والم والخلق (قوله من حيث رجوعها إلى القدرة) أي التي هي صفة أزلية وقوله لا الفعل أي الذي هو صفة اعتبارية متجددة فيما لا يزال (قوله فان أريد بالخلق الخ) مقابل قوله من شأنه الخلق (قوله في المقصد الاسنى) اسم كتاب لاغزالي في شرح أسماء الله الحسنى (قوله وما صرح في الكتاب والسنة) أي في الجمله لان الكتاب لا يقال فيه غير صحيح أو يقال صح به في رد أو ثبت (قوله نعمتقد) أي وجوباً وقوله ظاهر المعنى أي الواضح الذي لا إشكال فيه (قوله ولتصنع) أي ولتربي (قوله يربصعين الخ) خبر أول وقوله قلب واحد خبر ثان وهو معنى قول الشارح الآتي والظرف فيه خبر كالجار والمجرور (قوله ثم اختلف أئمتنا الخ) أي بعد الاتفاق على التنزيه عن ظاهره وقوله أنقول انظر هل معناها يجوز التأويل أو هل الأولى التأويل (قوله منزهي) حال من فاعل نؤول ونقوض وهذا يقتضي عنه قوله قبل ونززه عند سماع المشكل (قوله بتقصيه) أي تعيين المراد منه وقوله المراد مفعول اعتقاد فار قوله بجملا حال من اعتقادنا (قوله أي أحوج إلى مزيد علم) أي يكون حاصله عدم من يريد التأويل

الراجعة إلى صفات الأفعال كما تقدم في جملته الاسماء من حيث رجوعها إلى القدرة لا الفعل فان الخلق مثلا من شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي بها يصح الخلق وهي القدرة كما يقال في الماء في الكوز وهو أي هو بالصفة التي بها يحصل الإرواء عند مصادفة الباطن وفي السيف في الغمد قاطع أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع عند ملاقة الحبل فان أريد بالخلق من صدر منه الخلق فليس صدوره أزليا ذكر ذلك الغزالي وبين رجوع الاسماء كلها إلى الذات وصفاتها في المقصد الاسنى (وما صرح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهرا المعنى) منه وتنزه عند سماع المشكل) منه كافي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى ويقي وجهه برك ولتصنع على عيني يد الله فوق أيديهم بوقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني آدم كماها بين اصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء ان الله يسططه بالليل ليتوب مسيء النهار ويسططه بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها رواها مسلم (ثم اختلف أئمتنا أن نؤول) المشكل (أم نقوض) معناه المراد إليه تعالى (منزهي) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلة بتقصيه لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجالا ونقوض مذهب السلف وهو التأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج إلى مزيد علم في الآيات الاستوائية بالاستيعاب بالذات والعين بالبصر واليد بالتدبير

وحيثما
من مغربها رواها مسلم (ثم اختلف أئمتنا أن نؤول) المشكل (أم نقوض) معناه المراد إليه تعالى (منزهي) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلة بتقصيه لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجالا ونقوض مذهب السلف وهو التأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج إلى مزيد علم في الآيات الاستوائية بالاستيعاب بالذات والعين بالبصر واليد بالتدبير

والحمد يثان من باب القنيل

المذكور في علم البيان نحو أزال

تقدم رجلا وتؤخر أخرى يقال

للمتردد في أمر تشبهه بمن يفعل

ذلك لا قدمه واحجامة فالمراد من

الحديث الاول والظرف فيه

حسب كل حال والجور أن فلوب

العباد كلها بالنسبة الى قدرته

تعالى شيء يسير يصرفه كيف شاء

كما يقابل الواحد من عباده اليسير

بين اصبعين من أصابعه والمراد

من الثاني أنه تعالى يقبل التوبة

في الليل والنهار الى طلوع الشمس

من مغربها فلا يردنا ثوبا كما يسط

الواحد من عباده يده للعطاء أي

لاخذ فلا يرد معطيا (القرآن)

وهو (كلامه) تعالى القائم بذاته

(غير مخلوق) وهو مع ذلك أيضا

(على الحقيقة لا المجاز مكتوب في

مصحفنا) بأشكال الكتابة

ومرور الحروف الدالة عليه

(محفوظ في صدورنا) بالقاطنة

الخيلة (مقررة بالاستئناس) بحروفه

المفوضة المسموعة فقوله على

الحقيقة راجع الى كل من مكتوب

ومحفوظ ومقرره وقدم للاشارة

الى ذلك وتبه بقوله لا المجاز على

أنه ليس المراد بالحقيقة كنه

الشيء كما هو مراد المتكلمين فان

القرآن بهذه الحقيقة ليس في

المصاحف ولا في الصدور ولا في

الاسنة وانما المراد بها مقابل

المجاز أي يصح أن يطلق على القرآن

بحقيقة أنه مكتوب ومحفوظ مقرره

وفيماذ كره اشارة الى ان في قوله أعلم مجازا في الاقراد من قبيل اطلاق اسم المسبب على
السبب فان الاحوجية الى مزيد العلم سبب مقتضى الى أن يصير الاحوج اعلم وفي اسناد
اعلم الى التأويل مجاز في الاسناد أيضا فانه من اسناد ما لا سبب الى السبب أيضا فان
الاحوج الى مزيد علم هو من يؤول لان التأويل سبب لذلك وفي كلام الشارح دفع ما يتوهم
من العبارة من أن الخلف أعلم من السلف وقد اشترط في العبارة بدل اعلم أحكم أي أكثر
احكاما أي اتقاننا والاولى أولى كما قاله السكال وانما كان الخلف أحوج الى مزيد علم لانهم
يحتاجون الى تتبع كلام العرب ومعرفة المجازات والاستعارات والكليات الواقعة
في كلامهم فيعمل على واحد منها (قوله من باب القنيل المذكور في علم البيان) وهو
تشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور بأخرى مثلها قال بعض المحققين واعلم أن القنيل
في الحديث الاول انما هو في قوله بين اصبعين من أصابع الرحمن لانيه وفيما بعده من
تمام الحديث اذ لم يقل ان فلوب بن آدم كقلب واحد يصرفه كيف شاء لم يكن فيه تمثيل
قطعا اهـ ولأن تقول لا يشترط في القنيل أن يكون التجوز في جميع المفردات بل المعتبر
انما هو الهيئة من عدة أمور لا كل واحد من الامور (قوله فلا يرد معطيا) أي
مخصصا معطيا له كآل السائل لا يرد شيئا يعطى له فظهر كونه من باب القنيل (قوله وصور
الحروف) عطف تفسير على أشكال الكتابة (قوله راجع الى كل من مكتوب الخ) يعني
أن اسناد كل من مقرره ومكتوب ومحفوظ الى ضمير القرآن حقيقة لان كلامه المقرره
والمكتوب والمحفوظ يطلق عليه لفظ القرآن اطلاقا حقيقة كما يطلق كذلك على المعنى
القائم بذاته تعالى وليس المراد بالقرآن حيث يطلق على المقرره والمكتوب والمحفوظ المعنى
القائم بذاته تعالى بل العبارات الخصوصية الدالة على المعنى المخصوصة أو النصوص
الدالة على تلك العبارات وأما حيث يراد بالقرآن المعنى القائم به تعالى فهو صفه بانه مقرره
أو محفوظ أو مكتوب مجازا قطعاً من وصف المدلول بصفة الدال لكون المقرره والا
على المعنى المذكور وكذا المحفوظ والمكتوب وهذا هو الذي أشار له في شرح المقاصد
حيث قال المراد بالذكر العربي المنزل المقرره المسجوع المكتوب هو المعنى القائم الا
أنه وصف بما هو من صفات الاصوات والحروف الدالة عليه مجازا ووصفا للمدلول
بصفة الدال اهـ ولم يرد الشارح ما ذكره صاحب المقاصد بدليل قوله فان القرآن
بهذه الحقيقة ليس في المصاحف الخ فقوله بعض المحشين مانصه وحاصله أن اسناد كل
من مكتوب ومحفوظ ومقرره الى القرآن بمعنى كلام الله تعالى اسناد حقيقي كل منها
باعتبار وجوده من الوجودات الاربعة لا اسناد مجازي اهـ ثم اعترضه على المصنف
والشارح بما نقله عن حواشي العقائد الكستلي وبكلام شرح المقاصد المتقدم في غير
محله فتأمل (قوله قدم للاشارة الى ذلك) أي الى الرجوع للكل وكذا لو أخر لان القيد
اذا ما يرجع الى الكل (قوله ليس في المصاحف ولا في الصدور) أي لانه معنى قائم

واتصافهم ثلثة وثلاثون غير مخلوق أى موجود أزلا وأبداً اتصافه باعتبار وجودات الموجودات الاربعة فان لكل موجود وجوداً فى الخارج ووجوداً فى الذهن ٣٣٦ ووجوداً فى العبارة ووجوداً فى الكتابة فهى تدل على العبارة وهى على ما فى

الذهن وهو على ما فى الخارج

(ينيب) الله تعالى عباده المكافين

(على الطاعة) فضلاً (وبعاقبهم)

(الآن يغفر غير الشريك على

العصية) عدلاً لاخباره بذلك

قال تعالى فاما من طغى وآثر

الحياة الدنيا فان الجحيم هى المأوى

وأما من خاف مقام ربه ونهى

النفس عن الهوى فان الجنة

هى المأوى ان الله لا يغفر ان يشرك

به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

وهذا الاخير مخصوص بعمومات

العقاب (وله) سبحانه (اثابة

العاصي وتعذيب المطيع وايلام

الدواب والاطفال) لانهم ملوك

يتصرف فيهم كيف يشاء لكن

لا يقع منه ذلك لاخباره باثابة

المطيع وتعذيب العاصي كما تقدم

ولم ير دايلام الدواب والاطفال

في غير قصاص والاصل عدمه أما

في القصاص فقال صلى الله

عليه وسلم لتؤدن الحقوق الى

أهلها يوم القيامة حتى يقادشاة

الجلماء من الشاة القرناء رواء

فسلم وقال يقتصر للعاق بعضهم

من بعض حتى الجلماء من القرناء

وحسنى للذرة من الذرة وقال

ليختص من كل شئ يوم القيامة

حتى الشاتان فما انتطعتا

رواه الامام أحمد قال المنذرى

فى الاول رواه زرواء العيص وفى

الثانى اسناد محسن وقضية هذه الاحاديث أن لا يتوقف القصاص يوم القيامة على التكليف والتميز فية يقتصر

من الطفل لطفل وغيره (ويستحيل وصفه) سبحانه (بالظلم) لانه مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم فى التعذيب

بالذات لا يمكن ان يتكافأ عن الذات ويقوم بالغير (قوله أى موجود أزلا وأبداً) تفسير لقوله غير مخلوق (قوله وجوداً فى الخارج) أى بالتحقق فى العيان ووجوداً فى الذهن أى بالتفصيل ووجوداً فى العبارة أى باللفظ الدال عليه ووجوداً بالكتابة أى بالنقوش الدالة على العبارة وقوله فهى أى الكتابة تدل على العبارة وهى أى العبارة تدل على ما فى الذهن وهو أى ما فى الذهن على ما فى الخارج قال كتابة دال ليس الاوما فى الخارج مدلول ليس الاوما فى العبارة وما فى الذهن دالان باعتبار ما بعدهم اما مدلولان باعتبار ما قبلهما (قوله عباده المكافين) أى وكذا غير المكافين كالاطفال وانما قيد بالمكافين لاجل قوله ويغفرهم (قوله فضلاً) فيه رد على المعتزلة (قوله الآن يغفر) استثناء من قوله ويعاقب (قوله قال تعالى فاما من طغى والآية) الذى دلت عليه الآية ترتب الثواب والعقاب على ما ذكر فيها وليس فيها ما يدل على أن الثواب بالفضل وقوله تعالى فاما من طغى أى تجاوز الحد فى العصيان وآثر الحياة الدنيا أى عن الآخرة من كل وجه ولذا ترتب عليه قوله فان الجحيم هى المأوى أى لا غيرها كما يقيدته تعريف طغى فى الجملة مع ذمه الفصل وقوله وأما من خاف مقام ربه أى آمن ونهى عن النفس عن الهوى أى عن العاصى من الكفر فنادونه من الكفار والصغار بان اجتنب الجميع أو ما عدا الصغار على قول الجمهور ومن أنهم كفرة باجتناب الكفار أو ادتكب الجميع أو بعضها ولكن تاب وأصلح ومات على ذلك فان الجنة هى المأوى لا غيرها وأما اذا مات على الاصرار على ما دون الشرك فهو تحت المشيئة كما سيأتى فلا يتحكم بان ماواه الجنة لا غير الاحتمال أن يعاقب بادخاله النار ثم يدخله الجنة (قوله ان الله لا يغفر ان يشرك به الخ) دليل للاستثناء المذكور بقوله الآن يغفر غير الشرك (قوله وهذا الاخير) أى قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مخصوص بعمومات العقاب أى لان عمومات العقاب تقتضى أن كل فرد من أفراد الذنوب يعاقب عليه وهذا النص لبعض أفراد الذنوب وهو الذنوب المغفورة (قوله لكن لا يقع منه ذلك) قيد يشكل بأن ايلام الاطمال والدواب أمر مشاهد لظهور وقوع الامراض والعاهات بالاطفال والدواب فقامت على عدم وقوع الايلام الآن يراد عدم وقوع الايلام فى الآخرة لا فى الدنيا قاله سم قلت من المعلوم أن المراد عدم الوقوع فى الآخرة لا فى الدنيا فانه لا نزاع فى ذلك اذ هو مشاهد الوقوع (قوله لتؤدن) مبنى للمفعول واللام للقسم وأصل الصيغة تؤدين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فالتى ساكنة فخذت ألف لا انتقامها (قوله وحتى للذرة من الذرة) الذرة غار النمل جداً (قوله ويستحيل وصفه بالظلم) المراد بالوصف الاتصاف أى يستحيل اتصافه تعالى بالظلم وأما وصفه به فقد وقع

من

من الطفل لطفل وغيره (ويستحيل وصفه) سبحانه (بالظلم) لانه مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم فى التعذيب

والإسلام المذكورين لو فرض وقوعهما (براه) سبحانه (المؤمنون يوم القيامة) قبل دخول الجنة وبعبارة كما ثبت في أحاديث الصحابة الموافقة لقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة والمخصصة لقوله تعالى لا تدركه الأبصار أي لا تراه منها حديث أبي هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال فهل تضارون في الشمس ليس ٣٣٧ دونها محاب قالوا لا يا رسول الله قال فإنكم ترونه كذلك الخ وفيه أن ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون

بضم التاء والراء مشددة من الضرار وخففة من الضير أي الضرر أي هل يحصل لكم في ذلك ما يشوش عليكم الرؤية بحيث تشكون فيها كما يحصل في غير ذلك وحديث صهيب في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم تبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم تعالى وفي رواية ثم تلا هذه الآية للذين أحسنوا الحسنى وزيادة أي فالحسنى الجنة والزيادة النظر إليه تعالى ويحصل بأن يشكف انكشافا تاما منزها عن المقابلة والجهة والمكان أما الكفاد فلا يرونه يوم القيامة لقوله تعالى كلا أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون الموانع لقوله تعالى لا تدركه الأبصار واختلاف هل تجوز الرؤية له

من الكفرة والمشركين قال سم في كلام السعد إمكان الظلم في حقه تعالى واللم يقع التمدح بنفيه اه قات أطلق في محمل التقييد وتحقيق المقام أن الظلم يقال على معنيين التصرف في ملك الغير واضرار النفس بدون حق وهو بالمعنى الأول مستحيل على الله تعالى وهو الذي عناه المصنف وبالمعنى الثاني غير مستحيل عليه تعالى لكن أخبر الله تعالى بأنه لا يقع تفصلا واحسانا منه وهذا الذي عناه السعد (قوله براه المؤمنون يوم القيامة) المتبادر من يوم القيامة معناه المشهور فهمل المراد بالانبا التي اختلفت في الرؤية فيما مقابها حتى يشعل البرزخ أو ما قبل الموت فيكون حال البرزخ مسكونا منه سروره وراحته سم قات الظاهر الاحتمال الأول (قوله أي لا تراه) هذا به على أن المراد من الادراك مطلق الرؤية وأما إذا أريد بالادراك الرؤية على وجه الاحاطة فلا تخصيص وكذا التخصيص المذكور مبقى على أن اللام في الابصار لا تستغراق وأما لو كانت للعهد والمعهود ابصار الكفار فكذلك فخاصه أن التخصيص مبقى على عموم الابصار وكون المراد بالادراك مطلق الرؤية (قوله ليس دونها محاب) عمل السرفي ذكر هذا في الشمس دون القمر أنه ذكر في القمر ما يعنى عن هذا وذلك قوله ليلة البدر فإن إضافة الليلة إلى البدر تلوح بأن نوره مسقر إلى آخرها ولا يكون ذلك إلا بدون محاب قاله شيخ الإسلام (قوله يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم الخ) هذا لا يشكل بما صرح من أنهم يرونه سبحانه وتعالى قبل دخول الجنة أيضا (قوله وتنجنا) بالجزم عطفا على تدخلنا (قوله فيكشف الحجاب) لا يخفى أن الحجاب في حق المخلوق لا في حق الخالق لاستحالة عليه تعالى لأنه انما يحيط بمحسوس (قوله منزها عن المقابلة والجهة والمكان) إشارة للجواب عن اشكال النافين للرؤية بأنهم استلزموا المقابلة والجهة والمكان وحاصل الجواب منع الاستلزام لأنه انما يكون في رؤية التخييلات والحق تعالى منزوع عن ذلك (قوله أما الكفار الخ) محتمل لقوله براه المؤمنون (قوله واختلاف هل تجوز الخ) أي اختلاف المجوزون لرؤية تعالى في الآخر هل تجوز عقلا الرؤية في الدنيا الخ (قوله في البقعة) أخذه من العطف المقتضى للمغايرة في قوله وفي المنام ثم أن قوله في المنام قال شيخ الإسلام استطرادى لأنها ليست بالعين بل هي نوع مشاهدتها بالقلب اه (قوله أما الجواز في البقعة) أي وهو مذهب أهل السنة (قوله والمنع) أي في البقعة وهو مذهب المعتزلة

٤٣ بناني في تعالى (في الدنيا) في البقعة (وفي المنام) فقول نعم وقيل لا أما الجواز في البقعة فلا نوحى عليه السلام طلبها حيث قال رب أرني أنظر إليك وهو لا يجهل ما يجوز ويمنع على ربه تعالى والمنع لأن قومه طلبوها فوعقبا قال تعالى فقلوا أرفأ الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم وانقرض هذا بان عقابهم لعنادهم وتعتهم في طلبها الا امتناعها وأما المنع في المقام فلا نوحى فيه خيال ومثال

وذلك على القديم محال والمجيز قال لا استحالة لذلك في المنام وسكت المصنف عن الوقوع ويدل على عدمه في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار وقوله لموسى ان تراني وقرله صلى الله عليه وسلم ان يرى أحد منكم ربه حتى يموت رواه مسلم في كتاب الفتن في صفة الدجال ثم اختلفت الصحابة في وقوعها صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصحيح نعم واليه استند القائل بالوقوع في الجملة لكن روى مسلم ٣٣٨ عن أبي ذر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال رأيت

نورا وفي رواية نور أنى أراه يتشديدون أنى وضعه يراه الله أي عجبني النور المغشى للبصر عن رؤيته وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من السلف منهم الامام أحمد وعلى ذلك المعبرون للرؤيا وبالغ ابن الصلاح في انكاره لما تقدم في المنع (السعيد من كتبه) أي الله (في الازل سعيدا) أي لا في غيره (والشقي عكسه) أي من كتبه الله في الازل شقيا لا في غيره (ثم لا يتبدلان) أي المكتوبان في الازل بخلاف الممحوظ في غيره كاللوح المحفوظ قال تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب أي أصله الذي لا يغير منه شيء كما قاله ابن عباس وغيره وفي جامع الترمذي حديث فرغ ربك من العباد فريق في الجنة وفريق في السعير (ومن علم) أي الله (موته مؤمنا فليس بشقي) بل هو سعيد وان تقدم منه كفر قد غفر ومن علم موته كافرا فاشقى وان تقدم منه ايمان وقد حبط

(قوله وذلك) أي ما ذكر من الخيال والمثال على القديم محال (قوله والمجيز قال لا استحالة لذلك) أي للخيال والمثال أي لأن المرقى فيه حقيقة آية ليس ذات المرقى بل خيال ومثال له بحسب ما يقع في ذهن الرائي لا في نفس الامر اذ لا خيال له تعالى ولا مثال والحاصل ان رؤية المنام مبنية على نوع من التخييل فيرى فيه ما ليس جسميا ولا صورة جسميا وصورة وترى المعاني على صورة الاجسام كالعالم على صورة اللين كما ورد وأما قوله تعالى ليس كمثل شيء فلا يدل على نفي رؤيته تعالى في المنام لأن المرقى في المنام ليس مثالا له تعالى في الواقع بل في ذهن الرائي (قوله ويدل على عدمه في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار الخ) أي في الدنيا وهذا على حيل الادراك على مطلق الرؤية لا على الاحاطة والافلا دلالة في الآية على منع أصل الرؤية وقد تقدم نحو هذا (قوله نعم اختلفت الصحابة الخ) استدراك على قوله ويدل على عدمه الخ (قوله والصحيح نعم) هو قول ابن عباس وأبي ذر والحسن وغيرهم كما نقله عنهم القاضي عياض واقراء النووي ومثله لا يبال الابتوقيف ويحجب عما استدرك به الشارح من رواية مسلم عن أبي ذر بانها ليست صريحة في عدم الرؤية وتبقي صراحتها بغيرها ناف وفي غيرها مثبت كغيره والمثبت مقدم على النافي مع أن دليل الرؤية يشعر بعلمه وان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على ما يشعر به فانه شيخ الاسلام (قوله بالوقوع في الجملة) أي في بعض الصور وهو الوقوع له صلى الله عليه وسلم (قوله أنى أراه) أي كيف أراه (قوله من كتبه الله) المراد بالكتابة العلم بدليل قوله في الازل (قوله بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ) جرى على المشهور من تطرق الحو والاثبات الى اللوح المحفوظ بناء على تفسير أم الكتاب بعلم الله القديم وسمى أم الكتاب لانه أصله واما على تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ بناء على أن ما فيه طبق العلم القديم بمعنى أن ما فيه من المعلومات بعض معلومات العلم القديم لان معلومات العلم القديم لا تنتهي وما في اللوح متناه وسمى محفوفا لحفظه عن تطرق الحو والاثبات اليه فلا يتأتى دخول التبدل فيه ويجعل الحو والاثبات في الآية على نحو صحائف الحفظ (قوله فرغ ربك) أي مضى أمر ربك في شأن عبادته من سعادة وشقاوة (قوله ومن علم أي الله الخ) المناسب التفريع بالقائه (قوله وقد غفر) اعتراض يشبه التعليق وكذا قوله الا أنى وقد حبط (قوله فانه سعادة الموت على الايمان الخ) تفريع على قول المصنف ومن علم موته مؤمنا

وفي قول للاشعري تبين أنه لم يكن ايمانا فانه سعادة الموت على الايمان والشقاوة الموت على الكفر ويترتب الخ على الاولى انسلود في الجنة وعلى الثانية انسلود في النار قال تعالى وأما الذين سعدوا فاني الجنة خالدين فيها ما هم فيها شقوا فاني النار خالدين فيها

(وابو بكر) رضى الله عنه (ما زال بعين الرضا) منه تعالى كما قال الاشعري وان لم يتصف بالايمان قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حالة كفر كما ثبت عن غيره من آمن (والرضا المحبة) من الله (غیر المشيئة والارادة) منه فان معنى الاولين المترادفين أخص من معنى الثانيين المترادفين اذ الرضا الارادة من غير اعتراض والاخص غير الاعم (فلا يرضى لعباده الكفر) مع وقوعه من بعضهم عشيقته (ولو شاء ربك ما فعلوه) وقالت المعتزلة ٣٣٩ الرضا والحمية نفس المشيئة والارادة

(هو الرزاق) كما قال تعالى ان الله هو الرزاق أى فلا رازق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق بتعب فهو الرزاق لنفسه أو بغير تعب فأنه هو الرزاق له (والرزق) بمعنى المرزوق (ما ينتفع به) في التغذية وغيره (ولو) كان (حراما) بغير تب أو غير خلاف للمعتزلة في قولهم لا يكون الاحلال لاستناده الى الله في الجملة والمستند اليه لا تنفع عباده بفتح أن يكون حراما يعاقبون عليه قلنا لا قبح بالنسبة اليه تعالى بفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام لسوء مباشرتهم أسبابه ويلزم المعتزلة أن المتغذى بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله أصلا وهو يخاف اقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها لانه تعالى لا يتربأ ما أخبر بأنه عليه (بيده) تعالى (الهداية والاضلال) وهما (خلق الضلال) وهو الكفر (و) خلق (الاهتداء) وهو الايمان قال تعالى ولو شاء الله لجهلكم أم واحدة ولكن يضلل من يشاء

الخ (قوله ما زال بعين الرضا) أى قرير العين بالرضا أى مسرورا به منه تعالى (قوله) لانه لم يثبت عنه حالة كفر (لا حاجة لهذا التعليل على مذهب الاشعري بل التعليل الموافق لمذهبه أن يقول لان الله علم موته على الايمان) كن يقال حينئذ لا معنى لتخصيص أبى بكر حينئذ على مذهب الاشعري من أن المراد ايمان الموافقة اذ كل من علم الله موته على الايمان لا يكون كافرا حال كفره (قوله حالة كفر) أى كسجودهم وضوءه (قوله فلا يرضى لعباده الكفر) تقرير للمغايرة المذكورة وقوله ولو شاء ربك ما فعلوه دليل اقوله مع وقوعه من بعضهم (قوله وقالت المعتزلة الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة) قال بذلك قوم من الاشاعرة منهم الشيخ أبو اسحق وأجاب هؤلاء عن قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاهم ديناً وشراً بل يعاقب عليهم وبأن المراد بالعباد من وفق للايمان ولقد شرفهم باضافتهم اليه في قوله عينا يشربهم ساء عباد الله شيخ الاسلام (قوله أى فلا رازق غيره) أخذ الحصر من تعريف الطرفين مع التأكيد بضمير الفصل (قوله ما ينتفع به في التغذية وغيره) أى كالباس مثلاً وهذا التفسير هو المعول عليه عند الاشاعرة كما قاله الأمدى لا تفسير بعضهم إياه بأنه كل ما يتربى به الحيوان من الاغذية والاشربة (قوله خلافا للمعتزلة) أى لأنهم عرفوه بما ملأه والمملوك لا يكون الاحلال (قوله في الجملة) انما قال في الجملة لان الرزق عندهم قسمان كما صرما كان بتعب فهو من العبد وما كان بغير تعب فهو من الله تعالى (قوله لسوء مباشرتهم أسبابه) أى كالتغصب والسرقة (قوله ويلزم المعتزلة الخ) يرد علينا نظيره وهو أن من ولد ولم ينتفع بشئ الى أن مات الى آخر ما ينشأ به من السكال الآن يقال ذات النصوص على أن من انتفع بشئ كان رزقا وكان رازقه الله تعالى فيلزم على قولهم المخالفة في الصورة المورد عليهم بخلاف المورد علينا لانه لم ينتفع بشئ اهـ (قوله بيده الهداية) أى بيد ذلك لا بيد غيره (قوله والداعية الى الطاعة) أى الرغبة لهما قال شيخ الاسلام أراد الداعية الناشئة عن سلامة الاسباب مع أنه لا حاجة لذكرها للعلم بها من خلق القدرة المقارنة للفعل ولهذا لم يذكرها المحققون اهـ (قوله وقال امام الحرمين خلق الطاعة) أى لا خلق القدرة لان القدرة الحادثة لا تأتير لها والطاعة هيئة موافقة لامر الله شيخ الاسلام (قوله آخره) بوزن درجة أى آخر عمره نقول الشارح بأن تقع منه

ويجهدى من يشاء من يشاء الله يصله ومن يشاء يجده على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة انهما بيد العبد يمدى نفسه ويضله بخله على قولهم انه يخلق أفعاله (والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة وقول امام الحرمين خلق الطاعة والخذلان ضد فهو خلق القدرة على المعصية والداعية اليها أو خلق المعصية (واللطف ما يقع عنده صلاح العبد آخره) بأن تقع منه الطاعة دون المعصية

الطاعة دون المعصية أي في آخر عمره وتفسير اللطف بما ذكر نسب لامة كل مين والذي ذكر
 السعد وغيره أنه خلق قدرة الطاعة كالنوفيق شيخ الاسلام (قوله والماهيات الخ) جمع
 لتشمل مفردا ومركبا والافلاخلاف في بعض دون بعض (قوله للممخات) خرج به
 المستحيلات كشر يك الباري فليست مخلوقة (قوله مجعولة) أي مخلوقة لله تعالى
 أو جدها بعد أن لم تكن (قوله أي كل ماهية يجعل الجاعل) من قال ان الماهيات
 مجعولة أراد أن لها محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي ولا يخفى ان المجعولية بهذا
 المعنى من لوازم الماهية الممكنة مطلقا فانها أينما وجدت كانت متصفة بهذا الاحتياج
 الى الفاعل في الوجود الخارجي والمجعولية بهذا التفسير من لوازم الوجود لا الماهية
 ومن قال ليست مجعولة أراد أنها في حد ذاتها لا يتعلّق بها جعل جاعل ولا تأثير مؤثر قال
 في شرح المواقف فانك اذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها فهو وما سواها
 لم يعقل هناك جعل اذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما
 فتكون احدهما مجعولة تلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى
 جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهيات باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة
 بالوجود لا بمعنى أنه يجعل اتصافها بوجودا محققا في الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا
 لا يجعل الثوب ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وان لم
 يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج فليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا
 وجوداتها أيضا في أنفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة يعني انها
 بالنظر الى اتصافها بالوجود مجعولة وأطال في ذلك وبالجملة فلا تنافي بين القولين لعدم
 تواردهما على محل واحد وحينئذ فلا فرق بين الماهية البسيطة والمركبة اذ المجعولية بمعنى
 الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي ثابتة لهما معا وبمعنى جعل الماهية تلك
 الماهية منتفية عنهما معا نعم ان أراد الفارق بين المركبات والبسائط أن المركبات بعد
 اشتراكها مع البسائط في الانتقار في الوجود الى الوجود متفردة في ذاتها الى ضم بعض
 أجزائها الى بعض بجنس البسائط كان للفرق وجه وجب به قال في شرح المواقف ومن
 ذهب الى أن المركبات مجعولة دون البسائط فان أراد المجعولية أحد المعنيين يعني
 السابقين فذلك باطل لان المجعولية بمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا بمعنى
 جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا وان أراد كما هو الظاهر من كلامهم ان ماهية
 المركب في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الى ضم بعض أجزائها الى بعض
 وهذا الاحتياج الذاتي لا يتصور في البسيط فهو والمركب يتشارك في ثبوت المجعولية
 بحسب الوجود والحاجة الى التأثير وفي نقي المجعولية بحسب الماهية ويقاير ان
 بأن المركب مجعول في ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا صوابا بلا
 ريب انتهى (قوله مؤيد من الخ) أشار بذلك الى أن بالمعجزات متعلق بحال محذوفة

(وانظروا والطبع والاكتة)
 الواردة في القرآن نحو ختم الله على
 قلوبهم طبع الله عليهم ابكتهم
 جعلنا على قلوبهم أكنة أن
 يفقهوه عبارات عن معنى واحد
 وهو (خلق الضلال في القلب)
 كالاخلاق (والماهيات) للممكنات
 أي حقائقها (مجعولة) بسيطة
 كانت أو مركبة أي كل ماهية
 يجعل الجاعل وقيل لا مقابل
 كل ماهية متفردة بذاتها (وثانها)
 مجعولة (ان كانت مركبة)
 بخلاف البسيطة (أرسل الرب
 تعالى رسله) مؤيد من منه

(بالمجرات الباهرات) أي الظاهرات (وخص محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال في كتابه المبين ولكن رسول الله وخاتم النبيين (المبعوث إلى الخلق أجمعين) كما في حديث مسلم ٣٤١ وأرسلت إلى الخلق كافة وفسر بالانس والجن

كما فسرهم ما من بلغ في قوله تعالى وأوحى إلى هذا القرآن لندرك به ومن بلغ أي بلغه القرآن والعالمين في قوله تعالى نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا وصرح الطحاوي والبيهقي في الباب الرابع من شعب الإيمان بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرسل إلى الملائكة وفي الباب الخامس عشر بانفكاكهم من شرعه وفي تفسيري الامام الرازي والبرهان النسفي حكاية الاجماع في تفسير الآية الثانية على أنه لم يكن رسولا اليهم (المفضل على جميع العالمين) من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يشركه غيره من الانبياء فيما ذكر (وبعده) في التفضيل (الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام) فهم أفضل من البشر غير الانبياء (والمجزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارج للعادة) بأن يظهر على خلافها كاحياء ميت واعداد جيل وانفجار المسامير بين الاصابع (مقرون بالهدى) منهم (مع عدم المعارضة) من الرسل اليهم بأن لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق (والتحدي الدعوى) للرسالة فخرج غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم والخارق من غير محد وهو كرامة

لا يرسل لان المرسل به الشرائع والايان (قوله الباهرات) من بهر اذا غلبه فقول الشارح الظاهرات أي الغالبات وليس المراد بها الواضحات كما هو ظاهر (قوله ومن بلغ) أي وأند من بلغ أي من بلغه القرآن (قوله والعالمين) عطف على من بلغ فهو نائب فاعل فسر محكي (قوله لم يرسل إلى الملائكة) الصحيح أنه لم يرسل اليهم رسالة تكليف بل رسالة تشریف (قوله في تفسير الآية الثانية) أي قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا (قوله فلا يشركه غيره) تقر بع على قول المتن وخص الخ وفي قوله على جميع العالمين ايما إلى ما نقله الامام في تفسيره من أن تفضيله عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق مجمع عليه وأما محاولة الزمخشري في الكشف في سورة التكموير تفضيل جبريل عليه فهو غفلة عن الاجماع المذكور أو جهل منه كما أشار به بعض المحققين (قوله فيما ذكر) أي من الصفات الثلاثة (قوله ثم الملائكة) أي خواصهم السماوية والارضية وان كان النزاع بيننا وبين المعتزلة انما هو في السماوية ثم ان الرابع ان عوام البشر أفضل من عوام الملائكة وخواص البشر أفضل من خواص الملائكة (قوله المؤيد بها الرسل) اشارة إلى وجه التعرض لبيانها (قوله أمر) أي شئ والامر بمع الفعل كفتل الجبل والبحر وانفجار الماء من بين الاصابع والتك كالمسالك عن القوت المعتاد والقول كأن قرآن (قوله خارج للعادة) أي مخالف لها (قوله والتحدي الدعوى للرسالة) نية تنبيه على الاكفاء بدعوى الرسالة تنزيلا لها منزلة التصريح بالهدى الذي هو طلب الايمان بالمثل وأصل التحدي لغة المباراة والمعارضة ومعناه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب منهم مباراتهم ومعارضتهم له شيخ الاسلام (قوله والخارق من غير تحد الخ) الخارق ثمانية أقسام كما يعلم أكثرها عما قاله لانه ان قارن التحدي فجزة أو وسبقه ككسليم الحجر على النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فارهاص للنبوة أي تأسيس لها من أوهمت الحائط أي أسسته وبعضهم أدخله في المجزة أو تأخر عنه بما يخرج عنه عن المقارنة العرفية فكرامة فيما يظهر أو ظهور بلا تحد على يدولي فكرامة أو على يد غيره فسحر أو محرفة أو استدراج أو شعبذة ككل صاحبه الحية وهي تلدغه ولا يتأثر بها أو اهانة كما روي أنه قيل لمسيلة الكذاب ان محمدا كان يضع يده على عين الاعمى فيبصر فان كنت نبيا فافعل مثله فقال ائتوني باعني فوجد هناك أعور فوضع يده على عين الاعور فعميت الصحبة وروي أنه دعا لاعور أن يصير عينه العوراء صحبة فصارت الصحبة عوراء ومن شرط المجزة أن تكون موافقة للدعوى فلو قال مجز في أن أحبي ميتا ففعل خارقا آخر لم يدل على صدقه وأن لا يكون ما ادعاه وأظهره مكذبا له فلو قال مجز في ان يطق هذا الضب فناطق بأنه كاذب لم يعلم صدقه ولا يشترط تعيين المجزة فلو قال نأ آ في بخارق ولا يقدر غيري على الايمان بمنزلة كفي اه شيخ الاسلام

الولي والخارق المتقدم على التحدي والتأخر عنه بما يخرج به عن المقارنة العرفية ويخرج السحر

والشعبذة من المرسل اليهم اذ لامعارضته بذلك (والايمان تصديق القلب) أي بما علم بحجى الرسول به من عند الله ضرورة أي
الاذعان والقبول له والتكليف بذلك وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف بأسبابه كالفاء
الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس ورفع الموانع (ولا يعتبر) التصديق المذكور في الخروج به عن عهدة التكليف بالايمان
(الامع التالفظ بالشهادتين من القادر) عليه الذي جعله الشارع علامة لما على التصديق الخفي عنا حتى يكون المنافق مؤمناً فيما
بيننا كما مر عند الله تعالى قال تعالى ان المنافقين ٣٤٢ في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً (وهل التالفظ) المذكور

(شرط) للايمان (أو شطر) منه
(فيه تردد) للعلماء (والاسلام
أعمال الجوارح) من الطاعات
كالتلفظ بالشهادتين والصلاة
والزكاة وغير ذلك (ولا يعتبر)
الاعمال المذكورة في الخروج
به عن عهدة التكليف بالاسلام
(الامع الايمان) أي التصديق
المذكور (والاحسان ان تعبد
الله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك) كذا في حديث
الصحيحين المشتمل على بيان الايمان
بأن تؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر
وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان
الاسلام بأن تشهد أن لا اله الا
الله وأن محمداً رسول الله وتقيم
الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم
رمضان وتخرج البيت ان استطعت
اليه سبيلاً هذا فقط رواية مسلم
وفيها تقديم الاسلام على الايمان
عكس رواية البخاري التي تبعها
المصنف لانها على ترتيب الواقع
وتأخير الاحسان عنهم ما هو
مراقبة الله تعالى في العبادة

(قوله والشعبذة) وهي خفة اليد مع اخفاء وجه الحيلة (قوله اذ لامعارضته بذلك) أي
بما ذكر من الضر والشعبذة (قوله ضرورة) أي بما علم ضرورة كالتوحيد والنبوة
والبعث وفرض الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج (قوله أي الاذعان والقبول)
تفسير لتصديق القلب (قوله والتكليف بذلك) مبتدأ خبره قوله بالتكليف بأسبابه
والجمله جواب عما يقال ان التصديق الذي هو أحد قسمي العلم من الكيفيات
النفسانية دون الافعال الاختيارية فكيف يكلف تحصيله وتقرير الجواب أن تحصيل
تلك الكيفية اختياراً يكون باختيار مباشرة الاسباب المذكورة والتكليف بها التكليف
بذلك فالتكليف بالايمان تكليف بأسبابه لا يقال بل هو تكليف به اتفسيه بالاذعان
والقبول وهما فعلان لا فاعل أنهما فعلان بل هما ككفتين للنفس كما ذكره السعد
التمتازاني شيخ الاسلام (قوله وهل التالفظ شرط أو شطر فيه تردد) جهور المحققين على
الاول وعليه فالمراد أنه شرط لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا على القادر على التالفظ
بالشهادتين من توارث ومناحة وغيرهما وألزم القائلون بهذا القائلين بالثاني بأن من
صدق بقلبه فمات قبل اتساع وقت التالفظ بالشهادتين يكون كافراً وهو خلاف الاجماع
على ما نقله الامام الرازي وغيره ويجب أن هذا الالتزام انما يتم على من أطلق الشرطية
دون من قيدها بالقادر وتظهر غررة الخلاف فيمن صدق بقلبه ولم ينافظ بالشهادتين مع
تمكنه من التالفظ بهما ومع عدم مطابقتها به فانه مؤمن عند الله على الاول دون الثاني
وان كان كافراً عند باعلينهما قاله شيخ الاسلام (قوله كالتلفظ بالشهادتين) فيه اشارة الى
أن المراد بالجوارح ما يعم آله القول (قوله كذا في حديث الصحيحين) اشارة الى انه دليل
لما ذكر من تعريف الايمان والاسلام والاحسان (قوله لانها على ترتيب الواقع) أي لأن
الايمان يقع أولاً في الاسلام (قوله وتأخير الاحسان) مبتدأ خبره قوله لانه كمال الخ
(قوله وهو مراقبة الله تعالى في العبادة) أي بأن يستشعر أنه بين يدي الله ويستحضر
ان الله تعالى براه ومن ثمرة ذلك وقوع عبادته على الكمال من الاخلاص وغيره وغلبة
الحياه والخوف منه تعالى مخفي في قوله حتى يقع الخ تعليل به معسنى كي (قوله لانه كمال
بالنسبة اليهما) أي فيكون متأخراً عنهما لان كمال الشيء متأخر عنه لانه تمامه (قوله يتأخر
على زعمهم أن الاعمال جزء) أي فاذا صدق ولم يعمل خرج عن الايمان بعدم الاعمال ولم

الشاملة لهم ما حتى تقع على الكمال من الاخلاص وغيره لانه كمال بالنسبة اليهما (والنقص) بأن ترتكب الكبيرة يدخل
(لا يزيل الايمان) خلافه فاللامعزلة في زعمهم أنه يزيل بمعنى أنه واسطة بين الايمان والكفر بناء على زعمهم أن الاعمال جزء من
الايمان (والبيت مؤمنافسقا) بأن لم يثبت (تحت المشيئة اما ان يعاقب) بأدخاله النار (ثم يدخل الجنة) لموته على الايمان (واما ان
يسامح) بأن لا يدخل النار (بغير فضل الله أو) بفضله (مع الشفاعة) من النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وغيره

أو عن يشاء الله وتردد النووى في ذلك قال والد المصنف لانه لم يرد تصريح بذلك ولا ينفيه قال وهى في اجازة الصراط بعد وضعه
ويلزم منها التجاة من النار وزعت المعتزلة أنه يخلد في النار ولا يجوز العفو ٣٤٣ عنه ولا الشفاعة فيه (وأول شافع وأولاه)

يوم القيامة (حبيب الله محمد

المصطفى صلى الله عليه وسلم)

قال صلى الله عليه وسلم أنا أول

شافع وأول مشفع رواء الشيطان

وهو أكرم عند الله من جميع

العالمين وله شفاعات أعظمها في

تجيب الحساب والاراحة من

طول الوتوف وهى مختصة به

الثانية في ادخال قوم الجنة بغير

حساب قال النووى وهى مختصة

به أيضا وتردد ابن دقيق العيد

في ذلك ووافقه والد المصنف

وقال لم يرد فيه شئ الثالثة فحين

استحق النار كما تقدم الرابعة في

اخراج من أدخل النار من

الموحدين وبشاركة فيها الانبياء

والملائكة والمؤمنون الخامسة

في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها

وجوز النووى اختصاصها به

(ولا يموت أحد الا بأجله) وهو

الوقت الذى كتب الله في الازل

انتهى حياته فسه يقتل أو غيره

وزعم كثير من المعتزلة ان القتلى

قطع بقتله أجل المقتول وأنه

لولا بقتله لعاش أكثر من ذلك

(والنفس باقية بعد موت البدن)

منعمة أو معدبة (وفى فئاتها

عند القيامة تردد) قيل تنفخ

عند النفخة الاولى كغيرها قال

الشيخ الامام) والد المصنف

(والأظهر) انها (لا تنفخ ابدا

لان الاصل في بقائها بعد الموت

استمراره (وفى عجب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم هل يبلى

شي الا يبلى الاعظام واحدا وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب

يدخل في الكفر لوجود التصديق (قوله وتردد النووى في ذلك) أى فيما قاله القاضى
عباس وغيره (قوله لم يرد تصريح بذلك) أى بالشفاعة عن يشاء الله غير النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله وهى في اجازة الصراط) ضمير هى يعود للشفاعة في عدم دخول النار وقوله
في اجازة الصراط أى انه يشفع له في كونه يجوز ويلزم منها أى من الاجازة التجاة من النار
(قوله وزعت المعتزلة الخ) مقابل لقوله تحت المشيئة (قوله أنه يخلد في النار) قديقال
اهم كيف هذا مع قولكم انه واسطة بين المؤمن والكافر الآن يقولون ان عذابه دون
عذاب الكافر المحض فليست أملا واحتجت المعتزلة بقوله تعالى ما للظالمين من حسيب ولا
شفيع يطاع وخصه الاشاعة بالكفا بجمعها بين الادلة (قوله مشفع) أى مقبول
الشفاعة (قوله وله شفاعات) أى خمس كاذكرها وزاد بعضهم اثنين الاولى في تخفيف
عذاب القبر والثانية في تخفيف العذاب عن بعض الكفار ولا يرد شئ منهما على الشارح
لان كلامه تبع للمصنف في الشفاعة العامة يوم القيامة والاولى من هاتين في البرزخ
لا يوم القيامة والثانية خاصة بأبي طالب كما في الاخبار (قوله ويشارك فيها الانبياء
والملائكة والمؤمنون) استثنى منه القاضى عباس من فيه مثقال ذرة من ايمان فقال
ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يموت أحد الا بأجله) أى في أجله
والاجل له اطلاقان أحدهما الوقت الذى يكون فيه الانسان حيا من أول ولادته الى
آخر عمره والثانى وهو المراد هنا هو ما ذكره الشارح ومن الادلة على أنه لا يموت أحد الا
بأجله قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والعطف في قوله
ولا يستقدمون على الجملة الشرطية لا انظرية اذ التقدم على الاجل بعد مجيئه لا يتصور
ومن نبيه على هذا العطف المولى سعد الدين (قوله وزعم كثير من المعتزلة الخ) احتجوا
باخبار منها من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ أى يراذله في أثره فليصل رحمة وخبر
المقتول يتعاق بقاتله يوم القيامة ويقول رب ظلمنى وقتلنى وقطع أجلى وأجيب عن
الاول بان الزيادة مؤولة اما بالبركة في الاوقات بان تصرف في الطاعات وهو الاصح واما
بانها زيادة بالنسبة الى النصف التى تسكتها الملائكة من الرزق والعمل والاجل وغيرها
لان النسبة الى علمه تعالى واما ببقاء ذكره الجمل بعده وكأنه لم يمت جمعها بين الادلة وعن الثانى
بأنه متكامل في اسناد مو بتقدير رحمة فهو محمول على مقتول سبق في علم الله انه لم يقتل
لاعطى أجلا زائدا بمعنى قوائمه الممت مقتول بأجله ان قتله بفعل الله لا بفعل القتلى
وانه لولا يقتل لم يقطع عونه في ذلك الوقت ولا بحياته فيه ووضح من هذا أن يقال انه محمول
على الاجل الموهوم للمقتول شيخ الاسلام (قوله والنفس باقية) المراد بالنفس هتما الروح
كما يؤخذ مما يأتى (قوله قبل تنفى الخ) أى أخذ ابطاها قوله تعالى كل من عليها فان (قوله
بفتح العين وسكون الجيم) أى ثم موحدة وقد تبدل ميمها وحكى اللحياني ثلثت العين مع

لنه خلق ومنه تركيب وفي رواية لاجد وابن حبان قيل وما هو يا رسول الله قال مثل حبة خردل منه تشوّن وهو في أسفل الصاب عند راس العصص يشبه في المحل محل أصل الذئب من ذوات الأربع (قال المزني والصحيح) انه (يبلى) كغيره قال تعالى كل شيء هالك الا وجهه (وناول الحديث) المذكور بانه لا يبلى بالتأرب بل بالتأرب كما عييت الله ملك الموت بالاملاك الموت (وحقيقة الروح) وهي النفس (لم يتكلم عليهم ما محمد صلى الله عليه وسلم) ٣٤٤ وقد مثل عنها عدم نزول الامر ببيانها قال تعالى ويستأذنك عن

الروح قل الروح من امر ربي (ففسك) نحن (عنها) ولا نعبر عنها باكثر من موجود كما قال الشيخ الجند وغيره والناضون فيها اختلفوا فقال جهو والمتكلمين انها جسم لطيف مشتبه بالبدن اشتباه الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا قال السهروردي ويدل الاقول وصفها في الاخبار بالهبوط والعروج والتردد في البرزخ وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية انها ليست بجسم ولا عرض وانما هي جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه (وكرامات الاولياء) وهم العارفون بالله تعالى حسما يمكن الموابطون على الطاعات المجتنبون للمعاصي المعرضون عن الانهماك في الشهوات والشهوات (حق) أي جائزة وواقعة بقران النبيل بكتاب عمر ورويته وهو على المنير بالمدينة جيشه بتماوند حتى قال لامير

الباء والميم فقيه ست اغاث شيخ الاسلام (قوله منه خلق) أي في ابتداء وجوده ومنه تركيب أي في المعاد (قوله وهي النفس) اشارة الى أن مسمى النفس والروح شيء واحد خلافا لما يقول انها غير النفس ويقول النفس أماراة بالسوء والروح أماراة بالخير وان الروح لا تفارقه عند النوم والنفس بخلافه والراجح انهما واحد وان صفاتهما تتفاوت فتكون أماراة ولواماة وملهمة ومطمئنة وراضية ومرضية وكاملة (قوله والناضون فيها الخ) اعترض عليهم بالآية وأجابوا بأن اليهود قالوا فيما بينهم ان لم يجب عن الروح فهو نبي فلم يجب لان الله تعالى لم يأذن له فتركه الجواب انما هو لتصديق ما في كتبهم مما قالوا لانه لا يمكن الخوض فيها وبأن السؤال عنها كان سؤال تهيؤ وتعليل اذ الروح مشترك بين روح الانسان وجسده وملك آخر يسمى بها وصف من الملائكة والقرآن وعيسى ابن مريم فلو أجاب عن واحد منها انما قالوا له لم ترد هذا تعقباتهم فجاء الجواب مجملا كما سألوا مجملا (قوله فقال جهو والمتكلمين الخ) قال النووي في شرح مسلم انه الاصح عقد اصحابنا (قوله وانما هي جوهر الخ) الفرق بين الجسم والجوهر ان الجوهر بسيط والجسم مركب (قوله مجرد أي لا مادة له) (قوله قائم بنفسه) صفة كاشفة فهو تصريح بما علم التزاما من قوله جوهر (قوله حسا يمكن) أي حسما ينتمي اليه علمهم فليس المراد معرفة ذاته تعالى وصفاته على ما هي عليه في الواقع لان ذلك خارج عن طوق البشر (قوله الموابطون على الطاعات) أي الواجبة والمنذوبة حسما يمكن (قوله المجتنبون للمعاصي) أي من كثر وصغائر (قوله المعرضون عن الانهماك في الشهوات) أي المستلذات والمستهيات فهم ما صدر ان بمعنى اسم المفعول وقوله المعرضون أي بقلوبهم وان تناولوها بأيديهم (قوله أي جائزة وواقعة) أي ولو باختيارهم وطايعهم قاله شيخ الاسلام (قوله ولا ينتهون الى نحو ولدون والدون) أي كما وقع لصالح وموسى عليهم الصلاة والسلام فان صالحا أخرج الناقة من صخرة باذن الله عز وجل وموسى انقلب العصا في يده حية باذن الله تعالى (قوله قال المصنف وهذا حق الخ) كانه تبرأ من عهدته فقد قال الزركشي ليس الامر كما قال بل هذا الذي قاله القشيري مذهب ضعيف والجمهور على خلافه وقد أنكره عليه حتى ولده أبو نصر في كتابه المرشد وامام الحرمين في الارشاد والنووي في شرح مسلم فقال الكرامات تجوز بخوارق العادات على اختلاف أنواعها ومنعه بعضهم وادعى انها تختص بمثل اجابة دعاء وهذا غلط من قائله وانكار للجس

الجيش بأسارية الجبل الجبل محذر الله من وراء الجبل لكن العدو هناك وسماع سارية كلامه مع بعد المسافة بل وكثير من لد اسم من غير نظير ربه وغير ذلك مما وقع للعصابة وغيرهم (قال القشيري ولا ينتهون الى نحو ولدون والدون) وقاله جواد هجمة قال المصنف وهذا حق يخص قول غيره ما جاز أن يكون مجزئة لنهي جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا التكدي

ومنع أكثر المعتزلة الخوارج من الأولياء وكذلك الاستناد بأوصاف الحق الأسفرايفي قال كل ما جازت قدره مجزة انبي لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي وانما ما باغ الكرامات اجابة دعوة أو موافاة ماء في بادية من غير توقع المياه أو نحو ذلك مما ينحط عن خرق العادات (ولأن كفرة أحد من أهل القبلة) يبدعه ككسرى صفات الله وخلقه أفعال عبادته وجواز رؤيته يوم القيامة ومنا من كفرهم أمان يخرج يبدعه من أهل القبلة ككسرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في كفرهم لأنكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة (ولا يجوز) نحن (الخروج على السلطان) وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لأنه لا يزال بالجوهر عندهم (وعدت أن عذاب القبر) وهو للكافر والناسق المراد تعذيبه بان ترد الروح الى الجسد أو ما بقي منه (وسؤال المالكين) منكر ونكير للمقبور بعد در روحه اليه عن ربه ودينه ونبيه فيحييهم ما يوافق ما مات عليه من ايمان أو كفر (والحشر) للخلق بان ٣٤٥ يحييهم الله تعالى بعد فناءهم ويجمعهم

للعرض والحساب (والصراط) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف يمر عليه جميع الخلق فتجوزها أهل الجنة وتزل به أقدام أهل النار (والميزان) وله اسان وكتان يعرف به مقادير الاعمال بان توزن صحفها به (حق) للنصوص الواردة في ذلك قال تعالى وحشرناهم فلم تغادرهم أحدًا ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وقال صلى الله عليه وسلم عذاب القبر حق ومر على قبرين فقال انهما ليعدان وعال ان العباد اذا وضع في قبر وتولى عنه أصحابه اناه ملكان فيبسطان فيه عدانه فيسبغون له ماء كذب تقول في هذا النبي محمد فاما المؤمن فيقول أشهد انه عبد الله

بل الصواب جريانها بقلب الأعيان ونحوه ومن تبع القشيري شيخنا حافظ عصره الشهاب ابن حجر في شرح البخاري فقال وهذا أى ما قاله القشيري أعدل المذاهب شيخ الاسلام (قوله ومنع أكثر المعتزلة الخوارج) أى ظهور الخوارج وقوله من الأولياء متعلق بظهور المقتدر (قوله أو موافاة ماء الخ) أى مصادفته مداخله اليه (قوله ككسرى صفات الله الخ) أى منكرى زيادتها على الذات ويقولون انه عالم قال - مرريد الخ لكن بذاته لا بصفات زائدة على الذات وأما المنكرون كونه عالما أو كونه مريدا مثلا فهم ككفار كافر في محله (قوله ومن كفرهم) اشارة الى ان في المسئلة خلافا وان أروهم كلام المصنف ففيه شيخ الاسلام (قوله وعدت أن عذاب القبر) أى وكذا نعيمه للمؤمن الطائعين وقوله عذاب القبر جرى على الغالب اذ عذاب غير المتجور كالغريق والمالكول كذب وليس ذلك بعيدا في قدرته تعالى ومثله يأتي في قول الشارح الآية ورشح الاسلام (قوله وسؤال المالكين) استغنى منه الشهد بظنهم مسلم انه سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كفى بيارقة السيف شاهد شيخ الاسلام وبقية مستنبات أخر ذكرها العلماء وهي مشهورة (قوله منكر ونكير) قيل هما اسماء ملكي المذنب وأما المطيع فله كاه مبشرو وبشير شيخ الاسلام (قوله بان يحييهم الله تعالى) هذا هو البعث وقوله ويجمعهم هو الحشر فالشارح أشار الى ان مراد المصنف بقوله والحشر ما يشمل البعث (قوله وتزل به أقدام أهل النار) أى من كفار ونسفة (قوله بان توزن صحفها به) أو تجسم الاعمال وتوزن حقيقة أو يوزن الشخص نفسه والوزن المذكور لاظهار الجفة والعدل والافاقه تعالى غنى عن ذلك (قوله وتولى عنه أصحابه) هذا جرى على الغالب (قوله ما كنت تقول في هذا النبي محمد الخ) يحتمل انه صلى الله عليه وسلم يحضر وتسكون

٤٤ بنى نى ورسوله لى أن قال وأما الكافر أو المنافق فيقول لأرى الخرواهاما الشيطان وغيرهما وفي رواية أبي داود وغيره فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول المؤمن ربى الله ودينى الاسلام والرجل المبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول الكافر فى الثلاث لأدرى وفي رواية للترمذى يقال لاحدهما المنكر وللآخر النكير وفي رواية لا يبيح فيما يبه منكر ونكير وفى الصحيحين أحاديث تحشر الناس حفاة مشاة عراة غرلا أى غير محتجبين وأحاديث يضرب الصراط بين ظهري جهنم ومرور المؤمنين عليه متقاوتين وأنه منزلة أى تزل به أقدام أهل النار فيها وفى مسلم عن أبي سعيد الخدرى باغنى انه أدق من الشعر وأحد من السيف وروى البزار والبيهقى

حديث يوقى بابن آدم فيموت بين كفتي الميزان الخ (والجنة والنار مخلوقتان اليوم) يعني قبل يوم الجزاء للنصوص الدالة على ذلك نحو أعدت للمتقين أعدت للكافرين وقصة آدم وسوءه في اسكانهم سما الجنة واخراجهم منها بالزلة وزعم أكثر المعتزلة انهم ما انما يخلقان يوم الجزاء (ويجب على الناس نصب امام) يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وغير ذلك لاجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوه أهم الواجبات وقدموه على دفنه صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من نصب (مفضولاً) فان نصبه يكفي في الخروج عن عهدة النصب وقيل لا بل ٣٤٦ يتعين نصب الفاضل وذهبت الخوارج الى أنه لا يجب نصب امام والامامية

الى وجوبه على الله تعالى (ولا يجب على الرب سبحانه شئ) لانه خالق الخلق فكيف يجب اهم عليه شئ وقالت المعتزلة يجب عليه أشياء يترتب الذم بتركها منها الجزاء أى الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ومنها اللطف بأن يفعل يعبادهم ما يقرهم الى الطاعة ويعددهم عن المعصية بحيث لا يفتنون الى حسد الالهاء ومنها الاصطح لهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (والمعاد الجسماني) أى عود الجسم (بعد الاعدام) باجزائه وعوارضه كما كان (حق) قال تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده كما بدأنا أول خلق نعيده كما بدأكم تعودون وأنكرت الفلاسفة إعادة الاجسام وقالوا انما تعاد الارواح بمعنى انها بعد موت البدن تعاد الى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمال أو

الاشارة اليه حقيقة ويحتمل غير ذلك (فائدة) ورد في بعض الطرق ان سؤال الملوك بالسرياني والفاظ سؤالهم على هذا الضبط أثره أترح ككاره سالحين (قوله يعني قبل يوم الجزاء) أى ومخلوقتان قبل آدم أيضاً ومحمل الجنة فوق السماء السابعة عند سدرة المنتهى والدار في الارض السابعة قال سعد الدين التفتازاني والحق الوقوف (قوله ويجب) أى شرعاً لا عقلاً وقوله على الناس أى أهل الملل والعقد وقوله على الناس أى لا على الله كما يقوله الامامية وهم طائفة من الشيعة (قوله لانه خالق الخلق الخ) أى أنعم عليهم باخراجهم من العدم الى الوجود فكيف يجب لهم عليه شئ بل ان أنعم عليهم فبفضله وان منعه منهم فبعده وأما قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين فليس مما نحن فيه اذ ذلك احسان وتفضل لا ايجاب والزام على ان الوجوب في ذلك انما نأمن وعده بذلك ان الله لا يخلف الميعاد (قوله بان يفعل بعباده الخ) الباء للتصوير فاللطف هو الفعل الذي يعلم الله أن العبد يطيع عنده (قوله بحيث لا يفتنون الى حسد الالهاء) أى في كل من الطاعة والمعصية والاضافة في حسد الالهاء بيانية (قوله هو الصحيح) أى من القولين المذكورين والتصحيح من عندياته فيما يظهر والحق التوقف كما قال في المواقف وصرح به السعدوقال وهو ما اختاره امام الحرمين وعلمه بأنه لم يدل قاطع مجمع على تعيين أحدهما وقوله وقيل لا بعدد الجسم أى فيكون المعاد التأليف لا المؤلف شيخ الاسلام (قوله ونعتقد ان خير الامة بعد نبيها أبو بكر الخ) اختلف في هذا الترتيب هل هو قطعي أو ظني وبالأول المشار اليه بقوله لا طباق السلف الخ قال الاشعري وبالثاني قال أبو بكر الباقلاني وقضل سائر الانبياء على أبي بكر معلوم مما مر من ترتيب الفضل بين نبينا وسائر الانبياء والملائكة وأما فضله على الامم فظاهر لان هذه الامة خير الامم بنص القرآن وهو خير هذه الامة فهو خير سائر الامم شيخ الاسلام (قوله من كل ما قد فتبه) لعل الصواب حذف كل لانهم لم تقذف الامرة

متألمة بالنقصان وقوله بعد الاعدام هو الصحيح وقيل لا بعدد الجسم وانما تفرق اجرائه (واعتقد ان خير واحدة

الامة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر خليفة فعمرفعثمان فعلى أمره المؤمنين رضى الله عنهم أجمعين) لاطباق السلف على خيرتهم عند الله على هذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة لا فضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم على وميزهم المصنف عن مشاركيهم في أسمائهم بما كانوا يدهون به فكان يدهى أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خلفه في أمر الرعية مع انه اسبق خلقه لاسلالة بالناس في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيخان ويدهى كل من الثلاثة أمير المؤمنين (و) نعتقد (برأفة عائشة) رضى الله عنها (من كل ما قد فتبه) لتزول القرآن ببرائتها قال تعالى ان الذين جاؤا بالافتك

الآيات (ونفسك عما جرى بين الصحابة) من المنازعات والمحاوالت التي قتل بسببها كثير منهم فتلک دما مطهر الله منها أیدی شافلا
 تلوث بها ألسنتنا (ونرى الكل ماجورين) في ذلك لأنه مبني على الاجتهاد في مسألة فنية لا يصيب فيها البران على اجتهاده
 واصابته ولا مخطئ أجر على اجتهاده كما ثبت في حديث الصحبين ان الحاكم اذا اجتهد فأصاب فله أجران واذا اجتهد فأخطأ
 فله أجر (و) نرى (أن الشافعي) امامنا (ومالك) شيخه (وأبا حنيفة والشافعيين) الثوري وابن عيينة (وأحمد) بن حنبل
 (والاوزاعي واصلق) بن راهويه (وداود) الظاهري (وسائر أئمة المسلمين) أي باقيهم (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها
 ولا التفات لمن تكلم فيهم عما هم برؤس منه قال المصنف وقول امام الحرمين ان المحققين لا يقيمون للظاهرية وزنا وان
 خلافهم لا يعتبر بحمله عندى ابن حزم وامثاله وأما داود فعاد الله أن يقول امام الحرمين أو غيرهم خلافه لا يعتبر فله كان
 جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة بأقوال الصحابة والتابعين والقدره
 على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دونت كتبه ركزت آتباعه وذكره الشيخ أبو اوصحق الشيرازي في طبقاته من الأئمة
 المتبوعين في القرون وقد كان مشهورا في زمن الشيخ وبعده بكثير لا سيما ٣٤٧ في بلاد فارس شيراز وما والاها الى

ناحية العراق وفي بلاد المغرب
 (و) نرى (أن أبا الحسن) على
 ابن اسمعيل (الاشعري) وهو
 من ذرية أبي موسى الاشعري
 الصحابي (امام في السنة) أي
 الطريقة المعتقده (مقدم)
 فيها على غيره كأي منصور
 المازدي ولا التفات ان تكلم
 فيه بما هو برى منه (و) نرى
 (أن طريق الشيخ) أبي القاسم
 (الجنيد) سيد الصوفية علماء
 وعلا (ومحبته طريق مقوم)
 فانه خال عن البدع دائره على
 التسليم والتواضع والتسبيح
 من النفس ومن كلامه الطريق
 الى الله تعالى مسدود على خلقه

واحدة (قوله الآيات) أي العشر الى قوله لهم مغفرة ورزق كريم (قوله فتلک دما الخ)
 الاشارة الى ما يلزم المحاربة من الدماء وقوله فتلک دما الخ هذه العبارة تؤثر عن سيدنا
 عمر بن عبد العزيز (قوله فلا تلوث بها ألسنتنا) أي بأن نقول الحق مع فلان دون فلان
 (قوله ان الحاكم اذا اجتهد) أي مرید الحكم الخ (قوله على هدى من ربهم) أي ما هم
 عليه دين الله تعالى في حقهم وحق تابعيهم (قوله في بلاد فارس شيراز) باضافة فارس
 الى شيراز كما تقول اقليم مصر (قوله وهو من ذرية أبي موسى الاشعري الصحابي) أي
 بينه وبينه غشاية رجال (قوله مقوم) بصيغة اسم المفعول أي مستقيم لا عوجاج فيه
 ولذا قال اشرح فانه خال الخ (قوله والتبري من النفس) أي من شهواتها (قوله اني
 أتكلم على الناس) أي أعظمهم (قوله عمل خفي) أي عن العيون بيزان وفي أي نام شرعي
 (قوله كلام موفق) باضافة كلام الى ما بعده (قوله فردهم الى القاضي) هو القاضي
 اسمعيل المالكي مكث العلم في بيتهم ثلثمائة سنة واجتمع لهم من الجاه والمال ما لم يجتمع
 لاهل بيت غيرهم حتى قيل انه كان لهم موضع واحد نحو خمسة مائة بستان وممر القاضي
 اسمعيل المدكور يوم اعلی المبرد فلما رآه قام اليه وقبل يده ثم أنشد

كريم اذا ما أتى مقبلا • حللنا الحيا وابعدنا القبا
 فلا تنكرن قبائلي • فان الكريم يجبل الكراما

الاعلى المقتفين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام الى أتكلم على الناس فوقف على ملك فقال ما أقرب
 ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بيزان وفي قولى وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات لمن
 رماهم في جولة الصوفية بالزندقة عند خليفة السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الابنيد فانه تستر بالفقه
 وكان يفتي على مذهب أبي نور شيخه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم أبو الحسن النوري للسياق فقال له لم تقدمت
 فقال أوثر أصحابي بحياة ساعة فبنت وأنسى الخبر للخليفة فردهم الى القاضي فسأل النوري عن مسائل فقهية فأجابها عنها
 ثم قال وبعد فان الله عباد اذا قاموا فاموا بالله واذا نطقوا نطقوا بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة
 ان كان هؤلاء زنادقة فما على وجه الارض مسلم نخفى سبيلهم رحيمهم الله ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الحلاج في سنة
 تسع وثلثمائة من سنى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر (ومما لا يضر جهله) في العقيدة بخلاف ما قيله

في الجملة (وتنفع معرفته) فيها ما يذكر الى الخاتمة وهو (الاصح) الذي هو قول الاشعري وغيره (أن وجود الشيء) في الخارج واجباً كان وهو الله تعالى أو محكاه وهو الخلق (عنه) أي ليس زائداً عليه (وقال كثير من) أي من المتكلمين (غيره) أي زائد عليه بأن يقوم الوجود بالشيء من حيث هو أي من غير اعتبار الوجود والعدم وأن لم يخل عنه ما أشار بقوله من الى قول الحكماء انه عينه في الواجب وغيره ٣٤٨ في الممكن (فعلى الاصح المعدوم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء ولا

ذات ود ثابت) أي لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه (وكذا على الآخر عند أكثرهم) أي أكثر الفاتلين به وذهب كثير منهم وهم طائفة من المعتزلة الى انه نفي أي حقيقة متعينة (و) (الاصح) (أن الاسم) عين (المسمى) وقيل غيره كما هو المتبادر فلفظ النار مثلاً غير ما بلا شك والمراد بالاول المنقول عن الاشعري في اسم الله ان مدلوله الذات من حيث هي بخلاف غيره كالعالم فمدلوله الذات باعتبار الصفة كما قال لا يفهم من اسم الله سواء بخلاف غيره من الصفات فيفهم منها زيادة على الذات من علم وغيره (و) (الاصح) (أن أسماء الله تعالى) توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم الا بتوقيف من الشرع وقالت المعتزلة يجوز أن نطاق عليه الاسماء الا تنق معناها به وان لم يرد بها الشرع ومال الى ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني (و) (الاصح) (أن المرء يقول أنا مؤمن ان شاء الله) أي يجوز له

(قوله في الجملة) أي لان في ما قبله ما لا يضر جهله في العقيدة وهو قليل كالمفاضلة بين الخلق الاربعة شيخ الاسلام (قوله وتنفع معرفته فيها) فيه أن يقال انه حينئذ يضر جهله ويوجب بان المراد تنفع معرفته باعتبار معرفته اصطلاح القوم الذي يقول امره الى العقيدة (قوله أي ليس زائداً عليه) أي في الخارج بل ليس الا ذات متصفة بالوجود وليس في الخارج أمران (قوله من حيث هو الخ) دفع به هذه الحجة ما يرد على القول بأن الوجود غير الوجود الذي نرمقه الاشعري حيث جعل الوجود عين الموجود وحاصل ما أورده يلزم التسلسل ان قيل قام به باعتباره موجوداً مثقل الكلام الى هذا الوجود وهو لجزء ويلزم اجتماع المتبعضين ان قيل بقيامه به باعتباره معدوم وحاصل الجواب ما أشار له الشارح (قوله الممكن الوجود) قيد به تعريض محل النزاع والافالمستحيل الوجود كذلك الا ان الخائف يوافق على نفي كونه شيئاً أو ذاتاً ما تافه ليس من محل النزاع (قوله ليس بشيء) أي لان الشيء هو الموجود (قوله وإنما يتحقق) أي في الخارج (قوله حقيقة متعينة) أي في الخارج منصفة عن صفة الوجود واحتج القائل به بأنه انما نقول ان الشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وبأن المعدوم معلوم مقبوز وكل مقبوز ثابت فالعدم ثابت ورد الاول بأن اطلاق الشيء على ما ذكر باعتبار ما يؤول اليه والثاني يمنع الكبرى اذ لا يلزم من التميز الثبوت والالزام ثبوت المحال لانه مقبوز عند العقل (قوله في اسم الله) أي الجلالة خاصة (قوله ان مدلوله الذات من حيث هي) حاصله ان المراد من اسم الله المدلول ومن معناه الذات فالاسم هو المسمى والقائل بأنه غيره أراد بالاسم اللفظ وبالمسمى الذات وأنت خير بيان الخلاف في ذلك حينئذ خلاف لفظي شيخ الاسلام (قوله بخلاف غيره كالعالم الخ) أي فليس هو المسمى عند الاشعري بل هو غير ان كان صفة فعل كالخلق ولا هو ولا غيره ان كانت صفة ذات كالعالم (قوله فمدلول الذات باعتبار الصفة الخ) هذا يدل على ان اسم الله جامد لا دلالة له على زائد على الذات وهو القول الرابع كما تقرر (قوله والاصح ان المرء يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى) هذا ظاهر على مذهب الاشعري فانه يعتبر ايمان الموافقة وأما غيره فان أراد بالنظر الى الخاتمة فسلم وان أراد بالنظر الى الحال فلا وجه من مذوق الشارح المحبط لما قبله الخ لا يظهر على مذهب الشيخ الاشعري فتأمل (قوله خوفاً من سوء الخاتمة الجهولة) أي ونحوه كدفع تركية النفس والتبرك بذكر الله تعالى بقريضة قوله لاشكافي الحال شيخ الاسلام (قوله المحبط) بالجر نعت لذلك المشارة للموت على الكفر وبالرفع نعت

أن يقول ذلك المشتمل على التعليق بل يؤثر على الجزم كما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه (خوفاً من الموت سوء الخاتمة) الجهولة وهو الموت على الكفر (والعياذ بالله) تعالى من ذلك المحبط لما قبله من الايمان (لا شكافي الحال) لا الايمان فانه في الحال متحقق له جازم باستقراره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسناتها ومنع أبو حنيفة وغيره أن يقول ذلك

لا يهامة الشك في الحال في الايمان (و) الاصح (ان ملاذ الكافر) أى ما ألفه الله به من متاع الدنيا (استدراج) من الله له حيث يلذمه مع علمه بأمره على الكفر الى الموت فهي نعمة عليه بزيادة اعدائه ٢٤٩ وقالت المعتزلة انهم انعمة يقرب عليها

الموت المذكور شيخ الاسلام (قوله لا يهامة الشك لا يقتضى منع ذلك وانما يقتضى انه خلاف الاولى وهو كذلك اذا الاولى الجزم كما صرح به السعد وأما اذا قاله شكافى ايمانه فهو كافر قطعا ثم قال السعد لا خلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان أريد بالايان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان أريد ما يقرب عليه من النجاسة والثرات فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله في الحال فن قطع بالحصول أراد الاقول ومن عاق أراد الشاكى (قوله استدراج) لا يخفى ان الملاذ ليست هي نفس الاستدراج بل متعلق الاستدراج الذي هو الاذ في اطلاق الاستدراج على الملاذ تجوز والاستدراج معناه في الاصل طلب التدرج وهو التنقل في الدرجات ثم استعمل في مطلق التنقل وأريد به هنا تنقل الكافر فيما يتأذى به استحقاقه العذاب حيث تقادى في كفره مع وصول النعم اليه فهي نعم في صورة نعم فساهاها الاشعري نعم انظر الى حقيقة نعم والمعتزلة نعم انظر الى صورتها شيخ الاسلام (قوله وقال) كثيرا لمعتزلة وغيرهم هو النفس (الح) ينبغي على ذلك وقوع العذاب والنعم فعندهم ان العذاب واقع على الروح لكن لما لم يمكن التوصل لعذاب الروح الا بالعلام الجسد لكونها حالة فيه عذب الجسد بها (قوله أى لا واسطة بين الموجود والمعدوم) أى لان الشئ اما أن يكون له تحقق في الخارج فهو الموجود أو لا فهو المعدوم وذلك مقتضى العقل (قوله وامام الحرمين) أى في الشامل والا فقد رجع عنه في المداير كما نقله عنه الآمدي وغيره شيخ الاسلام (قوله والاضافات) عطفه على النسب من عطف الخاص على العام (قوله يعتبرها العقل) يؤخذ من ذلك انها عدمية لان الاعتبارية قضي بأنها لا وجود لها خارجا (قوله بالوجود الخارجى) وأما بمعنى انها ليست عدمية فهي موجودة (قوله وهي سبعة) أى من جملة المقتولات العشر والثلاث الباقية هي الجوهر والكم والكيف ومنهم من عد هاتسعة باسقاط الجوهر قاله شيخ الاسلام والحاصل ان المقتولات عشرة واحدة منها جوهر والتسعة اعراض منها سبعة نسبية وهي التي ذكرها الشارح وثلثان ليستا نسبيتين ولذا أسقطهما (قوله وهو حصول الجسم في المكان) أى كون الجسم في مكان لا دخوله فيه والافه وقع حينئذ (قوله كالقيام) أى فيما اذا كان الجسم منتصباً فان هيئته تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرأس الى الرجلين ونسبتها الى الامور الخارجية كنسبة الرأس الى جهة العلو ونسبة الرجلين الى جهة السفلى وقوله والانتكاس أى فيما اذا وضع الجسم على الانتكاس بأن كانت رأسه أسفل ورجلاه أعلى فان هيئته تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرجلين الى الرأس ونسبتها الى الامور الخارجية كنسبة الرجلين الى العلو والرأس الى السفلى (قوله وتنقل بانقله)

الشكر (و) الاصح (أن المشار السه باما الهيكل المخصوص) المشغل على النفس وقال أكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها المدبرة (و) الاصح (أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزأ ثابت) في الخارج وان لم ير عادة الا بانضمامه الى غيره ونفى الحكما ذلك (و) الاصح (أنه لا حال أى لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافاً للقاضى) أى بكر الباقلانى (وامام الحرمين) في قولهما كبعض المعتزلة بثبوت ذلك كالعالمية واللونية للسواد مثلاً وعلى الاقول ذلك ونحوه من المعدوم لانه أمر اعتبارى (و) الاصح (أن القسب والاضافات أمور اعتبارية) يعتبرها العقل (لا وجودية) بالوجود الخارجى وقال الحكماء الاعراض النسبية موجودة في الخارج وهي سبعة الاين وهو حصول الجسم في المكان والمق وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجية عنه كالقيام والانتكاس والملك وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وتنقل بانقله كالتقصص والتعم وان يعمل وهو تأثير الشئ في غيره مادام يؤثر وأن يتفعل وهو تأثير الشئ عن غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخ مادام يتسخن والاضافة وهي نسبة تعرض للشئ

به وتنقل بانقله كالتقصص والتعم وان يعمل وهو تأثير الشئ في غيره مادام يؤثر وأن يتفعل وهو تأثير الشئ عن غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخ مادام يتسخن والاضافة وهي نسبة تعرض للشئ

بالقياس الى النسبة اخرى كالبؤة والبؤة (و) الاصح (أن العرض لا يقوم بالعرض) وانما يقوم بالجوهر والفراد والمركب
 أي الجسم كما تقدم وجوز الحكماء قياس العرض بالعرض لأنه بالآخر تنتمي سائله الاعراض الى جوهر أي جوزوا
 اختصاص العرض بالعرض اختصاص النعت بالنعوت كالسرعة والبطء والحركة وعلى الاول هما عارضان للجسم أي أنه
 يعرض له لا يتخلل الحركة فيه بسكات أو تخللها بذلك (و) الاصح أن العرض (لا يبق زمانين) بل ينقضي ويتجدد مثله بإرادة الله
 تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم أي يقع في الوهم أي الذهن من حيث المشاهدة أنه أمر مستقر باق وقال
 الحكماء أنه يبقى الحركة والزمان بشأ ٣٥٠ على أنه عرض وسياق (و) الاصح أن العرض (لا يعمل بمحلين) فسواء أحد

المحلين مثلاً غير سواد الآخر
 وان تشارك في الحقيقة وقال
 قدماء المتكلمين القرب ونحوه
 مما يتعلق بطرفين بمحلين
 وعلى الاول قرب أحد الطرفين
 بخلاف اقرب الآخر بالشخص
 وان تشارك في الحقيقة وكذا
 نحو القرب كالجوار (و) الاصح
 (أن) العرضين (المثلين) بأن
 يكونان نوع (لا يجتمعان)
 في محل واحد وجوزت المتزلة
 اجتماعهما محتملين بأن الجسم
 المقسم في الصبيغ ليسود
 يعرض له سواد ثم آخر وآخر
 الى أن يبلغ غاية السواد باليكث
 وأجيب بأن عروض السوادات
 له ليس على وجه الاجتماع بل
 البذل فيزول الاول ويخلفه
 الثاني وهكذا بناء على أن
 العرض لا يبق زمانين كما تقدم
 (كالضدين) فأنهما لا يجتمعان
 كالسواد والبياض (بخلاف
 الخلافين) وهما أعم من
 الضدين فأنهما يجتمعان
 من حيث الاعمية كالسواد

بم هذا القيد يفارق الملك الاين (قوله بالقياس الى نسبة اخرى) أي من حيث الوجود
 (قوله اختصاص النعت بالنعوت) أي لا بمعنى أن أحدهما حال والآخر محل ويسمى
 هذا الاختصاص بالاختصاص الناعت وهو أن يختص شيء بالآخر اختصاصاً يصير به
 ذلك الشيء نوعاً لا آخر والآخر من نعوتاته ومثاله ما ذكره الشارح (قوله لا يتخلل الحركة)
 في محل رفع فاعل يعرض وقوله أو تخللها اعطى عليه أي يعرض له عدم تخلل الحركة أو
 تخللها (قوله وان العرض لا يبق زمانين) أي لأنه يلزم عليه قيام العرض بالعرض لان
 البقاء عرض وفورع في ذلك بأن هذا مبقى على مذهب الاشعرى من ان البقاء له صفة
 وجودية وأما على أنه أمر اعتباري فلا محذور فتأمل (قوله حتى يتوهم الخ) الظاهر
 أنه مفرع على قوله على التوالي (قوله الحركة والزمان) أي والاصوات شيخ الاسلام
 (قوله وقال قدماء المتكلمين) كذا وقع في المرافقة واعترض بأن المشهور وهو الصحيح
 أنه قول قدماء الفلاسفة (قوله وان العرضين المثلين الخ) أي بخلاف الجوهرين المثلين
 فأنهما لا يجتمعان في محل واحد بخلاف (قوله كالضدين) هما أمران وجوديان
 بينهما غاية الخلاف وأمران وجوديان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة
 واحدة والتعريف الاول أولى لأنه خال عن الحكم وهو عدم الاجتماع (قوله بخلاف
 الخلافين) هما موجودان لا يشتركان في الصفات النفسية سواء اجتمعوا في محل واحد
 أم لا والصفات النفسية هي التي لا يحتاج في وصف الشيء بها الى تعقل أمر زائد عليه
 كالحقيقة الانسانية والوجود للانسان ويقابلها الصفات المعنوية وهي التي تحتاج
 فيما ذكرنا الى ذلك كالتصور والحدوث ويعبر عن الاولى بانها التي تدل على الذات دون
 معنى زائد عليها وعن الثانية بانها التي تدل على معنى زائد على الذات قاله شيخ الاسلام
 (قوله وهما أعم من الضدين) أي بناء على تفسيرهما السابق وأما على تفسيرهما بانهما
 أمران وجوديان لا يشتركان في الصفات النفسية ولا يمتنع اجتماعهما في محل
 واحد من جهة واحدة فلا يتم ذلك لخروج الضدين كالمثلين بذلك فالثلاثة متباينة
 شيخ الاسلام (قوله وفي كل من الاقسام) أي الثلاثة من المثلين والضدين والخلافين
 (قوله أما التقيضان) هما عبارة عن ايجاب شيء وسلبه كما مثله الشارح (قوله لانه أسهل

والخلاوة وفي كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشئيين (أما التقيضان فلا يجتمعان ولا يرفعان) كالقيام وقوعا
 وعينه (و) الاصح (أن أحد طرفي الممكن) وهما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالنظر الى ذاته جوهر
 فكان أعرضا على السواء وقيل العدم أولى به لانه أسهل

وقوعا في الوجود لتحقيقه بانه متحقق من اجزاء العلة التامة للوجود المتحقق في محققه الى تحقيق جميعها وقيل الوجود اولية
عند وجود العلة وانتفاء الشرط لانه قد وجدت العلة وان لم يوجد هو لا انتفاء الشرط (و) الاصح (أن) الممكن (الباقي
محتاج) في بقائه (الى السبب) أي المؤثر وقيل لا (ويقتضي) هذا الخلاف (على أن علة احتياج الاثر) أي الممكن في وجوده
(الى المؤثر) أي العلة التي يلاحظها العقل في ذلك (الامكان) أي استواء الطرفين بالنظر الى الذات (أو الحدوث) أي
الخروج من العدم الى الوجود (أو هما) على انهما (جزأه أو الامكان بشرط الحدوث وهي أقوال) فعلى أولها يحتاج
الممكن في بقائه الى المؤثر لان الامكان لا يتفك عنه وعلى جميع باقيها لا يحتاج اليه لان المؤثر انما يحتاج اليه على ذلك في
الخروج من العدم الى الوجود لا في البقاء وكأنه أشار بذلك هذا البناء المأخوذ ٢٥١ من الصحائف مع اطلاق الاقوال
وتقديم الامكان منها الى أنه

يقتضي ترجيح الامكان الذي
هو قول الحكماء وبعض
المسكلمين وان كان جهودهم
على الحدوث حتى لا يخالف
التصحيح في المبني التصحيح في
المبني عليه لكن دفعت الخافضة
بما قالوا من ان شرط بقاء الجوهر
العرض والعرض لا يبق زمانين
فيحتاج في كل زمان الى المؤثر
(والمكان) الذي لا خفاء في أن
الجسم يتقل عنه وبه
ويستكن فيه فيلاقيه ولا بد
بالماسة أو النفوذ كما سيأتي
اختلف في ماهيته (قيل)
هو (السطح الباطن للعاوي
المماس للسطح الظاهر من
الغوى) كالسطح الباطن للكوز
المماس للسطح لظاهر من المله
الكائن (فيه وقيل) هو
(بعد موجود يتقدمه الجسم)

وقوعا في الوجود) أي في النبوت وهذا لا يرجع اليه في حد ذاته وكذا تعديل أولية
الوجود بما ذكره بعد لا يرجع اليه في حد ذاته فتعديل كل من أولية العدم والوجود بما
ذكره ردوبان الأولوية بالغير لا تقتضي الأولوية بالذات أشار له شيخ الاسلام (قوله
المأخوذ من الصحائف) اسم كتاب للسهرقندي (قوله لكن دفعت الخافضة الخ) أي لا يحتاج
الى الترجيح لتقتضي الخافضة لانهم مدفوعة بما قالوا الخ (قوله ولا بد من الماسة) أي على
القول الثاني وقوله أو النفوذ أي تحقيقه على القول الثاني الآتي وتقديره على القول
الثالث وقوله اختلف في ماهيته خبر عن قوله والمكان (قوله قيل هو السطح الخ) السطح
هو ما ينقسم طولا وعرضا فقط (قوله المماس الخ) هو قيد فلا يقال له مكان الا اذا كان
مماسا بالفعل بخلاف المكان اللغوي فهو ما يصلح لمحل شيء فيه (قوله وقيل هو بعد الخ)
أي امتداد طولا وعرضا وعمقا وعلى هذا تكون الابعاد الثلاثة فافذ في الابعاد الثلاثة
(قوله بحيث ينطبق عليه) أي بحيث ينطبق بعد المكان على بعد الجسم (قوله بعد
مفروض) أي موهوم في الذهن لانه لا أثر له في الخارج (قوله ولا يكون بينهما ما بينهما)
أي فيكون الخلاء هو ما بين الجسمين (قوله فهذا الكون الخ) عبارة بعضهم ان المكان
هو ما بين الجسمين لا الكون المذكور ويدل لذلك قول الشارح فيكون خاليا عن الشاغل
فان الخالي عن الشاغل هو ما بين الجسمين لا الكون المذكور (قوله هذا قول المتكلمين)
الاشارة لقوله بعد مفروض الخ وهو القول الثالث (قوله بعينه عندهم) أي وهو
السطح الباطن المماس على الاول والبعيد الموجود على الثاني (قوله والزمان قيل
جوهر ليس بجسم) احتج له بأنه لو كان جسما لكان تريبا من جسم وبعبارة من آخر
وبديهية العقل شاهدة بان نسبته الى جميع الاشياء على السواء شيخ الاسلام (قوله فهو
قائم بنفسه) تفريع على قوله قيل جوهر وقوله مجرد عن المادة مفزع عليه وعلى ما بعده

يتقو بعد انقائه في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه ويخرج بقيد النفوذ فيه بعد الجسم (وقيل) هو (بعد مفروض) أي
يفرض فيه ما ذكر من نفوذ بعد الجسم فيه (وهو) أي البعد المفروض (الخلاء والخلاء جائز والمراد منه كون الجسمين
لا يتماسان ولا يكون بينهما ما بينهما) فهذا الكون الجائز هو الخلاء الذي هو معنى البعد المفروض الذي هو معنى المكان
فيكون خاليا عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقولان قبله الحكماء ومنعوا الخلاء أي خلوا المكان بعينه عندهم عن
الشاغل الابعاض فأتى الثاني فجوزوه (والزمان قيل) هو (جوهر ليس بجسم) أي ليس بمركب (ولا جسماني) أي ولا
داخل في الجسم فهو قائم بنفسه

مجرد عن المادة (وقيل فلك معدل النهار) وهو جسم سميت دائرته أى منطقة البروج منه معدل النهار لمعدل الليل والنهار
 في جميع البقاع عند كون الشمس عليها (وقيل عرض فقيل حركة معدل النهار وقيل مقدار الحركة) المذ كورة ومنهم من
 عبر بحركة الفلك ومقدارها (واختار) أنه (مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم إزالة للاجسام) من الاول بمقارنته للثاني كما
 في آتيك عند طلوع الشمس وهذا قول المتكلمين والاقوال قبله للحكاه (ويمتنع تداخل الاجسام) أى دخول بعضها
 في بعض على وجه النفاذ وفيه الملافة له بأسره من غير زيادة في الحجم وامتناع ذلك لما فيه من مساواة الكل للجزء في العظم
 (و) يمتنع (خلق الجوهر) مفردا كان أو مركبا (عن جميع الاعراض) بان لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده
 شئ منها لانه لا يوجد بدون الشخص ٣٥٢ والشخص انما هو بالاعراس (والجوهر) المركب وهو الجسم (غير مركب

تأمل (قوله فلك معدل النهار) هو على حذف المضاف أى فلك حركة معدل النهار أى
 والليل ففيه الاكتفاء على حد قوله تعالى سرايل تقيكم الحرة وقوله وقيل عرض فقيل
 حركة معدل النهار أى حركة فلك معدل النهار والليل ففيه ما مر (قوله متجدد موهوم) أى
 مجهول بدليل قوله معلوم وحيث فسر الزمان بالمقارنة المذ كورة فهو من الامور النسبية
 التي لا وجود لها خارجا فتأمل (قوله والاقوال قبله للحكاه) وأصحها عند الحكاه الاخير
 منها (قوله ويمنع تداخل الاجسام) أى وكذا الجوهر الفرد (قوله من غير زيادة في
 الحجم) متعلق بتداخل أى وأما التداخل مع الزيادة فيه فلا يمتنع (قوله مفردا كان)
 أى وهو الجوهر الفرد وقوله أو مركبا أى وهو الجسم (قوله المركب وهو الجسم) أشار
 بذلك الى أن المراد بالجوهر في كلام المصنف الجسم وأنه لو عبر به كان أولى (قوله عقلية)
 أى تحركة الاصبع على الحركة الخاتم وقوله أو وضعية أى بوضع الشرع كعله الاستحار
 لحرمة النحر (قوله واللذة الدنيوية) أى العقلية لا الحسية ولا الخيالية فان كلامهما
 دفع ألم فاقسام اللذة ثلاثة كما في الشرح ونخرج بالديوية الاخروية وهي لذة الجنة فهي
 ارتياح النفس عند ادراك ما تدرك من الاشياء فلا تنفقه الى ألم يتقدمها أو يقرنها
 فيجد أهلها لذة الشرب من غير عطش ولذة الطعام من غير جوع (قوله ودغدغة المني
 لاوعيته) أى اضعافه لخاله (قوله وردبانه قد يلد الخ) أى فتعريفه غير جامع (قوله
 ادراك الملام) أى ادراك الملازمة الملائم والملائم هو المناسب للطبع الموافق له (قوله من
 حيث الملازمة) أى لان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعملية ماضية الاشتقاق وحينئذ
 فادراكه من حقيقته أخرى ليس بلذة (قوله ويقابلها) أى على الاقوال الثلاثة (قوله
 المصنف للقلوب) فيه اشارة الى وجه تسمية الصوفية صوفية فقد قيل هو ايه الصفا

من الاعراض) لانه يقوم بنفسه
 بخلافها (والابعاد) للجوهر
 من الطول والعرض والعمق
 (متناهية) أى اياها حدود تنهى
 اليها (والملول قال الاصغر
 يقارن علمه زمانا) عقلية كانت
 أو وضعية (واختاروا قال الشيخ
 الامام) والد المصنف (يعقبها
 مطلقا وثالثها) يعقبها (ان كانت
 وضعية لا عقلية) فيقارنها (أما
 الترتب) أى ترتب العلول على
 العلة (رتبة فوقا والذنة)
 الدنيوية وهي بدنية (حصرها
 الامام) الرازي (والشيخ
 الامام) والد المصنف (في
 المعارف) أى ما يعرف أى
 يدرك فالاول ما يوهى أى يقع في
 الوهم أى الذهن من لذة حسية
 كقضاء شهوة البطن والفرج
 أو خيالية كحب الاستعلاء

والرياسة فهو دفع الالم فلذة الاكل والشرب والجماع دفع الم الجوع والعطش ودغدغة المني
 لاوعيته ولذة الاستعلاء والرياسة دفع ألم القهر والغلبة (وقال ابن زكريا) الطبيب (هى الخلاص من الالم) يدفعه كما تقدم
 وردبانه قد يلد بشئ من غير سبق ألم بضده مكن وقف على مسألة علم او كنز مال فجاة من غير خطوطهما بالبال وألم التشوق
 اليهما (وقيل) هى (ادراك الملائم) من حيث الملازمة (والحق أن الادراك المملو منها) لاهى (ويقابلها الالم) فهو على الاخير
 ادراك غير الملائم (وما تصور العقل اما واجب أو ممتنع أو ممكن لان ذاته) أى المتصور (اما ان تقصصه وبوده في الخارج
 أو عدمه أو لانه متضمن شيا) من وجوده أو عدمه والاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن

(مخاتمة) مما يذ كر من مبادئ التصوف المصنف للقلوب

وهو كما قال الغزالي يجر يد القلب لله واحتمار ما سواه قال وحاصله يرجع الى عمل القلب والحوارج ولذلك انتخب المصنف بأس العمل فقال (أول الواجبات المعرفة) أى معرفة الله تعالى لانهم ايقنوا سائر الواجبات اذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب (وقال الاستاذ أبو اسحق الاسفراينى ٣٥٣) (النظر المؤدى اليها) لانه مقدمة (والقاضى) أبو بكر الباقلاني (أول

النظر) لتوقف النظر على أول اجزائه (وابن فورك وامام الحرمين القصد الى النظر) لتوقف النظر على قصده (وقدو النفس الاية) أى التى تاتى الالهام والاخرى (يرابها) أى يرفعها بالجاء مدة (عن سفساف الامور) أى دنيئتها من الاخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد وسوء الخلق وقلة الاحتمال (ويجئ) بها الى معاليتها من الاخلاق الحمودة كالتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال فهو على الهمة وسباق دنيئتها وهذا مأخوذ من حديث ان الله يحب معالي الامور ويكره سفاهارواه البيهقي في شعب الايمان والطبراني في الكبير والوسط (ومن عرف ربه) بما يعرف به من صفاته (تصور ربه) له بعدد باضلاله (وتقريبه) له بهدايته (تخاف) عقابه (ورجا) ثوابه (فاصغى الى الامر) والتهنى منه (فارتكب) مأموره (واجتنب) منهيته (فاحببه مولاه فكان) مولاه

أمرهم ونهأ آثارهم وقيل لانهم في الصف الاول بين يدي الله عز وجل أى بارتفاع همهم اليه وقيل لعلهم عليه وقيل لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصفة وقيل للبهيم الصوف كما بينته في شرح رسالة أبي القاسم القشيري اه شيخ الاسلام (قوله واحتمار ما سواه) أى من حيث انه سواء وان كان عظيم فى نفسه والمراد انه لا يعظمه كتمهظيم الله ويعتقد انه لا يضمر ولا يتع (قوله بأس العمل الخ) أى اعم من ان يكون عمل قلب أو جوارح (قوله أى معرفة الله) أى معرفة وجوده وما يجب له وما يتنع عليه لا ادراكه والاحاطة بكنهه ذاته حقيقة لا تدركه الابصار ولا يحيطون به علما فالمراد بالمعرفة الايمانية بقريته قوله لانهم ايقنوا سائر الواجبات وقوله لانه لا يصح الخ أى لان الاتيان بالأمور به امتنا لا الاكفاف عن المنهى عنه انزجارا لا يمكن الا بعد معرفة الامر والنهى شيخ الاسلام (قوله لانه مقدمة) أى لا يتوصل اليها الا بالنظر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله أول النظر) أى معرفة الاوائل والمقدمات التى لا يتم النظر الا بها وهذا القول الذى عزاه المصنف للقاضى عزاه اليه بعضهم أيضا والذي فى المواقف وغيرها ان القاضى قائل بان أول الواجبات القصد الى النظر كإبن فورك وامام الحرمين وقال الامام الرازى ان أريد أول الواجبات المقصودة بالقصد الاول فهو المعرفة عند من يجعلها غير مقدورة وان أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد شيخ الاسلام (قوله الاية) أى الممتنعة فهى فعيلة بمعنى فاعلة (قوله أى التى تاتى الالهام الخ) أى تاتى كل شئ لا العلو وهذا استثناء مقترغ وهو لا يقع الا بعدنى ولو معنى كما هذا التقدير الذى لا تريد الالهام على حد قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره أى لا يريد إلا أن يتم نوره (قوله أى يرفعها) اشارة الى ان الجاء لا تعدي (قوله عن سفساف الامور) هو بفتح السين وكسرها ومعناه الدنى من الاخلاق المذمومة كما قاله الشارح (قوله كالكبر الخ) الكبر اظهر الشخص عظم شأنه والغضب قوران نفسه لارادة الانتقام والمقدام ساكف باطنه عداوة غيره والحسد قنينة زوال النعمة عن غيره شيخ الاسلام وقوله كالتواضع الخ نشير على ترتيب الف فى قوله كالكبر الخ (قوله باضلاله) نفسه لالتباعد وقوله بهدايته نفسه لالتقريب وقوله تصور ربه وتقريبه أى صدق بذلك وعلمه وقوله تخاف تقرب على تصور وقوله فاصغى تقرب على خاف ورجا وقوله فارتكب تقرب على فاصغى وقوله فاحببه تقرب على فارتكب واجتنب (قوله فكان سمعه وبصره الخ) أى حفظ عليه سمعه وبصره الخ قيل ويجوز أن يكون المراد ان الله تعالى تملأ منه هذه الامور لمدة اشغالها به تعالى فنبت اليه حينئذ بهذا الاعتبار (قوله يبطش بها)

(سمعه وبصره ويده التى يبطش بها واتخذها وليا ان سألها أعطاه وان استعان به أعانه)

بناى فى ٤٥

هَذَا مَا خُوذَ مِنْ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَتِيمٍ بِأَنَّ النَّوَافِلَ حَتَّى أَحَبَّهَا فَإِذَا أَحَبَّهَا كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ
وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَأَنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ وَأَنْ اسْتَعَاذَنِي لَا عِمْدَةَ وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَتَوَلَّى مَحْبُوبَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ فَكَانَ هُوَ تَعَالَى كَمَا أَنَّ أَبَايَ الطِّفْلَ لِحَبِيبَتِهِ مَالَهُ الَّتِي أَسْكَنَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمَا يَتَوَلَّى بَانَ
جَمِيعِ أَحْوَالِهِ فَلَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَحَدُهُمَا وَلَا يَمْشِي إِلَّا بِرِجْلِهِ الْغَيْرِ ذَلِكَ وَفِي الْحَدِيثِ اللَّهُمَّ كَلَامَةُ الْوَالِدِ (وَدُنَى الْهَمَّةِ)
بَانَ لَا يَرْتَفِعُ نَفْسُهُ بِالْجَاهِدَةِ عَنْ مَسَافِ الْأُمُورِ (لَا يَبَالِي) بِمَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَهْلِكَاتِ (فَيَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ
وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ الْمَارِقِينَ) مِنَ الدِّينِ أَيْ عَزَّوَجَلَّ الْمُنْقَطَعَةُ وَهِيَ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ (فَدُونَكَ) أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ بَعْدَ
أَنْ عَرَفْتَ حَالَهُ عَلَى الْهَمَّةِ وَدُنَيْهَا (صَلَاةً) مِنْكَ (أَوْ فَسَادًا وَرِضًا) عَنْكَ (أَوْ مَهْطًا وَقُرْبًا) مِنَ اللَّهِ (أَوْ بَعْدًا وَسَعَادَةً) مِنْهُ
(أَوْ شَقَاوَةً وَنَهْمًا) مِنْهُ (أَوْ حُجْمًا) فَافَادِبْ دُونَكَ (٣٥٤) الْاِغْرَابُ بِالْقِسْبَةِ إِلَى الصَّلَاحِ وَمَا يَنْتَسِبُ بِهِ وَالتَّحْذِيرُ بِالنِّسْبَةِ

بَابُ ضَرْبِ وَنَصْرِ وَالْبَطْشِ السَّطْوَةِ وَالْاِشْذِيقَةِ (قَوْلُهُ هَذَا مَا خُوذَ مِنْ حَدِيثِ
الْبُخَارِيِّ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ هُوَ الْآخِرُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا تَرْتَبُهَا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ
الْمَخْصُوصِ أَذْلا دَلَالَةً عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ اللَّهُمَّ كَلَامَةُ الْخ) هِيَ بِكُسْرِ
الْكَافِ الْحِفْظُ وَالْوَقَايَةُ وَالرَّعَايَةُ كَلَامَةُ الْوَالِدِ أَيْ الصَّغِيرِ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْدُلُ عَلَى
أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ عَلَى التَّشْبِيهِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَقَالَ فِي تَلْوِيحِ الْبُرُوقِ قَبْلَ
الْمُرَادِ بِالْوَلِيدِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ

سَأَلَتْ اللَّهَ عَافِيَةً وَعَفْوًا * وَوَاقِيَةً كَوَاقِيَةَ الْوَلِيدِ

سَيِّدُ نَامُوسِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ تَرْبِكْ فِيمَا نُولِدُكُمْ وَفِيهِ
بَعْدَ (قَوْلِهِ وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ الْمَارِقِينَ) الرِّبْقَةُ فِي الْأَصْلِ حَبْلٌ ذُو عَرَا تَرْبُطُهُ الدَّابَّةُ
اسْتَعِيرَتْ لِلطَّرِيقِ الْغَيْرِ الْمَوْصُولِ لِلْمَطْلُوبِ (قَوْلُهُ الْمُنْقَطَعَةُ) أَخْذًا لِقِطَاعٍ مِنْ إِضَافَةِ
الرِّبْقَةِ إِلَى الْمَارِقِينَ أَيْ الْخَارِجِينَ مِنَ الدِّينِ (قَوْلُهُ أَيْ أَرَادَ ذَلِكَ الْخَطِيرُ) تَقْسِيرُ لِقَوْلِهِ رَحِمَكَ
لَا لَا خَطَرَ يَمَّا لَكَ إِذَا أَرَادَ مَصْفَ ذَاتِ وَالْاِخْطَارُ مَصْفُ فَعَلٍ (قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهَا) أَيْ
ابْتِدَاءً (قَوْلُهُ فَتَسْتَغْفِرُ مِنْهُ) أَيْ وَجُوبًا وَهَذَا تَوْاطُعُ لِقَوْلِهِ وَاحْتِيَاجُ اسْتِغْفَارِهَا الْخ
(قَوْلُهُ بَضْمُ السَّيْنِ) أَيْ نِسْبَةُ إِلَى سَهْرٍ وَرَدِّ بِلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْعَجَمِ (قَوْلُهُ فَتَسْتَغْفِرُ) حَالٌ مِنْ
خَيْرٍ أَعْمَلُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَنْتَظَرَةٌ (قَوْلُهُ فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْمَلِئِ) أَيْ إِنْ كَانَ عَزَمَ
مَعَهَا (قَوْلُهُ وَحَدِيثُ النَّفْسِ الْخ) الَّذِي يَجْرِي فِي النَّفْسِ خَمْسَ مَرَاتِبٍ مَرْتَبَةُ الْهَاجِسِ
وَهُوَ مَا يَأْتِي فِي النَّفْسِ ثُمَّ الْخَاطِرُ وَهُوَ مَا يَجْبُلُ فِيهِ بَعْدَ الْقَائِمَةِ ثُمَّ حَدِيثُ النَّفْسِ وَهُوَ
تَرْدُّهَا بَيْنَ فَعَلِ الْخَاطِرِ الْمَذْكُورِ وَتَرْكِهِ أَيْ قَصْدُ الْفَعْلِ ثُمَّ الْعَزْمُ عَلَى الْفَعْلِ جَائِزًا

إِلَى الْفَسَادِ وَمَا يَنْتَسِبُ بِهِ (وَأَذَا
خَطَرَ لَكَ أَمْرٌ) أَيْ الَّتِي فِي قَلْبِكَ
(فَزَنَّهُ بِالشَّرْعِ) وَلَا يَخْسُلُ وَحَالُهُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ مِنْ حَيْثُ الطَّلَبُ
مَنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ أَوْ مَنِيًا
عَنْهُ أَوْ مَشْكُوكًا فِيهِ (فَإِنْ كَانَ
مَأْمُورًا) بِهِ (فَيُبَادِرُ) إِلَى فَعْلِهِ
(فَإِنَّهُ مِنَ الرَّحْمَنِ) رَحِمَكَ حَدِيثُ
أَخْطَرُهُ يَمَّا لَكَ أَيْ أَرَادَ ذَلِكَ الْخَطِيرُ
(فَإِنْ خَشِيتُ وَقُوعَهُ لَا يَقْبَعُهُ
عَلَى صِفَةِ مَنِيَّةٍ) كَحُبِّ أَوْ رِيَاءٍ
(ثَلَا) بِاسٍ (عَلَيْكَ) فِي وَقُوعِهِ
عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهَا بِخِلَافِ
مَا إِذَا أَوْقَعْتَهُ عَلَيْهَا قَاصِدًا لَهَا
فَعَلَيْكَ أَيْ ذَلِكَ فَتَسْتَغْفِرُ مِنْهُ
كَسَائِمَاتِي (وَاحْتِيَاجُ اسْتِغْفَارِهَا
إِلَى اسْتِغْفَارِ) أَنْفُسِهِ بَعْدَهُ
قُلُوبِنَاهُ مِنْهُ بِخِلَافِ اسْتِغْفَارِ

الْخَالِصِ وَرَابِعَةُ الْعُدْوِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْهُمْ وَقَدْ قَالَتْ اسْتَغْفَارُنَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارِهِمَا نَفْسُهُمَا وَهُوَ

(لَا يَوْجِبُ تَرْكَ اسْتِغْفَارِ) مِنْهَا الْمَأْمُورُ بِهِ بَانَ يَكُونُ الصَّمْتُ خَيْرًا مِنْهُ بَلْ نَأْتِي بِهِ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى اسْتِغْفَارِ لَانَ اللِّسَانِ إِذَا
أَلْفَظَ كَرَاهِيَتَكَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْقَلْبُ فَيُؤَافِقُهُ فِيهِ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا وَهُوَ أَنَّ احتِيَاجَ الْاسْتِغْفَارِ إِلَى اسْتِغْفَارِ لَا يَوْجِبُ تَرْكَ
أَيٍّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالَ السَّهْرُورِيُّ) بَضْمُ السَّيْنِ صَاحِبُ عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ سَأَلَهُ أَنْتُمْ مَعِ خَوْفِ الْعَجَبِ أَوْ لَا نَعْمَلُ
حَسْبَ رَأْيِنَا (أَعْمَلُ وَإِنْ خَفْتُ الْعَجَبَ مَسْتَغْفِرًا) مِنْهُ أَيْ إِذَا وَقَعَ قَصْدُ كَمَا تَقْدِمُ فَإِنْ تَرَكَ الْعَمَلَ لِلْخَوْفِ مِنْهُ مِنْ مَكَايِدِ
الشَّيْطَانِ (وَإِنْ كَانَ) الْخَاطِرُ (مَنْهَا) عَنْهُ (فَيَا لَكَ) أَنْ تَفْعَلَهُ (فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنْ مَاتَ) إِلَى فَعْلِهِ (فَاسْتَغْفِرُ) اللَّهُ تَعَالَى
مِنْ هَذَا الْمَلِئِ (وَحَدِيثُ النَّفْسِ) أَيْ تَرْدُّهَا

قائه ما ذكره أحد في ضيق الاوسعه ولاذ كره في سعة الاضييقها عليه وهادى بالذال المجهمة أى قاطع (أو) لم تقطع (انقشوط)
 من رجة الله تعالى وعقوبه ما فعلت لشدته أو لاستحضار عظمة الله تعالى (مخوف مقت ربك) أى شدة عقاب مال الكائن الذي له
 أن يفعل في عبده ما يشاء حيث أضفت الى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى أنه لا يأس من روح الله أى رحمة
 الا القوم الكافرون (واذ كرسعة رحمة) التي لا يحيط بها الا هو أى استحضرها لتخرج عن قنوطك وكيف تقنط وقد قال
 تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم (٣٥٦) لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا أى غير الشرك

لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به وقال صلى الله عليه
 وسلم والذي نفسي بيده لو لم تذبوا
 لذهب الله بكم ولباه يقوم يذنبون
 فيستغفرون فيغفر لهم وواه مسلم
 (واعرض) على نفسك (التوبة
 ومحاسنها) أى ما تحقق به من
 المحاسن حيث ذكرت سعة الرحمة
 لتتوب عما فعلت فتقبل ويعنى
 هناك فضلا منه تعالى (وهى)
 أى التوبة (الندم) على المعصية
 من حيث انها معصية فالندم
 على شرب الخمر لا ضراره بالبدن
 ليس بتوبة (وتحقق بالانقلاع)
 عن المعصية (وعزم أن لا يعود)
 اليها (وتدارك ممكن التدارك)
 من الحق الناشئ عنها كحق
 القذف فيتداركه بغيره
 مستحقة من المقدوف أو وارقه
 ليستوفيه أو يبرئ منه فان
 لم يمكن تدارك الحق كأن لم يكن
 مستحقه موجودا سقط هذا
 الشرط كاي سقط في توبة معصية
 لا ينشأ عنها حق لا دى وكذا
 يسقط شرط الانقلاع في توبة

وذكر في عدم الانقلاع للقنوط خوف المقت كانه لان ما ذكرى كل انسب به والاف يمكن
 فيها ما العكس أو الجمع بين الامرين فليتأمل قوله سم (قوله فانه ما ذكره أحد في ضيق
 الاوسعه ولاذ كره في سعة الاضييقها عليه) يمكن أن يكون معناه ما في الحديث الآخر
 فانه ما ذكرى قليل أى من العمل الا كثره ولا فى كثير أى من الامل الا قلله فلم يجمع سم
 (قوله مال الكائن) أى فى التعبير بالرب اشارة الى جزئ قدرته عليه ك (قوله ما يشاء
 اشارة الى جواز العفو سم (قوله لو لم تذبوا الخ) ليس فيه تخصيص على الذنوب بل
 تخصيص على الاستغفار عقب الذنب وتقوية للعث على الرجاء فى فضل الله وعقوبه (قوله
 أى ما تحقق به) أى التوبة فمفسر المحاسن بشروط التوبة وكان يمكن تفسيرها بشروطها
 من محو الذنب ورضا الله والنجاة من عذابه فانظر لم فعل ذلك سم (قوله وهى الندم) أى
 ركنها الاعظم الندم كاللحج عرفة أى ركنه الاعظم عرفة وفسر بعضهم الندم بأنه يحزن
 وتوجع لما فعل وتقى كونه لم يفعل (قوله وتحقيق بالانقلاع الخ) فيه بحث اذ قد توجد
 هذه الامور ولا يوجد الندم فامعنى تحقيقها بهذه الامور الا أن يراد تحقيق اعتبارها
 والاعتداد بها سم (قوله وعزم أن لا يعود) قد يقال لا حاجة لذكره مع الندم لان المراد به
 الندم من حيث كونه معصية ومن لازمه عزم أن لا يعود الا أن يقال ذكره لانه لا يغفل
 عن لزومه سم (قوله ونصح ولو بعد نقضها الخ) اشار الى مسائل خلافية فقوله
 ولو بعد نقضها اشارة الى ما لو تاب من ذنب ثم عاد اليه فلا يكون العود اليه مبيطالا للتوبة
 السابقة منه وقوله عن ذنب اشارة الى صحة التوبة عن بعض الذنوب مع الاصرار على
 غيره وان كان ما تاب عنه صغيرا وما أصر عليه كبير او قوله ولو صغيرا اشارة الى صحة التوبة
 من الصغير سم (قوله وقيل لا تصح عن صغيرة ككثيره باجتناب الكبير) قال شيخ
 الاسلام تعبيره بلا يصح هو مقتضى كلام المصنف حيث جعل الخلاف فى التوبة من
 الصغيرة فى الصحة وعدمها لكن الخلاف فيه عند غيره انما هو فى وجوبه أو عدمه وهو
 المناسب لتعليمه الثاني قوله لكثيره باجتناب الكبير وتوقف السبكي فى وجوبها من
 الصغيرة عننا التكفيرها باجتناب الكبائر وخالفه ابنه المصنف فقال الذى أراه وجوب
 التوبة لها عين على القور نعم ان فرض عدم التوبة منها حتى اجتنبت الكبائر كقررت

معصية بعد الذم اغ عنها كثير ب الخمر فامراد بتحقيق التوبة بهذه الامور أنها لا تخرج فيها بتحقيق به عنها
 ولأنه لا بد منها فى كل توبة وفى نسخة والاستغفار عقب قوله بالانقلاع ولا حاجة اليه مع ما ذكر (ونصح) التوبة (ولو بعد نقضها
 عن ذنب ولو) كان (صغيرا مع الاصرار على) ذنب (آخر ولو) كان (كثيرا عند الجمهور) وقيل لا تصح بعد نقضها بان عاد الى
 التوب عنه وقيل لا تصح عن صغيرة ككثيره باجتناب الكبير

وقيل لانصغ عن ذنب مع الاصرار على كبير (وان شككت) في الخاطر (امامور) به (أم منهي) عنه (فامسك) عنه
 حذر من الوقوع في المنهي (ومن ثم) أي من هنا هو الامسك أي من أجل ذلك (قال) الشيخ أبو محمد (الجويني في
 المتوضي بثن آيسل) غسلة (ثالثة) فيكون ماوراء (أم رابعة) فيكون منها (لا يفسل) خوف الوقوع في المنهي
 عنه وغيره قال بغل لان التثنية ماوراء ولم يتحقق قبل هذه الغسلة ٣٥٧ فبأنى بها (بكل واقع) في الوجود ومن جملة

الخاطر وفعله وتركه (بقدره
 الله تعالى وادته هو خالق
 كسب العبد) أي فعله الذي هو
 كاسبه لآخاته كما بين ذلك بقوله
 (قدوله قدرته هي استطاعته

تصلح لا لكسب لا لا بداع)
 بخلاف قدرته الله فانم لا لا بداع
 لا لكسب (فالله خالق غير

مكتسب والعبد مكتسب غير
 خالق) فيثاب ويُعاقب على
 مكتسبه الذي يخلفه الله عقاب
 قصده له وهذا أي كون فعل

العبد مكتسباً له مخلوقاً له توسط
 بين قول المعتزلة ان العبد خالق
 لفعله لانه يثاب ويعاقب عليه

وبين قول الجسرية انه لا فعل
 للعبد أصلاً وهو آلة محضه
 كالسكين في يد القاطع (ومن ثم)

أي من هنا هو - وان العبد
 مكتسب لآخاته لكون قدرته
 لكسب لا لا بداع فلا توجد

الامع الفعل أي من أجل
 ذلك نقول (الصحيح ان القدرة)
 من العبد (لا تصلح للضدين)

أي للعقل بهما وانما تصلح
 للعقل يا حدهما الذي
 يقصد وقبل تصلح للعقل بهما

في وجودها قبل الفعل (والمسكة) وقيل تقابلها تقابل العدم والمسكة فيكون هو عدم القدرة عسان

وما يرجع الى ما رجحه الجمهور اه فليتأمل ما المراد باجتناب الكبائر الذي يكفر
 الصغائر هلا فرق فيه بين أن يكون سابقاً على الصغائر حتى لو كان مجتنباً للكبائر ثم فعل
 الصغائر كفرت بمجرد وقوعها ولا حقا حتى لو لم يكن مجتنباً للكبائر ثم فعل صغائر
 اجتناب الكبائر بان تاب من السابقة واجتناب اللاحقة كفرت تلك الصغائر فان كان
 الامر كذلك فنقول المصنف نعم ان فرض عدم التوبة منها الخ يصور بما اذا صدرت
 الصغائر من غير مجتنب ثم اجتنب وذ كرنا في هامش السكال كلاماً ذكره الزركشي عن
 الاحياء قديهم ان اجتناب الكبائر المكفر للصغائر هي الكبائر المتعلقة بتلك الصغائر
 كالزنا بالنسبة للنظر أو اللبس فليصر المقام جدا اه سم (قوله) وقيل لانصغ من ذنب مع
 الاصرار على كبير (هو قول المعتزلة بناء على أصلهم في التقيج العقلي شيخ الاسلام (قوله
 وان شككت في الخاطر أمامور به الخ) هذا هو القسم الثالث من أقسام الامر الخاطر
 (قوله وكل واقع) أي كل ما عرض له الوقوع بعد ان لم يكن واقعاً أو كل فعل واقع فهو
 بإرادة الله تعالى وقدرته وحينه فلا يدخل الباري جل وعلا وقوله في الوجود أي الخارج
 وقوله ومن جملة الخ جملته معترضة قصديها ربط هذا بما تقدم وقوله بقدرته الله تعالى
 وإرادته خبر عن قوله وكل الخ أي وكل واقع في الوجود فهو بقدرته الله تعالى وإرادته خيراً
 كان أو شراً وقوله وفعله وتركه عطف على الخاطر أي فعله وتركه المأمور به ما أمر بإيجاب
 أو نهي أو المنهي عنه ما نهي تحريم أو كراهة كل ذلك بقدرته الله وإرادته (قوله هو خالق
 كسب العبد) أي مكتسبه الاختياري فهو مصدر بمعنى اسم المفعول والكسب هو
 اقتران القدرة بالحادث بالمقدور أي تعلقه به ويقال أيضاً هو صرف القدرة الحادثة للفعل
 المقدور (قوله قدرته قدرة الخ) فيه رد على الجسرية وقوله تصلح لكسب الخ رد على
 القدورية (قوله لا تصلح للضدين) أي لا معاً ولا على سبيل البديل لما تقدم من ان العرض
 لا يقي زمانين ولا شئ انم اعرض مقارن للفعل (قوله أماعلى القول الخ) هذا مقابل لقوله
 ومن ثم الخ (قوله وان العجز صفة وجودية الخ) في كفر ببع كون العجز صفة وجودية
 على كون العبد مكتسباً لآخاته فانظر لا يخفى وان أشاء والشارح الى بناءه عليه بقوله
 كما ان الامر كذلك قاله العلامة قدس سره (قوله على القول بان العبد خالق
 لفعله) فيه نظر فان القول بذلك للمعتزلة مرجح ورهم على ان العجز صفة وجودية صرح
 به السيد في شرح المواقف قاله العلامة (قوله في الزمن معنى) أي ذاتي وهو العجز

على سبيل البديل أي تتعلق بهما بذلاً عن تعلقه بالآخر وبالعكس أماعلى القول بان العبد خالق لفعله فقد درته كقدرة الله
 في وجودها قبل الفعل وصلاحيتهما للعقل بالضدين على سبيل البديل (و) الصحيح أيضاً (ان العجز) من العبد (صفة وجودية
 تقابل القدرة تقابل الضدين لا) تقابل (العدم والمسكة) وقيل تقابلها تقابل العدم والمسكة فيكون هو عدم القدرة عسان
 شأنة القدرة كما أن الامر كذلك على القول بان العبد خالق لفعله فعلى الاول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل

نعم اشترأ كهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لابل الفرق أن الزمن ليس بقادر والممنوع قادر من شأنه القدرة
 يطريق جرى العادة (ورجح قوم التوكل) من العبد على الاكتساب (وأخرون الاكتساب) على التوكل أى الكف عن
 الاكتساب والاعراض عن الاسباب اعتماد القلب على الله تعالى (وثالث الاختلاف باختلاف الناس وهو المختار)
 فمن يكون في توكاه لا يتسخط عند ضيق الرزق عليه ولا تستشرف نفسه أى تتطلع لسؤال أحد من الخلق فالتوكل في حقه
 أرجح لما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس ومن يكون في توكاه بخلاف ما ذكره فلا اكتساب في حقه أرجح من
 التسخط والاستشرف (ومن ثم) اى من هنا ٣٥٨ وهو الثالث المختار أى من اجل ذلك قيل قولنا مقبولا (ارادة

التجريد) عما يشغل عن الله تعالى
 (مع داعية الاسباب) من الله في
 يريد ذلك (شهوة خفية) من
 المريد (وسأول الاسباب)
 الشاغلة عن الله تعالى (مع
 داعية التجريد) من الله في سالت
 ذلك (لخطا) له (عن الذروة
 العلمية) فالاصح لمن قدر الله فيه
 داعية الاسباب سلوكها دون
 التجريد ومن قدر الله فيه داعية
 التجريد سلوكه دون الاسباب
 (وقديان الشيطان) الانسان
 (باطراح جانب الله تعالى في
 صورة الاسباب او بالكل
 والقاهن في صورة التوكل) كان
 يقول لسالك التجريد الذي سلوكه
 له اصح من تركه الى متى ترك
 الاسباب المتعلم ان تركها يطمع
 القلوب لما في ايدي الناس
 فاسلمها لتسلم من ذلك وينتظر
 غيرك منك ما كنت تنتظر من
 غيرك ويقول لسالك الاسباب
 الذي سلوكها اصح من تركها

الحقيقي (قوله مع اشترأ كهما في عدم التمكن من الفعل) أى وان كان العجز في الاول
 ذاتيا وفي الثاني عرضيا وهو الربط على خشية مثلا (قوله وعلى الثاني) أى ليس في
 الزمن معنى وجودى (قوله ورجح قوم التوكل) المراد بالتوكل هنا تركه الاكتساب كما قاله
 الشارح لا الاعتماد على الله تعالى اذ ليس ذلك من محل الخلاف ولذلك كان الاكتساب
 لا ينافي التوكل بالمعنى الثاني بل هو المطلوب قطعاً (قوله وآخرون الاكتساب) أى
 مباشرة الاسباب (قوله والاعراض) بالجزء عطف تقييد على الكف (قوله قولنا مقبولا)
 أشار بذلك الى أنه ليس المراد بقيل التضيق بل حكاية عن قائله وهو القطب الجامع
 تاج الدين بن عطاء الله في الحكم (قوله ارادة التجريد مع داعية الاسباب شهوة خفية) أما
 كونها شهوة فله عدم وقوف المريد مع مراد الله تعالى حيث أراد لنفسه خلاف ذلك وأما
 كونها خفية فلانه لم يقصد بذلك نيل حظ عاجل بل قصد التقرب الى الله تعالى ليكون على
 حال أعلى بزعمه شيخ الاسلام (قوله عن الذروة) هى بضم الذال المجهدة وكسرها وفتحها
 وذروة كل شئ أعلاه (قوله باطراح جانب الله) أى طرحه وتركه وعبر باطراح مجازة
 أى بطرح التجريد الموصول الى الله تعالى (قوله في صورة الاسباب) على حذف مضاف
 أى في صورة تحسين الاسباب فلا يمارأ ولا بطراح جانب الله تعالى وانما ياتيه أولاً في
 صورة تحسين الاسباب فيمتنع الشيطان ويترك جانب الله تعالى ومثله يقال فيما بعده
 (قوله فيجبر به الخ) الباء زائدة في المفعول أى فيجبره أى يقال ضمنه معنى الافضال فعنده
 بالباء (قوله أى وجوده) إشارة الى أن كونه مصدراً كان التامة (قوله بذلك المعام
 الذى ضمنه هذا الكتاب) لم يجعل الإشارة في قوله بذلك لما قبله فقط من العلم بأنه لا يكون
 الا ما يريد الله سبحانه وتعالى بل الى جميع ما تضمنه الكتاب لان القائفة في ذلك أتم لكن
 قال بعض الموفقين الالىق يلاغى الكلام أن يكون ذلك إشارة الى أنه لا يكون الا ما يريد
 كما يظهر بالذوق السليم اه أى لكونه المناسب للمقام وكثير ما يريد الكتاب صاحب
 الكشف والبيضاوى مثل ذلك رعاية للمقام مع احتمال اللفظ العموم قاله بعض (قوله
 علما) لا يخفى ان العلم له ثلاثة اطلاقا فيطلق تارة على المصلحة التى يقدر بها على ادراك

المسائل

لو تركنا واسلكنا التجريد فتوكل على الله لم فاعلمك واشترى لك النور وانك ما يكفيك من عند الله
 خاتركها ليحصل لك ذلك فيجبر به تركها الذى هو غير صالح له الى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق (والموافق يبحث عن هذين)
 الامرين اللذين ياتى بهما الشيطان في صورة غيرهما كيداً منه له ان يسلّم منهما (ويعلم مع جهته عنهما) (انه لا يكون
 الا ما يريد) الله كونه اى وجوده منهما او من غيرهما (ولا يتقنعنا علما بذلك) العلوم الذى ضمنه هذا الكتاب جمع الجوامع
 (الان يريد الله سبحانه وتعالى) تقنعنا به بان يوفقنا لان نأتى به خالصا من الحب وغيره من الآفات (وقد تم جمع الجوامع علما)

يؤمن من نسبة القام أي ثم هذا الكتاب من حيث العلم أي المسائل المقصود بجمعها فيه وقال المصنف يجوز أن يكون علما
محمول الجوامع ولا يحسن أن يكون متعلقا بتم اذ لا فائدة في قولنا ثم هذا علما فان تمامه معلوم معروف اه ولا يخفى ما فيه
ولا يلزم من تمامه بجماعه علما فيه فائدة بالنسبة الى الاول (المسمع كلامه اذا ناسعا الا في من أحسن المحاسن بما
نظروه الاعشى) أي انه لا مذوبة لفظه القليل وخسن معناه الكثير ٣٥٩ بشهر بين الناس حتى يهتقوه الاصم فكانه
يسمعه والاعشى فكأنه ينظره

وهذا كما قال المصنف منتزع من

قول ابن الطيب

انا الذي نظرت الاعشى الى ادبي

واسمعت كلامي من به صمم

ونبه على ان مخالفته له في ذكر

المسمع قبل البصر للتأسي بالقرآن

وفي ذكره الامعاء للاذان

للاصباح لانه ابلغ والامعاء

لها اسمع لصاحبها (مجموعا جوعا)

أي كثير الجمع وهما حال من ضمير

الآن وكذا قوله (وموضوعا)

ذافضل في (لامقطوعا فاضله ولا

ممنوعا) عن يقصده لسهولة

(ومرفوعا عن همم الزمان

مدفوعا) عنها فلا ياتي احد من

اهل زمانه بمنزلة (فعليك) ايها

الطالب لما تضمنه (بحفظ عباراته

لا سيما ما خالف فيها غيره)

كالختصر والمنهاج (واياك ان

تبادر بانكار شيء) منه (قبلي

التأمل والفسكرة) فيه (او ان تظن

امكان اختصاره فني كل ذرة)

منه بفتح الذال المجهدة اي حرف

(ذرة) بضم الدال المهملة اي

قائدة نفيسة كالجوهره (فرجعا

لمسائل ونارة على ادراك المسائل ونارة على نفس المسائل وهذا هو المراد هنا
أي تمت مسائله (قوله من نسبة القام) أي لنسبة القام فمن معنى اللام (قوله
محمول الجوامع) فيه انه جرم علم فلا يعمل (قوله ولا يخفى ما فيه) أي ما في
المعمل به لانه لا يعلم كمن أن يكون هناك نسبة مبهمة وعلم لا بيان لها ويمكن أن
يكون تم أي تسويد لا تحريرا فيبين انه تم علما محورا (قوله المسمع الخ) شرع المصنف
في مدح كتابه باربعة وعشرين مجوعة كل ثلاثة منها على فاصلة (قوله من أحسن المحاسن)
أي أحسن المحاسن (قوله وهذا منتزع) أي ما أخذ على جهة حل المنظوم كما هو
مشتهر (قوله ونبه الخ) حاصله انه خالف أبا الطيب في أمرين لنسكت في كل منهما وهو
التأسي بالقرآن في الاول والعدول الى الجواز الذي هو أبلغ من الحقيقة في الثاني كما هو
ظاهر وان كان يحقل كلام أبي الطيب المجاز يجعل أصعب بمعنى أعنت (قوله أي كثير
الجمع) أخذه من جوعا لانه محمول عن جامع (قوله وهما حال الخ) أي كل منهما حال وفي
نسخة وهما حالان (قوله وموضوعا) أي مؤلفا ومجموعا لاذ فضل فقول الشارح ذافضل
ما أخذ من قول المصنف لامة مقطوعا فضله الخ (قوله عن همم الزمان) أي همم امله كما
أشاره الشارح (قوله من اهل زمانه) إشارة الى أن المراد بالزمان زمان المصنف (قوله
أو ان تظن الخ) العطف بالواو وأحسن لان النهي عن كل من الأمرين لاعتن الجمع بينهما
الان يراد النهي عن الاحداث الصادق بكل منهما (قوله فرجعا الخ) علة لما ذكر
قبلة وهو ان في كل ذرة ذرة (قوله اما لكونه مقررة الخ) بيان لسبب ذكر الادلة التي
شان المتون عدم ذكرها ودفع لتوهم ان ذكرها تطويل (قوله أي القوى) أي لان
هذه المادة تغيب بالقوة ولذا سمى الظهور منها القوة وقوله كبيان المدرك مثال لغير ذلك
(قوله الاول) أي كونه مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين (قوله كما في قوله في
مبحث الخبر الخ) عبارته فيما تقدم ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثباتها والالم يكن شيء
من الخبر كذبا (قوله والثاني) أي الغرابة (قوله في عدم التأخير) أي في مجيئه كما في قوله
الجمعة صلافة مفروضة فلا تحتاج الى اذن الامام كالظاهر فزاد مفروضة لان القرض
بالفرض أشبه فليست الزيادة حشا (قوله والثالث) أي قوله أو غير ذلك (قوله تحرك له
الهمم الخ) أصله تحرك فحذفت احدى التامين تخفيفا فهو بفتح التاء (قوله فرجعا

ذكرنا) فيه (الادلة في بعض الاحايين اما لكونه مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين) أي لا يظهر (او لغرابة) ايها (او
غير ذلك مما يستغربه النظر المتين) أي القوى كبيان المدرك الثاني الاول كما في قوله في مبحث الخبر والالم يكن شيء من الخبر
كذبا والثاني كما في قوله في عدم التأخير اذ القرض بالفرض أشبه والثالث كما في قوله في مسألة قول الصحابي لارتقاع النقطة
بذهبه اذ لم يدون (ورجعا) فحذف كذا (باب الاقوال الخسبه الغبي) بالوحدة اي الضعيف الفهم (تطو) يلازدي الى الملل
وما ديري انا نعم فعلنا ذلك ففرض تحرك له الهمم العوال فرجعا

لم يكن القول مشهورا عن ذكرناه) كما في نقل افضلية فرض الكفاية على فرض العتق عن الاستاذ الجويني مع ولده المشهور ذلك عنه فقط (او كان) من ذكرنا عنه قولا (قد عزي اليه على الوهم) اي الغلط (سواء) كما في ذكره القاضي الباقلاني لمن المانع لثبوت اللغة بالقياس وقد ذكره (٣٦٠) الا مدي من الجوزين (او) كان الغرض (غير ذلك مما

يظهره التأمل لمن استعمل قوا) كما في ذكره غير الدقاق معه في مفهوم القلب تقوية له كما تقدم كل ذلك (بحيث انا جازمون بان اختصاره هذا الكتاب متعذر وروم النقصان منه متعسر اللهم الا ان ياتي رجل مبدئ اي ينقل شيئا من مكانه الى غيره (مبدئ) اي ياتي بالالفظ بقرائى نواقص كان يحذف منها اسماء اصحاب الاقوال فانه لا يتعسر عليه وروم النقصان لكنه اذا فعل ذلك لا يبق بقصودنا (قد يركب) اي الطالب لما تضمنه مختصرنا (مختصرا) لنا (بانواع الهامد حقيقة واصناف الحسن خليقا) لانه مشغل على ما يقتضي ان يلقى عليه بذلك (جعلنا الله به) لما املناه من كثرة الانتفاع به (مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين) اي افاضل اصحاب النبيين لمبا الغتم في الصدق والتصدق (والنهاد) اي القتل في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن اولئك رفيقا) اي رفقاء في الجنة بان نستمتع فيها برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وان كان مقرهم في درجات عالية بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطية انه قد فرق الرضا بحاله وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل انتفاء العسرة في الجنة التي تحتل المراتب فيها على قدر الاعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء اللهم يا ذا النضل العظيم تفضل علينا بالنعيم وبالنشأ من النعيم بفضلك ورحمتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

لم يكن القول مشهورا عن ذكرناه) اي فلولا نسبه الى قائله ليدرا انه قوله (قوله بحيث انا الخ) متعلق بمحذوف اي فعلا انا الخ وجرمه لما قام عنده به هذا اختصاره لغير مبدئ ومبتدأ ياتي في جزم غيره بهذا ذلك بالنظر لامتصود الاصل في فلا شيع للاسلام (قوله وروم النقصان الخ) ان كان المراد رومه مع بقاء المعنى بتسامه فيرجع الى الاختصار والافغير متعسر شيخ الاسلام (قوله اللهم الخ) راجع لتعسر وروم النقصان كما يدل له كلام الشارح وهو كثيرا ما يستعمل عند القصد الى استثناء امر بعيد نادر كأنه يدعو الله ويناديه استغاثته به على ذلك شيخ الاسلام (قوله خليقا) هو بمعنى حقيقة عدل اليه تفننا وخر وجاعن التكرار صورة (قوله لمبا الغتم في الصدق) اي في انقسام وقوله والتصدق اي لغيرهم اي لانبيائهم (قوله غير من ذكر) اي فالعطف مغاير (قوله اي رفقاء الخ) أشار بذلك الى أن فعلا بمعنى الجمع (قوله نستمتع فيها برؤيتهم) إشارة الى أنه ليس المراد رفقاء في المراتب لارتفاع منازل النبيين والصديقين عن غيرهم بل المراد الاستمتاع في الجنة برؤيتهم وزيارتهم في منازلهم وان كان مقرهم الدرجات العلى بالنسبة الى غيرهم كما قاله الشارح (قوله وذهب عنه أن يعتقده مفضل) اي وان كان مفضولا في الواقع واستشكاه بعضهم بانه يكنى في انتفاء العسرة الرضا بحاله وبما هو فيه من النعيم وان اعتقده مفضل والالزم اعتقاد خلاف الواقع على ان الذي يدل عليه ظاهرا لا حديث والا تارشم ودأهل الجنة تفاوت مراتبهم ففي الحديث ان أهل الجنة يترامون الغرف كما تتراءون الكوكب الذي التارفي الافق وفي بعض الآثار وان بعض أهل الجنة يخلق لهم خيل لها أجنحة من ياقوت تطيرهم في الجنة حيث شاؤوا فيقول لهم من لم يبلغ درجتهم لم تلتم ذلك دوتا فيقولون لهم كأنهم صوم وأنتم تقطرون وكأنهم قوم وأنتم تنامون أو كما ورد ولا يخفى ما في ذلك من الدلالة على اعتقاد المفضل انه مفضل لكنه راض بما هو فيه اذ لا عسرة في الجنة (قوله وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء) أشار بذلك الى ان اختلاف المراتب كما يكون بقدر الاعمال يكون بمحض فضل الله من غير سابقة عمل نسأل الله أن يتغمدنا باليمن والافضل ويوفقنا بفضل الصالح الاعمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الارسل وعلى الآل والصحب والتال عدد ما ذكره

لسان القال والخال من يوم المبدأ الى يوم المآل

وعدد كمال الله وكم ما يليق بذاته من

الكمال والحمد لله في البدء

والآل

في درجات عالية بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطية انه قد فرق الرضا بحاله وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل انتفاء العسرة في الجنة التي تحتل المراتب فيها على قدر الاعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء اللهم يا ذا النضل العظيم تفضل علينا بالنعيم وبالنشأ من النعيم بفضلك ورحمتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

نحمدك اللهم على ما أسديت من أصول النعم وفروعها ونصلي ونسلم على رسولك
 الخصوص بالإلاغة وجمع جوامعها وعلى آله السكينة المطهرين وأصحابه المرشدين
 إلى مناج أصول الفقه والدين وبعد في قول المتوسل بجماعة أبي القاسم خادم التبعيض
 بدار الطباعة محمد قاسم قد تم بحمد منزل المثاني طبع حاشية العلامة البناني على
 شرح المحقق الامام سباق حلقة الأئمة الاعلام من هولا جيا دالطروس على شمس
 الدين محمد بن أحمد الحلبي على متن جمع الجوامع للامام ابن السبكي في فن الاصول
 بلغه -م الله تعالى في دار المثاني كل مأمول من رتبة الهوامش والطرر به قوده هذا
 الشرح النفيس الدرر واعمرى انما الحاشية دقيقة المعاني رقيقة الحاشية تخضع
 لها وقاب ذوى الآداب وتصر ببيانها قول أولى الابواب لما توشعت به من غرر
 القوائد وتحلت به من درر الفرائد وأبرزت من مخدورات العرائس وأحوزته
 من محجبات النقائس وكان طبعها الجميل الزاهر ووضعها الاثني الباهر في أيام
 من نضرت به الايام وشمل باحسانه الانام صاحب الايادي المشكورة والمآثر
 الجليلة المشهورة عزيز مصر وانفج الفجر بحي رفات العدل والتحقيق الخديو
 الاعظم محمد توفيق متع الله تعالى أنجباله الكرام بوجوده لاسيما على عهد هذه العباس
 المقتنى أثره في محاسنه وجوده ولا زالت أعلام دولته مبتسمة الثغور وارقام رفعة
 منتظمة السطور ولا زالت رياض عدله ذات ربا عاليا ومصرنا به آمنة في عيشة
 راضية مشعولا طبعها بإدارة صاحب نظارتها المشمر ساعد الجدي في تحرير نضارها
 ونضارتها من جواديراه في ميدان المعارف سباق إلى الغايات سعادة على بك جودت
 مدير الوقائع المصرية وناظر المطبوعات ملوحة ينظر من به المعالي إلى ذروة الكمال
 رقت وكيلاها حضرة عبيد الله أفندي خيرت وقاح مسك الختام
 في أواسط ذي القعدة الحرام عام ألف ومائتين وسبعة وتسعين
 من هجرة سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه
 وعلى آله الكرام وصحبه المهتمدين بهم
 في ديار بني الظلام ما تحرك
 الثقلان وتتابع
 الجديان